العقد النضيد في شرح القصيد

شرح القصيدة الشاطبية في القراءات السبع

للسمين الحلبي

أبي العباس أحمد بن يوسف بن محمد

(ت ٧٥٦ هـ)

من أول الكتاب إلى أول باب الفتح والإمالة

بسم الله الرحمن الرحيم

[ربِّ تَمِّم بخير][1]

[قال سيِّدنا ومولانا وشيخنا، علّامةُ الزمان، شهابُ الدين أبو العبّاس أحمدُ بنُ يوسفَ بنِ محمدِ بنِ مسعود الحلبيُّ، أمتَع اللهُ ببقائه الإسلام، وبوَّأه دار السلام]:[2]

الحمدُ لله الذي تفضَّل علَى العباد، في المبدأ والمَعاد، بإنزال كتابه المبين، وتطَوَّل عليهم بفضله العميم، أنْ أرسَل رسلَه الكرام، خصوصاً محمداً خاتم النبيِّين، أَنزلَه بأبلغ معنىً وأحسن نظام، وأوجَزِ لفظ وأفصح كلام، جعلَه نوراً ساطعاً، وضياءً لامعاً، ضرَب فيه الأمثال، وبيَّن به الحرامَ والحلال، جعلَه كتاباً واضح البيان والحُجج، قرآناً عربياً غيرَ ذي عِوَج، حُلواً على ممرِّ التكرار، جديداً على تقادُم الأعصار، باسقاً في إعجازه الذُّروةَ العليا جامعاً لمصالح الآخرة والدنيا، حمداً لا يَحصُره عَدّ، ولا يُحيط به حَدّ.

وأشهد أن لا إله إلّا الله وحده لا شريك له الذي بمشيئته تتصرَّف الأمور وبإرادته تتقلَّب الدُّهور، يَعلمُ العَلَنَ والإسرار، والجهرَ والإضمار، وأشهد أنَّ محمداً عبدُه ورسوله خاتمُ الأنبياء، وسيِّدُ الأتقياء، وأطيبُ العناصر عنصراً، وأكرمُ المعادن جوهراً، خيرُ قريش بطناً، وأنضرُها غصناً، وأوسطُها نَسَباً،

---

(١) من (م) فقط، وفي (ص): وهو حسبي.

(٢) من (ت) فقط.

وأشرفُها حَسَباً، وأحسَنُها أدباً، وأشهرُها أُمّاً وأباً، الشادخُ الغُرَّةِ [1] الواضحُ التحجيل، النبيُّ الأميُّ المكتوبُ في التوراة والإنجيل، جعَل كتابَه خيرَ كتاب، وصحابتَه أفضلَ أصحاب، تلقَّوه من فِيهِ الكريم غَضّاً، وواظَبوا على قراءته تلاوةً وعَرْضاً، حتَّىٰ أدَّوْه إلينا خالصاً مَحْضاً، صلَى الله عليه وعلىٰ آله الأطهار، وصحابتِه الأخيار، من المهاجرين والأنصار، صلاةً أُعِدُّها زاداً ليوم المَعاد، ووقايةً من فزع يوم التناد.

وبعد: فأفضلُ ما تَحلَّىٰ به الأريب، وازدان به الفَطِنُ اللبيب، علومُ الشريعة الشريفة، ذات الخيرات المنيفة، وأفضلُها علمُ كتاب الله تعالىٰ، فينبغي البُداءةُ بتقويم لفظه، والمحافظةُ علىٰ ضبطه وحفظه، مع معرفة القرَّاء السبعة، والإحاطةِ بتوجيه قراءاتهم وفهم معانيها.

وقد وضَع الناسُ ـ قديماً وجديداً ـ كتباً كثيرةً متضمِّنةً لاختلافهم؛ فمن مُطوِّل ومُختصِر، وكلٌّ مثابٌ علىٰ قصده.

وأحسنُ ما وُضِع [٢/ب] في ذلك «حِرْز الأماني ووَجْه التهاني» للإمام أبي القاسم الشاطبيّ، برَّد اللهُ مَضجَعه، فإنَّه أتىٰ فيها بالعَجَب العُجاب، وأماط القِشْرَ عن اللُّباب.

وقد شرَح هذا الكتاب جماعةٌ كلٌّ منهم حصَّل المقصود، وأحسنُ ما

---

(١) قال في اللسان (شدخ): «وشدختِ الغُرَّةُ تَشْدَخُ شَدْخاً وشُدُوخاً: انتشرتْ وسالتْ سُفْلاً فملأتِ الجبهةَ ولم تبلغ العينين».

شُرِحتْ به شرحا الشيخَين الجليلَين: أبي عبد الله الفاسيِّ[(١)]، وشهابِ الدين أبي شامةَ [(٢)]، غيرَ أنَّ كلّاً منهما أهمَل ما عُني به الآخر، مع إهمالهما أشياءَ مهمَّة، فرأيتُ أن أشرح الكتاب بما يوفِّي المقصود إن شاء الله تعالىٰ، واجتهدتُ في بيان فَكِّ الرموز، وبيانِ إعراب الأبيات، [وتوجيهِ المشكِل من القراءات، وتفسيرِ غريب اللغات، وبيانِ معاني الألفاظ][(٣)]، وما تضمَّنَتْه من بديع وبيان.

وجعلتُ الشينَ المعجَمة علامةً للشيخ شهاب الدين أبي شامة [(٤)]، والعينَ لأبي عبد الله[(٥)]، وقد أُصرِّح باسمهما.

وكنتُ قد ألَّفتُ ـ ولله الحمد ـ إعرابَ الكتاب العزيز في كتاب سمَّيتُه: «الدُّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون»، فنقلتُ منه هنا ما تيسَّر، وربما أُحيل عليه.[(٦)]

---

(١) تقدَّمتْ ترجمته في قسم الدراسة ص ١٠٧.

(٢) تقدَّمتْ ترجمته في قسم الدراسة ص ١٠٤.

(٣) سقط ما بين الحاصرتين من (ص).

(٤) لم يستعمل المصنِّفُ الشينَ رمزاً لأبي شامة إلّا في ثلاثة مواضعَ فقط عند شرحه للبيتَين الأوَّلَين من القصيدة، وفيما عدا ذلك فإنَّه تارةً يشير إلىٰ أبي شامة بقوله: قال الشيخ، وتارةً: قال الشيخ شهاب الدين، وتارةً: قال أبو شامة.

(٥) لم أجد في الجزء المحقَّق من الكتاب أيَّ موضع استعمل فيه المصنِّفُ حرفَ العين رمزاً لأبي عبد الله الفاسيّ، وإنَّما يسمِّيه: أبا عبد الله.

(٦) في (م): إليه.

وقد جانبتُ التطويلَ المملّ، والاختصارَ المخلّ، فإنَّهما سببٌ في الإعراض عن التصانيف، والصدِّ عن التآليف، وتعرَّضتُ أيضاً لما تكلَّم فيه الشرَّاح من إعراب آية أو بيتٍ من القصيد، إذا وقع منهم فيه ما يحتمل البحث سالكاً في ذلك الطريقة المثلىٰ، فإنَّها أحرىٰ وأَوْلىٰ.

وسمَّيتُه بـ«العِقْد النَّضيد في شرح القصيد»، مستعيناً بالله متوكِّلاً عليه، مفوِّضاً جميعَ أموري إليه، فإنَّه حسبي ونعم الوكيل.

١ ـ بَدَأْتُ بِبِسْمِ اللهِ فِي النَّظْمِ أَوَّلَا   تَبَارَكَ رَحْمَاناً رَحِيماً وَمَوْئِلَا

يُقال: بدأتُ الشيءَ وأبدأتُه، أي أحدثتُه، ثلاثيّاً ورباعيّاً. قال الله تعالىٰ: ﴿كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ﴾[1]، وقال تعالىٰ: ﴿كَيْفَ يُبْدِئُ اللهُ الْخَلْقَ﴾[2]، فهذا من: أَبْدأَ، وأمَّا بدأتُ بكذا، فمعناه قدَّمتُه. ونقَل الراغبُ أنَّه يقال في هذا أيضاً: أبدأتُ به. قال: «يقال: بدأتُ بكذا وأبدأتُ به وابتدأتُ به، أي قدَّمتُ» اهـ.[3]

ومصدرُ بَدَأَ: بَدْءٌ وبُداءةٌ، وأمَّا «بَدَا» بالألف فبمعنىٰ: ظَهَر، ومصدره: بُدُوٌّ وبَداءٌ بالمدِّ، فقوله: (بَدَأْتُ بِبِسْمِ اللهِ) أي: قدَّمتُ لفظَ بسم الله الرحمن الرحيم في أوَّل نظمي هذا، فالباءُ الأُولىٰ للتعدية، والثانية هي الداخلة في

(١) العنكبوت ٢٠.

(٢) العنكبوت ١٩.

(٣) انظر: مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهانيّ ص ١١٣.

البسملة [١]، فهي مع مجرورها في محلِّ جرّ، وإنَّما أتىٰ باللفظ محكيّاً كأنَّه قال: بدأتُ بهذا اللفظ المشتمل علىٰ «بسم الله» [٢]، ولولا ذلك لما ساغ دخول حرف الجرّ علىٰ مثله؛ إذ لا يجوز ذلك إلَّا في مثل هذا، أو يكون قد أُعيد الحرف توكيداً، كقوله: [٣]

فَلَا وَاللهِ لَا يُلْفَىٰ لِمَا بِي وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَداً دَوَاءُ

وهو شاذٌّ.

وكلُّ ما يُقَدَّر من المتعلِّق به الباءُ من «بسم الله» ـ علَى اختلاف [٣/أ] البصريِّين والكوفيِّين من كونه اسماً أو فعلاً ـ مقدَّرٌ هنا بين الباءَين، و«الاسم» مشتقٌّ من السموّ عند البصريِّين، ومن الوَسْم عند الكوفيِّين [٤]، وهمزته همزة

---

(١) في (ت): هي الداخلة علَى اسم.

(٢) في (ت): بسم الله الرحمن الرحيم.

(٣) البيت لمسلم بن معبد الوالبيّ، وهو من الوافر، وهو في معاني الفراء ١/ ٦٨، وسرّ الصناعة ١/ ٢٨٢، والمحتسَب ٢/ ٢٥٦، وابن يعيش٧/ ١٧، ٨/ ٤٣، ٩/ ١٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٠٤، والإرشاد إلىٰ عِلم الإعراب ص ٤٤٦، ورصف المباني ص ٢٧٨، ٣٢١، ٣٢٨، ٣٣١، وأوضح المسالك ٣/ ٣٤٣، وخزانة الأدب ٢/ ٣٠٨، واستشهَد به المصنِّف في الدُّرّ المصون٣/ ٣٤٤. والشاهد فيه قوله: «لِلِمَا بِهِمْ» حيث أكَّد اللامَ الجارَّة توكيداً لفظيّاً بإعادة لفظها من غير فصل بين المؤكّد والتوكيد.

(٤) انظر: الإنصاف١/ ٦ ـ ١٦، ومشكِل إعراب القرآن١/ ٦٦، واللسان (سمو)، والدُّرّ المصون ١/ ١٩.

وصل، وفيه خمس لغات: اسم بكسر الهمزة وضمِّها، و: سُمٌ بكسر السين وضمِّها، و: سُمىً بزنة هُدىً. وقد تثبتُ همزته في الدَّرْج ضرورةً، وقد حقَّقتُ ذلك جميعَه بدلائله في كتابي[1]: إعراب القرآن.[2]

و(اللهِ) مضافٌ إليه، والإضافةُ هنا علىٰ معنَى اللام، وهو اسمٌ عَلَمٌ، لا صفةٌ، وقيل: هو مشتقٌّ في الأصل، ثمَّ جُعِل علَماً علَى البارئ تعالىٰ، لا يُسمَّىٰ به غيرُه. واشتقاقه قيل من: أَلِهَ، أو من: وَلِهَ، أو من: لَاهَ، وكلُّها تدلُّ علىٰ معنَى العبادة، أي أنَّه معبود، فـ«إِلَـه»: فِعال بمعنىٰ مفعول، أي معبود، مثلُ كتاب بمعنىٰ: مكتوب، وتحقيق ذلك في كتابي المذكور.[3]

قوله: (فِي النَّظْمِ) متعلِّق بـ(بَدَأْتُ) وهو ظرف مكان مجازاً، كقولهم: فلان ينظر في العِلم. والنظمُ في الأصل الجمعُ، ومنه نظم العقد، ثمَّ غلب علىٰ جمع[4] الكلمات التي علىٰ وزن مخصوص ورَوِيٍّ واحدٍ وهو الشعر، ويقابله النثرُ بمعنيَيْه، ويحتمل أن يكون مصدراً بحاله، وأن يكون قد وُضع موضع المفعول به، أي في المنظوم، كقولهم: هذا بُردٌ نسجُ اليمن، ودرهمٌ ضربُ الأمير

---

(١) في (م): كتاب.

(٢) وهو المسمَّى الدُّرّ المصون، انظره ١/ ٢٠، وانظر الإنصاف ١/ ١٦.

(٣) انظر: الدُّرّ المصون ١/ ٢٤.

(٤) في (م): جميع.

أي منسوجٌ ومضروبٌ[١]، وقولِه تعالىٰ : ﴿ هَـٰذَا خَلْقُ اللهِ ﴾[٢] أي مخلوقه .

والألفُ واللام فيه يحتمل أن تكون للعهد المعلوم من جهة القرينة ، قال (ش) : « وهي قائمة مقام الإضافة ، كقوله تعالىٰ : ﴿ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ ﴾[٣] ، أي في نظمي ، نَزَّله منزلة المعروف المشهور تفاؤلاً بذلك » انتهىٰ .[٤]

أمَّا كون «الْ» تقوم مقام الإضافة فعبارة غريبة ، وإنَّما مسألةُ الخلاف : هل تقوم مقام الضمير أم لا[٥] ؟ فمذهب الكوفيِّين : نعم ، نحو : ﴿ جَنَّـٰتُ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ الْأَبْوَٰبُ ﴾[٦] ، أي أبوابها ، وقوله : ﴿ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ ﴾[٧] أي مأواه ، و﴿ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ ﴾[٨] ، أي أرضهم ، والبصريُّون يَمنعون ذلك ، وفيه بحث طويل .[٩]

---

(١) انظر : الدرّ المصون ٤/ ٢٠٦ ، عمدة الحفَّاظ ص ٣٠٥ مادَّة (صيد) .

(٢) لقمان ١١ .

(٣) الروم ٣ .

(٤) إبراز المعاني لأبي شامة ١/ ١٠٨ .

(٥) هكذا في النُّسخ الثلاث ، والصواب : أوْ لا ؛ لأنَّ الاستفهام بـ : هَلْ لا يأتي معه «أَمْ» . انظر : مغني اللبيب ص ٤٥٦ ، ٤٥٧ .

(٦) صٓ ٥٠ .

(٧) النازعات ٤١ .

(٨) الروم ٣ .

(٩) قال ابنُ هشام : «أجاز الكوفيُّون وبعضُ البصريِّين وكثيرٌ من المتأخِّرين نيابةَ (الْ) عن =

ويحتمل أن تكون للجنس[1]، وليس المعنىٰ : بدأتُ في كلِّ نظم، وإنَّما المراد : في هذا النظم، نَزَّله منزلةَ الموجود الحاضر فأشار إليه، كقوله : ﴿ هَـٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَـٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ ﴾[2].

وقوله : (أَوَّلَا) ظرفٌ لـ(بَدَأْتُ) أيضاً، وهو ظرفُ زمانٍ ملازِم للإضافة وقد يُقطع عنها لفظاً، ثمَّ له حالتان : إمَّا أن يُنوىٰ معنَى المضاف إليه أو لا، فإن نُوي بُني علَى الضمِّ نحو : ابدأْ بهذا أولُ، أي أوَّلَ الأشياء، وإن لم يُنوَ أُعرب نصباً، فيجوز أن يكون المصنِّف استعمله كذلك ولهذا نصبه، فهو كقول الآخَر :[3]

= الضمير المضاف إليه، وخرَّجوا علىٰ ذلك : ﴿ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴾ و : مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهُ، و : ضُرب زيدٌ الظهرُ والبطنُ، إذا رُفع : الوجهُ، والظهرُ، والبطنُ، والمانعون يُقدِّرون : هي المأوىٰ له، والوجهُ منه، والظهرُ والبطنُ منه. . وقال أبوشامة في قوله :

بَدَأْتُ بِبِسْمِ اللهِ فِي النَّظْمِ أَوَّلا ....

إنَّ الأصل : في نظمي. فجوَّز نيابتَها عن الظاهر وعن ضمير الحاضر، والمعروف من كلامهم إنَّما هو التمثيل بضمير الغائب» اهـ. مغني اللبيب ص ٧٧ ـ ٧٨.

وانظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٠٣ ـ ٢٠٧.

(١) أي «الْ» من قول الناظم : فِي النَّظْمِ.

(٢) القصص ١٥.

(٣) البيت من الوافر، ونسَبه في الخزانة ١/ ٤٢٦ ليزيد بن الصَّعِق، وهو فيها :

وَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً أَغُصُّ بِنُقْطَةِ الْمَاءِ الْحَمِيمِ

قال البغداديُّ : «ورُوي : فَسَاغَ، بالفاء، وهو خطأ. والْحَمِيم : الماء الحارّ، وليس بمراد، وإنَّما أَورِدَه للقافية، هو من الأضداد، يُطلَق على الماء البارد أيضاً» اهـ. ونسَبه في التصريح =

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبلاً ... أَكَادُ أَغَصُّ بِالْمَاءِ الْقَرَاحِ

وقولِ الآخَرِ : (١)

وَنَحنُ قَتَلْنَا الْأَسْدَ أَسْدَ خَفِيَّةٍ ... فَمَا شَرِبُوا بَعْداً عَلَى لَذَّةٍ خَمْرَا

= بمضمون التوضيح ٣/ ١٩٤ لعبد الله بن يعرب، وهو بلا نسبة في معاني الفرَّاء ٢/ ٣٢٠ وابن يعيش ٤/ ٨٨، وإبراز المعاني ١/ ١٠٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٤٧، واللسان ١٢/ ١٥٤ (حمم)، وشرح شذور الذهب ص١٣٦ وهو فيه بلفظ : أَغُصُّ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ، وتصحيح التصحيف ص ١٣٠ بلفظ : وَكُنْتُ قِدَماً، وبصائر ذوي التمييز ٢/ ٤٩٧، وصدره في أوضح المسالك ٣/ ١٥٦، واستشهد به المصنِّف في الدُّرّ المصون ١/ ٩٩، وعمدة الحفَّاظ ص ٥٤، ٢٥٥ مادَّة (ب ع د) و(س و غ). والشاهد فيه قوله : « قَبْلاً » فإنَّ أصله : قبلَ هذا، فحَذف المضاف إليه ولم يَنْوِ لفظَه ولا معناه، ولهذا نكَّر فنوَّن.

(١) البيت من الطويل، وقبله :

مَا مِنْ أُنَاسٍ بَيْنَ مِصْرَ وَعَالِجٍ ... وَأَبْيَنَ إِلَّا قَدْ تَرَكْنَا لَهُمْ وِتْرَا

ونسبَه الفرَّاء في معانيه ٢/ ٣٢١ لبعض بني عُقيل، وهو فيه بلفظ : الْأَسْدَ أَسْدَ شَنُوءَةٍ. . . بَعْدُ، وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق ص١٤٦، والمذكَّر والمؤنَّث ص٤٧٢، وإعراب النحَّاس ٣/ ٧٣٥، والتصريح بمضمون التوضيح ٣/ ١٩٥، وخزانة الأدب ٦/ ٥٠١ بلفظ : وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَزْدَ أَزْدَ شَنُوءَةٍ، وفي اللسان ٣/ ٩٣ (بعد) بلفظ : بَعْدُ، وفي ١٤/ ٢٣٧ (خفا) بلفظ : بَعْداً، وشرح شذور الذهب ص١٣٧، والمقاصد النحويَّة ٣/ ٤٣٦، والشطر الثاني منه في أوضح المسالك ٣/ ١٥٨، والهمع ٣/ ١٩١، واستشهد به المصنِّف في الدرّ ١/ ٩٩، وعمدة الحفَّاظ ص ٥٤ مادَّة (ب ع د).

والشاهد فيه قوله : « بعداً » منوَّنةً منصوبة لقطعها عن الإضافة لفظاً وتقديراً.

[٣/ب] ويجوز أن يكون ظرفاً للنظم، فعلىٰ جعله ظرفاً لـ(بَدَأْتُ)، يكون المعنىٰ: بدأتُ في أوّل نظمي ببسم الله، وعلىٰ جعله ظرفاً للنظم يكون المعنىٰ: بدأتُ ببسم الله في نظمي الواقع أوّلا، والألف علىٰ هذا بدل من التنوين لأنَّه منصرف، وأجاز فيه (ش) أن يكون «نعتَ مصدرٍ محذوف، أي في أنْ نظمتُ نظماً أوَّل، بمعنىٰ أنَّه مبتكَر لم يُسبق إليه، وهو نظم قصيدة علىٰ رويٍّ واحد في مذاهب القرَّاء السبعة موجزة بسبب ما اشتملتْ عليه من الرموز»[1]، فالألف علىٰ هذا للإطلاق؛ لأنَّه غير منصرف، للوزن الغالب والوصف.

واعلم أنَّ «أوَّل» في الأصل أَفْعَلُ تفضيلٍ، وهو يقابل الآخِر، وفيه بحث طويل قد حقَّقتُه في كتابي «شرح التسهيل»[2].

وقوله: (تَبَارَكَ) تَفاعَل، من البركة، والبركةُ كثرة الخير وزيادته، وبارك في كذا: أي زاد فيه، ومعنىٰ «تَبَارَكَ اللهُ» أي تزايد خيره وإحسانه علىٰ خلقه، وقوله: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَـٰهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَـٰرَكَةٍ﴾[3] أي كثيرٌ خيرُها، ولم يُرِد أنَّه يزيد فيها زماناً آخَرَ، وكذلك: ﴿وَهَـٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ﴾[4] أي كثير الفوائد والعوائد.

---

(١) إبراز المعاني ص ١٠٨.

(٢) تقدَّم في الدراسة ص ٩٦ أنَّ «شرح التسهيل» هذا من كتب المصنِّف التي ما زالت مفقودة. وانظر اشتقاق «أَوَّل» واختلاف علماء التصريف فيه في سرِّ الصناعة ٢/ ٦٠٠، والمنصف ٢/ ٢٠٢ ـ ٢٠٤، والصحاح ٥/ ١٨٣٨، واللسان ١١/ ٧١٦ ـ ٧١٨ (وأل).

(٣) الدخان ٣.

(٤) الأنبياء ٥٠.

والحاصل أنَّ ما لم تتحقَّق فيه الزيادة تُجعل في متعلَّقاته كما ذكرنا .

و(تَبَارَكَ) فعل لا يتصرَّف ، بل يلزم المضيّ ، ولا يُسنَد لغير الله تعالىٰ ، وجيء به علىٰ بناء المفاعلة نحو « تَعالىٰ » مبالغةً في ذلك ، وقيل : معنىٰ تبارك : ثبتَ ودام ، ومنه مَبْرَكُ البعير ، وفي (تَبَارَكَ) ضمير يعود علَى الله تعالىٰ .

وقوله : (رَحْمَاناً رَحِيماً) إنَّما أتىٰ بهذَين اللفظَين تكميلاً [١] للفظ البسملة و« الرَّحْمن الرَّحِيم » صفتان مشتقَّتان من الرحمة ، وهي إرادة الخير ، وقيل : في الأصل : الرقَّة والانعطاف ، ومنه «الرَّحِم» ؛ لانعطافها علَى الجنين ، فعلَى الأوّل وصفُ البارئ بهما حقيقة ، وعلَى الثاني مجاز عن إنعامه علىٰ خلقه وإحسانه إليهم . وهل هما بمعنىً واحد أو بينهما فرق ؟ خلاف . [٢]

و« الرَّحْمن» صفة مختصَّة بالله تعالىٰ ، ولا يُلتفت إلىٰ قولهم في مُسيلِمةَ : رحمن اليمامة ، ولا يُستعمل إلّا معرَّفاً بـ« ال » أو مضافاً ، فعلىٰ هذا يكون استعمال الشيخ [٣] له مجرَّداً منهما خلافَ المعهود ، علىٰ أنَّه قد ورَد استعماله مجرَّداً في

---

(١) في (م) : تجميلاً .

(٢) فصَّل المصنِّفُ هذا الخلاف بتوسُّع في كتابَيه : الدُّرّ المصون ١/ ٣٢ ، وعمدة الحفَّاظ ص ١٩٩ مادَّة (رح م) ، وخلاصةُ هذا الخلاف أنَّ من العلماء من ذهَب إلىٰ أنَّهما بمعنىً واحد كنَدْمان ونَدِيم ، ومنهم مَن ذهَب إلىٰ أنَّ « الرحمن » أبلَغ مثل الزمخشريِّ ، ومنهم مَن عكَس فجعَل « الرحيم » أبلَغ ، ولكلٍّ دليلٌ علىٰ ما ذهَب إليه .

(٣) أي الإمام الشاطبيّ رحمه الله تعالىٰ .

قول من لا يُعتدّ به، كقوله في مُسيلِمةَ :[1]

وَأَنْتَ غَيْثُ الْوَرَىٰ لَا زِلْتَ رَحْمَانَا

وأمَّا «رَحِيم» فيُطلَق علَى البَشَر، قال تعالىٰ : ﴿ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾[2] وفيهما أبحاث كثيرة مذكورة في الكتاب المشار إليه، فعليكَ به .

وانتصابهما علىٰ أحد ثلاثة أوجه : إمَّا الحال من فاعل (تَبَارَكَ)، وتكون حالاً لازمة نحو : ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾[3]، وإمَّا علىٰ المدح، أي : أَمْدَحُ رحماناً رحيماً، وهذا يُسمَّى القطع في باب التوابع، وإمَّا علَى التمييز، وكأنَّه منقول من الفاعليَّة، والأصل : تباركَتْ رحمتُه، وفيه نظَر .[4]

وقوله : (وَمَوْئِلاً) : مَفْعِلٌ [٤ / أ] من : وَأَلَ إليه إذا رجَع ولجأ، فمعنىٰ

---

(١) البيت من البسيط، وهو لشاعر من اليمامة كما ذكَر الزركشيُّ في البرهان ٢/ ٥٠٣، وصدره :

سَمَوْتَ بِالْمَجْدِ يَا ابْنَ الْأَكْرَمِينَ أَبَاً

واستشهد به المصنِّفُ في الدُّرّ المصون ١/ ٣٤، وعمدة الحفَّاظ ص ١٩٩ مادَّة (رح م) .

(٢) التوبة ١٢٨ .

(٣) البقرة ٩١ .

(٤) جاء في حاشية النسخة (م) ما نصّه : «وَجْه النظر ـ كما قال ابنُ هشام ـ أنَّ التمييز لا يتعدَّد، بخلاف الحال، وأنَّ الرحمن علَى الصحيح علَمٌ لا صفة، فلا يكون حالاً . قال : والصواب أنَّ (رَحْمَاناً) منصوب بإضمار أَخُصّ أوأَمْدَح، و(رَحِيماً) حال منه لا نعت ؛ لأنَّ الحقّ أنَّ الرحمن ليس بصفة بل علَم» اهـ.

قوله : (وَمَوْئِلاً) أي مرجوعاً إليه وملتجأ إليه ، أو من وَأَلَ منه إذا نجا وخلُص والله ـ تعالىٰ ـ ملتجأٌ [1] للعباد ومنجىً لهم ، وفي الحديث : « لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنْجَا مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ » . [2]

وهذا اللفظ وإن لم يَرِد إطلاقُه علَى الله تعالىٰ في كتاب ولا سُنَّة ؛ فإنَّ معناه ثابتٌ له تبارك وتعالىٰ ، نحو : ﴿إِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾ [3] ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ [4] وأتىٰ بلفظ «الرحمن الرحيم» من غير عاطف قصداً لإرادة البسملة ، ولـمَّا كان (مَوْئِلاً) إنَّما أتىٰ به تتميماً للبيت عطَفه عليهما ، وهذا زاد دخولَ الواو حُسناً .

٢ ـ وَثَنَّيْتُ صَلَّى اللهُ رَبِّي عَلَى الرِّضَىٰ ... مُحَمَّدٍ الْمُهْدَىٰ إِلَى النَّاسِ مُرْسَلَا

---

(١) في (ت) : ملجأ .

(٢) جزء من حديث أخرجه البخاريُّ (٢٢٤) في الوضوء ، باب : فضل مَن بات علىٰ وضوء ، وفي الدعوات (٥٩٥٢) باب : إذا بات طاهراً ، و(٥٩٥٤) باب : ما يقول إذا نام ، و(٥٩٥٦) باب : النوم علَى الشِّقِّ الأيمن ، وفي التوحيد (٧٠٥٠) باب : قول الله تعالىٰ : ﴿أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِۦ وَالْمَلَـٰٓئِكَةُ يَشْهَدُونَ﴾ ، ومسلمٌ (٢٧١٠) في الذِّكر والدعاء ، باب : ما يقول عند النوم وأخذِ المضجع ، والترمذيُّ (٣٣٩٤ ، ٣٣٩٥) في كتاب الدعوات ، باب (١٦) وقال : هذا حديثٌ حسن ، وباب (١١٧) رقم (٣٥٧٤) وقال : وهذا حديثٌ حسن صحيح . وابنُ ماجه (٣٨٧٦) في الدعاء ، باب : ما يدعو به إذا أوىٰ إلىٰ فراشه ، والدارِميُّ (٢/ ٢٩٠) في الاستئذان ، باب : الدعاء عند النوم ، وأحمد (٤/ ٢٨٥ ، ٢٩٠ ، ٢٩٢) .

(٣) غافر ٣ .

(٤) الأنعام ٦٠ وغيرها .

ثنَّىٰ بالصلاة علىٰ رسول الله ﷺ؛ لأنَّ الله ـ تعالىٰ ـ قرَن ذِكْرَه بذكره في غالب المواضع، وقيل في قوله: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾[1]: «قال: لَا أُذْكَرُ إِلَّا ذُكِرْتَ مَعِي»[2]، ولِما في الصلاة عليه من الأجر، وفي الحديث: «أَمَا يُرْضِيكَ يَامُحَمَّدُ أَلَّا يُصَلِّيَ عَلَيْكَ أَحَدٌ مِنْ أُمَّتِكَ مَرَّةً إِلَّا صَلَّيْتُ عَلَيْهِ عَشْراً، وَلَا يُسَلِّمُ عَلَيْكَ مَرَّةً إِلَّا سَلَّمْتُ عَلَيْهِ عَشْراً»[3].

وهذه الجملة عطف علىٰ الجملة التي قبلها وهي: (بَدَأْتُ) فلا محلَّ لهما من الإعراب؛ لأنَّ الأُولىٰ ابتدائيَّة والثانية عطف عليها، و(صَلَّىٰ اللهُ) لفظُه خبرٌ

---

(١) الشرح ٤.

(٢) الحديث في مسنَد الشافعيّ، انظر: شفاء العيّ (٢/ ٣٩٩)، والبيهقيّ (٣/ ٢٠٩) في كتاب الجمعة، باب: ما يُستدلُّ به علىٰ وجوب ذِكر النبيِّ ﷺ في الخُطبة، بلفظ: لَا أُذْكَرُ إِلَّا ذُكِرْتَ. وذكَره الطبريُّ في التفسير (٢٤/ ٤٩٤) علىٰ أنَّه من كلام مجاهد، ثمَّ قال: «حدَّثني يونس، قال: أخبرني ابنُ وهب، قال: أخبرنا عمرُو بنُ الحارث، عن درَّاج، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيدٍ الخُدري، عن رسول الله ﷺ أنَّه قال: أَتَانِي جِبْرِيلُ فَقَالَ: إِنَّ رَبِّي وَرَبَّكَ يَقُولُ: كَيْفَ رَفَعْتُ لَكَ ذِكْرَكَ؟ قَالَ: اللهُ أَعْلَمُ. قَالَ: إِذَا ذُكِرْتُ ذُكِرْتَ مَعِي». وحديث أبي سعيد أيضاً في إعراب القرآن للنحَّاس (٣/ ٧٢٩).

(٣) رواه ابنُ المبارك في الزهد والرقائق (٩١١)، وابنُ أبي شيبة (٢/ ٣٩٨) في صلاة التطوُّع والإمامة، باب: في ثواب الصلاة علَى النبيِّ ﷺ، والنَّسائيُّ (٣/ ٥٠) في السهو، باب (٥٥): الفضل في الصلاة علَى النبيِّ ﷺ، وأحمد (٤/ ٣٠)، والبغويُّ في شرح السُّنَّة (٣/ ١٩٦)، والحاكم (٢/ ٤٢٠) في التفسير، باب: تفسير سورة الأحزاب، وقال: «هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد، ولم يُخرِّجاه»، ووافقه الذهبيُّ في التلخيص.

ومعناه الدعاء، نحو : غفَر اللهُ لكَ .

والصلاةُ من الله : الرحمة، ومن الملائكة : الدعاء، ومن الآدميِّين : العبادة المعروفة، وقيل : الصلاة لفظ يَجمع أنواع الدعاء الصالح، وأصلها في اللغة : الدعاء، قال : [1]

عَلَيْكِ مِثْلُ الَّذِي صَلَّيْتِ فَاغْتَمِضِي   نَوْماً فَإِنَّ لِجَنْبِ الْمَرْءِ مُضْطَجَعَا

وهي من ذوات الواو لجمعها على صلوات، ولذلك غلط من جعلها مشتقَّة من « صَلِيَ بكذا » ؛ لأنَّه من ذوات الياء، وفي محلّ هذه الجملة قولان : أحدهما أنَّه نصب على إسقاط الخافض، أي : ثنَّيت بـ (صَلَّى اللهُ) أي بهذا اللفظ، فحكاه كما تقدَّم في (بِسْمِ اللهِ)، وردَّه بعضُهم بأنَّ [حذف حرف الجرّ][2] لا يَنقاس، والثاني أنَّه نصب على إسقاط القول، تقديره : وثنَّيتُ بالصلاة فقلت : صلَّى اللهُ، وحذفُ القولِ كثيرٌ، أويكون التقدير : وثنَّيتُ بقولي : صلَّى اللهُ . قال (ش) : « فموضع (صَلَّى اللهُ) نصبٌ على إسقاط الخافض في الوجه الأوّل، وعلى أنَّه مفعول مطلَق أو مفعول به إن قلنا إنَّه على إضمار القول » .[3] وقَدَّر القولَ

---

(١) البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه ص١٢٠، ومعاني الزجَّاج ١/ ٢٣١، والقرطبيّ ١/ ١٦٨، واستشهَد به المصنِّف في الدرّ المصون١/ ٩٤ وعمدة الحفَّاظ ص٣٠٧ مادَّة (ض ج ع) وهو فيهما وفي الديوان بلفظ : «يَوْماً فَإِنَّ»، وفي معاني الزجَّاج ٢/ ٤٦٦ : عَيْناً فَإِنَّ، وفي (م) : يَوْماً كَأَنَّ . والشاهد فيه مجيء الصلاة بمعنَى الدعاء .

(٢) في (ص) : «حذف الجار» وهو صواب، وفي (م) : حذف الجر .

(٣) إبراز المعاني ١/ ١١١ .

بالتقديرَين اللذين ذكرتُهما، وفي قوله: «مفعول مطلَق» نظرٌ لا يَخفىٰ، كيف يكون مفعولاً مطلَقاً وهو محكيٌّ بالقول! هذا ما لا يُتعقَّل.

و(ربِّي) بدلٌ من (اللهُ)، أو بيان له، أو نعتٌ وهو أصحُّها.

و(عَلَى الرِّضَىٰ) متعلِّق بـ(صَلَّىٰ).

والرِّضَىٰ في الأصل مصدرٌ بمعنَى الرضوان، وأُطلِق علَى النبيِّ ﷺ: إمَّا مبالغةً، كأن[1] جُعل نفسَ الرِّضَىٰ، أو لوقوع المصدر موقع اسم الفاعل أو المفعول، أي: الراضي [٤/ب] أو: المرضيّ، كما سنُنبِّه عليه، أو علىٰ حذف مضاف، أي ذي الرِّضَىٰ، وهذه الأوجه جارية في كلّ مصدر وقع وصفاً للجثة نحو: رجلٌ عدلٌ، وزُورٌ[2]، ووصفه بالرضىٰ يجوز أن يكون بمعنىٰ أنَّه راضٍ، موافقةً لقوله: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾[3]، أو بمعنىٰ أنَّه مُرْضىً، أي الذي أرضاه اللهُ تعالىٰ بما يعطيه من الشفاعة والكرامة، أوالذي ارتضاه ربُّه، وقد قُرئ بهذَين المعنيَين قولُه تعالىٰ: ﴿لَعَلَّكَ تَرْضَىٰ﴾ و﴿تُرْضَىٰ﴾[4].

(١) في (ت): كأنَّه.

(٢) أي: ورجلٌ زُورٌ.

(٣) الضحىٰ ٥.

(٤) طه ١٣٠. وقرأ ﴿تُرْضَىٰ﴾ بضمِّ التاء: الكسائيُّ وشُعبة، انظر: النشر ٢/ ٣٢٢. وقال أبوحيَّان: «وقرأ أبوحَيْوةَ وطلحةُ والكسائيُّ وأبوبكر وأَبَان وعصمةُ، وأبوعمارة عن حفص، وأبوزيد عن المفضَّل، وأبوعُبيد ومحمدُ بنُ عيسَى الأصبهانيُّ: ﴿تُرْضَىٰ﴾ بضمِّ التاء، أي: يُرضيكَ ربُّكَ» اهـ. البحر المحيط ٦/ ٢٩٠.

و(مُحَمَّدٍ) بدلٌ أو عطف بيان علَى (الرِّضَىٰ) بالتأويلات المذكورة .

و(الْمُهْدَىٰ) وصفٌ لـ (مُحَمَّدٍ) فهو مجرور تقديراً، أو هو اسم مفعول من : أهديتُه فهو مُهْدى ً، فهو بمعنىٰ الهديَّة للعالَمين ، حيث أنقَذ به من الضلالة وعلَّم به من الجهالة ، وفتَح به أعيناً عُمياً ، وقلوباً غُلفاً ، وفي الحديث : « كَانَ يُنَادِيهِمْ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا أَنَا رَحْمَةٌ مُهْدَاةٌ »[1] .

و« الْ » في (الْمُهْدَىٰ) موصولة ، أي الذي أُهدي ، وفيه ضميرٌ يقوم مقام الفاعل عائد علَىٰ « ال » ، و(إِلَىٰ النَّاسِ) متعلِّق به ، و(مُرْسَلَا) حال منه ، وقيل : تمييز ، أي المهدىٰ إرسالُه .

وكان ينبغي له أن يسلِّم بعد أن صلَّىٰ ؛ امتثالاً لقوله تعالىٰ : ﴿ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴾[2] ، وكأنَّه حذَفه للعِلم به ، أي : صلَّى اللهُ وسلَّم عليه .

٣ ـ وَعِتْرَتِهِ ثُمَّ الصَّحَابَةِ ثُمَّ مَنْ ❊ تَلاهُمْ عَلَى الإِحْسَانِ بِالْخَيْرِ وُبَّلَا

(١) الحديث أخرجه الدارِميُّ (١/ ٩) باب : كيف كان أوَّل شأن النبيِّ ﷺ ، والبيهقيُّ في دلائل النبوَّة (١/ ١٥٧) ، والمتَّقي الهنديُّ في كنز العمَّال (٣٢٠٩٨) ، وذكَره أبو شامة في إبراز المعاني (١/ ١١١) من رواية الأعمش عن أبي صالح قال : « كان النبيُّ ﷺ يناديهم » وذكَر الحديث ، قال أبو شامة : « أخرَجه أبو محمد الدارِميُّ في مسنَده هكذا مرسَلاً ، ورُوي موصولاً بذِكر أبي هريرة فيه » . وذكَره الشوكانيُّ في فتح القدير (٣/ ٤٣٢) ، والفيروزاباديُّ في بصائر ذوي التمييز (٣/ ٥٥) .

(٢) الأحزاب ٥٦ .

لـمَّا صلَّىٰ علَىٰ النبيِّ ﷺ، أَتبَع ذلك بالصلاة علَىٰ الصحابة وتابعيهم إلىٰ يوم الدين .

والعِترةُ : النسلُ والأهلُ الأقربون[١] ، وسُئل مالك[٢] عن عِترة رسول الله ﷺ فقال : هم أهلُه الأدنَون وعشيرته الأقربُون .[٣]

وهو معنىٰ قول الليث[٤] : عترةُ الرجل أولياؤه[٥] ، أي الناصرون له .

والعِتْر[٦] والعِكْر : الأصل ، يقال : رجَع فلانٌ إلىٰ عِتره وعِكره ، أي أصله .[٧]

و(الصَّحَابَة) جمع صاحب علىٰ غير قياس .

واختُلف في الصحابيّ ، والأصحّ أنَّه من رآه مُسْلِماً وصَحِبه أدنىٰ زمان .[٨]

---

(١) هذا قول الجوهريّ كما في إبراز المعاني ١/ ١١٢ ، وانظر الصحاح ٢/ ٧٣٥ (عتر) .

(٢) مالك بن أنس ، أبوعبدالله الأصبحيّ ، إمام دار الهجرة ، ت١٧٩هـ(السير٨/ ١٣٦) .

(٣) إبراز المعاني ١/ ١١٢ .

(٤) لعلَّه الليث بن سعد ، الإمام الحافظ ، عالِم مصر ، ت ١٧٥ هـ . (السير ٨/ ١٣٦) .

(٥) إبراز المعاني ١/ ١١٢ .

(٦) في (ص) : والعِتْرة .

(٧) وفي اللسان ٤/ ٦٠١ (عكر) : « والعِكْرُ بالكسر : الأصلُ ، مِثلُ العِتْر » اهـ .

(٨) قد عرَّف الإمامُ ابنُ حَجَر الصحابيَّ بقوله : « مَن لَقِيَ النبيَّ ﷺ مؤمِناً به ومات على الإسلام ، ولو تخلَّلَتْ رِدَّةٌ في الأصحِّ » اهـ . انظر : نزهة النظر شرح نخبة الفِكَر ص٥٥ . وهذا التعريف أَوْلىٰ مِمَّا ذكَره السمينُ هنا ؛ لأنَّ التعبير باللُّقيا أَوْلىٰ من التعبير بالرؤية ليَدخل =

ومراد المصنِّف بالعِتْرة : من كان مؤمناً منهم ، كما أراد ذلك ﷺ في قوله : «وَإِنِّي [١] تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ : كِتَابَ اللهِ وَعِتْرَتِي» [٢] وفي رواية : «وَأَهْلَ بَيْتِي» [٣] وهي تؤيِّد ما ذكرتُ .

و(تَلَاهُمْ) تبِعهم ، تلاه يتلوه ، ومنه التلاوة لتبع الكلمات بعضها بعضاً .

وقوله : (عَلَىٰ الْإِحْسَانِ) متعلِّق بـ(تَلَاهُمْ) ، والمعنىٰ : علىٰ طلب الإِحسان أو علىٰ طريقة الإِحسان ، أو علىٰ ما فيهم من الإِحسان .

= نحوُ سيِّدنا عبدِ الله بنِ أُمِّ مكتوم الضرير ، والنصُّ علىٰ كونه مات علَى الإسلام لا بدَّ منه لِيَخرج المرتدُّون الذين ماتوا علَى الرِّدَّة ، والله أعلم .

(١) في (م) : وأنا .

(٢) الحديث باللفظ المذكور في إعراب القراءات لابن خالويه (٢/ ٣٣٧) ، وإبراز المعاني (١/ ١١٢) ، وأحمد (٣/ ١٧) ، والنهاية في غريب الحديث (٢/ ٢١٦) . وانظر تخريج الحديث الآتي .

(٣) الحديث باللفظ المذكور في إبراز المعاني (١/ ١١٢) ، وأخرَجه الترمذيُّ (٣٧٨٦) في المناقب ، باب : مناقب أهل بيت النبيِّ ﷺ ، بلفظ : «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي قَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا إِنْ أَخَذْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا : كِتَابَ اللهِ ، وَعِتْرَتِي أَهْلَ بَيْتِي» ، وقال : هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه . وأحمد (٣/ ١٤ ، ٢٦ ، ٥٩ ، ٤/ ٣٦٧ ، ٣٧١) بلفظ : «إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمُ الثَّقَلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ مِنَ الْآخَرِ : كِتَابَ اللهِ ، حَبْلٌ مَمْدُودٌ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ، وَعِتْرَتِي أَهْلَ بَيْتِي» ، والدارميّ (٢/ ٤٣٢) بلفظ : «وَإِنِّي تَارِكٌ فِيكُمُ الثَّقَلَيْنِ : أَوَّلُهُمَا كِتَابُ اللهِ ، فِيهِ الْهُدَىٰ وَالنُّورُ ، فَتَمَسَّكُوا بِكِتَابِ اللهِ وَخُذُوا بِهِ ، وَأَهْلُ بَيْتِي» .

ويجوز أن تكون (عَلَىٰ) بمعنَى الباء التي للمصاحَبة، كأنَّه قيل: ومن تبعهم بإحسان، أي مصاحِباً للإحسان.

و(بِالْخَيْرِ) يجوز أن يتعلَّق بـ(تَلاهُمْ) أي تبعوهم بالخير علىٰ ما فيهم من الإحسان، وإن جعلت (عَلَىٰ) بمعنَى الباء كما تقدَّم كان (بِالْخَيْرِ) كالتأكيد والتفسير له، ويجوز أن يتعلَّق بـ(وُبَّلَا).

ووُبَّل: جمع وابِل وهو المطر الغزير، وأصله الصفة؛ ولذلك جُمع علىٰ فُعَّل، كشاهد وشُهَّد، ونصبه علَى الحال:

إمَّا من الفاعل في (تَلَاهُمْ) وجَمَع الحالَ وإن كان صاحبُه مفرَداً مراعاةً لمعنىٰ (مَنْ) ولفظِها، فراعىٰ لفظَها فأفرَد في[٥/أ] قوله: تلا، و[راعىٰ][1] معناها فجمع في قوله: (وُبَّلَا)، وهو نظير قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يُؤْمِن بِاللهِ وَيَعْمَلْ صَـٰلِحًا﴾ ثمَّ قال: ﴿خَـٰلِدِينَ﴾.[2]

وإمَّا من المفعول، وإمَّا منهما معاً كقولهم: لقيتُ زيداً منحدرَين، قال عنترةُ:[3]

---

(١) زيادة للإيضاح.

(٢) الطلاق ١١.

(٣) عنترة بن شدَّاد العبسيّ، أشهر فرسان وشعراء العرب في الجاهليَّة. توفِّي نحو سنة ٢٢ قبل الهجرة. (طبقات فحول الشعراء ص ١٢٨ ـ الخزانة ١/ ١٢٨).
والبيت من الوافر، وهو في ديوان عنترة ص٤٣ يخاطِبُ عُمارةَ بنَ زياد العبسيّ، وهو في التبصرة والتذكرة ١/ ٢٣٦، والنكت ص ٣٠٢، ٤٦٨، والكشَّاف ١/ ٤٢٩، وأسرار =

مَتَىٰ مَا تَـلْقَنِي فَـرْدَيْـنِ تَـرْجُفْ   رَوَانِفُ أَلْيَتَيْـكَ وَتُسْـتَطَارَا

والمعنىٰ : في حال كونهم جائدين بالخير أو نازلين به كما يجود به هذا المطرُ الوابل أو ينزل به .

٤ ـ وَثَلَّثْتُ أَنَّ الْحَمْدَ للهِ دَائِمـاً   وَمَا لَيْسَ مَبْدُوءاً بِهِ أَجْذَمُ الْعَلَا

يرویٰ : (إِنَّ الْحَمْدَ) بكسر (إنَّ) وفتحِها ، و (الْحَمْد) بالنصب والرفع .

فوجه كسرها علىٰ إضمار القول بأحد [1] الطريقَين المتقدِّمتَين [2] في (ثَـنَّيْتُ صَلَّى اللهُ) أي : ثلَّثتُ بالحمد فقلتُ : إنَّ الحمدَ للهِ ، أو ثلَّثتُ فقلتُ : إنَّ الحمدَ للهِ .

ووجه فتحها علىٰ حذف حرف الجرّ ، أي : ثلَّثتُ بأنَّ الحمد لله ، إلّا أنَّ

= العربيَّة ص ١٧٧ ، وفي أمالي ابن الشجريّ ١/ ٢٦ بلفظ : مَتَىٰ مَا تَلْقَنِي خِلْوَيْنِ ، وابن يعيش ٢/ ٥٥ ، ٤/ ١١٦ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٦٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٩٠ ، ٢/ ٣٥٠ ، وشرح الشافية للأَسْتَراباذيّ ٣/ ٣٠١ ، ٤/ ٥٠٥ ، والإرشاد إلىٰ عِلم الإعراب ص ٢٣٦ ، واللسان ٤/ ٥١٣ (طير) ، ١٤/ ٤٣ (ألا) ، ١٤/ ٢٣١ (خصا) ، والتصريح بمضمون التوضيح ٥/ ٤٣ ، والخزانة ٤/ ٢٩٧ ، ٧/ ٥٠٧ ، ٥١٤ ، ٥٥٣ ، والمقاصد النحويَّة ٣/ ١٧٤ ، واستشهَد به المصنِّفُ في الدرّ المصون ٣/ ١٦٧ .

والشاهد فيه قوله : « فَرْدَيْنِ » إذ هو حال من الفاعل والمفعول ، أي : أنا فرد ، وأنتَ فرد .

(١) كذا في النُّسَخ الثلاث ، والوجه : بإحدىٰ ؛ لقوله بعدُ : المتقدِّمتين أو المقدَّمتين .

(٢) في (م) و(ت) : المقدَّمتَين .

الحذف هنا مطَّرد؛ لأنَّه يطَّرِدُ حذفُ حرفِ الجرّ مع «أنَّ» و«أَنْ» لطولهما بالصلة إذا أُمِن اللَّبسُ، بخلاف الأوَّل. (١)

وأمَّا نصب (الْحَمْدَ) فواضح؛ لأنَّه اسمها و(للهِ) خبرها.

وأمَّا الرفع فعلىٰ أنَّها (٢) بمعنىٰ «نَعَم»، و(الْحَمْدُ) مبتدأٌ و(للهِ) خبرُه، وفي بعض الخُطب المأثورة: «إِنَّ الْحَمْدُ للهِ، نَحْمَدُهُ ونَسْتَعِينُهُ». (٣)

قال أبو عبد الله: «وإذا كانت بمعنىٰ: نَعَم، جاز رفعُ (الْحَمْد) ونصبُه» وجعَل النصبَ علَى المصدر، والرفعَ علَى الابتداء، قال: «والرفعُ أجوَد؛ لأنَّ فيه عموماً» (٤) وفيما قاله بُعدٌ.

والحمدُ: هو الثناء بالوصف الجميل، ويكون علىٰ ما أُسدي من النِّعَم،

---

(١) قال ابن هشام عند كلامه علَى الحذف القياسيّ لحرف الجرِّ: «وذلك في (أَنَّ) و(أَنْ) و(كَيْ)، نحو: ﴿شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ ونحو: ﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾.. أي: بأنَّه، و: مِنْ أَنْ جاءكم.. واشترَط ابنُ مالك في (أَنَّ) و(أَنْ) أَمْنَ اللبس فمنَع الحذفَ في نحو: رغِبتُ في أَنْ تفعلَ، أو: عن أَنْ تفعلَ؛ لإشكال المراد بعد الحذف، ويُشكِلُ عليه: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ فحذَف الحرفَ، مع أنَّ المفسِّرين اختلَفوا في المراد» اهـ.

أوضح المسالك ٢/ ١٨٢، ١٨٣، وانظر: حاشية الصبَّان علَى الأشمونيّ ٢/ ٩١.

(٢) أي: إنَّ.

(٣) اللآلئ الفريدة لأبي عبد الله الفاسيّ لوحة ٤/ ب.

(٤) المصدر السابق.

وعلىٰ الصفة الجميلة من غير إسداء نعمة ، بخلاف الشكر فإنَّه علىٰ ما أُسدي فقط .

والحمدُ أخو المدح ، وفرَّق بعضهم بينهما ، وفيه كلام طويل تركناه هنا ، و« ال » فيه للاستغراق ، أو للعهد ، أو لتعريف الجنس .

(دائِماً) أي ثابتاً ، وهو حال من (الْحَمْدَ) أو من « الله » وأجاز فيه الشيخُ أن يكون « نعتَ مصدرٍ محذوف ، أي حمداً مستمرًا » انتهىٰ .[1] وعلىٰ هذا يكون منصوباً بنفس (الْحَمْد) والمصدرُ يعملُ في مثله ، قال تعالىٰ : ﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَّوْفُوراً ﴾[2] والتقديرُ : أنَّ الحمد لله حمداً دائماً .

قوله : (وَمَا لَيْسَ) أي : والكلام الذي ليس يُبدأ فيه بحمد الله أو بالله فهو أجذم أي أَقْطَع (الْعَلَا) أي الأعلىٰ ، معناه : يكون ناقص الفضيلة ، وأشار بذلك إلىٰ ما خرَّجه أبوداود [3] عن أبي هريرة [4] قال : قال رسول الله ﷺ : « كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدُ للهِ فَهُوَ أَجْذَمُ »[5] أي مقطوع لا نظام له ، وروي هكذا : « فَهُوَ

(١) إبراز المعاني ١/ ١١٣ .

(٢) الإسراء ٦٣ .

(٣) سليمان بن الأشعث السِّجستانيّ ، الإمام صاحب السُّنن ، شيخ السُّنَّة ومحدِّث البصرة . ت ٢٧٥ هـ . (السِّيَر ١٣/ ٢٠٣) .

(٤) عبد الرحمن بن صخر الدَّوْسيّ ، الصحابيُّ الجليل ، سيِّد الحفَّاظ الأثبات ، رضي الله عنه . ت ٥٧ هـ ، وقيل غير ذلك . (السِّيَر ٢/ ٥٧٨) .

(٥) الحديث أخرجه أبوداود (٤٨٤٠) في الأدب ، باب الهَدي في الكلام ، وقال : « رواه يونس وعقيل وشُعيب وسعيدُ بنُ عبد العزيز ، عن الزُّهْريِّ ، عن النبيِّ ـ ﷺ ـ مرسَلاً » ، =

أَقْطَعُ»[١] وروي : «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللهِ فَهُوَ أَقْطَعُ»[٢]، وروي :

= والبغويُّ في شرح السُّنَّة (٩/ ٥١)، والنوويُّ في الأذكار (ص ٢٠١) وحسَّنه، وسيأتي قريباً تفصيل كلامه في روايات هذا الحديث عند تخريج الحديث الذي أوَّله : «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ»، وهو في إبراز المعاني (١/ ١١٥)، وبمعناه في كنز العمَّال (٢٥١١).

(١) الحديث أخرَجه ابنُ ماجه (١٨٩٤) في النكاح، باب : خِطبة النكاح، والنوويُّ في الأذكار (ص ٢٠١)، وسيأتي تفصيل كلامه في روايات هذا الحديث عند تخريج الحديث الآتي، وهو في كنز العمَّال (٦٤٦٤).

(٢) الحديث أخرَجه الدَّيلميُّ (٤٧٢٦)، والبيهقيُّ (٣/ ٢٠٩) في كتاب الجمعة، باب ما يُستدلُّ به على وجوب التحميد في خطبة الجمعة، وابنُ ماجه (١٨٩٤) في النكاح، باب خطبة النكاح، وهو في كنز العمَّال (٢٥٠٩، ٦٤٦٢)، وذكَره المناويُّ في فيض القدير (٦٢٨٣) وذكَر أنَّ السيوطيَّ رمَز لحُسنه تبعاً لابن الصلاح، وقال السخاويُّ في المقاصد الحسنة (ص٣٢٢) : «حديث : كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللهِ فَهُوَ أَقْطَعُ : أبوداود وابن ماجه عن أبي هريرة، وأفردتُ فيه جزءاً»، وقال العَجلونيُّ في كشف الخفاء (٢/ ١٧٤) : حديثٌ حسن. وقال النوويُّ في الأذكار (ص ٢٠١) : «وروِّينا في سُنَن أبي داود وابن ماجه، ومُسنَدِ أبي عُوانة الأَسفراييني المخرَّج على صحيح مسلم - رحمهم الله - عن أبي هريرة، رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ أنَّه قال : كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدُ للهِ أَقْطَعُ، وفي رواية : بِحَمْدِ اللهِ، وفي رواية : بِالْحَمْدُ فَهُوَ أَقْطَعُ، وفي رواية : كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدُ للهِ فَهُوَ أَجْذَمُ، وفي رواية : كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِبِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَهُوَ أَقْطَعُ، روِّينا هذه الألفاظ كلَّها في كتاب الأربعين للحافظ عبدالقاهر الرُّهاويِّ وهو حديث حسن، وقد رُوي موصولاً كما ذكَرنا، ورُوي مرسَلاً، وروايةُ الموصول جيِّدةُ الإسناد، وإذا رُوي الحديثُ موصولاً ومرسَلاً فالحُكمُ للاتِّصال عند جمهور العلماء؛ =

«لَمْ يُبْدَأْ فِيهِ بِذِكْرِ اللهِ»[1]، فعلىٰ هذه الرواية يكون ذِكر البسملة مخرجاً عن عُهدة[2] العمل بهذا الحديث، وكان الوجه أن يثنِّي بالحمد[3] ويثلِّث بالصلاة؛ تقديماً لذِكر الله تعالىٰ علىٰ ذِكر رسوله، ولكنَّه أراد أن يختم خُطبته بالحمدلة لأنَّه قد ابتدأها بذكر الله وهو البسملة، فهو كقوله تعالىٰ في آخِر الصافَّات [١٨٢]: ﴿وَالْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَـٰلَمِينَ﴾ بعد سلامه علَى المرسَلين. [٥/ب]

وقال أبوعبد الله: «قيل: إذا كان الأمر كذلك ـ يعني أنَّه ينبغي أن يُبدأ بحمد الله ـ فلِمَ ثلَّثَ به؟ قيل: تثليثه به لا يُخرجه عن البُداءة؛ لأنَّ الجميع ـ أعني الحمد وما تقدَّمه ـ مبدوء به، واتَّفَق وقوعه في البداءة ثالثاً»[4].

و(مَا) موصولة مبتدأة، و(لَيْسَ) اسمُها مستترٌ فيها يعود علىٰ (مَا)، و(مَبْدُوءاً) خبرها، وفيه ضمير مرفوع قائم مقام الفاعل يعود علَى الموصول أيضاً، و(بِهِ) متعلِّق بـ(مَبْدُوءاً) فهو فضلة، والجملة من (لَيْسَ) وما في خبرها صلة وعائد لـ(مَا)، و(أَجْذَمُ) خبر المبتدأ الذي هو (مَا)، وأجاز أبوعبد الله أن

= لأنَّها زيادةُ ثقة، وهي مقبولة عند الجماهير» اهـ.

(١) أخرَجه أحمد (٢/ ٣٥٩) بلفظ: «كُلُّ كَلَامٍ ـ أو: أَمْرٍ ـ ذِي بَالٍ لَا يُفْتَحُ بِذِكْرِ اللهِ ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ فَهُوَ أَبْتَرُ»، أو قال: «أَقْطَعُ»، والراغبُ في المفردات (ص ١٠٧)، وأبوشامة في إبراز المعاني (١/ ١١٥)، وانظر كلام النوويّ في تخريج الحديث السابق.

(٢) «عُهدة» من (ت) فقط.

(٣) في (ت): بالحمدلة.

(٤) اللآلئ الفريدة لوحة ٤/ب.

يكون (بِهِ) في محل رفع لقيامه مقام الفاعل، وهاؤه عائدة علَى الجملة، قال: «ولابدَّ من عائد يعود من خبر (لَيْسَ) علَىٰ اسمها، وهو محذوف تقديره: فيه»[1] والأوَّلُ أَوْلىٰ، ويجوز أن تعود الهاء من (بِهِ) علَى اسم الله.

و«الْعَلَاء» بالفتح والمدّ: الشرف والرفعة، وقصره في البيت للوقف؛ وذلك أنَّ الهمزة إذا وُقِف عليها بعد ألف جاز أن تُبدَل ألفاً لأنَّها ساكنة بعد فتحة، ولا يعتدُّ بالألف؛ لكونها حاجزاً غير حَصين، فلمَّا أُبدلتْ ألفاً التقتْ مع الألف قبلها فحذفتْ إحداهما لالتقاء الساكنَين، وقد فعَل حمزةُ وهشامٌ هذا في الوقف علىٰ مثل هذه الهمزة، ونُقِل عنهما وجهٌ آخَر، وهو أن يمدّا بقدر ألفَين وسيأتي تحقيقُ هذا في بابه إن شاء الله[2]، وهذا أَوْلىٰ من أن يقال: قَصَر الممدودَ ضرورةً.

فإن قيل: لِمَ لَمْ يقرأ[3] (العُلَا) بضمِّ العين وهو مقصور بالأصالة، ولا يتكلَّف هذا؟ قيل: إنَّه أتىٰ بالأبلغ من اللفظَين؛ فإنَّ العَلاء بالفتح والمدّ أبلَغ في المعنىٰ من العُلا، لأنَّ زيادة الحروف تُؤْذِن بزيادة المعاني، وإنَّما ذكر العَلا وإن لم يكن مذكوراً في الخبر لأنَّ قوله: «ذِي بَالٍ» أي ذي شأن وخطر يُشعِر بذلك.

---

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٤/ ب.

(٢) انظر شرح البيت ٢٣٩ من باب وقف حمزة وهشام على الهمز، ص ٩٦١.

(٣) في (ت): لِمَ لا يجوز.

و(الْعَلَا) يجوز أن يُقدَّر في ألفه الحركاتُ الثلاث :[1] فالجرّ على الإضافة والنصب علَى التشبيه بالمفعول به ، والرفع إمَّا علَى الفاعليّة بـ(أَجْذَمُ)والعائد محذوف أي منه ، أو على قيام « ال » مقام الضمير ، أي : عَلاه ، وإمَّا علَى البدل من الضمير المستكنِّ فيه ، ومثله قول الذُّبيانيِّ :[2]

وَنَأْخُذْ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ ... أَجَبَّ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ

يروىٰ برفع « الظَّهْر » ونصبِه وجرِّه على ما ذكرتُ لكَ .

٥ ـ وَبَعْدُ فَحَبْلُ اللهِ فِينَا كِتَابُهُ ... فَجَاهِدْ بِهِ حِبْلَ الْعِدَا مُتَحَبِّلَا

(١) لأنَّه معمول الصفة المشبَّهة ، وهي هنا : (أَجْذَمُ) ، وهو من باب : هذا الحسن الوجه . انظر : الكتاب ١/ ٢٠٠ ، وأمالي ابن الشجريّ ١/ ١٥٩ .

(٢) النابغة الذبيانيّ زياد بن معاوية بن ضباب ، من فحول شعراء الجاهليّة ، ت ٦٠٤م . (الشعر والشعراء لابن قتيبة ١/ ١٦٣) . والبيت من الوافر ، وهو في ديوان النابغة الذبيانيّ ص١٧٠ وإعراب القراءات لابن خالويه ٢/ ٢٨٥ بلفظ : وَنُمْسِكُ بَعْدَهُ ، والكتاب١/ ١٩٦ ، وأسرار العربيَّة ص ١٨٤ ، والنكت ص ٢٩٩ ، وأمالي ابن الشجريّ ١/ ٢٩ ، ٢/ ٣٩٨ ، والإنصاف ١/ ١٣٤ ، وابن يعيش ٦/ ٨٣ ، ٨٥ ، وإبراز المعاني ١/ ١١٤ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٥٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٩٦ ، واللسان ١/ ٢٤٩ (حبب) ١/ ٣٩٠ (ذنب) ، والبحر ٢/ ٦١ ، والخزانة ٧/ ٥١١ ، ٩/ ٣٦٣ ، والمقاصد النحويَّة ٣/ ٥٧٩ ، ٤/ ٤٣٤ ، واستشهَد به المصنِّف في الدرّ المصون ٢/ ١٢١ . والشاهد فيه قوله : « أَجَبَّ الظَّهْر » إذ يجوز في رائه الحركاتُ الثلاث على الأعاريب التي ذكَرها المصنِّف .

«بَعْدُ» و«قَبْلُ» ظرفا زمان[1] لا يتصرَّفان، وإذا قُطِعا عن الإضافة لفظاً بُنيا علَى الضمّة[2]؛ لأنَّها حركة لم تكن لهما حالة الإعراب، والمضافُ إليه هنا مقدَّر، أي: وبَعْدَ هذه البُداءة، أو: وبَعْدَ هذه الخُطبة أذكرُ بعض[3] فضائل القرآن وقرَّائه وما لهم من الثواب والزُّلفى.

والفاء في (فَحَبْلُ) رابطةٌ لهذا الكلام بما قبله، مانعةٌ من [٦/أ] توهُّم إضافة الظرف إلى «حَبْل».

والحَبلُ في الأصل هو السبب، ويستعار للوُصلة والعهد والمودَّة، وسُمِّي القرآنُ حبلَ اللهِ لأنَّه وُصلةٌ بينه وبين عباده، به يتوصَّلون إلى دار كرامته، وفي الحديث: «كِتَابُ اللهِ حَبْلٌ مَمْدُودٌ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ»[4] وفيه: «إِنَّ هَذَا

---

(١) أي في الأغلب، قال في التصريح بمضمون التوضيح ٣/ ١٩٢: «لا يختصَّان بالزمان فقد يكونان للمكان كقولكَ: داري قبلَ دارك، أو بَعْدَها، فلهذا سهُل دخولُ (مِنْ) عليهما عند البصريِّين، قاله الدمامينيُّ» اهـ.

(٢) في (ص) و (ت): علَى الضمّ.

(٣) «بعض» من (ت) فقط.

(٤) أخرجه الترمذيُّ (٣٧٨٨) في المناقب، باب: في مناقب أهل بيت النبيِّ ﷺ، وقال: هذا حديثٌ حسن غريب، وأحمدُ (٣/ ١٤، ١٧، ٢٦)، وابنُ أبي شَيبة في مصنَّفه (٧/ ١٧٦) في فضائل القرآن، باب: في الوصية بالقرآن وقراءته، والمناويُّ في فيض القدير (٢٦٣١) وقال: «قال الهيثميُّ: رجاله موثوقون، ورواه أيضاً أبو يعلى بسندٍ لا بأس به» ورمَز السيوطيُّ لصحَّته، وقال الطرابلسيُّ في الكشف الإلـهي (١/ ١٣٢): «فيه ضعف، =

الْقُرْآنَ سَبَبٌ طَرَفُهُ بِيَدِ اللهِ وَطَرَفُهُ بِأَيْدِيكُمْ، فَتَمَسَّكُوا بِهِ»[١]، وفيه : «هُوَ حَبْلُ اللهِ الْمَتِينُ»[٢].

وعن ابن عبَّاسٍ[٣] : ﴿وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللهِ﴾[٤] أي بالقرآن.

و«الحِبْل» بكسر الحاء : الداهية، والجمع حُبُول، كقِرْد وقُرُود.

= وقيل : لا بأس به، فحُكمُ أبي الفرج ابنِ الجوزيِّ عليه بالوضع ليس في محلِّه».

(١) الحديث في مصنَّف ابنِ أبي شَيبة (٧/ ١٦٤) كتاب فضائل القرآن، باب : التمسُّك بالقرآن، ومسند الدَّيلميّ (٨٩٩) وتتمَّته : «فَإِنَّكُمْ لَنْ تَضِلُّوا مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِ»، وذكَره المنذريُّ في الترغيب والترهيب (١/ ٧٩) وقال : «رواه الطبرانيُّ في الكبير بإسناد جيِّد»، وأَوردَه ابنُ أبي حاتم في علل الحديث (ص ٥٦) على أنَّه مرسَل، وزاد في آخره : «فَإِنَّكُمْ لَنْ تَضِلُّوا»، ومكيٌّ في الرعاية (ص٦٥)، وأبوشامة في إبراز المعاني (١/ ١١٧).

(٢) جزء من حديث طويل أخرَجه الترمذيّ (٢٩٠٦) في فضائل القرآن، باب : ما جاء في فضل القرآن، وقال : هذا حديثٌ لا نعرفه إلَّا من هذا الوجه، وإسناده مجهول. وابنُ أبي شيبة في مصنَّفه (٧/ ١٦٤) في فضائل القرآن، باب في التمسُّك بالقرآن، والدارميُّ (٢/ ٤٣٥) في فضائل القرآن، وأبوالكرم في المصباح الزاهر (فقرة ١٥)، ومكيٌّ في الرعاية (ص٦٧)، والقرطبيُّ (١/ ٥) ومال إلى تقوية الحديث، والمتَّقي الهنديّ في كنز العمَّال (٢٤٨٩)، وأصله عند مسلم (٢٤٠٨) بلفظ : هُوَ حَبْلُ اللهِ. وقال ابنُ كثير في كتاب فضائل القرآن (ص ١٦) : «وقُصارى هذا الحديث أن يكون من كلام أمير المؤمنين عليٍّ رضي اللهُ تعالى عنه، وقد وَهِم بعضُهم في رفعه، وهو كلامٌ حسن صحيح» يعني بمعناه.

(٣) بحر التفسير وحَبر الأُمَّة، رضي الله عنه، ت٦٨هـ. (غاية١/ ٢٥٥، معرفة١/ ١٩١).

(٤) آل عمران ١٠٣.

و(الْعِدَا) اسمُ جمعِ عَدُوّ، وليس بجمع، والمشهور كسرُ عينِه، وحُكي ضمُّها، فإذا دخلتِ الهاءُ للتأنيث، نحو: عُداة، فالضمُّ ليس إلّا، كغُزاة وقُضاة.[١]

و(مُتَحَبِّلَا) أي صائداً لهم بالحِبالة ـ بكسر الحاء ـ وهي شبكة الصائد، يقال: تَحَبَّلَ الصيدَ واحْتَبَلَه إذا أخذه[٢] بالشبكة، والمعنى: فجاهِد بالقرآن ـ أي بحُجَجِه وأدلَّتِه ـ شُبَهَ أعداءِ الدِّين من الكَفَرة والمبتدعين، بها[٣] رُدَّ عليهم من ذلك لتدحض حُجَّتهم في حال كونك محتالاً عليهم كما يحتال الصائد، فهو كقوله تعالىٰ: ﴿وَجَـٰهِدْهُم بِهِۦ جِهَادًا كَبِيرًا﴾[٤].

و(حَبْلُ) مبتدأ، و(كِتَابُهُ) خبره، و(فِينَا) متعلِّق به لما تضمَّن من معنى السبب[٥] كما تقدَّم، وقيل: هو خبر عن (حَبْلُ)، و(كِتَابُهُ) خبر مبتدأ محذوف أي هو كتابه، وقيل: (فِينَا) صلة لموصول محذوف، أي الذي فينا، وقيل: (فِينَا) تبيين[٦]، ولا يجوز أن يكون (فِينَا كِتَابُهُ) جملة خبريَّة عن (حَبْلُ اللهِ) لخلوِّها

---

(١) قال في القاموس(عدا): «والعَدُوُّ: ضِدُّ الصديق، للواحد والجمع، والذَّكرِ والأنثىٰ، وقد يُثنَّىٰ ويُجمَع ويُؤنَّث، والجمعُ: أعداء، وجمعُ الجمع: أَعادٍ، والعِدا ـ بالضمِّ والكسر ـ اسمُ الجمع، والعادي: العَدُوّ، والجمعُ: عُداةٌ» اهـ.

(٢) في (ت): إذا صاده.

(٣) في (م) و(ص): «عابوه» بدل: بها.

(٤) الفرقان ٥٢.

(٥) تصحَّفت في (م) إلىٰ: المشتقّ.

(٦) يعني: كما أنَّ اللام في «سَقْياً لكَ» للتبيين، ولم أجد في المغني ولا في الجنىٰ الداني=

من رابطٍ يربطها به. و(بِهِ) متعلِّق بـ«جاهِدْ»، و(حِبْلَ) مفعولُ (فَجَاهِدْ)، و(مُتَحَبِّلَا) حالٌ من فاعل «جَاهِدْ».

٦ ـ وَأَخْلِقْ بِهِ إِذْ لَيْس يَخْلُقُ جِدَّةً   جَدِيداً مُوَالِيهِ عَلَى الْجِدِّ مُقْبِلَا

(أَخْلِقْ بِهِ) من قولهم: هو خَلِيق بكذا أي حقيق به، ومثله جديرٌ وحريٌّ وقَمِينٌ وقَمِنٌ، و(بِهِ) أي بالقرآن، أي بأدلَّته وبراهينه، لـمَّا ذكر أنَّه مُجاهَدٌ به[1] أخبَر أنَّه حقيقٌ بذلك، كما تقول: أَعْدِدْ زيداً لمهمّاتكَ وما أولاه بذلك.

و«أَفْعِل بِهِ» إحدى صيغتَي التعجُّب، نحو: أَحسِنْ بزيدٍ، فهو في اللفظ أمرٌ، وفي المعنى خبرٌ، أي: ما أَخلقَه بالمجاهدة، وما أحسَن زيداً، والباء زائدة، ومجرورُها هو الفاعل، وزيادتُها لازمةٌ إصلاحاً للَّفظ إلّا مع «أَنْ» و«أنَّ»، كقوله:[2]

= ولا في حروف المعاني للزجاجيّ ولا في معاني الحروف للرمَّانيّ أنَّ «في» تأتي للتبيين وقد أخَذ السمينُ هذا القول من أبي عبد الله الفاسيّ حيث قال: «وارتفاع الحبل في البيت بالابتداء، وخبره (كِتَابُهُ)، و(فِينَا) تبيين» اهـ. اللآلئ الفريدة لوحة ٥/ أ، ب.

(١) في (ص): يُجاهَدُ به.

(٢) البيت من الطويل، وصدره:

تَرَدَّدَ فِيهَا ضَوْؤُهَا وَشُعَاعُهَا

وهو لأوس بن حُجر في ديوانه ص٨٤، والهمع ٢/ ٩٠ بلفظ: فَأَحْسِنْ وَأَزْيِنْ، وهو في المقرَّب ١/ ٧٧، و اللسان ١١/ ٤٤٢ (عزل)، واستشهَد به المصنِّفُ في الدُّرّ ٧/ ٦٠٢. =

فَأَحْصِنْ وَأَزْيِنْ لِامْرِئٍ أَنْ تَسَرْبَلَا

وهذا مذهب البصريِّين ، وزعَم الزَّجَّاجُ (١) منهم أنَّ «أَحسِن» أمرٌ حقيقةً ، وفيه ضمير يعود علَى المصدر ، أي : أحسِن يا حُسْنُ ، و« بزَيدٍ» في محل نصب ، والمعنىٰ : يا حُسْنُ دُمْ بِهِ . (٢)

وزعَم الكوفيُّون أيضاً كذلك إلّا أنَّه ليس أمراً حقيقةً ، بل التقدير : ما أحسَنه ، ويدلُّ علىٰ ذلك نصبُ ما بعد الباء عند سقوطها ، كقوله : (٣)

= والشاهد فيه قوله : «فَأَحْصِنْ وَأَزْيِنْ لِامْرِئٍ أَنْ تَسَرْبَلَا» حيث حذَف الباء الجارَّة للمتعجَّب منه مع «أن» المخفَّفة .

(١) إبراهيم بن السريّ بن سهل ، أبو إسحاق الزَّجَّاج النحويّ ، بصريّ المذهب ، أخَذ عن المبرِّد . ت ٣١١ هـ ، وقيل غير ذلك . (بغية الوعاة ١/ ٤١١ ـ إنباه الرواة ١/ ١٩٤) .

(٢) نسَب الشيخ خالد الأزهريّ في التصريح بمضمون التوضيح ٣/ ٣٧٣ وغيرُه إلَى الزجَّاج وغيرِه أنَّهم يَرون الفعلَ في مِثل : أَكْرِمْ بِزيدٍ ، أمراً حقيقةً ، وفيه ضميرٌ مستتر مرفوع علَى الفاعليَّة ، والباءُ للتعدية داخلةٌ علَى المفعول به لا زائدة . والذي ورَد في معاني القرآن للزجَّاج ٣/ ٢٨٠ لا يؤيِّد هذه الروايةَ عنه ؛ فقد قال في قول الله تعالىٰ : ﴿ أَبْصِرْ بِهِۦ وَأَسْمِعْ ﴾ الكهف ٢٦ : « أجمعتِ العلماءُ أنَّ معناه : ما أَسمَعه وأَبصَره ، أي : هو عالِمٌ بقصَّة أصحاب الكهف وغيرِهم » وكذا قال في آية مريم ٣٨ ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ : « المعنىٰ : ما أَسمَعهم وأَبصَرهم يومَ القيامة . . . » اهـ . وفي هذا ما يُعَدُّ دليلاً علىٰ أنَّ « أَفْعِلْ بِهِ » عند الزجَّاج ماضٍ جاء علىٰ صورة الأمر ، والله أعلم .

(٣) البيت من الوافر ، وهو لابن أحمر يخاطِب امرأته ، وصدرُه :

إِذَا مَا زَالَ سَرْجٌ عَنْ مَعَدٍّ =

فَأَجْدِرْ مِثْلَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَا

و(إِذْ) ظرفٌ لِما مضى من الزمان، لازمة للإضافة للجملة مطلَقاً، وقد تُشرَب معنَى التعليل كقوله: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾[1]، ومنه هذا البيت، وإنَّما جرى مَجرَى التعليل؛ لاستوائهما في المعنى، ألا ترى أنَّك لو قلتَ: ضربتُه لإساءتِه وضربتُه إذْ أساءَ [٦/ ب] كان المعنى واحداً؛ لأنَّك إذا ضربتَه في وقت الإساءة فإنَّما ضربتَه لوجوده فيه[2] وزعم بعضهم أنَّه إذا أفاد التعليل خرج عن كونه ظرفاً، ويَجري مَجراه في ذلك «حيثُ»[3].

و(يَخْلُقُ) من «أَخْلَقَ» أو من «خلَقَ» بفتح اللام[4]، ومضارعُه «يَخْلُقُ»

= وهو في المنصف ٣/ ١٩ بلفظ:

وَإِمَّا زَالَ سَرْحٌ عَنْ مَعَدٍّ فَأَجْدِرْ بِالْحَوَادِثِ أَنْ تَكُونَا

وعليه فلا شاهد فيه. وعجُزه في شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٥ بلفظ:

وَأَجْدِرْ مِثْلَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَا

والشاهد فيه نصبُ «مِثْلَ» بسبب سقوط الباء الجارَّة من أوَّلها.

(١) الزخرف ٣٩. وانظر في «إِذْ» واستعمالاتِها: المغني ص ١١١ ـ ١٢٠، وحروف المعاني للزجَّاجيّ ص ٦٣.

(٢) أي: لوجود المضروب في وقت الإساءة، وفي (ت): «لوجودها فيه»، أي لوجود الإساءة في المضروب.

(٣) انظر: المغني ص ١٧٦ ـ ١٧٨، وحروف المعاني للزجَّاجيّ ص ٦.

(٤) ويجوز ضمُّها وكسرُها، قال الفيروزاباديُّ: «وخلَقَ الثوبُ ـ كنَصَرَ وكَرُمَ وسَمِعَ ـ =

بضمِّها ، لغتان بمعنىٰ : بَلِيَ ، وأصلُه في الأعيان ، نحو : أَخْلَقَ الثوبُ ، واستُعير للمعاني ، وأشار بذلك إلىٰ ما في الحديث : «وَلَا يَخْلُقُ عَنْ كَثْرَةِ الرَّدِّ» .[1]

و (جِدَّةً) نصبٌ علىٰ التمييز المنقول من الفاعلية ، والجِدَّةُ ضِدُّ البِلَىٰ ، والمعنىٰ أنَّه لا يَحدُثُ له البِلَىٰ ناشئاً عن كثرةِ تردادِه وتكرارِه ومرورِ الزمانِ عليه .

و (جَدِيداً) فعيلٌ بمعنىٰ فاعل ، من الجَدِّ بفتح الجيم ، وهو العظَمةُ والعِزُّ ، قال تعالىٰ : ﴿وَأَنَّهُ تَعَـٰلَىٰ جَدُّ رَبِّنَا﴾[2] وانتصابه علَى الحال من فاعل (يَخْلُقُ) أو علَى المدح .

و (مُوَالِيهِ) هو مُلازِمُه والعاملُ بما فيه ، وأصلُه الناصرُ المُصافي ، وهو مرفوعٌ بالابتداء .

= خُلُوقَةً وخَلَقاً ، محرَّكةً : بَلِيَ» . القاموس المحيط (خلق) .

(١) جزء من حديث طويل أخرَجه الترمذيُّ (٢٩٠٦) في فضائل القرآن ، باب : ما جاء في فضل القرآن ، وابنُ أبي شَيبة في مصنَّفه (٧/ ١٦٤ ، ١٦٥) في فضائل القرآن ، باب : في التمسُّك بالقرآن ، والدارميُّ (٢/ ٤٣١ ، ٤٣٦) في فضائل القرآن ، وأبو الكرم في المصباح الزاهر (فقرة ١٥ ، ١٧) ، وأخرجه الحاكم (١/ ٥٥٥) من طريق إبراهيم الهجريّ وقال : «صحيح الإسناد» ، ونقَل ذلك عنه المنذريُّ في الترغيب والترهيب (٢/ ٣٥٤) ، وتعقَّبه الذهبيُّ في التلخيص بأنَّ إبراهيم ضعيف . وقال ابنُ الجوزيِّ في العلل المتناهية ١/ ١٠٢ : «هذا حديثٌ لا يصحّ عن رسول الله ﷺ ، ويُشبه أن يكون من كلام ابن مسعود ، قال ابنُ معين : إبراهيم الهجريّ ليس حديثُه بشيء» . ومال القرطبيُّ (١/ ٥) إلىٰ تقويته .

(٢) الجنّ ٣ .

و(عَلَى الْجِدِّ) خبرُه، فهي جملةٌ مستأنَفة.

و(مُقْبِلَا) حالٌ من الضمير المستكنِّ في الخبر، والْجِدُّ ـ بكسر الجيم ـ ضِدُّ الهزل، ويجوز أن يكون (مُوَالِيهِ) مرفوعاً بـ(جَدِيداً) و(مُقْبِلَا) حالٌ منه، فيكون وصفاً لما بعده في المعنىٰ، نحو: جاءَ زيدٌ حَسَناً غُلامُه، وعلىٰ هذا ففي قوله: (عَلَى الْجِدِّ) ثلاثةُ أوجه:

أحدُها: أن يكون معمولاً لـ(مُقْبِلَا) قُدِّم عليه.

والثاني: أن يكون حالاً من[1] (مُوَالِيهِ) المرفوع بـ(جَدِيداً)، و(مُقْبِلَا) حالٌ أخرىٰ.

والثالث: أن يكون متعلِّقاً بـ(مُوالِيهِ) أي: الذي والاه علَى الجِدِّ صار عزيزاً شريفاً، وعلىٰ هذا يكون (جَدِيداً) من الجِدِّ في الأمر، وهو الاجتهادُ فيه، وهو قريبٌ من الأوّل.

٧ ـ وَقَارِئُهُ الْمَرْضِيُّ قَرَّ مِثَالُهُ كَالَاتْرُجِّ حَالَيْهِ مُرِيحاً وَمُوكِلَا

أشار بهذا إلىٰ ما رُوي في الصحيحَين من قوله عليه السلام: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مَثَلُ الْأُتْرُجَّةِ، رِيحُهَا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا طَيِّبٌ، وَمَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ التَّمْرَةِ، لَا رِيحَ لَهَا وَطَعْمُهَا طَيِّبٌ، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مَثَلُ الرَّيْحَانَةِ، رِيحُهَا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا مُرٌّ، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي لَا يَقْرَأُ

(١) في (ت): من ضمير مواليه.

الْقُرْآنَ مَثَلُ الْحَنْظَلَةِ لَيْسَ لَهَا رِيحٌ وَطَعْمُهَا مُرٌّ» .[١]

و(الْمَرْضِيُّ) صفةُ القارئ، أراد به وَصْفَ المؤمنِ المذكور في الحديث، وليس المرادُ مَن اتَّصَف بالإيمان فقط، بل مَن عَمِل بما في القرآن، ففي الحديث: «مَا آمَنَ بِالْقُرْآنِ مَنِ اسْتَحَلَّ مَحَارِمَهُ» .[٢]

(١) أخرَجه البخاريُّ في فضائل القرآن (٤٧٣٢) باب: فضل القرآن على سائر الكلام، و(٤٧٧٢) باب: إثم مَن راءى بقراءة القرآن أو تأكَّل به أو فخَر به، وفي الأطعمة (٥١١١) باب: ذِكر الطعام، وفي التوحيد (٧١٢١) باب: قراءة الفاجر والمنافق، ومسلمٌ (٧٩٧) في صلاة المسافرين، باب: فضيلة حافظ القرآن، وأبو داود (٤٨٢٩، ٤٨٣٠) في الأدب، باب: ما يُؤمَر أن يجالِس، والترمذيُّ (٢٨٦٥) في الأمثال، باب: ما جاء في مثل المؤمن القارئ للقرآن وغيرِ القارئ، والنَّسائيُّ (٨/ ١٢٤، ١٢٥) في الإيمان، باب: مثل الذي يقرأ القرآن من مؤمن ومنافق، وابنُ ماجه (٢١٤) في المقدِّمة، باب: فضل من تعلَّم القرآن وعلَّمه، والدارِميُّ (٢/ ٤٤٢)، وأحمد (٤/ ٣٩٧، ٤٠٤)، وأبونُعيم في الحلية (٩/ ٦٠).

(٢) الحديث أخرَجه الترمذيُّ (٢٩١٨) في فضائل القرآن، باب «مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فَلْيَسْأَلِ اللهَ بِهِ» وقال: هذا حديثٌ ليس إسناده بالقويّ. ونقَل ذلك عنه المنذريُّ في الترغيب والترهيب (١/ ١٢٥)، ورواه الشجريُّ في أماليه (١/ ١١٥)، وابنُ حَجَر في المطالب العالية (٢٩١٣) باب أصول الدين، والذهبيُّ في ميزان الاعتدال (٩٧٠٥) في ترجمة يزيد بن سنان الرُّهاويّ، وساق هذا الحديث من طريق محمد بن يزيد بن سنان عن أبيه، وذكَر أنَّ هذه الرواية غير محفوظة، وذكَر أيضاً (١٠٥٦٠) أنَّه منقطع، ونقَل عن الترمذيِّ قوله: ليس إسناده بالقويّ. وقال الهيثميّ في مجمع الزوائد (١/ ١٧٧): «رواه الطبرانيُّ في الكبير، وفيه محمد بن يزيد بن سنان الرُّهاويّ، ضعَّفه البخاريُّ وغيرُه، وذكَره ابنُ =

و(قَارِئُهُ) مبتدأٌ، و(الْمَرْضِيُّ) صفتُه، و(قَرَّ مِثَالُهُ) جملةٌ فعليَّة، و(كَالأُتْرُجِّ) حالٌ مِن(مِثَالُهُ) أي مُشْبِهاً الأُتْرُجَّ، والجملةُ خبرُ المبتدأ، ويجوز أن يكون (الْمَرْضِيُّ) خبراً، يعني أنَّه لا يُعتدُّ به قارئاً حتىٰ يكون مَرضيَّ الطريقة.

و(قَرَّ مِثَالُهُ) جملةٌ مستأنَفة، ويجوز أن يكون (قَرَّ) وحدَه جملةً فعليَّة فيها ضميرٌ يعودُ علىٰ (قَارِئُهُ) أي: وقارئُه المرضيُّ قَرَّ، أي قَرَّتْ عينُه، أوِ استقرَّ [٧/ أ] أمرُه بنيل درجات الأبرار، وعلىٰ هذا فيجوز أن يكون (قَرَّ) دعاء، نحو: زيدٌ غَفرَ اللهُ له. و(مِثَالُهُ) مبتدأٌ، و(كَالأُتْرُجِّ) خبرُه، و(حَالَيْهِ) بدلٌ من الأُتْرُجِّ بدلَ اشتمال.

والأُتْرُجُّ ـ بتشديد الجيم ـ والأُتْرُنْجُ بالنون: لغتان مشهورتان، أشهرُهما الأُولىٰ، ولهذا اختارَها موافَقةً للفظ الحديث، وإن كان الوزنُ مستقيماً بالأُخرىٰ.

و(مُرِيحاً وَمُوكِلَا) حالانِ من الأُترجِّ، و(مُرِيحاً) من: أراحَ الطِّيبُ إذا أعطَى الرائحةَ. و(مُوكِلَا) من: آكَلَ الزرعُ، إذا أَطعَم، وقصدَ بذلك تتميم معنَى الحديث.

٨ ـ هُوَ الْمُرْتَضَىٰ أَمّاً إِذَا كَانَ أُمَّةً وَيَمَّمَهُ ظِلُّ الرَّزَانَةِ قَنْقَلَا

(هُوَ) ضميرُ القارئ، إمَّا يُقيِّدُ[1] وَصْفَه بالمَرضيِّ، أو بعدمه لإغناء ما

= حِبَّان في الثقات»، وذكَره الفيروزاباديُّ في بصائر ذوي التمييز (١/ ٦٤، ١٢٣)، وهو في كنز العمَّال (٤١٩٧).

(١) في (م): إما يُفيد.

بعده عنه .[1]

و(هُوَ) يجوز أن يكون مبتدأً، و(الْمُرْتَضَىٰ) خبره، وهذه الجملةُ يجوز أن تكون مستأنَفةً ويجوز أن تكون خبرَ (قَارِئُهُ) وما بينهما اعتراض .

و(أَمّاً) نصبٌ علَى التمييز، ومعناه القصدُ، يقال : أَمَّهُ أَمّاً، أي قصَدَه قصْداً، والأصلُ : هو المُرتضىٰ أَمُّهُ، فهو منقولٌ من مفعولِ ما لم يُسَمَّ فاعلُه .

و(كَانَ) بمعنىٰ صار، أوعلىٰ بابها، و(أُمَّةً) خبرُها، والأُمّةُ هنا المرادُ بها الرجلُ الجامعُ للخير، ومنه : ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾ .[2]

(وَيَمَّمَهُ) أي قصَده، والرَّزانةُ : السكينةُ والوَقار، يقال : رَزُنَ بالضم رَزانَةً[3] فهو رَزين، واستعار لها ظِلاً، وجعَله قاصداً للقارئ، كأنَّه يفتخر به ويتزيَّن بأنْ يُظِلَّه لكثرة خلال الخير، أشار بذلك إلىٰ شمول الوقار له، وفي الحديث : « مَنْ جَمَعَ الْقُرْآنَ مَتَّعَهُ اللهُ بِعَقْلِهِ حَتَّىٰ يَمُوتَ »[4] . وعن عبد الملك بن عُمير[5] قال :

---

(١) فعلَى الأوّل يكون المعنىٰ : وقارئُه المرضيُّ هو المرتضىٰ، وعلَى الثاني يكون المعنىٰ : وقارئُه هو المرتضىٰ أَمُّهُ إذا كان أُمَّةً، وهو معنىٰ قولِه : لإغناءِ ما بعده عنه، واللهُ أعلم .

(٢) النحل ١٢٠ .

(٣) رزانةً من (ت) فقط .

(٤) الحديث ذكَره ابن عديّ في الكامل في الضعفاء (٣/ ١٠١٥) وقال : « لا يرويه عن جرير غيرُ رشدين، ورشدين قال يحيىٰ : ليس بشيء، وقال النَّسائيُّ : متروك »، ونقَل ذلك ابنُ الجوزيِّ في العلل المتناهية (١/ ١٠٧)، ونقَله عنهما المناويُّ في فيض القدير (٨٦٢٠) ورمَز السيوطيُّ لضعفه، وقال العَجلونيّ في كشف الخفاء (٢/ ٣٣٧) : « رواه ابنُ عديٍّ =

كان يُقال : إنَّ أبقَى الناسِ عُقولاً قُرَّاءُ القرآن .[1]

والقَنْقَلُ : المِكْتَلُ[2] الضخمُ والكثيبُ من الرَّمْل أيضاً، وكان لكسرىٰ تاجٌ يُسمَّىٰ القَنْقَلَ لعظَمه، و(قَنْقَلا) نصبٌ علىٰ الحال، أي مُشْبِهاً قَنْقَلاً، أومُتوَّجاً به، ومنه : جلسَ فلانٌ وعليه تاجُ الوَقارِ ، و(يَمَّمَهُ) يجوز فيه وجهان :

أحدُهما : أن يكون عطفاً علىٰ (كَانَ أُمَّةً) ، أي أنَّ قارئَ القرآنِ لا يُرتضىٰ أن يُقتدىٰ به إلّا بمجموع وصفَين : أن يكون جامعاً للخير ، وافراً عقلُه .

والثاني : أنَّه عطفٌ علَى (الْمُرْتَضَىٰ) لما فيه من معنَى الفعل ، تقديره : هو الذي ارتُضِيَ قصدُه ويَمَّمَه ظِلُّ الرَّزانة ، فهو من باب : ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَـٰتِ وَأَقْرَضُواْ﴾[3] أي : إنَّ الذين تصدَّقوا وأقرَضوا .

* * *

= عن أنس رضي الله تعالىٰ عنه، قال المناويُّ: فيه متروك»، وهو في كنز العمَّال ٢٣١٨ .

(٥) عبد الملك بن عُمير بن سويد اللخميّ الكوفيّ، ثقة فصيح عالم، من الثالثة، ت ٢٣٦هـ وله مائة وثلاث سنين . (تقريب التهذيب ١/ ٥٢١) .

(١) إبراز المعاني ١/ ١٢١ .

(٢) في (ص) : المكيال .

(٣) الحديد ١٨ .

٩ ـ هُوَ الْحُرُّ إِنْ كَانَ الْحَرِيَّ حَوَارِياً ... لَهُ بِتَحَرِّيهِ إِلَىٰ أَنْ تَنَبَّلَا

(هُوَ) ضمير القارئ بالاعتبارَين المتقدِّمَين في البيت قبله، و(الْحُرُّ) في الأصل: الخالص، وأراد به ههنا أنَّه لمَّا لم تسترقُّه دنياه ولم يطمع فيها صار حُرّاً، أي خالصاً من شوائبها؛ لأنَّه لمَّا فهم ما صغَّر اللهُ بها[1] الدنيا وزينتَها في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾[2] ﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا إِلَّا مَتَٰعُ ٱلْغُرُورِ﴾[3] ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ﴾[4] [٧/ ب]، طلَّقها فاستراح وخَلَص منها ومن عبوديَّتها، وقد ألمَّ الشاطبيُّ بهذا المعنىٰ في قوله:[5]

لِمَنْ يَتْرُكُ الْقُرَّاءُ وِرْدَ فُرَاتِهِ ... وُرُوداً مِنَ الدُّنْيَا أُجَاجَ الْمَشَارِبِ

وَلَوْ سَمِعَ الْقُرَّاءُ حِينَ اقْتِرَائِهِمْ ... لَفِي آلِ عِمْرَانٍ كُنُوزُ الْمَطَالِبِ

بِهَا يَنْظُرُ الدُّنْيَا بِعَيْنِ احْتِقَارِهَا ... فَقِيهُ الْمَعَانِي غَيْرَ عَانِي الذَّوَائِبِ

يشير لقوله تعالىٰ: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ الآية، يعني: فمَن فهِم معاني القرآن فهو

(١) كذا في النُّسخ الثلاث.

(٢) الأنعام ٣٢.

(٣) آل عمران ١٨٥، والحديد ٢٠.

(٤) آل عمران ١٤.

(٥) الأبيات من الطويل، وهي من قصيدة وعظيَّة للإمام الشاطبيِّ، ذكَرها أبو شامة في إبراز المعاني ١/ ١٢٣، ١٢٤، وذكَر القسطلانيّ منها ثمانية عشر بيتاً في كتابه «الفتح المواهبي في مناقب الإمام الشاطبي»، انظر: مختصر الفتح المواهبي ص ٦٩، ٧٠.

الذي يحتقر الدنيا لا مَن تقيَّد بلباسٍ وهيئة، فإنَّ ذلك أسيرُ الذوائب، أي مأخوذٌ بذوائبه.

و(الْحَرِيّ) هو الحقيق، والْحَوارِيُّ بتشديد الياء: الناصرُ الخالص، ومنه: الحواريُّون، وإنَّما خفَّفها ضرورةً، وإذا كانوا قد خفَّفوا المشدَّد الصحيحَ في قوله: (١)

كُنْتُ امْرَءاً مِنْ مَالِكِ بْنِ جَعْفَرِ
حَتَّىٰ إِذَا مَا لَمْ أَجِدْ غَيْرَ الشَّرِ

بتخفيف الراء من «شَرّ»، فذلك في حرف العلَّة أَوْلىٰ.

---

(١) البيتان من الرجز المشطور، وهما في المصادر هكذا:

حَتَّىٰ إِذَا مَا لَمْ أَجِدْ غَيْرَ الشَّرِ
كُنْتُ امْرَءاً مِنْ مَالِكِ بْنِ جَعْفَرِ

وهما بلا نسبة في الأصول ٣/ ٤٤٨ برواية: الشَّرِي، علىٰ أنَّ أصلها: الشَّرِيّ، قال ابن السرَّاج: «لا بدَّ من تخفيف ياء الشَّرِيّ»، وهما في المحتسب ٢/ ٧٧ برواية: الشَّرِ، علىٰ أنَّ أصلها: الشَّرِّ، قال ابن جنِّيّ: «أراد: غَيْرَ الشَّرِّ، فحذَف الراء الثانية»، وهما في «توجيهُ إعراب أبياتٍ ملغزةِ الإعراب» للفارقيّ ص١٥٥، وفي «ما يجوز للشاعر في الضرورة» للقزَّاز القيروانيّ ص ١٧١، برواية: غَيْرَ السَّرِي، فخفَّف: السَّرِيّ، وفي «الموشَّح في مآخذ العلماء علَى الشعراء» للمَرْزُبانيّ ص ١٥١ وفيه: «قال العبَّاس: السَّرِيّ ـ بالسين ـ اسم رجل، وإنَّما حذف إحدَى الياءَين» اهـ.

والتَّحَرِّي : القَصْدُ مع اجتهاد وتَرَوٍّ ، كأنَّه يطلب أَحْرَى الأشياء ، أي أَحقَّها وأَوْلاها .

وتَنَبَّل : بمعنى مات ، أو بمعنى أخذ الأَنْبَلَ فالأَنْبَل ، وفي (كَانَ) ضمير يعود على القارئ الموصوف بقوله : (هُوَ الْحُرُّ) ، و(الْحَرِيَّ) خبرُها ، أي إن كان الحقيقَ بها ، أي بتلك الصفات ، و(حَوَارِياً) نصبٌ على أنَّه خبرٌ بعد خبرٍ ، أو حالٌ من ضمير (الْحَرِيَّ) العائدِ على القارئ ، و(لَهُ) متعلِّق بـ(حَوَارِياً) فالهاء تعود على القرآن ، أي ناصراً له بما يُظهِرُ من معانيه وبراهينه ، و(بِتَحَرِّيهِ) متعلِّق بـ(حَوَارِياً) أي ناصراً له بالتحرِّي ، أي بالاجتهاد ، ويجوز أن تكون الباء للمصاحَبة ، تقديره : مصاحِباً للتحرِّي فيه ، والهاءُ تعود للقرآن أو للقارئ : فعلَى الأوَّل يكون المصدر مضافاً للمفعولِ والفاعلُ محذوف ، وعلَى الثاني بالعكس ، هذا كلُّه إذا قدَّرنا متعلِّقَ (الْحَرِيَّ) محذوفاً ، أي الْحَرِيَّ بتلك الصفات السابقة ، ويجوز أن يكون (بِتَحَرِّيهِ) متعلِّقاً بـ(الْحَرِيَّ) ، أي : إن كان القارئُ حَرِيّاً بقصده واجتهاده حالَ كونه خالصَ النُّصرةِ له ، و(إِلىَ أَنْ تَنَبَّلَا) متعلِّق بـ(تَحَرِّيهِ) أو بـ(حَوَارِياً) ، والمعنى أنَّه ينبغي أن يكون حَرِيّاً بتحرِّيه إلى أن يموت ، من قولهم : تَنَبَّل البعيرُ إذا مات ، أو إلى أن يأخذ الأنبلَ فالأنبلَ ، أي ينتقي ذلك من معاني القرآن التي يفهمها .

* * *

١٠ـ وَإِنَّ كِتَابَ اللهِ أَوْثَقُ شَافِـعٍ ... وَأَغْنَىٰ غَنَاءٍ وَاهِباً مُتَفَضِّلَا

حثَّ بهذا البيت علَى التمسُّك بالقرآن والأخذ بالاشتغال به وبعلومه؛ ليشفع لمتعاطي ذلك، ففي الحديث: «اقْرَأُوا الْقُرْآنَ، فَإِنَّهُ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَفِيعاً لِأَصْحَابِهِ، وَاقْرَأُوا الْبَقَرَةَ وَآلَ عِمْرَانَ، فَإِنَّهُمَا الزَّهْرَاوَانِ، يَأْتِيَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَأَنَّهُمَا غَمَامَتَانِ يُحَاجَّانِ عَنْ صَاحِبِهِمَا» .(1)

وفيه: «إِنَّ سُورَةً فِي الْقُرْآنِ ثَلَاثِينَ آيَةً شَفَعَتْ لِرَجُلٍ [٨/أ] حَتَّىٰ غُفِرَ لَهُ وهي: ﴿تَبَـٰرَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ (2)» .(3)

---

(١) الحديث رواه مسلم (٨٠٤) في صلاة المسافرين، باب: فضل قراءة القرآن وسورة البقرة، والبيهقيُّ (٢/ ٣٩٥، ٣٩٦) في كتاب الصلاة، باب: المعاهَدة علىٰ قراءة القرآن، والحاكمُ في (١/ ٥٦٤) في كتاب فضائل القرآن، والبغويُّ في شرح السُّنَّة (٤/ ٤٥٦)، والفيروزاباديّ في بصائر ذوي التمييز (١/ ١٥٦).

(٢) الملك ١ .

(٣) الحديث رواه الترمذيّ (٢٨٩١) في ثواب القرآن، باب: ما جاء في فضل سورة الملك، وقال: هذا حديث حسن. وابنُ ماجه (٣٧٨٦) في كتاب الأدب، باب: ثواب القرآن، وأبوداود (١٤٠٠) في الصلاة، باب: في عدِّ الآي، وأحمد (٢/ ٢٩٩، ٣٢١)، والبغويُّ في شرح السُّنَّة (٤/ ٤٧٣)، والحاكم (١/ ٥٦٥) في كتاب فضائل القرآن، وفي كتاب التفسير (٢/ ٤٩٧، ٤٩٨) وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرِّجاه»، ووافقه الذهبيُّ في التلخيص، وذكَر الفيروزاباديُّ في بصائر ذوي التمييز (١/ ٤٧٤) أنَّه حديث حسن، وهو في كنز العمَّال (٢٦٤٥).

وفيه : «مَنْ شَفَعَ لَهُ الْقُرْآنُ يومَ الْقِيامَةِ نَجَا» .[١]

وفيه : «هُوَ شَافِعٌ مُشَفَّعٌ» .[٢]

و(أَوْثَقُ) أفعَل تفضيل من وَثُقَ ـ بالضمّ ـ وثاقةً، فهو وثيق، أي قويٌّ متين وإنَّما كانت شفاعته أقوىٰ من شفاعة غيره لأنَّ شفاعته مانعة من الوقوع في العذاب، وشفاعةُ غيره مخرجة منه بعد الوقوع فيه .

و(أَغْنَىٰ غَنَاءٍ) أَغْنَىٰ : أَفعَل تفضيل، لا فعلٌ ماضٍ، و«الغَنَاءُ» بالفتح والمدِّ : الكفايةُ . و(أَغْنَىٰ) يحتمل أن يكون من أغنىٰ بمعنىٰ كفىٰ، ومصدره الغَناء بالفتح والمدِّ، ومنه : ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنِّي﴾[٣]، ولكنَّ بناءَ أَفعَل التفضيلِ من أَفْعَلَ قليلٌ، وقد جاء منه : هو أعطاهم للدراهم، والمعنىٰ أنَّ كفاية القرآن أتمُّ من كفاية غيره . ويحتمل أن يكون من غَنِيَ بالمكان أي أقام به، أو من غنيَ بمعنى استغنىٰ أي صار غنيّاً، فالمعنىٰ علَى الأوّل : أنَّه دائمٌ علَى الكفاية مقيمٌ عليها، وعلَى الثاني : أنَّه غنيٌّ من كفاية ما يَحذرُ حاملُه .

ولا بدَّ من حذف مضاف في الأوجه الثلاثة ليصحّ إضافة «أَفعَلَ» إلىٰ ما بعدها ؛

---

(١) لم أجده باللفظ المذكور، وهو عند القرطبيِّ ١٥/ ٢ بلفظ : مَنْ شَفَعَ لَهُ الْقُرْآنُ شُفِّعْ .

(٢) جزء من حديث طويل أخرَجه الترمذيّ (٢٩٠٦) في فضائل القرآن، باب ما جاء في فضل القرآن، وقال الترمذيُّ : هذا حديث لا نعرفه إلّا من هذا الوجه، وإسناده مجهول، وفي الحارث مقال . يعني الحارث الأعور . وهو في كنز العمّال (٤٠٢٧) .

(٣) الحاقَّة ٢٨ .

لأنَّ (أَغْنَىٰ) واقع علَى القرآن، وهو ليس نفسَ الكفاية إلَّاعلىٰ سبيل الاتِّساع، فلابُدَّ من تقدير تصحيح إضافة «أَفعَلَ» لأنَّها لا تضاف إلَّا لما [1]هي بعضه، والتقدير : وأغنىٰ ذي غناء، أي والقرآنُ أكفىٰ ذوي الكفايات أو أدوم ذوي الكفايات أو أثرىٰ ذوي الكفايات. وتلخيصُ اللفظ علَى الأوجه الثلاثة أن يكون التقدير : وأغنىٰ مغنٍ، ولولا ذلك لوجب نصب (غنَاءٍ) لأنَّه لا يصدُق علَى القرآن. ولهذا تقول : زيدٌ أَفرَهُ عبداً، إذا كان عبدُه فارِهاً، وأَفْرَهُ عبدٍ : إذا كان هو عبداً فارهاً. [2]

وقال أبو عبد الله : «ولكَ أن تُقدِّر في الأوجه الثلاثة حذفَ (ذِي) قبل غَناءٍ»[3]، وفيه نظَر، بل يجب أن يُقدَّر لما تقدَّم.

وقال الشيخُ : «ولا بُدَّ من مضاف محذوف قبل (غَنَاءٍ) علَى الوجهين» يعني بهما : غنيَ بالمكان أو بمعنَى استغنىٰ، ثمَّ قال : «ولكَ أن تُقدِّر مثل ذلك في الوجه الذي بدأنا به»[4] يعني أنَّه من : أغنَى الرباعيّ بمعنىٰ كفىٰ، وفيه نظر لأنَّ التقدير واجب علىٰ كلّ وجه لما مرَّ، وإنَّما يُستغنىٰ عن تقدير المضاف إذا

---

(١) في (ص) : إلّا إلىٰ ما.

(٢) ذكَر ابنُ منظور لـ«فارِه» عِدَّةَ معان، منها : النشيط، وحسَن الوجه، والحاذِق، ثمَّ قال : «ورجلٌ فارهٌ : شديدُ الأكل، عن ابن الأعرابيِّ قال : وقال عبدٌ لرجل أراد أن يشتريَه : لا تَشتَرِني، آكلُ فارِهاً وأمشي كارِهاً» اهـ. انظر : اللسان ١٣/ ٥٢١، ٥٢٢ (فره).

(٣) اللآلئ الفريدة لوحة ٧/ ب.

(٤) إبراز المعاني ١/ ١٢٦.

تجوَّزنا وجعلنا القرآنَ نفسَ الكفايةِ أو نفسَ الغنىٰ، وهما لم يُعرِّجا علىٰ هذا المعنىٰ.

و(وَاهِباً مُتَفَضِّلاً) حالان من ضمير (أَغْنَى) العائدِ علىٰ (كِتَابَ اللهِ)، أو تمييزان، كقولك: هو أغناهم أباً، وقيل: إن قلنا إنَّ (أَغْنَىٰ) بمعنىٰ أثرىٰ فهما تمييزان، وإن قلنا إنَّه بمعنَى الكفاية، أو الإقامة بالمكان، فحالان، وأفسَد الشيخُ القولَين.(١)

١١ ـ وَخَيْرُ جَلِيسٍ لَا يُمَلُّ حَدِيثُهُ   وَتَرْدَادُهُ يَزْدَادُ فِيهِ تَجَمُّلَا

[٨/ب] (خَيْرُ) عطف علىٰ (أَوْثَقُ)، و(لَا يُمَلُّ) جملة وُصِف بها (خَيْرُ) أو (جَلِيسٍ) فهي مرفوعةُ المحلِّ أو مجرورتُه، ويجوز أن تكون خبراً بعد خبر، أي: وإنَّ كتاب الله لا يُمَلّ. وكيف يُمَلّ وهو أحسن الحديث!

و(تَرْدَادُهُ) مصدرٌ يدلُّ علَى الكثرة، يقال: رَدَّدتُه تَرْديداً وتَرْداداً، والثاني أبلَغُ(٢)، والهاءُ يجوز أن تعودَ علَى القارئ؛ لأنَّ المصدر مضافٌ للفاعل، أو

(١) إبراز المعاني ١/ ١٢٦.

(٢) قال سيبويه في الكتاب (٤/ ٨٣، ٨٤): «هذا بابُ ما تُكَثِّرُ فيه المصدرَ من: فَعَلْت، فتُلحِقُ الزوائدَ وتبنيه بناءً آخرَ، كما أنَّكَ قلتَ في فَعَلْتُ: فَعَّلْتُ حين كثَّرتَ الفعل. وذلك قولكَ في الهَذْر: التَّهْذار، وفي اللَّعِب: التَّلْعاب، وفي الصَّفْق: التَّصْفاق، وفي الرَّدّ: التَّرْداد، وفي الجَوَلان: التَّجْوال، والتَّقْتال، والتَّسْيار. وليس شيءٌ من هذا مصدرُ فَعَّلْتُ، ولكن لَمَّا أردتَّ التكثير بَنيتَ المصدرَ علىٰ هذا، كما بَنيتَ فَعَلْتُ علىٰ فَعَّلْتُ» اهـ.
قال الشيخ محمد الطنطاويّ: «وقد اختلَف البصريُّون والكوفيُّون في نوع هذا المصدر: فذهَب البصريُّون إلىٰ أنَّه مصدر (فَعَلَ) المخفَّف، أُتيَ به علىٰ هذا الوزن للمبالَغة، =

علَى القرآن لأنَّه مضاف للمفعول كما تقدَّم في «بِتَحَرِّيهِ»[1].

و(يَزْدَادُ) فيه ضمير يعود علَى القارئ، أي أنَّ القارئ كلَّما ردَّده ازداد فيه[2] فوائدَ لم تكن عنده، ويجوز أن يكون في (يَزْدَادُ) ضميرُ القرآن، أي: يزدادُ القرآنُ في التَّرْداد[3] تجمُّلاً، ويجوز علىٰ هذا أن تكون «فِي» بمعنَى الباء أي بسبب التَّرْداد؛ لما يُظهِر من طلاوتِه ونورِه وفصاحتِه، ويجوز أن يكون في (يَزْدَادُ) ضمير التَّرْداد، والهاءُ في (فِيهِ) للقارئ، و«فِي» علىٰ ظاهرها، لا بمعنَى الباء، والجَمَالُ الذي للتَّرْداد هو حاصلٌ[4] لفاعله في الحقيقة.

وفي الحديث: «مَثَلُ صَاحِبِ الْقُرْآنِ مَثَلُ جِرَابٍ مَمْلُوءٍ مِسْكاً، يَفُوحُ بِهِ كُلُّ مَكَانٍ»[5].

= فالتَّرْدادُ لكثرة الرَّدِّ، وهكذا. وذهب الكوفيُّون إلىٰ أنَّه مصدرُ (فَعَّلَ) المضعَّف العَين، المفيد للتكثير، مُحوَّلاً عن مصدره القياسيِّ ـ وهو التَّفْعِيل ـ بقلب يائه ألفاً بعد فتح ما قبلها، فالتَّرْداد مثلاً فرعُ التَّرديد. ويقوِّي المذهبَ البصريّ وجودُ التَّفْعال بدون التَّفْعِيل، فقد قالوا: تَلْعاب، ولم يُسمَع: تَلْعِيب. كما يقوِّي المذهبَ الكوفيَّ توافقُ المصدرِ وفعلِه في المعنىٰ» اهـ. تصريف الأسماء ص ٧٠، ٧١.

(١) البيت ٩ ص ٤٤.

(٢) «فيه» من (ت) فقط.

(٣) في (ص) و(م): التردد.

(٤) تصحَّفتْ في (ص) إلىٰ: حامل.

(٥) الحديث بهذا اللفظ ذكَره أبوشامة في إبراز المعاني (١/ ١٢٧)، وهو بألفاظ قريبة =

و(جَلِيسٍ) بمعنىٰ مُجالِس ، كخَلِيط بمعنىٰ مُخالِط .

والدالُ الأُولىٰ من (يَزْدَادُ) عن تاء الافتعال[١] ، و(تَجَمُّلاً) مفعولُه ، وهو مصدر : تَجَمَّلَ ، مُطاوِعُ جَمَّلَ .

١٢ ـ وَحَيْثُ الْفَتَىٰ يَرْتَاعُ فِي ظُلُمَاتِهِ   مِنَ الْقَبْرِ يَلْقَاهُ سَناً مُتَهَلِّلَا

(حَيْثُ) ظرف مكان مبنيٌّ علَى الحركات الثلاث ، ويقال : حَوْث بالواو مع التثليث أيضاً في الثاء[٢] ، وزعَم الأخفشُ[٣] أنَّها تكون زماناً[٤] ، مستدِلّاً بقول طَرَفة :[٥]

= عند الهذليِّ في الكامل (٥/ ب) ، والترمذيِّ (٢٨٧٦) في فضائل القرآن ، باب : ما جاء في فضل سورة البقرة ـ وقال : هذا حديثٌ حسن ـ وابنِ ماجه (٢١٧) في المقدِّمة ، وأوردَه الهيثميُّ في مجمع الزوائد (١/ ١٦١) وقال : « رواه الطبرانيُّ في الأوسط ، وفيه يحيَى بن سلمة بن كهيل ، ضعَّفه الجمهورُ ، ووثَّقه ابنُ حِبَّان » ، وهو في كنز العمَّال (٢٢٦٩) .

(١) لأنَّ ماضيه : ازْدادَ ، علىٰ وزن : افْتَعَلَ ، ومضارعه : يَزْدادُ ، علىٰ زِنَة : يَفْتَعِلُ ، وأصله : يَزْتَيِد ، قُلِبَتِ الياءُ ألفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها ، وقُلِبَت تاءُ الافتعال دالاً لأنَّ فاء افْتَعَلَ زاي ، ومادَّة الفعل : ز ي د . انظر : شرح الشافية للرضيّ ٣/ ٢٢٧ .

(٢) انظر لسان العرب ٢/ ١٤٠ (حيث) .

(٣) أبو الحسن الأخفش الأوسط النحويّ ، سعيد بن مَسْعَدة ، أحد نحاة البصرة . أخَذ النحوَ عن سيبويه . ت ٢١٥ هـ ، وقيل غير ذلك . (غاية ١/ ٧٥) .

(٤) ذكَر عنه ذلك أبو عليّ الفارسيُّ في كتاب الشِّعر ١/ ١٨٢ .

(٥) طَرَفَةُ بن العبد بن سفيان ، أبو عمرو البكريّ ، شاعر جاهليّ ، جعَله الملكُ عمروُ بن =

لِلْفَتَىٰ عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهْ

ولا دليلَ فيه ؛ لظهور المكانيَّة ، وهي ـ لافتقارها [1] إلىٰ الجملة ـ كالحرف ، ولا يُضاف إلىٰ مفرَد إلّا في نُدور ، كقولهم : [2]

= هندٍ من ندمائه ، ثمَّ أمَر بقتله ، فقُتل شابّاً نحو سنة ٦٠ قبل الهجرة النبويَّة المشرَّفة .
(طبقات فحول الشعراء ص ١١٥ ـ الخزانة ٢/ ٤١٩) .

والبيت من المديد ، وهو من قصيدة لطَرَفةَ يَفخر فيها علىٰ عمرو بن كُلثوم مَطلَعُها :

أَشْجَاكَ الرَّبْعُ أَمْ قِدَمُهْ أَمْ رَمَادٌ دَارِسٌ حُمَمُهْ

وهو في ديوانه ص ٨٠ ، ومجالس ثعلب ٣/ ٢٣٨ ، والشعر لأبي عليّ ١/ ١٨٢ ، وأمالي ابن الشجريّ ٢/ ٥٩٩ ، وابن يعيش ٤/ ٩٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٣٣ ، والهمع ١/ ٢١٢ ، والخزانة ٧/ ١٩ ، وأشعار الشعراء الستَّة ٢/ ٧٧ .

والشاهد فيه مجيء « حيث » بمعنىٰ : الحين ، أي ظرف زمان ، علىٰ ما ذهب إليه الأخفش خلافاً لجمهور النحاة ، قالوا : لجواز إرادة المكان علىٰ ما هو الأصل في « حيث » ، فإنَّ المراد : أين مشىٰ هداه عقلُه ، لا : حين مشىٰ .

(١) في (ت) و(ص) : لافتقاره .

(٢) البيت من الرجز ، لم أعرف قائله ، وجعَله أبو عليّ في إيضاح الشِّعر ص ٢٠٧ من إنشاد الكسائيّ ، وبعده :

نَجْماً يُضِيءُ كَالشِّهَابِ سَاطِعَا

ويُروىٰ : لَامِعًا ، وهو في الشعر لأبي عليّ ١/ ١٨٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٣٢ واللسان ٢/ ١٤١ (حيث) ، وشرح شذور الذهب ص ١٦٨ ، وابن عقيل ٢/ ٥٦ ، والمغني ص ١٧٨ ، والخزانة ٧/ ٣ ، ١١ ، وذكَره المصنِّف في عمدة الحفَّاظ ص ١٤٥ (ح ي ث) .

والشاهد فيه قوله : « حَيْثُ سُهَيْلٍ » بإضافة « حَيْثُ » إلىٰ مفرَد ، وهو نادر .

أَمَا تَرَىٰ حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعاً

وقوله :[1]

. . . . . . : حَيْثُ لَيِّ الْعَمَائِمِ

بجرِّ « سُهَيْلٍ » و« لَيِّ » ورُوي برفعهما ؛ على أنَّهما مبتدآن ، والخبرُ محذوف ، ولها أحكام كثيرة[2] ، والعامل فيها هنا قوله بعد ذلك : (يَلْقَاهُ) .

و(الْفَتَىٰ) مبتدأ ، وألفه [منقلبة][3] عن ياء ؛ بدليل فَتَيَانِ ، وكنَّىٰ به عن القارئ ؛ لأنَّ الفتوَّة تجمع الأخلاقَ الجميلةَ والصفاتِ الحميدةَ .

و(يَرْتَاعُ) يَفْتَعِل ، من الرَّوْع وهو الفَزَع ، يقال : رُعْتُهُ فارتاعَ ، فهو مُطاوِعٌ

---

(١) البيت من الطويل ، وتمامه :

وَنَطْعَنُهُمْ تَحْتَ الْحُبَىٰ بَعْدَ ضَرْبِهِمْ   بِبِيضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لَيِّ الْعَمَائِمِ

وقد اختُلف في صدره اختلافاً كبيراً ، فصَّله البغداديُّ في الخزانة ٦/ ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ونسبه في المقاصد النحويَّة إلى الفرزدق ١/ ٣٨٩ وليس في ديوانه ، وهو بلا نسبة في ابن يعيش ٤/ ٩٢ والتصريح بمضمون التوضيح ٣/ ١٥٢ بلفظ : حَيْثُ الْحُبَىٰ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٣٢ ، وأوضح المسالك ٣/ ١٢٥ ، والمغني ص ١٧٧ ، والخزانة ٧/ ٤ ، واستشهد به المصنِّفُ في الدُّرِّ المصون ١/ ٢٨٢ ، وعمدة الحفَّاظ ص ١٤٥ (ح ي ث) .

والشاهد فيه إضافة « حيث » إلى الاسم المفرَد ، وهو نادر .

(٢) انظر في « حيث » واستعمالها : الكتاب ٤/ ٢٣٣ ، وأمالي ابن الشجريّ ٢/ ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، والمغني ص ١٧٦ .

(٣) زيادة للإيضاح .

والجملة خبرُ المبتدأ، والمبتدأُ وخبرُه[1] في محلِّ جرٍّ بإضافة (حَيْثُ)، و(فِي ظُلُمَاتِهِ) متعلِّق بـ (يَرْتَاعُ) والهاءُ لـ (الْفَتَىٰ) كنَّىٰ بها عن أعماله السيئة، و(مِنَ الْقَبْرِ) علىٰ هذا متعلِّق بـ (يَلْقَاهُ) أي: يلقاه القرآنُ من تلك الجهة، ويجوز أن يكون (فِي ظُلُمَاتِهِ) حالاً من (الْقَبْرِ) أي حال كونها صادرةً من القبر وناشئةً من جهته، و(مِن) لابتداء الغاية، وإنَّما أضاف الظلمات للفتىٰ [٩/أ] لالتباسه بها وكونه فيها، وفي الحديث: «إِنَّ هَذِهِ الْقُبُورَ مَمْلُوءَةٌ عَلَىٰ أَهْلِهَا ظُلْمَةً، وَإِنَّ اللهَ لَيُنَوِّرُهَا لَهُمْ بِصَلَاتِي عَلَيْهِمْ»[2]، وفيه أنَّ بعض أصحاب النبيِّ ﷺ ضرب خباءَه علىٰ قبرٍ وهو لا يحسَب أنَّه قبرٌ، فإذا قبرُ إنسان يقرأ سورةَ المُلك حتَّىٰ ختَمها، فأتَى النبيَّ ﷺ فأعلَمه، فقال عليه السلام: «هِيَ الْمَانِعَةُ، هِيَ الْمُنْجِيَةُ تُنْجِيهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ»[3] وفي الباب أحاديثُ كثيرة.

---

(١) «وخبره» من (ت) فقط.

(٢) الحديث أخرَجه مسلم (٩٥٦) في كتاب الجنائز، باب: الصلاة علَى القبر، والبيهقيُّ (٤/ ٤٧) في كتاب الجنائز، باب: الصلاة علىٰ قبر الميِّت بعد ما يُدفَن، وابنُ عبد البرِّ في التمهيد (٦/ ٢٦٦)، والبغويُّ في شرح السُّنَّة (٥/ ٣٦٢)، والخزاعيُّ في تخريج الدلالات السمعيَّة (ص ١٣٧).

(٣) الحديث أخرَجه أبونُعيم في حلية الأولياء (٣/ ٨١)، وقال: «غريب من حديث أبي الجوزاء، لم نكتبه مرفوعاً مجوَّداً إلَّا من حديث يحيَى بن عمرو عن أبيه»، والترمذيُّ (٢٨٩٠) في فضائل القرآن، باب: ما جاء في فضل سورة الملك، وقال: حديث حسن غريب من هذا الوجه، والبيهقيُّ في دلائل النبوَّة (٧/ ٤١) وقال: «تفرَّد به يحيَى بن عمرو النُّكريّ، وهو ضعيف، إلَّا أنَّ لمعناه شاهداً عن عبد الله بن مسعود»، وقد ذكَره =

ويجوز أن يكون (فِي ظُلُمَاتِهِ) حالاً من فاعل (يَرْتَاعُ) أو من (الْقَبْرِ) تقديره: يرتاع من القبر كائناً في ظلماته، ويجوز أن يكون هذا مقلوباً لأمنِ الإلباس، والأصل: يرتاع في القبر من ظلماته، و(مِن) للتعليل، والظلماتُ: الأعمالُ السيئة.

والهاءُ في (يَلْقَاهُ): يجوز أن تعود للقرآن أو للقارئ؛ لأنَّ مَن لاقاكَ فقد لاقيتَه، وهو العامل في (حَيْثُ) كما تقدَّم، فهو مقدَّمٌ في النيّة، تقديره: ويلقَى القرآنُ الفتىٰ حيثُ يَرتاعُ فيه من ظلماتِ القبرِ حالَ كونِ القرآنِ[1] سَناً، والسَّنا بالقصر: الضوءُ، قال تعالىٰ: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ﴾[2]، وبالمدّ: الرفعةُ والشرف.

و(مُتَهَلِّلَا) اسمُ فاعل من تَهَلَّلَ يتهلَّلُ، أي: سُرَّ وبَشَّ، أي: ظهَر سرورُه وبشاشتُه. وانتصابُهما علَى الحال من الفاعل في (يَلْقَاهُ) العائدِ علَى القرآن، والمعنىٰ: يلقاه ذا سَناً مستنيراً، أو يلقاه مستنيراً باشّاً، ويجوز أن يكون (مُتَهَلِّلَا) صفة لـ(سَناً).

١٣ ـ هُنَالِكَ يَهْنِيهِ مَقِيلاً وَرَوْضَةً وَمِنْ أَجْلِهِ فِي ذِرْوَةِ الْعِزِّ يُجْتَلَىٰ

= الذهبيُّ في مناكير يحيَى بن عمرو النُّكريّ في ميزان الاعتدال (٤/ ٣٩٩)، والمنذريُّ في الترغيب والترهيب (٢/ ٣٧٧).

(١) تحرَّفتْ في (ت) إلىٰ: القبر.

(٢) النور ٤٣.

(هُنَالِكَ)[1] في الأصل اسمُ إشارة للمكان خاصَّة، الاسمُ منه: هُنا، واللامُ للبُعد، والكافُ للخطاب، وقد يكون زماناً، وقيل ذلك في نحو: ﴿هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ﴾[2]، وقوله:[3]

وَإِذَا الْأُمُورُ تَعَاظَمَتْ وَتَشَاكَلَتْ ... فَهُنَاكَ يَعْتَرِفُونَ أَيْنَ الْمَفْزَعُ

و(هُنَالِكَ) يجوز أن يكون معمولاً لـ(يَلْقَاهُ) في البيت قبله، فيكون من تتمَّته، هذا إن أريدَ به الزمانُ؛ لأنَّ الفعل يَتعدَّىٰ لظرفَيِ الزمان والمكانِ، وإن أريدَ به المكانُ فلا بُدَّ أن يكون بدلاً من (حَيْثُ) لأنَّ الفعل لا يعمل في ظرفَيْ زمانٍ ومكانٍ[4] إلّا علىٰ سبيل البَدَلِيّة، أو العطف، و(يَهْنِيهِ) ـ علىٰ هذا ـ [٩/ب] مستأنَف، ويجوز أن يكون (يَهْنِيهِ) حالاً من فاعل (يَلْقَاهُ)، و(هُنَالِكَ) يجوز

---

(١) جاء في (م) و(ص) عند بداية شرح هذا البيت ما يلي: «يجوز في (هُنَالِكَ) أن يكون معمولاً لـ(يَلْقَاهُ) في البيت قبله إن أريدَ به الزمان، وإن أريدَ به المكانَ كان بدلاً من (حَيْثُ)، و(يَهْنِيهِ) جملة مستأنَفة، ويجوز أن تكون حالاً من فاعل (يَلْقَاهُ)، و(هُنَالِكَ) معمول لـ(يَهْنِيهِ)» اهـ. والمعلومات الواردة في الفقرة السابقة ستأتي في الشرح بتفصيل أوسع في النُّسَخ الثلاث، فلا يَفتقر النصُّ إليها، والله أعلم.

(٢) الأحزاب ١١.

(٣) البيت من الكامل، وهو للأفوه الأوديّ في ديوانه ص٧، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٥١، وتخليص الشواهد ص ١٢٨، والهمع ١/ ٧٨، وهو فيها بلفظ: تَعَاظَمَتْ وَتَشَابَهَتْ، والمقاصد النحويَّة ١/ ٤٢١، واستشهد به المصنِّفُ في الدرّ المصون ٣/ ١٤٨. والشاهد فيه الإشارة بـ«هُنَاكَ» إلى الزمان.

(٤) في (ت) و(م): «أو مكان»، والصواب ما في (ص).

أن يكون ظرفاً لها بالاعتبارَين ؛ أعني جعْلَها حالاً ومستأنَفة . ويقال : هَنَأَهُ ـ بالهمز ـ يَهْنُؤُه ويَهْنِئُه بضمِّ العين من المضارع وكسرها ، وإنَّما أبدل الهمزة ياءً تخفيفاً على غير قياس ، أو يكون قد أبدلها على مذهب الأخفش[1] ثمَّ سكَّن الضمّةَ علَى الياء ، وهنَأَ يتعدَّىٰ لاثنين إذا كان بمعنىٰ أَعْطَىٰ ، ولواحدٍ إذا كان بمعنىٰ لَذَّ وطاب ، نحو : هَنَأَني الطعامُ ، فإن أريدَ الأوَّلُ كان (مَقِيلاً) مفعولاً ثانياً ، والفاعلُ ضميرُ القرآن ، أي يُعطِي القرآنُ القارئَ مَقِيلاً ، وإن أريدَ المعنَى الثاني كان (مَقِيلاً) تمييزاً ، ويكون الفاعل ضميرَ (الْقَبْرِ) ، أي يطيب القبرُ للقارئ ويلذُّ له مَقِيلاً ، أي يطيب له مَقِيلُه ، والْمَقِيلُ مكان القَيْلُولة ، وهي الاستراحةُ وسطَ النهار .

و(رَوْضَةً) عطف علىٰ (مَقِيلاً) بالاعتبارَين ، وهي أرضٌ مرتفعة ، ذاتُ ماء وشجَر ، وفي الحديث : « الْقَبْرُ رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ ، أَوْ حُفْرَةٌ مِنْ حُفَرِ النَّارِ » .[2]

---

(١) مذهب الأخفش أنَّه يُبدِلُ الهمزةَ المضمومةَ بعد كسر ياءً ، والمكسورةَ بعد ضمٍّ واواً ، انظر : معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٠٣ ، وشرح البيت ٢٤٥ من هذا الكتاب .

(٢) هو جزء من حديث طويل رواه التِّرمذيُّ (٢٤٦٠) في صفة القيامة ، وقال : حديث حسن غريب لا نعرفه إلَّا من هذا الوجه ، والدَّيلميُّ (٤٦٨٢) ، والمنذريُّ في الترغيب والترهيب (٤/ ٢٣٨) ، وقال الهيثميُّ في مجمع الزوائد (٣/ ٤٦) : « رواه الطبرانيُّ في الأوسط ، وفيه محمَّد بن أيُّوب بن سويد ، وهو ضعيف » ، وقال العَجلونيُّ في كشف الخفاء (٢/ ١٣٦) : « رواه التِّرمذيُّ والطبرانيُّ عن أبي سعيد ، ورواه الطبرانيُّ أيضاً عن =

و(مِنْ أَجْلِهِ) أي من أجل القرآن ، (فِي ذُرْوَةِ) بضمِّ الذال وكسرها ، أي في أعلَى العزِّ ، وذِرْوَةُ كلّ شيء أعلاه ، ومنه ذِرْوَة الجبل والسنام .

و(يُجْتَلَىٰ) يُنظَر إليه بارزاً ، من قولهم : اجْتليتُ العروسَ ، و(فِي ذِرْوَةِ) متعلِّق به ، والمعنىٰ أنَّه يُنظَر إليه بارزاً كما يُنظَر إلَى العروس بارزةً في زينتها ، نبَّه بذلك علىٰ عِظَم شأنه وسلامته من كلّ آفة وعاهة .

١٤ ـ يُنَاشِدُ فِي إِرْضَائِهِ لِحَبِيبِهِ　　وَأَجْدِرْ بِهِ سُؤْلاً إِلَيْهِ مُوَصَّلَا

(يُنَاشِدُ) أي يسأل ، وقيل : يُكثر المسألةَ مُلِحّاً ، وفاعلُه ضميرُ القرآن ، وهذه الجملة خبرٌ لـ(إِنَّ) في قوله : (وَإِنَّ كِتَابَ اللهِ) بعد أَخبارٍ تقدَّمتْ ، و(فِي إِرْضَائِهِ) متعلِّق بـ(يُنَاشِدُ) ، وعُدِّي بـ(فِي) لتضمُّنه معنَى الرغبة .

والإرضاءُ : مصدر أَرْضَىٰ ، والهاءُ المتَّصلة به تعود علَى الله لتقدُّم ذِكْرِه في (وَإِنَّ كِتَابَ اللهِ) ، وفي (لِحَبِيبِهِ) تعود علَى القرآن ، والمعنىٰ أنَّ القرآن يُلِحُّ في مسألة الله أن يُرضيَ حبيبَه ـ أي العاملَ بما فيه ، التاليَ له ـ بما يعطيه من الأجر والثواب ، فالمصدر مضافٌ لفاعله ، و(لِحَبِيبِهِ) هو مفعوله ، وإنَّما زيدتْ لامُ الجرِّ تقويةً ؛ لكونه فرعاً في العمل[1] ، ويجوز أن يتعلَّق (لِحَبِيبِهِ) بـ(يُنَاشِدُ) ،

= أبي هريرة ، وكلاهما به مرفوعاً بسند ضعيف » ، وذكَره السَّخاويُّ في المقاصد الحسنة (ص٣٠٢) وضعَّفه .

(١) الضمير في « لكونه » عائد علَى المصدر « إرضاء » ، والمعنىٰ : لكون المصدر فرعاً عن الفعل في العمل . قال أبوشامة : « وعُدِّيَ الإرضاءُ بلام الجرّ لأنَّه مصدر ، نحو : عجبتُ من ضربِه لزيدٍ » اهـ . انظر : إبراز المعاني ١/ ١٣٠ .

ففي الكلام تقديمٌ وتأخير، أي: يناشِدُ القرآنُ لحبيبه في إرضائه، فالهاءُ في (إِرْضَائِهِ) للحبيب، أي يسأل اللهَ أن يرضي حبيبه، ويجوز أن تكون الهاء [١٠/أ] في (إِرْضَائِهِ) للقرآن، وتكون اللام في (لِحَبِيبِهِ) للتعليل، والتقديرُ: يسأل القرآنُ ربَّه أن يعطي قارئه ما يرضىٰ به القرآنُ لأجل حبيبه، أي قارئه.

وقال أبوعبدالله: «الإرضاءُ واقعٌ موقعَ مصدر رضَّىٰ - يعني بالتشديد - وهاؤه عائدة علَى القرآن، ولولا مراعاة لفظ الحديث المذكور لساغ أن تعود علَى الله عزَّ وجلَّ؛ لأنَّ (يُنَاشِدُ) دالٌّ علَى المناشَد، والمرادُ به اللهُ تعالىٰ، أي يَسأل اللهَ - عزَّ وجلَّ - مُلِحّاً في أن يُرضيَ صاحبَه بما يعطيه، لكنَّ مراعاةَ لفظ الحديث أَوْلىٰ لأنَّه مقصودُ الناظم»[١].

والحديثُ الذي أشار إليه: قوله عليه السلام: «إِنَّ الْقُرْآنَ يَقُولُ: يَارَبِّ[٢] رَضِّنِي لِحَبِيبِي»[٣]. وقال هو في تفسير هذا الحديث: «أي اجعلني له مَرْضِيّاً، كما تقول: حَبِّبْني لفلان، أي اجعلني له محبوباً، وحقيقتُه: اجعل صُحبتي له مَرْضِيَّةً»[٤]، وهذا ظاهرٌ لا يستقيم معنَى الحديث إلّا علَى الإعراب الذي ذكَره.

---

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٨/أ.

(٢) «يَارَبِّ» زيادة من (ت).

(٣) ذكَره أبوعبد الله الفاسيُّ في اللآلئ الفريدة لوحة ٨/أ، ولم أجده فيما رجعتُ إليه من كتب الحديث.

(٤) في اللآلئ الفريدة لوحة ٨/أ: «أي اجعل صُحبته لي مَرْضِيَّة».

وقوله : (وَأَجْدِرْ بِهِ) كقوله : « وَأَخْلِقْ بِهِ » وقد تقدَّم معناه[١]، والهاءُ في (بِهِ) تعود علَى الإرضاء.[٢]

و(سُؤْلاً) بمعنىٰ مسؤول، وانتصابه علَى التمييز، و(مُوَصَّلَا) نعته، و(إِلَيْهِ) متعلِّق به، أي : ما أحقَّ سؤلَه أن يُوصَّل إليه، والهاءُ في (إِلَيْهِ) تعود علَى القرآن أو القارئ، وقيل : يجوز أن تكون الهاء في (إِلَيْهِ) تعود علَى الرضَى الدالِّ عليه الإرضاءُ، أو علَى الإلحاح المدلول عليه بـ(يُنَاشِدُ)، وعلىٰ هذا فـ(مُوَصَّلا) حالٌ من القرآن، وفي الحديث : « يَجِيءُ الْقُرآنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَقُولُ : يَارَبِّ حَلِّه . فَيُلْبَسُ تَاجَ الْكَرَامَةِ، ثُمَّ يَقُولُ : يَارَبِّ زِدْهُ . فَيُلْبَسُ حُلَّةَ الْكَرَامَةِ، ثُمَّ يَقُولُ : يَارَبِّ ارْضَ عَنْهُ . فَيَرْضَىٰ عَنْهُ . فَيُقَالُ : اقْرَأْ وَارْقَ، وَيَزْدَادُ بِكُلِّ آيَةٍ حَسَنَةً »[٣] وإلىٰ هذا الحديث أشار المصنِّفُ بهذا البيت .

١٥ ـ فَيَا أَيُّهَا الْقَارِي بِهِ مُتَمَسِّكاً　　　مُجِلّاً لَهُ فِي كُلِّ حَالٍ مُبَجِّلَا

نادىٰ القارئَ المتَّصِفَ بالصفات المتقدِّمة وبشَّره [بما ذُكِر في البيت الآتي][٤] وما بعده، وأبدَل همزةَ « القارئ » ياءً كما فعَل في « يَهْنِيهِ ».

---

(١) انظر شرح البيت ٦ ص ٣٣ .

(٢) في (ت) و(م) : للإرضاء .

(٣) الحديث أخرجه التِّرمذيُّ (٢٩١٥) في فضائل القرآن، وقال : « هذا حديث حسن صحيح »، والدارِميُّ (٢/ ٤٣٠) في فضائل القرآن بمعناه، وأبوشامة في إبراز المعاني (١/ ١٣١)، والمتَّقي الهنديُّ في كنز العمَّال (٢٣٢٩) وعزاه للتِّرمذيّ والحاكم .

(٤) في (م) و(ص) : في الآتي .

و(بِهِ) متعلِّق بـ(مُتَمَسِّكاً)، نحو: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَـٰبِ﴾[1]، والمرادُ العمل بما فيه، وفي الحديث: «كِتَابُ اللهِ فِيهِ الْهُدَىٰ وَالنُّورُ، فَتَمَسَّكُوا بِكِتَابِ اللهِ وَخُذُوا بِهِ»[2] وفي حديث آخَر: «مَنِ اسْتَمْسَكَ[3] بِهِ وَأَخَذَ بِهِ كَانَ عَلَى الْهُدَىٰ، وَمَنْ أَخْطَأَهُ ضَلَّ»[4].

وقيل: الباءُ في (بِهِ) زائدة، والتقدير: فيا أيُّها القارئه، وهذا كزيادتها في قوله:[5]

---

(١) الأعراف ١٧٠.

(٢) أخرَجه الدارِميُّ (٢/ ٤٣٢) في فضائل القرآن، وأحمدُ (٣/ ١٤، ١٧، ٢٦، ٤/ ٣٦٧)، وأبوشامة في إبراز المعاني (١/ ١٣٢) وقال عنه: «حديث صحيح»، وهو بلفظ مقارِب عند مسلم (٢٤٠٨) في فضائل الصحابة، باب: من فضائل عليٍّ بن أبي طالب رضي اللهُ عنه، ولفظُه: كِتَابُ اللهِ فِيهِ الْهُدَىٰ وَالنُّورُ، فَخُذُوا بِكِتَابِ اللهِ وَاسْتَمْسِكُوا بِهِ.

(٣) في (ت): تمسَّك.

(٤) الحديث باللفظ المذكور عند أبي شامة في إبراز المعاني (١/ ١٣٢).

(٥) البيت من البسيط، وصدره:

هُنَّ الْحَرَائِرُ لَا رَبَّاتُ أَحْمِرَةٍ

وهو للراعي النميريِّ في ديوانه ١٢٢، ولسان العرب٤/ ٣٨٦ (سور)، وللقتَّال الكلابيِّ في ديوانه ص٥٣، وللراعي أو للقتَّال في خزانة الأدب٩/ ١٠٧، ١٠٨، ١١١، وبلا نسبة في مجالس ثعلب ص٣٦٥، والمعاني الكبير لابن قتيبة الدِّيْنَوَريّ ٢/ ١١٣٨، والشعر لأبي عليّ ٢/ ٤٤٢، وأمالي ابن الشجريّ ١/ ١٣٠، وجمهرة اللغة ٣/ ٤١٤، ولسان العرب ١/ ١٢٨ (قرأ)، ٣/ ٣٨٩ (لحد)، ١١/ ٥٤٧ (قتل)، ١٢/ ٢٦٤ (زعم)، والمغني =

سُودُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ

وقولـه : [1]

نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجُو بِالْفَرَجْ

فعلىٰ هذا لا تعلُّقَ لها بشيء [١٠/ب] ويجوز أن تتعلَّق بمحذوف، أي: عليك به، و(مُتَمَسِّكاً) وما بعده حالٌ من (الْقَارِي) ناداه في هذه الحال.

وإجلالُه: تعظيمُه، وتبجيلُه: تَوْقِيرُه، وكلاهما متقارِبٌ في المعنىٰ، و(فِي كُلِّ حَالٍ) متعلِّق بـ«مُبَجِّل» ومن إجلالِه وتبجيلِه تحليلُ حلالِه وتحريمُ حرامِه، وعدمُ التلبُّس بالأخلاق الرذيلة[2] ـ فإنَّ القارئَ حاملُ رايةِ الإسلام ـ وأن يُنصِتَ عند استماعه، ويَتَّعِظَ بمواعظه، ويَعتبِرَ بقَصصه وأمثاله.

١٦ ـ هَنِيئاً مَرِيئاً وَالِدَاكَ عَلَيْهِمَا ... مَلَابِسُ أَنْوَارٍ مِنَ التَّاجِ وَالْحُلَىٰ

= ٤٥، ١٤٧، ٨٨٥، وبصائر ذوي التمييز ٢/ ١٩٤، وخزانة الأدب ٧/ ٣٠٥، واستشهد به المصنِّفُ في الدُّرّ المصون ٢/ ١٤٠. والشاهد فيه زيادة الباء في المفعول وهو: بِالسُّوَرِ.

(١) البيت من الرجز، وقبله:

نَحْنُ بَنُو جَعْدَةَ أَصْحَابُ الْفَلَجْ

وهو في ديوان النابغة الجعديّ ٢١٥، ومعاني الزجَّاج ٥/ ٢٠٤، ومعاني الحروف للرمَّانيّ ص٣٨ وهو فيه بلفظ: نَحْنُ بَنِي ضَبَّةَ، والإنصاف ١/ ٢٨٤، ورصف المباني ص٢٢١، ومغني اللبيب ص١٤٧، وبصائر ذوي التمييز ٢/ ١٩٤، واستشهد به المصنِّفُ في الدرّ المصون ٨/ ٣٢٩. والشاهد فيه زيادة الباء في المفعول وهو «بِالْفَرَجْ».

(٢) في (ت): الرديئة.

الهنيءُ والمريءُ في الأصل وصفان للطعام، فالهنيءُ: الطيِّبُ المستلَذُّ الذي لا آفة فيه، السالمُ من المنغِّصات. والمريءُ: المأمونُ الغائلةِ، المُنساغُ في الحَلْق، وأصلُه اسمٌ للعُضو الذي يجري فيه الطعامُ. ويُقال: هَنَأَهُ ومَرَأَه، فإذا أُفرِد مَرَأَهُ قيل: أَمْرَأَهُ رباعيّاً.

ثمَّ قد يُتجوَّز بـ «هنيئاً مريئاً» في التهنئة بكُلِّ أمر سارّ. وفي انتصابهما وجوه:

أحدها: أنَّهما منصوبان علَى المصدر بفعل لا يجوز إظهارُه؛ لأنَّهما صارا بدلاً من اللفظ به، والأصل: هَنَأَهُ اللهُ ومَرَأَهُ، دعاءٌ له بذلك، نحو قولهم: عائذاً بك، و: أقائماً وقد قعَد الناسُ، في أنَّهما وصفان قائمان مقامَ المصدر الذي هو بدلٌ من اللفظ بالفعل نحو: سَقْياً لَهُ ورَعْياً [1]، فكأنَّه قال: هَنَأَكَ ومَرَأَكَ أيُّها القارئُ الإكرامُ، كقوله: ﴿ كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ ﴾[2] أي: هَنَأَكُمُ

(١) قال سيبويه: «هذا باب ما يَنصب من الأسماء التي أُخِذَتْ من الأفعال.. وذلك قولكَ: أقائماً وقد قعَد الناسُ، وأَقاعِداً وقد سار الرَّكبُ.. وذلك أنَّه رأىٰ رجلاً في حال قيام أو حال قعود، فأراد أن ينبِّهه، فكأنَّه لفَظ بقوله: أتقومُ قائماً، وأتقعُدُ قاعداً، ولكنَّه حذف استغناءً بما يَرىٰ من الحال، وصار الاسم بدلاً من اللفظ بالفعل، فجرىٰ مَجرَى المصدر في هذا الموضع» اهـ. الكتاب ١/ ٣٤٠.

وانظر: أمالي ابن الشجريّ ١/ ٢٤٨، ٢٥٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٣١، وابن يعيش ١/ ١٢٣، وعمدة الحفَّاظ ص ٢١٩ مادَّة (زدر).

(٢) الحاقَّة ٢٤.

الأَكْلُ والشُّرْبُ، أو هَنَأَكُم ما أَسْلَفْتُم، على زيادة الباء[١]، ونحوِ قول كُثَيِّر :[٢]

هَنِيئاً مَرِيئاً غَيْرَ دَاءٍ مُخَامِرٍ لِعَزَّةَ مِنْ أَعْرَاضِنَا مَا اسْتَحَلَّتِ

أي هَنَأَ عَزَّةَ الْمُسْتَحَلُّ من أعراضنا.

الثاني : أنَّهما منصوبان علَى الحال من مفعول الفعل الناصب لهما قائمَين مقامه، كأنَّه قال : هَنَأَكَ اللهُ ومرَأَكَ الإكرامُ.

الثالث : أنَّهما حالان من ضمير (الْقَارِي) أيضاً في البيت السابق، أو من فاعل محذوف، أي : ثبَتَ لكَ ثوابُ تمسُّكِكَ بالقرآن هنيئاً مريئاً.

الرابع : أنَّهما منصوبان بفعل مضمَر[٣]، أي : صادفتَ أمراً هنيئاً.

الخامس : أنَّهما نعتُ مصدرٍ مقدَّر، أي : عِشْ عَيشاً هنيئاً.

وقوله : (وَالِدَاكَ) إلى آخره، إشارةٌ إلى حديثٍ، وهو : «مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ وَعَمِلَ بِمَا فِيهِ أُلْبِسَ وَالِدَاهُ تَاجاً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ضَوْءُهُ أَحْسَنُ مِنْ ضَوْءِ الشَّمْسِ فِي بُيُوتِ الدُّنْيَا لَوْ كَانَتْ فِيكُمْ، فَمَا ظَنُّكُمْ بِمَنْ عَمِلَ بِهَذَا»[٤] فقوله : «مَن قَرَأَ

---

(١) انظر : أمالي ابن الشجريّ ١/ ٢٤٨، ٢٤٩.

(٢) هو كُثَيِّر بن عبدالرحمن بن الأسود الخُزاعيّ المدنيّ، من فحول الشعراء، كان شيعيّاً، ت ١٠٧ هـ. (سير الأعلام ٥/ ١٥٢). والبيت من الطويل، وهو لكُثَيِّر عزَّة في ديوانه ص ١٠٠، وأمالي ابن الشجريّ ١/ ٢٥٣، واستشهَد به المصنِّفُ في الدرّ المصون ٣/ ٥٧٦. والشاهد فيه مجيءُ المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل، أي هَنَأَ عَزَّةَ الْمُسْتَحَلُّ من أعراضنا.

(٣) في (ت) : مقدَّر.

(٤) الحديث أخرَجه أبوداود (١٤٥٣) في الصلاة، باب : في ثواب القرآن، والحاكمُ =

الْقُرْآنَ وَعَمِلَ بِمَا فِيهِ» نظَمه في البيت السابق، وقوله: «فَمَا ظَنُّكُمْ بِالَّذِي عَمِلَ بِهَذَا» نظَمه في البيت الآتي، وباقي الحديث منظوم في هذا البيت.

وفي الحديث أيضاً: «وَيُكْسَىٰ وَالِدَاهُ حُلَّةً لَا تَقُومُ لَهَا الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا»[1] فنظَم الناظمُ في هذا البيت ما تفرَّق في الحديثَين.

وقال أبوعبدالله [١١/أ]: «وليس في الحديث ذِكْرُ الْحُلِيِّ، والمعنىٰ يقتضيه؛ لأنَّ المتوَّج في أكمل زينة»[2] وكأنَّ أبا عبد الله لم يَعرف أنَّ المصنِّف أراد نظمَ ما في الحديث الآخَر حتَّى اعتذَر بما ذكَر ـ ومرادُه عليه السلام: أُلْبِسَ والداه تاجاً وحُلَّةً، أي كلّ واحد منهما يلبس تاجاً وحُلَّة ـ لِفهم المعنىٰ.

= (١/ ٥٦٧) في فضائل القرآن، باب: ذِكر فضائل سُوَرٍ وآيٍ متفرِّقة، من طريق زبَّان بن فائد، وصحَّحه، وعقَّب الذهبيُّ علىٰ ذلك بقوله: «زبَّان ليس بالقويّ»، ومكيٌّ في الرعاية (ص٥٧)، والمنذريُّ في الترغيب والترهيب (٢/ ٣٤٩)، وأبوشامة في إبراز المعاني (١/ ١٣٣)، والبغويُّ في شرح السُّنَّة (٤/ ٤٣٦)، وابنُ حَجَر في المطالب العالية (٣٥٠٣) بمعناه في باب فضل القراءة، وقال عنه الهيثميُّ في مجمع الزوائد (٧/ ١٦٢): «وفيه زبَّان ابن فائد وهو ضعيف»، وهو في كنز العمَّال (٢٣٣٥).

(١) الحديث أخرَجه ابنُ أبي شيبة في مصنَّفه (٧/ ١٧٠) في كتاب فضائل القرآن، باب مَن قال: يَشفع القرآنُ لصاحبه يومَ القيامة، وأحمد (٥/ ٣٤٨) بلفظ: وَيُكْسَىٰ وَالِدَاهُ حُلَّتَيْنِ لَا يَقُومُ لَهُمَا أَهْلُ الدُّنْيَا، ومثله في بصائر ذوي التمييز(١/ ٦١)، ونسَبه أبوشامة في إبراز المعاني(١/ ١٣٤) لـمُسنَدِ بَقِيِّ بنِ مَخْلَد، وقال المنذريُّ في الترغيب والترهيب (٤/ ٣٥٥): رواه الحاكم وقال: صحيح علىٰ شرط مسلم. وهو في كنز العمَّال (٢٣٨٧).

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ٩/أ.

و(وَالِدَاكَ) رفعٌ بالابتداء، و(عَلَيْهِمَا) خبرُه، و(مَلَابِسُ) فاعلٌ به[١]؛ لأنَّه اعتمد[٢]، ويجوز أن يكون (مَلَابِسُ) مبتدأ ثانياً، والجارُّ قبلَه خبرُه، والجملةُ خبرُ الأوَّل .

ومَلَابِسُ جمعُ مَلْبَس ـ بفتح الميم والباء ـ اسمُ مصدر، والمراد به ـ هنا ـ الملبوس، وجمعَه لاختلاف أنواعه، ويجوز أن يكونَ جمعَ مِلْبَس ـ بكسر الميم وفتح الباء ـ اسمُ ما يُلْبَس، يُقال : هذا مِلْبَسٌ ولِباسٌ، نحو : مِئْزَر وإِزار، ومِلْحَف ولِحاف، وأضافها للـ(أَنْوَار) لملابستها لها .

و(التَّاج) : الإكليل، وألفُه [منقلبة][٣] عن واو؛ لقولهم : توَّجَه .

و(مِنَ التَّاجِ) في محلّ رفع؛ لأنَّه صفةٌ لـ (مَلَابِسُ)، و(مِن) لبيان الجنس

---

(١) أي بـ « عليهما » . انظر : إبراز المعاني ١/ ١٣٣ .

(٢) أي لأنَّ الجارَّ والمجرور اعتمَد في العمل علَى المبتدأ قبله، وهو : وَالِدَاكَ، وقد ذكَر ابنُ هشام حكمَ المرفوع بعد الظرف أو الجارِّ والمجرور فقال : « إذا وقَع بعدهما مرفوع : فإن تقدَّمهما نفيٌ أو استفهام أو موصوفٌ أو موصول أو صاحبُ خبر أو حالٍ . ففي المرفوع ثلاثة مذاهب :
أحدُها : أنَّ الأرجح كونُه مبتدأً مخبَراً عنه بالظرف أو المجرور، ويجوزُ كونُه فاعلاً .
والثاني : أنَّ الأرجح كونُه فاعلاً، واختاره ابنُ مالك، وتوجيهُه أنَّ الأصلَ عدمُ التقديم والتأخير .
والثالث : أنَّه يجِبُ كونُه فاعلاً، نقَله ابنُ هشام عن الأكثرين » اهـ. المغني ص٥٧٨، ٥٧٩ .

(٣) زيادة للإيضاح .

و(الْحُلَىٰ) : يجوز أن يكون جمعاً لـ« حِلْية » بكسر الحاء، وهي في الأصل : الهيئة من التحلِّي الذي هو لباس الحُليّ، وشذَّ جمعُ « فِعْلَة » بكسر الفاء على « فُعَلْ » بضمِّها[1]، نحو : حِلْيَة وحُلَىٰ، ولِحْيَة ولُحَىٰ، كما قد شذَّ كسرُها في الجمع وهي مضمومةٌ في المفرَد، نحو : صُورَة وصِوَر .

ويجوز أن يكون جمعَ حُلَّة، والأصل : حُلَل بلامَين، وإنَّما أُبدل أحدُ المثلَين حرفَ علَّة كراهةً للتضعيف، نحو : أَمْلَيْتُ الكتابَ، أي أَمْلَلْتُ . وهل يُخَصُّ هذا بالضرورة أم لا ؟ فيه خلاف[2] . ويؤيِّد ما ذكرتُه لكَ ورودُ ذِكْرِ الحُلَّة في الحديث الآخَر الذي سبَق .

١٧ ـ فَمَا ظَنُّكُمْ بِالنَّجْلِ عِنْدَ جَزَائِهِ أُولَـٰئِكَ أَهْلُ اللهِ وَالصَّفْوَةُ الْمَلَا

هذا استفهامٌ بمعنَى الأمر، أي : ظُنُّوا بهذا النجل الذي يُكرَم والداه به هذا الإكرامَ العظيمَ ما شئتم، ففيه تعظيم وتفخيم، ونحوه : ﴿ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ ﴾[3] أي انتهوا .

(١) فُعَل من أبنية الكثرة، وهو مطَّردٌ في شيئَين : في اسمٍ على وزن : فُعْلَة، نحو : غُرْفَة وغُرَف، وقُرْبَة وقُرَب، ومُدْيَة ومُدىً . وفي « الفُعْلَىٰ » أنثىٰ أَفْعَل، كالكُبرىٰ والكُبَر، وشذَّ في نحو : بُهْمَة ؛ لأنَّه وصفٌ، وفي نحو : نَوْبَة ولِحْيَة وبَدْرَة ؛ لأنَّ الحرف الأوَّلَ غير مضموم، وشذَّ أيضاً في : تُخَمَة ؛ لأنَّ الثاني غير ساكن . انظر : أوضح المسالك ٤/ ٣١٣ .

(٢) جعَل سيبويه هذا الإبدالَ ممَّا شذَّ، ووصَفه بأنَّه غيرُ مطَّرد . انظر الكتاب ٤/ ٤٢٤ .

(٣) المائدة ٩١ .

والخطابُ للقرَّاء؛ لأنَّ قوله: (فَيَا أَيُّهَا الْقَارِي) يُراد به الجنسُ لا واحدٌ بعينه.

و(النَّجْل): الولد، سُمِّيَ بذلك لأنَّ الأب يخرجه، فهو كالشيء المنجُول ومنه قوله: (١)

أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ   إِذْ نَجَلَاهُ فَنِعْمَ مَا نَجَلَا

والنَّجْلُ كالنسل والولد في أنَّه يقع علَى المفرَد والجمع، و(مَا) مبتدأ، و(ظَنُّكُمْ) خبرُه، وهو مصدرٌ مضافٌ إلَى الفاعل، ولا مفعولَ هنا محذوفٌ؛ لأنَّه جعل المجرور بالباء ظرفاً للظَنِّ، وإذا قصَد هذا المعنىٰ بهذا التركيب لم يَحْتَجِ الظَّنُّ إلىٰ مفعولَين، نحو: ظُنَّ به(٢)، أي اجعلْه مكانَ ظَنِّكَ، ومنه قوله: (٣)

فَقُلْتُ لَهُمْ ظُنُّوا بِأَلْفَيْ مُدَجَّجٍ   سَرَاتُهُمُ كَالْفَارِسِيِّ الْمُسَرَّدِ

(١) البيت من المنسرح، وهو في ديوان الأعشىٰ ص ١٣٨ بلفظ: وَالِدَيْهِ، وشرح عمدة الحافظ ص ٤٩٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٧٤، واللسان ١١/ ٦٤٦ (نجل)، وأوضح المسالك ٣/ ١٨٦، والتصريح ٣/ ٢٣١، والدرر ٥/ ٤٩، والمقاصد النحويَّة ٣/ ٤٧٧، وهو في المحتسب ١/ ١٥٢ بلفظ: أَنْجَبَ أَزْمَانَ، واستشهد به المصنِّفُ في الدُّرّ المصون ٣/ ٢٠.

(٢) في (ت): ظُنَّ بزَيد.

(٣) البيت من الطويل، وهو لدُريد بن الصِّمَّة في ديوانه ص ٤٧، وفي معاني الزجَّاج ١/ ١٢٦ بلفظ: مُقَاتِلٍ سَرَاتُهُمُ فِي الْفَارِسِيِّ، وظاءات القرآن للمهدويّ ص ٣٩، ووضح البرهان ١/ ١٣٤ بلفظ: فِي الْفَارِسِيِّ، واللسان ١٣/ ٢٧٢ (ظنن)، وبلا نسبة في المحتسب ٢/ ٣٤٢، وابن يعيش ٧/ ٨١، وهو في أسرار العربيَّة ص ١٥٠ بلفظ: فِي الْفَارِسِيِّ، واستشهد به المصنِّفُ في الدُّرّ ١/ ٣٣٢ وعمدة الحفَّاظ (ظ ن ن) علىٰ أنَّ الظنَّ بمعنَى اليقين.

وزعَم الشيخُ أنَّ المفعولَين في البيت محذوفان، قال: «تقديره: ما تظنُّونه واقعاً بالنجل» والأوّلُ أحسن، ويجوز وجهٌ آخَر، وهو أن يكون (مَا) مفعولاً أوّل [١١/ب] قُدِّم علَى الفعل؛ لأنَّ له صَدْرَ الكلام، والثاني محذوفٌ، أي: أَيَّ شيء تظنُّون واقعاً بالنجل، علَى القول الأوّل متعلِّقٌ بنفس الظنِّ، وعلىٰ قول الشيخ [متعلِّقٌ][1] بالمفعول الثاني المحذوف.

و(عِنْدَ جَزَائِهِ) متعلِّق بمحذوف؛ لأنَّه حال من «النَّجْل»، أي: ما ظنُّكم بالنجل كائناً عند جزائه، أي بحضرته، وجعَله الشيخُ ظرفاً للمفعول المحذوف ومنَع أن يكون ظرفاً للظنِّ، وذلك علىٰ ما قرَّره من حذف المفعولَين، والجزاءُ مضاف للمفعول الأوّل، والثاني محذوف، أي جزائه بكذا، والظاهر أنَّه لم يَرِد له مفعولٌ ثانٍ، وراعىٰ لفظ النجل فأفرد في قوله: (جَزَائِهِ)، و[راعىٰ][2] معناه فجمَع في قوله: (أُولَـٰئِكَ) لأنَّه يقع علَى المفرَد والجمع كما تقدَّم.

وأشار بهذا البيت إلىٰ ما في الحديث: «إِنَّ للهِ تَعَالَىٰ أَهْلِينَ مِنَ النَّاسِ. قِيلَ: مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: أَهْلُ الْقُرْآنِ هُمْ أَهْلُ اللهِ وَخَاصَّتُهُ»[3]. والمرادُ

(١) زيادة للإيضاح.

(٢) زيادة للإيضاح.

(٣) الحديث أخرَجه الخطيب في تاريخ بغداد (٢/ ٣١١)، وأبونُعيم في حلية الأولياء (٣/ ٦٣، ٩/ ٤٠)، وابنُ ماجه (٢١٥) في المقدِّمة، باب: فضل من تعلَّم القرآنَ وعلَّمه، وأحمد (٣/ ١٢٧، ١٢٨، ٢٤٢)، والدَّارميّ (٢/ ٤٣٢) في فضائل القرآن، والحاكم (١/ ٥٥٦) في كتاب فضائل القرآن، وصحَّحه وقال: «رُوي من ثلاثة أوجهٍ عن أنس، =

بالأهليّة القربُ من رحمته .

و(أُولَـٰئِكَ) مبتدأٌ ، وهو اسم إشارة للجمع مطلَقاً ، ويُمَدُّ ويُقصَر [١] ، والكافُ فيه للخطاب [٢] ، وتدخل عليه « هَا » مُجرَّداً [٣] ، وقد يُقال : أُولالِكَ [٤] ، وأُولَّاكَ

= وهذا أمثلُها » ، والديلميّ (١٦٤٤) ، وابنُ حَجَر في المطالب العالية (٣٥٠٠) ، باب : فضل قراءة القرآن .

(١) قال الشيخ عليٌّ الأشمونيُّ في شرحه علَى الألفيَّة ١/ ١٣٩ : « (وَبِأُولَا أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقَا) أي مذكّراً كان أو مؤنّثاً (وَالْمَدُّ أَوْلَىٰ) فيه من القصر لأنَّه لغةُ الحجاز ، وبه جاء التنزيل ، قال اللهُ تعالىٰ : ﴿ هَـٰأَنتُمْ أُوْلَاءِ تُحِبُّونَهُمْ ﴾ والقصرُ لغةُ تميم » اهـ .

(٢) قال الشيخ خالد الأزهريُّ في التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٤٠٧ : « (وإذا كان المشارُ إليه بعيداً لحِقَتْه كافٌ حَرْفيَّة) لأنَّ أسماء الإشارة لا تُضاف ، وهذه الكاف (تَتصرَّفُ تصرُّفَ الكاف الاسميَّة غالباً) فيُتبيَّنُ بها أحوالُ المخاطَب من الإفراد والتثنية والجمع ، والتذكيرِ والتأنيث ، كما يُتبيَّنُ بها لو كانتِ اسماً : فتُفتحُ للمخاطَب ، وتُكسَر للمخاطَبة ، وتَتَّصلُ بها علامةُ التثنية والجمعَين . . (ومن غير الغالب) أن تُفتحَ في التذكير ، وتُكسرَ في التأنيث ، ولا يَلحقُها دليلُ تثنيةٍ ولا جمع ، ودون هذا أن تُفتحَ مطلَقاً ولا تَلحقُها علامةُ تثنيةٍ ولا جمع » اهـ .

(٣) أي مجرَّداً من اللام ، فلا يقال : هؤلاءلك ، ولا : هؤلالك ، ولا : أُولاءِلِك ، وقد يقال : أُولالِك علىٰ لغة مَن قصرَ « أُولَا » وهُم بنو تميم ، قال ابنُ مالك :

وَاللَّامُ إِنْ قَدَّمْتَ « هَا » مُمْتَنِعَهْ

وانظر : شرح الأشمونيّ ١/ ١٤٤ .

(٤) قال في التصريح بمضمون التوضيح ١/ ٤٠٧ : « (ولكَ) مع إلحاق الكاف (أن تَزيدَ =

مشدَّداً[١]، وله أحكامٌ كثيرة ذكرتُها في كتب النحو[٢]، و(أَهْلُ) خبرُه، وهو اسمُ جمعٍ كالرَّهْط، وقد استُعمل استعمالَ جمع المذكَّر السالم، قال تعالىٰ: ﴿شَغَلَتْنَا أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾[٣] ﴿قُوٓاْ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ﴾[٤]، وليس مستكمِلاً لشروط الجمع لفَوات العَلَميّة أو الصفة، وقد كُسِّرَ علىٰ «أهالي»، وقُرئ: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهَـٰلِيكُمْ﴾[٥].

وقوله: (أَهْلُ اللهِ) يحتمل أن يكون استعمله جمعاً؛ وإنَّما حُذفتِ النونُ للإضافة والواوُ لالتقاء الساكنَين، فتوهَّم السامعُ من المصنِّف أنَّه لفَظ به مفرَداً

= قبلها لاماً) مبالَغةً في البعد. . (إلَّا في التثنية مطلَقاً). . (و) إلَّا (في الجمع في لغة مَن مَدَّه) وهُمُ الحجازيُّون وفي لغة بعض مَن قصَره، وهُمُ التميميُّون (و) إلَّا (فيما سبقَتْه ها التنبيه» اهـ.

(١) قال ابنُ مالك في شرحه علَى كتاب التسهيل له (١/ ٢٤٠): «وقد يقال: هَوْلاءِ، وأُولَّاكَ» اهـ. ثمَّ قال ص٢٤٢: «وقال أبو عليٍّ أيضاً: حكَى اللُّغويُّون (أُولَّاكَ) بالقصر والتشديد، وأنشَد: مِنْ بَيْنِ أُولَّاكَ إلَىٰ أُولَّاكَا» اهـ.

(٢) تقدَّم في الدراسة ص٩٦ أنَّه لم يصلنا شيءٌ من كتب السمين النحويَّة، وقد ذكَر في الدُّرِّ المصون (١/ ١٠٢، ١٠٣) شيئاً من أحكام «أولائك» ثمَّ قال: وفيه لغاتٌ كثيرة. اهـ.

(٣) الفتح ١١.

(٤) التحريم ٦.

(٥) المائدة ٨٩. وهي قراءة شاذَّة منسوبة إلىٰ جعفر الصادق كما في المحتسب ١/ ٢١٧، والكشَّاف ١/ ٦٤٠، والقرطبيّ ٦/ ٢٧٩، والبحر المحيط ٤/ ١٠.

لأنَّ المصنِّف كان ضريراً، وأن يكون استعمله مفرَداً. وكذلك في الحديث المتقدِّم، يحتمل أن يكون جمعاً ليوافِق آخرُ الحديثِ أوَّلَه؛ لأنَّه فيه مجموعٌ نصّاً، فعلىٰ هذا يُكتب: هُمْ أَهْلُو اللهِ، بالواو، ويحتمل أن يكون مفرَداً كقوله تعالىٰ: ﴿عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾[1] ﴿أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا﴾[2]، وقولِه عليه السلام: «هَؤُلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي»[3].

و(الصَّفْوَةُ) مثلَّثةَ الصاد ـ والضمّ قليلٌ ـ: الخالصُ من كلِّ شيء، وهي مكمِّلة لمعنَى الحديث في قوله: «وَخَاصَّتُهُ» ولذلك أتىٰ بواو العطف موافَقةً للحديث لأنَّ الخالص بمعنَى الخاصَّة.

و(الْمَلَأ): الأشرافُ من الناس؛ لأنَّهم يملؤون الصدورَ جلالاً والعيونَ جمالاً، ثمَّ قد يُطلَق علَى الناس وإن لم يكونوا كذلك، وقوله: (الْمَلَا) موافقٌ

---

(١) هود ٧٣.

(٢) الفتح ٢٦.

(٣) الحديث أخرَجه أبو داود (٤٢١٣) في الترجُّل، باب: ما جاء في الانتفاع بالعاج، والترمذيُّ (٣٢٠٥) في تفسير سورة الأحزاب، وفي المناقب (٣٧٨٧)، باب: مناقب أهل بيت النبيِّ ﷺ، وقال: هذا حديثٌ غريب من هذا الوجه، و(٣٨٧١) باب: فضل فاطمة بنت محمد ﷺ، وقال: هذا حديثٌ حسن، وهو أحسن شيء روي في هذا الباب. والطحاويُّ في شرح مشكل الآثار (٧٦٦)، وأخرجه الحاكم (٢/ ٤١٦) في التفسير، باب: تفسير سورة الأحزاب، وقال: «صحيح علىٰ شرط البخاريّ، ولم يُخرِّجاه».

لما في حـديث ورَد : «أَشْرَافُ أُمَّتِي حَمَلَةُ الْقُرْآنِ، وَأَصْحَابُ اللَّيْلِ»[١]، وفي روايـة : «قُرَّاءُ الْقُرْآنِ وَقُوَّامُ اللَّيـلِ»[٢]، وفي آخَر : «حَمَلَةُ الْقُرْآنِ عُرَفَاءُ أَهْلِ الْجَنَّةِ».[٣]

(١) الحديث في تاريخ بغداد (٤/ ١٢٤، ٨/ ٨٠)، والكامل للهـذليّ (٥/أ)، والمصباح الزاهر (فقرة ٢١)، وإبراز المعاني (١/ ١٣٦)، وبصائر ذوي التمييز (١/ ٥٨)، والترغيب والترهيب (١/ ٤٣١) وعزاه المنذريُّ لابن أبي الدنيا والبيهقيِّ، وعزاه ابنُ الجزريِّ في النشر (١/ ٢) إلَى البيهقيِّ في شُعَب الإيمان، وعزاه صاحبُ كنز العمال (٢٢٥٩) إلَى الشُّعَب والطبرانيِّ، وهو في كشف الخفاء (١/ ١٤٣)، وقال الهيثميّ في مَجمع الزوائد (٧/ ١٦١): «رواه الطبرانيُّ، وفيه سعد بن سعيد الجُرجانيُّ، وهو ضعيف». وذكَره ابنُ سوار في المستنير (١/ ٨٢) بلفظ: أَشْرَفُ أُمَّتِي.

(٢) الحديث بهذا اللفظ في إبراز المعاني (١/ ١٣٦)، وذكَر أبوشامة أنَّ الحافظ أبا العلاء الهَمَذانيَّ أخرَجه.

(٣) الحديث رواه الشجريُّ في أماليه (١/ ٨٤، ٨٥)، والهيثميُّ في مَجمع الزوائد (٧/ ١٦١) وقال: «رواه الطبرانيُّ، وفيه إسحاقُ بن إبراهيم بن سعد المدنيُّ، وهو ضعيف»، وابنُ عراق في تنزيه الشريعة (١/ ٢٩٣) وقال: «حديث: حَمَلَةُ الْقُرْآنِ عُرَفَاءُ أَهْلِ الْجَنَّةِ (خط) [يعني الخطيب في تاريخ بغداد] من حديث الحسين بن عليّ، وفيه فائد المدنيّ، متروك. تُعُقِّب بأنَّه روىٰ له أبو داود والترمذيُّ والنَّسائيُّ، وقال في الميزان: وثَّقه ابنُ مَعين. وقال أبوحاتم: لا بأس به. والمتنُ صحيح، أخرَج ابنُ جميع في معجمه من حديث أنس: الْقُرَّاءُ عُرَفَاءُ أهل الْجَنَّةِ. صحَّحه الضياءُ المقدسيُّ في المختارة»، وذكَر الشوكانيُّ قريباً من ذلك في الفوائد المجموعة (ص ٣٠٧) وقال: «ورواه أبونُعيم عن أبي هريرة وأبي سعيد مرفوعاً»، وقال الطرابلسيُّ في الكشف الإلـهي ١/ ٣١٥: «حكَم أبوالفرج =

و(الْمَلَا) في الأصل مهموزٌ، وإنَّما أبدَل الهمزة ألفاً لسكونها وقفاً وانفتاح ما قبلها.

١٨ـ أُولُوا الْبِرِّ وَالْإِحْسَانِ وَالصَّبْرِ وَالتُّقَىٰ حُلَاهُمْ بِهَا جَاءَ الْقُرَانُ مُفَصَّلَا

[١٢/أ] (أُولُوا) اسمُ جمعٍ مفردُه «ذُو» بمعنىٰ صاحِب، وتجري مَجرىٰ جمع المذكَّر السالم نحو: ﴿شَهِدَ اللهُ﴾[١] ثمَّ قال: ﴿وَأُوْلُواْ الْعِلْمِ﴾ فرفَعَه بالواو، وقال: ﴿يَٰأُوْلِي الْأَلْبَٰبِ﴾[٢] فنصبَه بالياء. ورفعُه إمَّا علىٰ أنَّه خبرٌ لـ(أُولَئِكَ) بعدَ خبرٍ، أو صفةٌ لما قبله، أو خبرُ مبتدأ، أي: هُمْ أُولوا.

و(الْبِرّ) سَعَةُ الخيرِ، ومنه البَرُّ لِسَعَتِه.

و(الْإِحْسَان) إتيانُ ما يَحْسُن من الأفعال.

و(الصَّبْر) في الأصل الحبسُ، وهو في الشرع: حبسُ النفْسِ علىٰ احتمالِ التكاليفِ وعن شهواتِ المَلاذِّ.[٣]

و(التُّقَىٰ) مصدرٌ كالهُدىٰ، وتاؤُه [مُنقلِبةٌ][٤] عن واو؛ لأنَّه بمعنىٰ الوِقايةِ،

= ابنُ الجوزيِّ بوضعه، وتعقَّبه الجلالُ السيوطيُّ في المختصَر بأنَّ المتن صحيح»، والحديث في كنز العمال (٢٢٨٨، ٢٢٨٩، ٢٢٩٠، ٢٤٦٤) بألفاظ متقاربة.

(١) آل عمران ١٨.

(٢) البقرة ١٧٩ وغيرها.

(٣) ومن أنواعه أيضاً: الصبرُ علَى البلاء؛ كالفقر والمرض وشِبه ذلك.

(٤) زيادة للإيضاح.

والوِقايةُ فَرْطُ الصِّيانة، والمتَّقي مَن اجتنَبَ المعاصي ولَزِمَ الطاعاتِ، وفيه أقوالٌ أُخَرُ[١]، والمعنىٰ أنَّ أهلَ اللهِ هم المتَّصفون بهذه الصفاتِ السَّنِيّةِ مِنَ البرِّ وما بعده.

وقوله: (حُلَاهُمْ) أي صفاتُهم، جَمْعُ حِلْيَةٍ ـ بالكسر ـ وهي الصفَةُ، ويجوزُ فيها الرفعُ بالابتداء[٢] و«جَاءَ الْقُرْآنُ بِهَا» خبرُها، وأن تكونَ صفةً لـ(الْبِرِّ) وما بعده، فهي مجرورةٌ تقديراً، كذا قالَه الشيخُ[٣]، وفيه نظر، وأن تكونَ خبراً لمبتدأ، أي: هذه حُلاهم، ثمَّ استأنَف.

قولُه: (بِهَا جَاءَ الْقُرَانُ مُفَصَّلَا) أي أنَّ القرآنَ جاءَ بصفاتِهم مفصَّلاً، أي مبيَّناً، نحو: ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ﴾[٤]، أو يكونُ مرادُه: كما تفصَّلُ القلائدُ

(١) كلُّ هذه الأقوال تدور حول المعنَى اللُّغويِّ للكلمة، وهو: الحَذَر، فمَن عَلِم أنَّ اللهَ تعالىٰ شديدُ العقاب وأنَّه غفورٌ رحيم، وأراد أن يَنصبِغَ وتَنصبغَ جوارحُه بمقتضىٰ هذا العِلم فلا بُدَّ من أن يحاولَ جاهداً اجتنابَ ما يُغضِبُ اللهَ تعالىٰ، وأن يسعىٰ من قلبه لاستدرار رضىٰ هذا الإله العظيم، والناسُ في هذَين الأمرَين علىٰ درجات لاتكاد تَنحصر بين تقيٍّ وأَتقىٰ، وأعظمُ التقوىٰ اتِّقاءُ الشِّرْك بالله تعالىٰ، وأعلىٰ درجاته اتِّقاءُ غفَلات القلب عن الله سبحانه، ولا يكون ذلك إلّا بمجاهدة طويلة، ومعونةٍ من الله عزَّ وجلّ.
انظر: القرطبيّ ١/ ١٦١، والكشَّاف ١/ ١١٩، والفخر الرازيّ ٢/ ٢٠، والبحر ١/ ٣٨، واللسان ١٥/ ٤٠٣ (وقي).

(٢) في (ت): بالمبتدأ.

(٣) إبراز المعاني ١/ ١٣٧.

(٤) فُصِّلت ٣.

بالفرائدِ النفيسة، كقولِه : [١]

فَأَدْبَرْنَ كَالْجَزْعِ الْمُفَصَّلِ بَيْنَهُ

[وقولِه] : [٢]

تَعَرُّضَ أَثْنَاءِ الْوِشَاحِ الْمُفَصَّلِ

كأنَّ الناظمَ أراد أنَّ القرآنَ مشتمِلٌ علىٰ ذكر الأبرارِ وأخبارِ الكفَّارِ ، فصفاتُ الأبرار فيه كالفرائد التي تُفَصَّلُ بها العقود ، وهذا بالنسبة إلَى المذكور ، وأمَّا بالنسبة إلَى الذاكر فالكلُّ سواءٌ ؛ لأنَّهُ كلامُه تبارَك وتعالىٰ ، ويؤيِّدُ هذا التأويلَ أنَّ القرآنَ جاء مشتملاً علىٰ وصفهِم بالبِرِّ في قوله : ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾[٣] ﴿وَمَا عِندَ اللهِ خَيْرٌ لِّلْأَبْرَارِ﴾[٤] ﴿وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَىٰ﴾[٥] .

(١) هذا صدر بيت من الطويل من معلَّقة امرئ القيس ، وعجزه :

بِجِيدٍ مُعَمٍّ فِي الْعَشِيرَةِ مُخْوَلِ

وهو في ديوانه ص ٥٧ ، والمعاني الكبير ٢ / ٦٩٧ ، والشِّعر لأبي عليّ ٢ / ٤٣١ ، وأشعار الشعراء الستَّة ١ / ٣٨ ، وعمدة الحفَّاظ (ع م م) ، وصدره في إبراز المعاني ١ / ١٣٨ .

(٢) هذا عجز بيت من الطويل من معلَّقة امرئ القيس ، وصدره :

إِذَا مَا الثُّرَيَّا فِي السَّمَاءِ تَعَرَّضَتْ

وهو في ديوانه ص ٣٩ ، وأشعار الشعراء الستَّة ١ / ٣٢ ، وإبراز المعاني ١ / ١٣٨ .

(٣) الانفطار ١٣ ، المطفِّفين ٢٢ .

(٤) آل عمران ١٩٨ .

(٥) البقرة ١٨٩ .

وبالإحسان في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾[١] ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾[٢] ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَٰلِكَ مُحْسِنِينَ﴾ .[٣]

وبالصبر في قوله: ﴿وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [٤]، ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ﴾ .[٥]

وبالتُّقى في قوله: ﴿وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ﴾[٦]، ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ .[٧]
وفي وصفِهم بهذه تنبيهٌ على وصفِهم بما يُشاكِلُها من الزهدِ والورَعِ وغير ذلك.

و(بِهَا) متعلِّقٌ بـ (جَاءَ)، والباءُ للتعدية، ويجوزُ أن يكونَ متعلِّقاً بـ(مُفَصَّلَا) علَى المعنَى الذي ذكرناه ثانياً، وأن يكون حالاً من (الْقُرَانُ)، أي جاء القرآنُ ملتبِساً بها، و(مُفَصَّلَا) حالٌ من (الْقُرَانُ) بالاعتبارَين المتقدِّمَين.

* * *

(١) البقرة ١٩٥، المائدة ١٣ .

(٢) العنكبوت ٦٩ .

(٣) الذاريات ١٦ .

(٤) البقرة ٢٤٩، الأنفال ٦٦ .

(٥) الزُّمَر ١٠ .

(٦) الجاثية ١٩ .

(٧) النحل ١٢٨ .

١٩ـ عَلَيْكَ بِهَا مَا عِشْتَ فِيهَا مُنَافِساً   وَبِعْ نَفْسَكَ الدُّنْيَا بِأَنْفَاسِهَا الْعُلَا

(عَلَيْكَ) إغراءٌ وحَثٌّ، فهو موضوعٌ موضعَ الفعل، ويتعدَّىٰ بنفسه وبحرف الجرّ، علىٰ حسب الفعل المَنوبِ عنه؛ فإذا قلتَ: عليكَ زيداً، قَدَّرْتَ: الْزَمْ زيداً، وإذا قلتَ: بزيدٍ، قَدَّرْتَ: الْصَقْ به.

والكافُ: اسمٌ مجرور، وزعَم شِرذمةٌ [1] أنَّها حرفٌ [2]، والضميرُ يعودُ علَى الصفاتِ المتقدِّمة، أي عليكَ بصفاتِ القُرَّاء المتقدِّمة.

و(مَا) مصدريَّةٌ ظرفيَّةٌ، و(عِشْتَ) صِلتُها، أي مُدَّةَ دوامِ عيشِكَ.

و(فِيهَا) متعلِّق بـ(مُنَافِساً)، والضميرُ يعودُ علَى الصفاتِ، أي الزَمْ تلكَ الصفاتِ الحميدةَ مُدَّةَ حياتِكَ حالَ كونِك منافِساً فيها غيرَك.

---

(١) الشِّرْذِمة: هم القليل من الناس. انظر: اللسان ١٢/ ٣٢٢ (شرذم).

(٢) منهم ابنُ بابشاذ، نقَل ذلك عنه الرضيُّ في شرح الكافية ٣/ ٩١.
وقد فصَّل المصنِّفُ هذه المسألةَ في الدُّرّ المصون٤/ ٤٥١ عند كلامه علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ بقوله: «واختلَف النحاةُ في الضمير المتَّصل بها وبأخواتِها نحو: إلَيْكَ ولديكَ ومكانكَ، فالصحيحُ أنَّه في موضع جرّ، كما كان قبل أن تُنقَل الكلمةُ إلَى الإغراء، وهذا مذهبُ سيبويه، واستدلَّ له الأخفشُ بما حكىٰ عن العرب: علىٰ عبدِ الله، بجرِّ عبدِ الله، وهو نَصٌّ في المسألة، وذهب الكسائيُّ إلىٰ أنَّه منصوبُ المحلّ، وفيه بُعدٌ؛ لنصبِ ما بعدَهما، أعني (علىٰ) وما بعدَها، كهذه الآية، وذهب الفرَّاءُ إلىٰ أنَّه مرفوعُه» اهـ. وانظر: الكتاب ١/ ٢٤٩، واللآلئ الفريدة لوحة ١٠/أ.

والمنافسةُ : المزاحمةُ رغبةً فيه ، كأنَّه يبذل فيه ما نفُس وغَلا ، ومنه : ﴿ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَـٰفِسُونَ ﴾ .(١)

و(مُنَافِساً) حالٌ من الضمير المستترِ في (عَلَيْكَ) ، وأُجيزَ أن يكون من التاء في (عِشْتَ) وجعَله الشيخُ وَهْماً (٢) ، وقيل : الضميرُ في (فِيهَا) يعود علىٰ الدنيا وإن لم يَجْرِ لها ذِكْرٌ ؛ لأنَّ (عِشْتَ) يدلُّ عليها ، وعلىٰ هذا يكون (فِيهَا) متعلِّقاً بـ(عِشْتَ) .

و(بِعْ) يحتمل أن يُراد به معنىٰ : ابْذُلْ ، أو معنَى البيع ضدَّ الشراء .

و(الدُّنْيَا) تأنيث الأَدْنَىٰ(٣) ، أي نفْسكَ الدنيَّة الحقيرة ، وصَفها بذلك إشارةً إلىٰ حقارتها مَبدءاً ومآلاً ، وإليه أشار أميرُ المؤمنين : « مَا لِابْنِ آدَمَ وَلِلْفَخْرِ ، وَأَوَّلُهُ نُطْفَةٌ مَذِرَةٌ ، وَآخِرُهُ جِيفَةٌ قَذِرَةٌ ، وَهُوَ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ يَحْمِلُ عَذِرَةً »(٤) ،

---

(١) المطفِّفين ٢٦ .

(٢) إبراز المعاني ١/ ١٣٨ .

(٣) وأصلُها : الدُّنْوَىٰ ، بزِنَة : فُعْلَىٰ ، من : دَنَوْتُ ، قال ابن منظور في اللسان ١٤/ ٢٧٣ (دنا) : « والدُّنيا : نَقيضُ الآخِرة ، انقلبَتِ الواوُ فيها ياءً لأنَّ فُعْلىٰ إذا كانت اسماً من ذوات الواو أُبدلَتْ واوُها ياءً ، كما أُبدلَتِ الواوُ مكانَ الياء في فَعْلىٰ ، فأدخَلوها عليها في فُعْلىٰ ليتكافآ في التغيير ، قال ابنُ سِيدهْ : هذا قولُ سيبويه . والجمعُ : دُناً ، مثل : الكُبرىٰ والكُبَر والصُّغْرىٰ والصُّغَر » اهـ .

(٤) هذا القول للإمام عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ مذكور بألفاظ مقاربة في نهج البلاغة ٢/ ٤٠٨ ، والتلخيص للخطيب القزوينيّ ص ٤٢٦ .

نظَمه بعضُهم فقال :[١]

مَا بَالُ مَنْ أَوَّلُهُ نُطْفَةٌ وَجِيــــفَةٌ آخِـرُهُ يَفْخَــرُ
أَصْبَحَ لَا يَمْلِكُ تَقْدِيمَ مَا يَرْجُو وَلَا تَأْخِيرَ مَا يَحْذَرُ

وياءُ (الدُّنْيَا) [منقلبة] [٢]عن واو ؛ لأنَّه من : دَنا يَدْنو ، وكـذلك لامُ كلِّ «فُعْلَىٰ» صفةً ، نحو : العُليا ، فَرْقاً بين الاسم والصفة ، وشَذَّ : القُصوىٰ[٣] ، وقد

(١) البيتان من السريع ، وهما لأبي العتاهية في ديوانه ص ١٧٨ ، وشروح التلخيص ٤/ ٥٢٢ ، ووفيات الأعيان٧/ ٣٤٩ من إحدىٰ نُسخه المخطوطة ، والأوَّل منهما في التلخيص ص ٤٢٦ ، وإبراز المعاني ١/ ١٣٩ .

(٢) زيادة للإيضاح .

(٣) تبِع المصنِّفُ ـ هنا ـ أبا عبد الله الفاسيَّ في جعله العِلَّةَ لقَلْبِ الواو ياءً من «الدنيا» هي الفرق بين الاسم والصفة ، قال أبوعبد الله : «وياء (الدُّنْيَا) مبدَلةٌ من واو ، وهكذا حكمُ فُعلىٰ صفةً ، أن تُبدَل واوُها ياءً ؛ فرقاً بينها وبين الاسم» اهـ . (اللآلئ الفريدة لوحة ١٠/ أ) ، والمعروف أنَّ العرب فعلتْ ذلك استثقالاً للجمع بين الواو وضمِّ فاء فُعلىٰ ، قال ابنُ منظور في اللسان (قصا) : «لأنَّ فُعلىٰ إذا كانتِ اسماً من ذوات الواو أُبدِلتْ واوُه ياءً كما أُبدِلتِ الواوُ مكان الياء في فَعلىٰ ، فأدخَلوها عليها في فُعلىٰ ليتكافأ في التغيير ، قال ابنُ سِيده : هذا قولُ سيبويه . قال ابنُ السِّكِّيت : ما كان من النعوت مِثل : العُليا والدُّنيا فإنَّه يأتي بضمِّ أوَّله وبالياء ؛ لأنَّهم يستثقلون الواوَ مع ضمِّ أوَّله ، فليس فيه اختلافٌ إلَّا أنَّ أهل الحجاز قالوا : القُصوىٰ ، فأظهَروا الواوَ ـ وهو نادر ـ وأخرَجوه علَى القياس ، إذ سكَن ما قبل الواو ، وتميمٌ وغيرُهم يقولون : القُصيا» اهـ . وانظر أيضاً مادَّة (علا) و(دنا) .

تُجرَّد من «الْ» ضرورةً نحو :[١]

فِي سَعْيِ دُنْيَا طَالَمَا قَدْ مُدَّتِ

والأنفاسُ : جمعُ نفَسٍ بفتح الفاء ، وهي الأرواح[٢] ، أي بأرواحِ طِيبِها التي هي عالية في البداية والنهاية ، والهاء في (أَنْفَاسِهَا) تعود علَى الحُلَى .[٣]

و(الْعُلَا) بضمِّ العين والقصر له معنيان : أحدهما هو بمعنَى العَلاء بالفتح والمدِّ ، والثاني : أنَّه جمع عُلْيا ، نحو : فُضْلَى وفُضَل ، فعلَى الأوَّل يكون قد وصَف الجمعَ بالمفرَد ؛ لأنَّه مصدرٌ ، فهو من باب : رَجُلٌ عَدْلٌ ، وقد تقدَّم ما فيه[٤] ، وعلَى الثاني يكون قد طابق بين الصفة والموصوف ؛ إذ هُما جمعان .

ويحتمل الكلامُ معنيَين : أحدهما : ابْذُلْ نفْسَكَ الدنيَّة في أنفاس تلك الحُلَى العالية النفيسة ، فالباءُ بمعنَى في ، وأن يكون استعار البيعَ ، أي : بِعْ نفْسَكَ - أي

(١) البيت من الرجز ، وقبله :

يَوْمَ تَرَى النُّفُوسُ مَا أَعَدَّتِ

وهو للعجَّاج في ديوانه ص ٢٦٧ ، والكشَّاف ٢/ ٣٠ ، وابن يعيش ٦/ ١٠٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٦٤ ، وعمدة الحفَّاظ ص ١٨٠ مادَّة (د ن ي) ، والخزانة ٨/ ٢٩٦ .

وهو في المساعد لابن عقيل ٢/ ١٨٤ بلفظ : فِي حُبِّ دُنْيَا .

والشاهد فيه مجيءُ «دُنْيَا» مجرَّدةً من «الْ» ضرورةً .

(٢) جمع رَوْح ، وهو نسيم الريح ، بمعنَى الرائحة . انظر : اللسان (روح) .

(٣) من قول الناظم : حُلَاهُمْ بِهَا جَاءَ الْقُرَانُ مُفَصَّلَا ، انظر : إبراز المعاني ١/ ١٣٩ .

(٤) عند كلامه علَى (الرِّضَى) في شرح البيت ٢ ص ١٨ .

صفاتِ نفْسِكَ ـ الدنيَّةَ بأنفاس تلك الصفات الشريفة، فالباء على بابها، وهي في المجاز كقوله: ﴿أُوْلَـٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُاْ الضَّلَـٰلَةَ بِالْهُدَىٰ﴾ [(١)].

٢٠ ـ جَزَى اللهُ بِالْخَيْرَاتِ عَنَّا أَئِمَّةً   لَنَا نَقَلُوا الْقُرْآنَ عَذْباً وَسَلْسَلَا

هذا دعاءٌ بلفظ الخبر، نحو: (صَلَّىٰ اللهُ رَبِّي) كما تقدَّم [(٢)]، امتثَل في ذلك الحديثَ؛ لأنَّه ورَد فيه: «مَنْ أَوْلَاكُمْ مَعْرُوفاً فَكَافِئُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَادْعُوا لَهُ» [(٣)].

وأفضلُ [١٣/ أ] ما كافأَنا به سلفُنا الصالحُ نقلُهم القرآنَ الكريمَ إلينا جِيلاً بعد جِيلٍ، سالماً من التحريف والتبديلِ، والزيادةِ والنقصِ، ذابِّينَ عنه كُلَّ مُلْحِدٍ، وقامعِينَ كلَّ مُبتدِعٍ، فلذلك دعا لهم المصنِّفُ ـ رحمه الله ـ مكافأةً على صنيعهم،

(١) البقرة ١٦، فشراءُ الضلالة بالهدىٰ وقَع مَجازاً عنِ الاستبدال، ثمَّ ذكَر الربحَ والتجارة في قوله: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ﴾ ترشيحاً لهذا المجاز، وكأنَّ ثَمَّ مبايَعةً علَى الحقيقة. انظر: الكشَّاف ١/ ١٩٢، ١٩٣.

(٢) انظر شرح البيت ٢ ص ١٦، ١٧.

(٣) الحديث أخرَجه أبوداود (١٦٧٢) في الزكاة، باب: عطيَّة مَن سأل بالله، والنَّسائيُّ (٢٥٦٨) في الزكاة، باب: مَن سأل بالله، بلفظ: مَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفاً، وأحمد (٢/ ٦٨، ١٢٧) بلفظ: مَنْ أَتَىٰ عَلَيْكُمْ مَعْرُوفاً، و(٢/ ٩٦) بلفظ: مَنْ أَهْدَىٰ لَكُمْ فَكَافِئُوهُ، و(٢/ ٩٩) بلفظ: مَنْ أَتَىٰ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفاً، وذكَره الهيثميُّ في مجمع الزوائد (٤/ ١٤٩) بلفظ: «وَمَنْ أَهْدَىٰ إِلَيْكُمْ فَكَافِئُوهُ» وقال: «رواه البزَّارُ في أثناء حديث، وفيه ليث بن أبي سليم، وهو ثقة، ولكنَّه مدلِّس، وبقيَّة رجاله رجال الصحيح» اهـ.

وفي الحديث : « إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِأَخِيهِ : جَزَاكَ اللهُ خَيْراً ، فَقَدْ أَبْلَغَ فِي الثَّنَاءِ » . [١]

و(جَزَىٰ) بمعنىٰ : قضىٰ ، ويتعدَّىٰ لاثنين[٢] ، نحو : ﴿وَجَزَىٰهُم بِمَا صَبَرُواْ جَنَّةً﴾[٣] وزاد المصنِّفُ هنا باءً[٤] في المفعول الثاني .

و(الْخَيْرَات) جمعُ خَيْرَة ، وهي الفاضِلةُ من كلِّ شيء ، وهي مخفَّفةٌ من خَيِّرَة نحو : ﴿وَأُوْلَـٰئِكَ لَهُمُ الْخَيْرَاتُ﴾ . [٥]

---

(١) الحديث في مسند الحُميديّ (١١٦٠) ، ومصنَّف ابن أبي شَيبة (٦/ ٢٤٠) ، باب : في قول الرجل لأخيه : جزاكَ اللهُ خيراً ، وتاريخ بغداد (١٠/ ٢٨٢) ، وقال الهيثميُّ في مَجمع الزوائد (٤/ ١٥٠) : « رواه البزَّارُ ، وفيه موسَى بن عَبيدة ، وهو ضعيف » ، وقال في موضع آخَر(٨/ ١٨٢) : « رواه الطبرانيُّ في الصغير ، وفيه موسىٰ بن عَبيدة ، وهو ضعيف » اهـ .

(٢) في حاشية (ص) هنا استدراك هو : «بالباء» ، ولا يتَّفق هذا مع تمثيل المصنِّف بالآية الكريمة ، ولعلَّ الذي دفع الناسخ إلىٰ هذا محاولتُه تقويم عبارة المصنِّف الآتية وهي قوله : « وزادها المصنِّفُ هنا في المفعول الثاني » فلا بدّ من مذكور يعود عليه الضمير في قوله : « وزادها » ، انظر عبارة أبي شامة في الهامش الآتي .

(٣) الإنسان ١٢ .

(٤) في النُّسَخ الثلاث : « وزادها المصنِّفُ هنا » ، وما أثبتُّه أَوْلىٰ ؛ إذ الظاهر أنَّ الشارح ـ رحمه الله ـ يلخِّص ما في شرح أبي شامة من قوله : « و(جَزَىٰ) بمعنىٰ قضىٰ ، ويتعدىٰ إلىٰ مفعولين ، نحو قوله تعالىٰ : ﴿وَجَزَىٰهُم بِمَا صَبَرُواْ جَنَّةً وَحَرِيراً﴾ وأدخَل الناظمُ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ علَى المفعول الثاني ، وهو قوله : بالخيرات ، باءَ الجرِّ زيادةً » اهـ .

(٥) التوبة ٨٨ .

و(عَنَّا) متعلِّق بـ(جَزَىٰ) .

و(أَئِمَّة) جمعُ إمام، وأصلُها أَأْمِمَة بهمزتَين، ثمَّ قُلبتِ الثانيةُ ياءً لأمرٍ تصريفيّ وبعضُهم يحقِّق الهمزتَين[١]، وقد اتقنتُ هذه اللفظةَ في كتابي «الإعراب»[٢].

و(لَنَا) يجوز أن يكون صفةً لـ(أَئِمَّةً) فيتعلَّقَ بمحذوف، وأن يتعلَّق بـ(نَقَلُوا) قُدِّم عليه.

و(الْقُرْآن) يجوز أن يكون اسماً للكتاب العزيز بجملته، وأن يكون بمعنىٰ القراءة مصدراً، كقوله: ﴿فَاتَّبِعْ قُرْءَانَهُ﴾[٣] أي قراءته، ويجوز في «الْقُرْآن» إثباتُ الهمزة كما في هذا البيت، وحذفُها كما في قوله:

. . . . . . بِهَا جَاءَ الْقُرَانُ . . .[٤]

وقد قُرِئ[٥] بهما، وسيأتي تحقيقُ ذلك في البقرة[٦]، فإن أريدَ به الكتاب فالمعنىٰ أنَّهم نقَلوه نقلاً عَذْباً، أي لم يَزيدوا فيه ولم يَنقُصوا منه ولم يُحرِّفوه،

---

(١) سيتوسَّع المصنِّفُ في بيان تصريف هذه اللفظة عند شرح قول الناظم (البيت١٩٩):

وَءَائِمَّةً بِالْخُلْفِ قَدْ مَدَّ وَحْدَهُ وَسَهِّلْ سَمَا وَصْفاً وَفِي النَّحْوِ أُبْدِلَا

(٢) انظر: الدُّرّ المصون ٦/ ٢٣ ـ ٢٥.

(٣) القيامة ١٨.

(٤) البيت ١٨.

(٥) في (ص): وقُرئ.

(٦) عند شرح قول الناظم (البيت ٥٠٢): وَنَقْلُ قُرَانٍ وَالْقُرَانِ دَوَاؤُنَا.

وإن أريدَ به القراءة فالمعنىٰ أنَّهم نقلوها غيرَ مختلِطة بشيء من الرأي، بل بمحض النقل، العَدْلُ عن العَدْل.

وانتصابُ (عَذْباً) إمَّا علَى الحال، أي حُلواً سَلِسَ الدخول في الحَلْق، وإمَّا علىٰ أنَّه نعتُ [(١)] مصدرٍ محذوف، أي نقلاً عَذْباً، وعذوبتُه ما ذكرتُه من المعنَى المتقدِّم.

والعَذْبُ في الأصل: الماءُ الحُلو؛ لأنَّه يمنع العطشَ، والعَذَابُ من ذلك؛ لأنَّه يمنع المذنِبَ أن يعود لذنبه. [(٢)]

والسَّلْسَلُ: السهلُ الدخول في الحَلْق، وجعَل أبو عبد الله (عَذْباً) نعتاً لمصدرٍ أو حالاً مؤكِّدةً إن أريدَ بالقرآن الكتابُ العزيز، ونعتَ مصدرٍ ـ ليس إلَّا ـ إن أريدَ به المصدرُ [(٣)]، وفيه نظرٌ.

---

(١) في (ت) و(م): علىٰ نعت.

(٢) قال الزبيديُّ في تاج العروس ٢/ ٢١٢ (عذب): «وقال شيخُنا [محمد بن الطيِّب الفاسيّ] نقلاً عن أهل الاشتقاق: إنَّ العذاب في كلام العرب من العَذْب، وهو المنع، يقال: عَذَبتُه عنه أي منعتُه، وعَذَب عُذُوباً أي امتنَع، وسُمِّيَ الماءُ الحُلوُ عَذْباً لمنعِه العطش، والعذابُ عَذاباً لمنعِه المعاقَبَ من عَوْدِه لِمِثل جُرمه، ومنعِه غيرَه من مِثل فِعله. قلتُ [القائلُ هو الزبيديُّ]: وهو كلامٌ حسنٌ» اهـ.

وانظر: مفردات الراغب ص ٥٥٤، ٥٥٥، وعمدة الحفَّاظ ص ٣٤٨ (ع ذ ب).

(٣) وذلك بقوله: «و(عَذْباً) علَى الوجه الأوَّل نعتٌ لمصدر محذوف أو حال مؤكِّدة. وعلَى الثاني نعتٌ لمصدر محذوف لا غير» اهـ. اللآلئ الفريدة لوحة ١١/ أ.

و(نَقَلُوا) في محلِّ نصبٍ صفةً لـ(أَئِمَّةً).

٢١ ـ فَمِنْهُمْ بُدُورٌ سَبْعَةٌ قَدْ تَوَسَّطَتْ سَمَاءَ الْعُلَىٰ وَالْعَدْلِ زُهْراً وَكُمَّلَا

أي فمِن جملة القرَّاء الناقلين جماعةٌ كالبدور[1]، ولهم رواةٌ كالشُّهب، فـ«مِنْ» للتبعيض، وجعَلهم بدوراً تشبيهاً لعِلمهم وانتفاعِ الناس به بالبدر وضوءِه وانتفاعِ الآخذين عنهم بذلك، وهؤلاء السبعة سيأتي ذكرُهم مفصَّلاً، وقد جمعهم أبومزاحمٍ الخاقانيُّ[2] فقال:[3]

وَإِنَّ لَنَا أَخْذَ الْقِرَاءَةِ سُنَّةٌ عَنِ الْمُقْرِئِينَ الأَوَّلِينَ ذَوِي السَّبْرِ[4]

فَلِلسَّبْعَةِ الْقُرَّاءِ حَقٌّ عَلَى الْوَرَىٰ لِإِقْرَائِهِمْ قُرْآنَ رَبِّهِمُ الْوَتْرِ

فَبِالْحَرَمَيْنِ ابْنُ الْكَثِيرِ وَنَافِعٌ وَبِالْبَصْرَةِ ابْنٌ لِلْعَلَاءِ أَبُوعَمْرِو

وَبِالشَّامِ عَبْدُ اللهِ وَهْوَ ابْنُ عَامِرٍ وَعَاصِمٌ الْكُوفِيُّ وَهْوَ أَبُو بَكْرِ

وَحَمْزَةُ أَيْضاً وَالْكِسَائِيُّ بَعْدَهُ أَخُو الْحِذْقِ بِالْقُرْآنِ وَالنَّحْوِ وَالشِّعْرِ

[وقال فيهم الدانيُّ:[5]

(١) سيذكر المصنِّفُ إعراب (فَمِنْهُمْ بُدُورٌ) في شرحه للبيت الآتي ص ٨٧.

(٢) موسَى بن عُبيدالله، إمام مقرئ. أوَّل من صنَّف في التجويد، له قصيدة رائيَّة شرَحها الدانيُّ. ت ٣٢٥ هـ. (غاية ٢/ ٣٢٠ ـ معرفة ١/ ٢٧٤)

(٣) الأبيات من الطويل، وهي في إبراز المعاني ١/ ١٤١، وانظر تمام قصيدة أبي مزاحمٍ الخاقانيِّ في: قصيدتان في تجويد القرآن ص ١٨، ١٩.

(٤) بداية لوحة ١٣/ ب.

(٥) ما بين الحاصرتَين من (ت) فقط، والأبيات في إبراز المعاني ١/ ١٤١. والدانيُّ هو=

فَهَـؤُلَاءِ السَّبْعَـةُ الأَئِمَّـهْ　　هُـمُ الَّذِينَ نَصَحُوا لِلْأُمَّـهْ
وَنَقَـلُوا إِلَـيْهِمُ الْحُـرُوفَا　　وَدَوَّنُوا الصَّحِيحَ وَالْمَأْلُوفَا
وَمَيَّزُوا الْخَطَأَ وَالتَّصْحِيفَا　　وَاطَّرَحُوا الْوَاهِيَ وَالضَّعِيفَا
وَنَبَـذُوا الْقِيَـاسَ وَالْآرَاءَ　　وَسَلَكُوا الْمَحَجَّةَ الْبَيْضَاءَ
بِالِاقْتِدَا بِالسَّادَةِ الْأَخْيَـارِ　　وَالْبَحْثِ وَالتَّفْتِيشِ لِلْآثَارِ]

وهؤلاء هم الذين ارتضاهم الناسُ أَئِمَّةً في هذا الفنِّ؛ لاعتنائهم به غاية الاعتناء وإن كان غيرهم أيضاً كذلك، واستعار لـ (الْعُلَىٰ) و(الْعَدْلِ) سَمَاءً، وجعلهم متوسِّطِين فيها؛ لأنَّ البدر كلَّما توسَّط في السماء كان ضوءه عامّاً.

و(زُهْراً) جمعُ أَزْهَر، يُقال: زَهَر فهو زاهِرٌ وأَزْهَر.

و(كُمَّلَا) جمعُ كامل، ويجوز أن يكون (زُهْراً) جمعُ زاهِر، نحو: بازِل وبُزْل[1] وانتصابُه علَى الحال من فاعل (تَوَسَّطَتْ).

٢٢ ـ لَهَا شُهُبٌ عَنْهَا اسْتَنَارَتْ فَنَوَّرَتْ　　سَوَادَ الدُّجَىٰ حَتَّىٰ تَفَرَّقَ وَانْجَلَىٰ

أي لتلك البدور (شُهُبٌ)، والشُّهُبُ جمعُ شِهاب، وهو في الأصل الشعلةُ الساطعة من النار[2]، ومنه: ﴿أَوْ ءَاتِيكُم بِشِهَابٍ قَبَسٍ﴾[3]، وأُطلِق علَى الكوكب

= أبوعمرو عثمان بن سعيد، الإمام العلّامة المقرئ، مؤلِّف «التيسير» وغيره في القراءات توفي سنة ٤٤٤ هـ. (غاية ١/ ٥٠٣ ـ معرفة ١/ ٤٠٦).

(١) من قولهم: بَزَل الشيءَ، إذا شَقَّه. انظر: اللسان (بزل).

(٢) «من النار» من (ص) فقط.

لشِدَّة توقُّده، وكنَّىٰ بالشُّهُب عن الرواة، ولَمَّا كانوا دونهم عبَّر عنهم بدون التشبيه الأوَّل.

وارتفاعُ (شُهُبٌ) إمَّا بالابتداء، وإمَّا بالفاعلية عند الأخفش[1]، وكذلك (فَمِنْهُمْ بُدُورٌ).

ونَارَ واسْتَنَارَ بمعنىٰ أضاءَ، و(عَنْهَا) متعلِّق بـ«اسْتَنَارَ» ضُمِّنَ معنَى الأخذ فلذلك عَدَّاه بـ«عَنْ».

و(الدُّجَىٰ) جمعُ دُجْيَة، نحو كُلْيَة وكُلَىٰ، وهي الظُّلْمة.

و(تَفَرَّقَ) أي انقشَع واضمحَلَّ.

و(انْجَلَىٰ) انكشَف، يريدأنَّ البدورلَمَّاذهبوا أظلمتِ الدنيا بعدهم بالجهل فقامتِ الشُّهُبُ بعدهم فنوَّروا ما كان أظلَم، ولكن[2]دون ذلك النور، ثمَّ لا يزال الأمر يتلاشىٰ إلىٰ أن يعود ما هو معلوم.[3]

---

(٣) النمل ٧.

(١) تقدَّمتْ ترجمته عند شرح البيت١٢ ص٥٠ . وهذه المسألة من مسائل النحو المشهورة وقد اختلَف النحاةُ في رافع الاسم الواقع بعد الظرف أو الجارِّ والمجرور: فذهَبَ البصريُّون إلَّا الأخفشَ والمبرِّدَ إلىٰ أنَّه مرفوعٌ بالابتداء، وذهبَ الكوفيُّون ومعهم الأخفشُ والمبرِّدُ من البصريِّين إلَى ارتفاعه بالظرف أو الجارِّ والمجرور. انظر: الإنصاف ١/ ٥١.

(٢) «ولكن» زيادة من (ت) فقط.

(٣) كأنَّ المصنِّف يشير إلىٰ ما ورد في الحديث الذي رواه مسلمٌ من حديث أبي هريرة =

٢٣ ـ وَسَوْفَ تَرَاهُمْ وَاحِداً بَعْدَ وَاحِدٍ   مَعَ اثْنَيْنِ مِنْ أَصْحَابِهِ مُتَمَثِّلَا

أي (سَوْفَ) ترى[1] البدورَ المشارَ إليهم (وَاحِداً بَعْدَ وَاحِدٍ) أي مرتَّبين، فـ(وَاحِداً) نصبٌ علَى الحال إن كانت الرُّؤية بصَرِيّة، نحو: علَّمتُه الحساب باباً باباً، أي مُفصَّلاً، و(بَعْدَ وَاحِدٍ) صفة لـ(وَاحِداً) ويجوز أن يكون (وَاحِداً) مفعولاً ثانياً علىٰ أنَّ الرُّؤية عِلْميّة لا بصَرِيّة، ويجوز أن يكون (وَاحِداً) بدلاً من «هُمْ» في (تَرَاهُمْ).

و(مُتَمَثِّلَا) صفة لـ(وَاحِداً) بعد صفة، و(مَعَ اثْنَيْنِ) ظرف لـ(مُتَمَثِّلا) و(مِنْ أَصْحَابِهِ) صفة لـ(اثْنَيْنِ) أي تراهم واحداً كائناً بعد واحد، (مُتَمَثِّلا) أي متشخِّصاً منتصِباً، يُقال: مَثَلَ بين يديه وتَمَثَّلَ إذا انتصَب، والمعنىٰ أنَّه لَمَّا ذكَرهم في النظم صاروا كأنَّهم متشخِّصين مترتِّبين[2]، ويجوز أن يكون (مَعَ اثْنَيْنِ مِنْ أَصْحَابِهِ) قد حُذف من الأوَّل لدلالة ذِكرِهما في الثاني، والتقديرُ: وسوف تراهم واحداً مع [١٤/ أ] اثنين من أصحابه بعد واحد مع اثنين من أصحابه، ويحتمل أن يكون (مَعَ اثْنَيْنِ) خبرُ مبتدأ محذوف، أي كُلٌّ مع اثنين وأن يكون التقدير: كُلّاً مع اثنين، علىٰ أنَّ «كلّاً» بدلٌ من (وَاحِداً بَعْدَ وَاحِدٍ).

= قال: قال رسولُ الله ﷺ: «بَدَأَ الإِسْلَامُ غَرِيباً، وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ غَرِيباً، فَطُوبَىٰ لِلْغُرَبَاءِ». صحيح مسلم (٢٣٢) كتاب الإيمان، باب بيان أنَّ الإسلامَ بدأ غريباً.

(١) في (ت): تُبصِر.

(٢) في (م): مرتَّبين.

وأصحابُ الرجل : الآخِذون عنه وصَحِبوه، ثمَّ قد يُطلَق علَى الآخِذ وإن لم يَلْقَ المأخوذَ عنه، نحوُ أصحابِ الشافعيِّ وأصحابِ أبي حنيفةَ مجازاً .

والأصحابُ جمعُ صَحْب، وصَحْبٌ اسمُ جمع لصاحِب أو جمعٌ له(١)، ولكنَّ هؤلاء الأصحاب علىٰ ثلاثة أقسام :

قسمٌ أخَذوا عن الشيخ مشافَهةً، كرُواة نافعٍ وعاصمٍ والكسائيِّ .

وقسمٌ بينه وبين الشيخ رجلٌ واحد، كرُواة أبي عمرو وحمزةَ، فإنَّ السُّوسيَّ والدُّوريَّ قرآ علَى اليزيديِّ وقرأ هو علىٰ أبي عمرو، وخلَفٌ وخَلّادٌ قرآ علىٰ سُليم وقرأ هو علىٰ حمزة .

وقسمٌ بينه وبين الشيخ أكثرُ من واحد، كرُواة ابنِ كثير وابنِ عامر، فإنَّ البَزِّيَّ قرأ علىٰ عِكْرِمةَ(٢)، وقرأ عِكْرِمةُ علَى القُسطِ(٣)، وقرأ القُسطُ علَى ابنِ

(١) ذهب سيبويه إلىٰ أنَّه اسمُ جمع ليس غير ؛ لأنَّه ليس علىٰ زِنَةٍ من أوزان الجموع المحصورة المشهورة، وذهب الأخفشُ إلىٰ أنَّه جمعٌ له . انظر : الكتاب ٣/ ٦٢٤، ومعاني القرآن للأخفش ٢/ ٢٩٠، ٥٠٤، والصحاح ١/ ١٦١، واللسان ١/ ٥٢٠ (صحب) .

(٢) عكرمة بن سليمان أبو القاسم المكيّ . عرَض علىٰ شِبل بن عَبَّاد وإسماعيلَ القُسْطِ . عرَض عليه البَزِّيُّ . كان إمام أهل مكَّة في القراءة بعد شِبل وأصحابِه . بقي الىٰ قبيل المائتين . (غاية ١/ ٥١٥ ـ معرفة ١/ ١٤٦) .

(٣) إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين، أبو إسحاق المكيّ، مقرئ مكة . قرأ علىٰ ابن كثير وشبل بن عَبَّاد ومعروف بن مشكان . قرأ عليه : عكرمة بن سليمان، والإمام الشافعيُّ وغيرهما . ت ١٧٠ هـ . (غاية ١ / ١٦٥ ـ معرفة ١/ ١٤١) .

كثير، وقرأ قُنبلٌ علَى القَوّاسِ[1]، وقرأ القَوّاسُ علىٰ أصحاب القُسطِ.

وهشامٌ وابنُ ذكوانَ قرآ علىٰ أيُّوبَ بنِ تميمٍ[2]، وقرأ أيُّوبُ علىٰ يحيَى الذِّماريِّ[3]، وقرأ يحيىٰ علَى ابن عامر.

وسيُعرَف كلُّ هذا ممَّا سيأتي، فإنِّي سأوضحه إيضاحاً شافياً.

والمصنِّفُ قد بيَّن القسمَين الأوَّلَين لسهولتهما في النظم، ولم يُبيِّنِ القِسمَ الآخَر وإنَّما أومأَ إليه بما يدلُّ عليه كما ستعرفه.

٢٤ ـ تَخَيَّرَهُمْ نُقَّادُهُمْ كُلَّ بَارِعٍ وَلَيْسَ عَلَىٰ قُرْآنِهِ مُتَأَكِّلَا

(تَخَيَّرَهُمْ) أي اختارهم، والضمير للبدور أو للشُّهُب أو لَهُما.

والنُّقَّادُ: جمعُ ناقِد، وهو الحاذق البصير بالجيِّد والرديء.

---

(١) أحمد بن محمد بن علقمة، أبوالحسن القوَّاس النبَّال، إمام مكة في القراءة. قرأ علىٰ وهب بن واضح. قرأ عليه: قُنبل وغيره. ت ٢٤٠ هـ، وقيل: ٢٤٥ هـ.
(غاية ١/ ١٢٣ ـ معرفة ١/ ١٧٨).

(٢) أبوسليمان التميميُّ، ضابط مشهور. وُلِدَ في أوَّل سنة عشرين ومائة. قرأ علىٰ يحيَى الذماريِّ. قرأ عليه ابنُ ذكوان وهشامُ وغيرُهما. ت ١٩٨ هـ، وقيل غير ذلك.
(غاية ١ / ١٧٢ ـ معرفة ١/ ١٤٨).

(٣) يحيَى بن الحارث، أبوعمرو الذِّماريّ، إمام الجامع الأُمَويِّ، وشيخ القراءة بدمشق بعد ابن عامر. أخَذ القراءةَ عرضاً عن: عبد الله بن عامر، ونافعِ بن أبي نُعَيم. روىٰ عنه القراءة عرضاً: أيوبُ بن تميم، وغيرُه. ت ١٤٥ هـ. (غاية ٢/ ٣٦٧ ـ معرفة ١/ ١٠٥).

والْبارِعُ : مَن فاق نُظراءَه في الخِصال الحميدة، يُقال : برَع وبرُع - بالفتح والضمّ - فهو بارع .

و(كُلَّ) نصبٌ على البدل من « هُمْ » في (تَخَيَّرَهُمْ)، أو على المدح ، والتقدير : كلَّ رجلٍ بارعٍ .

(ولَيْسَ عَلَىٰ قُرْآنِهِ مُتَأَكِّلَا) هذه الجملة صفةٌ لموصوف (بَارِعٍ) المحذوف ، بعد أن وصفهم بالبراعة في العلم أثنىٰ عليهم بالورع والزهد وعدم تَصَيُّدِهِمُ الدنيا وأهلَها بالقرآن ، وقيل : ليس عطف على معنىٰ (بَارِعٍ) إذ التقدير : كلَّ من برَع وليس متأكِّلاً .

و(عَلَىٰ قُرْآنِهِ) متعلِّق بـ« مُتَأَكِّل » .

ومُتَأَكِّلٌ : إمَّا من تأكَّل البرقُ أي سطَع لَمعانُه ، أي لم ينصِب نفسَه ظاهرَ الشعاع لأهل الدنيا ليتأكَّلَ أموالهم بقرآنه ويجعلَه وُصْلةً لذلك ، أو من : تأكَّلتِ النارُ أي هاجتْ [1] ، أي لم يُكثِرِ الحرصَ علىٰ الدنيا تلهُّباً علىٰ حُبِّها ، وتكون (عَلَىٰ) بمعنىٰ : مع ، نحو : ﴿ وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ ﴾ [2] ، ﴿ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ﴾ [3] ، أو من : تأكَّل بكذا ، أي جعلَه سبباً للأكل .

وجعَل أبو عبد الله أنَّ معنىٰ (عَلَىٰ) على الوجهين الأوَّلَين بمعنىٰ الباء ليس

---

(١) في (ص) : إذا هاجت .

(٢) الإنسان ٨ .

(٣) البقرة ١٧٧ .

إلّا ، وأجاز فيها على الوجه الآخَر أن تكون بمعنى الباء [١٤/ ب] وعلى بابها . (١)

وقد تنزَّه جماعةٌ من القرّاء عن أخذ الأُجرة عليه ، وأكثرُهم في ذلك حمزةُ وله أخبارٌ طويلة . (٢)

٢٥ ـ فَأَمَّا الْكَرِيمُ السِّرِّ فِي الطِّيبِ نَافِعٌ فَذَاكَ الَّذِي اخْتَارَ الْمَدِينَةَ مَنْزِلَا

بدأ بهذا البدر الأوَّل اقتداءً بأبي بكرِ ابنِ مجاهد(٣) ، ولأنَّه نازلٌ بالمدينة وهي أفضلُ البقاع(٤) عند المصنِّف ، وصرَّح ابنُ مجاهد بأنَّه إنَّما بدأ به لذلك ، فقال : « بدأنا بقارئ المدينة لأنَّها مهاجَرُ رسولِ الله ـ ﷺ ـ ومَعْدِنُ الأكابرِ من أصحابه(٥) ، وبها حُفظ آخِرُ الأمرِ من شأنه » . (٦)

وجرتْ عادةُ المصنِّفين أن يذكروا هؤلاء الأئمَّة : أسماءَهم ، وكُناهم ،

---

(١) وذلك بقوله : « و(علَى) [علَى] الوجهَين الأوَّلَين بمعنَى الباء . وعلَى الآخَر كذلك أو علَى بابها » اهـ . اللآلئ الفريدة لوحة ١١/ ب .

(٢) سيذكُر المصنِّفُ طرفاً منها عند شرح البيت ٣٧ ، ص ١٣١ .

(٣) أحمد بن موسَى بن العبَّاس ، الأستاذ أبوبكر ابن مجاهد ، شيخ الصنعة . قرأ علَى أبي الزعراء وقُنبل ، وغيرهما . قرأ عليه : أبوأحمد السامرِّيّ ، وغيره . ت ٣٢٤ هـ . (غاية ١/ ١٣٩ ـ معرفة ١/ ٢٦٩) .

(٤) استَدركَ ناسخُ (ص) كلمة « البقاع » بين الأسطر ، وليست في النسختَين الأخريَين .

(٥) في (م) : من الصحابة .

(٦) السبعة لابن مجاهد ص ٥٣ بتصرُّف ، اللآلئ الفريدة ١١/ ب .

وبُلدانَهم، وشيوخَهم، وطرفاً من أخبارهم، فمُقِلٌّ ومُكْثِر.

فأمَّا نافعٌ[١]

فهو نافعُ بنُ أبي نُعيمٍ، مولىٰ جَعْوَنَةَ بْنِ شَعُوبٍ اللَّيْثيِّ[٢] حليفِ حمزةَ بنِ عبدِ المطَّلبِ[٣] عمِّ النبيِّ ﷺ، كُنيتُه أبوعبد الرحمن أو أبوعبد الله، وقيل: أبورُوَيم، وقيل: أبونُعيم، وقيل: أبوالحسن. أصبهانيُّ الأصل، أقام بالمدينة وبها مات في خلافة الهادي سنة سبعين ومائة، وقيل: سنة سبع ـ أو تسع ـ وستِّين ومائة[٤]، وهو تابعيُّ التابعين، في الطبقة الثالثة، وهو أكثر القرّاء شيوخاً، قرأ علىٰ سبعينَ من التابعين، منهم: أبوجعفرٍ يزيدُ بنُ القعقاع المدنيُّ[٥] مولىٰ عبدِالله بنِ عيّاشٍ[٦]

---

(١) ترجمة نافع في غاية النهاية ٢/ ٣٣٠، ومعرفة القرّاء ١/ ١٠٧.

(٢) قيل إنَّ جَعْوَنة أدرَك النبيَّ ﷺ. ويُسمَّى الرجل «جَعْوَنَة» إذا كان قصيراً سميناً. انظر: الإصابة ١/ ٢٧٤، وفيات الأعيان ٥/ ٣٦٩، اللسان (جعن).

(٣) أسدالله القرشيّ البدريّ، عمُّ النبيّ ﷺ وأخوه من الرضاعة، قُتلَ شهيداً يومَ أُحُد سنة ٣ هجريّة. (سير الأعلام ١/ ١٧١)

(٤) في (ص) و(م) زيادة وهي: «وقيل: تسع وستِّين، وقيل: تسع وخمسين ومائتين» وهي خطأ. انظر: غاية النهاية ٢/ ٣٣٣، ٣٣٤.

(٥) يزيد بن القَعقاع، أبوجعفر المدنيّ، أحد القرّاء العشرة، تابعيّ كبير القَدْر. عرض القرآن علىٰ مولاه عبد الله بن عيّاش، وعلَى ابن عبّاس، وأبي هريرة، وروىٰ عنهم. روىٰ القراءة عنه: نافعٌ، وغيره. ت ١٣٠ هـ. (غاية ٢/ ٣٨٢ ـ معرفة ١/ ٧٢)

(٦) تصحَّفتْ في (ص) و(م) إلىٰ: عباس. وابن عيَّاش تابعيٌّ كبير، قيل إنَّه رأى النبيَّ =

المخزوميِّ، وقرأ أبو جعفرٍ علىٰ عبد الله مولاه، وعلىٰ عبدِ الله بنِ عبّاسٍ، وعلىٰ أبي هريرةَ، وقرءُوا كلُّهم علىٰ أُبَيِّ بنِ كَعْبٍ[1]، وقرأ أُبَيٌّ علىٰ رسول الله ﷺ.

وأثنىٰ عليه الأئمَّةُ والعلماء، وارتضَوه إماماً مُقتدىً به، قال الليثُ بنُ سعدٍ: «حَجَجْتُ سنةَ ثلاثةَ عَشَرَ ومائة، وإمامُ الناس يومئذٍ في القراءة نافعُ بنُ أبي نُعيم، وقد أَدركتُ أهلَ المدينة وهم يقولون: قراءةُ نافعٍ سُنَّةٌ»[2] ويؤيِّدُه قولُ مالكٍ وصاحبِه ابنِ وَهْبٍ[3]: «قراءةُ نافعٍ سُنَّةٌ»[4]، وكفىٰ به جلالةً أنَّه شيخُ

= ﷺ. مات بعد سنة سبعين، وقيل: سنة ثمان وسبعين، وكان أقرأ أهلِ المدينة في زمانه. (غاية ١/ ٤٣٩ ـ معرفة ١/ ٥٧).

(١) أبو المنذر الأنصاريّ النجّاريّ رضي الله عنه، سيِّد القرّاء، شهد بدراً والمشاهد كلَّها، توفِّي في خلافة عثمان ـ رضي الله عنه ـ سنة ثلاثين، وقيل غير ذلك.
(الإصابة ١/ ٣١ ـ غاية ١/ ٣١).

(٢) الخبر مذكور في السبعة ص ٦٢، وجامع البيان ١/ ٨٤، ٨٥، والكامل ٨/ أ، وإبراز المعاني ١/ ١٠٠.

(٣) عبد الله بن وهب بن مسلم، أبو محمد المصريّ، الإمام الحافظ، شيخ الإسلام. روىٰ عن: مالك والليث، وغيرهما. ت ١٩٧ هـ. (السير ٩/ ٢٢٣).

(٤) هذا القول في السبعة ص٦٢، والوجيز ص ٩، وجامع البيان١/ ٨٧، ٨٨، والكامل لوحة ٨/ أ، وشرح القصيدة الحصريَّة ٢/ ٢٨، والكنز ص ٤٩، وإبراز المعاني ١/ ١٠٠، ومعرفة القرّاء ١/ ١٠٨، وسير الأعلام ٧/ ٣٣٧، والنشر ١/ ١١٢. والنَّصُّ علىٰ سُنِّيَّة قراءة نافع لا يعني عدمَ سُنِّيَّة غيرِها؛ إذ إنَّ كلَّ قراءةٍ ثبتَ نقلُها إلىٰ النبيِّ ﷺ فهي سُنَّة.

مالكِ بنِ أنس، قال ابنُ أبي أُوَيس[(١)] : «قال لي مالكٌ: قرأتُ علىٰ نافع» .[(٢)]

وسُئِل عامَ حجَّ الرشيدُ[(٣)] أن يقوم بهم قيامَ رمضانَ بألف دينارٍ، فشاوَر مالكاً فأبىٰ عليه، وقال: «أخافُ أن ينفلتَ من لسانكَ شيءٌ علىٰ سبيلِ الغَلَط وأنتَ إمامٌ مشهورٌ فيؤخذ عنك» فلمَّا لم يَقبل زادوه ألفاً[(٤)] أُخرىٰ فأبىٰ.[(٥)]

وأشار المصنِّفُ بقوله: (الْكَرِيمُ السِّرِّ) إلىٰ ما حكاه ابنُ غَلْبُونٍ[(٦)] وأبو مَعْشَر[(٧)] والدانيُّ أنَّه كان إذا جلس للإقراء يُشَمُّ من فِيهِ رائحةُ المِسْك، فقيل له: إنَّك لتَطَّيَّبُ عند جلوسكَ للإقراء؟ فقال: «لا أَقْرَبُه ولا أَمَسُّه، ولكنِّي رأيتُ فيما

---

(١) إسماعيل بن أبي أُويس، أبوعبدالله المدنيّ، ابن أخت مالك بن أنس. قرأ علىٰ نافع وله عنه نسخة. روىٰ القراءة عنه: الحلوانيُّ، وغيره. ت ٢٢٧ هـ. (غاية ١/ ١٦٢).

(٢) هذا القول في الإقناع ١/ ٥٥، والكامل ٨/ أ، وإبراز المعاني ١/ ١٠٠.

(٣) هارون بن محمد بن المنصور، الخليفة العبَّاسيّ النبيل، ت ١٩٣ هـ. (السِّيَر ٩/ ٢٨٦)

(٤) «ألفاً» من (ت) فقط.

(٥) ذكَر الهذليُّ في الكامل (لوحة ٨/ أ) هذا الخبر مع اختلاف في بعض ألفاظه.

(٦) أبوالحسن طاهر بن عبد المنعم بن عُبيد الله بن غَلبون الحلبيّ، أستاذ عارف، شيخ الدانيّ، ومؤلِّف كتاب «التذكرة» في القراءات الثمان. أخذ القراءة عن أبيه وغيره. ت ٣٩٩ هـ. (غاية ١/ ٣٣٩ ـ معرفة ١/ ٣٦٩).

(٧) عبدالكريم بن عبد الصمد أبومَعْشَر الطبريّ، شيخ أهل مكَّة ومؤلِّف كتابَي: التلخيص والجامع، إمام عارف. ت ٤٧٨ هـ. (غاية ١/ ٤٠١ ـ معرفة ١/ ٤٣٥).

يرَى النائمُ رسولَ الله ﷺ وهو يقرأُ في فِيَّ، فمن ثَمَّ هذه الرائحةُ » . [١]

و(أَمَّا) حرفُ تفصيل، معناها معنىٰ: مهما [١٥/ أ] يكُن [٢] من شيءٍ فيكون كذا، ولذلك تلزمُ الفاءُ في جوابها، وقد تُحذَف مع القول [٣]، وفي الضرورة دونه [٤]، ولا يليها إلّا المبتدأ . [٥]

و(الْكَرِيمُ) مبتدأ، ومعناه هنا: الشريفُ الجليل .

---

(١) الخبر في التذكرة لابن غَلبون ١/ ٢٠، واللآلئ الفريدة ١١/ ب، وإبراز المعاني ١/ ١٤٦، ومعرفة القرَّاء ١/ ١٠٨، وغاية النهاية ١/ ٣٣٢، النشر ١/ ١١٢ . ولم أعثر عليه في كتابَيْ أبي مَعْشَر: التلخيص، وسوق العروس المعروف بجامع أبي مَعشر، ولا في كتب الدانيّ: التيسير، وجامع البيان، والمفردات السبع، والتعريف في اختلاف الرواة عن نافع .

(٢) في (ت) و(م): يكُ .

(٣) نحو قوله تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ﴾ [آل عمران ١٠٦] أي فيقال لهم: أكفرتم .

(٤) أي دون القول، وذلك كقول الحارث بن خالد المخزوميّ:

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمُ ... وَلَكِنَّ سَيْراً فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ

والأصل: فَلَا قِتَالَ لَدَيْكُمُ . انظر: أمالي ابن الشجريّ ٢/ ٣، والخزانة ١/ ٤٥٢ .

(٥) وقد يليها الخبر، نحو: أمَّا في الدارِ فزيدٌ، أو جملةُ الشَّرْط، نحو قوله تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ * فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾، أو اسمٌ منصوب بالجواب، نحو قوله تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾، أو اسمٌ معمول لمحذوف يفسِّرُه ما بعد الفاء، نحو: أمَّا زيداً فأغثْه، أو ظرفٌ معمول لـ«أمَّا»، نحو: أمَّا اليومَ فإنِّي ذاهبٌ . انظر: المغني ص ٨٢ ـ ٨٣ .

و(السِّرّ) الخفيّ، وقد كنَّى به ـ هنا ـ عن الرؤيا التي ذكرتُها، ويجوز في (السِّرّ) الحركاتُ الثلاث؛ لأنَّه من باب: الحَسَنُ الوَجْه، وقد تقدَّم القولُ في ذلك عند (أَجْذَمُ الْعَلَا).[1]

و(فِي الطِّيبِ) متعلِّقٌ بـ(الْكَرِيمُ)، أو بـ(السِّرِّ)، و(نَافِعٌ) بدلٌ من (الْكَرِيمُ) أو عطفُ بيان عليه[2]، والفاءُ في (فَذَاكَ) جوابُ (أَمَّا) لما تضمَّنَتْه من معنَى الشرط، و(ذَاكَ) مبتدأٌ، و(الَّذِي) وصِلَتُه خبرُه، وهذه الجملةُ خبرُ (الْكَرِيمُ).

أثنَى عليه بإقامته بالمدينة[3] واختيارِه لها منزلاً؛ لأنَّها منزلُ أفضل الخَلْق.

و(مَنْزِلاً) اسمُ مكانِ النزول، ونصبُه إمَّا علَى التمييز، أو علَى المفعول الثاني؛ لتضمين[4] (اخْتَارَ) معنَى اتَّخَذَ، أو علَى حذف الحرف من الأوَّل، أي اختارَ من المدينة مَنزِلاً، كقوله: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ﴾[5].

ولَمَّا وعَد أنَّه يذكُر كلَّ شيخ مع راوِيَيه وفَى بما وعَد، فذكَر لنافع راوِيَين:

٢٦ ـ وَقَالُونُ عِيسَىٰ ثُمَّ عُثْمَانُ وَرْشُهُمْ　　　بِصُحْبَتِهِ الْمَجْدَ الرَّفِيعَ تَأَثَّلَا

(١) انظر شرح البيت ٤ ص ٢٩.

(٢) «عليه» من (ص) فقط.

(٣) في (ص) و(م): بإقامة المدينة.

(٤) في (ت) و(م): لتضمُّن.

(٥) الأعراف ١٥٥.

قالونُ

بلُغة الرُّوم هو الجيِّدُ، وهذا لقبٌ له، قيل: لقَّبه بذلك مالكُ بنُ أنس، وقيل: نافعٌ لقَّبه بذلك لجَودة قراءته، وهو ربيبُه، واسمُه عيسىٰ ـ وكُنيته أبو موسىٰ ـ ابن مينا المدنيُّ، توفِّي سنة خمس ومائتين بالمدينة.[(١)]

وقالونُ لا ينصرف؛ للعلميَّة والعُجْمة، وفيه بحثٌ طويل، وارتفاعُه بالابتداء و(وَرْشُهُمْ) عطفٌ عليه، والخبرُ قولُه: (تَأَثَّلَا) آخرِ البيت، فالألفُ ضميرُ قالونَ وورشٍ، و(عِيسَىٰ) بدلٌ أو عطفُ بيان، وقدَّمه علىٰ ورش لجلالته.

وأمَّا وَرْشٌ

فهو عثمانُ بنُ سعيد، أبو القاسم ـ أو أبو سعيد، أو أبو عمرو ـ المِصريُّ، لقَّبه نافعٌ «وَرْشاً» لشِدَّة بياضه، توفِّي سنة سبع وتسعين ومائة.[(٢)]

وأضافه إلَى القرّاء علىٰ تقدير سلب عَلَميَّته وإدخاله في جماعة مُسَمَّيْنَ بهذا الاسم، وهكذا جميعُ ما يَرِدُ من ذلك في هذه القصيدة وفي غيرها[(٣)]، ومنه:[(٤)]

---

(١) ترجمة قالون في غاية النهاية ١/ ٦١٥، ومعرفة القرَّاء ١/ ١٥٥.

(٢) ترجمة ورش في غاية النهاية ١/ ٥٠٢، ومعرفة القرَّاء ١/ ١٥٢.

(٣) في (ص) و(م): غيره.

(٤) البيت من الطويل، وهو لرجل من طيِّئ، وكان رجل منهم يقال له زيد، من ولد عروة ابن زيدِ الخيل، قتَل رجلاً من بني أسدٍ يقال له زيد، ثمَّ أُقيد به بعدُ، وهو بهذه النسبة في =

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَىٰ رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِ

والباءُ في (بِصُحْبَتِهِ) متعلِّقةٌ بـ (تَأَثَّلا)، ومعنىٰ تَأَثَّلَ مالاً: اتَّخذه أصلاً له، وفي الحديث: «إِنَّهُ لَأَوَّلُ مَالٍ تَأَثَّلْتُهُ»[1]، وفيه: «غَيْرَ مُتَأَثِّلٍ مَالاً»[2].

= الكامل ٣/ ١٠٧١، والمقاصد النحويَّة ٣/ ٣٧١، والخزانة ٢/ ٢٢٤، وبلا نسبة في سرّ الصناعة ٢/ ٤٥٢، ٤٥٦ واللسان ٣/ ٢٠٠ (زيد) بلفظ: بِأَبْيَضَ مِنْ مَاءِ الْحَدِيدِ يَمَانِ، وابن يعيش ١/ ٤٤، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٤٧، ٣/ ٢٣١، والأشمونيّ ١/ ١٨٦ والتصريح ١/ ٤٩٧، وعمدة الحفَّاظ (ع ل و)، والشطرة الأولىٰ في إبراز المعاني ٤/ ١٢٦ والمغني ص٧٥. والشاهد فيه إجراء «زَيْد» مُجرَى النكرة بالإضافة في «زَيْدُنَا» و«زَيْدِكُمْ».

(١) هو من كلام أبي قتادة رضي الله عنه، وهو جزء من حديث طويل أخرَجه البخاريُّ في البيوع (١٩٩٤) باب: بيع السلاح في الفتنة وغيرها، والخُمُس (٢٩٧٣) باب: مَن لم يُخَمِّس الأَسْلاب، والمغازي (٤٠٦٦، ٤٠٦٧) باب: قول الله تعالىٰ: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾، والأحكام (٦٧٤٩) باب: الشهادة تكون عند الحاكم، ومسلمٌ (١٧٥١) في الجهاد والسير، باب: استحقاق القاتل سلب القَتيل، ومالك في الموطَّأ (٩٨١) في الجهاد، باب: ما جاء في السَّلَب في النَّفْل، وأبو داود (٢٧١٧) في الجهاد، باب: في السَّلَب يُعطَى القاتل، والترمذيُّ (١٥٦٢) في السير، باب: ما جاء فيمن قتَل قتيلاً فله سَلَبُه.

(٢) هو جزء من حديث أخرَجه البخاريُّ في الوكالة (٢١٨٩) باب: الوكالة في الوقف ونفقته، ومسلمٌ (١٦٣٢) في الوصيَّة، باب الوقف، والتِّرمذيُّ (١٣٧٥) في الأحكام، باب: في الوقف، والنَّسائيُّ (٢٦٦٨) في الوصايا، وابنُ ماجهْ (٢٧١٨) في الوصايا، باب قوله: ﴿وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾، ولفظه عندهما: وَلَا مُتَأَثِّلٍ مَالاً، وأحمدُ (٣/ ١٢، ٢١٦) بلفظ: غَيْرَ مُتَأَثِّلٍ فِيهِ.

والباءُ يجوز أن تكون للسبب، نحو: أُخِذَ زيدٌ بذَنْبِه، أو للاستعانة [1]، نحو: كتبتُ بالقلم.

و(الْمَجْدَ) مفعولُ «تَأَثَّلَ» وهو الشَّرَفُ، والضميرُ في (تَأَثَّلا) لقالونَ ووَرْشٍ، يعني أنَّهما سادا وبَرَعا بصُحبة نافع، فإنَّهما قرآ عليه شِفاهاً.

٢٧ ـ وَمَكَّةُ عَبْدُ اللهِ فِيهَا مُقَامُهُ   هُوَ ابْنُ كَثِيرٍ كَاثِرُ الْقَوْمِ مُعْتَلِى

وهذا هو البدر الثاني وهو:

عبدُ الله بن كثير المكيُّ [2]

مولى عَلْقَمةَ بنِ عمروٍ الكِنانيِّ [3]، كُنيته: [١٥/ ب] أبو سعيد، أو أبو عَبَّاد، أو أبو بكر، وهو من التابعين، وحديثُه مخرَّجٌ في الصحيحَين، يقال له: الداريُّ. قال [4] الأصمعيُّ [5]: كان عطَّاراً، والعربُ تقول للعطَّار: الداريّ [6]، وقيل:

---

(١) تحرَّفتْ في (ص) و(م) إلى: للاستعلاء.

(٢) ترجمة ابن كثير في غاية النهاية ١/ ٤٣٣، ومعرفة القرَّاء ١/ ٨٦.

(٣) كذا في النُّسخ الثلاث، والذي في مصادر ترجمة ابن كثير: عمرو بن علقمة الكنانيّ. انظر: السبعة ص ٦٤، الموضح ١/ ١٠٨، معرفة القرَّاء ١/ ٨٦.

(٤) سقطتْ «قال» من (ص) و(م).

(٥) عبد الملك بن قُرَيب، أبو سعيد الأصمعيّ، إمام اللغة. روى القراءة عن: نافعٍ وأبي عَمرو، وله عنهما نُسخة. ت ٢١٦ هـ. (غاية ١/ ٤٧٠).

(٦) ذكَر هذا القول عن الأصمعيِّ أبو عبدالله الفاسيُّ في اللآلئ الفريدة لوحة ١٢/ ب، =

لأنَّه منسوبٌ إلىٰ تميمٍ الداريِّ [١]، وقيل : إلىٰ دَارِينَ موضعٍ بالبحرَين يُجلَب منه الطِّيبُ [٢]، ومنه قيل للعطَّار : داريّ .

وهو من أبناء فارس الذين بعثهم كسرىٰ [٣] في السُّفُن لطرد الحبشة، لَمَّا استجاشه سيفٌ [٤] في خبر طويل . [٥]

= والذهبيُّ في معرفة القرَّاء ١/ ٨٧، والدانيُّ في المفردات السبع ص ٥٥، وكذا في كتابه جامع البيان١/ ٩٩ غير منسوب إلىٰ الأصمعيِّ، وكذلك هو في التبصرة ص١٧٥ ، والإقناع ١/ ٧٧، والكنز ص ٣٨، وعمدة الحفَّاظ ص ١٨١ (دور) .

قال ابنُ منظور : « والداريُّ : العَطَّار، يقال : إنَّه نُسِب إلىٰ دارِينَ فُرْضَةٍ بالبحرَين فيها سوقٌ كان يُحمل إليها مِسكٌ من ناحية الهند » اهـ. اللسان ٤/ ٢٩٩ (دور) .

(١) تميم بن أوس بن خارجة، صاحبُ رسول الله ﷺ، كان نصرانيّاً فقدِم المدينةَ وأسلَم سنة تسع، وحدَّث عنه النبيُّ ﷺ علَى المنبر بحديث الجسَّاسة والدجَّال . ت ٤٠ هـ، رضي الله عنه . (الإصابة ١/ ١٨٦ ـ سير الأعلام ٢/ ٤٤٢) .

(٢) قال ياقوت : « دارِينُ : فُرْضَةٌ بالبَحْرَين، يُجلَبُ إليها المسكُ من الهند، والنسبةُ إليها : دارِيّ » اهـ. معجم البلدان ٢/ ٤٣٢ .

(٣) يَزْدَجِرْد بن شَهْريار بن بَرْويز المجوسيّ الفارسيّ، آخِر الآكاسرة مطلَقاً . ت٣٠هـ. (سير الأعلام ٢/ ١٠٩) .

(٤) سيف بن ذي يزَن، ذكَر ابنُ الأثير في أُسد الغابة (٢/ ٣٤٤) أنَّه أدرَكَ النبيَّ ﷺ وأخبَر جدَّه عبدَ المطَّلب بنبوَّة محمد ﷺ وصفتِه، وصحَّح ابنُ حَجَر في الإصابة (٢/ ١٣٥) أنَّه توفِّي قبل البعثة .

(٥) انظر : الكامل للهذليّ ١٠/ أ، والأعلام ٣/ ١٤٩ .

توفِّي سنة عشرين ومائة بمكة .

وصفَه الناظمُ بأنَّه (كَاثِرُ الْقَوْمِ) اعتلاءً ، أي هو أكثر رفعةً وشرفاً من غيره من القرّاء ، فإنَّ (كَاثِر) اسمُ فاعل من كَثَرَهُ إذا غلَبه في الكَثْرة ، يقال : كاثَرتُ زيداً فكثَرتُه أكثُره[1] ، وشارَفْتُه فشرَفْتُه أشرُفُه أي غلَبتُه في الشَّرَف[2] ، فـ « فَعَلَ » للمغالَبة مفتوحُ العَين مطلَقاً ، وإنَّما وصفَه بذلك لأنَّه قرأ على صحابيٍّ وهو عبدُ الله بن السائب المخزوميُّ[3] الذي بعَث معه عثمانُ مصحفاً إلى أهل مكةَ حين كتَبَ المصاحفَ وأرسَلَها إلَى الأمصار ، وأمَره أن يُقرئ أهلَ مكةَ بمصحفه فكان ممَّن وفِّق لقراءته عليه عبدُ الله [بنُ كثير][4] ، وقرأ ابنُ السائب على أُبَيٍّ ،

(١) انظر : اللسان ٥/ ١٣٢ (كثر) . وبابُ المغالَبة يؤدِّي إلى كون المضارع على وزن : يَفْعُلُ ، بضمِّ العين ، فيقال : ضارَبَني فضرَبتُه أضرُبُه ، وضارَبتُه فضرَبَني يَضرُبُني . إلَّا أن يكون الفعل يَستحقُّ كسر العين وجوباً ، فتبقى عينُه في مضارع فعلِ الغَلَبة على كسرها الذي كانت تستحقُّه ، يقال : واثَبْتُه فوثَبتُه أثِبُه ، وسايَرتُه فسِرتُه أسِيرُه ، وراميتُه فرَمَيتُه أرْمِيه . قال سيبويه : « فإذا كنتَ أنتَ فعَلتَ قلتَ : كارَمَني فكَرَمْتُه . واعلم أنَّ يَفْعُلُ من هذا الباب على مثال : يَخْرُجُ ، نحو : عازَّني فعَزَزْتُه أعُزُّه ، وخاصَمَني فخَصَمْتُه أخْصُمُه » اهـ . (الكتاب ٤/ ٦٨) .

(٢) انظر : اللسان (شرف) ؛ ٩/ ١٧٠ ، وتحرَّفتْ في (ص) و(م) إلى : وشاربته فشربته أشربه أي غلبته في الشرب .

(٣) قارئ أهل مكة ، له صحبة ، روى القراءة عن أُبيّ بن كعب وغيره . ت في حدود سنة سبعين في إمرة ابن الزبير . (غاية ١/ ٤١٩) .

(٤) زيادة للإيضاح .

وقرأ أُبَيٌّ علىٰ رسول الله ﷺ.

وقرأ ـ أيضاً ـ علىٰ جِلَّةٍ من التابعين، كمجاهد بن جَبْر [١] وغيره، وقرأ مجاهدٌ علَى ابن عبّاس، وابنُ عبّاس علىٰ أُبَيٍّ، وأُبَيٌّ علىٰ رسول الله ﷺ.

وقرأ عليه جماعةٌ فضلاءُ اتَّخَذهم الناسُ أئمَّةً، كأبي عمرِو بنِ العلاء، وعيسَى ابنِ عمرَ [٢]، والخليلِ بنِ أحمدَ [٣]، وحمَّادِ بنِ سَلَمَةَ [٤]، وحمَّادِ بنِ زيدٍ. [٥]

---

(١) مجاهد بن جبر، أبو الحجّاج المكيّ، أحد الأعلام من التابعين والأئمَّة المفسِّرين. قرأ علَى ابن عبّاس. قرأ عليه: عبدُ الله بن كثير، وغيرُه. ت ١٠٣ هـ، وقيل غير ذلك. (غاية ٢/ ٤١ ـ معرفة ١/ ٦٦).

(٢) عيسَى بن عمر، أبو عمر الهَمْداني الكوفيُّ، مقرئ الكوفة بعد حمزة. عرَض علىٰ: عاصم بن أبي النجود، وغيره. عرَض عليه: الكسائيُّ، وغيرُه. ت ١٥٦، وقيل: ١٥٠ هـ. (غاية ١/ ٦١٢ ـ معرفة ١/ ١١٩).

(٣) أبو عبد الرحمن الفراهيديّ، الإمام النحويّ المشهور، صاحب العَروض وكتاب «العين». ت ١٧٠ هـ، وقيل: ١٧٧ هـ. (بغية الوعاة ١/ ٥٥٧ ـ غاية النهاية ١/ ٢٧٥).

(٤) حمَّاد بن سَلَمة بن دينار، أبو سَلَمة البصريّ، الإمام الكبير. روَى القراءة عرضاً عن ابن كثير وغيره. ت ١٧٩ هـ. (غاية ١/ ٢٥٨).

(٥) حمَّاد بن زيد بن درهم، أبو إسماعيل البصريّ، الإمام العَلَم. روَى الحروف عن الإمام عبد الله بن كثير وغيره. ت ١٧٩ هـ. (غاية ١/ ٢٥٨).

وكفىٰ به جلالةً أنَّ الشافعيَّ ـ رحمه الله ـ قرأ علىٰ القُسْطَنطين إسماعيلَ[١] صاحبِ ابنِ كثير، وأثنىٰ علىٰ قراءته وقال: «قراءتُنا قراءةُ عبدِ الله بن كثير، وعليها وجدتُّ أهلَ مكة»[٢].

وسكَن البلدَ الحرامَ مكةَ، وهي أفضلُ البقاع عند أكثر العلماء ما عدا قَبْرِ الرسولِ عليه السلام[٣].

فإن قيل: ابنُ عامر قرأ علىٰ جماعة من الصحابة، ونافعٌ نزَل المدينةَ وهي أفضلُ عند مالكٍ، والمصنِّفُ كان مالكيّاً، فكيف جعَل ابنَ كثير كاثِرَهم؟

فالجواب أنَّ هذه الهيئةَ الاجتماعيَّةَ التي ذكرتُها لكَ لم تحصُل إلّا لابن كثير، ولعلَّ المصنِّفَ كان يرىٰ مذهبَ الجمهور، وهو تفضيل مكة.

و(مَكَّةٌ) مبتدأٌ، و(عَبْدُ اللهِ) مبتدأٌ ثانٍ، و(مُقَامُهُ) ثالثٌ، وخبرُه (فِيهَا)، والثالثُ وخبرُه خبرُ الثاني، والثاني وخبرُه خبرُ الأوَّل، ويجوز أن يكون (فِيهَا) خبرُ (عَبْدُ اللهِ)، و(مُقَامُهُ) فاعلٌ به؛ لاعتمادِه حينَئذٍ، والضميرُ في (فِيهَا) يعود إلىٰ مكةَ، وفي (مُقَامُهُ) علَى ابن كثير.

---

(١) إسماعيل بن عبدالله بن قسطنطين أبو إسحاق المكيّ، مقرئ مكة. تقدَّمت ترجمته ص ٨٩ عند شرح البيت ٢٣.

(٢) الخبر في إبراز المعاني ١/ ١٠١.

(٣) انظر أقوال العلماء في هذه المسألة في كتاب «فضائل المدينة المنوَّرة» للدكتور خليل ملّا خاطر ١/ ١٧٢ وما بعدها.

ومُقام ـ بضمِّ الميم ـ هنا اسمُ مكانِ الإقامة، أي أنَّه جعَلها مكاناً لإقامته، كما جعَل نافعٌ المدينةَ مكانَ إقامتِه، ويجوز أن يكون (مُقَامُهُ) اسمُ مصدرٍ[1] بمعنَى الإقامة نَفْسِها، أي فيها إقامتُه.

وإذا زاد الفعلُ علىٰ ثلاثةٍ استوَى اسمُ مصدرِه وزمانِه [١٦/أ] ومكانِه ومفعولِه في صيغة واحدة.

وقوله: (هُوَ ابْنُ كَثِيرٍ) إلىٰ آخرِه جملةٌ ابتدأ بها ليُعرَف فضلُه واسمُ أبيه.

و(كَاثِرُ) قد تقدَّم أنَّه اسمُ فاعل من «كَثَرَ» أي غلَب في الكَثْرة، و(الْقَوْمِ) مفعولٌ بـ(كَاثِرُ)[2]، و(مُعْتَلَىٰ) تمييزٌ، أي اعْتِلاءً، فهو اسمُ مصدرٍ لـ«اعْتَلَىٰ» والأصلُ: اعْتِلاء.

وقال أبوعبد الله: «وتقديرُ الكلام في الأصل: هو ابنُ كثيرٍ كاثِرُ اعْتِلاءِ

---

(١) في (ت) و(م): «المصدر». واسمُ المصدر هو ما ساوَى المصدرَ في الدلالة علىٰ معناه وخالَفه بخلوِّه ـ لفظاً وتقديراً دون عوض ـ من بعض ما في فعله، ومن أنواعه المصدرُ الميميّ، وهو ما زِيدت في أوَّله الميم لغير مفاعَلة، وهو يعمل كالمصدر اتِّفاقاً، وعَدَّه كثيرٌ من النحاة مصدراً. انظر: الكتاب ٤/ ٩٥، وأوضح المسالك ٣/ ٢٠١.

(٢) الحقيقة أنَّ (الْقَوْمِ) مضافٌ إليه لفظاً، ومفعولٌ به محلّاً، قال سيبويه: «واعلم أنَّ العرب يستخفُّون فيَحذفون التنوينَ والنونَ، ولا يتغيَّرُ من المعنىٰ شيءٌ، وينجرُّ المفعول لكفِّ التنوين من الاسم، فصار عملُه فيه الجرَّ» اهـ. الكتاب ١/ ١٦٥، ١٦٦.

القوم اعتلاؤُه، فاتَّسَع في حذف المضافَين[١]، وأقام ما أُضيفا إليه مقامَهما[٢]، فعرَض اللَّبسُ[٣]، فخرَّجَ المحذوفَ تمييزاً»[٤].

٢٨ ـ رَوَىٰ أَحْمَدُ الْبَزِّي لَهُ وَمُحَمَّدٌ ... عَلَىٰ سَنَدٍ وَهْوَ الْمُلَقَّبُ قُنْبُلا

هذان راويان لابن كثير، أحدُهما:

[البَزِّيُّ]

أحمد بن محمدِ بن عبدِ الله بنِ القاسم بنِ نافعِ بنِ أبي بَزَّةَ، مولىٰ بني مخزوم، مؤذِّنُ المسجد الحرام وإمامُه ومقرئه أربعين سنةً، نُسِب إلىٰ جدِّه أبي بَزَّةَ، وكُنيتُه: أبو الحسن.

قرأ علىٰ عِكْرِمةَ بنِ سليمانَ المكيِّ، وقرأ عِكْرِمةُ علىٰ شِبْلِ بنِ عَبَّادٍ[٥]، وعلىٰ إسماعيلَ بنِ عبدِ الله القُسْطِ، ويُقال القُسْطَنطِين، وقرآ علَى ابنِ كثيرٍ.

---

(١) وهما كلمة «اعْتِلاء» من «اعتلاءِ القوم» ومن «اعتلاؤه».

(٢) فصار التقدير: هو ابنُ كثيرٍ كاثِرُ القومِ هو.

(٣) إذ لم يَعُد يُدرىٰ هو كاثِرُهم بأيِّ شيء.

(٤) انظر: اللآلئ الفريدة لوحة ١٣/أ.

(٥) شِبل بن عبَّاد، أبو داود المكِّيّ، مقرئ مكَّة، ثقة ضابط، هو أجلُّ أصحاب ابن كثير. عَرض علَى ابن كثير وغيره. روَى القراءة عنه عرضاً: إسماعيلُ القُسْط، وغيرُه. بقي إلىٰ قريب سنة ستِّين ومائة. (غاية ١/ ٣٢٣ ـ معرفة ١/ ١٢٩).

توفِّي البَزِّيُّ سنة خمسين[1] ومائتين.[2]

[قُنبُل]

والثاني : محمدُ بنُ عبدِالرحمن بنِ محمدِ بنِ خالدِ بنِ سعيدِ بنِ جُرْجَةَ المخزوميُّ المكيُّ، يُكنىٰ : أبا عُمرَ[3]، وقُنبلٌ لَقَبٌ له، وهو الرجلُ الغليظُ، رجلٌ قُنبلٌ، ورجالٌ قَنابِل.

قرأ قُنبلٌ علىٰ أبي فُليح[4] وأبي الحسن أحمدَ بنِ محمدِ بنِ عَوْنٍ القوَّاسِ، ويقال : النبَّال[5]، وقرأ القوّاسُ علىٰ أبي الإخريطِ وَهْبِ بنِ واضحٍ[6]، وقرأ

(١) تحرَّفتْ في (م) و(ص) إلىٰ : خمس.

(٢) ترجمة البزِّيّ في معرفة القرَّاء ١/ ١٧٣، وغاية النهاية ١/ ١١٩.

(٣) تحرَّفتْ في (م) و(ص) إلىٰ : عمرو.

(٤) كذا في النُّسَخ الثلاث، ولا نعلم أحداً من القرّاء كُنْيتُه أبو فليح يصلحُ أنْ يَقرأَ عليه قُنبُل، وجاء اسمه في إبراز المعاني ١/ ١٥٠ : ابن فُليح، وهو عبد الوهّاب بن فُليح (ت ٢٥٠ هـ تقريباً) وليس في ترجمة قُنبُل في غاية النهاية (٢/ ١٦٥) ولا في معرفة القراء (١/ ٢٣٠) ما يدلُّ علىٰ قراءة قُنبُلٍ عليه، والمعاصَرةُ تُجيز ذلك، ومع هذا فلم يُكمِلِ الشارحُ إسنادَ ابنِ فُليح إلَى ابن كثير، والله أعلم.

(٥) أحمد بن محمد بن علقمة، أبو الحسن القوَّاس النبَّال، إمام مكة في القراءة. تقدَّمت ترجمته ص ٩٠ عند شرح البيت ٢٣.

(٦) مقرئ أهل مكة. أخَذ القراءة عرضاً عن القُسْط، ثمَّ شِبل ومعروف. روَى القراءة عنه عرضاً : القوّاسُ والبَزِّيُّ. ت ١٩٠ هـ. (غاية ٢/ ٣٦١ ـ معرفة ١/ ١٤٦).

أبو الإخريطِ على القُسْطِ، وقرأ القُسْطُ على شِبْلِ بنِ عَبَّادٍ ومعروفِ بنِ مُشْكانَ[١] وقرآ علَى ابنِ كثيرٍ. وقد تقدَّم أنَّ القُسط قرأ علَى ابنِ كثيرٍ نفسِه.

ونُقِل أنَّه[٢] قرأ أيضاً علَى البَزِّيِّ، ولا بُعْدَ؛ فإنَّه في طبقة شيخه المذكور.[٣]

توفِّي قُنبلٌ سنةَ إحدىٰ وتسعين ومائتين، وأدركه ابنُ مجاهدٍ وأخَذ عنه.[٤]

و(لَهُ) بمعنىٰ: عنه، كقوله: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[٥]، وقيل: هي لامُ العِلَّة.

وخفَّف الناظمُ ياءَ (البَزِّيّ) ضرورةً، وهو كثيرٌ في هذه القصيدة.

و(عَلَىٰ سَنَدٍ) أي بسَنَدٍ، بمعنىٰ ملتبسَين بسَنَدٍ، أو معتمدَين علىٰ سَنَدٍ، وإنَّما أشار بذلك لأنَّهما لم يأخذا عنه بل علىٰ[٦] أصحابِ أصحابِه ـ كما تقدَّم تفصيلُه ـ فنبَّه بذلك عليه.

---

(١) أبو الوليد المكيّ، مقرئ أهل مكة. قرأ علىٰ عبد الله بن كثير. قرأ عليه: إسماعيل بن عبد الله القسط وأبو الإخريط. ت ١٦٥ هـ. (غاية ٢/ ٣٠٣ ـ معرفة ١/ ١٣٠).

(٢) الضمير يعود علىٰ قُنبُل، وفي (ت): ويقال إنَّه.

(٣) في (ت) و(م): «شيخيه المذكورَين»، والمقصود بهما ابنُ فُليح وأبو الحسن القوَّاس النبَّال كما تقدَّم قريباً.

(٤) انظر السبعة ص٩٢، وترجمة قنبل في معرفة القرَّاء ١/ ٢٣٠، وغاية النهاية ٢/ ١٦٥.

(٥) العنكبوت ١٢.

(٦) في (ت): عن.

و(قُنْبُلاً) مفعولٌ ثانٍ لـ(الْمُلَقَّبُ) تقول : لقَّبتُ ابني قُفَّة ، وإن شئتَ : بقُفَّة .

٢٩ ـ وَأَمَّا الْإِمَامُ الْمَازِنِيُّ صَرِيحُهُمْ   أَبُوعَمْرٍو الْبَصْرِي فَوَالِدُهُ الْعَلَا

وهذا البدر الثالث ، وهو :

أبوعمرِو بنُ العَلاءِ [1]

ابن عَمَّارِ بن العُريانِ بنِ عبدِالله [بنِ الحسينِ بنِ] [2] الحارثِ بنِ جُلْهُمِ بنِ حُجْرِ ابنِ خُزاعيِّ بنِ مازنِ بنِ مالكِ بنِ عمرِو بنِ تميمِ بنِ مُرٍّ .

قيل : اسمُه كُنيتُه ، وقيل : بل اسمُه زَبَّان ، وقيل : العُريان ، وقيل : محبوبٌ وقيل : يحيىٰ ، وقيل : عُيَيْنَة .

واشتُهر بأبيه العلاءِ ؛ لأنَّ أباه كان علىٰ طِراز الحَجّاج [3] ، وكان [١٦/ ب] مشهوراً معروفاً ، ولهذا قال الناظمُ : (فَوَالِدُهُ الْعَلَا) أي ذاك الرجلُ المشهورُ .

وكان أبوعمرٍو من أعلمِ الناس بالقرآن ولغاتِه وتفسيرِه وعربيَّتِه والشِّعرِ والنحوِ وأيَّامِ العرب . قرأ علىٰ : مجاهدِ بنِ جبرٍ ، وعِكْرِمةَ ، وعطاءٍ [4] ، وأبي

(١) ترجمة أبي عمرو في معرفة القرَّاء ١/ ١٠٠ ، غاية النهاية ١/ ٢٨٨ .

(٢) تكملة من غاية النهاية ١/ ٢٨٨ .

(٣) قال ابنُ منظور : «والطِّرازُ ما يُنسَجُ من الثياب للسلطان ، فارسيٌّ» اهـ. لسان العرب ٥/ ٣٦٨ (طرز) . والحجَّاج : هو ابنُ يوسف الثقفيّ ، أميرٌ مشهور ظالم ، وَلِيَ إمرةَ العراق عشرين سنة ، تُوفِّيَ سنةَ ٩٥ هـ. (سير الأعلام ٤/ ٣٤٣) .

(٤) عطاء بن أبي رباح ، أبومحمد القرشيّ مولاهم ، المكِّيُّ ، أحد الأعلام . وردَتْ عنه =

العاليةِ[١] ، ويحيَى بن يَعْمَرَ[٢] ، وسعيدِ بن جُبير .[٣]

ويُروىٰ أنَّه قرأ علَى ابن كثير مع أنَّه في درجته كما تقدَّم .

وقد تقدَّم أنَّ مجاهداً قرأ علَى ابن عبّاس .

أصلُه من كازَرُون ، ووُلِد بمكةَ ـ شرَّفها اللهُ تعالىٰ ـ سنةَ ثمانٍ ، وقيل : تسع وستِّين ، ونشَأ بالبصرة ، ومات بالكوفة سنة أربع ـ وقيل : خمس ـ وخمسين ومائة .

وكان قد اختفىٰ من الحَجَّاج ؛ لقصَّة طويلة[٤] ، فزاره الفَرَزْدَقُ الشاعرُ[٥]

= الروايةُ في حروف القرآن . روىٰ القراءةَ عن أبي هريرة . عرَض عليه أبوعمرو بن العلاء . ت ١١٥ هـ، وقيل غير ذلك . (غاية ١/ ٥١٣) .

(١) رُفيع بن مِهران ، أبوالعالية الرِّياحيّ ، من كبار التابعين . أخَذ القرآنَ عرضاً عن : أُبيِّ ابن كَعْب وزيدِ بن ثابت وابنِ عباس ، رضي الله عنهم . قرأ عليه : أبوعمرو ، وغيرُه . ت ٩٠ هـ، وقيل : ٩٦ هـ. (غاية ١/ ٢٨٤ ـ معرفة ١/ ٦٠) .

(٢) العَدوانيّ البصريّ ، الفقيه العلّامة . حدَّث عن بعض الصحابة ، وقرأ القرآن علىٰ أبي الأسود . قرأ عليه أبوعمرو بن العلاء وغيره . ت قبل ٩٠ هـ . (السير ٤/ ٤٤١ هـ) .

(٣) التابعيُّ الجليل . عرَض علَى ابن عبّاس . عرَض عليه : أبوعَمرو بن العلاء والمنهالُ ابن عَمرو . قتَله الحَجَّاجُ سنة خمس وتسعين ، وقيل : سنة أربع ، عن تسع وخمسين سنة . (غاية ١/ ٣٠٥ ـ معرفة ١ / ٦٨) .

(٤) خلاصتها أنَّ الحجَّاجَ طلَبَ والدَ أبي عمرو ، فهربا منه إلَى اليمن ، ثمَّ عادا إلَى البصرة بعد موت الحجَّاج ، وسِنُّ أبي عمرو وقتَها بضعٌ وعشرون سنة . انظر : وفيات الأعيان ٣/ ٤٦٧ ، وغاية النهاية ١/ ٢٩٠ . والذي في « الكامل » للهُذليِّ (١٢/ أ) أنَّ سببَ هربِ أبي =

وأنشَد يمتدحه :[1]

مَازِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوَاباً وَأُغْلِقُهَا ... حَتَّىٰ أَتَيْتُ أَبَا عَمْرِو بْنَ عَمَّارِ

حَتَّىٰ أَتَيْتُ امْرَءاً مَحْضاً ضَرَائِبُهُ ... مُرَّ الْمَرِيرَةِ حُرّاً وَابْنَ أَحْرَارِ

يَنْمِيهِ مِن مَازِنٍ فِي فَرْعِ نَبْعَتِهَا ... أَصْلٌ كَرِيمٌ وَفَرْعٌ غَيْرُ خَوَّارِ

نسبَه إلىٰ جدِّه عمَّار، وعَمَّارٌ هذا كان من أصحاب أمير المؤمنين عليٍّ بنِ أبي طالب.[2]

= عمرو من الحجَّاج أنَّه عاب عليه قراءة: ﴿غَرْفَةً﴾ [البقرة ٢٤٩] بفتح الغين، وأراد أن يُلزِمه بالضمِّ، فهربَ منه، ثمَّ اجتمَع بعد مُدَّة بأعرابيٍّ أنشَده بيتاً فيه كلمةُ «فَرْجَة» بفتح الفاء، ففرِح بها جدّاً؛ لأنَّها وافقتْ قراءتَه: ﴿غَرْفَةً﴾، وسأل الأعرابيَّ عن الأمر، فأخبَره بموت الحجَّاج. وذكَر ابنُ الأنباريِّ قريباً من ذلك في المذكَّر والمؤنَّث ص ٦٦١، والسمينُ في عمدة الحفَّاظ (ف ر ج)، والله أعلم.

(٥) همَّام بن غالب، أبوفراس التميميّ البصريّ، شاعر عصره، ت ١١٠ هـ. السير ٤/ ٥٩٠.

(١) الأبيات من البسيط، وهي في ديوان الفرزدق ص٣٨٢، وإبراز المعاني ١/ ١٥١، وفي جامع البيان للدانيّ ١/ ١١٥، وشرح الشافية للأستراباذيّ ١/ ٩٣، ٤/ ٤٣، ٤٤، ومعرفة القرَّاء ١/ ١٠٤ مع اختلاف في بعض الكلمات، والبيت الأوَّل في الكتاب ٣/ ٥٠٦، ٤/ ٦٣ والكامل للهذليّ ٨/ أ ووفيات الأعيان ٣/ ٤٦٧ بلفظ:

مَا زِلْتُ أُغْلِقُ أَبْوَاباً وَأَفْتَحُهَا

وفي الكتاب ٤/ ٦٥ باللفظ المذكور في النصّ، وسرّ الصناعة ٢/ ٤٥٦، ٥٢٨، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٧٢٧، والمفردات السبع للدانيّ ص ١١٤، والنكت ص ٩٥٨، ١٠٥٦، والموضح ٢/ ٧١٨، وابن يعيش ١/ ٢٧، واللسان ١٠/ ٢٩١ (غلق).

(٢) لم أعثر لعمَّار هذا علىٰ ترجمة فيما رجعتُ إليه من مصادر.

ويُقال له : المازنيُّ، نِسْبَةً إلىٰ جدِّه الأكبر ، وإليه أشار الناظمُ بقوله : (الْمَازِنِيُّ) وأشار بقوله : (صَرِيحُهُمْ) إلىٰ أنَّه ليس في القرّاء السبعة مَن أُجمِع علىٰ صراحته إلَّا أبوعمرو ، ولا التفاتَ إلىٰ ما رواه ابنُ مجاهد عن ابن سلام [1] قال : « مَرَّ أبوعمرو بالكوفة علىٰ جماعة وهو علىٰ بغلته ، فقال رجلٌ منهم : لَيْتَ شِعْرِي مَنِ الرجلُ ؟ أعربيٌّ أم مولىً ؟ فرجَع إليهم أبوعمرو وقال : أمَّا النَّسَبُ ففي مازن ، وأمَّا الولاءُ ففي العَنْبر »[2] لأنَّه لم يَثْبُتْ .

وقد نقَل قراءتَه خلقٌ لا تُحصىٰ ، وأئمَّةٌ مشاهير .

وقد تقدم معنىٰ (أَمَّا) . [3]

و(الإِمَامُ) مبتدأٌ ، و(الْمَازِنِيُّ) صفتُه ، وكذلك (صَرِيحُهُمْ) .

و(أَبُوعَمْرٍو) بدلٌ أو بيانٌ ، والفاءُ جوابُ (أَمَّا) .

و(وَالِدُهُ الْعَلَا) مبتدأٌ وخبرٌ في موضع خبرِ المبتدأِ الأوَّلِ .

---

(١) محمد بن سلام ، أبوعبد الله الجمحيّ ، العلّامة الأخباريّ الأديب ، صاحِب كتاب « طبقات فحول الشعراء » ، ت ٢٣١ هـ . (سير الأعلام ١٠/ ٦٥١)

(٢) الخبر في السبعة لابن مجاهد ص٨١ ، وإنباه الرواة ٤/ ١٣٢ ، واللآلئ الفريدة لوحة ١٣/ ب ، ومعرفة القراء١/ ١٠٥ مع اختلاف يسير في الألفاظ . وذكَره الهذليُّ في الكامل لوحة ١١/ب بلفظ : النسبة لتميم ، والولاء لمازن .

(٣) تقدَّم ذلك ص ٩٦ عند شرح قول الناظم (البيت ٢٥) :

فَأَمَّا الْكَرِيمُ السِّرِّ فِي الطِّيبِ نَافِعٌ

و(الْبِصْرِي) بكسر الباء ممَّا شَذَّ في النَّسَب إلىٰ «البَصْرة» بفتحها، وكأنَّهم فرَّقوا بين النِّسْبة إلَى البلد فكسَروا، وإلَى الحجارة ففتَحوا؛ لأنَّ البَصْرة حجارةٌ بصَّاصة كأنَّها تُبصِر[1]، علىٰ أنَّه قد نُقل في البَصْرة تثليثُ الباء.[2]

وعَمْرو في الأصل مصدر، ويُكتَب بزيادة واوٍ رفعاً وجرّاً للفَرْق بينه وبين عُمَر، وأمَّا في النصب فإنَّه منوَّنٌ، فالألف في الخطِّ يُفرِّق بينه وبين «عُمَر» لأنَّه غيرُ منصرِف.[3]

والعَلَاء: بالفتح والمدِّ، قصَره علىٰ ما تقدَّم في (أَجْذَمُ الْعَلَا).[4]

(١) قال الرضيُّ: «وقالوا في البَصرة: بِصْرِيّ بكسر الباء؛ لأنَّ البَصْرَة -في اللغة- حِجارةٌ بِيض، وبها سُمِّيت البَصْرَة، و(البِصْرُ) بكسر الباء من غير تاء: بمعنىٰ البَصْرَة، فلمَّا كان قبلَ العَلَمِيَّة بكسر الباء مع حذف التاء، ومع النسبة بحذف التاء كُسِرَت الباءُ في النَّسب إتْباعاً لكسر الراء، ويجوزُ: بَصْرِيٌّ، بفتح الباءِ علَى القياس» اهـ. شرح الشافية ٢/ ٨١، ٨٢.

(٢) قال ابن منظور: «والنَّسب إلىٰ البَصْرة: بِصْرِيٌّ وبَصْرِيّ، الأُولىٰ شاذَّة.. وفي البَصْرة ثلاث لغات: بَصْرة وبِصْرة وبُصْرة، واللغةُ العالية: البَصْرة» اهـ.
لسان العرب ٤/ ٦٧ (بصر)، وانظر أيضاً معجم البلدان ١/ ٤٣٠ (الْبَصْرَة).

(٣) ذكر الأستاذ عبدالسلام هارون أنَّ الواوَ تُزاد في آخِر «كلمة (عَمرو) بشرط أنْ يكونَ عَلَماً، غيرَ مضافٍ لضمير، وغيرَ مصغَّر، ولا مقرونٍ بألْ، أو منسوبٍ، أو منصوبٍ منوَّن» انظر: قواعد الإملاء، ص ٣٣، ومعجم القواعد العربيَّة ص ٥٩٢.

(٤) انظر شرح البيت ٤ ص ٢٨.

٣٠ ـ أَفَاضَ عَلَىٰ يَحْيَى الْيَزِيدِيِّ سَيْبَهُ   فَأَصْبَحَ بِالْعَذْبِ الْفُرَاتِ مُعَلَّلا

ذكَر الواسطةَ بين أبي عمرو وبين الراويَين لقراءته، وهو: أبو محمد يَحْيَى ابنُ المبارك العَدَويُّ التميميُّ، بصريٌّ، سكَن بغدادَ، ونُسب إلىٰ يزيدَ بنِ منصورٍ[(١)] خالِ المهديِّ[(٢)] [١٧/ أ] لأنَّه انقطع إليه يُعلِّم ولدَه، ثمَّ صار إلَى الرشيد فجعَل المأمونَ[(٣)] في حِجْره.

مات في خلافة الرشيد سنةَ اثنتَين ومائتَين.[(٤)]

---

(١) يزيد بن منصور بن عبد الله الحِمْيريّ، خال المهديّ، كان مقدَّماً في دولة بني العبَّاس وَلِيَ اليمنَ والبصرةَ، ت ١٦٥ هـ. (الكامل في التاريخ ٦/ ٦٨).

(٢) أبو عبد الله محمد بن أبي جعفر المنصور، الخليفة المهديّ العبَّاسيّ، وُلِد ١٢٧هـ، ت١٦٩هـ. (سير الأعلام ١٠/ ٢٧٢).

(٣) أبو العبَّاس عبد الله بن هارون الرشيد، الخليفة المأمون. وُلِد سنة ١٧٠هـ. ت٢١٨هـ. (سير الأعلام ١٠/ ٢٧٢).

(٤) في النُّسَخ الثلاث عبارة: «بقرية يُقال لها رَنْبَوَيْه مات هو»، وقد استشكلها ناسخُ (م) ـ وحُقَّ له ـ فكتَب في الحاشية: «كذا في الأصل»، والذي في غاية النهاية (٢/ ٣٧٧) أنَّ وفاة اليزيديّ كانت بمَرْو، وأمَّا الذي مات برَنْبَوَيْه ـ وهي قرية من قرَى الرَّيِّ ـ فهو الكسائيُّ، وقد مات معه فيها محمدُ بنُ الحسن الشيبانيُّ صاحِبُ أبي حنيفة، وكانا مع الرشيد فقال: «ها هُنا دَفَنَّا العِلْمَ والقرآنَ»، وذلك في سنة تسع وثمانين ومائة، علىٰ ما سيأتي في شرح البيت ٣٩، فالصواب حذفُ العبارة السابقة هنا، والله أعلم.

وكان أعلمَ الناس بِقراءة أبي عمرٍو، وله حِذْقٌ باللغة والنحو.[١]

وكنّىٰ الناظمُ بالسَّيْبِ عن العِلم، والسَّيْبُ في الأصل مصدرُ: سابَ الماءُ إذا جَرىٰ، فأُجري مُجرىٰ فاعِل، كالسَّيْل والغَيْث والنَّجْم، ثمَّ يُعبَّر بالسَّيْب عن العطاء، وفي الحديث: «فِي السُّيُوبِ الْخُمُسُ»[٢] وهي الرِّكازُ؛ لأنَّها من عطاء الله.

و(أَفَاضَ) معناه أَفْرَغَ، و(الْعَذْب) تقدَّم[٣]، و(الْفُرَات) الصادقُ العذوبةِ فهو أَخَصُّ من العَذْب، وقيل: هما بمعنىً، جمَع بينهما تأكيداً.

و«الْمُعَلَّل» الذي شَرِبَ مرَّةً بعد أُخرىٰ، ويقال لذلك الشُّرْبِ: الْعَلَل، وللشُّرْبِ الأَوَّلِ: النَّهَلَ، وجعَله (مُعَلَّلاً) لأنَّه أبلَغُ في الرِّيِّ، وما أحسنَ ما أتىٰ في هذا البيت من الاستعارات وموافقةِ أوَّلِه لآخِرِه.

---

(١) ترجمة اليزيديّ في معرفة القرَّاء ١/ ١٥١، غاية النهاية ٢/ ٣٧٥.

(٢) من كتاب النبيِّ ﷺ لوائل بن حُجر، والحديث باللفظ المذكور رواه القاضي عياض في الشفا (١/ ٧٥)، وذكَر الشُّمُنِّيُّ في حاشية الشفا، والمصنِّفُ في عمدة الحفَّاظ ص ٢٥٨ (س ي ب) نقلاً عن أبي عُبيد أنَّ السُّيُوب هي الرِّكاز كما ذكَر السمينُ هنا، وقد ورَد بهذا اللفظ ـ أعني: فِي الرِّكَازِ الْخُمُسُ ـ عند البخاريِّ في الزكاة (١٤٢٨) باب: فِي الرِّكَازِ الْخُمُسُ، ومسلم (٤٥، ٤٦) في الحدود، باب: جرح العجماء والمعدن والبئر جُبَار، والترمذيِّ في الزكاة (٦٤٢) باب: الْعَجْمَاءُ جُرْحُهَا جُبَارٌ وَفِي الرِّكَازِ الْخُمُسُ، وقال: حديثٌ حسن صحيح.

(٣) انظر شرح البيت ٢٠ ص ٨٤.

و(بِالْعَذْبِ) متعلِّق بـ« مُعَلَّل » ، و(الْفُرَات) صفةٌ لـ(الْعَذْبِ) .

٣١ ـ أَبُو عُمَرَ الدُّورِي وَصَالِحُهُمْ أَبُو   شُعَيْبٍ هُوَ السُّوسِيُّ عَنْهُ تَقَبَّلَا

ذكَر اثنين ممَّن قرأ علَى اليزيديِّ ، وهما :

[الدُّوريّ]

حفصٌ أبو عمرَ بنُ عمرَ بنِ صُبهانَ الأزديُّ الدُّوريُّ الضرير ، نُسِب إلَى « الدُّور » موضعٍ ببغداد في الجانب الشرقيّ (١) . توفِّي سنة ستّ وأربعين ومائتين . (٢)

[السُّوسِيّ]

والثاني : أبو شُعيبٍ صالحُ بنُ زيادٍ السُّوسِيُّ ، [نسبةً إلىٰ] (٣) موضع بالأهواز . (٤)
مات بالرَّقَّة (٥) في المحرَّم سنةَ إحدىٰ وستِّين ومائتين . (٦)

وقدَّم الدُّوريَّ عليه لتقدُّمه زماناً وعِلماً .

---

(١) معجم البلدان ٢/ ٤٨١ .

(٢) ترجمة الدوريّ في غاية النهاية ١/ ٢٥٥ ، ومعرفة القرَّاء ١/ ١٩١ .

(٣) زيادة للإيضاح من هامش (ت) .

(٤) وهذا الموضع يُسمَّىٰ : السُّوس ، وهو آخِرُ ما فُتح من الأهواز في أيَّام عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه ، علىٰ يد أبي موسَى الأشعريّ رضي الله عنه ، والأهواز كورة بين البصرة وفارس . انظر : معجم البلدان ١/ ٢٨٤ ، ٣/ ٢٨٠ .

(٥) مدينة مشهورة علَى الفرات . معجم البلدان ٣/ ٥٨ .

(٦) ترجمة السوسيّ في غاية النهاية ١/ ٣٣٢ ، ومعرفة القرَّاء ١/ ١٩٣ .

والهاءُ في (عَنْهُ) لليزيديِّ، والألفُ في (تَقَبَّلا) للدُّوريِّ والسُّوسيِّ، وضمَّن (تَقَبَّلا) معنى: أخذا؛ فلذلك عدَّاه بـ «عَنْ»، يقال: قَبِلْتُ الشيءَ وتَقَبَّلْتُه، أي رَضِيتُه.[1]

٣٢ ـ وَأَمَّا دِمَشْقُ الشَّامِ دَارُ ابْنِ عَامِرٍ فَتِلْكَ بِعَبْدِ اللهِ طَابَتْ مُحَلَّلَا

وهذا البدر الرابع وهو:

عبدُ الله بنُ عامرٍ اليحصبيُّ

ويَحْصُب فخذٌ من حِمْيَر، كُنيتُه أبو عِمران، وقيل: أبو عُليم، وقيل: أبو نُعيم، وقيل: أبو عثمان. إمامُ جامع دمشق ورئيسُها.

وهو تابعيٌّ، لقيَ واثلةَ بنَ الأسقعِ[2] والنعمانَ بنَ بشيرٍ[3]، وهو أعلى القرَّاء إسناداً؛ فإنَّه قرأ على أبي الدرداء[4]، وواثلةَ بنِ الأسقعِ، والمغيرةَ المخزوميِّ[5]

(١) قال ابن منظور في اللسان ١١/ ٥٤٠ (قبل): «وقَبِلَ الشيءَ قَبُولاً وقُبُولاً ـ الأخيرة عن ابن الأعرابيّ ـ وتقبَّلَه، كلاهما: أَخَذه» اهـ.

(٢) من أصحاب الصُّفَّة، رضي الله عنه، ت٨٣ هـ، وقيل غير ذلك. (السِّيَر ٣/ ٣٨٣).

(٣) أبو محمد الأنصاريّ، رضي الله عنه، ت٦٤ هـ، (سير الأعلام ٣/ ٤١١).

(٤) عُويمر بن زيد الأنصاريّ، رضي الله عنه، حكيم هذه الأُمَّة، ت ٣٢ هـ. (غاية النهاية ١/ ٦٠٦ ـ معرفة القرَّاء ١/ ٤٠).

(٥) المغيرة بن أبي شهاب عبدالله، أبو هاشم المخزوميّ. أخَذ القراءة عرضاً عن عثمان بن عفَّان. أخَذ القراءة عنه عرضاً ابن عامر. ت ٩١ هـ. (غاية ٢/ ٣٠٥).

وقرأ المغيرةُ علىٰ عثمانَ، وعثمانُ علىٰ رسول الله ﷺ.

ويقال: إنَّه قرأ علىٰ عثمانَ نفسِه ـ نقلَه يحيىٰ الذِّماريُّ ـ [وفَضالةَ بنِ عُبيد[1] ومعاويةَ[2]].[3]

وُلِد في حياة رسول الله ﷺ، وحديثُه مُخرَّجٌ في «مُسْلم».[4]

ومن رواته الآخذين عن أصحاب أصحابه: هشامُ بنُ عَمَّارٍ، أحدُ شيوخ

(١) أبومحمد الأنصاريّ، شَهِد أُحُداً فما بعدها، ت ٥٣ هـ، وقيل غير ذلك.
(الإصابة ٣/ ٢٠١ ـ الاستيعاب ٣/ ١٩٢ ـ السير ٣/ ١١٤).

(٢) معاوية بن أبي سفيان صخر، أبوعبد الرحمن القرشيّ الأُمويّ، رضي الله عنه. ت ٦٠ هـ. (سير الأعلام ٣/ ١١٤).

(٣) سقط ما بين الحاصرتَين من (ت).

(٤) أخرَج له مسلمٌ (٩٨) في: كتاب الزكاة، باب: النهي عن المسألة، ولفظه: حدَّثنا أبوبكر بنُ أبي شَيبةَ، حدَّثنا زَيدُ بنُ الحُبَابِ، أخبرني معاويةُ بنُ صالحٍ، حدَّثني ربيعةُ بنُ يَزيدَ الدِّمَشقيُّ، عن عبدِالله بنِ عامرٍ اليَحْصُبيِّ، قال: سمعتُ معاويةَ يقولُ: إيَّاكم وأحاديثَ إلَّا حديثاً كان في عهد عمرَ؛ فإنَّ عمرَ كان يُخيفُ الناسَ في الله عزَّ وجلَّ، سمعتُ رسولَ الله ﷺ وهو يقول: «مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيراً يُفقِّهْهُ فِي الدِّينِ» وسمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إِنَّمَا أَنَا خَازِنٌ، فَمَنْ أَعْطَيْتُهُ عَنْ طِيبِ نَفْسٍ فَيُبَارَكُ لَهُ فِيهِ، وَمَنْ أَعْطَيْتُهُ عَنْ مَسْأَلَةٍ وَشَرَهٍ كَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ».
وأخرَج لابن عامر أيضاً التِّرمذيُّ (٣٦٣٨) في المناقب، وأحمدُ (١٦٢٧٥، ١٦٢٧٦، ١٦٣٠٥، ١٦٣١٣) في مسنَد الشاميِّين، و(٢٣٤٢٧) في باقي مسنَد الأنصار.

البخاريِّ.

ووَلِي القضاءَ بدمشق، وتوفِّي ـ بها ـ في خلافة هشام بنِ عبدِ الملك [١] [١٧/ ب] سنة ثمانِ عشرةَ ومائة. [٢]

أخبر الناظمُ أنَّ دمشق (طَابَتْ مُحَلَّلَا) أي حلولاً ونزولاً وسكَناً [٣]، لأجل إقامة عبدِ الله فيها؛ لما يؤخذ عنه من العِلم والقراءة.

و(تِلْكَ) مبتدأٌ و(طَابَتْ) خبرُه، و(مُحَلَّلَا) تمييز.

وأضاف (دِمَشْقُ) إلَى (الشَّامِ) كإضافة ورش إلَى القرَّاء [٤]، وقد وُجِد في شِعر العرب الطائيِّين: [٥]

(١) أبو الوليد الخليفة الأُمويّ، وُلِد نيِّف وسبعين، ت ١٢٥ هـ.
(تاريخ الإسلام وفيات سنة ١٢١ ـ ١٤٠ هـ، ص ٢٨٢).

(٢) ترجمة ابن عامر في غاية النهاية ١/ ٤٢٣، ومعرفة القرَّاء ١/ ٨٢.

(٣) فـ(مُحَلَّلَا) اسم مصدر، ويجوز أن يكون اسم مكان.

(٤) تقدَّم ذلك ص ٩٨ عند شرح قول الناظم (البيت ٢٦):
وَقَالُونُ عِيسَىٰ ثُمَّ عُثْمَانُ وَرْشُهُمْ
وذلك علىٰ تقدير سلبِ علَميَّة «دمشق» وإضافتها إلَى الشام.

(٥) البيت من الطويل، وهو في شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٣٥، والمساعد لابن عقيل ٢/ ٣٣٦، والهمع ٢/ ٤٩، وحاشية الصبَّان على الأشمونيّ ٢/ ٢٤٤.
والشاهد فيه إضافة «بَغْدَادِ» إلَى العراق، و«دِمَشْقِ» إلَى الشام. قال العينيُّ في شرح الشواهد: «فإنَّ الإضافة فيهما إضافةُ المعتبَر إلىٰ المَلغيّ. وبغدادُ لا ينصرف، فبالإضافة=

أَقَامَ بِبَغْدَادِ الْعِرَاقِ وَشَوْقُهُ ... لِأَهْلِ دِمَشْقِ الشَّامِ شَوْقٌ مُبَرِّحُ

وأنشَد الشيخُ بيتاً لعبد المحسنِ الصُّوريِّ[1]، وهو :[2]

كَانَ ذَمُّ الشَّآمِ مُذْ كُنْتُ شَأْنِي ... فَنَهَتْنِي عَنْهُ دِمَشْقُ الشَّآمِ

قال :[3] فإذا كان هذا شاعرٌ فصيحٌ شاميٌّ[4] فعَل ذلك، فما ظنُّك بأندلسيٍّ بعيدِ الدار عن الشام . وقد تقدَّم ذلك البيتُ الطائيُّ فكفى به حُجَّةً .

و(دَارُ ابْنِ عَامِرٍ) بدلٌ أو عطفُ بيان، والفاءُ جواب (أَمَّا) .

٣٣ ـ هِشَامٌ وَعَبْدُ اللهِ وَهْوَ انْتِسَابُهُ ... لِذَكْوَانَ بِالْإِسْنَادِ عَنْهُ تَنَقَّلَا

هذان الراويان لم يَلقيا ابنَ عامر، وإنَّما بينهما وبينه اثنان، ولذلك قال الناظمُ :

. . . . بِالْإِسْنَادِ عَنْهُ تَنَقَّلَا

أي تنقَّلا الإسنادَ عنه شيئاً بعد شيء، فهو من باب : تَفَهَّم وتَبَصَّر .

أمَّا هِشَامٌ

فهو أبوالوليد بنُ عَمَّارِ بنِ نُصيرِ بن أبانَ بنِ ميسرةَ السُّلَميُّ القاضي .

= دخَلها الجرُّ» اهـ. انظر حاشية الصبَّان ٢/ ٢٤٤ .

(١) عبد المحسن بن محمد بن أحمد، أبومحمد الصوريّ، شاعر الشام، له نظم فائق، ت ٤١٩ هـ. يتيمة الدهر ١/ ٣٦٣، وفيات الأعيان ٣/ ٢٣٢، السير ١٧/ ٤٠٠ .

(٢) البيتُ من الخفيف، وهو في ديوان الصُّوريِّ ٢/ ٢١، وإبراز المعاني ١/ ١٥٣ .

(٣) «قال» من (ت) فقط .

(٤) في (ت) و(م) : «شاعراً فصيحاً شاميّاً» وهو صحيحٌ أيضاً .

قرأ القرآنَ عَرْضاً على عِراكِ بنِ خالدٍ المرّيِّ [١] وأيُّوبَ بنِ تميمٍ التميميِّ، وقرأ على يحيَى بن الحارث الذَّماريِّ.

توفِّي سنةَ خمسٍ ـ أو ستٍّ ـ وأربعين ومائتين، وكان خطيباً بالجامع. [٢]

وأمَّا ابنُ ذَكْوَانَ

فهو عبدُ الله بنُ أحمدَ بنِ بشيرِ بنِ ذكوانَ القُرشيُّ الفِهْريُّ.

كُنيتُه: أبوعمروٍ، كان يصلِّي بجامع دمشقَ سوَى الجمعة.

توفِّي سنةَ اثنتين وأربعين ومائتين.

قرأ على أيُّوبَ بنِ تميمٍ التميميِّ، وقرأ أيُّوبُ على يحيَى الذَّماريِّ، وقرأ الذَّماريُّ علَى ابن عامر. [٣]

و(هِشَامٌ) مبتدأٌ، و(عَبْدُاللهِ) عطفٌ، (وَهْوَانْتِسَابُهُ لِذَكْوَانَ) جملةٌ معترِضة [٤] أتى بها لئلّا يُتوهَّم أنَّ ذكوان والدُ عبد الله، وإنَّما هو منتسِبٌ إليه.

---

(١) أبوالضَّحَّاك الدمشقيُّ، شيخ أهل دمشق في عصره. أخَذ القراءةَ عرضاً عن: يحيَى ابنِ الحارث الذَّماريِّ، وغيره. أخذ القراءة عنه عرضاً: هشامٌ، وغيرُه. مات قبل المائتَيْن. (غاية١/ ٥١١ ـ معرفة ١/ ١٥٠).

(٢) ترجمة هشام في معرفة القرَّاء ١/ ١٩٥، وغاية النهاية ٢/ ٣٥٥.

(٣) ترجمة ابن ذكوان في معرفة القرَّاء ١/ ١٩٨، وغاية النهاية ٢/ ٤٠٤.

(٤) في (ص) و(م): معرِّفة.

والضميرُ في (عَنْهُ) يعود لابن عامر، و(عَنْهُ) و(بِالْإِسْنَادِ) متعلِّقان بـ(تَنَقَّلَا) والألفُ ضميرُهما، والجملةُ خبرُ المبتدأ الذي هو (هِشَامٌ).

٣٤ ـ وَبِالْكُوفَةِ الْغَرَّاءِ مِنْهُمْ ثَلَاثَةٌ　　أَذَاعُوا فَقَدْ ضَاعَتْ شَذاً وَقَرَنْفُلَا

أي وبهذا البلد (الْغَرَّاءِ) أي المنيرة المضيئة، وإنَّما كانت كذلك لكثرة علمائها.

و(مِنْهُمْ) أي من القرَّاء، والثلاثةُ هم: عاصمٌ وحمزةُ والكسائيُّ، على ما سيأتي تفصيلُهم.

و(أَذَاعُوا) أي نشَروا العِلم، أذعتُ السِّرَّ [1]: أي أفشيتُه، وفي القرآن: ﴿أَذَاعُواْ بِهِۦ﴾[2]، ورجلٌ مِذْياعٌ: كثيرُ الإذاعة.

و(ضَاعَتْ) فاحَتْ، ضاع الطِّيبُ وتَضَوَّع، بمعنى [١٨/ أ] فاحتْ رائحتُه.

والشَّذَا: كِسَرُ العُودِ الْمَنْدَلِ.[3]

والقَرَنْفُلُ: نبتٌ معروفٌ.

و(بِالْكُوفَةِ) خبرٌ مقدَّم، والباءُ بمعنى: في، و(ثَلَاثَةٌ) مبتدأٌ مؤخَّر، و(مِنْهُمْ)

---

(١) في (ص) و(م): الشيء.

(٢) النساء ٨٣.

(٣) انظر اللسان (شذا). وفيه أيضاً في (ندل): «ومَندَل: بلدٌ بالهند. والمندليُّ من العُود: أجوَدُه، نُسِب إلى مَندَل، هذا البلد الهنديّ».

يجوز أن يكون حالاً من (ثَلاَثَةٌ) قُدِّم عليها، كقوله: [١]

لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلٌ قَدِيمُ عَفَاهُ كُلُّ أَسْحَمَ مُسْتَدِيمُ

أو يكونَ خبراً آخرَ أو تبييناً.

و(أَذَاعُوا) صفةٌ لـ(ثَلاَثَةٌ)، والضميرُ في (ضَاعَتْ) يحتمل أن يعود علىٰ (الْكُوفَةِ) أي لِما نشَروا فيها من العِلم، وأن يعود علَى القرَّاء: أي فاحَتْ رائحةُ عِلمهم.

و(شَذاً) يجوز أن ينتصب علىٰ أنَّه نعتٌ لمصدر محذوف، والأصلُ: فقد ضاعَتْ ضَوْعاً مِثْلَ ضَوْعِ شَذاً، فحذَف «ضَوْعاً» وقام «مِثْلَ» مقامَه، ثمَّ حذَف «مِثْل» وقام «ضَوْع» مقامَه فنُصِب، ثمَّ حذَف «ضَوْع» وقام (شَذاً) مقامَه فنُصِب أيضاً.

(١) البيت من الوافر، وهو لكثيِّر عزَّة في ملحق ديوانه ص ٥٣٦، والتصريح ١/ ٦٢٥، وابن يعيش ٢/ ٦٢، ٦٤، والإرشاد إلىٰ عِلم الإعراب ص١٩٣، والشطرة الأُولىٰ منه في التبصرة والتذكرة١/ ٢٩٩، والدُّرّ المصون٨/ ١٥١، وأوَّله: «لِعَزَّةَ» في الجميع عدا التبصرة والتصريح، وأورَده صاحبُ الخزانة ٣/ ٢٠٩ باللفظتَين، ثمَّ قال: «وهذا البيت، مَن روىٰ أوَّله: لِعَزَّةَ مُوحِشاً إلخ، قال: هو لكثيِّر عزَّة، منهم أبوعليّ في التذكرة القصريَّة، ومَن رواه: لِمَيَّةَ مُوحِشاً، قال: إنَّه لذي الرُّمَّة؛ فإنَّ عزَّة اسم محبوبة كثيِّر، ومَيَّةَ اسم محبوبة ذي الرُّمَّة» اهـ. والشاهد في قوله: «مُوحِشاً طَلَلٌ»، والأصل: طلل موحش، فقدَّمه علىٰ منعوته، ونصَبه علَى الحال.

ومثلُ هذا ما قالوه في بيت امرئ القيس : [1]

إِذَا قَامَتَا تَضَوَّعَ الْمِسْكُ مِنْهُمَا نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بِرَيَّا الْقَرَنْفُلِ

الأصل : تضوَّع ريحُها تَضَوُّعاً مِثْلَ تَضَوُّعِ نَسيمِ الصَّبَا .

وقيل : انتصَب علَى التمييز ، أي ضاعَ شَذاها وقرنفلُها ، فهو منقولٌ من الفاعليّة و(قَرَنْفُلَا) عطف على (شَذاً) بالاعتبارَين .

٣٥ ـ فَأَمَّا أَبُوبَكْرٍ وَعَاصِمٌ اسْمُهُ فَشُعْبَةُ رَاوِيهِ الْمُبَرِّزُ أَفْضَلَا

هذا البدرُ الخامس ، وهو من كبار الكوفيِّين ، وهو : أَبوبكرٍ

عاصِمُ بنُ أبي النَّجُودِ بَهْدَلَةَ

وقيل : بَهْدَلَةُ أمُّه . مولىٰ خزيمةَ بنِ مالكِ بنِ النضرِ بنِ قُعينِ بنِ أسدِ بنِ خزيمةَ .

والنَّجُود بفتح النون وضمّ الجيم : من نَجَدتُّ الثِّيابَ ، أي سَوَّيْتُ بعضَها فوق بعض .

قرأ علىٰ أبي عبد الرحمن عبدِ الله بنِ حبيب السُّلَمِيِّ [2] ، وقرأ السُّلَميُّ علىٰ

---

(١) امرؤ القيس بن حُجر الكنديّ ، أشهر شعراء العرب في الجاهليَّة ، مات سنة ثمانين قبل الهجرة . مختار الأغاني ١/ ٢٠٣ ـ ٢٢٦ .

والبيت من الطويل من معلَّقة امرئ القيس ، وهو في ديوانه ص ٣٢ ، والمنصف ٣/ ٢٠ ، ٧٥ ، ولسان العرب ١١/ ٥٥٦ (قرنفل) ١٤/ ٣٥٠ (روي) ، والممتع لابن عصفور ٢/ ٥٧٢ وصدره فيه : إِذَا الْتَفَتَتْ نَحْوِي تَضَوَّعَ رِيحُهَا .

(٢) «السُّلَميِّ» تكملة من (ت) . وهو عبد الله بن حبيب السلميّ مقرئ الكوفة ، إليه =

عثمانَ ومنه تعلَّم، وعلىٰ عليٍّ وأُبيِّ بن كعبٍ وزيدِ بنِ ثابت[1] وعبدِ الله بنِ مسعود.[2]

وقرأ عاصمٌ أيضاً علىٰ زِرِّ بن حُبيش[3]، وسمِع من الحارثِ بنِ حسَّان وافدِ بني بكر، وكان للحارث صُحبةٌ.[4]

قال أبو إسحاق السبيعيُّ[5]: «ما رأيتُ أحداً أقرأَ من عاصم، ولا أستثني

=انتهتْ القراءة تجويداً وضبطاً. أخَذ القراءة عرضاً عن: عثمانَ وعليٍّ وابنِ مسعود وزيدِ ابن ثابت وأُبَيٍّ، رضي الله عنهم. أخَذ القراءة عنه عرضاً: الحسنُ والحسينُ وعاصمٌ، وغيرُهم. ت ٧٤ هـ، وقيل: ٧٣ هـ. (غاية ١/ ٤١٣ ـ معرفة ١/ ٥٢).

(١) المقرئ الفَرَضيّ، عرَض علىٰ رسول الله ﷺ، ت ٤٥ هـ، وقيل: ٤٨ هـ، عن ستٍّ وخمسين سنة. (غاية ١/ ٢٩٦ ـ معرفة ١/ ٣٦).

(٢) الصحابيّ الجليل، رضي الله عنه، ت ٣٢ هـ. (غاية ١/ ٤٥٨ ـ معرفة ١/ ٣٢).

(٣) زِرّ بن حُبيش، أبو مريم الأسديّ، أحد الأعلام. عرَض علَى: ابن مسعود وعثمانَ وعليٍّ، رضي الله عنهم. عرَض عليه: عاصمٌ، وغيرُه. ت ٨٢ هـ. (غاية ١/ ٢٩٤).

(٤) الحارث بن حسَّان بن كَلَدة الذُّهْليُّ الرَّبَعيُّ، وفَد علَى النبيِّ ﷺ وروىٰ عنه، سكَن الكوفة. روىٰ عنه: أبو وائل وسماكُ بن حرب وغيرُهما، ت ٣٦ هـ.
(الإصابة ١/ ٢٧٧ ـ تهذيب التهذيب ٢/ ١٣٩).

(٥) عمرو بن عبد الله، أبو إسحاق السبيعيُّ الكوفيّ، الإمام الكبير. أخَذ القراءة عرضاً عن: أبي عبد الرحمن السُّلميّ وزِرِّ بن حُبيش، وغيرِهما. أخَذ القراءة عنه: حمزة بن حبيب الزيَّات. ت ١٣٢ هـ، وقيل: ١٢٨ هـ. (غاية النهاية ١/ ٦٠٢).

أحداً من أصحاب عبد الله » . [١]

مات ـ رحمه الله ـ بالسماوة ، وقيل : بالكوفة ، سنةَ عشرين ـ وقيل : سبع ، أو ثمان ، أو تسع وعشرين ، أو سنة ثلاثين ـ ومائة . [٢]

أثنىٰ عليه الناظمُ بأنَّ من جُملة أتباعه أبو بكر شُعبة ، فكم من تابعٍ زان متبوعَه ، ومِن فرعٍ شرَّف أصلَه .

واشتهرتْ قراءةُ عاصم عن اثنين :

أحدهما :

شُعبةُ

هذا ، وهو أبوبكر بنُ عَيَّاش بنِ سالمٍ الأسديُّ ، وقيل : اسمه محمد ، وقيل : عنترة ، وقيل : مطرِّف ، وقيل : اسمُه كُنيتُه ، ونقَل فيه الشيخُ ثلاثةَ عشَر قولاً . [٣]

و(شُعْبَةُ) مبتدأٌ ، و(رَاوِيهِ) خبرُه ، و(الْمُبَرِّزُ) نعتُ (شُعْبَةُ) أو (رَاوِيهِ) ، [١٨/ ب] و(أَفْضَلَا) تمييز ، من باب : للهِ دَرُّهُ فارساً ؛ لأنَّ الإسناد في المعنىٰ إلىٰ مصدر هذا الاسم ، أي المبرِّزُ فضلُه [٤] ، أي فاق فضلُه فضلَ أقرانه ، يقال : برَّز

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ١٥/ ب .

(٢) ترجمة عاصم في غاية النهاية ١/ ٣٤٦ ، ومعرفة القرَّاء ١/ ٨٨ .

(٣) ترجمة شعبة في غاية النهاية ١/ ٢٥٨ .

(٤) قال سيبويه : «إذا قلتَ : وَيْحَه ، فقد تعجَّبتَ ، وأبهمتَ مِن أيِّ أمور الرجل تعجَّبتَ ، وأيِّ الأنواع تعجَّبتَ منه . فإذا قلتَ : فارساً ، وحافظاً ، فقدِ اختَصَصْتَ ولم تُبهِم ، وبيَّنتَ =

الرجلُ، أي فاق أضرابَه، فهو مبرِّزٌ بكسر الراء، وقيل: المبرِّزُ من أسماء خيل الحَلَبة في السباق، فالمبرِّز أوَّل، والمصلِّي ثانٍ، فمعناه: السابقُ في الفضل.

وقد نظَم جمالُ الدين بنُ مالك[1] أسماءَ خيل الحَلَبة فقال:[2]

خَيْلُ الْمُجَلِّي وَصَلِّيٌّ بَعْدَ صَاحِبِهِ ... ثُمَّ الْمُسَلِّي وتَالٍ قَبْلَ مُرْتَاحِ
وَعَاطِفٌ وَحَظِيٌّ وَالْمُؤَمَّلُ وَالْـ ... ـلَطِيمُ وَالْفِسْكِلُ السُّكَّيْتُ يَا صَاحِ

ويجوز أن يكون حالاً، بمعنىٰ: فهو المبرِّزُ أفضلَ، بمعنىٰ فاضلاً، وفيه مبالَغةٌ ليست في فاضِل.

ويجوز أن يكون (شُعْبَةُ) مبتدأً، و(رَاوِيهِ) نعتَه، و(الْمُبَرِّزُ) خبرَ (شُعْبَةُ).

ولـمَّا كان المشهور بهذا الاسم إنَّما هو أبوبسطام شُعبةُ بنُ الحجَّاج البصريُّ[3] بيَّن مرادَه بقوله:

= في أيِّ نوعٍ هو» اهـ. (الكتاب ٢/ ١٧٤).

(١) محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، أبوعبد الله الطائيّ الجَيّانيّ النحويّ، إمام النحو، وحافظ اللغة، وصاحب الألفيَّة. ت ٦٧٢ هـ. (بغية الوعاة ١/ ١٣٠).

(٢) البيتان من البسيط، وقد ذكَرهما الصَّفَديُّ منسوبَين لابن مالك في الوافي بالوفيات ٣/ ٣٦٢، ٣٦٣ ولكن جاء فيه لفظُ البيت الأوَّل:

خَيْلُ السِّبَاقِ الْمُجَلِّي يَقْتَفِيهِ مُصَلْـ ... ـلٍ والْمُسَلِّي وَتَالٍ قَبْلَ مُرْتَاحِ

وهُما كذلك في نفح الطِّيب ٢/ ٢٢٥.

(٣) شُعبة بن الحجّاج بن الورد، الإمام الحافظ، أمير المؤمنين في الحديث. وُلد ٨٠ هـ. ت ١٦٠ هـ. (سِيَر الأعلام ٧/ ٢٠٢ ـ تاريخ بغداد ٩/ ٢٥٥).

٣٦ ـ وَذَاكَ ابْنُ عَيَّاشٍ أَبُوبَكْرٍ الرِّضَا وَحَفْصٌ وَبِالْإِتْقَانِ كَانَ مُفَضَّلَا

(ذَاكَ) إشارةٌ إلىٰ شُعْبَةَ؛ لأنَّه كان مشتهراً باسم أبيه، وبكُنيته، كثر من اشتهاره باسمه؛ لاختلاف الناس فيه على ثلاثة عشر قولاً كما تقدَّم.

و(ذَاكَ) مبتدأٌ، و(ابْنُ عَيَّاشٍ) خبره، و(أَبُوبَكْرٍ) بيانٌ، و(الرِّضَا) صفةٌ لـ (أَبُو بَكْرٍ).

ذكَره ابنُ سعدٍ[1] في الطبقة السابعة[2] من أهل الكوفة وأثنىٰ عليه، وقال إنَّه كان من العُبَّاد. توفِّي سنة ثلاث وتسعين ومائة في جمادىٰ الأُولىٰ[3]، وفيه توفِّي هارونُ الرشيد بطُوس.

ويقال إنَّه تعلَّم القرآنَ من عاصم خَمْساً خَمْساً كما يتعلَّم الصبيُّ.

وكان عالماً عاملاً، قال يحيَى بنُ آدمَ[4] ووكيعٌ[5]: «هو العالِمُ الذي أحيا

---

(١) محمد بن سعد بن منيع، أبوعبد الله البغداديّ، الحافظ الحُجَّة، صاحب الطبقات الكبرىٰ والصغرىٰ، ت ٢٣٠ هـ. (سير الأعلام ١٠/ ٦٦٤).

(٢) في (ت): «السادسة»، وكلاهما صحيح لأنَّ ابنَ سعد ترجم له في الطبقة السابعة، ثمَّ قال: «وهو من الطبقة التي قبل هذه الطبقة، ولكنَّه بقيَ وعُمِّر حتَّىٰ كتَب عنه الأَحداثُ، وكان من العُبَّاد» اهـ. طبقات ابن سعد ٦/ ٣٨٦.

(٣) في (ص) و(م): الأوّل.

(٤) يحيَى بن آدم، أبوزكريّا الصِّلْحيّ، إمام كبير حافظ. روَى القراءة عن أبي بكر بن عيَّاش. ت ٢٠٣ هـ. (غاية ٢/ ٣٦٣ ـ معرفة ١/ ١٦٦). =

اللهُ به قَرْنَهُ » .[١]

يقال إنَّه لم يُفرَش له فِراشٌ مدَّةَ خمسين سنة .

ثم ذكَر الراوي الثاني وهو :

حَفْصُ بنُ سليمانَ

ابن المغيرةَ البزَّاز ـ بزايَين ـ يُعرَف بحُفَيص مصغَّراً، يُكنىٰ أباعمرَ، وقيل : أبا داود .[٢]

أثنىٰ الناسُ علىٰ قراءته وصحَّةِ ضبطِه حرفَ عاصمٍ، قال يحيىٰ بنُ مَعين[٣] : «الروايةُ الصحيحةُ التي رُويَتْ عن عاصمٍ روايةُ حفصٍ أبي عُمرَ بن سليمانَ»[٤] وقال أبوهشام الرفاعيُّ[٥] : «كان يُعرَف بقراءة عاصمٍ حفصُ بنُ أبي داودَ،

---

(٥) وكيع بن الجرَّاح، الإمام الحافظ، محدِّث العراق، أحد الأعلام. أخَذ عن : شعبة والأعمش، وغيرهما. ت ١٩٦ هـ. (السير ٩/ ١٤٠).

(١) اللآلئ الفريدة ١٥/ ب.

(٢) ترجمة حفص في غاية النهاية ١/ ٢٥٤، ومعرفة القرَّاء ١/ ١٤٠ .

(٣) أبو زكريَّا الغَطَفانيّ، الإمام الحافظ، شيخ المحدِّثين، ت٢٣٣ هـ. (السير ١١/ ٧١).

(٤) اللآلئ الفريدة ١٥/ ب، النشر ١/ ١٥٦ .

(٥) محمد بن يزيد، أبوهشام الرفاعيّ الكوفيّ، إمام مشهور. أخذ القراءة عرضاً عن سُليم. ت ٢٤٨ هـ. (غاية ٢/ ٢٨٠ ـ معرفة ١/ ٢٢٤).

وكان أعلمَهم بقراءة عاصم» .[1]

وقال الخطيبُ[2] : «كان المتقدِّمون يعدُّونه في الحفظ فوق أبي بكر بن عيَّاشٍ، ويصفونه بضبط الحرفِ الذي قرأ به على عاصم»[3]، ولهذا قال الناظمُ :

. . . وَبِالْإِتْقَانِ كَانَ مُفَضَّلَا

يعني إتقانَ الحروف عن عاصم، لا في رواية الحديث .

توفِّي سنة ثمانين ومائة .

و(حَفْصٌ) مبتدأٌ خبرُه محذوفٌ، أي : وحفصٌ راويه أيضاً، و(بِالْإِتْقَانِ) متعلِّق بـ(مُفَضَّلَا) الذي هو خبر (كَانَ) [١٩/ أ] و(كَانَ) وما بعدها حالٌ من (حَفْصٌ) .

٣٧ ـ وَحَمْزَةُ مَا أَزْكَاهُ مِنْ مُتَوَرِّعٍ إِمَاماً صَبُوراً لِلْقُرَانِ مُرَتِّلَا

هذا البدر السادس، وهو :

حمزةُ بنُ حبيبِ بنِ عُمارةَ الزيَّاتُ التَّيميُّ[4]

---

(١) اللآلئ الفريدة ١٥/ ب، معرفة القرَّاء ١/ ١٤١ .

(٢) أحمد بن عليّ بن ثابت، الخطيب البغداديّ، الإمام العلَّامة صاحب «تاريخ بغداد» وغيره من التصانيف، ت ٤٦٣ هـ. (السير ١٨/ ٢٧٠) .

(٣) تاريخ بغداد٨/ ١٨٦ ، إبراز المعاني١/ ١٥٦ ، ١٥٧ ، وهو في النشر ١/ ١٥٦ منسوباً لابن المنادي، ولعلَّ الجزريّ فَهِم ذلك من معرفة القرَّاء ١/ ١٤١ .

(٤) ترجمة حمزة في غاية النهاية ١/ ٢٦١ ، ومعرفة القرَّاء ١/ ١١١ .

مولىٰ بني عِجْل، وقيل: مولىٰ بني عِكرمةَ بن رِبْعِيّ، كنيتُه أبوعُمارة، وهو من نسل أكثَمَ بن صيفيٍّ حكيمِ العرب.[1]

كان يَجلب الزيتَ من حُلوانَ إلىٰ العراق، وتوفِّي بحُلوانَ سنةَ ستٍّ ـ أو أربعٍ، أو ثمانٍ ـ وخمسينَ ومائة.

أثنىٰ عليه الأكابرُ: كسفيانَ الثَّوْريِّ[2] وشَريكِ بنِ عبدِ اللهِ[3] وشُعيبِ بنِ [حرب[4] وعليِّ بنِ][5] صالحٍ[6]، ولم يوصف أحدٌ من القرّاء بما وُصف به

---

(١) أَكْثَم بن صَيفيّ بن رياح الأُسَيْديّ الشُّرَيفيّ، حكيم العرب في الجاهليَّة، أحد المعمَّرين يُقال: عاش تسعين ومائة سنة، أدرك الإسلام، وقصَد المدينة في مائة من قومه يريدون الإسلام، فمات في الطريق، ولم يَرَ النبيﷺ. ت نحو ٨٥ هـ.
(أُسْد الغابة ١/ ١٣٤، الأنساب ٨/ ٩٧، توضيح المشتبه ٥/ ٣٢٩).

(٢) سفيان بن سعيد، أبوعبدالله الثوريّ، الإمام الكبير. روَىٰ القراءة عن حمزةَ الزيَّات. ت ١٦١ هـ. (غاية ١/ ٣٠٨)

(٣) أبوعبد الله النخعيّ، أحد الأعلام. روىٰ عن الأعمش وغيره. روىٰ عنه: سفيان والليث، وغيرُهما. ت ١٧٧ هـ. (السير ٨/ ٢٠٠)

(٤) أبوصالح المدائنيّ، الإمام القدوة، شيخ الإسلام، روىٰ عن سفيانَ وغيرِه. روىٰ عنه أحمد بن حنبل وغيرُه، ت ١٩٦ هـ، وقيل: ١٩٧ هـ. (السير ٩/ ١٨٨).

(٥) سقط من النُّسخ الثلاث، والصوابُ ما أثبتُّه من إبراز المعاني ١/ ١٠٤.

(٦) عليّ بن صالح بن صالح بن حيّ، أبوالحسن، الإمام، القدوة الكبير، تلا علىٰ حمزة وتصدَّر للإقراء. وثَّقه أحمد وابن معين. ت ١٥٤ هـ. (السير ٧/ ٣٧١).

من الزهد والورَع والتحرُّز عن أخذ الأجرة على تعليم القرآن ؛ لأنَّه روى حديثاً يتضمَّنُ التغليظَ في ذلك، فتَمَذْهبَ به، والحديثُ رواه أبوداودَ في سُننه، وهو عن عُبادةَ [1] قال : عَلَّمْتُ نَاساً مِنْ أَهْلِ الصُّفَّةِ الْكِتَابَ وَالْقُرْآنَ، فَأَهْدَىٰ إِلَيَّ رَجُلٌ مِنْهُمْ قَوْساً، فَقُلْتُ : لَيْسَتْ بِمَالٍ، وَأَرْمِي عَنْهَا فِي سَبِيلِ اللهِ، لَآتِيَنَّ رَسُولَ اللهِ ـ ﷺ ـ فَلَأَسْأَلَنَّهُ، فَأَتَيْتُه فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللهِ، أَهْدَىٰ إِلَيَّ رَجُلٌ قَوْساً مِمَّنْ كُنْتُ أُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْقُرْآنَ، وَلَيْسَتْ بِمَالٍ، وَأَرْمِي عَنْهَا فِي سَبِيلِ اللهِ. قَالَ : « إِنْ كُنْتَ تُحِبُّ أَنْ تُطَوَّقَ طَوْقاً مِنْ نَارٍ فَاقْبَلْهَا » . [2]

وفي روايةٍ قال : « جَمْرَةٌ بَيْنَ كَتِفَيْكَ تَقَلَّدتَّهَا » أو « تَعَلَّقْتَهَا » . [3]

---

(١) عُبادة بن الصامِت بن قيس، أبوالوليد الأنصاريّ، رضي الله عنه، أحد النقباء ليلة العَقَبة، ت ٣٤ هـ، وقيل غير ذلك . (السير ٢/ ٥) .

(٢) الحديث رواه أبوداود (٣٤١٦) في الإجارة، باب : في كسب المعلِّم، وابنُ ماجه (٢١٥٧) في التجارات، باب : الأجرة على تعليم القرآن، والبيهقيُّ (٦/ ١٢٥) في كتاب الإجارات، باب : مَن كَرِه أخذَ الأجرة عليه، والبغويُّ في شرح السُّنَّة (٨/ ٢٦٨)، وابن عراق في تنزيه الشريعة (١/ ٢٧١)، وذكَره الحاكمُ (٢/ ٤١) في كتاب البيوع ـ من طريق مغيرة بن زياد ـ وقال : « هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرِّجاه »، قال الذهبيُّ في التلخيص : « مغيرة صالحُ الحديثِ، وقد تركه ابنُ حِبَّان »، والحديث في تخريج الدلالات السمعيَّة (ص ٨٤)، وكنز العمَّال (٢٨٦٦) .

(٣) الحديث رواه أبوداود (٣٤١٧) في كتاب الإجارة، باب : في كسب المعلِّم، وأحمد (٥/ ٣٢٤)، والبيهقيُّ (٦/ ١٢٥) في الإجارة، باب : مَن كَرِه أخذَ الأُجرة عليه، والحاكمُ (٣/ ٣٥٦) في كتاب معرفة الصحابة، وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرِّجاه . =

ويُحكىٰ أنَّ جريرَ بنَ عبدالحميد[1] قال : « مَرَّ بي حمزةُ في يومٍ شديدِ الحَرِّ فعَرضْتُ عليه الماءَ الباردَ، فأَبىٰ ؛ لأنِّي كنتُ أقرأ عليه » .[2]

وكان الأعمشُ[3] إذا رآه مُقبِلاً قال : « هذا حَبْرُ الْقُرْآنِ » .[4]

= ووافقه الذهبيُّ في التلخيص، وهو في كنز العمال (٢٨٦٥ ، ٤٢٠٠).

قال الإمامُ النوويُّ : « وأمَّا أخذُ الأُجرة علىٰ تعليم القرآن فقد اختلَف العلماءُ فيه : فحكَىٰ الإمامُ أبوسليمانَ الخطَّابيُّ منعَ أخذِ الأُجرة عليه عن جماعة من العلماء، منهم الزُّهْريُّ وأبوحنيفة، وعن جماعةٍ أنَّه يَجوزُ إن لم يَشترطه، وهو قولُ الحسن البصريِّ والشعبيِّ وابنِ سيرين، وذهَب عطاءٌ ومالكٌ والشافعيُّ وآخَرون إلىٰ جوازها إن شارَطه واستأجَره إجارةً صحيحة، وقد جاء بالجواز الأحاديثُ الصحيحة » . ثمَّ ذكَر حديثَ عُبادة كدليلٍ للمانعين وقال : « وأجاب الموجوِّزون عن حديث عُبادةَ بجوابَين : أحدهما : أنَّ في إسناده مقالاً . والثاني : أنَّه كان تبرَّع بتعليمه فلم يَستحقَّ شيئاً، ثمَّ أَهْدىٰ إليه علىٰ سبيل العِوَض، فلم يَجُز له الأخذ، بخلافِ مَن يَعقِدُ معه إجارةً قبل التعليم، والله أعلم » اهـ. التبيان ص ٤٥ ، ٤٦ .

(١) جرير بن عبدالحميد، أبوعبدالله الرازيّ . سمع الحروف من الأعمش وله عنه نسخة . ت ١٨٧ هـ . (غاية ١/ ١٩٠).

(٢) إبراز المعاني ١/ ١٠٤ ، وقد ذكَر الهذليُّ في الكامل ١٥/ ب هذا الخبر غير منسوب .

(٣) سليمان بن مِهران الأعمش، أبومحمد الكاهليّ، الإمام الجليل . أخَذ القراءة عرضاً عن : إبراهيم النخعيّ وابنِ وثَّاب، وغيرِهما . روَىٰ القراءة عنه عرضاً وسماعاً : حمزةُ وجرير بن عبد الحميد، وغيرُهما . ت ١٤٨ هـ . (غاية ١/ ٣١٥ ـ معرفة ١/ ٩٤).

(٤) الخبر في المستنير ١/ ٢٤٦ ، والمصباح الزاهر فقرة ٤٣٠ ، واللآلئ الفريدة ١٦/ أ، =

أخَذ القرآنَ عن جماعةٍ أجلّاء، منهم: الأعمشُ، وابنُ أبي ليلىٰ[1]، وحُمْرانُ ابنُ أَعْيَنَ[2]، وأخَذه الأعمشُ عن يحيَى بن وثَّابٍ[3]، عن عَلْقَمَةَ[4]، عن ابن مسعودٍ، عن رسول الله ﷺ.

وقرأ أيضاً علىٰ جعفرِ بنِ محمدِ بنِ عليِّ بنِ الحسينِ[5]، وجعفرٌ علىٰ آبائه، ويقال: إنَّه لم يَلْقَهُ أحدٌ إلَّا يقرأُ القرآنَ، كان يَختِم في كلِّ شهرٍ خمساً وعشرين ختمةً. وكان إمامَ الناس في الفرائض، وهو من رجال مُسْلِمٍ.[6]

= ومعرفة القرَّاء ١/ ١١٣، وغاية النهاية ١/ ٢٦٣، والنشر ١/ ١٦٦.

(١) محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلَى الكوفيّ القاضي، أحد الأعلام. ت ١٤٨ هـ. (غاية ٢ / ١٦٥).

(٢) مقرئ كبير. تُوفِّي في حدود ١٣٠ هـ، أو قبلها. (غاية ١/ ٢٦١ ـ معرفة ١/ ٧٠).

(٣) يحيى بن وثَّاب الكوفيّ، تابعيّ، ثقة كبير. روىٰ عن: ابن عمر وابن عبَّاس. عرض عليه: الأعمش، وغيرُه. ت ١٠٣ هـ. (غاية ٢/ ٣٨٠ ـ معرفة ١ / ٦٢).

(٤) عَلْقَمة بن قيس، أبو شبل النخعيّ، الفقيه الكبير. وُلِد في حياة النبيّ ﷺ، ت ٦٢ هـ. (غاية ١ / ٥١٦ ـ معرفة ١ / ٥١).

(٥) أبو عبد الله الصادق المدنيّ، رضي الله عنه. ت ١٤٨ هـ. (غاية ١/ ١٩٦).

(٦) أخرَج له مسلمٌ (١٤٥) في: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: استحباب الذِّكر بعد الصلاة، وبيانِ صفتِه. ولفظه: حدَّثنا نصرُ بنُ عليّ الجَهْضَمِيُّ، حدَّثنا أبو أحمد، حدَّثنا حمزةُ الزيَّات، عن الحَكَم، عن عبد الرحمن بنِ أبي ليلىٰ، عن كعب بنِ عُجْرَةَ، عن رسول الله ﷺ قال: «مُعَقِّبَاتٌ لَا يَخِيبُ قَائِلُهُنَّ (أو: فَاعِلُهُنَّ): ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ تَسْبِيحَةً، وَثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ تَحْمِيدَةً، وَأَرْبَعٌ وَثَلَاثُونَ تَكْبِيرَةً، فِي دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ». =

وإلىٰ هذه المناقب أشار المصنِّفُ بهذا البيت .

و(حَمْزَةُ) مبتدأٌ ، والجملةُ التعجُّبيَّةُ خبرُه .

و(مَا) مبتدأٌ بمعنىٰ شيء ، نَكِرةٌ تامَّةٌ ، والفعلُ بعدها رافعٌ لضميرها خبرٌ عنها ، والمنصوبُ بعده مفعولٌ به .

وزعَم الأخفشُ أنَّ (مَا) هذه موصولة ، والجملةُ بعدَها صِلةٌ ، والخبرُ محذوف ، أي : الذي حَسَّنَ زيداً شيءٌ عظيم .

وزعَم الكوفيُّون أنَّ (مَا) استفهاميَّة مبتدأ ، وما بعدها الخبرُ .

و(مِنْ مُتَوَرِّعٍ) تمييزٌ ، وكذلك : إِمَاماً ، صَبُوراً ، مُرَتِّلاً .

و(لِلْقُرَانِ) متعلِّق بـ « مُرَتِّل » .[1]

ويجوز نصبُ (إِمَاماً) وما بعده علىٰ الحال أو علىٰ المدح ، ويجوزُ أن يكونَ

= وأخرَج لحمزةَ أيضاً الترمذيُّ (٢٤٤٩) في صفة الجنَّة ، و(٢٨٣١) في فضائل القرآن ، و(٣٣٠٧ ، ٣٤٠٢) في كتاب الدعوات ، وأبوداود (١٥٣) في كتاب الطهارة ، و(١٦٥٧) في كتاب المناسك ، و(٣٤٧٠) في الحروف والقراءات ، وابنُ ماجَهْ (٣١١٠) في المناسك و(٣٧٨٤) في الأدب ، وأحمدُ (٧٩١٠ ، ١٠٩٠٤) في باقي مسنَد المكثِرين ، و(٢٠٢٠٣ ، ٢٠٢٠٦) في مسنَد الأنصار ، والدارِميُّ (٢٧٠٣) في الرِّقاق ، و(٣١٩٧) في فضائل القرآن .

(١) اللام في (لِلْقُرَانِ) زائدة ، وتُسمَّىٰ : لام التقوية ، زِيدتْ لتأخُّر العامل الذي هو : (مُرَتِّل) ولأنَّه فرعٌ في العمل . انظر : مغني اللبيب ص ٢٦٨ ، ٢٨٧ .

قولُه : (مَا أَزْكَاهُ) جملةً معترِضة [١٩/ ب] بينَ المبتدأِ ـ وهو (حَمْزَةُ) ـ وخبرِه وهو قولُه في البيت الآتي : (رَوَىٰ خَلَفٌ عَنْهُ) .

و(أَزْكَاهُ) من زكَا ، إذا طهُر ونَما صلاحُه ، و« مُرَتِّل » أي مبيِّن .

٣٨ ـ رَوَىٰ خَلَفٌ عَنْهُ ، وَخَلَّادٌ الَّذِي رَوَاهُ سُلَيْمٌ مُتْقَناً وَمُحَصَّلَا

ذكَر راويَين عن حمزةَ بينهما وبينه رجلٌ ، وهو سُلَيمُ بنُ عيسىٰ بنِ عامرِ بنِ غالبٍ الحنفيُّ ، يُكنىٰ أبا عيسىٰ ، كوفيٌّ .

كان من أضبط الناس لحرف حمزةَ ، كان حمزةُ إذا جاء سُلَيمٌ يقول لأصحابه : « تحَفَّظُوا فقدْ جاءَ سُلَيمٌ » .[1]

وتوفِّي سنةَ ثمانٍ ـ أو تسعٍ ـ وعشرين ومائتين .[2]

قرأ علىٰ سُلَيمٍ هذا خلَفٌ وخلّادٌ ، فأمَّا

خَلَفٌ

فهو خلَفُ بنُ هشام بنِ طالبٍ البَزَّارُ ـ براءٍ مهمَلة أخيراً ـ يُكنىٰ أبا محمدٍ ، وهو صاحبُ الاختيار ، توفِّي سنةَ إحدىٰ ـ أو ثمانٍ ، أو تسعٍ ـ وعشرين ومائتَين

(١) قول حمزة مذكور في جامع البيان للدانيّ ١/ ١٥٠ ، واللآلئ الفريدة ١٦/ ب ، ومعرفة القرَّاء ١/ ١٣٩ ، وغاية النهاية ١/ ٣١٩ ، والنشر ١/ ١٦٦ .

(٢) ترجمة سُليم في غاية النهاية ١/ ٣١٨ ، ومعرفة القرَّاء ١/ ١٣٨ .

ببغداد .[1]

وأمَّا خَلّادٌ

فهو أبو عيسىٰ ـ ويقال : [أبو][2] عبد الله ـ خلّادُ بن خالد[3] الأحولُ الصَّيْرفيُّ الكوفيُّ، ويقال : خلّاد بنُ خُليد . توفِّي سنةَ عشرين ـ أو ثلاثين ـ ومائتين .[4]

وقولُ الناظم :

رَوَىٰ خَلَفٌ . . . .

إلىٰ آخِره، لا يُفهَم منه أنَّ خلَفاً وخلَّاداً قرآ علىٰ سُليمٍ؛ إذ لا يلزَم من روايتهما ما رواه سُليمٌ عنه أن يكونا قرآ عليه، لاحتمال أن يكونا رفيقَيْه، وإنَّما اعتمَد الناظمُ في ذلك علىٰ شُهرة الأمر ووضوحِه عند أهل هذا الشأن .

و(مُتْقَناً ومُحَصَّلَا) حالان من الموصول أو من عائده .

[الكسائيُّ][5]

٣٩ ـ وَأَمَّا عَلِيٌّ فَالْكِسَائِيُّ نَعْتُهُ   لِمَا كَانَ فِي الْإِحْرَامِ فِيهِ تَسَرْبَلَا

---

(١) ترجمة خلَف في غاية النهاية ١/ ٢٧٢، ومعرفة القرَّاء ١/ ٢٠٨ .

(٢) تكملة لازمة من غاية النهاية ١/ ٢٧٤ .

(٣) تحرَّفتْ في (ص) و(م) إلىٰ : خلّاد .

(٤) ترجمة خلَّاد في غاية النهاية ١/ ٢٧٤، ومعرفة القرَّاء ١/ ٢١٠ .

(٥) ترجمة الكسائيّ في غاية النهاية ١/ ٥٣٥، ومعرفة القرَّاء ١/ ١٢٠ .

هذا هو البدر السابع ، وهو عليُّ بنُ حمزةَ بن عبدِ الله بن بَهْمَنَ - بباء موحَّدة ونونٍ أخيراً - يُكنىٰ أبا الحسن ، وكان ثقة ، عالماً لا سيَّما بالنحو والقراءات ، صدوقاً .

قال يحيَى بنُ مَعين : «مَا رَأَيْتُ بعَيْنَيَّ هَاتَيْنِ أَصْدَقَ لَهْجَةً من الكسائيِّ» .[1]

ورُؤي في المنام ، فقيل له : ما فعَلَ اللهُ بكَ ؟ قال : غَفَرَ لِي بِالْقُرْآنِ .[2]

ويُروىٰ أنَّه قال : [رأيتُ رسولَ الله ﷺ في المنام فقال][3] لِي : أَلَسْتَ عَلِيَّ بْنَ حَمْزَةَ الْكِسَائِيَّ ؟ فَقُلْتُ : بَلَىٰ يَا رَسُولَ الله[4] . فَقَالَ لِي : اقْرَأْ . فَقَرَأْتُ : ﴿وَالصَّـٰفَّـٰتِ صَفًّا﴾ حَتَّىٰ بَلَغْتُ ﴿شِهَابٌ ثَاقِبٌ﴾ [١٠] فَقَالَ لِي : يَا عَلِيُّ لَأُبَاهِيَنَّ بِكَ الْأُمَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ .[5]

---

(١) قول ابن معين مذكور في جامع البيان للدانيِّ ١/ ١٥٦ ، والمفرَدات السبع ص ٣٥٠ ، والمستنير ١/ ٢٧١ ، والمصباح الزاهر فقرة ٤٣٧ ، واللآلئ الفريدة ١٦/ ب ، ومعرفة القرَّاء ١/ ١٢٢ ، وجمال القرَّاء ٢/ ٤٤١ ، وغاية النهاية ١/ ٥٣٧ ، والنشر ١/ ١٧٢ .

(٢) تاريخ بغداد ١١/ ٤١٤ ، ٤١٥ ، المفردات السبع ص ٣٥١ ، إبراز المعاني ١/ ١٠٥ ، اللآلئ الفريدة ١٧/ أ .

(٣) تكملة لازمة ، انظر : المستنير ١/ ٢٧٣ ، إبراز المعاني ١/ ١٠٥ ، تاريخ بغداد ١١/ ٤٠٩ .

(٤) في النُّسَخ الثلاث : «بلىٰ يا رب» والتصويب من المصادر السابقة .

(٥) الخبر في المستنير ١/ ٢٧٣ ، وإبراز المعاني ١/ ١٠٥ ، وقريبٌ منه في تاريخ بغداد ١١/ ٤٠٩ ، إلَّا أنَّ الكلام في الجميع للنبيِّ ﷺ وليس لله عزَّ وجلَّ .

توفِّي بالرَّيِّ هو ومحمدُ بنُ الحسنِ الحنفيُّ[١] مع الرشيد حين توجَّه إليها فقال الرشيدُ: هَهُنَا دَفَنَّا الْعِلْمَ وَالْقُرْآنَ[٢]. وذلك في سنة تسعٍ وثمانين ومائة، وقيل: قبل ذلك.

ويقال: إنَّه من أولاد الفُرْس، من سواد العراق، وجدُّه عبدُ الله بنُ بَهْمَنَ[٣] بنِ فيروزَ.[٤]

وانتهتِ الإمامةُ إليه بعد حمزةَ، فإنَّه قرأ عليه القرآنَ كلَّه أربعَ ختماتٍ.[٥]

وأخَذ أيضاً عن محمدِ بنِ أبي ليلىٰ وعيسَى بنِ عمرَ.

وسُمِّيَ الكسائيَّ لأنَّه كان يَتَّشِحُ بكِساءٍ ويَجلسُ في مجلس حمزةَ، فكان حمزةُ يقول: اعْرِضُوا عَلَىٰ صَاحِبِ الكِساء.[٦] قال الأهوازيّ[٧]: [٢٠/أ]

---

(١) العلّامة، صاحب أبي حنيفة. ت ١٨٩ هـ. (سير الأعلام ٩/ ١٣٤).

(٢) الخبر في المفردات السبع ص ٣٥٢.

(٣) تحـرَّفتْ في (ص) إلىٰ: «نهد»، وفي (م) إلىٰ: «بهد»، وفي (ت) إلىٰ: «بهز»، والصوابُ: بَهْمَن، كما تقدَّم، وانظر: غاية النهاية ١/ ٥٣٥.

(٤) لم أعثر له علىٰ ترجمة فيما رجعتُ إليه من مصادر.

(٥) في (ت): مرَّات.

(٦) الإقناع ١/ ١٣٨، إبراز المعاني ١/ ١٥٩.

(٧) هو أبوعليّ الحسن بن عليّ بن إبراهيم الأهوازيّ، صاحب المؤلَّفات. ت ٤٤٦ هـ. (غاية ١/ ٢٢٠ ـ معرفة ١/ ٤٠٢).

وهذا أَشْبَه بالصواب .[1]

وقيل : لأنَّه كان في حداثته يبيعُ الأكسيةَ . وقيل : لأنَّه من قرية بالسواد يقال لها : باكُسايا[2] . وقيل : لأنَّه أحرَم فيه .

ويُروىٰ أنَّه سُئل : لِمَ سُمِّيتَ الكسائيّ ؟ فقال : لأنِّي أحرَمتُ في كِساءٍ .[3]

ولذلك اعتمَد الناظمُ علىٰ هذا دُونَ ما تقدَّم .

و النَّعْتُ : الصفةُ ، واللامُ للتعليل ، و« مَا » مصدريَّة .

قال أبوعبدالله : « وتَسَرْبَلَ صلتُها ؛ لأنَّ كان الناقصةَ لا مصدرَ لها »[4] ، يعني صلتَها في المعنىٰ ، وفي عبارته نظَر .

والسِّرْبالُ : القَميصُ ، وقيل : كلُّ ما يُلْبَس ، كالدِّرْع وغيرِه ، ومنه : ﴿ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ وَسَرَٰبِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ ﴾[5] يقال : سَرْبَلَهُ فَتَسَرْبَلَ ، وأطلَق علىٰ

---

(١) قول الأهوازيّ مذكور في إبراز المعاني ١/ ١٥٩ .

(٢) السَّوادُ بالعراق ، وحدُّه من حديثة الموصل طولاً إلىٰ عَبَّادان ، ومن العُذَيب بالقادسيَّة إلىٰ حُلوان عرضاً . أمَّا باكُسايا فبلدةٌ بين بغداد وواسط من الجانب الشرقيّ في أقصَى النهروان . والنسبة إليها : باكُسائيّ . انظر معجم البلدان ١/ ٣٢٧ ، ٣/ ٢٧٢ .

(٣) الخبر في تاريخ بغداد ١١/ ٤٠٤ ، والتذكرة لابن غلبون ١/ ٥٦ ، والمستنير ١/ ٢٧٠ ، والإقناع ١/ ١٣٨ ، والكنز ص ٩٠ ، ومعرفة القرَّاء ١/ ١٢٢ ، وغاية النهاية ١/ ٥٣٩ .

(٤) انظر : اللآلئ الفريدة لوحة ١٧/ أ .

(٥) النحل ٨١ .

الكساءِ سِرْبالاً لأنَّه يُنَزَّل منه منزلةَ السِّرْبال إن قيل إنَّه مختصٌّ بالقميص .

و(فِي الْإِحْرَامِ) متعلِّقٌ بـ«تَسَرْبَلَ» وكذلك (فِيهِ)، والضميرُ يعود علَى الكساء المدلولِ عليه بـ(الْكِسَائِيّ)، ولا يَضرُّ هنا اتِّحادُ الحرفَين المتعلِّقَين بشيء واحدٍ لاختلاف الجهة، فإنَّ الأُولىٰ تَعْديةٌ علىٰ جهة الظرفيَّة، والثانيةَ علىٰ جهة المفعوليَّة لأنَّه ضمَّنه معنىٰ حَلَّ، أي حَلَّ فيه في وقت الإحرام .

وأجاز الشيخُ أن تكون «فِي» بمعنَى الباءِ أو زائدةً [1]، ولا حاجةَ إليه، ويجوز أن يكون (فِيهِ) متعلِّقاً بـ(الْإِحْرَامِ) ومفعولُ «تَسَرْبَلَ» محذوفٌ، أي تَسَرْبَلَهُ .

٤٠ ـ رَوَىٰ لَيْثُهُمْ عَنْهُ أَبُو الْحَارِثِ الرِّضَا
وَحَفْصٌ هُوَ الدُّورِي وَفِي الذِّكْرِ قَدْ خَلَا

ذكر راويَين عن الكسائيِّ أخَذا عنه مشافَهةً، أحدهما :

أبو الحارِث

اللَّيْثُ بنُ خالدٍ المَرْوَزِيُّ الحاجب[2]، انفرَد بروايته القرآنَ عن الكسائيِّ . [3]

---

(١) إبراز المعاني ١/ ١٥٩ .

(٢) قال ابنُ الجزريّ عنه : «وقد غلط الشَّذَائيُّ في نسبه، فقال : الليث بن خالد المَرْوَزِيّ . وكذا الأهوازيُّ فقال : المَرْوَزِيُّ الحاجِب . وذاك رجلٌ آخَرُ قديم محدِّث من أصحاب مالك يُكنىٰ : أبا بكر، توفِّي سنة مائتَين أو نحوها، وهذا مات سنة أربعين ومائتَين» اهـ . غاية النهاية ٢/ ٣٤ . وذكَر الذهبيُّ قريباً من ذلك في معرفة القراء ١/ ٢١١ نقلاً عن الدانيّ .

(٣) أي أنَّه لم يتلقَّ القرآنَ عرضاً إلّا عن الكسائيِّ، مع كونه روَى الحروفَ عن حمزةَ =

وروىٰ عن يحيىٰ بنِ المبارَكِ اليزيديِّ، عن أبي عمرِو بنِ العلاءِ، عن الحسن[١] عن أنس بنِ مالكٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «الْقُرْآنُ غِنىً لَا فَقْرَ بَعْدَهُ، وَلَا غِنىً دُونَهُ». [٢] والثاني:

أبو عُمرَ الدُّورِيُّ

صاحبُ اليزيديِّ، وقد تقدَّم ذِكْرُه[٣]، وكان قد جمَع الحروفَ السبعة[٤]، وعَمِيَ في آخرِ عُمُرِه.

= ابنِ القاسم الأحولِ واليزيديِّ. انظر: غاية النهاية ٢/ ٣٤.

(١) الحسن بن أبي الحسن يَسَار، أبو سعيد البصريُّ، إمام زمانه عِلْماً وعملاً. قرأ علىٰ: حِطَّان وأبي العالية. وعنه: أبو عَمرو وغيرُه. ت ١١٠ هـ. (غاية ١/ ٢٣٥ ـ معرفة ١/ ٦٥)

(٢) أخرَجه الخطيب في تاريخ بغداد (١٣/ ١٦)، والدَّيلميُّ (٤٦٧٧)، والهذليُّ في الكامل (٦/ أ)، والشجريُّ في أماليه (١/ ٨٢)، والهيثميُّ في مجمع الزوائد (٧/ ١٥٨) وقال: «رواه أبو يَعلىٰ، وفيه يزيد بن أَبَان الرَّقاشيّ، وهو ضعيف»، وابنُ حَجَر (٣٥١١) في المطالب العالية، باب: فضل القراءة، وذكَره المتَّقي الهنديّ في كنز العمال (٢٣٠٧) وعزاه لأبي يعلىٰ ومحمد بن نصر عن أنس، وذكَره السخاويُّ في المقاصد الحسنة (ص ٣٠٤)، والعَجلونيُّ في كشف الخفاء (٢/ ١٤٠)، والمَناويُّ في فيض القدير (٦١٨٣) ورمَز السيوطيُّ لضعفه.

(٣) ص ١١٦ عند شرح قول الناظم (البيت ٣١):

أَبُو عُمَرَ الدُّورِي وَصَالِحُهُمْ أَبُو ... شُعَيْبٍ هُوَ السُّوسِيُّ عَنْهُ تَقَبَّلَا

(٤) انظر غاية النهاية ١/ ٢٥٥، وقد طُبِعت القراءاتُ التي جمَعها أبو عمرَ الدُّوريُّ بعنوان: جُزءٌ فيه قراءاتُ النبيِّ ﷺ، تحقيق د. حكمت بشير ياسين، مكتبة الدار بالمدينة المنوَّرة.

٤١ ـ أَبُوعَمْرِهِمْ وَالْيَحْصَبِيُّ ابْنُ عَامِرٍ صَرِيحٌ وَبَاقِيهِمْ أَحَاطَ بِهِ الْوَلَا

(أَبُوعَمْرِهِمْ) مثلُ «وَرْشُهُمْ» و«لَيْثُهُمْ» وقد تقدَّم.[1]

وأبوعمروٍ وإن كان لفظُه مركَّباً، إلّا أنَّه باعتبار مدلولِه بمنزلة كلمةٍ واحدة، فلذلك جازتْ إضافتُه، ونحوُه قولُهم: حَبُّ رُمَّانِي.[2]

أخبَر أنَّ هذَين من صَميم العرب، ليسا من ولادة العَجَم في شيء، فهُما صريحا النَّسَب، أي خالِصاه.

وقد زعَم قومٌ أنَّ ابنَ عامرٍ ليس كذلك، وقومٌ أنَّ حمزةَ وابنَ كثيرٍ من العرب، والأوَّلُ هو المشهور.[3]

أمَّا أبوعمروٍ فقد تقدَّم نَسَبُه[4]، وكذلك ابنُ عامر[5]، وقد نسَبه الناظمُ إلىٰ يَحْصب، بطنٍ من حِمْيَر، ويَحْصب في صاده الحركاتُ الثلاثُ قبل النَّسَب [٢٠/ ب] وبعده، وقال أبوعبدالله: «إنَّ اليَحْصَبِيَّ بفتح الصاد نسبةً إلىٰ يَحْصِب بكسرها، وإنَّما فُتِحَتْ لئلّا يتوالىٰ كسرتان وياءان، نحو: تَغْلَبِيّ في تَغْلِب».[6]

---

(١) ص ٩٨ عند شرح قول الناظم (البيت ٢٦): وَقَالُونُ عِيسَىٰ ثُمَّ عُثْمَانُ وَرْشُهُمْ.

(٢) انظر: إبراز المعاني ١/ ١٦٠، وخزانة الأدب ٧/ ٢٨٤.

(٣) في (ص) و(م): مشهور. وانظر إبراز المعاني ١/ ١٦٠.

(٤) ص ١٠٩ عند شرح قول الناظم (البيت ٢٩): وَأَمَّا الْإِمَامُ الْمَازِنِيُّ صَرِيحُهُمْ.

(٥) ص ١١٧ عند شرح قول الناظم (البيت ٣٢): وَأَمَّا دِمَشْقُ الشَّامِ دَارُ ابْنِ عَامِرٍ.

(٦) اللآلئ الفريدة لوحة ١٧/ ب بتصرُّف. قال في اللسان (غلب): «وتَغْلِبُ: أبو قبيلة=

ولا حاجةَ إلىٰ ذلك .[1]

و(الْوَلَاءُ) المشارُ إليه اختلَفوا فيه : فقيل : إنَّه غلَب علىٰ ولادة العَجَم ، وقيل : إنَّه العَتاقة ، وقيل : إنَّه الحِلْف ، والأوَّل هو المختار ؛ لأنَّ العَتاقة لم تتحقَّق في الباقين ولا في أصولهم ، وأمَّا الحِلْفُ فلا يَمنع من صراحة النَّسَب ، فقد كان جماعةٌ من العرب يُحالِفون ، وتقدَّم أنَّ أبا عمرٍو كان حليفاً للعَنبر[2] ، وقيل : لبني حنيفةَ . و(أَحَاطَ) أي أَحْدَقَ .

و(أَبُوعَمْرِهِمْ) مبتدأٌ ، و(الْيَحْصَبِيُّ) عطفٌ عليه ، و(ابْنُ عَامِرٍ) بدلٌ أو عطفُ بيان ، و(صَرِيحٌ) خبرٌ عنهما ، ولم يَقل : صريحان ؛ إمَّا لأنَّ صريحاً كالصِّدِّيق والرَّفيق في وقوعه علَى الواحد فأكثَر ، وإمَّا لأنَّه قد حذَف خبرَ أحدِهما لدلالة خبرِ الآخَر عليه ، والهاءُ في (بِهِ) تعودُ علَى « الباقِي » اعتباراً بلفظه ، وإن كان واقعاً علىٰ جمع .

= . والنِّسْبَةُ إليها : تَغْلَبِيّ ، بفتح اللام ، استيحاشاً لتوالي الكسرتين مع ياء النَّسَب ، وربّما قالوه بالكسر ؛ لأنَّ فيه حرفَين غيرَ مكسورَين » اهـ .

(١) تَبِع الفاسيُّ الجوهريَّ في الصِّحاح ١/ ١١٢ بتخصيصه الفتحَ في الصاد فقط حين النسب إلىٰ « يَحْصِب » ، وقد أطلَق التثليثَ في الصاد بعد النسب الفيروزآباديُّ في القاموس ص ٩٦ والزبيديُّ في التاج ١/ ٤٢٧ (حصب) .

(٢) ص ١١٢ عند شرح قول الناظم (البيت ٢٩) : وَأَمَّا الإِمَامُ الْمَازِنِيُّ صَرِيحُهُمْ .

٤٢ ـ لَهُمْ طُرُقٌ يُهْدَىٰ بِهَا كُلُّ طَارِقٍ   وَلَا طَارِقٌ يُخْشَىٰ بِهَا مُتَمَحِّلَا

أي لهؤلاء القرّاء المذكورين (طُرُقٌ) أي مذاهبُ (يُهْدَىٰ) أي يَهتدي في نفْسه، أو يَهدي غيرَه من المسترشِدين.

و(كُلُّ طَارِقٍ) كنًىٰ به عن العالِم؛ لأنَّه في الأصل النجم، وسُمِّيَ النجمُ طارقاً لأنَّه يأتي ليلاً، وكلُّ من أتىٰ ليلاً يقال له: طارق، ويجوز أن يريد بالطارقِ السالكَ، من: طَرَقَ الطريقَ، أي سَلَكها، أي كلُّ مَن أراد أن يَسلُكَ طريقَهم اهتدىٰ، أو هَدىٰ غيرَه لوضوحها واستنارتها.

وقوله: (وَلَا طَارِقٌ) أراد به المدلِّسَ، وجعَل المدلِّسَ طارقاً؛ لأنَّ الطارقَ هو الذي يأتي ليلاً، والليلُ محَلُّ كلِّ آفةٍ، فنَفىٰ عن هذه الطُّرُقِ مَن هذه صفتُه.

و(مُتَمَحِّلَا) من: تَمَحَّلَ، إذا احتال ومكَر.

و(طُرُقٌ) مبتدأٌ، أو فاعلٌ بـ(لَهُمْ) علىٰ رأي الأخفش، و(يُهْدَىٰ) صفةُ (طُرُقٌ)، و(كُلُّ) فاعلُ (يُهْدَىٰ) بالاعتبارَين: فبالاعتبار الأوَّل لا حذف، وبالثاني المفعولُ محذوف.

و(لَا) يجوز أن تكون عاملةً عملَ «ليس» و(طَارِقٌ) اسمُها، و(يُخْشَىٰ) خبرُها، و(بِهَا) متعلِّقٌ به أو بـ(مُتَمَحِّلَا).

و(مُتَمَحِّلَا) حالٌ من فاعل (يُخْشَىٰ)، ويجوز أن يكون (يُخْشَىٰ) صفةَ

(طَارِقٌ)، و(بِهَا) الخبر، أو يكونَ (مُتَمَحِّلَا) هو الخبر.

ويجوز أن تكون [(لَا)] [1] غيرَ عاملة، فـ(طَارِقٌ) مبتدأٌ، و(مُتَمَحِّلَا) حالٌ ليس إلَّا.

٤٣ ـ وَهُنَّ اللَّوَاتِي لِلْمُوَاتِي نَصَبْتُهَا
مَنَاصِبَ فَانْصَبْ فِي نِصَابِكَ مُفْضِلَا

أي وتلك الطُّرُق.

و(اللَّوَاتِي) جمعُ الَّتِي، وقيل: جمعُ اللاتِي، واللاتِي جمعُ الَّتِي.

و(الْمُوَاتِي) الموافِق، وأصلُ الواو الهمزُ.

و(نَصَبْتُهَا) رفَعْتُها وأَبرَزْتُها.

و(مَنَاصِبَ) جمعُ مَنصِبٍ وهو الأصلُ، أي أصَّلْتُها أُصُولاً، أي وتلك المذاهبُ هي التي نظمتُها في هذه القصيدة لمن وافقني علَى اصطلاحي فيها، ونصبتُها [2] أصولاً لمن يقرؤها [٢١/أ] وأعلاماً لغير مَن يَعرِفُها. [3]

ثمَّ قال: (فَانْصَبْ) أي اتْعَبْ، من النَّصَب، يقال: نَصِبَ بالكسر يَنصَبُ

---

(١) زيادة للإيضاح.

(٢) في (ص) و(م): ونظمتُها.

(٣) في (ص) و(م): وإعلاماً لعزِّ مَن عَرَفها.

بالفتح نَصَباً، أي تَعِبَ، قال تعالىٰ: ﴿لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ﴾ .[١]

و(نِصَابِكَ) أي أصلكَ، أي شَمِّرْ واجتَهِدْ في أصلٍ من العِلْم تَنتسِبُ إليه إذا انتسَبَ الناسُ إلىٰ قبائلهم وآبائِهم، فلا عِزَّ أعزُّ من العِلْم.

و(مُفْضِلَا) اسمُ فاعِلٍ من: أَفْضَلَ، إذا أتىٰ أفضلَ الأعمالِ، نحو: أَجْمَلَ وأَحْسَنَ، أي أتىٰ أحسنَها وأجملَها.

و(هُنَّ) مبتدأٌ، والموصولُ خبرُه.

و(لِلْمُوَاتِي) متعلِّقٌ بـ(نَصَبْتُهَا).

و(مَنَاصِبَ) مفعولٌ ثانٍ؛ ضمَّن «نَصَبْتُ» معنىٰ: جعَلتُ، وقيل: حالٌ، وقيل: تمييزٌ.

و(فِي نِصَابِكَ) متعلِّقٌ بـ«انصَبْ» أو بـ(مُفْضِلَا).

وقيل: النِّصابُ النِّيَّة؛ لأنَّها أصلُ العمل، أي اتْعَبْ في تخليص نيَّتكَ أن تكون لله تعالىٰ، و(مُفْضِلاً) حالٌ من فاعلِ «انصَبْ».

٤٤ ـ وَهَا أَنَا ذَا أَسْعَىٰ لَعَلَّ حُرُوفَهُمْ يَطُوعُ بِهَا نَظْمُ الْقَوَافِي مُسَهَّلَا

(هَا) حرفُ تنبيه يدخُل علىٰ جميع أسماء الإشارة.[٢]

---

(١) فاطر ٣٥.

(٢) إلَّا أسماء الإشارة المختصَّة بالبعيد، نحو: ثَمَّ وهنالِكَ، فلا يدخلها. انظر: مغني اللبيب ص ٤٥٦.

و(أَنَا) ضـميرُ المتكلِّم ، و(ذَا) اسمُ إشارة ، وفي هذَين الاسمَين خلافٌ كبير[(١)] بين البصريِّين والكوفيِّين ، وقد حقَّقتُ ذلك في « شرح التسهيل » .[(٢)]

و(أَسْعَىٰ) بمعنىٰ أَحْرِصُ وأَجْتَهِدُ .

و(لَعَلَّ) هنا للترجِّي .

و(حُرُوفَهُمْ) يجوز أن يُراد بها قراءاتُهم المختلِفة ، قال صاحب « العَين » : « كلُّ كلمةٍ تُقرأ علىٰ وجوهٍ تُسمَّىٰ حَرْفاً »[(٣)] ، ويجوز أن يُراد بها الرموزُ التي اصطَلَح عليها ، ويدلُّ عليه قولُه بعد ذلك :[(٤)]

جَعَلْتُ أَبَا جَادٍ . . . .

---

(١) في (ت) و(م) : كثير .

(٢) تقدَّم في قسم الدراسة ص (٩٦) أنَّ شرحَ السمينِ علىٰ تسهيل ابن مالك مفقود فيما نعلم ، ولم أجد هذه المسألة في « الإنصاف » وخلاصتُها : هل (ها) التي للتنبيه في نحو : ها أنا ذا ، داخلة علَى اسم الإشارة فقُدِّمَتْ ، أم علىٰ ضمير الرفع المخبَر عنه بِاسم الإشارة ؟ خلافٌ ، مال إلَى الثاني سيبويه ، قال : « وقد تكون (ها) في : ها أنتَ ذا ، غيرَ مقدَّمة ، ولكنَّها تكون للتنبيه بمنزلتها في : هذا ، يدلُّكَ علىٰ ذلك قوله تعالىٰ : ﴿ هَـٰأَنتُمْ هَـٰؤُلَاءِ ﴾ فلو كانت (ها) المتقدِّمة مصاحِبةً (أُولَاءِ) لم تُعَدْ مع : أُولَاءِ » اهـ . وأجيبَ علىٰ ذلك بأنَّها أُعيدتْ توكيداً . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، وشرحه لابن عقيل ١/ ١٨٧ ، والمغني ص ٤٥٦ .

(٣) قول الخليل بن أحمد مذكور في إبراز المعاني ١/ ١٦٢ .

(٤) البيت ٤٥ .

و(يَطُوعُ) أي ينقادُ، عدَّاه بالياء لتضمُّنه معنىٰ يَسمَح .

و(الْقَوَافِي) جمعُ قافية، وهي آخرُ البيت من الشِّعْر بضوابطَ معروفةٍ، وفيها خلافٌ ليس هذا محَلُّه .

و(أَنَا) مبتدأٌ، و(ذَا) خبرُه، و(أَسْعَىٰ) حالٌ، ويجوز أن يكون (أَسْعَىٰ) هو[1] الخبر، و(ذَا) نصبٌ بإضمار أَعْنِي، أو بدلٌ من (أَنَا) عند الأخفش .

والمعنىٰ : إنِّي أَجْتَهِدُ في تسهيل هذا العِلم بهذه الطُّرُق، راجياً تسهيلَ ذلك عليَّ .

و(مُسَهَّلاً) حالٌ من (نَظْمُ) إن فتحتَ الهاءَ، ومن فاعل (أَسْعَىٰ) إن كسرتَها .

٤٥ ـ جَعَلْتُ أَبَا جَادٍ عَلَىٰ كُلِّ قَارِئٍ دَلِيلاً عَلَى الْمَنْظُومِ أَوَّلَ أَوَّلَا

هذا وفاءٌ بما وعَد في قوله :[2]

وَهَا أَنَا ذَا أَسْعَىٰ . . . .

أي صيَّرتُ حروفَ[3] هذه الكلماتِ ـ وهي «أبوجاد» وأخواتُه ـ (دَلِيلاً) أي أَمارةً علَى القرَّاء الذين نظمتُهم في ما تقدَّم : أوَّلُ الحروفِ لأوَّلِ القرّاء، وآخرُها لآخرِهم، فتكونُ الألفُ لنافع، والباءُ لقالونَ، والجيمُ لوَرْشٍ، علىٰ ما ستَعْرِفه، [وليس لليزيديِّ ولا لسُليمٍ من هذه الأحرف شيءٌ ؛ لأنَّهما إنَّما ذُكرا

(١) «هو» من (ص) فقط .

(٢) البيت ٤٤ .

(٣) «حروف» من (ت) فقط .

بياناً لكونهما واسطةً بين الشيخ وراوييه، فليسا مقصودَين]. [١]

وتلك الكلماتُ هي : أَبْجَدْ هَوَّزْ حُطِّي كَلَمُنْ صَعْفَضْ قرسَتْ.

ويجيءُ من هذه الكلمات سبعُ كلماتٍ، كلُّ كلمة ثلاثةُ أحرفٍ: للشيخ الحرفُ الأوَّلُ، وللراويَين الحرفان[٢] [٢١/ ب] أوَّلٌ لأوَّلٍ، وآخِرٌ لآخِرٍ، وهي: أَبَجْ، دَهَزْ، حُطِّي، كَلِمْ، نَصَعْ، فَضَقْ، رَسَتْ.

فالألفُ لنافع، والباءُ لقالونَ، والجيمُ لوَرْشٍ.

والدالُ لابن كثير، والهاءُ للبَزِّيِّ، والزايُ لقُنبلٍ.

والحاءُ لأبي عمرٍو، والطاءُ للدُّوريِّ عن أبي عمرٍو، وله التاءُ عن الكسائيِّ.

وقد نظَم بعضُهم هذه السبعَ كلماتٍ[٣] في بيتٍ، بشرط تسكين الوسَط من: « دَهْز، كَلْم، نَصْع » فقال: [٤]

أَبجْ دهْزَ حُطِّي كَلْمَ نَصْعٍ فَضَقْ رَسَتْ ... دَلِيلٌ عَلَى الْمَنْظُومِ أَوَّلَ أَوَّلَا

وأصلُ أَبْجَدْ: أَبُوجَاد، وهَوَّزْ: هَوَّازْ، وكَلَمُنْ: كَلَمُونْ، وقُرِشَتْ: قُرَيْشَاتْ، فحذَفوا الألفَ من هوَّاز وقُرَيْشَاتْ للاستغناء عنها بهمزة أَبْجَدْ، والواوَ من « أَبُو » و « كَلَمُونْ » للاستغناء عنها بواو هَوَّزْ.

---

(١) ما بين الحاصرتَين ساقط من (ت).

(٢) في (ص) و(م): الحرفين.

(٣) كذا في النُّسَخ الثلاث، والوجهُ: السبعَ الكلماتِ.

(٤) البيت في إبراز المعاني ١/ ١٦٣.

وقال بعضُهم : إنَّ قولهم : أَبُوجَاد وهَوَّاز وحُطِّي عربيّة تجري مَجرىٰ زيدٍ وعمروٍ في الانصراف، وإنَّ كَلَمُنْ وصَعْفَضْ وقُرَيْشَاتْ أعجميّة لا تنصرف، والتنوينُ في قُرَيْشَاتٍ كتنوين عَرَفَاتٍ، يعني تنوينَ عِوَضٍ. ويؤيِّد هذا القائلَ بذلك أنَّها إذا أُعْرِبَتْ فهذا حكمُها، أمَّا إذا جيء [بها][1] لتقييد حروف المعجَم فتُبنىٰ علَى السكون.

وقيل : إنَّ هذه الكَلِمَ السِّتَّ أسماءُ ملوكِ مَدْيَنَ قومِ شُعَيبٍ، وإنَّ رئيسَهم كَلَمُن هلَك يومَ الظُّلَّة.

وقيل : إنَّ لكلِّ كلمة منها معنىً، يُروىٰ عن ابنِ عبَّاس أنَّه قال : «لِكُلِّ شَيْءٍ تَفْسِيرٌ، عَلِمَهُ مَنْ عَلِمَهُ، وَجَهِلَهُ مَنْ جَهِلَهُ» ثمَّ ذكَر تفسيرَها فقال : «أبوجاد : أَبىٰ آدمُ الطاعةَ، وجَدَّ في أكلِ الشجرةِ. هَوَّاز : زَلَّ فهَوىٰ من السماءِ إلَى الأرضِ. حُطِّي : حُطَّتْ عنه خطاياه. كَلَمُنْ : أكَل من الشجرةِ ومُنَّ عليه بالتوبة. صَعْفَضْ : عصىٰ فأُخرِج من النعيم إلَى النَّكَد. قُرَيْشَاتْ : أَقَرَّ بالذنب فأمِن العقوبةَ»[2] روىٰ ذلك عنه ميمونُ بنُ مِهْرانَ.[3]

و(جَعَلْتُ) بمعنىٰ صَيَّرْتُ، يتعدَّىٰ[4] لاثنين : فـ(أَبَا جَادٍ) هو الأوّلُ؛

---

(١) زيادة للإيضاح.

(٢) قول ابن عبَّاس ـ رضي الله عنه ـ مذكور في اللآلئ الفريدة لوحة ١٨/ ب.

(٣) أبو أيُّوب الجزريّ، الإمام الحُجَّة، عالِمُ الجزيرة ومفتيها، حدَّث عن عدد من الصحابة ت ١١٧ هـ، وقيل : ١١٦ هـ. (سير الأعلام ٥/ ٧١).

(٤) في (ص) و(م) : فيتعدَّىٰ.

علىٰ حذف مضافٍ كما تقدَّم، و(دَلِيلاً) هو الثاني، و(عَلَىٰ كُلِّ قَارِئٍ) متعلِّقٌ به، و(عَلَىٰ الْمَنْظُومِ) بدلٌ من قوله: (عَلَىٰ كُلِّ) أُعيد معه حرفُ الجرِّ، كقوله: ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾(١)، أو يكونُ معمولاً لعاملٍ مقدَّرٍ، أي مُرتَّباً علَى المنظوم من القرّاء.

و(أَوَّلَ أَوَّلَا) نصبٌ علَى الحال، أي مرتَّبين، وأصلُه: أَوَّلاً لأوَّلٍ، فحُذف حرفُ الجرِّ، ورُكِّبَتِ الكلمتان تركيبَ «خمسةَ عشَرَ» فبُنِيَتا علىٰ الفتح: أمَّا الأوَّل فلتنزُّله منزلةَ صدرِ الكلمة من عَجُزِها، وأمَّا الثاني فلتضمُّنه معنىٰ الحرف. أو يكونُ أصلُه: أَوَّلاً فَأَوَّلاً، فحُذف حرفُ العطف، وبُنِيا علىٰ ما تقدَّم. وهذا نظيرُ قولهم: هُوَ جاري بَيْتَ بَيْتَ، ولقيتُه كَفَّةَ كَفَّةَ. أي هو جاري بيتاً لبيتٍ، ولقيتُه كَفَّةً وكَفَّةً. ففُعِل بهما ما تقدَّم، فالأوَّلُ بمنزلة مُتلاصِقاً، والثاني بمنزلة متكافئَين.(٢)

ونبَّه الشيخُ شهابُ الدين علىٰ فوائدَ لم يتعرَّض لها الناظمُ، قال: «وإنَّما فهمتُها [٢٢/ أ] من تصرُّفه في نظمه».(٣)

فمنها أنَّه لا يأتي بحروف الرمز مفرَدةً، بل في أوائل كلماتٍ قد ضمَّنها

---

(١) الأعراف ٧٥.

(٢) قال في اللسان (كفف): «وقولهم: لقيته كَفَّةَ كَفَّةَ، بفتح الكاف، أي كفاحاً، وذلك إذا استقبلته مواجَهةً، وهما اسمان جُعِلا واحداً وبُنيا علَى الفتح مثل: خمسةَ عَشَرَ» اهـ.

(٣) انظر: إبراز المعاني ١/ ١٦٤.

معنىً صحيحاً، إمَّا ثناءً على قارئ، أو قراءةٍ [١]، أو تعليلاً، كقوله :

وَبَسْمَلَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ بِسُنَّةٍ [٢]

وَمَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ رَاوِيهِ نَاصِرٌ [٣]

سَلَاسِلاً نَوِّنْ إِذْ رَوَوْا صَرْفَهُ لَنَا [٤]

وقد يأتي بها بعدَ الواوِ الفاصلة كقوله :

. . . وَعَلَا الْحِرْمِيُّ . . . . [٥]

وَكَمْ صُحْبَةٍ . . . . [٦]

وَحُكْمُ صِحَابٍ قَصْرُ هَمْزَةِ جَاءَنَا [٧]

فالعَينُ لحفصٍ، والكافُ لابنِ عامرٍ، والحاءُ لأبي عمرٍو، ولا يَفعل ذلك إلَّا والواوُ زائدة، فلو كانت أصلاً لم يكن ما بعدها رمزاً، كقوله :

وَعَىٰ نَفَرٌ . . . . [٨]

---

(١) «أو قراءةٍ» من (ت) فقط.

(٢) البيت ١٠٠ من: باب البسملة.

(٣) البيت ١٠٨ من فرش سورة أُمِّ القرآن.

(٤) البيت ١٠٩٣ من فرش سورة الإنسان.

(٥) البيت ٦٩٢ من فرش سورة الأعراف.

(٦) البيت ٧٣٩ من فرش سورة يونس.

(٧) البيت ١٠٢٤ من فرش سورة الزخرف.

(٨) البيت ١٦٦ من: باب هاء الكناية.

. . . . وُصِّلَا

سَمَا كَامِلاً . . . . [1]

فالعينُ ليست رمزاً لحفص مع «نَفَر»، وكذا الصادُ ليست رمزاً مع «سَمَا» لأنَّ الواو من نفْس الكلمة .

وكذا لا يَفعل ذلك إلَّا في ابتداء المسألة، لا في أثناء الرمز، نحو :

. . . . حَقٌّ وَذُو مَلَا [2]

. . . . حَقٌّ وَذُو جِلَا [3]

فالذالُ ليست برمزٍ لأنَّها لم تكن في ابتداء المسألة .

ومنها أنَّ الهمزة من «أَبْجَدْ» رمزٌ لنافع وتُكتَب ألفاً، فاستعمَل الألفَ الثابتةَ في الخطِّ مثلَ ألفِ الوصل، وإن كانت ساقطةً لفظاً، نحو :

. . . . . . وَإِنَّ افْتَحُوا الْجَلَا [4]

. . . . مَعِي نَفَرُ الْعُلَا [5]

لَهُ الرَّحْبُ . . . . [6]

---

(١) البيتان ٨٠٩ ، ٨١٠ من فرش سورة النحل .

(٢) البيت ٥٧٩ من فرش سورة آل عمران .

(٣) البيت ٥١١ من فرش سورة البقرة .

(٤) البيت ١٠٤٧ من فرش سورة الطُّور .

(٥) البيت ٣٩٨ من : باب مذاهبهم في ياءات الإضافة .

(٦) البيت ١٦٥ من : باب هاء الكناية .

ولو تجنَّبَه كان أحسنَ، وقد لزِم منه إلباسٌ في الكهف في قوله :

. . . . وَاقْبَلَا

عَلَىٰ حَقٍّ . . . .[1]

وهو أن يكون الألفُ رمزاً لنافعٍ مع «عَلَىٰ حَقٍّ» كما فعَل في :

. . وَعَلَا الْحِرْمِيُّ . . . . . .[2]

وَكَمْ صُحْبَةٍ . . . .[3]

ومنها أنَّ القراءة متَى اتَّفَق عليها الراويان ذكَر شيخَهما ؛ لأنَّه يأتي بلفظٍ واحدٍ وهذا هو الغالبُ، وقد يأتي برمزَيْهما للحاجة، كقوله :

. . . . فَمُدَّ لَهُ مُلَا [4]

. . . . ضَوْءُ سَنَاً تَلَا [5]

. . . . زَاكِيهِ هَلَّلَا [6]

ومنها أنَّه لا يَجمع بين الرمزِ والاسمِ الصريح .

ومنها أنَّه إذا اتَّصَل شيءٌ من هذه الحروف بضميرِ قُرّاءٍ تقدَّم ذكرُهم لم يكن رمزاً،

---

(١) البيتان ٨٥٠ ، ٨٥١ من فرش سورة الكهف .

(٢) البيت ٦٩٢ من فرش سورة الأعراف .

(٣) البيت ٧٣٩ من فرش سورة يونس .

(٤) البيت ٨٣٩ من فرش سورة الكهف .

(٥) البيت ٣١٢ من : باب الفتح والإمالة وبين اللفظين .

(٦) البيت ٤٩٢ من فرش سورة البقرة .

وكان الضميرُ كالمصرَّح به، وقد تقدَّم أنَّه لا يَجمع بين الرمز والصريح فقوله:[١]

وَصِيَّةً ارْفَعْ صَفْوُ حِرْمِيِّهِ رِضىً

ثمَّ قال:

وَيَبْصُطُ عَنْهُمْ . . . .

أي ﴿وَيَبْصُطُ﴾[٢] بالصاد عن مَن ذُكِروا

في «صَفْوُ حِرْمِيِّهِ رِضىً»، ولا نقول إنَّ العَين في «عَنْهُمْ» رمزُ حفصٍ.

وكذا قوله:

وَضَمَّ أُولُوا حَقٍّ وَلَـٰغِيَةٌ لَهُمْ[٣]

لا نقول إنَّ اللام في «لَهُمْ» رمزٌ لهشام؛ لأنَّها جامعَتْ ضميرَهم، وضميرُهم كالتصريح باسمهم، فلو كان الضميرُ لغير مَن تقدَّم من القرّاء كان الحرفُ المتَّصِلُ بِهِ رمزاً كقوله:

لَهُ الرَّحْبُ . . . .[٤]

. . . . لَهُ الْحُلَا[٥]

فاللام في «لَهُ» لهشام.

---

(١) البيت ٥١٤ من فرش سورة البقرة.

(٢) البقرة ٢٤٥.

(٣) البيت ١١٠٩ في باب: ومن سورة النبأ إلى سورة العلَق.

(٤) البيت ١٦٥ من: باب هاء الكناية.

(٥) البيت ٤١٥ من: باب مذاهبهم في ياءات الإضافة.

ومنها أنَّه إذا اجتمَع قراءتان لقارئ واحد فتارةً يُسمِّي بعد الثانية، فتكون التسميةُ للقراءتَين معاً، كقوله: [1]

. . . . وأَنِّثَ انْ يَكُونَ مَعَ الْأَسْرَى الْأُسَـٰرَىٰ حُلاً حَلَا

وتارةً يُسمِّي لكلٍّ واحدةٍ كقوله: [2]

. . . . وَفِيهِ لَمْ يُنَوَّنْ لِحَفْصٍ كَيْدَ بِالْخَفْضِ عَوَّلَا

وقد رمَز بعد ثلاث قراءاتٍ لحمزةَ في قوله: [3]

سَنَكْتُبُ يَاءٌ ضُمَّ . . . .

البيت.

وتارةً يُسمِّي مع [4] الأُولىٰ ويعطفُ الثانيةَ عليها كقوله: [5]

وَيُغْشِي سَمَا خِفّاً [وَفِي ضَمِّهِ افْتَحُوا وَفِي الْكَسْرِ حَقّاً وَالنُّعَاسَ ارْفَعُوا وِلَا]

البيت. [6]

فقوله: «وَالنُّعَاسَ [٢٢/ ب] ارْفَعُوا» يعني لـ«حَقّ» المتقدِّم ذِكْرُه؛ لأنَّه

---

(١) البيت ٧٢٣ من فرش سورة الأنفال.

(٢) البيت ٧١٧ من فرش سورة الأنفال.

(٣) رقم ٥٨١ من فرش سورة آل عمران.

(٤) «مع» من (ت) فقط.

(٥) البيت ٧١٥ من فرش سورة الأنفال.

(٦) أكملتُ البيت بين حاصرتَين لإيضاح الشاهد منه.

قد أتىٰ بالواو الفاصلة في قوله : «وِلَا» فلو كان رفعُ ﴿النُّعَاسَ﴾[1] لغير مَن تقدَّم ذِكْرُه لسمَّاه قبل الواو .

ومنها مواضعُ يَصلُح أن تكون رمزاً وليست برمزٍ[2] في مُراده ، وذلك في باب المدِّ[3] والإمالةِ والزوائدِ وفرشِ الحروف ، وهو مُشْكِلٌ ، وفي باب البسملة موضعٌ ذكروا أنَّه رمزٌ ، وعندي أنَّه ليس برمزٍ ، وسنُنَبِّه علىٰ جميع ذلك إن شاء الله تعالىٰ .

* * *

(١) الأنفال ١١ .

(٢) في (ت) و(م) : رمزاً .

(٣) «المدِّ» من (ت) فقط .

٤٦ ـ وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِي الْحَرْفَ أُسْمِي رِجَالَهُ مَتَىٰ تَنْقَضِي آتِيكَ بِالْوَاوِ فَيْصَلَا

أخبَرَ أنَّه متىٰ رمَزَ بالحرف فلا يرمُز به إلّا بعد ذِكرِه الحرفَ، أيِ الكلمةَ التي اختَلفَ فيها القرّاءُ، ولا يأتي بالرَّمْز قبل ذلك، وهذا بخلاف الرمزِ بالكلمات الآتي ذِكرُها أوِ التصريحِ بأسمائهم، فإنَّه يكون قبلَ الحرفِ وبعدَه، ثمَّ أَخبَر أنَّه إذا انقضَت تلك الكلمةُ بخلافها أتىٰ بواوٍ فاصلةٍ بينَها وبينَ المسألةِ التي بعدَها، ولو لم يفعلْ ذلك لاختَلطتِ المسائلُ بعضُها ببعض، وظُنَّ ما ليس برمزٍ رمزاً، لاسيَّما فيما يأتي به بينَ كلمتينِ للحاجةِ إليه في تتميمِ وزنٍ ونحوِه، كقوله:

. . . . وَجْهاً عَلَى الْأَصْلِ أَقْبَلَا [(١)]

. . . . حَقٌّ وَذُو جِلَا [(٢)]

فما بعدَ الواوِ ليس برمز، وقد يأتي بكلمة أوَّلُها واوٌ في أثناءِ تقييدِ المسألةِ؛ لضرورةِ القافيةِ، قد تكونُ الواوُ فيها فصلاً كقوله: [(٣)]

. . . . مِن رِّجْزٍ أَلِيمٍ مَعاً وِلَا

عَلَىٰ رَفْعِ خَفْضِ الْمِيمِ دَلَّ عَلِيمُهُ . . . .

فالواوُ في «وِلَا» ليستْ فاصلةً.

كما أنَّ ألفاظَ التقييدِ لا تكونُ أوائلُها رمزاً، إنَّما يأتي الرمزُ بعدَ كمالِ التقييدِ

(١) البيت ٥٠٣ من فرش سورة البقرة.

(٢) البيت ٥١١ من فرش سورة البقرة.

(٣) البيتان ٩٧٥ ـ ٩٧٦ من فرش سورة سبأ.

غالباً، كذلك الواوُ لا تأتي فاصلةً إلّا بعدَ كمالِ المسألةِ من رمزٍ وقيد، وهو لم يجعلِ الواوَ رمزاً لأحد، فجعلَها فيصلاً أي فاصلةً، وإنَّما خصَّ الواوَ بذلك لأنَّها أيسرُ في النظم؛ إذ أغلبُ أحوالِها عاطفةً، والقراءاتُ تراجمُ يُعطفُ بعضُها على بعض.

وقد يَفصِلُ بغير [الواو][1] العاطفة، كقوله: [2]

. . . دَارَ وَجْهاً. . . . . . .

وليس كلُّ كلمةٍ أوَّلُها واوٌ تكونُ للفصل؛ لإتيانِها في ألفاظِ القرآن وكلماتِ التقييد، كقوله: [3]

وَصُحْبَةُ يُصْرَفُ فَتْحُ ضَمٍّ. .

ثمَّ قال:

. . . . وَرَاءُهُ بِكَسْرٍ. . . . .

وكذلك: [4]

وَبِالضَّمِّ وَاقْصُرْ وَاكْسِرِ التَّاءَ قَـتَلُوا

وتقدَّم أنَّها تقعُ في أثناءِ كلماتِ التقييدِ وإن لم تكن تلك الكلمةُ تقييداً، بلِ

---

(١) زيادة للإيضاح.

(٢) البيت ٥١٢ من فرش سورة البقرة.

(٣) البيت ٦٣٢ من فرش سورة الأنعام.

(٤) البيت ١٠٣٨ من فرش سورة محمد ﷺ.

احتيجَ إليها لتتميم قافيةٍ، كقوله : (١)

. . . . وَفَكَّ ارْفَعَنْ وِلَا

فإنَّ قولَه : «وِلَا» وقعَ حَشواً لأجل القافية، وقولُه بعد ذلك : (٢)

وَبَعْدُ اخْفِضَنْ وَاكْسِرْ وَمُدَّ . . .

الواوُ في الكلماتِ داخلةٌ على ما هو تقييد، لا فصلَ في واحدةٍ منها إلى قوله : «وَمُؤْصَدَةٌ» وإنَّما الواوُ الفاصلةُ هي الآتيةُ بعدَ كمالِ الرمز .

ثمَّ إنَّ الكلمةَ التي أوَّلُها واوُ الفصلِ تارةً ليس المرادُ بها إلّا ذلك، كقوله : (٣)

. . . . وَضَمُّ حُلِيِّهِمْ بِكَسْرٍ شَفَا وَافٍ . . . .

فـ«وَافٍ» (٤) لم يأتِ بها إلّا للفصلِ وإن تضمَّنتْ معنىً صحيحاً، وهو الثناء علَى القراءة .

وتارةً يكونُ ما بعدَ الواوِ مقصوداً [٢٣/ أ] لغير الفصل، إمَّا من الحروفِ المختلَفِ فيها، نحو : (٥)

وَمُؤْصَدَةٌ فَاهْمِزْ . . . .

(١) البيت ١١١٢ من باب : ومن سورة النَّبأ إلى سورة العلق .

(٢) البيت ١١١٣ من باب : ومن سورة النَّبأ إلى سورة العلق .

(٣) البيت ٦٩٩ من فرش سورة الأعراف .

(٤) «فوَافٍ» من (ت) فقط .

(٥) البيت ١١١٤ من باب : ومن سورة النَّبأ إلى سورة العلق .

وإمَّا اسمٌ لقارئ نحو : (١)

وَحَمْزَةُ أَسْرَىٰ فِي أُسَـٰرَىٰ . . .

وقد يكونُ ما بعدَ الواوِ رمزاً، وهو قليل، نحو :

. . وَعَلَا الْحِرْمِيُّ. . . . . (٢)

وَكَمْ صُحْبَةٍ. . . . . (٣)

و(الْحَرْفَ) مفعولٌ بقولِه : «ذِكْرِي» وهو مصدرٌ مضافٌ للفاعل.

و(أُسْمِي) من : أَسْمَىٰ، يقال : أَسْمَىٰ (٤) وسَمَّىٰ، لغتان، فإذا كانا بمعنىٰ ذِكْرِ الاسمِ تعدَّيا لواحدٍ، ومنه هذا البيت، ومتىٰ كانا بمعنَى الوضع لشيء تعدَّيا لاثنين، نحو : سميَّتُ ابني زيداً، والأصلُ تعديتُه للثاني بالحرف، أي بزيد.

والمرادُ بـ«الرجال» القرَّاءُ، وأضافهم للحرف لأنَّهم ناقِلوه(٥) كذلك.

و(مَتَىٰ) ظرفُ زمانٍ، يكون شرطاً واستفهاماً، وهي هنا شرطٌ، والجزمُ بحذفِ الحركةِ المقدَّرة، فلذلك أثبتَ الياءَ في (تَنْقَضِي) و(آتِيكَ).

و«الْفَيْصَل» الفاصل، أتىٰ بها علىٰ : فَيْعَل كـ : ضَيْغَم وبَيْئَس مبالغةً.

(١) البيت ٤٦٦ من فرش سورة البقرة.

(٢) البيت ٦٩٢ من فرش سورة الأعراف.

(٣) البيت ٧٣٩من فرش سورة يونس.

(٤) «يقال أَسْمَىٰ» سقط من (ص).

(٥) في (ت) : نقلوه.

و(مِنْ بَعْدِ) متعلِّقٌ بـ(أُسْمِي) والتقدير : وأُسْمِي مِن بعدِ ذِكري الحرفَ رجالَه .
وإتيانُه بالرمزِ قد يكونُ بعدَ كلمةٍ [قُرآنيَّة](١) واحدة، نحو : (٢)

وَيُقْبَلُ الُاولَىٰ أَنَّثُوا دُونَ حَاجِزٍ

وقد يكون بعد اثنتين، كقوله : (٣)

وَكَسْرُ بِيُوتٍ وَالْبِيُوتِ يُضَمُّ عَنْ حِمًا . . . .

وقد يكون بعد ثلاث، كقوله : (٤)

وَقِيلَ وَغِيضَ ثُمَّ جَاْيءَ يُشِمُّهَا لَدَىٰ . . . .

وبعدَ أربعٍ، كقوله : (٥)

وَسَكِّنْ يُؤَدِّهْ مَعْ نُوَلِّهْ وَنُصْلِهِ وَنُؤْتِهِ . . . .

وقد يكونُ بعدَ قاعدةٍ كُلِّيَّة يَدخلُ تحتَها كلماتٌ كثيرة، نحو : (٦)

وَضَمُّكَ أُولَى السَّاكِنَيْنِ . . . .

والأغلبُ أنَّه لا يأتي بالرمزِ إلّا بعدَ كمالِ التقييدِ للحرفِ إنِ احتاجَ إلىٰ

(١) زيادة للإيضاح .

(٢) البيت ٤٥٣ من فرش سورة البقرة .

(٣) البيت ٥٠٣ من فرش سورة البقرة .

(٤) البيت ٤٤٧ من فرش سورة البقرة .

(٥) البيت ١٦٠ من : باب هاء الكناية .

(٦) البيت ٤٩٥ من فرش سورة البقرة .

ذلك، كالأمثلةِ المتقدِّمة، وقد يأتي بالرمزِ في أثناءِ التقييدِ كقولِه:[1]

. . . . وَالْعَيْنُ فِي الْكُلِّ ثُقِّلَا

كَمَا دَارَ وَاقْصُرْ . . . .

فقولُه: «وَاقْصُرْ» تمامُ التقييدِ في قوله تعالى: ﴿فَيُضَـٰعِفَهُ﴾[2] فجاء بالرمز ـ وهو «كَمَا دَارَ» ـ بين القيدين وهما: «ثُقِّلَا» و«اقْصُرْ».

ومثلُه:[3]

. . . . وَمَعْ مَدِّ كَائِنْ كَسْرُ هَمْزَتِهِ دَلَا

وَلَا يَاءَ مَكْسُوراً . . . .

ومثلُه مع الاسم الصريحِ قولُه:[4]

وَفِي فَأَزَلَّ اللَّامَ خَفِّفْ لِحَمْزَةٍ وَزِدْ أَلِفاً . . . .

وأمَّا قولُه في غافر:[5]

. . . . أَوْ أَنْ زِدِ الْهَمْزَ ثُمَّلَا

وَأَسْكِنْ[6] لَهُمْ . . . .

(١) البيتان ٥١٦ ـ ٥١٧ من فرش سورة البقرة.

(٢) البقرة ٢٤٥.

(٣) البيتان ٥٧٠ ـ ٥٧١ من فرش سورة آل عمران.

(٤) البيت ٤٥١ من فرش سورة البقرة.

(٥) البيت ١٠١٠ من فرش سورة المؤمن.

(٦) كذا في النَّسخ الثلاث، وفي «الشاطبيَّة» المطبوعة: وَسَكِّنْ، والمؤدَّىٰ واحد.

فإنّ قولَه : «لَهُمْ» قائمٌ مقامَ تكريرِ الرمز.

وقد يَرمُزُ قبلَ التقييدِ كقولِه :[1]

وَإِثْمٌ كَبِيرٌ شَاعَ بِالثَّا مُثَلَّثاً

٤٧ ـ سِوَىٰ أَحْرُفٍ لَا رِيبَةٌ فِي اتِّصَالِهَا وَبِاللَّفْظِ أَسْتَغْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلَا

أَخبَر في هذا البيتِ أنَّه متىٰ ارتفعَ اللَّبس بينَ الكلماتِ التي من القرآنِ وغيرِها لا يَلتزِمُ الإتيانَ بالواوِ الفاصلةِ، بل قد يستغني عنها كقوله :[2]

وَيُنبِتُ نُونٌ صَحَّ يَدْعُونَ . . .

وقوله :[3]

وَيَدْعُونَ خَاطِبْ إِذْ لَوَىٰ هَاءُ مِنْهُمُ بِكَافٍ كَفَىٰ أَوْ أَنْ . . . .

ففي البيتِ الأوَّلِ لفَظ بكلمتَين من القرآن، وفي البيتَين الأخيرَين لفَظ بثلاثٍ ولم يأتِ بواوٍ فاصلةٍ لعدمِ اللَّبسِ، وليس مرادُه أنَّه متَى ارتفَع اللَّبسُ [استغنَىٰ عن الواوِ فلم يأتِ بها، بلْ مُرادُه أنَّه إذا ارتفَع اللَّبسُ][4] لا يَلتزِمُ الإتيانَ بها كما في الأمثلةِ المذكورة، بل يأتي بها ـ وهو الأكثرُ في هذه القصيدة ـ وقد لا يأتي بها كما تَقدَّم.

(١) البيت ٥٠٨ من فرش سورة البقرة.

(٢) البيت ٨٠٨ من فرش سورة النحل.

(٣) البيت ١٠١٠ من فرش سورة المؤمن.

(٤) ما بين الحاصرتَين ساقط من (ص).

وقدِ اختَلَّ عليه موضعٌ واحدٌ في القَصَصِ، فإنَّه لم يأتِ بالواو مع الرِّيبةِ واللَّبسِ، وهو قولُه: [1]

.... وَقُلْ قَالَ مُوسَىٰ وَاحْذِفِ الْوَاوَ دُخْلُلَا

ثمَّ قال بعدَه:

نَمَىٰ نَفَرٌ بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ يَرْجِعُو نَ سِحْرَانِ ثِقْ ....

فإنَّ قوله: «نَمَىٰ نَفَرٌ» قد يُتَوَهَّمُ أنَّه من تتمَّةِ رمزِ قراءةِ حذفِ الواو وأنَّ قولَه: «بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ يَرْجِعُونَ سِحْرَانِ ثِقْ» أنَّ «يَرْجِعُونَ» و«سِحْرَانِ» للكوفيِّين، وليس الأمرُ كذلك علىٰ ما سيأتي.

واعلم أنَّه قد يقعُ الاتصالُ بينَ تقييدِ قراءةٍ ورمزٍ آخرَ كقولِه: [2]

.... تُظْلَمُونَ غَيْـ ـبُ شُهْدٍ دَنَا إِدْغَامُ بَيَّتَ ....

فوصَلَ بينَ «شُهْدٍ دَنَا» وهو رمزٌ وبينَ «إِدْغَامُ» وهو تقييدُ قراءةٍ.

ومثلُه: [3]

.... وَاكْسِرِ الضَّمَّ أَثْقَلَا
نَعَمْ عَمَّ فِي الشُّورَىٰ ....

(١) في النُّسَخ الثلاث: «كقوله»، والوجه ما أثبتُّه. والبيتان هما ٩٤٨ ـ ٩٤٩ من فرش سورة القَصَص.

(٢) البيت ٦٠٢ من فرش سورة النساء.

(٣) البيتان ٥٥٥ ـ ٥٥٦ من فرش سورة آل عمران.

ثم ذَكَرَ حُكماً آخرَ، وهو أنَّه إذا لفظَ بقراءةٍ استغنَىٰ عن تقييدها بالحركات والسكنات، أو التذكيرِ والتأنيث، وهذا بشَرْطِ أنْ ينكشفَ ذلك .

يُقال : جَلَوْتُ الأمرَ، أي كشفتُه، وهذا قد أتىٰ في قصيدتِه علىٰ أربعةِ أقسام :

الأوَّل : أن يَلفِظَ بالقراءتَين معاً، كقوله :

وَحَمْزَةُ أَسْرَىٰ فِي أُسَـٰرَىٰ . . .[1]

وَفِي طَـٰئِرًا طَيْرًا . . . .[2]

وَعَـٰلِمِ قُلْ عَلَّـٰمِ . . . .[3]

سُكَـٰرَىٰ مَعاً سَكْرَىٰ . . . . .[4]

الثاني : أن يلفظَ بإحداهما ويقيدَ الأُخرىٰ، كقوله :[5]

وَبِالتَّاءِ ءَاتَيْنَا مَعَ الضَّمِّ خُوِّلَا

الثالث : أن يلفظَ بإحداهما ولا يقيدَ الأُخرىٰ، كقوله :[6]

وَمَـٰلِكِ يَوْمِ الدِّينِ . . . . . .

كأنَّه قال : بالمدِّ .

(١) البيت ٤٦٦ من فرش سورة البقرة .

(٢) البيت ٥٥٨ من فرش سورة آل عمران .

(٣) البيت ٩٧٥ من فرش سورة سبأ وفاطر .

(٤) البيت ٨٩٣ من فرش سورة الحجّ .

(٥) البيت ٥٦٤ من فرش سورة آل عمران .

(٦) البيت ١٠٨ من فرش سورة أمّ القرآن .

الرابع : أن يلفظَ بهما معاً، ويَذكُرَ بعضَ[1] قيودِ الأُخرىٰ، كقوله :

وَوَطْئًا وِطَآءً فَاكْسِرُوهُ . . . .[2]

تُمَـٰرُونَهُ تَمْرُونَهُ وَافْتَحُوا شَذاً[3]

واعلمْ أنَّ كُلَّ موضعٍ لفظَ فيه بحرفٍ مختلَفٍ فيه ولم يستغنِ باللفظِ به عن القَيدِ ثمَّ قيَّدَهُ بما يُفهَمُ منه الخلافُ باعتبارِ الأضدادِ الآتي ذِكرُها، فإنْ لم يمكنْ أن يتلفظَ بالحرفِ إلَّا علىٰ إحدَى القراءتَين تعيَّنَ، ثمَّ هذا علىٰ نوعَين :

نوع يكونُ القيدُ لِما لفظَ به، كقوله :

وَمَا يَخْدَعُونَ الْفَتْحُ مِنْ قَبْلِ سَاكِنٍ وَبَعْدُ . . . .[4]

وَعَدْنَا جَمِيعاً دُونَ مَا أَلِفٍ حَلَا[5]

وَخَفَّفَ كُوفٍ يَكْذِبُونَ . . . . .[6]

وَكَفَّلَهَا الْكُوفِي ثَقِيلاً . . . . .[7]

ونوعٍ يكونُ القيدُ فيه لِما لم يلفظْ به، كقوله :

---

(١) تحرَّفتْ في (م) إلىٰ : بعد.

(٢) البيت ١٠٨٨ من فرش سورة المزَّمِّل.

(٣) البيت ١٠٥٠ من فرش سورة النَّجم.

(٤) البيت ٤٤٥ من فرش سورة البقرة.

(٥) البيت ٤٥٣ من فرش سورة البقرة.

(٦) البيت ٤٤٦ من فرش سورة البقرة.

(٧) البيت ٥٥٢ من فرش سورة آل عمران.

وَفِي تُكمِلُواْ قُلْ شُعْبَةُ الْمِيمَ ثَقَّلَا [١]

وَقَصْرُ قِيَـٰمًا عَمَّ. . . . . [٢]

وهذا النوعُ أحسنُ لِأخذِ كلٍّ منَ الحرفَين حظّاً: هذا من جهةِ اللّفظِ وهذا من جهة القيد.

وإنْ أمكنَ أن يُلفَظ بالحرف على كلٍّ من القراءتَين فالأحسنُ أنْ يُلفَظ بما لم يقيِّدْه به كقوله: [٣]

عَلَيْهِمْ إِلَيْهِمْ حَمْزَةٌ . . . .

فينبغي أن يُقرأَ بكسر الهاء، وقوله: [٤]

وَصُحْبَةُ يُصْرَفْ [فَتْحُ ضَمٍّ وَرَاؤُهُ بِكَسْرٍ] [٥] . . . .

يُقرأُ بضمِّ الياءِ.

. . . وَذَكِّرْ لَمْ تَكُنْ . . . [٦]

يُقرأُ بالتأنيث في «تَكُنْ».

(١) البيت ٥٠٢ من فرش سورة البقرة.

(٢) البيت ٥٨٨ من فرش سورة النساء.

(٣) البيت ١١٠ من فرش سورة أمّ القرآن.

(٤) البيت ٦٣٢ من فرش سورة الأنعام.

(٥) تكملة القيد في البيت للإيضاح.

(٦) البيت ٦٣٢ من فرش سورة الأنعام.

وقد اختلَّ عليه موضعٌ واحد في سورة (طه) وهو قولُه :[1]

وَأَنجَيْتُكُمْ وَاعَدتُّكُمْ مَا رَزَقْتُكُمْ شَفَا . . . .

فإنَّه لفظَ بإحدَى القراءتَين ولم يقيِّد، مع أنَّه لم يَجْلُ القراءةَ الأُخرىٰ ولم يَكشِفْها، وسيأتي ما يمكِنُ أن يُجابَ عنه به هناك .

وهذا الحكمُ الذي ذكَره هنا ـ وهو [٢٤/ أ] الاستغناءُ باللفظ عن القيد ـ لا يليقُ الإتيانُ به هنا، إنَّما كان يليقُ أن يأتيَ به بعد قولِه :

وَمَا كَانَ ذَا ضِدٍّ فَإِنِّي . . . .

إلىٰ قولِه :

وَفِي الرَّفْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالْغَيْبِ . . .

فهذه الأبياتُ لائقةٌ به؛ لأنَّها كلَّها في تقييد الحرفِ المختلَف فيه، وأمَّا هذه الأبياتُ ـ أعني من قوله :

جَعَلْتُ أَبَا جَادٍ . . . .

إلىٰ قوله :

وَمَا كَانَ ذَا ضِدٍّ . . . .

ـ ففي الرُّموزِ وما يتعلَّقُ بها، فلا مناسبةَ[2] بينها وبين هذا الحُكم، وإنَّما أتىٰ به اعتراضاً .

---

(١) البيت ٨٧٩ من فرش سورة طه .

(٢) تحرَّفتْ في (ت) إلىٰ : بلا ملابسة .

و(سِوَىٰ) ظرفُ مكانٍ لا يَتصرَّفُ إلّا في قليل، ويُستثنىٰ به فَيُجَرُّ ما بعدَه بالإضافة، وتُفتَح سينُه فيُمَدُّ، وتُضَمُّ فيُقصَرُ، ويُكسَرُ فيكونُ الأشهرُ القصرُ، وهذا استثناءٌ من قولِه:

. . . . آتِيكَ بِالْوَاوِ فَيْصَلَا

و(أَحْرُفٍ) جمعُ قِلَّة أُريدَ به الكثرةُ؛ لأنَّ المواضعَ المختلَفَ[1] فيها كثيرةٌ.

و(لَا رِيبَةٌ) كقوله: «وَلَا طَارِقٌ» بوجهَيه، وقد تقدَّم.[2]

والرِّيبةُ: الشَّكُّ، وهو قلَقُ النفْسِ واضطرابُها، ولذلك قابلَه بالطمأنينة[3]، ومنه الحديث: «دَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَىٰ مَا لَا يَرِيبُكَ»[4]، وقد حقَّقتُ ذلك في «لغات

---

(١) في (ت): التي اختلف.

(٢) انظر شرح البيت ٤٢، ص ١٤٥.

(٣) هكذا في النُّسَخ الثلاث، والظاهر أنَّ المصنِّف يَنقل عن الزمخشريِّ في الكشَّاف ١/ ١١٣، فإنَّه يقول فيه: «فإنَّ الشكَّ رِيبة، وإنَّ الصدق طُمأنينة: أي فإنَّ كون الأمر مشكوكاً فيه مِمَّا تَقلقُ له النفسُ ولا تَستقرُّ، وكونَه صحيحاً صادقاً مِمَّا تطمئنُّ له وتسكُن» اهـ. وعليه فالضميرُ في قول المصنِّف: «قابَله» يعود علَى الزمخشريِّ، والله أعلم.

(٤) أخرَجه أبونُعيم في الحِلية (٦/ ٣٥٢، ٨/ ٢٦٤)، والنَّسائيُّ (٨/ ٣٢٧) في الأشربة، باب: الحثّ علىٰ ترك الشبهات، والتِّرمذيُّ (٢٥٢٠) في صفة القيامة، وقال: هذا حديث حسن صحيح. وأحمدُ (١/ ٢٠٠، ٣/ ١١٢، ١٥٣)، والبيهقيُّ (٥/ ٣٣٥) في كتاب البيوع، باب: كراهية مبايعة مَن أكثرُ مالِه من الرِّبا أو ثَمَنِ المحرَّم، وابنُ حِبَّان (٧٢٢) في الرقائق، باب: الورع والتوكُّل، ذِكر الزَّجْر عمَّا يَرِيبُ المرءَ، والحاكمُ (٢/ ٣، ٤/ ٩٩) =

القرآن »[1] والجملةُ صفةٌ لـ(أَحْرُفٍ).

و(أَسْتَغْنِي) يتعدَّىٰ لاثنين بـ« عن » والباء، وقد اكتنَفاه هنا.

و(إِنْ جَلَا) جوابُه محذوفٌ، أي: إنْ جَلَا استغنيتُ.

٤٨ ـ وَرُبَّ مَكَانٍ كَرَّرَ الْحَرْفَ قَبْلَهَا لِمَا عَارِضٍ وَالْأَمْرُ لَيْسَ مُهَوِّلَا

المرادُ بـ(الْحَرْف) هنا حرفُ الرمزِ، لا حرفُ القراءة، ولو قال: «كَرَّرَ الرَّمْزَ قبلَها» لَكانَ أظهرَ لمقصوده.

و(الْحَرْفَ) مفعولٌ بـ(كَرَّرَ)، وفاعلُه يَحتمِلُ أن يكونَ ضميرَ الناظم، وأتىٰ به غائباً التفاتاً من التكلُّم في قوله:[2]

وَبِاللَّفْظِ أَسْتَغْنِي . . . .

كقوله: ﴿لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[3] والالتفاتُ بابٌ واسع قد حقَّقتُه في« إعراب القرآن ».[4]

= في كتاب البيوع، وصحَّحه، وقال الذهبيُّ (٤/ ٩٩): «إسناده قويّ»، والنوويُّ في الأذكار (ص ٦٢٦) في الأحاديث التي عليها مدارُ الإسلام.

(١) كتاب «لغات القرآن» للسمين من كتبه المفقودة فيما أعلم، والله أعلم.

(٢) البيت السابق.

(٣) الإسراء ١.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٢٢٤، ٢٢٥، والشِّعر لأبي عليّ ١/ ١٨٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٠٢.

ويَحتمِلُ أن يكونَ ضميرَ مكانٍ أُسنِدَ التكريرُ إليه مجازاً لوقوعه فيه، وهو كقولهم: ليلُه نائم[1]، و«هَا» في (قَبْلَهَا) للواو الفيصل.

أَخبرَ أنَّه قد يأتي بالرمز مُكرَّراً قبل الواو لِعارضٍ يَعرُضُ له، من تتميمِ وزنٍ أو قافيةٍ، ثمَّ سَهَّلَ الأمرَ على الطالبِ في ذلك وأنَّه (لَيْسَ مُهَوِّلَا) أي مُفزِعاً.

وتكريرُ الرمزِ على ثلاثة أقسامٍ:

قسمٌ يكونُ الرمزُ فيه لمفردٍ فيكرِّرُه بعينِه كقوله:

. . . . حُلاً حَلَا[2]

و: . . . . عُلاً عَلَا[3]

. . . . اعْتَادَ أَفْصَلَا[4]

وقسمٌ يكونُ الرمزُ فيه لجماعةٍ ثمَّ يَرمُزُ لواحدٍ منهم كقوله:

. . . . ذَا أُسْوَةٍ تَلَا[5]

و: . . . . سَمَا الْعُلَا[6]

---

(١) انظر: الدُّرّ المصون ١/ ٥٧، ٧/ ٣٠٧.

(٢) البيت ٧٢٤ من فرش سورة الأنفال.

(٣) البيت ١٠٩٢ من فرش سورة الإنسان.

(٤) البيت ٥٥٧ من فرش سورة آل عمران.

(٥) البيت ٥١٩ من فرش سورة البقرة.

(٦) البيت ٤٧٤ من فرش سورة البقرة.

وقسمٌ يتقدَّمُ فيه الرمزُ للمفرَدِ ثم يَرمُزُ لجماعةٍ يَدخُلُ معهم كقوله : [(١)]

. . . . . إِذْ سَمَا كَيْفَ عُوِّلَا

فإنَّ الألفَ لنافعٍ، وهو مندرجٌ تحتَ « سَمَا ».

وقولُه : (قَبْلَهَا) أي قبلَ الواو، يعني إن وجدتَ لفظاً وإلّا فموضعاً كقوله : [(٢)]

. . . . حُلاً حَلَا

وَلَـٰيَتِهِمْ . . . .

وكذا قولُه : [(٣)]

. . . . عُلاً عَلَا

سَلَـٰسِلاً . . . .

فإنَّ الحرفَ هنا تَكرَّرَ قبلَ موضعِ الواوِ، يعني كان من حقِّها أن يُؤتىٰ بها. فإن قيل : فبَعدَ « حُلاً حَلَا » واوُ [٢٤/ ب] « وَلَـٰيَتِهِمْ » قيل : ليستْ بفيصلٍ؛ لأنَّها من لفظِ القرآن، وقد تَقدَّم. [(٤)]

وكما أنَّه يُكرِّرُ الرمزَ فكذلك يُكرِّرُ الواوَ الفاصلة كقوله :

. . . . قَاصِداً وَلَا

---

(١) البيت ٥١٠ من فرش سورة البقرة.

(٢) البيتان ٧٢٣ ، ٧٢٤ من فرش سورة الأنفال.

(٣) البيتان ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ من فرش سورة الإنسان.

(٤) ص ١٦٠ عند شرح البيت ٤٦ .

وَمَعْ جَزْمِهِ. . . . . [1]

. . . . وَلَمْ يَخْشَوْا هُنَاكَ مُضَلِّلَا

وَأَن تُقْبَلَ. . . . . [2]

وإنَّما لم يُنبِّهْ عليه لوضوحِه .

و(رُبَّ) حرفُ تقليلٍ غالباً [3]، ولا يَجرُّ إلَّا نكرةً في الأشهر، ويتعلَّقُ بمحذوف ويَلزَمُ وصفُ مجرورِها، وعاملُها هنا مقدَّرٌ، أي رُبَّ مكانٍ عُثِرَ عليه أو وُجِدَ، وفيها لغاتٌ كثيرة، ولها أحكامٌ ليس هذا موضعُ ذِكرِها . [4]

و(كَرَّرَ) هذه الجملةُ صفةٌ لـ(مَكَانٍ)، و(لِمَا) متعلِّقٌ بـ(كَرَّرَ)، و«مَا» يجوزُ أن تكونَ زائدةً، كَهِيَ في : ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللهِ﴾ [5]، أي لعارضٍ، وأن تكونَ نكرةً موصوفة، أي لأمرٍ عارض، و(مُهَوِّلَا) اسمُ فاعلٍ من : هَوَّلَ يُهَوِّلُ أي فَزَّعَ، أي أنَّه لا يؤدِّي إلىٰ لَبس ولا إشكال علىٰ طالبِه، وأصلُه من التَّهْويل [6]،

(١) البيتان ٢٧٧ ، ٢٧٨ من باب حروف قَرُبتْ مخارجها .

(٢) البيتان ٧٢٨ ، ٧٢٩ من فرش سورة التوبة .

(٣) عكَس ابنُ هشام فجعَل «رُبَّ» تَرِدُ للتكثير كثيراً، وللتقليل قليلاً . انظر : المغني ص ١٨٠ .

(٤) ذكَر ابنُ هشام في «رُبَّ» ستَّ عشْرَةَ لغة، وانظر تفصيل أحكامها في : الكتاب ١/ ٤٢٧ ، ٢/ ٥٤ ـ ٥٦ ، والمغني ص ١٧٩ ـ ١٨٤ ، ومعاني الحروف للرمَّانيِّ ص ١٠٦ .

(٥) آل عمران ١٥٩ .

(٦) في (ص) و(م) : من التَّهوُّل . والصواب ما في (ت)؛ قال في اللسان (هول) : =

وذلك أنَّهم كانوا إذا استحلفوا أحداً أوقدوا ناراً له وألقَوا فيها مِلحاً ثمَّ يستحلفونه .

٤٩ ـ وَمِنْهُنَّ لِلْكُوفِيِّ ثَاءٌ مُثَلَّثٌ   وَسِتَّتُهُمْ بِالْخَاءِ لَيْسَ بِأَغْفَلَا

لَـمَّا رمَز للقرَّاء منفردين بما تقدَّم من كَلِم «أَبِي جَاد» وجعَل الواوَ فيصلاً رمَز لهم مجتمعين ببقيةِ حروفِ المعجم، وهي ستةُ أحرفٍ يجمعُها كلمتان: «ثَخَذ ظَغَش»، ورمَز لهم مجتمعين [بما] [1] يزيدُ على هذه الأحرفِ فاحتاجَ إلى كلماتٍ أخرَ نحو: «صِحاب» وستأتي، وليس كلُّ اجتماعٍ للقرَّاء يُرمَز له، بل لِما يَكثُرُ دَوْرُه.

و(مِنْهُنَّ) أي ومن الحروف، أضمرَها لتقدُّم ذِكرها في قوله: [2]

جَعَلْتُ أَبَا جَادٍ . . . . . .

و(لِلْكُوفِيِّ) أراد للقارئ الكوفيّ، فهو اسمُ جنسٍ للقرّاء من الكوفيِّينَ المذكورِين في هذه القصيدة، وهُم ثلاثةٌ كما تقدَّم، ويجوزُ أن يُريدَ: لأصحابِ المذهبِ الكوفيّ، فحذَف للعِلم به.

وقولُه: (مُثَلَّثٌ) صفةٌ لـ(ثَاءٌ) أتى بصفته مذكَّراً لأنَّه يجوز فيه الوجهان، وكذا سائرُ حروفِ المعجم، وحَسَّنَ ـ هنا ـ تذكيرَه كونُه عبارةً عن ذكور، وأتى

= «وتَهَوَّلَ للناقة تَهَوُّلاً: تشبَّه لها بالسبُع . . والتَّهْوِيلُ: شيءٌ كان يُفعل في الجاهلية، كانوا إذا أرادوا أن يستحلفوا الرجلَ أوقدوا ناراً وألقَوا فيها مِلحاً» اهـ.

(١) تكملة لازمة.

(٢) البيت ٤٥ .

بهذه الصفةِ ليرفعَ المشابَهةَ الصُّوريَّة في الخطِّ بينَ الباء والتاء والثاء [١] ، واللَّبْسُ وإنْ كان مُزالاً بالنسبة إلىٰ أنَّ الباءَ لقالونَ ، والتاءَ للدُّوريِّ عن الكسائيِّ ـ كما تَقدَّم ـ إلَّا أنَّه يَخفَىٰ علىٰ من لم يُعانِ ذلك ، وهكذا كلُّ ما جاء من نحو قوله :

. . . . . . بِالْخَاءِ لَيْسَ بِأَغْفَلَا [٢]

. . . . ذَالُهُمْ لَيْسَ مُغْفَلَا [٣]

وقولُه : (وَسِتَّتُهُمْ) أي ستَّةُ القرَّاءِ السبعةِ يُعبَّرُ عنهم بالخاء .

وقولُه : (لَيْسَ بِأَغْفَلَا) تمييزٌ عن الحاء المهمَلة ؛ لأنَّها تَقْرُبُ منها ، وأمَّا الجيمُ فلفظُها يَخُصُّها ، ثمّ بيَّنَ الستَّةَ المعبَّرَ عنهم بالخاء فقال :

٥٠ ـ عَنَيْتُ الْأُلَىٰ أَثْبَتُّهُمْ بَعْدَ نَافِعٍ وَكُوفٍ وَشَامٍ ذَالُهُمْ لَيْسَ مُغْفَلَا

أي عَنَيتُ الستَّةَ الذين ذكرتُهم بعد نافعٍ [٤] في نظمي المتقدِّمِ ، وهُمْ : ابنُ كثيرٍ إلَى الكسائيّ .

و(الْأُلَىٰ) [٥] بمعنىٰ « الذينَ » ، وقد تقعُ بمعنَىٰ « اللاتي » قليلاً ، ثمَّ جعَل

---

(١) وكذلك الياء .

(٢) البيت ٤٩ .

(٣) في النُّسخ الثلاث : « مهملا » ، وهو سهوٌ ، انظر نصَّ البيت الآتي .

(٤) « نافع » تكملة لازمة من (ت) فقط .

(٥) نصَّ الأستاذ عبدُ السلام هارون ـ رحمه الله ـ علىٰ عدم زيادة الواو في (الأُلَىٰ) إذا كانت موصولة . انظر : قواعد الإملاء ص ٣٢ .

للكوفيِّين والشاميِّ[٢٥/ أ] ـ وهو ابنُ عامرٍ ـ الذالَ المعجَمة، وعبَّرَ عنها بأنَّها غيرُ [مُغفَلة، أي غيرُ] [(١)] مهمَلةٍ، وتَحَرَّزَ من الدال المهمَلة، و«المُغْفَلُ» الذي لم يُنقَط، ضِدُّ المعجَمِ كما سيأتي.

و(كُوفٍ) مبتدأٌ، جازَ الابتداءُ به لأنَّه على نيَّة: «الكوفيّ» أو: «وكوفيُّهُم» قاله الشيخُ [(٢)]، وفيه نظَر، وإنَّما المسوِّغُ لذلك العطفُ.

و(ذَالُهُمْ) مبتدأٌ ثانٍ، و(لَيْسَ بِأَغْفَلَا) خبرُه، والثاني وخبرُه خبرُ الأوَّلِ، وكلُّ ما ورَدَ من نحوِ: (وَكُوفٍ) فأصلُه: كُوفِيٌّ، وكذا «شَامٍ»: شاميٌّ، و«بَصْرٍ»: بصريٌّ، وإنَّما حذَفَ إحدىٰ ياءَيِ النَّسَبِ ضرورةً، وهي المتحركةُ، فالتقىٰ ساكنانِ: الياءُ الباقية والتنوينُ، فحُذِفتِ الياءُ لئلّا يلتقيَ ساكنانِ، وأُعرِبَ إعرابَ المنقوص نحوُ: قاضٍ.

٥١ ـ وَكُوفٍ مَعَ الْمَكِّيِّ بِالظَّاءِ مُعْجَماً   وَكُوفٍ وَبَصْرٍ غَيْنُهُمْ لَيْسَ مُهْمَلَا

جعَل لابنِ كثيرٍ مع الكوفيِّين الظاءَ المعجَمة، وتَحرَّزَ من الطاء [المهمَلة]. [(٣)]

وسُمِّيَ المنقوطُ من الحروف مُعجَماً لإزالة عُجمتِه ـ وهي لَبْسُه ـ بالنقط، وما لم يُنقَط مهمَلاً لعدمِ نقطِه، وبعضُهم يُسمِّيها كلَّها حروفَ المعجَمِ، ولا شكَّ أنَّ المهمَل أيضاً أُزيلتْ عُجمتُه بعدم نقطه، إلّا أنَّ الإزالةَ لمَّا كانتْ تحتاجُ

(١) ما بين الحاصرتين تكملة لازمة من (ت) فقط.

(٢) انظر: إبراز المعاني ١/ ١٧٥.

(٣) زيادة للإيضاح.

إلىٰ عملٍ ـ وهو النقطُ ـ نُسبَتِ الحروفُ إليه .

و(بِالظَّاءِ) خبرُ (كُوفٍ) ، و(مُعْجَماً) حالٌ ، وإعرابُ الباقي كالذي قبلَه .

٥٢ ـ وَذُو النَّقْطِ شِينٌ لِلْكِسَائِي وَحَمْزَةٍ وَقُلْ فِيهِمَا مَعْ شُعْبَةٍ صُحْبَةٌ تَلَا

أي : للكسائيِّ وحمزةَ وحدَهما الشينُ ، و(شِينٌ) بدلٌ من (ذُو النَّقْطِ) ، وميَّزها لئلَّا تلتبِسَ بالسين المهمَلةِ ، فإنَّ تيكَ رمزُ أبي الحارثِ عن الكسائيِّ .

وهنا تمَّتْ حروفُ « أَبْجَد » فاحتاجَ إلىٰ كلماتٍ أُخرَ يَرمُز بها للقرّاء مجتمعين ، وهي ثمانِ كلماتٍ : صُحْبَة ، صِحَاب ، عَمَّ ، سَمَا ، حَقّ ، نَفَر ، حِرْمِيّ ، حِصْن .

ثمَّ هذه الكلماتُ منها ما هو دالٌّ علَى اثنينِ فقط ، وهو ثلاثةُ ألفاظ : عَمَّ ، حَقّ ، حِرْمِيّ ، والبواقي دالَّةٌ علىٰ جماعة : فلحمزةَ والكسائيِّ وأبي بكرٍ شعبةَ عن عاصمٍ لفظُ « صُحْبَة » كقوله :

وَصُحْبَةُ يُصْرَفْ . . . . . . [1]

رَمَىٰ صُحْبَةٌ . . . . [2]

وقد يَرمُز لهم بالحروف نحو : [3]

. . . . صَحَّ شُلْشُلَا

و(ذُو النَّقْطِ) مبتدأٌ ، و(شِينٌ) بدلٌ منه كما تقدَّم ، و(لِلْكِسَائِي) خبرُه ، و(فِيهِمَا)

(١) البيت ٦٣٢ من فرش سورة الأنعام .

(٢) البيت ٣٠٩ من : باب الفتح والإمالة وبين اللفظين .

(٣) البيت ٤٩٩ من فرش سورة البقرة .

خبرٌ مقدَّم، و(صُحْبَةٌ) مبتدأٌ مؤخَّر، و(مَعْ شُعْبَةٍ) حالٌ عاملُها ما في الجارِّ من معنَى الفعل، و(تَلَا) بمعنىٰ تَبِعَ، يعني أنَّه تبِعَ ما قبلَه في كونِه رمزاً، وليس بصفةٍ لـ«صُحْبَة» وإلّا تقيّدتْ وأَشْعَرَ اللفظُ بأنَّ المجموعَ هو الرمزُ، وكذا ما يأتي مِن نحوِ قولِه:

.... نَفَرٌ حَلَا (١)

وأُجيزَ أن يكونَ (صُحْبَةٌ) مبتدأً، و(تَلَا) جملةً فعليَّة خبرُها، والجملةُ بأسرِها في محلِّ نصبٍ بالقول، و(فِيهِمَا) متعلِّق بـ(قُلْ)، و(مَعْ شُعْبَةٍ) حالٌ من ضمير (فِيهِمَا)، والأوَّلُ أَولىٰ.

٥٣ ـ صِحَابٌ هُمَا مَعْ حَفْصِهِمْ، عَمَّ نَافِعٌ وَشَامٍ، سَمَا فِي نَافِعٍ وَفَتَى الْعَلَا

٥٤ ـ وَمَكٍّ، وَحَقٌّ فِيهِ وَابْنِ الْعَلَاءِ قُلْ وَقُلْ فِيهِمَا وَالْيَحْصَبِي نَفَرٌ حَلَا

[٢٥/ ب] يعني يُعبِّر بلفظِ (صِحَاب) عن ثلاثة: حمزةَ والكسائيِّ وحفصٍ عن عاصم، وضميرُ (هُمَا) عائدٌ علىٰ حمزةَ والكسائيّ.

و(عَمَّ) لاثنين، وهما نافعٌ وابنُ عامر، وهو المعبَّرُ عنه بـ«الشَّامِ».

و(سَمَا) يُعبِّرُ به عن ثلاثة: (نَافِعٍ) وأبي عمرٍو، وهو المعبَّرُ عنه بـ(فَتَى الْعَلَا) أيِ ابنُه، وابنِ كثير، وهو المعبَّرُ عنه بـ(مَكٍّ).

و(حَقٌّ) يعبِّرُ به عن ابنِ كثير وأبي عمرٍو، فالضميرُ في (فِيهِ) يعودُ علىٰ (مَكٍّ)، وعطَفَ (ابْنِ الْعَلَاءِ) علَى الضمير المجرورِ من غير إعادةِ الجارِّ: إمَّا

(١) البيت ٥٤.

ضرورةً كقوله : [(١)]

فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

وإمَّا علىٰ رأيِ الكوفيِّين . [(٢)]

و(نَفَر) يعبِّرُ به عن ثلاثة : عن ابنِ كثير وأبي عمروٍ ـ لأنَّ الضميرَ في (فِيهِمَا) لهما ـ وابنِ عامر وهو المعبَّرُ عنه بـ(الْيَحْصُبِيّ) .

و(صِحَابٌ) خبرٌ مقدَّم ، و(هُمَا) مبتدأٌ مؤخَّر ، و(مَعْ) في موضع الحال ، و(نَافِعٌ) مبتدأٌ ، وما بعدَه عطفٌ عليه ، و(عَمَّ) خبرُه علَى التشبيهِ بالظرف ،

---

(١) البيت من البسيط ، وصدره :

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا

لم أعرف قائله ، وهو في الكتاب ٢/ ٣٨٣ ، والكامل ٢/ ٩٣١ ، ومعاني الزجَّاج ٢/ ٧ ، والأصول لابن السرَّاج ٢/ ١١٩ ، وإعراب النحَّاس ١/ ٣٩٠ ، والتبصرة والتذكرة ١/ ١٤١ ، والنكت ص ٦٦٩ ، والإنصاف ٢/ ٤٦٤ ، وابن يعيش ٣/ ٧٨ ، وإبراز المعاني ٣/ ٦٠ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٦٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٦ ، والإرشاد إلىٰ عِلم الإعراب ص٤٠٢ ، والخزانة ٥/ ١٢٣ ، واستشهد به المصنِّفُ في الدرّ ٢/ ٣٩٦ .

والشاهد في البيت قوله : « فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ » حيث عطف « الْأَيَّامِ » على الضمير المجرور في « بِكَ » من غير إعادة الخافض ، والتقدير : بِكَ وبالْأَيَّامِ .

(٢) وهي من المسائل التي اختلف فيها البصريُّون والكوفيُّون : فجعَل البصريُّون ذلك قبيحاً لا يجوز إلَّا في ضرورة الشِّعر ، وأجازه الكوفيُّون مطلَقاً ، واستدلُّوا علىٰ ما ذهبوا إليه بأدلَّة عديدة رَدَّ عليها البصريُّون ، انظر تفصيل أدلَّة الفريقَين في الإنصاف ٢/ ٤٦٣ .

والأصلُ : في عَمَّ، أي في لفظِ عَمَّ، كقوله :[1]

وَحِرْمِيٌّ الْمَكِّيُّ فِيهِ . . . . .

و(سَمَا) مبتدأٌ، و(فِي نَافِعٍ) خبرُه، أي لفظُ (سَمَا)، وكذلك (وَحَقٌّ فِيهِ)، والجملةُ من قوله : (وَحَقٌّ فِيهِ) في محلِّ نصبٍ بالقول، وقوله : (وَقُلْ فِيهِمَا وَالْيَحْصُبِي) إلى آخره كقوله : (وَقُلْ فِيهِمَا مَعْ شُعْبَةٍ)، و(حَلَا) ليس بصفةٍ لـ(نَفَرٌ) لما تقدَّم .[2]

٥٥ ـ وَحِرْمِيٌّ الْمَكِّيُّ فِيهِ وَنَافِعٌ وَحِصْنٌ عَنِ الْكُوفِي وَنَافِعِهِمْ عَلَا

أي لفظُ (حِرْمِيّ) يُعبِّرُ به عن اثنين : ابنِ كثير ونافعٍ .

لا يُقال : إنَّ هذه نسبةٌ صحيحة فتكونُ كالعبارة الصريحة ؛ لأنَّ ابنَ كثيرٍ مِن حَرَمِ مكَّةَ، ونافعاً من حَرَمِ المدينة، فهو نظيرُ : « الْكُوفِيِّ » و« الْبَصْرِيّ » . لأنَّ موضعَ الرمزِ منه كونُه لفظاً مفرداً جُعِل عبارةً عن اثنين، ولم يستعملْه مفرداً لإِلْباسه ؛ إذ لا يُعلَمُ أيَّهما أراد، والتصريحُ بنسبتِهما أن يُقال : الحَرَمِيَّان، ولِجَعْلِه إيَّاه رمزاً لم يتصرَّفْ فيه بحذفِ ياءِ النِّسْبة ولا تخفيفِها، بخلافِ قولِه :[3]

وَمِن تَحْتِهَا الْمَكِّي . . . . .

---

(١) في أوَّل البيت الآتي .

(٢) من أنَّها لو كانت صفةً لتقيَّدتْ وأَشْعَر اللفظُ بأنَّ المجموعَ هو الرمزُ، انظر آخرَ شرح البيت ٥٢ ص ١٨٠ .

(٣) البيت ٧٣٣ من فرش سورة التوبة .

إشعاراً بأنَّه رمزٌ لا نِسبة، والله أعلم.

ولفظُ (حِصْن) يُعبِّرُ به[1] عن أربعة: الكوفيِّين ونافعٍ، و(عَلَا) ليس صفةً لـ(حِصْن) لِما تقدَّم.[2]

وهذه الألفاظُ الثمانية تارةً يأتي بها على صُوَرها غيرَ مضافة، وتارةً يُضيفُها لضمير القرَّاء، نحو:[3]

. . . . صِحَابُهُمْ

وتارةً إلَى الكاف نحو:[4]

. . . . وَحَقُّكَ يَوْمُ لَا

وتارةً للهاء نحو:[5]

. . . . . . وَاكْسِرِ الضَّمَّ حَقُّهُ

والظاهرُ أنَّ المصنِّف لم يقصِد مناسبةً بينَ الحروفِ والكلماتِ التي جعلَها رمزاً عن القرَّاء وبينَ مَن جُعِلتْ رمزاً عنه؛ لأنَّه لو عَكَس ذلك لم يَمتنِع، ولأَمكنَ توجيهُه بمثلِ ما وَجَّه به بعضُ الناس ذلك، ونحن نَذكُره لئلّا يخلوَ الكتابُ منه.

---

(١) سقط من (م): يُعبِّرُ به.

(٢) من أنَّها لو كانت صفةً لتقيَّدتْ وأَشْعَر اللفظُ بأنَّ المجموعَ هو الرمزُ، انظر آخرَ شرح البيت ٥٢ ص ١٨٠.

(٣) البيت ٦١٨ من فرش سورة المائدة، وغيره.

(٤) البيت ١١٠٤ من فرش سورة الانفطار.

(٥) البيت ٩٠٤ من فرش سورة المؤمنون، وغيره.

فقال أبو عبد الله : « أمَّا الثاءُ فإنَّه عَبَّر بها عن الكوفيِّين لأنَّهم ثلاثةٌ ، وهي مثلَّثة ، ولأنَّها تَشترِكُ مع الفاء في المخرَج ، وأمَّا الخاءُ فلأنَّه لَمَّا عبَّر بالثاء عن الكوفيِّين ثمَّ أراد أن يأتيَ [٢٦/ أ] بجماعاتٍ انضافتْ للكوفيِّين ، وكانتِ الجماعاتُ المُشار إليهم أربعاً قَدَّم منها ما انضافَ إلَى الكوفيِّين فيه ثلاثةٌ ، فوافقَ ذلك الخاءَ لكونِها بعد الثاء ، واتَّفَق أن كانتْ حرفَ استعلاء ، والقراءةُ المجتمِعُ عليها ستَّةٌ في نهاية الاستعلاء ، وأمَّا الجماعاتُ الثلاثُ الباقية فإنَّه لَمَّا كان من جملتِهمُ الكوفيُّون وابنُ كثير ، وكان ابنُ كثيرٍ له العُلُوُّ المذكورُ وانضافَ إلَى الكوفيِّين اختارَ لهم الظاءَ ؛ لأنَّها أقوىٰ من الذال والغين ، وجعلَهم بينَ الجمعَين المناسبَين لهم في العدد كواسطةِ العِقد ، وجعلَ الذالَ للكوفيِّين وابنِ عامر ، والغينَ للكوفيِّين وأبي عمرو ؛ لِضَرْبٍ من المعادَلة ، وذلك أنَّ التقديمَ فيه تنبيهٌ علىٰ مزيَّة المقدَّم ، والحرفُ القويّ فيه تنبيهٌ علىٰ مزيَّة مَن جُعل له ، والغينُ أقوىٰ من الذال لزيادتِها بالاستعلاء ، فجَعَل الذالَ للمقدَّمِ والغينَ للمؤخَّر لِما ذَكرْنا ، وجعَل الشينَ[1] رمزَ حمزةَ والكسائيِّ من حيثُ كان لها[2] مَخرجان لِما فيها من التفشِّي ، فناسَب جعْلَها دليلاً علىٰ اثنين ، وأخَّرَهما لنقصِ عددِهما عمَّن تَقدَّم ولم يَبقَ من الحروفِ إلّا الشينُ فجُعِلتْ لهما .

وأمَّا الكَلِمُ المذكورة فإنَّما جَعَل « صُحْبَة » و« صِحَاباً » كنايةً عمَّن ذَكَرَهم لاصطِحابِهم في المذهَبِ الكوفيّ ، وجعَلَ « نَفَراً » كنايةً عن ثلاثةٍ لأنَّ الثلاثةَ

(١) في (ص) و(م) : والشين .

(٢) تحرَّفتْ في النُّسَخ الثلاث إلىٰ : لهما . والتصويب من شرح الفاسيّ لوحة ٢١/ ب .

نفرٌ [1]، وجعَلَ «حرِمِيّاً» كنايةً عمَّن ذكرَه لأنَّ كلّاً منهما منسوبٌ إلىٰ حَرَمه، و«حَرَم» ـ بفتح الحاءِ والراء ـ أشهرُ مِن «حِرْم» بالكسر والسكون، ومنه: [2]

وَأَمْسَتْ بِلَادُ الْحِرْمِ وَحْشاً بِقَاعُهَا   لِغَيْبَةِ مَا كَانَتْ مِنَ الْوَحْيِ تَعْهَدُ

وأمَّا «عَمَّ» و«سَمَا» و«حَقّ» و«حِصْن» فتتضمَّنُ الثناءَ بالعموم والسموِّ والصدقِ والتحصُّنِ علىٰ ما سيأتي بيانه» انتهىٰ. [3]

وهذا ـ كما ترىٰ ـ لا طائلَ فيه، ولذلك قال أبو شامة: «ولسنا بخائضينَ في مناسبةِ كُلِّ حرفٍ لِمن جعلَه له من جهة مخارجِ الحروفِ وصفاتِها، فإنَّه لو عكَس ذلك لأمكَن توجيهُه أيضاً». [4]

٥٦ ـ وَمَهْمَا أَتَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ بَعْدُ كِلْمَةٌ   فَكُنْ عِنْدَ شَرْطِي وَاقْضِ بِالْوَاوِ فَيْصَلَا

أي ومهما أتتْ قبلَ الرمزِ الحرفيِّ أو بعدَه كلمةٌ من هذه الكلماتِ الثمانِ،

(١) في (ت): لأنَّ النفر ثلاثة.

(٢) البيت من الطويل، وهو لحسّان بن ثابت ـ رضي الله عنه ـ من قصيدة له يرثي بها النبيَّ ﷺ، مطلعُها:

بِطَيْبَةَ رَسْمٌ لِلرَّسُولِ وَمَعْهَدُ   مُنِيرٌ وَقَدْ تَعْفُو الرُّسُومُ وَتَهْمَدُ

انظر: الديوان ص ٥٦.

(٣) انظر: اللآلئ الفريدة، لأبي عبد الله الفاسي، لوحة ٢١/ ب، ٢٢/ أ.

(٤) انظر: إبراز المعاني ١/ ١٧٥، ١٧٦.

أو مهما أتتْ من قبلِ كلمةٍ من هذه الكلمِ الثمانِ أو بعدَها كلمةٌ مضمَّنةٌ[(١)] حرفاً مرموزاً به في أوَّلِها ، فكنْ على ما شرطتُه أوَّلاً من الدَّلالةِ بكِلا الرمزَين على مَن ذكرتُه ، يعني أنَّ كُلّاً منهما باقٍ على ما كان عليه لم يتغيرْ حُكمُه بالاجتماعِ مع غيرِه .

وأجازَ الشيخُ شهابُ الدِّين أن يكونَ المعنى : ومهما أتتْ من قبلِ الحرفِ المختلَفِ فيه أو مِن بعدِه كلمةٌ من الكَلِم الثمانِ لا ألتزمُ لها قبليَّةً ولا بعديَّة ، بل تأتي كذا وكذا ، ذكَر ذلك عند قولِه :[(٢)]

وَقَبْلَ وَبَعْدَ الْحَرْفِ آتِي . . .

وسيأتي [٢٦/ ب] بيانه هناك .[(٣)]

والحاصلُ أنَّ الرمزَ في هذه القصيدة يأتي على ثلاثة أنواع :
نوع ينفرد فيه الرمزُ بالحرفِ فيجبُ تأخيرُه[(٤)] عن كلمةِ التلاوة ، وقد تقدَّم إيضاحُ هذا عند قولِه :[(٥)]

وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِي الْحَرْفَ أُسْمِي رِجَالَهُ

(١) في (ت) : متضمِّنة .

(٢) انظر : إبراز المعاني ١/ ١٩١ .

(٣) انظر شرح البيت ٦٤ ص ٢٣٩ ، ٢٤٠ .

(٤) في (ت) : تأخُّره .

(٥) البيت ٤٦ .

ونوع ينفرد فيه الرمزُ بالكلماتِ فيكونُ مخيَّراً بينَ أن يأتيَ به بعدَ حرفِ التلاوةِ كقوله : (١)

وَقَصْرُ قِيَـٰمًا عَمَّ . . . .

وبينَ أن يأتيَ به قبلَه كقولِه : (٢)

وَصُحْبَةُ يَصْرِفْ . . . .

وسيأتي هذا عند قولِه : (٣)

وَقَبْلَ وَبَعْدَ الْحَرْفِ آتِي بِكُلِّ مَا   رَمَزْتُ بِهِ فِي الْجَمْعِ . . . .

ونوع يجتمعُ فيه الرمزُ بالحرفِ وبالكلمةِ سواءٌ كان ذلك الحرفُ دالّاً على قارئٍ واحد كالألف والحاءِ، أم على أكثرَ كالغينِ والذال المعجمتَين، فإذا اجتمعا لم يَلزَمْ بينهما ترتيبٌ، بل إنْ شئتُ (٤) قدَّمتُ الرمزَ بالحرفِ علَى الكلمة وإن شئتُ عكَستُ .

فالأوَّلُ كقوله :

نَعَمْ عَمَّ فِي الشُّورَىٰ . . . (٥)

---

(١) البيت ٥٨٨ من فرش سورة النساء .

(٢) البيت ٦٣٢ من فرش سورة الأنعام .

(٣) انظر شرح البيت ٦٤ ص ٢٣٨ .

(٤) الكلام هنا على لسان الناظم على طريق الالتفات .

(٥) البيت ٥٥٦ من فرش سورة آل عمران .

. . . . .كُفْؤَ صُحْبَةٍ [(١)]

والثاني كقوله :

. . . . .وَصُحْـ ـبَةُ كَهْفُ. . . . . [(٢)]

وَعَمَّ فتىً. . . . . [(٣)]

وقد يتوسَّطُ أحدُ الكَلِمِ الثمانِ بينَ حرفَين مرموزٍ بهما كقوله :

. . . .صَفْوُ حِرْمِيِّهِ رِضىً [(٤)]

. . . . .يَبْشُرُ كَمْ سَمَا نَعَمْ. . . . . [(٥)]

ولا يلزمُ أيضاً أن يأتيَ بالرمزَينِ قبلَ كلمةِ التلاوةِ أو بعدَها ، بل إنْ شئتُ قدَّمتُهما معاً نحو :

وَحُكْمُ صِحَابٍ قَصْرُ هَمْزَةِ جَاءَنَا [(٦)]

وَعَمَّ فَتىً قَصْرُ السَّلَـٰمَ. . . . . . [(٧)]

وإن شئتُ أخَّرتُهما معاً نحو :

---

(١) البيت ٧٠١ من فرش سورة الأعراف .

(٢) البيت ٩٤٧ من فرش سورة القصص .

(٣) البيت ٦٠٥ من فرش سورة النساء .

(٤) البيت ٥١٤ من فرش سورة البقرة .

(٥) البيت ٥٥٥ من فرش سورة آل عمران .

(٦) البيت ١٠٢٤ من فرش سورة الزخرف .

(٧) البيت ٦٠٥ من فرش سورة النساء .

مَعاً قَدْرُ حَرِّكْ مِنْ صِحَابٍ . . . [١]

. . . . تُمِدُّونَنِ سَمَا فَرِيقاً . . . . [٢]

فإن قلتَ : قد تقدَّم أنَّه إذا رمَز بالحرفِ[٣] يجبُ تأخيرُه[٤] عن كلمةِ التلاوة ، فلمَّا اجتمَع مع الرمزِ بالكلمةِ لم يَلتزِم فيه تأخُّرَه عن كلمةِ التلاوة فما الفرقُ ؟

فالجوابُ : أنَّ الكَلِمَ أقوىٰ من الحروفِ ، فلمَّا اجتمعتْ معها جُعِلتْ تابعةً لها ، فإن تقدَّمتْ علىٰ كلمة التلاوةِ تقدَّمتْ معها ، وإن تأخَّرَتْ تأخَّرَتْ .

وقولُه : (وَاقْضِ بِالْوَاوِ فَيْصَلَا) أي أَتيتُ بالواوِ فاصلةً عندَ انتهاءِ كُلِّ مسألةٍ ، سواءٌ كان الرمزُ بالحرفِ أو بالكلماتِ أو بهما ، اللَّهمَّ إلّا أنْ لا يُلبِسَ لعدمِ الرِّيبةِ فلا يُحتاجُ إلَى الواوِ كقوله : [٥]

وَخَفَّفَ حَقٌّ سُجِّرَتْ ثِقْلُ نُشِّرَتْ شَرِيعَةُ حَقٍّ سُعِّرَتْ عَنْ أُولِي مَلَا

وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك عند قولِه : [٦]

مَتَىٰ تَنْقَضِي آتِيكَ . . . . .

---

(١) البيت ٥١٣ من فرش سورة البقرة .

(٢) البيت ٤٢٦ من : باب ياءات الزوائد .

(٣) سقط من (ص) : بالحرف .

(٤) في (ت) و(م) : تأخُّره .

(٥) البيت ١١٠٣ من فرش سورة التكوير .

(٦) انظر شرح البيت ٤٦ ص ١٦١ .

و(مَهْمَا) اسمُ شرطٍ يَجزِمُ فعلَين، وقد يُستفهَمُ بها كقوله : [(١)]

مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ؟ مَهْمَا لِيَهْ؟ أَوْدَىٰ بِنَعْلَيَّ وَسِرْبَالِيَهْ

وهل هي بسيطةٌ أو مُركَّبة ؟ وهل تركيبُها مِن « مَا » الشَّرطيَّةِ و« مَا » المَزيدةِ للتوكيد، فأُبدِلتْ ألفُ الأُولىٰ هاءً؟ أو مِن « مَهْ » التي هيَ اسمُ فعلٍ ومِن « مَا » الشَّرطيَّة ؟ ثلاثةُ أقوال . [(٢)]

وزعَم بعضُهم أنَّها مع كونِها شَرطيَّةً فيها معنَى الظَّرفيَّةِ، ويجعلُها بمعنىٰ : مَتَىٰ مَا .

(١) البيت من السريع، وهو من مطلع قصيدة لعمرو بن مِلْقَط الطائيِّ، ذكرها أبوزيد في كتاب النوادر ص ٢٦٧، وهو في الشعر لأبي عليّ ٢/ ٤٤١ . والأزهيَّة ص ٢٥٦، وابن يعيش ٧/ ٤٤، وشرح عمدة الحافظ ص ٣٨٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٥٣، ٤/ ٦٩، ولسان العرب١٣/ ٥٤٣ (مهه)، والمغني ص١٤٦، ٤٣٧، وبصائر ذوي التمييز ٢/ ١٩٤، وخزانة الأدب ٩/ ١٨، ١٩، ٢٣، ٥٢٤، ومعجم الشواهد الشعريَّة٢/ ١٠٨١ واستشهد به المصنِّفُ في الدرّ المصون ٥/ ٤٢٩ .

والشاهد فيه مجيء « مهما » للاستفهام .

(٢) ذهَب ابنُ هشام إلىٰ أنَّها بسيطة، وذهَب الخليلُ ـ وتبِعه الزجَّاجيُّ ـ إلىٰ أنَّها مركَّبة من « ما » الشَّرطيَّة و« ما » المزيدة للتوكيد، فاستقبَحوا أن يُكرِّروا لفظاً واحداً فيقولوا : ما ما، فأبدَلوا الهاءَ من الألف التي في الأُولىٰ . وجوَّز سيبويهِ أن يكون أصلُها : مَهْ ـ كـ : إذْ ـ ضُمَّ إليها « ما » . انظر : الكتاب ٣/ ٥٩، وحروف المعاني للزجَّاجيِّ ص ٢٠، والمغني ص ٤٣٥ ـ ٤٣٨، والصاحبي لابن فارس ص ٢٧٥ .

قال الشيخ : «وفي (مَهْمَا) بحوثٌ حسَنة، ذكَرناها في الشرح الكبير، وحاصلُها أنَّها في استعمال الناظمِ هنا وفي قوله : وَمَهْمَا تَصِلْهَا أَوْ بَدَأْتَ بَرَاءَةً، [٢٧/ أ] بمعنى : «مَتَى مَا»، ووَجْهُ صِحَّةِ هذا الاستعمالِ أنَّ «مَهْمَا» مركَّبةٌ مِن «مَا» التي للشَّرطِ ومِن «مَا» المَزيدةِ للتأكيد، ثمَّ أُبدِلتْ ألفُ «مَا» الجزائيَّةِ هاءً، وقد استَقرَّ أنَّ «مَا» الجزائيَّةَ تتضمَّنُ معنَى الزمانِ، ولهذا يُقالُ لها : الظرفيَّة، كقوله تعالى : ﴿فَمَا ٱسْتَقَـٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ﴾[١]، فمتى أُبدِلتْ ألِفُ الظَّرفيَّةِ هاءً لدخولِ المَزيدة عليها صار معنى «مَهْمَا» : مَتَى مَا[٢]، ومتى كانتِ المبدَلَةُ غيرَ ظرفيَّةٍ لم يكن بهذا المعنى»[٣].

قلتُ : وهذا الذي قالَه قولٌ[٤] مرجوح، مرغوبٌ عنه. قال الزمخشريُّ[٥] عند قوله تعالى : ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ﴾[٦] : «إنَّ هذه الكلمة في عِدادِ الكَلِمِ التي يُحرِّفُها مَن لا يَدَ له في علمِ العربيَّةِ فيضعُها غيرَ موضعِها، ويَحسَبُها بمعنى : مَتَى مَا، ويقول : مَهْمَا جئتَني أَعطَيتُك، وهذا من وضعِه، وليس من كلامِ

(١) سورة التوبة ٧.

(٢) تصحَّفتْ في (ص) إلى : شيء ما.

(٣) انظر : إبراز المعاني ١/ ١٧٨، ١٧٩.

(٤) سقط من (ص) : قول.

(٥) محمود بن عمر بن محمد، أبوالقاسم الزمخشريّ النحويّ، صاحب «الكشَّاف» و«المفصَّل»، ت ٥٣٨ هـ. (السير ٢٠/ ١٥١).

(٦) سورة الأعراف ١٣٢.

واضعِ العربيَّةِ في شيء، ثمَّ يَذهبُ فيفسِّرُ: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ ءَايَةٍ﴾ بمعنَى الوقتِ، فيُلحِدُ في آياتِ الله ولا يَشعُر» انتهى.[1]

وقولُه[2]: إنَّ «مَا» الجزائيَّة استقرَّ فيها أن تكونَ للزمانِ، ولهذا يُقالُ لها: الظَّرفيَّة. فلم يَقُلِ النحويُّون ذلك إلّا في المصدريَّةِ، أمَّا الشَّرطيَّةُ فلا، إلّا مَن لا يُعتدُّ[3] بكلامِه.

ومحلُّ «مَهْمَا» النصبُ على المصدريَّةِ، كأنَّه قال: أيَّ إتيانٍ أَتَتْ، فالناصبُ له: أَتَتْ.

و(قَبْلُ) و(بَعْدُ) مبنيَّانِ؛ لقطعِهما عن الإضافة المَنْويَّةِ، وقد تقدَّم كيفيَّةُ التقديرِ فيهما.[4]

و(مِنْ قَبْلُ) متعلِّقٌ بـ(أَتَتْ)، و(كِلْمَةٌ) أصلُها: كَلِمَةٌ ـ بفتحِ الفاءِ وكسرِ العينِ ـ ثمَّ نُقلتْ حركةُ العينِ إلَى الفاءِ بعدَ سلبِها حركتَها، ويجوزُ تسكينُ الأصلِ، وهكذا كُلُّ كلمةٍ على: «فَعِل»، فإنِ اتَّفقَ أن تكونَ العينُ حرفَ حلقٍ جازَ فيها أربعةُ أوجهٍ: الثلاثةُ الأُوَلُ، وكسرُ الفاءِ إتْباعاً نحو: نِعِم وشِهِد.

وفاءُ (فَكُنْ) جوابُ (مَهْمَا)، و(عِنْدَ شَرْطِي) خبرُ «كان»، ويجوزُ أن

---

(١) انظر: الكشَّاف ٢/ ١٠٧.

(٢) أي قولُ الشيخ أبي شامة السابقُ.

(٣) في (م): يُعبأ.

(٤) ص ٣٠ عند شرح قول الناظم (البيت ٥): وَبَعْدُ فَحَبْلُ اللهِ فِينَا كِتَابُهُ.

تكونَ تامَّةً فيتعلَّقُ الظرفُ بها، أي احضُرْ عندَ شَرطي، والشَّرْطُ مصدرُ: شَرَطَ يَشْرِطُ، وهو مضافٌ للفاعل، ومفعولُه محذوفٌ للعِلمِ به، أيْ شَرطي لكَ ما قدَّمتُه وعرَّفتُك إيَّاه.

و(بِالْوَاوِ) متعلِّقٌ بـ«اقْضِ»، و(فَيْصَلَا) حالٌ من «الْوَاوِ»، وقد تقدَّم معنى ذلك، وأَعرَبه أبوعبد الله تمييزاً، قال: «وتقديرُ الكلامِ في الأصل: واقضِ بفصلِ الواوِ، أي احكمْ به، فحذَفَ المضافَ، ووقَع الإلباسُ عند حذفِه فجاءَ بالمحذوف رافعاً للإلباس» (١).

٥٧ ـ وَمَا كَانَ ذَا ضِدٍّ فَإِنِّي بِضِدِّهِ غَنِيٌّ فَزَاحِمْ بِالذَّكَاءِ لِتَفْضُلَا

يريد أنَّه إذا كان شيءٌ من وجوه القراءاتِ له ضِدٌّ ـ إمَّا عقليٌّ وإمَّا اصطلاحيٌّ كما ستقفُ عليه ـ فإنَّه يَستغني بذكرِ أَحدِ الضِّدَّيْنِ عن الآخَرِ؛ فمَن سمَّاه مِن القرّاءِ إمَّا بصريحِ اسمِه أو بالرمزِ لَهُ فإنَّه يَقرأُ بما ذُكِر، ومَن لم يُسمِّه يقرأُ [٢٧/ ب] بضِدِّ ما ذُكِر.

مثالُه: (٢)

وَقَصْرُ قِيَمًا عَمَّ.........

فيُعلَمُ أنَّ غيرَ نافعٍ وابنِ عامرٍ يَقرأُ بضِدِّ ما ذُكِر، وهو المدُّ.

وكذا: (٣)

---

(١) انظر: اللآلئ الفريدة لوحة ٢٢/ ب.

(٢) البيت ٥٨٨ من فرش سورة النساء.

(٣) البيت ٩٢٧ من فرش سورة الشعراء.

وَفِي حَذِرُونَ الْمَدُّ مَا ثُلَّ. . . .

فيُعلَمُ أنَّ غيرَ ابنِ ذكوانَ والكوفيِّين يَقرأُ بضِدِّ ما ذُكِر، وهو القصرُ.

ومثلُه:[1]

وَخَفَّ لَوَوْا إِلْفاً. . . . .

فيُعلَمُ أنَّ غيرَ نافعٍ يَقرأُ بضِدِّ ما ذُكِر، وهو التشديدُ.

وَلَا تَعْبُدُونَ الْغَيْبُ شَايَعَ دُخْلُلَا[2]

يُعلَمُ أنَّ غيرَ الأخوَين[3] وابنِ كثيرٍ يَقرأُ بضِدِّ ما ذُكِر، وهو الخطاب، وأمثلتُها كثيرة.

وهذا الاستغناءُ غيرُ لازمٍ؛ فإنَّه قد يَذكُر القراءةَ الأُخرَى المعلومةَ مِن الضِّدِّ كقوله:[4]

وَلَـٰكِنْ خَفِيفٌ وَالشَّيَـٰطِينَ رَفْعُهُ كَمَا شَرَطُوا وَالْعَكْسُ نَحْوٌ سَمَا الْعُلَا

كذا قالَه الشيخُ[5]، وفيه نظرٌ، من حيثُ إنَّه لم يَذكُرِ القراءةَ الأُخرىٰ؛ إذْ لو ذَكَرها لَقال: وتشديدُ ﴿وَلَـٰكِنَّ﴾ ونصبُ ﴿الشَّيَـٰطِينَ﴾[6] لِمَن بَقِي، ولكن لـمَّا ذكَر العكسَ فكأنَّه نبَّه علَى الضدَّين، فنزَّله الشيخُ منزلةَ ذِكره للضدِّ.

---

(١) البيت ١٠٧٣ من فرش سورة المنافقون.

(٢) البيت ٤٦٣ من فرش سورة البقرة.

(٣) حمزة والكسائيّ.

(٤) البيت ٤٧٤ من فرش سورة البقرة.

(٥) أي أبوشامة في إبراز المعاني ١/ ١٧٩ .

(٦) البقرة ١٠٢ .

فإنْ لم تُعلَم القراءةُ الأخرىٰ بذكرِ إحداهما ـ بأنْ لا يكونَ لها ضِدٌّ عقليٌّ ولا اصطلاحيّ ـ فإنَّه يلفظ بهما معاً كقوله :

وَأَنجَيْتَ لِلْكُوفِيِّ أَنجَىٰ تَحَوَّلَا[1]

. . أَوْصَىٰ بِوَصَّىٰ كَمَا اعْتَلَىٰ[2]

وقد يقيِّدها مع التلفُّظ بها كقوله[3] :

وَمَا يَخْدَعُونَ الْفَتْحُ . . . . . .

البيت .

تُمَـٰرُونَهُ تَمْرُونَهُ وَافْتَحُوا . . .[4]

وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك عند قوله :[5]

وَبِاللَّفْظِ أَسْتَغْنِي . . . .

وإنَّما قال : (بِضِدِّهِ) ولم يَقُل : « به » ولا : « بذِكرِه » ، قال الشيخ : « لأنَّه قصَد المعنَى المرادَ في قوله تعالىٰ : ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾[6] ولم يَقُل : فتذكِّرَها ، أي أيَّتُهما ضَلَّتْ ذكَّرتْها الأُخرىٰ ، فهذا اللفظُ أوغَلُ في

---

(١) البيت ٦٤٤ من فرش سورة الأنعام .

(٢) البيت ٤٨٦ من فرش سورة البقرة .

(٣) البيت ٤٤٥ من فرش سورة البقرة .

(٤) البيت ١٠٥٠ من فرش سورة النجم .

(٥) البيت ٤٧ .

(٦) سورة البقرة ٢٨٢ .

الإبهام من ذِكر الضمير، فكذا قولُه: «بِضِدِّهِ»، أيْ أَستغنِي بأحد الضدَّين عن الآخر». [1]

وقال أبوعبد الله، بعدَ أنْ مثَّل بقوله: [2]

وَلَا تَعْبُدُونَ الْغَيْبُ شَايَعَ دُخْلُلَا

«وهكذا يَفعل أبداً، يَلتفتُ أوَّلاً إلىٰ ما لم يَذكُره فيأتي بضدِّه، ويكتفي به في الدلالة علَى المتروك، ولأجل ذلك قال:

. . . . فَإِنِّي بِضِدِّهِ غَنِيٌّ . . . .

ولو كان التفاتُه أوَّلاً إلَى المذكور لقال: فإنِّي بذِكره غنيٌّ»[3] انتهىٰ. وهو معنىً حسن.

و(مَا) شَرطيَّةٌ في محلِّ رفعٍ بالابتداء، وفي خبرها ثلاثةُ مذاهب: أصحُّها أنَّه فعلُ الشرط، والثاني: أنَّه الجزاء، والثالث: أنَّهما معاً الخبرُ. [4]

---

(١) انظر: إبراز المعاني ١/ ١٧٩.

(٢) البيت ٤٦٣ من فرش سورة البقرة.

(٣) اللآلئ الفريدة لوحة ٢٣/ أ.

(٤) في (ت): «جميعاً الخبر». وقال الصبَّان في تفصيل إعراب أسماء الشَّرط: «. . فإن وقَع بعدها فعلٌ لازم نحو: مَنْ يَقُمْ أَقُمْ معه، فمبتدأٌ خبرُه فعلُ الشَّرط، وفيه ضميرُها؛ لأنَّ قولكَ: مَن يَقُمْ، لو خلا عن معنَى الشَّرط بمنزلة قولكَ: كلٌّ من الناس يَقُومُ. وقيل: هو والجواب؛ لأنَّ الكلام لا يَتمُّ إلَّا بالجواب، فكان داخلاً في الخبر. وقيل: الجوابُ؛ لأنَّ الفائدة به تَمَّتْ، ورُدَّ بأنَّه أجنبيٌّ من المبتدأ ـ وفيه نظَر ـ وبأنَّ توقُّفَ الفائدة عليه من حيثُ =

وحجَّةُ الأوَّل أنَّ الضمير يَلزمُ عَودُه مِن فِعل الشرط علَى اسم الشرط إذا كان مبتدأً، ولا يَلزم ذلك في الجزاء علَى المختار .

و(كَانَ) يجوز أن تكون ناقصةً أو تامَّة؛ فيكونُ (ذَا) منصوباً إمَّا علىٰ الخبريَّة أو الحاليَّة، و(كَانَ) وما في حَيِّزها[1] في محلٍّ جزمٍ بالشرط. وفاءُ (فَإِنِّي) جوابُه وهي وما بعدها في محلٍّ جزمٍ علَى الجواب أيضاً .

و(بِضِدِّهِ) متعلِّقٌ بـ(غَنِيٌّ)، وغنيٌّ ومستغنٍ بمعنىً، ومفعولُ (زَاحِمْ) محذوف أي زاحِمِ العلماءَ، و(بِالذَّكَاءِ) يجوز أن تكون الباءُ حاليَّة، أيْ مُلتبِساً بالذكاء، أو للسببيَّة أيْ بسبب ذكائِكَ وفطنتِك .

و(لِتَفْضُلَا) متعلِّقٌ بـ«زَاحِمْ» [٢٨/ أ] أيضاً، واللامُ للتعليل، والفعلُ بعدَها منصوبٌ بإضمار «أَنْ» لا بها خلافاً للكوفيِّين[2]، و«تَفْضُل» مضارعُ: فَضَلَهُ، بمعنىٰ: غَلَبه في الفضل، نحو: كاتَبَنِي فكَتَبْتُه أَكْتُبُه، أيْ غَلبتُه في الكتابة .

* * *

= التعليقُ لا من حيثُ الخبريَّة» اهـ. حاشية الصبَّان ٤/ ١١ .

(١) تصحَّفتْ في (م) إلىٰ: خبرها .

(٢) ذهب الكوفيُّون إلىٰ أنَّ لام التعليل هي الناصبةُ للفعل المضارع بنفسها، وذهب البصريُّون إلىٰ أنَّ المضارع بعدها منصوبٌ بـ(أَنْ) المصدريَّة مقدَّرةً. انظر الإنصاف ٢/ ٥٧٥ المسألة التاسعة والسبعون .

٥٨ ـ كَمَدٍّ وَإِثْبَاتٍ وَفَتْحٍ وَمُدْغَمٍ وَهَمْزٍ وَنَقْلٍ وَاخْتِلَاسٍ تَحَصَّلَا

شرَع في ذِكر الأضداد، وهي نوعان:

نوعٌ له ضِدٌّ معيَّن فتُعلَم ضِدِّيَته بالعقل، كالمدِّ فإنَّه ضِدُّ القصرِ وبالعكس، والإثباتُ ضِدُّه الحذفُ وبالعكس.

ونوعٌ ليس له ضِدٌّ متعيِّن، فلا تُفهَم[1] ضِدِّيَّتُه بالعقل، بل اصطَلح هو عليه، كالجزم مع الرفع، فإنَّه جعَله ضِدّاً له، وكالياء مع النون.

وقد خلَط المصنِّفُ بين النوعين، ولو ميَّزهما فذكَر كُلَّ واحد على حِدة لكان أَحسنَ، ولكنَّه اتَّكل على فِطنة الذكيِّ، ولذلك قال: فَزَاحِمْ بِالذَّكَاءِ.

فقولُه: (كَمَدٍّ) شروعٌ في الأمثلة التي يَستغني بأضدادها عنها، أو بها عن أضدادِها.

أمَّا المدُّ فله ضِدٌّ متعيِّن، وهو القصرُ، وكُلٌّ منهما قد استَغنىٰ به عن الآخَر كقوله:

وَمُدَّ وَخَفِّفْ [يَاءَ زَاكِيَةً]. . .[2]

وَءَاتَـٰكُمُ فَاقْصُرْ. . . . .[3]

(١) في (ت) و(م): تُعلَم.

(٢) البيت ٨٤٦ من فرش سورة الكهف، وما بين المعقوفتَين تكملة للإيضاح.

(٣) البيت ١٠٦٤ من فرش سورة الحديد.

وَفِي حَذِرُونَ الْمَدُّ. . . . . (١)

وَقُلْ لَـبِثِينَ الْقَصرُ فَاشٍ. . . (٢)

وأمَّا الإثباتُ فله ضِدٌّ متعيِّن أيضاً، وهو الحذف، وكلاهما مُستغنىً به عن الآخَر، كقوله :

وَتَثْبُتُ فِي الْحَالَيْنِ. . . . . (٣)

. . . . وَاحْذِفِ الْوَاوَ دُخْلُلَا (٤)

وما في معنَى الإثبات والحذف مثلُهما في ذلك، كقوله :

وَزِدْ أَلِفاً مِنْ قَبْلِهِ. . . . . . . (٥)

. . . . وَالْوَاوَ زِدْ بَعْدَ مُفْسِدِيـ ـنَ. . . . . (٦)

. . . . وَمَا الْوَاوَ دَعْ كَفَى (٧)

وَقَبْلَ يَقُولَ الْوَاوُ غُصْنٌ. . . (٨)

---

(١) البيت ٩٢٧ من فرش سورة الشعراء .

(٢) البيت ١٠٩٩ من فرش سورة النَّبأ .

(٣) البيت ٤٢١ من : باب ياءات الزوائد .

(٤) البيت ٩٤٨ من فرش سورة القصص .

(٥) البيت ٤٥١ من فرش سورة البقرة . وسقط هذا المثال من (ت) .

(٦) البيت ٦٩١ من فرش سورة الأعراف .

(٧) البيت ٦٨٥ من فرش سورة الأعراف .

(٨) البيت ٦٢١ من فرش سورة المائدة .

وَعَدْنَا جَمِيعاً دُونَ مَا أَلِفٍ . . . [(١)]

وَأَسْقَطَ الْاُولَىٰ فِي اتِّفَاقِهِمَا مَعاً [(٢)]

عَلِيمٌ وَقَالُواْ الْوَاوُ الْاُولَىٰ سُقُوطُهَا [(٣)]

وأمَّا الفتحُ فقال الشيخُ علَمُ الدِّين [(٤)]: إنَّه أراد به ضِدَّ الإمالة، لكنْ قال الشيخ شهابُ الدين: إنَّه يكون قليلَ الفائدة؛ لأنَّه لم يَستعمل الفتحَ إلّا في قوله: [(٥)]

. . . . وَالْفَتْحُ عَنْهُ تَفَضَّلَا

وفي قوله: [(٦)]

وَلَكِنْ رُؤُوسُ الْآيِ قَدْ قَلَّ فَتْحُهَا

وإنَّما الذي يستعمله كثيراً الإمالةُ، وضِدُّها: تركُ الإمالة، ويُعبِّر عنه بعضُ القرَّاء بالفتح، كما يُعبِّر بعضُ النحويِّين عن الإمالة بالكسر، ويُعبِّر الناظمُ عنها

(١) البيت ٤٥٣ من فرش سورة البقرة.

(٢) البيت ٢٠٢ من: باب الهمزتين من كلمتين.

(٣) البيت ٤٧٦ من فرش سورة البقرة.

(٤) هو أبو الحسن عليّ بن محمد بن عبد الصمد، علم الدين السخاويّ، من كبار الأئمّة القرّاء، تلميذ الإمام الشاطبيّ، وأوّلُ من شرَح الشاطبيّة، وسمّىٰ شرحه: فتح الوصيد، ت٦٤٣هـ. انظر: غاية النهاية ١/ ٥٦٨، معرفة القرّاء ٢/ ٦٣١.

(٥) البيت ٧٧٦ من فرش سورة يوسف.

(٦) البيت ٣١٥ من: باب الفتح والإمالة وبين اللفظين.

أيضاً بالإضجاع، كقوله : [١]

وَإِضْجَاعُكَ التَّوْرَىٰةَ . . . .

انتهىٰ .

وفيه نظَر ؛ إذْ لقائلٍ أن يقول : لا يَلزَمُه أن يَذكرَ كُلّاً مِن الضِّدَّين، بل لو ذكَر أحدَهما دائماً ـ مستغنياً به عن الآخَر ـ كان وافياً بقوله : [٢]

وَمَا كَانَ ذَا ضِدٍّ فَإِنِّي بِضِدِّهِ غَنِيٌّ . . . .

علىٰ ما تقدَّم شرحُه، وهو لم يقُل : إنِّي أَذكر كُلّاً مِن الضِّدَّين .

إذا تقرَّر ذلك فنقول : أراد بالفتح ضِدَّ الإمالة، ولم يَذكر الفتحَ إلّا في الموضعَين المتقدِّمَين، وإنَّما[٣] ذَكر ضِدَّه وهي[٤] الإمالةُ أوْ ما يؤدِّي معناها، كقوله : «وَإِضْجَاعُكَ» فصار استعمالُه كثيرَ الفائدة بهذا الاعتبار .

وقال أبوعبدالله : «والفتحُ ـ هنا ـ ضِدُّ الإمالةِ [٢٨/ ب] الكُبرىٰ والصُّغرىٰ ولأجل تنوُّع ضِدَّيه ترَك استعمالَه خِيفة الإلباس، واستعمَل ضِدَّيه لعدم الإلباس كقوله : [٥]

---

(١) البيت ٥٤٦ من فرش سورة آل عمران . وانظر : إبراز المعاني ١/ ١٨٠، ١٨١ .

(٢) البيت ٥٧ .

(٣) «وإنَّما» من (ت) فقط .

(٤) في (ت) : وهو .

(٥) البيت ٥٤٦ من فرش سورة آل عمران .

وَإِضْجَاعُكَ التَّوْرَاةَ. . . . . .   وَقُلِّلَ فِي جَوْدٍ. . . . .

فإن قيل : فهلَّا ذكَر هنا ما استعمَله ؟

قيل : لا يَلزَم ذلك لِما تقدَّم في قوله : فَإِنِّي بِضِدِّهِ غَنِيٌّ» انتهىٰ .[1]

فهذا القولُ يدُلُّ علىٰ أنَّه لم يَستعمل الفتحَ المقابلَ للإمالة ؛ لأجل اللبس ، لأنَّه إذا قال : فتَح فلانٌ ، أَفْهَمَ أنَّ غيرَه يُميل ، ولكنْ للإمالة مفهومان : أحدُهما : الإمالةُ المحضَة ، والثاني : الإمالةُ بينَ بينَ ، وهما اللَّتان عبَّر عنهما بالكبرىٰ والصغرىٰ .

ولكنَّ هذا القولَ غيرُ صحيحٍ ؛ لِما تقدَّم مِن أنَّه قد استعمَل الفتحَ المقابلَ للإمالة في الموضعَين المتقدِّمَين .

فإن قيل : ما ذَكره من اللَّبْس صحيحٌ .[2]

فالجواب : أنَّ المصنِّف لم يستعمِل الفتحَ إلَّا حين[3] تعيَّن أحدُ النوعَين من ضِدِّه ؛ وذلك أنَّ قولَه :[4]

. . . . . وَالْفَتْحُ عَنْهُ تَفَضَّلَا

أيِ الفتحُ عن أبي عَمرٍو أَشهرُ من الإمالة المحضة ومن الإمالة بينَ بينَ ، وبيَّنه

---

(١) انظر : اللآلئ الفريدة لوحة ٢٣/ ب .

(٢) في (ت) : ما ذكرته من اللبس غير صحيح .

(٣) في (ت) : حيث .

(٤) البيت ٧٧٦ من فرش سورة يوسف .

البيتُ الذي (١) قبلَه وهو قولُه : (٢)

. . . . وَبُشْرَايَ حَذْفُ الْيَاءِ ثَبْتٌ وَمُيِّلَا

شِفَاءً وَقَلِّلْ جِهْبِذاً وَكِلاهُمَا عَنِ ابْنِ الْعَلَا وَالْفَتْحُ عَنْهُ تَفَضَّلَا

فعُلم أنَّ ضِدَّ الفتح هنا نوعا الإمالةِ فلا لَبْس .

وقولُه : (٣)

وَلَكِنْ رُؤُوسُ الْآيِ قَدْ قَلَّ فَتْحُهَا

فالمرادُ به الإمالةُ بينَ بينَ، على ما سيأتي في شرح هذا المكان ـ إن شاء الله تعالى ـ فلا لَبْس حينئذٍ .

فقد صحَّ ما ادَّعاه الشيخُ علَم الدِّين، ولكنْ فيه إشكال، وهو أنَّ الفتحَ ليستِ الإمالةُ ضِدَّه بالعقل، وهو فلَم يَصطلح على ذلك، وقد يَندفع بأنَّ ذِكر الفتحِ في «باب الإمالة» أو في مقابَلتها يُعيِّن ضِدِّيَّتها له بالقرينة .

وقال الشيخُ شهاب الدين : «لم يكُن له حاجةٌ إلى ذِكر الفتح؛ لأنّه ذكَر فيما بعدُ أنَّه آخى بينَ الفتح والكسر، فصارا ضِدَّين بالاصطلاح، وإنْ أراد به ضِدَّ الإمالة ـ كما ذكَره الشيخُ [علَمُ الدِّين] (٤) ـ فهو قليلُ الفائدة، لم يستعمله

(١) «الذي» من (ت) فقط .

(٢) البيتان ٧٧٥، ٧٧٦ من فرش سورة يوسف .

(٣) البيت ٣١٥ من : باب الفتح والإمالة وبين اللفظين .

(٤) تكملة للإيضاح .

إلّا في قوله . . . » إلىٰ آخره .[1]

قلتُ : تقدَّم جوابُ قولِه : إنَّه قليلُ الفائدة .

وأمَّا جوابُ الأوَّل : فإنَّ الفتح لفظٌ مشترَك ؛ يُراد به ضِدُّ الإمالة ويُراد به ضِدُّ الكسر ، فلا يَلزَم مِن ذِكره له في موضع أن لا يذكُرَه في غيره .

وأمَّا المدغَمُ : فالمرادُ به ـ هنا ـ الإدغامُ ، فهو اسم مصدر ؛ لأنَّ الفعل الزائدَ علىٰ ثلاثة يستوي اسمُ مصدرِه وزمانِه ومكانِه ومفعولِه في لفظٍ واحد . وإنَّما احتجنا هنا لذلك ولم نجعلْه اسمَ مفعول ـ علىٰ أصله ـ ليوافقَ ما قبْلَه وما بعدَه من المصادر .

والحاصلُ : أنَّ الإدغام له ضِدٌّ متعيِّن وهو الإظهار ، وقد استغنىٰ بكُلِّ واحد منهما عن الآخَر ، كقوله :

تُمِدُّونَنِ الْإِدْغَامُ فَازَ . . . . . .[2]

وَأَدْغَمَ بَاقِيهِمْ . . . .[3]

وَأَظْهِرْ لَدَىٰ وَاعٍ . . . .[4]

(١) انظر : إبراز المعاني ١/ ١٨٠ .

(٢) البيت ٩٣٧ من فرش سورة النمل .

(٣) البيت ٢٣١ من : باب نقل حركة الهمزة إلَى الساكن قبلها .

(٤) البيت ٢٧٣ من : باب ذكر لام هل وبل .

وَمَنْ حَـيِيَ اكْسِرْ مُظْهِراً. . . . [١]

وأمَّا الهمزُ : فضِدُّه تركُ الهمز ، وقد استغنىٰ بكُلٍّ منهما عن ضِدِّه .

وتركُ الهمز [٢٩/ أ] قد يكون بإبداله إلىٰ حرفٍ صُوِّر به في الخطِّ كقوله :

وَحَيْثُ ضِيَاءً وَافَقَ الْهَمْزُ قُنْبُلَا [٢]

وَبَادِيَ بَعْدَ الدَّالِ بِالْهَمْزِ . . . . [٣]

وقد يكون بحذفِه حيثُ لا صورةَ له في المرسوم ، كقوله :

. . . . وَنُنْـ ـسِهَا مِثْلُهُ مِنْ غَيْرِ هَمْزٍ . . . . [٤]

وَفِي الصَّـٰبِئِينَ الْهَمْزُ وَالصَّـٰبِئُونَ خُذْ [٥]

وفي ضِدِّ ذلك : [٦]

وَوَرْشٌ لِـئَلَّا وَالنَّسِيٓءُ بِيَائِهِ

قال الشيخ : « ويجوز أن يُقال : الهمزُ وتركُه من [٧] باب الإثبات والحذف ،

(١) البيت ٧١٩ من فرش سورة الأنفال .

(٢) البيت ٧٤٢ من فرش سورة يونس .

(٣) البيت ٧٥٥ من فرش سورة هود .

(٤) البيت ٤٧٥ من فرش سورة البقرة .

(٥) البيت ٤٦٠ من فرش سورة البقرة .

(٦) البيت ٢٢٤ من : باب الهمز المفرد .

(٧) تصحَّفتْ في (ص) و(م) إلىٰ : في .

فكان مُغْنياً عنه» انتهىٰ(١). يعني كأنَّه مكرَّر، وفيه نظَر؛ لأنَّه لا يكون من باب الإثبات والحذف إلّا حيثُ لا تثبتُ له صورةٌ في الخطِّ، ولا بدلٌ عنه في اللفظ، نحو: ﴿نُنسِهَا﴾(٢)، ﴿وَالصَّـٰبُونَ﴾(٣) بخلاف: ﴿ضِيَآءً﴾(٤)، و﴿يَاجُوجَ وَمَاجُوجَ﴾(٥)، فلو قال: ويجوز أن يُقال: بعضُ أنواع الهمز وتركه من باب الإثباتِ والحذف، ويعني به ما ذكرتُ لكَ، لكان مسلَّماً.

وأمَّا النقل: فعبارةٌ عن نقلِ حركةِ الهمزة إلىٰ الساكن قَبْلَها ـ بشرطٍ يأتي ـ وحذفِ الهمز بعدَ النقل، نحو: ﴿قَدَافْلَحَ﴾(٦)، وضِدُّه إبقاءُ الهمزةِ بحركتها والساكنِ بحاله، ولم يقعِ التقييدُ إلّا بالنقل لا بضدِّه. قال أبوعبد الله: «لقِلَّة دَورِه»(٧)، يعني: لقِلَّة دَور النقل، كقوله:

وَنَقْلُ قُرَانٍ وَالْقُرَانِ . . . .(٨)

(١) انظر: إبراز المعاني ١/ ١٨١.

(٢) البقرة ١٠٦.

(٣) المائدة ٦٩.

(٤) يونس ٥، وغيرها.

(٥) الكهف ٩٤، الأنبياء ٩٦.

(٦) المؤمنون ١، وغيرها.

(٧) اللآلئ الفريدة لوحة ٢٣/ ب.

(٨) البيت ٥٠٢ من فرش سورة البقرة.

وَنَقْلُ رِدًا عَنْ نَافِعٍ . . . .[1]

قال الشيخ : « وفي معنَى النقلِ لفظُ التسهيلِ والإبدال ، كقوله :

لَأَعْنَتَكُمْ بِالْخُلْفِ أَحْمَدُ سَهَّلَا[2]

وَسَهِّلْ أَخَا حَمْدٍ . . . .[3]

وَتَسْهِيلُ أُخْرَىٰ هَمْزَتَيْنِ . . . .[4]

وَحَمْزَةُ عِنْدَ الْوَقْفِ سَهَّلَ هَمْزَهُ[5]

وضِدُّ ذلك كُلِّه تحقيقُ الهمز ، وقد استعملَه في قوله :

وَحَقَّقَهَا فِي فُصِّلَتْ صُحْبَةٌ . . .[6]

ءَأَٰلِهَةٌ كُوفٍ يُحَقِّقُ ثَانِياً »[7]

انتهىٰ .[8]

---

(١) البيت ٢٣٤ من : باب نقل حركة الهمزة إلَى الساكن قبلها .

(٢) البيت ٥٠٩ من فرش سورة البقرة .

(٣) البيت ٥٥٩ من فرش سورة آل عمران .

(٤) البيت ١٨٣ من : باب الهمزتين من كلمة .

(٥) البيت ٢٣٥ من : باب وقف حمزة وهشام علَى الهمز .

(٦) البيت ١٨٥ من : باب الهمزتين من كلمة .

(٧) البيت ١٠٢٦ من فرش سورة الزخرف .

(٨) انظر : إبراز المعاني ١/ ١٨١ .

وفيه نظَر ؛ إذِ الإبدالُ والتسهيل أَشبهُ بباب الهمزِ وتركِه من النقلِ وتركِه، وقد جَعل هو نحو: ﴿يَاجُوج وَمَاجُوج﴾[١] و﴿ضِيزَىٰ﴾[٢] من باب الهمزِ وتركِه.

وأمَّا الاختلاسُ: فهو خطفُ الحركةِ والإسراعُ بها، وضِدُّه تركُ ذلك، وهو التمهُّل بالنطق بها وإكمالُها، ولم يقعِ التقييدُ إلّا به ـ أيضاً ـ لِقلَّة دَوره، كقوله :[٣]

. . . . وكَمْ جَلِيلٍ عَنِ الدُّورِيِّ مُخْتَلِساً

وقد عبَّر عنه بالإخفاء كثيراً كقوله :

. . . . وَأَخْفِ حُلْـ ـوَ بَرٍّ . . . .[٤]

وَأَخْفَى الْعَيْنَ قَالُونُ . . . .[٥]

وَأَخْفَىٰ بَنُو حَمْدٍ . . . . . .[٦]

وَإِخْفَاءُ كَسْرِ الْعَيْنِ . . . . .[٧]

---

(١) الكهف ٩٤، الأنبياء ٩٦ .

(٢) النجم ٢٢ .

(٣) البيت ٤٥٥ من فرش سورة البقرة .

(٤) البيت ٩٨٨ من فرش سورة يسٓ .

(٥) البيت ٦١٢ من فرش سورة النساء .

(٦) البيت ٧٤٨ من فرش سورة يونس .

(٧) البيت ٥٣٦ من فرش سورة البقرة .

ومعنىٰ (تَحَصَّلَ) : ثَبَتَ في الرِّواية، وقولُه : (كَمَدٍّ) خبرُ مبتدأٍ مُضمَر، أي : أمثلةُ الأضداد، و(تَحَصَّلَ) صفةٌ لِما قبلَه، أي : تَحصَّل جميعُ[1] ما تقدَّم.

٥٩ ـ وَجَزْمٍ وَتَذْكِيرٍ وَغَيْبٍ وَخِفَّةٍ   وَجَمْعٍ وَتَنْوِينٍ وَتَحْرِيكٍ أُعْمِلَا

هذا مما اصطَلح علىٰ ضِدِّيَّته، فجعَل الجزمَ ضِدَّ الرفعِ من غير عكسٍ، فإذا دارتِ القراءةُ بيْن الجزمِ والرفع، فإنْ ذكَر الجزمَ ذكَره مطلَقاً، وكان ضِدَّه الرفعُ لمن لم يُسمِّه، كقوله :

وَبِالْقَصْرِ لِلْمَكِّيِّ وَاجْزِمْ فَلَا يَخَفْ[2]

وَحَرْفَا يَرِثْ بِالْجَزْمِ حُلْوُ رِضىً[3]

وإنْ ذكَر الرفعَ لم يُطلِقه ؛ لأنَّ ضِدَّه عندَه النصبُ ـ كما سيأتي ـ بل يقيِّد ذلك كقوله :

. . . . وَتَلَقَّفُ ارْ   فَعِ الْجَزْمَ . . . .[4]

يُضَاعَفْ وَيَخْلُدْ رَفْعُ جَزْمٍ . . .[5]

---

(١) «جميع» من (ت) فقط.

(٢) البيت ٨٨٤ من فرش سورة طه.

(٣) البيت ٨٦٠ من فرش سورة مريم.

(٤) البيت ٨٧٨ من فرش سورة طه.

(٥) البيت ٩٢٤ من فرش سورة الفرقان.

يُصَدِّقْني ارْفَعْ جَزْمَهُ. . . . . .[1]

[٢٩/ ب] فلو ذكَر الجزمَ مع الرفع والضمِّ في قوله :

وَحَيْثُ أَقُولُ الضَّمُّ وَالرَّفْعُ. . .[2]

ـ لِأنَّ كُلَّ واحدٍ لا يَنعكِس ضِدُّه به ـ لكان أَحسَن .

وأمَّا التذكيرُ : فضِدُّه التأنيث ، وكِلاهما استعمَل[3] ، كقوله :

. . وَذَكِّرْ لَمْ تَكُنْ شَاعَ . . .[4]

وَذَكَّرَ تُسْقَىٰ. . . . .[5]

وَأَنِّثْ يَكُنْ عَنْ دَارِمٍ. . . . .[6]

وَإِن يَكُنَ انِّثْ كُفْؤَ صِدْقٍ. . .[7]

والتذكيرُ والتأنيث كما يكونان بالياء والتاء في حروف المضارعة ، فقد

---

(١) البيت ٩٤٨ من فرش سورة القصص .

(٢) البيت ٦٢ .

(٣) في (ت) : مستعمل .

(٤) البيت ٦٣٢ من فرش سورة الأنعام .

(٥) البيت ٧٨٨ من فرش سورة الرعد .

(٦) البيت ٦٠٢ من فرش سورة النساء .

(٧) البيت ٦٧٥ من فرش سورة الأنعام .

يكونان في غيرها ؛ كالإتيانِ بتاء التأنيث الساكنة وبعدمه[1]، كقوله :

وَذَكِّرْ فَنَادَتْهُ . . . .[2]

. . . . . . وَذَكَّرَ مُضْجِعاً   تَوَفَّتْهُ وَاسْتَهْوَتْهُ . . . . . .[3]

وأمَّا الغيبُ فضِدُّه الخطابُ عندَه، وكلاهما مستغنىً به عن ضِدِّه كقوله :

وَلَا تَعْبُدُونَ الْغَيْبُ شَايَعَ دُخْلُلَا[4]

وَبِالْغَيْبِ عَمَّا تَعْمَلُونَ . . . . . .[5]

وَخَاطِبْ يَرَوْا شَرْعاً . . . .[6]

وَخَاطَبَ حَرْفَا يَحْسَبَنَّ . . . . .[7]

وَفِي أَمْ يَقُولُونَ الْخِطَابُ . . .[8]

والحقُّ أنَّ ضِدَّ الغيبِ الحضورُ، وتحتَ الحضورِ قسمانِ : تكلُّمٌ وخطاب،

---

(١) في (ت) و(م) : وعدمه .

(٢) البيت ٥٥٤ من فرش سورة آل عمران .

(٣) البيت ٦٤٣ من فرش سورة الأنعام .

(٤) البيت ٤٦٣ من فرش سورة البقرة .

(٥) البيت ٤٦٢ من فرش سورة البقرة .

(٦) البيت ٨١٠ من فرش سورة النحل .

(٧) البيت ٥٧٩ من فرش سورة آل عمران .

(٨) البيت ٤٨٧ من فرش سورة البقرة .

لكنَّ تردُّدَ القراءةِ بينَ الغيبِ[1] والخطاب كثيرٌ، فلذلك جعلَهما ضِدَّين، وأمَّا تردُّدُها بينَ الغيبِ[2] والتكلُّم فقليل، كقوله في الأعراف: ﴿ وَإِذْ أَنجَيْنَٰكُم ﴾ [١٤١] يقرأهُ الجماعة بالتكلُّمِ، وابنُ عامرٍ بالغَيبة: ﴿ وَإِذْ أَنجَٰكُم ﴾، فعبَّر المصنِّفُ[3] عنه بالحذف، فقال: [4]

وَأَنجَىٰ بِحَذْفِ الْيَاءِ وَالنُّونِ كُفِّلَا

وأمَّا الخِفَّةُ فضِدُّها الثِّقَلُ، وكلٌّ منهما قد استغنىٰ به عن الآخَر، كقوله:

وَخِفٌّ قَدَرْنَا . . . . [5]

وَكُوفِيُّهُمْ تَسَّآءَلُونَ مُخَفَّفاً[6]

وَخَفَّفَ حَقٌّ سُجِّرَتْ . . . [7]

وَثَقَّلَ غَسَّاقًا . . . . [8]

---

(١) في (ت) : الغيبة.

(٢) في (ت) : الغيبة.

(٣) في (ص) و(م) : «فعبر به المصنف»، والصواب ما في (ت).

(٤) البيت ٦٩٦ من فرش سورة الأعراف.

(٥) البيت ١٠٦٠ من فرش سورة الواقعة.

(٦) البيت ٥٨٧ من فرش سورة النساء.

(٧) البيت ١١٠٣ من فرش سورة التكوير.

(٨) البيت ١٠٠٢ من فرش سورة صٓ.

. . . . قُلْ شُعْبَةُ الْمِيمَ ثَقَّلَا [1]

ومثلُ الثِّقَلِ التشديدُ كقوله : [2]

وَشَدَّدَ حَفْصٌ . . . .

وأمَّا الجمعُ فضِدُّه الإِفراد، وقد استغنَى بكُلٍّ منهما عن الآخَر كقوله :

. . . وَاجْمَعُوا ءَاثَـٰرِ . . . . [3]

وَجَمْعُ رِسَـٰلَـٰتِي . . . . . . [4]

رِسَالَـٰتِ فَرْدٌ . . . . [5]

وكالإفراد التوحيدُ، نحو : [6]

خَطِيَـٰٓتُهُ التَّوْحِيدُ . . . . . .

فإذا لفَظ بالجمع فيُعلَمُ أنَّ ضِدَّه التوحيدُ، وإذا لفَظ بالتوحيد عُلم أنَّ ضِدَّه الجمعُ، ولكنَّ الجمعَ قسمان : جمعُ سلامةٍ وجمعُ تكسير، وكلاهما قد

---

(١) البيت ٥٠٢ من فرش سورة البقرة .

(٢) البيت ٦٦٢ من فرش سورة الأنعام .

(٣) البيت ٩٥٩ من فرش سورة الروم .

(٤) البيت ٦٩٨ من فرش سورة الأعراف .

(٥) البيت ٦٦٤ من فرش سورة الأنعام .

(٦) البيت ٤٦٣ من فرش سورة البقرة .

ورَد في ضِدِّ الإفراد، فمثالُ جمعِ السلامة قولُه :[1]

خَطِيَـٰٓـَٔـتُهُ التَّوْحِيدُ. . . . .

ومثالُ جمع التكسير :[2]

وَوَحَّدَ حَقٌّ مَسْجِدَ اللهِ. . . . .

فإنْ لفَظ بأحد الجَمعَين فقد اتَّضَح مرادُه، كما تقدَّم في قوله :[3]

. . . وَاجْمَعُوا ءَاثَـٰرِ. . . . . .

وقوله :[4]

رِسَالَـٰتِ فَرْدٌ. . . . .

وإلَّا توقَّف على دليل خارجيّ، كقوله :[5]

خَطِيَـٰٓـَٔـتُهُ التَّوْحِيدُ. . . . .

ويمكِن أن يُقرأ هذا البيتُ بالجمع فيقال : خَطِيَـٰٓـَٔـٰتُهُ التَّوْحِيدُ.

ولكلٍّ من الإفـراد والجـمـع ضِدٌّ آخَرُ، وهو التـثـنيـة، إلَّا أنَّه لـم يجئْ إلَّا

---

(١) البيت ٤٦٣ من فرش سورة البقرة.

(٢) البيت ٧٢٥ من فرش سورة التوبة.

(٣) البيت ٩٥٩ من فرش سورة الروم.

(٤) البيت ٦٦٤ من فرش سورة الأنعام.

(٥) البيت ٤٦٣ من فرش سورة البقرة.

ضميرُها، ولقِلَّة دَورِه أَدرَجه تارةً في الحذف والإثبات كقوله : [١]

وَدَعْ مِيمَ خَيْرًا مِنْهُمَا حُكْمُ ثَابِتٍ

وتارةً في باب المدِّ والقَصر كقوله : [٢]

وَحُكْمُ صِحَابٍ قَصْرُ هَمْزَةِ جَآءَنَا

وقال أبوعبد الله : « إنَّ التثنية لم تجئْ في شيءٍ من التراجم، ولذلك لم يَستعمِلِ التوحيدَ في التقييد الملفوظ به كما لم يَستعمِلِ الفتحَ المتقدِّمُ ذِكرُه في ذلك »[٣] واعتذر عن قوله : حتىٰ إذا جاءنا، بأنَّه « ليس تثنيةً بل هو فعلٌ اتَّصَل به ضميرُ الاثنَين »، وهذا وإنْ قالَه في « جَاءَنَا » [٣٠/ أ] فكيف يصنع بقوله : ﴿ خَيْرًا مِّنْهُمَا مُنقَلَبًا ﴾[٤] ؟ فصحَّ أنَّ التثنية واردةٌ من حيثُ الجملةُ كما تقدَّم ذِكرُه .

وأمَّا التنوين فضِدُّه تركُه : إمَّا للإضافة أو لكونِه غيرَ مُنصرِف، وقد استعملَهما بهذَين اللفظَين أو ما يؤدِّي معناهما كقوله : [٥]

. . . . وَقَلْبِ نَوِّ نُوا مِنْ حَمِيدٍ . . . . .

وقولِه :

---

(١) البيت ٨٣٩ من فرش سورة الكهف .

(٢) البيت ١٠٢٤ من فرش سورة الزخرف .

(٣) انظر اللآلئ الفريدة، لوحة ٢٤/ أ .

(٤) الكهف ٣٦ . وقرأ ﴿ مِنْهُمَا ﴾ علىَ التثنية : نافعٌ وابنُ كثير وابنُ عامر وأبوجعفر .

(٥) البيت ١٠١٢ من فرش سورة المؤمن .

. . . لِثَمُودٍ نَوِّنُوا . . . . [1]

وَحَذْفُكَ لِلتَّنْوِينِ مِنْ مِائَةٍ . . . . [2]

سَلَاسِلاً نَوِّنْ . . . . [3]

وقد يعبِّر عن التنوين بالنون نفياً وإثباتاً؛ لأنَّ التنوين نونٌ لفظاً، ولذلك قال النحويُّون: التنوينُ نونٌ ساكنة تَلحَق الاسمَ بَعدَ كمالِه، تَفصِلُه عمَّا بَعدَه[4]، كقوله:

شِهَابٍ بِنُونٍ ثِقْ . . . . [5]

مَعاً سَبَأَ افْتَحْ دُونَ نُونٍ . . . . [6]

وَلَا نُونَ شِرْكًا . . . . [7]

وَفِي دَرَجَاتِ النُّونُ . . . . [8]

---

(١) البيت ٧٦٣ من فرش سورة هود.

(٢) البيت ٨٣٧ من فرش سورة الكهف.

(٣) البيت ١٠٩٣ من فرش سورة الإنسان.

(٤) انظر: الشِّعر لأبي عليّ ١/ ١٣، وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٨٩ وما بعدها، وابن يعيش ٩/ ٢٩.

(٥) البيت ٩٣٢ من فرش سورة النمل.

(٦) البيت ٩٣٣ من فرش سورة النمل.

(٧) البيت ٧١٠ من فرش سورة الأعراف.

(٨) البيت ٦٥١ من فرش سورة الأنعام.

ولو تجنَّب ذلك كان أَحسَن ؛ لأنَّه ـ على ما سيأتي ـ قد آخى بين النون والياء ، فيتَّحدُ اللفظُ بالنون ، ويكونُ ضدُّها مختلفاً ، ولكنْ لا يَضرُّه ذلك لعدم اللَّبْس ؛ فإنَّ الياء لا تكون ضِدَّ النونِ [1] إلَّا في الفعل المضارع ، كقوله : [2]

. . . . نَغْفِرْ بِنُونِهِ

ولا تكون النونُ مرادٌ بها التنوين إلَّا في الاسم [كما تقدَّم .

وأمَّا التحريكُ فضِدُّه السكونُ ، سواءٌ كان التحريكُ مطلَقاً كقوله : [3]

مَعاً قَدْرُ حَرِّكْ . . . .

أو مقيَّداً] [4] بأحد الحركاتِ الثلاث كقوله : [5]

وَحُرِّكَ عَيْنُ الرُّعْبِ ضَمّاً . . . . .

وهذا مِمَّا استغنى فيه بالتحريك عن السكون ، وعكسُه قولُه : [6]

وَأَرْنَا وَأَرْنِي سَاكِنَا الْكَسْرِ . . . .

(١) في (ص) : لا تكون ضِدَّها النونُ .

(٢) البيت ٤٥٦ من فرش سورة البقرة .

(٣) البيت ٥١٣ من فرش سورة البقرة .

(٤) سقط ما بين الحاصرتَين من (ت) .

(٥) البيت ٥٧٢ من فرش سورة آل عمران .

(٦) البيت ٤٨٥ من فرش سورة البقرة .

واعلم أنَّه إذا أَطلَق التحريكَ فلا تكون الحركةُ إلّا فتحةً كما سيَنُصُّ عليه [١]، وضِدُّه السكون، والسكونُ نوع واحد، وأمَّا السكونُ فلا يُطلِقُه؛ لأنَّ ضِدَّه التحريكُ، والتحريكُ يكون ضماً وفتحاً وكسراً، فلذلك يقيِّدُه فيقول:

. . . . . سَاكِنَا الْكَسْرِ . . . . . [٢]

وَسَكِّنْ وَأَشْمِمْ ضَمَّةَ الدَّالِ . . . [٣]

وقوله: (اعْمِلَا) أي جُعل عاملاً في الحرف ما يتَّصِفُ به، مِن فتحٍ وضمٍّ وكسرٍ، والمعنى كالمعنى المفهوم من قولكَ: أعملتُ فلاناً في كذا، بمعنى استعملته فيه.

والحاصلُ: أنَّه متى ذكَر السكونَ مقيَّداً [٤] بكونِه عن حركةِ كذا، فضِدُّه تلك الحركةُ نفسُها، نحو: [٥]

. . . . . سَاكِنَا الْكَسْرِ . . . . .

وشِبهِه.

ومتى ذكَر التحريكَ مطلَقاً أو مقيَّداً [٦] فضِدُّه السكون.

---

(١) عند شرح البيت ٦٠ الآتي، ص ٢٢٢.

(٢) البيت ٤٨٥ من فرش سورة البقرة.

(٣) البيت ٨٤٧ من فرش سورة الكهف.

(٤) في (ص) و(م): «السكون فضده مقيدا»، والصواب ما في (ت).

(٥) البيت ٤٨٥ من فرش سورة البقرة.

(٦) سقط «أو مقيَّداً» من (ت).

ومتىٰ ذكَر اسمَ الحركةِ دونَ التحريكِ فالضِّدُّ لاسم تلك الحركة؛ فإذا قال: انصِبْ ـ مثلاً ـ فضِدُّه: اخفِضْ، وبالعكس. وإذا قال: ارفعْ، فضِدُّه: انصِبْ، من غير عكس، ومتىٰ ذكَر التحريكَ مقيَّداً بأحدِ الحركاتِ الثلاث فالضِّدُّ للتحريك دونَ خُصوصيَّة تلك الحركة، كقوله: [1]

وَحَمْزَةُ وَلْيَحْكُمْ بِكَسْرٍ وَنَصْبِهِ يُحَرِّكُهُ . . . .

لو لم يَذكر التحريكَ المفهوم من قوله: «يُحَرِّكُهُ» لأخذْنا ضِدَّ الكسرِ في اللام ـ وهو الفتح ـ وضِدَّ النصبِ في الميم، وهو الخفضُ، لغير حمزة.

وكذا: [2]

وَتُسْـَٔلُ ضَمُّوا التَّاءَ وَاللَّامَ حَرَّكُوا بِرَفْعٍ . . . .

لو قال: رفَعُوا ـ بدَل: حَرَّكُوا بِرَفْعٍ ـ لأخذْنا ضِدَّ الرفعِ، وهو النصبُ، لغير نافع.

قال الشيخ: «فاعرف هذا فإنَّه قلَّ مَن أتقَنه». [3]

ويأتي في غضون [٣٠/ ب] هذه القصيدة أضدادٌ أُخَرُ، لم ينبِّه عليها المصنِّف اختصاراً وظهوراً:

فمنها: الخبرُ والاستفهام كقوله:

---

(١) البيت ٦٢٠ من فرش سورة المائدة.

(٢) البيت ٤٧٩ من فرش سورة البقرة.

(٣) انظر: إبراز المعاني ١/ ١٨٤.

. . . . وَأَخْبَرُوا بِخُلْفٍ إِذَا مَا مُتُّ . . . . . .[1]

. . . . وَاسْتِفْهَامُ إِنَّا صَفَا وِلَا[2]

والتقديمُ والتأخير كقوله :

هُنَا قَـٰتَلُواْ أَخِّرْ شِفَاءً . . . . .[3]

. . . . وَخِتَـٰمُهُ بِفَتْحٍ وَقَدِّمْ مَدَّهُ . . . .[4]

والقطعُ والوصل في الهمز كقوله :

. . . وَشَامٍ قَطْعُ أَشْدُدْ . . . .[5]

وَشَدِّدْ وَصِلْ وَامْدُدْ بَلِ ادَّٰرَكَ الَّذِي[6]

ويكون الوصلُ بمعنىً آخَر أيضـاً : وهو وصلُ مـيمِ الجـمع بواو ، وهاءِ الكناية بياء أو واو ، كقوله :[7]

وَصِلْ ضَمَّ مِيمِ الْجَمْعِ . . . .

---

(١) البيت ٨٦٥ من فرش سورة مريم .

(٢) البيت ١٠٦٠ من فرش سورة الواقعة .

(٣) البيت ٥٨٥ من فرش سورة آل عمران .

(٤) البيت ١١٠٥ من فرش سورة المطفِّفين .

(٥) البيت ٨٧٣ من فرش سورة طه .

(٦) البيت ٩٤١ من فرش سورة النمل .

(٧) البيت ١١١ من فرش سورة أمِّ القرآن .

وقولِه :[1]

وَصِلْهَا جَوَاداً . . . .

ومنها : النقْطُ والإهمال كقوله :[2]

. . . . وَيَقْض بِضَمٍّ سَا كِنٍ مَعَ ضَمِّ الْكَسْرِ شَدِّدْ وَأَهْمِلَا

وجعلَ أبوعبدالله من هذا النوع قولَه :[3]

ءَأٰلِهَةٌ كُوفٍ يُحَقِّقُ ثَانِياً

وقولَه :[4]

. . . . وَالدِّمَشْقِي مُسَهِّلَا

انتهىٰ[5] . يعني أنَّه ممَّا أَغفَله مِن ذِكر الضِّدِّ[6] ، وقد تَقدَّم أنَّ ذلك من « باب الهمز وتركه » علىٰ ما اخترتُه[7] ، وأنَّه من « باب النقل وتركه » علىٰ ما اختاره الشيخُ شهابُ الدين .

و(اعْمِلَا) في محلِّ جَرٍّ ؛ لأنَّه صفةٌ لـ« تَحْرِيكٍ » ، والألفُ للإطلاق .

---

(١) البيت ١٦٧ من : باب هاء الكناية .

(٢) البيت ٦٤٢ من فرش سورة الأنعام .

(٣) البيت ١٠٢٦ من فرش سورة الزخرف .

(٤) البيت ١٨٧ من : باب الهمزتين من كلمة .

(٥) انظر : اللآلئ الفريدة لوحة ٢٤/ ب .

(٦) في (ت) : الضدية .

(٧) تصحَّفتْ في (ص) إلىٰ : أخبر به .

٦٠ ـ وَحَيْثُ جَرَى التَّحْرِيكُ غَيْرَ مُقَيَّدٍ   هُوَ الْفَتْحُ وَالْإِسْكَانُ آخَاهُ مَنْزِلَا

يعني أنَّه إذا أَطلَق لفْظَ التحريكِ فلا يكون إلَّا فتحة، كقوله: [1]

مَعاً قَدْرُ حَرِّكْ . . . .

ولولا هذا البيت لأخذْنا الحركاتِ الثلاثَ؛ إذِ التحريكُ شاملٌ لها، أمَّا إذا كانتِ الحركةُ ضمَّةً أو كسرة فلا يُطلِقُ، بل يُقيِّدُ كقوله:

وَحُرِّكَ عَيْنُ الرُّعْبِ ضَمّاً . . . [2]

. . . .   وَضَيِّقًا مَعَ الْفُرْقَانِ حَرِّكْ مُثَقِّلَا

بِكَسْرٍ . . . . [3]

. . . . وَاللَّامَ حَرَّكُوا   بِرَفْعٍ . . . . [4]

وقد تَقدَّم إيضاحُ هذا.

وقولُه: (وَالْإِسْكَانُ آخَاهُ) يَحتمِل وجهَين:

أحدُهما: أنَّه آخَى التحريكَ مطلَقاً؛ أَعني التحريكَ المطلَق والمقيَّد، فإذا قال: سكَّن فلانٌ، أو نحوَه، فيكون غيرُه يحرِّك، والتحريكُ يَحتمِل الحركاتِ الثلاثَ، لكنَّه يتعيَّن الفتحُ؛ لأنَّه قال: متىٰ أطلقتُ التحريكَ فمُرادي به الفتحُ.

---

(١) البيت ٥١٣ من فرش سورة البقرة.

(٢) البيت ٥٧٢ من فرش سورة آل عمران.

(٣) البيتان ٦٦٤، ٦٦٥ من فرش سورة الأنعام.

(٤) البيت ٤٧٩ من فرش سورة البقرة.

والثاني : أنَّه آخَى التحريكَ غيرَ المقيَّدِ، وهو الفتحُ، فالأخوَّةُ علَى الوجه الأوَّل من حيثُ الضدِّيَّةُ كقوله : (١)

وَآخَيْتُ بَيْنَ النُّونِ وَالْيَا . . . .

وعلَى الثاني من حيثُ أنَّ كُلّاً منهما مطلَقٌ غيرَ مقيَّد.

والحاصل : أنَّه متىٰ ذكَر السكونَ فضِدُّه الفتحُ، كقوله : (٢)

وَيَطْهُرْنَ فِي الطَّاءِ السُّكُونُ . . .

فكأنَّه قيل : في الطاء سكونُ التحريكِ المطلَق، والتحريكُ المطلَق (٣) هو الفتحُ، ومتىٰ ذكَر التحريكَ مطلَقاً أو مقيَّداً فضِدُّه السكونُ، وقد استعمَل المصنِّف الأمرَين في حرف ﴿دَرَسْتَ﴾ (٤) فقال : (٥)

وَحَرِّكْ وَسَكِّنْ كَافِياً . . . . . .

فمرادُه بـ« حَرِّكْ » وبضِدِّ قولِه : « سَكِّنْ » الفتحُ، فابنُ عامرٍ يقرأُ بفتح السين وسكونِ التاء، والباقون بالعكس.

---

(١) البيت ٦١ الآتي.

(٢) البيت ٥١٠ من فرش سورة البقرة.

(٣) سقط من (ص) و(م) : والتحريكُ المطلَق.

(٤) الآية ١٠٥ من سورة الأنعام.

(٥) البيت ٦٥٨ من فرش سورة الأنعام.

ولم يَنخرِمِ علَى المصنِّف إلَّا موضعان، أحدُهما قولُه في الذاريات : [١]

وَفِي الصَّعْقَةُ اقْصرْ مُسْكِنَ الْعَيْنِ

والثاني قولُه : [٢]

وَإِسْكَانُ بَارِئْكُمْ . . . .

فإنَّ الأوَّل يُقرأ بدلَ السكونِ بالكسر، وكذا الثاني، ولو مشَينا علىٰ قاعدته لكان يُفهَم أنَّ القراءة الأُخرىٰ بفتح العين والهمزة، وسيأتي الجوابُ عن هذَين في موضعهما إن شاء الله تعالىٰ.

وقولُه : (جَرَى التَّحْرِيكُ) يعني نصّاً، كقوله : [٣]

مَعاً قَدْرُ [١/٣١ أ] حَرِّكْ . . . .

أو ضِدّاً للسكون المطلَق كقوله : [٤]

. . . فِي الطَّاءِ السُّكُونُ . . .

ولهذا أَبدَل الشيخُ شهاب الدين هذا [البيت][٥] ببيت ـ قال : أظنُّه وافياً ـ وهو : [٦]

---

(١) البيت ١٠٤٦.

(٢) البيت ٤٥٤ من فرش سورة البقرة.

(٣) البيت ٥١٣ من فرش سورة البقرة.

(٤) البيت ٥١٠ من فرش سورة البقرة.

(٥) زيادة للإيضاح.

(٦) انظر : إبراز المعاني ١/ ١٨٦.

وَإِنْ أُطْلِقَ التَّحْرِيكُ نَصّاً وَلَازِماً   مِنَ الضِّدِّ فَهْوَ الْفَتْحُ حَيْثُ تَنَزَّلَا

و(حَيْثُ) ظرفُ مكان، وقد تقدَّم الكلامُ عليها[1]، وعاملُها هنا محذوفٌ دَلَّ عليه قولُه: (هُوَ الْفَتْحُ) تقديره: والتحريكُ هو الفتحُ في كلِّ مكان جرىٰ ذِكرُه فيه، وإنَّما لم نجعلِ الفتحَ المتأخِّرَ هو العاملَ فيها لأنَّ ما في حَيِّز المصدرِ لا يتقدَّمُ عليه عند جمهورهم.

و(مَنْزِلَا) مصدرٌ، فنصبه على التمييز، أيْ آخاه نزولاً، وقيل: هو اسم مكان، أي آخىٰ مَنزِلُ كلِّ واحدٍ منهما للآخَر. قال الشيخ شهاب الدين ـ بعدَ ذِكره الوجهَين المتقدِّمَين ـ: «وقيل: هو ظرف زمان»[2] انتهىٰ. ولا يَظهرُ ذلك فإنَّ هذا هو الوجهُ الثاني، وأمَّا الزمانيَّة فغيرُ لائقة بهذا المكان. وقال أبوعبدالله: «وإعرابُ (مَنْزِلَا) علىٰ نحوه في البيت السابق»[3] يعني بالبيت السابق قولَه: «فَذَاكَ الَّذِي اخْتَارَ الْمَدِينَةَ مَنْزِلَا»[4] وأَعربَه هو هناك تمييزاً، قال: «وهو من باب: غرستُ الأرضَ شجراً، وهو اسمُ مكانٍ[5] مِن: نزل»[6].

(١) عند شرح البيت ١٢ ص ٥٠.

(٢) كلمة «زمان» من (ص) فقط، وليست في إبراز المعاني ١/ ١٨٦.

(٣) اللآلئ الفريدة، لوحة ٢٥/أ.

(٤) البيت ٢٥.

(٥) في (ص) و(م): «وهو اسم زمان»، والصواب ما في (ت)، وهو الموافق لما في اللآلئ الفريدة.

(٦) اللآلئ الفريدة لوحة ١٢/أ.

٦١ـ وَآخَيْتُ بَيْنَ النُّونِ وَالْيَا وَفَتْحِهِمْ وَكَسْرٍ وَبَيْنَ النَّصْبِ وَالْخَفْضِ مُنْزِلَا

وهذا ممَّا اصطلَح على ضدِّيَّته ؛ فجعَل النونَ ضِداً للياء ، والفتحَ ضِداً للكسر ، والنصبَ ضدّاً للخفض ، فكلٌّ من هذه الستَّة يُغني ذِكرُه عن الآخَر كقوله :

وَيُدْخِلْهُ نُونٌ . . . . [1]

وَنُؤْتِيهِ بِالْيَا فِي حِمَاهُ . . . . [2]

. . . . إِنَّ الدِّينَ بِالْفَتْحِ رُفِّلَا [3]

. . . . أَنَّ اللهَ يُكْسَرُ فِي كِلَا [4]

. . . وَانْصِبْ بَيْنِكُمْ . . . . [5]

وَقَوْمَ بِخَفْضِ الْمِيمِ . . . . [6]

وإنَّما فرَّق بين الفتح والنصب ، والكسرِ والخفض ، جرياً على مذهب

(١) البيت ٥٩٢ من فرش سورة النساء .

(٢) البيت ٦٠٦ من فرش سورة النساء . وتحرَّف الشاهد في (ص) و(م) إلى : وبالياء يؤتي في حماه .

(٣) البيت ٥٤٨ من فرش سورة آل عمران .

(٤) البيت ٥٥٤ من فرش سورة آل عمران .

(٥) البيت ٩٥٣ من فرش سورة العنكبوت ، وفي النُّسَخ الثلاث : « وبينكم انصب » ، وهو سهو .

(٦) البيت ١٠٤٦ من فرش سورة الذاريات .

البصريِّين في التفرقة بين حركاتِ الإعراب والبناء .[١]

ومع هذا ففيه فائدة جليلة، وهي[٢] أنَّ الكلِمَ يكون فيها حركاتُ إعرابٍ وبناءٍ، إمَّا من جنس واحد، كضمَّة ورفعٍ، وفتحةٍ ونصب، وكسرةٍ وجرٍّ، أوْ لا من جنس واحد:

فإذا اتَّفَق أن يكون الخلافُ في حركة البناء قال: اكسِر ـ مثلاً ـ أو: ضُمَّ، وإن كان في حركة الإعراب قال: ارفع، أو: جُرَّ، أوْ شِبهَ ذلك.

ومثالُه قولُه:[٣]

. . . وَالْوَتْرِ بِالْكَسْرِ شَائِعٌ

فـ«الْوَتْرِ» مشتمِلٌ على حركتَيْ إعرابٍ وبناءٍ، فحركةُ الإعراب في الراء، وحركةُ البناء في الواو، فعَلِمْنا من قوله: «بِالْكَسْرِ» أنَّه أراد حركةَ الواوِ لا الراء.

وكذا قولُه:[٤]

. . . . . وَفَكَّ ارْفَعَنْ وِلَا

---

(١) قال ابنُ يعيش: «اعلم أنَّ سيبويهِ فصَل بين ألقاب حركاتِ الإعراب وألقابِ حركاتِ البناء، فسمَّى حركاتِ الإعراب: رفعاً ونصباً وجرّاً وجَزْماً، وحركاتِ البناء: ضمّاً وفتحاً وكسراً ووقفاً؛ للفَرْق بينهما» اهـ. انظر: شرح المفصَّل ١/ ٧٢، والكتاب ١/ ١٣ ـ ١٧ باب: مجاري أواخر الكلم من العربيَّة، وشرح الكافية للرضيّ ١/ ٦٩ ـ ٧١.

(٢) في النُّسَخ الثلاث: «وهو» والوجه ما أثبتُّ.

(٣) البيت ١١١٠ من فرش سورة الفجر.

(٤) البيت ١١١٢ وما بعده من فرش سورة البلد.

يُعلَم أنَّه أراد بالرفع حركةَ الكافِ دونَ الفاء. ومن قوله: «وَبَعْدُ اخْفِضَنْ» أي تاء «رَقَبَةً»، ومن قوله: «اكْسِرْ»، أي همزة «إِطْعَـٰمٌ» ومن قوله: «مَعَ الرَّفْعِ» أي في ميم «إِطْعَـٰمٌ».[1]

ولو لم يَلتزم هذه التفرقةَ لَما عُلم عند إطلاقه أنَّه قَصد الحرفَ الذي فيه حركةُ البناء أو حركة الإعراب.

وقد أخلَّ المصنِّف بهذا الالتزام في مواضعَ من هذه القصيدة، بعضُها قد يُجاب عنه، وبعضُها ليس عنه جواب:

أمَّا الأوَّلُ فكقوله:[2]

تُضَارِرْ وَضَمَّ الرَّاءَ حَقٌّ . . . .

وإنَّما حركةُ [٣١/ ب] الراء رفعٌ.

وكقوله في الأنعام:[3]

رِسَالَـٰتِ فَرْدٌ وَافْتَحُوا . . . . .

وإنَّما هو نصبٌ.

وكقوله:[4]

---

(١) قرأ ابنُ كثير وأبو عمرو والكسائيّ: ﴿فَكَّ رَقَبَةً أَوْ أَطْعَمَ﴾، وقرأ الباقون: ﴿فَكُّ رَقَبَةٍ أَوْ إِطْعَـٰمٌ﴾، انظر: النشر ٢/ ٤٠١.

(٢) البيت ٥١١ من فرش سورة البقرة.

(٣) البيت ٦٦٤.

(٤) البيت ٧٠٦ من فرش سورة الأعراف.

وَيَقْصُرُ ذُرِّيَّـٰتِ مَعْ فَـتْحِ تَـائِهِ

وهو نصبٌ أيضاً، وجوابُها يأتي في أماكنها، إن شاء الله تعالىٰ.

وأمَّا القسم الثاني فكقوله: [1]

وَفِي قِيلَهُ اكْسِرْ وَاكْسِرِ الضَّمَّ. . .

يعني بالكسر الخفضَ في اللام، فهو خفضٌ لا كسر.

وقوله: (وَفَتْحِهِمْ) أي وبينَ فتحِهم وكسرٍ، فحذَفها لدلالةِ ما قبلَها وما بعدَها عليها.

و(مُنْزِلَا) حالٌ من فاعل (آخَيْتُ)، أي آخيتُ بين هذه الأشياءِ مُنزِلاً كلَّ شيءٍ مَنزِلَه.

٦٢ـ وَحَيْثُ أَقُولُ الضَّمُّ وَالرَّفْعُ سَاكِتاً فَغَيْرُهُمُو بِالْفَتْحِ وَالنَّصْبِ أَقْبَلَا

أي أنَّه إذا كانت القراءة دائرةً بين الضمِّ والفتح، أو الرفعِ والنصب فإنَّه يَذكُر الضمَّ أو الرفعَ مقتصِراً عليه، غيرَ مُنبِّه علىٰ قراءة الغير [2] فيؤخذ لذلك الغيرِ الفتحُ أو النصب كقوله: [3]

---

(١) البيت ١٠٢٨ من فرش سورة الزخرف.

(٢) دخول «الْـ» علىٰ «غَير» سواء أكانت مضافةً أم غيرَ مضافة لم يَرِدْ في كلام الفصحاء لأنَّها لا تتصرَّفُ بها كما لا تتصرَّفُ بالإضافة، وذلك لتوغُّلِها في الإبهام. قال سيبويهِ: «وغَيرٌ أيضاً ليس بِاسمٍ متمكِّن، ألا ترىٰ أنَّها لا تكون إلَّا نكرة، ولا تُجمَع، ولا تَدخلها الألفُ واللام» اهـ. الكتاب ٣/ ٤٧٩.

(٣) البيت ٤٩٣ من فرش سورة البقرة.

وَفِي إِذْ يَرَوْنَ الْيَاءُ بِالضَّمِّ كُلِّلَا

فغيرُ ابنِ عامر يقرأ بفتح الياء،

وَحَتَّىٰ يَقُولَ الرَّفْعُ فِي اللَّامِ أُوِّلَا (١)

فغيرُ نافعٍ يقرأ بنصبِ اللام.

فإنْ كانت دائرةً بينَ الضمِّ ـ أو الرفعِ ـ وغيرِ الفتحِ فإنَّه لا يسكتُ، بل يقيِّد، [كقوله]: (٢)

وَجُزْءًا وَجُزْءٌ ضَمَّ الِاسْكَانَ صِفْ . . . (٣)

وَرِضْوَانٌ اضْمُمْ غَيْرَ ثَانِي الْعُقُودِ كَسْـ ـرَهُ . . . . (٤)

يُضَاعَفْ وَيَخْلُدْ رَفْعُ جَزْمٍ . . . . (٥)

وَخُضْرٍ بِرَفْعِ الْخَفْضِ . . . . (٦)

وَيَرْفَعُ بَعْدُ الْجَرَّ . . . . (٧)

ولم يؤاخِ ـ هنا ـ بينَ الضمِّ والفتح، ولا بينَ الرفعِ والنصب؛ لأنَّ الفتحَ ليس

(١) البيت ٥٠٦ من فرش سورة البقرة.

(٢) تكملة، جرتْ عليها عادةُ المصنِّف.

(٣) البيت ٥٢٤ من فرش سورة البقرة.

(٤) البيت ٥٤٨ من فرش سورة آل عمران.

(٥) البيت ٩٢٤ من فرش سورة الفرقان.

(٦) البيت ١٠٩٦ من فرش سورة الإنسان.

(٧) البيت ٩١٤ من فرش سورة النور.

ضِدَّه الضمُّ، بل الكسرُ، والنصبُ ليس ضِدَّه الرفعُ، بل الخفضُ، ولا فرْقَ في هذه التقييدات بينَ المثبَتِ والمنفيِّ، كقوله في البقرة: [1]

. . . . نَغْفِرْ بِنُونِهِ وَلَا ضَمَّ . . . .

فقولُه: «وَلَا ضَمَّ» كأنَّه قال: افتح.

وكما أنَّه يطلِقُ حركاتِ البناءِ والإعراب، فقد يقيِّدُهما بذلك الحرفِ المشتمِلِ عليهما، كقوله:

وَبَا عَبَدَ اضْمُمْ . . . . . . [2]

وَفَتْحُكَ سِينَ السِّلْمِ . . . [3]

يَضِرْكُمْ بِكَسْرِ الضَّادِ . . . [4]

. . . الرَّفْعُ فِي اللَّامِ أُوِّلَا [5]

وَقَوْمَ بِخَفْضِ الْمِيمِ . . . . [6]

وَبَا رَبِّنَا بِالنَّصْبِ شَرَّفَ . . [7]

---

(١) البيت ٤٥٦.

(٢) البيت ٦٢٣ من فرش سورة المائدة.

(٣) البيت ٥٠٦ من فرش سورة البقرة.

(٤) البيت ٥٦٧ من فرش سورة آل عمران.

(٥) البيت ٥٠٦ من فرش سورة البقرة.

(٦) البيت ١٠٤٦ من فرش سورة الذاريات.

(٧) البيت ٦٣٣ من فرش سورة الأنعام.

قال الشيخ شهاب الدين : « ومن المواضع المطلَقة في حركة البناء ما يُلبِس نحو : [1]

وَضَمَّهُمُ فِي يَزْلِقُونَكَ خَالِدٌ

وكان يمكنه أن يقول : وَضَمَّهُمُ يَا يَزْلِقُونَكَ » . [2]

وفيه نظرٌ ؛ لأنَّ أحداً لا يتوهَّم أنَّ الضمَّ أو الفتح في غيرِ حرفِ المضارَعة .

و(حَيْثُ) منصوبةٌ على الظرف ، وعاملُها محذوفٌ كما تقدَّم تقديرُه فيها في البيت الذي قبلَ هذا ، وجعَلها الشيخُ ـ هنا ـ شَرطيَّة ، قال : ولذلك أُجيبتْ بالفاء ، كقوله : ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ﴾ [3] ، وجعَلها في البيت السابق كذلك وأنَّ الفاء مقدَّرةٌ . [4]

وفيه نظر ؛ لأنَّ «حَيْثُ» نصَّ النحويُّون على أنَّه لا يُجازى بها إلَّا مع زيادة « مَا » ، كـ« إِذْ مَا » . [5]

---

(١) البيت ١٠٧٨ من فرش سورة نٓ [القلم] .

(٢) انظر : إبراز المعاني ١/ ١٨٩ .

(٣) البقرة ١٤٩ ، ١٥٠ .

(٤) إبراز المعاني ١/ ١٨٨ بتصرُّف .

(٥) قال سيبويه : « ولا يكون الجزاءُ في (حَيْثُ) ولا في (إِذْ) حتى يُضَمَّ إلى كلِّ واحد منهما (ما) » اهـ . الكتاب ٣/ ٥٦ ، وعلَّل لذلك ص ٥٨ .
وقال ابنُ هشام في مبحث (حيث) : « وإذا اتَّصلَتْ بها (ما) الكافَّة ضُمِّنَتْ معنَى الشَّرْط وجَزمَتِ الفعلَين » اهـ . مغني اللبيب ص ١٧٨ .

و(الضَّمُّ) مبتدأٌ، و(الرَّفْعُ) عطفٌ عليه، والخبرُ محذوف تقديره: الضمُّ لفلان والرفعُ لفلان.

و(سَاكِتاً) حالٌ من فاعل (أَقُولُ)، والجملةُ الاسميَّة في محلٍّ نصبٍ بالقول، والجملةُ [٣٢/أ] القوليَّة في محلٍّ خفضٍ بالإضافة.

و(غَيْرُهُم) مبتدأٌ، و(أَقْبَلا) خبرُه، وألفُه للإطلاق، وأتىٰ بالخبر مفرداً مراعاةً للفظ «غَيْر» وإنْ كان معناه جمعاً.

قال الشيخ: «و(أَقْبَلَ) خبرٌ لـ(غَيْرُهُم)؛ لأنَّه مفردٌ لفظاً، وإنْ أُضيفَ إلىٰ جماعةٍ من القرَّاء»[1] انتهىٰ.

وهذه العبارة تُوهِم أنَّه لَمَّا أُضيفَ إلىٰ جماعةٍ صار معناه جمعاً، وليس كذلك؛ إذْ لا أثرَ للإضافة إلَى الجمع في ذلك.

ومعنىٰ «أَقْبَلَ» أيْ جاء به في روايته، من قولك: أَقبَل فلانٌ بكذا، أي جاء به.

* * *

(١) انظر: إبراز المعاني ١/ ١٨٨.

٦٣ ـ وَفِي الرَّفْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالْغَيْبِ جُمْلَةٌ عَلَىٰ لَفْظِهَا أَطْلَقْتُ مَنْ قَيَّدَ الْعُلَا

أي في هذه الثلاثة الأشياء : الرفع والتذكير والغيب جُمْلَةُ مواضعٍ في هذه القصيدة (أَطْلَقْتُ) أي أرسلتُ (عَلَىٰ لَفْظِهَا) أي الرفع وما بعده، مَن حازَ العُلا وحصَّلَه، أي الذكيُّ الفَطِنُ، ولم أقيِّدْهُ. فيُعلَمُ أنَّ المرادَ هي لِمَن ذكَره من القرَّاء لا أضدادُها، كقوله :

. . . . وَأَرْبَعُ أَوَّلَا . . . .

صِحَابٌ. . . . .[1]

وَيُجْبَىٰ خَلِيطٌ. . . . .[2]

وَبَلْ يُؤْثِرُونَ حُزْ. . . . .[3]

فعَلِمنا أنَّه أراد الرفعَ في «أَرْبَعُ» من لفظه بها مرفوعةً، وأنَّه أراد الياءَ الدالَّةَ علىٰ تذكير الفعل في «يُجْبَىٰ»، وأنَّه أراد الياءَ الدالَّةَ علَى الغَيبة في (يُؤْثِرُونَ) وأنَّه أراد أضدادَها للمسكوتِ عنه من القرّاء، وقد اجتمعَتْ هذه الثلاثةُ في بيتٍ واحدٍ، وهو :[4]

وَخَالِصَةٌ أَصْلٌ وَلَا يَعْلَمُونَ قُلْ لِشُعْبَةَ فِي الثَّانِي وَيُفْتَحُ شَمْلَلَا

فلفَظ بالرفع في «خَالِصَةٌ» وبالغيب في «لَا يَعْلَمُونَ» وبالتذكير في «يُفْتَحُ».

---

(١) البيتان ٩١٢، ٩١٣ من فرش سورة النور.

(٢) البيت ٩٥٠ من فرش سورة القَصَص.

(٣) البيت ١١٠٨ من فرش سورة الأعلىٰ.

(٤) البيت ٦٨٤ من فرش سورة الأعراف.

ويجوز أن يكون رفع «خَالِصَةٌ» مفاداً[1] من القَيد قَبله في «لِبَاسُ» من قوله :[2]

. . . . وَلِبَاسَ الرَّفْعُ فِي حَقِّ نَهْشَلَا

وَخَالِصَةٌ أَصْلٌ . . . .

كما استغنى بقَيد التخفيفِ في الأوَّل عن الثاني في قوله :

وَرُبَّ خَفِيفٌ إِذْ نَمَا سُكِّرَتْ دَنَا . . . .[3]

و : . . . . مَا نَزَّلَ الْخَفِيـ ـفُ إِذْ عَزَّ وَالصَّادَانِ مِنْ بَعْدُ دُمْ صِلَا[4]

واعلم أنَّ كلَّ قراءةٍ دائرةٍ بين الياء والتاء فهي إمَّا تذكيرٌ وتأنيث، وإمَّا غَيبةٌ وخِطابٌ، فإن أطلَقَها فالحكمُ ما تقدَّم، وإن قيَّدها فلا يُقيِّدها إلّا بالتذكير أو التأنيثِ، والغَيبةِ أو الخِطابِ، فيقول :

وَذَكِّرْ تَكُنْ شَافٍ . . . . .[5]

وَأَنِّثْ يَكُنْ عَنْ دَارِمٍ تُظْلَمُونَ غَيْـ ـبُ شَهْدٍ . . . .[6]

---

(١) في (ت) : مستفاداً . وتحرَّفتْ في (م) إلى : منقاداً .

(٢) البيتان ٦٨٣ ، ٦٨٤ من فرش سورة الأعراف .

(٣) البيت ٨٠٢ من فرش سورة الحِجْر .

(٤) البيت ١٠٦٣ من فرش سورة الحديد .

(٥) البيت ٨٤٠ من فرش سورة الكهف .

(٦) البيت ٦٠٢ من فرش سورة النساء .

وَخَاطِبْ يَرَوْاْ شَرْعاً . . .[1]

ولا يقيِّد بالياء إلَّا ما كان ضِدَّه النونُ، كقوله :[2]

وَنُؤْتِيهِ بِالْيَا فِي حِمَاهُ . . . . . .

لأنَّه واخىٰ[3] بينهما فيما تقدَّم .

وممَّا يُنَبَّه عليه هنا قولُه في الأحزاب :[4]

. . . وَتَعْمَلْ نُؤْتِ بِالْيَاءِ شَمْلَلَا

فقوله : « بِالْيَاءِ » قيدٌ في قوله : « نُؤْتِ » فقط دون « تَعْمَلْ » ؛ لأنَّ « تَعْمَلْ » تُقرأ بالياء الدالَّة علىٰ التذكير وبالتاء الدالَّة علىٰ التأنيث ، و« نُؤْتِ » تُقرأ بالياء الدالَّة علىٰ الغَيبة وبالنون ، والنونُ مستحيلةٌ في « تَعْمَلْ » ، فلذلك قلتُ : إنَّ قوله : « وَتَعْمَلْ » من باب إطلاق التذكير ، فيؤخذ ضدُّه وهو التأنيث ، وإنَّ قوله : « بِالْيَاءِ » قَيدٌ لـ « نُؤْتِ » لأنَّ ضدَّه النونَ باصطلاحه المتقدِّم .

وقوله : (جُمْلَةٌ) تنبيهٌ علىٰ أنَّه قد [٣٢/ ب] تأتي مواضعُ أُخَرُ مقيَّدةً ،

---

(١) البيت ٨١٠ من فرش سورة النحل .

(٢) البيت ٦٠٦ من فرش سورة النساء .

(٣) قال في اللسان (أخا) : «حكىٰ أبوعُبيد في الغريب المصنَّف ـ ورواه عن الزيديِّين ـ : آخَيتَ وواخَيتَ . . ووجه ذلك من جهة القياس هو حملُ الماضي علَى المستقبل ؛ إذ كانوا يقولون : يواخي ، بقلب الهمزة واواً علَى التخفيف ، وقيل : إنَّ واخاه لغة ضعيفة ، وقيل : هي بَدلٌ . قال ابنُ سِيدهْ : . . ولغة طيِّء : واخيتُه » اهـ .

(٤) البيت ٩٧٢ .

كقوله : [1]

وَذَكِّرْ تَكُنْ شَافٍ . . . . . .

وما بعده .

ولو ادَّعىٰ مُدَّعٍ أنَّ هذه الكَلِمَ الثلاثَ ـ الرَّفْعَ وما بعده ـ يمكن عكسُها ، كانت دعوىٰ فاسدةً ؛ لأنَّه لا يأتي بعكسها إلّا مقيَّدةً باللفظ ، كقوله :

. . . وَانْصِبْ بَيْنَكُمْ . . . [2]

. . . . وَأَنِّثَ ان يَكُونَ . . . . [3]

وَخَاطَبَ فِيهَا يُؤْمِنُونَ . . . [4]

وَذَكِّرْ تَكُنْ شَافٍ . . . . . . [5]

ونحوه .

فإن قيل : هذا البيتُ يُغني عنه قولُه قبلُ : [6]

وَبِاللَّفْظِ أَسْتَغْنِي عَنِ الْقَيْدِ إِنْ جَلَا

---

(١) البيت ٨٤٠ من فرش سورة الكهف .

(٢) البيت ٩٥٣ من فرش سورة العنكبوت .

(٣) البيت ٧٢٣ من فرش سورة الأنفال .

(٤) البيت ٦٥٩ من فرش سورة الأنعام .

(٥) البيت ٨٤٠ من فرش سورة الكهف .

(٦) البيت ٤٧ .

فالجوابُ : أنَّه لو أسقَطه لم ينكشِفِ الأمرُ كانكشافِه واتِّضاحِه بهذا البيت .

وإعرابُ قولِه : (وَفِي الرَّفْعِ) أنَّه خبرٌ مقدَّمٌ، وما بعده عطفٌ عليه، و« جُمْلَةٌ » هو المبتدأُ، والجملةُ من قوله : (أَطْلَقْتُ) صفةٌ لها، و(عَلَىٰ)متعلِّقةٌ بـ(أَطْلَقْتُ) .

و(مَنْ) يجوز أن تكون موصولةً، أو نكرةً موصوفةً، والجملةُ بعدها صِلَةٌ أو صفةٌ .

و(الْعُلَا) يحتمل أن يكون مفرَداً، وأن يكون جمعاً، نحو : دُنيا ودُنا، وكُبرىٰ وكُبَر، ويحتمل أن يكون المعنىٰ : مَن قَيَّدَ الرُّتَبَ العُلا ؛ لأنَّ هذه الأشياء لا يَفهمها إلّا من كانت هذه صفتُه .

٦٤ ـ وَقَبْلَ وَبَعْدَ الْحَرْفِ آتِي بِكُلِّ مَا رَمَزْتُ بِهِ فِي الْجَمْعِ إِذْ لَيْسَ مُشْكِلَا

في هذا البيت احتمالان :

أحدهما : أنَّه أراد به أنَّه إذا رمَز للقرّاء مجتمعِين بأحد الكلمات الثمان التي تقدَّم ذِكْرُها، فإنَّه لا يَلتزم فيها تقديماً علَى الحرف المقروءِ به ولا تأخيراً، بل يأتي بها تارةً متقدِّمةً عليه، كقوله :(١)

وَصُحْبَةُ يُصْرَفْ . . . . . .

وتارةً متأخِّرةً عنه، كقوله :(٢)

وَقَصْرُ قِيَـمًا عَمَّ . . . . . .

---

(١) البيت ٦٣٢ من فرش سورة الأنعام .

(٢) البيت ٥٨٨ من فرش سورة النساء .

وعلَّلَ ذلك بأنَّه (لَيْسَ مُشْكِلاً) إذ لا تَلَبَّسُ كلماتُ الرمز بكلمات التلاوة .
وأمَّا رمزُه بالحروف دُون الكَلِم الثمانِ ، سواءٌ رمَز بها للقرّاء منفردين أم مجتمعين فإنَّه يَلتزِم تأخيرَها عن حرف القراءة وقد بيَّن ذلك بقوله :[1]

وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِي الْحَرْفَ أُسْمِي رِجَالَهُ

إلَّا أن تَجتمع مع الكَلِم الثمانِ فإنَّها تكون تابعةً لها : إن تقدَّمتْ تقدَّمتْ معها ، وإن تأخَّرتْ تأخَّرتْ ، وقد بيَّن ذلك بقوله :

وَمَهْمَا أَتَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ بَعْدُ كِلْمَةٌ فَكُنْ . . . .

وقد تقدَّم إيضاحُ ذلك بما يُغني عن إعادته هنا[2] ، فعليكَ بالالتفات إليه .[3]
والثاني : أنَّه يُريدُ بكلِّ ما رمَز به الحروفَ كلَّها .

وقوله : (فِي الْجَمْعِ) أي آتي بها مع كلمات رمزِ الجمع ، كقوله : ﴿ فَادْخُلِي فِي عِبَٰدِي * وَادْخُلِي جَنَّتِي ﴾ .[4]

ويؤيِّدُ هذا المعنى قولُه : (فِي الْجَمْعِ) ولو أراد المعنى الأوَّلَ لقال : «لِلْجَمْعِ» فعدولُه عن اللام إلى (فِي) دون ضرورةٍ دليلٌ على مراعاة هذا المعنى .

قال الشيخُ شهابُ الدين : «إذا ثبتَ جوازُ هذا قُلنا : يحتملُ أيضاً أن يكون

(١) البيت ٤٧ .

(٢) « هنا » من (ت) فقط .

(٣) انظر شرح البيت ٥٦ ص ١٨٦ .

(٤) الفجر ٢٩ ، ٣٠ .

معنىٰ قولِه : (وَمَهْمَا أَتَتْ) هو المعنىٰ الذي جعلناه أوّلاً لهذا البيت، أي : مِن قَبلِ الحرفِ المختلَفِ فيه، أو مِن بعدِه [٣٣/ أ] (كِلْمَهٌ) أي من الكلمات الثمان لا أَلتَزِمُ فيها قَبْلِيَّةً ولا بَعْدِيَّةً، بل تأتي كذا وكذا» انتهىٰ .[1]

وقد تقدَّم حكايةُ هذا عنه في ذلك البيتِ[2]، وفيه نظرٌ؛ إذ يَلزَم أن يكون أحدُ البيتَين مكرَّراً، فالأَوْلىٰ أن يُحمَل قولُه : «وَمَهْمَا أَتَتْ» علىٰ ما تقدَّم من المعنَيَين، وقد تقدَّم أنَّه كان ينبغي أن يأتي بتلك الأبيات متواليةً، وهي :

وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِي الْحَرْفَ . . .[3]

وَمَهْمَا أَتَتْ . . . .[4]

وَقَبلَ وبَعْدَ الْحَرْفِ . . . . . .[5]

ويكونُ بيَّنَ أوَّلاً حالَ الرمز بالحرف وحدَه، وثانياً حالَ الرمز بالكلمة وضدِّها، وثالثاً حالَ الرمز بهما معاً، إلَّا أنَّ حكمَ الرمز بالكلمة لا يختلِف، سواءٌ كانت منفردةً أم مع الحرف، فالتكريرُ لازمٌ.

وتقديرُ قوله : «وَقَبْلَ وَبَعْدَ الْحَرْفِ» أي : وقَبلَ الحرفِ وبَعْدَه، ثمَّ أَقحَم

---

(١) انظر : إبراز المعاني ١/ ١٩١ .

(٢) انظر شرح البيت ٥٦ ص ١٨٦ .

(٣) البيت ٤٦ .

(٤) البيت ٥٦ .

(٥) البيت ٦٤ .

وحذَف المضافَ إليه، وهذا رأيُ سيبويه[1]، وهذه مسألةُ: «قطَع اللهُ يدَ ورِجْلَ مَن قالها»[2] وفيها خلافٌ مشهورٌ[3]، والظرفُ منصوبٌ بقوله: (آتِي).

والرمزُ: الإشارةُ، لَمَّا كانت هذه الحروفُ والكلماتُ التي عرَّف بها القرّاءَ كالإشارة إليهم سمَّاها رمزاً.

و(إِذْ) ظرفُ زمانٍ ماضٍ أُشرِبَ معنى التعليل، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك.[4]

واسم (لَيْسَ) ضميرُ الإتيانِ المدلولِ عليه بـ(آتِي) كقوله: ﴿اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾[5].

و(مَا) في (بِكُلِّ مَا) يجوزُ أن تكونَ موصولة أو موصوفة.

وقد وفَى ـ رحمه الله ـ بمقتضى هذا البيت، فأتى بكلِّ كلمةٍ رمَز بها في الجَمْع من الكَلِم الثمانِ قبلَ كلمةِ التلاوةِ وبعدَها، كقوله:

---

(١) لم أجد في «الكتاب» نَصّاً صريحاً على رأي سيبويه هذا.

(٢) حكَى الفرَّاءُ هذا القول في معاني القرآن ٢/ ٣٢٢ ونسَبه إلى أبي ثروان العكليِّ، وحكاه عن الفرَّاءِ ابنُ الأنباريِّ في المذكَّر والمؤنَّث ص ٥٩٨، وابنُ جنِّيّ في سرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٩٨.

(٣) القضيَّة النحويَّة هنا هي الحذف من الأوَّل لدلالة الثاني عليه، وعكسه.

انظر: الإنصاف ١/ ٩٤ ـ ٩٦، ومغني اللبيب ص٤٢، ٥٠٩ ـ ٥١٠.

(٤) ص ٣٥ عند شرح قول الناظم (البيت ٦): وَأَخْلِقْ بِهِ إِذْ لَيْسَ يَخْلُقُ جِدَّةً.

(٥) المائدة ٨.

رَمَىٰ صُحْبَةٌ . . . .[1]

وَصُحْبَةُ يُصْرَفْ . . . .[2]

وَفِي سَعِدُواْ فَاضْمُمْ صِحَاباً . . .[3]

وَبَعْدُ صِحَابٌ يُوقِدُونَ . . . . . .[4]

. . . وَأَرْجُلِكُمْ بِالنَّصْبِ عَمَّ . . .[5]

وَعَمَّ فَتىً قَصْرُ السَّلَـٰمَ . . . . .[6]

. . . . . وَافْتَحِ الْجِيمِ تَرْجِعُ الْـ أُمُورُ سَمَا . . . .[7]

سَمَا كَامِلاً يَهْدِي بِضَمٍّ وَفَتْحَةٍ[8]

وَنُنزِلُ حَقٌّ . . . .[9]

---

(١) البيت ٣٠٩ من : باب الفتح والإمالة وبين اللفظَين .

(٢) البيت ٦٣٢ من فرش سورة الأنعام

(٣) البيت ٧٦٦ من فرش سورة هود .

(٤) البيت ٧٩٥ من فرش سورة الرعد .

(٥) البيت ٦١٥ من فرش سورة المائدة .

(٦) البيت ٦٠٥ من فرش سورة النساء .

(٧) البيت ٥٠٧ من فرش سورة البقرة .

(٨) البيت ٨١٠ من فرش سورة النحل .

(٩) البيت ٤٦٨ من فرش سورة البقرة .

وَحَقٌّ وفَرَّضْنَا ثَقِيلاً . . . . . . [1]

وَفِي بَلَدٍ مَيْتٍ مَعَ الْمَيْتِ خَفَّفُوا صَفَا نَفَراً . . . . [2]

نَمَا نَفَرٌ بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ يَرْجِعُو نَ . . . . [3]

وَصِيَّةً ارْفَعْ صَفْوُ حِرْمِيِّهِ رِضىً [4]

أَلَا وَعَلَا الْحِرْمِيُّ إِنَّ لَنَا هُنَا [5]

وَفِي وَنَقُولُ الْيَاءُ حِصْنٌ . . . . . . [6]

وَضُمَّ كَفَا حِصْنٍ يَضِلُّواْ يَضِلَّ عَنْ [7]

٦٥ ـ وَسَوْفَ أُسَمِّي حَيْثُ يَسْمَحُ نَظْمُهُ بِهِ مُوضِحاً جِيداً مُعَمّاً وَمُخْوَلَا

يريد أنَّه إذا صرَّح باسم القارئ لا يلتزِم فيه مع كلمةِ التلاوة تقديماً ولا تأخيراً كما فعَل ذلك في الرمز بالكلمات الثمانِ[8] لعدم اللَّبسِ، ويجوز أن يريدَ أنَّه إذا سمَح له النظمُ ـ أي سهُلَ ـ لم يرمِزْ، بل يأتي باسم القارئِ صريحاً

(١) البيت ٩١٢ من فرش سورة النور.

(٢) البيت ٥٥٠ من فرش سورة آل عمران.

(٣) البيت ٩٤٩ من فرش سورة القصص.

(٤) البيت ٥١٤ من فرش سورة البقرة.

(٥) البيت ٦٩٢ من فرش سورة الأعراف.

(٦) البيت ٩٥٥ من فرش سورة العنكبوت.

(٧) البيت ٨٠٠ من فرش سورة إبراهيم.

(٨) أي كما لم يلتزِم ذلك في الرمز بالكلمات الثمان.

لأنَّه أسهَل وقد تأتَّىٰ له ذلك في القرَّاء السبعة ورجالِهم الأربعةَ عشرَ.

وذِكْرُه لهم بالصريح :

إمَّا بأسمائهم نحو :(١)

لِحَمْزَةَ فَاضْمُمْ كَسْرَ هَا أَهْلِهِ امْكُثُواْ

وإمَّا بكناهم نحو :(٢)

. . . . وَقُطْبُهُ أَبُوعَمْرٍو . . . .

وإمَّا بنسبتهم نحو :(٣)

وَكُوفِيُّهُمْ تَسَّاءَلُونَ . . . . . .

وإمَّا بضميرهم نحو :(٤)

وَبَصْرٍ وَهُمْ أَدْرَىٰ . . . .

وقد عُلم بالاستقراء من حاله في هذه القصيدة [٣٣/ ب] أنَّه لا يأتي برمزٍ مع التصريح بالاسم، ولولا ذلك لأَلْبَسَ قولُه :(٥)

. . . . يَصْلَوْنَ ضُمَّ كَمْ صَفَا نَافِعٌ بِالرَّفْعِ وَاحِدَةً جَلَا

فإنَّه يحتمل أن يكون نافع من تتمَّة رمز «كَمْ صَفَا» ويكون «جَلَا» رمزاً لوَرْشٍ

(١) البيت ٨٧١ من فرش سورة طه.

(٢) البيت ١١٦ من : باب الإدغام الكبير.

(٣) البيت ٥٨٧ من فرش سورة النساء.

(٤) البيت ٧٤٠ من فرش سورة يونس.

(٥) البيت ٥٨٨ من فرش سورة النساء.

وأنَّه يقرأ ﴿ وَاحِدَةٌ ﴾[1] بالرفع، لكن دفَع هذا الوهمَ ما ذكرتُه لكَ من كَوْنه لا يَجمع بين اسمٍ صريحٍ ورمزٍ، وهو فلم يأتِ بواو فاصلةٍ بين القراءتَين، فلم يَزُلِ اللَّبْسُ إلَّا بذلك.

فإن قلتَ: لِمَ لا يجوزُ أن يكون مِثلَ قولِه: [2]

. . . . ذَا أُسْوَةٍ تَلَا

يعني رمزاً مكرراً؟

فالجواب: أنَّه لا يأتي بالرمز مع الصريح، كما لا يأتي بالصريح مع الرمز.

فإن قلتَ: قد أتى بالرمز مع لفظ «حِرْمِيّ» في قوله: [3]

حِرْمِيٌّ نَصْرٍ . . . .

وهو صريحٌ؛ لأنَّه نِسْبةٌ إلَى الحَرَم، وأنتَ فقد قلتَ: إنَّ من جُملةِ الصريح ذكرُهم بِنِسْبَتِهم؟

فالجواب: أنَّه قد تقدَّم أنَّ «حِرْمِيّاً» ليس من الصريح، بل من الرمز للقرَّاء مجتمعين وأنَّه أحدُ الكَلِمِ الثمانِ بما يوقَفُ عليه ثَمَّةَ. [4]

واعلم أنَّ هذه القاعدةَ ـ وهي كونُه لا يَجمع بين الصريح والرمزِ ـ إنَّما

---

(١) النساء ١١.

(٢) البيت ٥١٩ من فرش سورة البقرة.

(٣) البيت ٢٨٢ من باب حروف قرُبَتْ مخارجُها.

(٤) ص ١٧٩، عند شرح قول الناظم (البيت ٥٢): وَقُلْ فِيهِمَا مَعْ شُعْبَةٍ صُحْبَةٌ تَلَا.

هي في القراءة الواحدة، وحيث لا يستثني من الرمز أحداً، أمَّا إذا كان حرفُ القراءة مختلَفاً فيه، أو استثنىٰ أحداً من رمزٍ تقدَّم، فإنَّه يجمع بين الصريح والرمز.

مثالُ الأوَّل قولُه: (١)

وَقَالُونُ ذُو خُلْفٍ. . . . . .

بعد قوله: (٢)

. . . . .لَـهُ دَارِ جُهَّلَا

وقولُه أيضاً: (٣)

سِوَىٰ أَوْ وَقُلْ لِابْنِ الْعَلَا وَبِكَسْرِهِ　　لِتَنْوِينِهِ قَالَ ابْنُ ذَكْوَانَ. . . . .

بعد قوله: (٤)

. . . . . . .كَسْرُهُ فِي نَدٍ حَلَا

ومثالُ الثاني قوله: (٥)

وَأَن لَّعْنَةُ التَّخْفِيفُ وَالرَّفْعُ نَصُّهُ　　سَمَا مَا خَلَا الْبَزِّي. . . . . . .

قال الشيخُ: «وقد أتىٰ بألفاظ يَعْسُرُ علىٰ المبتدئ فهمُها، فلو وضَع موضعَها

---

(١) البيت ٢٨٥ من: باب حروف قرُبَتْ مخارجُها.

(٢) البيت ٢٨٤ من: باب حروف قرُبَتْ مخارجُها.

(٣) البيت ٤٩٧ من فرش سورة البقرة.

(٤) البيت ٤٩٥ من فرش سورة البقرة.

(٥) البيت ٦٨٦ من فرش سورة الأعراف.

ما ينبِّه علىٰ أنَّه لا يجمع بين الصريح والرمز كأن يقول :

وَسَوْفَ أُسَمِّي حَيْثُ يَسْمَحُ نَظْمُهُ بِهِ خَالِياً مِنْ كُلِّ رَمْزٍ لِيُقْبَلَا

لأتىٰ بالمقصود » . (١)

و(سَوْفَ) حرفُ تنفيس أكثرُ تراخياً من السين ، وقد تُحذَفُ لامُها فيقال : سَوْ ، أو عينُها فيقال : سَفَ .

و(أُسَمِّي) أَذكُر الاسمَ ، فيتعدَّىٰ لواحد ، وهو هنا محذوف ، وقد تقدَّم أنَّ (أُسَمِّي) إذا كانت بمعنَى الوضع تعدَّتْ [٢٣/ ب] لاثنَين . (٢)

والهاءُ في (نَظْمُهُ) و(بِهِ) (٣) عائدةٌ علَى الاسم المدلول عليه بـ(أُسَمِّي) ، ويجوز أن تعود الهاءُ الأُولىٰ علَى الشِّعْر (٤) للعِلم به ، والثانيةُ كما تقدَّم .

و(يَسْمَحُ) أي يسهُل ، من قولهم : فلانٌ سَمْحٌ ، أي جَوَادٌ سَهْلُ الإعطاء . وقال عمرُ بنُ عبد العزيز : « أَذِّنْ أَذَاناً سَمْحاً » (٥) . أي سهلاً من غير تطريب ولا لحنٍ .

---

(١) انظر : إبراز المعاني ١/ ١٩٣ .

(٢) تقدَّم ص ١٦٢ ، عند شرح البيت ٤٦ : وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِي الْحَرْفَ أُسْمِي رِجَالَهُ .

(٣) « وبه » من (ت) فقط . وهي موجودة في إبراز المعاني ١/ ١٩٢ .

(٤) تحرَّفتْ في (ص) و(م) إلَى : السبعة .

(٥) هذا القول مذكور في اللآلئ الفريدة لوحة ٢٦/ أ، ب .

و(بِهِ) متعلِّق بـ(يَسْمَحُ)، وأجاز أبو عبد الله أن يتعلَّق بـ(مُوضِحاً). [(١)]

و(مُوضِحاً) حالٌ من فاعل (أُسَمِّي).

والإيضاحُ: البيانُ، وَضَحَ الشيءُ، وأَوْضَحْتُه أنا.

و(جِيداً) منصوبٌ علَى المفعول به ناصبُه (مُوضِحاً)، وعبَّر بالجِيدِ الذي هذه صفتُه عن التصريح بالاسم مجازاً، وقد حام الشيخُ شهابُ [٣٤/أ] الدين حولَ هذا، إلّا أنَّه عبَّر بعبارة قَلِقَة مطوَّلة، فقال: «فمعناه: أُوضِحُ شيئاً يُشبِه جِيداً هذه صفتُه» [(٢)]، فقد آلَ الأمرُ إلىٰ أن يكون مفعولُ (مُوضِحاً) محذوفاً هو وصفتُه و(جِيداً) منصوب بتلك الصفة.

وقال أبو عبد الله: «وانتصابُه علىٰ ما مَرَّ في الوجه الأوّل من (شَذاً)» [(٣)]، يريد قولَه: [(٤)]

. . . . فَقَدْ ضَاعَتْ شَذاً وَقَرَنْفُلَا

وكان قد أعربَه منصوباً علَى المصدر، وقدَّر فيه ما يُقدَّر في بيت امرئ القيس: [(٥)]

. . . . تَضَوَّعَ الْمِسْكُ مِنْهُمَا نَسِيمُ الصَّبَا . . . .

---

(١) وذلك بقوله: «و(بِهِ) متعلِّقٌ باسم الفاعل بعده» اهـ. اللآلئ الفريدة لوحة ٢٦/ب.

(٢) إبراز المعاني ١/ ١٩٣.

(٣) انظر: اللآلئ الفريدة لوحة ٢٦/ب.

(٤) البيت ٣٤.

(٥) تقدَّم ص ١٢٤، عند شرح البيت ٣٤ من أبيات الشاطبيَّة.

وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك فلْيُلتفَتْ إليه .[١]

ويكون التقديرُ هنا : إنِّي أُوضِحُه إيضاحاً مثلَ إيضاحِ جِيدٍ بهذه الصفة، ثمَّ حُذِفَتْ تلك المضافاتُ كما سبَق .

والجِيدُ : العُنُق . والْمُعَمُّ الْمُخْوَلُ : ذو الأَعْمام والأخوال، وهو من قولهم : جِيدٌ مُعَمٌّ مُخْوَل، وأصلُه أنَّ الصبيَّ إذا كان له أعمامٌ وأخوال زيَّن كلٌّ منهم جِيدَه بضُرُوبِ الزِّيَنِ، فإذا رآه الرائي عرَف أنَّه ذو أخوال وأعمام، قال امرؤُ القيس :[٢]

فَأَدْبَرْنَ كَالْجَزْعِ الْمُفَصَّلِ بَيْنَهُ ... بِجِيدِ مُعَمٍّ فِي الْعَشِيرَةِ مُخْوَلِ

قال الشيخُ : «فأضاف الجِيدَ إلَى الموصوف بذلك» انتهى .[٣]

وهذه روايةٌ شاذَّة، والمشهور : «بِجِيدٍ مُعَمٍّ» بتنوين «جِيدٍ»، ووصفِه بـ«مُعَمٍّ» وقد يصِفون الجملةَ بذلك دون الجِيدِ، فيقولون : فُلانٌ مُعَمٌّ مُخْوَل، قال :[٤]

---

(١) تقدَّم ذلك ص ١٢٤، عند شرح قول الناظم (البيت ٣٤) :

وَبِالْكُوفَةِ الْغَرَّاءِ مِنْهُمْ ثَلَاثَةٌ ... أَذَاعُوا فَقَدْ ضَاعَتْ شَذاً وَقَرَنْفُلَا

(٢) سبق تخريج هذا البيت ص ٧٥، عند شرح المصنِّف للبيت (١٨) من الشاطبيَّة .

(٣) إبراز المعاني ١/ ١٩٣ .

(٤) البيت من الطويل، لم أعرف قائلَه، وصدرُه :

أَبُوهُ ابْنُ زَادِ الرَّكْبِ وَهْوَ ابْنُ أُخْتِهِ

وهو في إبراز المعاني ١/ ١٩٣، واللسان ٣/ ١٩٨ (زود) .

مُعَمٌّ لَعَمْرِي فِي الْجِيَادِ وَمُخْوَلُ

ومنه قولُ يحيىٰ بن عُروةَ بنِ الزبير[1] : «أنا واللهِ الـمُعَمُّ الـمُخْوَلُ، تفرَّقتِ العربُ عن عمِّي وخالي»[2]. يريد عبدَ الله بنَ الزبيرِ[3] ومروانَ بنَ الحَكَم[4].

والمرادُ بالجِيدِ أيضاً في هذه الأماكن : الجملةُ.

٦٦ ـ وَمَنْ كَانَ ذَا بَابٍ لَهُ فِيهِ مَذْهَبٌ   فَلَا بُدَّ أَنْ يُسْمَىٰ فَيُدْرَىٰ وَيُعْقَلَا

أي : ومَن كان من القرَّاء السبعة صاحبَ بابٍ من أبواب القراءة له فيه مذهبٌ يَختصُّ به دون غيره من القرَّاء فإنِّي أُصرِّح باسم ذلك القارئ ولا أَرْمُزُه؛ إيضاحاً وبياناً، فإن شاركَه غيرُه فيه بطريق العَرَض فقد أذكُره صريحاً أو مرموزاً، وذلك

---

(١) يحيَى بن عروة بن الزبير بن العوَّام الأسديّ، أبوعروة، ناسبٌ عالم، من أعيان المدينة، له شِعر، وله روايةٌ قليلة للحديث، وهو ابنُ أخي عبد الله بن الزبير، وأمُّه عمَّة عبد الملك بن مروان، وفَد علىٰ عبد الملك فتناوله بكلماتٍ استفزَّتْه، ففاخره يحيىٰ بأنَّ عبدَ الله بن الزبير عمَّه، وأنَّ مروانَ بنَ الحكم والدَ عبدِ الملك خالُه. انظر : نسب قريش ص ٢٤٦، جمهرة أنساب العرب ص ١٢٤، تهذيب التهذيب ١١/ ٢٢٦.

(٢) الخبر في جمهرة نسب قريش وأخبارها ص ٢٨٥، وإبراز المعاني ١/ ١٩٤، وشرح ابن الجُنديّ علَى الشاطبيَّة عند شرحه لبيت الشاطبيٍّ المذكور.

(٣) أبوبكر القرشيّ، وَلَدُ الزبيرِ ابنِ عمَّة رسول الله ﷺ. وُلِد سنة اثنتَين، وقُتل سنة ٧٣ هـ. رضي الله عنه. (سير الأعلام ٣/ ٣٦٣).

(٤) أبوعبد الملك الخليفة الأُمويّ. مولده قبل عبد الله بن الزبير بأربعة أشهر. ت ٦٥ هـ. (سير الأعلام ٣/ ٤٧٦).

كباب : الإدغام الكبير، وهاء الكناية، وترقيق الراءات، ووقْف حمزةَ وهشام .

ويحتمل أن يكون مراده فلا بُدَّ أن يُسْمَىٰ ذلك البابُ ويعيَّن، كما تقدَّم من قوله : «بَابُ الْإِدْغَامِ»، وهذا آخرُ بيان اصطلاحاته .

وقد قال الشيخُ شهابُ الدين : «كنتُ أودُّ أنَّه ذكَر أبياتَ الرموز يتلو بعضُها بعضاً، ثمَّ كيفيةَ استعمالها، ثمَّ اصطلاحَه في الأضداد والتقييد»[1] . ثمَّ نظَم عَشْرةَ أبيات ذكَر أنَّها موضعُ ثلاثةَ عشرَ بيتاً من أبيات أبي القاسم، وأنَّ فيها من الزيادات والاحترازات كثيراً ممَّا تقدَّم شرحُه، فقال : «فلو أنَّه قال :

حُرُوفَ أَبِي جَادٍ جَعَلْتُ دَلَالَةً   عَلَى الْقَارِئِ الْمَنْظُومِ أَوَّلَ أَوَّلَا

ثمَّ قال : (وَمِنْهُنَّ لِلْكُوفِيِّ) إلىٰ آخرِ الرمز في قوله : (وَنَافِعِهِمْ عَلَا)، ثمَّ بيَّن كيفيَّةَ استعمالِه للرموز فقال :

وَمِنْ بَعْدِ ذِكْرِي الْحَرْفَ رَمْزُ رِجَالِهِ   بِأَحْرُفِهِمْ وَالْوَاوُ مِنْ بَعْدُ فَيْصَلَا

هذه العبارةُ أظهرُ من قوله : (أُسْمِي رِجَالَهُ)، و(فَيْصَلَا) حالٌ .

سِوَىٰ أَحْرُفٍ لَا رَيْبَ فِي وَصْلِهَا وَقَدْ   يُكَرَّرُ حَرْفُ الْفَصْلِ وَالرَّمْزِ مُسْجَلَا

أي : وحرفُ الرمزِ، وحرفُ الفصل هو الواوُ .

وَقَبْلَ وَبَعْدَ الْحَرْفِ أَلْفَاظُ رَمْزِهِمْ   وَإِنْ صَحِبَتْ حَرْفاً مِنَ الرَّمْزِ أَوَّلَا

هذا بيتٌ تضمَّن بيتَين ومعناه أظهرُ فيه منهما .[2]

---

(١) إبراز المعاني ١/ ١٩٤ .

(٢) تحرَّفت هذه العبارة في (ص) و(م) إلىٰ : ومعناها أظهر فيه منها .

وَطَـوْراً أُسَـمِّيهِمْ فَلَا رَمْـزَ مَعْـهُمُ ... وَبِاللَّفْظِ أَسْتَغْنِي عَنِ الْقَيْـدِ إِنْ جَلَا

وَمَـا كَـانَ ذَا ضِـدٍّ غُنِيتُ بِضِـدِّهِ ... كَصِلْ زِدْ وَدَعْ حَرِّكْ وَسَهِّلْ وَأَبْـدِلَا

وَمَـدٍّ وَتَنْوِينٍ وَحَـذْفٍ وَمُدْغَـمٍ ... وَهَمْـزٍ وَنَقْـلٍ وَاخْـتِلَاسٍ وَمَـيِّـلَا

وَجَمْعٍ[1] وَتَذْكِيرٍ وَغَيْبٍ وَخِـفَّةٍ ... وَغَلِّظْ وَرَقِّقْ أَخِّرِ اقْطَعْ وَأَهْمِلَا

وَإِنْ أُطْلِقَ التَّحْرِيكُ نَصّاً وَلَازِماً ... مِنَ الضِّدِّ فَهُوَ الْفَتْـحُ حَيْـثُ تَنَزَّلَا

وَحَيْثُ أَقُولُ الضَّمُّ وَالْجَزْمُ سَاكِتاً ... فَغَـيْرُهُمُ بِالْفَـتْحِ وَالـرَّفْعِ أَقْـبَلَا

وَفِي الرَّفْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالْغَيْبِ لَفْظُهَا ... وَبِالْفَتْحِ وَالْيَا الْكَسْرُ وَالنُّونُ قُوبِلَا[2]

أي لفظُها مُغْنٍ عن تقييدها، وقُوبِلَ الكسرُ بالفتح، وقُوبِلَ النونُ بالياء، ولم أُعَدِّدْ ألقابَ حركاتِ[3] الإعرابِ والبناء؛ إذ كلُّ نوعٍ يُطلَقُ علَى الآخَر، فهو مجرَّدُ اصطلاح». [4]

قلتُ: هذا مذهبُ الكوفيِّين، وأمَّا البصريُّون فلا. [5]

---

(١) في (ت): «وجزم»، وهي في إبراز المعاني ١/ ١٩٥ كما أثبتُّه في المتن من النسختَين الأخريَين.

(٢) تحرَّفتْ هذه الشطرة في (ص) و(م) إلى: وبالفتح إليك والكسر والنون قوبلا.

(٣) في (ص) و(م): «حركات ألقاب»، وسقطت «ألقاب» من (ت)، والصواب ما أثبتُّه كما في إبراز المعاني ١/ ١٩٥.

(٤) إبراز المعاني ١/ ١٩٤، ١٩٥.

(٥) ألقاب الإعراب عند البصريِّين: الرفعُ، والنصبُ، والجرُّ، والجزم. وألقابُ البناء: الضمُّ، والفتح، والكسر، والسكون. وعَكَس الكوفيُّون فجعَلوا ألقابَ الإعراب للمبنيِّ =

و(مَنْ) شَرطيَّةٌ مبتدأٌ .

و(ذَا) خبرُ (كَانَ) .

و(كَانَ) في محلِّ جزمٍ بالشرط .

و(لَهُ) خبرٌ مقدَّم .

و(مَذْهَبٌ) مبتدأٌ ، و(فِيهِ) متعلِّقٌ بما تعلَّق به الخبرُ ، ويجوز أن يرتفعَ (مَذْهَبٌ) بالفاعليَّة على رأي الأخفش ، و(فِيهِ) على حاله[1] ، أو حالٌ مقدَّمة .

و(فَلَا) جوابُ الشرط ، وهي النافيةُ للجنس ، و(بُدَّ) اسمُها مبنيٌّ معها ، بمعنى لا فِراقَ من كذا .

و(أَنْ يُسْمَىٰ) على تقدير : مِنْ أَنْ يُسْمَىٰ ، ففيها الخلافُ المشهور .[2]

و(يُسْمَىٰ) بمعنى : يُذكَرُ اسمُه ؛ فلذلك تعدَّىٰ إلى واحدٍ قام مقامَ فاعلِه ، و« يُدْرَىٰ ويُعْقَل » معطوفان على (يُسْمَىٰ) .

٦٧ ـ أَهَلَّتْ فَلَبَّتْهَا الْمَعَانِي لُبَابُهَا وَصُغْتُ بِهَا مَا سَاغَ عَذْباً مُسَلْسَلَا

= من الكلمات ، وألقاب البناء للمعرَب . انظر : الكتاب ١/ ١٣ ـ ١٧ ، وشرح الرضيِّ علَى الكافية ١/ ٦٩ ـ ٧١ ، وابن يعيش ١/ ٧٢ ـ ٧٣ .

(١) أي متعلِّقٌ بما تعلَّق به الخبرُ كما تقدَّم .

(٢) انظر مبحث حذف الجارِّ في مغني اللبيب ص٨٣٨ ، وباب التعدِّي واللزوم في أوضح المسالك ٢/ ١٧٥ ـ ١٨٣ .

هذا ثناءٌ علىٰ هذه القصيدةِ ترغيباً فيها لِما تُحَصِّلُه للطلبة من العِلم، لا لمجرَّد ثنائه علىٰ فِعْلِه، فوصَفَها ـ وهي كما وصَفَ ـ بصحَّة المعنىٰ، وبلاغةِ النظم، وفصاحةِ الكَلِم.

و(أَهَلَّتْ) صرَخَتْ، من: أَهَلَّ الصبيُّ واستَهَلَّ أي [٣٥/ أ] صرَخَ، ومنه سُمِّيَ الهلالُ لإهلال الناسِ عند رؤيته، وإهلالُ الحَجيج لصُراخِهم بالتلبية، ﴿وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللهِ﴾(١) أي صُرِخَ به عند الذبح.

و(لَبَّتْهَا) أي أجابَتْها بِـ«لَبَّيْكِ».

ولُبابُ كلِّ شيءٍ: خالصُه.

والصَّوْغُ: إتقانُ الشيء.

وسَاغَ الشَّرابُ: سَهُلَ دخولُه في الحلق.

وتَسَلْسَلَ: أي جَرَىٰ في حُدور.

والعذبُ: الحلوُ، وقد تقدَّم.(٢)

يقول: إنَّ هذه القصيدةَ لِما حازَتْ من العلوم وفصاحةِ النظم كأنَّها نادتِ المعاني فأجابَتْها ولم تَمتنع عليها، ولم يُجبْها من المعاني إلّا خالصُها وجيِّدُها.

---

(١) البقرة ١٧٣.

(٢) ص ٨٤، عند شرح قول الناظم (البيت ٢٠):

جزَى اللهُ بِالْخَيْرَاتِ عَنَّا أَئِمَّةً ... لَنَا نَقَلُوا الْقُرْآنَ عَذْباً وَسَلْسَلَا

و(لُبَابُهَا) فيه وجهان :

أحدهما : أنّه بدلُ اشتمالٍ ، ولم يذكُر أبوعبدالله غيرَه[1] وجعَله الشيخُ وهماً .[2]

والثاني : أنّه بدلُ بعضٍ من كلٍّ .

ووجهُ الوَهْمِ في كونه بدلَ اشتمالٍ [أنَّ بدلَ الاشتمال][3] ما كان بينه وبين الأوَّلِ ملابسةٌ من غير كليّة ولا بعضيّة نحو : أعجبني زيدٌ علمُه ، وسُرِقَ عبدُ الله ثوبُه ، ولبابُ الشيء ـ كما ترىٰ ـ بعضُه ، فلا يكون اشتمالاً . و(مَا) موصولةٌ[4] ، وعائدُها هو فاعلُ (سَاغَ) ، و(عَذْباً) و(مُسَلْسَلاً) حالان منه ، أو من الموصول نفْسه ، وكلاهما بمعنىً ، ويجوز أن يكون (عَذْباً) حالاً وحدَه ، و(مُسَلْسَلاً) صفتُه ، ويجوز أن يكون (مُسَلْسَلاً) حالاً من الضمير المستكنِّ في (عَذْباً) ، ويجوز أن يكون (عَذْباً) نعتَ مصدرٍ محذوفٍ ، أي صَوْغاً عذباً يقبلُه الطبعُ ولا يَمُجُّه السمعُ .

٦٨ ـ وَفِي يُسْرِهَا التَّيْسِيرُ رُمْتُ اخْتِصَارَهُ   فَأَجْنَتْ بِعَوْنِ اللهِ مِنْهُ مُؤَمَّلَا

يعني فيما يسَّرَه اللهُ تعالى وسهَّله من هذه القصيدة كتابُ (التَّيْسِير) أي جميعُ ما اشتمل عليه من المسائل .

---

(١) وذلك بقوله : « و(لُبَابُهَا) بدلُ اشتمال من المعاني » اهـ . اللآلئ الفريدة لوحة ٢٧/أ .

(٢) إبراز المعاني ١/ ١٩٦ .

(٣) تكملة من (ت) .

(٤) تحرّفتْ في النُّسخ الثلاث إلى : «مفعوله» . والتصويب من اللآلئ الفريدة٢٧/أ .

وكتابُ «التيسير» صنَّفه الشيخُ الإمام العالِم المقرئ المحدِّث، واسمُه: عثمانُ بنُ سعيدٍ، كنيتُه أبوعمروٍ، أصلُه من قُرطبةَ بجزيرة الأندلس، سكَن دانِيَةَ فنُسِب إليها وبها توفِّي ـ رحمه الله ـ سنةَ أربعٍ وأربعين وأربعمائة، وله تصانيفُ مشهورةٌ.

و(التَّيْسِيرُ) مبتدأٌ، وما قبله خبرُه بالتأويل المتقدِّم.

ويجوز أن يتعلَّق (فِي يُسْرِهَا) بـ(رُمْتُ)، أو بـ(اخْتِصَارَهُ) إلّا أنَّ في هذا تقديمَ معمولِ المصدرِ عليه، وهو جائزٌ عند الكوفيِّين مطلَقاً، وعند بعضهم في الظرف وعديلِه خاصَّةً اتِّساعاً[1]، و(التَّيْسِيرُ) علىٰ هذا مبتدأٌ، و(رُمْتُ) خبرُه ولو قُرِئ (اخْتِصَارَهُ)[2] نصباً علَى الاشتغال لجاز، نحو: زيداً ضربتُ غُلامَه.

ورَوْمُ الشيء: محاولتُه وطلبُ حصولِه.

والاختصارُ: قلَّةُ اللفظ مع كثرة معناه.

---

(١) قال الرضيُّ عند شرحه قول ابن الحاجب عن المصدر: ولا يَتقدَّمُ معموله عليه: «وأنا لا أَرىٰ منعاً من تَقدُّم معموله عليه إذا كان ظرفاً أو شِبهه . . وتقديرُ الفعل في مِثلِه تكلُّفٌ. . . » اهـ. شرح الرضيِّ علَى الكافية ٣/ ٤٠٦.

(٢) هكذا في النُّسخ الثلاث، والظاهر أنَّه سهوٌ؛ لأنَّ كلمة (اختصارَه) منصوبة فعلاً، فلا يُقال في حقِّها: «ولو قُرئ»، وأظنُّ أنَّ صحَّة العبارة: «ولو قُرئ (التيسيرَ) نصباً علَى الاشتغال لجاز» يؤيِّده قولُ الفاسيِّ عن كلمة (التيسيرُ): «ويجوز نصبه بفعلٍ مضمَر عاملٍ في المجرور قبله تدلُّ عليه الجملةُ بعده» اهـ. انظر: اللآلئ الفريدة لوحة ٢٧/ أ.

و(أَجْنَتْ) من قولهم : أَجْنَتِ الأرضُ ، أي كثُرَ جَناها ، استعارَ ذلك لكثرة فوائد هذه القصيدة ، ويجوز أن يكون من أَجْنَيْتُه الثمرةَ ، أي حصَّلتُها له ، فـ(مُؤَمَّلاً) على الأوَّل حالٌ من الهاء في (مِنْهُ) ، وعلى الثاني مفعولٌ ثانٍ لـ(أَجْنَتْ) والأوَّلُ محذوفٌ ، أي : فأَجْنَتْني منه مُؤَمَّلاً ، ولو قاله معرَّفاً بـ« الْ » لكان أظهرَ [٣٥/ ب] في مقصوده .

وقيل : إن عادتِ الهاءُ في (مِنْهُ) على (التَّيْسِيرُ) ـ كما سيأتي ـ فـ(مُؤَمَّلاً) تمييزٌ ، وإن عادتْ علَى « الاختصار » فيكون حالاً منه .

ويقال : أَجْنَتِ الثمرةُ ، أي أَدْرَكَتْ ، إلّا أنَّ هذا المعنى غيرُ لائقٍ هنا .

و(مِنْهُ) متعلِّقٌ بـ(أَجْنَتْ) ، أو بـ(مُؤَمَّلاً) ، أو بمحذوف على أنَّه حالٌ من (مُؤَمَّلاً) ، و« مِنْ » لابتداء الغاية ، والهاءُ في (مِنْهُ) يجوز أن تعود على (التَّيْسِيرُ) ، أو على اسم (اللهِ) ، أو على (اخْتِصَارُهُ) .

والباءُ في (بِعَونِ اللهِ) للاستعانة ، وفيها معنى الإلصاق ، ويتعلَّق بـ(أَجْنَتْ) .

٦٩ ـ وَأَلْفَافُهَا زَادَتْ بِنَشْرِ فَوَائِدٍ   فَلَفَّتْ حَيَاءً وَجْهَهَا أَنْ تُفَضَّلا

لَمَّا تجوَّز عن كثرة فوائدها بإجنائها ، رشَّح ذلك بذكر « الأَلْفَاف » ؛ فإنَّ الألفاف هي الأشجارُ الملتفَّةُ ، قال تعالى : ﴿ وَجَنَّـٰتٍ أَلْفَافًا ﴾[1] ، وهي جمعُ « لِفّ » ، كضِدّ وأَضْداد ، ونِدّ وأَنْداد ، أو جمعُ « لُفّ » كحُرّ وأَحْرار ، يقال : جنَّةٌ لِفٌّ ولُفٌّ ـ بكسر اللام وضمِّها ـ لتداخُل بعضِها في بعض . وقيل : أَلْفاف

---

(١) النبأ ١٦ .

[جمعُ « لَفِيف » كنَصير وأنصار] .[1]

وجعَل هذه القصيدةَ ذاتَ ألفافٍ لأنَّ كلَّ بيتٍ مُلْتَفٌّ بما قَبله وبما بعده .

وعنىٰ بقوله : (زَادَتْ بِنَشْرِ فَوَائِدٍ) أي زادت أبياتُها ـ مع اختصارها ـ علىٰ « التيسير » ببَسْط فوائدَ لم تكن فيه : فمنها بابٌ كاملٌ أودَعها إيّاه ، وهو بابُ مخارج الحروف وصفاتِها ، ومنها الثناءُ علىٰ قراءةٍ ، ومنها التعليلُ لوجوه القراءة ، وما تضمَّنَتْه من اللغة وصناعةِ الأدب ، وزيادات وجوهٍ في القراءات ، كما ستقِفُ علىٰ ذلك كلِّه إن شاء الله تعالىٰ .

وقوله : (حَيَاءً) فيه ثلاثةُ أوجهٍ :
أظهرُها : أنَّه مفعولٌ من أَجْلِه ناصِبُه (لَفَّتْ) ، و(أَنْ تُفَضَّلَ) علىٰ هذا معمولٌ لِـ(حَيَاءً) علىٰ حذف « مِنْ » ، أي حياءً مِن أن تُفَضَّلَ علَى « التيسير » ، استحياءَ الصغير من الكبير ، والمتأخِّرمن المتقدِّم[2] ، وإن كان أفضلَ منه .
الثاني : أنَّه مصدرٌ في موضع الحال ، أي لَفَّتْ وجهَها حالَ كونها مُسْتَحيَةً .
الثالث : أنَّه مصدرٌمؤكِّد ، أي مبيِّن لمعنىٰ(لَفَّتْ) لأنَّ سَتْرَ الوجه يُشعِر بالاستحياء و(أَنْ تُفَضَّلَ) ـ علىٰ هذَين الوجهَين ـ في محلِّ المفعول مِن أَجْلِه ، وناصِبُه (لَفَّتْ) ، أي : سَتَرَتْ هذه القصيدةُ وجهَها خَشْيَةَ أن تُفَضَّلَ علىٰ أصلِها .

ومرادُه بِلَفِّ وجهِها : ما أودَعَها من الرموز ؛ فإنَّ الرموز كالسِّتْر لها .

---

(١) تكملة لازمة من لسان العرب (لفف) .

(٢) في (ص)و(م) : «والمتقدم من المتأخر» والصواب ما في (ت) وإبراز المعاني ١/ ١٩٧ .

٧٠ـ وَسَمَّيْتُهَا حِرْزَ الْأَمَانِي تَيَمُّناً   وَوَجْهَ التَّهَانِي فَاهْنِهِ مُتَقَبَّلَا

أي وضعتُ لها هذه التسميةَ تبرُّكاً وتفاؤلاً بذلك، كما كَنَّوُا المولودَ بأبي فُلانٍ تفاؤلاً بأنَّه يعيشُ ويُعقِبُ الأولادَ.

و«سَمَّي» هنا يَتعدَّىٰ لاثنين؛ لأنَّه من بابِ وضعِ الاسمِ للمُسمَّىٰ، والثاني هو (حِرْزَ).

والحِرْزُ: ما يستحفَظُ فيه الشيءُ.

والأَمَانِيّ: جمعُ أُمنيَّة، بتشديد الياء فيهما، وتخفيفُه في البيت [٣٦/أ] يحتمل أن يكون جمعَ: أُمْنِيَة بالتخفيف، فجاء الجمعُ عليه؛ لأنَّه نُقل أنَّه قال: أُمْنِيَة مخفَّفةً استثقالاً للتضعيف في حروف العِلَّة، وأن يكون جمع أُمنيَّة بالتشديد وخُفِّفَ الجمعُ لأنَّه أثقَلُ من المفرَدِ.

والأُمنيةُ: ما يتمنَّاه الإنسانُ ويطلبُه.

والتَّيَمُّنُ: تَفَعُّلٌ من اليُمْن، وهو البَرَكة، ومنه قيل لهذه الجارحة: اليَمين.[1]

و(التَّهَانِي) جمعُ تَهْنِئة بالهمز، فخفَّفها بقلبها ياءً لتُجانِسَ ما قبلها.

ومعنىٰ هذه التسميةِ بذلك أنَّها تُعطي الطلبةَ لهذا العِلمِ أمانيَهم وتتلقَّاهم بوجهٍ مُهنِئٍ، أو من قولهم: فلانٌ وجهُ القوم، أي رئيسُهم وخيرُهم؛ لأنَّ الوجهَ خيرُ ما في البَدَن.

---

(١) في (ت): يمين.

و(فَاهْنِهِ) يحتمل معنيَين :

أحدهما : أن يكون من قولهم : هنَأْتُه أَهْنِئُه ، بفتح النون في الماضي ، وكسرِها في المضارع [1] ، أي أعطيتُه ، فالمعنىٰ : فأَعْطِ هذا الحِرْزَ ـ أو هذا الوجهَ ـ منكَ الإقبالَ عليه لتَنالَ الغَرَضَ منه بغير مَشقَّة .

والثاني : أن يكون من قولهم : هَنَأَني الطعامُ ، أي : لَذَّ لِي وطابَ ، والمعنىٰ : كُن له هَنِئاً مترفِّقاً به لتَنال غرضكَ بسهولة .

وعلىٰ الجملة فالأصل : فَاهْنِئْه بالهمز ، ثمَّ أبدَل الهمزةَ الساكنة ياءً ، ثمَّ حذَفها حملاً علىٰ المجزوم ؛ إجراءً لحرفِ العلَّة العارضِ مُجرَىٰ المتأصِّل ، كقول زُهير : [2]

---

(١) نقَل ابنُ منظور عن الفرّاء جوازَ فتح النون وكسرِها في المضارِع ؛ علىٰ أنَّهما لغتان ، فقال : « الفرّاءُ : يقال : إنَّما سُمِّيتَ هانِئاً لِتَهْنِئَ ولِتَهْنَأَ ، أي لتُعطِيَ ، لغتان » .
انظر : اللسان (هنأ) .

(٢) زهير بن أبي سُلمىٰ ربيعةَ بن رياح المزنيّ ، من أصحاب المعلَّقات ، توفِّيَ سنة ١٣ قبل الهجرة . الأعلام ٣/ ٥٢ .
والبيت من الطويل ، وهو في ديوان زهير ص ١١٨ ، ومعاني الحروف للرمَّانيّ ص ١٢٩ ، وسرّ الصناعة ٢/ ٧٣٩ ، وشرح الشافية للأستراباذيّ ١/ ٢٦ ، والخزانة ٣/ ١٧ ، ٧/ ١٣ ، وأشعار الشعراء الستَّة ١/ ٢٨٥ ، وعجزه في إبراز المعاني ١/ ١٩٨ ، واستشهد به المصنِّفُ في الدرّ المصون ١/ ٢٦٩ .
والشاهد فيه قوله : «يُبْدَ» فإنَّ أصله : يُبْدَأْ ، فلمَّا انفتَح ما قبل الهمزة قُلبتْ ألفاً ، ثمَّ حُذفتْ بسبب الجزم .

جَرِيءٍ مَتَىٰ يُظْلَمْ يُعَاقِبْ بِظُلْمِهِ   سَرِيعاً وَإِلَّا يُبْدَ بِالظُّلْمِ يَظْلِمِ

ويجوز أن يكون مخفَّفاً في الأصل ، وأنَّه يقال : هَنَاهُ يَهْنِيه ، بإبدال الهمزة حرفَ علَّةٍ ، فجاء الأمرُ على ذلك ، كقولهم : سَالَ يسَالُ .

وحكىٰ ابنُ مجاهد في بعض القراءات : (أَنبِهِمْ)[1] بباءٍ[2] مكسورة .[3]

والضميرُ المنصوبُ في (فَاهْنِه) عائدٌ علىٰ « الْحِرْز » أو « الوَجْه » كما تقدَّم تحريرُه ، وزعَم أبوعبدِ الله أنَّه عائدٌ علىٰ القصيدة ؛ لأنَّها في معنَىٰ القصيد في

---

(١) البقرة ٣٣ . وتصحَّفتْ في (ص) إلىٰ : أئنهم .

(٢) في النُّسخ الثلاث : «بياء» ، ولا يستقيم ، والتصويبُ من إبراز المعاني ١/ ١٩٩ حيثُ قال أبوشامة : « وحكَى ابنُ مجاهد في القراءات الشواذِّ : (قَالَ يَـٰٓـَٔادَمُ أَنبِهِمْ) مثل : أَعْطِهم » اهـ . وعليه فيكون معنىٰ قول السمين : « بباء مكسورة » أي من غير ياء بعدها ، والله أعلم .

(٣) لم أجد هذه القراءة في كتاب السبعة لابن مجاهد ، فالظاهر أنَّه حكاها في غيره ، وعبارتُه في السبعة ص١٥٤ : « كلُّهم قرأ : ﴿أَنۢبِئْهُمْ﴾ بالهمز وضمِّ الهاء ، إلَّا ما حدَّثني أحمدُ بنُ محمدِ بن بكرٍ عن هشام بن عمَّارٍ ، عن أصحابه ، عن ابن عامرٍ : ﴿أَنۢبِيهِمْ﴾ بكسر الهاء . وينبغي أن تكون غيرَ مهموزة ؛ لأنَّه لا يجوز كسرُ الهاء مع الهمز ، فتكون مثل : ﴿عَلَيْهُمْ﴾ و﴿عَلَيْهِمْ﴾ » اهـ . فهذا النصّ يعطي أنَّ القراءة الشاذَّة التي رواها ابنُ مجاهد ـ هنا ـ هي : ﴿أَنۢبِيهِمْ﴾ ، وليس هذا مراد السمين . وأمَّا توجيه القراءة التي ذكَرها فقال ابنُ جنِّي : « أمَّا قراءة الحسن : (أَنبِهِمْ) كـ : أَعْطِهم ، فعلىٰ إبدال الهمزة ياءً ، علىٰ أنَّه يقول : أَنبيْتُ كـ : أَعْطيْتُ ، وهذا ضعيفٌ في اللغة ؛ لأنَّه بدلٌ لا تخفيف ، والبدلُ عندنا لا يجوز إلَّا في ضرورة الشِّعر » اهـ . انظر : المحتسَب ١/ ٦٦ . والله أعلم .

النظم، فقال: «وأعاد الضميرَ في أوَّل البيت على القصيدة مؤنَّثاً، كما فعَل في الأربعة الأبيات قبله، وأعاده في آخرِ البيت مذكَّراً؛ لأنَّ القصيدة في معنى القصيد في النظم»[1] وفيه نظَر.

٧١ ـ وَنَادَيْتُ أَللَّهُمَّ يَا خَيْرَ سَامِعٍ أَعِذْنِي مِنَ التَّسْمِيعِ قَوْلاً وَمِفْعَلَا

الميمُ في (أَللَّهُمَّ) عِوضٌ عن حرف النداء في هذا الاسمِ الشريف خاصَّةً، ولذلك لا يُجمع بينهما إلّا ضرورةً[2]، كقوله:[3]

وَمَا عَلَيْكِ أَنْ تَقُولِي كُلَّمَا
سَبَّحْتِ أَوْ هَلَّلْتِ يَا اللَّهُمَّ مَا
ارْدُدْ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلَّمَا

هذا مذهبُ البصريِّين، وزعَم الكوفيُّون أنَّ الميمَ بقيّةُ فعلٍ حُذِف، وأنَّ

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٢٧/ ب.

(٢) في (ت): إلا في ضرورة.

(٣) الأبيات من مشطور الرجز، لم أعرف قائلها، وهي بهذا اللفظ في رصف المباني ص ٣٧٣، وعمدة الحفَّاظ (ال ل هـ)، والهمع ٥/ ٣٤٧، وفي معاني الفرَّاء ١/ ٢٠٣ ومعاني الزجَّاج ١/ ٣٩٤ وأسرار العربيَّة ص٢١٢ والإنصاف ١/ ٣٤٢ واللسان ١٣/ ٤٧٠ (أله) بلفظ: صَلَّيْتِ أَوْ سَبَّحْتِ، وفي بصائر ذوي التمييز ٥/ ٤٢٥ والخزانة ٢/ ٢٩٦ بلفظ: سَبَّحْتِ أَوْ صَلَّيْتِ، واستشهد بها المصنِّفُ في الدرّ المصون ٣/ ٩٨. والشاهد في قوله: «يَا اللَّهُمَّ» من جواز الجمع بين الميم المشدَّدة في «اللَّهُمَّ» و«يَا» التي للنداء.

الأصلَ : يا أَللهُ أُمَّنا بخير[1]، وهذا مردودٌ بقوله تعالىٰ : ﴿اللَّـهُمَّ إِن كَانَ هَـٰذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ﴾[2] وموضعُه غيرَ هذا الكتاب، ككتابي [٣٦/ ب] «الشرح الكبير علىٰ تسهيل الفوائد»، وكـ«إعراب القرآن العزيز»[3].

وهذه الجملةُ ـ أعني : (أَللَّهُمَّ) ـ يحتمل أن تكونَ معمولةً لقولٍ محذوف وهو رأيُ البصريِّين، أي : ناديتُ فقلتُ. وأن تكون معمولةً لـ(نَادَيْتُ) ؛ لأنَّه في معنىٰ القول، وكرَّر النداءَ بقوله[4] : (يَا خَيْرَ سَامِعٍ) مبالَغةً في طَلَبِه ذلك.

و(التَّسْمِيع) مصدرُ سَمَّعَ بعملِه، أي : قصَد به السُّمْعَةَ لا وجهَ اللهِ تعالىٰ، ومثلُه : رَاءَىٰ بعملِه، أي : أَراهُ الناسَ لِيُثنوا عليه خيراً.

و(قَوْلاً) مصدرُ قَالَ، و(مِفْعَلَا) اسمُ مصدرِ فعَل، وفي نَصْبِهما أربعةُ أوجهٍ :
أحدُها : أنَّهما منصوبان علَى البدلِ من الياء في (أَعِذْنِي)[5] بدلَ الاشتمال، أي : أَعِذْ قَوْلي وفِعْلي من التَّسْمِيع.
الثاني : أنَّهما منصوبان علىٰ إسقاط الخافضِ، ويحتمل أن يكونَ الباءَ، أو «في»

(١) ذكَر ذلك الفرَّاءُ ـ وهو من الكوفيِّين ـ في معاني القرآن ١/ ٢٠٣.

(٢) الأنفال ٣٢.

(٣) هو كتاب الدُّرّ المصون، وهذه المسألة فيه ٣/ ٩٨، وانظر تفصيل هذه المسألة وأدلَّةَ الفريقَين في الإنصاف ١/ ٣٤١، المسألة السابعة والأربعون.

(٤) في (ص) : «ولهذا جاء النداء في قوله»، وفي (م) : ولهذا النداء بقوله.

(٥) تحرَّفتْ في (ص) و(م) إلىٰ : إحدىٰ.

أي : أَعِذْني مِنَ التَّسْمِيعِ بهما أو فيهما ، فعلىٰ هذا هما[1] معمولان لهذا المصدر .
الثالث : أن يكونا مصدرَين في محلِّ نصبٍ علَى الحال من الياء في (أَعِذْنِي)، أي : أَعِذْني قائلاً وفاعلاً من التَّسْمِيعِ .
الرابع : أن ينتصبا علَى التمييز ، وليس بشيء .

٧٢ ـ إِلَيْكَ يَدِي مِنْكَ الْأَيَادِي تَمُدُّهَا أَجِرْنِي فَلَا أَجْرِي بِجَوْرٍ فَأَخْطَلَا

أي : مَددتُّ يدي إليكَ باسِطَها في الدعاء أن تُعيذَني من التَّسْمِيعِ في القول والفعلِ ، ومن الْجَرْيِ ـ أي المسارعة ـ في الجَوْر ، وقد ورَد : «إِنَّ اللهَ يَسْتَحْيِي مِنَ الْعَبْدِ إِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صِفْراً»[2] أي فارغتَين .

و(الْأَيَادِي) : النِّعَم ، وهي جمعُ أَيْدٍ ، وأَيْدٍ جمعُ يَدٍ ، واليَدُ يُعَبَّر بها عن النِّعمةِ ؛ لصدورِ النِّعمةِ عنها غالباً فيما نتعارفه .

والإِجارَةُ : الإِعاذَة . والجَوْرُ : المَيْلُ عن الاستقامةِ ، ضِدُّ العَدْل . والخَطَلُ : الفاسدُ من النطق ، يُقال : خَطِلَ بالكسر ، يَخْطَلُ بالفتح ، خَطَلاً .

والمعنىٰ أنَّه سأل ربَّه ـ رافعاً يديه ـ أن يُعيذَه من التَّسْميعِ ومن الجَرْيِ بالْجَوْرِ

---

(١) سقط «هما» من (ص) و(م) .

(٢) الحديث رواه أبوداود (١٤٨٨) في الصلاة ، باب : الدعاء ، والبيهقيُّ (٢/ ٢١١) في كتاب الصلاة ، باب : رفع اليدين في القنوت ، بلفظ : «إِنَّ اللهَ حَيِيٌّ كَرِيمٌ ، يَسْتَحْيِي إِذَا رَفَعَ الرَّجُلُ يَدَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صِفْراً خَائِبَتَيْنِ» ، ورواه الترمذيُّ (٣٥٥٦) في كتاب الدعوات باللفظ نَفْسِه وقال : هذا حديث حسن غريب . والحاكم (١/ ٤٩٧) وقال : صحيح الإسناد ولم يخرِّجاه» ، وقال ابنُ حَجَر في فتح الباري (١١/ ١٤٣) : سنده جيِّد .

حتَّىٰ لا يقعَ في الخَطَلِ.

و(إِلَيْكَ) متعلِّقٌ بـ(تَمُدُّهَا).

و(يَدِي) مبتدأٌ، و(الْأَيَادِي) مبتدأٌ ثانٍ، و(مِنْكَ) حالٌ منها قُدِّمتْ عليها، أو من فاعِلِ (تَمُدُّهَا)، و(تَمُدُّهَا) خبرُ المبتدأ الثاني، والثاني وخبرُه خبرُ الأوَّلِ.

والمعنىٰ: أنَّ نِعَمَكَ هي التي جَرَّأَتْني علىٰ مَدِّ يدي إليكَ في الدعاء، وإلّا فمن حقِّ المقصرِ أن يَستحْيِيَ فلا يرفعَ يدَه.

ويجوز أن يتعلَّقَ (إِلَيْكَ) بفعلٍ مضمَر، وهو الناصبُ لـ(يَدِي)، أي: إليكَ مَدَدتُّ يَدِي.

ثمَّ استأنَف الإخبارَ بجملةٍ تتضمَّنُ أنَّ نِعَمَ الله هي الحاملةُ له علىٰ مَدِّ يدِه كما تقدَّم تقريرُه، فتكون (الْأَيَادِي) مبتدأً، و(تَمُدُّهَا) خبرَه.

والفاءُ في (فَلَا أَجْرِي) جوابُ الأمرِ، وفي (فَأَخْطَلَ) جوابُ النفي، والفعلُ بعدهما منصوبٌ بإضمار «أن»، إلّا أنَّه سكَّن الياءَ[1] في (فَلَا أَجْرِي) ضرورةً، ويجوزُ أن يكونَ مرفوعاً علىٰ إضمار مبتدأٍ، أي فأنا لا أَجري، و(بِجَوْرٍ) في محلِّ حالٍ من فاعل(أَجْرِي)، أي: لا أَجري مُلتبِساً بجَوْرٍ، أي مصاحِباً له. [٣٧/أ]

(١) سقطت «الياء» من (ت) و(م).

٧٣ ـ أَمِينَ وَأَمْناً لِلْأَمِينِ بِسِرِّهَا ... وَإِنْ عَثَرَتْ فَهْوَ الْأَمُونُ تَحَمُّلَا

(أَمِينَ) بمعنَى : استجِبْ . لَمَّا دعَا بما تقدَّم أَمَّنَ علىٰ دُعائِه .

وأَمِين : اسمُ فعلٍ ، وقيل : من أسماء الله ، وقيل : صوتٌ ، وفيها لغاتٌ ، وقد حقَّقتُ جميعَ ذلك في « إعراب القرآن العزيز » .[1]

و« الأَمْنُ » : ضِدّ الخوفِ ، وهو سكونُ النَّفْسِ .

و« الْأَمِينُ » : المؤتَمَن ، ضِدّ الخائنِ .

وسِرُّ الشيء : خالِصُه ، ومنه : سِرُّ النَّسَبِ ؛ لخالِصِه ، وسرُّ الوادي : موضعٌ فيه .

والعثورُ : الوقوعُ علَى الوجه ، يقال : عثَر ـ بالفتح ـ في مَشيِه ، يعثُر بالضمّ ثمَّ تُجُوِّزَ به عن الخطأ في المنطِق ؛ كقوله :[2]

يَمُوتُ الْفَتَىٰ مِنْ عَثْرَةٍ بِلِسَانِهِ ... وَلَيْسَ يَمُوتُ الْمَرْءُ مِنْ عَثْرَةِ الرِّجْلِ

و(الْأَمُونُ) الناقةُ القويَّةُ الموثَّقة الخَلْق ، كأنَّه أُمِنَ عِثَارُهَا .[3]

---

(١) وهو كتاب « الدرّ المصون » ١/ ٧٧ ، وانظر : اللسان ١٣/ ٢٦ (أمن) .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لجعفر بن محمد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب ، رضي الله عنهم ، وهو في تاريخ بغداد ٢/ ١٢٥ ، والعقد الفريد ٢/ ٣٠٣ ، وعيون الأخبار ٢/ ١٩٦ . وبعده :

فَعَثْرَتُهُ مِنْ فِيهِ تَرْمِي بِرَأْسِهِ ... وَعَثْرَتُهُ بِالرِّجْلِ تَبْرَأُ عَلَىٰ مَهْلِ

(٣) اللسان ١٣/ ٢٦ (أمن) .

و« التَّحَمُّل » : مصدرُ تَحَمَّلَ ، أي : تَكَلَّفَ الْحَمْلَ وصبرَ عليه .

و(أَمْناً) نُصِبَ بفعلٍ مقدَّر عطفاً على معنى (أَمِينَ) ، أي : استجِبْ وهَبْ (أَمْناً لِلْأَمِينِ بِسِرِّهَا) أي على سِرِّها ، والباءُ بمعنى : على ، يقال : فلانٌ أمينٌ بكذا ، أو على كذا .

دَعَا للمعترِفِ بفوائدِها وما اشتَملتْ عليه من المحاسن بأن يَهَبَ اللهُ له أمناً .

ومعنى أمانتِه على سرِّها أنَّه إذا اطَّلع على فائدةٍ من فوائدها وحسنةٍ من حسناتِها أن يُذيعَها وينشرَها ، ولا يَكْتمَها أهلَها ، وإلّا فيكونُ خائناً ؛ لأنَّ الفوائدَ من العِلم كالأماناتِ ، فمن كتمَها فكأنَّما خانَ الناسَ أماناتِهم .

ثمَّ قال : (وَإِنْ عَثَرَتْ) هذه القصيدةُ ـ أضاف العِثارَ إليها مجازاً ، والعِثارُ في الحقيقة من الناظم ـ أي : إن وقَعَ فيها سهوٌ وخَلَلٌ كما هو عادةُ البَشَرِ ـ فإنَّ البَشَرَ لا تُعطى درجةَ الكمالِ إلّا مَن أَيَّدَه بعِصْمته ـ فهو : أي فالْأَمِينُ بِسِرِّهَا بمنزلةِ الناقةِ الصبور [1] على تحمُّلِ الأثقالِ في أنَّه يَبْسُطُ العُذْرَ ويتحمَّلُ ما رآه من الخطأ والزَّلَلِ ؛ إذ لا يخلُو أحدٌ منهما إلّا مَن ذُكِر .

ولقد أحسن أبو [محمد] القاسمُ [2] في مُلْحَتِه : [3]

---

(١) في (ت) و(م) : الصبورة .

(٢) هو أبومحمد القاسمُ بن عليٍّ بن محمد بن عثمان الحريريّ ، صاحب كتاب المقامات المشهور ، من أئمَّة اللغة والنحو والأدب . ت ٥١٦ هـ . انظر : نزهة الألباء ص ٣٧٩ ، بغية الوعاة ٢/ ٢٥٧ .

وَإِنْ تَجِدْ عَيْباً فَسُدَّ الْخَلَلَا ... فَجَلَّ مَنْ لَا عَيْبَ فِيهِ وَعَلَا

و(تَحَمُّلَ) نصبٌ على التمييز، وقيل: مفعولٌ من أَجْلِه، وجعَله الشيخُ شهابُ الدين وَهْماً [1]، وهو كما قال.

٧٤ ـ أَقُولُ لِحُرٍّ وَالْمُرُوءَةُ مَرْؤُهَا ... لِإِخْوَتِهِ الْمِرْآةُ ذُو النُّورِ مِكْحَلَا

شرَع في ذِكْر وصايا يَنتفِعُ بها الطالبُ، وآدابٍ يَتحلَّى بها، وأخبَر أنَّه إنَّما يخاطِبُ مَن اتَّصَفَ بالحُرِّيَّة، وقد تقدَّم شرحُها في قوله: «هُوَ الْحُرُّ»[2]؛ لأنَّ الوصيةَ تَنجَعُ فيه دُونَ غيرِه، والْمَقُولُ الذي وصَّى به هو في البيت الآتي وما بعده، فاعترَضَ بين القولِ والْمَقُولِ بما يَبعثُ ويحضُّ على قَبولِ الوصيَّة بذلك، والاعتراضُ في كلامهم أكثرُ من أن يُحْصَرَ، وفي القرآن منه كثيرٌ [3].

و(الْمُرُوءَةُ): كمالُ الرُّجُولِيَّةِ [٣٧/ ب]، مشتقَّةٌ من لفظِ: المَرْء، كالإنسانيَّة

---

(٣) وهي منظومة من الرجز، اسمها «مُلحة الإعراب»، وقد شرحها الحريريُّ نفسُه، والبيت في هذا الشرح ص ٣٧٢.

(١) إبراز المعاني ١/ ٢٠١.

(٢) البيت ٩.

(٣) منه قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ آل عمران ٣٦، وقوله: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ * وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ * إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ الواقعة ٧٥ ـ ٧٧.

من لفظِ : الإنسان [١] ، يقال : مَرُؤَ الرجلُ يَمْرُؤُ ، أي كمُل ، وكأنَّهما خَصْلتان يميِّزان [٢] الرجلَ من غيرِه مِمَّن لا [٣] يُشارِكُه في كمالِ الخِصالِ المحمودة ، كأنَّ [٤] مَن لم يتَّصِفْ بكمالِ الخصال ليس إنساناً .

والْمَرْءُ : الذَّكَرُ من بني آدمَ ، كالْمَرْأَة للأُنثىٰ منهم ، ويقال أيضاً : امْرُؤٌ وامْرَأَةٌ .

وفي « الْمَرْء » لغتان : أفصحُهما فتحُ ميمِه مطلَقاً ، وبه جاء التنزيلُ [٥] ، والثانيةُ إتْباعُ الفاءِ للّام : فإن رُفِعَ ضُمَّتْ ، وإن نُصِبَ فُتِحَتْ ، وإن جُرَّ كُسِرَتْ .

وقال أبو عبد الله : « وتُحَرَّكُ ميمُه بالحركات الثلاث ، وبكُلٍّ قُرِئَ » . [٦]

وظاهرُ هذه العبارةِ تثليثُ الميمِ مطلَقاً ، والصحيحُ الأوَّل .

و(الْمِرْآةُ) هذه [٧] الآلةُ المعروفة ـ وكلُّ اسمِ آلةٍ يُبنىٰ علىٰ «مِفْعَل» و«مِفْعَلَة» ، نحو : مِنْجَل [٨] ومِكْسَحَة [٩] ـ وأصلها : مِرْءَيَة ، تحرَّكتِ الياءُ ، وانفتَح ما قبلَها

(١) سقط من (ص) : من لفظ الإنسان .

(٢) تحرَّفتْ في (ص) و(م) إلىٰ : غير أن .

(٣) في (ت) و(م) : ممن لم .

(٤) في (ص) : فإن .

(٥) وذلك في أربع مواضع : البقرة ١٠٢ ، الأنفال ٢٤ ، النبأ ٤٠ ، عبس ٣٤ .

(٦) اللآلئ الفريدة لوحة ٢٨/ ب . وانظر القراءات المذكورة في البحر المحيط ١/ ٣٣٢ .

(٧) في (ت) : « هي » بدل « هذه » .

(٨) في (ص) و(ت) : «مُنخُل» ، ولا يصحّ التمثيلُ به ؛ لأنَّه علىٰ غير القياس . قال ابنُ =

فقُلِبتْ ألفاً، وتُجمَع علىٰ مرَايا، كـ: خَطَايَا، وتصريفُها صعبٌ لا يَليقُ ذِكْرُه هنا، وقد حقَّقتُ هذه القواعدَ في «شرح التصريف» .[1]

و«الْمِكْحَل»: ما يُكتَحلُ به، فهو اسمُ آلةٍ أيضاً، وهو عبارةٌ عن المِرْوَد.

و(الْمُرُوءَةُ) مبتدأٌ أوَّل، و(مَرْؤُهَا) مبتدأٌ ثانٍ، و(الْمِرْآةُ) خبرُه، والجملةُ خبرُ الأوَّلِ.

والمعنىٰ: مَثَّلَ المرآةَ في أنَّه يُرِي أخاه عيوبَه ويُهديها إليه بالتي هي أَحْسَنُ، من غير تَعنيفٍ ولا تَقريع.

وروىٰ أبوداودَ عنه عليه السلام: «الْمُؤْمِنُ مِرْآةُ أَخِيهِ» .[2]

= منظور: «والْمُنْخُل والْمُنْخَل: ما يُنخَلُ به، لا نَظيرَ له إلّا قولُهم: مُنْصُل ومُنْصَل، وهو أحدُ ما جاء من الأدوات علىٰ مُفْعُل بالضمّ». لسان العرب ١١/ ٦٥١، ٦٥٢ (نخل).

(٩) هي المِكْنَسَة، كما في اللسان (كسح).

(١) كتاب «شرح التصريف» من كتب السمين المفقودة فيما نَعلم.

(٢) الحديث بهذا اللفظ في اللآلئ الفريدة (٢٦/ أ)، وقد أخرَجه أبوداود (٤٩١٨) في الأدب، باب: في النصيحة، والبخاريّ في الأدب المفرَد (٢٣٨، ٢٣٩)، باب: المسلمُ مرآةُ أخيه، والدَّيلميُّ (٦٥٧١)، وأبوشامة في إبراز المعاني (١/ ٢٠١) بلفظ: الْمُؤْمِنُ مِرْآةُ الْمُؤْمِنِ، وحسَّنه الحافظُ العراقيّ في تخريج إحياء علوم الدين (٢/ ١٦٠)، وأقرَّه المناويُّ في فيض القدير (٩١٤١)، وقد ذكَره الترمذيُّ (١٩٢٩) في البِرِّ والصلة، باب: ما جاء في شفقة المسلم علَى المؤمن، وابنُ المبارك في الزهد والرقائق (٦٨١)، والبغويُّ في شرح السُّنَّة (١٣/ ٩٢) بلفظ: إِنَّ أَحَدَكُمْ مِرْآةُ أَخِيهِ.

ولقد أحسن القائلُ :[1]

صَـدِيقِي مِـرْآةٌ أُمِيطُ بِهِ الْأَذَىٰ ... وَعَضْبٌ[2] حُسَام إِنْ مُنِعْتُ حُقُوقِي

وَإِنْ ضَاقَ أَمرٌ أَوْ أَلَمَّتْ مُلِمَّةٌ ... لَجَـأْتُ إِلَيْـهِ دُونَ كُـلِّ شَـقِيقِ

و(لِإِخْوَتِهِ) متعلِّقٌ بمضافٍ محذوف تقديرُه : نَفْعُ الْمَرْءِ لإِخْوَتِه كنَفْعِ المِرْآةِ لهم، وأجاز أبوعبد الله أن يكون تبييناً[3]، وفيه نظرٌ.

و(ذُو النُّورِ) فيه ثلاثةُ أوجه : أجودها أنَّه صفةٌ لـ(مَرْؤُهَا)، وثانيها : أنَّه صفةٌ للمرآة؛ لأنَّ المرادَ بها مذكَّرٌ، وثالثها : أنَّه خبرٌ ثانٍ لـ(مَرْؤُهَا).

و(مِكْحَلَا) فيه وجهان :

أحدُهما : أنَّه حالٌ : إمَّا من (مَرْؤُهَا) أو من (الْمِرْآةُ)، والعاملُ فيها ذلك المحذوفُ كما تقدَّم تقريرُه. وإمَّا من (ذُو النُّورِ)، أي صاحبُ النورِ في حال كونِه مُشْبِهاً المِكْحَلَ في كونِه يُشْفىٰ به داءُ الجهلِ وظُلمتُه[4] كما تُشفىٰ العينُ السقيمة.

والثاني : أن يَنتصبَ علَى التمييز.

---

(١) البيتان من الطويل، وقد ذكَرهما ابنُ الجنديّ في شرحه علَى الشاطبيَّة لوحة ٤٢/أ والسخاويُّ في المقاصد الحسنة ص ٤٣٩ غير منسوبَين.

(٢) هو السيف القاطع، ولسانٌ عَضْب : ذَلِيق. انظر : لسان العرب (عضب).

(٣) وذلك بقوله : «و(لِإِخْوَتِهِ) تبيين» اهـ. اللآلئ الفريدة لوحة ٢٩/أ.

(٤) في (ص) : «يشفي به ذو الجهل ظلمته»، وفي (م) : يشفىٰ به ذو الجهل وظلمته.

قال الشيخُ شهابُ الدين : «كما تقولُ : زيدٌ ذُو الحُسنِ وَجْهاً، أي : مِكْحَلُهُ ذُو نُور، أي هو مُنَوَّرٌ» انتهىٰ .[1] كأنَّه يجعله منقولاً من المبتدأ .

٧٥ ـ أَخِي أَيُّهَا الْمُجْتَازُ نَظْمِي بِبَابِهِ ۝ يُنَادَىٰ عَلَيْهِ كَاسِدَ السُّوقِ أَجْمِلَا

هذا هو معمولُ القولِ في البيت قبله .

و(أَخِي) منادىٰ مضافٌ، ثمَّ كرَّر النداءَ بقوله : (أَيُّهَا الْمُجْتَازُ) ترفُّقاً واستعطافاً، كأنَّه يقول : إذا رأيتَ نظمي ماراً ببابِكَ[2] وهو (كَاسِدِ [٣٨/ أ] السُّوقِ) ـ أي غير نافقٍ ـ فأجمِل : أي ائْتِ بالقول الجميل والفعلِ الحسنِ في قَبوله والنظرِ إليه، وإن زهِد فيه غيرُكَ، فلعلَّكَ تَنتفعُ به . وكنَّىٰ بقوله : (الْمُجْتَازُ نَظْمِي بِبَابِهِ) عن وصوله إليه مطلَقاً : إمَّا بسماعٍ أو رُؤية .[3]

و(الْمُجْتَازُ) اسمُ فاعلٍ من : اجْتَازَ يَجْتَازُ، وأصلُه : مُجْتَوِز؛ لأنَّه من الجَواز .

ومُجْتَازٌ كمُخْتار في أنَّه مشترَكٌ بين اسمِ الفاعلِ والمفعولِ، وهنا هو اسمُ فاعلٍ فقط .

وقال أبوعبد الله : «أَصلُه : مُجْتَيِز»[4]، وصوابُه : مُجْتَوِز بالواو لما تقدَّم .

---

(١) إبراز المعاني ١/ ٢٠٢ .

(٢) في (ص) : مارًا بك .

(٣) في (ص) : أو رواية .

(٤) اللآلئ الفريدة لوحة ٢٩/ أ .

و(نَظْمِي) فاعلٌ به، و«الْ» في (الْمُجْتَازُ) موصولةٌ، والتقديرُ: الذي اجْتازَ نَظْمي ببابِه. و«النَّظْم» بمعنَى المنظوم. و(بِبَابِهِ) متعلِّقٌ بـ«مُجْتَازُ»، والهاءُ عائدةٌ علىٰ الموصولة، و(الْمُجْتَازُ) صفةُ «أَيُّ»، وقد تقدَّم تحقيقُ الكلامِ في (أَيُّهَا) وما قيل فيها.[1]

و(يُنَادَىٰ) في محلِّ حالٍ من (نَظْمِي)، و(عَلَيْهِ) قائمٌ مقامَ فاعل (يُنَادَىٰ)، و(كَاسِدَ) حالٌ من هاءِ (عَلَيْهِ)، والألفُ في (أَجْمِلَا) بدلٌ من نونِ التوكيد الخفيفة، نحو: ﴿لَنَسْفَعًا﴾[2]﴿وَلَيَكُونًا﴾[3]، وقد تكرَّر ذلك في هذه القصيدةِ نحو:

. . . . . . فَاعْلَمْهُ وَاعْمَلَا[4]

. . . . وَاقْبَلَا[5]

---

(١) لم يتقدَّم ذِكرُ (أَيُّهَا) في المنظومة إلَّا في البيت (١٥) وهو قول الشاطبيِّ:

فَيَا أَيُّهَا الْقَارِي بِهِ مُتَمَسِّكاً مُجِلّاً لَهُ فِي كُلِّ حَالٍ مُبَجِّلَا

ولم يذكر السمينُ هناك شيئاً عن (أَيُّهَا)، فقوله هنا: «وقد تقدَّم تحقيقُ الكلامِ في (أَيُّهَا) وما قيل فيها» سهوٌ، والله أعلم. وانظر في (أَيُّهَا) واستعمالاتها: المغني ص ١٠٩، والدُّرّ المصون ١/ ١٨٤ ـ ١٨٦.

(٢) العلق ١٥.

(٣) يوسف ٣٢.

(٤) البيت ١٤٥ من: باب إدغام الحرفَين المتقاربَين في كلمة وفي كلمتَين.

(٥) البيت ٨٥٠ من فرش سورة الكهف.

والعربُ أَجْرَتْ هذه النونَ مُجرىٰ التنوينِ في الوقف علىٰ اللغة المشهورة، فكما يَحذفونه بعد الضمّةِ والكسرةِ، ويَقلِبونه ألفاً بعد الفتحة، كذلك يَفعلون بهذه النونِ، وكما يَحذفونه في بعض الأحيان[1] لالتقاءِ الساكنَين كذلك يحذفونها أيضاً، ولتحقيق ذلك موضوعاتٌ أُخَرُ قد قرَّرتُها، فَعَليكَ بالالتفات إليها.

٧٦ ـ وَظُنَّ بِهِ خَيْراً وَسَامِحْ نَسِيجَهُ   بِالِاغْضَاءِ وَالْحُسْنَىٰ وَإِنْ كَانَ هَلْهَلَا

أمَر أخاه أيضاً بأن يَظُنَّ بنَظْمه خيراً، وأن يُسامِحَه في عمله، وعبَّر عن نَظْمه بالنَّسْج لأنَّ بيتَ الشِّعْرِ مُشَبَّهٌ ببيتِ الشَّعَرِ[2]، ولذلك يقولُ العَرُوضيُّ: الشِّعْرُ مُرَكَّبٌ من سَبَبٍ ووَتَد وفَاصِلة. ولقد أحسن القائلُ:[3]

وَالْحُسْنُ يَظْهَرُ فِي شَيْئَيْنِ رَوْنَقُهُ   بَيْتٍ مِنَ الشِّعْرِ أَوْ بَيْتٍ مِنَ الشَّعَرِ

والْمُسامَحةُ: الْمُساهَلة، و(الإِغْضَاء): التغافُل، و(الْحُسْنَىٰ): ضِدُّ

---

(١) تصحَّفتْ في (ص) و(م) إلىٰ: الأخبار.

(٢) يجوز: الشَّعْر والشَّعَر، قال الرضيُّ: «وإن كان عينُ (فَعْل) المفتوحِ الفاء حَلقيّاً ساكناً جاز تحريكُه بالفتح، نحو: الشَّعْر والشَّعَر، والبَحْر والبَحَر، ومِثلهما، لغتان عند البصريِّين في بعض الكلمات، وليستْ إحداهما فرعاً للأُخرىٰ، وأمَّا الكوفيُّون فجعَلوا المفتوحَ العين فرعاً لساكنها، ورأوا هذا قياساً في كلِّ (فَعْل) شأنُه ما ذكَرنا، وذلك لمناسبة حرفِ الحَلق للفتح» اهـ. شرح الرضيِّ علَى الشافية ١/ ٤٧.

(٣) البيت من البسيط، وهو لأبي العلاء المعرِّيّ في سِقْط الزَّند ص٥٧ بلفظ: فَالْحُسْنُ، وشروحِ السِّقْط ص ١٢٩، وذكَره البرقوقيُّ في شرحه علَى التلخيص ص ٣٨٩ بلفظ:

. . . . . فِي بَيْتَيْنِ رَوْنَقُهُ

السُّوأىٰ ، والمرادُ : بالطريقةِ الحُسنىٰ ، أو بالكلمة الحُسنىٰ .

و« الْهَلْهَل » : الخفيفُ النَّسْج .

لَمَّا جعَل نَظْمَه كالنَّسْج مجازاً ، رشَّحه بما يُعَدُّ عَيْباً في العَين المنسوجة ، يعني : وإن اتَّفَق أن يكون سيِّءَ العبارةِ ، قَبيحَ النظمِ ، فافعَلْ ما سألْتُكَ مِن ظَنِّ الخيرِ والمسامحةِ والتغافُلِ .

و (ظُنَّ) أمرٌ من : ظَنَّ ، و (بِهِ) مفعولٌ ثانٍ قُدِّم على الأوَّلِ ، وهو (خَيْراً) .

و (بِالإغْضَاءِ) حالٌ من فاعلِ (سَامِحْ) ، أي مُلْتَبِساً بالإغْضاء ، وجوابُ الشَّرْطِ محذوفٌ عند سيبويه ؛ لدلالةِ ما تقدَّم عليه ، ومُقدَّمٌ[1] عند غيرِه .

٧٧ ـ وَسَلِّمْ لِإِحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ إِصَابَةٌ وَالُاخْرَى اجْتِهَادٌ رَامَ صَوْباً فَأَمْحَلَا

[٣٨/ ب] أمَر أخاه أيضاً بأن يُسَلِّمَ نَظْمَه لإحدَى الحُسنيَين اللَّتين لا يَنفكُّ عن إحداهما ، وسيُبيِّنُهما بعدُ ، أي : عبَّر الناظمُ[2] بأنَّه متَّصِفٌ بإحدَى الطريقتَين الحسنيَين : الإصابةُ أو الاجتهادُ المخطئُ ، فإنَّه على تقديرِ الأوَّلِ له أَجْران ، وعلى تقديرِ الثاني له أَجْرٌ ، فهو لا يَنفكُّ عن خَصلةٍ حُسنىٰ . وكأنَّه قصَد ما خرَّجه الدَّارِميُّ[3] من حديث واثِلَةَ بنِ الأَسْقَعِ ، وهو قولُه ﷺ : « مَن طَلَبَ عِلْماً

(١) في (ت) : « وتقدم » ، وتحرَّفتْ في (ص) إلىٰ : ومقدر .

(٢) في (ت) : عبر عن النظم .

(٣) عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل ، أبو محمد الدارميّ ، الإمام الحافظ ، صاحب المسنَد ، ت ٢٥٥ هـ . (سير الأعلام ١٢/ ٢٢٤) .

فَأَدْرَكَهُ كَانَ لَهُ كِفْلَانِ مِنَ الأَجْرِ، وَإِن لَمْ يُدْرِكْهُ كَانَ لَهُ كِفْلٌ مِنَ الْأَجْرِ». [1]

وثبتَ في صحيحَي البخاريِّ ومسلمٍ نحوُ ذلك في اجتهاد الحاكم. [2]

وعبَّر عن الإصابةِ في اجتهادِه بقوله: (إِصَابَةٌ)، وعن خَطَئِه فيه بقوله: (رَامَ صَوْباً فَأَمْحَلَ)، فكأنَّه يقولُ: سَلِّمْ لِي حُصُولَ إِحْدَى الْخَصْلَتَيْنِ الْحُسْنَيَيْنِ: الاجتهادُ المصيبُ الذي لِي فيه أجران، أو المخطئُ الذي فيه لِي أَجْرٌ.

ويجوزُ في (إِصَابَةٌ) و(اجْتِهَادٌ) الجرُّ والرفعُ:

---

(١) الحديث عند الدارميِّ (١/ ٩٧)، وذكَره الحافظُ عمرُ بن بدر الموصليّ في كتابه الوقوف علَى الموقوف (ص ٢٩) وقال: «قال المقدسيُّ: هو من قول واثلة بن الأسقع، فوصَله بالنبيِّ ﷺ يزيدُ بن ربيعة»، وقال المنذريُّ في الترغيب والترهيب (١/ ٩٦): «رواه الطبرانيُّ في الكبير ورجاله ثقات، وفيهم كلام»، وذكَره أبو شامة في إبراز المعاني (١/ ٢٠٤) وعزاه للدارميِّ أيضاً، وابنُ حَجَر في المطالب العالية (٣٠٦٦) باب: الترغيب في طلب العِلم والحثِّ عليه، وهو في كنز العمَّال (٢٨٨٣٨)، ومجمع الزوائد (١/ ١٢٣).

(٢) وهو قوله ﷺ: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ» أخرجَه البخاريُّ (٦٩١٩) في الاعتصام، باب: أجر الحاكم إذا اجتهَد فأصاب أو أخطأ، ومسلم (١٧١٦) في الأقضية، باب: بيان أجر الحاكم إذا اجتهَد فأصاب أو أخطأ، وأبو داود (٣٥٧٤) في الأقضية، باب: في القاضي يُخطئ، وابنُ ماجه (٢٣١٤) في الأحكام، باب: الحاكم يَجتهد فيُصيبُ الحقَّ، والترمذيُّ (١٣٢٦) في الأحكام، باب: ما جاء في القاضي يُصيبُ ويُخطئ، وقال: حديثٌ حسن غريب من هذا الوجه، وابنُ عبد البرِّ في الاستذكار (٣٣٥٦٨) وجامع بيان العِلم وفضله (١٦٦٢ ـ ١٦٦٥).

فالجرُّ [في (إِصَابَةٍ) علىٰ أنَّها بدلٌ من (إِحْدَىٰ)] .[1]
[والجرُّ][2] فيهما علىٰ أنَّ (إِصَابَةٍ) و(الْأُخْرَىٰ) بدلانِ من (الْحُسْنَيَيْنِ) ، و(اجْتِهَادٍ) بدلٌ من (الْأُخْرَىٰ) .
والرفعُ علىٰ أنَّ (إِصَابَةٌ) خبرُ مبتدأٍ مضمَر ، أي : هي إصابةٌ ، و(الْأُخْرَىٰ) مبتدأٌ و(اجْتِهَادٌ) خبرُه ، وهذه جملةٌ مستأنَفةٌ بيَّن بها القِسْمَ الآخَرَ من الاجتهاد . وهذا التركيبُ نظيرُ قولِه تعالىٰ : ﴿ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ ﴾[3] : فالجمهور علىٰ رفعِهما ، وقد قُرِئ بجرِّهما بدَلَين من قوله : ﴿ فِئَتَيْنِ ﴾ وبنَصْبِهما علىٰ أنَّهما حالان من ضميرِ ﴿ الْتَقَتَا ﴾[4] ، ويجوزُ رفعُهما أيضاً علَى البدلِ من الضميرِ في ﴿ الْتَقَتَا ﴾ .

---

(١) سقط ما بين الحاصرتَين من (ت) ، وعليه فالذي فيها جرُّهما معاً أو رفعُهما معاً .

(٢) تكملة لازمة يقتضيها ما في (ص) و(م) ؛ فإنَّ فيهما وجهاً زائداً هو جرّ الأوَّل ورفعُ الثاني ، بالإضافة إلَى الوجهَين المذكورَين في الهامش السابق ، وسيَنصُّ المصنِّفُ علىٰ هذا الوجه نقلاً عن أبي شامة ، والله أعلم .

(٣) آل عمران ١٣ .

(٤) قال أبو حيَّان : « والجمهور برفع ﴿ فِئَةٌ ﴾ علَى القَطع ، التقدير : إحداهما ، فيكون ﴿ فِئَةٌ ﴾ علىٰ هذا خبرَ مبتدإٍ محذوف ، أوِ التقدير : منهما ، فيكون مبتدأً محذوفَ الخبر ، وقيل : الرفعُ علىٰ البدل من الضمير في ﴿ الْتَقَتَا ﴾ . وقرأ مجاهدٌ والحسنُ والزُّهريُّ وحُميدٌ : ﴿ فِئَةٍ ﴾ بالجرِّ علَى البدل . . وقرأ ابنُ السُّمَيفَع وابنُ أبي عبلةَ : ﴿ فِئَةً ﴾ بالنصب . . . » اهـ . البحر المحيط ٢/ ٣٩٣ ، ٣٩٤ .

ولم يذكُرِ الشيخُ شهابُ الدين الجرَّ إلّا في (إِصَابَة) فقط ؛ على أَنَّها بدلٌ من (إِحْدَىٰ)، وجعَل (وَالأُخْرَى اجْتِهَادٌ) جملةً مستأنَفة .[1]

وفي (رَامَ) ضميرٌ عائدٌ على (اجْتِهَادٌ)، نُسِبَ إليه «الرَّوْمُ» ـ وهو الطَّلَبُ ـ مجازاً لأنَّه في الحقيقة لِمَن قام به .[2]

و«الصَّوْب» : المطرُ، وكَنَّىٰ به هنا عن إدراكِ البُغية .

و«أَمْحَلَ» : أي صادَف مَحْلاً، وهو الجَدْبُ ويُبْسُ الأرضِ، وكَنَّىٰ به هنا عن الخطأ في الاجتهاد .

والجملةُ من (رَامَ صَوْباً) في محلِّ رفعٍ، أو جرٍّ ؛ صفةً لـ(اجْتِهَادٌ) على حسب الروايتَين .

٧٨ ـ وَإِنْ كَانَ خَرْقٌ فَادَّرِكْهُ بِفَضْلَةٍ   مِنَ الْحِلْمِ وَلْيُصْلِحْهُ مَنْ جَادَ مِقْوَلَا

«الخَرْقُ» هنا كنايةٌ عن الخطأ، وهي استعارةٌ حسنة لمجيئِها بعدَ النَّسْجِ .

و(ادَّرِكْهُ) أي : تَلافَه، و«الفَضْلَة» : البقيَّة، و(الْحِلْم) : العَقْل .

و«الْمِقْوَل» بكسرِ الميم : اللسانُ، لَمَّا كان الكلامُ صادراً عنه شُبِّه بالآلات نحو المِنجَل[3] والمِقَصّ، ونِسْبةُ الجَودة إليه مجازٌ ؛ لأنَّ المرادَ اتِّصافُ القولِ

(١) انظر : إبراز المعاني ١/ ٢٠٤ .

(٢) سقط من (ص) و(م) : به .

(٣) تصحَّفتْ في (ص) إلىٰ : المنخل .

الصادرِ عن اللسان بها، وكأنَّه أَذِنَ ـ رحمه اللهُ ـ لِمَن كان عنده عِلْمٌ ووجَد خطأً في قصيدته أن يُصْلِحَه غيرَ متحامِلٍ عليه، ولا جاهلٍ بما يقولُ، ولذلك اشترَط فيه جَودةَ القولِ.

و(خَرْقٌ) فاعلُ [٣٩/ أ] بـ(كَانَ) لأنَّها تامَّةٌ.

و(ادَّرِكْهُ) أمرٌ من: ادَّرَكَ الشيءَ، أي تَلافاه، وأصلُه: ادْتَرِكْه؛ لأنَّه «افْتَعِل» من: ادَّرَكَ، فأُريد إدغامُ الدالِ في تاء الافتِعال، فقُلِبتْ دالاً، وأُدغِمتْ فيها الدالُ، ونحوُه: ادَّنْ: من الدَّيْن.

و(بِفَضْلَةٍ) متعلِّقٌ به، و(مِنَ الْحِلْمِ) صفةٌ لـ(فَضْلَةٍ).

ويجوز أن يكونَ (بِفَضْلَةٍ) متعلِّقاً بمحذوفٍ؛ على أنَّه حالٌ من فاعل (ادَّرِكْهُ) أي: ادَّرِكْهُ مُلْتَبِساً بِفَضْلَةٍ.

و(مِقْوَلَا) نصبٌ على التمييز، وهو منقولٌ من الفاعليَّة، أي: جَادَ مِقْوَلُه.

٧٩ ـ وَقُلْ صَادِقاً لَوْلَا الْوِئَامُ وَرُوحُهُ   لَطَاحَ الْأَنَامُ الْكُلُّ فِي الْخُلْفِ وَالْقِلَى

كأنَّه استشعَر بأنَّ بعضَ الناسِ ربَّما يَعيبُ عليه ما فعَل من الرُّموز واصطلَح عليه، فحذَّره من ذلك، ووعَظه بالْمَثَل المشهورِ، وهو قولُهم: «لَوْلَا الْوِئَامُ لَهَلَكَ الْأَنَامُ»[1]، فكأنَّه قال: احْذَرِ المخالفةَ فإنَّها مُهلِكةٌ.

---

(١) ذكَره الميدانيُّ في مجمع الأمثال ٣/ ٨٤.

وفي الحديث : «لَا تَخْتَلِفُوا فَتَخْتَلِفَ قُلُوبُكُمْ» .[(١)]

و(صَادِقاً) يجوز أن يكون حالاً من فاعل (قُلْ)، أو نعتاً لمصدر محذوف أي قولاً صادقاً، إمَّا على طريقة النَّسَبِ، أي : قولاً ذَا صِدْقٍ، وإمَّا أنَّه نسب إليه الصدقَ مجازاً.

و(الْوِئَامُ) مصدرُ : وَاءَمَهُ، أي صنَع مِثلَ صُنْعِه، فمعناه الموافقةُ، ورُوحُ الوِئامِ : حياتُه ؛ لأنَّها تَحصُل بسببه، وكلُّ ما تحصُل به الحياةُ يُسمَّىٰ رُوحاً، ولذلك سُمِّيَ القرآنُ رُوحاً في قوله : ﴿رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾[(٢)] لحياةِ القلوبِ به، وهذا علىٰ حَدِّ قولِهم : أَعْجَبَني زَيْدٌ وحُسْنُه[(٣)]، المقصودُ «الحُسن» وذِكْرُ زَيْدٍ تَوْطِئَةٌ[(٤)] للمبالَغة.

و(طَاحَ) : هَلَكَ، يقال : طَاحَ يَطِيحُ ويَطُوحُ، وطَيَّحْتُه وطَوَّحْتُه.

---

(١) الحديث أخرجه مسلم (٤٣٢) وأبوداود (٦٦٤، ٦٧٥) كلاهما في كتاب الصلاة، باب : تسوية الصفوف، والتِّرمذيّ (٢٢٨) في أبواب الصلاة، باب : ما جاء : لِيَلِيَني منكم أولوا الأحلام والنُّهىٰ، وقال : حديث حسن صحيح غريب. والبيهقيُّ (٣/ ٩٧) في الصلاة، باب : الرجال يأتمُّون بالرجُل ومعهم صبيانٌ ونساء، وأحمدُ (٤/ ١٢٢)، وابنُ خزيمة (١٥٥٦، ١٥٥٧)، والحاكم (١/ ٥٧٣)، والبغويُّ في شرح السُّنَّة (٣/ ٣٧٣)، والمنذريُّ في الترغيب والترهيب (١/ ٣١٨)، والمتَّقي الهنديّ في كنز العمَّال (٨٩٥).

(٢) الشورىٰ ٥٢.

(٣) في (ت) : أعجبني زيدٌ حسنُه.

(٤) «توطئة» تكملة من (ت).

و(الْأَنَامُ) : الإنسُ فقط ، أو هُم والجنُّ .

و(الْخُلْف) : المخالَفةُ ، و(الْقِلَى) : البُغضُ ، ومنه : ﴿ وَمَا قَلَى ﴾[(١)] ، يقال : قَلَاه يَقْلِيــه ويَقْلَاه قلًى ومَقْلِيَة ، أي : أَبْغَضَه . وجــعَل الخُلْفَ والْقِلَى ظَرْفَيْنِ لهَلاكِ الأنام مبالغةً ، أو تكونُ (فِي) بمعنَى الباء السببيَّة ، أي بسببِهما .

٨٠ ـ وَعِشْ سَالِماً صَدْراً وَعَنْ غِيبَةٍ فَغِبْ   تُحَضَّرْ حِظَارَ الْقُدْسِ أَنْقَى مُغَسَّلَا

يقولُ : خلِّصْ نَفْسَكَ من وَسـاوِس الحَسَدِ وبُغْضِ الناس ، وخَصَّ الصَّدْرَ لأنَّه محلُّ الخواطِر ، قال تعالَى : ﴿ الَّذِي يُوَسْوِسُ فِي صُدُورِ النَّاسِ ﴾ .[(٢)]

و« الغِيبَة » : ذِكْرُ الغيرِ بما يَكْرَه ، لا لمصلَحةٍ ، وإنَّما نَصَّ على هذه الخَصْلَةِ لغَلَبَتِها في أهل العِلْمِ ، خُصوصاً القرَّاء ، وعن بشر بن الحارث[(٣)] : هلَكَ القرَّاءُ في هاتَين الخَصلتَين : الغِيبةِ والعُجْب .[(٤)]

وقيل : الغِيبةُ فاكهةُ القرَّاء .[(٥)]

وقوله : (فَغِبْ) أي : لا تَحْضُرْ مع مَن يَغتابُ ، فإنِ اضْطُرَّ الإنسانُ إلى الحضورِ وقدَرَ على الإنكار فعَل ، وإلّا فينبغي أن يَحْضُرَ بجُثمانِه ويَغيبَ بقلبِه

(١) الضحى ٣ .

(٢) الناس ٥ .

(٣) أبو نصر الحافي الزاهد ، الإمام الربَّانيّ القدوة . ت ٢٢٧ هـ . (السير ١٠ / ٤٦٩) .

(٤) إبراز المعاني ١ / ٢٠٦ .

(٥) إبراز المعاني ١ / ٢٠٦ .

فيَتشاغَلَ ولا يَستمعَ لِمَا يقال .

و(تُحَضَّرْ) الحضورُ: الشُّهودُ، ضِدُّ الغَيبةِ .

و«الحِظَار»: جمعُ حَظِيرَة، وأصلُها ما يُجعَلُ حَوْلَ الغَنَمِ أو الإبلِ من أغصانِ الشجرِ وغيرِها؛ يَقِيها الحَرَّ والبَرْدَ، وهي من «الْحَظْرِ» وهو [٣٩/ ب] الْمَنْعُ، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾[1] أي: ممنوعاً، وقال تعالى: ﴿كَهَشِيمِ الْمُحْتَظِرِ﴾[2] أي: الْمُتَّخِذِ الحَظِيرَةَ .

و(الْقُدْس): الطهارةُ، وقيل: مكانٌ في السماءِ فيه أرواحُ المؤمنين، والمرادُ بهذه الحِظَار: الجَنَّة .

و«الأَنْقَى»: المنقَّى من الذنوب، و(سَالِماً) حالٌ من فاعِلِ (عِشْ)، و(صَدْراً) تمييزٌ، و(تُحَضَّرْ) مجزومٌ على جوابِ الأمرِ، وهو (فَغِبْ)، و(حِظَارَ) مفعولٌ ثانٍ لـ(تُحَضَّرْ)، والأوَّلُ قامَ مَقامَ الفاعل .

و(أَنْقَى مُغَسَّلَا) حالان من مرفوع (تُحَضَّرْ)، وأتى بـ(أَنْقَى) بصيغة[3] «أَفْعَل»، وبـ(مُغَسَّل) بالتشديد، مبالغةً في الوصف بذلك .

٨١ ـ وَهذَا زَمَانُ الصَّبْرِ مَنْ لَكَ بِالَّتِي كَقَبْضٍ عَلَى جَمْرٍ فَتَنْجُو مِنَ الْبَلَا

(١) الإسراء ٢٠ .

(٢) القمر ٤٦ .

(٣) في (ص): صيغة .

نظَم في هذا البيت ما روىٰ أبوثَعْلبةَ الخُشَنيُّ[١] عنه عليه السلام: «ائْتَمِرُوا بِالْمَعْرُوفِ، وَتَنَاهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ، حَتَّىٰ إِذَا رَأَيْتَ شُحّاً مُطَاعاً، وَهَوىً مُتَّبَعاً، وَدُنْيَا مُؤْثَرَةً، وَإِعْجَابَ كُلِّ ذِي رَأْيٍ بِرَأْيِهِ، فَعَلَيْكَ بِخَاصَّةِ نَفْسِكَ وَدَعِ الْعَوَامَّ فَإِنَّ مِنْ وَرَائِكُمْ أَيَّاماً الصَّبْرُ فِيهِنَّ مِثْلُ الْقَبْضِ عَلَى الْجَمْرِ، لِلْعَامِلِ فِيهِنَّ أَجْرُ خَمْسِينَ رَجُلاً مِنْكُمْ يَعْمَلُونَ مِثْلَ عَمَلِكُمْ»[٢].

وعن أنسٍ، عنه عليه السلام: «يَأْتِي عَلَىٰ النَّاسِ زَمَانٌ الصَّابِرُ مِنْهُمْ عَلَىٰ دِينِهِ كَالْقَابِضِ عَلَى الْجَمْرِ»[٣].

---

(١) صحابيٌّ اشتهر بكنيته، واختُلف في اسمه واسم أبيه اختلافاً كبيراً. ت ٧٥ هـ، وقيل غير ذلك، رضي الله عنه. (تقريب التهذيب ٢/ ٤٠٤).

(٢) أخرجه أبوداود (٤٣٤١) في الملاحم، باب: الأمر والنهي، والترمذيّ (٣٠٥٨) في تفسير القرآن، باب: ومن سورة المائدة، وقال: هذا حديث حسن غريب، وابنُ ماجه (٤٠١٤) في كتاب الفتن، باب قوله تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾، والبيهقيّ (١٠/ ٩٢) في كتاب آداب القاضي، باب: ما يُستدلُّ به علىٰ أنَّ القضاء وسائرَ أعمال الولاة ممَّا يكون أمراً بمعروف أو نهياً عن منكَر من فروض الكفايات، والبيهقيُّ أيضاً في دلائل النبوَّة (٧/ ١٨٥)، والمنذريُّ في الترغيب والترهيب (٤/ ١٢٥). وذكَره أبوشامة في إبراز المعاني (١/ ٢٠٧)، والفيروزاباديُّ في بصائر ذوي التمييز (٤/ ١٢٦).

(٣) الحديث أخرَجه التِّرمذيُّ (٢٢٦٠) في الفتن، من طريق عمرَ بنِ شاكر، وقال: «هذا حديث غريب من هذا الوجه، وعمر بن شاكر شيخٌ مصريٌّ قد روىٰ عنه غيرُ واحدٍ من أهل العِلم»، وذكَر أبوشامة في إبراز المعاني (١/ ٢٠٧) أنَّ التِّرمذيَّ قال: حديث حسن غريب.

وعن أبي هريرةَ، عنه عليه السلام: «إِنَّ مِنْ بَعْدِي أَيَّامَ الصَّبْرِ، الْمُتَمَسِّكُ فِيهِنَّ بِمِثْلِ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ لَهُ كَأَجْرِ خَمْسِينَ عَامِلاً»[1].

ولقد صدَق أبو القاسم [الشاطبيُّ][2]، فهذا زمانٌ قد فسَد وتغيَّر فيه الناسُ.

هَـذَا الزَّمَانُ الَّـذِي كُـنَّا نُحَـذَّرُهُ ... فِيمَا يُحَدِّثُ كَعْبٌ وَابْنُ مَسْعُودِ

إِنْ دَامَ هَـذَا فَلَا تَحْزَنْ عَلَىٰ أَحَدٍ ... مِنَّا يَمُوتُ وَلَا تَفْرَحْ بِمَوْلُودِ[3]

خَـلِّنَـا فِي زَمَـانِـنَـا ... مِنْ حَدِيثِ الْمَكَارِمِ

مَنْ كَفَى الـنَّاسَ شَرَّهُ ... كَانَ فِي جُودِ حَاتِمِ[4]

---

(١) الحديث بهذا اللفظ في أمالي الشجريّ(٢/ ١٥٤، ١٨٩) و إبراز المعاني(١/ ٢٠٧) وتقدَّم قريباً من لفظه في الحديثُ الذي أوَّله: «ائْتَمِرُوا بِالْمَعْرُوفِ، وَتَنَاهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ».

(٢) زيادة للإيضاح.

(٣) البيتان من البسيط، وهما في أمالي القالي (الذيل) ٣/ ٤٥، والبيت الثاني فيه بلفظ:

إِنْ دَامَ ذَا الْعَيْشُ لَمْ نَحْزَنْ عَلَىٰ أَحَدٍ ... مِمَّنْ يَمُوتُ وَلَمْ نَفْرَحْ بِمَوْلُودِ

وهما في العقد الفريد ٢/ ١٨٨، والثاني فيه بلفظ:

إِنْ دَامَ ذَا الدَّهْرُ لَمْ نَحْزَنْ عَلَىٰ أَحَدٍ ... يَمُوتُ مِنَّا وَلَمْ نَفْرَحْ بِمَوْلُودِ

(٤) البيتان من مجزوء الخفيف، وهما لأبي الحسن محمد بن لنكك البصريّ، وهما في زهر الأداب ١/ ٨١ بلفظ:

عَـدِّيَـا فِي زَمَـانِنَـا ... عَنْ حَدِيثِ الْمَكَارِمِ =

والمعنى : أنَّ النَّاسَ همُ الذين قد فسَدوا، وإلَّا فالزمانُ لم يتغيَّر، وقد أَوضحَتْ ذلك الخنساءُ بنتُ الشريد حيث تقول : [(١)]

إِنَّ الزَّمَانَ وَمَا تَفْنَىٰ عَجَائِبُهُ ... أَبْقَىٰ لَنَا ذَنَباً وَاسْتُؤْصِلَ الرَّاسُ

أَبْقَىٰ لَنَا كُلَّ مَكْرُوهٍ وَفَجَّعَنَا ... بِالْأَكْرَمِينَ فَهُمْ هَامٌ وَأَرْمَاسُ

إِنَّ الْجَدِيدَيْنِ فِي طُولِ اخْتِلَافِهِمَا ... لَا يَفْسُدَانِ وَلَكِنْ يَفْسُدُ النَّاسُ

وقد نظَم الشاطبيُّ ـ صاحبُ هذه القصيدة ـ هذا المعنىٰ في قصيدةٍ أُخرىٰ فقال : [(٢)]

= مَنْ كَفَىٰ النَّاسَ شَرَّهُ ... فَهُوَ فِي جُودِ حَاتِمِ

وفي يتيمة الدهر ٢/ ٤١١ بلفظ :

عَدِّنَا فِي زَمَانِنَا ... عَنْ طَرِيقِ الْمَكَارِمِ

مَنْ كَفَىٰ النَّاسَ شَرَّهُ ... فَهُوَ فِي جُودِ حَاتِمِ

(١) هي تُماضِرُ بنتُ عمرو بن الشَّرِيد، المعروفة بالخنساء، صحابيَّة من بني سُلَيم، كانت تُنشِد الشِّعرَ أمام النبيِّ ﷺ (ت ٢٤ هـ). انظر : خزانة الأدب ١/ ٤٣٣ ـ ٤٣٨ .

وهذه الأبيات من البسيط، وهي في ديوانها ص ٩٣ بلفظ :

إِنَّ الزَّمَانَ وَمَا يَفْنَىٰ لَهُ عَجَبٌ ... أَبْقَىٰ لَنَا ذَنَباً وَاسْتُؤْصِلَ الرَّاسُ

أَبْقَىٰ لَنَا كُلَّ مَجْهُولٍ وَفَجَّعَنَا ... بِالْحَالِمِينَ فَهُمْ هَامٌ وَأَرْمَاسُ

وفي نسخة خطيَّة من الديوان : بِالْأَكْرَمِينَ فَهُمْ هَامٌ وَأَرْمَاسُ، كرواية السمين هنا.

والبيت الأوَّل والثالث في خزانة الأدب ١/ ٤٣٥، ولفظ الأوَّل فيها كرواية الديوان.

(٢) البيتان من الطويل، وهما في إبراز المعاني ١/ ٢٠٨، وانظر القصيدةَ بتمامها في «مختصَر الفتح المواهبي في مناقب الإمام الشاطبي» ص ٧١ .

إِلَى اللهِ أَشْكُو وَحْدَتِي فِي مَصَائِبِي وَهَذَا زَمَانُ الصَّبْرِ لَوْ كُنْتَ حَازِمَا
عَلَيْكَ بِالِاسْتِرْجَاعِ إِنَّكَ فَاقِدٌ حَيَاةَ الْعُلَىٰ وَابْغِ السُّلُوَّ مُنَادِمَا

أي : قل : إنَّا لله وإنَّا إليه راجعونَ على فَقْدِكَ حياةَ العُلىٰ[1]، ونادِمِ[2] السُّلُوَّ عنها [٤٠/ أ] فقد أَيِسْتَ منها .

وقوله : (مَنْ لَكَ) بكذا يعبَّر به عن ما يُستبعَدُ وقوعُه، والمعنىٰ : مَن يَسمحُ لكَ بهذه الخَصْلةِ العزيزةِ الوقوعِ، و(مَنْ) استفهاميَّةٌ مبتدأٌ، و(لَكَ) خبرُه، والجارُّ بعده متعلِّقٌ بما تعلَّق هو به .

و(كَقَبْضٍ) صلةُ (الَّتِي)، و(عَلَىٰ جَمْرٍ) متعلِّقٌ بـ(قَبْضٍ) .

وقوله : (فَتَنْجُو) يحتملُ أن يكونَ مستأنَفاً فيكونُ مرفوعاً، أي : فأنتَ تنجُو، وأن يكونَ منصوباً في جوابِ الاستفهام بإضمار « أَن » بعد الفاء، وسكَّن الواوَ ضرورةً، و(مِنَ الْبَلَا) متعلِّقٌ به، وقصَره على نحو ما تقدَّم في « أَجْذَمُ الْعَلَا »[3] .

ويكونُ البلاءُ في الشرِّ والخير، قال تعالىٰ : ﴿وَنَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً﴾[4] . والبلاءُ : الامتحانُ، وأكثرُ استعمالِه في الشرِّ .

---

(١) في (ت) : « على فقد حياة العلىٰ »، وفي (ص) : علىٰ فقد حياتك العلىٰ .

(٢) تصحَّفتْ في (ص) و(م) إلىٰ : « وفي ذي »، وهي غير واضحة في (ت) والتصويب من إبراز المعاني ١/ ٢٠٨ .

(٣) البيت ٤ .

(٤) الأنبياء ٣٥ .

٨٢ ـ وَلَوْ أَنَّ عَيْناً سَاعَدَتْ لَتَوكَّفَتْ   سَحَائِبُهَا بِالدَّمْعِ دِيماً وَهُطَّلَا

أي : لو ساعدتْ عينٌ صاحبَها علىٰ نَفْسِه لبكتْ بكاءً شديداً علىٰ ما فرَّط في جَنْبِ اللهِ وتضييعِ حقوقِه .

وعن أبي هريرةَ، عنه عليه السلام : «لَا يَلِجُ النَّارَ رَجُلٌ بَكَىٰ مِنْ خَشْيَةِ اللهِ» .[1]

و«سَاعَدَ» يَتعدَّىٰ لاثنَين : أحدُهما بنفْسِه، والآخَرُ بالحرفِ، وحذَفهما هنا، وقد بيَّنتُهما[2] لك .

و«التَّوَكُّفُ» السَّيَلانُ والصَّبُّ، من : وَكَفَ البيتُ، إذا دَلَفَ، وفسَّر بعضُهم (توَكَّفَتْ) بـ: توقَّعَتْ، وهو جهلٌ باللغةِ .

وعبَّر بالسَّحَائِب عن الْمَدامِعِ، وهي مَجاري الدَّمْع .

و«دِيَم» جمعُ دِيمَة، وهي المطرُ الدائم غيرُ شديدِ الوقعِ، قيل : أقلُّه يومٌ

---

(١) الحديث أخرَجه الترمذيُّ (١٦٣٣) في فضائل الجهاد، باب : ما جاء في فضل الغبار في سبيل الله، و(٢٣١١) في الزهد، باب : ما جاء في فضل البكاء من خشية الله، وقال : حديثٌ حسن صحيح، وتتمَّة الحديث : «حَتَّىٰ يَعُودَ اللَّبَنُ فِي الضَّرْعِ، وَلَا يَجْتَمِعُ غُبَارٌ فِي سَبِيلِ اللهِ وَدُخَانُ جَهَنَّمَ»، وأخرَجه النَّسائيُّ (٦/ ١٢) في الجهاد، باب : فضل مَن عَمِلَ في سبيل الله علىٰ قَدَمِه، وأحمدُ (٢/ ٥٠٥)، والبغويُّ في شرح السُّنَّة (١٤/ ٣٦٤) والمنذريُّ في الترغيب والترهيب (٤/ ٣٥٥، ٤/ ٢٢٩) وابن حَجَر في فتح الباري (١١/ ٣١٢) وذكَر أنَّ الترمذيَّ والحاكمَ صحَّحاه، وهو في كنز العمَّال (٥٨٨٦) .

(٢) في (ص) و(م) : بينتها .

وليلة [1]، وفي الحديث: «كَانَ عَمَلُهُ دِيمَةً» [2]. فـ«دِيَم» و«دِيمَةٌ» [3] مثلُ: لِينَة ولِيَن، و: جِيزَة وجِيَز، من بابِ اسمِ الجنسِ الفارقِ بين مُفْرَدِه وجَمْعِه دخولُ التاءِ وعدمُه، واللِّينَةُ: النخلة، والجيزةُ: الناحية.

وأجاز أبوعبد الله [4] أن يكونَ جِيز جمعَ جِيَز، وجِيَز جمعَ جِيزَة، فيكونُ جمعَ الجمع، فعلى هذا يحتملُ أن يكون دِيماً جمعَ دِيَم، ودِيَم جمعَ دِيمَة [5]، ولكنَّه غريب.

و(أَنَّ) وما في حَيِّزِها فيها قولان:

أحدهما: أنَّها في محلِّ رفعٍ فاعِلةٌ بفعلٍ مقدَّر، أي: ولَوْ وقَع، ولذلك فُتحتْ

(١) قال ابنُ منظور: «والدِّيمَة: مطرٌ يكون مع سكون. . لا رعدَ فيه ولا برق، تدومُ يومَها والجمعُ: دِيَم» اهـ. اللسان ١٢/ ٢١٣ (دوم).

(٢) هو من كلام أُمِّ المؤمنين عائشةَ ـ رضي الله عنها ـ تَصِف عملَ النبيِّ ﷺ، وقد أخرَجه البخاريُّ في الصوم (١٨٨٦) باب: هل يَخصُّ شيئاً من الأيَّام، وفي كتاب الرِّقاق (٦١٠١) باب: القصد والمداوَمة علَى العمل، ومسلمٌ (٧٨٣) في صلاة المسافرين، باب: فضيلة العمل الدائم من قيام الليل وغيرِه، وأحمدُ (٦/ ٤٣، ٥٥، ١٨٩)، والمنذريُّ في الترغيب والترهيب (٤/ ١٣٠).

(٣) سقط من (ص) و(م): وديمة.

(٤) في (ت): «أبوعبيد»، وهو خطأ.

(٥) قال أبوعبدالله: «ويحتمل أن يكون جمع دِيَم، ودِيَم جمعَ دِيمَة، ونحو ذلك: جيزة، قال أبوعُبيد: تُجمَع على جِيَز، وجِيَز تُجمَع على جيز» اهـ. اللآلئ ٣٠/ ب، ٣١/ أ.

(أَنَّ) .

والثاني : أنَّها مبتدأٌ وخبرُها محذوف ، وشذَّ وقوعُ (أَنَّ) بعد (لَوْ) كما شذَّ نصبُ «غُدْوَةً» بعد «لَدُنْ»[1] ، وهذا مذهبُ سيبويه .[2]

و(دِيماً وَهُطَّلَا) حالان من (سَحَائِبُهَا) .

و«الْهُطَّل» جمعُ هاطِل ، وهو المطرُ المتتابِع .

٨٣ ـ ولَكِنَّهَا عَنْ قَسْوَةِ الْقَلْبِ قَحْطُهَا فَيَا ضَيْعَةَ الْأَعْمَارِ تَمْشِي سَبَهْلَلَا

بيَّن السببَ المقتضي لعدمِ مساعدةِ العين بالبكاء ، وهو قساوةُ القلب ، وفي الحديث : «أَرْبَعٌ مِنْ عَلَامَاتِ الشَّقَاءِ : جُمُودُ الْعَيْنِ ، وَقَسَاوَةُ الْقَلْبِ ، وَطُولُ الْأَمَلِ ، وَالْحِرْصُ عَلَى الدُّنْيَا» .[3]

و«الْقَحْطُ» : الْجَدْبُ ، عبَّر به عن جُمود العَين .

---

(١) انظر : الكتاب ١/ ٢١٠ ، ومعجم النحو ص ٣٠٩ .

(٢) انظر : الكتاب ٣/ ١٢١ ، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٣٥ ، والكشَّاف ٣/ ٥٥٩ عند قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُواْ حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ ﴾ .

(٣) الحديث في حِلية الأولياء (٦/ ١٧٥) قال أبونُعيم : «تفرَّد برفعه متَّصلاً عن صالحٍ حجَّاجٌ» ، وهو في مسنَد الدَّيلَميّ (١٥٠٠) ، وتنزيه الشريعة (٢/ ٣٠١) ، وفيض القدير (١/ ٤٦٦) ورمَز السيوطيُّ لضعفه ، وقال الطرابلسيُّ في الكشف الإلـٰهي (١/ ١٩١) : «أَوردَه ابنُ الجوزيُّ في الموضوعات ، وأَقرَّه عليه الجلالُ السيوطيُّ في المختصَر» ، وقال الشوكانيُّ في الفوائد المجموعة (ص٢٣٤) : في إسناده وضَّاعان . ونسبَه أبوشامة في إبراز المعاني (١/ ٢٠٩) إلىٰ مسنَد البزَّار .

و« السَّبَهْلَل » : الباطلُ ، جاء فلانٌ سَبَهْلَلاً : أي فارِغاً لا شيءَ معه .[١]

وعن عمرَ رضي اللهُ عنه [٤٠/ ب] : « إِنِّي لَأَكْرَهُ أَنْ أَرَىٰ أَحَدَكُمْ سَبَهْلَلاً »[٢] ، أي : لا في عملِ دُنيا ، ولا في عملِ آخِرة .

والهاءُ في (لَكِنَّهَا) يحتملُ أن تعودَ علىٰ « العَين » وأن تكونَ ضميرَ القِصَّةِ والجملةُ علىٰ كلا التقديرَين ـ وهي (عَنْ قَسْوَةِ الْقَلْبِ قَحْطُهَا) ـ في محلِّ رفعٍ خبرُ الهاء .

ويجوزُ أن يكونَ (قَحْطُهَا) فاعلاً بالجارِّ قبله علىٰ أنَّه الخبرُ ، وهذا لا يَتأتَّىٰ إلّا علىٰ قولنا بأنَّ الضميرَ للعَين ؛ لأنَّ ضميرَ القِصَّةِ لا يُفَسَّرُ إلّا بجملة .
وقوله : (فَيَا ضَيْعَةَ الْأَعْمَارِ) يحتملُ أن يكونَ (ضَيْعَةَ) هو[٣] المنادىٰ مجازاً ، كأنَّه قال : يا ضَيْعَةَ الأَعْمَارِ أَقْبِلِي فهذا أَوَانُكِ . وأن يكونَ المنادىٰ محذوفاً ، و(ضَيْعَةَ) منصوبةً بفعلٍ مقدَّرٍ ، أي : يا قَوْمِ احْذَروا ضَيْعَةَ الأعمارِ ، أي أن تَضيعَ أعمارُكم ، فتكون « الضَّيْعَة » مصدراً مضافاً لفاعله ، أو : أن تُضَيِّعُوا أَعْمَارَكُمْ ، علىٰ إقامةِ « الضَّيْعَة » مقامَ « الإضاعَة » فيكون مصدراً مضافاً للمفعول .

---

(١) وكذلك هو في لسان العرب ١١/ ٣٢٤ (سبهل) .

(٢) الخبر في اللآلئ الفريدة لوحة ٣١/ أ ، ولسان العرب ١١/ ٣٢٤ (سبهل) وتتمَّته فيه : لا في عملِ دُنيا ، ولا في عملِ آخِرة .

(٣) في (ت) و(م) : هي .

والوجهان مقولان في قوله تعالىٰ : ﴿ يَـٰحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ ﴾[1] ، وقولِه :[2]

يَا عَجَبًا لِهَذِهِ الْفَلِيقَهْ

أَعْنِي في كونهما منادَيَين ، أو منصوبَين بفعلٍ مقدَّر ، إلّا أنَّ نصبَ (ضَيْعَةَ) علَى المفعول به ، ونصبَهما علَى المصدريَّة ، أي : ياقَوْمِ تَحَسَّرُوا حَسْرَةً واعْجَبوا عَجَباً .

و(تَمْشِي) جملةٌ مستأنَفة ، بيَّن بها كيفيَّةَ الإضاعة ، ويحتملُ أن تكونَ حالاً من (الْأَعْمَارِ) ، وجاز ذلك ـ وإن كانتْ مضافاً إليها ـ لأنَّ (الْأَعْمَارِ) إمَّا فاعلٌ معنويٌّ ، أو مفعولٌ كما تقدَّم تقريرُه .[3]

و(سَبَهْلَلَا) حالٌ من فاعل (تَمْشِي) ، فهما حالان متداخِلان ، وقد مرَّ تفسيرُ ذلك غيرَ مرَّة .

٨٤ ـ بِنَفْسِي مَنِ اسْتَهْدَىٰ إِلَى اللهِ وَحْدَهُ ‏ ‏ ‏ وَكَانَ لَهُ الْقُرْءَانُ شِرْباً وَمَغْسِلَا

(بِنَفْسِي) متعلِّقٌ بمحذوفٍ ، فيحتملُ أن يُقَدَّرَ : أَفْدِي بِنَفْسِي ، وأن يُقَدَّرَ : لِيُفْدَىٰ ، أوِ الْمُفْدَىٰ ، بِنَفْسِي ، و(مَن) موصولةٌ أو موصوفة ، وهي معمولةٌ لذلك

---

(١) يسٓ ٣٠ .

(٢) البيت من الرجز ، وبعده :

هَلْ تَغْلِبَنَّ الْقُوَبَاءَ الرِّيقَهْ

ويُروىٰ : هَلْ تُذْهِبَنَّ . وهو لابن قَنَان في اللسان ١/ ٦٩٣ (قوب) ، وبلا نسبة في المنصف ٣/ ٦١ ، وشرح شواهد الشافية للبغداديّ ٤/ ٣٩٩ ، واللآلئ الفريدة لوحة ٣١/ أ ، والمغني ص ٤٨٦ . والفَلِيقَة : الداهية . والريقة : القطعة من الريق .

(٣) سقط من (ص) : تقريره .

المقدَّر، فتكونُ مفعولاً بها علىٰ التقدير الأوَّلِ، ومفعولاً لم يُسَمَّ فاعلُه علىٰ الثاني، وخبرَ المبتدأِ علَىٰ الثالث.

و(اسْتَهْدَىٰ) صِلَةٌ، فلا محلَّ لها، أو صفةٌ فمحلُّها النصبُ أو الرفع كموصوفها.

و(اسْتَهْدَىٰ): طلَبَ الهدايةَ وسلوكَ طرائقِها.

و(وَحْدَهُ) حالٌ: إمَّا من «الْمُسْتَهْدِي» علىٰ معنىٰ أنَّه انفرَد بنَفْسِه في طلَبِ الحقِّ لخُمُولِ أهلِه وعُلُوِّ الباطلِ ونِفاقِ أهلِه. وإمَّا من (اللهِ) تعالىٰ، علىٰ معنىٰ أنَّه أخلَص ذلك للهِ وحدَه غيرَ مُشْرِكٍ به غيرَه.

و«وَحْدَ» في الأصل مصدرٌ، وسَوَّغَ وقوعَه حالاً ـ وإن كان مضافاً لِمَعْرِفةٍ ـ كونُه في قوَّة النَّكرةِ، أي: منفرِداً.[1]

و(الْقُرْءَانُ) اسمُ (كَانَ)، و(لَهُ) تبيينٌ، أو حالٌ من (شِرْباً)؛ لأنَّه صفتُه في الأصل، و(شِرْباً) خبرُها، وهو الحظُّ والنَّصيب، ومنه: ﴿وَلَكُمْ شِرْبُ يَوْمٍ [٤١/أ] مَّعْلُومٍ﴾[2] يعني: أنَّ الناسَ إذا اقتسَموا حُظوظَهم كان حَظُّ هذا

---

(١) قال الفيروزآباديّ: «ورأيتُه وحدَه: مصدرٌ، لا يُثنَّىٰ ولا يُجمَع، ونصبُه علَى الحال عند البصريِّين لا علَى المصدر، وأخطأ الجوهريُّ، ويونسُ منهم يَنصبُه علَى الظرف بإسقاط (علىٰ) أو هو اسمٌ مُمكَّنٌ، فيقال: جلَس وحدَه، وعلىٰ وحدِه، وعلىٰ وحدِهما ووحدَيْهما ووحدِهم، وهذا علىٰ حِدَتِه، وعلىٰ وحدِه، أي: تَوحُّدِه» اهـ. القاموس المحيط ص٤١٤.

(٢) الشعراء ١٥٥.

الـمُستَهدي القرآنَ، فهو شِربُه يَتَرَوَّىٰ منه، أي من فوائِده، وكان له أيضاً (مَغْسِلا) أي: مكانَ غَسْلٍ من الذنوب وأَوْصارِ الشهواتِ التي أَتعبتِ القلوبَ، جعَل القرآنَ مكانَ غَسْلٍ تجوُّزاً.

وأجاز الشيخُ شهابُ الدين أن يكونَ مصدراً، أي: ذا غَسْلٍ [1]، وهذا لا يجوزُ إلَّا أن يُقرأَ: (مَغْسَلَا) بفتح السين؛ لقاعدةٍ معروفة في عِلم التصريف. [2]

٨٥ ـ وَطَابَتْ عَلَيْهِ أَرْضُهُ فَتَفَتَّقَتْ بِكُلِّ عَبِيرٍ حِينَ أَصْبَحَ مُخْضَلَا

(وَطَابَتْ عَلَيْهِ) أي اتَّسعتْ له لانشِراحِه بما هو فيه من القَناعةِ والزُّهْد، وهذه الجملةُ عطفٌ علىٰ «اسْتَهْدَىٰ».

والهاءُ في (عَلَيْهِ) لِلْمُسْتَهْدِي فقط، وفي (أَرْضُهُ) لذلك [3]، أو للهِ تعالىٰ، أو للقرآنِ، جعَل له أرضاً مجازاً، ومعنىٰ (تَفَتَّقَتْ) علىٰ الأوَّل: تشقَّقتْ بِثَناءِ

---

(١) انظر: إبراز المعاني ١/ ٢١٠.

(٢) اسمُ الزمان والمكان من الثلاثيِّ الصحيح اللام الذي ليس مِثالاً واويَّ الفاء، المكسورُ العين في المضارع علىٰ وزن: مَفْعِل، بكسر العين، أمَّا المصدرُ الميميُّ فيما سبَق فهو: مَفْعَل، بفتح العين. قال سيبويه: «ما كان من فَعَلَ يَفْعِل فإنَّ موضع الفعل: مَفْعِل، وذلك قولُكَ: هذا مَحْبِسُنا ومَضْرِبُنا ومَجْلِسُنا. فإذا أردتَ المصدرَ بَنَيتَه علىٰ مَفْعَل، وذلك قولكَ: إنَّ في ألفِ دِرهمٍ لَمَضْرَباً، أي: لَضَرْباً، قال اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿أَيْنَ الْمَفَرُّ﴾ يريدُ: أين الفرار، فإذا أراد المكانَ قال: الْمَفِرُّ، كما قالوا: الْمَبِيت، حين أرادوا المكان» اهـ. الكتاب ٤/ ٨٧. وانظر شرح الرضيّ علَى الشافية ١/ ١٦٨ ـ ١٧٧.

(٣) في (ت): كذلك.

أهلِ الأرض عليه بما يُشاهِدون من بركاته، فعبَّر عن الثَّناءِ الحَسَن بالعَبِيرِ، وهو الزَّعْفَرَانُ فقط، أو أَخْلاطُ طِيبٍ تُجمَعُ به. وعلَى الثالث: عبَّر بالعَبِيرِ عن الفوائد التي يَستنبِطُها مِن القرآنِ عند تلاوته. وعلى الثاني: خِصْبُ الأرضِ ونباتُها بالخيراتِ بحُلولِه فيها، وهكذا الصالحون يُنبَتُ بهمُ[1] الزرعُ، ويُدَرُّ بهمُ الضَّرْعُ.

تَحْيَىٰ بِهِمْ كُلُّ أَرْضٍ يَنْزِلُونَ بِهَا ... كَأَنَّهُمْ لِبِقَاعِ الْأَرْضِ أَمْطَارُ[2]

و«الْمُخْضَل»: الْمُبتَلّ، نَبْتٌ مُخْضَل، أي: مُبْتَلّ، وكلَّما كان العَبِيرُ مُبْتَلاً كان أَفْوَحَ للرائحة[3]، وكنَّىٰ بذلك عمَّا أفاضه عليه اللهُ تعالىٰ من نِعَمِهِ بِفَهْمِ فوائدِ القرآنِ الكريم.

و(حِينَ) منصوبٌ بـ(تَفَتَّقَتْ)، و(أَصْبَحَ) وما بعدها في محلِّ خفضٍ بإضافة الظرفِ إليها، والله أعلم.[4]

* * *

(١) الباء هنا للسببيَّة، والْمُنبِتُ هو الله، قال تعالىٰ: ﴿ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ﴾ الواقعة ٦٤.

(٢) البيت من البسيط، ولم أعثر على قائله.

(٣) في (ت): لرائحته.

(٤) «والله أعلم» من (ت) فقط.

٨٦ ـ فَطُوبَىٰ لَهُ وَالشَّوْقُ يَبْعَثُ هَمَّهُ وَزَنْدُ الْأَسَىٰ يَهْتَاجُ فِي الْقَلْبِ مُشْعِلَا

(طُوبَىٰ) فُعْلَىٰ من الطِّيبِ، فواوُها [منقلبةٌ][1] عن ياءٍ؛ للضمَّة قبلها، ويجوزُ كسرُ فائِها فيقال: طِيبَىٰ؛ لِتَصِحَّ الياءُ كـ: بِيضٍ[2]، وكذلك كلُّ «فُعْلَىٰ» وصفاً، نحو: ضُوقَىٰ وضِيقَىٰ[3]، وكُوسَىٰ وكِيسَىٰ[4]، وقُرِئَ: (طِيبَىٰ لَهُمْ).[5]

وفي محلِّ (طُوبَىٰ) وجهان:

أحدهما: الرفعُ علىٰ الابتداءِ، والخبرُ الجارُّ بعدها، وسوَّغ الابتداءَ بالنَّكِرَةِ

---

(١) زيادة للإيضاح.

(٢) قال ابنُ منظور: «وجمعُ الأبيض: بِيضٌ، وأصلُه: بُيْضٌ، بضمِّ الباء، وإنَّما أبدَلوا من الضمَّة كسرةً لتَصِحَّ الياء» اهـ. اللسان ٧/ ١٢٢ (بيض).

(٣) سقطتْ: «وضِيقَىٰ» من (ص).

(٤) قال ابنُ منظور: «والكُوسَىٰ والكِيسَىٰ: جماعةُ الكَيِّسة، عن كِراع. قال ابنُ سِيدَهْ: وعندي أنَّها تأنيثُ: الأَكْيَس، وقال مرَّةً: لا يوجَد علىٰ مثالها إلَّا ضِيقَىٰ وضُوقَىٰ، جمعُ ضَيِّقَة، وطُوبَىٰ جمعُ طَيِّبَة، ولم يقولوا: طِيبَىٰ، قال: وعندي أنَّ ذلك تأنيثُ الأَفْعَل» اهـ. اللسان ٦/ ٢٠١ (كيس). وانظر: الكتاب ٤/ ٣٦٤، وشرح الرضيّ علَى الشافية ٣/ ٨٦ ـ ٨٧، وشرح الأشمونيّ ٤/ ٣٠٩ ـ ٣١٠.

(٥) الرعد ٢٩. قال أبوحيَّان: «وقرأ بكرةُ الأعرابيُّ: (طِيبَىٰ) بكسر الطاء؛ لتَسلَمَ الياءُ من القلب وإن كان وزنها: فُعْلَىٰ، كما كسَروا في (بِيض) لتَسلَمَ الياء، وإن كان وزنها فُعْلاً كـ: حُمْر» اهـ. البحر المحيط ٥/ ٣٩٠.

كونُها دعاءً، نحو: ﴿سَلَـٰمٌ عَلَيۡكُمۡ﴾.[1]

والثاني: النصبُ، أي: رزقَه اللهُ عَيشاً طيِّباً.

وقد قُرئ: ﴿طُوبَىٰ لَهُمۡ وَحُسۡنُ مَـَٔابٖ﴾[2] برفع النون ونصبِها؛ عطفاً على ﴿طُوبَىٰ﴾ بالاعتبارَين.

وهذه الجملةُ من أبي القاسم يحتملُ أن تكونَ دعاءً ـ وهو الظاهرُ ـ وأن تكونَ إخباراً آخَرَ بطيبِ عَيشِه.

والواوُ في (وَالشَّوْقُ) يحتملُ أن تكون للحالِ، أي: طُوبىٰ له في حال كونِ شوقه إلَى الله يَبعثُ هَمَّه، أي يُثِيرُ ويَهِيجُ إرادتَه ما عند الله.

و«الزَّنْد»: ما يُقْدَحُ به وهو الأعلىٰ، والأسفلُ: زَنْدَةٌ.

و(الْأَسَىٰ): الحُزْنُ، من: أَسِيتُ علىٰ كذا.

و(يَهْتَاجُ): يَلتهبُ [٤١/ب] ويَضْطَرِم.

و(مُشْعِلَا) أي: مُتَّقِداً، جعَل أنَّ زِناداً من الشَّوقِ والحُزْنِ يَقْدَحُ في قلبِ هذا المستهدي فيهيجُ ما عنده من طلبِ الآخرةِ وتَرْكِ ما سواها. ويجوز أن

---

(١) الأنعام ٥٤ وغيرها.

(٢) الرعد ٢٩. والرفع في ﴿وَحُسۡنُ﴾ قراءةُ العشرة، والنصبُ فيها قراءةُ ابن مُحَيصِن من الشواذِّ. قال البنَّا الدمياطيُّ: «وعن ابن مُحَيصِن: ﴿وَحُسۡنَ﴾ بالنصب، عطفاً على ﴿طُوبَىٰ﴾ المنصوب بإضمار: جعَل» اهـ. إتحاف فضلاء البشر ٢/ ١٦٢.

تكونَ الواوُ عاطفةً لهذه الجملة، وما بعدها علَى الجملة من قوله: «اسْتَهْدَىٰ» أي: بِنَفْسِي مَن استَهدىٰ ومَنِ الشَّوقُ يَبعثُ هَمَّه، ويكون قوله: (فَطُوبَىٰ لَهُ) جملةٌ معترِضةٌ قصَد بها الدعاءَ.

و(مُشْعِلاَ) حالٌ من فاعل (يَهْتَاجُ)، و(فِي الْقَلْبِ) متعلِّقٌ بـ(يَهْتَاجُ) أو بـ(مُشْعِلا).

٨٧ ـ هُوَ الْمُجْتَبَىٰ يَغْدُو عَلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ   قَرِيباً غَرِيباً مُسْتَمَالاً مُؤَمَّلَا

(الْمُجْتَبَىٰ): المختارُ، من: اجْتَبيتُ كذا، أي اخترتُه.

و(يَغْدُو) يحتملُ أن يكونَ بمعنىٰ: يَمُرُّ ويَذْهَبُ سالِماً مِمَّا فيه الناسُ من طلبِ الدنيا والتهالُكِ عليها. وكَنَّىٰ بقُرْبِه عن تَواضُعِه للناس، فهو بمنزلةِ القريبِ لهم، و[كَنَّىٰ][1] بغُرْبَتِه عن نَفْرَتِه منهم عند تزاحمهم علىٰ الدنيا، أو لأنَّه غريبُ الشَّكْلِ في مَذْهَبِه وطريقه.[2]

و(مُسْتَمَالاً) يعني أنَّ مَن عرَف حالَه يَستميلُه ويَوَدُّ مجالستَه ومؤانستَه.

و(مُؤَمَّلَا) يعني إذا نزَل بالناس نازِلةٌ يُؤَمِّلُون ويَرْجُون دُعاءَه.

ويحتملُ أن يكون (يَغْدُو) من أخوات «كان» بمعنىٰ صارَ، أي يَصِيرُ علىٰ

---

(١) زيادة للإيضاح.

(٢) في (ت) و(م): وطريقته.

الناس رَفيعاً؛ لأنَّ «علَىٰ» يقتضي[1] الفَوْقِيَّة، والمعنىٰ: أنَّ اللهَ هو الذي رفَعه، فيكون (عَلَى النَّاسِ) متعلِّقاً بمحذوفٍ؛ لأنَّه خبرُها[2]، وما بعده أيضاً أخبارٌ أُخَرُ أو أحوالٌ[3]، ويجوزُ أن تكونَ الأسماءُ المنصوبة هي الأخبار، و(عَلَى النَّاسِ) تبيينٌ، وأمَّا إذا كانت بمعنىٰ: يَمُرُّ ويَذْهَب ـ كما تقدَّم ـ فـ(عَلَى النَّاسِ) متعلِّقٌ بها، والمنصوباتُ أحوالٌ فقط.

٨٨ ـ يَعُدُّ جَمِيعَ النَّاسِ مَوْلىً لِأَنَّهُمْ   عَلَىٰ مَا قَضَاهُ اللهُ يُجْرُونَ أَفْعُلَا

أي: هذا المستَهدي يَعتقِدُ، فلذلك عَدَّاه لمفعولَين كـ«حَسِبَ»، ومثلُه:[4]

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ   بَنِي ضَوْطَرَىٰ لَوْلَا الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعَا

---

(١) تصحَّفَتْ في (ص) و(م) إلىٰ: نقيض.

(٢) أي خبرُ: يَغْدُو.

(٣) سقط من (ت): أو أحوال.

(٤) البيت من الطويل، وهو في ديوان جرير ص ٢٦٥ بلفظ:

. . . . أَفْضَلَ سَعْيِكُمْ   . . . . هَلَّا الْكَمِيَّ . . . .

والكامل ١/ ٢٧٨، ومعاني الزجَّاج ٣/ ٣٣، وحروف المعاني للزجاجيّ ص ٤، والشعر لأبي عليّ ١/ ٥٧، ومعاني الحروف للرمَّانيّ ص١٢٣، والخصائص٢/ ٤٥، والتبصرة والتذكرة ١/ ٣٣٤، والأزهيَّة ص١٦٨، ١٧٠، وأمالي ابن الشجريّ ١/ ٤٢٦، ٢/ ٨٤، ٥٠٩ ونسَبه إلى الأشهب بن رميلة، وخطَّأ ذلك البغداديُّ في الخزانة ٣/ ٥٩، واستشهد به المصنِّفُ في الدُّرِّ المصون ٢/ ٩١.

والشاهد فيه تعدية فعل «عَدَّ» إلىٰ مفعولَين كـ«حَسِبَ».

و(مَوْلىً) يحتملُ أن يعتقدَهم عبيداً، بمعنىٰ أنَّه يعتقدُهم أنَّهم عَبيدُ الله تعالىٰ مأمورون مَرْبُوبون، لا يَضرُّون ولا يَنفعون. وأن يعتقدَهم ساداتٍ فلا يَحتقِرَ أحداً منهم لاحتمال أن يكونوا[1] خيراً منه[2]، فيَتواضعُ للجميع.
ثمَّ علَّل حُسْبانَه لذلك بأنَّهم تَجري أفعالُهم علىٰ سابق قضاءِ الله وقَدَرِه، فلا معنىٰ[3] لرجائِهم ولا خوفِهم؛ لأنَّهم لا يَضرُّون ولا يَنفعون، ولا لِاحتقارِهم؛ لاحتمال أن سبَقَ[4] لهم خاتمةُ الخير فيكونوا خيراً منه.

وأفرَدَ (مَوْلىً) حملاً علىٰ لفظ (جَمِيعَ)، كقوله تعالىٰ: ﴿نَحْنُ جَمِيعٌ مُّنتَصِرٌ﴾[5].

و(أَفْعُلَا) جمعُ «فِعْل»، ونصبُه علىٰ التمييز، والأصلُ: لأنَّ أَفْعُلَهم[6] تَجري علىٰ ما قضاه اللهُ، فحذَف المضافَ [وهو (أَفْعُلَ) وأقام المضافَ إليه مقامَه، وهو الضمير، ثمَّ أتىٰ بذلك المحذوف تمييزاً][7].

(١) في (ت): أن يكون.

(٢) سقط من (ص) و(م): منه.

(٣) سقط من (ص) و(م): معنىٰ.

(٤) في (ت): أن تسبق.

(٥) القمر ٤٤.

(٦) في (ت): «أفعالهم»، وفي (م): فعلهم.

(٧) ما بين الحاصرتَين تكملة من (ت).

٨٩ ـ يَرَىٰ نَفْسَهُ بِالذَّمِّ أَوْلَىٰ لِأَنَّهَا عَلَى الْمَجْدِ لَمْ تَلْعَقْ مِنَ الصَّبْرِ وَالْأَلَا

[٤٢/ أ] أي أنَّه يَشتغِلُ بعَيبِه عن عُيوب الناس، فلا يزالُ يَذُمُّ نَفْسَه ويَتْرُكُ ذَمَّ غيرِه؛ لاعتقادِه التقصيرَ من جِهَتِها، لا سيَّما إذا نظَر في أحوال السَّلَفِ الصالح ومجاهداتِهم.

وعلَّل ذَمَّه لنَفْسِه بأنَّها لم تَصبر علىٰ مَشاقِّ التكليفِ، ولم تَنْزَجِرْ عن المنهيَّات وعبَّر عن ذلك بِلَعْقِها للأشياءِ المستكرَهةِ المُرَّةِ المذاقِ، كالصَّبِرِ، وهو معروفٌ[1] والْأَلَاءِ[2] وهو شجرٌ حسنُ المنظرِ مُرُّ المذاقِ، يقال: إنَّه الدِّفْلَىٰ[3]، ويقال: يُؤكَلُ مادام رَطْباً، فإذا يَبِسَ لم يُسْتَطَعْ أكلُه، ويُدبَغُ به.[4]

والتقديرُ: لم تَلْعَقْ مِن هذَين الشيئَين علىٰ تحصيل المَجْدِ، أي الشَّرَف،

(١) قال ابنُ منظور: «الصَّبِرُ: عُصارةُ شَجَرٍ مُرٍّ.. قال أبوحنيفة: نباتُ الصَّبِرِ كنباتِ السَّوْسَنِ الأخضر، غيرَ أنَّ ورقَ الصَّبِرِ أطولُ وأَعرَضُ وأَثخَنُ كثيراً، وهو كثيرُ الماء جدّاً» اهـ. اللسان ٤/ ٤٤٢ (صبر).

(٢) سقط من (ص): والألاء.

(٣) قال ابنُ منظور: «الدِّفْلَىٰ: شجَرٌ مُرٌّ أخضر حسنُ المنظر، يكون في الأودية.. ابنُ الأعرابيّ: من الشجَر: الدِّفْلىٰ، وهو الآءُ والأَلاءُ والحَبْن، وكلُّه الدِّفْلىٰ» اهـ. اللسان ١١/ ٢٤٦ (دفل).

(٤) قال ابنُ منظور: «الألاءُ ـ بوزن الْعَلاء ـ شجَرٌ ورقُه وحَملُه دِباغٌ، يُمَدُّ ويُقصَر، وهو حسنُ المنظر مُرُّ الطَّعم، ولا يزالُ أخضرَ شتاءً وصيفاً، واحدتُه: أَلاءَةٌ بوزن أَلَاعَة» اهـ. اللسان ١/ ٢٤ (ألأ).

فـ(يَرَىٰ) بمعنىٰ : يَظُنُّ، فيَتعدَّىٰ لاثنين : أحدُهما (نَفْسَهُ)، والثاني (أَوْلَىٰ).

و(بِالذَّمِّ) متعلِّقٌ بـ(أَوْلَىٰ)، و(لِأَنَّهَا) متعلِّقٌ بـ(يَرَىٰ)، و(عَلَى الْمَجْدِ) متعلِّقٌ بـ(تَلْعَقْ)، وكذلك (مِنَ الصَّبْرِ).

فإن قيل : الْأَلَاءُ لا يُلْعَق، فكيف أدْرَجَه[1] مع ما يُلْعَق ؟

قيل : أراد به القَدْرَ المشترَكَ، أي لم تتناولْ ولم تَطْعَم، فيَعُمّ النوعَين، أو يكون علىٰ إضمار فعلٍ لائق، أي لم تَلْعَقْ من الصَّبِر، ولم تأكل من الْأَلَاءِ، وهذا نحوُ ما قيل في قوله تعالىٰ : ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُو الدَّارَ وَالْإِيمَـٰنَ﴾[2]، وقولِ الشاعر :[3]

يَالَيْتَ زَوْجَكِ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّداً سَيْفاً وَرُمْحَا

وقولِه :[4]

---

(١) في (ت) : «أشركه»، وفي (م) : أنزَله.

(٢) الحشر ٩ . قال الزمخشريُّ : «فإن قلتَ : ما معنىٰ عطفِ (الإيمان) علَى (الدار) ولا يقال : تبوَّءوا الإيمان ؟ قلتُ : معناه : تبوَّءُوا الدارَ وأَخلَصوا الإيمانَ» اهـ. الكشّاف ٤/ ٨٣ .

(٣) البيت من مجزوء الكامل، وهو لعبد الله بن الزِّبَعْرىٰ رضي الله عنه، وهو في معاني الأخفش ٢/ ٤٦٦، والكامل ١/ ٤٣٢، ٤٧٧، ٨٣٦، والشعر لأبي عليّ ٢/ ٥٣٢، والخصائص ٢/ ٤٣١، والنهاية في غريب الحديث ٢/ ٢٣٧، وابن يعيش ٢/ ٥٠، وأمالي ابن الشجريّ ٣/ ٨٢، ٨٣، والموضح ١/ ٢٤٤، واستشهد به المصنِّفُ في الدُّرّ ١/ ١١٢ . والشاهد في قوله : «وَرُمْحاً» حيث نصبَه بعامل محذوف تقديره : معتقِلاً أو حاملاً.

(٤) البيت من الوافر، وصدره :

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْماً =

وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا

وقولِه : [١]

فَعَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بَارِداً

وفي الصَّبِرِ لغاتٌ ثلاثٌ [٢] جاريةٌ في « فَعِل » ـ بفتح الفاء وكسرِ العَين ـ غيرَ حَلْقِيِّها ، نحو كَتِف [٣] ، وأنكَر بعضُهم فتحَ الفاءِ وسكونَ العين في هذا

= وهو للراعي النميريّ في ديوانه ص ٢٦٩ ، ونسبه للحُطيئة في إيضاح الوقف ٢/ ٩٢٢ ، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٦١٠ ، والخصائص ٢/ ٤٣٢ ، والنهاية في غريب الحديث ٢/ ٢٣٧ ، وإبراز المعاني ٤/ ٢٢٢ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٦٣٥ ، وعمدة الحفَّاظ (زج ج).
والشاهد فيه نصب « وَالْعُيُونَا » بفعل محذوف تقديره : وكَحَّلْنَ ، أو نحو ذلك .

(١) البيت من الكامل ، يُنسب لذي الرُّمَّة ، أو لبعض بني أسد ، وعجزه :

حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

وهو في معاني الفرَّاء ٣/ ١٢٤ ، ومعاني الزجَّاج ٢/ ١٥٤ ، والشعر لأبي عليّ ٢/ ٥٣٣ ، والخصائص ٢/ ٤٣١ ، والمكتفى ص ٥٥٢ ، والإنصاف ٢/ ٦١٣ ، وأمالي ابن الشجريّ ٣/ ٨٢ ، ٨٣ ، والخزانة ١/ ٤٩٩ ، وهو بلفظ : عَلَفْتُهَا في المصادر السابقة ، واستشهد به المصنِّفُ في الدُّرّ المصون ١/ ١١٢ .
والشاهد فيه نصب « مَاءً » بفعل محذوف تقديره : وسقيتُها ماءً ؛ لأنَّ الماء لا يُعلَف .

(٢) سقط من (ت) : ثلاث .

(٣) قال ابنُ الحاجب بعد بيانه لأبنية الاسم الثلاثيِّ : « وقد يُرَدُّ بعضٌ إلى بعض ، فـ(فَعِلٌ) ممَّا ثانيه حرفُ حلقٍ كـ : فَخِذٍ يجوز فيه : فَخْذٌ وفِخْذٌ وفِخِذٌ ، وكذا الفعلُ كـ : شَهِدَ ، ونحوُ : كَتِف يجوز فيه : كَتْفٌ وكِتْفٌ » اهـ . =

الصَّبِر المرّ.[1]

و«الْأَلَاء» بالمدّ: واحدُه أَلَاءَة، كتَمْر وتَمْرَة.

قال الشيخُ عَلَمُ الدين: «هو يُشْبِهُ الشِّيحَ رائحةً وطعماً، ولو قال: لَمْ تَصْبِرْ عَلَى الصَّبْرِ وَالْأَلَا، كان أحسنَ؛ لأنَّ الْأَلَاءَ لا يُلْعَق».[2]

قلتُ: قد تقدَّم جوابُ هذا.

وفُعل بـ(الْأَلَا) ما فُعل بـ(أَجْذَمُ الْعَلَا)، وقد تقدَّم.[3]

٩٠ ـ وَقَدْ قِيلَ كُنْ كَالْكَلْبِ يُقْصِيهِ أَهْلُهُ وَمَا يَأْتَلِي فِي نُصْحِهِمْ مُتَبَذِّلَا

نظَم في هذا ما روىٰ وَهْبُ بنُ مُنَبِّهٍ[4] عن بعض الرُّهْبان أنَّه أَوْصىٰ رجُلاً فقال: انصَحْ للهِ حتَّىٰ تكونَ كَنُصْحِ الكلبِ لأهلِه: يُجَوِّعُونه ويَضْرِبُونه، ويأْبىٰ

= قال الرضيُّ: «وجميعُ هذه التفريعات في كلام بني تميم، وأمَّا أهلُ الحجاز فلا يُغيِّرون البناء ولا يُفرِّعون» اهـ. شرح الشافية ١/ ٣٩/ ٤٠.

(١) قال الجوهريُّ: «والصَّبِرُ بكسر الباء: هذا الدواءُ المُرُّ، ولا يُسَكَّنُ إلَّا في ضرورة الشِّعر» اهـ. الصحاح ٢/ ٧٠٧ (صبر).

(٢) نقَل أبوشامة هذا القولَ عن الشيخ علم الدين السخاويّ في إبراز المعاني ١/ ٢١٤.

(٣) البيت ٤.

(٤) أبوعبدالله الصنعانيّ، من التابعين، إمام علَّامة أخباريّ، ت ١١٤هـ، وقيل غير ذلك. (سير الأعلام ٤/ ٥٤٤).

إلَّا أن يُحيطَ نُصحاً.[1]

فكأنَّه قال: لا تُقصِّر في طاعة الله ـ وإن امتحنكَ ببلاءٍ ومرضٍ ـ كما لا يُقصِّرُ الكلبُ في خدمة أهلِه. أو لا تَتْرُكْ نُصْحَ الناس وإن آذَوْكَ، كما لم يَتْرُكِ[2] الكلبُ نُصحَ أهلِه. وحرَّكَ مَن يَسمعُ هذا الكلامَ بأنَّه إذا كان في أَخَسِّ الحيواناتِ خَصْلَةٌ حميدةٌ[3]، فينبغي أن لا تُهمَلَ بل يُعمَلَ بها.

وقد صنَّفَ أبو بكرٍ ابنُ المَرْزُبَان[4] كتاباً في آداب الكلاب، وسمَّاه: «تَفْضِيلُ الْكِلابِ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِمَّنْ لَبِسَ الثِّيَاب».[5]

---

(١) هذا القول مذكور في إبراز المعاني ١/ ٢١٥.

(٢) في (ت): لا يترك.

(٣) في (ت): جميلة.

(٤) كذا جاء ضبطه في لسان العرب ١٣/ ٤٠٦، وهو فارسيٌّ معرَّب، ومعناه: الفارس الشجاع المقدَّمُ علَى القوم دون الملِك. وأبوبكر ابنُ الْمَرْزُبَان، هو عليُّ بن أحمد البغداديّ فقيه، درس ببغداد. ت٣٦٦هـ، كذا سمَّاه ابنُ العماد في شذرات الذهب٣/ ٥٦ وحاجي خليفة في كشف الظنون ١٢٧٩ وكحَّالة في معجم المؤلِّفين ٧/ ١٢، وسمَّاه إسماعيلُ البغداديّ في هديَّة العارفين ٦/ ٢٦: محمد بن خلَف بن الْمَرْزُبَان، وذكَر أنَّ وفاته سنة ٣٠٩ هـ، والله أعلم.

(٥) طُبع الكتاب بعنوان: «فضل الكلاب علىٰ كثير ممَّن لبس الثياب» بتحقيق عبدالرحمن حسن محمود، مكتبة الآداب، القاهرة.

وقال المفسِّرون في قوله تعالىٰ : ﴿ مُكَلِّبِينَ ﴾[(١)] : إنَّه اشتُقَّ من لفظ « الكَلْب » ؛ لأنَّه أكثرُ الحيوانات غيرِ الناطقة أدباً .

و(يُقْصِيهِ) : يُبعدُه .

(وَمَا يَأْتَلِي) أي : ما يُقصِّرُ [٤٢/ ب] ، يَفْتَعِل ، من : أَلَا في الأمرِ يَأْلُو ، أي قَصَّر ، ومنه : ﴿ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا ﴾[(٢)] ، وأمَّا قوله : ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُولُواْ الْفَضْلِ ﴾[(٣)] فهو : يَفْتَعِل من « الأَلِيَّة » وهي الحَلِف .

و(مُتَبَذِّلَا) أي مُسترسِلاً في جميع الأشغال ، جليلِها وحقيرِها ، ونصبُه علىٰ الحال ، وباقي الإعراب ظاهر .[(٤)]

٩١ ـ لَعَلَّ إِلَـٰهَ الْعَرْشِ يَا إِخْوَتِي يَقِي جَمَاعَتَنَا كُلَّ الْمَكَارِهِ هُوَّلَا

أي نَترجَّىٰ إنِ اتَّصفْنا بهذه الصفاتِ الجميلة أن يَقِينا ـ أي يَصُونَنا ـ من جميعِ المكاره الدنيويَّة والأُخرويَّة .

و(هُوَّلَا) جمعُ هائِل ، وهائِلٌ اسمُ فاعلٍ من : هالَه كذا ، أي أَفزَعه هَوْلاً ، فهو هائلٌ ، والجمعُ هُوَّل ، كضُرَّب ، ونصبُه علَى الحال من (كُلَّ) .

---

(١) المائدة ٤ .

(٢) آل عمران ١١٨ .

(٣) النور ٢٢ .

(٤) في (ت) : واضح .

٩٢ ـ وَيَجْعَلُنَا مِمَّنْ يَكُونُ كِتَابُهُ   شَفِيعاً لَهُمْ إِذْ مَا نَسُوهُ فَيَمْحَلاَ

الجملةُ من (يَجْعَلُنَا) عطفٌ على «يَقِي»، أي: لعلَّه يجعلُنا من الذين ـ أو مِن قومٍ ـ شفَعَ لهم القرآنُ. فـ(مَنْ) موصولةٌ أو موصوفة، وحمَل على لفظ (مَنْ) فأفرَد في قوله: (كِتَابُهُ)، وعلى معناها فجمَع في قوله: (لَهُمْ).

و(إِذْ) ظرفٌ لـ(شَفِيعاً)، وفيه إشكالٌ من حيث إنَّ الشفاعةَ يومَ القيامة، ونسيانُ القرآن إنَّما هو في الدنيا، ونحوُه في هذا الإشكال قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾.[1]

ويُجاب عنهما بأنَّ «إِذْ» للتعليل، كقوله تعالى: ﴿وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللهَ فَأْوُواْ﴾.[2]

وقيل: التقديرُ: بَعْدَ إِذ ظَلَمْتُم[3]، فحُذف المضافُ، فكذا هنا.

---

(١) الزخرف ٣٩. قال الزمخشريُّ: «فإن قلتَ: ما معنى قوله تعالى: ﴿إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾؟ قلتُ: معناه إذ صَحَّ ظُلمُكم وتَبيَّن، ولم يَبقَ لكم ولا لأحدٍ شُبهةٌ في أنَّكم كنتم ظالمين، وذلك يومَ القيامة، و﴿إِذْ﴾ بدلٌ من ﴿الْيَوْمَ﴾، ونظيرُه:

إِذَا مَا انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لَئِيمَةٌ

أي: تَبيَّن أنِّي ولدُ كريمةٍ» اهـ. الكشَّاف ٣/ ٤٨٩.

(٢) الكهف ١٦. ونَصَّ ابنُ هشام على أنَّ «إِذْ» تكون للتعليل. انظر: المغني ص ١١٣.

(٣) قاله ابنُ هشام في المغني ص ١١٥.

وقيل : نَزَّل المسبَّبَ عن[1] الشيء كأنَّه وقَع زمنَ سببِه، فانتفىٰ نفعُ الاشتراكِ في العذابِ زمنَ ظُلْمِهم[2]، وكذا هنا، كأنَّ الشفاعةَ حَصَلَتْ وقتَ عدمِ النسيانِ لكونها مسبَّبةً عنه.

وقال ابنُ جِنِّي : «راجعتُ أبا عليٍّ[3] مِراراً ـ يعني في الآية ـ وآخِرُ ما تحصَّل منه أنَّ الدنيا والآخرة متَّصِلتان، وهُما في عِلْم الله تعالىٰ وحُكْمِه شيءٌ واحد، فكأنَّهما واقعةٌ، وكأنَّ اليومَ ماضٍ»[4].

والنِّسْيان : التَّرْكُ للعمل بما فيه، نحو : ﴿نَسُواْ اللهَ فَنَسِيَهُمْ﴾[5].

و(يَمْحَلَ) نصبٌ بعد الفاء في جواب النفي بـ(مَا) بإضمار «أَنْ»، وهو مِن : مَحَلَ به : إذا وَشَىٰ به ونَمَّ عليه.

---

(١) في (م) : «علىٰ» وهو تحريف.

(٢) جاءت هذه العبارة في (ت) هكذا : «فانتفَى النفع للاشتراك في العذاب في زمن ظلمهم».

(٣) أبوعليٍّ الحسنُ بنُ أحمدَ بن عبدِ الغفَّار الفارسيُّ النحويّ، الإمام المشهور، وأوحد زمانه في علم العربيَّة، مؤلِّف «الحُجَّة» وغيرها. ت ٣٧٧ هـ. (بغية الوعاة ١/ ٤٩٦).

(٤) نقَل أبوشامة كلامَ أبي عليٍّ الفارسيّ في إبراز المعاني ١/ ٢١٦، ونقَله ابنُ هشام في المغني ص ١١٤ وآخِرُه فيه : فكأنَّ اليومَ ماضٍ، أو كأنَّ (إذْ) مستقبَلة.

(٥) التوبة ٦٧.

وفي الحديث : « وَلَا تَجْعَلِ [(١)] الْقُرْآنَ بِنَا مَاحِلاً »[(٢)]، أي ذاكراً لِمَا أسلَفناه من العمل السَّوْء.

ويجوزُ أن يُرادَ بنِسيانِه نسيانُ ألفاظِه ؛ لأنَّ ذلك إنَّما يكونُ غالباً حيث يحصُل تهاونٌ[(٣)] وتَكاسُل، وإلّا فالمحِبُّ للشيء يُكثِرُ من ذِكْرِه.

وقد ورَدتْ أحاديثُ وآثارٌ كثيرةٌ ناهيةٌ عن نِسيان القرآن، فمنها ما رُوي عنه عليه السلام : « الْقُرْآنُ شَافِعٌ مُشَفَّعٌ، وَمَاحِلٌ مُصَدَّقٌ، فَمَنْ جَعَلَهُ أَمَامَهُ قَادَهُ إِلَى الْجَنَّةِ وَمَنْ جَعَلَهُ خَلْفَهُ سَاقَهُ إِلَى النَّارِ » .[(٤)]

---

(١) تحرَّفتْ في (ص) و(م) إلى : لا تجعلوا.

(٢) الحديث في مفردات الراغب (ص٧٦٢) بلفظ : لَا تَجْعَلِ الْقُرْآنَ مَاحِلاً بِنَا. قال أبو شامة في إبراز المعاني (١/ ٢١٧) : « قال الشيخ [السخاويُّ] : وفي الدعاء : وَلَا تَجْعَلِ الْقُرْآنَ بِنَا مَاحِلاً، أي ذاكراً لما أسلفناه من المساوئ في صحبته»، وقال ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث (٤/ ٣٠٣) : « ومنه حديث الدعاء : لَا تَجْعَلْهُ مَاحِلاً مُصَدَّقاً».

(٣) تحرَّفتْ في (ص) و(م) إلى : بها دون.

(٤) الحديث أخرَجه أبونُعيم في الحِلية (٤/ ١٠٨) وقال : « غريبٌ من حديث الأعمش، تفرَّد به عن الربيع»، وابنُ أبي شَيبة في مصنَّفه (٧/ ١٧٢) في كتاب فضائل القرآن، والدَّيلميُّ في مسنَده (٤٦٧٥)، والشَّجَريُّ في أماليه (١/ ١١٣)، والمنذريُّ في الترغيب والترهيب (٢/ ٢٤٩) وعزاه لصحيح ابن حِبّان، والهيثميُّ في مجمع الزوائد (٧/ ١٦٤) وقال : « رواه الطبرانيُّ، وفيه الربيع بن بدر وهو متروك»، والعَجلونيُّ في كشف الخفاء (٢/ ١٤٢)، والحديث في كنز العمال(٢٣٠٦، ٤٠٢٧، ٤٠٣٧)، والرعاية لمكيّ ص٦٥=

وفي روايةٍ بعد « وَمَاحِلٌ مُصَدَّقٌ » : « مَنْ شَفَعَ لَهُ الْقُرْآنُ يومَ الْقِيَامَةِ نَجَا، وَمَنْ مَحَلَ بِهِ الْقُرْآنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَبَّهُ اللهُ فِي النَّارِ عَلَىٰ وَجْهِهِ » .(١)

وعن أنسٍ، عنه عليه السلام : « عُرِضَتْ عَلَيَّ ذُنُوبُ أُمَّتِي، فَلَمْ أَرَ أَعْظَمَ مِنْ سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ آيَةٍ أُوتِيَهَا رَجُلٌ ثُمَّ نَسِيَهَا » .(٢)

فللقرآنِ [٤٣/ أ] حالتان يومَ القيامة : إمَّا الشفاعةُ لِمَن عمِل بما فيه ولم يَنْسَ ألفاظَه، وإمَّا شَكْواه لِمَن تركهما .

٩٣ ـ وَبِاللهِ حَوْلِي وَاعْتِصَامِي وَقُوَّتِي ... وَمَا لِيَ إِلَّا سِتْرُهُ مُتَجَلِّلَا

نظَم في هذا البيت معنىٰ « لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ »، وزاد فيها الاعتصامَ .

= وذكَره أبو شامة في إبراز المعاني (١/ ٢١٧) علىٰ أنَّه من كلام ابن مسعود رضي الله عنه .

(١) الحديث بهذا اللفظ أخرَجه أبو عُبيد في كتاب فضائل القرآن العزيز (ص٣٥)، وذكَره أبو شامة في إبراز المعاني (١/ ٢١٦) ونسَبه إلىٰ أبي عبيد أيضاً، وهو في كنز العمال (٢٤٧٤) وعزاه لمحمد بن نصر عن أنس .

(٢) الحديث أخرَجه التِّرمذيُّ (٢٩١٦) في ثواب القرآن، وقال : « هذا حديثٌ غريب، لا نعرفه إلَّا من هذا الوجه، وذاكَرتُ به محمدَ بنَ إسماعيل [يعني : البخاريَّ] فلم يعرفه واستغرَبه » اهـ. وأخرَجه أبو داود (٤٦١) في الصلاة، باب : كَنْس المسجد، والبيهقيُّ (٢/ ٤٤٠) في الصلاة، باب : كَنْس المسجد، وابنُ عبدالبرِّ في الاستذكار (١٠٤٧٠)، والبغويُّ في شرح السُّنَّة (٢/ ٣٦٤)، وابنُ الجوزيِّ في العلل المتناهية (١/ ١٠٩)، والمنذريُّ في الترغيب والترهيب (١/ ١٩٧، ٢/ ٣٥٩)، والنوويّ في الأذكار (ص ١٩٣)، والهذليُّ في الكامل (١/ ب)، وابن كثير في فضائل القرآن (ص ١١٥) .

يقولُ : هذه الأشياءُ الثلاثةُ لا أَقْدِرُ على تحصيلِها إلّا بمعونة الله .

وفي الحديث عن ابن مسعودٍ قال : كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَسَمِعَنِي وَأَنَا أَقُولُ : لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ ، فَقَالَ : أَتَدْرِي مَا تَفْسِيرُهَا ؟ قُلْتُ : اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، فَقَالَ : لَا حَوْلَ عَنْ مَعَاصِي اللهِ إِلَّا بِعِصْمَةِ اللهِ ، وَلَا قُوَّةَ عَلَى طَاعَةِ اللهِ إِلَّا بِمَعُونَةِ اللهِ ، بِذَلِكَ أَخْبَرَنِي جِبْرِيلُ عَنِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ .[1]

قال الخطَّابيُّ[2] : هذا أحسنُ ما جاء فيه .[3]

وفي الحديث : « لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ » .[4]

---

(١) الحديث في تاريخ بغداد (١٢/ ٣٦٢) وأمالي الشجريّ (١/ ٣٠) والضعفاء الكبير للعقيليّ (٢/ ٢٠٠) بلفظ : أَلَا أُخْبِرُكَ بِتَفْسِيرِهَا ، وهو في المطالب العالية (٣٤٣٨) باب : فضل لاحول ولا قوّة إلّا بالله ، بلفظ : هَلْ تَدْرِي مَا تَفْسِيرُهَا ، وكنز العمَّال (٣٩٤٧) ، وقال الهيثميُّ في مجمع الزوائد (١٠/ ٩٩) : « رواه البزَّارُ بإسنادَين : أحدهما منقطع ـ فيه عبد الله بن خِراش ، والغالبُ عليه الضعفُ ـ والآخَر متَّصِلٌ حسن » .
وذكَر أبوشامة في إبراز المعاني (١/ ٢١٨) جزءاً منه وهو : « لَا حَوْلَ عَنْ مَعَاصِي اللهِ إِلَّا بِعِصْمَةِ اللهِ ، وَلَا قُوَّةَ عَلَى طَاعَةِ اللهِ إِلَّا بِمَعُونَةِ اللهِ » على أنَّه من كلام ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ في تفسير معنى : لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ .

(٢) حمد بن محمد بن إبراهيم ، أبوسليمان الخطَّابيّ الحافظ اللغويّ ، صاحب التصانيف . ت ٣٨٨ هـ . (السير ١٧/ ٢٣) .

(٣) نقَل أبوشامة هذا القولَ للخطَّابيّ في إبراز المعاني ١/ ٢١٨ .

(٤) الحديث أخرَجه مسلم (٢٧٠٤) في كتاب الذِّكر والدعاء ، باب : استحباب خفض=

و« الْحَوْلُ » مصدرُ : حَالَ إِلَىٰ مَكَانٍ كَذَا ، أي تَحَوَّلَ إِلَيْهِ ، فالمعنىٰ : وَبِاللهِ تَحَوُّلِي مِنْ أَمْرٍ إِلَىٰ أَمْرٍ .

وقال ابنُ الأنباريّ [١] : «الْحَوْلُ عند العرب : الحِيلَةُ ، فالمعنىٰ : لا حِيلَةَ للعبدِ في دَفْعِ الشَّرِّ ولا قُوَّةَ له علىٰ دَرْكِ الخيرِ إلَّا بالله» . [٢] وفي لُغَيَّةٍ ضعيفة : لَا حِيلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ .

و« الاعْتِصام » افْتِعال ، من : عَصَمَه ، أي مَنَعَه .

و« السِّتْرُ » في الأجْرامِ : ما يُتغطَّىٰ به ويُواري .

و(مُتَجَلِّلَا) أي : مُتغطِّياً ، من : جُلِّ الدابَّة .

و(بِاللهِ) خبرٌ مقدَّم ، وما بعده مبتدأٌ ومعطوفٌ عليه .

= الصوت بالذِّكر ، وابنُ ماجه (٣٨٢٥) في الأدب ، والدَّيلميّ (٧٢٨٥) ، وأحمدُ (٥/ ١٥٦) ، والبغويُّ في شرح السُّنَّة (٥/ ٦٨) ، وابنُ حَجَر في المطالب العالية (٣٤٣٦) وحسَّنه ، وصحَّحه ابنُ حِبَّان (٢٣٣٩) .

(١) محمد بن القاسم بن محمد أبوبكر ابن الأنباريّ البغداديّ ، الإمام الكبير ، مؤلِّف كتاب الوقف والابتداء ، والمذكَّر والمؤنَّث ، وغيرهما ، ت ٣٢٨ هـ . (غاية ٢/ ٢٣١) .

(٢) قال ابن الأنباريّ في كتابه : الزاهر في معاني كلمات الناس ص٨ : «وقولُهم : لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ ، قال أبوبكر : معناه : لا حِيلةَ ولا قُوَّةَ إلَّا بالله ، ويُقال : ما للرَّجُل حِيلة ، وما له حَوْلٌ» اهـ . وقول ابن الأنباريِّ مذكور في عمدة الحفَّاظ ص ١٤٤ مادَّة (ح و ل) ، واللآلئ الفريدة لوحة ٣٣/ أ .

و(لِيَ) خبرٌ مقدَّم، و(سِتْرُهُ) مبتدأٌ، و(إِلَّا) استثناءٌ مفرَغ.

و(مُتَجَلِّلَا) حالٌ من الياء في (لِيَ)، وقيل: من (سِتْرُهُ)، قال الشيخُ شهابُ الدِّين: «وفيه نظرٌ»[1].

قلتُ: كأنَّه يقول: الْمُتَجَلِّلُ من صفةِ العُقلاء، لا من صفةِ السِّتْرِ، لكنَّه يجوزُ على حذف العائد، أي: به.

فإن قيل: هذا من باب جريانِ الصفةِ على غير مَن هي له، فكان ينبغي أن يُبرَزَ الضميرُ فيقال: مُتَجَلِّلاً به أنا.

فالجواب: أنَّه عند أَمْنِ اللَّبْسِ قد يُبْرَز وقد لا يُبْرَز، وهو مذهبٌ كوفيٌّ قال به جماعةٌ[2]، وقد أوضحتُ هذه المسألةَ في كتابَيَّ «شرح تسهيل الفوائد» وفي «إعراب القرآن الكريم»[3]، فعَليكَ بالالتفات إليهما.

٩٤ ـ فَيَا رَبِّ أَنْتَ اللهُ حَسْبِي وَعُدَّتِي   عَلَيْكَ اعْتِمَادِي ضَارِعاً مُتَوَكِّلَا

استغاث بربِّه الْمُصْلِحِ لأُموره.

و(حَسْبِي) بمعنى: مُحْسِبِي، والْمُحْسِبُ: الكافي، ومنه: حَسْبُكَ دِرْهَمٌ،

(١) إبراز المعاني ١/ ٢١٨.

(٢) انظر: الإنصاف ١/ ٥٧ المسألة الثامنة، وحاشية الصبَّان علَى الأشمونيِّ ١/ ١٩٧ ـ ١٩٩.

(٣) انظر: الدُّرّ المصون ١/ ٨.

ولهذا كانت إضافتُه لفظيَّةً .

و« الْعُدَّةُ » : ما يُعَدُّ لدفعِ النوائب .

و« الاعْتِمادُ » في الأصل : الاتِّكاءُ على الشيء ، والمرادُ به ـ هنا ـ التفويضُ والاستناد .

و« الضَّارِعُ » : الذَّليلُ المتواضِع ، ومنه :(1)

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ ۝ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ

و« الْمُتَوَكِّلُ » : الْمُظْهِرُ عَجْزَه ، الْمُلْقي مَقاليدَه إلى مَن يَكْفِيه ما يَحْذَرُ .

و(أَنْتَ) مبتدأٌ ، و(اللهُ) مبتدأٌ ثانٍ ، و(حَسْبِي) خبرُه ، والجملةُ خبرُ الأوَّلِ ويجوزُ أن تكونَ الجَلالةُ [٤٣/ ب] خبراً أوَّلَ ، و(حَسْبِي) خبرٌ ثانٍ .

ويجوزُ عند الأخفش أنْ يكون (اللهُ) بدلاً من(أَنْتَ) ، وهي مسألةُ خِلافٍ

(1) البيت من الطويل ، وهو للحارث بن نَهِيك في الكتاب ١/ ٢٨٨ ، وابن يعيش ١/ ٨٠ ، والخزانة ١/ ٣٠٣ ، ويُنسَب لآخَرين ، منهم : نهشل بن حَرِّيّ في الخزانة ١/ ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ولبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه ٣٦٢ ، ولضِرار بن نهشل في الدرر ٢/ ٢٨٦ ، ومعاهد التنصيص ١/ ٢٠٢ ، وللحارث بن ضرار النهشليّ في الهادي إلى معرفة المقاطع والمبادي للهَمَذانيّ ٩٢٣ ، وهو بلا نسبة في الكتاب ١/ ٣٦٦ ، ومعاني الزجَّاج ٤/ ٣٩٣ ، وهو في إعراب النحَّاس ١/ ٥٥٧ ، ٣/ ٦٦٨ بلفظ : وَأَشْعَثُ مِمَّنْ طَوَّحَتْهُ الطَّوَائِحُ ، والشعر لأبي عليّ ٢/ ٤٦٤ ، ٤٩٩ ، واستشهد به المصنِّفُ في الدُّرّ ٣/ ٧٢ ، وعمدة الحفَّاظ (ض ر ع) .

دلائلُها في المطوَّلات .[1]

و(اعْتِمَادِي) مبتدأٌ، والجارُّ قبلَه خبرُه، أو يكون (اعْتِمَادِي) فاعلاً به علىٰ رأي الأخفش، و(ضَارِعاً مُتَوَكِّلا) حالان من الياء في (اعْتِمَادِي)، وجاءت من المضاف له لكونِه فاعلاً في الأصل، أي: عليكَ أَعْتَمِدُ في حالِ التَّضَرُّعِ والتَّوَكُّل، وكأنَّه نظَم في هذا البيت معنىٰ قولِهم: حَسْبِيَ اللهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ.

* * *

(١) مذهب الأخفش جوازُ إبدال الظاهر من المضمَر لغائبٍ كان أو لمتكلِّم أو لمخاطَب في جميع أقسام البدل، ونسَب ابنُ مالك هذا المذهبَ أيضاً للكوفيِّين.

انظر: شرح الجُمَل لابن عصفور ١/ ٢٨٩ وما بعدها، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣/ ١٢٨٤، وشرح الرضيّ علَى الكافية ٢/ ٣٩٠ ـ ٣٩٢.

باب الاستعاذة

أي: هذا بابُ كذا، فقولُ العلماء: بابُ كذا، أو فصلٌ، أو فرعٌ، خبرُ مبتدأٍ محذوف اختصاراً.

والاستعاذةُ: مصدرُ: استعاذ بكذا، أي الْتَجأَ إليه واستجار به. والسينُ فيه للطَّلَب، يقال: اسْتَعَذْتُ وعُذْتُ عَوْذاً وعِياذاً، كالقَوْل والقِيام، وأمَّا «مَعَاذَ» فاسْمُ المصدرِ، كالْمَقْتَل، ويقال: عائذاً بكَ من كذا، في معنَى المصدر، قال:[1]

أَلْحِقْ عذَابَكَ بِالْقَوْمِ الَّذِينَ طَغَوْا وَعَائِذاً بِكَ أَنْ يَعْلُوا فَيُطْغُونِي

وهو من باب: أَقَائماً وقد قعَد الناسُ[2]، وفيه بحثٌ حسن، أوضحتُه في الكتابَين المتقدِّمَيِ[3] الذِّكْر.[4]

---

(١) البيت من البسيط، وهو لعبد الله بن الحارث السهميّ ـ رضي الله عنه ـ في الكتاب ١/ ٣٤٢، والنكت ص ٣٨١، وشرح التسهيل لابن مالك٢/ ١٩٣، واللسان ٣/ ٤٩٨ (عوذ)، وبلا نسبة عند ابن يعيش ١/ ١٢٣، واستشهَد به المصنِّفُ في الدُّرّ المصون ١/ ٧ وعمدة الحفَّاظ ص ٣٨٩ مادَّة (ع و ذ).
والشاهد فيه قوله: «عَائِذاً» فإنَّه وضِع موضعَ المصدر النائب عن فعله، أي: أعوذ عياذاً.

(٢) سبَق كلام المصنِّف على هذا والتعليق عليه عند شرحه للبيت ١٦، ص ٦٢.

(٣) في (ص) و(م): «المتقدمين الذكر»، وهو خطأ.

(٤) يعني: شرح تسهيل الفوائد، وإعراب القرآن الكريم وهو كتاب الدُّرّ المصون١/ ٧.

و «أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ» ليس من القرآن إجماعاً [١]، ولفظُه خبرٌ ومعناه الدعاءُ.

٩٥ ـ إِذَا مَا أَرَدتَّ الدَّهْرَ تَقْرَأُ فَاسْتَعِذْ جِهَاراً مِنَ الشَّيْطَانِ بِاللهِ مُسْجَلَا

أمَر بالاستعاذة مجهوراً بها عند إرادة القراءة مُسْجَلاً ـ أي مطلَقاً ـ لسائر القرَّاء في جميع القرآن، فلا يختصُّ بذلك قارئٌ دون آخَر، ولا آيةٌ ولا سورةٌ دون أُخرىٰ.

قال الشيخُ شهابُ الدين: «هذا إذا كان القارئُ يَقرأ علىٰ شيخٍ أو بحضرة مستمِع، أمَّا مَن كان في صلاةٍ أو خالياً فالأَوْلىٰ أن يُخْفِيَها» [٢]، وسيأتي ـ آخِرَ البابِ ـ أنَّ بعضَ القرَّاء يُخفي التعوُّذَ، فقوله: (أَرَدتَّ) إظهارٌ للمقدَّر في الآية الكريمة الذي فسَّرها به العلماءُ؛ فإنَّ الجمهورَ علىٰ أنَّ الاستعاذةَ تكونُ قبل القراءة وشذَّت طائفةٌ ـ حتَّىٰ نُقِل ذلك عن حمزةَ ـ أنَّ الاستعاذةَ بعدها؛ لِظاهرِ قوله تعالىٰ: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْءَانَ فَاسْتَعِذْ﴾ [٣]، والفاءُ للترتيب، وتأوَّل الجمهورُ ذلك علىٰ حذفِ الإرادة والاستغناءِ عنها بالفعل؛ لكونه ناشئاً عنها، ولشدَّة اتِّصاله بها، والتقديرُ: فإذا أردتَّ قراءةَ القرآنِ فاستعِذْ. ولا شكَّ أنَّ الاستعاذةَ

---

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٣٣/ ب، والدُّرّ المصون ١/ ٧.

(٢) انظر: إبراز المعاني ١/ ٢١٩.

(٣) النحل ٩٨.

بعد إرادة القراءة وقبلَ القراءة، وهو كقوله: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَوٰةِ فَاغْسِلُواْ﴾[١] وقولِك: إذا أَكَلْتَ فَسَمِّ اللهَ.

وهل الاستعاذةُ واجبةٌ في أوَّل القراءة أو مستحبَّةٌ؟ قولان.[٢]

و(جِهَاراً) مصدر: جاهَر أو جهَر ـ كجَمَح جِماحاً، [وقد قيل ذلك في قوله: ﴿وَلَوْلَا دِفَٰعُ اللهِ﴾[٣] ـ وهو مصدرٌ في موضع الحال، أي: استعِذْ مُجاهِراً أو جاهِراً][٤]، ويجوزُ أن يكونَ نعتَ مصدرٍ محذوفٍ، أي: استعاذةً ذاتَ جِهارٍ أو تعوُّذاً [٤٤/ أ] ذا جِهار.

و(مُسْجَلَا) بمعنىٰ: مطلقاً، وهو منصوب علىٰ أنَّه نعتُ مصدر محذوف، أي تعوذاً مطلقاً.

و(الدَّهْرَ) منصوبٌ بـ(أَرَدتَّ)، ولا يجوزُ أن ينتصبَ بـ(تَقْرَأُ)، قيل: لأنَّه في الأصل منصوبٌ بـ«أَنْ»، ولو صرَّح بـ«أَنْ» لامتنَع إعمالُه في الظرف قبلَه؛ لأنَّ ما في حيِّزها لا يتقدَّمُ عليها، فلمَّا حُذفتِ ارتفَع الفعلُ، علىٰ حدِّ:

---

(١) المائدة ٦.

(٢) انظر: التبيان في آداب حملة القرآن ص ٦٤، والدُّرّ المصون ١/ ٧.

(٣) البقرة ٢٥١، الحجّ ٤٠. وضبطُها في النُّسخ الثلاث ﴿دِفَٰعُ﴾ بكسر الدال وفتحِ الفاء وألفٍ بعدها، وذلك علىٰ قراءة نافع. انظر: التيسير ص ٨٢.

(٤) سقط ما بين الحاصرتَين من (ص).

«تَسمعُ بالْمُعَيـديِّ خيرٌ . . . »[1] فرُوعِيَ بعدَ حذفِها ما كان مع وجودِها، وفيه نظرٌ.

و(إِذَا) شرطيَّةٌ، و(مَا) مزيدةٌ للتأكيد، وفاءُ (فَاسْتَعِذْ) جوابُها، وهو العاملُ فيها، وما بعد (إِذَا) في محلٍّ خفضٍ بإضافتها إليه.

و(مِنَ الشَّيْطَانِ) و(بِاللهِ) متعلِّقان بـ(اسْتَعِذْ)، وكان الوجهَ تقديمُ (بِاللهِ) علىٰ (مِنَ الشَّيْطَانِ)، ولكنَّ ضيقَ النظمِ صيَّره إلىٰ ما ترىٰ.

٩٦ ـ عَلَىٰ مَا أَتَىٰ فِي النَّحْلِ يُسْراً وَإِنْ تَزِدْ ... لِرَبِّكَ تَنْزِيهاً فَلَسْتَ مُجَهَّلَا

يُشير إلىٰ قوله تعالىٰ في النحل [٩٨] : ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَـٰنِ الرَّجِيمِ﴾ فينبغي للقارئ أن يأتيَ بهذا اللفظ كاملاً ليَخرجَ عن عُهدة الأَمْرِ، حتَّىٰ لو قال: أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ، دون أن يقول: الرَّجِيمِ، لم يكن آتياً بالمأمور به كاملاً.

و(عَلَىٰ مَا أَتَىٰ) حالٌ من فاعل «اسْتَعِذْ» في البيت قبله، أي: استَعِذْ معتمِداً علىٰ اللفظ الذي ورَد في النحل، وقيل: هو نعتٌ لذلك المصدر المحذوفِ في البيت قبله، فتقديرُه: فاستَعِذْ تَعَوُّذاً كائناً علىٰ ما أتىٰ في النحل. و(يُسْراً) حالٌ من الموصول، أي لكونِه أسهلَ من غيره من الألفاظ الواردةِ في ذلك كما ستقِفُ

---

(١) من أمثال العرب، وتتمَّته: «خيرٌ من أن تَراه» ويُضرَب لمن خبره خيرٌ من مَرْآه، وهو في الكتاب ٤/ ٤٤، والشعر لأبي عليّ ٢/ ٤٠٣، والمسائل الحلبيَّات له ص ٤٤، وسرّ الصناعة ص ٢٨٥، ٢٨٨، والخصائص ٢/ ٤٣٤، وجمهرة الأمثال ١/ ٢٦٦، ومجمع الأمثال ١/ ١٢٩، وفوائد في مشكل القرآن ص ٧١، والدُّرّ المصون ٣/ ٦٥٩ وغيرها.

عليه، ثمَّ قال: فإن زدتَّ في لفظ الاستعاذة صفةَ تنزيهٍ لله تعالىٰ فلستَ منسوباً للجهل؛ لأنَّه حسنٌ في الجملة، فتقول: أَعُوذُ بِاللهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، أو: أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ إِنَّ اللهَ هو السَّمِيعُ الْعَلِيمُ، ونحوُ ذلك من صفات سَلْبٍ أو ثُبوتٍ.

و«زَادَ» يتعدَّىٰ لاثنين، نحو: ﴿وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى﴾[1]، وأوَّلُهما ـ هنا ـ (لِربِّكَ)، زاد اللامَ في المفعول علىٰ حدِّ قوله تعالىٰ: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾[2]، و﴿لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾[3]، ويجوز أن يكون أوَّلُهما محذوفاً واللامُ للعِلَّة، تقديرُه: وإن تَزِدْ لفظَ الاستعاذةِ تنزيهاً لأجْلِ تعظيمِ ربِّكَ، وكذلك في ﴿لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ أي: يَرهَبون عِقابَ ربِّهم لأجْلِه. ويجوزُ علىٰ هذا الوجه أن تتعلَّقَ اللامُ بـ(تَنْزِيهاً) ولا يضرُّ تقدُّمُ معمولِ المصدرِ عليه؛ لاتِّساعهم في الظرف وعديلِه.

و(فَلَسْتَ مُجَهَّلَا) في محلِّ جزمٍ جواباً للشرط.

٩٧ ـ وقَدْ ذَكَرُوا لَفْظَ الرَّسُولِ فَلَمْ يَزِدْ ... وَلَوْ صَحَّ هَذَا النَّقْلُ لَمْ يُبْقِ مُجْمَلَا

أي: وقد ذكَر المصنِّفون في هذا الشأن أحاديثَ عنه عليه السلام، منها أنَّ ابنَ مسعودٍ قال: قَرَأْتُ عَلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقُلْتُ: أَعُوذُ بِاللهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ، فَقَالَ: «قُلْ يَا ابْنَ أُمِّ عَبْدٍ: أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، هَكَذَا أَقْرَأَنِيهِ جِبْرِيلُ

---

(١) الكهف ١٣.

(٢) النمل ٧٢.

(٣) الأعراف ١٥٤.

عَنِ اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ»[١]، وفي رواية: «هَكَذَا أَخَذْتُهُ عَنْ جِبْرِيلَ عَنْ مِيكَائِيلَ عَنِ اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ»[٢]. فلم يَزِدْ هذا اللفظُ على ما في سورة النحل [٩٨]، ولكنِ الحديثان لم يصحَّا[٣]؛ إذ لو صحَّا لكان ينبغي أن يرتفعَ الإجمالُ الذي في الآية، يعني الإطلاقَ بأنَّها لا تقتضي إلّا الأمرَ بالاستعاذة، فهي من باب المطلَق، فبأيِّ لفظٍ من ألفاظ الاستعاذةِ أتى به كان كافياً، فلو صحَّ الحديثان كان ذلك نصّاً في المراد، فينتفي الإطلاقُ، ويذهبُ الإجمالُ، ويكونُ لفظُ الحديث متعيِّناً أو أَوْلى، ولكنَّ الأمرَ ليس كذلك؛ لأنَّ الإجمالَ في الآية باقٍ.

و(مُجْمَلَا) مفعولُ (يُبْقِ)، قال الفاسيُّ: «نعتٌ لمصدرٍ محذوف، أي: لم يُبْقِ لفظاً مُجْمَلاً»[٤]، وهي قلِقةٌ أو فاسدة.

وقال الشيخُ شهابُ الدين: «ثمَّ يُعارَضُ كلٌّ من الحديثَين بما هو أصحُّ

---

(١) الحديث بهذه الرواية في الكامل لوحة ١٥٥/ أ، والمصباح الزاهر فقرة ١٥٢٩، واللآلئ الفريدة لوحة ٣٤/ ب، والكنز للواسطيّ ١/ ٣١٢، والنشر ١/ ٢٤٤، ٢٤٥.

(٢) ذكَره ابنُ الجزريّ في النشر (١/ ٢٤٤) وقال: «حديث غريب جيِّد الإسناد»، ثمَّ ذكَره مرَّةً ثانيةً بإسناده مسلسلاً، وهو في تنزيه الشريعة (١/ ٣٠٩).

(٣) نقَل المصنِّفُ ذلك من أبي شامة في إبراز المعاني (١/ ٢٢٢)؛ فإنَّه قال بعد أن ذكَر الحديثَين السابقَين: «وكِلا الحديثَين ضعيف، والأوَّل لا أصل له في كتب أهل الحديث، والثاني أخرجه أبوداود بغير هذه العبارة، وهو: أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ، مِنْ نَفْخِهِ وَنَفْثِهِ وَهَمْزِهِ» اهـ.

(٤) اللآلئ الفريدة لوحة ٣٥/ أ.

منهما : أخرَج أبوداودَ [والتِّرْمذيُّ من حديث أبي سعيدٍ الخُدْريِّ [١]] [٢] قال : كَانَ رَسُولُ اللهِ ـ ﷺ ـ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيلِ يَقُولُ : « أَعُوذُ بِاللهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ [مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ] [٣] مِنْ هَمْزِهِ وَنَفْخِهِ وَنَفْثِهِ » . [٤]

وفي صحيح ابنِ خُزيمةَ [٥] عن ابن مسعودٍ ، عنه عليه السلام : « اللَّهُمَّ إِنِّي

(١) سعد بن مالك ، مفتي المدينة ، شهِد الخندقَ وبيعةَ الرضوان . ت ٧٤ هـ ، وقيل غير ذلك ، رضي الله عنه . (سير الأعلام ٣/ ١٦٨) .

(٢) تكملة من إبراز المعاني ١/ ٢٢٣ .

(٣) تكملة من إبراز المعاني ١/ ٢٢٣ .

(٤) الحديث رواه أحمد (٣/ ٥٠ ، ٥/ ٢٦) ، والتِّرمذيُّ (٢٤٢) في الصلاة ، باب : ما يقول عند افتتاح الصلاة ، من حديث أبي سعيد الخدريّ ، من طريق عليّ بن عليّ الرفاعيّ وقال التِّرمذيُّ : « وقد أخَذ قومٌ من أهل العلم بهذا الحديث . . وقد تُكلِّم في إسناد حديث أبي سعيد ؛ كان يحيَى بن سعيد يتكلَّم في عليّ بن عليّ الرفاعيّ ، وقال أحمد : لا يصحُّ هذا الحديث » وعلَّق عليه الأستاذ أحمد شاكر بقوله : « والحديث صحيح ، رواه ـ أيضاً ـ أحمد مطوَّلاً (١١٤٩٣) ، والنَّسائيُّ (١/ ١٤٣) مطوَّلاً ومختصَراً ، ورواه أيضاً أبوداود كما في التهذيب . وعليّ بن عليّ الرفاعيّ اليشكريّ ثقة ، وثَّقه ابنُ مَعين وأبوزُرعة ووكيع ، وقال شُعبةُ : اذهبوا بنا إلى سيِّدنا وابن سيِّدنا عليِّ بن عليّ الرفاعيّ » .

والحديث ذكَره النوويُّ في الأذكار (ص ١٠٥) ، وأبوشامة في إبراز المعاني (١/ ٢٢٣) وذكَر أنَّ التِّرمذيَّ قال : هو أشهر حديث في هذا الباب .

(٥) محمد بن إسحاق بن خُزيمة أبوبكر السلميّ ، الحافظ الحجَّة ، صاحب التصانيف ، حدَّث عنه البخاريُّ ومسلمٌ في غير الصحيحَين ، ت ٣١١هـ . (سير الأعلام ١٤/ ٣٦٥)

أَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ونَفْخِهِ وهَمْزِهِ ونَفْثِه»[١]، وفيه نظرٌ؛ إذِ الكلامُ إنَّما هو في استعاذةٍ خاصَّةٍ ـ وهي الواقعةُ قبل قراءةِ القرآن ـ لا في مطلَق الاستعاذة حتَّى يقَع التعارضُ بين الحديثَين وبيْن ما ذكَر.

٩٨ ـ وَفِيهِ مَقَالٌ فِي الأُصُولِ فُرُوعُهُ　　فَلَا تَعْدُ مِنْهَا بَاسِقاً وَمُظَلِّلَا

(وَفِيهِ)[٢] أي: وفي لفظِ الرسول، أو: وفي النَّقْل، أو: وفي التَّعوُّذ الدَّالِّ عليه سياقُ الكلام، (مَقَالٌ) أي قولٌ منتشِر وخلافٌ كثير، وأراد بـ(الْأُصُولِ) أصولَ كتبِ القراءات المطوَّلة، كإيضاح الأهوازيِّ[٣]، وكامل الهُذليِّ[٤]،

---

(١) الحديث رواه ابن خزيمة (٤٧٢) في الصلاة، باب: الاستعاذة في الصلاة قبل القراءة وأحمد (١/ ٤٠٤)، وابن ماجه (٨٠٧، ٨٠٨) في كتاب إقامة الصلاة، والسنَّة فيها، باب: الاستعاذة في الصلاة، والبيهقيُّ (٢/ ٣٦) في كتاب الصلاة، باب: التعوُّذ بعد الافتتاح، والحاكم (١/ ٢٠٧) في كتاب الصلاة، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد» ووافقه الذهبيُّ في التلخيص.

وعزاه أبوشامة في إبراز المعاني (١/ ٢٢٣) لصحيح ابن خزيمة كما ذكَر المصنِّفُ هنا.

(٢) «وفيه» من (ت) فقط.

(٣) الحسن بن عليّ بن إبراهيم، أبوعليّ الأهوازيّ، صاحب المؤلَّفات، تقدَّمتْ ترجمته ص ١٣٩ عند شرح البيت ٣٩. وقد ذكَر كتابَه «الإيضاح» حاجي خليفة في كشف الظنون ١/ ٢١١، وهو مِن كُتب القراءات المفقودة فيما أعلم، والله أعلم.

(٤) لوحة ١٥٥/ أ، وكتاب «الكامل» في القراءات الخمسين، أو يقال: في القراءات العشر المشهورة والأربعين الزائدة عليها، من تأليف الإمام أبي القاسم يوسف بن عليِّ بن=

والروضتَين [١]، والمبهِج [٢]، فإنَّ أصحابها أوضحوا القولَ فيها، ويجوزُ أن يريدَ أصولَ الفقه؛ لأنَّه تكفَّل بالكلام على الأمر وجوباً ونَدْباً، تقييداً وإطلاقاً، إجمالاً وتفصيلاً، فانظر فيها و(لَا تَعْدُ) أي: لا تتجاوزْ عن [٣] الصحيح منها، وعبَّر عن ذلك بالبَاسِقِ، أي: الطويل، وأصلُه في النخل، ومنه: ﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَـٰتٍ﴾ [٤].

= جُبارةَ الهذليِّ، رحمه الله (ت ٤٦٥ هـ). انظر: غاية النهاية ٢/ ٣٩٧.

(١) يعني كتاب «الروضة» في القراءات الإحدىٰ عشرة، وهي القراءات العشر المشهورة وقراءة الأعمش، من تأليف الإمام أبي عليٍّ الحسنِ بن محمد بن إبراهيم البغداديِّ المالكيِّ رحمه الله (ت ٤٣٨ هـ).

وكتابَ «روضة الحفَّاظ»، ويقال له: «الجامع للأداء» في القراءات الخمسةَ عشر، وهي القراءات العشر المشهورة وقراءة ابنِ مُحيصنٍ والأعرجِ وابنِ السَّمَيفَع والأعمشِ وطلحة من تأليف الإمام أبي إسماعيلَ موسىٰ بنِ الحسين المعدّل، رحمه الله (ت بعد ٤٧٧ هـ).

ولم أجد ذِكراً للاستعاذة وصِيَغِها في هذَين الكتابَين، والله أعلم.

(٢) ص ٣٤٤، وكتاب «المبهِج» هو في القراءات الاثنتي عشرة، وهي القراءات السبع المشهورة وقراءة يعقوب والأعمش وابن مُحيصِن واختيار خلَف واليزيديِّ، من تأليف الإمام أبي محمد عبد الله بن عليّ البغداديِّ المعروف بسِبط الخيّاط (ت ٥٤١ هـ). وقد حقَّقه الدكتور عبدالعزيز السَّبْر كرسالة دكتوراه في جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض، سنة ١٤٠٤هـ.

(٣) تصحَّفتْ في (ص) و(م) إلىٰ: غير.

(٤) قٓ ١٠.

والْمُظَلِّل : الكثيرُ الظِلِّ لكثرة أغصانِه وورقِه، وقد استعمَل في هذا البيت صناعةَ البديع من المقابَلة بين الأصول والفروع، وترشيحِه بعد ذلك بالْبَاسِق والْمُظَلِّل.

٩٩ ـ وَإِخْفَاؤُهُ فَصْلٌ أَبَاهُ وُعَاتُنَا   وَكَمْ مِنْ فَتىً كَالْمَهْدَوِي فِيهِ أَعْمَلَا

أي: وإخفاءُ التعوُّذ (فَصْلٌ) أي كونه فاصلاً بَيْن ما هو من القرآن وبَيْن ما هو من غيرِه[1]، (أَبَاهُ) أي امتَنع من قَبولِه، (وُعَاتُنَا) أي حُفَّاظُنا، [من][2] وَعَىٰ يَعِي فهو واعٍ، والجمعُ: وُعاة، كقُضاة، ويحتملُ أن يريدَ كونَه فَصْلاً من فصول القراءة، وباباً [٤٥/أ] من أبوابها، فالجُملةُ الفعليَّة صفةٌ لـ(فَصْلٌ) علىٰ الثاني، ومستأنَفةٌ علىٰ الأوَّل؛ لأنَّ الوُعاةَ لم يَأْبَوْا كونَه فَصْلاً بين القرآن وغيرِه، فالضميرُ المنصوبُ في (أَبَاهُ) عائدٌ علَى «الإخفاء» علَى الأوَّل، وعلىٰ (فَصْلٌ) عَىٰ الثاني، وإنَّما اختار الجمهورُ الجهرَ بالاستعاذة ليَتوفَّرَ سماعُ المستَمِع للقرآن علىٰ أوَّل القراءة؛ فإنَّه إذا سمِع القارئَ يستعيذُ اعتدَّ للسَّماع، فلا يفوتُه منها شيءٌ، وأيضاً فإنَّ التعوُّذَ شِعارٌ للقراءة، كتكبيرات العيد، وتلبيةِ الحجِّ، فينبغي أن يُجهَر بها.

ونُقِل عن جماعةٍ إخفاءُ التعوُّذِ، منهم: حمزةُ ونافعٌ، وقد رمَز لهما بقوله: (فَصْلٌ أَبَاهُ)، وهذا أوَّلُ رمزٍ وقَع له في هذه القصيدة.

---

(١) في (ت) و(م): وبين غيرِه.

(٢) تكملة للإيضاح.

والواوُ في (وُعَاتُنَا) فَيْصلٌ ، وكرَّرها في قوله : (وَكَمْ) .

وأشار بقوله : (وَكَمْ مِنْ فَتى) إلى أنَّ جماعةً من حُذَّاق المقرئين ومشاهيرِهم أعمَلوا فِكْرَهم وتتبُّعَهم في الانتصار للإخفاء بما ذكَره المصنِّفُ ، وهو أن يُفصَلَ بين ما ليس من القرآن وبين ما هو منه[1] ؛ فإنَّ الجاهلَ قد يَظُنُّ التعوُّذَ من القرآن .

فإن قلتَ : البسملةُ عند نافعٍ وحمزةَ ليست من القرآن غيرَ التي في النمل إلّا ما رُوي عن حمزةَ أنَّها عنده منه في الفاتحة خاصَّةً[2] ، والجهرُ بها يُفضي إلَى المحذور المذكور .

فالجواب : أنَّ إلحاقَ الجاهلِ البسملةَ بالقرآن لا يَضُرُّ ؛ لأنَّ ذلك مذهبُ جماهيرِ العلماء ، بخلاف التعوُّذ فإنَّه ليس من القرآن إجماعاً ، على أنَّه قد رُوي عن حمزةَ إخفاءُ التعوُّذ والبسملةِ معاً في جميع القرآن ، ورُوي عنه أيضاً الجهرُ بها في الفاتحة خاصَّةً ، ومنها أنَّ التعوُّذَ لفظُه خبرٌ ومعناه الدعاءُ ، والدعاءُ يُستحَبُّ إخفاؤُه لقوله تعالى : ﴿ ادْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ﴾[3] .

و(الْمَهْدَوِي) هو أبو العبَّاس أحمدُ بنُ عَمَّارٍ ، منسوبٌ إلَى « الْمَهْدِيَّة » ،

---

(١) جاءت هذه العبارة في (ص) هكذا : « وهو أن يُفصَلَ بين ما هو من القرآن وبين ما ليس منه » ، ومعناها صحيح أيضاً .

(٢) جاءت هذه العبارة في (ت) هكذا : « أنَّها عنده من الفاتحة خاصَّة » .

(٣) الأعراف ٥٥ .

بلدٌ من بلاد إِفْريقيَّةَ [١]، له تصانيفُ مفيدةٌ في التفسير كـ« التفصيل والتحصيل » وله في علم القراءات « الهِداية » وشرحُها [٢]، وغيرُ ذلك. [٣]

و(كَمْ) خبريَّةٌ، معناها التكثير، في محلِّ رفعٍ بالابتداء، و(فَتىً) هو التمييزُ دخلت عليه (مِنْ)، وقيل: (مِنْ فَتىً) صفةٌ لـ(كَمْ)، وهذان الوجهان مقولان في ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ﴾. [٤]

و(كَالْمَهْدَوِي) صفةُ (فَتىً)، وتقدَّم تفسيرُ الفُتُوَّة عند قوله: [٥]

وَحَيْثُ الْفَتَى يَرْتَاعُ . . . .

والهاءُ في (فِيهِ) تعودُ علَى « الإخفاء ».

---

(١) انظر: معجم البلدان ٥/ ٢٢٩.

(٢) يُعتبر كتاب « الهداية » من الكتب المفقودة فيما نعلم، وأمَّا شرح الهداية فقد طُبع في مجلَّدَين بتحقيق ودراسة د. حازم سعيد حيدر، عام١٤١٦هـ، عن مكتبة الرُّشد بالرياض.

(٣) وتوفِّي ـ فيما قاله الذهبيُّ ـ بعد الثلاثين وأربعمائة. انظر ترجمته في معرفة القرَّاء ١/ ٣٩٩، وغاية النهاية ١/ ٩٢.

(٤) البقرة ٢٤٩. قال أبوحيَّان: « و﴿كَمْ﴾ في موضع رفعٍ علَى الابتداء، و﴿مِنْ﴾ في ﴿مِن فِئَةٍ﴾ قيل: زائدة، وليس من مواضع زيادتها، وقيل: في موضع الصفة لـ﴿كَمْ﴾، و﴿فِئَةٍ﴾ هنا مفردٌ في معنَى الجمع، كأنَّه قيل: كثيرٌ من فئاتٍ قليلةٍ غَلَبَتْ » اهـ. البحر المحيط ٢/ ٢٦٨.

(٥) البيت ١٢.

و(أَعْمَلَ) فعلٌ ماضٍ فيه ضميرٌ يعودُ علىٰ (كَمْ)، والجملةُ خبرُ (كَمْ)، والجارُّ متعلِّقٌ بـ(أَعْمَلَ)، ومفعولُ (أَعْمَلَ) محذوفٌ، أي: أعمَل فِكْرَه في الاحتجاج للإخفاء.

* * *

باب البسملة

البسملةُ مصدرُ: بَسْمَلَ، أي قال: بِسْمِ اللهِ، كالحَوْقَلَة والحَيْعَلَة والهَيْلَلَة مصادرُ حَوْقَلَ وحَيْعَلَ وهَيْلَلَ، أي قال: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ، وحَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، ولَا إِلَـٰهَ إِلَّا اللهُ. وجعَل الشيخُ شهابُ الدين هذه لغةً مُوَلَّدَة[1]، وهذا سبَقه إليه القاضي الماورديُّ[2]، إلّا أنَّه قال: «وقد جاءتْ في الشِّعْر، قال عمرُ ابنُ أبي ربيعةَ:[3]

لَقَدْ بَسْمَلَتْ لَيْلَىٰ غَدَاةَ لَقِيتُهَا ... فَيَا حَبَّذَا ذَاكَ الْحَدِيثُ الْمُبَسْمَلُ». [4]

---

(١) إبراز المعاني ١/ ٢٢٦. وقال الزبيديُّ في تاج العروس: «قيل: إنَّ (بَسْمَلَ) لغةٌ مولَّدة لم تُسمَع من العرب الفصحاء، وقد أثبَتها كثيرٌ من أئمَّة اللغة كابن السِّكِّيت والمطرِّزيِّ، وورَدتْ في قول عمرَ بنِ أبي ربيعة» وذكَر البيتَ ثمَّ قال: «ووردتْ أيضاً في كلام غيره» اهـ. تاج العروس ١٤/ ٥٤ (بسمل).

(٢) الإمام العلَّامة عليّ بن محمد بن حبيب البصريّ الشافعيّ، صاحب التصانيف، ت ٤٥٠ هـ. تاريخ بغداد ١٢/ ١٠٣، طبقات الشافعيَّة للإسنويّ ٢/ ٣٨٧، السيَر ١٨/ ٦٤.

(٣) عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزوميّ القرشيّ، أرَقُّ شعراء عصره، من طبقة جرير والفرزدق، ت ٩٣ هـ. (وفيات الأعيان ٣/ ٤٣٩ ـ طبقات فحول الشعراء ص ٥٣٠).
والبيت من الطويل، ولم أجده في ديوانه، وهو في اللسان ١١/ ٥٦ (بسمل) والهمع ٥/ ٤٨ بلفظ: ذَاكَ الْحَبِيبُ الْمُبَسْمِلُ، وتذكرة النحاة ص ٢٤، واستشهد به المصنِّفُ في الدُّر المصون ١/ ١٣.

(٤) تفسير الماورديّ ١/ ٥٢.

وقد أوضحتُ هذه المسألةَ وما نقَل أهلُ اللغة فيها في «إعراب القرآن» .[١]

١٠٠ ـ وَبَسْمَلَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ بِسُنَّةٍ رِجَالٌ نَمَوْهَا دِرْيَةً وَتَحَمُّلَا

أخبر أنَّ قالونَ والكسائيَّ وعاصماً وابنَ كثيرٍ بسمَلوا بين السورتَين، ورمَز لهم بالباء والراء والنون والدال، وفُهِم منه أنَّ غيرَهم ـ وهم: ورشٌ وأبو عمروٍ وابنُ عامرٍ وحمزةُ ـ لم يُبسمِلوا؛ لأنَّ ذلك من قَبيل الحذف والإثبات.

والبسملةُ يكونُ استعمالُها علىٰ ثلاثة أقسامٍ:

أحدُها: أن تقعَ بين سورتَين، وبه بدأ المصنِّفُ.

والثاني: أن تقعَ أوَّلَ سورةٍ.

الثالثُ: أن تقعَ أوَّلَ جزءٍ من أجزاء القرآن.

وسيأتي كلٌّ واحدٍ، وإنَّما بدَأ بالقِسم الأوَّل؛ لأنَّ الخلافَ فيه أكثرُ، والحاجةَ إليه أَمَسُّ، وهذا الخلاف الجاري في إثباتها وحذفِها بين السورتَين إنَّما يكون حيث لم تكنِ السورةُ سورةَ الفاتحة، أمَّا إذا كانَتْها فلا خلاف في البسملة؛ لأنَّ الفاتحةَ مبتدَأٌ بها وإن وُصِلَتْ بما قبلها، وأشار بقوله: (بِسُنَّةٍ) إلىٰ أنَّ الإتيانَ بها هو السُّنَّةُ، وذلك لِما روىٰ أنسٌ عنه ـ عليه السلام ـ أنَّه قال: «أُنْزِلَتْ عَلَيَّ آنِفاً سُورَةٌ. فقرأ: ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ﴾ حَتَّىٰ خَتَمَهَا».[٢]

---

(١) الدُّر المصون ١/ ١٣.

(٢) الحديث أخرَجه مسلم (٤٠٠) في الصلاة، باب: حُجَّة مَن قال: البسملة آيةٌ من أوَّل=

هكذا استدلُّوا، وفيه نظرٌ؛ لأنَّه غيرَ محلِّ النزاع، لأنَّها أوَّلُ سورةٍ وليستْ بين سورتَين.

وروىٰ سعيدُ بنُ جبيرٍ[١] قال: كان رسولُ اللهِ ﷺ لا يَعلمُ انقضاءَ السورةِ حتَّىٰ تَنزِلَ ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ﴾.[٢]

ورُوِي عن عائشةَ[٣]: «اقْرَأُوا مَا فِي الْمُصْحَفِ»[٤] وقد ثَبَتَ في رسمه ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ﴾ بين السورتَين إلَّا قبل «براءة».

وعن ابن عمر[٥]: فَلِمَ كُتِبَتْ إِنْ لَمْ تُقْرَأْ؟![٦]

= كلِّ سورة سوىٰ براءة، وأبوداود (٧٨٤) في الصلاة، باب مَن لم يَرَ الجهرَ بـ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ﴾ بلفظ: «فقرأ: ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ * إِنَّا أَعْطَيْنَـٰكَ الْكَوْثَرَ﴾ حَتَّىٰ خَتَمَهَا»، والبيهقيُّ (٢/ ٤٣) باللفظ نَفْسِه في الصلاة، باب: الدليل علىٰ أنَّ ما جمعَتْه المصاحفُ كُلُّه قرآن، و﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ﴾ في فواتح السُّوَر سوىٰ براءة من جملته، وابن عبدالبرِّ في الاستذكار (٤٨١١) في الصلاة، باب: القراءة خلف الإمام، والبغويُّ في شرح السُّنَّة (٣/ ٥٠)، والمتَّقي الهنديُّ في كنز العمال (٣٩١٢٧).

(١) تقدَّمتْ ترجمته ص ١١٠، عند شرح البيت ٢٩ من أبيات الشاطبيَّة.

(٢) اللآلئ الفريدة ٣٦/ ب.

(٣) الصدِّيقة بنت الصدِّيق أبي بكر، رضي الله عنهما، وزوج النبيِّ ﷺ. ت ٥٧ هـ. (سير الأعلام ٢/ ١٣٥).

(٤) إبراز المعاني ١/ ٢٢٨، اللآلئ الفريدة ٣٦/ ب.

(٥) عبد الله بن عمر، رضي الله عنهما، الصحابيّ الكبير، ت ٧٣ هـ.

وقوله : (رِجَالٌ) إشارةٌ إلىٰ وصفِهم بكمال الرجوليَّة .

و(نَمَوْهَا) أي رفَعوها .

و« الدِّرْيَة » دالَّةٌ علىٰ البيت ، فالدِّرْيَة كالرِّكْبَة ، والدِّرايَةُ هي المصدرُ الأصليُّ .

و(رِجَالٌ) فاعلُ (بَسمَلَ) ، و(بِسُنَّةٍ) حالٌ من (رِجَالٌ) ، وسوَّغ إتيانَ الحالِ من النَّكِرة وصفُها بالجملة بعدها وتقدُّمُها علىٰ صاحبها ، أي : بَسْمَلوا بسملةً مُلتبِسةً بسُنَّةٍ .

و(نَمَوْهَا) صفةٌ لـ(رِجَالٌ) ، والضميرُ المنصوبُ للسُّنَّةِ أو للبسملة المفهومةِ من الفعل .

وأجاز الشيخُ شهابُ الدين أن يكونَ (نَمَوْهَا) صفةً لـ(سُنَّةٍ)[1] ، وهذا فيه نظرٌ ؛ لأنَّه يَلزَمُ الفصلُ بين الصفة والموصوف بأجنبيٍّ ، وهو فاعلُ (بَسْمَلَ) ، وهو نظيرُ قولكَ : مَرَّ بِامْرأَةٍ زَيْدٌ عَاقِلَةٍ .

و(دِرْيَةً وَتَحَمُّلَا) مصدران في محلِّ الحالِ من فاعلِ (نَمَوْهَا) ، أي : دارِين متحمِّلِين ، أو ذَوِي دِرْيَةٍ وتحمُّل ، أو جُعلوا نفسَ المصدرِ مبالغةً .

١٠١ ـ وَوَصْلُكَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فَصَاحَةٌ   وَصِلْ وَاسْكُتَنْ كُلٌّ جَلَايَاهُ حَصَّلَا

(غاية ١/ ٢٥٥ ـ معرفة ١/ ١٩١) .

(٦) إبراز المعاني ١/ ٢٢٨ .

(١) إبراز المعاني ١/ ٢٢٧ .

بيَّن في هذا البيت والذي بعده مذهبَ مَن لم يُبسمِل، فنقَل عن حمزةَ أنَّه كان يصِلُ آخِرَ السورة بأوَّل التي بعدها قصداً لبيان الإعراب، ولبيانِ ما يُحذف لالتقاء ساكنَين نحو: آخِرِ «النَّجم» مع أوَّل «اقْتَرَبَتْ»، ولبيانِ ما يكسَر لساكنٍ بعده نحو: آخِرِ «المائدة» مع أوّل «الأنعام»، وبيانِ همزةِ القَطع من همزة الوصل: كآخِرِ «القارعة» مع أوَّل «التكاثر»، وأوَّل «القارعة» مع آخِرِ «العاديات»، فإنَّ هذا لا يُتقنه إلّا مَن لُقِّنَه وأَتقَنَه، أو برَع في عِلم الإعراب، وهذا شأنُ فصيحٍ ولذلك أخبَر عن هذا الوصل بأنَّه (فَصَاحَةٌ).

وروىٰ الأهوازيُّ عن حمزةَ أنَّه قال: إنَّما فعلتُ ذلك ليَعرفَ القارئُ كيف إعرابُ أواخِرِ السُّوَر. (١)

ثمَّ أخذ يبيِّن مذهبَ ابنِ عامرٍ وورْشٍ وأبي عمروٍ، فنقَل عنهم وجهَين:
أحدهما: كمذهبِ حمزةَ، وإليه أشار بقوله: (وَصِلْ).
والثاني: السَّكْتُ بين السورتَين إيذاناً بانقضاء السورة، وسيأتي بيانُ هذا السكت.

ورمَز لابنِ عامرٍ بالكاف، ولورْشٍ بالجيم، ولأبي عمروٍ بالحاء.

وقوله: (وَصِلْ وَاسْكُتَنْ) أي: أنتَ مخيَّرٌ.

وفي فَهْمِ التخييرِ من مجرَّد هذا التركيب قلَقٌ؛ فإنَّ مجيءَ الواوِ للتخيير لم يَثبُتْ، وإنَّما اضطُرِرْنا إليه هنا؛ لأنَّ الإتيانَ بالوصل والسَّكْتِ في حينٍ واحد مُحالٌ.

(١) الخبر في إبراز المعاني ١/ ٢٢٨.

و(وَصْلُكَ) مبتدأٌ، و(فَصَاحَةٌ) خبرُه، و«الوصل» مصدرٌ مضافٌ للفاعل و(بَيْنَ) يجوزُ أن يكونَ ظرفاً لـ«الوصل»، أو مفعولاً به علَى الاتِّساع.

والنونُ في (اسْكُتَنْ) للتوكيد، وكأنَّه أكَّده لأنَّ السَّكْتَ هو المختارُ لهم دون الوصل، نَصَّ عليه الدانيُّ [1]، وقال غيرُه: عليه أكثرُ أهلِ الأداء. وقد رُوِيَ ذلك عن حمزةَ أيضاً. [2]

و(كُلٌّ) مبتدأٌ، و(جَلَايَاهُ) مفعولٌ مقدَّم بـ(حَصَّلَ)، و(حَصَّلَ) فعلٌ ماضٍ فاعلُه ضميرٌ يعودُ علىٰ لفظ (كُلٌّ) وهو في محلِّ الخبر.

والهاءُ في (جَلَايَاهُ): يجوز أن تعودَ علىٰ التخيير، أي: كلٌّ من أهل الأداء حصَّلَ جَلايا التخيير، أي استوضَحَه ورآه صواباً - و«جَلَايَا»: جمعُ جَلِيَّة، كـ: قَضِيَّة وقَضايا، وعَطِيَّة وعَطايا، وهي الشيءُ الواضح.

ويجوزُ أن تعودَ علىٰ (كُلٌّ)، أي: كلٌّ من القرَّاء الناقلِين عنهم التخييرَ حَصَّلَ جَلايا نَفْسِه، أي واضحاتِ مذهبِه ومنقولاتِه.

* * *

(١) انظر التيسير للدانيِّ ص ١٧، ١٨.

(٢) قال ابنُ الباذش بعد أن ذكَر الوصلَ بين السورتَين لحمزة: «وإنِ التزمتَ السَّكْتَ له في جميع القرآن فحَسَن» اهـ. الإقناع ١/ ١٥٩.

١٠٢ ـ وَلَا نَصَّ كَلَّا حُبَّ وَجْهٌ ذَكَرْتُهُ ... وَفِيهَا خِلَافٌ جِيدُهُ وَاضِحُ الطُّلَىٰ

يجوز أن يريدَ بقوله : (وَلَا نَصَّ) عدمَ النصِّ علَى البسملة وتركِها لمن رمَز لهما بالكاف والحاءِ، وهُما : ابنُ عامرٍ وأبوعمرٍو، أي لم يأتِ عنهما نصٌّ في ذلك، بل ذلك اختيارٌ لهما [١] من المشايخ .

قال أبوعبد الله عند ذِكْره هذا الوجه [٤٦/ ب] : «فإن قلتَ : لِمَ جعلتَ إشارتَه بهذه الجملة إلىٰ ما ذكرتَ، ولَمْ تجعلْها إشارةً إلَى التخيير بين الوصل والسكت؟

قلتُ : لو أراد ذلك لذكَر وَرْشاً معهما في ذلك ؛ إذ لا فرقَ بينهما وبينه» قال : «ويُبيِّنُ أنَّ الإشارةَ إلىٰ ما ذكرتُه ما ذكَره أبوالطيِّب ابنُ غَلْبونٍ [٢] في كتابه الإرشاد وهو ما نصُّه : وأمَّا ابنُ عامرٍ وأبوعمرٍو فلم يأتِ عنهما روايةٌ منصوصة بفصلٍ بين السورتَين بـ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ﴾ ولا بغير فصلٍ» ثمَّ قال : «وباقي البيت يدلُّ علىٰ ما ذكرتُه أيضاً، وهو قوله : وَفِيهَا خِلَافٌ، أعاد الضميرَ علَى البسملة، ورمَز بالجيم إلىٰ من اختُلف عنه فيها وهو ورشٌ .

والخلافُ المشارُ إليه ما ذكَره الدانيُّ، وهو أنَّ أبا غانم الـمُظَفَّرَ بنَ أحمدَ بنِ

(١) في (ص) و(م) : «لهم» . والمثبَت من (ت) وهو الصواب .

(٢) عبدالمنعم بن عُبيدالله، أبوالطيِّب ابن غَلبون الحلبيّ، نزيل مصر، أستاذ حاذق، مؤلِّف كتاب «الإرشاد» وغيره . ت ٣٨٩ هـ. (غاية ١/ ٤٧٠ ـ معرفة ١/ ٣٥٥)

حَمْدان[١] كان يأخذ له بالبسملة بين السورتَين في جميع القرآن هو ومَن تابَعه، والمصريُّون كلُّهم على خلاف ذلك». [٢]

ويجوز أن يريد بذلك عدمَ النصِّ علَى التخيير بين الوصل والسكت عن من تقدَّم ذِكرُهم، وهُم: ابنُ عامرٍ ووَرْشٌ وأبوعمرو، بل ذلك اختيارٌ لهم من المشايخ واستحبابٌ منهم، وإلى ذلك أشار بقوله: (حُبَّ وَجْهٌ ذَكَرْتُهُ) ثمَّ قال: (وَفِيهَا خِلَافٌ) أي في البسملة خلافٌ عن هؤلاء الثلاثة.

وأكثرُ المصنِّفين لا يَعرفون عن ابن عامرٍ إلّا البسملةَ، وإلى هذا المعنى الثاني أشار الشيخُ شهابُ الدين إلّا [٣] أنَّه لم يَجعَل في هذا البيت رمزاً، قال: «ولم نَجعَلْ في هذا البيت رمزاً لأحدٍ كما فعَل غيرُنا؛ لأنَّا إن قلنا: إنَّ (كَلَّا حُبَّ) رمزُ ابنِ عامرٍ وأبي عمروٍ لَزِمَ أن يكون عن وَرْشٍ نصٌّ في التخيير، والفرضُ أنَّه لم يَرِدْ عنه فيه نصٌّ، وإن قلنا: إنَّ (جِيدُه) رمزُ وَرْشٍ لَزِمَ أن لا يكون عن ابنِ عامرٍ وأبي عمروٍ خلافٌ في البسملة، والفرضُ أنَّ الخلافَ منقولٌ عنهما فيها». [٤]

---

(١) مقرئ جليل، قرأ على: أحمد بن هلال وغيره، قرأ عليه: أبوبكر الأُذْفُويّ وغيره، ت ٣٣٣ هـ. (غاية ٢/ ٣٠١)

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ٣٨/ ب بتصرُّف.

(٣) تحرَّفتْ في (ص) و(م) إلى: إلى.

(٤) إبراز المعاني ١/ ٢٣١.

وقد تحصَّل ممَّا تقدَّم أنَّه يجوز أن يكون في البيت رمزٌ وأن لا يكون، بالاعتبارَين، والظاهرُ ماذكَره الشيخُ شهابُ الدين.

وخبرُ (لَا) محذوفٌ، أي: ولا نصَّ موجودٌ.

و(كَلَّا) حرفُ رَدْعٍ وزَجْرٍ، كأنَّه اعتقَد أنَّ أحداً توهَّم النصوصيَّةَ عنهم في ذلك فزجَره، ولـ«كَلّا» معانٍ أُخَرَ حقَّقتُها في «الإعراب». [1]

و(حُبَّ) ماضٍ مبنيٌّ للمفعولِ من «حَبَّ» ثلاثيّاً، قال: [2]

أُحِبُّ أَبَا ثَرْوَانَ مِنْ حُبِّ تَمْرِهِ ... وَأَعْلَمُ أَنَّ الرِّفْقَ بِالْجَارِ أَرْفَقُ
وَوَاللهِ لَوْلَا تَمْرُهُ مَا حَبَبْتُهُ ... وَلَا كَانَ أَدْنَى مِنْ عُبَيْدٍ وَمُشْرِقِ

ويجوز أن يكون (حُبَّ) فعلَ تعجُّبٍ، وأصلُه: حَبُبَ، كظَرُفَ، ثمَّ نُقلَتْ

(١) انظر الدُّرّ المصون ٧/ ٦٣٧.

(٢) البيتانِ من الطويل، وهما لغَيْلانَ بنِ شجاعٍ النَّهْشَليّ في لسان العرب ١/ ٢٨٩ وتاج العروس ١/ ٣٩٢ (حبب) بلفظ:

أُحِبُّ أَبَا مَرْوَانَ مِنْ أَجْلِ تَمْرِهِ ... وَأَعْلَمُ أَنَّ الْجَارَ بِالْجَارِ أَرْفَقُ
فَأُقْسِمُ لَوْلَا تَمْرُهُ مَا حَبَبْتُهُ ... وَلَا كَانَ أَدْنَى مِنْ عُبَيْدٍ وَمُشْرِقِ

والثاني منهما في الكامل للمبرِّد ١/ ٤٣٨ بلفظ: وَكَانَ عِيَاضٌ مِنْهُ أَدْنَى وَمُشْرِقُ وعليه فلا يكون فيه إقواء. وهو في إعراب النحَّاس ١/ ٣٢٢، والخصائص ٢/ ٢٢٠، وابن يعيش ٧/ ١٣٨، وخزانة الأدب ٩/ ٤٢٩، وصدر البيت الثاني في المغني ص ٤٧٣، وشرح شواهد الشافية للبغداديّ ٤/ ٤٣٠.

حركةُ العين إلَى الفاء وأُدغِم، ويجوز حينئذٍ جرُّ فاعِله بالباء[1]، ولا يجوز أن تكون هنا بمعنى «نِعْمَ»؛ لأنه يَلْزَمُ فاعلَه ما يَلْزَمُ فاعِلَها.[2]

و(ذَكَرْتُهُ) في محلِّ رفعٍ صفة لـ(وَجْهٌ).

والجِيدُ: العُنق.

و(الطُّلَى) جمعُ طُلْيَة، وهي صفحةُ العُنُق، وله طُلْيتان، وإنَّما أتى [٤٧/أ] بالجمع موضعَ التثنية لأنَّه الأفصحُ، ولا لَبْس، نحو: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[3]،

---

(١) قال الرضيُّ: «وقد ذكرنا في فِعْل التعجُّب أنَّ (فَعُلَ) الذي فيه معنَى التعجُّب يقال فيه: فُعْلَ، قال:

وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ»

انظر شرح الشافية ١/ ٤٣. وقال أيضاً في شرحه علَى الكافية ٤/ ٢٥٧ بعد أن ذكَر الشاهدَ السابق: «والتغييرُ في اللفظ دلالةٌ علَى التغيير في المعنى إلَى المدح أو التعجُّب، وقد يُجَرُّ فاعلُ (حُبَّ) بالباء، مفرَداً عن «ذَا» تشبيهاً بفاعل «أَفْعِل» تعجُّباً» اهـ.

(٢) يَلزم فاعلَ «نِعْمَ» إذا كان اسماً ظاهراً أن يكون معرَّفاً بـ«الْ» الجنسيَّة، نحو: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾، أو معرَّفاً بالإضافة إلى ما قارَنها، نحو: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾، أو بالإضافة إلَى المضاف لما قارَنها، كقول أبي طالب:

فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرَ مُكَذَّبِ

فقول الإمام الشاطبيّ: (حُبَّ وَجْهٌ) لا ينطبق عليه شيءٌ من لوازم فاعل «نِعْمَ». انظر: شرح الرضيّ علَى الكافية ٤/ ٢٣٧، ٢٣٩.

(٣) التحريم ٤.

ورؤوسُ الكَبشَين، وكَنَّىٰ به عن شُهرة الخلاف بين العلماء.

وقيل: (الطُّلَىٰ) هي الأعناقُ [أنفسُها، وإنَّما أضافها إلَى الأعناق علىٰ إرادة أنَّ عُنُقَ ذلك الخلاف هو الواضحُ من بين سائر الأعناق] .(١)

و(الطُّلَىٰ) يجوز فيه تقديرُ الحركاتِ الثلاثِ:

فالرفعُ: علىٰ أنَّها فاعلةٌ بـ(وَاضِحُ)، وحُذف التنوينُ من (وَاضِحُ) لالتقاء الساكنَين علىٰ حدّ:(٢)

وَلَا ذَاكِرِ اللهَ إِلَّا قَلِيلَا

والنصبُ: علىٰ التشبيه بالمفعول به، إجراءً لفاعله مُجرَى الصفة المشبَّهة، نحو: طاهرُ القلبَ، ومنبسطُ الوجهَ(٣). وحُذف التنوينُ أيضاً لما تقدَّم.

---

(١) ما بين الحاصرتين من (ت) فقط.

(٢) البيت من المتقارب، وصدره:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ

وهو لأبي الأَسْود في ملحَقات ديوانه ١٢٣، والكتاب ١/ ١٦٩، وإيضاح الوقف والابتداء ١/ ٤٥٧، والمنصف ٢/ ٢٣١، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٧٢٩، واللسان ١/ ٥٧٨ (عتب)، وخزانة الأدب ١١/ ٣٧٤، ٣٧٨، ٣٧٩، وبلا نسبة في معاني الأخفش ١/ ٢٥٧، والحُجَّة لأبي عليٍّ ٢/ ٤٥٤، والشعر له ١/ ١١٤، وسرّ الصناعة ٢/ ٥٣٤، واستشهد به المصنِّفُ في الدُّرّ المصون ٣/ ٥٢٠.

والشاهد في قوله: «ذَاكِرِ» فإنَّ أصلَه: ذاكرٍ، فحذف التنوين لالتقاء الساكنَين.

(٣) انظر مغني اللبيب ص ٥٩٨.

والجرُّ: علَى الإِضافة.

والعائدُ ـ علىٰ كلِّ تقديرٍ ـ محذوفٌ عند البصريِّين، أي: الطُّلَىٰ منه، أو نابَتْ عنه «الـ» عند الكوفيِّين.[1]

١٠٣ ـ وَسَكْتُهُمُ الْمُخْتَارُ دُونَ تَنَفُّسٍ وَبَعْضُهُمُ فِي الْأَرْبَعِ الزُّهْرِ بَسْمَلَا

أي وسكتُ هؤلاء الثلاثة: ابنِ عامرٍ وأبي عمرٍو وورْشٍ (الْمُخْتَارُ) أي علىٰ الوصل، يعني أنَّ المختارَ لهم السكتُ دون الوصل، وقد قدَّمتُ التنبيهَ علىٰ ذلك من قوله: (وَاسْكُتَنْ) حيث أكَّده بالنون.

(دُونَ تَنَفُّسٍ): أي سكتُهم دُونَ تَنفُّسٍ، أي من غير قطعِ نفَسٍ مؤْذِنٍ[2] بالإعراض عن القراءة؛ فإنَّه متىٰ سكَتَ سكوتاً يوهِمُ إعراضَ القارئ عن القراءة تعيَّن أن يستعيذ ويبسمِل، فهذا معنىٰ قوله: (الْمُخْتَارُ)، ولا يُتَوَهَّمُ أنَّ سكتَهم غيرَ المختار بتنفُّسٍ، فإنَّه لم يقُل به أحدٌ.

و(سَكْتُهُمُ) مبتدأٌ، و(الْمُخْتَارُ) يجوز أن يكون صفةً أو خبراً أو مبتدأً ثانياً، و(دُونَ) خبرُه أو خبرُ (سَكْتُهُمُ)، أو ظرفٌ لـ(سَكْتُهُمُ)، أو حالٌ من الضمير في (الْمُخْتَارُ)، أو خبرٌ بعد خبرٍ.

ثمَّ قال: إنَّ بعض أهل الأداء بسمَلَ لهؤلاء الثلاثة في أوائل أربع سُوَرٍ

---

(١) تقدَّم الكلام عن نيابة «ال» عن الضمير المضاف إليه ص ٩.

(٢) في (ت): يؤذن.

خاصَّةً وهي [1] : القيامة والمطفِّفين والبَلَد والهُمزة، وإليها أشار بـ(الزُّهْرِ) أي المشهورة عند أهل هذه الصناعة، ولشُهرتها لم يُسَمِّها، وإنَّما بسملوا لهم في هذه السُّوَر دون غيرها، قالوا: لبشاعة اللفظ؛ فإنَّ قبل المطفِّفين: ﴿لله﴾ [2]، فلو وصَل بعده ﴿وَيْلٌ﴾ لكان بَشِعاً، وقبل القيامة: ﴿هُوَ أَهْلُ التَّقْوَىٰ وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ﴾ [3]، وقبل البَلَد: ﴿وَادْخُلِي جَنَّتِي﴾ [4]، وقبل الهُمَزة: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [5]، فلو وقَع بعد هذه الألفاظ أوائلُ هذه السُّوَر موصولةً بها لكان بَشِعاً أيضاً.

وقوىٰ هذه الطريقةَ مكيٌّ [6]، واستأنَس لها بأنَّ رجلاً سأل النبيَّ ﷺ عن العقيقة فقال: «لَا أُحِبُّ الْعُقُوقَ» [7].

(١) في (ت): وهنّ.

(٢) الانفطار ١٩.

(٣) المدَّثِّر ٥٦.

(٤) الفجر ٣٠.

(٥) العصر ٣.

(٦) انظر: الكشف لمكيّ ١/ ١٧، ١٨.

(٧) أخرَجه مالك في الموطأ (١٠٧٦) في كتاب العقيقة، باب: ماجاء في العقيقة، وأحمدُ (٢/ ١٩٤)، وابنُ عبدالرزَّاق في مصنَّفه (٧٩٦١)، والبيهقيُّ (٩/ ٣١٢) في كتاب الضحايا باب: ما جاء في الفرع والعَتيرة، وابنُ أبي شَيبة في مصنَّفه (٥/ ٥٣١)، والحاكم (٤/ ٢٣٨) في كتاب الذبائح: وقال: «صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبيُّ في التلخيص.

قال مالك : إنَّما كَرِه اللفظَ خاصَّةً [١] .

قال : ولَمَّا خطَب بين يديه الخطيبُ فقال : من يُطِعِ اللهَ ورسولَه فقد رَشَدَ ومَن يَعْصِهما . ووقَف، فقال له عليه السلام : « بِئْسَ خَطِيبُ الْقَوْمِ أَنْتَ » . [٢]

وغيرُ مكيٍّ كالمهدويِّ لم يَرتضِها، بل يَختار لهم الفصلَ بالسكت ؛ لأنَّه كافٍ في ذهاب البَشاعة ـ كما سيأتي ذلك عن حمزة ـ كما يُكتفىٰ بالسكت في مواضعَ لو وُصِلَتْ لكان اللفظُ بها أبشعَ، كقوله : ﴿أَنَّهُمْ أَصْحَـٰبُ النَّارِ * الَّذِينَ يَحْمِلُونَ [الْعَرْشَ]﴾ [٣] ﴿وَكَانَ فَضْلُ اللهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا * لَا خَيْرَ﴾ [٤] .

والسكتُ والسكوتُ مصدران، والضميرُ في (سَكْتُهُمُ) يعود علىٰ الثلاثة

(١) الموطأ (١٠٧٦) في العقيقة، باب : ماجاء في العقيقة، اللآلئ الفريدة ٣٩/ ب .

(٢) الكشف عن وجوه القراءات لمكيّ بن أبي طالب ١/ ١٨ بتصرُّف، واللآلئ الفريدة لوحة ٣٩/ ب، والقطع والائتناف ١/ ٧ . والحديث بهذا اللفظ ذكَره الشوكانيُّ في فتح القدير(٤/ ٢٦٤، ٢٩١)، وهو بلفظ : « بِئْسَ الْخَطِيبُ أَنْتَ » عند مسلم (٨٧٠) في كتاب الجمعة، باب : تخفيف الصلاة والخُطبة، وأبي داود (١٠٩٩) في الصلاة، باب : الرجل يَخطب علىٰ قوس، و(٤٩٨١) في الأدب، والنَّسائيِّ (٣٢٧٩) في النكاح، باب : ما يُكرَه من الخُطبة، والبيهقيِّ (١/ ٨٦) في الطهارة، باب : الترتيب في الوضوء، وأحمدَ (٤/ ٢٥٦، ٣٧٩)، والطحاويِّ في شرح مشكل الآثار (٣٣١٨)، والدانيّ في المكتفىٰ (ص١٣٣)، و النوويّ في الأذكار (ص ٥٤٩) .

(٣) غافر ٦، ٧ .

(٤) النساء ١١٣، ١١٤ .

الذين ذكرتُهم أوَّلاً .

و(بَعْضُهُمُ) مبتدأٌ ، و« بَسْمَلَ » فعلٌ ماضٍ فاعلُه ضميرٌ مفرَد عائد علَى «البعض» في محلِّ خبر المبتدأ ، و(فِي الْأَرْبَعِ) متعلِّقٌ بـ« بَسْمَلَ » .

و(الزُّهْر) جمعُ زَهْراء تأنيثُ أَزْهَر ، وهو الوضيء الوجه .

و(الزُّهْرِ) صفةٌ لـ(الْأَرْبَعِ) .[1]

١٠٤ ـ لَهُمْ دُونَ نَصٍّ وَهْوَ فِيهِنَّ سَاكِتٌ لِحَمْزَةَ فَافْهَمْهُ، وَلَيْس مُخَذَّلَا

(لَهُمْ) متعلِّق بـ« بَسْمَلَ » والضميرُ للثلاثة المذكورين .

وقوله : (دُونَ نَصٍّ) يعني أنَّه استحبابٌ أيضاً من المشايخ ، كاستحباب الشيوخ الوصلَ والسكتَ لهم ، و(دُونَ) متعلِّقٌ بـ « بَسْمَلَ » .

ثمَّ أخبَر أنَّ ذلك البعضَ المبسمِلَ لهؤلاء الثلاثة في أوائل أربعِ السُّوَرِ المذكورة سكَتَ لحمزةَ ، أقام السكتَ مقامَ الفصل بالبسملة كراهةَ اتِّصالِ اللفظ لما ذُكِر ، فالضمير في (وَهْوَ) عائدٌ علَى البعض المتقدِّم ، وهذا السكتُ المرويُّ عن حمزةَ مرويٌّ عن الثلاثة أيضاً ، وإذا كان رُوي عنهم السكتُ في غير الأربع الزُّهْر ، فلأَنْ يُسكَتَ لهم فيها أَوْلىٰ .

ثمَّ أخبَر أنَّ هذا المذهبَ المحكيَّ لحمزةَ منصورٌ (وَلَيْسَ مُخَذَّلَا) ، يقال :

---

(١) كذا في (ت) ، واضطربتْ هذه العبارةُ في النسختَين الأخريَين ، ففي (ص) : «والزهر» وفي (م) : والزهر الأربع .

خذَلَه إذا تركَ نصرتَه، واسم (لَيْسَ) يعودُ على المذهب المذكور كما عادتْ عليه الهاءُ في (فَافْهَمْهُ) لدلالة السياق عليه، ويجوز أن يعود اسمُ (لَيْسَ) على البعض، أي: وليس ذلك البعضُ الذي روى هذه الطريقة مُخَذَّلاً بل له من يَنصرُه.

١٠٥ ـ وَمَهْمَا تَصِلْهَا أَوْ بَدَأْتَ بَرَاءَةً   لِتَنْزِيلِهَا بِالسَّيْفِ لَسْتَ مُبَسْمِلَا

قد تقدَّم البحثُ في (مَهْمَا).[1]

و(لَسْتَ) جوابُ الشرط، وحُذفتِ الفاءُ ضرورةً، وقال أبو عبد الله: «النفيُ هنا خبرٌ بمعنَى النهي، ولو جاء بصيغة النهي لكان لا بُدَّ من الفاء، لكن لَمَّا جاء بصيغة الماضي لفظاً لامعنىً لم يأتِ بها».[2]

قال الشيخُ شهاب الدين: «وهو فاسدٌ؛ فإنَّ الفاء لازمةٌ في النهي[3] فكيف بالخبر الذي في معناه».[4]

والحاصلُ أنَّ براءةَ لا بسملةَ في أوَّلها سواء ابتُدئ بها أم وُصِلَتْ بما قبلها؛ لأنَّها لم تُرسَم في المصحف الكريم بالفصل بالبسملة بين الأنفال وبراءةَ، بل تُركَ سطرٌ مكانَها، واختلَف أهلُ العِلم في سبب ذلك على أقوال كثيرة يَرجع معناها إلى ثلاثة أوجهٍ:

---

(١) تقدَّم ذلك ص ١٩٠ عند شرح البيت ٥٦: وَمَهْمَا أَتَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ بَعْدُ كِلْمَةٌ.

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ٤١/أ.

(٣) تحرَّفتْ في (ص) إلى: النفي.

(٤) إبراز المعاني ١/ ٢٣٤.

أحدها : أنَّها نزلتْ بالسيف والأمرِ بالقتال ونبذِ العهد وكشفِ أستار المنافقين ، فلا يناسِبُ أن يؤتىٰ بالبسملة في أوَّلها ؛ لأنَّها آيةُ رحمة .

وعن ابن عبَّاسٍ : سألتُ عليّاً ـ رضي الله عنه ـ عن ذلك فقال : لأنَّ ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴾ أمانٌ ، وبراءةُ ليس فيها أمانٌ ؛ نزلتْ بالسيف . (١)

وعن عاصم : لم تُكتبِ البسملةُ أوَّلَها لأنَّها رحمةٌ ، وبراءةُ عذابٌ . (٢)

وعن المبرِّد(٣) : لم يُبسمَل أوَّلَها لأنَّ البسملة أمانٌ ، وبراءةُ نزلتْ علىٰ سَخَطٍ وتَهَدُّدٍ ووَعِيد ، فكيف يَعِدُهم بأنَّه رَحمَانٌ رَحِيمٌ ثمَّ يَبرأُ منهم ؟ (٤)

وهذه أقوالٌ يقرُب بعضُها من بعض [٤٨/ أ] ، وإلَى المعنَى الأوَّل ـ أعني المحكيَّ عن أمير المؤمنين ـ نحا المصنِّفُ .

الوجه الثاني : أنَّ قصَّتها شبيهةٌ بقصَّة (٥) السُّورة التي قَبلها ، وقُبض رسولُ الله ﷺ ولم يأمرْهم بالبسملة ، فتركوها ، كأنَّهم توهَّموا أنَّهما سورةٌ واحدة .

رُوي عن ابن عبّاسٍ قال : سألتُ عثمانَ ، قال : إنَّ الأنفال من أوائل ما نزَل بالمدينة ، وبراءةُ من آخرِ القرآن ، وكانت قِصَّتُها شبيهةً بقِصَّتِها ، وقُبض رسولُ

---

(١) اللآلئ الفريدة ٤٠/ ب .

(٢) اللآلئ الفريدة ٤٠/ ب .

(٣) محمد بن يزيد بن عبد الأكبر ، أبوالعبَّاس المبرِّد النحويّ ، إمام النحو ، ت ٢٦٥ هـ ، وقيل : ٢٨٦ هـ . (إنباه الرواة ٣/ ٢٤١ ـ سير الأعلام ١٣/ ٥٧٦) .

(٤) اللآلئ الفريدة ٤٠/ ب .

(٥) في (ت) : أنَّ قضيَّتها شبيهة بقضيَّتها .

الله ﷺ ولم يبيِّن لنا أنَّها منها، فظننتُ أنَّها منها، فمِن ثَمَّ قرَنتُ [١] بينهما ولم أَكتب بينهما: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ووضعتُهما [٢] في السبع الطُّوَل. [٣]

وعن أُبَيٍّ قال: كان رسول الله ﷺ يأمرُنا أوَّلَ كلِّ سورةٍ بـ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ولم يأمرْنا في براءةَ بشيءٍ؛ فلذلك ضُمَّتْ إلَى الأنفال ولم يُكتب بينهما ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [وكانت] [٤] أَوْلىٰ بها لشبهها ببعضها. [٥]

وعن الليثِ [٦] وابنِ لَهِيعَةَ [٧]: يقولون: براءةُ من الأنفال؛ فلذلك لم يُكتب بينهما ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾. [٨]

الثالث: أنَّ أوَّلَها قد نُسخ؛ فلذلك تُركتِ البسملةُ منها لذهاب أوَّلِها،

---

(١) تصحَّفتْ في (ص) و(م) إلىٰ: قرَّبتُ.

(٢) في (ص) و(م): ووضعهما.

(٣) تفسير الطبريّ ١/ ٤٥، المصاحف ص٣١، اللآلئ الفريدة ٤٠/ ب، فضائل القرآن لابن كثير ص٣٣، ٣٤، ٦٨، وقال: «والحديث في الترمذيِّ وغيرِه بإسناد جيِّد قويّ».

(٤) تكملة لازمة من اللآلئ الفريدة لوحة ٤٠/ ب. وقد سقط من (ت) ما بعد عبارة البسملة إلىٰ آخرِ الوجه الثاني بسبب انتقال النظر.

(٥) اللآلئ الفريدة ٤٠/ ب.

(٦) الليث بن سعد، تقدَّمتْ ترجمتُه عند شرح البيت ٣، ص ٢٠.

(٧) عبد الله بن لَهِيعَةَ، أبوعبد الرحمن الحضرميّ، الإمام العلَّامة، محدِّث ديار مصر مع الليث بن سعد. ت ١٧٤ هـ. (سير الأعلام ٨/ ١١).

(٨) اللآلئ الفريدة ٤٠/ ب.

ويُروىٰ ذلك عن مالكِ بنِ أنس.[(١)]
وعن ابنِ عَجْلانَ[(٢)]: بلغني أنَّ براءةَ كانت تعدلُ سورةَ البقرة أو قريباً منها؛ فلذلك لم يُكتب فيها: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.[(٣)]

وهذا أضعفُ الأوجه؛ لأنَّه لو كان كذلك لكان القارئُ مخيَّراً بين البسملة وتركِها كسائر أجزاء القرآن.

وقوله: (تَصِلْهَا أَوْ بَدَأْتَ بَرَاءَةً) يجوز فيه ثلاثةُ أوجه:
أحدها: أنَّه من باب التنازع، وهو من إعمال الثاني، ولكنَّه أثبتَ الضميرَ في المهمَل ضرورةً، كقوله:[(٤)]

إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ جِهَاراً فَكُنْ لِلْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوِدِّ

---

(١) اللآلئ الفريدة ٤٠/ ب.

(٢) محمد بن عَجلان، أبوعبد الله القرشيُّ المدنيُّ، الإمام القدوة الصادق، حدَّث عن رجاء بن حَيوةَ وغيره. ت ١٤٨ هـ. (سير الأعلام ٦/ ٣١٧).

(٣) اللآلئ الفريدة ٤٠/ ب.

(٤) البيت من الطويل، لم أعرف قائله، وهو في شرح شذور الذهب ص٥٤٣، والتصريح ٢/ ٤٤٥، والمغني ص٤٣٨ بلفظ: فِي الْغَيْبِ، ومعجم الشواهد الشعريَّة ١/ ٢٨٣، وصدره في أوضح المسالك ٢/ ٢٠٣.
والشاهد في قوله: تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ، حيث تنازَع كلٌّ من العاملَين وهُما «تُرْضِيهِ» و«يُرْضِيكَ» الاسمَ الذي بعدهما وهو «صَاحِبٌ»، فعمل فيه الثاني فرفعه علَى الفاعليَّة.

والثاني : أن تكون (بَرَاءَةً) بدلاً من الضمير المنصوب في (تَصِلْهَا) كقوله : [١]

عَلَىٰ جُودِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمِ

الثالث : أن تكون (بَرَاءَةً) منصوبةً علىٰ إسقاط الخافض ، أي : ببراءة ، يقال : بدأتُ بكذا ، أي ابتدأتُ به ، ومنه قوله : [٢]

بَدَأْتُ بِبِسْمِ اللهِ . . . . .

وأمَّا بدأتُ الشيءَ ـ من غير باء ـ أي فعلتُه ابتداءً ، نحو : بدأَ اللهُ الخلقَ . [٣]

و(لِتَنْزِيلِهَا) متعلِّقٌ بقوله : (لَسْتَ مُبَسْمِلاَ) .

و (بِالسَّيْفِ) متعلِّقٌ بمحذوفٍ ؛ لأنَّه حالٌ من (هَا) في (تَنْزِيلِهَا) ، أي : ملتبسةً بِالسَّيفِ ، أي بالقتال ، فذكَر الآلةَ الدالَّةَ عليه .

وصرَف (بَرَاءَةً) ضرورةً .

---

(١) البيت من الطويل ، وصدره :

عَلَىٰ حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِماً

وهو في ديوان الفرزدق بشرح الصاويّ ص ٨٤٢ ، وفي الكامل ١/ ٣٠٦ بلفظ :

عَلَىٰ سَاعَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِماً عَلَىٰ جُودِهِ مَا جَادَ بِالْمَاءِ حَاتِمِ

والمذكَّر والمؤنَّث ص ٣٠٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٣٢ ، وشرح شذور الذهب ص ٣١٧ ، ٥٧٢ ، والمساعد ٢/ ٤٣٣ ، واستشهد به المصنِّفُ في الدُّرِّ المصون ١/ ٤٨٥ .

والشاهد فيه جرُّ « حَاتِمِ » علىٰ أنَّها بدلٌ من الضمير في « جُودِهِ » .

(٢) البيت ١ .

(٣) تقدَّم من المصنِّف مثلُ هذا الكلام عند شرح البيت الأوَّل من القصيدة ، ص ٦ .

١٠٦ ـ وَلَابُدَّ مِنْهَا فِي ابْتِدَائِكَ سُورَةً   سِوَاهَا وَفِي الْأَجْزَاءِ خَيَّرَ مَنْ تَلَا

أي ولابدَّ من البسملة لجميع القرّاء في ابتداء كلِّ سورة سوىٰ براءة، سواءٌ في ذلك مَن بسمَل [منهم بين السورتَين] [(١)] ومن لم يُبسمِل، وكأنَّهم حملوا كتابتَها في المصحف على ذلك، كما تُكتب [٤٨/ب] همَزاتُ الوصل وإن كانت ساقطةً في الدَّرْج، وهذا هو القسمُ الثاني من الأقسام الثلاثة المذكورة أوَّلاً. [(٢)]

ولكنَّ كلامَ المصنِّف لا يُعطي أنَّ البسملة لا بُدَّ منها في جميع سُوَرِ القرآن إلَّا ما استُثني؛ لأنَّ (سُورَةً) نكرةٌ في كلامٍ موجِب، فلا عُمومَ لها إلَّا من حيث المعنىٰ، ولو قال: «وَلَا بُدَّ مِنْهَا فِي ابْتِدَا كُلِّ سُورَةٍ» لزال الإشكالُ، هكذا قاله الشيخُ شهابُ الدين [(٣)]، وفيه نظَر.

وقال أبوعبد الله: «وتنكيرُ (سُورَةً) علىٰ معنىٰ: أيَّ سورةٍ كانت من جنس السُّوَرِ، كما تقول: ادفع هذا الدرهمَ إلىٰ رجلٍ، أَيْ أيَّ رجلٍ من هذا الجنس، ومنه: ﴿اطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾ [(٤)]» انتهىٰ. [(٥)]

---

(١) تكملة لازمة من إبراز المعاني ١/ ٢٣٦.

(٢) وهو أن تقع البسملةُ أوَّلَ سورةٍ، وتقدَّم ذِكْرُ الأقسام الثلاثة لاستعمال البسملة عند شرح البيت الأوَّل من هذا الباب، ص ٣٢٩، وهو قول الشاطبيِّ (البيت ١٠٠):

وَبَسْمَلَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ بِسُنَّةٍ   . . . .

(٣) إبراز المعاني ١/ ٢٣٥.

(٤) يوسف ٩. =

وهذا التقديرُ الذي ذكَره والتنظيرُ لا يُفيدان أكثرَ من أنَّ هذا مطلَقٌ، والمطلَقُ يُكتفىٰ فيه بصورةٍ واحدة، وذكَر أيضاً أنَّ في قوله: (وَلَا بُدَّ مِنْهَا فِي ابْتِدَائِكَ سُورَةً سِوَاهَا) تنبيهاً علىٰ أنَّ الفاتحة لا بُدَّ من البسملة أوَّلَها ولو وُصِلَتْ بما قَبلها؛ لأنَّ وصْلَها نادرٌ، فهي مبدوءٌ بها حُكماً، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك. [1]

إلّا أنَّ أخْذ هذا الحكمِ من هذه الجملة فيه نظَرٌ، ونقَل أبو شامةَ الاتِّفاقَ علىٰ ذلك، إلّا أنَّه قال: «ولم يذكُره في القصيدة اعتماداً علىٰ أنَّ القارئ لا يكون في غالب الأحوال إلّا مبتدئاً بها» [2]، وهذا يدلُّ علىٰ أنَّ فهْمَ هذا الحُكم من البيت بعيدٌ.

ثمَّ ذكَر القِسمَ الثالثَ، وهو أن تقعَ البسملةُ في أثناء سُوَر القرآنِ، وهي التي عبَّر عنها بـ(الْأَجْزَاءِ)، والحكمُ فيها أنَّ القارئ مخيَّرٌ في الإتيان بالبسملة وعدمِه، واختار بعضُهم تركَها، وبعضُهم الإتيانَ بها؛ لأنَّ القراءة فِعلٌ من الأفعال، وكلُّ فعلٍ تُستحَبُّ البسملةُ أوَّلَه، كالأكل والشُّرب ونحوه.

وممَّن اختار البسملةَ حمزةُ، قال عاصمُ بنُ يزيد الأصفهانيُّ [3]: سُئل حمزةُ

= (٥) اللآلئ الفريدة لوحة ٤١/ ب.

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٤١/ أ بتصرُّف.

(٢) إبراز المعاني ١/ ٢٣٦.

(٣) لم أعثر له علىٰ ترجمة فيما رجعتُ إليه من مصادر.

عن أصحابِ محمدٍ ﷺ فقرأ : بسم الله الرحمن الرحيم ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ﴾ .[1]

وقال أبوعمرو [الداني] : وفي التسمية[2] أثرٌ مرويٌّ عن أهل المدينة ، قال أبوالقاسم المسيَّبيُّ[3] : كنَّا إذا افتتحْنا على مشايخنا بعضَ السورة نبدأُ بـ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ .[4]

ورُوي عن ابنِ عبَّاسٍ أنَّه كان يَفتتح القراءةَ بـ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ وهو عامٌّ في أوائل السُّوَر وأبعاضِها .[5]

وكان بعضُهم يتركها في الأجزاء إلَّا في حزب : ﴿اللهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[6] و﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾[7] لما فيهما بعد الاستعاذة من بَشاعة اللفظ ، وينبغي

---

(١) البقرة ١٣٤ ، ١٤١ . والخبر في جامع البيان ٢/ ٣٥٩ ، واللآلئ الفريدة ٤١/ ب .

(٢) في (ت) : البسملة .

(٣) محمد بن إسحاق بن محمد المدنيّ ، مقرئ ، عالمٌ مشهور ، ضابط ثقة . أخَذ القراءة عرضاً عن أبيه عن نافع . ت ٢٣٦ هـ . (معرفة القرَّاء ١/ ٢١٦) ، وكنيته في غاية النهاية (٢/ ٩٨) : أبوعبد الله .

(٤) جامع البيان للدانيّ ٢/ ٣٥٩ ، اللآلئ الفريدة ٤١/ ب .

(٥) جامع البيان ٢/ ٣٥٩ ، اللآلئ الفريدة ٤١/ ب .

(٦) النساء ٨٧ .

(٧) فُصِّلتْ ٤٧ .

أن يُفعل ذلك في كلِّ ما شاكَله نحو : ﴿اللهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾[١]، ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّٰتٍ﴾[٢]، ولذلك كان مكيٌّ ـ رحمه الله ـ يختار أن يُقرأ آيةٌ قبل الحزبَين المذكورَين لِما ذكرتُ لكَ.[٣]

والابتداءُ: مصدرُ ابتدأَ كذا، أي أخَذ فيه، وهو مضافٌ إلىٰ الفاعل و(سُورَةً) مفعولُه. وقال أبوعبد لله: «علىٰ حذف مضافٍ [٤٩/أ] أي قراءةَ سورةٍ؛ لأنَّ القراءة هي المأخوذُ فيها».[٤]

وقال الشيخُ شهابُ الدين: «هي علىٰ حذفِ حرفِ الجرِّ، أي: بسورة».[٥]

و(فِي ابْتِدَائِكَ) متعلّقٌ بالاستقرار في خبر (لَا).

و(سِوَاهَا) صفةٌ لـ(سُورَةً)، والضميرُ لـ«براءة».

و(فِي الْأَجْزَاءِ) متعلّقٌ بـ(خَيَّرَ)، و(مَنْ تَلَا) فاعِلُ (خَيَّرَ).

و(تَلَا) بمعنىٰ قرأ، وعنىٰ به أهلَ الأداء.

ومفعولُ (خَيَّرَ) محذوفٌ، أي خيَّر أهلُ الأداء القارئَ، ولو قُرِئ: (خُيِّرَ)

---

(١) الرُّوم ٤٠، ٥٤.

(٢) الأنعام ١٤١.

(٣) نصَّ مكيٌّ علىٰ ذلك في كتابه الكشف ١/ ١٨، ١٩.

(٤) انظر: اللآلئ الفريدة لوحة ٤١/ ب.

(٥) انظر: إبراز المعاني ١/ ٢٣٥.

مبنيّاً للمفعول و(مَنْ) قائمٌ مقامَ فاعلِه لكان حَسَناً .

١٠٧ ـ وَمَهْمَا تَصِلْهَا مَعْ أَوَاخِرِ سُورَةٍ   فَلَا تَقِفَنَّ الدَّهْرَ فِيهَا فَتَثْقُلَا

أي ومهما تصل البسملةَ بآخرِ سورةٍ [1] فلا يجوز أن تقفَ علىٰ البسملة وحدَها، نَصَّ علىٰ امتناعه جماعةٌ، منهم الدانيُّ [2]؛ وذلك لأنَّ البسملة إنَّما جيء بها للتبرُّك في الابتداء عند من لا يعتقدها آيةً، أو لأنَّها آيةٌ من أوَّل كلِّ سورة، فلا معنىٰ لوصلها بآخرِ السورة فقط، بل إمَّا أن تصلَها بأوَّل السورة الأُخرىٰ، أو تقِفَ علىٰ آخرِ السورة ثمَّ تُبسمِلَ مُوصلاً للبسملة بأوَّل السورة، أو واقفاً علَى البسملة ثمَّ تَبتدئ أوَّلَ السورة الأخرىٰ.

فهذه ثلاثةُ أوجهٍ، خيرُها أوسطُها، وأمَّا الوجه الأوَّلُ ـ وهو الوصلُ بآخرِ السورة دون أوَّل الأُخرىٰ ـ فقد تقدَّم أنَّه ممتنعٌ، وإليه أشار [3] بقوله: (فَتَثْقُلَا) أي فتُعَدَّ من الثُّقلاء البَلِيدين؛ لأنَّ الفَطِنَ لا يَترك نفْسَه مستثقَلاً بها.

والضميران في (تَصِلْهَا) وفي (فِيهَا) للبسملة، و«فِي» بمعنىٰ علىٰ، أي عليها، كقوله [في أحد الوجهَين] [4]: ﴿فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [5].

---

(١) في (ص): السورة.

(٢) التيسير ص ١٨.

(٣) في (ت): الإشارة.

(٤) ما بين الحاصرتين من (ت) فقط.

(٥) طه ٧١.

و(أَوَاخِرِ) بمعنى آخِرِ، وضَع الجمعَ موضعَ المفرَد؛ لأمنِ اللَّبس، لأنَّ السورةَ ليس لها إلّا آخِرٌ واحدٌ، وأراد بـ(سُورَةٍ) الجنسَ، فهي جمعٌ، فكأنَّه قال: مع أواخر السُّوَر.

و(فَلَا) جوابُ (مَهْمَا).

و(الدَّهْرَ) منصوبٌ[١] علَى الظرفِ، ناصِبُه (لَا تَقِفَنَّ).

و(تَثْقُلَ) نصبٌ علىٰ جواب[٢] النهي بإضمار «أَنْ».

وقال أبوعبدالله: «(وَمَهْمَا) في محلِّ نصبٍ بفعل محذوف يُفسِّره الفعلُ الظاهرُ، تقديرُه: أيَّ بسملةٍ من البسملات الكائنةِ في أوائل[٣] السُّوَرِ تَصِلِ تَصِلْها[٤] مع أواخر سورةٍ»[٥] يعني أنَّه من الاشتغال[٦]، ولذلك قدَّر الفعلَ المضمَر متأخِّراً عن اسم الشَّرْط، وهذه المسألةُ فيها خلافٌ بين النحويِّين.[٧]

---

(١) في (ت) و(م): نصب.

(٢) «جواب» من (ت) فقط.

(٣) في (ص) و(م): «أواخر»، وهو خطأ.

(٤) تحرَّفتْ في (ص) إلىٰ: فصلها.

(٥) انظر: اللآلئ الفريدة لوحة ٤٢/أ.

(٦) تصحَّفتْ في (ص) و(م) إلىٰ: الاستثقال.

(٧) انظر خلاف النحويِّين في بحث «الاشتغال» في شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٣٦ ـ ١٤٧.

سُورَةُ أُمِّ الْقُرْآنِ

سُمِّيتْ بذلك لأنَّها أوَّلُ القرآن، وأُمُّ الشيء: أوَّله وأصلُه، ومنه: أُمُّ الكتابِ للَّوْح المحفوظ؛ لأنَّ كلَّ شيء مكتوبٌ فيه، والآياتُ المحكَماتُ أُمُّ الكتابِ لأنَّ المتشابِه يَرجِع إليها فهي أصلُه، وهذه التسميةُ مشهورةٌ عند جميع العلماء من غير كراهةٍ، وعن الحسن أنَّه كَرِه تسميتَها بذلك.[1]

وقيل: سُمِّيتْ أُمَّ القرآن لأنَّ سُوَرَهُ تَتْبَعُها كما يَتْبَعُ الجيشُ أُمَّه، وهي الرايةُ.

ولها أسماءُ كثيرة أَوْصَلْتُها إلىٰ خمسةَ عشرَ اسماً، ذكرتُها في «التفسير» والراجحَ منها.[2]

وذكَر هذه السورةَ بعد البسملةِ لأنَّه لم يَبقَ بعدَ الاستعاذة والبسملة إلّا قراءةٌ وتلاوةٌ، وأوَّلُ ما يُقرأ هو الفاتحة؛ فلذلك ترجَم عليها، إلّا أنَّه ذكَر فيها ابتداءً ما هو من قَبيل الفرشِ لامن قَبيل الأصول، [نحو: ﴿مَلِكِ﴾ و﴿مَـٰلِكِ﴾، وأمَّا الإدغامُ في ﴿الرَّحِيم مَّلِكِ﴾، وضمُّ ميمِ الجمع ونحوُه، فمن[3] قَبيل

(١) أي تسميتها بـ«أُمّ الكتاب»، وقد ذكَر القرطبيُّ في تفسيره اثني عشَرَ اسماً للفاتحة، منها قوله: «الرابع: أُمّ الكتاب، وفي هذا الاسم خلافٌ: جوَّزه الجمهور، وكرهه أنسٌ والحسنُ وابنُ سيرين. قال الحسنُ: أُمّ الكتاب: الحلالُ والحرام، قال اللهُ تعالىٰ: ﴿ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ﴾ . . » اهـ. الجامع لأحكام القرآن ١/ ١١١.

(٢) تقدَّم في الدراسة ص ٩٥ أنَّ كتاب «التفسير الكبير» للسمين من الكتب المفقودة.

(٣) في (ت) و(م): «من». والوجه ما أثبتُّه.

الأصول] .[1]

قال الشيخُ شهابُ الدين[2] : « وكان الترتيبُ يقتضي أن يَبدأَ بأوَّل موضعٍ يقعُ فيه الخلافُ منها ، وهو الإدغامُ في ﴿ الرَّحِيم مَّلِكِ ﴾ ، إلَّا أنَّه بدأ بما لا يتكرَّر في غيرها ، ثمَّ ذكَر ما وقَع فيه الخلافُ فيها وفي غيرها ، وهو : ﴿ صِرَٰط ﴾ ، و﴿ الصِّرَٰط ﴾ ، وميمُ الجمع ، والهاءُ قبله ، ثمَّ أفرَد للإدغام باباً لطُوله وتشعُّبِ مسائله » .[3]

١٠٨ ـ وَمَـٰلِكِ يَوْمِ الدِّينِ رَاوِيهِ نَاصِرٌ وَعِنْدَ سِرَٰطٍ وَالسِّرَٰطِ لِ قُنْبُلَا

أخبَر أنَّ الكسائيَّ وعاصماً قرآ قوله تعالىٰ : ﴿ مَـٰلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾[4] بالألف ، ورمَز لهما بالراء والنون ، ولم يُقيِّدِ القراءةَ فيقول : « وَمَالِكِ بِالْمَدِّ » كما قَيَّدَ ذلك في قوله :[5]

وَفِي حَذِرُونَ الْمَدُّ . . . . . .

استغناءً باللفظ عن القَيد لوضوحه ؛ لأنَّ البيت لا يَتَّزن بالقراءة الأُخرىٰ ، فكأنَّه ذكَر القَيدَ .

(١) سقط ما بين الحاصرتين من (ص) .

(٢) « شهاب الدين » زيادة من (ص) .

(٣) إبراز المعاني ١/ ٢٣٨ بتصرُّف .

(٤) الفاتحة ٤ .

(٥) البيت ٩٢٧ من فرش سورة الشعراء .

قال الشيخ : «وكان يُمكِنه ذكرُ[1] القَيد لو قال : وَمَالِك مَمْدُوداً نَصِيرٌ رُوَاتُهُ»[2] وفُهم أنَّ قراءة الباقين من غير ألفٍ، فإنَّ هذا من قَبيل الحذفِ والإثبات، أو المدِّ والقَصْرِ، فاستغنىٰ بالضدِّ، إلّا أنَّه إذا أخَذنا للباقين بغير ألفٍ أَشكَل ذلك؛ فإنَّ في الكلمة قراءاتٍ أُخَرَ شاذَّةً من غير ألف، نحو : ﴿ مَلْكِ﴾ بسكون اللام[3]، و﴿مَلَكَ﴾ فعلاً ماضياً[4]، إلّا أنَّ اشتهار[5] القراءتَين ميَّز ذلك، وأيضاً فإنَّا إذا اقتصرنا علىٰ حذف الألف من ﴿مَٰلِكِ﴾ بقِيَ معنا كسرُ اللام وجرُّ الكاف، فانتفَى الإسكانُ.

وضمَّن الرمزَ التَّنبيه[6] علىٰ صحَّة هذه القراءة، وأنَّ راويها ناصرٌ لها بنَقْلِه إيَّاها عن الثقات بالتواتر إلىٰ النبيِّ ـ ﷺ ـ كأنَّه يُنَبِّهُ[7] لما يُروىٰ عن بعض من لا يُؤْبَه به[8]، ولا يُلتفتُ إليه، من أنَّ هذه القراءة إنَّما قرأها عبدُ الملك بنُ

(١) تحرَّفتْ في (ص) و(م) إلىٰ : ذلك.

(٢) إبراز المعاني ١/ ٢٣٨ بتصرُّف.

(٣) نسبَها أبوحيَّان في البحر (١/ ٢٠) لأبي هريرة رضي الله عنه، وعاصمٍ الجَحْدَريِّ، والجعفيِّ وعبدِ الوارث عن أبي عمرو.

(٤) نسبَها أبوحيَّان في البحر المحيط (١/ ٢٠) لأبي حَيوة وأبي حنيفة.

(٥) تحرَّفتْ في (ت) إلَى : اختيار.

(٦) تصحَّفتْ في (م) إلَى : «التثنية». وهي في (ص) : «الثناء»، ومعناها صحيح.

(٧) في (ص) : «وننبه»، وفي (م) : ننبه.

(٨) في (ت) و(م) : «له»، وكلاهما صحيح، انظر اللسان (أبه).

مروان[١]، أو أبوه[٢]، وتابَعه الناسُ على ذلك، وهذا افتراءٌ من قائله، بل قرأ بها من الصحابة أبوبكرٍ وعمرُ وعثمانُ وطلحةُ[٣] والزبيرُ[٤] وعبدُ الرحمن بنُ عَوْفٍ[٥] ومُعاذُ بنُ جبلٍ[٦] وابنُ مسعودٍ وأُبَيُّ بنُ كعبٍ وأبوهريرةَ ومعاويةُ بنُ أبي سُفيانَ، واختُلف عن أمير المؤمنين [عليٍّ بن أبي طالبٍ][٧] وعمرَ بن عبدِ العزيز.

ومن التابعين: الحسنُ بنُ أبي الحسنِ وعَلْقمةُ والأَسْودُ[٨] والنَّخَعيُّ[٩]

---

(١) أبوالوليد الخليفة الأُمويّ، وُلِد سنة ٢٦ هـ. ت ٨٦ هـ. (سير الأعلام ٤/ ٢٤٩).

(٢) مروان بن الحكم الخليفة الأُمويّ، تقدَّمت ترجمته عند شرح البيت ٦٥.

(٣) طلحة بن عُبيد الله، أبومحمد القرشيّ، أحد العشرة المشهود لهم بالجنَّة. ت ٣٦ هـ. رضي الله عنه. (سير الأعلام ١/ ٢٣).

(٤) الزبير بن العوَّام، أبوعبد الله، حواريُّ رسول الله ﷺ وابن عمَّته صفيَّة، ت ٣٦ هـ، رضي الله عنه. (سير الأعلام ١/ ٤١).

(٥) أبومحمد البدريّ القرشيّ، أحد العشرة المشهود لهم بالجنَّة، ت ٣٢ هـ، رضي الله عنه. (سير الأعلام ١/ ٦٨).

(٦) أبوعبد الرحمن الأنصاريّ البدريّ، السيِّد الإمام، رضي الله عنه. ت ١٧ هـ. (سير الأعلام ١/ ٤٤٣).

(٧) تكملة لازمة من إبراز المعاني ١/ ٢٤٠.

(٨) الأسود بن يزيد بن قيس، أبوعمرو النَّخَعيُّ الكوفيُّ، الإمام الجليل. ت ٧٥ هـ. (غاية ١/ ١٧١ ـ معرفة ١/ ٥١).

(٩) إبراهيم بن يزيد، أبوعمران النخعيّ الكوفيّ، الإمام المشهور. قرأ على: الأسود بن=

وسعيدُ بنُ جُبيرٍ وأبورجاءٍ [(١)] ويحيَى بنُ يَعْمَرٍ وأبوعبدالرحمن السُّلَميُّ، وهي اختيارُ عيسَى بنِ عمرَ وأبي حاتم [(٢)] وابنِ مجاهدٍ وصاحبِه أبي طاهرِ ابنِ أبي هاشمٍ [(٣)] وقَتادةَ [(٤)] والأعمشِ وخلَفٍ ويعقوبَ [(٥)] وأَبي المنذرِ [(٦)]، وخلْقٍ لا يُحصَون.

وأمَّا [٥٠/ أ] ﴿مَلِكِ﴾ [(٧)] فقراءةُ الباقين، وتُروىٰ قراءةً للنبيِّ ﷺ، وبها

= يزيد، وغيره. قرأ عليه: الأعمش، وغيره. ت ٩٦ هـ، وقيل: ٩٥ هـ. (غاية ١/ ٢٩).

(١) عمران بن تيم، أبو رجاء العُطارديّ، التابعيُّ الكبير، عرَض القرآن علَى ابن عبّاس. ت ١٠٥ هـ. (غاية ١/ ٦٠٤ ـ معرفة ١/ ٥٨).

(٢) سهل بن محمد أبوحاتم السِّجِسْتانيّ، إمام البصرة. عرَض علىٰ يعقوبَ الحضرميِّ، وهو من جِلَّة أصحابه. ت ٢٥٥ هـ. (غاية ١/ ٣٢٠ ـ معرفة ١/ ٢١٩).

(٣) عبد الواحد بن عمر، أبوطاهر ابن أبي هاشم البغداديُّ، الأستاذ الكبير. قرأ علَى: ابن مجاهد، وغيرِه. ت ٣٤٩ هـ. (غاية ١/ ٤٧٥ ـ معرفة ١/ ٣١٢).

(٤) قَتادة بن دِعامة، أبوالخطّاب السَّدُوسيّ البصريّ، المفسِّر، أحد الأئمَّة في حروف القرآن. ت ١١٧ هـ. (غاية ٢/ ٢٥).

(٥) يعقوب بن إسحاق بن زيد أبومحمد الحضرميّ مولاهم البصريّ، أحد القرّاء العشرة وإمام أهل البصرة. ت٢٠٥هـ. (معرفة ١/ ١٥٧ ـ غاية ٢/ ٣٨٦).

(٦) سلّام بن سليمان الطويل، أبوالمنذِر الخُراسانيّ، مقرئ كبير ثقة. قرأ علىٰ أبي عمرو وغيره. قرأ عليه يعقوبُ وغيرُه. ت ١٧١ هـ. (غاية ١/ ٣٠٩ ـ معرفة ١/ ١٣٢).

(٧) في (ص) و(م): «مالك»، والصواب ما في (ت).

قرأ أبوالدَّرْداءِ وابنُ عبَّاسٍ وابنُ عمرَ ويحيَى بنُ وَثَّابٍ والأعرجُ [١] وأبوجعفر وشَيبةُ [٢] وابنُ جُريجٍ [٣] والجَحْدَريُّ [٤] وابنُ جُندَب [٥] وابنُ مُحَيصِنٍ. [٦]

وقد أُولِعَ المصنِّفون في عِلم القراءات والتفسيرِ بترجيح إحدَى القراءتَين علىٰ الأُخرىٰ بما يكاد يُسقِط وجهَ القراءةِ الأُخرىٰ، ولاينبغي ذلك لأنَّهما متواتران، ولذلك قال الشيخُ شهابُ الدين: «أقرأُ بكُلٍّ في صلاةٍ واحدة: فأقرأُ بهذه في

---

(١) عبدالرحمن بن هُرْمُز، تابعيٌّ جليل. ت ١١٧ هـ، وقيل غير ذلك.
(غاية ١ / ٣٨١ ـ معرفة ١ / ٧٧).

(٢) شَيبة بن نِصاح بن سرجس المدنيّ، إمام ثقة، مقرئ المدينة وقاضيها. عرَض علىٰ: عبد الله بن عَيّاش. عرض عليه: نافع، وغيره. ت ١٠٣ هـ، وقيل غير ذلك.
(غاية ١/ ٣٢٩ ـ معرفة ١/ ٧٩).

(٣) عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج، أبوالوليد القرشيّ، الإمام العلّامة الحافظ المقرئ صاحب التصانيف. حدَّث عن عطاء وغيره. ت ١٥٠ هـ. (السير ٦/ ٣٢٥)

(٤) عاصم بن أبي الصبَّاح، أبوالمجشِّر الجَحْدَريّ. قرأ علىٰ: نصر بن عاصم، ويحيَى بن يعمر، وغيرهما. مات قبل الثلاثين ومائة. (غاية ١/ ٣٤٩)

(٥) مسلم بن جندب، أبوعبد الله المدنيّ القارئ، تابعيٌّ مشهور. عرَض علىٰ عبد الله بن عيّاش. ت ١٣٠ هـ، وقيل غير ذلك. (غاية ٢/ ٢٩٧ ـ معرفة ١/ ٨٠).

(٦) محمد بن عبد الرحمن بن مُحَيصِن السهميّ، مقرئ مكة مع ابن كثير، ثقة. عرَض علىٰ مجاهد وغيره. ت ١٢٣هـ، وقيل: ١٢٢ هـ. (غاية ٢/ ١٦٧ ـ معرفة ١/ ٩٨).

ركعةٍ، وبهذه في أُخرىٰ»[1]، ونِعْمَ مافعَله.

وقد أطالوا في الترجيحات، وأنا أذكُر منها ما هو المشهور والمختار، وتركتُ بقيَّةَ الأقوالِ استغناءً بما ذكرتُه في «الإعراب».[2]

فمنها أنَّ الثواب في قراءة ﴿مَـٰلِكِ﴾ أكثرُ؛ لأنَّ فيها زيادةَ ألفٍ، وهي بعشرِ حسناتٍ.

ومنها الإجماعُ علىٰ ﴿مَـٰلِكَ ٱلْمُلْكِ﴾.[3]

ومنها أنَّ «مَالِكاً» أعَمُّ من حيث إنَّه يحسُن إضافتُه إلىٰ جميع الأشياء، نحو: مالِك الطيرِ والدَّوابِّ، ولا يُقال ذلك في «مَلِكِ»، ومن حيث إنَّه يجمعُ لفظَ الاسمِ ومعنَى الفعلِ؛ لكونه صفةً جاريةً علَى الفعل.

ومن مرجِّحات ﴿مَلِكِ﴾ إجماعُهم علىٰ ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ﴾[4]، ولقوله: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ﴾[5]، ولأنَّه أعمُّ من مالِك؛ لأنَّه يُستعمَل في مَن ملَك الأشياءَ الكثيرةَ أو القليلةَ، بخلاف مالِك، فكلُّ مَلِكٍ مَالِكٌ، من غير عكسٍ،

(١) في (م): «في ركعة أخرىٰ». والعبارة المذكورة عن أبي شامة في إبراز المعاني ١/ ٢٤٠ بتصرُّف.

(٢) الدُّرّ المصون ١/ ٤٨.

(٣) آل عمران ٢٦.

(٤) الناس ٢.

(٥) غافر ١٦. وكلمة «اليوم» من (ت) فقط.

ولأنَّه لا يلزَم منه تكرارٌ، فإنَّ تقدُّمَ قولِه : ﴿رَبِّ الْعَـٰلَمِينَ﴾[1] يُشعِر بمعنىٰ ﴿مَـٰلِكِ﴾ فذِكْرُه تكرارٌ، بخلاف ﴿مَلِكِ﴾ فإنَّ معناه مغايرٌ لمعنىٰ رَبّ.

ثمَّ ذكَر الاختلافَ في ﴿الصِّرَٰط﴾ فقال : (وَعِنْدَ سِرَٰطٍ وَالسِّرَٰطِ) أي سواءٌ المجرَّدُ من لام التعريف والمتَّصِلُ بها.

والمجرَّدُ منها قد يكون نكرةً، نحو : ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[2] ﴿أَهْدِكَ صِرَٰطًا سَوِيًّا﴾[3]، وقد يكون مضافاً نحو : ﴿صِرَٰطِ اللهِ﴾[4] ﴿صِرَٰطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾[5] ﴿صِرَٰطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾[6] ﴿صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا﴾[7].

قال الشيخُ : «فلذلك لم أَقُلْ : أراد المنكَّرَ والمعرَّف، ومثلُه :

وَكَسْرُ بِيُوتٍ وَالْبِيُوتِ . . .[8]

---

(١) الفاتحة ٢.

(٢) يونس ٢٥.

(٣) مريم ٤٣.

(٤) الشورىٰ ٥٣.

(٥) الفاتحة ٧.

(٦) الأعراف ١٦.

(٧) الأنعام ١٥٣.

(٨) البيت ٥٠٣ من فرش سورة البقرة.

وَنَقْلُ قُرَانٍ وَالْقُرَانِ . . . . . (١)

بخلاف قوله : (٢)

وَفِي لُؤْلُؤٍ فِي الْعُرْفِ وَالنُّكْرِ شُعْبَةٌ

فإنَّه لم يأت مجرَّداً من (ال) إلّا وهو نكرةٌ، ولو اقتصَر على لفظ النكرة في الكلِّ لحصَل الغرضُ؛ لأنَّ لام التعريف زائدةٌ علَى الكلمة، كما قال : (٣)

وَوَالَاهُ فِي بِئْرٍ وَفِي بِئْسَ وَرْشُهُمْ

والحكمُ عامٌّ في لفظ ﴿بِئْسَ﴾ (٤) في جميع القرآن، سواءٌ كانت مع الواو أو الفاء أو اللام نحو : ﴿وَبِئْسَ﴾ (٥) ﴿فَلَبِئْسَ﴾ (٦)، وإنَّما نبَّه على ما فيه لامُ التعريف دون المضاف لاتِّحاد لفظِ اللام وتعدُّدِ المضاف إليه، ولو أنَّه قال :

. . . . سِرَاطَ بِسِينٍ حَيْثُ قُنْبُلُ أَقْبَلا

وَبِالصَّادِ بَاقِيهِمْ وَزَاياً أَشِمَّهَا . . . .

البيت، لتمَّ له المقصودُ» انتهى . (٧)

---

(١) البيت ٥٠٢ من فرش سورة البقرة .

(٢) البيت ٢٢٣ من باب الهمز المفرَد .

(٣) البيت ٢٢٢ من باب الهمز المفرَد .

(٤) هود ٩٩ وغيرها .

(٥) البقرة ١٢٦ وغيرها .

(٦) النحل ٢٩ .

(٧) إبراز المعاني ١/ ٢٤١ .

وفي قوله : « لم أَقُلِ المعرَّفَ والمنكَّرَ » نظرٌ ؛ لأنَّ الواردَ مضافاً كلُّه معرفةٌ ، إلّا أنَّ الشيخ يقول : إذا ورَد [٥٠/ ب] قولُهم : المعرَّف ، تبادَر الذهنُ الىٰ ما عُرِّف بـ(ال) فقط ، وهو غير مسلَّم له ، وقوله : « وتعدُّد المضاف إليه » يعني أنَّ المضاف إليه اختلفتْ صُوَرُه ، فتارةً جاء ظاهراً نحو : ﴿ صِرَٰطِ اللهِ ﴾ (١) ، وتارةً مخاطَباً نحو : ﴿ صِرَٰطَكَ ﴾ (٢) ، وتارةً متكلِّماً نحو : ﴿ صِرَٰطِي ﴾ (٣) ، بخلاف لفظ (ال) فإنَّه لا يختلِف .

والحاصلُ أنَّ القرَّاء اختلَفوا في هذه اللفظة علىٰ ثلاثة أوجهٍ :

الأوَّلُ : القراءةُ بالصاد الخالصة ، وهذه قراءةُ الجمهور .

الثاني : بالسين ، وهي قراءةُ ابنِ كثيرٍ في رواية قُنبلٍ عنه .

الثالث : بالصاد المشَمَّة زاياً ، أي المخلوطُ لفظُها بلفظ الزاي ، فتَخرج بين الصاد والزاي ، وهي قراءةُ حمزةَ في جميع القرآن في رواية خلَفٍ عنه ، وفي ﴿ الصِّرَٰطَ ﴾ من هذه السورة خاصَّةً في رواية خلَّادٍ عنه .

وقوله : (وَعِنْدَ سِرَٰطٍ وَالسِّرَٰطِ لِ قُنْبُلَا) ممَّا استغنىٰ فيه باللفظ عن القيد ، كأنَّه قال : بالسين ؛ اعتماداً علىٰ صورة الكَتْبِ ، فلم يَخش إلباساً أن يُقرأ بالصاد

---

(١) الشورىٰ ٥٣ .

(٢) الأعراف ١٦ .

(٣) الأنعام ١٥٣ .

وغيرِها .(١)

وقوله : (وَمَالِكِ) مبتدأٌ، و(رَاوِيهِ) مبتدأٌ ثانٍ و(نَاصِرٌ) خبرُه، والجملةُ خبرُ الأوَّل، أي ولفظُ مَالِكِ، ولذلك حكاه بالجرِّ.

و(عِنْدَ) ظرفٌ لقوله : (لِ)، و(لِ) فعلُ أمرٍ من : وَلِيَ كذا يَلِيه، أي اتَّبَعَه، فكأنَّه قال : اتَّبِعْ قُنبلاً، فـ(قُنْبُلاً) مفعولٌ بـ(لِ) وزنه «عِ» لأنَّه حُذفتْ فاؤُه ولامُه، نحو : «فِ» و«عِ» و«شِ» من : وَفَىٰ ووَعَىٰ ووَشَىٰ، حُذفتِ الواوُ ـ لوقوعها بين ياءِ مضارعةٍ وكسرةٍ ـ والياءُ حملاً للأمر علَى المجزوم.

١٠٩ ـ بِحَيْثُ أَتَىٰ وَالصَّادَ زَاياً أَشِمَّهَا لَدَىٰ خَلَفٍ وَاشْمِمْ لِخَلَّادِ الَاوَّلَا

أي أنَّ هذا الخلافَ جارٍ في [هذا اللفظ في](٢) هذه السورة وغيرِها، ولو لم يذكُر ذلك لاقتصرنا علىٰ ما في هذه السورة خاصَّةً؛ لأنَّ قاعدتَه ذلك، إلّا أحرفاً يسيرة شذَّتْ، كـ«التَّوْرَىٰة» و«كَائِن» فإنَّهما عامَّان، ولم يذكُر ما يدلُّ علىٰ ذلك(٣)، وقد تقدَّم تحقيقُ هذا الفصل عند قوله : (٤).

---

(١) «وغيرِها» من (ت) فقط.

(٢) ما بين الحاصرتين تكملة من (ت) فقط.

(٣) يعني قولَ الناظم في آل عمران (البيت ٥٤٦) :

وَإِضْجَاعُكَ التَّوْرَىٰةَ مَا رُدَّ حُسْنُهُ

وقولَه (البيت ٥٧٠) : =

وأفرَد الضميرَ في (أَتَىٰ) وإن تقدَّمه لفظتان: (سِرَاط) و(السِّرَاط) اعتباراً بأنَّه لفظٌ واحدٌ أتىٰ معرَّفاً ومنكَّراً، ثمَّ أمَر بإشمام الصاد زاياً لخَلفٍ في سائر القرآن، وبإشمام الأوَّل فقط من هذه السورة لخلّاد.

والإشمامُ في الأصل من قولهم: أَشْمَمْتُه الطِّيبَ، أي أَوْصَلتُ إليه شيئاً يسيراً ممَّا [1] يتعلَّقُ به، وهو الرائحةُ. ويقع في عُرفِ القرّاء علىٰ أربعة أوجهٍ:
أحدها: خلطُ حرفٍ بآخَرَ، كـ﴿الصِّرَاط﴾ و﴿الْمُصَيْطِرُونَ﴾[2] و﴿أَصْدَقُ﴾.[3]
الثاني: خلطُ حركةٍ بحركة[4]، كما قيل في: ﴿قِيلَ﴾[5]، ﴿وَغِيضَ﴾[6] و﴿سِيءَ﴾.[7]
الثالثُ: إخفاءُ الحركة، فتكونُ بين الإسكان والتحريك كما سيأتي في ﴿تَأْمَنَّا

= وَمَعْ مَدِّ كَائِنْ كَسْرُ هَمْزَتِهِ دَلَا

(٤) هكذا في (م) و(ت)، وكُتب في حاشية (م): «كذا في الأصل»، وفي (ت) تحويلة عند كلمة «قوله» ولم يكتب لها مقابل في الحاشية. وسقط من (ص) عبارة: «عند قوله».

(١) في (ص) و(م): بما.

(٢) الطور ٣٧.

(٣) النساء ٨٧، ١٢٢.

(٤) في (ت) و(م): بأُخرىٰ.

(٥) البقرة ١١ وغيرها.

(٦) هود ٤٤.

(٧) هود ٧٧، العنكبوت ٣٣.

عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ .[١]

الرابع : ضمُّ الشفتَين في المضموم خاصَّةً بعد تسكين الحرف الموقوفِ عليه ، وسيأتي ذلك في باب الوقف[٢] ، وفي باب وقف حمزة وهشام[٣] ، وفي آخرِ باب الإدغام .[٤]

والمرادُ بالإشمامِ هنا هو [٥١/ أ] القِسمُ الأوَّل .

وإذ قد عرَفتَ مراتبَ القرّاءِ في ذلك فلا بُدَّ من التعرُّض لتوجيه كلِّ قراءةٍ :

فأمَّا قراءةُ السين فهي الأصلُ ؛ لأنَّ اللفظَ من الاسْتِراط ، وهو الابتلاع ، وسُمِّيَ الطريقُ سِراطاً لكونه كالْمُبتلِع لسالِكه ، ولذلك قيل له : لَقَم ؛ لأنَّه يَلْتَقِمُهم .[٥]

ويدلُّ على أنَّ السين هي الأصل أيضاً استعمالُهم الصادَ مكانَها ، ولا يُعتقَد أنَّ الصادَ هي الأصلُ ؛ لأنَّ الصادَ أقوىٰ من السين ومُجانِسةٌ للطاء لاشتراكهما

---

(١) يوسف ١١ .

(٢) يعني باب الوقف علىٰ أواخرِ الكَلِم .

(٣) ص ١٠٢٣ ، عند شرح قول الناظم (البيت ٢٥٠) :

وَأَشْمِمْ وَرُمْ فِيمَا سِوَىٰ مُتَبَدِّلٍ   بِهَا حَرْفَ مَدٍّ وَاعْرِفِ الْبَابَ مَحْفِلَا

(٤) ص ٥٥٥ ، عند شرح قول الناظم (البيت ١٥٥) :

وَأَشْمِمْ وَرُمْ فِي غَيْرِ بَاءٍ وَمِيمِهَا   مَعَ الْبَاءِ أَوْ مِيمٍ وَكُن مُتَأَمِّلَا

(٥) انظر : اللسان (لقم) .

في الاستعلاء، وهم لا يَرُدُّون الأقوىٰ إلَى الأضعف، ولا يَقْلِبون إلّا للتجانس والخِفَّة؛ لأنَّ السين مستفِلةٌ والصادَ مستعلِيَةٌ، إلّا أنَّ المصاحف اتَّفقتْ علىٰ رسم هذه اللفظة بالصاد، ولا يَقْدَحُ ذلك في قراءة السين فيُقال: هي مُخالِفةٌ للسواد؛ لأنَّ مِثلَ ذلك يَغتفِرُه العلماءُ، فإنَّهم جعلوه ممَّا يَرجِعُ إلَى اختلاف اللغاتِ مع اتِّفاق المعنىٰ، فهي كالفتح والإمالة، والإظهارِ والإدغام.

وأمَّا قراءةُ الصاد فلِقَصْد المجانَسة والخِفَّة؛ فإنَّ السين منفتِحةٌ مستفِلة، والصادَ مطبَقةٌ مستعلِيَة، والطاءُ كذلك، فالسينُ مع الطاء بينهما تنافُرٌ؛ لأنَّه خروجٌ من تسفُّلٍ إلىٰ تصعُّدٍ، ومنَ انفتاح إلىٰ إطباق، بخلاف الصاد معها، وإنَّما أُبدلتِ الصادُ من السين لاشتراكهما في المخرج والصفير والهمس.

وأمَّا قراءةُ الإشمامِ ففيها الحِرصُ علَى المناسَبة؛ لاشتراك الزاي والصاد في الجهر، ومَن قرأ بَيْنَ الحرفَين جمَع بين اللغتَين.[1]

وهذا النقلُ عن خَلّادٍ قَلَّ مَن ذكَره، بلِ المشهورُ عنه ـ فيما حكاه أبو الطَّيِّب ابنُ غَلْبُونٍ[2] ـ أنَّه يَقرأُ بالصاد في الفاتحة وغيرِها كسائر القرّاء، ورُوي عنه أنَّه

(١) ليس المقصود باللغتَين هنا الصاد والسين الخالصتَين، وإنَّما الصاد والزاي الخالصتَين، وقد قرأ (الزِّرَاط) بالزاي: أبوحمدون عن سليمٍ، والأَصْمَعيُّ عن أبي عمروٍ، وابنُ أبي سُريج والشَّيْزريُّ عن الكسائيّ. وهي قراءة شاذَّة. انظر: الكامل للهذليّ لوحة ١٥٧/ب، والمنتهىٰ للخزاعيّ ص ١١٤.

(٢) عبدالمنعم بن عُبيدالله أبوالطيِّب ابن غَلبون، تقدَّمت ترجمته عند شرح البيت ١٠٢.

يوافِقُ خلَفاً في حرفيِ الفاتحة فقط ، ورُوي أنَّه يوافِقُه فيما كان بـ«ال» في الفاتحة وغيرِها .

و (بِحَيْثُ) فيه وجهان :

أحدُهما : أنَّ الباءَ زائدةٌ فلا تَعَلُّقَ لها بشيءٍ ، والتقديرُ : لِ قُنبلاً عندَ سِراطٍ والسِّرَاطِ حيث أتى هذا اللفظُ ، فـ(حَيْثُ) ظرفٌ لقوله : (لِ) ، وهذا رأيُ أبي شامةَ .[1]

والثاني : أنَّه متعلِّقٌ بمحذوفٍ ؛ لكونه حالاً من «سِرَاطٍ وَالسِّرَاطِ» وهو رأيُ أبي عبد الله[2] . وسهَّل مجيءَ الحالِ من النكرة في قوله : «سِرَاطٍ» عطفُ المعرفة عليها[3] ، وفيه نظَرٌ ، ويضعُف أيضاً من حيث مجيءُ الحال من المضاف إليه في غير المواضعِ المذكورة في كتب النحويِّين .

ويجوز في (وَالصَّاد) الرفعُ والنصبُ ، والنصبُ أرجَحُ ؛ لمجيءِ الأمرِ بَعده ، قال أبوشامة : «وغلِط مَن جعَل الرفعَ أجوَدَ» .[4]

فعلى الرواية الأُولى يكون فعلُ الأمر في محلِّ رفعٍ خبراً للمبتدأ ، و«أَشِمّ»

---

(١) انظر : إبراز المعاني ١/ ٢٤١ .

(٢) قال : «و(بِحَيْثُ) في موضع الحال من (صِرَاطٍ والصِّرَاطَ)» اهـ . اللآلئ الفريدة لوحة ٤٤/ب .

(٣) في (ص) : العطف عليها .

(٤) انظر : إبراز المعاني ١/ ٢٤٢ .

يتعدَّىٰ لاثنين أوَّلُهما ضميرُ (الصَّاد)، و(زَاياً) هو الثاني قُدِّم.

وعلىٰ [الرواية] [1] الثانية لا محلَّ لها ؛لكونها مفسِّرةً للعامل المضمَر في (وَالصَّادَ).

و(زَاياً) إمَّا مفعولٌ ثانٍ للفعل المضمَر هو ومفعولُه الأوَّل، والمفعولُ الثاني للفعل الظاهرِ محذوفٌ، أي: وأَشِمَّ الصادَ زاياً أَشِمَّها زاياً. وإمَّا [٥١/ ب] مفعولٌ ثانٍ للفعل الظاهر قُدِّم عليه، والمفعولُ الثاني للفعل المضمَرِ محذوفٌ، وقد تقدَّم تقديرُه.

و(لَدَىٰ) ظرفٌ بمعنىٰ: عِندَ، إلّا أنَّها أَخَصُّ منها؛ لأنَّها تستدعي الحضور، ومعنىٰ «عِندَ خَلَفٍ» أي في مذهَبِه.

ووصَل همزةَ (أَشْمِمْ) ضرورةً، ومفعولُه الثاني محذوفٌ للدَّلالة عليه، أي: وأَشْمِمْ لخلّادٍ الحرفَ الأوَّلَ ـ وهو قوله: ﴿الصِّرَٰطَ﴾ ـ زاياً.

ونقَل حركةَ همزةِ «أَوَّل» إلىٰ لام التعريف، فإنِ اعتُدَّ بالنقل فيكون حذفُ التنوينِ من «خَلّادٍ» ضرورةً، وإن لم يُعتدَّ به فكأنَّ اللامَ ساكنة، فيكون حذفُه لالتقاء الساكنَين، كقوله: [2]

وَلَا ذَاكِرِ اللهَ إِلَّا قَلِيلَا

---

(١) زيادة للإيضاح.

(٢) تقدَّم عند شرح البيت ١٠٢، ص ٣٣٨.

وهذه مسألةُ «لَحْمَر»[(١)].

وسيأتي لها مزيدُ بيانٍ عند ذِكْرِه قولَه تعالىٰ: ﴿عَادًا الْأُولَىٰ﴾[(٢)].

١١٠ ـ عَلَيْهِمْ إِلَيْهِمْ حَمْزَةٌ وَلَدَيْهِمُ　　جَمِيعاً بِضَمِّ الْهَاءِ وَقْفاً وَمَوْصِلَا

(عَلَيْهِمْ) مفعولٌ مقدَّم، و(إِلَيْهِمْ) عطفٌ عليه، حُذف حرفُ العطف كقولهم: أكلتُ لحماً سمكاً تمراً[(٣)]، وقوله:[(٤)]

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا　　يَزْرَعُ الْحُبَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ

وبعضُهم يَخُصُّه بالضرورة، والتقديرُ: قرأ حمزةُ هذه الكلماتِ الثلاثَ بضمِّ الهاء جميعاً ـ أي في جميع القرآن ـ سواءٌ وقَف أم وصَل، ولم يَرِدْ في الفاتحة إلّا لفظةٌ واحدة من هذه الكَلِم الثلاث، وهي ﴿عَلَيْهِمْ﴾، وإنَّما أدرج

(١) انظر: الكتاب ٤/ ٤٤٤، وشرح الرضيّ علَى الشافية ٣/ ٥١، وإبراز المعاني ١/ ٤١٩.

(٢) النجم ٥٠. وانظر ص ٩١٢ عند شرح قول الناظم (البيت ٢٣١):

وَأَدْغَمَ بَاقِيهِمْ وَبِالنَّقْلِ وَصْلُهُمْ　　وَبَدْؤُهُمُو وَالْبَدْءُ بِالْأَصْلِ فُضِّلَا

(٣) جوَّز جمهورُ النحاة حذفَ الواو العاطفة دون المعطوفِ بها، وإليه ذهب الفارسيُّ وابنُ عُصفور، وما سُمع من بعض العرب من قوله: أكلتُ لحماً سمكاً تمراً، مذكور في: شرح عمدة الحافظ ص ٦٤١، والمغني ص ٨٣١، والهمع ٢/ ١٤٠، والأشمونيّ ٣/ ١١٧.

(٤) البيت من الخفيف، وذُكِر غيرَ منسوبٍ في الخصائص ١/ ٢٩٠، ٢/ ٢٨٠ والبحر ٢/ ٣٨٥، ٤٦٠ بلفظ: يَزْرَعُ الْوُدَّ، وشرح عمدة الحافظ ص٦٤١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٨٠، ورصف المباني ص ٤٧٨، والمعجم المفصَّل للشواهد الشعريَّة ٢/ ٩٥١ بلفظ: يَغْرِسُ الْوُدَّ. والشاهدُ فيه حذفُ واوِ العطف مع إبقاء معطوفها.

معها اللفظتَين الأُخريَين لمشاركتهما لها في الحُكم المذكور، وهذا دأبُه: إذا اتَّسَع له النظمُ جمَع الكلماتِ المختلَفَ فيها، كقوله[١]:

وَقِيلَ وَغِيضَ . . . .

إلىٰ آخِره، وإذا ضاق عليه النظمُ تركه، كقوله: [٢]

وَفَتْحُكَ سِينَ السِّلْمِ . . . . . .

فاقتصَر علىٰ ما في البقرة، ثمَّ ذكَره في الأنفال وضمَّ إليها ما في القتال[٣]، وكذا قولُه في الأحزاب: [٤]

بِمَا يَعْمَلُونَ اثْنَانِ عَنْ وَلَدِ الْعَلَا

ثمَّ قال في الفتح: [٥]

بِمَا يَعْمَلُونَ حَجَّ . . . .

فيقَع جمعُه للكلمات وتفريقُه لها مع اتِّحاد القارئ واختلافِه كما ترىٰ. [٦]

وقوله: «بِضَمِّ الْهَاءِ» يقتضي علىٰ ما مَهَّدَه في الأضداد أن تكونَ قراءةُ الباقين بالفتح في الهاء، وقد أَجِيبَ عنه بأنَّه اعتمَد علىٰ شُهرة القراءة الأُخرىٰ

(١) البيت ٤٤٧ من فرش سورة البقرة.

(٢) البيت ٥٠٤ من فرش سورة البقرة.

(٣) البيت ٧٢١.

(٤) البيت ٩٦٤.

(٥) البيت ١٠٤٣.

(٦) في (ت) و(م): رأيتَ.

وبأنَّ هذه الهاءَ لم تُفتَح لغةً .

واعتُرِض على هذا الجواب بأنَّه قد قَيَّد فيما شابَهه[1] ، كقوله : [2]

وَكَسْرُ بِيُوتٍ وَالْبِيُوتِ يُضَمُّ . . .

ولم يَقُل : وَبَا بِيُوتٍ والْبِيُوتِ يُضَمُّ ، اعتماداً على أنَّ هذه الباءَ لا تُفتَح لغةً .

قال أبوعبد الله : ولو قال : بِضَمِّ الْكَسْرِ ، لَمْ يَلْزَمْه شيءٌ .

وقال الشيخُ شهابُ الدين أبوشامةَ : « والأَوْلى أن يُلْفَظ في البيت بهذه الألفاظ الثلاثة مكسوراتِ الهاءِ ؛ لتَتَبَيَّنَ قراءةُ الباقين ؛ لأنَّ الكسرَ ليس ضدّاً للضمِّ فلا تَتَبَيَّنُ قراءتُهم من قوله : « بِضَمِّ الْهَاءِ » ، ولو قال : « بِضَمِّ الْكَسْرِ » لَبَانَ ذلك ، ولعلَّه أراده ولكنَّه سبَق لسانُه حالةَ الإملاء إلى قوله : « بِضَمِّ الْهَاءِ » وسيأتي في قوله :

كَسْرُ الْهَاءِ [٥٢/أ] بِالضَّمِّ . . . . [3]

. . . وَقِفْ لِلْكُلِّ بِالْكَسْرِ مُكْمِلَا [4]

ما يُوضِحُ أنَّ القراءة دائرةٌ بين الضمِّ والكسرِ في الهاء ، ومن عادته المحافظةُ

---

(١) تحرَّفتْ « قَيَّد » إلى « قيل » في (ص) و(م) . وفي (ت) : « هذا شأنه » بدل « شابهه » .

(٢) البيت ٥٠٣ من فرش سورة البقرة .

(٣) البيت ١١٤ .

(٤) البيت ١١٥ .

علىٰ قُيوده وإن كان موضعُ الخلاف مُشتهِراً، كقوله :[١]

وَهَا هُوَ . . . .   وَهَا هِيَ أَسْكِنْ . . . . . .

ثمَّ قال :[٢]

. . . . وَالضَّمُّ غَيْرُهُمْ   وَكَسْرٌ . . . .

مع تصريحه بلفظ : هُوَ وهِيَ » .[٣]

وقال أبو عبد الله : « ولو جاءتْ روايةٌ بالكسر ملفوظاً بها لم يَلزَمْه شيءٌ » يعني لو جاءتْ روايةٌ في بيت الشاطبيِّ فيقرأ : « عَلَيْهِمْ » بكسر الهاء ـ كما قدَّمتُ شرحَه عن أبي شامة ـ لم يَلْزَمْه الاعتراضُ المذكور .

والأصلُ في هاء الغائب الضمُّ، وقدِ التزَم هذا الأصلَ مطلقاً الحجازيُّون، سواءٌ تقدَّمَتْها كسرةٌ أو ياءٌ ساكنةٌ أم لا، وأمَّا غيرُهم فيضمُّها ـ أيضاً ـ إلّا إذا تقدَّمَها ياءٌ ساكنةٌ، نحو : ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾[٤] و﴿ فِيهِمْ ﴾[٥]، أو كسرةٌ نحو : ﴿بِهِمْ﴾[٦]

---

(١) البيت ٤٤٩ .

(٢) البيت ٤٥٠ .

(٣) انظر : إبراز المعاني ١/ ٢٤٤ ، ٢٤٥ .

(٤) الفاتحة ٧ وغيرها .

(٥) البقرة ١٢٩ وغيرها .

(٦) البقرة ١٥ وغيرها .

و﴿بِهِ﴾.[١]

ويدلُّ على أنَّ أصلَها الضمُّ أنَّها تُضَمُّ بعد الفتحة والضمَّةِ والسكونِ والألفِ ومبتدَأةً، نحو: لَهُ، وضَرَبْتُهُ، وضَرَبُوهُ، وضَرَبَاهُ، وهُوَ.

وإنَّما كان أصلُها الضمُّ لخفائها وضَعفِها، فقُوِّيَتْ بأقوى الحركات، وإنَّما كُسِرَتْ بعد الياء الساكنة والكسرةِ لأنَّها خَفِيَّةٌ، فهي حاجزٌ غيرُ حَصِينٍ، فإذا ضُمَّتْ فكأنَّ الضمَّةَ قد وَلِيَتِ الياءَ الساكنةَ أوِ الكسرةَ، وذلك ثقيلٌ، وأيضاً فإنَّ الألفَ تُمالُ لمجاورة الياءِ أو الكسرةِ، والهاءُ تُشبِه الألفَ في الضعفِ والخفاءِ، كُسِرَتِ الهاءُ بعدهما لأنَّ الكسرَ يُشبِه الإمالةَ.

وممَّا يُقوِّي الكسرَ أنَّ بعضَ العرب يقولُ: مِنْهِمْ، بكسرِ الهاء، ولم يَعتدَّ بالنون حاجزاً بينها وبين الكسر، فمع مباشَرةِ الكسرِ أَوْلى، حتَّى إنَّ بعضَ العرب شبَّه الكافَ بالهاءِ في ذلك، فيقول: مِنكِم، بكسر الكاف.

فإن قيل: لِمَ اختَصَّ حمزةُ هذه الألفاظَ بضمِّ الهاء فيها، وإن كان من قاعدته كسرُ الهاء إذا تقدَّمها ياءٌ ساكنةٌ أو كسرةٌ، نحو: أَبِيهِ وبِهِ، إلّا ما سيأتي أنَّه خالَفَ هذا الأصلَ فيه، نحو: ﴿لِأَهْلِهُ امْكُثُواْ﴾[٢]؟

أُجيبَ بأنَّه نظَر إلى أصل هذه الياءِ في هذه الكلمات، وأصلُها الألفُ، ولو لفَظ بالألف لم تكنِ الهاءُ إلّا مضمومةً، ولذلك لَمَّا شَذَّ بعضُ العرب فلم

(١) البقرة ٢٢ وغيرها.

(٢) طه ١٠، القصص ٢٩.

يقلبْ ألفاتِها أبقاها على الضمِّ فقال : «عَلاهُ» و«لَداهُ» و«إِلَاهُ»، يريدُ : عَلَيْهِ ولَدَيْهِ وإِلَيْهِ .

فإن قيل : لِمَ خَصَّ [حمزةُ][1] ذلك بجمع الذكور دون المفرَدِ ، نحو : عَلَيْه ، والمثنى نحو : عَلَيْهِمَا ، والجمعِ المؤنَّث نحو : عَلَيْهِنَّ ، مع قيام العلَّة المذكورة ؟

أُجيبَ بأنَّه إنَّما فعَل ذلك إتْباعاً لضمَّة الميم تقديراً ؛ فإنَّ الميمَ تُضَمُّ في قراءته عند ملاقاة ساكنٍ ، ومطلَقاً في قراءة من يَصِلُها بواوٍ ـ كما ستعرفه ـ وهذه العلَّةُ مفقودةٌ فيما عدا جمعِ الذكور .

فتحريرُ العبارة في ذلك أن يقال : إنَّما اختَصَّ هذه دون غيرِها لمجموع أَمْرَيْن : مراعاةُ الألف الأصليَّة ، وإتْباعٌ لضمَّة الميم المقدَّرة .

ويعقوبُ الحضرميُّ[2] ضمَّ الهاءَ في جميع ذلك ، نحو : عَلَيْهُنَّ وعَلَيْهُمَا ، كأنَّه لم يراعِ ما ذكرتُه .

فإن قيل : لِمَ قَلَبتِ العربُ ألفَ [٥٢/ ب] هذه الألفاظ ياءً مع المضمَرات نحو : عَلَيْهِ ، وعَلَيْكَ ، وإِلَيْهِ وإِلَيْكَ ، ولَدَيْهِ ولَدَيْكَ ؟

---

(١) زيادة للإيضاح .

(٢) يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرميّ ، أحد القرَّاء العشرة ، تقدَّمتْ ترجمته ص٣٥٨ عند شرح البيت ٣٩ .

فالجوابُ : أنَّ من جُملة الضمائر ياءَ المتكلِّم ، والعربُ تكسِر ما قبلها أبداً فإن كان ألفاً تعذَّر تحريكُها بالكسر ، فيَجتزئون بالكسرة المقدَّرة في الحرف الذي انقلبتْ عنه الألفُ ، إلّا هُذيلاً فإنَّهم لا يَجتزئون بذلك ، بل يَقلِبون الألفَ ياءً ويُدغِمونها في الياء لأنَّها أُختُ الكسرة . وهذه الألفاظُ الثلاثة ليس لألفاتِها أصلٌ انقلبتْ عنه ؛ لأنَّ التصريفَ لا يُحيلُها[1] فيُجتزأ فيه بالكسر المقدَّر ، فرجَع جميعُ العرب إلىٰ لغة هذيلٍ إلّا مَن شَذَّ فقال : عَلَاهُ ، ثمَّ حُمِلَتْ سائرُ المضمَرات علىٰ ياء المتكلِّم في ذلك .

وهذه التعليلاتُ التي نذكُرها عن القرّاء علىٰ سبيل المناسبات والتحسينات لا أنَّها عِلَلٌ حاملةٌ لهم علَى القراءة المذكورة ؛ لأنَّهم إنَّما قرءوا ذلك نقلاً لا رأياً ، فليكُن هذا علىٰ ذُكْرٍ[2] منكَ .

و(عَلَيْهِمْ) يجوز أن يكون مفعولاً مقدَّماً ، و(حَمْزَةٌ) فاعلٌ ، كما قدَّمتُه لك .

ويجوز أن يكون (عَلَيْهِمْ) مبتدأً ، والخبرُ محذوفٌ ، أي : يقرأُهنَّ حمزةُ بضمِّ الهاء ، أو : حمزةُ يقرأُهنَّ . فـ(حَمْزَةٌ) إمَّا فاعلٌ أيضاً ، أو مبتدأٌ .

و(جَمِيعاً) حالٌ من (عَلَيْهِمْ) وما بعده ، وكذلك (بِضَمِّ الْهَاءِ) أي ملتبسةً

---

(١) في النُّسَخ الثلاث : « لا يحلها » ، والوجه ما أثبتُّه .

(٢) نقَل ابنُ منظور عن الفرَّاء قوله : « الذِّكْرُ : ما ذَكَرتَه بلسانكَ وأظهرتَه . والذُّكْرُ بالقلب . يقال : ما زال منّي علىٰ ذُكْرٍ ، أي لم أَنْسَهُ » اهـ . انظر : اللسان (ذكر) .

بالضمِّ.

و(وَقْفاً وَمَوْصِلَا) حالان من (حَمْزَةٌ)، أي ذا وقفٍ وذا وصلٍ، ويجوز أن يكونا حالَين من المفعول الذي هو (عَلَيْهِمْ) ومابعده، أي ذاتَ وقفٍ عليهنَّ وذاتَ وصلٍ، الْمَوْصِل: اسمُ مصدرٍ، وهو الوصلُ، كـ: الْمَقْتِل والْقَتْل، والْمَرْجِع والرَّجْع.

١١١ ـ وَصِلْ ضَمَّ مِيمِ الْجَمْعِ قَبْلَ مُحَرَّكٍ دِرَاكاً وَقَالُونٌ بِتَخْيِيرِهِ جَلَا

ميمُ الجمع على قِسمَين: قسم تقَع فيه قبلَ محرَّك[1]، وقسم تقَع فيه قبل ساكنٍ، فبدَأ المصنِّفُ بالقِسم الأوَّل، وأمَر بوصل ميمِ الجمع بواوٍ لابنِ كثيرٍ، ورمَز له بالدال، وأخبَر عن قالونَ بأنَّه (جَلَا) أي كشَف (بِتَخْيِيرِهِ) بين قراءة ابنِ كثيرٍ وغيرِه صحَّةَ القراءتَين.

وإنَّما وُصِلَتْ بالواو لأنَّها تُضَمُّ وتُشبَع فيتولَّدُ منها واوٌ، سواءٌ كانتِ الميمُ متَّصلةً بالهاء نحو: ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ و﴿مِنۡهُمۡ﴾، أو بالكاف نحو: ﴿إِنَّكُمۡ﴾[2]، و﴿عَلَيۡكُمۡ﴾[3]، أو بالتاء نحو: ﴿أَنتُمۡ﴾[4]، و﴿كُنتُمۡ﴾.[5]

---

(١) في (ت) و(م): متحرِّك.

(٢) النساء ١٤٠ وغيرها.

(٣) البقرة ٤٠ وغيرها.

(٤) البقرة ٨٥ وغيرها.

(٥) البقرة ٢٣ وغيرها.

وقوله: (قَبْلَ مُحَرَّكٍ) تَحَرُّزٌ من كونِها قبلَ ساكنٍ، وسيأتي حكمُها معه.[١]

وبَقِيَ عليه شرطٌ آخَر، وهو ألّا تتَّصِلَ هذه الميمُ بضميرٍ، فإنَّها متى اتَّصَلَتْ به وجَب وَصْلُها لجميع القرّاء: ابنِ كثيرٍ وغيرِه، نحو: ﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ﴾[٢]، ﴿دَخَلْتُمُوهُ﴾[٣]، ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾[٤]، ﴿رَأَيْتُمُوهُ﴾[٥]، هذه هي اللغةُ الفصيحة الموافِقةُ لخطِّ المصحف، وقد حُكي عن عثمانَ رضي الله عنه: «أَراهُمُني الباطلُ شيطاناً»[٦]، وفيه شذوذٌ من وجهَين.[٧]

قال بعضُهم: في هذا البيت إشكالٌ؛ لأنَّه إذا أخَذنا ذلك[٨] لابنِ كثيرٍ أَفْهَمَ أنَّ غيرَه لا يَصِلُ ضمَّها، فيَلْزَمُ أن يَقرأَ غيرُه بضمِّ الميم دون الوصل بواوٍ

(١) ص٣٨٧، عند شرح قول الناظم (البيت ١١٣): وَمِنْ دُونِ وَصْلٍ ضَمُّهَا قَبْلَ سَاكِنٍ.

(٢) المؤمنون ١١٠.

(٣) المائدة ٢٣.

(٤) هود ٢٨.

(٥) آل عمران ١٤٣.

(٦) قول سيِّدنا عثمان ـ رضي الله عنه ـ ذكَره ابنُ مالك في شرح التسهيل له ١/ ١٢٢ نقلاً عن غريب الحديث لابن الأثير، والأزهريُّ في التصريح ١/ ٣٤٥، واستَشهد به المصنِّفُ في الدُّرّ المصون ٥/ ٦١٥، ٦/ ٣١٥.

(٧) الوجه الأوَّل: إسكان الميم أو ضمُّها مع حذف واو الصلة. والوجه الثاني: تقديم الضمير غير الأخصّ علَى الأخصّ مع الاتِّصال. انظر: الدر المصون ٥/ ٦١٥.

(٨) «ذلك» من (ت) فقط.

وهذا يُسمَّى الاختلاسُ، وهو لغةٌ ثابتة عن[1] العرب، إلّا أنَّه لم يُقرأْ به، وكذلك [٥٣/أ] تخييرُ قالونَ يُوهِم هذا أيضاً.

وهذا غلَطٌ؛ لأنَّه سينصُّ[2] على قراءة الباقين في قوله: (وَأَسْكَنَهَا الْبَاقُونَ).

ووَصْلُ هذه الميمِ هو الأصلُ، يدلُّ على ذلك أنَّ زيادةَ الجمع كزيادة التثنية فأَنْتُما وأَنْتُمو كالزَّيدان والزَّيدون، وقَامَا وقَامُوا، ولأنَّ الصِّلَةَ ثابتةٌ قبلَ الضمائرِ بإجماع الفُصحاء، والضمائرُ تَرُدُّ الأشياءَ[3] إلى أُصولها، فمَن قرأ به[4] تَبِع الأصلَ، ومَن سكَّنها آثَر الخِفَّةَ، ومَن خيَّر فيهما جمَع بين اللغتَين؛ فإنَّهما لغتان فصيحتان عن العرب، وقد جمَع بينهما[5] الفرزدقُ في قوله:[6]

مِنْ مَعْشَرٍ حُبُّهُمْ دِينٌ وبُغْضُهُمُو كُفْرٌ . . . .

والكُمَيْتُ[7] في قوله:[8]

---

(١) في (ص) و(م): عند.

(٢) تصحَّفتْ في (ص) و(م) إلى: يستفيض.

(٣) «الأشياء» تكملة لازمة من (ت).

(٤) أي بوصل الميم.

(٥) «بينهما» تكملة من (ت).

(٦) البيت من البسيط، وتكملته:

وَقُرْبُهُمُو مَنْجىً وَمُعْتَصَمُ

وهو في ديوان الفرزدق ٢/ ١٨٠، وزهر الآداب ١/ ١٠٤، وإبراز المعاني ١/ ٢٤٧.

(٧) الكُمَيْت بن زيد الأَسَديّ الكوفيّ، مقدَّم شعراء وقته، قيل: بلَغ شِعره خمسة آلاف =

هَزَزْتُكُمو لَوْ أَنَّ فِيكُمْ مَهَزَّةً

ولَبيدُ في قوله : [١]

وَهُمُو فَوَارِسُهَا وَهُمْ حُكَّامُهَا

و(قَبْلَ) ظرفٌ لـ(صِلْ)، أو حالٌ: إمَّا مِن (ضَمَّ) أو من (مِيمِ الْجَمْعِ)، والأوَّلُ هو الأصحُّ.

و(دِرَاكاً) مصدرُ دَارَكَ، أي تابَع، وهو مصدرٌ [٢] في موضع الحال، أي: صِلْ مُتابِعاً للنقلِ.

= بيت. ت ١٢٦ هـ. (سير الأعلام ٥/ ٣٨٨).

(٨) هو صدر بيت للكُمَيْت من الطويل، وعجُزه:

وَذَكَّرْتُ ذَا التَّأْنِيثِ فَاسْتَنْوَقَ الْجَمَلْ

وهو في: شِعر الكُمَيْت بن زيد الأسديّ ٢/ ٩٤، والأمثال لأبي عُبيد ص١٢٩، والمستقصىٰ في أمثال العرب ١/ ١٥٨، وفَصْل المقال للبكريّ ص ١٩١، وإبراز المعاني ١/ ٢٤٧.

(١) لَبيد هو ابن ربيعة بن عامر العامريّ الجعفريّ، من فحول الشعراء، وفَد علىٰ رسول الله ﷺ سنةَ وفَد قومُه بنو جعفر، فأسلَم وحسُن إسلامُه، ت ٤١ هـ، رضي الله عنه.

(طبقات فحول الشعراء ص ١١٣ ـ أُسد الغابة ٤/ ٢١٤ ـ الإصابة ٣/ ٣٢٦).

والبيت من الكامل، و صدره:

وَهُمُ السُّعَاةُ إِذَا الْعَشِيرَةُ أُفْظِعَتْ

ويروىٰ: أُقْطِعَتْ، وهو في ديوان لبيد ص٢٤١، وجمهرة أشعار العرب ١/ ٣٨٢، وشرح المعلَّقات العشر للزوزنيّ ٩٠، وإبراز المعاني ١/ ٢٤٦، ومختار الشعر الجاهليّ ٢/ ٤٠٠.

(٢) «مصدر» زيادة من (ت).

و(قَالُونٌ) مبتدأٌ، خبرُه (جَلَا)، وصرَفه إمَّا ضرورةً، وإمَّا لعدم اعتداده بعَلَميَّته في غير العُجمة، وقد تقدَّم إيضاحُه في قوله : [1]

وَقَالُونُ عِيسَىٰ . . . .

١١٢ ـ وَمِنْ قَبْلِ هَمْزِ الْقَطْعِ صِلْهَا لِوَرْشِهِمْ ۝ وَأَسْكَنَهَا الْبَاقُونَ بَعْدُ لِتَكْمُلَا

أمَرَ بوصلِ الميم بواوٍ لوَرْش قبل همزةِ القطع، وهي التي تَثبتُ دَرْجاً وابتداءً، نحو : ﴿ عَلَيْهِمُو ءَأَنذَرْتَهُمُو أَمْ لَمْ ﴾ [2]، ﴿ أَدَعَوْتُمُوهُمُو أَمْ ﴾ [3]، ﴿ وَمِنْهُمُو أُمِّيُّونَ ﴾ [4].

وإنَّما فعَل وَرْشٌ ذلك لأنَّه لو أبقاها ساكنةً لَلَزِمَه ـ على مقتضى مذهبه ـ أن ينقُل إليها الحركةَ، وحركةُ الهمزة تكون ضمَّةً وفتحة وكسرة، فآثَر تحريكَها بحركتها الأصليَّة دون الحركةِ العارضة، ذكَر ذلك المهدويُّ وغيرُه.

وقال أبو شامة : « وَإِنَّمَا خَصَّ وَرْشٌ الصِّلَةَ بما قبل همزةِ القطع لحبِّه المدَّ وإيثارِه له، ولهذا مدَّ ما بعد الهمز في وجهٍ ـ كما سيأتي ـ وأراد أيضاً الجمعَ بين اللغتَين، كما قال امرؤ القيس : [5]

---

(١) البيت ٢٦ .

(٢) البقرة ٦، يسٓ ١٠ .

(٣) الأعراف ١٩٣ .

(٤) البقرة ٧٨ .

(٥) البيت من المتقارب، وهو في ديوانه ص ١٠٩ ، وأشعار الشعراء الستَّة ١/ ١١٣ ، =

أَمَرْخٌ خِيَامُهُمُ أَمْ عُشَرْ أَمِ الْقَلْبُ فِي إِثْرِهِمْ مُنْحَدِرْ

وليستعينَ بذلك علَى النطق بالهمزة .

قال أبو عليٍّ : كأنَّه أَحَبَّ الأخذَ باللغتَين[1] ، وكان المدُّ قبل الهمز مستحَبّاً» .[2]

فقد وافَق ورشٌ ابنَ كثيرٍ في وصل الميم هنا ، إلّا أنَّه أطولُ مدّاً منه علىٰ أصله ، كذا قال أبو شامة[3] ، وفيه نظَر ؛ لأنَّ ابنَ كثيرٍ ليس من أهل المدّ ، وهذا ـ كما رأيتَ ـ مدٌّ منفصِلٌ ، وكان ينبغي أن يذكُر مع ورشٍ ابنَ كثيرٍ[4] وقالونَ ـ في أحد وجهَيه ـ لئلّا يُظنَّ أنَّ وَرْشاً مختصٌّ بذلك دونهما ، وهذا كما قال في الإمالة :[5]

رَمَىٰ صُحْبَةٌ . . . .

كما ستقِفُ عليه .

قال أبو شامة : «ولو قال : وَمِن قَبْلِ هَمْزِ القطعِ وافَق وَرْشُهُمْ . لحصَل الغرضُ» .[6]

[واعتُرِض علىٰ أبي شامة بأنَّ قوله : «وَافَقَ» مُلْبِسٌ ، من حيث إنَّه تقدَّم

= وإبراز المعاني ١/ ٢٤٨ .

(١) انظر : الحجّة لأبي عليّ ١/ ١٠٧ .

(٢) إبراز المعاني ١/ ٢٤٨ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) تحرَّفتْ في (م) إلىٰ : ابن ذكوان .

(٥) البيت ٣٠٩ من باب الفتح والإمالة وبين اللفظين .

(٦) إبراز المعاني ١/ ٢٤٨ .

ابنُ كثيرٍ وقالونُ، فلا يُدرىٰ موافقتُه لأيِّهما.

وقد ظهَر لي جوابٌ [٥٣/ب]، وهو: الأصلُ في الباب ابنُ كثيرٍ، وهو المحدَّثُ عنه، وهو جازمٌ بذلك، بخلاف قالونَ فإنَّ عنه خلافاً، فرجوعُ الموافقةِ لصاحبِ الأصل الذي لا خلافَ عنه أَوْلىٰ]. [1]

ثمَّ أخبَر عن بقيَّة القرَّاء، وهُم: أبوعمروٍ وابنُ عامرٍ والكوفيُّون، أنَّهم يُسكنون هذه الميمَ، وإنَّما نَصَّ علىٰ قراءة الباقين لأنه لا يَلْزمُ مِن تَرْكِ الصِّلةِ تسكينُ الميمِ، بل قد تَبقىٰ مضمومةً، وهو الاختلاسُ كما تقدَّم بيانُه في ذلك الاعتراض المردود[2]، وهذا كما فعَلوا في هاء الكناية، إلّا أنَّه يُعبَّر عنه[3] هناك بالقصر، وسيأتي[4]. ولم يُقرأ به في الميم لقوَّتها، بخلافِ هاءِ الكناية لخفائها، فقُوِّيَتْ بالصِّلةِ تارةً، وبالحركة أُخرىٰ.

وإنَّما سكَّنها[5] أولئك إيثاراً للخفَّة؛ فإنَّهم لَمَّا حذَفوا الصِّلَةَ لعدم اللَّبس ـ لأنَّ التثنيةَ بعد ميمها ألفٌ، والواحد لا لَبسَ فيه لعدم الميم ـ بالَغوا في التخفيف؛

(١) سقط ما بين الحاصرتَين من (ت).

(٢) انظر شرح البيت ١١١، ص ٣٧٩.

(٣) سقط من (ص) و(م): عنه.

(٤) ص ٥٧٠ في أوَّل باب: هاء الكناية. .

(٥) أي ميم الجمع.

لأنَّ بقاءَ الضمَّة يدلُّ عليها مع ثِقَل[1] الضمَّة في نفْسِها، والتسكينُ هو اللغةُ الفصيحة، ولذلك وافَق مَن وصَلها علىٰ ترك الصِّلةِ في الوقف كما تُتركُ صِلة هاء الضمير فيه، ولم ينبِّه الناظمُ عليه في الموضعَين لشهرته.

و(مِنْ قَبْلِ) متعلِّقٌ بـ«صِلْ».

و(هَا) في (صِلْهَا) و(أَسْكَنَهَا) تعود علَى الميم.

وفي قوله: (صِلْهَا) حذفُ مضافٍ وحذفُ مفعولٍ، أي صِلْ ضَمَّها بواوٍ، وإنَّما حذَف لدلالة قوله قبل ذلك:

وَصِلْ ضَمَّ مِيمِ الْجَمْعِ. . . .

ولم يحذِف المضافَ في الأوَّل فيقول: وَصِلْ مِيمَ الْجَمْعِ؛ لعدم الدلالة، ولأنَّ الصِّلةَ في الميم قد تكون ياءً بعد كسرها في بعض اللغات، كقراءة مَن قرأ: ﴿عَلَيْهِمِي﴾[2] فيُلْبِس.

وأجاز أبوعبدالله أن يتعلَّقَ (مِنْ قَبْلِ) بمحذوفٍ، علىٰ أنَّه حالٌ من مفعول (صِلْهَا) وهو (هَا)، أو من المضاف المحذوف وهو «ضَمُّهَا» كما تقدَّم تقريرُه[3].

(١) تصحَّفتْ في (ص) و(م) إلىٰ: نقل.

(٢) نُسِبتْ هذه القراءة إلَى الحسن وعمرو بن فائد. (المحتسَب ١/ ٤٤، البحر ١/ ٢٦).
وسينصُّ المصنِّفُ علىٰ نسبتها إلَى الحسن ص ٣٩٣، عند شرح قول الناظم (البيت ١١٤):

وَفِي الْوَصْلِ كَسْرُ الْهَاءِ بِالضَّمِّ شَمْلَلَا

(٣) قال أبوعبد الله الفاسيُّ: «و(مِنْ قَبْلِ) متعلِّقٌ بـ(صِلْهَا)، أو في موضع الحال من ضميره المنصوب، أو من المضاف المنصوب» اهـ. اللآلئ الفريدة لوحة ٤٣/ ب.

وفيه بُعدٌ وتكلُّف .

و(بَعْدُ) فيه أوجهٌ :

أحدُها : أنَّه متعلِّقٌ بلفظ (الْبَاقُونَ) ، كأنَّه قال : الباقون في ذِكْرٍ بعدَ ذِكْرِ مَن وصَل .

قال أبو شامة : « ولا يجوز تعلُّقُه بـ(أَسْكَنَهَا)[1] لأنَّ من المسكنين مَن سبَق الواصلين في الزمان كابنِ عامرٍ ، إلّا على ترتيب في الذِّكْر ، فيَرجِعُ المعنى للأوَّل بعينِه » .[2]

والثاني : أن يتعلَّقَ بـ(أَسْكَنَهَا)[3] بالتأويل الذي ذكرَه أبو شامة ، وهو رأيُ أبي عبد الله[4] ، ولم يذكُر التأويلَ الذي ذكَره أبو شامة .

والثالث : أن يتعلَّق بمحذوفٍ ، والتقديرُ : أَعْلَمْتُكَ بقراءة الباقين بعد ما ذكَرتُ قراءةَ الواصلين ، وقد عُلم ما أُضيفتْ إليه (بَعْدُ) .

و(لِتَكْمُلَا) متعلِّقٌ بـ(أَسْكَنَهَا) لا على أنَّ اللام للعِلَّة ؛ لأنَّهم لم يُسكنوها لذلك بل على أنَّها للصَّيْرُورَة ، أي كانت عاقبتُها ذلك ، نحو :[5]

---

(١) تحرَّفتْ في (ص) و(م) إلى : بإسكانها .

(٢) إبراز المعاني ١/ ٢٤٩ .

(٣) تحرَّفتْ في (ص) و(م) إلى : بإسكانها .

(٤) قال أبو عبد الله : « و(بَعْدُ) ظرفٌ لـ(أَسْكَنَ) » اهـ . اللآلئ الفريدة لوحة ٤٣/ ب .

(٥) هو مصراع بيتٍ من الوافر ، ونسَبه البغداديُّ في الخزانة ٩/ ٥٣٠ إلى عليِّ بن أبي طالب رضي الله عنه ، على أنَّه عجزٌ ، وصدرُه :

لَهُ مَلَكٌ يُنَادِي كُلَّ يَوْمٍ =

لِدُوا لِلْمَوْتِ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ

والمعنىٰ : أسكنَها الباقون لتكمُلَ وجوهُ الميمِ .

ويجوز أن يتعلَّق بقوله : (صِلْهَا) وتكون الواوُ في (وَأَسْكَنَهَا) للحال ، أي : صِلْها لورْشٍ في الحال التي أسكنَها الباقون .

ويجوز أن يتعلَّق بذلك الفعل المحذوف الذي تعلَّق به (بَعْدُ) ، أي : أَعْلَمْتُكَ بذلك لتكمُلَ وجوهُ قراءةِ ميمِ [٥٤/ أ] الجمع . ففاعلُ « تَكْمُل » مُسنَدٌ لضمير « الميم » علىٰ تقدير حذف مضافٍ أو مضافَين ، ويجوز علىٰ تقدير ذلك الفعلِ المحذوف أن يكون الفاعلُ ضميرَ المخاطَب ، أي : أَعْلَمْتُكَ بما ذكرتُ لكَ لتكمُلَ أنتَ ؛ لتَصيرَ كاملاً في هذا العِلم .

* * *

= وجاء بلا نسبة في الحيوان ٣/ ٥١ والتصريح بمضمون التوضيح ٣/ ٣٧ علىٰ أنَّه صدرٌ ، وعجُزُه :

فَكُلُّكُمُ يَصِيرُ إِلَىٰ ذَهَابِ

وهو في الدُّرر اللوامع ٢/ ٣١ منسوباً إلىٰ عليِّ بن أبي طالب أيضاً ، ونسبَه الأصفهانيُّ في الأغاني ٤/ ١٢٨٤ إلىٰ أبي العتاهية ، وهو في ديوانه ص ٢٤ ، وهو أيضاً في ديوان أبي نوَّاس ص ٢٠٠ ، والمصراع المذكور بلا نسبة في همع الهوامع ٢/ ٣٢ ، والله أعلم .

١١٣ ـ وَمِنْ دُونِ وَصْلٍ ضَمُّهَا قَبْلَ سَاكِنٍ   لِكُلٍّ وبَعْدَ الْهَاءِ كَسْرُ فَتَى الْعَلَا

هذا هو القِسمُ الثاني الواقعُ فيه ميمُ الجمع قبل ساكنٍ، وكان قد تقدَّم حكمُ القِسمِ الأوَّل؛ وهو ما تقعُ فيه الميمُ قبل متحرِّك[١]، فذكَر الناظمُ في هذا البيت وما بعده حكمَها في القِسم الثاني: فأمَر بضمِّها دون صِلةٍ إذا وقعتْ قبل ساكنٍ لجميع القرّاء السبعة، واتَّفَق أنَّ ذلك الساكنَ لم يقع في القرآن إلّا بعد[٢] همزة وصلٍ، نحو: ﴿مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾[٣] ﴿قَالَ لَهُمُ النَّاسُ﴾[٤] ﴿وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ﴾[٥] ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾[٦] ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ﴾[٧] ﴿هُمُ الْعَدُوُّ . . قَاتَلَهُمُ اللهُ﴾[٨].

ثمَّ أخبَر أنَّ فتَى العلاء ـ وهو أبو عمروٍ ـ كسَر الميمَ الواقعة قبل ساكنٍ إذا كانتِ الميمُ بعد الهاء ـ يعني هاءَ الضمير ـ ولكن بشرط أن تكون الهاءُ مكسورةً

---

(١) ص٣٧٧، عند شرح قول الناظم (البيت ١١١): وَصِلْ ضَمَّ مِيمِ الْجَمْعِ قَبْلَ مُحَرَّكٍ.

(٢) تحرَّفتْ في (ص) إلى: إلا قبل.

(٣) آل عمران ١١٠.

(٤) آل عمران ١٧٣.

(٥) آل عمران ١٣٩.

(٦) البقرة ١٨٣.

(٧) البقرة ١٥١.

(٨) المنافقون ٤.

كما سيُنبِّه عليه في البيت الآتي، فتعيَّن لغيره بقاءُ الميم على ضمِّها.

والوجهُ في ضمِّ الميم ـ قبل الساكن ـ الواقعةِ بعد الهاء المكسورة لجميع القرَّاء أنَّ القرَّاء قِسمان: قِسمٌ يحرِّكها بالضمِّ قبل متحرِّكٍ ويصِلُها بواوٍ، وقِسمٌ يُسكنها، فمَن حرَّكها متَّصِلةً بواوٍ ـ وهُم: ابنُ كثيرٍ ووَرْشٌ وقالونُ على تفصيلٍ تقدَّم ـ أبقى حركتَها قبل الساكن، ولم يُمْكِنْه إبقاءُ الصلةِ؛ لئلّا يلتقيَ ساكنان على غير حَدَّيْهِما.

فإن قيل: لِمَ لَمْ يُغتفَرِ التقاءُ الساكنَين في نحو: ﴿وَمِنْهُمُ الَّذِينَ﴾(١)، ﴿عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾(٢) لكون الثاني مدغَماً، ويكونُ هذا كقراءة أبي عمروٍ: ﴿قَال رَّبِّ﴾(٣) وقراءةِ البَزِّيِّ: ﴿عَنْهُو تَّلَهَّى﴾(٤)، ﴿كُنتُمُو تَّمَنَّوْنَ الْمَوْتَ﴾(٥)؟

فالجواب من وجهين:

أحدهما: الفرقُ بينهما بأنَّ الإدغام في ﴿قَال رَّبِّ﴾ و﴿كُنتُمُو تَّمَنَّوْنَ﴾ وبابِهِ طارئٌ على حرف العِلَّة، فلم يُحذَف له حرفُ المدِّ كما لم يُحذَف في نحو:

---

(١) التوبة ٦١.

(٢) البقرة ١٨٣. والمعنى: لِمَ لَمْ يُقرأ المثالُ الأوَّل هكذا: (وَمِنْهُمُو الَّذِينَ)، والمثال الثاني: (عَلَيْكُمُو الصِّيَامُ).

(٣) آل عمران ٤٠ وغيرها.

(٤) عبس ١٠.

(٥) آل عمران ١٤٣.

﴿ دَآبَّة ﴾ [١] و(صَآخَّة) [٢] ، بخلاف : ﴿ وَمِنْهُمُ الَّذِينَ ﴾ و﴿ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ﴾ فإنَّ الإدغامَ غيرُ طارئٍ على حرف المدِّ ؛ فإنَّ الإدغام في ﴿ الَّذِينَ ﴾ و﴿ الصِّيَامُ ﴾ موجودٌ فيهما أبداً ، وُجِد قبلهما حرفُ مدٍّ أَمْ لم يُوجَد ، فلم يَثْبُتْ فيه حرفُ المدِّ كما لم يَثْبُتْ في نحو : ﴿ قَالُواْ اطَّيَّرْنَا ﴾ [٣] و﴿ فِي النَّارِ ﴾ [٤] و﴿ادْخُلَا النَّارَ﴾ [٥] للزوم الإدغام في البابَين .

والثاني : أنَّه لَمَّا لم يكن في نحو : ﴿مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [٦] مسوِّغٌ لبقاء حرف المدِّ حُذِف أيضاً في نحو : ﴿ وَمِنْهُمُ الَّذِينَ ﴾ و﴿ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ﴾ طرداً للباب وله نظائر ، نحو : يَعِدُ [٧] ، حُمِل عليه أخواتُه من : تَعِدُ ونَعِدُ وأَعِدُ . وكذا : أُكْرِمُ [٨] ،

---

(١) البقرة ١٦٤ وغيرها .

(٢) عبس ٣٣ ، واللفظ القرآنيّ : ﴿ الصَّآخَّةُ ﴾ .

(٣) النمل ٤٧ .

(٤) الأعراف ٣٨ وغيرها .

(٥) التحريم ١٠ .

(٦) آل عمران ١١٠ .

(٧) فإنَّ أصله : يَوْعِدُ ، فحذَفوا الواوَ منه استثقالاً لوقوعها بين ياءٍ وكسرة ، ثمَّ حمَلوا ما أوَّله تاءٌ ونون وهمزة عليه ، فقالوا : تَعِدُ ، ونَعِدُ ، وأَعِدُ . انظر صحاح الجوهريِّ ٥/ ٢٠٢٠ واللسان ١٢/ ٥١٢ .

(٨) فإنَّ أصله : أُؤَكْرِمُ ، مثل : أُدَحْرِج ، فاستثقَلوا اجتماعَ الهمزتَين فحذَفوا الثانيةَ ، ثمَّ أتبَعوا باقيَ حروفِ المضارَعة الهمزةَ ، فقالوا : تُكْرِمُ ، ونُكْرِمُ ، ويُكْرِمُ . المصدران السابقان .

حُمِلَ عليـه : تُكْرِمُ ونُكْرِمُ ويُكْرِمُ ، ومَن سكَّنها قبل متحرِّك فإنَّه يُضطرُّ إلىٰ تحريكها هنا لئلّا يلتقيَ ساكنان ، فكان تحريكُها بالضمَّة أَوْلىٰ ؛ لأنَّها هي حركتُها الأصليَّة ، فهي أَوْلىٰ من حركةٍ عارضة ، [٥٤/ ب] ولا يُمْكِنه الإتيانُ بالصلة ؛ لأنَّ إثباتَها يؤدِّي إلىٰ حذفها لالتقاء الساكنَين .

قوله : (وَمِنْ دُونِ وَصْلٍ) متعلِّقٌ بـ(ضُمَّهَا) ، وكذلك (قَبْلَ سَاكِنٍ) ، هذا إذا قُرِئ (ضُمَّهَا) بلفظ الأمر ، ويُقرأ (ضَمُّهَا) علىٰ أنَّه مبتدأٌ ، وخبرُه : إمَّا الظرفُ بعدَه ، وإمَّا الجارُّ قبلَه ، وما جُعِل منهما الخبرُ تعلَّقَ الآخَرُ بما تعلَّقَ به ذلك الخبرُ ، أي استقرَّ ضَمُّها قبلَ ساكنٍ فَصلْه ، أمَّا إذا جُعِل خبراً فلا يجوزُ ؛ لئلّا يُفصَل بين المصدر ومعمولِه بأجنبيٍّ .

ويجوز أن يكون (قَبْلَ سَاكِنٍ) حالاً من مفعول (ضُمَّهَا) إن جعلناه أمراً أو من المضاف إليه إن جعلناه مبتدأً ، ويجوز أن يكون أحدُ هذه الظروف هو الخبرَ وحدَه ، والاثنان إمَّا حالان من (هَا) في (ضَمُّهَا) بوَجْهَيْها ، وإمَّا متعلِّقان بما تعلَّق به ذلك الخبرُ ، وإمَّا أن يكون أحدُهما حالاً والآخَرُ متعلِّقاً بما تعلَّق به الخبرُ ، وإمَّا أن يكون حالاً من ضمير الحال التي تحمَّلَتْه فتكون متداخِلةً ، ويجوز أن تكون الظروفُ الثلاثة أخباراً عن (ضَمُّهَا) إذا جُعِل مبتدأً عند من يَرىٰ تعدُّدَ الخبر مطلَقاً أو بتأويلٍ ، ولا يضرُّ تقدُّم بعضِ الأخبار حينئذٍ ، وهذه كلُّها علىٰ سبيل التمرين والتدريب ، وإلّا فأحدُ هذه الأوجه كافٍ .

وقوله : (وَبَعْدَ الْهَاءِ) خبرٌ مقدَّمٌ ، و(كَسْرُ) مبتدأٌ مؤخَّرٌ ، وهي خفضٌ

بالإِضافة، وكذلك (الْعَلَا)، وقصَره على نحو ما تقدَّم في «أَجْذَمُ الْعَلَا»[١] لا ضرورةً، و(كَسْرُ) مصدرٌ مضافٌ لفاعله، ومفعولُه محذوف، أي: وبعدَ هاءِ الكنايةِ استقَرَّ كسرُ أبي عمروٍ ميمَ الجمعِ. ثمَّ ذكَر شرطَ كسرِ الهاء فقال:

١١٤ ـ مَعَ الْكَسْرِ قَبْلَ الْهَا أَوِ الْيَاءِ سَاكِناً
وَفِي الْوَصْلِ كَسْرُ الْهَاءِ بِالضَّمِّ شَمْلَلَا

أخبَر أنَّ أبا عمروٍ لا يَفعل ذلك إلَّا إذا كُسرتِ الهاءُ، ولكنَّها لا تُكسَر إلَّا إذا تقدَّمها كسرٌ، نحو: ﴿بِهِمِ ٱلۡأَسۡبَابُ﴾[٢]، أو ياءٌ ساكنةٌ، نحو: ﴿عَلَيۡهِمِ ٱلۡقِتَالُ﴾[٣]، فلو لم يتقدَّمْها كسرٌ ولا ياءٌ ساكنةٌ لم يَجُزِ الكسرُ، نحو: ﴿مِّنۡهُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾[٤] كما تقدَّم.[٥]

وتحرَّزَ بسكون الياء من تحرُّكِها، نحو: ﴿لَن يُؤۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيۡرًا﴾[٦]، والمصنِّفُ استغنى بالسبب عن المسبَّب؛ لأنَّه لا تُكسَر الميمُ عند أبي عمروٍ إلّا بعد الهاء المكسورة، ولا تُكسَر الهاءُ إلّا إذا تقدَّمها كسرٌ أو ياءٌ ساكنة، فاستغنى بذكر

(١) البيت ٤.

(٢) البقرة ١٦٦.

(٣) البقرة ٢٤٦ وغيرها.

(٤) آل عمران ١١٠.

(٥) ص ٣٨٧، في شرح البيت السابق.

(٦) هود ٣١.

السبب عن المسبِّب، وتعيَّن لغير أبي عمروٍ ضمُّ الميم وكسرُ الهاء إلّا الأخوَين[١] فإنَّهما يَضمَّان الهاءَ كما سيأتي، وإنَّما ضَمُّوا الميمَ لأنَّه الأصلُ، وكسَروا الهاءَ لأجلِ ما تقدَّم من الكسر أو الياءِ الساكنة، كما أجمَعوا على كسرها في نحو: ﴿فِيهِمْ﴾[٢] و﴿بِهِمْ﴾[٣] إذا لم يَلْقَ الميمَ ساكنٌ، ولم يُبالوا بالخروج من الكسر إلَى الضمِّ؛ لأنَّ الكسر عارضٌ، قاله الفارسيُّ[٤]، وهو حسنٌ.

وأمَّا ضَمُّ الأخوَين الهاءَ فسيأتي بيانُه، إن شاء الله تعالىٰ. [١/٥٥]

ثمَّ أخبَر عمَّن رمَز له بالشين المعجَمة من (شَمْلَلَ) ـ وهما الأخوان[٥] ـ أنَّهما ضمَّا كسرَ الهاءِ المسبوقة بكسرٍ أو ياءٍ ساكنة في الوصل دون الوقف، فتعيَّن لغيرهما كسرُها في الوصل.

وقيَّد المصنِّفُ قولَه: (كَسْرُ الْهَاءِ بِالضَّمِّ) فلم يَرِدْ عليه ما ورَد عليه في

---

(١) يعني حمزة والكسائيّ، والتعبيرُ عنهما بالأخوَين شائعٌ في كتب القراءات. انظر على سبيل المثال شرح المصنِّف للبيت ٥٧، ص ١٩٤.

(٢) البقرة ١٢٩ وغيرها.

(٣) البقرة ١٥ وغيرها.

(٤) انظر: إبراز المعاني ١/ ٢٥١. والفارسيُّ هو أبو عليٍّ الحسنُ بنُ أحمد الفارسيّ، تقدَّمتْ ترجمتُه ص ٣٠٧ عند شرح البيت ٩٢.

(٥) تقدَّم قريباً أنَّ المراد بالأخوَين حمزة والكسائيّ.

قوله : « بِضَمِّ الْهَاءِ وَقْفاً وَمَوْصِلَا » وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك[١]، وتحرَّز من الوقف فإنَّه سيأتي حكمُه[٢] عند قوله : [٣]

وَقِفْ لِلْكُلِّ بِالْكَسْرِ. . . .

والوجهُ في قراءة أبي عمروٍ شيئان :

أحدُهما : أنَّه لَمَّا اضطُرَّ إلىٰ حركة الميم حرَّكها بالكسر لوجهَين : أحدُهما أنَّ أصلَ التقاء الساكنَين الكسرُ[٤]، والثاني : إتباعُ الميمِ للهاء، فأتبَع الكسرَ الكسرَ مناسَبةً، والهاءُ كُسرتْ للكسر أو الياءِ الساكنة.

الثاني : أنَّه يجوز أن تكون قراءته هذه من قراءة : ﴿ عَلَيْهِمِي ﴾، وهي قراءةُ الحسن[٥]، وذلك أنَّه لَمَّا كسَر الهاءَ كسَر الميمَ إتباعاً، وقلَب الواوَ ياءً، فلمَّا وُصِلَتْ بساكنٍ[٦] حُذفَتِ الصِّلَةُ لالتقاء الساكنَين، فالحركةُ علىٰ هذا ليست مجتلَبةً، وعلىٰ ما تقدَّم تكونُ مجتلَبةً.

---

(١) ص ٣٧١، ٣٧٢، عند شرح البيت ١١٠.

(٢) سقط « حكمه » من (م).

(٣) في البيت التالي، ص ٣٩٨.

(٤) أي التَّخلُّص من التقائهما يكون بكسر الأوَّل.

(٥) نسَبها إلَى الحسن وعمرِو بنِ فائد ابنُ جنِّيّ في (المحتسَب ١/ ٤٤) وأبو حيَّان في (البحر المحيط ١/ ٢٦).

(٦) تحرَّفتْ في (ص) و(م) إلىٰ : ساكن.

واعتُرض على هذا الوجه بأنَّه لا يستقيمُ؛ لأنَّ قراءة أبي عمروٍ في هذه الميمِ ـ حيث لم يَلْقَها ساكنٌ ـ ليست كذلك، بل يُسكن الميم.

وأجاب أبوعبد الله بأن قال: «وكذلك وجدناه أيضاً لا يَقرأ: ﴿عَلَيْهِمُ﴾ إذا لم يَلْقَ الميمَ ساكنٌ، فاحتمَلتْ قراءتُه ماذكرناه» انتهى.[1]

وهذا الذي ذكَره معارَضةً ليس بصحيح؛ لأنَّ أبا عمروٍ لا يضمُّ الميمَ في ﴿عَلَيْهِمُ﴾ أصلاً، فإنَّما كان يَتمُّ جواباً لو كان أبوعمروٍ يَقرأ ذلك حيث لم يَلْقَها ساكنٌ، لكنَّه لم يَقرأ كذلك، فالاعتراضُ على هذا الوجه لا ينفعُ فيه الجوابُ.

والوجهُ في قراءة الأخوَين أنَّهما لَمَّا اضطُرَّا إلى تحريك الميم ردَّاها إلى أصلها من الضمِّ، وهو أَوْلى من اجتلاب حركةٍ أجنبيَّة، ثمَّ ضمَّا الهاءَ قبلها إتْباعاً لضمِّ الميم، وهذا عكسُ ما تقدَّم من قراءة أبي عمروٍ؛ فإنَّ فيها إتْباعُ الثاني الأوَّلَ وهُنا بالعكس.

أو يقال: إنَّهما ضمَّا الهاءَ لأنَّ أصلَها الضمُّ، وفيه ضعفٌ؛ إذ لو كان كذلك لم يخالِف حكمُ الوصل الوقفَ لِما سبَق من العلَّة في ذلك، وهذا في الوصل خاصَّةً، وأمَّا في الوقف فيَكسِران الهاءَ؛ لأنَّ ضمَّ[2] الهاء إنَّما كان لإتْباعها لضمَّة الميمِ، والميمُ إذا وُقِف عليها سَكنتِ اتِّفاقاً، فلمَّا ذهبَ المقتضي للإتْباع ـ وهو ضمُّ الميم ـ ذهبَ ما ترتَّب عليه، وهو ضمُّ الهاء، هذا كلُّه في

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٤٤/ ب.

(٢) «ضمّ» من (ت) فقط، وهو مستدرَك على حاشيتها، مع علامة التصحيح.

غير ما تقدَّم من أنَّ حمزةَ يَضمُّ هاءَ: ﴿عَلَيْهُمْ﴾، و﴿إِلَيْهُمْ﴾، و﴿لَدَيْهُمْ﴾ وصلاً ووقفاً، ولم يُنبِّه على ذلك اتِّكالاً على ما تقدَّم من قوله: [1]

جَمِيعاً بِضَمِّ الْهَاءِ وَقْفاً وَمَوْصِلَا

قال أبوشامة: «وقوله: (وَفِي الْوَصْلِ) لم يكن إليه حاجةٌ؛ فإنَّ الكلامَ فيه، فكان ينبغي أن يُنبِّه على أنَّه شرطٌ في ضمِّ الهاء، وإلّا فإتيانه به هنا يُوهِم أنَّه شرطٌ في ضمِّ الميم، كما أنَّه [٥٥/ ب] شرطٌ في ضمِّ الهاء فقط، وليس كذلك وكان يُغني عنه أيضاً قولُه بعد ذلك: (وَقِفْ لِلْكُلِّ بِالْكَسْرِ)» انتهى. [2]

أما قولُه: «لم يكن إليه حاجةٌ؛ فإنَّ الكلامَ فيه» فليس [3] بصحيح؛ لأنَّ قوله: «ضَمُّهَا قَبْلَ سَاكِنٍ» إلى آخره يَستلزِم الوصلَ، ولكن إنَّما ذكَره ليقابِلَ به قولَه: «وَقِفْ»، ونِسْبَته إلى التأكيد لقوله [4]: «قِفْ» أَوْلى من نِسْبَته إلى قوله: (وَفِي الْوَصْلِ)؛ لأنَّ نِسْبَةَ التوكيد إلَى الثواني دون الأوائل.

قوله: (مَعَ الْكَسْرِ) حالٌ من المفعول المحذوف المنتصِب بـ«كَسْرُ فَتَى» في البيت قبله، والتقديرُ: وكسرُه ميمَ الجمع حالَ كون الميمِ مصاحِبةً لكسرٍ سابق للهاء.

(١) البيت ١١٠.

(٢) إبراز المعاني ١/ ٢٥١.

(٣) سقطتْ «فليس» من (م)، وفي (ص) و(ت): «ليس»، والوجه ما أثبتُّه.

(٤) في (م) و(ت): إلى قوله.

قوله : (قَبْلَ الْهَا) حالٌ من (الْكَسْرِ) ، أي حالَ كون الكسر مستقِرّاً قبل الهاء ، وقصَر لفظَ الهاء لأنَّه أحدُ اللغتَين . وقال أبوشامة : « وقصَر لفظَ الهاء ضرورةً » انتهىٰ .[1] وليس بشيءٍ ؛ لأنَّه لغةٌ ثابتة .

قوله : (أَوِ الْيَاءِ) عطفٌ علىٰ (الْكَسْرِ) ، أي مع الكسر أو مع الياء ، وحذَف الظرفَ بعد الياء لدلالة الأوَّل عليه ؛ أي : أو مع الياء قبل الهاء . أو نقول : إنَّه لَمَّا عطَف عَىٰ (الْكَسْرِ) مقيَّداً بالقَبْليَّة كان حكمُه حكمَه ، فلا حاجةَ إلىٰ تقدير حذفٍ صناعيّ .

قوله : (سَاكِناً) حالٌ من (الْيَاءِ) ، و(الْيَاءِ) بدلٌ بمعنَى اللفظ ، وعليه جاء (سَاكِناً) بالتذكير ، ويؤنَّث بمعنَى الكلمة .

قوله : (وَفِي الْوَصْلِ) خبرٌ مقدَّم ، و(كَسْرُ الْهَاءِ) مبتدأٌ .

و(بِالضَّمِّ) متعلِّقٌ بـ« شَمْلَلَ » ، و« شَمْلَلَ » حالٌ بتقدير « قَدْ »[2] عند بعضهم ومعنىٰ « شَمْلَلَ » : أسرَع ، وفاعلُه ضميرٌ يعود علىٰ (كَسْرُ الْهَاءِ) أي أتىٰ كسرُ الهاء بالضمِّ[3] في عَجَلٍ[4] ، جعل[5] الكسرَ آتياً بالضمِّ تجوُّزاً واتِّساعاً لَمَّا كان يحُلُّ

(١) إبراز المعاني ١/ ٢٥١ .

(٢) في (م) كلمة غير واضحة مكان « بتقدير » ، وفي (ت) : منتظرة .

(٣) في (ص) : بالسرعة . وفي (م) كلمة غير واضحة .

(٤) تصحَّفتْ في (م) إلىٰ : «عجيل» . وهي في (ت) : «في الوصل» . وسقطتْ من (ص) .

(٥) في (ص) : « وفي جعل » . وفي (ت) : ويحتمل جعل .

محلَّه، وإلّا فكيف يجتمعُ الضمُّ والكسرُ على حرفٍ واحد في حالةٍ واحدة؟!

ويجوز أن يكون (كَسْرُ الْهَاءِ) مبتدأً، و«شَمْلَلَ» خبره، و(فِي الْوَصْلِ) متعلِّق بمحذوف يدلُّ عليه ما بعده، ولا يتعلَّق بـ«شَمْلَلَ» ـ وإن كان معناه سائغاً ـ لفساده صناعةً عند البصريِّين.

و(بِالضَّمِّ) متعلِّق بـ«شَمْلَلَ»، والمعنى: أتى كسرُ الهاء بالضمِّ في الوصل سريعاً.

وقيل: (كَسْرُ الْهَاءِ) مبتدأٌ، و(بِالضَّمِّ) خبرُه، و(فِي الْوَصْلِ) متعلِّقٌ بالاستقرار الذي في (بِالضَّمِّ) لوقوعه خبراً، و«شَمْلَلَ» ـ على هذا ـ مستأنَفٌ، وكأنَّه يُشيرُ إلى خِفَّة اللفظ وسرعتِه بسبب الإتْباع، وليس فيه خروجٌ من كسرٍ إلى ضمٍّ، ثمَّ أخَذ يذكُر الأمثلةَ فقال:

١١٥ ـ كَمَا بِهِمُ الْأَسْبَابُ ثُمَّ عَلَيْهِمُ الْـ ـقِتَالُ وَقِفْ لِلْكُلِّ بِالْكَسْرِ مُكْمِلَا

قوله: (بِهِمُ الْأَسْبَابُ)[1] تمثيلٌ لِما وقَع فيه قبل الهاء كسرٌ، ومثلُه: ﴿فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾[2]، ﴿مِن دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ﴾[3].

وقوله: (ثُمَّ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ)[4] تمثيلٌ لِما وقع فيه قبل الهاء ياءٌ ساكنةٌ،

(١) يعني بذلك قوله تعالى: ﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ في سورة البقرة ١٦٦.

(٢) البقرة ٩٣.

(٣) القصص ٢٣.

(٤) يعني بذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾ في سورة البقرة ٢٤٦ وسورة النساء ٧٧.

ومثلُه : ﴿ كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعۡمَٰلَهُمۡ ﴾(١) ، ﴿ إِذۡ أَرۡسَلۡنَا إِلَيۡهِمُ ٱثۡنَيۡنِ ﴾(٢) .

ثمَّ أمَر بأن يُوقَف لجميع القرّاء بكسر الهاء، إلّا ما عُرف من أصل حمزةَ أنَّه يضمُّ هاءَ ﴿ عَلَيۡهُمۡ ﴾ و﴿ إِلَيۡهُمۡ ﴾ و﴿ لَدَيۡهُمۡ ﴾ ،[٥٦/ أ] وهو واضحٌ، وإنَّما كسَر الهاءَ مَن كان يَضمُّها وصلاً لزوال سَببِه،وهو الإتْباعُ لضمِّ الميم،وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك .

وقد تحصَّل من هذه الأبيات الثلاثة أنَّ ميمَ الجمع الواقعةَ قبل ساكنٍ علىٰ قِسمَين : قسم لا خلافَ في ضمِّه، وهو ما لم يُسبَق بهاءٍ مكسورة، نحو : ﴿وَأَنتُمُ ٱلۡأَعۡلَوۡنَ﴾(٣) ، و﴿مِّنۡهُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ﴾(٤) ، وقِسم فيه خلافٌ بين أبي عمرو وغيرِه، وهو ما سُبق بهاءٍ مكسورة، نحو : ﴿ بِهِمُ ٱلۡأَسۡبَابُ﴾ و﴿عَلَيۡهِمُ ٱلۡقِتَالُ﴾ : فأبوعمرٍو يكسرها، وغيرُه يضمُّها، كما سبَق شرحُ ذلك وتعليلُه .

وأنَّ في الهاء أيضاً خلافاً : فحمزةُ والكسائيُّ يضمَّانها وصلاً، وغيرُهما يكسرها .

وإذا مُزجتِ الترجمتان في الهاء والميم حصَل في كلِّ كلمةٍ ثلاثُ قراءاتٍ في الوصل :

---

(١) البقرة ١٦٧ .

(٢) يسٓ ١٤ .

(٣) آل عمران ١٣٩ ، محمد ﷺ ٣٥ .

(٤) آل عمران ١١٠ .

الأُولىٰ : كسرُهما معاً لأبي عمروٍ وحدَه .

الثانية : ضمُّهما معاً للأخوَين .

الثالثة : كسرُ الهاء وضمُّ الميم للباقين .

وهذا يُبيِّنُ لكَ أنَّ الأخوَين إنَّما ضمَّا الهاءَ إتْباعاً للميم ، لا لكَون الضمِّ أصلَها ، بدليل أنَّهما لم يضمَّاها في نحو : ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾(١) ، ولا ضمَّ الكسائيُّ هاءَ نحوِ : ﴿عَلَيْهِمْ﴾ ، ولَمَّا كان الضمُّ للإتْباع ، وضمُّ الميم قد ذهَب للوقف ، ذهَب ضمُّ الهاء لذلك .

قال أبو شامة : « وكان ينبغي للناظم أن يُنبِّه علىٰ سكون الميم وقفاً ، كما نَبَّه علىٰ كسر الهاء ، ولكنَّه أهمَله لوضوحه »(٢) .

قوله : (كَمَا بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ) : « مَا » مزيدةٌ ، و(بِهِم) مجرورٌ بالكاف ، ويجوز أن يكون مرفوعاً علىٰ أنَّه خبرُ مبتدأ مضمَر ، أي : نحوُ بِهِم ؛ لأنَّ كاف الجرِّ متَى اتَّصلتْ بها «مَا» الزائدةُ جاز أن تَكُفَّها عن العمل وألّا تَكُفَّها ، وأنشَدوا :(٣)

---

(١) البقرة ١٠ .

(٢) إبراز المعاني ١/ ٢٥٢ .

(٣) البيت من الطويل ، وهو لعمرو بن برّاقة الهَمْدانيّ في التصريح ٣/ ٨٤ ، والمؤتلف ص ٦٧ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٧١ ، ٣٦٣ ، وأوضح المسالك ٣/ ٦٧ ، والمغني ص٩٢ ، ٢٣٦ ، ٤١٢ ، ٤٦٨ ، والخزانة ١٠/ ٢٠٧ ، واستشهد به المصنِّفُ في الدُّرّ=

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ

يروىٰ بجرِّ «الناسِ» ورفعِها .[1]

وقوله : (ثُمَّ عَلَيْهِم) عطفٌ علىٰ (بِهِم) بالاعتبارَين .

قوله : (لِلْكُلِّ) متعلِّقٌ بـ(قِفْ)، و(بِالْكَسْرِ) حالٌ من فاعِلِ (قِفْ) أي ملتبِساً بالكسر .

و(مُكْمِلَا) يجوز أن تكونَ حالاً ثانيةً، وأن تكون حالاً من ضمير الحال قبلها فتكون متداخِلة، وأن يكون (بِالْكَسْرِ) متعلِّقاً بـ(مُكْمِلَا)، و(مُكْمِلَا) حالٌ، أي : مُكمِلاً لذلك بمعرفة ذلك والإحاطة به .[2]

* * *

= المصون ٢/ ٣٣٣ .

(١) في النُّسَخ الثلاث : «ورفعهم»، والكلام علىٰ لفظة «الناس» .

(٢) سقطتْ : «والإحاطة به» من (ص)، وسقطتْ «به» من (م) .

بَابُ الْإِدْغَامِ الْكَبِيرِ

الإدغامُ لغةً فيه قولان:

أحدهما: أنَّه الإدخالُ، يقال: أَدغمتُ اللجامَ في فِي الفَرَس، أي: أدخلتُه، وأَدغمتُ الميِّتَ في اللَّحْد.

والثاني: أنَّه الإخفاءُ، ومنه الأَدْغَمُ من الخَيل، لِمَا خَفِيَ سوادُه.

وهذان المعنيان موجودان في الإدغام الاصطلاحيِّ؛ لأنَّ الحرفَ المدغَم كأنَّه داخلٌ في المدغَم فيه، أو مخفىً فيه.

وعبَّر بعضُهم عنه فقال: أن تَرفع لسانَكَ بالحرفَين رفعةً واحدة. وهذا علىٰ سبيل التقريب؛ لأنَّ الناطقَ بالحرف المدغَم ناطقٌ بحرفَين أوَّلُهما ساكنٌ والثاني متحرِّكٌ، وإنَّما آثرتِ العربُ الإدغامَ طلباً للخِفَّة؛ لأنَّ النطق بذلك أسهلُ من الإظهار، يَشهدُ بذلك المشاهدةُ [٥٦/ ب] والحِسّ، ولذلك شُبِّه الإظهارُ بمشيِ المقَيَّد؛ لأنَّ اللسان إذا نطَق بالحرف وعاد إلىٰ مِثله أو إلىٰ مُقارِبه كان كالراجع إلىٰ حيثُ فارَق، أو إلىٰ قريبٍ من حيثُ فارَق، ولذلك يجبُ في بعض المواضعِ نحو: ﴿عفَواْ وَّقَالُواْ﴾ .[1]

وشَبَّهه[2] بعضُهم بإعادة الحديث مرَّتَين.

---

(١) الأعراف ٩٥. والضمير في قول المصنِّف: «يجب» عائدٌ إلَى الإدغام.

(٢) الضمير في قول المصنِّف: «وشبَّهه» عائدٌ إلَى الإظهار.

ويقال: أَدْغَمَ وادَّغَمَ بِزِنة أَفْعَلَ وافْتَعَلَ.

قوله: (الْكَبِيرُ) إشارةٌ إلىٰ ما اصطلَح عليه القرَّاءُ من تقسيم الإدغام إلىٰ قِسمَين: كبيرٍ وصغير.

والكبيرُ ينقسم قِسمَين: إدغام مِثلَين، وإدغام متقاربَين. وإنَّما سُمِّي هذا النوعُ من الإدغام بالكبير لتأثيره في تسكين المتحرِّكات، ولأنَّه يَعُمُّ إدغامَ المتماثلَين والمتقاربَين، وهذا معنىٰ قولِ بعضهم: لاستيعابه قواعدَ الإدغام.

وهذا بخلاف الإدغامِ الصغير؛ فإنَّه لا يكون إلّا في متقاربَين، ولا يكونُ الأوَّلُ منهما إلّا ساكناً، وهذا سيَعْقِدُ له باباً عَقِبَ[1] «باب وقف حمزة وهشام» في قوله:[2]

سَأَذْكُرُ أَلْفَاظاً تَلِيهَا حُرُوفُهَا

وهو في تسعة أحرفٍ يجمعها قولُكَ: ذلّ ثرب دفنت.

قلتُ: ويجوز أن يُقال: سُمِّيَ كبيراً ـ أيضاً ـ لأنَّه يكون في كلمةٍ وفي كلمتَين، من المثلَين والمتقاربَين، بخلاف الإدغام الصغير، فإنَّه لا يكون إلّا في متقارَبين من كلمتَين.

وكلُّ القرَّاء تعرَّضوا للإدغام الصغير ولم يترْكه منهم أحدٌ، وأمَّا الإدغامُ

---

(١) في (ت) و(م): عقيب.

(٢) البيت ٢٥٠.

الكبير فقد أسقَطه جماعةٌ من المصنِّفين، كالمهدويِّ [1]، ومكيٍّ [2]، والصفراويِّ [3]، وصاحبِ «العُنوان» [4]، وبعضُهم ذكَره مع الفرش في كل سورةٍ.

---

(١) تقدَّمتْ ترجمتُه عند شرح البيت ٩٩، ص ٣٢٥.

(٢) مكيّ بن أبي طالب، الإمام أبو محمد القَيسيّ، مؤلِّف: التبصرة والكشف وغيرهما. قرأ على أبي الطيِّب ابن غَلبون وغيره. ت ٤٣٧ هـ. (غاية ٢/ ٣٠٩ ـ معرفة ١/ ٣٩٤).

(٣) عبد الرحمن بن عبد المجيد، أبو القاسم الصفراويّ، الأستاذ المقرئ، مؤلِّف كتاب «الإعلان» وغيره. ت ٦٣٦ هـ. (غاية ١/ ٣٧٣).

(٤) هو أبو طاهر إسماعيلُ بنُ خلَفِ بنِ سعيدٍ النحويُّ المقرئ، إمام عالِم، مؤلِّفُ كتاب «العُنوان» و«الاكتفاء» كلاهما في القراءات السبع، واختصَر كتاب «الحجّة» لأبي عليّ. توفِّي أوَّل المحرَّم سنة خمس وخمسين وأربعمائة. (غاية ١/ ١٦٤ ـ معرفة ١/ ٤٢٣).
وقد حقَّق كتابَ «العُنوان» الدكتور عبدالمهيمن طحَّان كرسالة جامعيَّة لنيل درجة الماجستير من كليّة اللغة العربيّة بجامعة أُمِّ القرىٰ، وطُبع الكتابُ ـ طبعةً تجاريَّة ـ بتحقيق د. زهير زاهد، و د. خليل العطيّة، طبعة عالم الكتب، بيروت ١٩٨٥م. وهي طبعة غاية في السوء تنمُّ عن جهل المحقِّقَين بهذا العِلم، يعلمُ هذا علمَ اليقين كلُّ مَن اطَّلَع علىٰ هذا الكتاب من المتخصِّصين في القراءات، أضف إلىٰ هذا الأخطاء الهائلة والسقط والتصحيف والتحريف نحو: هاء الكتابة (بدل الكناية)، ضمَّة مختلة (بدل مختلَسة)، طباب النون (بدل باب) باب الإحالة (بدل الإمالة)، حزة (بدل حمزة)، الرَّوم والإشحام (بدل والإشمام). وسقط من ص ٦٥ سطر ٢ (٨٩) كلمة متتالية، وهذا غيضٌ من فيض، ذكَرتُ ذلك تنبيهاً والله المستعان.

والمصنِّفُ تَبِع صاحبَ « التيسير » في ذلك[1] ، وإنَّما عَقَّبَ المصنِّفُ الكلامَ علىٰ أمِّ القرآن بباب الإدغام الكبير لأنَّه واقعٌ فيها عند قوله : ﴿ الرَّحِيم * مَّلِكِ ﴾[2] ثمَّ يذكُر الأصولَ باباً باباً علىٰ حسب ما يأتي .

ثمَّ أخَذ يُبيِّنُ مَن قرأ بالإدغام الكبير ، فقال :

١١٦ ـ وَدُونَكَ الِادْغَامَ الْكَبِيرَ وَقُطْبُهُ أَبُوعَمْرٍو الْبَصْرِيُّ فِيهِ تَحَفَّلَا

أَغرىٰ مخاطِبَه بالإدغام وحَضَّه عليه ؛ لصحَّته ، وثبوتِه عن العرب كابراً عن كابر ، نظماً ونثراً ، ومنه قولُ عديِّ بنِ زيد :[3]

وَتَذَكَّر رَّبُّ الْخَوَرْنَقِ إِذْ فَكْـ ـكَرَ يَوْماً وَلِلْهُدَىٰ تَفْكِيرُ

---

(١) أي في ذِكْره ضِمنَ بابٍ خاصٍّ ، بضمِّ النظير إلَى النظير .

(٢) الفاتحة ٣ ، ٤ .

(٣) من فحول شعراء الجاهلية ، كان نصرانيّاً ، قال الذهبيُّ : « وأظنُّه مات في الفترة » اهـ . (سير أعلام النبلاء ٥/ ١١٠) . والبيت من الخفيف ، وهو في ديوانه ص ٨٧ وأمالي ابن الشجريّ ١/ ١٣٧ ووضح البرهان ٢/ ٩٠ بلفظ :

وَتَفَكَّرَ رَّبُّ الخَوَرْنَقِ إِذْ أَشْـ ـرَفَ يَوْماً وَلِلْهُدَىٰ تَفْكِيرُ

وفي إبراز المعاني ١/ ٢٥٤ كما ذكَر المصنِّفُ ، وفي اللسان ٤/ ٤٢ (بحر) بلفظ : وَتَذَكَّرَ رَّبُّ . . إِذْ أَشْرَفَ . . تَذْكِيرُ ، وفيه أيضاً ١٠/ ٧٩ (خرنق) بلفظ : وَتَبَيَّن رَّبُّ . . إِذْ أَشْرَفَ . . تَفْكِيرُ . والشاهدُ من كلِّ ذلك إدغامُ الراء في الراء ، أو النون في الراء ـ علَى الرواية الثانية في اللسان ـ إدغاماً كبيراً ، حتَّىٰ يتَّزن البيت .

فقوله: (وَتَذَكَّر رَّبٌّ) لايستقيمُ وزنُه إلّا بالإدغام، وكذا قولُ الآخَر: [١]

عَشيَّة تَّمنَّىٰ أَنْ تَكُونَ حَمَامَةً ... بِمَكَّةَ يُؤْوِيكَ السِّتَارُ الْمُحَرَّمُ

لا يستقيمُ وزنُه ـ أيضاً ـ إلّا بالإدغام.

(وَقُطْبُهُ أَبُوعَمْرِو) يشير إلىٰ أنَّ الذي يُنسَب إليه الإدغامُ من بين القرّاء كلِّهم هو أبوعمرو، وأنَّه قطبُه الذي يدور عليه أمرُه كالقُطب للرَّحَىٰ [٢]؛ وذلك لأنَّ أباعمرٍو انتصَر له واستشهَد عليه واشتُهِر بقراءته، قال أبوعمرو بنُ العلاء: الإدغامُ كلامُ العرب الذي يَجري علىٰ ألسنتها [١/٥٧] لا يُحسِنون غيرَه. [٣]

ولم يوافِق أبا عمرٍو في الإدغام الكبير إلّا حمزةُ في: ﴿بَيَّت طَّآئِفَةٌ﴾ [٤] ﴿وَالصَّـٰفَّـٰت صَّفًّا﴾ [٥]، هذا في المشهور، وأمَّا في غير المشهور فقد رُوي

---

(١) البيت من الطويل، ويُنسَب لجرير بن خرقاء العجليّ في طبقات فحول الشعراء ١/ ٣٠٩، ٣٥٨، بلفظ: لَيَالِي تَمَنَّىٰ، وعليه فلا شاهد فيه، وهو في إبراز المعاني ١/ ٢٥٤، والنشر ١/ ٢٧٥ باللفظ الذي ذكَره السمين.

والشاهد فيه إدغام تاء «عَشِيَّة» في تاء «تَمَنَّىٰ» إدغاماً كبيراً؛ إذ لا يتَّزن البيتُ إلَّا به.

(٢) في (م) و(ت): كقُطب الرَّحَىٰ.

(٣) قول أبي عمرو مذكور في كتاب الإدغام الكبير في القرآن ص ٣٩، والمصباح الزاهر فقرة ٦٦١، وجمال القرَّاء ٢/ ٤٩٠، النشر ١/ ٢٧٥.

(٤) النساء ٨١.

(٥) الصافَّات ١.

موافقةُ غيرِه . [١]

قال أبوعبد الله : «عَزَاه الناظمُ إلىٰ أبي عمروٍ كما فعَل صاحبُ التيسير ، وكان الناظمُ يُقرِئ به من طريق السُّوسيِّ ؛ لأنَّه كذلك قرأ ، ولأنَّه في رواية السُّوسيِّ أَعمُّ ، ولأنَّ أباعمروِ بنِ العلاءِ كان يَجمع بين تركِ[٢] الهمز والإدغامِ في الحَدْر والصلاة ، وتركُ الهمز إنَّما اشتُهر اشتهاراً عظيماً عن السُّوسيِّ ، ولذلك عَزَاه الناظمُ إليه في بابه ، وإن كان صاحبُ التيسير قد عزاه إلىٰ أبي عمروٍ ، كما فعَل في الإدغام» . [٣]

وقال أبوشامة : «وأراد ـ يعني الشاطبيَّ ـ أنَّ مدارَ الإدغام علىٰ أبي عمروٍ فعنه أُخِذ وإليه أُسنِد ، وعنه اشتُهر من بين القرّاء السبعة ، والإظهارُ والإدغام كلاهما مرويٌّ عن اليزيديِّ عن أبي عمروٍ من طريقَي الدُّوريِّ والسُّوسيِّ» . [٤]

قلتُ : وظاهرُ كلامِ الناظم ـ رحمه الله ـ أنَّ أبا عمروٍ لم يَقرأ إلّا بالإدغام ؛

---

(١) قال العلَّامةُ ابنُ الجزريّ في باب الإدغام الكبير : «أمَّا رواته : فالمشهور به والمنسوب إليه والمختصُّ به من الأئمَّة العشرة هو أبوعمرو بن العلاء ، وليس بمنفرد به ، بل قد ورَد أيضاً عن الحسن البصريّ وابن مُحَيْصِن والأعمش وطلحةَ بنِ مُصرِّف وعيسىٰ بن عمر ومَسلمة بن عبدالله الفِهْريّ ومَسلمة بن محارِب السَّدوسيّ ويعقوب الحضرميّ وغيرهم ووجهُه طلبُ التخفيف» اهـ . (النشر ١/ ٢٧٥) .

(٢) في (م) و(ت) : بدل .

(٣) اللآلئ الفريدة لوحة ٤٦/ ب .

(٤) إبراز المعاني ١/ ٢٥٥ .

لأنَّه لم يذكُر له الإظهارَ، بلِ اقتصَر على نسبة الإدغام إليه، وسيأتي هذا عند قوله : [١]

فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِ مَا كَانَ أَوَّلَا

لكن صحَّ عنه الوجهان، وهو مشهورٌ، وقدِ اختار أبوطاهرِ ابنُ أبي هاشمٍ [٢] الإظهارَ، قال: لأنَّ فيه إيتاءَ كلِّ حرفٍ حقَّه [من إعرابه] [٣] أو حركةَ بِنْيَتِه التي استحقَّها، والإدغامُ يُلبسُ على كثير من الناس وجهَ الإعراب. [٤]

وقال أبوشامة: «ولأنَّه يُوهِم غيرَ المقصود من المعنى، نحو قوله: ﴿يَشْكُرُ لِّنَفْسِهِۦ﴾[٥] و﴿ٱلْمُصَوِّرُ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ﴾». [٦]

قلتُ: وأيُّ إشكالٍ في المعنى فيما ذكَر من الحرفَين؟!

وكذلك اختار أبوعُبيدٍ[٧] الإظهارَ، فإنَّه لم يذكُرِ الإدغامَ في كتابه ألبتَّة،

---

(١) البيت ١١٨.

(٢) تقدَّم عند شرح البيت ١٠٨، ص ٣٥٨.

(٣) تكملة من إبراز المعاني ١/ ٢٥٥.

(٤) ذكَر هذا القول عن أبي طاهر أبوشامة في إبراز المعاني ١/ ٢٥٥.

(٥) النمل ٤٠، لقمان ١٢.

(٦) الحشر ٢٤. وجاء في النُّسَخ الثلاث: «ٱلْمُصَوِّرُ لَهُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ»، وهو خلاف المصحف. وانظر: إبراز المعاني ١/ ٢٥٥.

(٧) القاسم بن سلّام، الإمام الكبير، صاحب التصانيف. قرأ على الكسائيّ وغيره. =

وقال في ﴿بَيَّتَ طَائِفَةٌ﴾ : القراءةُ عندنا هي الأُولىٰ ـ يعني الإظهارَ ـ لكراهتنا الإدغامَ؛ إذ كان تركُه ممكناً.[١]

قوله : (وَدُونَكَ) ظرفٌ وضِع موضعَ فِعل الإغراء، ومثلُه : عِندَكَ وإِلَيْكَ، كأنَّه قيل : الْزَمِ الإدغامَ، فـ(الِادْغَامَ) مفعولٌ به، و(الْكَبِيرَ) صفتُه.

قوله : (وَقُطْبُهُ) الواوُ يجوز أن تكونَ للحال، وأن تكونَ للاستئناف، ذكَرهما أبوشامة[٢]، وفي الأوَّل نظرٌ؛ لأنَّه لم يُغْرِه به مقيَّداً بهذه الحال، أو هي لازمةٌ، والأصلُ في الحال أن تكون مُنتقِلة.

و(قُطْبُهُ) مبتدأٌ، و(أَبُوعَمْرٍو) خبرُه.

وقُطْبُ كلِّ شيءٍ : مِلاكُه وما يدور عليه، ومنه : قُطْبُ الرَّحَىٰ، ويُستعارُ لكلِّ من عُصِبَتْ به الأمورُ، فيقال لرئيسِ القوم : قُطْبُهم؛ لأنَّه تدور عليه أمورُهم وأحوالُهم، ومنه : قُطْبُ النجوم؛ لأنَّ عليه دورانُها.

و(فِيهِ تَحَفَّلَ) جملةٌ مستأنَفة، أخبَر فيها أنَّ الإدغامَ تحفَّل ـ أي اجتمَع ـ في أبي عمرو؛ لشهرته به واعتنائِه بأمره، يقال : تحفَّل الوادي، إذا امتلأ بالماء، والضَّرْعُ : امتلأ لبناً، والنادي : إذا ضاق بأهله، وحَفَل الدابَّةَ صاحبُها، وتحفَّلتْ هي، كلُّ ذلك يُشعِر بالجمعيَّة، فالضميرُ المجرور لأبي عمرٍو، والمرفوعُ للإدغام

= ت ٢٢٤ هـ. (غاية ١/ ١٧ ـ معرفة ١/ ١٧٠).

(١) ذكَر أبوشامة هذا القول عن أبي عُبيد في إبراز المعاني ١/ ٢٥٦.

(٢) إبراز المعاني ١/ ٢٥٤.

ويجوز العكسُ [٥٧/ ب] أي أنَّ أبا عمرٍو تحفَّل واجتمَع في الإدغام مجازاً، ويجوز أن يكون (أَبُوعَمْرِو) عطفَ بيانٍ، أو بدلاً من (قُطْبُهُ)، والخبرُ الجملةُ من قوله: (فِيهِ تَحَفَّلَا) على أن يكون الضمير المجرور للإدغام، والمرفوعُ لأبي عمرٍو، بمعنى أنَّ أبا عمرٍو تحفَّل في أمر الإدغام واهتمَّ به واعتنى بشأنه، يقال: احتفَل بِكذا ولِكذا وفي كذا، فيتعدَّى بالأحرف الثلاثة.

وتحفَّل بمعنى احتفَل، ومِثلُه: اكتسَب وتكسَّب، وعلى هذا المعنى يمتنع أن يكون الضميرُ المجرور لأبي عمرٍو والمرفوعُ للإدغام، بخلاف المعنَى الأوَّل، فإنَّ الأمرَين فيه جائزان كما تقدَّم تقريرُه.

١١٧ ـ فَفِي كِلْمَةٍ عَنْهُ مَنَاسِكَكُمْ وَمَا سَلَكَكُّمْ وَبَاقِي الْبَابِ لَيْسَ مُعَوَّلَا

قد تقدَّم أنَّ الإدغامَ يكون في مثلَين وفي متقاربَين، وكلٌّ منهما يكون في كلمةٍ وفي كلمتَين، والإدغامُ في المِثلَين أقربُ منه في المتقاربَين، وفي كلمةٍ أقربُ منه في كلمتَين، فلذلك قدَّم المصنِّفُ إدغامَ المِثلَين على إدغام المتقاربَين، وقدَّم إدغامَ المِثلَين في كلمةٍ على إدغامهما في كلمتَين.

ولم يدغِم أبوعمرٍو في المشهور عنه من المِثلَين في كلمةٍ إلّا هذَين الحرفَين: ﴿مَنَٰسِكَكُمْ﴾ من قوله: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُم مَّنَٰسِكَكُمْ﴾[1]، و﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي

(١) البقرة ٢٠٠.

سَقَرَ ﴾[(١)]، بخلاف ﴿ جِبَاهُهُمْ ﴾[(٢)]، و﴿ وُجُوهُهُمْ ﴾[(٣)]، و﴿ بِشِرْكِكُمْ ﴾[(٤)]، و﴿ أَتَعِدَانِنِي ﴾[(٥)]، و﴿ بِأَعْيُنِنَا ﴾[(٦)]، فإنَّه لا يُدغِم شيئاً من ذلك، وقد رُوي عنه إدغامُ الجميع، لكن من طرقٍ غيرِ مُعوَّلٍ عليها.

والإدغامُ في ﴿ بِأَعْيُنِنَا ﴾ أقوىٰ منه في غيره؛ لتحرُّك ما قبل المدغَم، وفي ﴿ بِشِرْكِكُمْ ﴾ ضعيفٌ؛ لسكون ما قبل المدغَم وهو حرفٌ صحيح، وفي ﴿ جِبَاهُهُمْ ﴾ و﴿ وُجُوهُهُمْ ﴾ متوسِّطٌ؛ لكون ما قبل المدغَم حرفَ مدٍّ ولِينٍ، فمدُّه قام مقامَ حركته.

واختُلف في السبب الذي حمَل أباعمرٍو علىٰ تخصيصه ما بين الكلمتَين بالإدغام فقيل: جمعاً بين اللغتَين، كما أُجمِع علىٰ إدغام ﴿ وَمَن يُشَاقِّ اللَّهَ ﴾ في الحشر [٤]، وعلىٰ إظهاره في الأنفال[(٧)]، وليس بطائل.

وقيل: لِثقَلِ هاتَين الكلمتَين بكثرة حروفِهما وتوالي حركاتِهما، بخلاف

(١) المدَّثِّر ٤٢.

(٢) التوبة ٣٥.

(٣) آل عمران ١٠٦ وغيرها.

(٤) فاطر ١٤.

(٥) الأحقاف ١٧.

(٦) هود ٣٧ وغيرها.

(٧) الآية ١٣، من قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾.

باقي الباب.

وقال أبو عبد الله: «ويسُوغُ أن يقال: لَمَّا كان الإدغامُ إعلالاً ـ والإعلالُ محلُّه الأواخرُ غالباً ـ كان الوجهَ في الكلمة الواحدة الإظهارُ؛ لئلّا يقعَ الإعلالُ في الحَشْو، لكن لَمَّا تأكَّد ثِقَلُ اللفظ في هاتَين الكلمتَين بكثرة الحروف وتوالي الحركاتِ لم يُبالِ بإيقاعه في الحَشْو؛ لتأكُّد الحاجةِ إلَى التخفيف»(١).

قلتُ: الإدغامُ في حَشْو الكلمة الواحدة أكثرُ من أن يُحصىٰ، فكيف يجعلُه قليلاً؟!

وقيل: لَمَّا كانتِ الكلمةُ الواحدة خفيفةً لقِلَّة حروفها بالنسبة إلىٰ حروف الكلمتَين غالباً، استُغني بخِفَّتها عن تخفيف الإدغام، ولَمَّا اتَّفَق في هاتَين الكلمتَين من كثرة الحروف وتوالي الحركاتِ ما لم يَتَّفِقْ في غيرهما خُصَّتا [٥٨/ أ] بالتخفيف بالإدغام.

والدليلُ علىٰ صحَّة هاتَين العِلَّتَين طردُه الإدغامَ فيما كان من كلمتَين؛ لوقوع الإعلالِ في محلِّه، ولكثرة حروفِ الكلمتَين غالباً إلّا ما استثناه لعِلَّةٍ.

وفي تسمية هذا النوعِ «كلمة» نظَرٌ لا يَخفىٰ؛ لأنَّ ﴿مَنَٰسِكَكُمْ﴾ كلمتان حقيقةً: مضافٌ ومضافٌ إليه، و﴿سَلَكَكُمْ﴾ كلمتان لفظاً، وثلاثةٌ تقديراً؛ لأنَّ الفاعلَ مضمرٌ، ولكن لَمَّا كان الضميرُ مُتَّصِلاً عُدَّ كجُزءِ الكلمة تقريباً،

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٤٥/ ب.

ولهذا يقال في قوله تعالىٰ: ﴿فَسَيَكۡفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾[(١)] إنَّها أكثرُ كلماتِ القرآن حروفاً[(٢)]، وإن كانت أربعَ كلماتٍ: الفاءُ، وسَيَكْفِي، وكافُ الخطابِ، وهُم.

وقد أدغَم أبوعمرٍو وغيرُه مواضعَ تأتي في سُوَرِها، نحو: ﴿أَتُحَـٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ﴾[(٣)]، ﴿أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَأۡمُرُوٓنِّيٓ﴾[(٤)]، ﴿مَا مَكَّنِّي فِيهِ﴾[(٥)].

وروىٰ بعضُهم: ﴿إِنَّ وَلِـِّۧيَ ٱللَّهُ﴾[(٦)]، وهو ممتنِع؛ لأنَّ الياءَ مشدَّدةٌ[(٧)]، وسيأتي ذلك في نحو: ﴿فَتَمَّ مِيقَـٰتُ رَبِّهِۦٓ﴾[(٨)]، و﴿مَسَّ سَقَرَ﴾[(٩)].

---

(١) البقرة ١٣٧.

(٢) المعروف أنَّ أكثر كلمات القرآن حروفاً قوله تعالىٰ: ﴿فَأَسۡقَيۡنَـٰكُمُوهُ﴾ الحِجْر ٢٢؛ إذ إنَّ عدد حروفها أحدَ عشرَ حرفاً.

(٣) الأنعام ٨٠.

(٤) الزُّمَر ٦٤.

(٥) الكهف ٩٥.

(٦) الأعراف ١٩٦.

(٧) قال العلّامةُ ابنُ الجزريّ في (النشر ٢/ ٢٧٤) عن قراءة ﴿إِنَّ وَلِـِّۧيَ ٱللَّهُ﴾ بياء واحدة مفتوحة مشدَّدة: «وبعضُهم يعبِّرُ عنه بالإدغام، وهو خطأ؛ إذِ المشدَّدُ لا يُدغَمُ في المخفَّف، وبعضُهم أدخَله في الإدغام الكبير، ولا يصحُّ ذلك؛ لخروجه عن أصوله، ولأنَّ راويه يرويه مع عدم الإدغام الكبير» اهـ.

(٨) الأعراف ١٤٢.

(٩) القمر ٤٨.

وقد أورَد أبوشامة على المصنِّف نحو: ﴿يَرْزُقُكُمْ﴾[١] و﴿يَخْلُقُكُمْ﴾[٢] ـ كما سيأتي في أوَّل البيتِ الآتي ـ [قال][٣]: «فإنَّه أدغَم ذلك وشِبهَه، وجميعُه من باب الإدغامِ الكبيرِ في كلمةٍ واحدة، وإنَّما خَصَّصَ هذَين الموضعَين من باب التقاءِ المِثلَين في كلمةٍ واحدة، وما أوْرَدناه هو من باب المتقاربَين، وإنَّما ورَد عليه من جهةِ أنَّه لم يُقيِّد بالمِثلَين، بل قال: (فَفِي كِلْمَةٍ عَنْهُ)، ولم يتقدَّم قبل هذا البيتِ سوىٰ أنَّه حَضَّنا علَى الإدغام الكبير، ولم يُعَرِّفْنا ما هو، ووقَع لي أنَّه لو قال عِوضَ البيتِ السابق:

أَبُوعَمْرٍو الْبَصْرِيُّ يُدْغِمُ إِنْ تَحَرْ رَكَا وَالْتَقَى الْمِثْلَانِ فِي الثَّانِ[٤] الَاوَّلَا

لكان شَرْحاً للإدغامِ الكبير، ويأتي قوله: (فَفِي كِلْمَةٍ عَنْهُ) بعد تمهيدِ قاعدتِه. وقولُنا[٥]: (إِنْ تَحَرَّكَا وَالْتَقَىٰ) من باب: قَامَا وقَعَدَ الزَّيْدانِ، وهو الوجهُ المختارُ للبصريِّين في بابِ تَوَجُّهِ الفعلَين إلىٰ فاعلٍ واحد[٦]» انتهىٰ.[٧]

(١) يونس ٣١ وغيرها.

(٢) الزمر ٦.

(٣) تكملة لازمة، والقائلُ هو أبوشامة.

(٤) تصحَّفتْ في النُّسَخ الثلاث إلىٰ: في الباب، والتصويب من إبراز المعاني ١/ ٢٥٦.

(٥) في (ص) و(ت): «وقوله»، والوجه ما في (م).

(٦) انظر: الإنصاف ١/ ٨٣ المسألة الثالثة عشر، وشرح الرضيّ علَى الكافية ١/ ٢٠٤، وحاشية الصبَّان علَى الأشمونيّ ٢/ ١٠١.

(٧) إبراز المعاني ١/ ٢٥٦.

والعَجَبُ، كيف أورَد عليه ذلك مع إفرادِ المصنِّفِ لكلِّ نوعٍ باباً[١]، وإذا كانوا يكتفون بالقرائن الحاليّ ف دَفْع ما يَرِدُ، فَلأَن يكتفوا بإفراد كلِّ نوعٍ أَوْلىٰ وأَحرىٰ.

ومحلُّ خلافِ القرّاء في الإظهار والإدغامِ في المِثلَين والمتقاربَين أن يتحرَّكا، فإن سكَن أوَّلُهما وجَبَ الإدغامُ، نحو: ﴿عَفَواْ وَّقَالُواْ﴾[٢]، ما لم يكنْ حرفَ مدٍّ، نحو: ﴿قَالُواْ وَأَقْبَلُواْ﴾[٣]، ﴿الَّذِي يُوَسْوِسُ﴾[٤]؛ لأنَّ المدَّ قائمٌ مقامَ الحركةِ، ولذلك لم يَتعرَّض له المصنِّفُ؛ لأنَّه ليس مختلَفاً فيه، وهو إنَّما وضَع هذا النظمَ في المختلَف فيه، وقد يَذكُرُ ما اتُّفِقَ عليه خوفَ توهُّمِ الخلافِ، كقولِه في الباب قبله:[٥]

وَمِنْ دُونِ وَصْلٍ ضَمُّهَا قَبْلَ سَاكِنٍ لِكُلٍّ . . . .

وقولِه فيه أيضاً:[٦]

وَقِفْ لِلْكُلِّ بِالْكَسْرِ . . . . . .

---

(١) في (ص): باباً بابا.

(٢) الأعراف ٩٥.

(٣) يوسف ٧١.

(٤) الناس ٥.

(٥) البيت ١١٣ من فرش سورة أُمِّ القرآن.

(٦) البيت ١١٥ من فرش سورة أُمِّ القرآن.

وقولِه في يوسف :[١]

وَتَأْمَنُنَا لِلْكُلِّ. . . . .

وهو قليلٌ في هذا التصنيف .

قولُه : (مَنَٰسِكَكُمْ) مبتدأٌ ، وفي خبرِه وجهان : أحدُهما الجارُّ الأوَّل ، والثاني الجارُّ الثاني ، ولابُدَّ من مضافٍ ، أي استقرَّ عنه إدغامُ ﴿مَنَٰسِككُّمْ﴾ في كلمةٍ [٥٨/ ب] وأحدُ الجارَّيْن يتعلَّقُ بما تعلَّق به الواقعُ خبراً ، وينبغي أن يُقرأَ (مَنَٰسِكَكُمْ) بالفَكِّ ؛ لأنَّه إذا قُرئ بالإدغام لم يَستقمْ وزنُ البيتِ إلّا بضمِّ الميمِ موصولةً بواوٍ ، فيؤدِّي إلىٰ أنَّ أبا عمروٍ قرأه كذلك ، وليس الأمرُ كذلك ، نَعَم جائزٌ قراءتُه كذلك من حيثُ اللغة . فإن قيل : سيأتي في قوله :[٢]

. . . . وَطُبِع عَّلَىٰ قُلُوبِهِمِ . . . .

أنَّه لا يمكنُ قراءتُه إلّا بالإدغامِ وكسرِ الميمِ موصولةً بياءٍ ، وليستْ بقراءة أبي عمروٍ ولا غيرِه ، وتُقرأ : « قُلُوبِهِمُو » بضمِّ الميمِ موصولةً بواوٍ ، وليست بقراءةِ أبي عمروٍ ولاغيرِه أيضاً ؟

فالجوابُ : إنَّما ارتكبناه هناك للضرورة ؛ إذْ لا يمكنُ قراءتُه إلّا كذلك ، بخلافِه هنا ، فإنَّه يمكنُ[٣] قراءتُه مُظهَراً من غير كسرٍ[٤] للوزن .

---

(١) البيت ٧٧٣ .

(٢) البيت ١١٩ .

(٣) في النُّسَخ الثلاث : « فإنَّه لا يمكنُ » ولا يصحّ ، فلعلَّه سهوٌ من النُّسَّاخ ، والله أعلم . =

وأمَّا (مَا سَلَكَكُّمْ) فلا يُقرأ إلّا مدغَماً ليستقيمَ الوزنُ.

قوله: (كِلْمَةٍ) بوزن[١] «سِدْرَة»، وهي لغةُ تميمٍ[٢]، والأصلُ: كَلِمَة، بوزن[٣] نَبِقَة[٤]، فخُفِّفتْ بالنَّقْل. ولو قيل: كَلْمة بالفتح لجاز، وهذه اللغاتُ الثلاث جاريةٌ في كلِّ ثلاثيٍّ كُسِرَتْ عينُه، نحو: كَبِد، وكَتِف، فإن كانت عينُه حرفَ حلقٍ جاءت لغةٌ رابعة، وهذا مقرَّر[٥] في غير هذا الموضوع.[٦]

قوله: «وَبَاقِي الْبَابِ» مبتدأٌ، و(لَيسَ مُعَوَّلاً) خبرُه، والتقديرُ: وإدغامُ

= (٤) تحرَّفتْ في (ص) إلى: سكون.

(١) في (ت) و(م): بِزِنَةِ.

(٢) قال ابن منظور: «والكِلْمة: لغةٌ تميميَّة، والكَلِمة: اللفظة، حجازيَّة، وجمعُها: كَلِمٌ» اهـ. انظر: اللسان ١٢/ ٥٢٣ (كلم).

(٣) في (ت) و(م): بِزِنَةِ.

(٤) قال ابنُ منظور: «النَّبِق: ثمر السِّدْر.. الواحدة من جميع ذلك بالهاء. الجوهريُّ: نَبِقَة ونَبِق ونَبِقات مِثلُ: كَلِمَة وكَلِم وكَلِمات» اهـ. اللسان ١٠/ ٣٥٠ (نبق).

(٥) في (ت): ممهَّدٌ.

(٦) اللغة الرابعة هي: فِعِل، بكسر الفاء والعين، قال ابنُ الحاجب بعد بيانه لأبنية الاسم الثلاثيِّ: «وقد يُرَدُّ بعضٌ إلى بعض، فـ(فَعِلٌ) ممَّا ثانيه حرفُ حلقٍ كـ: فَخِذٍ يجوز فيه: فَخْذٌ وفِخْذٌ وفِخِذٌ، وكذا الفعلُ كـ: شَهِدَ، ونحوُ: كَتِف يجوز فيه: كَتْفٌ وكِتْفٌ» اهـ.
قال الرضيُّ: «وجميعُ هذه التفريعات في كلام بني تميم، وأمَّا أهلُ الحجاز فلا يُغيِّرون البناء ولا يُفَرِّعون» اهـ. شرح الشافية ١/ ٣٩/ ٤٠.

باقي البابِ ليس مُعوَّلاً عليه، فحذَف المضافَ للعِلم به، كما حذَفه في قوله :

فَفِي كِلْمَةٍ عَنْهُ مَنَـٰسِكَكُمْ . . .

ويجوزُ أن يكونَ التقديرُ : ليس معوَّلاً علىٰ إدغامه، أو ليس معوَّلاً عليه بإدغامٍ، وإنَّما حذَف متعلِّقَ (مُعَوَّلا) لأجل القافية، وفي مثل هذا الحذفِ نظرٌ؛ لأنَّ المعنىٰ علىٰ إقامة هذا الجارِّ مقامَ الفاعل، إذ التقديرُ : ليس إدغامُ باقي البابِ معوَّلاً عليه، فليس في (مُعَوَّلا) ضميرٌ، بلِ القائمُ مقامَ الفاعل نفسُ «عَلَيْهِ»، ومن كان كذلك تعذَّر حذفُه؛ إذِ الفاعلُ والنائبُ منابَه لا يُحذَفان، إلّا أن يكونَ التقديرُ : ليس معوَّلاً هو عليه، وليس كذلك معنىً، ولو قيل بأنَّه ارتكَب مذهبَ الكوفيِّين في جواز حذفِ الفاعل لكان أَوْلىٰ؛ محافظةً علَى المعنىٰ .[1]

١١٨ ـ وَمَا كَانَ مِنْ مِثْلَيْنِ فِي كِلْمَتَيْهِمَا فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِ مَا كَانَ أَوَّلَا

أي متَى التقىٰ مِثلانِ ـ بشروطِهما المذكورة في البيت الآتي ـ فلا بُدَّ من إدغام أوَّلِهما في ثانيهما، وقد تقدَّم أنَّ ذلك فيما إذا تحرَّكا، فإن سكَن الأوَّلُ وجَب الإدغامُ، نحو : ﴿وَقَد دَّخَلُواْ بِالْكُفْرِ﴾[2]، ﴿إِذ ذَّهَبَ مُغَـٰضِبًا﴾[3]، ﴿عَفَواْ وَّقَالُواْ﴾[4]، وإن سكَن الثاني امتنَع الإدغامُ؛ لتعذُّره لفظاً، نحو : ﴿كَمَثَلِ

(١) انظر : أوضح المسالك ٢/ ٨٨ ـ ٩١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١١٨ ـ ١٢٤ .

(٢) المائدة ٦١ .

(٣) الأنبياء ٨٧ .

(٤) الأعراف ٩٥ .

ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ﴾[١] ﴿إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ٱتَّخَذُوهَا﴾[٢]، فإدغامُ تاءِ ﴿ٱلْعَنكَبُوتِ﴾ و﴿ٱلصَّلَوٰةِ﴾ متعذِّرٌ في تاء «الاتِّخاذ» لسكونها.

والإدغامُ من كلمتَين واردٌ في القرآن في سبعةَ عشرَ حرفاً، وأُهمِل منه عشَرةٌ؛ إذ لم يَلتَقِ من العشَرةِ الباقية مِثلانِ متحرِّكان، وتلك العشَرةُ هي: الجيمُ [٥٩/ أ]، والخاءُ والشينُ المعجَمتان، والدالُ والذالُ والزايُ والصادُ والضادُ والطاءُ والظاءُ.

وبقِيَ من الحروف ـ أيضاً ـ الألفُ والهمزةُ:
أمَّا الألفُ: فلا يُتَصَوَّرُ فيها إدغامٌ.
وأمَّا الهمزةُ: فأبوعمرو ـ الذي هو قُطْبُ الإدغامِ ـ إذا التقىٰ عنده همزتان فإمَّا أن يَتَّفِقا في الحركة، وإمَّا أن يَختلِفا:
فإنِ اتَّفَقتا أسقَط إحداهما، وهل هي الأُولىٰ أو الثانية؟ خلافٌ يأتي في موضعه[٣] وتَظْهَر فائدتُه فيما نذكُره.
وإن اختلَفا بالفتح[٤] سهَّل الثانيةَ بما ستعرفه إن شاء الله تعالىٰ.[٥]

---

(١) العنكبوت ٤١.

(٢) المائدة ٥٨.

(٣) انظر ص ٧٨٨، باب الهمزتَين من كلمتَين (البيت ٢٠٢).

(٤) هكذا في النُّسَخ الثلاث، والمرادُ: وإنِ اختلَفا بالحركة.

(٥) انظر ص ٨١١، باب الهمزتَين من كلمتَين (البيت ٢٠٩).

وأمَّا الإدغامُ في المتقاربَين فيَرِدُ في ستَّةَ عشَرَ حرفاً يأتي - إن شاء الله تعالىٰ - بيانُها في بابها .[١]

وممَّا يُدغَم في باب المِثلَين آخرُ سُورتَي الرعدِ وإبراهيمَ إذا وُصِلا بالبسملة عند من يَرىٰ ذلك لأبي عمروٍ[٢]، قال أبو شامة : « وقد ذُكِرَ فيه خلافٌ » .[٣]

قلتُ : وجهُ جريانِ الخلاف أنَّ آخرَ السورةِ في حُكم الموقوفِ عليه ، فكأنَّه لم يَلْتَقِ مِثلانِ ، فلذلك لم يُدغِمْ هذا القائلُ وإن كان يُدغِمُ في غيره ، وهذا كما تقدَّم من أنَّه لا بُدَّ من البسملة أوَّلَ الفاتحةِ إذا وُصِلَتْ بآخرِ القرآن عند كلِّ القرَّاء لأنَّ وَضْعَها أن يكون مبتدأً بها .

وممَّا يَمتنعُ إدغامُه نحو : ﴿أَنَا نَذِيرٌ﴾[٤] وإن صدَق عليه أنَّه التقىٰ مِثلان متحرِّكان لفظاً ؛ لأنَّ الألفَ فاصلةٌ بين المِثلَين تقديراً ، فهي معتدٌّ بها ، ولذلك لا بُدَّ منها في الوقف ، وقد أُتيَ بها في الوصل في ﴿لَّـٰكِنَّا هُوَ اللَّهُ﴾[٥] و﴿أَنَا

---

(١) انظر : باب إدغام الحرفَين المتقاربَين في كلمة وفي كلمتَين ، ص ٤٨٥ وما بعدها .

(٢) من قوله تعالىٰ في آخرِ الرعد ، آية ٤٣ : ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ ، وقولِه في آخرِ إبراهيم ، آية ٥٢ : ﴿وَلِيَذَّكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾ ، فتُدغَم الباءُ التي في آخرِ الآيتَين السابقتَين في باء البسملة عند وصلها بها .

(٣) إبراز المعاني ١/ ٢٥٩ .

(٤) العنكبوت ٥٠ وغيرها .

(٥) الكهف ٣٨ .

أُحْيِۦ﴾[1] كما سيأتي، فكانت في حُكم الموجودة.

قوله: (وَمَا كَانَ): (مَا) في موضع رفعٍ بالابتداء، وهي إمَّا شَرْطِيَّةٌ، أو موصولة، و(كَانَ) تامَّةٌ، وفاعلُها ضميرٌ عائد علىٰ (مَا).

و(مِنْ مِثْلَيْنِ) في موضع الحال[2] من فاعلِ (كَانَ)، و(فِي كِلْمَتَيْهِمَا) [ظرفٌ][3] متعلِّقٌ به الحالُ، وأضاف «الكلمتَين» إلىٰ ضميرِ[4] المِثلَين للمُلابَسة بينهما.

قوله: (فَلَا) جوابٌ أو خبرٌ، فالفاءُ واجبةٌ علىٰ الأوَّل، جائزةٌ علىٰ الثاني.

والجملتان من (كَانَ) ومن (فَلَا بُدَّ): في موضع جزمٍ علَى الأوَّل. ولا مَحَلَّ للأُولىٰ لكونها صلة، والثانيةُ في موضع رفعٍ خبراً، علَى الثاني.

و(لَا) نافيةٌ للجنس، و(بُدَّ) اسمُها مبنيٌّ معها علَى الفتح، و(بُدَّ) في الأصل ظرفٌ، و(مِنْ إِدْغَامِ) خبرُ (لَا).

و(مَا كَانَ): (مَا) موصولةٌ أو موصوفة، و(كَانَ) ناقصةٌ، واسمُها مستترٌ فيها يعودُ علىٰ (مَا)، و(أَوَّلَا) خبرُ (كَانَ)، ويجوزُ أن يكون ظرفاً، فألفُه بدلٌ

---

(١) البقرة ٢٥٨.

(٢) في (ص): «في موضع رفع والحال»، وفي (ت) و(م): «في موضع رفع الحال»، والتصويب من اللآلئ الفريدة لوحة ٤٦/أ.

(٣) تكملة من اللآلئ الفريدة لوحة ٤٦/أ.

(٤) في النُّسَخ الثلاث: «ضميرَي المثلين»، والتصويب من اللآلئ الفريدة لوحة ٤٦/أ إذ إنَّ الضمير «هما» من قوله: «في كلمتيهما» ضميرٌ واحد يعود علَى المِثلَين.

من التنوين، وأن يكونَ «أَفْعَل تفضيلٍ» فألفُه للإطلاق، وهذا كما تقدَّم أوَّلَ القصيد عند قولِه : (١)

. . . . فِي النَّظْمِ أَوَّلَا

و(إِدْغَامِ) مصدرٌ مضافٌ لمفعولِه، ويجوزُ أن يُقَدَّرَ هذا المصدرُ مبنيّاً (٢) للفاعلِ فيكونُ الفاعلُ محذوفاً، ومبنيّاً للمفعول على خلافٍ في ذلك.

١١٩ ـ كَيَعْلَمُ مَا فِيهِ هُدًى وَطُبِعْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَالْعَفْوَ وَأْمُرْ تَمَثَّلَا

مثَّل بثلاثة أنواعٍ من المِثلَين :

الأوَّل : ما تحرَّك فيه ما قبلَ المدغَم نحو : ﴿يَعْلَمُ مَّا [٥٩/ ب] فِي السَّمَـٰوَاتِ﴾(٣) ﴿وَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ . (٤)

الثاني : ما سكَن فيه ما قبله وهو حرفٌ صحيح نحو : ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾ . (٥)

الثالث : ما سكَن فيه ما قبله وهو حرفُ علَّةٍ نحو : ﴿فِيهِ هُدًى﴾(٦)، وكأنَّه قصَد

(١) البيت ١ .

(٢) في (ت) و(م) : «مبنيّ»، وكذا في الموضع الآتي، والمثبَت من (ص) .

(٣) آل عمران ٢٩ وغيرها .

(٤) التوبة ٨٧ .

(٥) الأعراف ١٩٩ . وسيأتي في باب الهمز المفرَد أنَّ السُّوسيَّ عن أبي عمرٍو يُبدِلُ كلَّ همزةٍ ساكنة غيرَ مجزومة حرفَ مدٍّ مُجانِسٍ لحركة ما قبلها؛ لذا ضبطتُ قوله تعالىٰ : ﴿وَأْمُرْ﴾ علَى الإبدال .

(٦) البقرة ٢ وغيرها .

متابَعةَ قولِ الدانيِّ في تيسيره : « سواءٌ سكَن ما قبله أم تحرَّك » . [١]

وقد تقدَّم أنَّ الإدغامَ وقَع في سبعةَ عشرَ حرفاً، وهي : الباءُ والتاء والثاء والياء، والحاءُ والسين المهمَلتان، والراءُ والعين والغين والفاء والقاف والكاف واللام والميم والنون والهاء والواو .

أمثلتُها : ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾[٢] ﴿ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ﴾[٣] ﴿ثَالِثُ ثَلَـٰثَةٍ﴾[٤] ﴿نُودِيَ يَـٰمُوسَىٰ﴾[٥] ﴿لَا أَبْرَحُ حَتَّىٰ﴾[٦] ﴿النَّاسَ سُكَـٰرَىٰ﴾[٧] ﴿فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ﴾[٨] ﴿وَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾[٩]، ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ﴾[١٠] ولم يلْتَقِ غينانِ

(١) انظر : التيسير ص ٢٠ .

(٢) البقرة ٢٠ .

(٣) الأنفال ٧ .

(٤) المائدة ٧٣ .

(٥) طه ١١ .

(٦) الكهف ٦٠ .

(٧) الحجّ ٢ .

(٨) صٓ ٢٤ .

(٩) التوبة ٨٧ .

(١٠) آل عمران ٨٥ .

في غيره، ﴿تَعْرِف فِّي وُجُوهِهِمْ﴾[١]، ﴿الْغَرَق قَّالَ﴾[٢]، ﴿إِنَّك كُّنتَ﴾[٣]، ﴿جَعَل لَّكُمْ﴾[٤] ﴿يَعْلَم مَّا فِي قُلُوبِكُمْ﴾[٥] ﴿وأَحْسَن نَّدِيًّا﴾[٦]، ﴿إِنَّه هُّوَ الْغَفُورُ﴾[٧] ولا تضرُّ الصلةُ فاصلةً لِما سيأتي، ﴿إِلَّا هُو وَّالْمَلَـٰئِكَةُ﴾[٨].

وتمثيلُه بـ﴿الْعَفْو وَّأْمُرْ﴾ فيه مسامحةٌ من حيثُ إنَّه إخفاءٌ لا إدغام، وسيَنُصُّ هو على ذلك في آخرِ بابِ إدغام المتقاربَين.[٩]

قوله: (كَيَعْلَمُ) يجوزُ أن يكونَ مرفوعَ المحَلِّ خبراً لمبتدأٍ مضمَر، أي: هو كـ: ﴿يَعْلَمُ﴾، أو منصوبَهُ، أي: أعني كـ: ﴿يَعْلَمُ﴾.

---

(١) المطفِّفين ٢٤.

(٢) يونس ٩٠.

(٣) طه ٣٥.

(٤) النحل ٧٢، ٧٨، ٨٠، ٨١.

(٥) الأحزاب ٥١.

(٦) مريم ٧٣.

(٧) يوسف ٩٨ وغيرها.

(٨) آل عمران ١٨.

(٩) وذلك عند قول الشاطبيِّ (البيتان ١٥٦، ١٥٧):

وَإِدْغَامُ حَرْفٍ قَبْلَهُ صَحَّ سَاكِنٌ ... عَسِيرٌ وَبِالْإِخْفَاءِ طَبَّقَ مَفْصِلَا
خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ ثُمَّ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ ... وَفِي الْمَهْدِ ثُمَّ الْخُلْدِ وَالْعِلْمِ فَاشْمُلَا

والمراد بالإخفاء هنا: الاختلاس، وهو النطق ببعض الحركة. انظر: إبراز المعاني ١/ ٣٠٠.

وما بعده عطفٌ عليه، حُذف العاطفُ، وله نظائرُ منها قولُهم في أحد التأويلَين: أكلتُ لحماً سمكاً تمراً.[١]

قولُه: (تَمَثَّلَا) أي تَشخَّصَ وتَصوَّرَ وتَبيَّنَ، من: مَثَلَ بين يدَيْه، إذا انتصَب قائماً بشخصِه[٢]. والجملةُ مستأنَفةٌ فلامحلَّ لها، ويجوزأن تكونَ في موضع الحالِ ممَّا تقدَّم، وإنَّما أفرَد الضميرَ لأنَّه بتأويلِ: تَمَثَّلَ ما ذكرتُه، أو تَمَثَّلَ ذلك ونحوِه.

ثمَّ ذكَر شرطَ الإدغامِ فقال:

١٢٠ ـ إِذَا لَمْ يَكُنْ تَا مُخْبِرٍ أَوْ مُخَاطَبٍ   أَوِ الْمُكْتَسِي تَنْوِينَهُ أَوْ مُثَقَّلَا

أي إذا لم يكنِ الأوَّلُ من المِثلَين تاءَ متكلِّمٍ، وعبَّر عنه بـ«الْمُخْبِر» لأنَّ المتكلِّمَ مخبرٌ عن نَفْسِه في قوله: قمتُ وفعلتُ، ونحوِهما.

وقوله: (أَوْ مُخَاطَبٍ) عطفٌ على (مُخْبِرٍ)، أي: أو يكن تاءَ مُخَاطَبٍ.[٣]

---

(١) وعلى التأويل الثاني يكون «سمكاً، تمراً» بدلاً من «لحماً»، وإلى هذا التأويل ذهب ابنُ جنِّيّ والسُّهيليُّ؛ لأنَّ الحروف دالَّةٌ على معانٍ في نَفْس المتكلِّم، وإضمارُها لا يُفيد معناها، وقياساً على حروف النفي والتأكيد وغيرِ ذلك. انظر الأشمونيّ ٣/ ١١٧.
وتقدَّم الكلام على قوله: أكلتُ لحماً سمكاً تمراً، عند شرح البيت ١١٠ ص ٣٧٠.

(٢) انظر اللسان ١١/ ٦١٤ (مثل).

(٣) في (م): «تاء مخبر»، وهو سهو.

قولُه : (أَوِ الْمُكْتَسِي) عطفٌ على (تَا) ، أي : أو يكن المثلُ الأوَّلُ من المِثلَين[١] مكتسياً بالتنوين ، واستعار اسمَ الكسوةِ للتنوين لأنَّه كاللِّباس للكلمة ، والحِلْيةِ التي يُتزيَّن بها ؛ لأنَّه دالٌّ على أصالتِها وعدمِ شبهها ، فإنَّه[٢] لا يُعدمُ من كلمةٍ لغير إضافةٍ ولا ألفٍ ولامٍ إلّا لعِلَّةٍ فيه ، كما هو معروفٌ في عِلم الإعراب .

قوله : (أَوْ مُثَقَّلَا) عطفٌ علَى (الْمُكْتَسِي) .

والسببُ في استثناء هذه الأشياء أنَّ تاءَ المخبِر والمخاطَب يمنعُ إدغامَهما مجموعُ أمرَين : كونُهما على حرفٍ واحد ، مع سكونِ ما قبلهما حرفاً صحيحاً ، فالإدغامُ في ذلك مُجْحِفٌ به .

وقيل : لأنَّ تاءَ[٣] المتكلِّم والمخاطَبِ فاعلٌ ، والإدغامُ تقريبٌ من الحذفِ ، والفاعلُ لا يُحذف .

وأمَّا (أَنتَ تُكْرِهُ)[٤] فبالحمل على ما التاءُ فيه فاعلةٌ طرداً للباب . وقيل : لأنَّ [النونَ][٥] لَمَّا أُخفيتْ قبل التاء فكأنَّ التاءَ [٦٠/ أ] مدغَمٌ فيها ، والمدغَمُ

(١) سقط من (ت) : من المثلين .

(٢) في (ت) : ولأنَّه .

(٣) تصحَّفت في (ص) و(م) إلى : ياء .

(٤) يعني قولَه تعالى : ﴿ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ﴾ بسورة يونس ٩٩ .

(٥) تكملة لازمة .

فيه لا يُدغَم، وسيأتي هذا موضَّحاً عند قوله : [١]

وَقَدْ أَظْهَرُوا فِي الْكَافِ يَحْزُنكَ كُفْرُهُ

إن شاء الله تعالىٰ .

وأمَّا المنوَّنُ : فلأنَّ التنوينَ كلمةٌ فاصلةٌ بين المِثلَين، فمَنعتْ من الإدغام، وأيضاً فإنَّ التنوينَ ـ كما تقدَّم ـ كالحِليةِ والزِّينة لما هو فيه، والإدغامُ يُذهِبه، فلذلك اجتُنبَ فيما هو فيه .

فإن قيل : كيف اعتددتُّم بالتنوين فاصلاً ومَنعتُم به [٢] الإدغامَ، ولم تعتدُّوا بصِلة الضمير في ﴿إِنَّهُۥ هُوَ﴾ [٣] و﴿مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا﴾ [٤] وهي فاصلةٌ بين المِثلَين، بل الاعتدادُ بها أَوْلىٰ ؛ لأنَّها جزءٌ من الضمير علىٰ قولٍ، والتنوينُ زائدٌ علىٰ ماهيَّة الكلمة اتِّفاقاً ؟

فالجوابُ : أنَّ الصِّلةَ غيرُ مُعتدٍّ بها، ولذلك تذهبُ وقفاً غيرَ معوَّضٍ عنها في حالٍ من الأحوال، وهي حرفُ علَّةٍ، والتنوينُ كلمةٌ مستقلَّة، صحيحٌ جَلْدٌ ولذلك تُنقَلُ إليه حركةُ الهمزةِ، ويُعتدُّ به في وزن الشِّعْرِ [٥]، ويُبدَلُ منه ألفٌ

(١) البيت ١٢٠ .

(٢) سقطتْ «به» من (ص) .

(٣) الإسراء ١ وغيرها .

(٤) آل عمران ١٨٠ .

(٥) وكذلك الصلةُ يُعتدُّ بها في وزن الشِّعر، لذا لا يصلح ذِكرُ هذا ضِمن الجواب .

في الوقف في حالٍ من أحواله، وهي ما إذا كان ما قبله مفتوحاً، وأيضاً فليس في الصِّلة ما في التنوين من كونه كالزِّينةِ واللِّباس لما هو فيه، وأيضاً فقد تُحذَفُ الصِّلةُ وصلاً في فَصيحِ الكلام نحو: ﴿يُؤَدِّهِ﴾[١] و﴿نُوَلِّهِ﴾[٢] ـ كما سيأتي قريباً[٣] ـ وهي لغةٌ لبَنِي كلاب، وأيضاً فإنَّ الصِّلةَ تُحذف لالتقاء الساكنَين، والتنوينُ يَثبتُ ويُكسَر، وأيضاً فإنَّه إذا اجتمع تنوينٌ وحرفُ عِلَّةٍ حُذف حرفُ العِلَّة وبَقِيَ التنوينُ، نحو: قَاضٍ وغَازٍ، رفعاً وجراً، وأيضاً فالصِّلةُ إشباعٌ لحركة الضمير، على أنَّ بعضَهم منَع من الإدغام في ﴿سُبۡحَـٰنَهُۥ هُوَ﴾[٤] و﴿مِن فَضۡلِهِۦ هُوَ خَيۡرٗا﴾[٥] اعتداداً بالصِّلة، وقد نصَّ أبو حاتمٍ[٦] وغيرُه على ذلك، والإدغامُ هو المشهور.

وأما المثقَّلُ: فلأنَّه لا يُدغَم إلّا ساكنٌ في متحرِّكٍ، فإذا سكَّنتَه لتُدغِمه في غيره استحال أن يُدغَم غيرُه فيه، والفرضُ أنَّه مدغَمٌ فيه، نحو: ﴿مَسَّ سَقَرَ﴾[٧]،

---

(١) آل عمران ٧٥.

(٢) النساء ١١٥.

(٣) في باب هاء الكناية، ص ٦٠٤.

(٤) يونس ٦٨ وغيرها.

(٥) آل عمران ١٨٠.

(٦) سهل بن محمد السِّجِسْتانيّ، إمام البصرة في النحو والقراءة واللغة والعَروض. تقدَّمتْ ترجمته عند شرح البيت ١٠٨، ص ٣٥٨.

(٧) القمر ٤٨.

﴿فَتَمَّ مِيقَـٰتُ﴾(١)، فلا يمكنُ إدغامُه إلّا بحذف أحدِ الحرفَين من المشدَّد، وما ذكرتُه هو المشهور.

وقد نُقل إدغامُ جميعِ ما تقدَّم ذِكْرُه، فنُقل إدغامُ ﴿لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ﴾(٢) وفيه مانعان من الإدغام: أحدُهما كونُه تاءَ المخاطَبِ، والثاني كونُه مثقَّلاً.

وروىٰ بعضُهم إدغامَ المثقَّلِ، وذلك علىٰ لغةِ تخفيفِ المشدَّد، وقد تقدَّم أنَّ ذلك واردٌ في كلمةٍ باصطلاح القرَّاء، نحو: ﴿إِنَّ وَلِيَّ اللهُ﴾(٣).

وروىٰ بعضُهم إدغامَ: ﴿مِنْ أَنصَار * رَبَّنَا﴾(٤)، كأنَّه لم يَعتدَّ بالتنوينِ لحذفِه وقفاً.

قوله: (إِذَا) شرطٌ حُذف جوابُه؛ لدلالةِ ما تقدَّم عليه، أي إذا لم يكنْ كذا فلابُدَّ من إدغامِ ما كان أَوَّلاً.

قوله: (تَا مُخْبِرٍ) خبرُ (يَكُنْ)، وقصَر لفظَ (تَا) لأنَّه إحدَى اللغتَين، وجعَله أبو شامة ـ علىٰ عادتِه ـ ضرورةً.(٥)

(١) الأعراف ١٤٢.

(٢) الإسراء ٧٤.

(٣) الأعراف ١٩٦. وانظر شرح البيت ١١٦، ص ٤١٢.

(٤) آل عمران ١٩٢، ١٩٣.

(٥) انظر: إبراز المعاني ١/ ٢٦١.

قوله : (الْمُكْتَسِي) عطفٌ علَى الخبر ، وكان من حقِّه أن تَظهرَ فتحةُ الياءِ ، ولكن قُدِّرتْ ضرورةً، كقوله [٦٠/ ب] : [(١)]

رَدَّتْ عَلَيْهِ أَقَاصِيهِ . . .

وقد وقَع ذلك في السَّعَة[(٢)] ، قرأ زيدُ بنُ عليٍّ رضي الله عنهما[(٣)] : ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهَـٰلِيكُمْ﴾[(٤)] بسكون الياء .

---

(١) هو جزء من صدر بيت للنابغة الذبيانيِّ، وهو قوله :

رَدَّتْ عَلَيْهِ أَقَاصِيهِ وَلَبَّدَهُ ضَرْبُ الْوَلِيدَةِ بِالْمِسْحَاةِ فِي الثَّأَدِ

والبيت من البسيط ، وهو في ديوانه ص ٣٠ ، وشرح القصائد العشر للتبريزيّ ص ١٥٢ ، وأشعار الشعراء الستَّة ١/ ١٨٨ ، وإبراز المعاني ٣/ ٣٩١ ، وخزانة الأدب ٤/ ٥ ، واستشهد به المصنِّفُ في الدُّرّ المصون ٤/ ٤٠٨ .

والشاهدُ فيه إسكانُ الياء من « أَقَاصِيهِ » ضرورةً .

(٢) أي توسُّعاً في استعمال الحركات للضرورة ، قال المبرِّدُ عن ذلك : « وإنَّما جاز ذلك لأنَّ هذه الياءَ تسكنُ في الرفع والخفض ، فإذا احتاج الشاعرُ إلىٰ إسكانها في النصب قاسَ هذه الحركةَ علَى الحركتَين : الضمَّةِ والكسرةِ، الساقطتَين ، فشبَّهها بهما » . انظر : الكامل ٢/ ٩٠٨ .

(٣) زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنهم ، أخو جعفر الباقر ، ت ١٢٢ هـ . (السير ٥/ ٣٨٩) .

(٤) المائدة ٨٩ . وهذه القراءة في : الكشّاف ١/ ٦٤٠ ، والقرطبيّ ٦/ ٢٧٩ ، والبحر المحيط ٤/ ١٠ ، والدُّرّ المصون للمصنِّف ٤/ ٤٠٧ ، وهي في المصادر السابقة جميعاً عن جعفر الصادق ، وليس عن زيد بن عليٍّ كما ذكَر المصنِّفُ هنا .

قوله : (تَنْوِينَهُ) مفعولٌ ثانٍ لـ « مُكْتَسِي » ؛ لأنَّ الْمُكْتَسِيَ اسمُ فاعلٍ ، و « اكْتَسَىٰ » يتعدَّىٰ لواحد ، و (مُثَقَّلَا) عطفٌ علَى الخبر أيضاً . ثمَّ مَثَّل ذلك فقال :

١٢١ ـ كَكُنتُ تُرَابًا أَنتَ تُكْرِهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ وَأَيْضاً تَمَّ مِيقَاتُ مُثِّلَا

أتىٰ بالأمثلةِ علىٰ ترتيبِ ما استثناه في البيت السابق : فـ ﴿كُنتُ تُرَابًا﴾[1] مثالٌ لتاءِ المخبِر . و ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ﴾[2] لتاء المخاطَبِ ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُوا۟﴾[3] ، وهذا هو الأصلُ في الباب ؛ لأنَّ المانعَ فيه هو كونُه فاعلاً ، والفاعلُ لا يُحذف ، وحُمل هذا عليه ، هذا إن جعلْنا العِلَّةَ ذلك ، فأمَّا إذا جعلناها كونَها علىٰ حرفٍ واحد ، ساكناً ما قبلها صحيحاً ، فلا فَرْقَ بينهما في المانع . و ﴿وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾[4] لِما نُوِّنَ ، وفي الحقيقة لم يَلْتَقِ في هذا النحو مِثلان ، وقد تقدَّم الاعتراضُ بِصِلَةِ هاءِ الكنايةِ والجوابُ عنه[5] . و ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ﴾[6] للمثقَّلِ ، ومثلُه : ﴿مَسَّ سَقَرَ﴾[7]

---

(١) النبأ ٤٠ .

(٢) يونس ٩٩ .

(٣) العنكبوت ٤٨ .

(٤) البقرة ١١٥ وغيرها .

(٥) انظر شرح البيت السابق ، ص ٤٢٦ .

(٦) الأعراف ١٤٢ .

(٧) القمر ٤٨ .

﴿وَخَرَّ رَاكِعًا﴾[١] ﴿وَأَحَلَّ لَكُم﴾ .[٢]

قوله : (كَكُنتُ تُرَابًا) كقوله : «كَيَعْلَمُ مَا»[٣] ، وحذَف العاطفَ من المعاطيفِ كما حذَفه هناك .

قوله : (وَأَيْضاً) مصدرٌ لـ : آضَ يَئِيضُ ، أي رجَع ، فمعنىٰ قولِ القائل : وقال أيضاً ، وفعَل أيضاً ، أي فعَل راجعاً ، فـ«أَيْضاً» مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحالِ ، أي : إنِّي أرجعُ إلىٰ تمثيلِ النوعِ الرابع ولا أَقتصِرُ علىٰ تمثيلِ الأنواعِ الثلاثة . وكأنَّه قال : وأُمَثِّلُ ذلك راجعاً ، فلا يُتَوَهَّمُ أنِّي قطعتُ التمثيلَ ، بل أَرجعُ إليه وأُكْمِلُه .

قوله : «مُثِّلَ» فيه ضميرٌ يعودُ علىٰ جميع ما تقدَّم ، بالتأويل المتقدِّم في (تَمَثَّلَا)[٤] أي : مُثِّلَ جميعُ ما تقدَّم ، أو يعودُ علىٰ (تَمَّ مِيقَاتُ) فقط ، أي : مُثِّلَ بِهِ كما مُثِّلَ بما قبلَه من الأنواعِ الثلاثة .

و(تَمَّ مِيقَاتُ) مبتدأٌ ، و«مُثِّلَ» خبرُه ، وإن جعَلْنا مرفوعَه عائداً علَى الجميع بالتأويل المتقدِّم كانتِ الجملةُ من «مُثِّلَ» مستأنَفةً أو حاليَّةً ، كما تقدَّم في «تَمَثَّلَ» .

---

(١) صۤ ٢٤ .

(٢) النساء ٢٤ . وقرأ أبوعمرو بفتح الهمزة والحاء من ﴿وَأَحَلَّ﴾ ، انظر التيسير ص٩٥ .

(٣) البيت ١١٩ .

(٤) البيت ١١٩ .

١٢٢ ـ وَقَدْ أَظْهَرُوا فِي الْكَافِ يَحْزُنكَ كُفْرُهُ إِذِ النُّونُ تُخْفَىٰ قَبْلَهَا لِتُجَمَّلَا

هذا كالاعتراض والجواب علىٰ القاعدة، وهو أنَّه قد اجتمع مِثلانِ وليس فيهما مانعٌ من الموانع المتقدِّمة، ومع ذلك فقد رُوي إظهارُه، وهو قوله تعالىٰ في لقمان [٢٣]: ﴿وَمَن كَفَرَ فَلَا يَحْزُنكَ كُفْرُهُ﴾، وقد أجاب عنه بأنَّه قد سبَق أنَّ المثقَّلَ لا يُدغَم في غيرِه، نحو: ﴿مَسَّ سَقَرَ﴾[1]، والنونُ هنا ساكنةٌ مُخفاةٌ عند كافِ ﴿يَحْزُنكَ﴾ فكأنَّها مُدغَمٌ فيها؛ لأنَّ في الإخفاء تقريباً من الإدغامِ، وكثيراً ما يُسمُّونه به كما ستعرِفُه، فلمَّا أَشبهتْ هذه الكلمةُ ما هو مثقَّلٌ امتنَع إدغامُ ما فيها كما يَمتنع فيما اَشبهها.

ويجوزُ أن يقال: هذا أيضاً من جُملة المستثنىٰ ممَّا التقىٰ فيه المِثلان، ذكَره مع عِلَّتِه، بخلاف ما تقدَّم فإنَّه لم يذكُرْ مع واحدٍ منهما عِلَّةً صريحاً، بل ذكَر في بعضِها إيماءً [٦١/ أ]، كما قرَّرْتُه في قوله:[2]

أَوِ الْمُكْتَسِي تَنْوِينَهُ. . . .

والواوُ في (أَظْهَرُوا) لبعضِ الرواة والنَّقَلةِ لا لجميعِهم؛ لأنَّهم مختلفون في ذلك، بعضُهم يُجْرِيه علىٰ قاعدته ولا يستثنيه ألبتَّةَ، والإدغامُ يُروىٰ من طريق الدوريِّ[3]، ورُوي الإظهارُ من طريق غيرِه، وعليه عوَّل صاحبُ

(١) القمر ٤٨.

(٢) البيت ١٢٠.

(٣) أي إدغام الكاف من قول الله تعالىٰ: ﴿يَحْزُنكَ كُفْرُهُ﴾ مرويٌّ عن الدُّوريِّ عن أبي عمرٍو من الطُّرُق التي رَوَتِ الإدغامَ الكبيرَ مطلَقاً عنه، والإظهارُ في هذا الحرف بعَينه =

«التيسير»، وتبِعه الناظمُ في ذلك، ذكَر هذه العِلَّةَ أبو طاهرِ ابنُ أبي هاشمٍ[١]، وكأنَّ المصنِّفَ ـ رحمه الله ـ أراد بذكْر هذه العِلَّة التنبيهَ علىٰ صحَّةِ استثناء تاءِ المخبِرِ والمخاطَبِ فقال: إنَّهم أظهَروا في ﴿يَحْزُنكَ كُفْرُهُ﴾ لهذه العِلَّةِ، وهي موجودةٌ في التاءَين المذكورتَين. وقال آخَرون: لَمَّا كان الإخفاءُ حالةً بين الإظهارِ والإدغام كان فيه إعلالٌ، والإدغامُ إعلالٌ، فلو أُدغِمتِ الكافُ لاجتَمع فيه إعلالان.

قوله: (أَظْهَرُوا) قد تقدَّم أنَّ الضميرَ يَرجِعُ إلىٰ بعضِ الرواة؛ لِما ثبَتَ من جريان الخلافِ بينهم.

قوله: (فِي الْكَافِ) عَدَّىٰ «أَظْهَر» بـ«فِي»؛ لأنَّه ضمَّنه معنىٰ: أَوْقَعوا الإظهارَ في الكاف.

وقوله: (يَحْزُنكَ) بدلٌ من (الْكَافِ) علىٰ حذف مضافٍ، أي: كافِ ﴿يَحْزُنكَ﴾، ولولا تقديرُ هذا المحذوفِ لكان من باب إبدال[٢] الكلِّ من البعضِ وهو مفقودٌ في لسانِهم عند الجمهور، وهذا واضحٌ بيِّن.

= مرويٌّ من طريق غير الدُّوريِّ عن أبي عمروٍ، من الطُّرُق التي رَوَتِ الإدغامَ الكبيرَ مطلَقاً عنه. ولَمَّا كان صاحب «التيسير» قد ذكَر الإظهارَ عن الدوريِّ في الإدغام الكبير، والإدغامَ عن السوسيِّ، كان مذهبُ السوسيِّ ـ بناءً علىٰ ما تقدَّم ـ الإظهارَ في: ﴿يَحْزُنكَ كُفْرُهُ﴾، والله أعلم.

(١) ذكَر أبو شامة ذلك عن أبي طاهر في إبراز المعاني ١/ ٢٦٣.

(٢) في (ت): «بدل». وفي (م): البدل.

وقد استَشْكَلَ أبو عبد الله عبارةَ الناظم، فقال: «في قولِه: [وَقَدْ أَظْهَرُوا فِي الْكَافِ يَحْزُنْكَ كُفْرُهُ] [(١)] إشكالٌ؛ لأنَّ المستعمَل: أظهَر حرفَ كذا عند حرفِ كذا، وأدغَم حرفَ كذا في حرف كذا» ثمَّ أجاب بأنَّ «تصحيح الكلام بأن يُقدَّرَ: وقد أَظْهَروا في فصل الكافِ كافَ ﴿يَحْزُنكَ كُفْرُهُ﴾» [(٢)].

قوله: (إِذِ النُّونُ): (إذ) فيها معنَى التعليل، وقد تقدَّم تحقيقُ هذا غيرَ مرَّةٍ [(٣)]، و(النُّونُ تُخْفَىٰ) في محلِّ خفضٍ بإضافة الظرف إليها، و(قَبْلَهَا) متعلِّقٌ بـ (تُخْفَىٰ)، والضميرُ في (قَبْلَهَا) عائدٌ علَى (الْكَافِ) المذكورةِ بالتأويل الذي ذكَرناه أوَّلاً.

ولَمَّا كان التقديرُ عند غيري: وقد أظهَروا في فصل الكافِ كافَ ﴿يَحْزُنكَ﴾ قال هنا: «والضميرُ في (قَبْلَهَا) يعودُ علىٰ كاف ﴿يَحْزُنكَ﴾ المحذوف» [(٤)].

قوله: (لِتُجَمَّلَ) أي علَّةُ الإظهارِ الإخفاءُ، وعِلَّةُ الإخفاءِ تحصيلُ الجمالِ فالضميرُ المستترُ يجوزُ عَوْدُه علَى الكاف، أي: لِتُجَمَّلَ الكافُ المذكورة بإظهارها كما جُمِّلَ ما أُدغِم ما قبله فيه بتلك، ويجوز أن يكون المعنىٰ: لِتُجَمَّلَ بالإظهار المانعِ من إعلالها بعد إعلالِ ما قبلها. ويجوزُ عَوْدُ الضميرِ علىٰ (النُّون)،

(١) ما بين الحاصرتَين من اللآلئ الفريدة لوحة ٤٦/ ب، وجاء بدلاً منه في النُّسَخ الثلاث كلمةُ: كذا.

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ٤٦/ ب.

(٣) انظر شرح البيت ٦، ص ٣٥.

(٤) اللآلئ الفريدة لوحة ٤٦/ ب، ٤٧/ أ.

ويكونُ ذلك إعلاماً بسبب إخفاء النون عند الكاف، كمَّلَ به البيت، وقد وقَع نحو ذلك في قوله : [1]

وَكُلُّهُمُ التَّنْوِينَ وَالنُّونَ أَدْغَمُوا بِلَا غُنَّةٍ فِي اللَّامِ وَالرَّا لِيَجْمُلَا

أي الذي اقتضاه النظرُ في تجميل اللفظِ وتحسينِه بهذه النون عند الكافِ هو الإخفاءُ، كما أنَّ الذي اقتضاه في حسنِ النونِ والتنوينِ وجمالِهما عند اللام والراءِ هو الإدغامُ بغير غُنَّةٍ، وقيل : تجميلُها هو الإتيانُ [٦١/ ب] بها كاملةَ الغنَّةِ مع إظهارِ الكافِ، وفي هذا نظرٌ؛ لأنَّ ذلك موجودٌ مع الإدغام .

واللامُ في (لِتُجَمَّلَا) لام «كَيْ»، وهي متعلِّقةٌ بقوله : (تُخْفَىٰ)، والفعلُ بعدها منصوبٌ بإضمار «أَن»، والألفُ للإطلاق .

* * *

(١) البيت ٢٨٦ من باب أحكام النون الساكنة والتنوين .

١٢٣ـ وَعِنْدَهُمُ الْوَجْهَانِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ   تَسَمَّىٰ لِأَجْلِ الْحَذْفِ فِيهِ مُعَلَّلَا

أي : وعند المصنِّفين وأهلِ الأداء، أضمَرَهم لدلالة الحالِ عليهم وإن لم يَجْرِ لهم ذِكْرٌ.

و(الْوَجْهَانِ) يعني بهما الإظهارَ والإدغام، و« ال » فيهما للعَهد؛ لأنَّهما قد تقدَّما في الذِّكْر، ومحلُّ الوجهَين : كلُّ موضعٍ التقىٰ فيه مِثلان بسبب الحذفِ، وقد يكونُ المحذوفُ حرفاً واحداً، وقد يكونُ حرفَين، علىٰ ما سيأتي تمثيلُهما .

ووَجْهُ الإظهارِ النظرُ إلَى الأصل، والأصلُ لم يَلْتَقِ فيه مِثلان؛ للفصل بذلك الحرفِ الذي عرَض حذفُه، نحو : ﴿وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ﴾[1]، إذِ الأصلُ : يبْتَغِي، فالياءُ فاصلةٌ، فلمَّا دخَل الجازمُ حُذِف حرفُ العِلَّة : فمَن نظَر إلىٰ الأصل أظهَر؛ لأنَّ الحرفَ [المحذوف][2] كالموجود، ومَن نظَر إلَىٰ اللفظ أدغَم؛ لأنَّ ذلك الحرفَ إنَّما ذهَب لِمُقْتَضٍ، وذلك الْمُقْتَضي موجودٌ، فكأنَّ الحرفَ لم يكنْ موجوداً لفظاً ولا تقديراً .

ويُحَسِّنُ الإظهارَ ـ أيضاً ـ أنَّ المحذوفَ منه قد أُعِلَّ مرَّةً، فإدغامُه إعلالٌ له مرَّةً ثانيةً، وفي ﴿يَكُ كَـٰذِبًا﴾[3] حذفان، فإدغامُه يَجعلُ فيه ثلاثَ إعلالاتٍ،

(١) آل عمران ٨٥ .

(٢) زيادة للإيضاح .

(٣) غافر ٢٨ .

وإليه أشار المصنِّفُ بقوله: (تَسَمَّىٰ لِأَجْلِ الْحَذْفِ فِيهِ مُعَلَّلَا).

قولُه: (وَعِنْدَهُمُ) الظاهرُ أنَّه خبرٌ مقدَّم، و(الْوَجْهَانِ) مبتدأٌ مؤخَّر، و(فِي كُلِّ) متعلِّقٌ بالاستقرار الذي تعلَّق به الظرفُ.

ويجوزُ أن يكونَ (فِي كُلِّ مَوْضِعٍ) هو الخبرُ، و(عِنْدَهُمُ) متعلِّقٌ بما تعلَّق به الجارُّ، أو يكونَ (عِنْدَهُمُ) حالاً.

وجوَّز أبو عبد الله في (الْوَجْهَانِ) أن يكونا فاعلاً بـ(عِنْدَهُمُ)[1]، وهذا ليس مذهباً للجمهور، إنَّما قال به الأخفشُ، يرفعُ بالظرف وحرفِ الجرِّ وإن لم يَعتمدا علىٰ أشياءَ ذكرتُها في كتب النحو.

و(فِي كُلِّ مَوْضِعٍ) متعلِّقٌ بالظرف؛ لوقوعِه موقعَ الفعل، أو بما تعلَّق به الظرفُ.

قوله: (تَسَمَّىٰ) جملةٌ في موضع الصفة لـ(مَوْضِعٍ)، ونُسبَتِ التسميةُ إلىٰ الموضع تجوُّزاً، ووجهُ ذلك أنَّه لَمَّا وُجِدَ فيه ما اقتضىٰ تَلْقِيبَه بذلك نُسبَتِ التسميةُ إليه، فكأنَّه هو تسَمَّىٰ، وهو مطاوعٌ لـ: سَمَّيْتُه، أي: سَمَّوْه مُعَلَّلاً فتَسَمَّىٰ بذلك، ولو قُرِئَ: (يُسَمَّىٰ) بضمِّ الياء ـ من تحت ـ مبنيّاً للمفعول، لكان أحسنَ، وهو حقيقةُ الحالِ.

---

(١) قال أبوعبد الله: «والألفُ واللام في [الوجهان] لتعريف العهد؛ لأنَّه يعني بهما ما عُهد ذِكْرُه من الإظهار والإدغام قبلُ، وارتفاعُهما بالابتداء [أو] الفاعليَّة» اهـ. اللآلئ الفريدة لوحة ٤٧/ب.

و(لِأَجْلِ الْحَذْفِ): الظاهرُ أنَّه متعلِّقٌ بـ(تَسَمَّىٰ)، و(مُعَلَّلا) مفعولُ (تَسَمَّىٰ) أي: تَسَمَّىٰ هذا الموضعُ ـ من أجل أنَّه حُذف منه حرفٌ ـ مُعَلَّلاً، ويجوزُ تعلُّقُه بـ(مُعَلَّلا) أي هو معلَّلٌ لأجلِ ما حُذف منه، وكلُّ كلمةٍ أحدُ حروفِها الأصولِ حرفُ علَّةٍ ـ وهي الألفُ والواو والياء [٦٢/ أ]، كيف كانت، ويَجمعُها قولُك: «واي» ـ يقال فيها: كلمةٌ معتلَّةٌ، فإن طرَأ علىٰ حرف العِلَّة حذفٌ أو قَلْبٌ قيل فيها: كلمةٌ مُعَلَّة، كأنَّه حصَل فيها إعلالٌ ومرضٌ لِما لَحِقَها من التغيير.

وقولُ المصنِّف: (مُعَلَّلا) من: عَلَّلَه، لا من: أَعَلَّه، لكنَّ المعروفَ أن يقال: أَعَلَّه فهو مُعَلٌّ، وأمَّا عَلَّلَه فهو مُعَلَّلٌ فغيرُ معروف.

قال أبوشامة: «ولا يَبْعُدُ استعمالُه بمعناه، [نحو: أَنزَل ونَزَّل»[1].

قلتُ:][2] وهذا ليس بقياس حتَّىٰ يَنقاسَ علىٰ «أَنزَل ونَزَّل»، وعلىٰ تقدير التسليمِ لذلك فلا نُسَلِّمُ أنَّ «أَنزَل ونَزَّل» بمعنىً واحدٍ، بل بينهما فَرْقٌ ذكرتُه في «الدُّرِّ المصون»، وفيه مباحثُ حسنةٌ هناك[3].

وقال أبوعبد الله: «مُعَلَّل ومَعْلُول واحدٌ» انتهىٰ[4].

قلتُ: مَعْلُولٌ ـ من: عَلَّه ـ ليس بهذا المعنىٰ، بل من: عَلَّه بالشُّرْب، أي سَقاه

(١) إبراز المعاني ١/ ٢٦٤.

(٢) سقط ما بين الحاصرتَين من (ص).

(٣) الدر المصون ٣/ ٢١.

(٤) اللآلئ الفريدة لوحة ٤٧/ ب.

مَرَّةً بعد أُخرىٰ، وأمَّا بمعنىٰ: حصَل فيه العِلَّة، فإنَّما يُقال فيه: أَعَلَّه ـ رباعيّاً ـ فهو مُعَلّ، فالأقربُ أن يُقال: إنَّ (مُعَلَّلا) من: عَلَّله، أي جعَل فيه العِلَّةَ والتعليلَ لا أنَّ «أَفْعَل» و«فَعَّل» بمعنىً واحدٍ من تلك الحيثيَّة المذكورة، بل من هذه الحيثيَّة.

ثمَّ ذكَر الأمثلةَ فقال:

١٢٤ ـ كَيَبْتَغِ مَجْزُوماً وَإِن يَكُ كَـٰذِبًا وَيَخْلُ لَكُمْ عَنْ عَالِمٍ طَيِّبِ الْخَلَا

قوله: (كَيَبْتَغِ) هو كما تقدَّم في نحو: [1]

كَيَعْلَمُ مَا فِيهِ . . . .

إلّا أنَّ قولَه هنا: (كَيَبْتَغِ) وما عُطف عليه يُوهِمُ أنَّ لهذه الكلمات أخواتٍ تُشبِهُها، وليس كذلك، بل الواردُ من هذا النوع ـ الذي التقىٰ فيه مِثلان بسبب الحذف ـ هي هذه المواضعُ الثلاثة، ولأجل هذا الإيهام قال أبوعبدالله: «والوجهُ أن تكونَ الكافُ زائدةً، و(يَبْتَغِ) خبرَ مبتدأٍ محذوف، وتقديرُه: ذلك؛ ليَعملَ ما فيه من معنَى الإشارة في قوله: (مَجْزُوماً)» انتهىٰ. [2]

وتلك: الأوَّلُ: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ﴾ [3]، وقد تقدَّم أنَّه لم يَلْتَقِ غَينان مُعجَمتان في القرآن غيرُهما، الأصلُ: يَبْتَغِي، فالياءُ لامُ الكلمة، فلمَّا دخَل الجازمُ حُذف حرفُ العِلَّة، وهل حُذف به أو حُذف عنده، والجازمُ إنَّما حذَف غيرَه؟ قولان

---

(١) البيت ١١٩.

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ٤٧/ب.

(٣) آل عمران ٨٥.

عند النحويِّين يطولُ الكلام بذِكْرِهما، وقد حقَّقتُهما ـ ولله الحمد ـ في كتب النحو، فلمَّا حُذف حرفُ العِلَّة التقىٰ مِثلان، فمِن ناظرٍ إلَى الأصل، ومِن ناظرٍ إلَى اللفظ، فمِن ثَمَّ جاء الوجهان.

قال الدانيُّ: «الإظهارُ مذهبُ ابنِ مجاهدٍ[1] وأصحابِه، والإدغامُ مذهبُ الداجونيِّ[2] وغيرِه، وقرأتُ بالوجهَين»[3].

الثاني: ﴿وَإِن يَكُ كَـٰذِبًا﴾ في غافر [٢٨]، الأصلُ: يَكُون، مضارعُ «كَانَ»، فلمَّا دخَل الجازمُ سكَن آخرُ الفعل ـ وهو النونُ ـ فالتقىٰ ساكنان وأوَّلُهما حرفُ مدٍّ فحُذف، فبقيَ «وَإِن يَكُنْ»، والعربُ كثُرَتْ «كَانَ» وما تصرَّف منها في كلامهم، فاجترَؤوا عليها بالحذف، فحُذفتْ لامُها تخفيفاً، فبقي (وَإِن يَكُ).

والحذفُ والإثباتُ لغتان فصيحتان، قال تعالىٰ في النحل [١٢٧]: ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ﴾، وقال في النمل [٧٠]: ﴿وَلَا تَكُنْ﴾.

ولحذفِ نونِ «يَكُن» المجزومِ شرطان: أحدُهما ألّا يكونَ ساكناً، والثاني ألّا يتَّصلَ بهاءِ ضميرٍ، علىٰ خلافٍ في الأوَّل [٦٢/ ب]، وهذا خاصٌّ بـ«يَكُون»

---

(١) تقدَّمتْ ترجمته عند شرح البيت ٢٥، ص ٩٢.

(٢) محمد بن أحمد بن عمر، أبوبكر الرَّمليّ يُعرف بالداجونيِّ الكبير، إمام مشهور ثقة. أخَذ القراءة عرضاً وسماعاً عن محمدِ بن موسَى الصُّوريِّ وغيره. روَى القراءة عنه عرضاً وسماعاً زيدُ بن أبي بلال وغيرُه. ت ٣٢٤ هـ. (غاية ٢/ ٧٧ ـ معرفة ١/ ٢٦٨).

(٣) التيسير ص ٢١.

أَلَا تَرىٰ أنَّ «يَصُون» و«يَهُونُ» إذا جُزِما لم يَجُزْ حذفُ نونِهما بحالٍ، فلمَّا صار اللفظُ ﴿وَإِن يَكُ كَـٰذِبًا﴾ جاء الإظهارُ اعتباراً بالأصل، والإدغامُ اعتباراً باللفظ.

والإظهارُ هنا أقوىٰ من الإدغام؛ لأنَّ الفاصلَ هنا حرفان، بخلاف ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ﴾ فإنَّه شيءٌ واحدٌ، وأيضاً فأحدُ المحذوفَين ـ هنا ـ حرفٌ صحيحٌ، والمحذوفُ هناك حرفُ عِلَّةٍ.

الثالثُ: ﴿يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ﴾[1] أصلُه: يَخْلُو، من: خَلَا والخُلْوَة، فلمَّا وقَع جواباً للأمر جُزِم وحُذِفَتِ الواوُ، فالتقىٰ لامَانِ، فنشَأ الخلافُ المشار إليه بالاعتبارَين المتقدِّمَين.

قوله: (كَيَبْتَغِ) قد تقدَّم أنَّ في الكاف وجهَين: الزيادةُ وعدمُها.

قوله: (مَجْزُوماً) حالٌ من (يَبْتَغِ)، وليس الاحترازُ من «يَبْتَغِي» غيرِ مجزومٍ، وإنَّما نبَّه به علىٰ أنَّه فرعٌ عن غيره.

قوله: (وَإِن يَكُ كَـٰذِبًا وَيَخْلُ لَكُمْ) عطفٌ علىٰ (يَبْتَغِ)، فحكمُهما حكمُه.

قولُه: (عَنْ عَالِمٍ) يجوزُ تعلُّقه بما في البيت المتقدِّم من قوله:

وَعِنْدَهُمُ الْوَجْهَانِ . . . . .

أي عند أهل الأداء الوجهان مَرْويّان عَنْ عَالِمٍ طَيِّبِ الْخَلَا.

و(الْخَلَا) ـ بالقَصْر ـ في الأصل: الرَّطْبُ من الحشيش، وكنَّىٰ به عن

---

(١) يوسف ٩.

العِلم ؛ لأنَّ الخَلا يَنتفعُ به الناسُ انتفاعاً عامّاً ، كذلك يَنتفعون بالعِلم[1] ، بل أعظَم ، ولم يَكْفِ أن جعَل للعالِم خَلاءً حتّىٰ وصَفه بالطِّيب ، ويجوزُ تعلُّقُه بمُقَدَّرٍ ، أي : خُذْهما عن عالمٍ هذه صفتُه ، وأراد به : إمَّا أبا عمروٍ ؛ لأنَّه قُطبُ الباب وعنه أُخِذ ، وإمَّا اليزيديَّ ؛ لأنَّه هو الذي اشتُهِر ذلك عنه ونَشَره ، وإمَّا صاحبَ « التيسير » ؛ لأنَّه مختصِرٌ لكلامه ، أي : أخذتُه أنا عن عالمٍ متَّصِف بذلك . وإمَّا نَفْسَه ، قاله السخاويُّ[2] ، وفيه بعدٌ عن نَفْس أبي القاسم ؛ فإنَّه يَهْضِمُ نَفْسَه .

وقيل : معنىٰ (طَيِّبِ الْخَلَا) أي حسَن الحديثِ ، يقال : فُلانٌ طَيِّبُ الْخَلَا إذا كان حسَنَ الحديثِ ، والله أعلم .

١٢٥ ـ وَيَـٰقَوْمِ مَا لِي ثُمَّ يَـٰقَوْمِ مَنْ بِلَا ‏ ‏ ‏ خِلَافٍ عَلَى الْإِدْغَامِ لَاشَكَّ أُرْسِلَا

أورَد المصنِّفُ هذا البيتَ دَفْعاً لِوَهْمِ مَن يَتَوَهَّمُ أنَّ هذا النوعَ من جُملة الأنواع المتقدِّمة التي التقىٰ فيها مِثلان بسبب إعلالِها بالحذف ، ووَجْهُ الوَهْمِ أنَّ الأصلَ : يَا قَوْمِي مَا لِي ، يَا قَوْمِي مَن يَنصُرُني ، فلمَّا حُذفتْ ياءُ المتكلِّمِ التقىٰ ميمانِ ، فينبغي أن يجيءَ فيه الوجهان المتقدِّمان .

ووَجْهُ دَفْعِ هذا الوَهْمِ أنَّ هذا ليس من المعتلِّ بالحذف في شيءٍ ؛ وذلك أنَّ اللغةَ الفصيحة حذفُ الياءِ ألبتَّةَ ، والاجتزاءُ عنها بالكسرة ، فصار حذفُ الياء

(١) في (م) : بالعالم .

(٢) نقَل أبوشامة هذا القولَ للسخاويِّ في إبراز المعاني ١/ ٢٦٥ .

شَرْعاً[1] شائعاً، فنُوسِيَتِ الياءُ كأنْ لم تَكُنْ، فليس ثَمَّ فاصلٌ تقديراً يُنظَر إليه يَمنعُ من الإدغام كما نُظِر إليه في ﴿يَبْتَغِ﴾ و﴿يَخْلُ﴾ و﴿يَكُ﴾، فمِن ثَمَّ وجَب إدغامُه عند مَن يُدغِم، ولم يَجْرِ فيه الخلافُ المتقدِّمُ، وأيضاً فإنَّ الياءَ كلمةٌ مستقِلَّة مضافٌ إليها، بخلاف ما حُذف من ﴿يَبْتَغِ﴾ وأخوَيْه، فإنَّه جُزْءُ كلمةٍ، وجُزْءُ الكلمةِ مُلتفَتٌ إليه؛ لأنَّه [٦٣/ أ] بعضُها، بخلاف كلمةٍ أُخرىٰ؛ فإنَّها أجنبيَّةٌ فلَمْ يَشتدَّ الطلبُ لها اشتدادَه لِما ليس بأجنبيٍّ، وقد يُعكَس هذا البحثُ فيقال: إذا اعتددتُّم ببعض الكلمة فاصلاً، فَلَأن تَعتدُّوا بكلمةٍ مستقِلَّةٍ فاصلةً أَوْلىٰ؟

والجوابُ ما تقدَّم من أنَّ الياءَ غيرُ منظورٍ إليها.

قال أبو شامة: «وكأنَّ الناظمَ أَورَد هذا البيتَ في صورة الاحتجاجِ على ترجيح الإدغام في المعتلِّ فقال: قد أجمَعوا على إدغام هذا، فكذا ما سبَق» انتهىٰ.[2]

وفيه نظرٌ؛ لأنَّه إذا لم يكن من نَوْعِه فكيف يُستَدَلُّ به عليه مع قيام الفارق كما عرفتَه، وهو أنَّ ياءَ ﴿يَبْتَغِ﴾ ونحوِه في حكم الموجودة، لولا ما عرَض من الحذف بخلاف ياءِ المتكلِّم، وقد نَصَّ الدانيُّ على أنَّ هذا من المعتلِّ فقال: «ولا أعلمُ خلافاً في قوله: ﴿وَيَٰقَوْمِ مَنْ﴾ ﴿وَيَٰقَوْمِ مَالِي﴾ وهو من المعتلِّ» انتهىٰ.[3]

(١) سقط «شرعاً» من (ت).

(٢) إبراز المعاني ١/ ٢٦٦.

(٣) التيسير ص ٢١. والآيتان هما: هود ٢٩، غافر ٤١.

وفي جعلِه هذا من المعتلِّ نظرٌ لا يَخفىٰ ؛ لِما عرفتَ أنَّهما كلمتان متضايفتان ، إلّا أنَّه تَسَمَّحَ في عبارته من حيث كانتِ الياءُ ضميراً متَّصِلاً شديدةَ الاتِّصال بما قبلها ، مع أنَّ المتضايفَين ـ من حيث الجملة ـ شيءٌ واحد .

وفي المنادىٰ المضاف إلىٰ ياء المتكلِّم ستُّ لغاتٍ ، أفصَحُها ما ذكرتُه من حذفِها ، وقد حرَّرتُ ذلك جميعَه بشواهده في غير هذا الموضع .(١)

قوله : (وَيَـقْوَمِ مَالِي) مبتدأٌ ، و(ثُمَّ يَـقَوْمِ مَنْ) عطفٌ عليه ، وخبرُ المبتدأ قولُه : (أُرْسِلَا) ، والألفُ ضميرُ تثنيةٍ عائدةٌ علَى المبتدأ وما عُطف عليه .

و(عَلَى الْإِدْغَامِ) متعلِّقٌ بـ(أُرْسِلَا) .

ومعنىٰ (أُرْسِلَا) : أُطْلِقا وأُسْلِكا ، والتقديرُ : هذان اللفظان أُطْلِقا علىٰ طريقة الإدغام وأُسْلِكاه .

قولُه : (بِلَا خِلَافٍ) في موضعِ الحالِ من مرفوع (أُرْسِلَا) ، أي : أُرْسِلَا منتفِياً عنهما الخلافُ ، أو مُلْتَبِسَين بنفي الخلاف .

---

(١) في (ص) و(م) : الموضوع .
واللغاتُ السِّتُّ هي : حذفُ الياء والاكتفاءُ بالكسرة ، أو إثباتُها ساكنةً ، أو إثباتُها مفتوحةً ، أو قلبُ الكسرة فتحةً والياءِ ألفاً ، والخامسُ كذلك لكن بحذف الألف والاجتزاء بالفتحة عنها ، والسادسُ الاكتفاء عن الإضافة بنيَّتِها وجعلُ الاسم مضموماً كالمنادىٰ المفرَد .
انظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٨١ ، ٢٨٢ ، وحاشية الصبَّان علىٰ الأشمونيّ ٣/ ١٥٥ ، ١٥٦ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٤/ ٥٦ ـ ٥٨ .

قوله : (لَاشَكَّ) خبرُها مقدَّر، أي لا شَكَّ فيما نقلتُه لصِحَّة طُرُقِه . والجملةُ معترِضة بين المبتدأ والخبر؛ لأنَّ في ذلك تسديداً وتأكيداً .

١٢٦ ـ وَإِظْهَارُ قَوْمٍ ءَالَ لُوطٍ لِكَوْنِهِ قَلِيلَ حُرُوفٍ رَدَّهُ مَنْ تَنَبَّلَا

يريدُ أنَّ الإدغامَ في ﴿ءَالَ لُوطٍ﴾[1] هو الصحيحُ، وأنَّ الإظهارَ للعِلَّة المذكورة ضعيفٌ، وأشار بالْقَوْم إلى أبي بكر ابن مجاهدٍ وغيرِه من البغداديِّين، فإنَّهمُ التزَموا إظهارَ هذا النَّوعِ مُحتجِّين بأنَّ الإدغامَ إنَّما شُرِعَ تخفيفاً، وهذا اللفظُ قليلُ الحروفِ، فهو خفيفٌ في نَفْسِه، وهذا مردودٌ بما ذكَره في البيت الآتي من قوله :

بِإِدْغَامِ لَكَ كَيْدًا . . . . .

فأنَّه أقلُّ حروفاً منه، ومع ذلك فقد أُدغِم، وعَنىٰ بقوله : (مَنْ تَنَبَّلَا) غيرَ ابنِ مجاهدٍ من القرَّاء القدماء، وأنَّ هذه عِلَّةٌ مردودةٌ من المشايخ القدماء النُّبَلاء .

قال الدانيُّ : «وبه ـ يعني بالإدغام ـ قرأتُ» .[2]

وفي الجملة فهذه عِلَّةٌ ساقطةٌ؛ لأنَّهم إمَّا أن يَعنوا بِقِلَّةِ الحروف قِلَّتَها لفظاً أو خطاً : فإن عَنَوْا ذلك خطّاً فالخطُّ لا عِبرةَ به في الإدغام؛ لأنَّه أمرٌ لفظيٌّ، وإن عَنَوْا لفظاً فما الفَرْقُ بينه وبين ﴿قَالَ لَهُمْ﴾[3] كلاهما ثلاثيٌّ أوسطُه ألفٌ ؟!

(١) الحِجْر ٥٩ وغيرها .

(٢) التيسير ص ٢١ .

(٣) البقرة ٢٤٣ وغيرها .

قولُه : (وَإِظْهَارُ) مبتدأٌ، وهو مصدرٌ مضاف لفاعلِه [٦٣/ ب]، و(ءَالَ لُوطٍ) مفعولُه.

قوله : (رَدَّهُ مَنْ تَنَبَّلَا) خبرُ المبتدأ.

قوله : (لِكَوْنِهِ) متعلِّقٌ بـ(إِظْهَارُ).

قوله : (قَلِيلَ حُرُوفٍ) منصوبٌ على خبر «الكَوْن»؛ لأنَّ المصدرَ يعملُ عملَ فَرْعِه. وقال أبوعبدالله : «هو منصوبٌ على الحال؛ لأنَّ المصدرَ قبله مصدرُ (كَانَ) التامَّة، فأمَّا الناقصةُ فلا مصدرَ لها» انتهى.(١)

وهذا الذي ذكَره من كون الناقصةِ لا مصدرَ لها قولٌ مرجوحٌ، بل الصحيحُ أنَّ لها مصدراً، ويدلُّ عليه قولُ الشاعر :(٢)

بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

فـ«إِيَّاهُ» خبرُ «كَوْنُكَ»، ولا جائزٌ أن ينتصبَ حالاً لكونه ضميراً، والحالُ شرطُها التنكيرُ والاشتقاق، وفي البيت بحثٌ لا يحتملُه ما نحن فيه.

---

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٤٨/ ب.

(٢) البيت من الطويل، لم أعرف قائله، وهو في تخليص الشواهد ص ٢٣٣، وابن عقيل ١/ ٢٣٤، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٥٩٩، والشطرة الثانية منه في أوضح المسالك ١/ ٢٣٩، والهمع ٢/ ٧٤، واستشهد به المصنِّفُ في الدُّرِّ المصون ١/ ١٣٠.
والشاهدُ فيه قوله : «وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ» حيث أجرىٰ مصدر «كان» الناقصة مجراها في رفع الاسم ونصب الخبر.

و(مَنْ) موصولةٌ أو موصوفة، وهي فاعلُ (ردَّهُ)، ومفعولُه ضميرُ «الإظهار».

و(تَنَبَّلَ) أي انتقىٰ واختار الأنبلَ، والنُّبْلُ: الجَودةُ، أي: مَن رسَختْ قدمُه في العِلم وتدرَّب في النُّبْل.

[وقيل: (تَنَبَّلَ) بمعنىٰ: مات، وكأنَّه كنايةٌ عن ذلك؛ لأنَّ الميِّتَ يُطْرَحُ عليه النَّبْلُ][1]، وهي الحجارةُ الصِّغار، يعني: رَدَّهُ مَن مات وقَدُمَ عهدُه، يُشيرُ إلىٰ أنَّ الرَّدَّ قديمٌ مشهورٌ بيْن أهلِ هذا الشأن.

و(تَنَبَّلَ) لا محلَّ له إن كانت (مَنْ) موصولةً، ومحلُّه الرفعُ إن كانت موصوفةً. ثمَّ ذكَر ما رُدَّ به علىٰ هؤلاء فقال:

١٢٧ ـ بِإِدْغَامِ لَك كَيْداً وَلَوْ حَجَّ مُظْهِرٌ   بِإِعْلَالِ ثَانِيهِ إِذَا صَحَّ لَاعْتَلَىٰ

وجهُ الرَّدِّ واضحٌ، وهو كونُ الكلمةِ الأُولىٰ علىٰ حرفَين ومع ذلك أُدغِمَتْ وفي التحقيق «لَكَ» كلمتان؛ لأنَّ حرفَ الجرِّ كلمةٌ أخرىٰ.

وحكىٰ أبو عبد الله عنه[2] أنَّه كان يقول: «﴿لَكَ كَيْدًا﴾ لا يُشبه ﴿ءَالَ لُوطٍ﴾؛ لأنَّه قام مقامَ اسمٍ لو أُظْهِرَ لأُدغِم، كقوله: ﴿لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ﴾[3] فأُعطيَ حكمَه» انتهىٰ.[4]

---

(١) سقط ما بين الحاصرتَين من (ص).

(٢) أي عن الناظم الشاطبيّ، رحمه الله.

(٣) يوسف ٥٦.

(٤) اللآلئ الفريدة لوحة ٤٨/أ.

وقد شرَح أبو شامة هذا فقال : « وقيل : لا يستقيمُ هذا الرَّدُّ ؛ لأنَّ (لَكَ) كلمتان : اللامُ حرفُ جرٍّ ، والكافُ مجرورةُ المحلِّ بها ، فهي قائمةٌ مقامَ اسمٍ مُظهَر ، وهو يوسف ، فكما يُدغَمُ ﴿لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ﴾ فكذا الكافُ التي هي كنايةٌ عنه » انتهىٰ .[1]

يعني : فهذا جوابٌ عن الرَّدِّ علَى ابنِ مجاهدٍ ؛ فإنَّ له أن يقولَ : لا يَلزمُ من إدغام ﴿لَكَ كَيْدًا﴾ ـ وإن كان قليلَ الحروف ـ إدغامُ ﴿ءَالَ لُوطٍ﴾ للفَرْق الذي ذُكِر ، وهذا متىٰ حُقِّق لم يَرْجِعْ إلىٰ شيءٍ ؛ لأنَّ الإدغامَ أمرٌ لفظيٌّ ، فلا فائدةَ في قولِهم : قام مقامَ اسمٍ لو أُظْهِرَ ذلك الاسمُ لأُدغِم ؛ إذ لا مدخَلَ لذلك في الإدغام المتأثِّرِ باللفظ دون التقدير .

ثمَّ قال : (وَلَوْ حَجَّ مُظْهِرٌ) أي : لو غلَب في الحُجَّة باحتجاجه بإعلال ثاني « ءَال » لاعتَلا في حُجَّتِه . يعني أنَّ القائلَ بالإظهار لو اعتَلَّ في الإظهار بإعلال الثاني ـ إذا صحَّ النقلُ ـ فقال : لا أُدْغِمُ لئلّا يتواترَ عليه إعلالان ، لقَوِيَتْ حُجَّتُه .

وقد استَشكَل الناسُ عبارةَ الناظمِ في قوله : (وَلَوْ حَجَّ مُظْهِرٌ) ، فقال أبو عبد الله : « وقولُه : (وَلَوْ حَجَّ مُظْهِرٌ) إلىٰ آخرِ البيت [٦٤/ أ] فيه نظرٌ ، ومعنىٰ (حَجَّ) : غلَب ، يقال : حاجَّه فحَجَّه ، أي فغلَبه في الحُجَّة » .[2]

وقال أبو شامة : « لو احتجَّ مَنِ اختار الإظهارَ ، استعمَل (حَجَّ) بمعنىٰ احتجَّ

(١) إبراز المعاني ١/ ٢٦٧ .

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ٤٨/ أ .

كقَرَأَ واقْتَرَأَ، وكسَبَ واكتسَبَ، والمعروفُ أنَّ حَجَّ بمعنىٰ غلَب في الحُجَّة، كقوله عليه السلام: فَحَجَّ آدَمُ مُوسَىٰ[1]. فإنْ حُمل ما في البيت علىٰ هذا المعنىٰ لم يَبْقَ لقوله: (لَاعْتَلَىٰ) فائدةٌ؛ فإنَّ مَن غلَب في حُجَّته مُعْتَلٍ، أي: ومرتفع» انتهىٰ.[2]

وما ذكرتُه من التأويل الأوَّل لا يُبقي إشكالاً.

وقولُه: (إِذَا صَحَّ) بعد قولِه: (بِإِعْلَالٍ) من البديع، وهو الذي يُسمِّيه الأدباءُ: الطِّباق، والتَّضاد، ومِن أحسنِه: ﴿أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾[3] و﴿أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ﴾[4]. ومعنىٰ (إِذَا صَحَّ): أي إذا صحَّ له الإظهارُ من جِهة النقل، وإنَّما قال كذلك لأنَّه قد وقَع شَكٌّ في نقلِ الإظهارِ، وأنكَره بعضُهم، حتَّىٰ قال الدانيُّ في غير

---

(١) هو جزء من حديث صحيح أخرَجه البخاريُّ في الأنبياء (٣٢٢٨) باب: وفاة موسىٰ وذِكره بَعْدُ، والتفسير (٤٤٥٩، ٤٤٦١) باب: قوله: ﴿وَاصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾، وباب: ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰ﴾، وفي القَدَر (٦٢٤٠) باب: تَحاجَّ آدمُ وموسىٰ عند الله، وفي التوحيد (٧٠٧٧) باب: قوله: ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾، ومسلمٌ (٢٦٥٢) في القَدَر، باب: حِجاج آدمَ وموسىٰ عليهما السلام، وأحمدُ (٣/ ٣١٤)، ومالكٌ في الموطَّأ (١٦١٧) في القَدَر، باب: النهي عن القول بالقَدَر، والحميديُّ في مسنَده (١١١٥، ١١١٦).

(٢) إبراز المعاني ١/ ٢٦٧.

(٣) النجم ٤٤.

(٤) النجم ٤٣.

« التيسير » : « لا أعلمُ الإظهارَ فيه من طريق اليزيديِّ » .[١]

ففاعل (صَحَّ) ضميرٌ يعودُ علَى الإظهار المتقدِّم، أو المدلولِ عليه في هذا البيت بقوله : (مُظْهِرٌ)، وظاهرُ كلامِ أبي عبد الله أنَّ الضميرَ في (صَحَّ) للنَّقْلِ المتعلِّق بإعلال ثاني «ءَال»، فإنَّه قال : « وقوله : (إِذَا صَحَّ) إشارةٌ إلىٰ أنَّ الحجَّةَ إنَّما تَقوىٰ إذا صحَّ النقلُ فيما يُحتَجُّ له، أي : ولو حَجَّ مُظْهِرٌ بإعلال ثاني « ءَال » ـ وهو الألفُ ـ إذا صحَّ النقلُ لاعتلىٰ » انتهىٰ .[٢]

فظاهرُ هذا ما ذكرتُه، لكنَّه لا معنىٰ له ؛ لأنَّ « ءَال » متَّفَقٌ علىٰ أنَّه معتلٌّ، وإنَّما اختُلِف في كيفيَّة إعلالِه، وقد يُجابُ عنه بأنَّه إنَّما أتىٰ بـ(إِذَا) لأنَّها للتحقيق، فلا يضرُّه هذا التقييدُ بهذا الشَّرْط .

قولُه : (بِإِدْغَامِ) متعلِّقٌ بـ«رَدَّهُ» في البيت السابق، و«إِدْغَام» مصدرٌ مضافٌ لمفعولِه .

قولُه : (وَلَوْ حَجَّ) هذا الامتناعُ جوابُه (لَاعْتَلَىٰ)، وقولُه : (بِإِعْلَالِ) متعلِّقٌ بـ(حَجَّ)، وهذا يُقَوِّي كونَ (حَجَّ) بمعنَى احتَجَّ، وهو مصدرٌ مضافٌ لمفعولِه أيضاً .

قولُه : (إِذَا صَحَّ) شرطٌ جوابُه مقدَّرٌ يدلُّ عليه (لَاعْتَلَىٰ)، أي : إذا صحَّ الإظهارُ واحتَجَّ القائلُ به بما ذُكِر اعتلىٰ، ولا جائزٌ أن يكونَ (لَاعْتَلَىٰ) هو الجوابُ ؛ لأنَّ (إِذَا) لا تُجابُ باللامِ، إنَّما يُجابُ به « لَوْ » .

---

(١) « جامع البيان » للدانيّ ٢/ ٣٩٥ .

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ٤٨/ أ .

ثمَّ ذكَر وجهَ إعلالِ ثاني «ءَال» فقال :

١٢٨ ـ فَإِبْدَالُـهُ مِنْ هَمْزَةٍ هَاءٌ اصْلُهَا وَقَدْ قَالَ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ وَاوٍ ابْدِلَا

أي فإبدالُ ثاني «ءَال» من همزةٍ، تلك الهمزةُ أصلُها هاءٌ، يعني أنَّ أصل «ءَال» : أَهْل، فأُبدلَتِ الهاءُ همزةً، فبقيَتْ همزةً ساكنة بعد أخرىٰ مفتوحةٍ، فوجَب قلبُ الثانيةِ إلىٰ حرفٍ يُجانِسُ حركةَ ما قبلها، نحو : ءَامَن، ففيه إعلالان : الأوَّلُ قلبُ الهاءِ همزةً، والثاني قلبُ الهمزةِ ألفاً، فلو أُدغِم لأُعِلَّ ثلاثَ إعلالات.[1]

قال أبو شامة : «فأُبدلَتِ الهاءُ همزةً، كما قيل : أَرَقْتُ في هَرَقْتُ» انتهىٰ.[2]

وهذا سهوٌ فاحش؛ لأنَّ «أَرَقْتُ» هو الأصل، من : أَرَاقَ يُرِيقُ إِرَاقَةً، ثمَّ أُبدلَتِ الهمزةُ هاءً فقيل : هَرَقْتُ، وقد نَصَّ النحويُّون علىٰ ذلك، وضمُّوا إليها أخواتٍ أُبدلَتْ فيها الهمزةُ هاءً، نحو : هَنَرْتُ الثَّوْبَ، وهَرَحْتُ الماشيةَ [٦٤/ب]، يريدون : أَنَرْتُ وأَرَحْتُ، وقد تُزادُ الهاءُ في «أَرَاقَ» فيقال : أَهْرَاقَ يُهْرِيقُ، ومنه الحديثُ : «كَانَتِ امْرَأَةٌ تُهْرِيقُ الدِّمَاءَ»[3]، وسيَرجِعُ هو إلىٰ ما ذكرتُ.

(١) في (ت) و(م) : مرَّات.

(٢) إبراز المعاني ١/ ٢٦٨.

(٣) هكذا في النُّسخ الثلاث بلفظ : «تُهْرِيقُ»، وصوابه : تُهْرَاقُ، كما في جميع المصادر الآتية؛ لأنَّ المراد به دمُ الاستحاضة، وهو أمرٌ قهريّ، والحديث من كلام أمِّ سلمة رضي الله عنها، وهو عند مالك في الموطَّأ (ص٥١) في الطهارة، باب : المستحاضة، وأخرَجه الشافعيُّ في مُسنَده، انظر : شفاء العِيّ بتخريج مسند الشافعيّ (١/ ١٣٧)، وأبو داود (٢٧٤، ٢٧٥) في الطهارة، باب : في المرأة تستحاض، وأحمد (٦/ ٣٢٠)، والنَّسائيُّ =

ثمَّ قال أبو شامة : « وهذا القَوْلُ ـ وإنِ اعتَمدَ عليه جماعةٌ ـ فهو مجرَّدُ دَعوىٰ ، وحكمةُ لغةِ العرب تأبىٰ ذلك ؛ إذ كيف يُبدَلُ من الحرف السهل ـ وهو الهاءُ ـ حرفٌ مستثقَل وهو الهمزةُ التي من عادتهم الفِرارُ منها حَذْفاً وإبدالاً وتسهيلاً علىٰ ما عُرف من بابه ، مع أنَّهم إذا أبدَلوا الهاءَ همزةً في هذا المكان فهي في موضعٍ لا يمكنُ إثباتُها فيه ، بل يجبُ قلبُها ألفاً ، فأيُّ حاجةٍ إلَى اعتقاد هذا التكثير [من التغيير] [١] بلا دليلٍ ، وفي لفظ (مَاء) قام دليلٌ علىٰ إبدالها همزةً لِتَقْوىٰ علَى الإعراب ، وأمَّا (أَرَقْتُ) فالهاءُ فيه بدلٌ من الهمزة ، وليستِ الهمزةُ بدلاً من الهاء ، كذا يقولُ أهلُ النحو ، وهو الموافِقُ للقياس » انتهىٰ . [٢]

أمَّا قولُه : « وإنِ اعتَمدَ عليه جماعةٌ » فالقَوْلُ هو قولُ إمامِ النحوِ سيبويه ، زعَم أنَّ أصلَ « ءَال » : أَهْل ، ففُعِل فيه ما تقدَّم [٣] ، وأمَّا الجماعةُ فمنهم : ابنُ أبي

= (١/ ١١٨) في الطهارة ، باب : ذِكر الاغتسال من الحيض ، والبيهقيُّ (١/ ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤) في كتاب الحيض ، باب : المعتادة لا تميِّزُ بين الدَّمَين ، وقال : « هذا حديث مشهور . . إلَّا أنَّ سليمان بن يسار لم يسمعه من أُمِّ سَلَمة » ، والدَّارِميُّ (١/ ١٩٩) في غسل المستحاضة وذكَره الجصَّاص في مختصَر اختلاف العلماء (١/ ١٦٥) ، وابنُ حَجَر في التلخيص الحبير (١/ ١٧٩) وقال : « قال النوويُّ : إسناده علىٰ شرطهما » .

(١) تكملة من إبراز المعاني ١/ ٢٦٨ .

(٢) إبراز المعاني ١/ ٢٦٨ .

(٣) لم أجده في الكتاب ، ونقَل ذلك عن سيبويه أبو عبد الله الفاسيُّ في اللآلئ الفريدة لوحة ٤٨/أ ، وانظر : معاني القرآن للأخفش ١/ ٩٢ ، وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٠٠ =

هاشمٍ وابنُ مِهْرانَ [١] وأبوعمروٍ الدانيُّ وغيرُهم [٢]، اختاروا هذه العِلَّةَ لأنَّها ليستْ منقوضةً بما ذُكِر من : ﴿لَكَ كَيْدًا﴾ .

وأمَّا قولُه : « فهو مجرَّدُ دَعوىٰ » ليس بمُسَلَّمٍ، بل لها دليلٌ حسنٌ، وهو التصغيرُ ؛ لأنَّ العربَ تقول في تصغيرِ « ءَال » : أُهَيْل ، فاستدلَلْنا بذلك علىٰ ما ذُكِر ، كما استُدِلَّ علىٰ أنَّ ميمَ « فَم » مبدَلَةٌ من واوٍ ، بقولهم : فُوَيْه وأَفْواه ، وعلىٰ أنَّ أصلَ « مَاء » : مَاه ، بقولهم : مُوَيْه ومِياه .

وأمَّا قولُه : « إذ كيف يُبدِلون من الحرف السهل » إلىٰ آخرِه ، معارَضٌ بإبدال الهمزةِ وجوباً وجوازاً من حروف العِلَّة التي هي أخفُّ الحروفِ ، خصوصاً الألف .

وقوله : « وفي لفظ مَاء قام دليلٌ » إلىٰ آخرِه ، كالجواب عن سؤالٍ مقدَّر ، وهو أن يقال له : كما ادُّعِيَ في « مَاء » أنَّ همزتَه بدلٌ من هاء ، كذلك هذا .

فأجاب بأنَّ الدليلَ قائمٌ علىٰ ذلك في « مَاء » ، وهو ما ذكرتُه من التصغير والتكسير ، ولكنَّ نَفْسَ هذا الدليلِ قائمٌ في « ءَال » كما عرفتَه .

= ١٠٣ ، والممتع لابن عصفور ١/ ٣٤٨ ، ٣٥٠ ، ولسان العرب ١١/ ٣٠ (أهل) .

(١) أحمد بن الحسين ، أبوبكر ابن مِهران ، مؤلِّف كتابَي «الغاية» و«المبسوط» في القراءات ، ضابط محقِّق ثقة . ت ٣٨١ هـ . (غاية ١/ ٤٩ ـ معرفة ١/ ٣٤٧) .

ولم أجد نصَّه فيما يتعلَّقُ بأصل ﴿ءَال﴾ في كتابَيه المذكورَين .

(٢) انظر : التيسير ص ٢١ ، والنشر ١/ ٢٨١ .

وأمَّا قولُه: «وأمَّا (أَرَقْتُ) فالهاءُ فيه بدلٌ من الهمزة»، هذا رجوعٌ إلىٰ الحقِّ، وهو عكسُ ما قدَّمتُه عنه، والظاهرُ أنَّه نقَل ذلك أوَّلاً عن غيره، بدليل أنَّه رجَع عنه هنا، ولكنَّ قولَه: «كذا يقولُ أهلُ النحوِ» ظاهرُه يُشعِرُ بأنَّ غيرَهم يخالفهم، وليس كذلك.

وكونُ «ءَال» بدلاً من «أَهْل» ردَّه بعضُهم بأنَّ «أَهْل» يضافُ ولا يضافُ، ويضافُ للعظيمِ والحقيرِ، و«ءَال» يَلْزَمُ الإضافة، وقد يُقطَع عنها ضرورةً، كقوله: [1]

نَحْنُ آلُ اللهِ فِي بَلْدَتِنَا ... لَمْ نَزَلْ آلاً عَلَىٰ عَهْدِ إِرَمْ

ولا يضافُ إلَّا لِمَن له شأنٌ، فلا يقال: آلُ الحَجَّام، وله أحكامٌ، فلو كان «آلاً» بمعنىٰ «أَهْل» ومحوَّلاً منه لَما خالَفه، وهذا غيرُ لازمٍ؛ لأنَّه يحدثُ بالتغيير ما لم يكن قبله. [٦٥/أ]

ثمَّ قال: (وَقَدْ قَالَ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ وَاوِ ابْدِلَا)، أي: وقد ذهَب جماعةٌ، منهم أبوالحسن الكسائيُّ وأبوالحسن ابنُ شَنَبُوذ [2]، إلىٰ أنَّ أصلَ ألفِ «ءَال»

(١) البيت من الرمل، لم أعرف قائله، وهو في شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٤٤، والمساعد ٢/ ٣٤٧، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٥٥، وعمدة الحفَّاظ (أول)، والدرر ٥/ ٣٠، والهمع ٢/ ٥٠، والمعجم المفصَّل للشواهد الشعريَّة ٢/ ٨١٠، وفي إعراب القراءات لابن خالويه ٢/ ٤٦٨ حُجَّة القراءات لابن زنجلة ص ١١٤ بلفظ:

نَحْـنُ آلُ اللهِ فِي بَلْدَتِهِ ... لَمْ يَزَلْ ذَاكَ عَلَىٰ عَهْدِ ابْرَهَمْ

(٢) محمد بن أحمد بن أيُّوب، أبوالحسن ابن شَنَبوذ البغداديُّ، شيخ الإقراء بالعراق. =

واوٌ، والأصلُ: أَوَل، من: آلَ يَؤُولُ، أي رجَع، وآلُ الرَّجُلِ يَرْجِعون إليه في نَسَبٍ أو دِينٍ أو طريقةٍ، وقد اختار هذا الوجهَ جماعةٌ؛ لِقِلَّة العمل فيه، ولموافقته معنَى الاشتقاقِ، ورجَّحه أبوشامة فقال: «وهذا هو الصحيحُ الجاري علَى القياس، وأهلُ التصانيفِ من اللُّغَويِّين وأهلُ الأعربة لا يُفسِّرون هذه الكلمةَ إلّا في فصل الواو بعد الهمزة، فيكونُ أصلُها: أَوَلاً» . [1]

وظاهرُ كلامِ الناظم أنَّه أورَده حُجَّةً علىٰ الإظهار في ﴿ءَالَ لُوطٍ﴾، ووجهُه أن يقال: لو أُدْغِمَ لَتَوارَدَ عليه إعلالٌ بعد إعلالٍ؛ فإنَّ الألفَ بدلٌ من واوٍ، فهذا إعلالٌ، وإدغامُه إعلالٌ آخَرُ، ولَمَّا فَهِم أبوعبد الله هذا الظاهرَ قال: «والذي ذكَره من الاعتلال فالاعتلالُ موجودٌ في قوله: ﴿لِلنَّاس سَوَّاءٌ﴾[2] علَى الاتفاق علىٰ إدغامه، أَلَا ترىٰ أنَّ «نَاساً» أصلُه: أُنَاس، فحُذِفَتْ همزتُه، أو: نَوَس، فقُلِبَتْ واوُه ألفاً، أو: نَسَيَ، فقُدِّمَتْ لامُه إلىٰ موضع العَين، ثمَّ قُلِبَتْ ألفاً، فالإعلالُ فيه موجودٌ علىٰ كلِّ قولٍ كما تَرىٰ» انتهىٰ . [3]

وأبوشامة لم يَقُلْ بهذا الظاهرِ، بل قال: «وإذا كان من باب (قَالَ) فهو في حُكم (قَالَ) فيُدغَم، ولم يذكُرِ الشاطبيُّ ـ رحمه الله ـ هذا القولَ الثاني صِحَّةً

= أخَذ القراءة عن قُنبل وغيره. ت ٣٢٨ هـ. (غاية ٢/ ٥٢ ـ معرفة ١/ ٢٧٦).

(١) إبراز المعاني ١/ ٢٦٩.

(٢) الحجّ ٢٥. ويُلاحَظ أنَّ أبا عمرو يقرأ: ﴿سَوَاءٌ﴾ بالرفع. انظر التيسير ص ١٥٧.

(٣) اللآلئ الفريدة لوحة ٤٨/ أ.

للإظهار ؛ فإنَّه غيرُ مناسبٍ له ، وإنَّما بَيَّن أنَّ العلماءَ مختلِفون في أصل الكلمة فيُعطىٰ كلٌّ أصلٍ حُكمَه » انتهىٰ .[(١)]

والظاهرُ ما تقدَّم ؛ فإنَّه مرادُ المصنِّف ، كأنَّه يقولُ : لو احتَجَّ مُحْتَجٌّ بإعلال ثاني « ءَال » علىٰ كلِّ قولٍ ، فإنَّه يصحُّ احتجاجُه ؛ لأنَّه إمَّا مُعَلٌّ مَرَّةً أو مَرَّتَين .

قوله : (فَإِبْدَالُهُ) مبتدأٌ ، والضميرُ يعودُ علىٰ ثاني « ءَال » ، و(مِنْ هَمْزَةٍ) متعلِّقٌ بالمصدر .

قولُه : (هَاءٌ) خبرٌ مقدَّم ، و(أَصْلُهَا) مبتدأٌ مؤخَّر ، والجملةُ في موضع جَرٍّ صفةً لـ(هَمْزَةٍ) .

(وَقَدْ قَالَ بَعْضُ) ظاهرُ الإعرابِ .

قولُه : (مِنْ وَاوٍ) متعلِّقٌ بـ(أُبْدِلَ) ، وألفُه إشباعٌ ، و(أُبْدِلَ) جملةٌ منصوبةُ المحلِّ بالقول ، ومرفوعُ (أُبْدِلَ) ضميرٌ عائدٌ علىٰ ثاني « آل » ، والمعنىٰ[(٢)] : وقد قال بعضُهم : أُبدِلَ ثاني آل من واوٍ .

١٢٩ ـ وَوَاوَ هُوَ الْمَضْمُومِ هَاءً كَهُو وَّمَنْ   فَأَدْغِمْ وَمَنْ يُظْهِرْ فَبِالْمَدِّ عَلَّلَا

أورَد المصنِّفُ هذا البيتَ كالمُجيبِ عن سؤالٍ مقدَّرٍ ، وهو : أنَّه كان من حقِّه أن يُدغَم بلا خلافٍ ؛ لاستكمال الشروط ، فقال : وواوُ « هُوَ » إذا ضُمَّتْ

(١) إبراز المعاني ١/ ٢٦٩ .

(٢) « والمعنىٰ » من (ت) فقط .

هاؤُه وبقيَ واوُه فأَدغِم على القاعدة، والواردُ من ذلك في القرآن ثلاثةَ عشرَ موضعاً، نحو: ﴿هُو وَّمَن يَأمُرُ بِالْعَدْلِ﴾[1] ﴿وَاسْتَكْبَرَ هُو وَّجُنُودُهُ﴾[2] ﴿إِلَّا هُو وَّالْمَلَٰئِكَةُ﴾[3]، هذا ظاهرٌ، وهو المشهورُ عند الجمهور، وكان ابنُ مجاهدٍ وأصحابُه يُظهِرون لِما [٦٥/ ب] سيأتي.

وتحرَّز بقوله: (الْمَضْمُومِ هَاءً) من الساكن هاءً، وهو واردٌ في القرآن في ثلاثة مواضع: ﴿فَهْوَ وَلِيُّهُمْ﴾[4]، ﴿وَهْوَ وَاقِعٌ بِهِمْ﴾[5]، ﴿وَهْوَ وَلِيُّهُم بِمَا﴾[6]، واحترازُه منه يَحتملُ أنَّه لا يجري فيه خلافٌ، ولكن ماذا يكون متَّفقاً عليه؟ فأبوشامة نقَل عن الجمهور منْعَ الإدغام، ونقَل عن بعضهمُ الإجماعَ على الإظهار، قال: «ووَجْهُه أنَّ الكلمةَ قد خفَّتْ بسكون الهاء، فلم تَحْتَجْ إلى تخفيفٍ آخرَ بالإدغام». [7] وصاحبُ «التيسير» نقَل الإجماعَ على إدغامه[8]، وهذا على ما وصَل إليه مِن الطُّرُق وقرأ به، وإلّا فالخلافُ ثابتٌ في الثلاثة

(١) النحل ٧٦.

(٢) القصص ٣٩.

(٣) آل عمران ١٨.

(٤) النحل ٦٣.

(٥) الشورى ٢٢.

(٦) الأنعام ١٢٧.

(٧) إبراز المعاني ١/ ٢٦٩.

(٨) التيسير ص ٢١.

المواضع المذكورةِ، كما نقَل الأهوازيُّ[١] والحافظُ أبو العلاء[٢] وغيرُه.

فالذي ينبغي أن يؤخذَ من مفهوم القصيد أنَّ ما سكنَتْ هاؤُه واجبُ الإدغامِ؛ لأنَّه[٣] تابِعٌ للداني ومختصِرٌ لكلامه.

قولُه: (وَمَنْ يُظْهِرْ فَبِالْمَدِّ عَلَّلَا) يُشيرُ الىٰ ما ذكَره ابنُ مجاهدٍ في عِلَّة الإظهارِ، وهو أن قال: «إذا كان قبلَ الواوِ ضمةٌ، وقُصِد إلىٰ إدغامها، فلابدَّ من تسكينها، وإذا سكنَتْ صارت حرفَ مدٍّ؛ لسكونِها بعد حركةٍ مجانِسة، وحرفُ المدِّ لا يُدغَم؛ لأداء الإدغام إلىٰ ذهاب مدِّه، فإنَّه قد صار من باب ﴿قَالُواْ وَأَقْبَلُواْ عَلَيْهِمْ﴾[٤] ﴿ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ﴾[٥]»[٦]، وقد رُدَّ هذا علىٰ أبي بكر ابنِ مجاهدٍ من وجهَين:

أحدهما: أنَّ هذا مدٌّ تقديريٌّ، فلا ثبوتَ له، فلا يَلزَمُ من منع الإدغام حيث كان

---

(١) تقدَّمتْ ترجمته عند شرح البيت ٩٨، ص ٣٢٢.

(٢) غاية الاختصار ١/ ١٩٠. وأبو العلاء هو الحسن بن أحمد بن الحسن الهَمَذانيّ العطَّار الحافظ، إمام العراقيِّين، ومؤلِّف كتاب «غاية الاختصار» في القراءات، وغيره من الكتب. ت ٥٦٩ هـ. (غاية ١/ ٢٠٤ - معرفة ٢/ ٥٤٢).

(٣) الضمير في «لأنَّه» عائدٌ علَى الناظم الشاطبيِّ.

(٤) يوسف ٧١.

(٥) البقرة ٢٥ وغيرها.

(٦) انظر: النشر ١/ ٢٨٣، واللآلئ الفريدة لوحة ٤٩/ ب، ولم أجد هذا القول لابن مجاهد في كتابه: السبعة.

المدُّ محققًاً أن يَمتنعَ أيضاً إذا كان المدُّ مقدَّراً .

والثاني : الفرقُ بين باب ﴿ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ﴾ بأنَّ الواوَ في ﴿ءَامَنُواْ﴾ ساكنةٌ علىٰ كلِّ حالٍ، فالمدُّ صفةٌ لازمةٌ لها، فلو أُدغمتْ لأخلَّ الإدغامُ بما فيها من المدِّ الأصليِّ، بخلاف الواو في هذا الفصل، فإنَّ أصلَها الحركةُ، وسكونُها عارضٌ لأجْلِ الإدغام، فلا يَمنعُ من الإدغام الذي سكنَتْ لأجله ما عرَض فيها من شَبَهِ النَّوع الأوَّل.

وقد ذكَر بعضُهم عِلَلاً أُخَرَ للإظهار، منها : أنَّ الواوَ زِيدتْ تقويةً لهاء الضميرِ، ففي إدغامِها كالإخلال بما زِيدتْ لأجْلِه .

ومنها : أنَّ في واو «هُوَ» لغةٌ شاذَّةٌ، وهي تشديدُها، وأنشَدوا : (١)

وَإِنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُشْتَفَىٰ بِهَا   وَهُوَّ عَلَىٰ مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ

قالوا : فلو أُدغِمَتْ واوُ ﴿هُوَ﴾ في الواو بعدها لأَشبَهتْ تلك اللغةَ، فيُتوهَّمُ أنَّها من لغة القرآن، ولغةُ القرآن إنَّما هي تخفيفُها .

---

(١) البيت من الطويل، وهو لرجل من هَمْدان في التصريح ١/ ٤٨٠، والمقاصد النحويَّة ١/ ٤٥١، وبلا نسبة في إعراب القراءات لابن خالويه ١/ ٧٨ بلفظ : وَإِنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ إِنْ حَبَسْتُهَا، وابن يعيش ٣/ ٩٦، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٤٤، ٢٠٧، واللسان ١٥/ ٤٧٨ (ها)، ومغني اللبيب ص ٥٦٧، وأوضح المسالك ١/ ١٧٧، وخزانة الأدب ٥/ ٢٦٦ بلفظ : يُهْتَدَىٰ بِهَا، والمعجم المفصَّل للشواهد الشعريَّة ٢/ ٨٦٥، واستشهد به المصنِّفُ في الدُّرِّ المصون ١/ ٢٤١ .

والشاهد فيه قوله : «وَهُوَّ» حيث شدَّد الواو منها .

ومنها : أنَّ تشديدَ واوِ ﴿هُوَ﴾ هو الأصلُ، ولكن خُفِّفَتْ، فاستُغنيَ بهذا التخفيفِ عن التخفيف بالإدغام، وأيضاً فلو أُدغمَتْ لأَوْهَمَ أنَّهم عادوا إليها، فيكونون كالعائدين إلىٰ ما فرُّوا منه، وكلُّ هذه ـ كما ترىٰ ـ عِلَلٌ ضعيفة ؛ لأنَّها عِلَلٌ لضعيف .[1]

وقال أبو شامة : « وكلُّ هذه عِلَلٌ حسنةٌ، لا بأسَ بها »، ثمَّ قال : « وقولُ الشاطبيِّ : (وَمَنْ يُظْهِرْ فَبِالْمَدِّ عَلَّلَا) يُوهِم أنَّه لم يُعَلَّلْ بغير ذلك » انتهىٰ .[2]

أمَّا استحسانُه للعِلَل فعلىٰ ما ظهَر له، وأمَّا أنَّه يُوهِم انحصارَ العِلَّةِ فيما ذكَر [٦٦/أ] فممنوعٌ .

قولُه : (وَوَاوَ) مفعولٌ مقدَّمٌ[3]، و(هُوَ) في محلِّ خفضٍ بالإضافة .

قولُه : (الْمَضْمُومِ) صفةٌ لـ(هُوَ) ؛ فلذلك خُفِض .

قولُه : (هَاءً) منصوبٌ علىَ التمييز، أيِ الذي ضُمَّتْ هاؤُه .

قوله : (كَهُو وَّمَنْ) إمَّا منصوبٌ بمقدَّرٍ، أي : أعني مثلَ هذا اللفظ، وإمَّا مرفوعٌ خبراً لمبتدأٍ مضمرٍ، أي : هُو كهُو وَّمَن . وقد لفَظ الناظمُ به مُدغَماً، ولا يستقيمُ البيتُ وَزْناً إلّا بذلك .

---

(١) سقط من (ص) : لأنَّها عِلَلٌ لضعيف .

(٢) إبراز المعاني ١/ ٢٧٠ .

(٣) وجعَله شُعلةُ الموصليُّ مبتدأً . انظر : كنز المعاني ص ٨١ .

قولُه : (وَمَنْ يُظْهِرْ) مبتدأٌ، وهي شَرْطيَّةٌ، ولذلك جُزِمَ الفعلُ بعدها، والفاءُ في (فَبِالْمَدِّ) جوابُ الشَّرْط، والجارُّ متعلِّقٌ بـ(عَلَّلَ)، والتقديرُ : فعَلَّلَ بالمدِّ.

١٣٠ ـ وَيَأْتِي يَوْمٌ أَدْغَمُوهُ وَنَحْوَهُ   وَلَا فَرْقَ يُنْجِي مَنْ عَلَى الْمَدِّ عَوَّلَا

أورَد الناظمُ هذا البيتَ ناقضاً لعِلَّة ابنِ مجاهدٍ، ووجهُ النَّقْض أنَّ ﴿ يَاتِي يَوْمٌ ﴾[1] ونحوَه، مثل : ﴿ نُودِيَ يَـٰمُوسَىٰ ﴾[2]، أدغَمه هؤلاء الذين يُظهِرون ﴿هُوَ وَمَنْ﴾[3]، مع أنَّ العِلَّةَ التي أظهَروا لها ﴿هُوَ وَمَنْ﴾ من المدِّ المذكورِ ـ علىٰ ما تَقرَّر ـ موجودةٌ في ﴿يَاتِي يَوْمٌ﴾ و﴿نُودِيَ يَـٰمُوسَىٰ﴾، وهي أنَّ الياءَ تسكنُ وقبلَها كسرةٌ، فإذا أُدغِمَتْ ذهَب ما فيها من المدِّ، فكان ينبغي أن يُظهِروا ذلك، لكنَّهم أدغَموه، فلذلك قال : ولا فَرْقَ يُنجي مَن عَوَّل علَى المدَّ. وهو نقضٌ واضح.

وأمَّا قولُه : ﴿ فَهْيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ ﴾[4] فينبغي أن يكونَ حُكمُها حُكمَ قولِه : ﴿وَهْوَ وَاقِعٌ بِهِمْ﴾[5] فإنَّ الكلمةَ خَفَّتْ بإسكان الهاء، فيجيءُ فيها ما تقدَّم من الإجماع علىٰ الإظهار أو الإدغام كما تقدَّم في ﴿وَهْوَ وَاقِعٌ بِهِمْ﴾.

---

(١) البقرة ٢٥٤ وغيرها.

(٢) طه ١١.

(٣) النحل ٧٦.

(٤) الحاقَّة ١٦.

(٥) الشورىٰ ٢٢.

قولُه : (وَيَأْتِي يَوْمٌ) يجوزُ أن يكونَ منصوباً بمُقَدَّرٍ علَى الاشتغال، وأن يكونَ مبتدأً، وخبرُه الجملةُ بعده، وهذا أَوْلىٰ ؛ لعدم الإظهار.

والواوُ في (أَدْغَمُوهُ) عائدةٌ علىٰ «مَنْ يُظْهِرْ» من حيث المعنىٰ، راعىٰ معناه بعد أن راعىٰ لفظَه في قوله : «عَلَّلَ».

قولُه : (وَنَحْوَهُ) عطفٌ علىٰ هاء (أَدْغَمُوهُ)، والمرادُ به : ﴿نُودِيَ يَٰمُوسَىٰ﴾.

قولُه : (وَلَا فَرْقَ) : (لَا) واسمُها، و(يُنْجِي) خبرُها، و(مَنْ) موصولةٌ، و(عَوَّلَ) صلَتُها، و(عَلَى الْمَدِّ) متعلِّقٌ بـ(عَوَّلَ)، والموصولُ مفعولٌ.

١٣١ ـ وَقَبْلَ يَئِسْنَ الْيَاءُ فِي الَّٰـئِ عَارِضٌ سُكُوناً أَوَ اصْلاً فَهْوَ يُظْهِرُ مُسْهِلَا

ستَعرفُ قراءةَ أبي عمرٍو في ﴿الَّٰـئِي﴾ ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ في سورة الأحزاب، وأنَّه يقرأُ : ﴿الَّٰـيْ﴾ بياء ساكنة، واتَّفق أنَّه وقَع بعدها ياءٌ في سورة الطلاق [٤] وهو قولُه تعالىٰ : ﴿وَالَّٰـيْ يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ﴾، وكان مقتضَى القياسِ الإدغامُ، بل وجوبُه ؛ لِمَا تقدَّم من أنَّه إذا التقىٰ مِثلان وأوَّلُهما ساكنٌ وجَب الإدغامُ ما لم يكن حرفَ مدٍّ، إلّا أنَّ أبا عمرو أظهَر ذلك، وقد ذكَر المصنِّفُ ـ رحمه الله ـ له عِلَّتين : إحداهما : أنَّ الياءَ في ﴿الَّٰـي﴾ سكونُها عارضٌ. والثانية : أنَّها عارضةٌ في نَفْسِها وليستْ بأصلٍ، وذلك أنَّ أصلَ الكلمةِ ﴿الَّٰـئِي﴾ بياءٍ ساكنةٍ بعد همزةٍ مكسورة، فاستُثقِلَ ذلك، فحُذِفَتِ الياءُ لكونها متطرِّفةً بعد كسرةٍ، كما حُذِفَتْ في «الرَّامِ» و«الْقَاضِ» فبقي (الَّٰـئِ) [٦٦/ ب] بهمزةٍ مكسورة، فقُلبتْ ياءً مكسورةً علىٰ غير قياس ؛ إذِ القياسُ تسهيلُها بَيْنَ بَيْن، ثمَّ استُثْقِلَتِ الكسرةُ علَى الياء فحُذِفَتْ. قال أبوعمرِو بنُ العلاء : هي لغةُ

قريشٍ[١]. فقد صدَق أنَّ سكونَها عارضٌ، وأنَّها في نَفْسِها عارضةٌ؛ إذ أصلُها الهمزُ، هذا تفسيرُ ما ذكَره.

وقال بعضُهم: بل أُبدلَتِ الهمزةُ بعد حذف الياءِ الأخيرةِ ياءً ساكنةً.

قال أبو عبد الله: «وما ذكَرناه أَوْلىٰ»[٢]، يعني من إبدالِها ياءً مكسورة، وكأنَّ المعنىٰ فيه أنَّ الحرفَ إذا أُبدِلَ من حرفٍ فإنَّما يُبدَل منه محرَّكاً بحركته إن أَمكَن، وتحرَّزْت من الألف المبدَلة من غيرها، فإنَّه لا يُمكِنُ تحريكُها، ثمَّ الظاهرُ أنَّه جعَل ما ذكَره عِلَّتَين، وأنَّ كُلّاً من عُروض السكون أو عروضِ نَفْسِ الياءِ عِلَّةٌ مستقِلَّة، ولذلك أتىٰ بـ(أَوْ) التي لأحد الشَّيْئَين[٣]، وإليه نحا أبو شامة، فإنَّه قال: «وكأنَّه أراد تعليلَين، ولو أراد أن يجعَل المجموعَ عِلَّةً واحدة لقال: سُكُوناً وأَصْلاً، أي: سكونُها عارضٌ، وأصلُها عارضٌ» انتهىٰ[٤]. وسيأتي البحثُ معه في قوله: «أصلُها عارضٌ».

ويجوزُ أن يريدَ أنَّ المجموعَ عِلَّةٌ واحدة، وقد جوَّزه أبو عبد الله، فإنَّه قال: «فلم يدغِمْها أبو عمرٍو؛ لِمَا ذكَره الناظمُ من أنَّ سكونَ الياءِ عارضٌ، وأنَّها في نَفْسِها عارضةٌ. فإن قيل: لِمَ جمَع بين ذِكْر الأمرَين؟

(١) اللآلئ الفريدة ٤٩/ ب.

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ٥٠/أ.

(٣) في (م): السببين.

(٤) إبراز المعاني ١/ ٢٧١.

قيل : لأنَّ من القاعدة المستقِرَّة أنَّ المِثلَين إذا التقيا وسَبق أحدُهما بالسكون وجَب الإدغامُ، فنبَّه [١] علَى العِلَّة التي أخرجَتْه من تلك القاعدة، ثمَّ نَبَّه علَى العِلَّة التي أخرجَتْه من قاعدةِ إدغامِ المتحرِّك في مِثله لَمَّا صار منه حُكماً، بل كونُه في نَفْسِه عارضاً لكونه مبدَلاً من همزةٍ، والهمزةُ لو ثَبتَتْ لم تُدغَم، فكذلك ما أُبدِل منها، و(أَوْ) على هذا التأويل بمعنَى الواو، وقد ذُكِر ذلك في قوله تعالى : ﴿أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [٢] » انتهى . [٣]

قلتُ : والظاهرُ أنَّهما عِلَّتان مستقِلَّتان لِمَا تقدَّم .

وممَّن ذهَب إلى أنَّهما عِلَّة واحدةٌ السخاويُّ، فإنَّه قال : « و(أَوْ) بمعنى : بَلْ، أو بمعنى الواو » [٤] . قال أبو شامة : « فكأنَّه جعَل المجموعَ عِلَّةً واحدة، والظاهرُ خلافُه » . [٥]

قلتُ : إنَّما يستقيمُ جعلُهما عِلَّةً واحدة على قوله أنَّ « أَوْ » بمعنَى الواو، فأمَّا على قوله : إنَّها بمعنى « بَلْ » فلا يستقيمُ ؛ لأنَّها للإضراب، وفي جعلِه بمعنى « بَلْ » نظرٌ ؛ إذ ليس مقصودُه أن يُضرِبَ عن العِلَّة الأُولى، لأنَّ الإضرابَ هنا

---

(١) تصحَّفَتْ في (ص) و(ت) إلى : فيه .

(٢) الصافَّات ١٤٧ .

(٣) اللآلئ الفريدة لوحة ٤٩/ ب، ٥٠/ أ .

(٤) نقَل أبو شامة هذا النصّ عن السخاويِّ في إبراز المعاني ١/ ٢٧٢ .

(٥) المصدر السابق .

إبطالٌ لكونه في المفرَدات، فلا يُتوهَّم أنَّه إضرابُ انتقالٍ؛ لأنَّ ذلك في الجُمَل .

ثمَّ قال أبو عبد الله : «وإن حُمِلَتْ علىٰ بابِها من التخيير أو الإباحةِ كان الكلامُ محمولاً علَى المعنىٰ، أي أنَّ المحتجَّ مخيَّرٌ، ومباحٌ له أن يُعَلِّلَ بِكَوْنِ السكون عارضاً، أو بِكَوْنِ الياء عارضةً؛ لأنَّ إحدَى العِلَّتين كافيةٌ في الفَرْق بينه وبين ما لَزِمَ إدغامُه ممَّا سكَن ولَقِيَ مِثلَه» انتهىٰ .[1]

ومـا ذكَره الناظمُ من العِلَّتَين واضحٌ، ومؤثِّرٌ في منع الإدغام [٦٧/ أ]، لكن أبوشامة أفسَد العِلَّتَين فقال : «وكِلا التعليلَين غيرُ مستقيمٍ: أمَّا السكونُ العارض فغيرُ صالحٍ أن يَمنعَ الإدغامَ، كما لم يَمنعْ في نحو : ﴿فَاصْبِر لِّحُكْمِ رَبِّكَ﴾[2] ﴿وَمَن لَّمْ يَتُب فَأُوْلَـٰئِكَ﴾[3]، وأمَّا إن كانت عارضةً في نَفْسِها وأصلُها الهمزةُ، فكان ينبغي أن يَجريَ فيها الوجهان المتقدِّمان في ﴿يَبْتَغِ﴾ ونحوِه؛ نظراً إلَى الأصل، وإلىٰ ما عليه اللفظُ الآن» انتهىٰ .[4]

وهذا عجيبٌ من الشيخ، كيف أفسَد التعليلَين بهاتَين المعارَضتَين ؟ أمَّا الأُولىٰ : فالفَرْقُ بين سكونِ ﴿فَاصْبِرْ﴾ ﴿وَمَن لَّمْ يَتُبْ﴾ وبين سكونِ ﴿الَّـٰيْ﴾ واضحٌ، وذلك أنَّ سكونَ ﴿فَاصْبِرْ﴾ و﴿يَتُبْ﴾ لمقتضٍ، وهو الأمرُ

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٥٠/أ.

(٢) نٓ ٤٨ .

(٣) الحجرات ١١ .

(٤) إبراز المعاني ١/ ٢٧٢ .

والجازمُ، فصار سكونُهما معتدّاً به؛ لأنَّهما نشأ عن عاملٍ، بخلاف سكونِ الياء من ﴿ الَّـٰيْ ﴾ فإنَّه عن غير مقتضٍ، فلم يُعتدَّ به.

وأما نقضُه بـ﴿ يَبْتَغِ ﴾ وبابِه، فليس ممَّا نحن فيه في شيءٍ؛ لأنَّ المانعَ للإدغام هنا عروضُ الحرفِ في نَفْسِه، وفي ﴿ يَبْتَغِ ﴾ النظرُ إلَى الياء الفاصلة تقديراً، فأيُّ جامعٍ بينهما ؟!

وقولُه: «نظراً إلَى الأصل، أو إلىٰ ما عليه اللفظُ الآن» لا يفيدُه؛ لِمَا ذكرتُه من الفَرْق، وأيضاً فإنَّ المقتضيَ لاجتماع المِثلَين هنا موجودٌ، وهو الجازمُ، بخلافه في ﴿ وَالَّـٰيْ يَئِسْنَ ﴾، فإنَّه لا لمقتضٍ.

وقولُه: (عَارِضٌ سُكُوناً) ظاهرٌ، وقولُه: (أَوَ اصْلاً) مشكِلٌ؛ لأنَّ أصلَه الهمزةُ، والهمزةُ ليس بعارضةٍ، بلِ العارضُ الياءُ التي انقلبتْ عنه.

قال أبو شامة: «ولو قال: (لَفْظاً) مكان (أَصْلاً) لكان أبيَن» انتهىٰ.[1]

قلتُ: لا يُمكِنُه أن يقولَ: «لَفْظاً» مع «أَو»؛ لئلّا ينكسرَ الوزنُ، وإنَّما يُمكِنُه ذلك مع الواو، وقد تقدَّم أنَّ «أَو» بمعنَى الواو في أحد التأويلَين، فلو قال: «سُكُوناً وَلَفْظاً» لاستقام البيتُ والمعنىٰ، ويكونُ المجموعُ عِلَّةً واحدةً، لكنَّه يُعكِّرُ علىٰ ذلك أنَّه لا يُجيزُ أن يكونَ المجموعُ عِلَّةً واحدة، بل كلٌّ واحدةٍ عِلَّةٌ مستقلَّة.

ثمَّ قال أبو شامة: «ثمَّ الصوابُ أن يقال: لا مدخلَ لهذه الكلمةِ في هذا

---

(١) إبراز المعاني ١/ ٢٧٢.

الباب بنفي ولا إثبات ؛ فإنَّ الياءَ ـ كما زعَم الناظمُ ـ ساكنةٌ ، والإدغامُ الكبير مختصٌّ بإدغام المتحرِّك ، وإنَّما موضعُ ذِكْرِ هذه قولُه :

وَمَا أَوَّلُ الْمِثْلَيْنِ فِيهِ مُسَكَّنٌ فَلَابُدَّ مِنْ إِدْغَامِهِ . . . . .

وعند ذلك يجبُ إدغامُه ؛ لسكون الأوَّل وقبله حرفُ مدٍّ ، فالتقىٰ ساكنان فيه علىٰ حدِّهما .

فأقول : سببُ الإظهارِ عدمُ التقاء المِثلَين ؛ بسبب أنَّ أبا عمرٍو ـ رحمه الله ـ كان يقرأُ هذه الكلمةَ بتليين الهمزةِ بين بين ، وعبَّروا عنه بياءٍ مختلَسة الكسرةِ ، والهمزةُ المسهَّلة كالمحقَّقة ، قال ابنُ مِهْرانَ : « ولا يُدغِم ﴿وَالَّـٰٓـِٔي يَئِسْنَ﴾ ؛ لأنَّها ليست بياءٍ خالصةٍ فيدغمُها في مِثْلِها ، إنَّما هي همزةٌ مليَّنةٌ ، ولو كان ياءً خالصاً لأدغَم ، ومَن عبَّر من الرواة عن قراءة أبي عمرٍو بإسكان الياءِ خَفِيَ عنه أمرُ التسهيلِ ولم يَضْبِطْه » انتهىٰ .[1]

قلتُ : فآلَ قولُه إلىٰ توهيم الرواةِ عن أبي عمرٍو أنَّهم لم يَضبِطوا عنه ، حتَّىٰ ظنُّوا التسهيلَ إبدالاً ، وهذا كما زعَموا [٦٧/ ب] أنَّهم وَهِموا عليه في تسكين ﴿بَارِئِكُمْ﴾[2] و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾[3] كما سيأتي ، ومِثلُ ذلك لا ينبغي أن يقال ؛ لأنَّ نسبةَ الرواةِ إلىٰ مِثلِ ذلك يؤدِّي إلىٰ عدم الوثوق بنَقْلهم غيرَ ذلك .

---

(١) إبراز المعاني ١/ ٢٧٢ .

(٢) البقرة ٥٤ .

(٣) البقرة ٦٧ وغيرها .

وأمَّا قولُه : « كان موضعُ ذِكْرِه : وَمَا أَوَّلُ الْمِثْلَيْنِ » إلىٰ آخره، فيه نظرٌ ؛ إذ كان ذلك يقتضي وجوبَ إدغامه، والفرضُ أنَّ المصنِّفَ يَرىٰ منعَ إدغامه فهُما طرَفا نقيضٍ.

وقال بعضُهم : سببُ الإظهار في ﴿ وَالَّـٰٓيْ يَئِسْنَ ﴾ ما تقدَّم في ﴿ ءَالَ لُوطٍ ﴾ [1] من توالي الإعلال، وذلك أنَّ الأصلَ : اللاءِي، فاعتَلَّ بحذف الياء ثمَّ بإبدال الهمزة ياءً مكسورة، فلو أُدغِم لأُعِلَّ ثالثاً.

قولُه : (وَقَبْلَ يَئِسْنَ) ظرفٌ لقوله : (عَارِضٌ)، و(الْيَاءُ) مبتدأٌ، و(عَارِضٌ) خبرُه، و(فِي الَّـٰٓءِ) متعلِّقٌ بـ(عَارِضٌ) أيضاً، ويجوزُ أن يكونا حالَين من الضمير في (عَارِضٌ) العائدِ علَى (الْيَاءُ)، وإنَّما ذكَّره لأنَّ الياءَ حرفُ تَهَجٍّ يُذكَّرُ ويؤنَّث، وقد تقدَّم تحقيقُه. [2]

وقيل : (فِي الَّـٰٓءِ)[3] بدلٌ من الظرف قبله، قاله أبو عبد الله[4]، وفيه نظرٌ ؛ إذ لا يتحقَّقُ فيه نوعٌ من أنواع البَدَل.

---

(١) الحِجْر ٥٩ وغيرها.

(٢) انظر شرح البيت ١١٤، ص ٣٩٦.

(٣) تحرَّفتْ في (ص) و(م) إلىٰ : « في الياء »، وفي (ت) : « الياء »، والتصويب من اللآلئ الفريدة لوحة ٥٠/أ.

(٤) قال أبو عبد الله : « و(الْيَاءُ . . عَارِضٌ) جملة، وقيل : ظرفٌ لـ(عَارِضٌ)، و(فِي الَّـٰٓءِ) بدلٌ منه » اهـ. اللآلئ الفريدة لوحة ٥٠/أ.

وقيل : بل هو علىٰ إضمار «أَعْنِي» .

قولُه : (سُكُوناً) تمييزٌ، و(أَصْلاً) عطفٌ عليه، وقد تقدَّم ما فيه من الإشكال .

ونقَل حركةَ همزةِ (أَصْلاً) إلىٰ واو (أَوْ) ليستقيمَ الوزنُ .

ونقَل أبوشامة عن شيخه السَّخاويِّ «أنَّه زاد في شرحه ـ بآخِرةٍ ـ أنَّ (أَصْلاً) منصوبٌ علَى المصدر، كقوله : ما فعلتُه أصلاً» انتهىٰ .[1]

وهذا معنىً بعيدٌ جداً، تَعْسُرُ تَمْشيَةُ ظاهرِ اللفظ عليه، و تقديرُه تقريباً : أُؤَصِّلُه أَصْلاً، والأصلُ : تَأْصِيلاً، وإنَّما استُغنِيَ بمصدر الثلاثيِّ، أو حُذفَتْ زوائدُ المصدر . وبالجُملة فلا يَظهَرُ لي كونُ (أَصْلاً) هنا منصوباً علَى المصدر ألبتَّةَ، ولا أظنُّه إلّا وهماً .

قولُه : (فَهْوَ يُظْهِرُ) مبتدأٌ وخبرٌ، والضميرُ لأبي عمرٍو .

قولُه : (مُسْهِلَا) حالٌ من فاعل (يُظْهِرُ)، أي راكباً الأسهلَ، وآتياً الأسهلَ يقال : أَسْهَلَ الرجلُ، إذا أتَى السَّهْلَ، كأَنْجَدَ وأَعْرَقَ، إذا أتىٰ نَجْداً والعِراقَ، ومفعولُ (يُظْهِرُ) محذوفٌ، أي : فهو يُظهِرُ ياءَ ﴿الَّـٰٓـِٔي﴾ عند ياء ﴿يَئِسْنَ﴾ .

* * *

(١) إبراز المعاني ١/ ٢٧٢ .

بَابُ إِدْغَامِ الْحَرْفَيْنِ الْمُتَقَارِبَيْنِ فِي كَلِمَةٍ وَفِي كَلِمَتَيْنِ

قد مضَى الكلامُ في الإدغـام لغةً واصطلاحـاً، وتقدَّم أنَّه كـبيرٌ وصغيرٌ، وأنَّ الكبيرَ يكونُ في مثلَين ـ وقد تقدَّم[1] ـ وفي متقاربَين، وها نحن فيه. ثمَّ الإدغامُ في المتقاربَين يكونُ في كلمة وفي كلمتَين كما تقدَّم في إدغام المثلَين.

ثمَّ الإدغامُ هنا فيه عملان:

أحدهما: تسكينُ المدغَم، وهذا مشترَكٌ بين إدغام المثلَين والمتقاربَين.

والثاني: قلبُ الأوَّل إلىٰ جنس الثاني لتمكُّن الإدغام. هذا هو الجادَّة ـ وقد يُبدَل الثاني للأوَّل، نحو: امْدَحْ هِلَالاً، وهذا لم يقعْ في القرآن ـ أعني اجتماعَ الحاء والهاء[2] ـ والثاني: امْدَحْ عَيَنَه. يُقال فيهما: امْدَحَّلَالاً، وامْدَحَّيَنَه، وقد

(١) انظر مقدِّمة الباب السابق، ص ٤٠١.

(٢) بل وقَع ذلك في قوله تعالىٰ: ﴿فَسَبِّحْهُ﴾ في سورة قٓ ٤٠ وغيرها، إلّا أنَّه لم يُقرأ لأحدٍ إلّا بإظهار الحاء. قال العلّامةُ ابنُ الجزريّ: «والحاء تجبُ العنايةُ بإظهارها إذا وقع بعدها مُجانسُها أو مُقاربُها، لا سيَّما إذا سكنَتْ، نحو: ﴿فَاصْفَحْ عَنْهُمْ﴾ و﴿سَبِّحْهُ﴾، فكثيراً ما يَقلبونها في الأوَّل عَيناً ويُدغِمونها، وكذلك يَقلبون الهاءَ في ﴿سَبِّحْهُ﴾ حاءً؛ لضعف الهاء وقوَّة الحاء فتجذبُها، فيَنطقون بحاءٍ مشدَّدة، وكلُّ ذلك لا يجوزُ إجماعاً» اهـ. النشر ١/ ٢١٨.

وقَع مثلُ هذا الثاني في القرآن، وهو قوله تعالىٰ: ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ﴾[1] فالقرّاءُ علَى الأصل يَقلِبون الأوَّلَ للثاني [٦٨/ أ]، وسيأتي تحقيقُ هذا ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ في أثناء الباب، والنحويُّون يَأْبَونَ إدغامَ مثلِ هذا إلّا بقَلْبِ العينِ حاءً ـ وإن كان خلافَ الأصل ـ لعلَّةٍ مذكورة في كتب التصريف.[2]

ففي إدغامِ المتقاربَين عملان: تسكينُ الأوَّلِ، وقلبُه لجنس الثاني.

والتقاربُ إمَّا في المخرَج، وإمَّا في الصفات، وهذا له بابٌ يَتكفَّل ببيانه بوَّبه المصنِّفُ في آخرِ الكتاب.

وإذا أدغَمتَ الأوَّلَ منهما أَذهبتَ لفظَه ولم تُبقِ له أثراً، إلّا أن يكونَ له إطباقٌ أو غُنَّةٌ فتبقَى الصفتان، نحو: ﴿بَسَطتَ﴾[3] و﴿مِن وَالٍ﴾[4] علىٰ تفصيلٍ معروف بين أهلِه.

---

(١) آل عمران ١٨٥.

(٢) قال سيبويه: «ولم تُدغَمِ الحاءُ في العين في قولكَ: امْدَحْ عَرَفَةَ؛ لأنَّ الحاءَ قد يَفِرُّون إليها إذا وقعتِ الهاءُ مع العين، وهي مِثلُها في الهمس والرخاوة مع قُرب المخرجَين، فأُجريتْ مُجرَىٰ الميمِ مع الباء، فجعلتَها بمنزلة الهاء، كما جعلتَ الميم بمنزلة النون مع الباء. ولم تَقْوَ العينُ علَى الحاء إذ كانت هذه قِصَّتُها، وهُما من المخرج الثاني من الحلق، وليست حروفُ الحلق بِأصلٍ للإدغام، ولكنَّكَ لو قلبتَ العينَ حاءً فقُلتَ في: امْدَحْ عَرَفَةَ: امْدَحَّرَفَةَ، جاز» اهـ. الكتاب ٤/ ٤٥١، وانظر شرح الرضيّ علَى الشافية ٣/ ٢٧٦.

(٣) المائدة ٢٨.

(٤) الرعد ١١.

وهنا سؤالٌ : وهو أنَّ المصنِّفَ لم يُترجِم في أوَّل الإدغام على إدغام المثلَين ولا على الإدغام في كلمةٍ وفي كلمتَين ، فلم يقُل : بابُ إدغام الحرفَين المتماثلَين في كلمةٍ وفي كلمتَين ، كما فعَل هنا ، بل ترجَم عنه بـ« باب الإدغام الكبير » ، وذكَر التفصيلَ في نفْسِ الأبيات ؟

والجوابُ : أنَّه قصَد في الأوَّل الترجمةَ على البابَين معاً ، فقال : باب الإدغام الكبير ، يريدُ في المثلَين والمتقاربَين ، وفي كلمةٍ وفي كلمتَين من النوعَين ، ثمَّ ذكَر التفصيلَ لكلٍّ منهما ، فقال :

١٣٢ ـ وَإِنْ كِلْمَةٌ حَرْفَانِ فِيهَا تَقَارَبَا   فَإِدْغَامُهُ لِلْقَافِ فِي الْكَافِ مُجْتَلَا

أي إذا اجتمَع في كلمة واحدة حرفان متقاربان فإدغامُ أبي عمروٍ للقاف في الكاف مكشوفٌ ظاهرٍ ، وهذا له شرطان سيأتيان في البيت الآتي ، ولكن ليس كلُّ كلمةٍ اجتمَع فيها حرفان متقاربان يُدغَمان له ، بل بخصوصيَّةِ كونِ الحرفَين قافاً وكافاً ، فتُدغَم القافُ في الكاف ، ولم يوجَدِ العكسُ ، أي كافٌ ثمَّ قاف ، فلو وُجِد متقاربان في كلمة غيرَ القاف والكافِ لم يَجُزْ إدغامُهما ، نحو : ﴿ مُتَجَٰوِرَٰتٌ ﴾[1] و﴿ يَتَدَبَّرُونَ ﴾[2] و﴿ يَتَذَكَّرُونَ ﴾[3] و﴿ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾[4]

---

(١) الرعد ٤ .

(٢) النساء ٨٢ ، محمد ٢٤ .

(٣) البقرة ٢٢١ وغيرها .

(٤) البقرة ٢٢٢ .

و﴿الْمُتَصَدِّقِينَ﴾[1] فلم تُدغَمِ التاءُ في الجيم، ولا في الدال والذالِ، ولا في الطاء، ولا في الصاد، وإن كانت تُدغَم فيها في كلمتَين، وقد تقدَّم أنَّ السببَ الحاملَ علىٰ إدغام المتقاربَين الثِّقَلُ، وأنَّ الفاكَّ كالْمُقيَّد الذي يَرجِع إلىٰ موضعٍ قريب من الموضع الذي فارَقه.

وإنَّما خَصَّ أبو عمرٍو القافَ والكافَ بذلك دون باقي المتقاربَين لكثرة الدَّوْرِ بالنسبة إلَى الغير من الكَلِم، وقيل: بل لاتِّباع الأثَر.

وشرطُ إدغام المتقاربَين أن يكون الأوَّلُ أضعفَ من الثاني أو مساوياً له؛ ليَكتسِبَ منه قوَّةً أو يتكافآ، وقد يُدغَم الأقوىٰ في الأضعف، والنحويُّون يمنعونه، وسيمرُّ بكَ هذا كلُّه إن شاء الله تعالىٰ.

قوله: (وَإِنْ كِلْمَةٌ حَرْفَانِ فِيهَا تَقَارَبَا)، في (كِلْمَةٌ) أوجهٌ:

أحدُها: أنَّها فاعلٌ بفعلٍ مضمرٍ يُفَسِّره (تَقَارَبَا)، فهو من باب الاشتغال، و(حَرْفَانِ) بدلٌ من (كِلْمَةٌ): إمَّا بدلُ بعضٍ من كلٍّ، وإمَّا بدلُ كلٍّ من كلٍّ علىٰ حذف مضافٍ، أي: وإن حَرْفا كلمةٍ، والتقديرُ: وإن تقارَب حَرْفا كلمةٍ حرفان فيها تقارَبا.

والثاني [٦٨/ ب]: أن يكونَ (كِلْمَةٌ) مرفوعةً بفعلٍ مقدَّر مدلولٍ عليه من طريق المعنىٰ لا علَى الاشتغال، والتقديرُ: وإن وُجِدتْ كلمةٌ، و(حَرْفَانِ) مبتدأٌ، و(فِيهَا) صفتُه، و(تَقَارَبَا) خبرُه، والجملةُ صفةٌ لـ (كِلْمَةٌ).

---

(١) يوسف ٨٨، الأحزاب ٣٥.

والثالثُ: أن يكونَ (كِلْمَةٌ) مرفوعةً بفعلٍ مقدَّرٍ ـ كما تقدَّم ـ و(حَرْفَانِ) فاعلٌ بفعلٍ مقدَّرٍ أيضاً، أي: وإن كلمةٌ وُجِدَ فيها حرفان تقارَبا.

وهذا كلُّه على رأي البصريِّين؛ لأنَّهم لا يُوقِعون بعد «إنْ» إلّا الأفعالَ، لفظاً أو تقديراً[1]، ومنه: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[2].

والرابعُ: أن يكونَ (كِلْمَةٌ) مبتدأً، وهذا رأيُ الكوفيِّين.

وقال أبوشامة: «(كِلْمَةٌ) فاعلُ فعلٍ مضمرٍ، أي: وإن وُجِدَتْ كلمةٌ. وكان ينبغي أن يكونَ بعدها ما يُفَسِّرُ هذا المضمرَ، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾، فالوجهُ أن يقولَ: وإن كلمةٌ وُجِدَ فيها حرفان تقارَبا، فيكونُ (حَرْفَانِ) فاعلَ فعلٍ مضمرٍ، أو يقولَ: (حَرْفَانِ) مبتدأٌ، و(تَقَارَبَا) خبرُه، ولك أن تجعلَ (حَرْفَانِ) بدلاً من (كِلْمَةٌ) بدلَ بعضٍ من كلٍّ، فيكونُ (تَقَارَبَا) نعتَ (حَرْفَانِ) وهو يُفَسِّرُ المضمرَ المقدَّرَ، أي وإن تقارب حرفان في كلمة» انتهى[3].

قولُه: «فيكونُ (تَقَارَبَا) نعتَ (حَرْفَانِ)» إلى آخره، فيه نظرٌ من حيث إنَّه متى كان نعتاً امتنَع أن يكونَ مفسِّراً؛ إذ من شَرْطِ المفسِّرِ أن يجوزَ تقديمُه على

---

(١) انظر: الإنصاف ٢/ ٦١٥ المسألة الخامسة والثمانون بعنوان: عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد (إنْ) الشرطيَّة، والدُّرّ المصون ٤/ ١٠٧.

(٢) التوبة ٦.

(٣) إبراز المعاني ١/ ٢٧٤.

ذلك الاسمِ، والنعتُ لا يتقدَّمُ علَى المنعوت.

قولُه: (فَإِدْغَامُهُ) الفاءُ جوابُ الشَّرْطِ، و«إِدْغَامُهُ» مبتدأٌ، وهو مصدرٌ مضافٌ لفاعلِه، والضميرُ لأبي عمرو، و(لِلْقَافِ) مفعولُ المصدرِ، واللامُ مَزِيدةٌ في المفعول تقويةً للعامل لأنَّه فرعٌ، فلا تعلُّقَ لها.

وقال أبوعبد الله: «و(لِلْقَافِ) و(فِي الْكَافِ) متعلِّقان بالمصدر» انتهىٰ.[1]

وفيه نظرٌ؛ إذ الزائدُ لا يتعلَّقُ، إلّا أن يريدَ التعلُّقَ المعنويَّ. ويجوزُ أن تكونَ غيرَ زائدةٍ، لكن علىٰ جعلِها خبراً ـ كما سيأتي ـ لا علىٰ ما ذكرتُه.

وفي خبر المبتدأ وجهان:

أظهرُهما أنَّه (مُجْتَلَا)، أي: إدغامُه مكشوفٌ ظاهر منظورٌ إليه لصحَّته نقلاً.

والثاني أنَّه (لِلْقَافِ)، أي: إدغامُه في الحرفَين المتقاربَين من كلمةٍ كائنٌ للقاف في الكاف، نحو: قِيامي لكَ، أي أَخُصُّكَ به دون غيرِكَ، و(مُجْتَلَا) علىٰ هذا منصوبٌ علَى الحال، وصاحبُ الحالِ ضميرُ «إِدْغَامُهُ» المستترُ في الخبر.

ثمَّ ذكَر الشرطَين المشارَ إليهما فقال:

١٣٣ ـ وَهَـٰذَا إِذَا مَا قَبْلَهُ مُتَحَرِّكٌ مُبِينٌ وَبَعْدَ الْكَافِ مِيمٌ تَخَلَّلَا

أي: وهذا الإدغامُ كائنٌ في وقتِ وجودِ حرفٍ متحرِّكٍ قبل القاف، ووجودِ ميمِ جمعٍ بعد الكاف.

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٥٠/ب.

ومقارَبَةُ القافِ للكاف من وجهَين :

أحدُهما : المخرجُ ، فإنَّ القافَ من أقصَى اللسان وما فوقَه من الحَنَك ، ومخرجُ الكاف أسفلُ من ذلك قليلاً .

والثاني : الصفةُ ، وذلك أنَّهما من الشديدةِ المنفتحةِ ، وإنَّما اشترَط ما ذكَر من تحرُّكِ ما قبل القاف ووجودِ ميمٍ بعد الكاف ، لتأكُّد الثِّقَل بالحركةِ وميمِ الجمع ، وقيل : ليكونا علىٰ منهاجِ ما أُدغِم من المِثلَين في كلمة ، نحو : ﴿ مَنَٰسِككُمْ ﴾(١) و﴿مَا سَلَكَكُّمْ ﴾(٢) [٦٩/ أ] فإنَّ فيه الأمرَين : تحرُّكُ ما قبل الأوَّلِ ، وميمُ الجمع .

قولُه : (وَهَـٰذَا) مبتدأٌ مشارٌ به إلَى الإدغام ، و(إِذَا) ظرفُ زمانٍ خبرُ المبتدأ و(مَا) بعدها مَزِيدةٌ ، و(قَبْلَهُ) متعلِّقٌ بمحذوفٍ هو رافعٌ لـ(مُتَحَرِّكٌ) ، والظرفُ مضافٌ لهذه الجملةِ ، والتقديرُ : والإدغامُ كائنٌ وقْتَ أن وُجِدَ قبله حرفٌ متحرِّكٌ و(مُبِينٌ) صفتُه ، وليس لهذه الصفةِ مفهومٌ ، بلِ المرادُ بها التأكيدُ .

قولُه : (وَبَعْدَ الْكَافِ مِيمٌ) أي : ووُجِدَ بعد الكاف ميمٌ ، فهذا داخلٌ في حيِّز ما أُضيف إليه الظرفُ .

قولُه : (تَخَلَّلَ) يجوزُ أن يكونَ فاعلُه ضميراً عائداً علىٰ أبي عمرٍو ، أي تَخَلَّلَ أبوعمرٍو بإدغامه ذلك ، ولم يَعُمَّ جميعَ ما التقتْ فيه القافُ والكافُ ، ومعنىٰ (تَخَلَّلَ) من قولهم : تَخَلَّلَ المطرُ ، إذا خَصَّ ولم يكن عامّاً ، وأن يكونَ

---

(١) البقرة ٢٠٠ .

(٢) المدَّثِّر ٤٢ .

فاعلُه ضميراً عائداً علىٰ (مِيمٍ)، بمعنىٰ أنَّ الميمَ تَخَلَّلَ حروفَ الكلمتَين: الكلمةَ التي هو آخِرها، وحروفَ الكلمة التي بعده، من: تَخَلَّلْتُ القومَ، إذا دخلتُ في خَلَلِهم وخِلالِهم، أي وَسَطِهم، فعلَى الأوَّل تكونُ الجملةُ مستأنَفةً، أخبَر عن أبي عمرٍو بأنَّه خَصَّ ذلك ولم يَعُمَّ، وعلَى الثاني يكونُ محلُّها الرفعُ صفةً لـ(مِيمٌ)، وهذا أظهَرُ.

ثمَّ أخَذ يذكُرُ أمثلةَ ما اجتَمع فيه الشَّرْطان وما لم يَجتمعا فيه، فقال:

١٣٤ ـ كَيَرْزُقُكُمْ وَاثَقكُّمُو وَخَلَقكُّمُو ... وَمِيثَٰقَكُمْ أَظْهِرْ وَنَرْزُقُكَ انْجَلَا

مثَّل لِما استكمَل الشرطَين بثلاثة أحرفٍ: ﴿يَرْزُقُكُمْ﴾[1] ﴿وَاثَقَكُمْ﴾[2] و﴿خَلَقَكُمْ﴾[3]، والأوَّلُ يمكنُ قراءتُه مُظهَراً ومُدغَماً، والاثنان بعده لا يمكنُ أن يُقرآ إلّا مدغَمَين ليستقيمَ الوزنُ، ويَلزَمُ مع الإدغام في الثلاثة أن تَتَّصِلَ الميمُ بواوٍ ـ وإن كان أبوعمرٍو لايَقرأُ كذلك ـ لضرورة الوزن، فإذا قُرِئ الأوَّلُ مفكوكاً سكنَتْ ميمُه، والوزنُ مستقيمٌ.

فإن قيل: يمكنُ أن يُقرأ الاثنان بغير إدغامٍ، وذلك مع تسكين القاف.

فالجوابُ: أنَّه متىٰ سكنتِ القافُ وجَب الإدغامُ، ولذلك أُجمِع علىٰ إدغام ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّمْ﴾ في المرسَلات [٢٠]، وذلك لسكون القاف.

(١) يونس ٣١ وغيرها.

(٢) المائدة ٧.

(٣) البقرة ٢١ وغيرها.

ثمَّ مثَّل لِما عَدِم أحدَ الشَّرْطَين بمثالَين :

أحدهما : ما عُدم فيه الشَّرْطُ الأوَّلُ، وهو تحرُّكُ ما قبل القاف، نحو : ﴿ مِيثَـٰقَكُمْ ﴾ (١) فإنَّه ـ وإن وُجِد فيه ميمُ الجمع ـ قد عَدم تحرُّكَ ما قبل القاف .

والثاني : ما عُدم فيه الشَّرْطُ الثاني، وهو ميمُ الجمع، نحو : ﴿ نَرْزُقُكَ ﴾ (٢)، فإنَّه ـ وإن تحرَّكَ ما قبل القاف ـ فقد عَدم ميمَ الجمع .

وما ذكَره الناظمُ هو المشهورُ، وإلّا فقد رُوي الإدغامُ فيما إذا (٣) سكَن ما قبل القاف، ورُوي تركُ إدغامِ ما تحرَّك ما قبل قافِه .

قولُه : (كَيَرْزُقُكُمْ) قد تقدَّم أنَّه يجوزُ أن يكونَ خبرَ مبتدأٍ مضمَرٍ، وأن يكونَ منصوباً بـ« أَعْنِي » .

قوله : (وَاثَقَكُمُ) حذَف عاطفَه للدلالة عليه .

قولُه : (وَمِيثَـٰقَكُمْ أَظْهِرْ) : (مِيثَـٰقَكُمْ) مفعولٌ مقدَّم لـ(أَظْهِرْ)، ويُقرأ منصوباً علَى المفعوليَّة . فإن قلتَ : قد (٤) ورَد منصوباً في البقرة [٦٣] للجميع، ومرفوعاً في الحديد [٨] لأبي عمرٍو، فإيراده [٦٩/ ب] منصوباً يُوهِم تخصيصَ الإدغامِ .

(١) البقرة ٦٣ وغيرها .

(٢) طه ١٣٢ .

(٣) « إذا » من (ص) فقط .

(٤) « قد » من (ص) فقط .

فالجوابُ : أنَّه لو قُرئ مرفوعاً علَى الحكاية لتُوهِّم إخراجُ المنصوبِ أيضاً فلم يَبقَ إلّا أن يَجريَ علىٰ ظاهر الإعرابِ ويُجعلَ مفعولاً مقدَّماً، كأنَّه قال : أَظهِر هذا اللفظَ من حيثُ هو من غير نظرٍ إلىٰ حالِه المنقولِ عنها من رفعٍ أو نصبٍ. وسيأتي ما يُشبِه هذا البحثَ في قوله :

وَرِضْوَانٌ اضْمُمْ غَيْرَ ثَانِي الْعُقُودِ. . .

في آل عمران [1] إن شاء الله تعالىٰ.

وقولُه : (وَنَرْزُقُكَ) يجوزُ أن يكونَ عطفاً علَى المفعول، أي : أَظهِر هذا وهذا، ويكونُ (انْجَلَىٰ) علىٰ هذا مستأنَفاً، أي انكشَف ما ذكَرتُه لكَ من تمثيلي بالنوعَين وهُما ما استكمَل الشَّرْطَين فأُدغِم كالثلاثة المتقدِّمة، وما فقَد أحدَ الشَّرْطَين فأُظهِر كالاثنين المتأخِّرَين. وأن يكونَ مبتدأً و(انْجَلَىٰ) خبرُه، أي : انكشَف وظهَر أمرُه أنَّه بالإظهار. والأوَّلُ أَولىٰ؛ لعموم فائدته، والاعتذارُ الذي مرَّ في تسميته ﴿مَنَٰسِكَكُمْ﴾[2] و﴿مَا سَلَكَكُمْ﴾ [3] [كلمةً] [4] آتٍ هنا أيضاً.

١٣٥ ـ وَإِدْغَامُ ذِي التَّحْرِيمِ طَلَّقَكُنَّ قُلْ أَحَقُّ وَبِالتَّأْنِيثِ وَالْجَمْعِ أُثْقِلَا

---

(١) البيت ٥٤٨.

(٢) البقرة ٢٠٠.

(٣) المدَّثِّر ٤٢.

(٤) تكملة يقتضيها السياق، وانظر شرح البيت ١١٧، ص ٤١١.

أخبَر أنَّ إدغامَ ﴿طَلَّقكُنَّ﴾ من قوله تعالىٰ في سورة التحريم [٥] : ﴿عَسَىٰ رَبُّهُ إِن طَلَّقَكُنَّ﴾ أحقُّ من إدغام ما تقدَّم من نحو ﴿خَلَقكُّمْ﴾ (١) ، ووجهُ الأحقِّيَّةِ أنَّ الإدغامَ شُرع تخفيفاً ، ولا شَكَّ أنَّ ﴿طَلَّقَكُنَّ﴾ أثقلُ من ﴿خَلَقَكُمْ﴾ وبابِه ؛ لأنَّ فيه ما في ﴿خَلَقَكُمْ﴾ من تحرُّكِ ما قبل القاف ، ومن علامةٍ دالَّة علَى الجمع ، ويزيدُ عليه بشيئَين (٢) : أحدهما التأنيثُ ؛ لأنَّ النونَ تدلُّ علَى التأنيثِ والميمَ علَى التذكير ، والثاني تشديدُ النون . والمصنِّفُ ذكَر التأنيثَ والجمعَ في سببِ الأحقِّيَّة ، فأمَّا التأنيثُ فواضحٌ ، وأمَّا الجمعُ فلا يَظهَرُ لذِكْرِه له وجهٌ ؛ لأنَّه مشتركٌ بين الموضعَين ، فلو ذكَر التشديدَ موضعَه لكان أَظهَرَ وأكثرَ فائدةً ، ولكنَّه تبِع صاحبَ « التيسير » في هذه العبارة ، كما سأَحكيه عنهم .

واختلَف النقَلةُ عن أبي عمرٍو في إدغام هذا الحرف وإظهارِه : فمنهم مَن نقَل إدغامَه لِما ذكرتُه ، وعليه عَوَّل أبو عمرو الدانيُّ وغيرُه ، قال الدانيُّ : « وبه قرأتُ ، وهو القياسُ لِثِقَلِ الجمعِ والتأنيثِ » (٣) . ومنهم مَن نقَل عنه الإظهارَ ، رُوي عن اليزيديِّ أنَّه قال : يَلزَمُ أباعمرٍو إدغامُه (٤) . قالوا : فظاهرُ هذا أنَّه رواه عنه بالإظهار لإلزامِه له بإدغامه ، إذ لو رواه مُدغَماً عنه لم يَقُلْ ذلك ، وهو

(١) البقرة ٢١ وغيرها .

(٢) في (م) و(ت) : بسببين .

(٣) التيسير ص ٢٢ .

(٤) اللآلئ الفريدة ٥١/أ ، وقال الدانيُّ في « التيسير » ص ٢٢ ، عند الكلام علىٰ حكم ﴿طَلَّقَكُنَّ﴾ : « وأَلْزَمَ اليزيديُّ أبا عمرٍو إدغامَه ، فدلَّ علىٰ أنَّه يرويه عنه بالإظهار » اهـ.

ظاهرٌ .[١]

وقد تأوَّل بعضُهم قولَ اليزيديِّ بأنَّ أبا عمرٍو أدغَمه ؛ لأنَّ إدغامَه لازمٌ له علىٰ أصله .

والإظهارُ طريقةُ أبي بكرِ ابنِ مجاهدٍ وأصحابِه ، واعتلُّوا بأنَّ إدغامَه يؤدِّي إلىٰ زيادة ثِقَلِ اللفظة ، وذلك أنَّه إذا أُدغِم تَوالىٰ ثلاثةُ أحرفٍ مضعَّفَةَ : اللامُ مشدَّدة والنونُ مشدَّدة ، فلو أُدغِمتِ القافُ في الكاف صارت كافاً مشدَّدة ، ولذلك اختلَف أهلُ الاختيار من المشايخ : منهم من اختار له الإدغامَ ؛ لأنَّ الإدغامَ دائرٌ مع الثِّقَل ، فكلَّما زاد الثِّقَلُ زاد تأكُّدُ الإدغامِ ، ولا شَكَّ أنَّ ثِقَلَ ﴿طَلَّقَكُنَّ﴾ أكثرُ ؛ فإنَّ فيه [٧٠/ أ] أربعةَ أشياء : تحرُّكُ ما قبل القاف ، والجمعُ والتأنيثُ ، وتشديدُ علامةِ الجمع ، وإن ضمَمتَ إليه تشديدَ حرفٍ قبل القاف صارت خمسةً ، بخلاف ﴿خَلَقَكُمْ﴾ فإنَّ فيه سببَين : تحرُّكُ ما قبل القاف ، والدلالةُ علَى الجمع .

ومنهم مَنِ اختار له الاظهارَ ؛ لئلّا يتوالىٰ بالإدغام ثلاثةُ أحرفٍ مشدَّدة ، ولا شَكَّ أنَّ هذا أثقلُ ، وجعَل أبوشامة الأسبابَ في ﴿طَلَّقَكُنَّ﴾ ثلاثةَ أشياء وقال : « فإن أردتَّ المرجِّحاتِ الثلاثةَ فقل :

وَطَلَّقَكُنَّ ادْغِمْ أَحَقُّ فَنُونُهُ ... مُحَرَّكَةٌ جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ ثُقِّلَا

---

(١) قال الدانيُّ في « التيسير » ص ٢٢ ، عند الكلام علىٰ حكم ﴿طَلَّقَكُنَّ﴾ : « وأَلْزَمَ اليزيديُّ أبا عمرٍو إدغامَه ، فدلَّ علىٰ أنَّه يرويه عنه بالإظهار » اهـ.

أي: هو أحقُّ، يعني الإدغامَ، ومُحَرَّكَةٌ وما بعده أخبارٌ لقوله: فَنُونُهُ، والنونُ تؤنَّثُ وتذكَّرُ، فلهذا أنَّث مُحَرَّكَةٌ، وذكَّر ثُقِّلَا» .[1]

قولُه: (وَإِدْغَامُ) مبتدأٌ، و(أَحَقُّ) خبرُه، وهو أَفعَل تفضيلٍ، والمفضَّلُ عليه محذوفٌ للعلمِ به كما سيأتي بيانُه.

و(ذِي التَّحْرِيمِ) مفعولُ المصدر، و(طَلَّقَكُنَّ) يجوزُ أن يكونَ بدلاً من (ذِي التَّحْرِيمِ) أو عطفَ بيانٍ له، فيكونُ مجرورَ المحلِّ، وأن يكونَ منصوباً بـ«أَعْنِي»، وأن يكونَ مرفوعاً على إضمار مبتدأٍ، والجملةُ محكيَّةٌ بـ(قُلْ) فهي في محلِّ نصبٍ به، والتقديرُ: قُلْ إدغامُ ﴿طَلَّقَكُنَّ﴾ الذي في التحريم أحقُّ من إدغام ما تقدَّم من ﴿يَرْزُقُكُمْ﴾ ونحوِه.

وقال أبوعبدالله: «و(قُلْ) تقديرُه: قُل هو أحقُّ، فالجملةُ الإسميَّة معمولةٌ لـ(قُلْ)، و(قُلْ) ومعمولُه خبرُ المبتدأ» انتهى.[2] وهذا إضمارُ ما لا فائدةَ فيه، ولا ضرورةَ تدعو إليه.

قولُه: (وَبِالتَّأْنِيثِ) متعلِّقٌ بـ(أُثْقِلَ)، و(الْجَمْعِ) عطفٌ على «التَّأْنِيثِ»، والباءُ للسببيَّة، أي: أُثْقِلَ بسبب هذَين الشيئَين. وقد تقدَّم أنَّه لا معنى لذِكْرِه الجمعَ بالنسبة إلى ذِكْرِه سببَ الأحقِّيَّة، فإن أراد التنبيهَ بذلك على حصول الثِّقَلِ به سَهُلَ الأمرُ، إلّا أنَّه ليس فيه كثيرُ فائدةٍ، والجملةُ من قوله: (أُثْقِلَ)

(١) إبراز المعاني ١/ ٢٧٧.

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ٥١/ أ.

مستأنفةٌ، أخبَر بها عن سبب الأحقِّيَّة بإدغام ﴿طَلَّقَكُنَّ﴾ من غيره.

١٣٦ ـ وَمَهْمَا يَكُونَا كِلْمَتَيْنِ فَمُدْغِمٌ أَوَائِلَ كِلْمِ الْبَيْتِ بَعْدُ عَلَى الْوِلَا

أي: ومهما وُجِدَتْ كلمتان آخرَ الأولى مقاربٌ لأوَّل الثانيةِ من كَلِم البيت الآتي بعد هذا البيت، فأبوعمروٍ يُدغِم تلك الأحرَفَ بعضَها في بعضٍ على التفصيل الذي سيأتي، ويجوزُ أن يكونَ تقديرُ كلامِه: ومهما يكونُ المتقاربان ذوي كلمتَين، أي التقَيا في كلمتَين على حدِّ التقاء المِثلَين فيما تقدَّم، فأبوعمروٍ يُدغِمُ[1] من ذلك الحروفَ التي هي أوائلُ كَلِم البيت الآتي عَقِيبَ هذا البيت.

قولُه: (وَمَهْمَا) قد تقدَّم أنَّها اسمُ شَرْطٍ[2]. و(كِلْمَتَيْنِ) خبرُ (يَكُونَا) على حذف مضافٍ، أي ذوي كَلِمتَين، والألفُ للمتقاربَين. وقيل: كان تامَّةٌ، فالألفُ فاعلةٌ، و(كِلْمَتَيْنِ) حالٌ، وهو على حذف مضافٍ، أي مهما يقعُ المتقاربان حرفَيْ كلمتَين. والأوَّلُ أظهَرُ من هذا.

والفاءُ جوابُ الشَّرْطِ، و(مُدْغِمٌ) خبرُ مبتدأٍ مضمَرٍ، أي: فهو مُدغِمٌ، يعني أبا عمروٍ.

قولُه: (أَوَائِلَ) مفعولُ (مُدْغِمٌ).

و(كِلْم) بكسر الكاف وسكونِ اللام، قد تقدَّم أنَّها إحدى اللغات الثلاث

---

(١) سقط من (ص): يُدغِم.

(٢) عند شرح البيت ٥٦، ص ١٩٠.

في «كَلِمة» .[١]

قولُه : (بَعْدُ) منصوبٌ بمحذوفٍ، أي البيتُ الواقع بعد [٧٠/ ب] هذا البيت، فقُطع الظرفُ عن الإضافة بعد حذفِ عامله، وأعرَب أبوعبد الله هذا الظرفَ حالاً من (الْبَيْتِ)[٢]، وهو فاسدٌ؛ لأنَّ الظرفَ متىٰ قُطع عن الإضافة لم يَجُزْ أن يقعَ حالاً ولا خبراً ولا صفةً ولا صِلَةً، وإن كان بعضُهم قد غلِط في ذلك وأعرَب قولَه : ﴿وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ﴾ مبتدأً وخبراً .[٣]

و(عَلَىٰ الْوِلَا) حالٌ من (كِلْمِ الْبَيْتِ)، أي حالَ كونِها متواليةً يتلو بعضُها بعضاً . والوِلاءُ بالكسر والمدِّ: المتابَعةُ، قصَره كما قصَر «الْعَلَاء» في «أَجْذَمُ

(١) عند شرح البيت ١١٧، ص ٤١٦ .

(٢) قال أبوعبد الله : «و(بَعْدُ) في موضع الحال من (الْبَيْتِ)» اهـ. اللآلئ الفريدة لوحة ٥١/ ب .

(٣) يوسف ٨٠ . وممَّن أعربه كذلك الزمخشريُّ وابنُ عطيَّة، قال أبوحيّان بعد أن نقَل قولَيهما : «وهذا راجعٌ إلىٰ معنىً واحدٍ، وهو أنَّ ﴿مَا فَرَّطتُمْ﴾ يُقدَّرُ بمصدرٍ مرفوع بالابتداء، و﴿مِن قَبْلُ﴾ في موضع الخبر، وذَهِلا عن قاعدةٍ عربيَّة ـ وحُقَّ لهما أن يَذهَلا ـ وهو أنَّ هذه الظروف التي هي غاياتٌ إذا ثَبتتْ لا تَقعُ أخباراً للمبتدأ، جُرَّتْ أو لم تُجرَّ، تقول : يومُ السبت مباركٌ، والسفرُ بَعْدَه، ولا يجوز : والسفرُ بَعْدُ، و : عُمرُ وزيدٌ خَلْفَه، ولا يُقال : عُمرُ وزيدٌ خَلْفُ، وعلىٰ ما ذكَراه يكون : تفريطُكم مبتدأ، و﴿مِن قَبْلُ﴾ خبر، وهو مبنيٌّ، وذلك لا يجوز، وهذا مقرَّرٌ في عِلم العربيَّة» اهـ. البحر المحيط ٥/ ٣٣٦ . وانظر الكشَّاف ٢/ ٣٣٧ .

الْعَلَا» كما تقدَّم[1]، ويجوزُ أن يكونَ (عَلَى الْوِلَا) حالاً من (الْبَيْتِ) أيضاً، أي حالَ كونه متابِعاً لهذا البيت. ثمَّ ذكَر البيتَ فقال:

١٣٧ـ شِفَا لَمْ تَضِقْ نَفْساً بِهَا رُمْ دَوَا ضَنٍ ثَوَىٰ كَانَ ذَا حُسْنٍ سَأَىٰ مِنْهُ قَدْ جَلَا

أتىٰ في هذا البيت بستَّ عشرةَ كلمةً متضمِّنةً لستَّةَ عشرَ حرفاً من أوائلها، وليس مرادُه أنَّ كلَّ حرفٍ من هذه الحروف يُدغَمُ في جميع ما ذُكِر معه، بل سيبيِّنُ ما يُدغَم منها في غيره. وأتىٰ بهذه الكلمات مضمَّناتٍ لمعانٍ حَسَنةٍ، وإن كان الغرضُ معرفةَ أوائلِ الكَلِم فقط؛ لئلّا يبقىٰ مجرَّدَ لفظٍ لا معنىٰ له، فيمُجُّه السمعُ وتَنْبُو عنه الطِّباعُ، وكذلك عادةُ العلماء، يَجمعون الحروفَ في كلمة مفهومةِ المعنىٰ، نحو جمعِهم حروفَ الاستعلاء في: «قِظْ خُصَّ ضَغْطٍ»، وحروفَ الشِّدَّة: «أَجَدتُّ كَقُطْبٍ»، وحروفَ الزيادة في: «سَأَلْتُمُونِيهَا».

وقد جمَع هذه الحروفَ الستَّةَ عشرَ صاحبُ «التيسير» في خمس كلماتٍ، وهي: «سَنَشُدُّ حُجَّتَكَ بَذْلُ رُضٍ قُثَم»[2] فسلَك الناظمُ ـ رحمه الله ـ في ذلك مسلَكَ العلماء، فأورَد هذا البيتَ متغزِّلاً به في امرأةٍ تُسمَّىٰ بـ«شِفَا»، والأَلْيَقُ أن يكونَ عَنَىٰ بها امرأةً من نساء الآخِرة، وهو علَمٌ يَغْلِبُ في أمَّهات القُرشيِّين وهو ممدودٌ قصَره ضرورةً، وهو في الأصل مصدرُ: شَفَىٰ يَشْفِي، كأنَّهم سَمَّوْها بذلك لأنَّها تَشْفِي من السَّقَم، وهو ممتنعٌ من الصرف؛ للعَلَميَّة والتأنيثِ، ومنعُه

(١) البيت ٤.

(٢) التيسير ص ٢٣.

متحتِّمٌ لزيادته على ثلاثة أحرفٍ .

قولُه : (لَمْ تَضِقْ نَفْساً) يصِفُها بحُسن الخُلُق ، وسَعَةِ الصدر ، وطَلَاقَةِ الوجه ، ولم يتَّصِفِ الإنسانُ بأحسنَ من حُسن الخُلق ، وفي الحديث : «أَوَّلُ مَا يُوضَعُ فِي الْمِيزَانِ الْخُلُقُ الْحَسَنُ»[1] ، وقد مدَح اللهُ به رسولَه ـ ﷺ ـ فقال : ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ .[2]

قوله : (بِهَا رُمْ) أي بهذه المرأةِ اطلبْ ، يقال : رامَ الشيءَ يَرُومُه رَوْماً ، أي طلَبَه .

قوله : (دَوَا) هو ما يُتداوىٰ به ، وأصلُه المدُّ ، قصَره ضرورةً ، ويجوزُ أن يكونَ مصدراً ، أي مداواةً .

قوله : (ضَنٍ) أي سَقِيم ، يقال : ضَنِيَ ـ بالكسر ـ يَضْنَىٰ ضَنًى فهو ضَنٍ ـ مِثلُ : حَرًى وحَرٍ ـ وهو الذي نَهَكَه المرضُ ، فلا عليكَ أن تقرأَه في البيت : ضَنٍ أو ضَنًى ، وعلىٰ قراءتِكَ إيَّاه بالفتح يجوزُ أن يكونَ مصدراً لا وصفاً ، أي : اطلُبْ بوَصْلِ هذه المرأةِ دَوا هذا الرَّجُلِ ، أو هذا السَّقَم .

---

(١) الحديث رواه أبونُعيم في الحِلية ٥/ ٧٥ ، وابنُ أبي شَيبة في مصنَّفه ٦/ ٩٠ ، وابنُ حَجَر في المطالب العالية (٢٥٤٩) باب : حسن الخُلُق ، والمتَّقي الهنديُّ في كنز العمال (٥١٦٠) ونسَبه للطبرانيِّ ، والعَجلونيُّ في كشف الخفاء (١/ ٣١٣) ، ونقَل ابنُ أبي حاتم في علل الحديث (ص٢٤٧) عن أبيه أبي حاتم الرازيِّ تصحيحَ هذا الحديث من طُرُق عِدَّة .

(٢) القلم ٤ .

قوله : (ثَوَىٰ) أي أقامَ ، يقال : ثَوَىٰ يَثْوِي ثَوَاءً ، أي أقامَ ، وفاعلُه ضميرٌ يعودُ علَى الضَّنِيِّ المدلولِ عليه بالوصف ، وإن قرأناه ضَنًى بالفتح وجعلناه مصدراً فالضميرُ عائدٌ عليه .

قوله [٧١/ أ] : (كَانَ ذَا حُسْنٍ) : في (كَانَ) ضميرٌ يعودُ علىٰ الرَّجُل الضَّنِيِّ أي كان هذا الرَّجُلُ الشديدُ السَّقَمِ صاحبَ حُسنٍ وهيئةٍ حَسَنَةٍ ، فأَضْناه حُبُّ هذه المرأةِ .

قوله : (سَأَىٰ) مقلوبٌ من « سَاءَ » ، مِثلُ : نَأَىٰ في نَاءَ ، وفي (سَأَىٰ) ضميرُ الضَّنِيِّ أيضاً ، أي ساءتْ حالُه بعد ما كانتْ حَسَنَةً .

قوله : (مِنْهُ) أي من الضَّنِيِّ ، فالضميرُ يعودُ علىٰ المصدر بالتأويلَين المتقدِّمَين في قوله : (ثَوَىٰ) .

قوله : (قَدْ جَلَا) أي قد كشَفَ الضَّنَىٰ أمْرَه وأظهَر سِتْرَه .

و« مِنْ » إمَّا للتعليل ، وإمَّا لابتداء الغاية .

قوله : (شِفَا) مبتدأٌ ، و(لَمْ تَضِقْ) خبرُه ، و(نَفْساً) منصوبٌ علَى التمييز ، وهو منقولٌ من الفاعليَّة ، أي : لم تَضِقْ نَفْسُها .

قوله : (بِهَا) متعلِّقٌ بـ(رُمْ) ، وهو علىٰ حذف مضافٍ ، أي : رُمْ بسببِ وَصْلِها ولقائِها .

قوله : (دَوَا) مفعولُ (رُمْ) ، و(ضَنٍ) خفضٌ بالإضافة ، فإن كان (دَوَا)

بمعنى مداواة، و(ضَنٍ) مرادٌ به الشخصُ، [كان مصدراً مضافاً لمفعوله، وإن أُريدَ بالدَّوَا ما يُداوىٰ به، وبالضَّنِيِّ الشخصُ][1]، كانت إضافةَ تخصيصٍ.

قوله: (ثوَىٰ) جملةٌ معترِضة بين الصفةِ والموصوفِ، وذلك أنَّ (كَانَ ذَا حُسْنٍ) صفةٌ لـ(ضَنٍ)، فوقعَتْ معترضةً؛ لأنَّ فيها تشديداً وتأكيداً.

وقال أبوعبد الله: «(ثَوَىٰ) فاعلُه مضمَرٌ يعودُ علىٰ ما دَلَّ عليه (ضَنٍ): من الضَّنَىٰ، وهو وفاعلُه في موضع الصفةِ لـ(ضَنٍ)» انتهىٰ[2]. وهذا علىٰ ظاهره مردودٌ؛ لِخُلُوِّ الجملةِ الواقعةِ صفةً من ضميرٍ عائدٍ علَى الموصوف، لأنَّه جعَل فاعلَه ضميرَ المصدر المدلولِ عليه بالوصف، فكان ينبغي أن يتحيَّلَ لكلامه في مُصَحّحٍ، وهو أن يقال: العائدُ إمَّا مقدَّرٌ، أي: ثَوَى الضَّنَىٰ عنده أو في بَدَنِه وإمَّا أن يُضمَرَ الفاعلُ عائداً علىٰ شيءٍ مضافٍ لضميرِ الموصوف، فيعودُ الضميرُ علىٰ ذلك المضافِ بقَيد الإضافة، والتقديرُ: ضَنٍ ثَوَىٰ هو، أي ضَنَاه، فالهاءُ في «ضَنَاهُ» لـ«ضَنٍ»، وهو معنىً لطيفٌ وبحثٌ حَسن، يذكُره النحويُّون في قول كُثَيِّر:[3]

---

(١) سقط ما بين الحاصرتَين من (ص).

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ٥١/ب.

(٣) البيت من الطويل، وصدره:

قَضَىٰ كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّىٰ غَرِيمَهُ

وهو في ديوانه ص ١٤٣، والإنصاف ١/ ٩٠، و ابن يعيش١/ ٨، وشرح التسهيل لابن مالك٢/ ١٦٦، ولسان العرب١٢/ ٤٣٦ (غرم)، والتصريح٢/ ٤٣١، وأوضح المسالك=

وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا

فحينئذٍ يصحُّ جعلُها صفةً ولا اعتراضَ .

قوله : (كَانَ ذَا) صفةٌ لـ(ضَنٍ) كما تقدَّم ، وقال أبوعبدالله : « هو مستأنَف »[1] وليس بطائلٍ ، لكنَّه لَمَّا جعَل (ثَوَىٰ) صفةً لـ(ضَنٍ) جعَل هذه مستأنَفةً ، ولو جعَلها صفةً لكان أَوْلىٰ ؛ لانقياد المعنىٰ إليه .

قوله : (سَأَىٰ) صفةٌ لـ(ضَنٍ) وذلك علىٰ حذف مضافٍ ، أي : ضَنٍ ساءتْ حالُه ، وجعَله أبوعبدالله علىٰ تقدير فاءٍ جواباً لِمَن قال : أيُّ شيءٍ أصابَه ؟[2] يعني أنَّ الأصلَ : كان ذا حُسنٍ فسَأىٰ . ولا حاجةَ إلىٰ ذلك .

قوله : (مِنْهُ) الظاهرُ عَوْدُ الضمير علَى الضَّنِيِّ المدلولِ عليه بـ(ضَنٍ) ، و« مِنْ » للتعليل ، أي : سَأَى الرَّجُلُ الضَّنِيُّ من أجْلِ الضَّنَى الذي أصابه ، أو

= ٢/ ١٩٥ ، وشرح قصيدة كعب ص ٥٥ ، وعمدة الحفَّاظ ص ١٨٣ مادَّة (د ي ن) .
والشاهد فيه : «مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا» فقد تنازَع عاملان وهُما قوله : «مَمْطُولٌ» و«مُعَنًّى» معمولاً واحداً ، وهو قوله : غَرِيمُهَا . ولم يجعله ابنُ مالك من باب التنازع ؛ لأنَّه يَشترِطُ في المتنازَع فيه ألَّا يكون سببيّاً مرفوعاً ، وعليه فـ« غَرِيمُهَا » مبتدأٌ ثان ، و« مَمْطُولٌ » و« مُعَنًّى » خبران عنه ، وجملةُ « غَرِيمُهَا مَمْطُولٌ مُعَنًّى » خبرٌ عن « عَزَّةُ » . انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٦٤ ـ ١٦٦ .

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٥١/ ب .

(٢) قال أبوعبد الله : « وسَآ وسَاءَ مثل نَئَا ونَاءَ ، وتقتضي فاءً محذوفة ، أوهو علىٰ تقدير الجواب لمن قال : أيُّ شيء أصابه ؟ » اهـ . المصدر السابق . اللآلئ الفريدة لوحة ٥١/ ب .

لابتداء الغايةِ ، أي : كانت مساءاتُه ناشئةً من الضَّنَىٰ ، و«مِنْ» علىٰ كلا التقديرَين متعلِّقةٌ بـ(سَأَىٰ) ، وجعل أبوعبد الله (مِنْهُ) حالاً من فاعل (جَلَا) ، فقال : « و(مِنْهُ قَدْ جَلَا) جملةٌ كُبرىٰ حُذف المبتدأُ من أوَّلها ، و(مِنْهُ) حالٌ من فاعل فِعْلها ، ومفعولُ فِعْلها محذوفٌ ، أي : ذلك قد جَلا أَمْرَه في حالِ [٧١/ ب] كونِه كائناً منه » [1] وهذا تكلُّفٌ لا حاجةَ تدعو إليه . ويجوزُ أن يعودَ الضميرُ علَىٰ الرَّجُلِ الضَّنِيِّ ، أي : قد جَلا الضَّنَىٰ من الرَّجُلِ الضَّنِيِّ أَمْرَه وأَظهَر سِرَّه ويكونُ (قَدْ جَلَا) صفةً للرَّجُلِ الضَّنِيِّ ، فتَتوالىٰ صفاتُه إن لم تُجعَلْ (ثَوَىٰ) معترضةً ، وعلىٰ عَوْدِ الضميرِ علَى الشخص يَتعلَّقُ (مِنْهُ) بـ(جَلَا) ، وقيل : معناه ـ علىٰ قولِنا : إنَّ الضميرَ للرَّجُلِ الضَّنِيِّ ـ سَاء ذلك مَن رآه منه . وقيل : هو مفعولُ (سَأَىٰ) علىٰ زيادةِ « مِنْ » ، أي : ساء الضَّنِيَّ ، وهذا يُقاس علىٰ قول الأخفش ؛ فإنَّه لا يَشترِطُ في زيادتها شيئاً ، والكوفيُّون يَشترطون شيئاً واحداً ، والبصريُّون يَشترطون شيئَين ، علىٰ ما عُرِف في عِلم الإعراب . [2]

---

(١) المصدر السابق .

(٢) قال ابنُ هشام عن (مِنْ) الجارَّة : « وشَرْطُ زيادتها في النوعَين ثلاثةُ أُمور : أحدها : تقدُّمُ نفيٍ أو نَهْيٍ أو استفهامٍ بـ(هَلْ) . . وزاد الفارسيُّ الشَّرْط . . والثاني : تنكيرُ مجرورِها . والثالثُ : كونُه فاعلاً ، أو مفعولاً به ، أو مبتدأ » ثمَّ قال في التنبيه الرابع : « أكثرُهم أهمَلَ هذا الشَّرْطَ الثالث ، فيَلزمُهم زيادتُها في الخبر في نحو : ما زيدٌ قائماً ، والتمييزِ في نحو : ما طاب زيدٌ نَفْساً ، والحالِ في نحو : ما جاء أحدٌ راكباً ، وهُم لا يُجيزون ذلك . . ولم يَشترطِ الأخفشُ واحداً من الشَّرْطَين الأوَّلَين . . ولم يَشترطِ الكوفيُّون الأوَّلَ . . » اهـ. مغني اللبيب ص ٤٢٥ ـ ٤٢٨ ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٣٧ ـ ١٤٠ .

والجملُ في قوله : (شِفَا لَمْ تَضِقْ) إلىٰ آخرِ البيت ، أتىٰ بها من غير عاطفٍ بلِ استأنَفها إخباراً بعد إخبارٍ ، كقوله تعالىٰ : ﴿ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ يُفَصِّلُ ٱلْآيَٰتِ ﴾[١] ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ ۞ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۞ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ۞ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ﴾[٢] . ويجوزُ أن يكونَ قد حذَف عاطفاً بين هذه الجُمل كما يُحذفُ من المفرَدات ، كقوله :[٣]

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا   يَزْرَعُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ

وسيذكُر الناظمُ كلَّ حرفٍ من هذه الأحرف في ماذا يُدغَم ، لكن لا علىٰ ترتيبِ ما سرَده في هذا البيت ، بل تبِع صاحبَ « التيسير » فيما فعَل ، ولم يُمكِنْه جمعُ الحروف علىٰ ذلك الترتيب في بيتٍ واحد مستقيمِ المعنىٰ ، فخالَف الترتيبَ في جمعِ حروفِها .

ثمَّ لإدغام المتقاربَين شروطٌ كما في المِثلَين ، فشرَع في ذِكْرها فقال :

١٣٨ ـ إِذَا لَمْ يُنَوَّنْ أَوْ يَكُنْ تَا مُخَاطَبٍ   وَمَا لَيْسَ مَجْزُوماً وَلَا مُتَثَقِّلَا

أي شَرْطُ إدغامِ أحدِ المتقاربَين في الآخَر ألَّا يُنوَّنَ الأوَّلُ ، فلو نُوِّنَ امتنَع إدغامُه للعِلَّة المذكورة في المِثلَين[٤] ، ومثاله : ﴿ فِي ظُلُمَٰتٍ ثَلَٰثٍ ﴾[٥] ﴿ شَدِيدٌ

---

(١) الرعد ٢ .

(٢) الرحمن ١ ـ ٤ .

(٣) تقدَّم عند شرح البيت ١١٠ ، ص ٣٧٠ .

(٤) انظر شرح البيت ١٢٠ ص ٤٢٦ .

(٥) الزمر ٦ .

تَحۡسَبُهُمۡ﴾[1] ﴿لَذِكۡرٞ لَّكَ﴾[2] ﴿رَجُلٞ رَّشِيدٞ﴾[3]، فلَمْ تُدغَمِ التاءُ في الثاء المثلَّثة، ولا الدالُ في التاء المثنَّاة من فَوق، ولا الراءُ في اللام، ولا اللامُ في الراء؛ للتنوين الفاصلِ بينهما.

الشرطُ الثاني: أن لا يكونَ تاءَ مخاطَبٍ، ومثالُه: ﴿خَلَقۡتَ طِينًا﴾[4]، ﴿كُنتَ ثَاوِيًا﴾[5]، ﴿فَلَبِثۡتَ سِنِينَ﴾[6]، ﴿دَخَلۡتَ جَنَّتَكَ﴾[7]، لم يُدغَم؛ لِما تقدَّم في المِثلَين، وسيأتي خلافٌ في قوله: ﴿جِئۡتِ شَيۡـًٔا فَرِيًّا﴾[8] ـ وإن كان في تائِه خطابٌ ـ لِما سيذكُرُ هناك من ثِقَلِه بالكسر ونُقصانِ الفعل قبلها، ولذلك قال المصنِّفُ: (مُخَاطَبٍ) بقَيدِ التذكير ليُخرجَ هذا.

---

(١) الحشر ١٤. ويُلاحَظ أنَّ أبا عمرٍو يقرأ: ﴿تَحۡسِبُهُمۡ﴾ بكسر السين. انظر: النشر ٢/ ٢٣٦.

(٢) الزخرف ٤٤.

(٣) هود ٧٨.

(٤) الإسراء ٦١.

(٥) القصص ٤٥.

(٦) طه ٤٠.

(٧) الكهف ٣٩.

(٨) مريم ٢٧.

الثالثُ : أن لا يكونَ مجزوماً، ومثالُه : ﴿ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً ﴾[١]، وليس في القرآن له نظيرٌ.

فإن قيل : لِمَ وقَع الخلافُ في المجزوم في المِثلَين ولم يقع في المتقارَبين ؟

قيل : لَمَّا تأكَّدَ الإدغامُ في المِثلَين لتأكُّد الثِّقَلِ أَدغَمه مَن أدغَمه، ولم يَعبأ بالإعلال بخلاف المتقارَبين، كذا قال أبوعبد الله[٢]، وقال أبو شامة قريباً منه، وأجاب بأنَّ اجتماعَ المِثلَين أثقلُ من اجتماع المتقاربَين، ثمَّ قال : « وسيأتي خلافٌ في قوله [٧٢/ أ] : ﴿ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ ﴾[٣] ﴿ وَءَاتِ ذَا الْقُرْبَىٰ ﴾[٤]؛ لأنَّ الطاءَ والذالَ أقربُ إلى التاء من السين[٥]، ويأتي خلافٌ في ﴿ جِئْتِ شَيْـًٔا فَرِيًّا ﴾ » انتهى.[٦]

قلتُ : كيف يسوغُ نفيُ الخلافِ من المجزوم مع إتيانِه فيما ذكَره أبو شامة من ﴿ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ ﴾ و﴿ فَـَٔاتِ ذَا الْقُرْبَىٰ ﴾ وهُما من باب المجزوم وما حُمل عليه ؟ وأمَّا إيرادُه ﴿ جِئْتِ شَيْـًٔا ﴾ فليس من المجزوم، وإنَّما أراد به أنَّه أُدغِم

---

(١) البقرة ٢٤٧.

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ٥١/ ب.

(٣) النساء ١٠٢.

(٤) الإسراء ٢٦.

(٥) تصحَّفتْ في النُّسَخ الثلاث إلى : الشين، والتصويب من السياق ومن إبراز المعاني ١/ ٢٨١.

(٦) إبراز المعاني ١/ ٢٨١.

وإن صدَق عليه أنَّه تاءُ خطابٍ، فكان إتيانُه بهذا عند قوله : (أَوْ يَكُنْ تَا مُخَاطَبٍ) أَوْلىٰ ؛ فإنَّه أمسُّ به .

ووجهُ نفيِ الخلافِ من﴿ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً ﴾[1] وإتيانُه في الحرفَين المذكورَين ما تقدَّم من شِدَّةِ التقاربِ بين التاء والطاء، وبين التاء والذال، جَرْياً بهما مَجرىٰ المِثلَين .

الرابع : أن لا يكونَ مثقَّلاً، ومثالُه : ﴿ لِلْحَقِّ كَـٰرِهُونَ ﴾[2] ، ﴿ أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ الْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰ ﴾[3] ؛ لِما تقدَّم في المِثلين، ولم يَتَّفِق في المتقاربَين التقاءُ تاءِ مخبرٍ مع مقاربِها ؛ فلذلك لم يذكُرْها .

قولُه : (إِذَا لَمْ يُنَوَّنْ) يجوزُ أن يكونَ ظرفاً من غير تَضَمُّنِ شَرْطٍ، والعاملُ فيه قولُه : « فَمُدْغِمٌ » في البيت قبله، أي : فمُدغِمٌ في وقت انتفاء تنوينِه وكونِه تاءَ مخاطَبٍ وجَزْمِه وتثقيلِه، وأن يكونَ مضمَّناً معنىٰ الشَّرْطِ، وجوابُه محذوفٌ أي : فيُدغَم لدلالة ما تقدَّم عليه، أو مُقدَّمٌ عند من يَرىٰ ذلك، وفي (يُنَوَّنْ) ضميرٌ عائدٌ علىٰ أوَّل المتقاربَين، وهو قائمٌ مقامَ الفاعل، والجملةُ المنفيَّةُ وما بعدها في محلِّ خفضٍ بالإضافة، وقولُه : (يَكُنْ) : اسمُها أيضاً عائدٌ علىٰ ما

(١) البقرة ٢٤٧ .

(٢) المؤمنون ٧٠ .

(٣) الرعد ١٩ .

عاد عليه ضميرُ (يُنوِّنْ)، قوله: (تَا [مُخْبِرٍ أَوْ][1] مُخَاطَبٍ) خبرُها، وقصَره علىٰ إحدَى اللغتَين.

قولُه: (وَمَا لَيْسَ) منصوبٌ بفعلٍ مقدَّرٍ، أي: وأدغِم ما ليس ـ في السين ـ مجزوماً و(لَا مُتَثَقِّلَا) عطفٌ عليه، ولم يذكُرِ المصنِّفُ لِما استثنىٰ من المتقاربَين أمثلةً كما ذكَره في المِثلين، وقد جمَع أبوشامة ذلك في بيتٍ واحد فقال:[2]

نَذِيرٌ لَّكُمْ مَثِّلْ بِهِ كُنتَ ثَاوِيًا وَلَمْ يُؤْتَ قَبْلَ السِّينِ هَمَّ بِهَا انْجَلَا

قوله: «وَلَمْ يُؤْتَ قَبْلَ السِّينِ» أراد به: ﴿وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً﴾[3]، لكنَّه لم يُمكن نظمُه لكثرة حركاتِه، فعبَّر عنه بذلك.

ثمَّ شرَع في ذِكْر إدغامِ بعض الحروف في بعضٍ فقال:

١٣٩ ـ فَزُحْزِح عَّنِ النَّارِ الَّذِي حَاهُ مُدْغَمٌ
وَفِي الْكَافِ قَافٌ وَهْوَ فِي الْقَافِ أُدْخِلَا

بدَأ بالكلام في الحاء، وكان من حقِّه أن يَبدأ بالكلام في الشين لبُداءَته بها في النَّظْم، لكنَّه بدَأ بها هُنا جَرْياً علىٰ عادة الترتيب، وهي أنَّا إذا عدَدْنا الحروفَ فالترتيبُ أن تُعدَّدَ علىٰ ترتيب المخارج[4]، فأتىٰ هنا بذلك حيث أمكَنه، فبدَأ

(١) تكملة للبيت.

(٢) إبراز المعاني ١/ ٢٨١.

(٣) البقرة ٢٤٧.

(٤) في (م) و(ت): مخارجها.

بالحاء، ثمَّ القاف، ثمَّ الكاف، إلىٰ أن ذكَر الباءَ، ولَمَّا لم يُمكِنْه ذلك في سَرْدِها في بيتٍ واحد لم يَلتزِمْ ذلك، أراد قولَه تعالىٰ: ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ﴾[1] رُوي عن أبي عمرو إدغامُه منصوصاً، ورُوي تركُ إدغامه لِما سيأتي، ولم يُدغِمِ الحاءَ في العَين إلّا في هذا [٧٢/ ب] الموضعِ خاصَّةً، بخلافِ ﴿الْمَسِيحُ عِيسَىٰ﴾[2]، ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ﴾[3]، ﴿الرِّيحَ عَاصِفَةً﴾[4]، ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾[5]، وسببُ تخصيصِه هذا الموضعَ بالإدغام زيادةُ الثِّقَل؛ وذلك لأنَّه تكرَّر فيه الحاءُ والزايُ مع انضمام أوَّله وانكسارِ ثالثه، ولأنَّ حروفَها أكثرُ، هذا هو المشهورُ، وقد روىٰ بعضُهم إدغامَ الجميع طرداً للباب، واستدَلَّ بما رُوي عن اليزيديِّ أنَّه روىٰ عن أبي عمرٍو أنَّه قال: من العرب مَن يُدغِمُ الحاءَ في العَين[6]. فلم يُخَصِّصْ موضعاً دون موضعٍ، وقد تأوَّل بعضُهم هذا بأنَّه يجوزُ أن يكونَ ذكَر ذلك استشهاداً علىٰ إدغام ﴿زُحْزِح عَّن النَّارِ﴾ لا علىٰ مطلَق الإدغامِ، وقد رُوي عن أبي عمرٍو أيضاً عدمُ إدغامِ ﴿زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ﴾، وقد

---

(١) آل عمران ١٨٥ .

(٢) آل عمران ٤٥ وغيرها .

(٣) المائدة ٣ .

(٤) الأنبياء ٨١ .

(٥) البقرة ٢٢٩ وغيرها .

(٦) اللآلئ الفريدة ٥٢/أ .

نصَّ سيبويه علىٰ ضَعْفه[١] ؛ لأنَّ الحاءَ أقربُ إلَى الفمِ فلا تُدغَمُ في الأدخَلِ ، والصحيحُ جوازُه ، ويَشهَدُ له من طريق القياس أنَّ العَينَ والحاءَ متقاربان في المخرج[٢] ؛ لأنَّهما من وسَط الحَلْق ، وهُما مشتركان في الانفتاح والاستفالِ ، والنحويُّون يَمنعون إدغامَ هذا النوعِ ؛ لأنَّ الحاءَ أقوىٰ من العَين ، ويقولون : متىٰ أُدغِم أُبدلَتِ العَينُ حاءً ثمَّ يُدغَم ، وقد أُجيبَ عن ذلك بأنَّ في العَين قوَّةً تقاوِمُ قوَّةَ الحاءِ ، وهو الجَهْرُ وبعضُ الشِّدَّة الموجودان في العَين .

ثمَّ أخبَر أنَّ القافَ تُدغَم في الكاف وأنَّ الكافَ تُدغَم في القاف ، فتَكافآ وهذا بخلافِهما في كلمةٍ ، فإنَّه لم يَتَّفِقْ إدغامُ الكاف في القاف ، كما تقدَّم ، ولإدغامِهما شَرْطٌ سيذكُره في البيت الآتي .

ووجهُ إدغامِ أحدِهما في الآخَر قد تقدَّم في إدغامه في الكاف إذا كانا من كلمةٍ واحدة[٣] ، وإدغامُ القاف في الكاف أحسَنُ من عكسِه ؛ لأنَّ الكافَ أقربُ

---

(١) قال سيبويه : «ولم تُدغَمِ الحاءُ في العين في قولكَ : امْدَحْ عَرَفَةَ ؛ لأنَّ الحاءَ قد يَفِرُّون إليها إذا وقعتِ الهاءُ مع العين ، وهي مِثلُها في الهمس والرخاوة مع قُرب المخرجَين ، فأُجريتْ مُجرىٰ الميمِ مع الباء ، فجعلتَها بمنزلة الهاء ، كما جعلتَ الميم بمنزلة النون مع الباء . ولم تَقْوَ العينُ علَى الحاء إذ كانت هذه قِصَّتُها ، وهُما من المخرج الثاني من الحلق ، وليست حروفُ الحلق بأصلٍ للإدغام ، ولكنَّكَ لو قلبتَ العينَ حاءً فقُلتَ في : امْدَحْ عَرَفَةَ : امْدَحَّرَفَةَ ، جاز» اهـ . الكتاب ٤/ ٤٥١ ، وانظر شرح الرضيّ علَى الشافية ٣/ ٢٧٦ .

(٢) سقط من (ص) : في المخرج .

(٣) عند شرح البيت ١٣٣ ، ص ٤٧٦ .

إلىٰ الفَمِ، والقافَ أقربُ إلىٰ الحَلْق، قالوا: وسوَّغ العكسَ التقاربُ في المخرجِ والاشتراكُ في الشِّدَّة والانفتاح.

قوله: (فَزُحْزِحْ) مبتدأٌ، وخبرُه مضمرٌ، أي: فمِنَ الكَلِمِ المدغَمة ﴿زُحْزِحَ﴾ و(الَّذِي حَاهُ مُدْغَمٌ) صفتُه، و(حَاهُ) مبتدأٌ، و(مُدْغَمٌ) خبرُه، والجملةُ صِلَةُ (الَّذِي).[1]

قال أبوشامة: «وقصَر (حَا) ضرورةً»[2]. وليس بصحيحٍ، بل هو لغةٌ ثابتة، وأعرَب أبوعبد الله (الَّذِي حَاهُ مُدْغَمٌ) خبرَ قولِه: (فَزُحْزِح عَّن)[3]، ولا فائدةَ في هذا.

قوله: (وَفِي الْكَافِ) متعلِّقٌ بمقدَّرٍ هو الرافعُ لـ«قَاف»، أي: وأُدغِم في الكاف قافٌ.

قولُه: (وَهْوَ) مبتدأٌ، وهو ضميرُ (الْكَافِ)، و(أُدْخِلَ) خبرُه، و(فِي الْقَافِ) متعلِّقٌ به، والتقديرُ: والكافُ أُدخل في القاف، فالألفُ في (أُدْخِلَا) للإطلاق لا للتثنية. ثمَّ ذكَر مِثالَي القافِ والكاف في نص البيت الآتي، وشَرْطَ إدغامِهما في النصف الآخَر فقال:

---

(١) «الَّذِي» من (ص) فقط.

(٢) إبراز المعاني ١/ ٢٨٢.

(٣) قال أبوعبدالله: «و(حَاهُ مُدْغَمٌ) جملة، وهي صلة (الَّذِي)، و(الَّذِي) وصلتُه خبرٌ عمَّا قبله» اهـ. اللآلئ الفريدة لوحة ٥٢/ ب.

١٤٠ ـ خَلَق كُلَّ شَيْءٍ لَك قُّصُوراً وَأُظْهِرَا   إِذَا سَكَنَ الْحَرْفُ الَّذِي قَبْلُ أَقْبَلَا

﴿ خلَق كُلَّ شَيْءٍ ﴾[1] مثالٌ لإدغام القاف في الكاف مع تحرُّك ما قبل القاف، و﴿لَك قُّصُوراً ﴾[2] [٧٣/ أ] مثالٌ لعَكْسِه مع الحركة أيضاً .

قوله : (خلَق كُلَّ شَيْءٍ) يجوزُ أن يكونَ خبرَ مبتدأٍ مضمَر ، أي : مثالُهما ﴿ خلَق كُلَّ شَيْءٍ ﴾ ، (لَك قُّصُوراً) عطفٌ عليه حُذف عاطفُه .

قولُه : (وَأُظْهِرَا) يعني القافَ والكافَ .

قولُه : (إِذَا سَكَنَ) ظرف لـ(أُظْهِرَا) .

قولُه : (قَبْلُ) أي : قبلَهما .

قولُه : (أَقْبَلَا) أي : جعَل يَلِي قُبالَتَه ، يقال : أَقْبَلْتُه الشيءَ ، أي جعَلتُه يَلي قُبالَتَه ، وأَقْبَلَ زيدٌ فلاناً الرُّمْحَ ، أي : جعَله قُبالَتَه ، وأَقْبَلْنا الإبلَ أَفْواهَ الطريقِ ، و(قَبْلُ) متعلِّقٌ بـ(أَقْبَلَ) ، أي : أُظهِرا إذا سكَن الحرفُ الذي أَقْبَلَ قبلَهما ـ أي الذي جُعل قبلَهما ـ مِن قبلُ ، ومرفوعُ (أَقْبَلَ) ضميرٌ يعودُ علَى الموصول ، والألف في (أَقْبَلَا) للإطلاق ، والموصولُ صفةٌ لـ(الْحَرْفُ) .

ومثالُ سكونِ ما قبل القاف قولُه تعالىٰ : ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ .[3]

---

(١) الأنعام ١٠١ وغيرها .

(٢) الفرقان ١٠ .

(٣) يوسف ٧٦ .

ومثالُ ما سكَن ما قبل الكاف قولُه تعالىٰ : ﴿وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾[1]، وإنَّما اشتُرِط تحرُّكُ ما قبلَهما لتأكُّد الثِّقَلِ، وفيه نظرٌ لانتقاضِه بغيرهما، فالأَوْلىٰ أن يقال : إنَّما اشتُرِط ذلك في القاف حَمْلاً لها وهي في كلمتَين عليها إذا كانت في كلمةٍ، ثمَّ حُمِلَتِ الكافُ عليها.

ثمَّ ذكَر بعد الحاءِ والقافِ والكافِ الجيمَ فقال :

١٤١ ـ وَفِي ذِي الْمَعَارِجِ تَعْرُجُ الْجِيمُ مُدْغَمٌ
وَمِنْ قَبْلُ أَخْرَجَ شَّطْـَٔهُ قَد تَّثَقَّلَا

أخبَر أنَّ الجيمَ تُدغَم في حرفَين فقط : أحدُهما التاءُ في قوله تعالىٰ : ﴿ذِي الْمَعَارِجِ * تَّعْرُجُ﴾[2]، والثاني الشينُ المعجَمة في قوله تعالىٰ : ﴿أَخْرَج شَّطْـَٔهُ﴾.

و﴿أَخْرَج شَّطْـَٔهُ﴾ في الفتح [٢٩] وهي قبل المعارج في الترتيب، لكنَّه ضاق عليه النَّظْمُ فقدَّم ما هو مُؤَخَّرٌ، ولذلك قال الناظمُ : (قَبْلُ)، أي قبل المعارج.

والوجهُ في إدغامها في التاء علىٰ وجهِ إدغامِها في الشين، ووجهُ إدغامِها في الشين اشتراكُهما في المخرج ـ لأنَّهما من وسَط اللسان وما فوقَه من الحنك ـ وفي بعض الصفاتِ؛ فإنَّهما يَشتركان في الانفتاح والاستفال.

(١) الجمعة ١١.

(٢) المعارج ٣، ٤.

فإن قيل : الجيمُ أقوىٰ من الشين ؛ لأنَّ الجيمَ شديدةٌ مجهورة ؟

فالجوابُ : أنَّ التفشِّيَ الذي في الشين يُقاوِمُ ما ذُكِر في الجيم، فحسُن الإدغامُ.

وأمَّا التاءُ فبعيدةٌ من الجيم ؛ لأنَّها تَخرج من طَرَف اللسان وأصولِ الثنايا العُليا، لكن لَمَّا أُدغِمَتِ الجيمُ في الشين أُدغِمَتْ في التاء لقُربها من الشين ؛ لأنَّ الشينَ ـ بما فيها من التفشِّي ـ تتَّصِلُ بمخرج التاء، وقد قيل : إنَّما أُدغِمَتْ في التاء لاشتراكهما في الشِّدَّة والاستفالِ والانفتاحِ، ولا يُبالىٰ بِبُعد المخرج ؛ فالحرفُ قد يُدغَم فيما بَعُدَ منه مخرجاً وشاركه في الصِّفةِ، ألا تَرىٰ أنَّ الواو والياءَ متىٰ اجتمَعا وسُبق أحدُهما بالسكون أُدغِمَتِ الواوُ في الياء لاشتراكهما [صِفَةً][1] وهُما متباعِدان مخرجاً، وكذلك النونُ تُدغَمُ في الميم لاشتراكهما في الغُنَّة مع تباعُدِهما في المخرج.

قولُه : (وَفِي ذِي الْمَعَارِجِ) متعلِّقٌ بقوله : (مُدْغَمٌ)، و(مُدْغَمٌ) خبرُ المبتدأ وهو قولُه : (الْجِيمُ)، ولا بُدَّ من [٧٣/ ب] تقدير مضافٍ، أي : والجيمُ مدغَمٌ في تاء ﴿ذِي الْمَعَارِجِ * تَعْرُجُ﴾، أي في هذا اللفظ.

قولُه : (وَمِنْ قَبْلُ) متعلِّقٌ بمقدَّرٍ، أي : أَعْنِي مِن قبلِ ﴿ذِي الْمَعَارِجِ﴾ ؛ لأنَّه قبله في الترتيب القرآنيِّ.

---

(١) زيادة للإيضاح.

و(أَخْرَج شَطْئَهُ) مبتدأٌ، و(قَد تَّثَقَّلا) خبرُه، وعلَّق[1] أبو عبد الله (مِنْ قَبْلُ) بـ(تَثَقَّلَ)[2]، وفيه بحثٌ تقدَّم، ويأتي مِثلُه كثيراً.[3]

١٤٢ ـ وَعِنْدَ سَبِيلًا شِينُ ذِي الْعَرْشِ مُدْغَمٌ   وَضَادَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ مُدْغَماً تَلا

انتقَل من الجيم إلَى الشين والضادِ المعجَمتَين، فأخبَر أنَّ الشينَ أُدغِمتْ في السين في موضعٍ واحدٍ وهو قوله تعالىٰ: [﴿لَّابْتَغَوْاْ إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾[4]، وأنَّ الضادَ أُدغِمتْ في الشين في موضعٍ واحدٍ، وهو قوله تعالىٰ][5]: ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾[6].

ووجهُ إدغامِ الشين في السين ـ وإن كانتِ الشينُ من وسَط اللسان وما فوقَه من الحَنَكِ، والسينُ من طَرَفِه وأُصول الثنايا العُليا[7] ـ أنَّ الشينَ بما فيها

---

(١) تصحَّفتْ في (ص) إلىٰ: وعلل. وفي (م) إلىٰ: وعلىٰ.

(٢) قال أبوعبد الله: «والخبرُ عاملٌ فيما قبل المبتدأ أيضاً» اهـ. اللآلئ الفريدة ٥٢/ ب.

(٣) وذلك مثل قول الشاطبيّ (البيت ١٦٣):

وَفِي الْكُلِّ قَصْرُ الْهَاءِ بَانَ لِسَانُهُ   بِخُلْفٍ وَفِي طَهَ بِوَجْهَيْنِ بُجِّلَا

(٤) الإسراء ٤٢.

(٥) سقط ما بين الحاصرتَين من (ص).

(٦) النور ٦٢.

(٧) تعبير المصنِّف عن مخرج السين بأنَّه من طَرَف اللسان وأصول الثنايا العُليا هو أحدُ التعبيرات التي استعملها العلماءُ في وصف مخرج السين، وممَّن استعمَل هذا التعبير أبوعبد الله الفاسيُّ في اللآلئ الفريدة لوحة ٥٣/ أ.

من التَّفَشِّي تتَّصِلُ بما يَقْرُبُ من مخرج [١] السين، وهُما مشترِكان أيضاً في الهَمْس والرَّخاوة والانفتاحِ والاستفالِ، وصفيرُ السينِ يُقاوِمُ تَفَشِّي الشينِ، وما ذكرتُه من وجهِ المقاربة والاشتراك في الصفات المذكورةِ ومقاومةِ السين للشين يَرُدُّ قولَ النحويِّين أنَّ الشينَ لا تُدغَمُ إلّا في مِثْلها وإدغامَها في السين ممنوعٌ؛ لأنَّ السينَ أضعَفُ وأَخْرَجُ من الشين. وروىٰ اليزيديُّ الإظهارَ والإدغامَ عن أبي عمرٍو، قال الدانيُّ: «وبالوجهَين قرأتُ» [٢]، لكنَّ الناظمَ لم يَعتمِدْ إلّا علىٰ وجهِ الإدغام، فلذلك لم يَذكُر غيرَه.

والوجهُ في إدغام الضاد في الشين أنَّ الشينَ من وسَط اللسان والضادَ من أقصىٰ حافَّتِه، وأيضاً فإنَّ في الشين تَفَشِّياً واستطالةً أشدُّ من استطالة الضاد، فكانت أزيَدَ من الضاد، والأنقصُ يُدغَم في الأزيَد، واستشهَدوا أيضاً بما حكىٰ سيبويه عن بعض العرب: اطَّجَع في اضْطَجَع [٣]، قالوا: وإذا أُدغِم الضادُ في الطاء فأَوْلىٰ أن يُدغَمَ في الشين. وطعَن النُّحاةُ علىٰ إدغام الضاد في الشين، وتكلَّم الزمخشريُّ في ذلك بما لا يَليقُ [٤]، قالوا: لأنَّ في الضاد الجهرَ والاستعلاءَ والإطباقَ، والتَّفَشِّي لا يُقاوِمُ هذه الصفاتِ، وأمَّا اطَّجَع فشاذٌّ كالْطَجَع [٥]، فلا

---

(١) سقط من (ص): مخرج.

(٢) جامع البيان للدانيّ ٢/ ٤٠٥.

(٣) الكتاب ٤/ ٤٧٠.

(٤) انظر شرح المفصَّل لابن يعيش ١٠/ ١٤٠.

(٥) سقط من (ص): كالطجع.

يُستشهَد به، وأبَى الحُذّاقُ أن يَجعلوا هذا إدغاماً، بل جعلوه اختلاساً وإخفاءً، وتسميتُه إدغاماً مجازٌ، ويزيدُ هذا أنَّ ما قبل المدغَم ساكنٌ صحيحٌ، وسيأتي في آخِرِ الباب أنَّ مِثلَ هذا إخفاءٌ لا إدغام[1]، وكذلك قولُه: ﴿إِلَىٰ ذِي ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا﴾[2].

ولم يُدغِم نحو: ﴿ٱلْأَرْضَ شَقًّا﴾[3]، ﴿وٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا﴾[4]، والفرقُ الجمعُ بين اللغتَين، وقال أبوعبد الله: «ولو قيل: إنَّ الإدغامَ المشارَ إليه لَمَّا كان القارئُ يَحتاجُ إلَى التحفُّظ في التلفُّظ [به][5] لصعوبته ـ وكذلك رُوي أنَّ اليزيديَّ كان لا يُمكِّنُ من الإدغام إلّا حاذِقاً ـ اجتُنِبَ بعد الراء[6] المحتاجِ إلَى التحفُّظ في التلفُّظ بها من ظهور تَكْرارِها لكان وجهاً، وفي قوله: ﴿ٱلْأَرْضَ شَقًّا﴾ من العِلَّة [٧٤/ أ] أيضاً تأكُّدُ الخِفَّة بالفتح بعد السكون» انتهىٰ.[7]

قلتُ: التحفُّظُ في التلفُّظ بالشيء لا يَمنعُ من حُكمٍ، ألا تَرىٰ أنَّ التحفُّظَ

---

(١) انظر شرح البيت ١٥٦، ص ٥٦٢.

(٢) الإسراء ٤٢.

(٣) عبس ٢٦.

(٤) النحل ٧٣.

(٥) «به» من اللآلئ الفريدة لوحة ٥٣/ ب.

(٦) تحرَّفتْ في (ص) إلىٰ: الراوي.

(٧) اللآلئ الفريدة لوحة ٥٣/ ب.

في التلفُّظ بالهمزات المسهَّلة صعبٌ جدّاً، ولذلك قَلَّ مَن يَنطِقُ به علىٰ وجهه وكذلك ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا﴾[1] قَلَّ مَن يَنطِقُ به علىٰ وجه الإخفاء، وهو مُجمَعٌ عليه، ومع ذلك لم يُمنع منه.

قوله: (شِينُ ذِي الْعَرْشِ) مبتدأٌ، و(مُدْغَمٌ) خبرُه، و(وَعِنْدَ سَبِيلًا) متعلِّقٌ بالخبر والتقديرُ: وعند سينِ ﴿سَبِيلًا﴾.

قوله: (وَضَادَ لِبَعْضِ) يجوزُ أن يُقرأَ: (وَضَادَ) نصباً علىٰ أنَّه مفعولٌ مقدَّم لـ(تَلَا)، وفاعلُ (تَلَا) ـ علىٰ هذا ـ ضميرٌ يعودُ علىٰ أبي عمرو، و(مُدْغَماً) حالٌ من المفعول، والتقديرُ: وتَلا أبوعمروٍ ضادَ ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾ مُدغَماً في الشين، فحذف متعلِّق الإدغام، ولو قُرِئ: (مُدْغِماً) بكسر الغين ـ علىٰ أنَّه حالٌ من فاعل (تَلَا)، أي: تَلاه مُدغِماً له في الشين ـ لكان حَسَناً، وأن يُقرأَ: (وَضَادُ) رفعاً علىٰ أنَّه مُبتدأٌ، و(تَلَا) جملةٌ خبريَّة. وفي (تَلَا) ضميرٌ يعودُ علىٰ (ضَاد)، و(تَلَا) علىٰ هذا بمعنىٰ «تَبِعَ»، أي: تَبِعَ ما تقدَّمه من الأحرف المختلَف فيها، و(مُدْغَماً) حالٌ من فاعل (تَلَا)، ولا يجوزُ في غَينه إلّا الفتحُ، بخلاف الوجهِ الأوَّلِ.

ثمَّ ذكَر بعد الشين والضادِ السينَ المهمَلةَ فقال:

١٤٣ ـ وَفِي زُوِّجَتْ سِينُ النُّفُوسُ وَمُدْغَمٌ   لَهُ الرَّأْسُ شَيْبًا بِاخْتِلَافٍ تَوَصَّلَا

أخبَر أنَّ السينَ أُدغِمَتْ في الزاي في موضعٍ واحدٍ بلا خلاف، وهو قوله

(١) يوسف ١١.

تعالىٰ : ﴿ وَإِذَا النُّفُوس زُوِّجَتْ ﴾[١]، وفي الشين في موضعٍ واحدٍ بخلافٍ، وهو قولُه تعالىٰ : ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّاس شَّيْبًا ﴾[٢]، ووجهُ إدغامِ السين في الزاي أنَّهما من طَرَف اللسان وأصولِ الثنايا العُليا، وهُما يشتركان أيضاً في الانفتاحِ والاستفالِ والصفيرِ، وفي الزاي مَزِيَّةٌ بالجَهْر، ووجهُ إدغامِها في الشين[٣] ما تقدَّم في إدغام الشين في السين، وإدغامُها في الشين متَّفَقٌ علىٰ حُسْنِه؛ لقُوَّةِ الشين بتَفَشِّيها، وأشار بقوله : (بِاخْتِلَافٍ) إلىٰ قول أبي عمروٍ الدانيِّ : «السينُ حرفان : ﴿ النُّفُوسُ زُوِّجَتْ ﴾ بلا خلاف، و﴿ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ بخلاف»، ثمَّ قال : «وبالإدغام قرأتُ، وعليه أُعَوِّلُ»[٤]. وعِلَّةُ الإدغام ما تقدَّم، وعِلَّةُ الإظهار أنَّ الكلمةَ خَفَّتْ بتخفيف الهمزةِ، فاستغنتْ عن التخفيف بالإدغام، وكان ابنُ مجاهدٍ يَختارُ الإخفاءَ، حالةٌ بين الإظهار والإدغامِ.[٥]

وأُظهِرَتِ السينُ في قوله : ﴿ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْـًٔا ﴾[٦] اتِّفاقاً؛ لخِفَّة اللفظ بفتحِها بعد السكون.

---

(١) التكوير ٧.

(٢) مريم ٤.

(٣) تصحَّفتْ في (ص) و(م) إلىٰ : السين.

(٤) التيسير ص ٢٤ بتصرُّف.

(٥) حكىٰ ذلك عن ابن مجاهد أبوعبد الله الفاسيُّ في اللآلئ الفريدة ٥٣/ ب.

(٦) يونس ٤٤.

قولُه : (وَفي زُوِّجَتْ) يجوزُ أن يكونَ خبراً مقدَّماً، و(سِينُ النُّفُوسُ) مبتدأً مؤخَّراً على حذف مضافَين، أي وفي زاي ﴿زُوِّجَتْ﴾ إدغامُ سين ﴿النُّفُوسُ﴾.

ويجوزُ أن يكونَ (سِينُ النُّفُوسُ) مبتدأً، وخبرُه مضمرٌ، و(فِي زُوِّجَتْ) متعلِّقٌ بذلك الخبرِ على حذف مضافٍ أيضاً، أي: وَفِي زاي ﴿زُوِّجَتْ﴾ [٧٤/ ب] سينُ ﴿النُّفُوسُ﴾ مدغَمةٌ.

قولُه : (وَمُدْغَمٌ) خبرٌ مقدَّم، و(لَهُ) متعلِّقٌ به، والضميرُ لأبي عمرٍو، و(الرَّأْسُ شَيْبًا) مبتدأٌ مؤخَّرٌ على حذف مضافٍ، أي: سينُ ﴿الرَّأْسُ﴾.

قولُه : (بِاخْتِلَافٍ) حالٌ من الضمير في (مُدْغَمٌ)، أي: مُدغَمٌ مُلْتبِساً باختلاف.

قوله : (تَوَصَّلَ) صفةٌ لـ(اخْتِلَافٍ) ويقال: تَوَصَّل إليه، أي: تلطَّفَ في الوصول إليه، فالمعنى: وصَلَ الخلافُ إلى هذ الحرف.

١٤٤ ـ وَلِلدَّالِ كِلْمٌ تُرْبُ سَهْلٍ ذَكَا شَذاً   ضَفَا ثَمَّ زُهْدٌ صِدْقُهُ ظَاهِرٌ جَلَا

لَمَّا فرَغ من الكلام علَى السين شرَع في الكلام علَى الدال، وأخبَر أنَّها تُدغَمُ في عشرة أحرفٍ ضبَطها في أوائل الكَلِم التي نظَمها، وهي من «تُرْبُ» إلى «جَلَا»، وأمثلتُها: ﴿فِي الْمَسَـٰجِدِ تِّلْكَ﴾(١)، ﴿يَكَادُ سَّنَا﴾(٢)، ﴿مِن بَعْدِ

(١) البقرة ١٨٧.

(٢) النور ٤٣.

ذَّلِكَ﴾ [١]، ﴿وَشَهِد شَّاهِدٌ﴾ [٢]، ﴿مِن بَعْدضَّرَّاءَ﴾ [٣]، ﴿لِمَن نُّرِيد ثُّمَّ جَعَلْنَا﴾ [٤]، ﴿يَكَاد زَّيْتُهَا﴾ [٥]، ﴿فِي الْمَهْد صَّبِيًا﴾ [٦]، ﴿مِن بَعْد ظُّلْمِهِ﴾ [٧] ﴿دَارُ الْخُلْد جَّزَاءً﴾ [٨].

ووجهُ إدغام الدال في هذه الأحرف :

أمَّا التاءُ فإنَّها من مخرج الدال ، وهو من طَرَف اللسان وأصولِ الثنايا العُليا ، وهُما يشتركان في الانفتاح والاستفالِ والشِّدَّة .

فإن قيل : الدالُ مجهورة فهي أقوىٰ ؟

قيل : لَمَّا كانتِ التاءُ من مخرج الطاءِ ، والطاءُ مجهورة وفيها إطباقٌ واستعلاء حسُن الإدغامُ ، وفيه نظرٌ ؛ لأنَّ الدالَ أيضاً من مخرج الطاء ، بلِ الطاءُ أقربُ إلَى الدال ؛ لأنَّها بَعْدها في المخرج .

---

(١) البقرة ٥٢ وغيرها .

(٢) يوسف ٢٦ وغيرها .

(٣) يونس ٢١ وغيرها .

(٤) الإسراء ١٨ .

(٥) النور ٣٥ .

(٦) مريم ٢٩ .

(٧) المائدة ٣٩ .

(٨) فُصِّلَتْ ٢٨ .

وأمَّا السينُ فقريبةٌ من مخرجها [١]؛ لأنَّها من طَرَف اللسان وما بين الثنايا العُليا وهما مشتركان في الانفتاح والاستفالِ، وصفيرُ السين يُقاوِمُ جَهْرَ الدال.

وأمَّا الذالُ فقريبةٌ منها؛ لأنَّها بَعْدها في المخرج بقليل، وهما مشتركان في الانفتاح والاستفالِ، والدالُ وإن كانت شديدةً مجهورةً فالذالُ من مخرج الظاءِ، والظاءُ مطبَقٌ مُسْتَعْلٍ، فقاوَم ذلك شِدَّةَ الدالِ وجَهْرَها.

وأمَّا الشينُ فمن وسَط اللسان، وتتَّصلُ بتَفَشِّيها إلىٰ مخرج الدال، وهما مشتركان في الانفتاح والاستفالِ، وتَفَشِّيها يُقاوِمُ جَهْرَ الدال ويزيدُ عليه.

وأمَّا الضادُ فمن أقصىٰ حافَّةِ اللسان، لكن تستطيلُ إلىٰ ما يلي الأضراس، وهما مشتركان في الجَهْرِ، وتزيدُ الضادُ بالإطباق والاستعلاءِ والاستطالةِ.

وأمَّا الثاءُ فقريبةٌ منها؛ لأنَّها بَعْدها بقليل، وهُما مشتركان في الانفتاح والاستفالِ ويُقاوِمُ جَهْرَ الدالِ وشِدَّتَها ما ذُكِر في الذال؛ لأنَّها من مخرجها، أو نقول: لَمَّا أُدْغِمَت في الذال أُدْغِمَت في الثاء أيضاً؛ لأنَّها من مخرجها.

وأمَّا الزايُ فهي قريبةٌ منها، وهما مشتركان في الانفتاح والاستفالِ والجَهْرِ وتزيدُ الزايُ بالصَّفِير.

وأمَّا الصادُ فقريبةٌ منها أيضاً، وفي الصاد إطباقٌ واستعلاءٌ وصَفِيرٌ يُقابِلُ ما فيها من الجَهْرِ والشِّدَّة.

---

(١) أي: من مخرج الدال.

وأمَّا الظاء فقريبةٌ منها أيضاً، وهما مشتركان [٧٥/ أ] في الجَهْرِ، وتزيدُ الظاءُ بالإطباق والاستعلاءِ.

وأمَّا الجيمُ فشاركَتْها في الانفتاح والاستفالِ والجَهْرِ والشِّدَّةِ، فتكافأ.

وهذه كلُّها تمرينات للطالب، وإلّا فالاعتمادُ علَى الرواية في ذلك.

وجَرىٰ في هذا البيت علىٰ عادته؛ حيثُ أتىٰ بكلماتٍ ضَمَّنها معانيَ حَسَنةً كما فعَل في «شِفَا لَمْ تَضِقْ»، وهي الثناءُ علىٰ أحد الزُّهَّادِ الأولياءِ، وهو أبو محمدٍ سَهْلُ بنُ عبدِ الله التُّسْتَرِيُّ، أحدُ مشايخِ الطريقة، ذكَره القُشَيْريُّ[١] في رسالته وأَطنَب فيه، وقال فيه: «هو أحدُ أئمَّة القوم، ومَن لم يكن له في وقته[٢] نَظيرٌ في المعامَلاتِ والوَرَعِ، وكان صاحبَ كراماتٍ، لَقِيَ ذا النُّونِ المِصْريَّ[٣] سنةَ حجَّ، وتُوفِّيَ سنةَ ثلاثٍ وثمانين ـ وقيل: وسبعين ـ ومائتين»[٤].

ومعنىٰ الثناءِ عليه أنَّه وصَف تُرابَه بأنَّه فاحَتْ رائحتُه الطَّيِّبةُ بما أخلَص

(١) عبد الكريم بن هوازن، أبو القاسم القُشيريّ، الإمام الزاهد القدوة المفسِّر، صاحب «الرسالة»، ت ٤٦٥ هـ. (السير ١٨/ ٢٢٧).

(٢) سقط من (ص): «في وقته»، وجاء بدلاً منها في (ت): في دينه.

(٣) هو ثوبان بن إبراهيم الزاهد، شيخ الديار المصريَّة. روىٰ عن مالك والليث وغيرهما. ت ٢٤٥ هـ. (السير ١١/ ٥٣٢).

(٤) الرسالة القُشيريَّة ١/ ٩٢، إبراز المعاني ١/ ٢٨٤.

لربِّه من أعماله، وهذا مِثلُ قولِه : [١]

أَرَادُوا لِيُخْفُوا قَبْرَهُ عَنْ عَدُوِّهِ   فَدَلَّهُمُ طِيبُ التُّرَابِ عَلَى الْقَبْرِ

وكثيراً ما يُكَنُّون عن طهارة الرَّجُلِ وعِفَّتِه بذلك .

وأخبَر بقوله : (ضَفَا) إلى كثرةِ ذلك ونُمُوِّه، ثمَّ أخبر أنَّ زُهْداً عظيماً دُفِنَ ثَمَّ، أي في ذلك التُّرْبِ، وأَنَّ صِدْقَ ذلك الزُّهْدِ ظاهرٌ، وأنَّه جَلا وكشَفَ أَمْرَ سَهْلٍ . والتُّرْبُ : التُّراب .

قولُه : (سَهْلٍ) قد تقدَّم أنَّه عَلَمٌ لشخصٍ، وأصلُه صفةٌ، نحو : صَعْب .

قولُه : (ذَكَا) يجوزُ أن يكونَ بمعنى : اشتعَل، من : ذَكَتِ النَّارُ تَذْكُو، أي : اشتعلَتْ، وهو عبارةٌ عن فَوْحِ الرائحةِ، وأن يكونَ بمعنى : عبَق .

والشَّذَا : شِدَّةُ الرائحة، أي : فاحَتْ رائحةُ تُرابِه، يُشيرُ بذلك إلى الثناء عليه وما ظهَر من كرامتِه وأعمالِه الصالحة .

قولُه : (ضَفَا) أي : طالتْ، ومنه : ثَوْبٌ ضافٍ، أي : سابِغٌ، يقال : ضَفَا يَضْفُو .

---

(١) البيت من الطويل، وهو لمسلم بن الوليد الشهير بصريع الغواني، ويقال فيه : إنَّه أرثى بيت، وهو في ديوانه ص ٣٢٠، إلَّا أنَّ عجُزه فيه :

فَطِيبُ تُرَابِ الْقَبْرِ دَلَّ عَلَى الْقَبْرِ

وهو كذلك في عيون الأخبار ٤/ ٣٧، وتاريخ بغداد ١٣/ ٩٧، وسير الأعلام ٣/ ٣١٧ .

قولُه : (ثَمَّ) ظرفُ مكانٍ بعيدٍ ـ ومنه قولُه : ﴿مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾[١] ـ يُشيرُ إلىٰ أنَّ الزُّهْدَ حَلَّ بذلك المكانِ الرفيعِ .

قولُه : (زُهْدٌ) الزُّهْدُ ضِدُّ الرَّغْبَةِ ، يقال : زَهَدَ في كذا يَزْهَدُ زُهْداً وزَهَادَةً .

والصِّدْقُ ضِدُّ الكَذِب ، وفيهما كلامٌ ، ملخَّصُه أنَّ الصِّدْقَ إخبارٌ بما يُطابِقُ الواقِعِ طابَق اعتقادَ المخبِرِ أم لا .

قولُه : (ظَاهِرٌ) أي مكشوفٌ ، أي : صِدْقُ ذلك الزُّهْدِ ظاهِرٌ ، يعني أنَّه ليس صادراً عن رِياءٍ وتَصَنُّعٍ .

قولُه : (جَلَا) أي كشَف ، ومنه : جَلَوْتُ السَّيفَ ، يُشيرُ إلىٰ أنَّ زُهْدَ سَهْلٍ جَلا أَمْرَه بين الناسِ وأَظْهَرَه ، وإن كان سَهْلٌ يَتَكَتَّمُه .

قولُه : (وَلِلدَّالِ) خبرٌ مقدَّم ، و(كِلْمٌ) مبتدأٌ مؤخَّرٌ ، وتقدَّم أنَّ «كِلْماً» إحدَى اللغات الثلاث .[٢]

قوله : (تُرْبُ) يجوزُ أن يكونَ بدلاً من (كِلْمٌ) علىٰ حذف مضافٍ ، أي : كِلْمُ تُرْبِ سَهْلٍ ، إلىٰ آخره ، أو يكونَ (تُرْبُ) مبتدأٌ ، و(ذَكَا) خبرُه ، ولا تصحُّ البدليَّةُ إلّا بذلك التقدير . قال أبو عبد الله : «و(تُرْبُ سَهْلٍ) إلىٰ آخرِ البيت ، بدلٌ من

(١) التكوير ٢١ .

(٢) عند شرح البيت ١١٧ ، ص٣٩٦ .

(كِلْمٌ) وارتفاعُ [٧٥/ ب] (تُرْبُ) بالابتداء، و(ذَكَا) خبرُه» انتهى[1] . وهذا لا يصحُّ لأنَّ الجملةَ لا تُبدَلُ من المفرَد إلّا إذا كانت بتأويلٍ، و(كِلْمٌ) مفرَدٌ مقابِلٌ للجُملة فكيف تُبدَلُ جُملةٌ ليست مُؤَوَّلةً بمفرَدٍ منه!

وأن يكونَ خبرَ مبتدأٍ مضمرٍ، أي: هي تُرْبُ، ولو قُرئتْ منصوبةً على إضمار «أَعْنِي» [لصَحَّ] .[2]

قولُه: (ذَكَا) إن جعَلتَ (تُرْبُ) بدلاً بالتأويل المتقدِّم، أو نصبتَه بإضمار «أَعْنِي» كان (ذَكَا) في موضع نصبٍ على الحال من (تُرْبُ سَهْلٍ)، وإن جعَلتَه مبتدأً كان خبرَه.

قولُه: (شَذاً) نصبُه علَى التمييز، منقولٌ من الفاعل، أي: ذَكَا شَذَاه.

قولُه: (ضَفَا) فعلٌ، وفاعلُه ضميرٌ يعودُ علي الشَّذَا، [أي: ذلك الشَّذَا][3]، عبَّر عن انتشاره واستطالتِه بطُولِه مجازاً، والجملةُ في موضع نصبٍ نعتاً لـ(شَذَا).

قولُه: (ثَمَّ زُهْدٌ): (ثَمَّ) خبرٌ مقدَّم، و(زُهْدٌ) مبتدأٌ مؤخَّر، والجملةُ مستأنَفة.

قولُه: (صِدْقُهُ) مبتدأٌ، والضميرُ للزُّهْد، و(ظَاهِرٌ) خبرُه، والجملةُ في موضع رفعٍ نعتاً لـ(زُهْدٌ).

---

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٥٤/ ب.

(٢) تكملة يقتضيها السياق.

(٣) سقط ما بين الحاصرتَين من (ص).

قوله : (جَلَا) فعلٌ، وفاعلُه ضميرٌ يعودُ على (صِدْقُهُ)، ومفعولُه محذوفٌ أي : جَلا الصِّدْقُ أَمْرَ سَهْلٍ وأظهَره، وقيل : (جَلَا) اسمٌ، وهو مصدرٌ ممدودُ الأصلِ لكنَّه قُصِرَ، والأصلُ : جَلاء، وانتصابُه علَى التمييز من (ظَاهِرٌ).

قاله السخاويُّ[(١)]، وهو قريبٌ من التأكيد؛ لأنَّ الكشفَ والظهورَ متقاربان جدّاً.

ثمَّ ذكَر شَرْطَ إدغامِ الدال في هذه الأحرف العشرة فقال :

١٤٥ ـ وَلَمْ تُدَّغَمْ مَفْتُوحَةً بَعْدَ سَاكِنٍ بِحَرْفٍ بِغَيْرِ التَّاءِ فَاعْلَمْهُ وَاعْمَلَا

أي : لم تُدغَمِ الدالُ حالَ كونِها مفتوحةً بعد ساكن في شيء من هذه الحروف بل لا بُدَّ أن تكونَ غيرَ مفتوحةٍ، أو غيرَ ساكنٍ ما قبلها، فيُلغى (بِغَيْرِ) فتحُها ـ وإن سكَن ما قبلها، نحو : ﴿مِن بَعْدِ ذَّٰلِكَ﴾[(٢)] ـ أو تحرُّكُ ما قبلها وإن فُتحتْ، نحو : ﴿شَهِد شَّاهِدٌ﴾[(٣)]، فلو اجتمَع سكونُ ما قبلها وفتحُها امتنَع إدغامُها إلّا في التاء فإنَّها تُدغَم فيها وإن فُتحتْ وسكَن ما قبلها، وهو موضعان في القرآن لا غير : ﴿بَعْد تَّوْكِيدِهَا﴾[(٤)] ﴿كَاد تَّزِيغُ﴾[(٥)].

---

(١) نقَل أبو شامة قولَ السخاويِّ في إبراز المعاني ١/ ٢٨٥.

(٢) البقرة ٥٢ وغيرها.

(٣) يوسف ٢٦ وغيرها.

(٤) النحل ٩١.

(٥) التوبة ١١٧. ويُلاحَظ أنَّ أبا عمرو يقرأ : ﴿تَزِيغُ﴾ بالتاء، انظر : النشر ٢/ ٢٨١.

ومثالُها مفتوحةً بعد ساكنٍ قولُه تعالىٰ : ﴿لِدَاوُۥدَ سُلَيْمَـٰنَ﴾[(١)] ﴿بَعْدَ ذَٰلِكَ﴾[(٢)] ﴿ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًا﴾[(٣)]، ومثلُه : ﴿وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا﴾[(٤)]، ﴿بَعْدَ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُ﴾[(٥)] ﴿بَعْدَ ظُلْمِهِۦ﴾[(٦)] ﴿بَعْدَ ثُبُوتِهَا﴾[(٧)].

وإنَّما لم[(٨)] تُدغَمْ في هذه الحالة لأنَّ فتحَها وسكونَ ما قبلها يقابلان ثِقَلَ التقاربِ، فاستُغنِيَ عن إدغامها لذلك، وإنَّما لم يُشترَطْ ذلك في التاء لأنَّهما من مخرجٍ واحد، فتأكَّد الثِّقَلُ تأكُّدَه في المِثلَين، فلذلك أُدغِمَتْ فيها مطلَقاً.

قوله : (وَلَمْ تُدَّغَمْ) يقال : أَدْغَم بسكون الدال، وادَّغَم بتشديدها، ومنه : (وَلَمْ تُدَّغَمْ)، و(مَفْتُوحَةً) حالٌ، (بَعْدَ سَاكِنٍ) ظرفٌ لـ(تُدَّغَمْ)، أو حالٌ ثانية، أو ظرفٌ لـ(مَفْتُوحَةً).

قولُه : (بِحَرْفٍ) متعلِّقٌ بـ(تُدَّغَمْ)، والباءُ ظرفيَّة، أي : في حرف.

---

(١) صٓ ٣٨.

(٢) البقرة ١٧٨ وغيرها.

(٣) سبأ ١٣.

(٤) النساء ١٦٣.

(٥) هود ١٠.

(٦) الشورىٰ ٤١.

(٧) النحل ٩٤.

(٨) سقط من (ص) و(م) : «لم»، والصواب إثباتها.

قولُه : (بِغَيرِ التَّاءِ) بدلٌ من (بِحَرْفٍ) علىٰ إعادة العامل .

قولُه : (فَاعْلَمْهُ) أي اعلَم ما ذكرتُه لكَ واعمَل به ، وأراد : اعْمَلَنْ بنون التوكيد [٧٦/ أ] فأبدلَها ألفاً لكونها خفيفةً بعد فتح .

١٤٦ ـ وَفِي عَشْرِهَا وَالطَّاءِ تُدْغَمُ تَاؤُهَا وَفِي أَحْرُفٍ وَجْهَانِ عَنْهُ تَهَلَّلَا

لَمَّا فرَغ من الكلام علىٰ الدال شرَع في الكلام علىٰ التاء ، وأخبَر أنَّها تُدغَمُ في عشرة الأحرفِ التي تُدغَمُ فيها الدالُ ، وفي الطاء أيضاً ، إلّا أنَّ من جُملة حروف الدالِ التاءَ ، فيؤدِّي ذلك إلىٰ أنَّه من باب إدغام المِثلَين ، وكلامُه إنَّما هو في المتقاربَين ؟

والجوابُ : أنَّ إدغامَ التاءِ في مِثلها لا يُمكِنُ استثناؤُه ، وذِكْرُها في هذا الباب لا يَضرُّ لأمنِ الإلباس ، فلذلك لم يُبالِ بها .

والوجهُ في إدغامها في هذه الأحرف أنَّ السينَ وأخواتِها كلَّها مقارِبَةٌ لها في المخرج ، كما تقدَّم شرحُه في بيت الدال ، فلنقتصِرْ علىٰ ذِكْر[1] الصفات علَى الترتيب :

أمَّا السينُ فمشارِكةٌ للتاءِ في الانفتاح والاستفالِ والهمسِ ، وفي التاء شِدَّةٌ يُقابِلُها صَفِيرُ السين ، فتكافَآ .

(١) تحرَّفتْ في (ص) و(م) إلىٰ : ذلك .

وأمَّا الذالُ فتشاركُها في الانفتاح والاستفالِ، وفي الذال جَهْرٌ يُقابِلُ شِدَّةَ التاء.

وأمَّا الشينُ فتشاركُها في الانفتاح والاستفالِ والهَمْس، وتَفَشِّي الشينِ يُقابِلُ شِدَّةَ التاء.

وأمَّا الضادُ ففيها من الجَهْرِ ما يُقاوِمُ شِدَّةَ التاءِ، ويزيدُ عليها بالإطباق والاستعلاءِ والاستطالةِ.

وأمَّا الثاءُ المثلَّثة فتشاركُها في الانفتاح والاستفالِ والهَمْسِ، وليس فيها ما يُقاوِمُ شِدَّةَ التاء، لكن لَمَّا كانت من مخرج الذال جَرَتْ مَجراها.

وأما الزايُ فتشاركُها في الانفتاحِ والاستفالِ، ويُقاوِمُ شِدَّةَ التاءِ صَفِيرُ الزايِ وجَهْرُها.

وأمَّا الصادُ فتشاركُها في الهَمْسِ، وصَفِيرُها يُقاوِمُ شِدَّتَها، وتزيدُ عليها بالإطباقِ والاستعلاءِ.

وأما الظاءُ فجَهْرُها قابَل شِدَّةَ التاءِ، وزادتِ الظاءُ بالاستعلاءِ والإطباقِ.

وأمَّا الجيمُ فتشاركُها في الانفتاحِ والاستفالِ والشِّدَّةِ، وتزيدُ بالجَهْرِ.

وأمَّا الطاءُ فتشاركُها في الشِّدَّةِ، وتزيدُ بالإطباقِ والاستعلاءِ والجَهْرِ والقَلْقَلَة.

قولُه: (وَفِي عَشْرِهَا) متعلِّقٌ بـ(تُدْغَمُ)، و«هَا» في (عَشْرِهَا) يجوزُ أن

تعودَ علىٰ الأحرف السابقةِ الستَّةَ عشَرَ، أو علىٰ أحرفِ الدالِ[1]، قاله أبوعبدالله[2]، وقال السخاويُّ: «لكَ أن تُعيدَها علىٰ أحرف الدالِ»[3]، وهذا القولُ وقولُ أبي عبد الله أفسَدهما أبو شامة بأنَّه من إضافة الشيءِ إلىٰ نَفْسِه.[4]

و«هَا» (تَاؤُهَا) قال أبوعبدالله: «تعودُ علىٰ الدالِ لا غير»[5]، ولا أدري معنىٰ اقتصارِه علىٰ ذلك، فإنَّ أبا شامة جوَّزَ عَوْدَها علىٰ الأحرف العشرةِ وعلىٰ الأحرفِ الستَّةَ عشَرَ[6]، وهو واضحٌ.

ولم يَلْقَ التاءُ دالاً في القرآن إلّا وهي ساكنةٌ، نحو: ﴿أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا﴾[7] وذلك واجبُ الإدغامِ، وكذلك لم يَلْقَ الدالُ [٧٦/ ب] طاءً، فلم يذكُرهما لذلك.

---

(١) في النُّسَخ الثلاث: «أحرف الدال والذال»، وقد ضُبِّب في (ت) علىٰ «والذال»، وهو الصواب.

(٢) قال أبوعبد الله: «وضميرُ (عَشْرُهَا) يعودُ علىٰ حرف السابقة، أو علَى الدال» اهـ. اللآلئ الفريدة لوحة ٥٥/ أ.

(٣) نقَل أبوشامة ذلك عن شرح السخاويّ علَى الشاطبيَّة في إبراز المعاني ١/ ٢٨٧.

(٤) إبراز المعاني ١/ ٢٨٧.

(٥) اللآلئ الفريدة لوحة ٥٥/ أ.

(٦) إبراز المعاني ١/ ٢٨٧.

(٧) يونس ٨٩.

أمـثلةُ ذلك : ﴿الشَّوْكَة تَّكُونُ لَكُمْ﴾[1]، ﴿بِالسَّاعَة سَّعِيـرًا﴾[2] ومِثلُه : ﴿الصَّـٰلِحَـٰت سَّنُدْخِلـهُمْ﴾[3]﴿وَالذَّٰرِيَـٰت ذَّرْوًا﴾[4]﴿بِأَرْبَعَة شُّهَدَاءَ﴾[5] ﴿وَالْعَـٰدِيَـٰت ضَّبْحًا﴾[6] ولا ثاني له، ﴿وَالنُّبُوَّة ثُّمَّ يَقُولَ﴾[7] ومِثلُه : ﴿الصَّـٰلِحَـٰت ثُّمَّ اتَّقَوْا﴾[8]، ﴿إِلَى الْجَنَّة زُّمَرًا﴾[9]، ﴿وَالْمَلَـٰئِكَة صَّفًّا﴾[10] ومِثلُه : ﴿فَالْمُغِيرَٰت صُّبْحًا﴾[11]، ﴿الْمَلَـٰئِكَة ظَّالِمِي﴾ في النسـاء [٩٧] والنحل [٢٨] ولا غيرَهما، ﴿وَعَمِلُوا الصَّـٰلِحَـٰت جُّنَاحٌ﴾[12] ومِثلُه : ﴿الصَّـٰلِحَـٰت

---

(١) الأنفال ٧.

(٢) الفرقان ١١.

(٣) النساء ٥٧ وغيرها.

(٤) الذاريات ١.

(٥) النور ٤، ١٣.

(٦) العاديات ١.

(٧) آل عمران ٧٩.

(٨) المائدة ٩٣.

(٩) الزمر ٧٣.

(١٠) النبأ ٣٨.

(١١) العاديات ٣.

(١٢) المائدة ٩٣.

جَنَّـٰتٍ تَجۡرِي ﴾ .[١]

ولم يَقُلْ هنا : « وَلَمْ تُدَّغَمْ مَفْتُوحَةً بَعْدَ سَاكِنٍ » كما قاله في الدال ؛ لأنَّ التاءَ لم تأتِ كذلك إلّا وهي حرفُ خطابٍ ، وقد عُلم أنَّ تاءَ الخطاب لا تُدغَم نحو : ﴿ دَخَلۡتَ جَنَّتَكَ ﴾[٢] و﴿ أُوتِيتَ سُؤۡلَكَ ﴾[٣] ، إلّا في مواضعَ وقعَتْ فيها التاءُ مفتوحةً بعد ألفٍ ، سيُنبِّه الناظمُ ـ رحمه الله ـ في البيت الآتي على الخلاف فيها وفي غيرها بقوله :

وَفِي أَحْرُفٍ وَجْهَانِ عَنْهُ تَهَلَّلَا

أي عن أبي عمرو وجهان ـ وهُما الإظهارُ والإدغامُ ـ تَهَلَّلا ، أي : أضاءا واستنارا لصحَّتِهما لفظاً ومعنىً .

وما أحسنَ ما أتىٰ بالتَّهلُّل مع الوجه ، ومِثلُه تفعَلُ العربُ كثيراً ، تقولُ : رأيتُ وجهَه يَتَهَلَّلُ سُروراً ، وذلك من الهِلال ؛ لِمَا يَحصُلُ من حُسن الرَّونَق والرُّواء ، قال الشاعرُ :[٤]

---

(١) إبراهيم ٢٣ وغيرها .

(٢) الكهف ٣٩ .

(٣) طه ٣٦ .

(٤) البيتان من الطويل ، وهما في ديوان عبدالله بن الزَّبير ـ بفتح الزاي ـ الأسديّ ص١٢٢ وخزانة الأدب ٢/ ٢٦٥ ، والحقُّ أنَّ الأوَّل منهما لزهير بن أبي سلمىٰ ، وهو في ديوانه ص ١٤٢ ، وعمدة الحفَّاظ ص ٣٧١ مادَّة (ع ف و) ، والثاني منهما لأبي تمَّام ، وهو في ديوانه ص٢١٩ ، وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٥٩ بلفظ : فَلَوْ لَمْ يَكُنْ .

تَرَاهُ إِذَا مَا جِئْتَهُ مُتَهَلِّلاً كَأَنَّكَ تُعْطِيهِ الَّذِي أَنْتَ سَائِلُهْ

وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي كَفِّهِ غَيْرَ نَفْسِهِ لَجَادَ بِهَا فَلْيَتَّقِ اللهَ سَائِلُهْ

قال أبوشامة : « ولم يَذكُرْ في التاء ما ذكَر في الدال من كونِها لم تُدغَم مفتوحةً بعد ساكن ؛ لأنَّها لم تَقَعْ كذلك إلّا وهي حرفُ خطابٍ ، وقد عُلم استثناؤُه ، نحو : ﴿دَخَلْتَ جَنَّتَكَ﴾ و﴿أُوتِيتَ سُؤْلَكَ﴾ ، إلّا في مواضعَ وقعَتْ فيها مفتوحةً بعد ألفٍ فهي على قِسمَين :

منها ما نُقل فيه الخلافُ ، وهي المواضعُ الأربعة المذكورة في البيت الآتي ، وهي المشارُ إليها بقوله : (وَفِي أَحْرُفٍ وَجْهَانِ عَنْهُ تَهَلَّلَا) » ، ثمَّ قال : « ومنها موضعٌ واحد لا خلافَ في إدغامه ، وهو قولُه : ﴿وَأَقِمِ الصَّلَوٰةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ﴾[1] ؛ لأنَّ التاءَ من مخرج الطاء ، فهو كاستثناء التاءِ مع الدال ؛ لأنَّ الثلاثةَ من مخرجٍ واحد » .[2]

قلتُ : كيف يقولُ : « وهي المواضعُ الأربعة المذكورة في البيت الآتي » بَعْدَ قولِه : « وقعَتْ مفتوحةً بعد ألفٍ » ومن جُملةِ الأربعةِ : ﴿فَـَٔاتِ ذَا الْقُرْبَىٰ﴾[3]

(١) هود ١١٤ .

(٢) إبراز المعاني ١/ ٢٨٨ .

(٣) الرُّوم ٣٨ .

﴿ وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ ﴾(١) ، ﴿ وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ ﴾(٢) ، فإنَّ التاءَ فيها ليست مفتوحةً ، وهو قد فرَض أنَّها مفتوحةٌ بعد الألف ، ثمَّ قَسَمها قِسْمَين : قِسْم اختُلف في إدغامِه وإظهارِه ، وقِسْم اتُّفِق على إدغامه كما مرَّ ، وأيضاً فإنَّ ﴿ وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ ﴾ ليست التاءُ فيها بعد ألفٍ ، إنَّما هي بعد همزةٍ ، لكن في قراءة السُّوسيِّ تكونُ بعد ألفٍ في اللفظ ؟

وقد يقال : إنَّ قولَه : « فهي على قِسْمَين » كلامٌ مستأنَف ، يعني أنَّ التاءَ ـ من حيثُ الجُملة ـ لا يُفيدُ كونُها مفتوحةً بعد ألفٍ على قِسْمَين ، وحينئذٍ تَسَهَّلَ الأمرُ إلى أنَّه خلافُ ظاهرِ كلامه ، [٧٧/ أ] وإنَّما تأوَّلْنا له ذلك لأنَّ محلَّه في العِلم معلومٌ ، وقَدْرَه معروفٌ .

ثمَّ قال : « ولوِ اتَّفَق أن وقعَتِ الطاءُ بعد الدال المفتوحةِ بعد ساكنٍ لكان قد أدغَمها(٣) ، وأمَّا ﴿ بَيَّتَ طَآئِفَةٌ ﴾(٤) فأكثرُ المصنِّفين في الإدغام لا يذكُرونه في الإدغام الكبير ، بل يذكُرونه في سورتِه ، وسببُه أنَّ أبا عمروٍ كان يُدغِمُه وإن لم يَقرأْ بالإدغام الكبير ، وهو معنى قولِهم : إنَّه كان يُدغِمُ في الأحوال كلِّها ، وبعضُهم يقولُ : في الحالَين ، أي سواءٌ قرأ بالإظهار أم بالإدغام ، فهذا الموضعُ

---

(١) الإسراء ٢٦ . وسقط هذا الموضع من (ص) .

(٢) النساء ١٠٢ .

(٣) في (م) : « قد أحكمها » ، وفي إبراز المعاني : « هذا حكمها » .

(٤) النساء ٨١ .

لا بُدَّ من إدغامه عنده»[١]. ثمَّ اختلَفوا هل هو من باب الإدغام الكبير، أم الصغير؟ وذلك مبنيٌّ علَى التاء في ﴿بَيَّتَ طَائِفَةٌ﴾ ما حالُها؟ إن كانت ساكنةً كان من الصغير[٢]، وإن كانت مفتوحةً كان من الكبير، والظاهرُ أنَّها مفتوحةٌ، وسيأتي في ذلك بحثٌ حسن، وأنَّ حمزةَ يوافِقُ أبا عمرٍو هناك.[٣]

قوله: (وَفِي عَشْرِهَا) متعلِّقٌ بـ(تُدْغَمُ)، و(الطَّاءِ) عطفٌ علىٰ (عَشْرِهَا) أي: وفي الطاء، وقد تقدَّم الكلامُ في الضميرَين.

قولُه: (وَفِي أَحْرُفٍ) خبرٌ مقدَّم، و(وَجْهَانِ) مبتدأٌ مؤخَّر، و(عَنْهُ): إمَّا وصفٌ لـ(وَجْهَانِ)، أي: كائنان ومَرْوِيّان عن أبي عمرٍو، وإمَّا متعلِّقٌ بـ(تهلَّلا) و(تَهَلَّلَا) صفةٌ لـ(وَجْهَانِ)، فالألفُ ضميرُ تثنيةٍ، ومعنىٰ(تَهَلَّلَا): أضاءا واستنارا.

ثم أخَذ يذكُر تلك الأحرفَ المختلَفَ فيها فقال:

١٤٧ ـ فَمَعْ حُمِّلُواْ التَّوْرَىٰةَ ثُمَّ الزَّكَوٰةَ قُلْ وَقُلْ ءَاتِ ذَا الْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ عَلَا

ذكَر في هذا البيتِ الأحرفَ المختلَفَ فيها، وهي قولُه تعالىٰ: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُواْ التَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا﴾ في الجمعة [٥]، وقولُه: ﴿وَءَاتُواْ الزَّكَوٰةَ ثُمَّ

---

(١) إبراز المعاني ١/ ٢٨٨.

(٢) علىٰ أنَّ أصلها: بَيَّتَتْ طَائِفَةٌ، فحُذفَتِ التاءُ الأُولىٰ لتوالي المِثلَين، ثمَّ أُدغمَتِ التاءُ الساكنة في الطاء. انظر: المصدر السابق، والنشر ١/ ٣٠٣.

(٣) وذلك عند قول الشاطبيّ في فرش سورة النساء (البيت ٦٠٢):

وَأَنِّثْ يَكُنْ عَنْ دَارِمٍ تُظْلَمُونَ غَيْـ ـبُ شَهْدٍ دَنَا إِدْغَامُ بَيَّتَ فِي حُلَا

تَوَلَّيْتُمْ ﴾ في البقرة [٨٣]، ﴿ وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ ﴾ في الإسراء [٢٦]، و﴿ فَـَٔاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ في الرُّوم [٣٨]، ﴿ وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّواْ ﴾ (١) رُوي إدغامُ التاء في الثاء والذالِ والطاءِ وإظهارُها، والإظهارُ مذهبُ ابنِ مجاهدٍ وأتباعِه(٢)، والإدغامُ مذهبُ غيرِه، قال الدانيُّ: «وبالوجهَين قرأتُ»، قال: «وحدَّثنا أبو الفتح(٣)، حدَّثنا [عبد الباقي بنُ الحسن(٤)، حدَّثنا] (٥) زيدُ ابنُ عليٍّ (٦) أنَّه سَمِع ابنَ مجاهدٍ يُقرئُ سنةَ ثلاثمائةٍ: ﴿ وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ ﴾ وجميعَ ما كان من المنقوص بالإدغام؛ فإنَّ أبا عمرٍو لم يستثنِه، ثمَّ رجَع في

(١) النساء ١٠٢.

(٢) النشر ١/ ٢٧٩. ولم أجده في كتاب السبعة لابن مجاهد.

(٣) فارس بن أحمد، أبو الفتح الحمصيّ الضرير، الأستاذ الكبير، الضابط الثقة، شيخ الدانيّ. قرأ على عبدالباقي بن الحسن وغيره. ت ٤٠١ هـ. (غاية ٢/ ٥ ـ معرفة ١/ ٣٧٩)

(٤) عبدالباقي بن الحسن بن أحمد، أبو الحسن الخراسانيّ، الأستاذ الحاذق الضابط الثقة. قرأ على زيد بن عليّ بن أبي بلال ونظيف بن عبد الله وغيرهما. قرأ عليه أبو الفتح فارس شيخُ الدانيّ. ت ٣٨٩ هـ. (غاية ١/ ٣٥٦ ـ معرفة ٣٥٧).

(٥) تكملة لازمة من جامع البيان ٢/ ٤١٣.

(٦) زيد بن عليِّ بن أحمد بن أبي بلال، أبو القاسم العِجْليُّ الكوفيُّ، شيخ العراق، ثقة. قرأ على أبي بكر الداجونيّ وغيره. قرأ عليه عبدالباقي بن الحسن وغيره. ت ٣٥٨ هـ. (غاية ١/ ٢٩٨ ـ معرفة ١/ ٣١٤).

آخرِ عُمُرِه عنه إلَى الإظهار»[١]، واعتَلَّ بما تقدَّم .[٢]

قلتُ : سيأتي وجهُ الإظهار، فهذا معنىٰ قولِه : (وَجْهَانِ عَنْهُ تَهَلَّلَا) .

والوجهُ في إظهار﴿ التَّوْرَىٰةَ ثُمَّ ﴾ و﴿ الزَّكَوٰةَ ثُمَّ ﴾ خِفَّةُ اللفظ بفتح التاء بعد الساكن، فاستُغنيَ بذلك عن تخفيف الإدغام .

ووجهُ الإدغامِ اجتماعُ متقاربَين في الجُملة، وأنَّه لا بُدَّ من ثِقَلٍ ما .

ووجهُ إدغامِ ﴿ وَءَاتِ ذَا الْقُرْبَىٰ ﴾ و﴿ فَـَٔاتِ ذَا الْقُرْبَىٰ ﴾ وجودُ متقاربَين مع كسر التاء، فالإدغامُ هنا أحسنُ منه في إخوتِه؛ للكسر، ووجهُ الإظهارِ خِفَّةُ اللفظِ بِقِلَّة الحروفِ، وسكونُ ما قبل الأوَّل، [٧٧/ ب] واعتلالُهما بحذف الآخرِ أيضاً، فأُظهِرا لئلّا يتواردَ إعلالانِ كما سبق تقريرُه .

والكلامُ في ﴿ وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ ﴾ إظهاراً وإدغاماً كالكلام في ﴿ ءَاتِ ذَا الْقُرْبَىٰ ﴾ .

قال أبوشامة : «ووجهُ الخلاف في ﴿ ءَاتِ ذَا ﴾ ﴿ وَلْتَأْتِ طَآئِفَةٌ ﴾ ما تقدَّم في ﴿ يَبْتَغِ ﴾ ونحوِه؛ لأنَّها كلَّها من المجزوم» .[٣]

قوله : (فَمَعْ حُمِّلُوا) يجوزُ أن يكونَ خبراً مقدَّماً، و(الزَّكَاةَ) مبتدأٌ مؤخَّرٌ

---

(١) جامع البيان ٢/ ٤١٣ . وفي (م) و(ص) : «عن الإظهار»، والصواب ما في (ت) .

(٢) في حاشية (ت) : قوله بما تقدَّم أي من كونِه منقوصاً .

(٣) إبراز المعاني ١/ ٢٩٠ .

وأراد أن يقول : ﴿الزَّكَوٰةَ ثُمَّ﴾ ، فيأتي بـ﴿ثُمَّ﴾ بعد ﴿الزَّكَوٰةَ﴾ أيضاً ، فلم يُمْكِنْه ، فتركه للعِلم به[١] ، فـ﴿ثُمَّ﴾ من نَفْسِ التلاوةِ ، وليست عاطفةً في نظمه .

ويجوزُ أن تكونَ (الزَّكَاةَ) خبرَ مبتدأٍ مضمَرٍ ، أي : هي ﴿الزَّكَوٰةَ ثُمَّ﴾ مع ﴿حُمِّلُواْ التَّوْرَىٰةَ ثُمَّ﴾ ، فيكونُ (مَعْ حُمِّلُوا) على هذا حالاً ، أي مصاحِبةً لـ ﴿حُمِّلُواْ التَّوْرَىٰةَ ثُمَّ﴾ ، والجملةُ على كلا الإعرابَين منصوبةٌ بـ(قُلْ) ، أي : قُلْ : كَيْتَ وكَيْت . قال أبو شامة : « ولو قال : (الزَّكَاةَ ثُمَّ قُلْ ءَاتِ) لكان أَوْلىٰ ؛ لأنَّه أبيَنُ لموضعِ الإدغامِ ، ويَخلُصُ من تَكرار (قُلْ) »[٢] ، يعني فيصيرُ البيتُ :

فَمَعْ حُمِّلُوا التَّوْرَىٰةَ ثُمَّ الزَّكَوٰةَ ثُمْ ... مَ قُلْ ءَاتِ ذَا الْـ . . . .

قوله : (ءَاتِ ذَا الْ) يعني : ﴿ذَا الْقُرْبَىٰ﴾ في السورتين[٣] ، ولذلك لم يأتِ بعاطفِها ؛ لأنَّه واوٌ في سورةٍ وفاءٌ في أُخرىٰ[٤] ، فلو أتىٰ به لَتُوُهِّمَ اختصاصُه به ، وبيْنَ الذالِ واللامِ من ﴿ذَا الْقُرْبَىٰ﴾ ألفان : إحداهما ألفُ ﴿ذَا﴾ ، والثانيةُ ألفُ الوصلِ الداخلةُ على لام التعريف ، لكنَّهما سقَطتا : أمَّا همزةُ الوصلِ فللدَّرْجِ ، وأمَّا ألفُ ﴿ذَا﴾ فلالتقاء الساكنَين ، ولكَ في كتابتِها في هذا النَّظْمِ وجهان :

---

(١) « به » من (ت) فقط .

(٢) إبراز المعاني ١/ ٢٨٩ .

(٣) الإسراء ٢٦ ، الرُّوم ٣٨ .

(٤) هي في سورة الإسراء : ﴿وَءَاتِ﴾ ، وفي الرُّوم : ﴿فَـَٔاتِ﴾ .

أحدهما : (ذَلْ) علَى اللفظ ، وكذلك كتَبه أبو شامة واختاره .[1]

والآخَرُ : أن تكتبَه علىٰ أصله بألِفَين .

وقد سُمع من العرب قَطْعُ لام التعريف مِمَّا بعدها والوقفُ عليها في أنصاف الأبيات ، كقوله :[2]

---

(١) إبراز المعاني ١/ ٢٨٩ .

(٢) البيتان من مشطور الرجز ، وتتمَّة ثانيهما :

الشَّحْم إِنَّا قَدْ مَلِلْنَاهُ بَجَلْ

وهما لغيلان بن حُريث الربعيّ الراجز كما في العينيّ ١/ ٥١٠ علىٰ هامش الخزانة ، وهما لغيلان في الكتاب ٤/ ١٤٧ ، وذكَر محقِّقه الأستاذ عبد السلام هارون أنَّ غيلان هذا هو ذو الرُّمَّة ، وأنَّه لم يجد البيتَ في ديوانه ولا ملحقاته ، وكذا ذكَر في تعليقه علىٰ الخزانة ٧/ ١٩٨ ، ٢٠٥ ، ٢١٣ ، والبيتان ـ باللفظ المذكور ـ في شرح الهداية للمهدويِّ ١/ ٣٦ وهما في الكتاب ٣/ ٣٢٥ ، ٤/ ١٤٧ ، والنكت ص ٨٨٠ ، والخزانة ٧/ ٢١٣ بلفظ :

دَعْ ذَا وَعَجِّلْ ذَا وَأَلْحِقْنَا بِذَا الْـ

بِالشَّحْمِ . . . .

وفي الخصائص ١/ ٢٩١ والخزانة ٧/ ١٩٨ ، ٢٠٥ بلفظ :

عَجِّلْ لَنَا هَذَا وَأَلْحِقْنَا بِذَا الْـ

الشَّحْمِ . . . .

وفي رصف المباني ص ١٣٢ ، ١٥٨ ، ٢٣٠ بلفظ :

عَجِّلْ لَنَا هَذَا وَأَلْحِقْنَا بِذَا الْـ

ـشَحْمِ . . . . =

دَعْ ذَا وَقَدِّمْ ذَا وَأَلْحِقْنَا بِذَا الْـ

الشَّحْمِ . . . .

إذِ الأصل : بِذَا الشَّحْمِ.[1]

وبعضُهم يقفُ عليها لأجْلِ التذكُّر لِمَا بعدها، فيَكسرُها ويُلحِقُها ياءً تُسمَّىٰ « مَدَّة التذكُّر »، فيقول : الِي، في : الْحَارِث مثلاً، لكنَّهم هنا لا يُعِيدُونها مع الاسم، بل يقولون : الِي حَارِث، وقد بَوَّب النحويُّون لذلك باباً، بيَّنْتُه ـ ولله الحمدُ ـ في غير هذا.[2]

وما أغرَب ما اتَّفَق للناظم موافَقةَ لسان العربِ في هذا؛ لأنَّه لو فعَله هو

=و« بَجَلْ » اسمُ فعلٍ بمعنىٰ : حَسْبُ، وفي العينيِّ (١/ ٥١٠) علىٰ هامش الخزانة قال : « ضبَط شرَّاحُ الكتاب : (بِخَلّ) جعَل الباءَ حرفَ جرٍّ، والخَلُّ هو السائل المعروف، ثمَّ قال : وهو أقرب للمعنىٰ، ويكون معنىٰ (مَلِلْنَاهُ) : عالَجْناه » اهـ.

(١) جاء في (م) و(ص) في هذا الموضع ما نصّه : « ولكنهم إذا وقَفوا عليها » وقبلها في (م) بياضٌ، وكُتب في حاشيتها : كذا في الأصل.

(٢) قال سيبويه : « ألا ترىٰ أنَّ الرجل إذا نَسي فتذكَّر ولم يُرِدْ أن يَقطع يقول : أَلِي، كما يقول : قَدِي، ثمَّ يقول : كان وكان. . . وقال غيلان :

دَعْ ذَا وَعَجِّلْ ذَا وَأَلْحِقْنَا بِذَا الْـ

بِالشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلِلْنَاهُ بَجَلْ

. . . ولكنَّه لم يكسر اللامَ في قوله : بِذَا الْـ، ويجيءَ بالياء لأنَّ البناء قد تمَّ » اهـ.

الكتاب ٤/ ١٤٧، وانظر أيضاً ٣/ ٣٢٥.

هنا ـ وإن لم يُسمع ـ لكان معذوراً في ذلك، قال أبو شامة: «وقصَد الناظمُ بذلك زيادةَ البيان، وإلّا فكان يُمكنُه أن يقول: وَقُلْ آتِ ذَا»[(١)]، يعني فلا يَرتكِبُ قَطْعَ لامِ التعريف بما دخلتْ عليه، بل يأتي بألفِ «ذَا»، وبها يستقيمُ الوزن؛ لأنَّه حرفٌ ساكن مكانَ حرفٍ ساكن.

وقولُه: (وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ) التاءُ في الحقيقة بَعْدَ همزةٍ، ولكن لَمَّا كان الإدغامُ من طريق السُّوسيِّ، والسُّوسيُّ هو يُبدِلُها ألفاً، صحَّ إدخالُها في هذا النوع، وقد تقدَّم ذلك.

والعينُ [٧٨/ أ] في (عَلَا)[(٢)] ليست رمزاً؛ لأنَّ البابَ كلَّه لأبي عمرٍو، وقد تقدَّم قريباً في قوله:[(٣)]

وَفِي أَحْرُفٍ وَجْهَانِ عَنْهُ. . .

وقد تقدَّم أنَّه لا يَجمعُ بين الرمز والاسمِ الصريح.[(٤)]

ثمَّ ذكَر خلافاً آخرَ فيما يُشبِه ﴿وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ﴾ في اللفظ، وهو تاءٌ مكسورة

---

(١) إبراز المعاني ١/ ٢٩٠.

(٢) سقط من (ص): في علا.

(٣) ص ٥٢٣ في شرح البيت السابق عند قوله: «وعنه: إمَّا وصفٌ لـ(وَجْهَانِ)، أي كائنان ومرويَّان عن أبي عمرٍو، وإمَّا متعلِّقٌ بـ(تَهَلَّلَا)» اهـ.

(٤) عند شرح البيت ٤٥، ص ١٥٥.

بعد ساكن، نحو[١] : ﴿ جِئْتِ شَيْـًٔا فَرِيًّا ﴾[٢]، إلّا أنَّ هذه تاءُ خطابٍ، فقال :

١٤٨ ـ وَفِي جِئْتِ شَيْـًٔا أَظْهَرُوا لِخِطَابِهِ　　وَنُقْصَانِهِ وَالْكَسْرُ الِادْغَامَ سَهَّلَا

هذا تمامُ الأحرف التي فيها وجهان متهلِّلان، أخبَر عن أهل الأداء أنَّهم أظهَروا التاءَ من قوله تعالىٰ : ﴿ لَقَدْ جِئْتِ شَيْـًٔا فَرِيًّا ﴾، وأراد بذلك ابنَ مجاهدٍ وأصحابَه[٣]؛ لأنَّهم همُ الناقلون لذلك، وغيرُهم روَى الإدغامَ، فالواو في (أَظْهَرُوا) لابنِ مجاهدٍ وأتباعِه.

وذكَر المصنِّفُ للإظهار علَّتَين، وهُما : الخطابُ في التاء، ونُقصانُ الفعل المتَّصلِ بها : أمَّا الخطابُ فظاهرٌ قد تقدَّم تعليلُه، وإذا كان مانعاً في المِثلَين ففي المتقاربَين أَوْلىٰ، وأمَّا النُّقصانُ فلأنَّه قد حُذفَتْ منه عَينُه، وصار وَزْنُه : فِلْتِ؛ وذلك لأنَّ لامَ الكلمة تَسكنُ لأجْلِ تاءِ الفاعل، والعَينُ قبله ساكنةٌ معتلَّة، فيَلتقي ساكنان فيُحذَفُ أوَّلُهما، وهذا بعد نَقْلِ حركةِ العَين إلَى الفاء إن كانت كسرةً أو ضمَّةً نحو : خِفْتِ وطُلْتِ، وقلبُها ضمَّةً في ذوات الواو، وكسرةً في ذوات الياء، ونقلُها إلَى الفاء إن كانت [الفاءُ][٤] فتحةً، نحو : جِئْتِ وبِعْتِ وقُمْتِ وقُلْتِ، علىٰ عملٍ معروفٍ عند أهل التصريف، وهذا مطَّرِدٌ في كلِّ

---

(١) كذا في النُّسَخ الثلاث، والوجهُ : (هُو)؛ لأنَّه الموضع الوحيد في القرآن الكريم الذي جاءت فيه تاءُ خطاب مكسورة بعد ساكن.

(٢) مريم ٢٧.

(٣) انظر : السبعة ١١٨.

(٤) زيادة للإيضاح.

فعلٍ معتلِّ العَين أُسنِد إلىٰ تاء الفاعلِ مطلَقاً، أو نونٍ، نحو: بِعْنَ وقُمْنَ، أو «نَا»، نحو: بِعنَا وقُمْنَا، فلمَّا دخَل النقصُ في الفعل، والفاعلُ كالجُزْء من رافعِه ـ من حيثُ الجملة ـ فكيف به هنا وهو ضميرٌ متَّصِلٌ اجتُنب إدغامُه لئلَّا يتوالىٰ إعلالان؛ لأنَّ الفعلَ مع فاعله كالشيء الواحد، لدلائلَ ذكَرها النحويُّون[١] ولذلك قال المصنِّفُ: (لِخِطَابِهِ ونُقْصَانِهِ)، يريدُ مجموعَ لفظِ (جِئْتِ) تنزيلاً لهما منزلةَ الشيءِ الواحد، وإلّا فالخطابُ في كلمةٍ، والنقصُ في كلمةٍ أُخرىٰ هذا كلُّه إذا كانت تاءُ الخطاب مكسورةً، أمَّا إذا كانت مفتوحةً فلا خلافَ في إظهارِه، نحو: ﴿جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا﴾[٢] ﴿جِئْتَ شَيْئًا نُّكْرًا﴾[٣] لِمَا تقدَّم في قوله في هذا الباب:[٤]

إِذَا لَمْ يُنَوَّنْ أَوْ يَكُنْ تَا مُخَاطَبٍ

ولِمَا تقدَّم في الباب قبله في قوله:[٥]

---

(١) ذكَر ابنُ الأنباريِّ عن الكوفيِّين سبعةَ أَوْجُهٍ تَدلُّ علىٰ أنَّ الفعل وفاعلَه بمنزلة الشيء الواحد، منها: أنَّ لامَ الفعل تسكَّن إذا اتَّصَل به ضميرُ الفاعل، نحو: ضَرَبْتُ؛ لئلَّا يجتمع في كلامهم أربعُ حركاتٍ متواليات في كلمة واحدة، ولولا أنَّ ضميرَ الفاعل بمنزلة حرفٍ من الفعل نَفْسِه لَمَا سُكِّنتْ لامُ الفعل لأجْله. انظر: الإنصاف ١/ ٧٩.

(٢) الكهف ٧١.

(٣) الكهف ٧٤.

(٤) البيت ١٣٨.

(٥) البيت ١٢٠.

إِذَا لَمْ يَكُنْ تَا مُخْبِرٍ أَوْ مُخَاطَبٍ

ثمَّ أخَذَ الناظمُ يذكُر عِلَّةَ إدغامِ ﴿ جِئْتِ شَيْـًٔا فَرِيًّا ﴾ وهو كسرُ التاء، والكسرُ ثقيلٌ، فخُفِّفَ بالإدغام؛ لأنَّ الإدغامَ يَسكنُ له الأوَّلُ.

فإن قيل: كان ينبغي أن يجوزَ إدغامُ نحوِ: ﴿ كُنتُ تُرَٰبًا ﴾[1]؛ لأنَّ الضمَّ أثقلُ من الكسر، فكما أنَّ الكسرَ ـ لِثِقَلِه ـ سَوَّغَ إدغامَ تاءِ الخطاب، كذلك الضمُّ الذي هو أثقلُ منه يُسَوِّغُ إدغامَ تاء المتكلِّم؟

فالجوابُ: أنَّ هنا ثِقَلاً آخَرَ [٧٨/ ب] مع الكسر، وهو التأنيثُ، والتأنيثُ ثقيلٌ في نَفْسِه، وقد تقدَّم ذلك عند «طَلَّقَكُنَّ»[2].

وقد اعتُرِض على المصنِّف بشيءٍ آخَرَ، وهو قولُه: (لِخِطَابِهِ)، فظاهرُه أنَّ الخطابَ بمجَرَّدِه عِلَّةٌ، لكنَّ الخطابَ بمجَرَّدِه غيرُ مانعٍ من الإدغام، بدليل إدغامِ ﴿ لَكَ كَيْدًا ﴾ و﴿ إِنَّكَ كُنتَ بِنَا ﴾[3] ونحوه اتِّفاقاً؟

والجوابُ: أنَّه أراد الخطابَ بقَيد كَوْنِه في تاء الفاعل؛ لأنَّ الكلامَ فيه، حيثُ قال:

وَفِي جِئْتِ شَيْـًٔا أَظْهَرُوا لِخِطَابِهِ

واعتُرِض عليه أيضاً في قوله: (وَنُقْصَانِهِ)، والنُّقصان ليس في التاءِ،

---

(١) النبأ ٤٠.

(٢) البيت ١٣٥.

(٣) الآيتان هما: يوسف ٥، طه ٣٥.

إنَّما هو في الفعل قبلها ؟

والجوابُ ما تقدَّم من أنَّ مرادَه : لخطابِ هذا اللفظ ونقصانِه ، يعني مجموعه ، وتقدَّم وجهُ التجوُّزِ في ذلك ، وهو كونُ الفاعلِ جُزءاً من فعله من حيثُ الجملة ، وأكَّد ذلك كونُه [1] ضميراً متَّصلاً علىٰ حرفٍ واحد ، ولو قيل بأنَّ مرادَه بنُقصانِه أنَّه علىٰ حرفٍ واحد ـ يعني أنَّه ناقصٌ بالنسبة إلىٰ غيره ، حيثُ وُضع علىٰ حرفٍ واحد ـ لكان وجهاً ، فيكونُ الخطابُ والنُّقصانُ حينئذٍ في ذاتٍ واحدة ، فيَطيحُ الاعتراضُ .

قولُه : (وَفِي جِئْتِ شَيْئًا) متعلِّقٌ بـ(أَظْهَرُوا) ، ضمَّنه معنىٰ : أوقَعوا فيه الإظهارَ ؛ لقوله تعالىٰ : ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾ [2] ، ويجوزُ أن يكونَ مفعولَ (أَظْهَرُوا) محذوفاً ، أي أظهَروا التاءَ في ﴿جِئْتِ شَيْئًا﴾ ، والواوُ ـ كما تقدَّم ـ لأهل الأداء وإن لم يَجْرِ لهم ذِكْرٌ للعِلم بذلك ، و(لِخِطَابِهِ) متعلِّقٌ بـ(أَظْهَرُوا) .

قولُه : (وَالْكَسْرُ) مبتدأٌ ، و(الِادْغَامَ) مفعولٌ مقدَّم ، و(سَهَّلَ) جملةٌ فعليَّة في موضع خبرِ (وَالْكَسْرُ) .

ثمَّ انتقَل إلَى الثاء المثلَّثة والذالِ المعجَمة فقال :

١٤٩ ـ وَفِي خَمْسَةٍ وَهْيَ الْأَوَائِلُ ثَاؤُهَا   وَفِي الصَّادِ ثُمَّ السِّينِ ذَالٌ تَدَخَّلَا

أخبَر أنَّ الثاءَ المثلَّثة تُدغَم في خمسةِ أحرفٍ ، وهي الخمسةُ الأُوَلُ من عشرةِ

(١) « كونه » من هامش (ت) فقط ، مصحَّحاً عليها .

(٢) الأحقاف ١٥ .

الدالِ المضمَّنةِ في «تُرْبُ سَهْلٍ ذَكَا شَذاً ضَفَا»[(١)]، وهي التاءُ والسينُ والذالُ والشينُ والضادُ، أمثلةُ ذلك:

﴿ حَيْث تُّومَرُونَ ﴾[(٢)]، ﴿ الْحَدِيث سَّنَسْتَدْرِجُهُمْ ﴾[(٣)] ـ ومثلُه: ﴿ وَوَرث سُّلَيْمَٰنُ ﴾[(٤)] ـ ﴿ وَالْحَرْث ذَّٰلِكَ ﴾[(٥)] وليس غيرَه، ﴿ حَيْث شِّيتُمْ ﴾[(٦)]، ﴿حَدِيث ضَّيْفِ ﴾[(٧)] وليس غيرَه.

ووجهُ إدغامِها في هذه الأحرف التقاربُ؛ لأنَّ الثاءَ من طَرَف اللسان وأطرافِ الثنايا العُليا، والذالُ مثلُها، والتاءُ قريبةٌ منها، وكذا السينُ.

والضادُ من أقصىٰ حافَّة اللسان[(٨)]، وتتَّصلُ بمخرج الثاء؛ لِمَا فيها من الاستطالة.

والشينُ من وسَط اللسان، إلّا أنَّها بتفشِّيها تتَّصلُ إلىٰ مخرج الظاء.

---

(١) البيت ١٤٢.

(٢) الحِجر ٦٥.

(٣) القلم ٤٤.

(٤) النمل ١٦.

(٥) آل عمران ١٤.

(٦) البقرة ٥٨.

(٧) الذاريات ٢٤.

(٨) في (ص): «حافته» بدل «حافَّة اللسان».

ووجهُه ـ أيضاً ـ المشاركةُ في الصفات، وذلك أنَّ التاءَ تُشارِكُ الثاءَ في الهَمْس، وتزيدُ عليها بالشِّدَّة.

والسينُ تشاركها في الهَمْس، وتزيدُ عليها بالصَّفير.

والذالُ أقوىٰ من الثاء؛ لأنَّها مجهورةٌ والثاءُ مهموسةٌ.

والشينُ تشاركها في الهَمْس، وتزيدُ عليها بالتَّفَشِّي.

وتُشارِكُها الضادُ في الرخاوة، وتزيدُ عليها بالإطباقِ والاستعلاءِ [٧٩/أ] والاستطالةِ.

ثمَّ أخبَر أنَّ الذالَ المعجَمة تُدغَمُ في الصاد والسينِ المهمَلتَين، نحو: ﴿مَا اتَّخَذَ صَٰحِبَةً﴾ [١] ﴿فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ﴾ موضعان [٢]، ووجهُ ذلك التقاربُ ـ وقد مَرَّ بيانُه في بيت الدال ـ مع مشاركتها لهما [٣] في الرخاوة، وما فيهما [٤] من الصَّفيرِ يُقابِلُ ما في الذال من الجَهْرِ، وتزيدُ الصادُ بالإطباق والاستعلاءِ.

قوله: (وَفِي خَمْسَةٍ) متعلِّقٌ بمقدَّر هو رافعٌ لـ(ثَاؤُهَا)، والجملةُ من قوله: (وَهْيَ الْأَوَائِلُ) ـ من مبتدأٍ وخبرٍ ـ معترِضَةٌ، والتقديرُ: وتُدغَمُ ثاؤُها في

---

(١) الجنّ ٣.

(٢) الكهف ٦١، ٦٣.

(٣) تحرَّفتْ في (ص) و(م) إلىٰ: لها.

(٤) تحرَّفتْ في (ص) و(م) إلىٰ: فيها.

خمسةٍ وهي الأوائلُ من حروف الدال .

وأعرَب أبوعبد الله (فِي خَمْسَةٍ) خبراً مقدَّماً، و(ثَاؤُهَا) مبتدأً[(١)]، ولا بُدَّ من تأويلٍ، أي: مُدغَمٌ، إذْ لا فائدةَ في مجرَّدِ الإخبار بذلك، وأعربَها أيضاً فاعلاً بالجارِّ علىٰ رأي الأخفش[(٢)]، فيكونُ التقديرُ: استقَرَّ في خمسةٍ ثاؤُها، ولا فائدةَ في ذلك أيضاً، والإعرابُ ما قدَّمتُه.

قوله: (وَفِي الصَّادِ) متعلِّقٌ بمقدَّرٍ يدلُّ عليه (تَدَخَّلَ)، أو بنَفْسِ (تَدَخَّلَ) علىٰ رأيٍ، ومعنىٰ (تَدَخَّلَ): دخَل شيئاً فشيئاً، و(ذَالٌ) مبتدأٌ، و(تَدَخَّلَ) خبرُه، والتقديرُ: وذالٌ تَدَخَّلَ قليلاً قليلاً في الصادِ ثمَّ السينِ.

١٥٠ ـ وَفِي اللَّامِ رَاءٌ وَهْيَ فِي الرَّا وَأُظْهِرَا إِذَا انْفَتَحَا بَعْدَ الْمُسَكَّنِ مَنْزِلَا[(٣)]

لَمَّا فرَغ من الكلام في الذال شرَع في الكلام في الراءِ واللامِ، وأخبَر أنَّ كلّاً منهما يُدغَمُ في الآخَر، نحو: ﴿سَيُغْفَر لَّنَا﴾[(٤)]، ﴿هُنَّ أَطْهَر لَّكُمْ﴾[(٥)]، ﴿كَمَثَل رِّيحٍ﴾[(٦)]، ولا يُلتفَتُ إلىٰ قول من منَع إدغامَ الراء في اللام لقوَّتها؛

(١) قال أبوعبد الله: «و(ثَاؤُهَا) مبتدأٌ خبرُ (فِي خَمْسَةٍ)» اهـ. اللآلئ الفريدة ٥٦/ ب.

(٢) المصدر السابق.

(٣) في (م): مسجلا.

(٤) الأعراف ١٦٩.

(٥) هود ٧٨.

(٦) آل عمران ١١٧.

لِمَا سيأتي .

ثمَّ ذكَر أنَّ شَرْطَ ذلك أن لا يَنفتِحا بعد ساكنٍ ؛ فإنَّهما متى فُتِحا بعد ساكنٍ وجَب الإظهارُ ، نحو : ﴿فَعَصَوْاْ رَسُولَ رَبِّهِمْ﴾[1] ، ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي﴾[2] ، ﴿وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي﴾[3] ، ﴿وَافْعَلُواْ الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ﴾[4] ، ولا بُدَّ من اجتماع الشيئَين ، فلو فُتِحا بعد متحرِّكٍ ، نحو : ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾[5] ﴿وَسَخَّرَ لَكُم﴾[6] أو تحرَّكا بغير الفتح بعد ساكنٍ ، نحو : ﴿يَقُولُ رَبَّنَا﴾[7] ﴿مِن فَضْلِ رَبِّي﴾[8] ﴿وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ * لَا يُكَلِّفُ﴾[9] ﴿بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾[10] كان حكمُها ما تقدَّم من جوازِ الإدغام .

---

(١) الحاقَّة ١٠ .

(٢) الانفطار ١٣ .

(٣) الانفطار ١٤ .

(٤) الحجّ ٧٧ .

(٥) الفيل ١ .

(٦) إبراهيم ٣٢ وغيرها .

(٧) البقرة ٢٠٠ .

(٨) النمل ٤٠ .

(٩) البقرة ٢٨٥ ، ٢٨٦ .

(١٠) فُصِّلَتْ ٤١ .

ووجهُ الإدغام تقاربُهما في المخرج ـ وذلك أنَّ مخرجَ الراء من طَرَف اللسان بَينَه وبَينَ مُقَدَّم الحَنَك، ومخرجُ اللام من أدنى حافَّة اللسان إلى منتهى طَرَفه بَينَه وبَينَ ما يَليه من الحَنَك مِمَّا فوقَ الضاحِك والناب والرَّباعيَّة والثَّنِيَّة، وقد قيل إنَّهما من مخرجٍ واحد، كما سيأتي بيانُه في المخارج، ومع ذلك فهُما مشترِكان في الانفتاح والاستفال ـ وكونُهما بين الرِّخْوة والشديدة، وإنَّما أُظهِرا حيثُ فُتِحا بعد ساكنٍ لِخِفَّة اللفظ، كما تقدَّم ذلك في الدال.

وقد منَع سيبويهِ والخليلُ إدغامَ الراء في اللام؛ لأنَّ الإدغامَ يُذهِبُ ما في الراء من التكرير، وحكَيا عن العرب: «اجْبُرْ لَبَطَة» بالإظهار[1]، ولا التفاتَ إلى ذلك لأنَّ ما قالاه رأيٌ، وما قرأ به أبوعمرو نَقْلٌ متواترٌ، وأيضاً فقد حكَى الكسائيُّ والفرّاءُ[2]، وأبوجعفرٍ الرُّؤاسيُّ[3] أستاذُ الكسائيِّ، وأبوعمرو بنُ العلاءِ إمامُ البصريِّين: «صَار لِّي، وصَار لَّكَ» بالإدغام[4]، [٧٩/ ب] وأيضاً فإنَّ الراءَ لَمَّا كانت مكرَّرةً واللامُ مقاربةٌ لها أُدغِمَتْ فيها؛ لئلّا يَصيرَ كالجمع بين ثلاثة أمثالٍ، وأمَّا ما حكَياه من إظهار «اجْبُرْ لَبَطَة» فلا حُجَّةَ فيه؛ لأنَّه أحدُ

---

(١) انظر: الكتاب ٤/ ٤٤٨.

(٢) يحيَى بن زياد بن عبد الله، أبو زكريّا الفرّاء الكوفيّ، شيخ النحاة. روَى الحروف عن أبي بكر بن عيّاش والكسائيّ وغيرهما. ت ٢٠٧ هـ. (غاية ٢/ ٣٧١).

(٣) محمد بن الحسن بن أبي سارة، أبوجعفرٍ الرُّؤاسيُّ النحويّ، إمام مشهور، أوَّل من وضَع من الكوفيِّين كتاباً في النحو. (غاية ٢/ ١١٦ ـ بغية الوعاة ١/ ٨٢).

(٤) حكى ذلك عنهم أبوعبد الله الفاسيُّ في اللآلئ الفريدة لوحة ٥٧/ ب.

الجائزَين .

واتَّفَقوا علىٰ جواز إدغام اللام في الراء ؛ لمشاركتها لها فيما ذُكِر ، ولأنَّ الراءَ أقوىٰ ، وقد تقدَّم أنَّ الأضعفَ يُدغَمُ في الأقوىٰ .[1]

قوله : (وَفِي اللَّامِ رَاءٌ) كقوله : « وَفِي خَمْسَةٍ . . . . . ثَاؤُهَا »[2] ، وقوله : (وَهْيَ) أي : واللامُ تُدغَمُ في راءٍ ، وأنَّثَ الكلامَ باعتبارِ الكلمةِ ، فلذلك أنَّث ضميرَها ، ثمَّ ذكَّرها اعتباراً بلفظها مع تذكير الراء أيضاً ، فقال : (وَأُظْهِرَا إِذَا انْفَتَحَا) .

قوله : (إِذَا انْفَتَحَا) يجوزُ أن يكونَ ظرفاً لـ (أُظْهِرَا) من غير تضمينه لمعنَى الشَّرْطِ ، وأن يكونَ شرطاً ، وجوابُه إمَّا محذوفٌ ، وإمَّا مقدَّمٌ ، علىٰ حَسَبِ ما تقدَّم من المذهبَين .

قوله : (بَعْدَ) ظرفٌ لـ (انْفَتَحَا) .

قولُه : (مَنْزِلَا) نصبٌ علَى التمييز ، وهو اسمُ مكانٍ ، والمعنىٰ : إذا انفتَح مَنزِلُهما ، أي مكانُ إنزالِهما ، يعني محلَّ إخراجِهما .

ثمَّ استثنىٰ من ذلك لفْظَ ﴿قَالَ﴾ خاصَّةً ، فقال :

---

(١) عند شرح البيت ١٣٢ ، ص ٤٧٣ .

(٢) أي : مُدغَمٌ ، كما تقدَّم في آخرِ شرح البيت السابق ، ص ٥٣٥ .

١٥١ ـ سِوَىٰ قَالَ ثُمَّ النُّونُ تُدْغَمُ فِيهِمَا   عَلَىٰ إِثْرِ تَحْرِيكٍ سِوَىٰ نَحْنُ مُسْجَلَا

يعني أنَّ ﴿ قَالَ ﴾ تُدغَمُ لامُه في الراء وإن كانت مفتوحةً بعد ساكنٍ، نحو: ﴿ قَالَ رَّجُلَانِ ﴾ [١] ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ ﴾ [٢]؛ وذلك لكثرةِ دَوْرِ هذه الكلمةِ مع الراء، وقيل: لِمَدَّةِ الألف، قال الحافظ أبو عمرو: «وأمَّا ﴿ قَالَ رَبِّ ﴾ [٣]، ﴿ وَقَالَ رَبُّكُم ﴾ [٤]، متَّصِلاً بضميرٍ أو غيرَ متَّصِلٍ، فإنَّه أدغَمه نَصّاً وأداءً لقوَّة مَدَّةِ الألف، وقياسُه: ﴿ قَالَ رَّجُلَانِ ﴾ ﴿ وَقَالَ رَّجُلٌ ﴾ [٥]»، قال: «ولا خلافَ بين أهل الأداء في إدغامهما» [٦].

قلتُ: ومعنىٰ قوَّةِ المدِّ أنَّ حركةَ ما قبلها لا تكونُ إلّا مُجانِسةً لها، ولأنَّها تَتغيَّرُ للواو والياءِ، فهي أكثرُ تصرُّفاً في المدِّ. وقيل: بل لأنَّ الألفَ خفيفةٌ، فكأنَّ اللامَ وَلِيَتِ الحركةَ، فصار مِثلَ: ﴿ جَعَلَ رَبُّكِ ﴾ [٧].

ثمَّ أخبَر الناظمُ أنَّ النونَ تُدغَم فيهما ـ أي في الراءِ واللامِ ـ بشَرْطِ أن

---

(١) المائدة ٢٣ .

(٢) البقرة ٣٠ وغيرها .

(٣) مريم ٨ وغيرها .

(٤) غافر ٦٠ . وفي النُّسَخ الثلاث: وقَالَ رَبِّ، والتصويب من «التيسير» ص ٢٧ .

(٥) غافر ٢٨ .

(٦) «التيسير» لأبي عمرو الدانيّ ص ٢٧ .

(٧) مريم ٢٤ .

يتحرَّكَ ما قبلها، نحو: ﴿أَنُومِن لَّكَ﴾[١] ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّن لَّكُمُ﴾[٢] ﴿لَن نُّومِن لَّكَ﴾[٣] ﴿وَإِذ تَّأَذَّن رَّبُّكَ﴾[٤] ﴿خَزَائِن رَّحْمَةِ رَبِّي﴾[٥].

وعِلَّةُ ذلك ما تقدَّم في إدغام كلٍّ منهما في الآخَر؛ لأنَّ النونَ قريبةٌ من مخرجهما ـ وقيل: بلِ الثلاثةُ من مخرجٍ واحد[٦] ـ وهي مؤاخيةٌ لهما في الانفتاحِ والاستفال والكونِ بين الرِّخْوةِ والشِّدَّة.[٧]

واتَّفَقوا على جواز إدغامِ النون فيهما:

أمَّا في الراء فلِمَا تقدَّم من الاشتراكِ في المخرج والصفاتِ.

فإن قيل: فيها غُنَّةٌ؟ فالجوابُ: إنَّ في الراءِ تكريراً يقابلُها.

وأمَّا في اللام: فلِمَا تقدَّم من الاشتراك في المخرج والصفاتِ.

---

(١) الشعراء ١١١.

(٢) البقرة ١٨٧.

(٣) البقرة ٥٥ وغيرها.

(٤) الأعراف ١٦٧. ويُلاحَظُ هنا أنَّ أبا عمرٍو يُدْغِمُ ذالَ (إذْ) في التاء بعدها كما سيأتي في باب «ذِكْر ذال إذْ» ص ١١٠٤.

(٥) الإسراء ١٠٠.

(٦) وهو قول الفرّاء وقُطْرُب والجَرميّ وغيرهم. انظر: النشر ١/١٩٨، ١٩٩.

(٧) هكذا في النُّسَخ الثلاث، والوجهُ أن يقال: بين الرِّخوة والشديدة، أو: بين الرخاوة والشِّدَّة.

فإن قيل: فيها غُنَّةٌ وليس في اللام ما يُقابِلُها، بخلاف ما قُلتم في الراء ؟

فالجوابُ: أنَّ اللامَ حُمِلَتْ على الراء لمشابهتِها، ولذلك قيل فيهما: مُنْحَرِفان أي إلى مخرج النون.

وقولُه: (عَلَىٰ إِثْرِ تَحْرِيكٍ) تحرُّزٌ من المسبوقة بساكن؛ [٨٠/أ] فإنَّه لا يُدغَمُ حينئذٍ، نحو: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾[١]، ﴿أَوْ تَكُونُ لَهُ جَنَّةٌ﴾[٢]، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ﴾[٣]، وقال هنا: (عَلَىٰ إِثْرِ تَحْرِيكٍ) ولم يُقَيِّدِ النونَ بشيءٍ كما قيَّد اللامَ والراءَ بالفتحِ، فعُلم أنَّها متى سكَن ما قبلها لم تُدغَمْ، سواءٌ تحرَّكَتْ بالفتح ـ نحو: ﴿يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ ﴿أَن تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ﴾[٤] ـ أم بالضمِّ، نحو: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ﴾[٥]، أم بالكسر، نحو: ﴿بِإِذْنِ رَبِّهِمْ﴾[٦].

والفرقُ بينها وبين الراءِ واللام في ذلك أنَّ الراءَ واللام أشدُّ مقارَبةً لبعضِهما من مقارَبةِ النون لهما، ولو قيل بأن الأكثرَ لَمَّا كان مفتوحاً حُمل عليه الأقلُّ

(١) الزخرف ٣٢.

(٢) الفرقان ٨.

(٣) النحل ٥٠.

(٤) البقرة ٢٦٦. وفي النُّسَخ الثلاث: ﴿أَوْ تَكُون..﴾، وعليه فيكون المقصود به موضع الفرقان ٨، ولا يصحّ التمثيلُ به هنا؛ لأنَّ المراد أن تكون النون مفتوحةً بعد ساكن، كما في موضع البقرة الذي أثبتُّه، والله أعلم.

(٥) البقرة ٢٤٧.

(٦) إبراهيم ١ وغيرها.

لكان وجهاً، وإليه أشار الناظمُ بقوله: (مُسْجَلا)، أي يُشترطُ تحرُّكُ ما قبلها في جميع أحوالها من فتحٍ أو ضمٍّ أو كسرٍ، وسواءٌ كان ذلك الساكنُ ألفاً أم غيرَها، فإنَّها لا تُدغَمُ أيضاً، قال معناه أبوشامة[1]، وهذا لا يُفيدُ إلّا في اللام في كلمةٍ بعَينِها، نحو: ﴿قَالَ رَبُّكَ﴾ و﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾.

وإنَّما اشترَط تحرُّكَ ما قبلها لأنَّ بسكونِه يَخِفُّ اللفظُ، فيُستغنى عن الإدغام.

ثمَّ استثنى الناظمُ ـ رحمه الله ـ من ذلك كلمةَ ﴿نَحْنُ﴾ فإنَّ نونَه تُدغَمُ وإن سكَن ما قبلها، نحو: ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾[2]، ﴿وَمَا نَحْنُ لَكَ﴾[3]، وهي عشرةُ مواضع في القرآن[4]، ولم يَتَّفِقْ أن يُلاقيَ نونُ﴿نَحْنُ﴾ غيرَ اللام، فلا يُطْلَبُ لها مع الراء مِثالٌ.

وإنما استُثنيَتْ ﴿نَحْنُ﴾ قيل: لِثقَلِها بالضمَّة ولُزُومِها، ولو قيل: لكثرةِ الدَّوْرِ ـ فإنَّها في عشرة مواضعَ ـ لم يَمتنع.

---

(١) إبراز المعاني ١/ ٢٩٣.

(٢) البقرة ١٣٣ وغيرها.

(٣) هود ٥٣.

(٤) وتفصيلُها كالتالي:

﴿وَنَحْنُ لَهُ﴾ سبعة مواضع: البقرة١٣٣، ١٣٦، ١٣٨، ١٣٩، آل عمران ٨٤، المؤمنون ٣٨، العنكبوت ٤٦.

﴿نَحْنُ لَكَ﴾ موضعان: الأعراف ١٣٢، هود ٥٣.

﴿نَحْنُ لَكُمَا﴾ موضع واحد: يونس ٨٧.

وما ذكَره الناظمُ من استثناء ﴿نَحۡنُ﴾ هو المشهورُ، رواه أبو شُعيبٍ[(١)] وابنُ اليزيديِّ[(٢)] عن اليزيديِّ، قال الدانيُّ: «وبه قرأتُ»[(٣)]، وقد روىٰ إظهارَه غيرُ اليزيديِّ.

قولُه: (سِوَىٰ قَالَ) استثناءٌ من قوله:[(٤)]

. . . . وَأُظْهِرَا   إِذَا انْفَتَحَا بَعْدَ الْمُسَكَّنِ . . .

والتقديرُ: سِوىٰ لامِ ﴿قَالَ﴾.

قوله: (ثُمَّ النُّونُ) مبتدأٌ، و(تُدْغَمُ فِيهِمَا) خبرُه.

قوله: (عَلَىٰ إِثْرِ تَحْرِيكٍ) حالٌ من مرفوع (تُدْغَمُ)، أي: تُدغَمُ النونُ كائنةً علىٰ إِثْرِ تحريكٍ.

قوله: (سِوَىٰ نَحۡنُ) استثناءٌ من قوله: (عَلَىٰ إِثْرِ تَحْرِيكٍ)، والتقديرُ: سِوىٰ نونِ ﴿نَحۡنُ﴾.

قولُه: (مُسْجَلَا) يجوزُ أن يكونَ حالاً من مرفوع (تُدْغَمُ)، أي تُدغَمُ علىٰ إِثْرِ تحريكٍ في جميع أحوالها من فتحٍ وغيرِه كما مَرَّ تفسيرُه، ويجوزُ أن

---

(١) أحدُ راوِيَيْ أبي عمرٍو، وتقدَّم ذِكْرُه في البيت ٣١، ص ١١٦.

(٢) عبد الله بن يحيىٰ بن المبارك، أبوعبد الرحمن ابن أبي محمد اليزيديّ، مشهور ثقة. قرأ علىٰ أبيه عن أبي عمرو. (غاية ١/ ٤٦٣).

(٣) جامع البيان ٢/ ٤٢٣.

(٤) في البيت السابق.

يكونَ نعتَ مصدرٍ محذوفٍ ، أي تُدغَمُ إدغاماً مُطلَقاً ، ومعناه ما تقدَّم ، ويجوزُ أن يكونَ حالاً من (نَحْنُ) ، أي حيثُ وردتْ في القرآن ، قاله أبو شامة ، لكنَّه قال : «والأوَّلُ أَوْلىٰ»[1] . قلتُ : وجهُ الأولويَّة أنَّ ذلك مستفادٌ من ذِكْره في الأصول ؛ لأنَّ المسائلَ المذكورةَ في الأصول لا تَختَصُّ بصورةٍ دون أخرىٰ بخلاف الفَرشِ فإنَّ القاعدةَ أنَّه متىٰ سكَتَ ولم يَقُل : « معاً » أو « جميعاً » اقتُصِرَ علىٰ ما في السورة ، إلّا مواضعَ ستمرُّ بك ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ كما في ﴿التَّوْرَىٰةَ﴾[2] ﴿وَكَأَيِّن﴾[3] ونحوِهما ، فإنَّه سكَتَ ومع ذلك هي علَى العموم .

والإسجالُ : الإطلاقُ ، وأَسْجَلْتُ الشيءَ : أَطْلَقْتُه ، فهو مُسَجَلٌ .

ثمَّ انتقَل إلَى الكلام في الميم فقال :

---

(١) إبراز المعاني ١/ ٢٩٣ .

(٢) آل عمران ٣ وغيرها . وانظر البيت ٥٤٦ من فرش سورة آل عمران .

(٣) آل عمران ١٤٦ وغيرها . وانظر البيت ٥٧٠ من فرش سورة آل عمران .

١٥٢ ـ وَتُسْكَنُ عَنْهُ الْمِيمُ مِنْ قَبْلِ بَائِهَا عَلَىٰ إِثْرِ تَحْرِيكٍ فَتَخْفَىٰ تَنَزُّلَا

[٨٠/ ب] لَمَّا فرَغ من الكلام علَى النون شرَع في الكلام علَى الميم، فذكَر أنَّها تُسكَنُ قبل الباءِ وتُخفىٰ فيها [١] بشَرْطِ أن تكونَ بعد حركةٍ، وسواءٌ كانت حركتُها هي حركةُ إعرابٍ أم بناءٍ، في اسمٍ أو فعلٍ، نحو: ﴿ءَادَم بِالْحَقِّ﴾[٢] ﴿بِأَعْلَم بِالشَّٰكِرِينَ﴾[٣] ﴿لِيَحْكُم بَيْنَهُمْ﴾[٤] ﴿لَا أُقْسِم بِيَوْمِ﴾[٥] ﴿حَكَم بَيْنَ الْعِبَادِ﴾[٦] ﴿عَلَّم بِالْقَلَمِ﴾ [٧].

وقولُه: (فَتَخْفَىٰ) هذه إحدىٰ عبارتَي القرَّاء في ذلك، فإنَّ لهم فيها عبارتَين:

إحداهما: الإدغامُ، ولا يُبالىٰ ببقاء غُنَّتِها كما لم يُبالَ ببقاء غُنَّةِ النون مع إدغامها في الواو والياءِ وتسميته إدغاماً، ومِثلُه حرفُ الإطباق يُدغَمُ في غيرِه

(١) المشهور عند القرّاء أنَّ الحرف يُخفىٰ عند غيرِه، ويُدغَم في غيره، قال مكيٌّ: «والإخفاءُ إنَّما هو أن يخفَى الحرفُ في نَفْسِه لا في غيره. والإدغامُ: إنَّما هو أن يُدغَم الحرفُ في غيره لا في نَفْسِه، فتقول: خفَيَتِ النونُ عند السين، وأَخفيتُ النونَ عند السين، ولا تقول: خفَيَتْ في السين، ولا أَخفيتُها في السين» اهـ. انظر: الرعاية لمكيّ ص ٢٦٩ .

(٢) المائدة ٢٧ .

(٣) الأنعام ٥٣ .

(٤) آل عمران ٢٣ وغيرها.

(٥) القيامة ١ .

(٦) غافر ٤٨ .

(٧) العلق ٤ .

مع بقاء إطباقِه، فكذلك هذا؛ يُطلَقُ عليه إدغامٌ وإن بقيَ صفةٌ من صفاتِه.

الثانيةُ: الإخفاءُ، ويَمتنعون من تسميته إدغاماً؛ وذلك لبقاء الغُنَّة، لأنَّها صِفةٌ لازمة للميم الساكنة، فليس هذا إدغاماً مَحْضاً، وعليه عوَّل الناظمُ.

وقيل: لَمَّا كان الإظهارُ شاقّاً من حيثُ التلفظُ بحرفَين متقاربَين جدّاً؛ لأنَّهما من حروف الشفتَين، والإدغامُ غيرُ ممكنٍ أيضاً؛ لئلّا تَذهب غُنَّةُ الميم، فسُلِكَتْ طريقةٌ وسطىٰ بين الإدغام والإظهار، مع ما بينهما من المقارَبةِ، فسُكِّنَتْ وأُخفيَتْ؛ تخفيفاً للَّفظِ، ومحافظةً علىٰ بقاء الغُنَّة.

فإن قيل: لم حُوفِظ علىٰ بقاء[1] غُنَّة الميمِ ولم يُحافَظْ علىٰ غُنَّة النون حين أُدغِمَتْ في الراء واللامِ؟

فالجوابُ: ما قدَّمتُه من أنَّ في الراء قوَّةً بالتكرير، واللامُ محمولةٌ عليها.

فإن قيل: فالباءُ أقوىٰ من الميم؛ لأنَّ الباءَ حرفُ شِدَّةٍ، والميمُ بين الرِّخوةِ والشِّدَّةِ، ففي الباء قوَّةُ الشِّدَّةِ كما في الراء قوَّةُ التكريرِ؟

فالجوابُ: أنَّ القَدْرَ الذي تزيدُ به الباءُ قوَّةً قَدْرٌ يسيرٌ لا يُقاوِمُ الغُنَّةَ، فضلاً أن يزيدَ عليها، وأَفْهَمَ قولُه: (عَلَىٰ إِثْرِ تَحْرِيكٍ) أنَّها متىٰ سكَن ما قبلها لم تَسكُن ولم تَخْفَ؛ لخِفَّة اللفظ بذلك، نحو: ﴿لَا طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ﴾[2]

---

(١) «بقاء» من (ص) فقط.

(٢) البقرة ٢٤٩.

﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَـٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ﴾[(١)] ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ﴾[(٢)] .

وقيل : إنَّما اشتُرِطَ تحرُّكُ ما قبلها لتَحْصُلَ الغُنَّةُ المحافَظُ عليها من غير كُلفةٍ ؛ إذ حصولُها مع سكون ما قبل الميم فيه كُلفةٌ ومشقَّةٌ ، وما ذكَره الناظمُ هو المشهورُ ؛ لأنَّه قد حُكي فيه خلافٌ .[(٣)]

قولُه : (وَتُسْكَنُ عَنْهُ) أي عن أبي عمرٍو ، و(الْمِيمُ) مفعولُ ما لم يُسمَّ فاعلُه ، و(مِنْ قَبْلِ بَائِهَا) حالٌ من (الْمِيمُ) ، أو متعلِّقٌ بـ(تُسْكَنُ) ، و« هَا » في (بَائِهَا) للميمِ أو للحروفِ السابقة ، و(عَلَىٰ إِثْرِ) حالٌ من (الْمِيمُ) ، أي حالَ كونِها مستقرَّةً على إِثْرِ ، ويقال : إِثْر بكسرٍ وسكون ، وأَثَر بفتحتَين ، وهُما بمعنىً واحد .

قولُه : (فَتَخْفَىٰ) عطفٌ على (تُسْكَنُ) ، قال أبو شامة : « غيرَ أنَّ تاءَ (تَخْفَىٰ) مفتوحةٌ ، وتاءَ (تُسْكَنُ) مضمومةٌ »[(٤)] ، يعني أنَّ (تُسْكَنُ) مبنيٌّ للمفعول ، و(تَخْفَىٰ) مبنيٌّ للفاعل ، وهذا الذي قاله هو المتداوَلُ على ألسِنَةِ الطلبة ، لكن

---

(١) الفرقان ٤٤ .

(٢) الأحزاب ٦ .

(٣) قال ابنُ الجزريّ : « فإن سكَن ما قبلها [أي الميم] أجمَعوا على ترك ذلك [أي الإخفاء] إلَّا ما رواه القصبانيُّ عن شُجاع عن أبي عمرو من الإخفاء بعد حرف المدِّ أو اللِّين . . وليس ذلك من طُرق كتابنا » اهـ. النشر ١/ ٢٩٤ ، وانظر : الإقناع لابن الباذش ١/ ٢٢٨ .

(٤) إبراز المعاني ١/ ٢٩٤ .

لو قُرئ بالعكس، أو قُرئا مبنيَّين للفاعل أو للمفعول لجاز ذلك، ويكونُ المبنيُّ للمفعول من: أَسكَن وأَخْفَىٰ، والمبنيُّ للفاعل من: سَكَنَ وخَفيَ، ويكونُ [٨١/أ] نسبةُ السكونِ والخفاءِ إليها مَجازاً، وهو مَجازٌ حسنٌ؛ لأنَّ الإسكانَ والإخفاءَ يَحلّان فيها فيَنشأُ عنهما سكونٌ وخفاءٌ.

قوله: (تَنَزُّلَا) تمييزٌ، أي: فيَخفىٰ تَنَزُّلُها في محلِّها، فهو منقولٌ من الفاعليَّة.

١٥٣ ـ وَفِي مَن يَشَاءُ بَا يُعَذِّبُ حَيْثُمَا أَتَىٰ مُدْغَمٌ فَادْرِ الْأُصُولَ لِتَأْصُلَا

لَمَّا فرَغ من الكلام علىٰ الميم شرَع في الكلام علىٰ الباء، وهذه هي آخرُ الحروفِ الستَّةَ عشَرَ، ولذلك قال بعد كمالِها: (فَادْرِ الْأُصُولَ)، كما قال: «فَهَذِي أُصُولُ الْقَوْمِ»[1] وهو عكسُ ما في البيت قبله؛ لأنَّ قبله فيه أنَّ الميمَ تخفىٰ عند الباء، وهذا فيه أنَّ الباءَ تُدغَمُ في الميم، وذكَر أنَّ باءَ ﴿يُعَذِّبُ﴾ فقط مدغَمةٌ في ميم ﴿مَن يَشَاءُ﴾ فقط، فليستِ الباءُ مطلَقاً مدغَمةً في الميم مطلَقاً، وهذا بخلاف الميمِ مع الباء، فإنَّها مطلَقاً تَخفىٰ في الباء[2] مطلَقاً، وهو واردٌ في القرآن في خمسةِ مواضع: واحدٌ في آل عمران [١٢٩]، واثنان في المائدة [١٨، ٤٠]، ورابعٌ في العنكبوت [٢١]، وخامسٌ في الفتح [١٤].

والوجهُ في إدغام الباء في الميم ما تقدَّم في إخفاء الميم في الباء من المقارَبةِ في المخرجِ والصفاتِ؛ وذلك أنَّهما مشتركان في المخرجِ والانفتاحِ والاستفالِ

---

(١) البيت ٤٤٢.

(٢) سبَق التنبيهُ علىٰ هذا التعبير عند شرح البيت السابق، ص ٥٤٦.

والجَهْرِ، وفي الباء قَلْقَلَةٌ وشِدَّةٌ، وفي الميم غُنَّةٌ وبعضُ شِدَّةٍ، وإنَّما اختُصَّ ذلك بـ﴿يُعَذِّبُ﴾ دون غيره ـ نحو: ﴿أَن يَضْرِبَ مَثَلًا﴾[1] و﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُواْ﴾[2] ـ لأنَّ ﴿يُعَذِّبُ﴾ ثَقُلَ بكسرِ عَينِه مشدَّدةً وضمِّ لامِه، فخُفِّف بالإدغام، وقيل: لأنَّ ﴿وَيُعَذِّبْ﴾ في البقرة [٢٨٤] ساكنُ الباء[3]، فهو واجبُ الإدغامِ فأُدغِمَ غيرُه وإن لم تَسكُن باؤُه ليجريَ البابُ على سَنَنٍ واحد، وقيل: لأنَّه قد جاوَره مدغَمٌ: إمَّامُماثِلٌ أومُقارِب، وذلك لأنَّه يَقترِنُ بـ﴿يَرْحَمُ مَن يَشَاءُ﴾[4] أو بـ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾[5]، و﴿يَرْحَمُ مَّن يَشَاءُ﴾ و﴿يَغْفِر لِّمَنْ﴾ مدغمان، فأُدغِمَ ما جاوَرهما، قال معناه الدانيُّ[6]، لكن قال بعده أبو عبد الله: «ما ذكَره لا يَمنعُ من إدغام ما جاء من هذه الكَلِمِ؛ فإنَّ التقاربَ موجودٌ في الجميع، وينبغي أن يكونَ ما ذكَره زيادةً في تعليل إدغام هذه الكَلِمِ وتوجيهِه، ولو قيل: إنَّ الباءَ تساوي الميمَ في صفاتِها الضعيفةِ والقويَّةِ وتزيدُ عليها بكمال الشِّدَّة، فكان إظهارُها أَوْلىٰ، إلّا حيثُ تأكَّدَ سَوْغُ الإدغام بما ذكَر من الأوجهِ لكان الإدغام [وجهاً]»[7].

---

(١) البقرة ٢٦.

(٢) آل عمران ١٨١.

(٣) قرأ أبو عمرو بإسكان الباء في موضع البقرة المذكور. انظر: التيسير ص ٨٥.

(٤) العنكبوت ٢١.

(٥) المائدة ٤٠.

(٦) انظر جامع البيان ٢/ ٤٢٥، واللآلئ الفريدة لوحة ٥٨/ ب.

(٧) ما بين الحاصرتَين تكملة من اللآلئ الفريدة لوحة ٥٨/ ب.

قلتُ: بل ما ذكَره الدانيُّ حسنٌ؛ لأنَّ طلبَ التشاكُلِ مطلوبٌ، ومنه الإمالةُ لإمالةٍ، والإتباعُ.

قولُه: (وَفِي مَن يَشَاءُ) متعلِّق بـ(مُدْغَمٌ) الذي وقَع خبراً للمبتدأ في قوله: (بَا يُعَذِّبُ)، و«حَيثُ» أيضاً متعلِّقٌ بالخبر، والتقديرُ: وباءُ ﴿يُعَذِّبُ﴾ مدغَمٌ في ميم ﴿مَن يَشَاءُ﴾ حيثما أتىٰ.

قال أبوعبد الله: «(حَيْثُمَا) حالٌ من ميم (مَن يَشَاءُ)»[1] والأوَّلُ أظهر.

قولُه: (فَادْرِ الْأُصُولَ) أي اعرِفْ أصولَ الإدغام لتَأْصُلَ، أي لِيَصيرَ لكَ أصلٌ في العِلم، أو: لِتَصيرَ أصيلاً، أي ذا أصلٍ، ويُرجَعُ إليكَ[2] في معرفة هذا الباب، أو: قِفْ علىٰ أصول الإدغام [٨١/ ب] وابحث عنها لتَأْصُلَ، أي لِتَشْرُفَ، يقال: رَجُلٌ أصيلُ الرأي، أي مُحْكَمُه، وقد أَصُلَ[3] يَأْصُلُ ـ بالضمِّ فيهما[4] ـ أَصَالَةً بالفتح.

و(لِتَأْصُلَ) متعلِّقٌ بقوله: (فَادْرِ).

وفي قوله: (الْأُصُولَ لِتَأْصُلَ) مجانَسةٌ لفظيَّة، وكأنَّه أراد أن يَختِمَ كلامَه بما يَقْرُبُ مِمَّا ختَم به الدانيُّ كلامَه في هذَين البابَين حيث قال: «وقد حَصَّلْنا

---

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٥٨/ ب.

(٢) في (ت) و(م): إليه.

(٣) تحرَّفتْ في النُّسَخ الثلاث إلىٰ: «أُصِيل»، والتصويب من اللسان (أصل).

(٤) تحرَّفتْ في النُّسَخ الثلاث إلىٰ: فهما.

جميعَ ما أَدغَمه أبو عمرو فوجدناه ـ علىٰ مذهب ابنِ مجاهدٍ وأصحابِه ـ ألفَ حرفٍ ومائتَيْ حرفٍ وثلاثةً وسبعين[١] حرفاً، وعلىٰ ما أُقرِئْناه: ألفَ حرفٍ وثلاثَمائةِ حرفٍ وخمسةَ أحرفٍ، فجميعُ ما وقَع فيه الخُلْفُ بين أهل الأداء اثنان وثلاثون حرفاً». [٢]

ولَمَّا كَمُل الكلامُ علَى الإدغام كبيرِه[٣]، متماثِله ومتقاربِه، شرَع يذكُر ثلاثَ قواعدَ تتعلَّقُ بالإدغام علَى اختلاف أنواعه، ونظَم كلَّ قاعدة في بيت فقال:

١٥٤ ـ وَلَا يَمْنَعُ الْإِدْغَامُ إِذْ هُوَ عَارِضٌ إِمَالَةَ كَالْأَبْرَارِ وَالنَّارِ أَثْقَلَا

هذه هي القاعدةُ الأُولىٰ، وهي أنَّ الإدغامَ لا يَمنعُ الإمالةَ وإن كان عارضاً، يريدُ أنَّه إذا كان سببَ الإمالة كسرةٌ فذهبَتْ بالإدغام نحو: ﴿فَقِنَا عَذَابَ النَّار * رَبَّنَا﴾[٤] ﴿إِنَّ كِتَـٰبَ الْأَبْرَار لَفِي﴾[٥] ﴿وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَار * رَبَّنَا﴾[٦]، جَرىٰ فيها خلافٌ بين أهل الأداء: منهم مَن يُبقي الإمالةَ، وهُمُ ابنُ مجاهدٍ

(١) في النُّسَخ الثلاث: «وسبعون»، والتصويب من «التيسير» ص ٢٨.

(٢) التيسير ص ٢٨.

(٣) في (ص): «كبيره وصغيره»، وهو سهوٌ؛ لأنَّ ذِكْرَ الإدغام الصغير سيأتي في أبوابٍ له فيما بعد.

(٤) آل عمران ١٩١، ١٩٢.

(٥) المطفِّفين ١٨.

(٦) آل عمران ١٩٣، ١٩٤.

وأتباعُه[١]؛ لأنَّ ذَهابَ الكسرةِ عارضٌ، فكأنَّها موجودةٌ، فليَبْقَ ما يترتَّبُ عليها، وعليه عوَّلَ الناظمُ تبعاً للدانيِّ وغيرِه[٢]، ومنهم مَن لا يُميلُ؛ لأنَّ الإمالةَ زالَتْ بِزوالِ سببِها وهو الكسرة، وهذا مرجوحٌ؛ لأنَّ الوقفَ لا يَمنعُ الإمالةَ لكونِه عارضاً، فكذا الإدغامُ، يعني أنَّ الوقفَ وإن ذهبَتْ فيه الكسرةُ فهي منويَّة.

قال أبو شامة: «وهذه مسألةٌ من مسائل الإمالة، فبابُها أَلْيَقُ بها من باب الإدغام، وقد ذكَر في باب الإمالة أنَّ عُروضَ الوقفِ لا يَمنعُ الإمالةَ، فالإدغامُ كذلك، وكان يُغْني عن البيتَين هنا وثَمَّ أن يقول:

وَلَا يَمْنَعُ الْإِدْغَامُ وَالْوَقْفُ سَاكِناً   إِمَالَةَ مَا لِلْكَسْرِ فِي الْوَصْلِ مُيِّلَا».[٣]

قلتُ: أمَّا كونُ الإمالةِ أَوْلى بهذه المسألة فممنوعٌ، بلِ الظاهرُ التساوي؛ إذ لكلٍّ منهما مسوِّغٌ.

قوله: (الْإِدْغَامُ) فاعلٌ، و(إِمَالَةَ) مفعولُ (يَمْنَعُ).[٤]

قوله: (إِذْ) ظرفٌ خرَجَ مخرَجَ التعليل، وقد تقدَّم تحقيقُ هذا في قوله:[٥]

. . . . إِذْ مَا نَسُوهُ فَيَمْحَلَا

(١) انظر: النشر ١/ ٢٩٩، ٢/ ٧٣.

(٢) انظر: التيسير ص ٢٧، النشر ٢/ ٧٣.

(٣) إبراز المعاني ١/ ٢٩٦.

(٤) «يمنع» من (ص) فقط.

(٥) البيت ٨٩.

و(هُوَ) مبتدأٌ، و(عَارِضٌ) خبرُه، والجملةُ في محلِّ خفضٍ بالإضافة، والضميرُ للإدغام.

قولُه: (كَالْأَبْرَارِ) في محلِّ خفضٍ بإضافة (إِمَالَةَ) إليه، فالكافُ اسمٌ أُضيفَتْ إليه، و«الْأَبْرَارِ» مجرورٌ بالكاف، يريدُ قولَه تعالىٰ: ﴿إِنَّ كِتَٰبَ الْأَبْرَارِ لَفِي﴾(١)، و(النَّارِ) كقوله تعالىٰ: ﴿فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ * رَبَّنَا﴾(٢).

قولُه: (أَثْقَلَا) في موضع نصبٍ علَى الحال من (الْإِدْغَامُ)، و(أَثْقَلَ) بمعنىٰ: تَثْقِيل، ومرادُه بالتثقيل التشديدُ الحاصلُ بالإدغام[٨٢/ أ]، وليس مرادُه أنَّه أثقَلُ لفظاً من الإظهار؛ إذ لم يُدغَم إلّا للخِفَّة، ويجوزُ أن يكونَ حالاً من (كَالْأَبْرَارِ) أي لا تُمنعُ إمالتُه في حالِ تشديدِه، والوجهان سائغان، إلّا أنَّ الأوَّلَ أرجَح من حيثُ إنَّ الإدغامَ هو الْمُحدَّثُ عنه.

ثمَّ ذكَر القاعدةَ الثانية فقال:

١٥٥ ـ وَأَشْمِمْ وَرُمْ فِي غَيْرِ بَاءٍ وَمِيمِهَا   مَعَ الْبَاءِ أَوْ مِيمٍ وَكُنْ مُتَأَمِّلَا

---

(١) المطفِّفين١٨ . وجاء هذا المثال في النُّسَخ الثلاث: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾، وهوسهوٌ لأمرَين: الأوَّل: الراءُ المتطرِّفة من ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ﴾ منصوبة، فلا تُمال الألفُ التي قبلها، والثاني: لَمَّا كانتِ الراءُ مفتوحةً بعد ساكن فهي لا تُدغَم في اللام بعدها، فالتمثيلُ به غير صحيح.

(٢) آل عمران ١٩١، ١٩٢.

أي أنَّه يجوزُ لك إذا أَدغمتَ حرفاً في مِثْله أو في مقاربِه أن تُشِمَّ حركةَ[(١)] ذلك الحرفِ أو تَرُومَها مُنَبِّهةً[(٢)] علىٰ حركة الحرف المدغَم .

فالرَّوْمُ : هو النُّطقُ ببعض الحركة ، ويكونُ في الضمِّ والكسر .

والإشمامُ : الإشارةُ بالعضو ـ وهو الشَّفَتان ـ إلَى الحركة ، ولا يكونُ إلّا في ضمٍّ .

ولا يَقعُ الرَّوْمُ عند القرَّاء في المفتوح ، وسيأتي بيانُ الرَّوْم والإشمامِ في « باب الوقف علىٰ أواخر الكلم » .

وهذا الحُكمُ ـ أعني رَوْمَ المدغَم وإشمامَه ـ ليس بواجبٍ ؛ إذ لو كان واجباً لم يُختلَف في إمالة ﴿ عَذَابَ النَّار * رَّبَّنَا ﴾[(٣)] وبابِه[(٤)] ؛ لأنَّ الحركةَ حينئذٍ تكونُ موجودةً فتُمالُ فقط ، وإنَّما يجيءُ الخلافُ حيث لم تُرَمْ ، وقد صرَّحوا فقالوا : لم تُمَلْ لِذهابِ الكسرة ، ولو رِيمَتْ لم يُقَل فيها إنَّها ذهبتْ . كذا قالوه ، ولقائلٍ حذفُ قولِهم : « ذهبتِ الكسرةُ لَمَّا ذهَبَ معظمُها » ، وتسميةُ مِثلِ هذا النوع إدغاماً حالةَ الرَّوْمِ مَجازٌ ؛ إذ لا يُتَصَوَّرُ الإدغامُ المحضُ مع الرَّوْمِ ؛ لأنَّ الإدغامَ يَستلزِمُ سُكُونَه ، ورَوْمُه يَستلزِمُ تحريكَه بحركةٍ ما ، وأمَّا الإشمامُ فيُمكِنُ ؛ لأنَّه

---

(١) « حركة » من هامش (ت) فقط ، مصحَّحاً عليها .

(٢) في (ص) : أو تَرُومَه منبِّهاً .

(٣) آل عمران ١٩١ ، ١٩٢ .

(٤) تقدَّم الخلافُ في ذلك عند شرح البيت السابق ، ص ٥٥٢ .

يُشيرُ بشفتَيه بعد نُطقه بالحرف ساكناً، كذا قالوه، وفيه نظرٌ ذكرتُه فيما سيأتي عند قوله تعالىٰ: ﴿مِن لَّدُنْهُ﴾ في الكهف [٢] [١]، وهو أنَّ الإشارةَ بالشفتَين إمَّا أن تكونَ عند نُطقه بالحرف الذي فيه الحركة، أو بعد تمامِ الكلمة: فإن كان الأوَّلَ كان في حُكم المتعذِّر، وإن كان الثاني فلم يَقَعِ الإشمامُ في محلِّه، قال أبو شامة: «ويَمتَنعُ الإدغامُ الصحيحُ مع الرَّوْمِ دون الإشمامِ، فالرَّوْم ـ هنا ـ عبارةٌ عن الإخفاءِ والنُّطقِ ببعض الحركة، فيكونُ مذهباً آخَرَ غيرَ الإدغامِ وغيرَ الإظهار، وهذان المذهبان المحكيّان عن أبي عمروٍ من الرَّوْم والإشمامِ [في الحروف المدغَمة] [٢] سيأتيان لجميع القراء في ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا﴾ [٣]، ووجهُ دخولِهما في الحروف المدغَمة ـ وهُما من أحكام الوقف ـ أنَّ الحرفَ المدغَمَ يَسكنُ للإدغامِ، فشابَه سكونَ الوقفِ، فجَرَتْ عليه أحكامُه» انتهىٰ. [٤]

أمَّا قولُه: «مع الرَّوْمِ دون الإشمامِ» فقد تقدَّم البحثُ فيه، وقال أبو عبد الله: «ومتىٰ رَامَ كان إخفاءً لا إدغاماً، وتسميتُه إدغاماً مجازٌ» [٥].

قوله: (فِي غَيْرِ بَاءٍ وَمِيمِهَا مَعَ الْبَاءِ أَوْ مِيمٍ) أي افعَل ما ذكرتُه لكَ من

---

(١) وذلك عند شرح قول الناظم (البيت ٨٣٢):

وَمِن لَّدْنِهِ فِي الضَّمِّ أَسْكِنْ مُشِمَّهُ ... وَمِنْ بَعْدِهِ كَسْرَانِ عَنْ شُعْبَةَ اعْتَلَىٰ

(٢) ما بين الحاصرتَين تكملة من إبراز المعاني ١/ ٢٩٨.

(٣) يوسف ١١.

(٤) إبراز المعاني ١/ ٢٩٧، ٢٩٨ بتصرُّف.

(٥) اللآلئ الفريدة لوحة ٥٩/ أ.

الرَّوْمِ والإشمامِ في كلِّ الحروفِ إلّا في أربعةِ مواضع :

الأوَّل : البــاءُ إذا أُدغِمَتْ في البــاء ، نحــو : ﴿لِمَن كَذَّب بِّالسَّاعَةِ﴾[1] ﴿يُكَذِّب بِّالدِّينِ﴾ .[2]

الثاني : الباءُ إذا أُدغِمَتْ في الميم ، نحو : ﴿يُعَذِّب مَّن﴾ .[3]

الثالث : الميمُ إذا أُدغِمَتْ في مِثلْها ، نحو : ﴿الرَّحِيم * مَّلِكِ﴾ .[4]

الرابع : إذا [٨٢/ ب] أدُغمِتْ في الباء ، نحو : ﴿بِأَعْلَم بِالشَّـٰكِرِينَ﴾ .[5]

فإنَّه لا يَقعُ فيها لا رَوْمٌ ولا إشمامٌ ، وهذا معنى قوله : (فِي غَيْرِ بَاءٍ وَمِيمِهَا) أي : في غير باءٍ مع الباءِ أو ميمٍ ، وفي غير ميمها مع الباءِ أو ميمٍ ، أي في غير الباءِ مع مِثلِها ومع الميمِ ، وفي غير الميمِ مع مِثلِها و مع الباء .

والعِلَّةُ في ذلك ــ كما ذكَر أبوعمرٍو الدانيُّ[6] ــ أنَّ الإشارةَ تَتعذَّرُ في

(١) الفرقان ١١ .

(٢) الماعون ١ . وجاء هذا المثال في النُّسَخ الثلاث : «يكذب بيوم» ، وهو سهوٌ ؛ إذ ليس هذا المثال من القرآن .

(٣) المائدة ٤٠ وغيرها .

(٤) الفاتحة ٣ ، ٤ .

(٥) الأنعام ٥٣ .

(٦) التيسير ص ٢٩ .

ذلك من أجل انطباق الشفتَين، أي لأنَّ الإشارةَ بالشَّفَة، والباءُ والميمُ كلاهما شَفَهيٌّ، والإشارةُ غيرَ النُّطقِ بالحرف فيتعذَّرُ فِعْلُهما معاً في الإدغام؛ لأنَّه وصلٌ، ولا يَتعذَّرانِ في الوقف؛ لأنَّ الإشمامَ فيه هو ضمُّ الشفتَين بعد سكون الحرف، فلا يقعان معاً.

وعلَّل أبوعبدالله بالكُلفة الحاصلةِ بانطباق الشفتَين بالباءِ والميمِ بعد فِعْلِهما وربَّما أدَّىٰ ذلك إلىٰ ما يُستقبحُ من اللافِظ[1]، وهذا عندي أَوْلىٰ؛ لأنَّ بعضَ الناس خالَفه في ذلك ورامَ وأَشَمَّ في الباء والميمِ.

قال أبوشامة: «ومنهم مَن لم يَستثنِ شيئاً، أمَّا الرَّوْمُ فلا يَتعذَّرُ؛ لأنَّه نُطقٌ ببعض حركةِ ذلك الحرفِ، فهي تابعةٌ لمخرجه، فكما يُنطقُ بالباء والميمِ بكلِّ حركتَيهما، كذلك يُنطَقُ بهما ببعض حركتَيهما»[2] فالاختلافُ في ذلك مُشعِرٌ بأنَّ فيه كُلفةً لا متعذِّرٌ؛ إذِ التعذُّرُ أمرٌ محسوس، والمحسوساتُ قطعيّاتٌ، والخلافُ مُنتَفٍ من القطعيّات الضروريّات، ومنهم من استثنىٰ الفاءَ أيضاً، وكأنَّ الناظمَ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ استشعَر ما ذكرتُه من البحثِ والمنقولِ عن مَن تقدَّم فقال: (وَكُنْ مُتَأَمِّلَا)، أي انظر في ذلك وتأمَّله وأَعطِه فضلَ نظر.

قولُه: (وَأَشْمِمْ وَرُمْ) يجوزُ أن يكونَ مفعولا الفعلَين مقدَّرَين، أي وأَشْمِمْ ورُمِ الحروفَ كلَّها ـ أي حركاتِها ـ إلّا في الباء والميمِ مع مِثلِهما أو مع صاحبِه

---

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٥٩/أ.

(٢) إبراز المعاني ١/ ٢٩٨.

وأن يكونَ التقديرُ : أَوْقِعِ الإشمامَ والرَّوْمَ في غير باءٍ، والهاءُ في (مِيمِهَا) تعودُ علَى الباء ؛ لِمَا بينهما من الملابَسة، أو علَى الحروف السابقة .

قوله : (مَعَ الْبَاءِ) حالٌ من (بِاءٍ ومِيمِهَا) معاً، أي كائنَين مع الباء، وكُن متأمِّلاً ما ذكرتُه لكَ فتفكَّر فيه .

ثمَّ ذكَر القاعدةَ الثالثة فقال :

١٥٦ ـ وَإِدْغَامُ حَرْفٍ قَبْلَهُ صَحَّ سَاكِنٌ   عَسِيرٌ وَبِالْإِخْفَاءِ طَبَّقَ مَفْصِلَا

أخبَر أنَّ إدغامَ الحرف مطلَقاً ـ أي سواءٌ أُدغِم في مِثلِه أو في مقاربِه ـ إذا سكَن ما قبله حرفاً صحيحاً عسيرٌ، نحو ما مثَّل به في البيت الآتي، وهذا مُشاهَدٌ حِسّاً، وبعضُ النحويِّين يجعَله ممتنعاً ؛ لأنَّه يؤدِّي إلى الجمع بين ساكنَين على غير حدِّهما، لأنَّ المدغَمَ لا بُدَّ من تسكينه، والفرضُ أنَّ قبله ساكنٌ، فإذا تحرَّك زال المانعُ، فلهذا قال : (سَاكِنٌ) تحرَّز من المتحرِّك، فإنَّه لا يَمتنع معه الإدغامُ .

وقوله : (صَحَّ) تحرُّزٌ من المعتلِّ، فإنَّه وإن كان ساكناً يَسوغُ الإدغامُ، ويؤخذُ من مفهوم قوله : (صَحَّ) أنَّ المعتلَّ مطلَقاً مُسَوِّغُ الإدغام، [٨٣/ أ] سواءٌ كان حرفَ مدٍّ ولِينٍ أو حرفَ لِينٍ فقط، فمثالُ الأوَّل : ﴿قَالَ لَّهُمْ﴾[1]، ﴿فِيهِ هُدًى﴾[2]

(١) البقرة ٢٤٧ وغيرها .

(٢) البقرة ٢ وغيرها .

﴿يَقُول رَبَّنَا﴾[١]، ومثالُ الثاني نحو: ﴿وَمِن قَوْم مُّوسَىٰ﴾[٢]، و﴿كَيْف فَّعَل رَبُّكَ﴾[٣]، أمَّا حرفُ المدِّ فلأنَّ ما فيه من المدِّ يقومُ مقامَ حركتِه، وأمَّا حرفُ اللِّين فقط فبالحَمْل على حرف المدِّ، ولأنَّ النطقَ معه ممكن.

وقال أبوعبدالله: «وإن كان الساكنُ حرفَ لِينٍ فحكمُه حكمُ[٤] الصحيح في إخفاء ما بعده، ولم يُعبأ بما فيه من المدِّ لضعفِه، كما لم يُعبأ به حين نُقلتِ الحركةُ إليه وأُدغِم في مِثلِه، أو حكمُ حرفِ المدِّ واللِّينِ في إدغام ما بعده لتأتِّي إمكانِ مَدِّه» انتهى[٥]. وفيما قاله نظرٌ؛ لأنَّه جوَّز أن يكونَ حرفُ اللِّين جارياً مَجرَى الصحيح في منع الإدغام، أو في كونه عسيراً، ولا نَعلمُ خلافاً بين النحويِّ والمقرئِ أنَّه يَجرَى مَجرىٰ حرفِ المدِّ في ذلك، حتَّىٰ قالوا: إنَّ هذا جائزٌ في الكلمة الواحدة، ومثَّلوا بنحو: خُوَيْصَّة.

وقال أبوشامة فيه: «فإنَّ في ذلك من المدِّ ما يَفصِلُ بين الساكنَين»[٦]، وظاهرُ كلام أبي شامة أنَّ إدغامَ ما قبله ساكنٌ صحيحٌ ممتنعٌ، فقال: «وأمَّا ما قبله ساكنٌ

(١) البقرة ٢٠٠، ٢٠١.

(٢) الأعراف ١٥٩.

(٣) الفيل ١.

(٤) «حكم» من هامش (ت) مصحَّحاً عليها.

(٥) اللآلئ الفريدة لوحة ٥٩/أ.

(٦) إبراز المعاني ١/ ٢٩٩.

صحيح فلا يتأتَّى إدغامُه إلّا بتحريك ما قبله وإن خَفِيَت الحركةُ، فإن لم يُحرَّك انحذَف الحرفُ [١] الذي تُسكنُه للإدغام وأنتَ تَظنُّ أنَّه مدغَمٌ، ودليلُ ذلك أنَّ العربَ إذا أَدغمَتْ نحوَ ذلك في الكلمة الواحدة حرَّكَت الساكنَ نحو: استَعدَّ واستَعفَّ، ولذلك لَمَّا أُجمع على إدغام الميم في مثلِها في ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [٢] كُسرتِ العينُ وهي ساكنةٌ في غير هذا الموضع، نحو: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾[٣]» [٤].

قلتُ: سيأتي أنَّ ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ فيه إدغامٌ عند بعضهم، وعبَّر عنه بعضُهم بالإخفاء، وسيأتي هذا في البقرة عند قول المصنِّف: [٥]

وَإِخْفَاءُ كَسْرِ الْعَيْنِ صِيغَ بِهِ حُلَا

ثمَّ قال: «وإذا ثبتَ أنَّ ذلك ممتنعُ الإدغامِ لم يَبقَ فيه إلّا الإظهارُ أو الرَّوْمُ السابق [ذِكْرُه] [٦]، وهو النُّطقُ ببعض الحركة، ويُعبَّرُ عنه بالاختلاس وبالإخفاء، فهذه العباراتُ كلُّها صحيحةٌ، والتعبيرُ عنه بالإدغام تجوُّزٌ، قال الجوهريُّ [٧] في

(١) سقط من (ص) و(م): الحرف.

(٢) البقرة ٢٧١.

(٣) صٓ ٣٠.

(٤) إبراز المعاني ١/ ٢٩٩.

(٥) البيت ٥٣٦.

(٦) ما بين الحاصرتَين تكملة من إبراز المعاني ١/ ٣٠٠.

(٧) إسماعيل بن حمَّاد، أبونصر الجوهريّ، إمام اللغة، مصنِّف كتاب «الصحاح». أخَذ العربيَّة عن السيرافيّ وأبي عليّ الفارسيّ. ت ٣٩٣ هـ. (السير ١٧/ ٨٠).

﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾(١) : إنَّما هو بحركةٍ مختلَسة ، ولا يجوزُ أن تكونَ الراءُ الأُولىٰ ساكنةً ؛ لأنَّ الهاءَ قبلها ساكنٌ ، فيؤدِّي إلَى الجمع بين ساكنَين في الوصل من غير أن يكونَ قبلهما حرفُ لِين ، وهذا غيرُ موجودٍ في شيء من لغات العرب ، وكذلك ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ ﴾(٢) و﴿ أَمَّن لَّا يَهِدِّي ﴾(٣) و﴿ يَخِصِّمُونَ ﴾(٤) ونحو ذلك ، قال : ولا مُعتبَرَ بقَول القرّاء : إنَّ هذا ونحوَه مدغَمٌ ؛ لأنَّهم لا يُحَصِّلون هذا البابَ » انتهىٰ .(٥)

أمَّا قولُهما : « إنَّه ليس بإدغام » فمسلَّمٌ ، ولكنَّ القراءَ ليسوا مخطئين في تسميتهم هذا إدغاماً ؛ لأنَّهم عَنُوا بذلك المجازَ .

فإن قيل : لا بُدَّ في المجاز من شيئَين : أحدهما العلاقةُ المسوِّغُة للتجوُّز ، والثاني قرينةٌ منبِّهة علىٰ ذلك ، وإلّا وقَع الإلباسُ والتعمية ، فأين هما ؟

فالجوابُ عن الأوَّل : أنَّ العلاقةَ الضدِّيَّةُ ؛ لأنَّ الإخفاءَ ضدُّ الإدغامِ ،

---

(١) البقرة ١٨٥ .

(٢) الحِجر ٩ . والمقصود هنا من هذا المثال اختلاسُ ضمَّة النون من : ﴿ نَحْنُ نَزَّلْنَا ﴾ .

(٣) يونس ٣٥ . وقرأها أبوعمرٍو ، وقالونُ بخُلفٍ عنه ، باختلاس فتحة الهاء مع تشديد الدال . انظر : التيسير ص ١٢٢ .

(٤) يسٓ ٤٩ . وقرأها أبوعمرٍو ، وقالونُ بخُلفٍ عنه ، باختلاس فتحة الخاء ، مع تشديد الصاد . انظر : التيسير ص ١٨٤ .

(٥) إبراز المعاني ١/ ٣٠٠ .

والضـدِّيَّةُ علاقةٌ مسوِّغة، نحو [٨٣/ ب] قوله تعالىٰ: ﴿جِمَـٰلَتٌ صُفْرٌ﴾(١) علىٰ قولٍ، أي: سُود. وعنِ الثاني: أنَّ التعذُّرَ قرينةٌ دالَّة علىٰ إرادة التجوُّز.

والحقُّ أنَّه لا يُسمَّىٰ إدغاماً، وتجنُّبُ المجاز أَوْلىٰ؛ لغموض العلاقةِ والقرينةِ ولذلك أثنىٰ المصنِّفُ علىٰ هذه العبارة بقوله: (وَبِالْإِخْفَاءِ طَبَّقَ مَفْصِلَا) يعني أنَّ التعبيرَ(٢) عنه بالإخفاء هو التعبيرُ الصحيح، وأنَّ المعبِّرَ عنه بذلك طبَّق المَفْصِلَ أي أصابَ، يقال: طَبَّقَ الجزَّارُ المفصِلَ ـ بكسر الصاد ـ أي أصاب موضعَ القطعِ وكذلك: طبَّقَ السيفُ المفصِلَ، أي أصاب الموضعَ المقصودَ، ثمَّ عبَّر بذلك عن كلِّ من أصاب الصوابَ، وكأنَّ فيه تعريضاً بمَن عبَّر عنه بالإدغام أنَّه لم يُصِبْ.

قوله: (وَإِدْغَامُ) مبتدأٌ، وهو مصدرٌ مضاف لمفعولِه، و(عَسِيرٌ) خبرُه.

وقوله: (قَبْلَهُ) متعلِّقٌ بـ(صَحَّ)، و(سَاكِنٌ) فاعلُ (صَحَّ)، والجملةُ صفةٌ لـ(حَرْفٍ)، أي إدغامُ حرفٍ(٣) ـ صحَّ قبله حرفٌ ساكنٌ ـ عسيرٌ، ويجوزُ أن يكونَ (قَبْلَهُ) خبراً مقدَّماً، و(سَاكِنٌ) مبتدأٌ مؤخَّر، و(صَحَّ) جملةٌ حاليَّة من الضمير المستكنِّ في الظرف لوقوعه خبراً علىٰ إضمار «قَدْ» عند بعضهم(٤)،

(١) المرسَلات ٣٣.

(٢) في (ت) و(م): العبارة.

(٣) في (ص): «حرف صحيح»، والصواب ما في (ت) و(م)؛ لأنَّ الحرف المدغَم قد يكون حرف علَّة نحو: ﴿يَاتِي يَوْمٌ﴾، والله أعلم.

(٤) قال ابنُ هشام: «زعَم البصريُّون أنَّ الفعل الماضي الواقعَ حالاً لا بُدَّ معه من (قَدْ)=

ويجوزُ أن يكونَ (قَبْلَهُ) وحده صفةً لـ(حَرْفٍ)، و(سَاكِنٌ) فاعلٌ، و(صَحَّ) على ما تقدم من الحاليَّة.

قوله: (وَبِالْإِخْفَاءِ) متعلِّق بـ(طَبَّقَ)، وفاعلُ (طَبَّقَ) ضميرٌ، قيل: يعودُ على القارئ وإن لم يَجْرِ له ذِكْرٌ، أي أصاب بسببِ التعبير بالإخفاء[1]، وقيل: يعودُ على المعبِّر بذلك، وقيل: على التعبير، أي التعبيرُ عنه بالإخفاء طَبَّقَ المفصِل وهو مجازٌ، وقيل: على الحرف، وهو ضعيفٌ، و(مَفْصِلَا) مفعولُ (طَبَّقَ).

ثمَّ مثَّل ذلك جميعَه فقال:

١٥٧ ـ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ ثُمَّ مِن بَعْدِ ظُلْمِهِ وَفِي الْمَهْدِ ثُمَّ الْخُلْدِ وَالْعِلْمِ فَاشْمُلَا

مثَّل بما وقَع قبله ساكنٌ صحيح من المِثلَين ومن المتقاربَين، فذكَر من المِثلَين مثالَين: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾[2] و﴿مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ﴾[3]، ولم يُمكنه أن يذكُرَ المِثلَين في المثال الثاني، فـ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾ لا يدخُله رَوْمٌ ولا إشمامٌ لِما تقدَّم

= ظاهرةً.. أو مضمَرة.. وخالفهم الكوفيُّون، واشترَطوا ذلك في الماضي الواقعِ خبراً لـ(كَانَ).. » اهـ. مغني اللبيب ص ٨٣٣، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٧٠ وما بعدها.

(١) في (ت) و(م): «بسبب الإخفاء»، والأَوْلىٰ ما في (ص).

(٢) الأعراف ١٩٩.

(٣) البقرة ١٢٠.

من أنَّ الفتحةَ لا تُرامُ [١]، والإشمامُ مختصٌّ بالضمِّ، و﴿مِن الْعِلْمِ مَا لَكَ﴾ لا يدخُله الرَّوْمُ أيضاً، وإن كانت حركتُه كسرةً؛ لأنَّ المدغَمَ ميمٌ في مِثلِها، وقد تقدَّم أنَّها لا تُرامُ ولا تُشَمُّ.

ومثَّل للمتقاربَين بثلاثة أمثلةٍ: ﴿مِن بَعْدِ ظُلْمِهِ﴾ [٢] ﴿فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [٣] ﴿دَارُ الْخُلْدِ جَزَاءً﴾ [٤]، فكلُّها قبلها ساكنٌ صحيح وتُرامُ ولا تُشَمّ، وفي ﴿دَارُ الْخُلْدِ جَزَاءً﴾ خلافٌ، قال الدانيُّ: «وكان يُدغمه، وبه قرأتُ» [٥].

قوله: (خُذِ الْعَفْوَ) خبرُ مبتدأٍ مضمَر، أي مثالُه ﴿خُذِ الْعَفْوَ﴾، وما بعده عطفٌ عليه، والفاءُ في (فَاشْمُلَا) عاطفةٌ على مقدَّر، أي تَنَبَّهْ فاشْمُل.

وقال أبوعبد الله: «هي رابطةٌ» [٦]، ويُقرأ: (فَاشْمَلا) بفتح الميم وضمِّها، والأوَّلُ أفصحُ؛ لأنَّ الأفصحَ: شمِلَهم ـ بكسر الميم ـ يشمَلُهم بفتحها، وفيه لغةٌ: شمَلَهم ـ بفتحها ـ يشمُلُهم بضمِّها، [٨٤/أ] ومعنى ذلك: عُمَّ الأمثلةَ المذكورة، يقال: شمِلهمُ الأمرُ، أي عَمَّهم، فالمعنى: فاجمَع الجميعَ من البابَين

---

(١) ص٥٥٥، وذلك عند شرح السمين للبيت ١٥٥ بقوله: ولا يَقعُ الرَّوْمُ عند القرّاء في المفتوح.

(٢) المائدة ٣٩.

(٣) مريم ٢٩.

(٤) فصِّلَتْ ٢٨.

(٥) انظر جامع البيان للدانيّ ٢/ ٤١٠.

(٦) اللآلئ الفريدة لوحة ٥٩/ ب.

بالحفظ والفَهم . وقال ابنُ دُرَيد[١] : « شمَل الرجلُ وانشمَل : أسرَع »[٢] فالمعنى على هذا : أسرِع في حفظ ذلك وفهمِه وتعليمِه ، ولا تتخلَّفْ عن ذلك .

وأصلُ « اشْمَلا » : اشمَلَنْ ، فأبدَل النونَ ألفاً .

* * *

(١) محمد بن الحسن بن دُرَيد ، أبوبكر البصريّ ، العلَّامة شيخ الأدب ، صاحب التصانيف ت ٣٢١ هـ . (إنباه الرواة ٣/ ٩٢ ـ سير الأعلام ١٥/ ٩٦) .

(٢) لم أجده في الجمهرة لابن دريد ٣/ ٧٠ ، وهو في إبراز المعاني ١/ ٣٠١ وتاج العروس ١٤/ ٣٩٢ منسوباً لابن دريد . وتحرَّفتْ « وانشمَل » في النُّسخ الثلاث إلى : واشتمَل ، والتصويب من المصدرَين السابقَين .

بَابُ هَاءِ الْكِنَايَةِ

هاءُ الكناية في عُرف القرّاء عبارةٌ عن هاء الضمير المكنَّىٰ بها عن الواحد المذكَّر الغائب، سُمِّيتْ بذلك لأنَّها يُكنَّىٰ بها عن الاسم الظاهر اختصاراً كما في سائر الضمائر، وتُسمَّىٰ هاءَ الضمير أيضاً، وأصلُها الضمُّ، إلّا أن يتقدَّمَها ياءٌ ساكنة أو كسرةٌ فتُكسَر طلباً للتشاكُل، وتَنقلبُ الواوُ بعدها ياءً لانكسار ما قبلها؛ لأنَّهم يَفِرُّون في كلامهم من الكسر إلَى الواو الساكنة، وقد تَبقىٰ علىٰ ضمِّها، وقد قُرِئ بذلك في المتواتر كما سيأتي ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ في قراءة حفص: ﴿وَمَا أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا الشَّيْطَـٰنُ﴾[1] و﴿بِمَا عَـٰهَدَ عَلَيْهُ اللهَ﴾[2]، وقراءة حمزةَ: ﴿لِأَهْلِهُ امْكُثُواْ﴾[3]، وإنَّما كان أصلَها الضمُّ لأنَّها لَمَّا كانت خَفِيَّةً تُشبه الألفَ في خفائها أُعطيَتْ أقوَى الحركاتِ وهي الضمَّة، والواوُ بعدها مَزيدةٌ تقويةً لها لخفائها، فإنَّها تُخرجها من الخفاء إلَى الإبانة؛ لأنَّ الهاءَ من الصدر والواوَ من الشفتَين، فإذا زِيدتْ عليها بيَّنَتْها، فالأصلُ فيها إذن أن تكونَ مضمومةً موصولةً بواو.

قال سيبويه: «زِيدتِ الواوُ علَى الهاء كما زيدتِ الألفُ عليها في المؤنَّث

---

(١) الكهف ٦٣.

(٢) الفتح ١٠.

(٣) طه ١٠.

ليستويا في باب الزيادة » .[1]

وقوله : (بَابُ هَاءِ الْكِنَايَةِ) فيه حذفُ مضافٍ ، أي : بابُ أحكام هاء الكناية ، أو بابُ صِلَة هاء الكناية ؛ لأنَّ البابَ إذا أُضيف ـ في هذه القصيدة ـ فإمَّا أن يُضافَ إلىٰ المصدر الذي هو فِعْلُ القارئ ، نحو : باب الاستعاذة ، باب البسملة ، باب الإدغام ، باب المدِّ والقَصْر ، باب الوقف ، باب نَقْل الحركة ، باب الإمالة . وإمَّا أن يُضافَ إلىٰ محلِّ هذه المصادر : فإن كان الأوَّلَ فالكلامُ جارٍ علىٰ حقيقته ، وإن كان الثاني فهو علىٰ حذف مضافٍ ، نحو : باب هاء الكناية ، باب الهمزتَين ، باب الهمز المفرَد ، أي : باب أحكام ذلك ، كما صرَّح به في قوله : « بَابُ أَحْكَامِ النُّونِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنْوِينِ » ، أو يُقَدَّر في كلِّ بابٍ ما يناسبه ، فيُقَدَّر هنا : باب صِلَة هاء الكناية ، باب تسهيل الهمزة ، ويجوزُ أن يُقَدَّرَ فيما أُضيفَ إلَى المصدر مضافٌ أيضاً ، أي : باب أحكام الاستعاذة ، وأحكام البسملة ، وإن كان ظاهرُ كلام أبي شامة يأباه ؛ لأنَّه قال : « ما أُضِيفَ من هذه الأبواب إلَى المصادر التي هي أفعالُ القرّاء فهو الجاري علىٰ حقيقة الكلام ، نحو : باب الاستعاذة » ، ثمَّ قال : « وما أُضيفَ إلىٰ محلِّ هذه الأفعال فهو علىٰ حذف مضافٍ »[2] [٨٤/ ب] فجعَلهما متقابلَين .

فإن قيل : لِمَ أتىٰ بهذا الباب عَقِيبَ باب الإدغام الكبير ، وكان حقُّه من

(١) جاء ذلك في الكتاب ٤/ ١٨٩ ولكن باختلاف في العبارة ، والمعنىٰ واحد .

(٢) إبراز المعاني ١/ ٣٠٣ .

القياس أن يُذكَرَ عَقيبَ سورةِ البقرة، ثمَّ يُبوِّبَ لِمَا فيها من الأصول، ثمَّ يذكُرَ الفرشَ كما فعَل أبوعمروٍ الدانيُّ في «تيسيره»[1]، وذلك أنَّه لَمَّا تكلَّم في سورة الفاتحة وذكَر ما فيها من الفرش، نحو: ﴿مَلِكِ﴾ و﴿مَـٰلِكِ﴾، و﴿صِرَٰطَ﴾ و﴿الصِّرَٰطَ﴾، و﴿عَلَيْهِمْ﴾، ومن الأصول كالإدغام كان قياسَه ذِكْرُ البقرة بما فيها من الفرش والأصول؟

فالجوابُ: إنَّ هذا البابَ غيرُ متعلِّقٍ بسورة الفاتحة، بل هو وما بعده من الأصول المبوَّبِ لها متعلِّقاتٌ بسورة البقرة فما بعدها، فقد أتىٰ في محلِّه.

فإن قيل: فلِمَ قدَّم الكلامَ علَى الفرش في سورة الفاتحة ـ نحو: ﴿مَلِكِ﴾ و﴿مَـٰلِكِ﴾ و﴿الصِّرَٰطَ﴾ ـ علَى الأصول كالإدغام، وعكَس ذلك في البقرة وغيرها، فإنَّه تكلَّم علَى الأصول ثمَّ علَى الفَرْش؟

فالجوابُ: إنَّه إنَّما فعَل ذلك لأنَّ المتقدِّمَ في الفاتحة إنَّما هو الفرش، نحو: ﴿مَلِكِ﴾ و﴿مَـٰلِكِ﴾، ثمَّ استطرَد فذكَر ﴿الصِّرَٰطَ﴾ و﴿عَلَيْهِمْ﴾، وأمَّا في البقرة فأوَّلُ ما وقَع فيها من الحروف قولُه تعالىٰ: ﴿فِيهِ هُدًى﴾ [٢]، ويتعلَّقُ به أمران: أحدهما الإدغامُ، وقد سبَق، والثاني صِلَتُها، فتعيَّن الابتداءُ بالتبويب علىٰ ذلك، ثمَّ عقَّبه بباب المدِّ والقَصْر؛ لقوله تعالىٰ: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ [٤]، ثمَّ عقَّبه بأبواب الهمز؛ لقوله تعالىٰ: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [٣]، و﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [٦]، ثمَّ بباب نَقْل حركة الهمزة، وأتىٰ بعد ذلك بترقيق الراءات

---

(١) التيسير ص ٢٩.

لقوله تعالىٰ: ﴿وَبِٱلْأَخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [٤]، ثمَّ بباب الإدغام الصغير؛ لقوله: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [٢]، و﴿غِشَٰوَةٌ وَلَهُمْ﴾ [٧]، و﴿مَن يَقُولُ﴾ [٨]، ولو أتىٰ بباب الإدغام الصغير عقبَ الإدغام الكبير ـ كما فعلَه بعضُ المصنِّفين؛ لأنَّ فيه ضمَّ الشيء إلىٰ شكله ـ لكان حسناً، ثمَّ بباب الإمالة؛ لقوله: ﴿هُدًى﴾ [٢]، ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾ [٧]، ثمَّ بتغليظ اللام كقوله: ﴿الصَّلَوٰةَ﴾ [٣]، وأمَّا باب الوقف علىٰ أواخر الكَلِم فغيرُه أهمُّ منه؛ لأنَّ الوقفَ عارضٌ، وإن كان حقَّه التقدُّمُ علىٰ هذه الأبواب؛ لتعلُّقه بكلمات الفاتحة أيضاً وغيرِها، ثمَّ أتبعَه بباب الوقف علىٰ مرسوم الخطِّ اتْباعاً للوقف بالوقف.

فقدِ اتَّضَح أنَّ تقدُّمَ هذه الأبوابِ المتعلِّقةِ بالأصول مقدَّمةً علىٰ الفرش لأنَّ أوَّلَ كلمةٍ وقعَتْ في البقرة من الفرش كلمة: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ﴾ [٩]، وهذه الأشياءُ كلُّها متقدِّمةٌ عليها، وهذا من الأمر العجيب؛ استوعبَتْ آياتٌ يسيرةُ العددِ من صدر البقرة جميعَ أبواب الأصول.

ثمَّ الخلافُ الواقع بين القرّاء في هذه الهاء إمَّا بالنسبة إلىٰ صِلَتها بواوٍ إن كانت مضمومةً وبياءٍ إن كانت مكسورةً، وإمَّا في تحريكها بضمٍّ أو كسرٍ غيرَ موصولةٍ بواو ولا ياء، ويُسمِّيه القرّاءُ قَصْراً، وإمَّا في إسكانها، كما سيأتي ذلك جميعُه، وبدأ [٨٥/ أ] المصنِّفُ بنوعَين اتُّفق عليهما أنَّها متىٰ وقَع بعدها ساكنٌ لم تَتَّصل بزيادة، والثاني أنَّها متىٰ وقعَتْ بعد متحرِّكٍ وجَب وصلُها، فقال:

١٥٨ ـ وَلَمْ يَصِلُوا هَا مُضْمَرٍ قَبْلَ سَاكِنٍ   وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ لِلْكُلِّ وُصِّلَا

يعني أنَّ القرّاءَ لم يَصِلوا هاءَ المضمَرِ قبل ساكن، بل تُحرِّكُ الهاءُ بالضمَّة أو الكسرة؛ لأنَّها لو وُصِلَتْ لأدّىٰ ذلك إلَى الجمع بين الساكنَين علىٰ غير حَدَّيهما، وذلك نحو: ﴿لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ﴾[1]، ﴿وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَىٰ﴾[2]، و﴿لَهُ الْمُلْكُ﴾[3]، و﴿بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ﴾[4] في قراءة حفص وغيرِه[5]، وأدرجَ أبوشامة في هذا الإطلاق ضميرَ المؤنَّثة فقال: «وكذا إذا كانت الصِّلَةُ ألفاً، وذلك في ضمير المؤنَّث الْمُجمَع علىٰ صِلَتِه بها مطلَقاً، فإنَّ صِلَتَها تُحذفُ للساكن، نحو: ﴿مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾[6]، ﴿فَأَجَاءَهَا الْمَخَاضُ﴾[7]، فقوله: (ولَمْ يَصِلُوا هَا مُضْمَرٍ) عامٌّ يشمَلُ ضميرَ المذكَّر والمؤنَّث، وإن كان خلافُ القرَّاء واقعاً في المذكَّر فحَسْب، فأَمكَن حملُ اللفظ فيه علىٰ عمومه»[8]، وقد أُورِد علَى المصنِّف موضعٌ واحد في قراءة البزِّيِّ خاصَّةً، وذلك نحو قوله تعالىٰ:

(١) النساء ٨٣.

(٢) الليل ٢٠.

(٣) البقرة ٢٤٧ وغيرها.

(٤) الفتح ١٠.

(٥) قرأها حفصٌ بضمِّ الهاء من ﴿عَلَيْهُ﴾ علَى الأصل، وقرأها الباقون من القرَّاء السبعة بكسرها؛ لمجانَسة الياء قبلها. انظر: التيسير ص ١٤٤.

(٦) النحل ٣١.

(٧) مريم ٢٣.

(٨) إبراز المعاني ١/ ٣٠٤.

﴿فَأَنتَ عَنْهُ وتَلَهَّىٰ﴾ في عَبَس [١٠]، وذلك لأنه ـ كما سيأتي ـ يشدِّدُ التاءَ من هذا النحو، ويَصِلُ هاءَ الضمير بواوٍ كما سيأتي في البيت الآتي، فقد صدَق أنَّه وصَل الهاءَ وهي قبل ساكنٍ بِصِلَةٍ، وأمَّا قُنبلٌ فلا يُشَدِّدُ التاءَ، فالهاءُ واقعةٌ في قراءته قبل متحرِّكٍ، ومثلُ وَصْلِ البزِّيِّ هذه الهاءَ قبل الساكن بواوٍ صِلةُ ميمِ الجمع بها في ﴿كُنتُمُ وتَّمَنَّوْنَ﴾[١] و﴿فَظَلْتُمُ وتَّفَكَّهُونَ﴾[٢]، والجمعُ بين الساكنَين في هذه المواضعِ جائزٌ فصيحٌ؛ لأنَّ الساكنَ الأوَّلَ حرفُ مدٍّ، والثاني مدغَمٌ، فهو من باب: دَابَّة، والضَّالِّينَ، ورادٌّ، وتُمُودَّ الثَّوْبُ.[٣]

وأُجيبَ عنه بأنَّ المقصودَ الحرصُ علىٰ بيان تشديد التاء.

فإن قلتَ: لِمَ لَمْ يُوصَل نحو: ﴿لَعَلِمَهُ الَّذِينَ﴾[٤] بواوٍ لأنَّ بعده مدغَمٌ؟

فالجوابُ: أنَّ الإدغامَ في ﴿الَّذِينَ﴾ لازمٌ غيرُ عارضٍ، بخلاف ما تقدَّم من تلك المواضع، وقد سبَق هذا الفرقُ في تَرْكِ صِلَةِ ميم الجمع قبل ساكنٍ.

ثمَّ ذكَر عن القرَّاء كلِّهم أنَّهم متىٰ وقعَتْ هاءُ الكناية قبل متحرِّكٍ وجَب وصلُها

(١) آل عمران ١٤٣.

(٢) الواقعة ٦٥.

(٣) سقط من (ص): «ورادٌّ، وتُمُودَّ الثَّوْبُ»، وتحرَّفتْ «رادٌّ» في (ت) إلىٰ: «حاز»، وفي (م) إلىٰ: «جات»، والتصويب من كتاب سيبويه ٤/ ٤٣٨.

(٤) النساء ٨٣.

بما يُجانِسُها في الحركة[١]: إن ضمَّةً فواوٌ، وإن كسرةً فياء، نحو: ﴿لَهُۥ مَا فِي السَّمَـٰوَٰتِ﴾[٢] ﴿أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ * ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنشَرَهُۥ﴾[٣] ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ﴾[٤] ﴿وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ﴾[٥]، هذا هو الأصلُ، وسيأتي خلافُه بخلافٍ[٦] وإنَّما لَزِمَ وصلُها لِما تقدَّم من خفائها وضَعْفِها، ولم يُفعَل ذلك بها إذا لم تكن ضميراً، نحو: ﴿مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا﴾[٧] ﴿وَلَمَّا تَوَجَّهَ [تِلْقَاءَ]﴾[٨] ﴿فَوَٰكِهُ كَثِيرَةٌ﴾[٩] لأنَّا لو فعَلنا ذلك فيها كما نفعلُه في هاء الضمير لأَوْهَم تثنيةً وجَمْعاً، بخلاف هاء الضمير فإنَّ ذلك لا يُوهِمُ فيها شيئاً من ذلك، كذا قالوه[١٠]، وفيه نظرٌ، أيُّ شيءٍ يُوهِمُ الجمعَ في ﴿نَفْقَهُ﴾ لو وُصِلَتْ بواوٍ؟

وأمَّا ﴿تَوَجَّهَ﴾ فنعَم، لو وُصِلَتْ بألفٍ لأَوْهَم ذلك تثنيةً، لكنَّ هذا من

(١) في (ت) و(م): بما يُجانِسُ حركتَها.

(٢) البقرة ١١٦ وغيرها.

(٣) عبس ٢١.

(٤) آل عمران ٧ وغيرها.

(٥) الجاثية ٢٣.

(٦) أي سيأتي خلافُ هذا الأصل بخُلفٍ عن القرّاء السبعة.

(٧) هود ٩١.

(٨) القصص ٢٢. وما بين الحاصرتَين تكملة من الآية لبيان وقوع الهاء بين متحرِّكَين.

(٩) المؤمنون ١٩.

(١٠) قال ذلك أبوشامة في إبراز المعاني ١/ ٣٠٥.

خصوصيَّة المثال .

واعلم أنَّ الصلةَ [٨٥/ ب] تَسقطُ وقفاً كما تَسقطُ قبل الساكن، وذلك كما تَسكنُ ميمُ الجمع وقفاً، إلّا أن تكونَ الصِّلَةُ ألفاً، نحو: ضَرَبْتُهَا؛ فإنَّه لا يُحذف وقفاً لأمرين: أحدهما الإلباسُ. والثاني أنَّ الصِّلَةَ جرتْ مَجرىٰ التنوين فكما يُحذفُ التنوينُ في الوقف بعد ضمّةٍ أو كسرةٍ، ويَثبتُ بعد فتحةٍ فيُقلَبُ ألفاً، وذلك لِما بين التنوين في الزيادة من المشابَهة؛ لأنَّ كلّاً منهما زيادةٌ في الآخِرِ لتتميم الكلمة وتكميلِها. وما أجرتْه العربُ مُجرىٰ هاءِ الضمير في ذلك هاءُ «هَذِهِ» إشارةُ المؤنَّثة الواحدة، فيَصِلُونها قبل متحرِّكٍ، نحو: ﴿هَـٰذِهِۦ نَاقَةُ اللهِ﴾[1]، ويَحذفون صلتَها قبل ساكن، نحو: ﴿هَـٰذِهِ النَّارُ﴾[2].

قوله: (هَا مُضْمَرٍ) مفعولٌ، وقَصْرُه، قال أبو شامة: «ضرورةٌ»[3]، وليس كذلك، بل هي لغةٌ ثابتة، وأضاف (هَا) لـ(مُضْمَرٍ) للبيان والتخصيص، والواوُ في (يَصِلُوا) للقرّاء؛ لدلالة الحالِ عليهم.

قوله: (قَبْلَ سَاكِنٍ) يجوزُ تعلُّقُه بـ(يَصِلُوا)، أو بمحذوفٍ علىٰ أنَّه حالٌ من (هَا)، أي حال كونِها مستقرَّةً قبل حرفٍ ساكن.

قوله: (وَمَا قَبْلَهُ) مبتدأٌ، و(مَا) موصولة، أو موصوفة وهو ضعيفٌ، و(قَبْلَهُ)

---

(١) الأعراف ٧٣ وغيرها.

(٢) الطور ١٤.

(٣) إبراز المعاني ١/ ٣٠٤.

صِلَةٌ أو صفة، و(التَّحْرِيكُ) فاعلٌ به، أو (قَبْلَهُ) خبرٌ مقدَّم، و(التَّحْرِيكُ) مبتدأٌ، والجملةُ صِلَةٌ أو صفة أيضاً.

قوله: (وُصِّلَ) مبنيٌّ للمفعول في موضع الخبر، و(لِلْكُلِّ) متعلِّقٌ به، والتشديدُ في (وُصِّلَ) للتكثير، نحو: قُطِّعَتِ الثيابُ، وذُبِّحَتِ الكِباشُ؛ وذلك لكثرة متعلَّقِ الوصل.

١٥٩ ـ وَمَا قَبْلَهُ التَّسْكِينُ لابْنِ كَثِيرِهِمْ وَفِيهِ مُهَانًا مَعْهُ حَفْصٌ أَخُو وِلَا

أخبَر عن ابن كثير أنَّه يصلُ هاءَ الضميرِ إذا سكَن ما قبلها، وسواءٌ كان ذلك الساكنُ حرفاً صحيحاً، نحو: ﴿مِنْهُو﴾[1] و﴿عَنْهُو﴾[2]، أم معتلاًّ نحو: ﴿فِيهِي﴾[3] و﴿عَلَيْهِي﴾[4]، ﴿اجْتَبَاهُو﴾[5] و﴿عَقَلُوهُو﴾[6] ونحوِه، وهذا ما لم يَلْقها ساكنٌ؛ لأنَّه متى لَقِيَها ساكنٌ ـ كما تقدَّم ـ وجَب حذفُ الصلة، ولذلك لم يُنبِّه عليه المصنِّفُ لقُربه، وهذا من باب الحذف والإثبات؛ لأنَّ الصلةَ عبارةٌ عن الإثبات لواوٍ أو ياءٍ، وتركُها حذفُها.

---

(١) البقرة ٦٠ وغيرها.

(٢) النساء ١٦١ وغيرها.

(٣) البقرة ٢ وغيرها.

(٤) البقرة ٣٧ وغيرها.

(٥) النحل ١٢١ وغيرها.

(٦) البقرة ٧٥.

ثمَّ ذكَر أنَّ حفصاً وافَق ابنَ كثير في حرف واحد، وهو قوله: ﴿وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا﴾ (١) فوصَل الهاءَ بياءٍ، وهذا كما سيأتي أنَّ هشاماً وافقه(٢) على صلة ﴿أَرْجِئْهُ وَأَخَاهُ﴾. (٣)

والحُجَّةُ للعامَّة في ترك صلةِ ما سكَن قبلها كراهةُ الجمع بين ساكنَين، وذلك لأنَّ نحو: ﴿فِيهِ﴾ و﴿عَنْهُ﴾ لو وُصِلَتْ بياءٍ أو واوٍ لكانتِ الياءُ أو الواوُ ساكنةً وقبلهما ساكنٌ آخَر، ولا اعتدادَ بالهاء لأنَّها حرفٌ خفيٌّ، ولذلك لم تُعَدَّ فاصلةً في الإمالة على ما هو معروفٌ في عِلم التصريف. (٤)

والحُجَّةُ لابن كثير الاعتدادُ بها حاجزةً، وقصدُ بيانِها، فأتى بعدها بالصلةِ، ويدلُّ علَى الاعتداد بها فاصلةً الاعتدادُ بها في وزن الشِّعْرِ.

---

(١) الفرقان ٦٩.

(٢) الضمير في «وافقه» راجع لابن كثير.

(٣) الأعراف ١١١، الشعراء ٣٦. وسيأتي (ص ٦٢٥) النصُّ على موافقة هشامٍ له عند قول الناظم في الباب نَفْسِه (البيت ١٦٦): وَفِي الْهَاءِ ضَمٌّ لَفَّ دَعْوَاهُ حَرْمَلا.

(٤) قال سيبويه: «هذا بابٌ من إمالة الألف يُميلُها فيه ناسٌ من العرب كثير: وذلك قولُكَ: يُريدُ أن يَضْرِبَها، ويُريدُ أن يَنْزِعَها [بإمالة فتحةِ الهاء والألفِ بعدها] لأنَّ الهاءَ خَفِيَّة، والحرفُ الذي قبل الحرف الذي يَلِيه مكسورٌ، فكأنَّه قال: يُريدُ أن يَضْرِبَا [بإمالة فتحةِ الباءِ والألفِ بعدها]» اهـ. الكتاب ٤/ ١٢٣، وانظر أيضاً ٤/ ١٩٠.

والحُجَّة[١] لحفصٍ في موافقته له هنا اتِّباعُ الأَثَرِ والجمعُ بين اللغتَين. [٨٦/أ]

قال أبو عبد الله: «ولا حُجَّةَ له في تخصيصها[٢] بالصلة إلّا اتِّباعُ الأَثَرِ والجمعُ بين اللغتَين، ونظيرُ ذلك تسهيلُه الهمزةَ الثانيةَ في ﴿ءَا۬عْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾[٣] وإمالةُ ﴿مَجْرٜىٰهَا﴾[٤]، وإن كان من أصله تحقيقُ الهمزتَين وعدمُ الإمالة في جميع القرآن».[٥]

قلتُ: ليس كما ذكَر، بل ذكَر الناسُ لتخصيصه ذلك علَّةً حسنةً وهو تطويلُ اللفظ تشنيعاً على العُصاة، وإسماعاً لهم وللخَلْق ما أُوعِدوا به، وهذا كما قالوه في موافقة هشام له في ﴿أَرْجِئْهُۥ﴾: إنَّه قصَد بتطويل اللفظِ التشنيعَ على مَلإِ فرعونَ وإسماعَ الناس ما قالوه.[٦]

قوله: (وَمَا قَبْلَهُ) مبتدأٌ، و(مَا) موصولة، و(قَبْلَهُ) صلتُها، و(التَّسْكِينُ) فاعلٌ به، أو مبتدأٌ وخبر، والجملةُ صِلَةُ (مَا)، و(لِابْنِ كَثِيرِهِمْ) متعلِّقٌ بمحذوفٍ

---

(١) في (ت) و(م): والوجه.

(٢) في (ت) و(م): تخصيصه.

(٣) فصِّلَتْ ٤٤.

(٤) هود ٤١.

(٥) اللآلئ الفريدة لوحة ٦٠/أ بتصرُّف.

(٦) وحفصٌ وهشامٌ ـ فيما ذُكِر ـ متَّبِعانِ للأَثَر، وكلُّ القرَّاء كذلك؛ إذِ القراءةُ سُنَّةٌ.

هو الخبرُ للمبتدأ[1] حُذف للدلالة عليه، تقديرُه : وما قبله التسكينُ وُصِل بالصلةِ لابن كثير . وأضاف ابنَ كثيرٍ للقرّاء لملابستِه لهم؛ لكونِه منهم، نحو : «وَكُوفِيُّهُمْ»[2] و« هَا » (قَبْلَهُ) تعودُ علىٰ (مَا)، فلذلك ذكَره باعتبار لفظِها، ولو قيل : اعتباراً بلفظ هاء الضمير لكان وجهاً .

قوله : (وَفِيهِ مُهَانًا) مبتدأٌ، و(مَعْهُ) خبرُه، و(حَفْصٌ) فاعلٌ به، والضميرُ في (مَعْهُ) عائدٌ علىٰ ابن كثير، وحينئذٍ فلا بُدَّ من عائدٍ مقدَّر، أي : و﴿فِيهِۦ مُهَانًا﴾ مع ابن كثيرٍ استقرَّ حفصٌ فيها، أي في هذه اللفظة، ويجوزُ أن يكونَ (مَعْهُ) خبراً مقدَّماً، و(حَفْصٌ) مبتدأ، والضميرُ لابن كثير أيضاً، والعائدُ مقدَّرٌ أيضاً كما تقدَّم تقديرُه، ويجوزُ أن يكونَ (حَفْصٌ) مبتدأً، و(أَخُو ولَا) خبرُه، والجملةُ خبرُ (فِيهِ مُهَانًا)، والعائدُ مقدَّر أيضاً، ويجوزُ أن يكون (أَخُو ولَا) بدلاً من (حَفْصٌ) .

فإن قيل : هل يجوزُ أن يكونَ الضميرُ في (مَعْهُ) لـ (فِيهِ مُهَانًا)، نحو : زيدٌ معه المالُ ؟

قيل : لا ؛ لأنَّه يُوهِمُ أنَّ حفصاً وحدَه يصلُها دون ابنِ كثيرٍ، بخلاف عَوْدِهِ علَى ابن كثير .

وقيل : قبل (فِيهِ مُهَانًا) مضافان محذوفان، أي : ووَصْلُ هاءِ ﴿فِيهِۦ مُهَانًا﴾،

---

(١) في (ت) و(م) : هو خبر المبتدأ .

(٢) البيت ٣٧٥ من باب الوقف علىٰ مرسوم الخطّ .

فذلك المحذوفُ مبتدأٌ حُذف وأُقيم المضافُ إليه مقامَه، وباقي الإعراب على ما تقدَّم، ولا حاجةَ تدعو إلى ذلك.

قوله: (أَخُو وِلَا) أي أخو متابَعةٍ له في مذهبه، أي أخو طريقةٍ تابَع فيها السَّلَفَ، ويقال لِمَن لَزِم شيئاً وعاناه: هو أخو كذا[1]، كقولهم في ابن قيسٍ[2]: أخو الرُّقَيَّات؛ لما أكثَر في شِعره من ذِكْر الرُّقَيَّات، ومنه قولُ بعضِهم:[3]

قُلْ لِابْنِ قَيْسٍ أَخِي الرُّقَيَّاتِ

والوِلَاء بالكسر والمدِّ: المتابَعة، ففُعِل به ما فُعل بـ«أَجْذَمُ الْعَلَا»، وقد تقدَّم.[4]

١٦٠ ـ وَسَكِّنْ يُؤَدِّهِ مَعْ نُوَلِّهْ وَنُصْلِهِ ... وَنُؤْتِهِ مِنْهَا فَاعْتَبِرْ صَافِياً حَلَا

---

(١) في (ت) و(م): أيا أخا كذا.

(٢) هو عُبيد الله بن قيس الرُّقَيَّات، شاعر قريش في الإسلام، مات سنة ٧٥ هـ. انظر: ديوانه ص ١.

(٣) البيت من المنسرح، وعجزه:

مَا أَحْسَنَ الْعُرْفَ فِي الْمُصِيبَاتِ

وهو لأبي دَهْبَل الجُمحيّ في ديوانه ص ٥٠، واللسان ٩/ ٢٣٨ (عرف)، وبلا نسبة في إبراز المعاني ١/ ٣٠٧، وخزانة الأدب ٧/ ٢٧٨، ٢٨١.
والشاهد فيه قوله: «قُلْ لِابْنِ قَيْسٍ أَخِي الرُّقَيَّاتِ» حيث دلَّ هذا القول على أنَّ قولهم: «أَخِي الرُّقَيَّاتِ» ليس من باب إضافة الاسم إلى اللقب، بل هو من باب الإضافة لِأدنى ملابَسة؛ لِنكاحِه لنسوة اسمُ كلٍّ واحدة منهنَّ رقيَّة.

(٤) البيت ٤.

أخَذ يَذكُر ما اختلَف فيه القرَّاءُ من هاء الكناية، وهي عشرةُ مواضعَ تكرَّرتْ في خمسةَ عشرَ موضعاً، وعدَّها ابنُ مجاهدٍ ستَّةَ عشرَ [١] فزاد فيها: ﴿أَن لَّمۡ يَرَهُۥٓ﴾ في البلد [٧].

بيانُه: أنَّ ﴿نُوَلِّهِۦ . . . وَنُصۡلِهِۦ﴾ [٢] و﴿يَأۡتِهِۦ﴾ [٣] و﴿يَرۡضَهُ﴾ [٤] و﴿فَأَلۡقِهۡ﴾ [٥] ﴿وَيَتَّقۡهِ﴾ [٦] ستَّةٌ لم يتكرَّر منها [٨٦/ ب] شيءٌ، و﴿يُؤَدِّهِۦٓ﴾ [٧] و﴿أَرۡجِهۡ﴾ [٨] و﴿يَرَهُۥ﴾ [٩] كلٌّ منها جاء مرَّتَين، و﴿نُؤۡتِهِۦ﴾ جاء مكرَّراً في ثلاثة مواضع [١٠]، فهذه عشرةٌ تكرَّر منها ثلاثةٌ مرَّتَين صارت ستَّةً، وتكرَّر منها أيضاً واحدٌ ثلاثَ مرَّاتٍ، والمصنِّفُ جمَعها في هذا البيت وما بعده، وغيرُه كصاحب «التيسير»

(١) السبعة ص ٢٠٧.

(٢) النساء ١١٥.

(٣) طه ٧٥.

(٤) الزمر ٧.

(٥) النمل ٢٨.

(٦) النور ٥٢.

(٧) آل عمران ٧٥ موضعان.

(٨) الأعراف ١١١، الشعراء ٣٦.

(٩) الزلزلة ٧، ٨.

(١٠) آل عمران ١٤٥ موضعان، والشورىٰ ٢٠.

وأنظارِه ذكَروها في فرش السُّوَر[1]، وكِلا الأمرَين حسن.

والحاصلُ أنَّه أخبَر في هذا البيت عمَّن رمَز له بالفاء والصاد والحاء المهمَلتَين في قوله: (فَاعْتَبِرْ صَافِياً حَلَا) وهُم: حمزةُ وأبوبكرٍ وأبوعمرٍو، أنَّهم سكَّنوا هاءَ الكناية في هذه الألفاظ الأربعة، وهي واردةٌ في سبعة مواضع: ﴿ يُؤَدِّهْ إِلَيْكَ ﴾ موضعان في آل عمران [٧٥]، ﴿نُوَلِّهْ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهْ جَهَنَّمَ﴾ كلاهما في سورة النساء [١١٥]، ﴿ نُؤْتِهْ مِنْهَا ﴾ موضعان في آل عمران [١٤٥] وموضعٌ واحد في الشورىٰ [٢٠]، وفُهِم أنَّ الباقين لا يُسكنون، بل يكسِرونها موصولةً بياء.

واعتُرِض علىٰ المصنِّف في قوله: (وَسَكِّنْ) فإنَّ ضدَّ السكون الحركةُ المطلَقة، والحركةُ المطلَقة هي الفتحُ، فيؤدِّي إلىٰ أنَّ الغيرَ يُحرِّكُ هاءَ الكناية بالفتح.

وأُجيبَ عنه بأنَّ من المعلوم أنَّ قاعدةَ هاءِ الضمير أنَّها إذا كانت لمذكَّرٍ وكان قبلها كسرةٌ فإنَّها تكون مكسورةً، فلم يقع إخلالٌ بذلك؛ لأَمْنِ الإلباس.

قال أبوعبد الله: «ولو قال:

وَسَكِّنْ يُؤَدِّهْ مَعْ نُوَلِّهْ وَنُصْلِهِ ... وَنُؤْتِهِ أَسْكِنْ فَاعْتَبِرْ صَافِياً حَلَا

لم يَلزمه شيءٌ» انتهىٰ.[2]

ولا أدري ما فعَل هذا التغييرُ الذي غيَّره بالنسبة لِما ذكَر؟

---

(١) انظر علىٰ سبيل المثال: التيسير ص ٨٩.

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ٦٠/ب.

فإن قيل: من أين يُؤخذُ تَكرارُ ﴿يُؤَدِّهِ﴾ و﴿نُؤْتِهِ﴾، وعادتُه أن يقول: معاً، أو حيثُ أتىٰ، أو جميعاً، ونحو ذلك؟

وأُجيبَ بأنَّه إذا فعَل ذلك في الأصول ـ أعني الإطلاقَ ـ لم يَختصَّ بموضعٍ دون آخَرَ لعدم الأولويَّة، ولذلك قال هنا: [(١)]

وَعَنْ نَفَرٌ أَرْجِئْهُ . . . .

ولم يقل: معاً، ولا نحو ذلك، وأمَّا في الفرش فيُحتاجُ إلىٰ ما يدلُّ علَى التَّكرار؛ لئلّا تُتوهَّمَ الخصوصيَّةُ بتلك السورة، وقد يذكُر في الأصول ما يبيِّنُ التَّكرار، ويَتركُ في الفرش ما يدلُّ عليه، فمِن الأوَّلِ قولُه:

تَسُؤْ وَنَشَأْ سِتٌّ وَعَشْرٌ يَشَأْ . . [(٢)]

. . . . وَنَبِّئْ بِأَرْبَعٍ وَأَرْجِئْ مَعاً وَاقْرَأْ . . . . . . [(٣)]

ثمَّ لم يُوَفِّ بذلك في بقيَّة الباب، بل عاد إلَى الإطلاق فقال: [(٤)]

وَمُؤْصَدَةٌ . . . .

ولم يَقُل: معاً.

ومن الثاني قولُه: [(٥)]

---

(١) البيت ١٦٦ من هذا الباب.

(٢) البيت ٢١٧ من باب الهمز المفرَد.

(٣) البيت ٢١٨ من باب الهمز المفرَد.

(٤) البيت ٢٢٠ من باب الهمز المفرَد.

(٥) البيت ٥٤٦ من فرش سورة آل عمران.

وَإِضْجَاعُكَ التَّوْرَىٰةَ . . . . . .

وقولُه : (١)

وَمَعْ مَدِّ كَائِنْ . . . .

والحكمُ عامٌّ ولم يُبيِّنه بمَكِنَة . (٢)

واعلم أنَّ هاءَ الكناية يجوزُ تسكينُها وتحريكُها من غير صلة لغةً، نُقل ذلك عن عقيل وكلاب، سواء اتصلتْ بمجزوم وما جرىٰ مَجراه أم بغيرهما، وسَمع الكسائيُّ: لَهْ مال، ويقرءُون: ﴿لِرَبِّهْ لَكَنُودٌ﴾(٣) بالكسر أو السكون(٤)

---

(١) البيت ٥٧٠ من فرش سورة آل عمران .

(٢) قال ابن منظور في اللسان (مكن) : « والمَكِنَةُ : التمكُّن » .

(٣) العاديات ٦ . وإسكانُ الهاء وصلاً من : ﴿لِرَبِّهْ لَكَنُودٌ﴾ قراءةٌ شاذَّة، لم أجدها في كتب القراءات ، واستشهَد بها النُّحاةُ علىٰ أنَّها لغةٌ لعَقيل وكلاب . انظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٣٢ ، همع الهوامع ١/ ٥٩ .

(٤) قال ابنُ مالك في شرح التسهيل له ١/ ١٣٢ : « وأمَّا اختلاس الضمَّة والكسرة بعد متحرِّك فلُغةٌ رواها الكسائيُّ عن بني عقيل وبني كلاب ، وبهذه اللغة قرأ أبو جعفر : ﴿لَهُ﴾ و﴿بِهِ﴾ وما أَشبههما ، قال الكسائيُّ : سمعتُ أعرابَ عقيل وكلاب يقولون : ﴿إِنَّ الْإِنسَٰنَ لِرَبِّهْ لَكَنُودٌ﴾ بالجَزم ، و﴿لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾ بغير تمام ، ولَهْ مال ، ولَهُ مال . وغيرُ بني عقيل وبني كلاب لا يوجَد في كلامهم اختلاسٌ ولا سكون في (لَهُ) وشِبهه إلَّا في ضرورة . . » اهـ . وذكَر السيوطيُّ قراءة الإسكان غير منسوبة في همع الهوامع ١/ ٢٠٣ .

ومنه قوله :(١)

وَأَشْرَبُ الْمَاءَ مَا بِي نَحْوَهُ عَطَشٌ　　إِلَّا لِأَنَّ عُيُونَهْ سَيْلُ وَادِيهَا

[٨٧/ أ] وقوله :(٢)

أَوْ مُعْبَرُ الظَّهْرِ يُنْبِي عَنْ وَلِيَّتِهِ　　مَا حَجَّ رَبُّهُ بَيْتَ اللهِ وَاعْتَمَرَا

بضمِّ الهاء من « رَبُّهُ » من غير صلة ، إلّا أنَّ ابنَ عُصفور(٣) جعَل السكونَ أحسنَ من الحركة من غير صلة ، قال : « لأنَّ فيه إجراءَ الوصل مُجرَى الوقف إجراءً

---

(١) البيت من البسيط ، لم أعرف قائله ، وهو في المحتسَب ١/ ٢٤٤ ، و الخصائص ١/ ١٢٨ ، ٢/ ١٨ ، والموضح ٢/ ٩٥٦ ، وإبراز المعاني ١/ ٣٠٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٣٢ ورصف المباني ص ١١٠ ، ولسان العرب ١٥/ ٤٧٧ (ها) ، وفي خزانة الأدب ٥/ ٢٧٠ ، ٦/ ٤٥٠ ، واستشهَد به المصنِّفُ في الدرّ المصون ٣/ ٢٦٢ .

والشاهد فيه قوله : « عُيُونَهْ » حيث أسكَن هاءَ الكناية وصلاً ، وهي لغة .

(٢) البيت من البسيط ، وهو لرجل من باهلة ، وجاء عجزه في جميع المصادر الآتية بلفظ :

مَا حَجَّ رَبَّهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا اعْتَمَرَا

وهو في الكتاب ١/ ٣٠ ، والإنصاف ٢/ ٥١٦ ، وعجزه في النكت ص ١٤٤ ، ١٥٨ ، والموضح ٢/ ٩٥٧ ، واللسان ٤/ ٥٣٣ (عبر) ، وخزانة الأدب ٥/ ٢٦٩ ، واستشهَد به المصنِّفُ في الدرّ المصون ١/ ٢٩٧ .

والشاهد فيه ضمُّ هاء « رَبَّهُ » من غير صلة .

(٣) عليّ بن مؤمن ، أبو الحسن ابنَ عُصفور النحويّ الإشبيليّ ، حامل لواء العربيَّة في زمانه بالأندلس ، ومؤلِّف كتاب « الممتع » وغيره . ت ٦٦٣ هـ . (بغية الوعاة ٢/ ٢١٠) .

كاملاً»[١]، وأنشد الأخفشُ: [٢]

فَبِتُّ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُخِيلُهُ وَمِطْوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهْ أَرِقَانِ

بسكون هاء «لَهْ»، إلّا أنَّ خلافَ القرّاء لم يَجْرِ إلّا فيما اتَّصل بمجزومٍ أو جارٍ مَجراه.

ثمَّ اختلَف الناسُ في العلَّة التي سوَّغَتْ تسكينَ هذه الهاءِ، فقال بعضُهم: إنَّما سُكِّنتْ إجراءً للوصل مُجرَى الوقف، وله نظائرُ في الكتاب العزيز ستمرُّ بكَ كإثبات ألف «أنَا»، والإتيانِ بهاء السَّكْتِ وصلاً، وقال آخَرون: إنَّما سُكِّنتْ تشبيهاً لها بألف الضمير وواوِه ويائه، قال الفارسيُّ: «شُبِّهَتْ هذه الهاءُ في هذه اللغة بألف الاثنَين، وبالياء في غُلامي ونحوِه». [٣]

---

(١) المقرَّب لابن عصفور ٢/ ٢٠٣، ٢٠٤.

(٢) البيت من الطويل، وهو ليعلَى الأحول في لسان العرب ١٥/ ٢٨٧ (مطا)، ٤٧٧ (ها)، وخزانة الأدب ٤/ ٤٣٦، ٥/ ٢٦٩ ـ بلفظ: الْعَتِيقِ أُرِيغُهُ ـ ٥/ ٢٧٥، وبلا نسبة في معاني الأخفش ١/ ١٧٩، والحجَّة لأبي عليّ ١/ ١٣٤، ٢٠٣، وسرّ الصناعة ٢/ ٧٢٧، والخصائص ١/ ١٢٨، والمحتسَب ١/ ٢٤٤، وفي المنصف ٣/ ٨٤ بلفظ: فَظِلْتُ، والنكت ص ١٤٤، وفي الموضح ٢/ ٩٢٠، ٩٥٦ بلفظ: الْعَتِيقِ أُشِيمُهُ، وفي رصف المباني ص ١١٠ بلفظ: فَظَلْتُ. وَنِضْوَايَ مُشْتَاقَانِ، واستشهَد به المصنِّفُ في الدرّ المصون ٣/ ٢٦٢. والشاهد فيه إسكان هاء «لَهْ» وصلاً.

(٣) ذكَر الفارسيُّ ذلك في الحُجَّة له ١/ ٢٠٥، ونقَله عنه أبو عبد الله الفاسيُّ في اللآلئ الفريدة لوحة ٦١/ ب.

وقال آخَرون: استُثقِلَتْ صلتُها فحُذفتْ وسُكِّنتْ كما حُذفتْ صلةُ ميم الجمع وسُكِّنتْ، والحذفُ في الهاء أَوْلىٰ منه في الميم؛ لأنَّ صلةَ الميم أصلٌ وبعضُ الاسم المضمَر، وصلةُ الهاء مزيدةٌ، وإذا حُذفتْ صلةُ الميم وهي أصلٌ فحذفُ ما ليس بأصلٍ أَوْلىٰ وأَحْرىٰ. وسيأتي ما يَقدحُ في هذا التعليل.

وقال آخَرون: إنَّما سُكِّنتْ لأنَّها حلَّتْ محلَّ اللام المحذوفة، واللامُ لو بَقِيَتْ لسُكِّنتْ للجزم، فكذا ما حلَّ محلَّها.

قال أبوعبد الله: «ويُقوِّي هذا الوجهَ أنَّ القراءةَ بالإسكان لم تقع إلّا فيما حُذفتْ لامُه» انتهىٰ[1]. وهذا باطلٌ، كيف يُتخيَّل أنَّ الجزمَ حلَّ في شيءٍ هو ممنوعٌ منه إذ لا سبيلَ لدخول الجَزْم في الأسماء أَلْبتَّةَ، كما لا يَدخل في الأفعال جرٌّ أَلْبتَّة.

وقال آخَرون: إنَّما سُكِّنتْ تنبيهاً علَى الحرف المحذوف للجَزْم قبلها.

قلتُ: هذا الوجهُ قريبٌ ممَّا قبله، فكان ينبغي أن لا يُذكَرَ، لكن أبوشامة ـ وغيرُه ـ ذكَرهما لذلك[2]، والأوجهُ الثلاثة الأُوَل يُعلَّلُ بها ما وقعتْ فيه الهاءُ مجزوماً وغيرَ مجزوم.

واتَّفَق للمصنِّف هنا أمرٌ غريب، وهو أنَّ القرّاءَ مختلِفون في هذه الهاء علىٰ ثلاثة أنحاء:

---

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٦١/ ب.

(٢) إبراز المعاني ١/ ٣٠٩.

أحدُها : وصلُها بِصِلَة .

الثاني : قَصْرُها ـ إن تحرَّكتْ ـ بغير صِلَة .

الثالث : تسكينُها .

وقد لفَظ الناظمُ بالأنحاء الثلاثة في هذا البيت، فلفَظ بـ﴿ يُؤَدِّهْ ﴾ و﴿ نُوَلِّهْ ﴾ ساكنَيِ الهاء، وبـ﴿نُصْلِهِۦ ﴾ موصولَ الهاء بِصِلتها، وبـ﴿ نُؤْتِهِ ﴾ مقصورَها، وقوله : (مِنْهَا) من تمام التلاوة .

والوجهُ فيمن حرَّكَ هذه الهاءَ ووصَلها أنَّه الأصلُ في الهاء المتحرِّكِ ما قبلها، نحو : ضَرَبْتُهُ، ومَرَرْتُ بِهِ، ولم يَعتبر ذلك المحذوفَ الساكنَ قبلها؛ لأنَّ الجازمَ قد حذَفه فصار كالشيء المنسيِّ، وفَرْقٌ بين هذه الهاء وبين ميم الجمع ـ حيث كان الأفصحُ في ميم الجمع حذْفَ الصلة والتسكينَ، وفي الهاء الصلةَ ـ أنَّ الهاءَ حرفٌ خفيٌّ، فلو حُذفَتْ صلتُها [٨٧/ ب] وسُكِّنتْ لتزايد الضعفُ، وهو فَرْقٌ حسن يَقدح في علَّة من حمَل الهاءَ على ميم الجمع في الحذف والتسكين .

وقيل : بل حُجَّةُ مَن وصَل الهاءَ أنَّه لَمَّا زالتِ الياءُ الساكنة التي حُذفتْ صلةُ الهاء لها بَقِيَتِ الصلةُ لزوال مقتضي حذفِها لفظاً .

قوله : (يُؤَدِّهْ) مفعولُ (سَكِّنْ) : إمَّا على حذف مضافٍ، أي سَكِّن هاءَ ﴿يُؤَدِّهْ﴾ وإمَّا على معنى : أَوْقِع فيه التسكينَ .

قوله : (مَعْ نُوَلِّهْ) في موضع الحال من (يُؤَدِّهْ)، أي مصاحِباً لـ﴿نُوَلِّهْ﴾

في التسكين، و(نُصْلِهِ) و(نُؤْتِهِ) معطوفان عليه .

قوله : (فَاعْتَبِرْ) عطفٌ على قوله : (وَسَكِّنْ) .

قوله : (صَافِياً) يجوزُ فيه ثلاثة أوجه :

أحدُها : أنَّه نعتُ مفعولٍ مقدَّر، أي : فاعتَبر لفظاً صافياً لا كَدَرَ فيه، حُلْواً لا مرارةَ فيه . وفيه تنبيهٌ على عدم الاعتداد بطعن من طعَن في تسكين الهاء وقال : إنَّ هذا غيرُ جائز؛ لأنَّها حرفٌ خفيّ ينبغي أن يُقوَّى، وأيضاً فإنَّها اسمٌ مضمَر ينبغي أن تُجرى مُجرى أخواتِها . وهذا متلاشٍ لِما تقدَّم من الحُجَج .

والثاني : أنَّ (صَافِياً) حالٌ من فاعل (اعْتَبِرْ)، أي اعتَبر حالَ كونِك صافيَ الذهن والفِطْنةِ، لا كَدَرَ عندكَ ولا نَفْرةَ .

والثالث : أنَّه حال من ذلك المفعولِ المقدَّر إن قدَّرتَه معرفةً، أي : فاعتَبر ذلك ـ أو المذكور ـ حالَ صفائه وحلاوته .

قوله : (حَلَا) جملةٌ فعليَّة في موضع نصبٍ صفةً لـ(صَافِياً)، أي : صافياً حُلواً، وما أحسنَ ما وافقه وصفُ الصافي بالحُلو .

١٦١ ـ وَعَنْهُمْ وَعَنْ حَفْصٍ فَأَلْقِهْ وَيَتَّقِهْ حَمَى صَفْوَهُ قَوْمٌ بِخُلْفٍ وَأَنْهَلَا

الضميرُ في (عَنْهُمْ) عائدٌ على مَن رمَز لهم في البيت السابق بقوله : « فَاعْتَبِرْ صَافِياً حَلَا »، فأخبَر عنهم وعن حفص بأنَّهم سكَّنوا هاءَ ﴿فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ﴾ في النمل [٢٨]، فتعيَّن لغيرهم صلتُها، ويَلزمُ منها حركتُها .

ثمَّ أخبَر عمَّن رمَز له بالحاء والصادِ المهملَتَين من (حَمَىٰ صَفْوَهُ) وبالقاف من (قَوْمٌ)، وهُم: أبوعـمرو وأبوبكرٍ وخلّادٌ، أنَّهـم سكَّنوا هاءَ ﴿ يَتَّقْهْ﴾ من قوله: ﴿وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَٰئِكَ﴾[1] بخلافٍ عن خلّاد فقط؛ لأنَّه لم يَقُل: بخُلفِهم فاختُصَّ به، والخلافُ أنَّه سكَّنها تارةً ووصَلها أخرىٰ.

فقد صار علىٰ إسكان ﴿ فَأَلْقِهْ﴾: عاصمٌ ـ بكماله ـ وحمزةُ وأبوعمرو، وعلىٰ إسكان ﴿وَيَتَّقْهْ﴾ أبوعمروٍ ـ بكماله ـ وأبوبكرٍ بلاخلاف عنهما، وخلّادٌ بخلاف عنه، فنقَص من الرمز في البيت السابق راوٍ وهو حفص، وزاد في هذا البيت في ﴿ فَأَلْقِهْ﴾ راوٍ وهو خلّاد.

واعلم أنَّه إنَّما جمَع بين ضمير مَن تقدَّم وبين حفصٍ ـ وهو اسمٌ صريح ـ لِما تقدَّم في الخطبة من أنَّ ضميرَ مَن تقدَّم رمزُه نازلٌ منزلةَ المسمَّىٰ بصريح لفظِه، لا منزلةَ الرمز.[2]

قوله: (وَعَنْهُمْ) يجوزُ أن يكونَ خبراً مقدَّماً، و(فَأَلْقِهْ) مبتدأٌ مؤخَّر علىٰ حذف مضافَين، أي إسكان هاء ﴿ فَأَلْقِهْ﴾، والفاءُ من نَفْس التلاوة، وأن يكونَ متعلِّقاً [٨٨/ أ] بمقدَّرٍ هو ناصِبٌ لقوله: (فَأَلْقِهْ)، ويكونُ هذا المقدَّرُ عطفاً علىٰ قوله: «وَسَكِّنْ» أوَّلَ البيت [السابق][3]، والتقديرُ: وسكِّن ﴿ فَأَلْقِهْ﴾ أيضاً

---

(١) النور ٥٢.

(٢) انظر شرح البيت ٤٥، ص ١٥٦.

(٣) زيادة للإيضاح.

عنهم وعن حفص، وأن يكون (فَأَلْقِهْ) عطفاً علىٰ «يُؤَدِّهْ» من غير تقدير عاملٍ أي: وسكِّن ﴿يُؤَدِّهْ﴾ عمَّن رمزتُ لهم في البيت الأوَّل، و﴿فَأَلْقِهْ﴾ عمَّن رمزتُ لهم في هذا البيت.

قوله: (وَيَتَّقِهْ حَمَىٰ صَفْوَهُ قَوْمٌ) يجوزُ أن يكونَ مبتدأً علىٰ حذف مضافٍ أي وإسكانُ ﴿وَيَتَّقِهْ﴾، و(حَمَىٰ صَفْوَهُ قَوْمٌ) جملةٌ فعليَّة خبرُه، وفي الإخبار عنه بهذه ثناءٌ علىٰ هذه القراءة وقارئِها، ويجوزُ أن يكونَ (ويَتَّقِهْ) مفعولاً بمقدَّر، أي: وسكِّن ﴿وَيَتَّقِهْ﴾، ويكونُ قوله: (حَمَىٰ صَفْوَهُ قَوْمٌ) جملةً مستأنَفة للثناء علَى القراءة بذلك.

قال أبوعبدالله: «فإن كانتْ جملةً كبرىٰ كان ما أشار به من تقوية الإسكان راجعاً إلىٰ إسكان (يَتَّقِهْ)؛ لأنَّه خبرٌ عنه، لكن إذا قَوِيَ ذلك قَوِيَ سائرُ نظائره إذ لا فَرْقَ بين الجميع، وإن كان التقديرُ: وسَكِّن هاءَ (يَتَّقِهْ)، كان ما بعده مستأنَفاً تقويةً لجميع ما تقدَّم، ويَدخلُ في حُكمه نظائرُه لِما ذكرناه» انتهىٰ.[1]

فقوله: (ويَتَّقِهْ) ليستِ الواوُ فيه عاطفةً، بل من نَفْس التلاوة، والظاهرُ الوجهُ الأوَّل؛ لأنَّه إذا جعَلناه مفعولاً بمقدَّرٍ احتَجْنا إلىٰ عاطفٍ، ولا عاطفَ لفظاً، فيُحتاجُ إلىٰ تقديرِ ما لا تدعو إليه ضرورةٌ، ولذلك لم يَذكر أبوشامة إلّا الوجهَ الأوَّل، وقال: «(ويَتَّقِهْ) مبتدأٌ، وليس عطفاً علىٰ (فَأَلْقِهْ)، والواو من

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٦٢/ب.

نَفْس التلاوة » .(١)

قوله : (حَمَىٰ صَفْوَهُ قَوْمٌ) قد تقدَّم أنَّها إمَّا خبرٌ فيكونُ في محلٍّ رفع ، وإمَّا مستأنَفة فلا محلَّ لها ، ومعنىٰ ذلك : أنَّ جماعةً حَمَوْا إسكانَ الهاء بحُجَجٍ مختلفة ، وهي ما تقدَّم ذِكْرُه من خمسة الأوجهِ المذكورة في توجيه إسكان الهاء ، فالهاءُ في (صَفْوَهُ) للإسكان ، والإسكانُ كالمنطوق به ؛ لأنَّا قدَّرناه مضافاً حُذف للدلالة ، إذ دلَّ عليه قولُه : « وَسَكِّنْ » .

قوله : (بِخُلْفٍ) الباءُ للملابَسة(٢) لا للظرفيَّة ، فالجارُّ في موضع رفعٍ صفةً لـ(قَوْمٌ) أي : ملتبِسون بخُلفٍ ، ويجوزُ أن يتعلَّقَ بـ(حَمَىٰ) ، والباءُ للآلة ، أي : حَمَوْه بكذا ، ويَضعُفُ جعلُه حالاً ؛ لتنكير صاحبه ، وإن كان المعنىٰ عليه ، أي ملتبِسين بخُلفٍ ، والباءُ ليست رمزاً ؛ لأنَّ المرادَ أنَّ القارئَ المذكورَ قبله اختُلف عنه ، فكأنَّه من تتمَّة ما ذكَره ، وكذا كلُّ ما كان مثلَه نحو : بِخُلْفِهِ ، بِخُلْفِهِما ، بِخُلْفِهِمْ ، مفرَداً كان القارئُ أو مثنىً أو مجموعاً .

قوله : (وَأَنْهَلَ) عطفٌ علىٰ (حَمَىٰ) ، وفاعلُه ضميرٌ يعودُ إمَّا علىٰ الحرف المختلَف فيه ـ أي أَنْهَلَ هذا الحرفُ القومَ الحامين له ، أي المانِعيه من طعن مَن طعَن بما استنبَطوه من الحُجَج وأثاروه من الفوائد ، والإنهالُ : السَّقْيُ الأوَّلُ ، والثاني هو العَلَل ، ويقال للشُّرب الأوَّل : نَهَلٌ ، وللثاني : عَلَلٌ ، والمعنىٰ : رَوَّىٰ

(١) إبراز المعاني ١/ ٣١٠ .

(٢) في (ص) : « للسببيَّة » ، وفي (م) كلمة غير واضحة .

هذا الحرفُ القومَ الذين [٨٨/ ب] حمَوْه ـ وإمَّا [يعودُ] [١] على لفظ (قَوْمٌ) [٢] وهذا قليلُ الجَدْوىٰ ، ومنه : [٣]

لَوْ أَنَّ قَوْمِي حِينَ أَدْعُوهُمْ حَمَلْ
عَلَى الْجِبَالِ الصُّمِّ لَانْهَدَّ الْجَبَلْ

ومثلُه في الجمع الصريح : ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَـٰمِ لَعِبْرَةً نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾ [٤] لعِلَّةٍ ذكرتُها في غير هذا الكتاب [٥] ـ وإمَّا [يعودُ] [٦] علَى الصَّفْو ،

(١) زيادة للإيضاح ، وجاء بدلاً منها في (ت) : « وإمَّا عطف » ، ولا يصحّ .

(٢) فيكون التقدير : حَمىٰ صَفْوَهُ قومٌ بِخُلفٍ وأنهَلُوا ، ثمَّ اجتزأ بضمَّة اللام عن الواو بعدها ، ثمَّ سكَّن للوقف ، ثمَّ فتَح للقافية ، فصارت : وَأَنْهَلَا .

(٣) البيتان من الرجز ، لم أعرف قائلهما ، وجعلهما ابنُ مالك في شرح التسهيل ١/ ١٢٣ من إنشاد السِّيرافيِّ ، وجعلهما ابنُ الأنباريّ في إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٢٧٣ من إنشاد أبي موسىٰ هارون بن الحارث صاحبِ هشام بن معاوية الضرير ، وهما فيه وفي ابن يعيش ٩/ ٨٠ بلفظ : لَارْفَضَّ الْجَبَلْ ، واستشهَد بهما المصنِّفُ في الدرّ المصون ٤/ ٣٩٢ بلفظ : « الشُّمِّ » بدل « الصُّمِّ » ، وعمدة الحفَّاظ ص ٢١٢ مادَّة (ر هـ ب) .
والشاهد فيهما قوله : « حَمَلْ » إذ أصله : حَمَلُوا ، فحذَف الواوَ واكتفىٰ بالضمَّة ، ثمَّ وقَف فسكَّن .

(٤) النحل ٦٦ .

(٥) ذكَر المصنِّفُ ذلك في الدُّرّ المصون ٧/ ٢٥٢ ـ ٢٥٧ .

(٦) زيادة للإيضاح ، وتقدَّم نظيرُها .

وهذا أَلْيَقُ وأحسنُ ؛ إذِ المعنىٰ : حَمَوْه من الكَدَرِ لحاجتِهم إليه فأنهَلهم ذلك الصَّفْوُ ورَوَّاهم ، وما أحسنَ ما استعار الإنهالَ بعد ذِكْرِ الصَّفْوِ ، وأشار بذلك إلىٰ أنَّهم قاموا بنُصْرَةِ الاحتجاج للإسكان بما انشرحَتْ له الصدورُ ، وانقادتْ له النفوسُ ، هذا ما دلَّ عليه ظاهرُ اللفظ من هذه المعاني الحَسَنة ، والمرادُ بباطنِه الرمزُ الدالُّ علَى القارئين بذلك .

وانفرَد حفصٌ عن المذكورين في قراءة ﴿ وَيَتَّقْهِ ﴾ بقراءةٍ ، فأخَذ يُبيِّنها فقال :

١٦٢ ـ وَقُلْ بِسُكُونِ الْقَافِ وَالْقَصْرِ حَفْصُهُمْ   وَيَأْتِهْ لَدَىٰ طَهَ بِالاِسْكَانِ يُجْتَلَا

أخبَر عن حفصٍ أنَّه يقرأ : ﴿ وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَـٰٓئِكَ ﴾[1] بسكون القاف وكسرِ الهاء من غير صلة ، وهو معنىٰ قوله : (وَالْقَصْرِ) ؛ لأنَّه لو أتىٰ بالصلة لَمُدَّتْ .

فإن قيل : إنَّما يُفهَم منه قَصْرُ الهاء ، ولم يُبيِّن بأيِّ حركةٍ تحرَّك الهاءُ ؟

فالجوابُ : أنَّه اعتَمد علىٰ معرفة قاعدة هاء الكناية من أنَّها إذا كُسر ما قبلها كُسرتْ .

فإن قيل : ما قبلها ساكنٌ ؟

فالجوابُ : أنَّ سكونَه عارضٌ ، فالقافُ في حكم المكسورة ، وأيضاً فإنَّه لَمَّا سكَتَ عن ذلك رجَعنا فيه إلىٰ قاعدةِ مَن حرَّكَ ؛ إذ لو خالَفهم لتعيَّن ذِكْرُ خلافِه لهم .

---

(١) النور ٥٢ .

ثمَّ أخبَر عمَّن رمَز له بالياء من (يُجْتَلَىٰ) وهو السوسيُّ، أنَّه أسكَن الهاءَ من ﴿يَأْتِهْ﴾ في قوله في (طه): ﴿وَمَن يَاتِهْ مُومِنًا﴾ [٧٥]، فتعيَّن للباقين الكسرُ والصلة.

فأمَّا قراءةُ حفصٍ ففيها أوجهٌ:

أحدُها: أنَّه أجرىٰ ﴿يَتَّقْهِ﴾ مُجرىٰ «كَتِف» فسكَّن الكسرَ، وأُنشد: (١)

---

(١) البيت من الطويل، وهو لرجل من أَزْد السَّراة، وروايته كما هنا في: الكتاب ٤/ ١١٥ والكامل للمبرِّد ٣/ ١٠٩٤، والموضح ٢/ ٩١٩، واستشهَد به المصنِّفُ في الدرّ المصون ٨/ ٤٢٩، وله رواية ثانية هي: أَلَا رُبَّ مَوْلُودٍ، وذلك في الكتاب ٢/ ٢٦٦، والحُجَّة لأبي عليّ ١/ ٤٠٩، والنكت ١/ ٥٩٠، وابن يعيش ٩/ ١٢٦، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٧٨، وشرح الشافية للأَسْتَراباذيّ ١/ ٤٥، والبحر المحيط ٢/ ٤٦٣، وأوضح المسالك ٣/ ٥١، والمغني ص ١٨١، واستشهَد به المصنِّفُ في الدرّ المصون ١/ ٤٦٣، والشطرة الثانية منه في الخصائص ٢/ ٣٣٣.

وذكَره البغداديُّ في الخزانة ٢/ ٣٨١ برواية: عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ، ثمَّ قال: «ووقَع هذا البيت في رواية سيبويه: أَلَا رُبَّ مَوْلُودٍ. ولا تلتفت إلىٰ قول ابن هشام اللخميّ ـ مع رواية سيبويه ـ: الصوابُ عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ. لأنَّ الروايتَين صحيحتان ثابتتان. ونسَبه شُرَّاحُ أبيات سيبويه لرجل من أَزْد السَّراة» اهـ.

أقول: ممَّا تقدَّم يتبيَّن أنَّ كلتا الروايتَين في سيبويه، فلعلَّ البغداديَّ لم يطَّلع فيه إلَّا علىٰ رواية أَلَا رُبَّ مَوْلُودٍ، وأمَّا قوله: «ونسَبه شُرَّاحُ أبيات سيبويه» إلخ، فالحقُّ أنَّ الذي نسَبه هو سيبويه نفسُه نقلاً عن شيخه الخليل، حيث قال: «وزعَم الخليلُ ـ رحمه الله ـ أنَّه سمع العرب يقولون، وهو قول رجل من أَزْد السَّراة» وذكَر البيت، واستشهَد به المصنِّفُ في=

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ

وقول الآخَر: [١]

فَبَاتَ مُنْتَصْباً وَمَا تَكَرْدَسَا

فلمَّا سكنتِ القافُ حُذفتْ صلةُ الهاء. [٢]

قال أبوشامة: «لأنَّ أصلَ حفصٍ أن لا يَصِلَ الهاءَ التي قبلها ساكنٌ إلّا

= الدرّ المصون ١/ ٤٦٣، ٨/ ٤٢٩.

والشاهد فيه قوله: «لَمْ يَلْدَهُ»؛ فإنَّ الأصل: لم يَلِدْهُ، فسكَّن اللامَ لضرورة الشِّعر، فالتقى ساكنان، فحرَّك الثاني بالفتح، وقد قيل في تعليل تحريكه بالفتح: أنَّه جعَل حركتَه كحركة أقرب المتحرِّكات منه، وهي فتحة الياء؛ لأنَّ اللام ساكنة، والساكنُ حاجز غير حصين، أو أنَّهم حملوه على أخفِّ الحركات وهي الفتحة، أو أنَّهم لـمَّا سكَّنوا هربوا من الكسرة، فكرهوا التحريك بما هربوا منه.

(١) البيت من الرجز، وهو للعجّاج، في وصف ثور وحشيّ، وبعده:

إِذَا أَحَسَّ نَبْأَةً تَوَجَّسَا

وهو في ديوانه ص ١٩٧ واللسان ٦/ ١٩٥ (كردس) برواية: مُنْتَصّاً، وعليه فلا شاهد فيه، وهوبرواية «مُنْتَصْباً» في الحُجَّة لأبي عليّ١/ ٤٠٨، والمسائل الحلبيَّات له ص ١٢٦، والخصائص٢/ ٣٣٨، والكشف١/ ٢٤١، وابن يعيش٩/ ١٤٠، وإبراز المعاني١/ ٣١١، وشرح الشافية للأَسْتَراباذيّ ١/ ٤٥، ٢/ ٢٧٠، واستشهَد به المصنِّفُ في الدرّ ٨/ ٤٢٩.

والشاهد فيه إسكان الصاد من «مُنْتَصْباً» تخفيفاً.

(٢) في (ص): حُذفت الصلة.

في قوله: ﴿فِيهِۦ مُهَانًا﴾ [١]، وبقيتْ كسرةُ الهاء أمارةً على عروض الإسكان في القاف، والأصلُ كسرُها، ولولا هذا المعنى لوجَب ضمُّ الهاء؛ لأنَّ الساكنَ قبلها غيرُ ياءٍ، فهو مثل: مِنْهُ وعَنْهُ» انتهى. [٢]

وهذا الذي قاله أخَذ بعضَه من مكيٍّ، فإنَّه قال: «كان يجبُ على مَن أسكَن القافَ أن يَضمَّ الهاءَ؛ لأنَّ هاءَ الكناية إذا سكَن ما قبلها ولم يكن الساكنُ ياءً ضُمَّتْ، نحو: مِنْهُ وعَنْهُ، ولكن لَمَّا كان سكونُ القاف عارضاً لم يَعتدَّ به وأبقى الهاءَ على كسرتها التي كانت عليها مع كسر القاف ولم يَصِلْها بياءٍ؛ لأنَّ الياءَ المحذوف قبل الهاء مقدَّرةٌ منويَّة، فبَقِي الحذفُ في الياء التي [٣] [٨٩/ أ] بعد الهاء على أصله». [٤]

الثاني: قال أبو عليٍّ في «الحُجَّة»: «لَمَّا أسكَن القافَ، والهاءُ في قراءته ساكنةٌ، التقى ساكنان، فكسَر الهاءَ لالتقاء الساكنَين، كما حرَّك الدالَ مَن قال: لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ» [٥]. وضعَّف أبو شامة هذا فقال: «هذا ضعيفٌ؛ إذ لا مقتضيَ لإسكان القاف على تقدير سكون الهاء، ولأنَّ كسْرَ القاف وسكونَ الهاء أخفُّ

(١) الفرقان ٦٩.

(٢) إبراز المعاني ١/ ٣١١.

(٣) في النُّسَخ الثلاث: «الذي»، والمثبَت من «الكشف» لمكيّ ٢/ ١٤٢.

(٤) «الكشف» لمكيّ ٢/ ١٤٢.

(٥) الحُجَّة ٥/ ٣٢٩ بتصرُّف.

من العكس، فلا معنىٰ للعُدول عنه» .(١)

ووهَّن الشيخُ الشاطبيُّ قولَ أبي عليٍّ من وجهٍ آخَرَ، وهو أنَّ حفصاً لم يُسكِنِ الهاءَ في قراءته قَطّ، يعني: فكيف يصحُّ قولُه: «فالتقىٰ ساكنان، فكُسِرَتِ الهاءُ لالتقاء الساكنَين»، وهذا وإن صحَّ عن الشيخ فهو عجيبٌ جدّاً، كيف يقول ذلك وقد ثبَتَ عنه سكونُ الهاء في قوله: ﴿أَرْجِهْ﴾(٢) كما سيأتي(٣)، وفي قوله: ﴿فَأَلْقِهْ﴾(٤) كما تقدَّم(٥)، وإذا ثبَتَ تسكينُ الهاء عنه في هذَين الموضعَين جاز أن يكونَ قد سكَّن هذه الهاءَ أيضاً قبل سكون القاف، ويُقوِّي هذا ما رُوي عن عاصم بكماله أنَّه قرأه بكسر القاف وسكونِ الهاء كأبي عمرو ومن معه(٦)، ولذلك كان الشاطبيُّ يُضعِّفُ تعليلَ مكيٍّ في حذف الصلة بأنَّ الياءَ المحذوفة قبل الهاء مقدَّرةٌ مَنْويَّة، فبَقِيَ في حذف الصلة بعد الهاء علىٰ أصله، ويقول: «تعليلُه بذلك غيرُ مستقيمٍ، من قِبَل أنَّه قرأ: ﴿يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾ وشِبْهَه بالوصل، ولو كان يعتبر ما قاله من تقدير الياء قبل الهاء لم يصلها»

(١) إبراز المعاني ١/ ٣١١.

(٢) الأعراف ١١١، الشعراء ٣٦.

(٣) في البيتَين ١٦٦، ١٦٧، ص ٦٢٥.

(٤) النمل ٢٨.

(٥) في البيت السابق، ص ٥٨٨.

(٦) التيسير ص ١٦٨.

انتهىٰ .[1]

ولقائل أن يقول: هو وإن قرأ ﴿يُؤَدِّهِۦ﴾ بالصلة فقد قرأ ﴿يَرۡضَهُ﴾[2] بغير صلةٍ، فألْحَق مكيٌّ ـ رحمه الله ـ ﴿يَتَّقۡهِ﴾ بـ﴿يَرۡضَهُ﴾، وجعَله ممَّا خرَج عن نظائره اتِّباعاً للأَثَر، وجمعاً بين اللغتَين، وتَرجَّح ذلك عنده لأنَّ اللفظَ عليه، ولَمَّا كانتِ القافُ في حكم المكسورة، بدليل كسر الهاء بعدها، جاز ﴿يَتَّقِهِ﴾ بكسر القاف والهاءِ من غير صلةٍ كقراءة قالونَ، وهشامٍ في أحد وجهَيه، فعلَّله بما تُعلَّل به قراءتُهما، وقد يُخدَشُ هذا بأنَّ ما قاله الشاطبيُّ أَوْلىٰ؛ لأنَّ الشاطبيَّ اعتبَر الأمرَ الغالب من حال حفصٍ في قراءته هذا النوعَ بالصلة، فالحَمْلُ عليه أَوْلىٰ من الحَمْل علَى النادر القليل.

وهنا سؤالٌ يَذكره النحاةُ[3]: وهو أنَّ الأصلَ في التقاء الساكنَين أن يُكسرَ أوَّلُهما إلّا أن يَتعذَّرَ ذلك فيُكسرُ الثاني، وهُنا لم يَتعذَّر كسرُ الأوَّلِ، فلِمَ عُدِلَ عن كسره إلىٰ كسر الثاني ؟

فالجوابُ أنَّه لو كسَروا الأوَّلَ لعادوا إلىٰ ما فَرُّوا منه؛ فإنَّهم سكَّنوه من كسرةٍ، فكيف يعودون بها إليه ؟ وهذا كما قالوا في: لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ، لَمَّا سكنتِ اللامُ التقىٰ ساكنان: هي والدالُ، فحرَّكوا الثاني دون اللام لِما ذكرتُ

---

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٦٢/أ.

(٢) الزمر ٧.

(٣) في (ص): النحويُّون.

لكَ .

فإن قيل : لِمَ لا جرىٰ هذا علىٰ سَنَن «لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ» من التحريك بالفتح وذلك أنَّه لَمَّا التقتِ اللامُ والدال ساكنَين ، واضطُرِرْنا إلىٰ تحريك أحدهما ، فلم يُحرَّكِ الأوَّلُ ـ لِما تقدَّم ـ فحرَّكنا [٨٩/ ب] الثاني ، إلّا أنَّ من حقِّه أن يُحرَّكَ بالكسر ؛ لأنَّه الأصلُ في التقاء الساكنَين ، فكيف حُرِّك بالفتح ؟

فقالوا : حرَّكناه بأقرب الحركاتِ إليه ، وهي فتحةُ الياء ، ولا يُعتدُّ باللام فاصلةً ؛ لأنَّ الساكنَ حاجزٌ غيرُ حصينٍ ، وكذلك يقولون في انْطَلِقْ يا زَيْدُ : انْطَلْقَ يا زَيْدُ ، بسكون اللام وفتحِ القاف ؛ لِما ذكرتُه . [١]

إذا عرَفتَ هذا ، فكان ينبغي أن تُحَرَّكَ الهاءُ بالفتح أيضاً إتْباعاً لفتحة التاء ولا يُعتدُّ بالقاف فاصلةً ؛ لأنَّها ساكنةٌ ، فهي حاجزٌ غيرُ حَصِينٍ ، فلِمَ كُسِرَتْ ؟

فالجوابُ : أنَّ هاءَ الكناية التي للمذكَّر لم يُعهَدْ فتحُها أَلْبتَّة ، وإنَّما تُفتحُ إذا كانت للمؤنَّثة موصولةً بألفٍ ، فلو فُتِحَتْ لاختَلَطتا ، وأيضاً فإنَّ هذه الهاءَ كانت محرَّكةً بالكسر لو حُرِّكَتْ لكسر ما قبلها ، فاستقَرَّ لها حركةٌ وهي الكسرة ، فكانت بحركتها الأصليَّة ، فلمَّا اضطُرِرْنا إلىٰ تحريكها لالتقاء الساكنَين حرَّكناها بحركتها المستقرَّةِ لها ، وهي الكسرة ، وهذا كما قلنا في ميم الجمع الساكنة إذا

---

(١) انظر : الحُجَّة لأبي عليّ ٥/ ٣٢٧ ـ ٣٢٩ ، شرح الرضيّ علَى الشافية ٢/ ٢٣٨ ـ ٢٤٠ الدُّرّ المصون ٨/ ٤٢٩ ـ ٤٣١ .

لَقِيَها ساكنٌ حُرِّكتْ بالضمِّ؛ لأنَّ حركتَها الأصليَّةَ أَوْلىٰ من اجتلاب[1] حركةٍ أجنبيَّة، وإنَّما قلتُ: فاستقرَّ لها حركةٌ وهي الكسرة . . . إلىٰ آخِره، لئلّا يقال: كان ينبغي حينئذٍ أن تُحرَّكَ بالضمِّ؛ لأنَّها حركتُها الأصليَّة.

الثالث من توجيه سكون القاف: أنَّها إنَّما سَكنتْ لأنَّها صارت آخِرَ الفعل بعد حذف الياء، فلمَّا سَكنتِ القافُ ذهبتْ صلةُ الهاء لِما تقدَّم في الوجه الأوَّل وشرحُ هذا: أنَّ العربَ إذا جَزمَتِ الفعلَ المعتلَّ الآخِر حَذفتْ آخِرَه، ثمَّ لهم بعد ذلك مذهبان: المشهورُ منهما الاعتدادُ بذلك المحذوف، فيُبقون ما قبله علىٰ حركته، نحو: لم أَرْمِ، ولم أَغْزُ، ولم أَخْشَ زيداً، بكسر الميم وضمِّ الزاي وفتحِ الشين. والثاني: عدمُ الاعتداد بذلك المحذوف، وكأنَّ الجازمَ دخَل علىٰ هذا الفعل وآخِرُه حرفٌ صحيح، فيُسكنون ماقبل حرف العلَّة المحذوف للجزم، ومنه قولُهم: لم أُبَلِهْ، الأصلُ: أُبَالِي، ثمَّ: لم أُبَالِ بكسر اللام، ثمَّ: لم أُبَالْ بسكونها؛ لعدم الاعتداد بحذف الياء، فالتقىٰ ساكنان، فحُذفَتِ الألفُ لالتقاء الساكنين فبَقِيَ: لم أُبَلْ، فجيء بهاء السَّكْت وقفاً، فالتقىٰ ساكنان، فحُرِّكَ أوَّلُهما بالكسر فكذلك سكونُ قاف ﴿وَيَتَّقْهِ﴾ لعدم الاعتداد بحذف الياء، وهذه مباحثُ تصريفيَّة عويصة، لا تجدُها في كتب القرَّاء ولله الحمد.

وأمَّا الإسكانُ في ﴿يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا﴾[2] والصلةُ فقد تقدَّم توجيهُهما.

---

(١) تصحَّفتْ في (ت) و(م) إلىٰ: اختلاف.

(٢) طه ٧٥.

وظاهرُ النَّظمِ أنَّ الإسكان في ﴿يَأْتِهِۦ﴾ لم يجئ إلّا عن السُّوسيِّ، وتبِع في ذلك الدانيَّ، فإنَّه لم يذكره في « تيسيره » إلَّا عنه [1]، وقد ذكَره أبو عليٍّ الأهوازيُّ [2] عن أبي عمرو بكماله وعن عاصمٍ وحمزةَ وابن عامر [3]، وممَّن لم يَذكُرِ الإسكانَ إلّا عن السُّوسيِّ ابنُ غَلْبون [4] ومكيٌّ [5] والطَّرَسُوسيُّ [6]، وذكَر صاحبُ [٩٠/ أ] « الروضة » [7] فيه خلافاً، ثمَّ قال: « والذي قرأتُ به لأبي

---

(١) التيسير ص ١٥٢ .

(٢) تقدَّمتْ ترجمتُه عند شرح البيت ٣٩، ص ١٣٩ .

(٣) لم أجد ذلك في كتابَيْ أبي عليٍّ الأهوازيِّ « الموجَز » و« الوجيز » بل فيهما عكسُ ذلك، وهو قوله: « قال أبو عليّ: أجمَعوا على إشباع الكسر في الوصل في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا﴾ هكذا قرأتُ عن الجماعة » اهـ. الوجيز ص ٣٠٣، والموجَز: فرش سورة طه، نسخة مكتبة المتحف البريطانيّ.

(٤) التذكرة ٢/ ٤٣٢ .

(٥) التبصرة ص ٥٩٣ .

(٦) عبد الجبّار بن أحمد، أبو القاسم الطرسوسيّ، أستاذ ثقة، مؤلِّف كتاب « المجتبى » في القراءات. قرأ عليه صاحبُ « العنوان ». ت ٤٢٠ هـ. (غاية ١/ ٣٥٨ ـ معرفة ١/ ٣٨٢).
وكتابه « المجتبى » من كتب القراءات المفقودة إلى الآن فيما أعلم.

(٧) صاحب « الروضة » هو أبو عليّ الحسن بن محمد بن إبراهيم المالكيّ البغداديّ، قرأ على: السُّوسنجرديّ والحمَّاميّ والنهروانيّ وطبقتهم، قرأ عليه أبو القاسم الهُذليُّ وابنُ شُريح وغيرُهما، توفِّي سنة ٤٣٨ هـ. (معرفة القرَّاء ١/ ٣٩٦ ـ غاية النهاية ١/ ٢٣٠).

عمروٍ من جميع طرقه ورواياتِه كسرُ الهاء موصولةً بياء » .[١]

قلتُ : وعلىٰ ذلك عوَّل المهدويُّ[٢] ، فلم يَذكر غيرَ الكسرِ والصلةِ .[٣]

وأمَّا ابنُ أَشْتَهْ[٤] فذكَر الإسكانَ عن أبي بكرٍ دون غيرِه .

قلتُ : وقد تقدَّم عن عاصم بكماله إسكانُ هذه الهاء كالسُّوسيِّ ، فكأنَّ ابنَ أَشْتَهْ لم يَطَّلع عليه إلَّا من رواية أبي بكرٍ عنه .

وقوله : (لَدَىٰ طَهَ) أي عندها ، أي آيِها ، وذِكْرُه لـ(طه) تأكيدٌ لا تمييز ؛ لأنَّ ﴿ يَأْتِهِ ﴾ لم يقع إلّا فيها .

ومعنىٰ (يُجْتَلَا) : يُنظَرُ إليه مكشوفاً بارزاً كاجتلاء العروس ، يشيرُ إلىٰ أنَّ

---

(١) انظر « الروضة » لأبي عليٍّ المالكيِّ ، فرش سورة طه ، لوحة ١١٠/ ب ، نسخة مكتبة نور عثمانيَّة ـ إستانبول .

(٢) تقدَّمتْ ترجمتُه عند شرح البيت ٩٩ ، ص ٣٢٥ ، ٣٢٦ .

(٣) كتاب « الهداية » للمهدويِّ من الكتب التي ما زالت إلَى الآن في حيِّز المفقود فيما أعلم ، وقد نقَل عنه ابنُ الجزريِّ خلافَ ما ذكَره السمينُ هنا ؛ إذ قال : « ونَصَّ علَى الوجهَين عنه [أي الإسكان والصلة عن السوسيِّ] أبو العبَّاس المهدويُّ في هدايته » . النشر ١/ ٣١٠ .

(٤) محمد بن عبدالله بن محمد بن أَشْتَهْ ، أبو بكر الأصبهانيّ ، مقرئٌ نحويّ ضابط مشهور بصيرٌ بالمعاني ، له كتاب « المحبَّر » وكتاب « المفيد » في الشاذِّ . توفِّي بمصر في سنة ستِّين وثلاثمائة . (معرفة القرَّاء ١/ ٣٢١ ـ غاية النهاية ٢/ ١٨٤ ـ بغية الوعاة ١/ ١٤٢) .

وجهَ الإسكان محكيٌّ مذكورٌ في كتب القوم، ولا يُبالىٰ بعدم ذِكْر [بعض](١) المصنِّفين إيَّاه كابن الفحَّام(٢) في تجريده.

قوله: (حَفْصُهُمْ) يجوزُ أن يكونَ مبتدأً علىٰ حذف مضافٍ، وخبرُه مقدَّمٌ عليه تقديرُه: بسكون القاف فالقَصْرِ قراءةُ حفصِهم ثابتةٌ، فـ(القَصْرِ) عطفٌ علىٰ (سُكُونِ) وأن يكون فاعلاً بمضمَر تعلَّق به هذا الجارُّ، والتقديرُ: وقُل قرأ حفصُهم بسكون القاف وبالقَصْر، والجملةُ ـ علىٰ القولَين معاً ـ محكيَّةٌ بالقول أي: قُل هذا اللفظ.

قوله: (وَيَأْتِهِ) مبتدأٌ، و(يُجْتَلَا) خبرُه، و(لَدَىٰ طَهَ) في موضع نصبٍ علىٰ الحال من ضميرِ (يُجْتَلَا)، أو ظرفٌ له، و(بِالاِسْكَانِ) حالٌ من ضمير (يُجْتَلَا) أي: يُجتلا مُلتبِساً بالإسكان.

* * *

---

(١) تكملة يقتضيها السياق.

(٢) عبد الرحمن بن أبي بكر عتيق، أبو القاسم ابن الفحَّام الصقليّ، شيخ الإسكندريَّة، ت ٥١٦ هـ. (غاية ١/ ٣٧٤ ـ معرفة ١/ ٤٧٢).

١٦٣ ـ وَفِي الْكُلِّ قَصْرُ الْهَاءِ بَانَ لِسَانُهُ بِخُلْفٍ وَفِي طَهَ بِوَجْهَيْنِ بُجِّلَا

قوله: (وَفِي الْكُلِّ) يعني جميعَ ما تقدَّم من الكلمات، وهي: ﴿يؤدِّه﴾ إلىٰ ﴿يَتَّقْهِ﴾، فأخبَر عمَّن رمَز له بالباء من (بَانَ) وهو قالونُ أنَّه قصَر الهاءَ من الجميع، أي حرَّكها بالكسر من غير صلةٍ بلا خلاف عنه، وعمَّن رمَز له باللام من (لِسَانُهُ) وهو هشامٌ أنَّه قصَرها بخلاف عنه فقط، ولو كان الخلافُ عنه وعن قالونَ لقال: بِخُلْفِهِمَا، كما سيأتي، وكذا لو كان الخلافُ عن جمعٍ لقال: بِخُلْفِهِم.

والخلافُ المشار إليه عن هشامٍ وجهان:

أحدهما: القَصْرُ كقالون. والثاني: الصلةُ كسائر القرّاء.

فإن قيل: لِمَ لا يجوزُ أن يكونَ الوجهُ الآخَر مع القَصْر الإسكان؟

فالجوابُ: أنَّه قد ذكَر الإسكانَ عن الذين قرأوا به، ولم يَذكر هشاماً معهم ولو كان من أهل الإسكان لذكَره معهم، ولَمَّا ذكَر المصنِّفُ الإسكانَ في الكَلِم المذكورة عمَّن تقدَّم تعيَّن لغيرهم ممَّن عداهم[1] تحريكُ الهاء، لكنَّ الحركةَ قد تكونُ موصولةً وغيرَ موصولة، فبيَّن في هذا البيت حكمَ الأمرَين: فذكَر القَصْرَ عن قالونَ بلا خلاف، والقَصْرَ والصلةَ عن هشامٍ كما تقدَّم بيانُه، وعن قالونَ ـ وهو المرموزُ له بالباء في قوله: (بُجِّلَا) ـ وجهَين في ﴿يَأْتِه﴾ بـ(طه) [٧٥]: أحدُهما القَصْرُ، والآخَرُ الصلةُ، كهشامٍ في الجميع، ولا جائز أن يكونَ الوجهُ

(١) في (ت) و(م): لمن عداهم.

الآخَر الإسكانَ لِما تقدَّم .

وقال أبوشامة : « وأمَّا حرفُ (طه) [٧٥] فوصَله هشامٌ [٩٠/ ب] كسائر القرّاء غيرَ السُّوسيِّ، ولقالونَ وجهان : القَصْرُ والصلة » انتهىٰ .(١)

وهذا يقتضي أنْ لا خلافَ عن هشام في ﴿ يأْتِهِ ﴾ بـ(طه) بل عنه الصلة ليس إلّا ، وليس كذلك ؛ لثبوت الخلاف عنه في الكلِّ كما هو ظاهرُ عبارة الناظم ، وعلىٰ هذا مشىٰ أبوعبد الله ـ وغيرُه ـ فقال : « أشار إلىٰ أنَّ قالونَ عنه وجهان في ﴿ يأْتِهِ ﴾ القَصْرُ والصلة كهشام » .(٢)

واعلم أنَّ استخراجَ أحكام هذه الكلم من هذه الأبيات عَسِرٌ ، فلا بُدَّ من ذِكْر ضابط لذلك ، فأقول مستعيناً بالله : أمَّا الكلمُ الأربع في البيت الأوَّل وهي قوله : ﴿ يُؤَدِّهِۦ ﴾(٣) ﴿ نُوَلِّهِۦ . . وَنُصْلِهِۦ ﴾(٤) ﴿ نُؤْتِهِ ﴾(٥) فالقرّاء فيها علىٰ أربع مراتب :

الأُولىٰ : تسكينُ الهاء منها بلا خلافٍ لحمزةَ وأبي عمروٍ وأبي بكر .

الثانية : قَصْرُها من الجميع بلا خلاف لقالونَ وحده .

---

(١) إبراز المعاني ١/ ٣١٣ .

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ٦١/ أ.

(٣) آل عمران ٧٥ موضعان .

(٤) النساء ١١٥ .

(٥) آل عمران ١٤٥ موضعان ، والشورىٰ ٢٠ .

الثالثة : تحريكُها بالكسر موصولةً أو مقصورة لهشام وحده .

الرابعة : تحريكُها موصولةً بلا خلافٍ للباقين ، وهُم : ابنُ كثير والكسائيّ وورش وحفص وابنُ ذكوان .

وأمَّا كلمة ﴿ فَأَلْقِهْ ﴾ فالقرّاءُ فيها على أربعِ المراتب المذكورة ، إلّا أنَّ حفصاً خرَج من أصحاب التحريكِ ودخَل مع أصحاب الإسكان .

وأمَّا كلمة ﴿يَتَّقْهِ﴾ فبالنسبة إلَى القاف القرّاءُ فيها على مرتبتَين :

إحداهما : إسكانُها لحفص وحده .

والثانية : كسرُها للباقين .

وبالنسبة إلَى الهاء على خمس مراتب :

الأُولى : إسكانُها بلا خلاف لأبي عمرٍو وأبي بكر .

الثانية : تحريكُها مقصورةً بلا خلاف لقالونَ وحفصٍ .

الثالثة : إسكانُها وتحريكُها بصِلةٍ لخلّاد ؛ لأنَّه ذكَر عنه الإسكانَ بخلافٍ ، فعُلم أنَّ الوجهَ الآخَر له هو التحريكُ ، ولم يذكُره بعد ذلك مع أصحاب القَصْر فتعيَّنتْ له الصلةُ .

الرابعة : تحريكُها مقصورةً وموصولة لهشام وحده .

الخامسة : تحريكُها موصولةً بلا خلافٍ لمن بَقِيَ ، وهُم : ابنُ كثير والكسائيّ وورش

وابن ذكوان وخلَف .

وأمَّا ﴿ يَأْتِهِ ﴾ فالقرّاءُ فيه على ثلاث مراتب :

الأُولىٰ : إسكانُ هائه بلا خلاف للسُّوسيِّ وحده .

الثانية : تحريكُها بصِلةٍ ودون صلة لقالونَ وهشامٍ . (١)

الثالثة : تحريكُها بصِلةٍ للباقين بلا خلاف .

والوجهُ في قصر هاء هذه الكَلِم النظرُ إلىٰ المحذوف ؛ لأنَّه لو كان باقياً لكانتِ الهاءُ محرَّكةً بغير صلة ، لِما تقدَّم من [أنَّ] (٢) الهاء لخفائها لاتَحجزُ بين الساكنَين ، فلمَّا حُذفَتِ الياءُ التي قبل الهاء بَقِيَتِ الهاءُ علىٰ ما كانت عليه من حذف الصلة ، وهذه علَّةٌ جيِّدة .

وأمَّا مَن حرَّكها موصولةً فنظَر إلىٰ اللفظ ، وهو أنَّها بعد متحرِّك ، ولم يَعتدَّ بذلك المحذوف ، وهذا هو القياسُ ، ولذلك كان الأكثرُ عليه ، وهو المشهورُ لغةً وقد ورَد القَصْرُ في هذه الهاء وإن لم تَتَّصل بمجزوم ، وأنشَد أبوعمرٍو الدانيُّ للأعشىٰ : (٣) [٩١/أ]

---

(١) تحرَّفتْ « وهشام » في (ت) إلىٰ : وجهان .

(٢) تكملة للإيضاح .

(٣) هو ميمون بن قيس ، شاعر جاهليّ ، وفَد علَى النبيِّ ﷺ فصدَّته قريشٌ فمات علىٰ غير الإسلام . ت ٧ هـ . مختار الأغاني ١٠/ ٣٢ ـ ٤٣ ، الخزانة ١/ ١٧٥ ـ ١٧٨ .
والبيت من الطويل ، وهو في ديوان الأعشىٰ ص ١٧٥ بلفظ : =

وَمَا لَهُ مِنْ مَجْدٍ تَلِيدٍ وَمَا لَهُ   مِنَ الرِّيحِ حَظٌّ لَا الْجَنُوبُ وَلَا الصَّبَا

فقصَر هاءَ «لَهُ» في الأوَّل ووصَلها في الثاني جمعاً بين اللغتَين، وقد قدَّمتُ قولَه : (١)

أَوْ مُعْبَرُ الظَّهْرِ يُنْبِي عَنْ وَلِيَّتِهِ   مَا حَجَّ رَبُّهُ بَيْتَ اللهِ وَاعْتَمَرَا

فقصَر هاءَ «ربُّهُ»، وقدَّمتُ عن بعضهم أنَّ الإسكانَ أحسنُ من القَصْر في باب الضرورة (٢)، ولم يَفْصِل هذا القائلُ بين ما اتَّصلتْ به وهو مجزومٌ أو غيرَ مجزوم لكنَّ القرَّاء عندهم أنَّ القَصْرَ أحسنُ من الإسكان .

قال أبو شامة : «بوجهَين بُجِّلَا، أي وقرأ كلاهما، يُشير إلىٰ أنَّ القَصْرَ أفشىٰ من الإسكان في لغة العرب كما تقدَّم بيانُه؛ لأنَّه ضميرٌ علىٰ حرفٍ واحد صحيح فكان محرَّكاً كالياء والكاف . ووجهُ تسكينها تشبيهُها بالألف والواو، وفي ياء

= وَمَا عِنْدَهُ مَجْدٌ تَلِيدٌ وَمَا لَهُ   مِنَ الرِّيحِ فَضْلٌ . . . .

وعليه فلا شاهد فيه، وللبيت روايات كثيرة، وهو في الكتاب ١/ ٣٠، والأصول ٣/ ٤٦٠ وسرّ الصناعة ٢/ ٦٣٠، والتبصرة والتذكرة ١/ ٥٠٢، والإدغام الكبير للدانيّ ص ٥١، والنكت ص ١٥٨، ووضح البرهان ١/ ٤٩٢، والإنصاف ٢/ ٥١٦، والموضح ٢/ ٩٥٧، وصدره في الحُجَّة لأبي عليّ ١/ ٢٠٥ .

والشاهد فيه قوله : «لَهُ» حيث لم يُشبع حركة الها، حتَّىٰ ينشأ عنها واو، وذلك للضرورة .

(١) تقدَّم عند شرح البيت ١٦٠، ص ٥٨٤ .

(٢) عند شرح البيت ١٦٠، ص ٥٨٤ .

الإضافة وجهان : الفتحُ والإسكان » . [١]

قوله : (وَفِي الْكُلِّ) خبرٌ مقدَّم ، و(قَصْرُ الْهَاءِ) مبتدأٌ مؤخَّر ، ثمَّ استأنَف جملةً بقوله : (بَانَ لِسَانُهُ) ثناءً على لغة القَصْر ؛ لما تقدَّم من التوجيه وما أنشدتُّه .

والمرادُ باللسان : اللغة ، ومنه : ﴿ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ ﴾[٢] ، أي : لغاتكم .

ومعنى (بَانَ) ظهَر ، يُشير إلى أنَّ القَصْرَ لغةٌ مشهورة غيرُ مهجورة ، خلافاً لمن أطلَق من النحاة أنَّه لا تُسكَّنُ الهاءُ أو تُختلس ـ أي تُقْصَر ـ إلّا في ضرورة شِعْر[٣] ، وكأنَّ المصنِّفَ استشعَر ذلك فقال : (بِخُلْفٍ) أي ليس كلُّ أحدٍ يوافِقُ على أنَّ القَصرَ لغةٌ فاشية .

ويجوزُ أن يكونَ (فِي الْكُلِّ) متعلِّقاً بمحذوف دلَّ عليه (بَانَ لِسَانُهُ) أي :

---

(١) إبراز المعاني ١/ ٣١٣ ، ٣١٤ .

(٢) الرُّوم ٢٢ .

(٣) ممَّن أطلَق ذلك ابنُ السرَّاج ، قال : « وقد جاء في الشِّعْر حذفُ الياءِ والواوِ الزائدةِ في الوصل مع الحركة ، كما هي في الوقف سواءٌ ، قال رجلٌ من أَزْدِ السَّراة :

فَظِلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُخِيلُهُ ... وَمَطْوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهْ أَرِقَانِ » اهـ .

الأصول في النحو ٣/ ٤٦١ . وانظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٣١ ، والخزانة ٥/ ٢٦٩ .

وممَّن طعَن في إسكان هذه الهاء الزجَّاجُ ، وقد ردَّ عليه السمينُ بكلامٍ جَيِّدٍ مطوَّلٍ في الدُّرّ المصون ٣/ ٢٦٢ .

ظهَر في الكلِّ القَصْرُ، ولا يتعلَّق بـ(بَانَ) لوقوعه خبراً عن (قَصْرُ الْهَاءِ) ولا يتقدَّمُ المعمولُ إلَّا حيث يتقدَّمُ العاملُ، وقد علَّقه أبوعبد الله به[١]، كأنَّه اتَّبع في ذلك الكوفيِّين.[٢]

قوله: (وَفِي طَهَ) متعلِّق بمضمَر، أي: في (طه) يُقرأ حرفُها بوجهَين، ويجوزُ أن يكونَ التقديرُ: وفي (طه) ثبَتَ التحريكُ بوجهَين، فيكون (بِوَجْهَيْنِ) حالاً من التحريك المحذوف، و(فِي طَهَ) متعلِّق بـ«ثبَتَ» المقدَّر، ولا منْعَ من حذف الفاعل مع رافعه، وإنَّما الممنوعُ عندنا حذفُ الفاعل وحده، إلّا في مواضعَ بيَّنْتُها في غير هذا.[٣]

ويجوزُ أن يكونَ (فِي طَهَ) خبراً مقدَّماً، والمبتدأُ محذوف، أي وفي (طه)

---

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٦٢/ ب.

(٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٣٦ وما بعدها، باب اشتغال العامل عن الاسم بضميره أو مُلابِسه.

(٣) بَيَّن المصنِّفُ هذه المواضع في الدُّرّ المصون ١/ ١٧٤ عند إعرابه لقوله تعالىٰ: ﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ بقوله: «و﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ مصدرٌ مضاف إلَى المفعول، وفاعلُه محذوف، وهو أحدُ المواضع التي يَجوزُ فيها حذفُ الفاعل وحده، والثاني: فِعْلُ ما لم يُسَمَّ فاعلُه، والثالث: فاعِلُ أَفْعَل في التعجُّب علَى الصحيح، وما عدا هذه لا يَجوزُ فيه حذفُ الفاعل وحده، خِلافاً للكوفيِّين» اهـ.
أقول: فدَلَّ هذا النَّصُّ علىٰ أنَّ قولَ السمين في «العقد»: «وإنَّما الممنوعُ عندنا» هو مذهبُ البصريِّين، وانظر أوضح المسالك ٢/ ٨٨ ـ ٩١.

تحريكُ الهاء، و(بِوَجْهَيْنِ) حالٌ منه أيضاً، وأبعَد بعضُهم فقال: الباءُ مَزيدةٌ في المبتدأ كما زِيدَتْ في ﴿بِأَييِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾(١)، أي: وفي (طه) وجهان، فيكون (فِي طَهَ) خبراً مقدَّماً أيضاً، ويجوزُ أن يكونَ (بِوَجْهَيْنِ) متعلِّقاً بـ«اقرأ»(٢) مقدَّراً، أي اقرأ في حرف (طه) بوجهَين.

قوله: (بُجِّلَا) جملةٌ في موضع خبرٍ صفةٌ لـ(وَجْهَيْنِ) فالألفُ ضميرُها.

والتبجيل: التوقيرُ والتعظيم، يريدُ أنَّهما أفصحُ من الإسكان.

١٦٤ ـ وَإِسْكَانُ يَرْضَهُ يُمْنُهُ لُبْسُ طَيِّبٍ بِخُلْفِهِمَا وَالْقَصْرَ فَاذْكُرْهُ نَوْفَلَا

[٩١/ب] أخبر عمَّن رمَز له بالياء من (يُمْنُهُ) وهو السُّوسيُّ أنَّه سكَّن هاءَ ﴿يَرْضَهُ﴾ من قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن تَشْكُرُواْ يَرْضَهُ لَكُمْ﴾(٣) بلا خلاف، وعمَّن رمَز له باللام والطاءِ من (لُبْسُ طَيِّبٍ) وهُما هشامٌ والدوريُّ(٤) أنَّهما سكَّناها بخلافٍ عنهما، ثمَّ أمَر بذِكْر قَصْرِ هائه لمن رمَز له بالفاء والنونِ من (فَاذْكُرْهُ نَوْفَلَا) وباللام والألفِ من «لَهُ الرَّحْبُ» في البيت الآتي، وهُم: حمزةُ وعاصم وهشام ونافع.

واعلم أنَّ الخُلفَ المضاف لضمير الدُّوريِّ وهشام مختلِفٌ؛ وذلك أنَّ

---

(١) القلم ٦.

(٢) في (ص) و(م): «متعلِّقاً بيأته»، والصواب ما في (ت).

(٣) الزمر ٧.

(٤) أي الدوريّ عن أبي عمرو؛ فإنَّ حرفَ الطاء رمزٌ له.

الخلافَ الذي عن الدُّوريِّ وجهان : الإسكانُ والصلة ، والذي عن هشام : الإسكانُ والقَصْر ، ودلَّنا على ذلك أنَّه ذكَر هشاماً في أوَّل البيت الآتي مع أصحاب القَصْر ولم يَذكُرِ الدُّوريَّ معهم ، فكان مع المسكوت عنهم ، وهمُ الذين يَصِلُونها .

وقد تحصَّل من هذا أنَّ القرّاءَ في ذلك على خمس مراتب :

الأُولى : الإسكانُ قولاً واحداً للسُّوسيِّ وحدَه .

الثانية : التحريكُ بغير صلة والإسكانُ لهشام وحده ؛ لأنَّه ذكَر له الإسكانَ بخلاف ، ثمَّ ذكَره مع أصحاب القَصْر ، فعُلم أنَّه الوجهُ الثاني .

الثالثة : الإسكانُ والتحريك مع الصلةِ للدُّوريِّ وحده ؛ لأنَّه ذكَر له الإسكانَ بخلاف ، فعُلم أنَّ الوجهَ الآخَر هو التحريكُ ، ولم يذكُره مع مَن قصَر ، فعُلم أنَّه يَصِلُها .

الرابعة : القَصْرُ بلا خلاف لحمزةَ وعاصم ونافع .

الخامسة : تحريكُها موصولةً بلا خلاف للباقين ، وهُم : ابنُ كثيرٍ والكسائيّ وابن ذكوان .

وأشار بقوله : (يُمْنُهُ لُبْسُ طَيِّبٍ) إلى الثناء على الإسكان ، وإزالةِ النَّفْرَة عنه ، وعدمِ المبالاة بطعن الطاعنين .

قوله : (وَإِسْكَانُ) مبتدأٌ ، وهو مصدرٌ مضاف لمفعوله على حذف مضاف

أي: إسكانُ هاءِ ﴿يَرْضَهْ﴾، و(يُمْنُهُ) مبتدأٌ ثانٍ - واليُمْنُ: الخيرُ والبَرَكة - و(لُبْسُ طَيِّبٍ) خبرُه، والجملةُ للأوَّل، واستعار ذلك لصحَّة الإسكان، كأنَّه جعَل ما احتَجَّ له به بمنزلة لُبس ملبوسٍ حسنٍ ذي زينة يطيبُ لمن يلبسُه؛ لسَتره أو وقايتِه له من الحرِّ والبرد وتزيينِه إيَّاه، كذلك الاحتجاجُ للإسكان بمنزلة هذا اللباس الساتر من طعن الطاعنين.

قوله: (بِخُلْفِهِمَا) في موضع الجرِّ نعتاً لـ(طَيِّبٍ) والضميرُ في (بِخُلْفِهِمَا) عائدٌ على من دلَّ عليه اللامُ والطاء.

قوله: (وَالْقَصْرَ) يُروىٰ بالرفع على الابتداء، والخبرُ (فَاذْكُرْهُ) على زيادة الفاء، أو الخبرُ مقدَّر، أي منقولٌ أو مَرْويٌّ ونحو ذلك، وبالنصب على الاشتغال، وهو أَوْلىٰ لمكان الأمر، والفاءُ إمَّا مزيدةٌ وإمَّا عاطفة على مقدَّر.

قوله: (نَوْفَلَا) حالٌ من فاعل (اذْكُرْهُ)، والنَّوْفَل: الكثيرُ العطاء، قيل: هو مشتقٌّ من النَّفْل فواوُه زائدةٌ، كهي في كَوْثَر، يقال: رجلٌ نَوْفَل، أي كثيرُ النوافل، أي اذكُره حال كونك كثيرَ الإحسان بما تذكُره من الحُجَج. [٩٢/أ]

وقال أبوعبد الله: «وعليه من الاعتراض في قوله: (وَإِسْكَانُ يَرْضَهْ) نحوُ ما تقدَّم في قوله: (وَسَكِّنْ يُؤَدِّهْ)، والاعتذارُ عنه فيه كالاعتذار في ذلك، ولو قال: ويَرْضَهُ أَسْكِنْ يُمْنُهُ لُبْسُ طَيِّبٍ، لم يَلزمه شيءٌ» انتهىٰ.(١)

---

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٦٢/ب.

قلتُ: وقد تقدَّم البحثُ معه هناك، فهو عائدٌ هنا.[1]

١٦٥ ـ لَهُ الرَّحْبُ وَالزِّلْزَالُ خَيْرًا يَرَهْ بِهَا ... وَشَرًّا يَرَهْ حَرْفَيْهِ سَكِّنْ لِيَسْهُلَا

قد تقدَّم أنَّ (لَهُ الرَّحْبُ) من تتمَّة رمز قراءة قَصْر ﴿يَرْضَهُ﴾، و(لَهُ) خبرٌ مقدَّم و(الرَّحْبُ) مبتدأٌ مؤخَّر، والهاءُ في (لَهُ) للقَصْر، أشار بذلك إلىٰ أنَّ من أراد الانتصارَ للقَصْر وجَد رَحْباً وسَعَةً بحال الاحتجاج لِما تقدَّم من صحَّته لغةً ورواية.

ثمَّ أمَر بتسكين الهاء من ﴿يَرَهْ﴾ في سورة «إِذَا زُلْزِلَتْ»، وهو: ﴿خَيْرًا يَرَهْ﴾ [٧] و﴿شَرًّا يَرَهْ﴾ [٨]، ولذلك قال: (حَرْفَيْهِ) بعد أن نَصَّ علىٰ كونهما اثنين، فقوله: (حَرْفَيْهِ) تأكيدٌ لمن رمَز له باللام من (لِيَسْهُلَ) وهو هشام، فتعيَّن لغيره التحريك، وقد عُلم ممَّا أصَّله أنَّ لهمُ الصلةَ؛ لأنَّ قاعدةَ هاء الكناية إذا وقعَتْ بين متحرِّكَين أن تُوصَلَ مكسورةً بياء ومضمومةً بواو، وقد تقدَّم توجيهُ ذلك.

قوله: (وَالزِّلْزَالُ) يجوزُ أن يكونَ مبتدأً، و(سَكِّنْ) خبرُه، و(خَيْرًا يَرَهْ) و(شَرًّا يَرَهْ) مفعولا (سَكِّنْ)، و(حَرْفَيْهِ) بدلٌ من (خَيْرًا يَرَهْ) و(شَرًّا يَرَهْ) بدلَ كلٍّ من كلّ، و(بِهَا) حالٌ من (خَيْرًا) أي حال كونه مستقِرّاً فيها، وأنَّث الضميرَ في (بِهَا) ـ وإن كان عائداً علَى (الزِّلْزَالُ) ـ اعتباراً بمعنَى السورة، كأنَّه قال: بهذه السورة.

---

(١) انظر شرح البيت ١٦٠، ص ٥٨١.

قال أبو شامة: «ويجوزُ أن يكونَ (حَرْفَيهِ) بدلاً من (خَيْرًا يرَهُ) و(شَرًّا يرَهُ) بدلَ البعضِ من الكلِّ، ويعني بـ(حَرْفَيْهِ) هاءَ الكناية في هذا اللفظ، وكان الوجهُ على هذا أن يقولَ: حَرْفَيْهما، وإنَّما وحَّد ردّاً على (يرَهُ) لأنَّه لفظٌ واحد تكرَّر» انتهى.[1]

ويجوزُ أن يكون بدلَ كلٍّ من كلٍّ، على أن تكون الهاءُ في (حَرْفَيهِ) لـ(الزِّلْزَالُ) ويكون (خَيْرًا يَرَهُ) و(شَرًّا يرَهُ) مفعولَيْ (سَكِّنْ) كما تقدَّم، و(حَرْفَيهِ) بدلٌ من (خَيْرًا يرَهُ) و(شَرًّا يرَهُ)، والتقديرُ: سكِّن ﴿خَيْرًا يرَهُ﴾ بالزِّلْزَال و﴿شَرًّا يرَهُ﴾ بها، حرفَيِ الزِّلْزَال، فنَفْسُ حرفَيها نَفْسُ (خَيْرًا يرَهُ) و(شَرًّا يرَهُ) ومعلومٌ أنَّ التسكينَ إنَّما يكونُ في هاء ﴿يرَهُ﴾ و﴿يرَهُ﴾.

ويجوزُ أن يكونَ (الزِّلْزَالَ) مفعولاً بمقدَّرٍ على الاشتغال بمضمرٍ يُفَسِّرُه (سَكِّنْ) لأنَّه عمِلَ في سببِه وهو (حَرْفَيْهِ)، ويكونُ (خَيْرًا يرَهُ) و(شَرًّا يرَهُ) بدلاً من (الزِّلْزَالَ) بدلَ بعضٍ من كلٍّ؛ لأنَّهما بعضُ السورة، والتقديرُ: سَكِّنِ الزلزالَ، ثمَّ بيَّن ما تُسكَّن منه بقوله: (خَيْرًا يرَهُ وَشَرًّا يرَهُ)، فعلى هذا يُقرأ: (وَالزِّلْزَالَ) نصباً.

ويجوزُ أن يكونَ (الزِّلْزَالُ) مبتدأً، و(خَيْرًا) مبتدأٌ ثانٍ، و(بِهَا) خبرُه، والجملةُ خبرُ الأوَّلِ، و(شَرًّا يرَهُ) عطفٌ علَى المبتدأ الثاني.

ثمَّ أمَر بتسكين حرفَيه، كأنَّه قال: سَكِّن حرفَي هذا اللفظ، ونظيرُه: داركَ

(١) إبراز المعاني ١/ ٣١٥.

بها أخوكَ وأبوكَ غُلامَهما أَكْرِمْ، فتكونُ الجملةُ الأمريَّة مستأنَفةً، ونَظَّرَه أبو شامة بقولك: الدارُ بها زَيدٌ وعمرٌو أَكْرِمْهما[1]، وما ذكرتُه أكثرُ مطابَقةً، وهو ظاهر.

[٩٢/ ب] وأعرَب أبو شامة (الزِّلْزَالُ) مبتدأً، و(سَكِّنْ) خبرُه، و(خَيْرًا يَرَهُ وَشَرًّا يَرَهْ) مفعولٌ مقدَّم، و(حَرْفَيْهِ) صفةٌ لهما تُفيدُ التأكيد[2]، وفي هذا نظر، كيف يَجعلُ هذا صفةً وليس بمشتقٍّ ولا في تأويله؟ فلو جعَله عطفَ بيانٍ كان وافياً بغرضه، وسَلِم من الخروج عن الصناعة.

وإنَّما ذكَر الناظمُ في بيان محلِّ الخلاف بقوله: (حَرْفَيْهِ) ولم يَكْتَفِ بقوله: (يَرَهْ) خوفاً من الإلباس بـ﴿يَرَهُۥ﴾ في البلد[٧]، وهو قوله: ﴿أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ فإنَّه ليس فيه خلاف، وهذا تَبع فيه صاحبَ «التيسير»؛ فإنَّه لم يَذكر فيه خلافاً، وقد ذكَره غيرُه كما نبَّهتُ عليه.

قوله: (لِيَسْهُلَا) متعلِّقٌ بـ(سَكِّنْ)، والألفُ للتثنية، أي: لِيَسْهُلَ الحرفان ـ أي لفظهما ـ بما حصَل من إسكانهما.

وقيل: معنى (لِيَسْهُلَا) أي لِيَخِفَّ اللفظُ بالإسكان؛ فإنَّ فيه تَخَلُّصاً من التقاء واوَين، لأنَّ بعد كلِّ صلةٍ منهما واوٌ، وذلك قوله: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ * وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ * وَالْعَـٰدِيَـٰتِ﴾[3].

---

(١) إبراز المعاني ١/ ٣١٦.

(٢) إبراز المعاني ١/ ٣١٥.

(٣) الزلزلة ٧، ٨، العاديات ١.

إلّا أنَّ هذه العلّةَ لا تُؤثِّرُ إلّا في الوصل ؛ لأنَّه متىٰ وقَف علىٰ هذه الهاءِ [١] سكنت اتِّفاقاً ، وعليه من الاعتراض في قوله : (حَرْفَيْهِ سَكِّنْ) ما تقدَّم [٢] ، ولو قال : ضَمَّيْهِ سَكِّنْ ، لم يَلزمه شيءٌ ، قاله أبو عبد الله [٣] ، وهو حسنٌ ؛ لأنَّه نَصَّ علىٰ المسكَّن ، فلم يَرِدْ علىٰ أبي عبد الله هنا ما أوردتُّه عليه ثَمَّ ، فإنَّه لم يَزِدْ علىٰ أن أبدلَ لفظَ (مِنْهَا) [٤] في قوله : (وَنُؤْتِهِ [مِنْهَا] [٥]) بلفظ (أَسْكِنْ) [٦] وكذا قوله : (ويَرْضَهُ أَسْكِنْ) بدلَ (وَإِسْكَانُ يَرْضَهُ) . [٧]

فإن قلتَ : الناظمُ قد نَصَّ لمن رمَز له علىٰ الإسكان ، فبقيتْ قراءةُ الباقين بالحركة ، إلّا أنَّ تحت ذلك قِسمَين : قِسمٌ تُحرَّكُ فيه الهاءُ مقصورةً ، وقِسمٌ تُحرَّكُ فيه موصولة ، فمِن أين تُعلَمُ قراءةُ الباقين بالصلة ؟

فالجوابُ ما تقدَّم من أنَّ ذلك يُعلَمُ من قاعدة الباب ، وشرحُ هذا أنَّ الناظمَ

---

(١) تحرَّفتْ في (ص) إلىٰ : الياء .

(٢) انظر شرح البيت السابق ، ص ٦١٣ .

(٣) اللآلئ الفريدة لوحة ٦٣ / أ .

(٤) في النُّسخ الثلاث : « بها » ، والصواب ما أثبتُّه ؛ لقول الشاطبيٍّ رحمه الله :

وَنُؤْتِهِ مِنْهَا فَاعْتَبِرْ صَافِياً حَلَا

(٥) زيادة للإيضاح .

(٦) البيت ١٦٠ .

(٧) البيت ١٦٤ .

أعلمَ بقوله: [1]

وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ لِلْكُلِّ وُصِّلَا

أنَّ الهاءَ إذا تَحرَّكَ ما قبلها ولم يَلقها ساكنٌ ولا وُقِفَ عليها وجَب وصلُها عند الكلّ، ثمَّ نَصَّ لهؤلاء علىٰ ما خرَج عن هذا الأصل، فبَقِيَ مَن عداهم علَى الأصل المذكور.

١٦٦ ـ وَعَنْ نَفَرٌ أَرْجِئْهُ بِالْهَمْزِ سَاكِناً   وَفِي الْهَاءِ ضَمٌّ لَفَّ دَعْوَاهُ حَرْمَلَا

أخبر عمَّن رمَز له بكلمة (نَفَرٌ) وهُم: ابنُ كثير وأبوعمروٍ وابنُ عامر أنَّهم قرأوا: ﴿قَالُواْ أَرْجِئْهُ﴾ في الموضعين ـ أعني الأعراف [١١١] والشعراء [٣٦] ـ بهمزة ساكنة، فتعيَّن للباقين: ﴿أَرْجِهِ﴾ دون همز أَلْبتَّةَ، فهو من باب الحذف والإثبات.

وقد اعتُرض عليه في قوله: (سَاكِناً) من وجهَين:

أحدُهما: أنَّه قد لفَظ به ساكناً، فلا فائدةَ في تقييده لفظاً.

والثاني: أنَّه مُوهِمٌ أنَّ قراءةَ الباقين بالهمز لا ساكناً، بل بضدِّ السكون وهو الحركةُ المطلَقة، وهي الفتحُ؛ لأنَّه ضدُّ السكون، كقوله:

. . . . مِنْسَأَتَهْ سُكُو   نُ هَمْزَتِهِ مَاضٍ . . . . . [2]

---

(١) البيت ١٥٨.

(٢) البيت ٩٧٧ من فرش سورة سبأ.

وَيَطْهُرْنَ فِي الطَّاءِ السُّكُونُ . . .[١]

. . . . وَلْئَيْكَةِ اللَّامُ سَاكِنٌ مَعَ الْهَمْزِ . . . .[٢]

ألا ترىٰ أنَّ قراءةَ الباقين بضدِّ السكون في المواضع المذكورة، وهو فتحُ الهمزة والطاءِ واللام . [٩٣/ أ]

وأُجيبَ عن الأوَّل بأنَّه زيادةُ بيان، فاعتُرض عليه بأنَّه وإن كان زيادةَ بيانٍ ففيه الإيهامُ المذكور، فأُجيبَ عنه بما أُجيبَ به عن الاعتراض الثاني، وهو أنَّ الهمزَ هو صاحبُ الضدِّ، فضدُّ ذلك : لا همز، كما في قوله :[٣]

وَفِي الصَّـٰبِئِينَ الْهَمْزُ . . . . . .

ولا يَقدحُ في ذلك ذِكْرُه سكونَ الهمزة كما أنَّ الحركةَ ضدُّها السكون، ولا يَقدحُ في ذلك ذِكْرُ الكسرِ والضمِّ والفتحِ معها، علىٰ ما تمهَّد في مدح الخطبة، ولو قال مكان (سَاكِنٌ) : فِيهِمَا، لأفاد تكريرَ الحرف ولزالَ الإيهامُ المذكور، ولكان فيه فائدةٌ جديدة ليست مستفادةً من اللفظ .

وإدخالُه مسألةَ الهمز وعدمِه هنا بطريق العَرَض ؛ لما يترتَّبُ عليهما من أحكام هاء الكناية، وإلّا فلا مَدخَل للهمز وعدمِه في ذلك .

ثمَّ أخبَر عمَّن رمَز له باللام والدالِ والحاءِ المهمَلتَين، وهُم : هشامٌ وابن

(١) البيت ٥١٠ من فرش سورة البقرة .

(٢) البيت ٩٢٨ من فرش سورة الشعراء .

(٣) البيت ٤٦٠ من فرش سورة البقرة .

كثير وأبوعمرٍو، أنَّهم ضَمُّوا هاءَ ﴿أَرْجِئْهُ﴾ .

فالحاصلُ أنَّ كلَّ مَن همَزَ ﴿أَرْجِئْه﴾ ضَمَّ الهاءَ، إلّا ابنَ ذكوان، فإنَّه كسَرها موافقةً للباقين .

والوجهُ في همز ﴿أَرْجِئْه﴾ وتركِه أنَّهما لغتان فصيحتان، يقال : أرجأتُ الأمرَ أي أخَّرْتُه، وأَرْجَيْتُه مثل أَرْضَيْتُه، وقد قُرِئ قولُه : ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَئُونَ﴾[1] و﴿تُرْجِئُ مَن تَشَاءُ﴾[2] بالهمز وعدمِه .[3]

ومدلولُ (نَفَرٌ) همَزوا الجميعَ، فهُم على أصلهم، وسيأتي لهذا ـ إن شاء الله ـ زيادةُ بيانٍ في سورة التوبة .

والوجهُ في ضمِّ الهاء ظاهر ؛ لأنَّه الأصل، ولم يتقدَّمها ياءٌ ساكنة ولا كسرة .

وأمَّا قراءةُ ابن ذكوان فتوجيهُها أنَّه لم يُعتدَّ بالهمز فاصلاً بينها وبين كسرة الجيم لأنَّها ساكنةٌ، ولأنَّها تتغيَّرُ بالإبدال، وهي لو أُبدِلَتْ هنا لصارت ياءً، فكأنَّها وقعَتْ بعد ياء ساكنة بتقدير البدل، وضعَّف أبوشامة هذا من وجوه :

---

(١) التوبة ١٠٦ .

(٢) الأحزاب ٥١ .

(٣) انظر النشر ١/ ٤٠٦ .

أحدها: «أنَّ الهمزَ مُعتدٌّ به حاجزاً بإجماعٍ في ﴿أَنبِئْهُمْ﴾[١] ﴿وَنَبِّئْهُمْ﴾[٢] والحكمُ واحد في ضمير الجمع والمفرَد فيما يَرْجعُ إِلَى الضمِّ والكسر» انتهىٰ.[٣]

والجوابُ عن ذلك بالفَرْق، فإنَّ الضمَّ في ﴿أَنبِئْهُمْ﴾ ﴿وَنَبِّئْهُمْ﴾ آكَدُ منه في ﴿أَرْجِئْهُ﴾ لأَجْل ميم الجمع؛ لأنَّ الهاءَ تابعةٌ لضمِّ الميم تقديراً، وتحقيقُ هذا الفَرْق مقرَّرٌ في قراءة حمزةَ: ﴿عَلَيْهُمْ﴾[٤] و﴿إِلَيْهُمْ﴾[٥] و﴿لَدَيْهُمْ﴾[٦] بالضمِّ دون ﴿عَلَيْهِ﴾[٧] و﴿عَلَيْهِمَا﴾[٨] و﴿عَلَيْهِنَّ﴾[٩] وقد تقدَّم، فعَلَيكَ باعتباره.[١٠]

الثاني: «أنَّه كان يَلزمُه صلةُ الهاء؛ إذ هي في حُكمه، كأنَّها وَلِيَتِ الجيمَ»

---

(١) البقرة ٣٣.

(٢) الحِجر ٥١، القمر ٢٨.

(٣) إبراز المعاني ١/ ٣١٧.

(٤) الفاتحة ٧ وغيرها.

(٥) آل عمران ٧٧ وغيرها.

(٦) آل عمران ٤٤ وغيرها.

(٧) البقرة ٣٧ وغيرها.

(٨) البقرة ٢٢٩ وغيرها.

(٩) البقرة ٢٢٨ وغيرها.

(١٠) انظر شرح البيت ١١٠، ص ٣٧٥.

انتهىٰ .[١]

والجوابُ: أنَّ العربَ تُعامِلُ المحذوفَ معاملةَ المنطوق بالنسبة إلىٰ قصر الهاء، كما تقدَّم في قراءة هشام جميع ما تقدَّم؛ لأنَّ الياءَ الساكنة المحذوفة كالموجودة، وإذا كانوا يراعُون الساكنَ المحذوف في ذلك فمراعاتُهم له ملفوظاً به في ذلك أَوْلىٰ وأحرىٰ.

الثالث: «أنَّ الهمزَ لو قُلب ياءً لكان الوجهُ المختار ضمَّ الهاء مع صريح الياء؛ نظراً إلىٰ أنَّ أصلَها همزةٌ، فما الظنُّ بمَن يكسرُ الهاءَ مع صريح الهمزة» ؟[٢]

والجوابُ: أنَّ الهمزَ متلاعَبٌ به؛ لما يَطرأُ عليه من [٩٣/ ب] القلب والحذف، فكأنَّه غيرُ موجود.

واعلم أنَّ بعضَ الناس قد طعَن علىٰ هذه القراءة بأنَّ هذه هاءٌ قد وقعَتْ بعد ساكن فحقُّها الضمُّ، نحو: مِنْهُ وزِنْهُ، فكما لا يُعتدُّ بكسرة الميم والزاي؛ اعتداداً بحجز النون، كذلك ﴿أَرْجِئْهُ﴾.

قال أبو بكر ابنُ مجاهد بعد أن رواها قراءةً عن ابن ذكوان: «وهذا لا يجوزُ لأنَّ الهاءَ لا تُكسرُ إلَّا إذا تقدَّمها كسرٌ أو ياء ساكنة».[٣]

---

(١) إبراز المعاني ١/ ٣١٨.

(٢) إبراز المعاني ١/ ٣١٨.

(٣) السبعة ص ٢٨٨ بتصرُّف.

وقال أبوعليٍّ: «ضَمُّ الهاءِ مع الهمز لا يجوز غيرُه، وأمَّا قراءةُ ابنِ ذكوان عن ابن عامر فغلط»[(١)]. وهذا ليس بجيِّد؛ لثبوتها متواترةً مع ما تقدَّم لها من التوجيه، ولا التفاتَ لاعتراضات أبي شامة لِما تقدَّم عنها من الجواب.

قوله: (وَعَىٰ نَفَرٌ) جملةٌ فعليّة، و(نَفَرٌ) فاعل، ومعنىٰ (وَعَىٰ): حَفِظَ، أي: حَفِظَ نَفَرٌ ﴿أَرْجِئْهُ﴾ مصاحِباً للهمز وملتبِساً به، فـ(بِالْهَمْزِ) حالٌ من (أَرْجِئْهُ)، و(أَرْجِئْهُ) مفعولُ (وَعَىٰ)، و(سَاكِناً) حالٌ من (الْهَمْزِ)، وقد تقدَّم ما فيه.

قوله: (وَفِي الْهَاءِ) خبرٌ مقدَّم، و(ضَمٌّ) مبتدأٌ مؤخَّر، و(لَفَّ) فعلٌ ماضٍ و(دَعْوَاهُ) فاعل، ولم يؤنِّث فعلَها لكون تأنيثها مجازاً، والهاءُ في (دَعْوَاهُ) للضمِّ، و(حَرْمَلَا) مفعولُ (لَفَّ) وهو نبتٌ يُتداوىٰ به، يقال إنَّه مفرحٌ، والمعنىٰ: جمَع دعوَى الضمِّ هذا الدواءُ، استعار ذلك لترجيح الضمِّ علَى الكسر، أي في طيِّ الدعوىٰ بالضمِّ ما يبيِّنُ جودتَه[(٢)] وحُسنَه، والجملةُ من (لَفَّ دَعْوَاهُ حَرْمَلَا) في محلِّ رفع نعتاً لـ(ضَمٌّ).

١٦٧ ـ وَأَسْكِنْ نَصِيراً فَازَ وَاكْسِرْ لِغَيْرِهِمْ   وَصِلْهَا جَوَاداً دُونَ رَيْبٍ لِتُوصَلَا

أمَر لمن رمَز له بالنون والفاءِ من (نَصِيراً فَازَ) وهُما: عاصمٌ وحمزة أن يُسكِّنَ لهما هاءَ ﴿أَرْجِهْ﴾، وهُما ممَّن لم يَهمز، فصارت قراءتُهما: ﴿أَرْجِهْ﴾

---

(١) الحُجَّة ٤/ ٦٢ بتصرُّف.

(٢) في النُّسخ الثلاث: «حرونه»، والتصويب من إبراز المعاني ١/ ٣١٨.

كـ﴿ فَأَلْقِهْ ﴾ . ثمَّ أمَر بكسرها لغيرهم، أي لغير أصحاب الضمِّ، وهُم: هشامٌ وابن كثير وأبو عمرٍو، ولغير صاحبَيِ الإسكان، وهُما: عاصمٌ وحمزةُ، فبَقِيَ الكسرُ لنافعٍ والكسائيِّ وابنِ ذكوان، فالضميرُ في (لِغَيْرِهِمْ) لمن ضمَّ الهاءَ أو سكَّنها.

ثمَّ أمَر بوصلِها لمن رمَز له بالجيم، والدالِ المهمَلة، والراءِ واللامِ، وهُم: ورشٌ وابن كثير والكسائيّ وهشام. وورشٌ لم يَهمز، فقراءتُه: ﴿ أَرْجِهِۦ ﴾ . وابنُ كثير يَهمز ويضمُّها، فتكونُ صلتُه واواً، فقراءتُه: ﴿أَرْجِئْهُۥ﴾ . والكسائيُّ لم يَهمز، فقراءتُه [﴿ أَرْجِهِۦ﴾] [1] كقراءة ورشٍ. وهشامٌ يَهمز ويضمُّ، فقراءتُه: [﴿ أَرْجِئْهُۥ﴾] [2] كقراءة ابن كثير.

وقد تَحصَّل ممَّا تقدَّم ذِكْرُه منطوقاً ومفهوماً أنَّ في ﴿أَرْجِئْهُ ﴾ ستَّ قراءاتٍ، ثلاثٌ مع الهمز، وثلاثٌ مع عدمه:

الأُولىٰ: ﴿ أَرْجِئْهُۥ﴾ لابن كثير وهشام لأنَّهما من أصحاب الهمز والصلة.

الثانية: ﴿ أَرْجِئْهُ﴾ بالهمز والضمِّ دون صلة لأبي عمرٍو لأنَّه من أصحاب الهمز والضمِّ، ولم يذكُره مع أصحاب الصلة.

الثالثة: ﴿ أَرْجِئْهِ﴾ بالهمز والكسر دون صلة لابن ذكوان لأنَّه من أصحاب الهمز، ولم يذكُره مع أصحاب الضمِّ ولا أصحابِ الصلة.

---

(١) زيادة للإيضاح.

(٢) زيادة للإيضاح.

الرابعة: [٩٤/أ] ﴿أَرْجِهْ﴾ دون همز مع سكونها لعاصم وحمزة لأنَّه لم يذكُرهما مع أصحاب الهمز، ونَصَّ لهما علَى الإسكان.

الخامسة: ﴿أَرْجِهِۦ﴾ دون همزٍ مع صلة الهاء للكسائيِّ وورش لأنَّه لم يذكُرهما مع أصحاب الهمز ولا الضمِّ، ونَصَّ لهما علَى الصلة.

السادسة: ﴿أَرْجِهِ﴾ دون همزٍ مع كسر الهاء دون صلة لقالونَ وحده لأنَّه لم يذكُره مع أصحاب الهمز ولا الضمِّ ولا الإسكانِ ولا الصلة.

فأصحاب الصلة أربعة: اثنان من أصحاب الهمز وهُما: ابنُ كثير وهشامٌ واثنان من غير أصحاب الهمز وهُما: ورشٌ والكسائيّ.

وأبوعمروٍ وإن وافقَ حمزةَ وعاصماً علىٰ تسكين ﴿فَأَلْقِهْ﴾ لم يوافقهما علىٰ تسكين هاء ﴿أَرْجِئْهُ﴾ لأنَّه يَهمز، فلو سكَّن الهاءَ لجَمَع بين ساكنَين، وضمَّ الهاءَ من غير صلة علىٰ أصله في نظائره نحو: ﴿مِنْهُ﴾.

وقد وافَق ابنَ كثير علىٰ مذهبه في الصلة راويان، كلُّ واحد منهما في حرفٍ واحد: أحدُهما هشامٌ، وافَقه في الصلة هنا فقرأ: ﴿أَرْجِئْهُو﴾ كما تقدَّم، والثاني حفصٌ في صلة ﴿فِيهِۦ مُهَانًا﴾ وقد تقدَّم، إلّا أنَّ الصلةَ هنا واوٌ لأجل الضمِّ، وهناك ياءٌ لأجل الكسر.

وقالونُ كسَر الهاءَ مقصورةً علىٰ أصله في الكَلِم المتقدِّمة.

وهذه الكلماتُ الخمسَ عشرةَ علىٰ ثلاثة أقسام:

قِسمٌ يوصَل بالياء فقط عند مَن يصلُه ، وهو غير ﴿يَرْضَهُ﴾ و﴿يَرَهُ﴾ و﴿أَرْجِئْهُ﴾ .

وقِسمٌ يوصَل بالواو فقط عند مَن يصلُه ، وهو : ﴿يَرْضَهُ﴾ و﴿يَرَهُ﴾ .

وقِسمٌ يوصَل بواوٍ تارةً وبياءٍ أخرىٰ عند مَن يصلُه ، وهو : ﴿أَرْجِئْهُ﴾ فيُوصَل بالواو مع الهمز ، وبالياء مع ترك الهمز .

وكلُّ هذه تنبيهاتٌ حسنة ، وتَذاكُرٌ بما تقدَّم ؛ لينضبطَ ما هو مُفَرَّقٌ في أبيات هذا الباب .

* * *

[انتهىٰ المجلَّدُ الأوَّلُ ـ بتجزئةِ المحقِّقِ ـ ويليه المجلَّدُ الثاني]

[وأوَّلُه : بابُ المَدِّ والقصر]

بابُ المدِّ والقَصْر

المدُّ لغةً: التطويل والتكثير[1]، ومنه: ﴿كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾[2]، ومددتُ الجيشَ.

والقَصْرُ: المنعُ من الشيء[3]، ومنه: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ﴾[4] أي ممنوعاتٌ من الغَير، وقيل: قُصِرَتْ أبصارُهنَّ على أزواجهنَّ، ومنه: القَصْر؛ لأنَّه يَمنعُ من الخروج من دخَله.

وأمَّا في الاصطلاح فالمدُّ يقعُ تارةً في الأصول وتارةً في الفَرْش:

فالواقعُ في الأصولِ عبارةٌ عن زيادةِ مدٍّ في حروف المدِّ ـ وهي الألفُ، والواوُ والياء بشرطهما ـ علَى المدِّ الطبيعيِّ، وذلك إمَّا لوجود همزة بعده أو قبله ـ على تفصيلٍ سيأتي ـ أو ساكنٍ، وهذا هو المقصودُ الذي يَبحثُ فيه القرّاءُ وهو قِسمان: متَّصل ومنفصل، والقَصْرُ المقابِلُ لهذا تَرْكُ تلك الزيادةِ المذكورة.

والواقعُ في الفَرْش عبارةٌ عن إثبات حرف المدِّ، والقَصْرُ عبارةٌ عن عدمه نحو:

---

(١) انظر اللسان ٣/ ٣٩٩ (مدد).

(٢) الفرقان ٤٥.

(٣) انظر اللسان ٥/ ٩٩ (قصر).

(٤) الرحمن ٧٢.

وَفِي حَذِرُونَ الْمَدُّ. . . . . .[1]

وَمَدُّ أَنَا فِي الْوَصْلِ. . . . .[2]

وَقَصْرُ أَتَيْتُم مِّن رِّبًا وَأَتَيْتُمُ[3]

وَءَاتَـٰكُمُ فَاقْصُرْ حَفِيظاً . .[4]

وَيَقْصُرُ ذُرِّيَّـٰت. . . . . .[5]

وهذا لا ضابطَ له، فلذلك بسَطه علَى السُّوَر.

ولَمَّا انقضىٰ الكلامُ في هاء الكناية أتبَعه الكلامَ على[6] المدِّ والقَصْر [٩٤/ ب] لقوله: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ﴾[7].

فإن قيل: كان ينبغي تقديمُ الإمالة؛ لإمالة: ﴿هُدًى﴾[8] وقفاً، ثمَّ هَمْزِ:

---

(١) البيت ٩٢٧ من فرش سورة الشعراء.

(٢) البيت ٥٢١ من فرش سورة البقرة.

(٣) البيت ٥١٢ من فرش سورة البقرة.

(٤) البيت ١٠٦٤ من فرش سورة الحديد.

(٥) البيت ٧٠٦ من فرش سورة الأعراف.

(٦) في (ت) و(م): في.

(٧) البقرة ٤.

(٨) البقرة ٢.

﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾[١] ، ثمَّ تفخيم لام : ﴿ الصَّلَوٰةَ ﴾[٢] ؛ لتقدُّم ذلك كلِّه على قوله : ﴿ بِمَا أُنزِلَ ﴾ ؟

فالجوابُ : أنَّ ﴿ هُدًى ﴾ لَمَّا لم يُمَلْ وصلاً ـ والوصلُ هو الأصل ـ اقتضى النظرُ تأخيرَ الإمالةِ إلى حيث يأتي ما يُمال في الوصل والوقف ، ولذلك اقتضى النظرُ تأخيرَ ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ لكونه همزاً مفرَداً إلى ما بعد الهمزتَين ، واقتضى تأخيرَ اللامات إلى ما بعد الراءات ؛ لتناسبهما في الاختلاف .

ثمَّ شرَع يبيِّن المدَّ وأنواعَه واختلافَ القرَّاء فيه فقال :

١٦٨ ـ إِذَا أَلِفٌ أَوْ يَاؤُهَا بَعْدَ كَسْرَةٍ   أَوِ الْوَاوُ عَنْ ضَمٍّ لَقِي الْهَمْزَ طُوِّلَا

حروفُ المدِّ ثلاثة : الألفُ ، وهو[٣] معنىً لا يفارقُها لِما سيأتي ، والياءُ والواو الساكنان المجانِسُ حركةُ ما قبلهما لهما .

ولَمَّا كانتِ الألفُ لا تكونُ إلّا حرفَ مدٍّ لم يَشترط فيها شيئاً ؛ لأنَّها لا تكونُ إلّا ساكنةً مفتوحاً ما قبلها ، ولَمَّا كانتِ الياءُ والواو حرفَيْ مدٍّ تارةً وغيرَ حرفِ مدٍّ أُخرى ، احتاج إلى تقييدهما في كونهما حرفَيْ مدٍّ بشيئَين : أحدُهما سكونُهما ، والثاني أن يكونَ قبل الواو ضمَّةٌ وقبل الياء كسرة ، فلوِ انفتَح ما

(١) البقرة ٣ .

(٢) البقرة ٣ .

(٣) الضمير في قوله : « وهو » يعود على المدِّ الأصليِّ ، الذي لا تقوم ذات الحرف إلّا به .

قبلهما نحو: ﴿سَوْءَةَ﴾[1] و﴿كَهَيْـَٔةِ﴾[2] أو تحرَّكا فليسا بحرفَيْ مدّ، وإنَّما سُمِّيَتْ حروفَ مدٍّ لِمَدِّ الصوت بها وتطويله ولاتِّساع مخارجها، فقال: (إِذَا أَلِفٌ) ولم يُقيِّدها بشيء لِما تقدَّم، (أَوْ يَاؤُهَا) أي ياءُ الألفِ لأنَّها أختُها، أو ياءُ الحروف لأنَّها بعضُها، (بَعْدَ كَسْرَةٍ) تحرُّزٌ من نحو: هَيْـَٔة، (أَوِ الْوَاوُ عَنْ ضَمٍّ) أي بعد ضمٍّ؛ لأنَّ «عَنْ» للمجاوزة ففيها تَعدِيَةٌ وتحرُّزٌ من نحو: ﴿سَوْءَةَ﴾ (لَقِي الْهَمْزَ طُوِّلَا) أي مُدَّ.

وقد تقدَّم أنَّ المدَّ إمَّا لأجلِ الهمز وإمَّا لساكن، ثمَّ الذي يُمَدُّ للهمز على ثلاثة أقسام:

قِسمٌ يقعُ بعده الهمزُ في كلمة واحدة، وبه بدأ المصنِّف.

وقِسمٌ يقعُ بعده من كلمتَين، وقِسمٌ يقعُ قبله الهمزُ، وسيأتيان إن شاء الله تعالىٰ.

وسببُ المدِّ في هذه الأحرف أنَّها أحرفٌ خفيَّة يَضعُفُ الصوتُ بها، والهمزُ حرفٌ جَلْد، بعيدُ المخرَج، صعبُ النطق، ولذلك تُجُرِّئَ عليه بأنواع التسهيل حذفاً ونقلاً وتسهيلاً وإبدالاً، وهو مهتمٌّ به في النطق، فإذا جاوَر الهمزُ القويُّ هذا الحرفَ الضعيفَ خِيفَ عليه الذهابَ لزيادة خفائه، فزِيدَ فيه مَدٌّ آخَر علىٰ مدِّه الطبيعيِّ ليَتقوَّىٰ بذلك، للاحتياط في بيانه وظهورِه، وخوف ذهابِه عند الإسراع بنطقه.

---

(١) المائدة ٣١.

(٢) آل عمران ٤٩ وغيرها.

وقيل: لأنَّ الهمزَ حرفٌ جَلْدٌ يَصعُبُ النطقُ به، فمُدَّ ما قبله ليُتوصَّلَ إِلَى النطق به محقَّقاً[1]، ولهذا اغتُفر إثباتُ ألف «أَنَا» وصلاً قبل الهمزة نحو: ﴿أَنَا أُحْيِۦ﴾[2] كما سيأتي بيانُه إن شاء الله تعالىٰ.

وقولُ المصنِّف يتضمَّنُ في هذا البيت الكلامَ علَى القِسم الأوَّل، وهو أن يقعَ حرفُ المدِّ قبل الهمز في كلمة واحدة، وهو المدُّ المتصل، وأنَّه واجبٌ لجميع القرّاء وليس محلَّ خلاف، بخلافِ المنفصل كما سيأتي، فإنَّه محلُّ [٩٥/أ] الخلاف.

وقد حكىٰ الخلافَ في هذا القسم أيضاً بعضُ القرّاء كما سيأتي، وظاهرُ عبارته أنَّه لا فَرْقَ بين الألف وغيرِها في ذلك، وبعضُهم يُفضِّلُ مدَّ الألف علىٰ أختَيها، ومدَّ الياء علىٰ الواو، والصحيحُ المساواة، وظاهرُ عبارته أيضاً أنَّه لا فَرْقَ بين رُتَب القرّاء في المدِّ؛ لقوله: (طُوِّلَا)، وصاحبُ «التيسير» ذكَر مراتبَهم في ذلك فقال: «أطولُهم مَدّاً [في الضَّرْبَين جميعاً][3] ورشٌ وحمزةُ، ودونهما عاصم، ودونه ابنُ عامرٍ والكسائيّ، ودونهما أبوعمرٍو ـ من طريق أهل العراق ـ وقالونُ من طريق أبي نشيطٍ بخلاف عنه» قال: «وهذا كلُّه علىٰ التقريب من

(١) تصحَّفتْ في (ص) إلىٰ: مخفَّفاً.

(٢) البقرة ٢٥٨. وقد قرأ بإثبات ألف ﴿أَنَا﴾ وصلاً: نافعٌ وأبوجعفر، وحذَفها الباقون. انظر: النشر ٢/ ٢٣١.

(٣) تكملة من «التيسير» ص ٣٠.

غير إفراط، وإنَّما هو علىٰ قَدْر مذاهبهم في التحقيق والحَذْر»[١].

وكذلك رتَّب ابنُ غَلْبون[٢]، ويُنقل عن الشيخ الشاطبيِّ ـ رحمه الله ـ أنَّه كان يُقرئُ الناسَ في هذا القِسم بمدَّتَين: طُولىٰ لورشٍ وحمزة، ووسطىٰ لمن بقي، ويقول: هذه الرُّتبُ في المدِّ لا تُتحقَّق، وربَّما أدَّىٰ ذلك إلىٰ ما لا يجوز من الطول أو القَصْر؛ لأنَّ القارئَ لا يَعلمُ حدَّ كلِّ مدٍّ لمن نُسب إليه فيأتيَ به في كلِّ مرَّة من غير زيادة ولا نقصان، وإذا امتنع عِلمُ ذلك ثبَتَ أنَّ ذِكْرَ ذلك تنبيهٌ علىٰ ما يُؤثِر القرَّاءُ في مذاهبهم من تحقيق أو حَذْر.

قوله: (إِذَا أَلِفٌ) شرطٌ، جوابُه (طُوِّلَ)، و(أَلِفٌ) فاعلٌ بفعل مقدَّر يُفسِّره (لَقِي) وإنَّما قُلنا ذلك لأنَّ «إِذَا» لا يليها إلَّا الفعلُ ظاهراً أو مضمَراً، ومثلُه: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتۡ﴾[٣] وخالَف الأخفشُ فرفَع ما بعدها بالابتداء، والمسألةُ مذكورة بأدلَّتها في كتب النحو[٤]. و(أَوْ) عاطفةٌ، وهي ـ هنا ـ للتقسيم، كقوله تعالىٰ: ﴿كُونُواْ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰ﴾[٥].

وقال أبوعبدالله: «(أَوْ) في أصلها للتساوي بين شيئَين فصاعداً في الشكِّ

(١) التيسير ص ٣٠، ٣١.

(٢) التذكرة ١/ ١٠٧.

(٣) الانفطار ١.

(٤) انظر: الإنصاف ٢/ ٦٢٠، والمغني ص ١٢٧.

(٥) البقرة ١٣٥.

ثمَّ اتُّسع فيها فاستُعيرت للتساوي في غير الشكِّ، وذلك كقولكَ: جالِس الحسنَ أو ابنَ سِيرين[١]، تريدُ أنَّهما سِيَّان في استصواب أن يُجالَسا»[٢].

قلتُ: «أَوْ» موضوعةٌ لمعانٍ: الشكّ، أو الإبهام، أو التخيير، أو الإباحة، أو التنويع وهو التقسيم، وزاد فيها الكوفيُّون معنيَين آخَرَين[٣]، فقولُه: «أصلها كذا. . . » إلىٰ آخِره ليس بصحيح، ثمَّ المثالُ الذي ذكَره «أَوْ» فيه للإباحة.

و(يَاؤُهَا) عطفٌ علىٰ (أَلِفٌ) والضميرُ إمَّا لـ(أَلِفٌ) وإمَّا للحروف كلِّها، وقد تقدَّم توجيهُ ذَينِكَ.

وأنَّث ضميرَ الألف في قوله: (يَاؤُهَا) وذكَّره في قوله: (طُوِّلَ) لِما تقدَّم من أنَّ حروفَ الهجاء يجوزُ تذكيرُها وتأنيثها باعتبار اللفظ أو الكلمة.

قوله: (بَعْدَ كَسْرَةٍ) حالٌ من (يَاؤُهَا)، أي: كائنةً بعد كسرة، أو ظرفٌ للعامل المقدَّر.

قوله: (أَوِ الْوَاوُ) عطفٌ علىٰ (أَلِفٌ)، و(عَنْ ضَمٍّ) حالٌ، كما تقدَّم في

---

(١) محمد بن سيرين، أبوبكر الأنصاريّ، الإمام، شيخ الإسلام، مولىٰ أنس بن مالك، رضي الله عنه، ت ١١٠ هـ. (سير الأعلام ٤/ ٦٠٦).

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ٦٥/ أ، وانظر الشِّعر لأبي عليّ ص ٣٢٤، ٣٢٥.

(٣) أوّلهما: أن تكون لمطلَق الجمع كالواو، وتابَع الأخفشُ والجرميُّ الكوفيِّين في ذلك. والثاني: أن تكون للإضراب كـ(بَلْ) وعن سيبويه إجازةُ ذلك بشرطَين: تقدُّمُ نفيٍ أو نهيٍ وإعادةُ العامل. انظر: الإنصاف ٢/ ٤٧٨ المسألة السابعة والستُّون، والمغني ص٨٨ ـ ٩٢.

(بَعْدَ كَسْرَةٍ)، و(عَنْ) بمعنىٰ: بَعْد؛ لأنَّها للمجاوَزة، وقد قيل في قوله تعالىٰ: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾(١): أي بَعْد طبق.

قوله: (لَقِي) فعلٌ، وفاعلُه ضميرٌ يعود علىٰ (أَلِفٌ) ذكَّره باعتبار لفظه، و(الْهَمْزَ) مفعولٌ به، ولا محلَّ لهذه الجملة لكونها مفسِّرةً.

وسكَّن الياءَ من (لَقِي) [٩٥/ ب] ضرورةً، وحسَّنه كونُها حرفَ علَّةٍ، و(طُوِّلَ) أي مُدَّ، وقد تقدَّم أنَّ المدَّ هو التطويل، والألفُ في (طُوِّلَا) للإطلاق.

ثمَّ ذكَر القِسمَ الثاني فقال:

* * *

(١) الانشقاق ١٩.

١٦٩ ـ فَإِنْ يَنْفَصِلْ فَالْقَصرَ بَادِرْهُ طَالِباً بِخُلْفِهِمَا يُرْوِيكَ دَرّاً وَمُخْضَلَا

أي فإن يَنفصِل حرفُ المدِّ من الهمز، بأن يكونَ حرفُ المدِّ آخِرَ كلمة والهمزُ أوَّلَ كلمة أخرىٰ، أو فإن ينفصلِ المذكورُ بعضُه من بعض، والمذكورُ هو أنْ يَلقىٰ حرفُ المدِّ همزاً، ويُسمَّىٰ هذا أيضاً مدَّ حرفٍ لحرف، فبادِرِ القَصْرَ لمن رمَزَ له بالباء والطاء من (بَادِرْهُ طَالِباً) وهُما قالونُ والدوريُّ بخلافٍ عنهما ولمن رمَز له أيضاً بالياء والدال المهمَلة من (يُرْوِيكَ دَرّاً) وهُما السُّوسيُّ وابنُ كثير بلا خلاف، فتعيَّن للباقين مدُّه بلا خلاف، وهُم علىٰ ما تقدَّم من مراتبهم المذكورة في مدِّ المتصل، وكان الناظمُ يُقرئُ فيه بطُولىٰ ووسطىٰ كما تقدَّم.

وذِكْرُ القَصْرِ عن الدُّوريِّ من زيادات القصيد؛ فإنَّ الدانيَّ لم يَذكره عنه في تيسيره[1]، وذكرَه غيرُه[2]، وذكرَ بعضُهم الخلافَ عن أبي عمروٍ نَفْسِه.[3]

---

(١) عبارة الدانيّ في التيسير: «فإذا كانت الهمزة أوَّل كلمة وحرفُ المدِّ آخِرَ كلمة أخرىٰ فإنَّهم يختلفون في زيادة التمكين لحرف المدّ هناك: فابنُ كثير، وقالونُ بخلاف عنه، وأبو شُعيب وغيرُه عن اليزيديِّ، يَقصُرون حرفَ المدِّ فلا يزيدونه تمكيناً علىٰ ما فيه من المدِّ الذي لا يُوصَل إليه إلّا به» اهـ. التيسير ص ٣٠.

(٢) كأبي مَعْشَر الطبريِّ في التلخيص ص١٦٣، وأبو عليّ البغداديُّ في الروضة ١/ ٤٦٣ وابنُ سوار في المستنير ١/ ٣٩٤، وغيرهم، انظر: النشر ١/ ٣٢١.

(٣) انظر النشر ١/ ٣٢١.

ونُقل عن ابن كثير أنَّه كان يَخصُّ ﴿لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[١] بالمدِّ[٢]، وسواءٌ رُسم للمدِّ صورةٌ أم لم يُرسم - نحو: ﴿هَـٰٓأَنتُمْ﴾[٣]، و﴿يَـٰٓـَٔادَمُ﴾[٤] - لم تُرسم إلَّا ألفٌ متَّصلة بياء النداء، فقيل: هي صورةُ الهمزة، والمحذوفُ ألفُ «يا» كذا قال أبو شامة[٥]، والأَوْلىٰ العكسُ؛ لأنَّ الهمزةَ قد ثبتَ حذفُها بعد «يا»، هذه في قولهم: يا با فلان، قال:[٦]

يَا بَا الْمُغِيرَةِ رُبَّ أَمْرٍ مُعْضِلٍ فَرَّجْتُهُ بِالْمَكْرِ عَنِّي[٧] وَالدَّهَا

وسواءٌ في حرف المدِّ ما كان صلةً لهاء الكناية أو ميمِ جمع، نحو: ﴿بِهِۦٓ أَن

---

(١) الصافَّات ٣٥ وغيرها.

(٢) والمدُّ هنا لا على أنَّه مدٌّ منفصل، بل بسبب المبالَغة في النفي، ويُعرَفُ عند القرَّاء بمدِّ التعظيم، وهو مرويٌّ عن كلِّ مَن قَصَر المنفصل، ومنهم ابنُ كثير. انظر النشر ١/ ٣٤٤.

(٣) آل عمران ٦٦ وغيرها.

(٤) البقرة ٣٣ وغيرها.

(٥) إبراز المعاني ١/ ٣٢٢.

(٦) البيت من الكامل، وهو لأبي الأسود الدؤليّ في مستدرَك ديوانه ص ١٣٤، وأمالي ابن الشجريِّ ٢/ ١٩٩، والممتع ص٦٢٠، ورصف المباني ص١٣٤، وهو في الشعر لأبي عليّ ١/ ١٤٢، ٣٠٣، والموضح ٣/ ١٣١٣، والخزانة ١٠/ ٣٤١ بلفظ: بِالنُّكْرِ، واستشهد به المصنِّفُ في الدُّرّ المصون ٤/ ٦١٧.
والشاهد في قوله: «يَا بَا الْمُغِيرَةِ» فإنَّ أصله: يَا أَبَا، فحَذف الهمزة.

(٧) كذا في النُّسخ الثلاث، وهو في جميع المصادر المذكورة في تخريج البيت: مِنِّي.

يُوصَلَ﴾ [١] ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ﴾ [٢] فإنَّ الحُكمَ فيه بين القرّاء ما تقدَّم، وهذا داخل في قولنا: أم لم يَثبت له صورةٌ في الرسم.

والوجهُ في المدِّ في هذا النوع ما تقدَّم في النوع الأوَّل من الاعتناء بالنطق بالهمز وغيرِ ذلك، والوجهُ في القَصْر أنَّ الالتقاءَ في كلمتَين لم يَقْوَ قوَّتَه في كلمة؛ لأنَّ لكلِّ كلمة حُكماً مستقِلاًّ.

وقال أبوعبدالله: «وعلَّتُه أنَّ الهمزَ فيه لَمَّا كان بصدد الزوال في حال الوقف لم يُعطَ في حال الثبات حُكماً، بخلاف النوع الأوَّل؛ فإنَّ الهمز فيه لازمٌ وصلاً ووقفاً» انتهى. [٣]

فإن قيل: هذا الذي ذكَره فيه نظر؛ إذ لا أثرَ للوقف في الهمز المبتدأِ به أَلْبَتَّةَ إلّا في نوع واحد، وهو أن يَتوسَّطَ بسببٍ زائد دخَل عليه في وقف حمزةَ خاصَّةً كما سيأتي ذلك عند قوله: [٤]

وَمَا فِيهِ يُلْفَىٰ وَاسِطاً بِزَوَائِدٍ

ولكنَّه لا يُفيد؛ لأنَّ الحُكمَ عامٌّ والدليلُ خاصٌّ؟

فالجواب عنه: أنَّ المعنىٰ أنَّك إذا وقفتَ علَى الكلمة الأُولىٰ فقد زال أيضاً

---

(١) البقرة ٢٧.

(٢) البقرة ٧٨.

(٣) اللآلئ الفريدة لوحة ٦٥/أ.

(٤) البيت ٢٤٨ من باب وقف حمزة وهشام علَى الهمز.

حرفُ المدِّ بالهمز.

ويُمكن أن يُجابَ عنه بأنَّه لَمَّا تحقَّق هذا المعنىٰ في نحو: ﴿يَـٰٓـَٔادَمُ﴾[1] ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ﴾[2] حُمل باقي البابِ عليه طرداً [٩٦/أ] للباب.

قوله: (فَإِنْ يَنْفَصِلْ) شرطٌ، جوابُه (فَالْقَصْرَ)، وفاعلُ (يَنْفَصِلْ): إمَّا ضميرُ المذكور، وإمَّا ضميرُ حرف المدِّ كما تقدَّم تفسيرُه.

و(الْقَصْرَ) يُقرأ نصباً، وهو الأحسنُ؛ لمكان الأمر بعده، ونصبُه بمضمَرٍ مفسَّر، فهو من باب الاشتغال، و[يُقرأُ][3] رفعاً علىٰ الابتداء، والجملةُ الأمريَّة خبرُه، والصحيحُ أنَّه لا يُضمَر قبلها قول.[4]

والمبادَرةُ: المسابَقة، ومنه: البدر؛ لأنَّه يَبدرُ الشمسَ، أي يسبقها بالطلوع.

قوله: (طَالِباً) حالٌ من فاعلِ (بَادِرْهُ) أي طالباً توجيهَه وتصحيحَ روايته.

قوله: (بِخُلْفِهِمَا) حالٌ من فاعل (بَادِرْهُ) أي ملتبِساً أنتَ بخُلفهما، أو من المفعول، أي بادره حالَ كونه ملتبِساً بخُلفهما، أو من الضمير المستترِ في (طَالِباً) وهو يرجع لمعنَى الأوَّل، ويجوزُ تعلُّقه بما بعده، وهو (يُرْوِيكَ)، أي يُرويكَ

---

(١) البقرة ٣٣ وغيرها.

(٢) البقرة ٣١ وغيرها.

(٣) زيادة للإيضاح.

(٤) انظر أوضح المسالك ١/ ١٩٧ (هامش ٣)، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٠٩.

القَصْرُ دَرّاً بسبب خُلفهما، أي بسبب معرفتكَ ذلك، فالباءُ سببيَّة تفيد العلِّيَّة.

قوله: (يُرْوِيكَ) يجوز أن يكون مستأنَفاً ثناءً على قراءة القَصْر، وأن يكون حالاً من مفعول (بَادِرْهُ) فيكون (طَالِباً) حالاً من الفاعل، و(يُرْوِيكَ) حالاً من المفعول، ومثلُه: لقيتُ هنداً مُصعِداً ومنحدِرةً[1]، وأن يكون جوابَ الأمر في قوله: (بَادِرْهُ) ولم يَحذف حرفَ العلَّة جزماً، بل قدَّر جزمَه كما في قوله:[2]

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي   بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

قوله: (دَرّاً) حالٌ من فاعل(يُرْوِيكَ) وفاعلُه ضميرٌ عائد على(الْقَصْرَ).

والدَّرّ: إمَّا مصدرٌ لدَرَّتِ الناقةُ والشاةُ تَدِرُّ وتَدُرُّ ـ بالكسر والضمِّ في عين المضارع ـ دُرُوراً ودَرّاً، أي كثُر لبنُها، ودَرَّتِ السماءُ كذلك أي أمطرَتْ، وإمَّا اللبنُ نَفْسُه، وعلى التقديرَين فلا بُدَّ من التأويل: إمَّا على حذف مضاف، أي ذا دَرٍّ، وإمَّا على إيقاع المصدر موقعَ اسم الفاعل، أي داراً، ويرجِّحُه عطفُ اسم

---

(١) انظر أمالي ابن الشجريّ ٣/ ١٨.

(٢) البيت من مشهور الشواهد النحويَّة، وهو من الوافر، لقيس بن زهير في أمالي ابن الشجريّ ١/ ١٢٧، ٣٢٨، ولسان العرب ١٤/ ١٤ (أتى)، وخزانة الأدب ٨/ ٣٥٩، ٣٦١، وهو بلا نسبة في الكتاب ٣/ ٣١٦، ومعاني الفرَّاء ١/ ١٦١، ٢/ ١٨٨، ومعاني الأخفش ٢/ ٨١، والأصول ٣/ ٤٤٣، والشعر لأبي عليّ ١/ ٢٠٤، ٤٤٠، وغيرها، واستشهَد به المصنِّفُ في الدُّرّ المصون ٦/ ٢٩٧.

والشاهد فيه قوله: «أَلَمْ يَأْتِيكَ» حيث أثبتَ الياء ضرورةً.

الفاعل الصريح[١] عليه، وهو: (مُخْضَلَ) يقال: أخضلتُ الشيءَ، أي: بَلَلْتُه، ومنه: بكىٰ حتَّىٰ اخضَلَّتْ لحيتُه[٢]، وأصلُه من قولهم: نباتٌ خَضِلٌ، أي رَطْب، وكنَّىٰ بذلك عن كثرة أدلَّته وظهورِ حُجَّته. والمعنىٰ: بادِرْه يَثْلُجْ له صدرُكَ وتنبسطْ له نَفْسُكَ بما يَدِرُّ عليكَ وينسكبُ من فوائده وخفَّة لفظه.

ويجوز أن يكون (دَرّاً) مفعولاً ثانياً علىٰ تضمين (يُرْوِيكَ) معنىٰ يُعطيكَ أي يُعطيكَ هذَين الشيئَين، ويجوز أن يُضمَّنَ معنىٰ يُسقيكَ؛ لأنَّ الإرواءَ هو الإسقاءُ وزيادة، والإسقاء يتعدَّىٰ لاثنين، أي يُسقيكَ دَرّاً وماءً مُخْضَلاً يُحَصِّلُ لكَ بَلَلاً يُذهِبُ عنكَ يُبسَ البلادة. وكلُّها أعاريبُ حسنة.

١٧٠ـ كَجِيءَ وَعَن سُوءٍ وَشَاءَ اتِّصَالُهُ وَمَفْصُولُهُ فِي أُمِّهَا أَمْرُهُ إِلَىٰ

أخَذ يمثِّل للمتصل والمنفصل، وذلك يستدعي ستَّةَ أمثلة:

فمثَّل للمتصل بـ (جِيءَ) يريد قوله تعالىٰ: ﴿وَجِاْيٓءَ بِالنَّبِيِّـۧنَ﴾[٣] ﴿وَجِاْيٓءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ﴾[٤]، فهذا مثالُ الياء، ومثلُه [٩٦/ ب]: ﴿سِيٓءَ بِهِمْ﴾[٥]،

(١) سقَط من (ص): الصريح.

(٢) انظر: المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث ١/ ٥٨٨.

(٣) الزمر ٦٩.

(٤) الفجر ٢٣.

(٥) هود ٧٧.

و﴿سِيٓـَٔتۡ وُجُوهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [1] ومثَّل له أيضاً بقوله : (عَنۡ سُوٓءٖ) يريد قولَه تعالىٰ : ﴿أَوۡ تَعۡفُواْ عَن سُوٓءٖ﴾ [2] فهذا مثالٌ للواو ، ومثلُه : ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٖ﴾ [3] ومثَّل له أيضاً بقوله : (شَآءَ) وهو كثير [4] ، و[مثلُه] : ﴿جَآءَ﴾ [5] و﴿بَآءَ﴾ [6] ﴿وَسَآءَ لَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ حِمۡلٗا﴾ [7] .

ومثَّل للمنفصل بقوله : (فِيٓ أُمِّهَا) يريد قولَه تعالىٰ : ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهۡلِكَ ٱلۡقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبۡعَثَ فِيٓ أُمِّهَا رَسُولٗا﴾ [8] ، فهذا مثالٌ للياء ، ومثلُه : ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ﴾ [9] ﴿أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ﴾ [10] ﴿بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ﴾ [11] فهذا كلُّه مثالٌ للياء ، ومثَّل

---

(١) الملك ٢٧ .

(٢) النساء ١٤٩ .

(٣) البقرة ٢٢٨ .

(٤) البقرة ٢٠ وغيرها .

(٥) النساء ٤٣ وغيرها .

(٦) آل عمران ١٦٢ وغيرها .

(٧) طه ١٠١ .

(٨) القصص ٥٩ .

(٩) الأعراف ٢٦ وغيرها .

(١٠) فاطر ١ .

(١١) البقرة ٢٧ وغيرها .

للواو بقوله تعالىٰ: ﴿وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى اللهِ﴾[1] ومثَّل بذلك إعلاماً بأنَّ للصلة[2] التي لا صورةَ لها في الرسم حُكم غيرها نحو: ﴿قُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾[3] ﴿وَاعْلَمُوٓاْ أَنَّ اللهَ﴾[4]، ومثلُه قراءةُ ورشٍ وغيرِه: ﴿إِنَّهُمُۥٓ أُنَاسٌ﴾[5] ﴿عَلَيْهِمُۥٓ ءَايَٰتِنَا﴾[6] فيما ذُكر، ولم يتأتَّ للمصنِّف أن يمثِّلَ للألف في المنفصل بما وقع في القرآن من نحو: ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾[7]، ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ﴾[8]، ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ﴾[9]، ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ﴾[10] لضيق النظم عليه، بل لفَظ بما لم يقع في القرآن من قوله: (أُمِّهَا أَمْرُهُۥٓ إِلىٰ) إذِ الغرضُ تصويرُ المثال اللفظيِّ ليقاس عليه نظائره، ومثلُه ما فعَل في آخرِ «باب الهمز المفرَد» من قوله: «كَـٔادَمَ أُوهِلَا»[11] أراد أنَّ الهمزةَ

(١) البقرة ٢٥٧.

(٢) في النُّسخ الثلاث: «الصلة»، والسياقُ يقتضي ما أثبتُّه.

(٣) التحريم ٦.

(٤) البقرة ٢٣١ وغيرها.

(٥) الأعراف ٨٢ وغيرها.

(٦) سبأ ٤٣ وغيرها.

(٧) البقرة ٤ وغيرها.

(٨) البقرة ٧.

(٩) الرعد ٧.

(١٠) النساء ١٠٥.

(١١) البيت ٢٢٥.

الساكنة متىٰ وقعتْ بعد أخرىٰ في كلمة وجب قلبُها حرفاً يجانِس حركةَ الأُولىٰ فمثَّل لما بعد المفتوحة بـ« آدَم » ولما بعد المضمومة بـ« أُوهِل »، و« أُوهِل » لفظٌ غيرُ وارد في القرآن، والواردُ منه نحو: ﴿أُوتُواْ نَصِيبًا﴾ .[1]

قال أبو عبدالله: « ولو قال: وَالَاخرُ قَالُوا إِنْ بِهِـ أَنْ وَلَا إِلَىٰ . لأتىٰ بالجميع » .[2]

قلتُ: يريد بالآخَرِ المنفصلَ، فيصير البيت:

كَجِيءَ وَعَن سُوءٍ وَشَاءَ اتِّصَالُهُ وَالَاخرُ قَالُوا إِنْ بِهِـ أَنْ وَلَا إِلَىٰ

يريد قوله تعالىٰ: ﴿وَقَالُواْ إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا﴾[3]، وقوله تعالىٰ: ﴿بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ﴾[4] وقوله: ﴿وَلَآ إِلَىٰ هَـٰٓؤُلَآءِ﴾[5] وهو حسن.

وقوله تعالىٰ: ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ﴾ فيه نوعا المدِّ: فالأوَّلُ منفصل؛ لأنَّ «هَا» التنبيه وحدها و« أُولَاء » وحدها، والثاني متصل؛ لأنَّهما معاً في آخِرِ[6] « أُولَاء ».

قوله: (كَجِيءَ) خبرٌ مقدَّم، وما بعده عطفٌ عليه، و(اتِّصَالُهُ) هو المبتدأ والضميرُ لحرف المدِّ، والتقديرُ: واتِّصالُ حرف المدِّ بالهمز في كلمة واحدة كهذه

---

(١) آل عمران ٢٣ وغيرها.

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ٦٥/ ب.

(٣) الأنعام ٢٩.

(٤) البقرة ٢٧ وغيرها.

(٥) النساء ١٤٣.

(٦) في النُّسخ الثلاث: « في أوَّل » وهو سهو؛ لأنَّ الألف والهمزة في آخِرِ « أُولَاء ».

الألفاظ الثلاثة.

قوله: (وَمَفْصُولُهُ) مبتدأٌ، والضميرُ لحرف المدِّ أيضاً، و(فِي أُمِّهَا) خبرُه على حذف مضاف، أي ومفصولُه مِثلُ ﴿فِي أُمِّهَا﴾ .[1]

قال أبوشامة: «وغلِط من قال: الخبرُ في الجارِّ والمجرور، أي مستقِرٌّ في المذكور؛ لأنَّ (فِي أُمِّهَا) لم يَقصد به في البيت إلّا حكايةَ ما في القرآن» انتهى.[2]

وهذا ليس بغلط؛ إذ لا محذورَ في ذلك، وكونه قصَد به الحكايةَ لا يَمنع من الإخبار به عنه، أي مفصولُ حرفِ المدِّ موجودٌ في هذا اللفظ.

١٧١ ـ وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ ثَابِتٍ أَوْ مُغَيَّرٍ فَقَصْرٌ وَقَدْ يُرْوَىٰ لِوَرْشٍ مُطَوَّلَا

هذا هو القِسمُ الثالث، وهو أن ينعكسَ الحالُ فتقع الهمزةُ أوَّلاً وحرفُ المدِّ [٩٧/ أ] ثانياً، وهذا لا يُتصوَّر إلّا في المتصل؛ لأنَّه كان يستدعي أن يكونَ أوَّلَ الكلمة الثانية حرفُ مدٍّ، وذلك لا سبيلَ إليه لأنَّ الساكنَ لا يُبتدأ به.

وقوله: (ثَابِتٍ) يريد مقابِلَ قولِه: (أَوْ مُغَيَّرٍ) فكلُّ ما لم يُغيَّر بما سيذكُره فهو ثابتٌ، والمغيَّرُ إمَّا بالنقل أو البدل أو التسهيل، فأخبَر عن القرَّاء أنَّهم يَقصُرون حرفَ المدِّ الواقعِ بعد همز، سواءٌ كان ذلك الهمزُ ثابتاً أم مغيَّراً بأنواع التغيير المذكورة كما ستأتي أمثلةُ ذلك كلِّه.

(١) القصص ٥٩.

(٢) إبراز المعاني ١/ ٣٢٥.

ووجهُ القَصْر عدمُ المعنَى الذي لأجْله مُدَّ حرفُ المدِّ إذا كان سابقاً للهمز، ووجهُ المدِّ القياسُ، أي قاسوا حرفَ المدِّ مسبوقاً بالهمز، عليه سابقاً له، وهو قياسٌ ضعيف لظهور الفارق.

قوله: (وَقَدْ يُرْوَىٰ لِوَرْشٍ مُطَوَّلَا) أي أنَّ بعضَهم روىٰ عن ورشٍ تطويلَ هذا النوع للعلَّة التي ذكرناها ـ وهي القياس ـ وقد تقدَّم الفرقُ بينهما.

ولم يذكُرِ ابنُ مجاهدٍ، ولا عامَّةُ كتب العراقيِّين المدَّ عن أحدٍ، بل جزَموا بالقَصْر[1] لكنِ ابنُ شُريحٍ[2] ومكيٌّ[3] والمهدويُّ[4] وصاحبُ «العنوان»[5] وصاحبُ «التجريد»[6] نصُّوا علَى المدِّ لورش، وكذا غالبُ المغاربة والمصريِّين حكَوه عن ورش.

---

(١) انظر: السبعة ص ١٣٤، غاية الاختصار ١/ ٢٥٩ ـ ٢٦٤.

(٢) الكافي ص١٧. وابن شُريح هو الإمام محمد بن شريح بن أحمد أبوعبدالله الرعينيّ الإشبيليّ، أستاذ محقِّق، مؤلِّف كتاب «الكافي» و«التذكير». ت ٤٧٦ هـ. (غاية ٢/ ١٥٣ ـ معرفة ١/ ٤٣٤).

(٣) التبصرة ص ٢٥٨.

(٤) النشر ١/ ٣٣٩.

(٥) العنوان ص ٤٤.

(٦) عبد الرحمن بن أبي بكر عتيق، أبوالقاسم ابن الفحَّام الصقليّ، شيخ الإسكندريَّة، تقدَّم ص ٦٠٣.

قولـه : (وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ) مبتدأٌ ، و(ثَابِتٍ) صفـةٌ لـ(هَمْزٍ) ، و(مُغَيَّرٍ) عطفٌ عليه .

قوله : (فَقَصْرٌ) الفاءُ إمَّا جوابُ شرطٍ إن كانت (مَا) شَرْطِيَّةً ، وإمَّا مزيدةٌ في الخبر ـ لما في المبتدأ من معنَى الشرط ـ إن كانت موصولةً ، و(قَصْرٌ) خبرُ مبتدأ مضمرَ علىٰ كِلا التقديرَين ، أي فهو ذو قَصْر ، والجملةُ إمَّا في محلِّ جزم وإمَّا في محلِّ رفع ، علىٰ حسْب ما تقدَّم في (مَا) .

قـوله : (مُطَوَّلَا) حـالٌ من مرفـوع (يُرْوَىٰ) ، أي : يُرْوىٰ في حـال كـونه مطوَّلاً أي ممدوداً ، و(لِوَرْشٍ) متعلِّقٌ بـ(يُرْوَىٰ) أو (مُطَوَّلَا) .

١٧٢ ـ وَوَسَّطَهُ قَوْمٌ كَءَامَنَ هَـٰؤُلَا ءِ ءَالِهَةً ءَاتَىٰ لِلإِيمَانِ مُثِّلَا

أي : ووسَّط قومٌ المدَّ عن ورش في هـذا النوع ، ولم يذكُر صاحبُ « التيسير » غيرَه [١] وكذا ذكَره الأهوازيُّ وغيرُه [٢] ، فالتطويل والقَصْر من زيادات القصيد وذكَر التطويلَ مكيٌّ [٣] ، والقَصْرَ ابنُ غَلبون ، إلَّا أنَّه أنكَر التطويل . [٤]

فقد صار لورش في هذا النوع ثلاثة أوجه : القَصْرُ كسائر القرَّاء ، وهو

(١) التيسير ص ٣١ .

(٢) النشر ١/ ٣٣٩ .

(٣) التبصرة ص ٢٥٨ .

(٤) التذكرة لابن غَلبون ١/ ١٠٨ .

الذي بدأ به المصنِّف. والتطويلُ: وإليه أشار بقوله: [١]

. . . وَقَدْ يُرْوَىٰ لِوَرْشٍ مُطَوَّلَا

والتوسطُ بين الأمرَين كما ذكَره، وإنَّما وسَّطه هؤلاء؛ قالوا: لأنَّه لم يَبلغ درجةَ الأوَّل لظهور الفَرْق المتقدِّم، وفيه مدٌّ لهمزٍ في الجملة، فلذلك سُلِكَ به رُتبةً بين رُتبتَين.

والقافُ في (قَوْمٌ) ليست برمز؛ لأنَّ التقديرَ: وسَّطه عنه قومٌ، وقد تقدَّم أنَّه لا يجمع بين الاسم الصريح والرمز [٢]، ولكنَّ ظاهرَ لفظه يُوهِم ذلك، أي يُوهِم أنَّ التوسطَ قرأ به خلّادٌ، وهذا كما قال: [٣]

حَمَىٰ صَفْوَهُ قَوْمٌ. . . . . .

[٩٧/ ب] قال أبوشامة: «فكان ينبغي أن يأتيَ بلفظ يُزيل هذا الإيهامَ، نحو أن يقول: وَبِالْمَدَّةِ الْوُسْطَىٰ، أو يقول: وَوَسَّطَهُ أَيْضاً» [٤].

ثمَّ أخَذ يذكُر أمثلةَ تغيير الهمز، وقد تقدَّم أنَّه ثلاثة أنواع: نقلٌ وإبدال وتسهيل، ويَلزم من النقل حذفُ الهمز كما سيتَّضح لكَ.

(كَـَٔامَنَ. .ءَاتَىٰ) مثالٌ للهمز الثابت، وكان أحدُ المثالَين كافياً، وأصلُ الألف

---

(١) البيت السابق.

(٢) انظر شرح البيت ٤٥، ص ١٥٥.

(٣) البيت ١٦١.

(٤) إبراز المعاني ١/ ٣٢٦.

في «ءَامَنَ» و«ءَاتَىٰ» همزةٌ؛ فإنَّ الأصلَ: أَأْمَنَ بهمزتَين، فلمَّا سكنت الثانيةُ وجَب أن تُدَبَّرَ بحرفٍ يجانِس حركةَ ما قبلها، وهذا مثال الألف، ومثالُ الواو: ﴿أُوحِيَ﴾[1] ﴿أُوتِيَ﴾[2]، ومثالُ الياء: ﴿وَإِيتَاءِ ذِي﴾[3] ﴿إِۦلَٰفِهِمْ﴾[4].

وقوله: (هَٰـؤُلَاءِ ءَالِهَةً) مثالٌ للهمز المغيَّر بالإبدال، وذلك أنَّ همز ﴿ءَالِهَةً﴾[5] يُبدَل ياءً محضاً ـ بعد همزِ ﴿هَٰـؤُلَاءِ﴾ في قراءة ورش ـ وبعدها ألف، فقد صدَق علَى الألف أنَّها حرفُ مدٍّ قبل همز مغيَّر.

وقوله: (لِلإيمَانِ) مثالٌ لتغييره بالنقل، وذلك أنَّكَ نقلتَ حركةَ الهمزة إلَى الساكن قبلها، ثمَّ حذفتَ الهمزةَ بعد نقل حركتها، وبعد اللام المنقولِ إليها حركةُ الهمزة ياءٌ، فقد صدَق علَى الياء أنَّها بعد همز مغيَّر.

والتجوُّزُ هنا أبعد؛ فإنَّ الهمزَ معدوم، ولم يَقُمْ غيرُه مقامَه، بخلاف ﴿هَٰـؤُلَاءِ ءَالِهَةً﴾ لأنَّ الياءَ بدلٌ عن الهمزة، فلا بُعد أن يقال: إنَّ حرفَ المدِّ بعد همز مغيَّر، وأمَّا هنا فالهمزُ معدوم، ولم يَقُمْ غيرُه مقامَه[6]، لكنَّ المعنىٰ:

---

(١) الأنعام ٩٣ وغيرها.

(٢) البقرة ١٣٦ وغيرها.

(٣) النحل ٩٠.

(٤) قريش ٢.

(٥) الأنبياء ٩٩.

(٦) هذا تكرار مملٌّ من المصنِّف لا داعي له.

بعد همزٍ كان موجوداً فغُيِّر بالحذف .

ونحوُ ﴿أُوحِيَ﴾ و﴿ءَامَنَ﴾ ممَّا بعد همزٍ ثابتٍ قد يَعرض فيه النقلُ فيصير ممَّا بعد همزٍ مغيَّر ، نحو : ﴿قُلُ اوحِيَ﴾[1] و﴿مَنَ امَنَ﴾[2] وما أَشبهه ، ولم يمثِّل المصنِّفُ لتغييره بالتسهيل ، ومثاله : ﴿جَآءَ •الَ لُوطٍ﴾[3] ؛ فإنَّ همزَ ﴿ءَالَ﴾ يسهَّل بينَ بينَ في قراءة ورش ، وبعدها ألفٌ ، فقد صدَق على الألف في ﴿ءَالَ﴾ الواقعة بعد ﴿جَآءَ﴾ أنَّها حرفُ مدٍّ بعد همز مغيَّر ، وهذا التجوُّزُ أحسن منه في ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً﴾ لأنَّ المسهَّلةَ قريبةٌ من المحقَّقة ، ولو تركَ الناظمُ تكريرَ المثال في ﴿ءَامَنَ﴾ و﴿ءَاتَىٰ﴾ وأتى بمثال التغيير بالتسهيل لكان أحسن ، ولكن ضاق النظمُ عليه ، وإنَّما أَلْحَقَ الهمزَ المتغيِّر بالمحقَّق أنَّ التغييرَ أمرٌ عارض ، فكأنَّ الهمزَ موجود .

ووجهُ التطويل جعلُ المجاوَرةِ أوّلاً وآخِراً سواءً ، والوجهُ في القَصْر التفرقةُ بينهما ؛ من حيث إنَّ الهمزةَ إذا تأخَّرتْ ربَّما صرَف القارئُ همَّتَه إليها لصعوبتها فيُخِلَّ بحرف المدِّ ، بخلافها متقدِّمة ، والوجهُ في التوسط أنَّ الخفاءَ لا يُؤمَنُ مع تأخُّر الهمز بالكليَّة ، فجُعل المدُّ بحسْب ذلك ، والوجهان جاريان في قَصْر حرف المدِّ قبل الهمز المغيَّر على ما يأتي في «باب الهمزتَين من كلمتَين» فقَصْرُ حرف

---

(١) الجنّ ١ .

(٢) البقرة ٦٢ وغيرها .

(٣) الحِجر ٦١ . ويُعبَّر عن تسهيل الهمزة بين بين بنقطة كبيرة مطموسة الوسط . انظر : المصحف المطبوع برواية ورش في مُجمَّع الملك فهد بالمدينة المنوَّرة .

المدِّ بعد الهمز المغيَّر أَوْلىٰ .

قوله : (ووَسَّطَهُ) أي : وسَّط المدَّ ، فالضميرُ للمدِّ المدلولِ عليه بـ(مُطَوَّلَا) والأَوْلىٰ أن يعودَ علَى التطويل المدلولِ عليه [٩٨/ أ] بـ(مُطَوَّلَا) للمشاركة اللفظيَّة .

قوله : (كَـءَامَنَ) خبرُ مبتدأٍ مضمَر ، كأنَّ قائلاً قال : ما مثالُ ذلك ؟ فقال : هو كـ ﴿ ءَامَنَ ﴾ و﴿ هَـٰٓؤُلَآءِ ءَالِهَةً ﴾ ، وما بعده عطفٌ عليه حُذف عاطفُة ، وقد يجوزُ أن لا يُقدَّرَ عاطفٌ ؛ إذِ المقصودُ سردُ هذه الألفاظ كما في الأعداد .

قوله : (مُثِّلَ) مستأنَف ، أو حالٌ بإضمار « قَدْ » عند بعضهم .

ثمَّ إنَّ بعضَ المشايخ استثنىٰ لورش مسائلَ فذكَرها فقال :

١٧٣ ـ سِوَىٰ يَاءِ إِسْرَا۟ءِيلَ أَوْ بَعْدَ سَاكِنٍ صَحِيحٍ كَقُرْءَانٍ وَمَسْـُٔولًا اسْأَلَا

ذكَر من الكَلِم المستثنَياتِ ـ وهُنَّ ستٌّ : ثلاثٌ منها حرفُ المدِّ فيها بعد همز ثابت وهي : ﴿ إِسْرَا۟ءِيل ﴾ [١] و﴿ قُرْءَان ﴾ [٢] و﴿ ايت ﴾ [٣] ، وثلاثٌ حرفُ المدِّ فيها بعد همز مغيَّر ، وهي : ﴿ يُوَاخِذُكُمْ ﴾ [٤] ، ﴿ ءَالْـَٰٔنَ ﴾ في موضعَين [٥] ،

---

(١) البقرة ٤٠ وغيرها .

(٢) يونس ٦١ وغيرها .

(٣) يونس ١٥ .

(٤) البقرة ٢٢٥ وغيرها .

(٥) يونس ٥١ ، ٩١ .

و﴿عَادًا الُّاولَىٰ﴾[١] ـ كلمتَين :

أحدهما : ﴿إِسۡرَٰٓءِيل﴾ وفيه مدَّان : الأوَّل متصل، وهو الألف قبل الهمزة وقد تقدَّم حكمُه . والثاني : الياءُ بعد الهمز وهو ممَّا نحن فيه . لم يمدَّه بعضُهم لورش، وعلَّل ذلك بأنَّ ﴿إِسۡرَٰٓءِيل﴾ قد غلَب وقوعُه بعد ﴿بَنِي﴾ فيصيرُ في هذا اللفظ ثلاثُ مدَّاتٍ : الأوَّلُ منفصل، وقد تقدَّم خلافُ القرَّاء فيه، والثاني مدُّ الألف للهمزة بعدها، والثالثُ مدُّ الياء للهمزة قبلها، فلمَّا كثُر فيه المدُّ تُرِكَ المدُّ الثالث، وإنَّما اختُصَّ بالثالث لأنَّ الثِّقلَ حصَل به، وأيضاً فإنَّ المدَّ إنَّما شُرِع لحرف المدِّ قبل الهمز، وحرفِ المدِّ بعد الهمز بالحَمْل عليه، فلمَّا تعارَض بُطلانُ الأصل والفرعِ كان بُطلانُ الفرع أَوْلىٰ .

وقيل : بل تُرِكَ المدُّ لاستثقال مدَّتَين في كلمة أعجميَّة كثيرةِ الحروف، كثيرةِ الدَّورِ، مضافٍ إليها ـ في الغالب ـ كلمةٌ ممدودةُ الآخرِ .

واعترَض أبو شامة علىٰ العلَّة الأُولىٰ ـ لأنَّه لم يذكُر غيرَها ـ بقوله : « ﴿وَجَاءُو أَبَاهُمۡ﴾[٢] فإنَّ فيه ثلاثَ مدَّاتٍ : الأُولَى الألفُ قبل الهمزة من المتَّصل، ومدُّ الواو لهمزة ﴿أَبَاهُمۡ﴾ من المنفصل، ومدُّها للهمز قبلها من النوع المختصِّ بورش » . وأجاب بأنَّ « مدَّ الواو لما قبلها ولما بعدها متَّحِدٌ فتداخلا »[٣]، ولم يَبقَ

(١) النجم ٥٠ .

(٢) يوسف ١٦ .

(٣) تحرَّفتْ في (ت) و(م) إلىٰ : «فيه اجلا» وفي (ص) إلىٰ : «فيه» والتصويب من إبراز المعاني ١/ ٣٢٧ .

إلّا مدَّتان» انتهىٰ.[١] وإذا اعتُبرتِ العلَّةُ الثانية بمجموعها طاح هذا الاعتراض.

الكلمةُ الثانية[٢]: أن يقعَ الهمزُ بعد حرف ساكن صحيح نحو: ﴿قُرْءَان﴾[٣]، و﴿مَسْـُٔولًا﴾[٤]، و﴿الظَّمْـَٔانُ﴾[٥]، والعلَّةُ في ذلك أنَّ الهمزَ معرَّضٌ[٦] للنقلِ والحذف، فلم يُمَدَّ ما بعد هذا الهمز لأنَّه في حُكم الزائل، وقد أفسَدَ هذه العلَّةَ أبو شامة من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنَّه ليس من مذهب ورش النقلُ في كلمة واحدة.

والثاني: أنَّ المدَّ ثابتٌ له مع النقل المحقَّق نحو: ﴿الِايمَٰن﴾[٧] و﴿الَاخِرَة﴾[٨] فما الظنُّ بما يُتَوَهَّمُ جوازُ نقلِه لغةً؟

---

(١) إبراز المعاني ١/ ٣٢٧.

(٢) أي الكلمة الثانية من الكلمتَين المستثناتَين لورش في البيت المشروح، ووجب التنبيهُ علىٰ ذلك لطول الفصل.

(٣) يونس ٦١ وغيرها.

(٤) الإسراء ٣٤ وغيرها.

(٥) النور ٣٩.

(٦) في النُّسخ الثلاث: «معترِضٌ»، والتصويب من إبراز المعاني ١/ ٣٢٨.

(٧) التوبة ٢٣ وغيرها.

(٨) البقرة ٩٤ وغيرها.

والثالث : أنَّه منقوضٌ بـ﴿الْمَوْءُدَةُ﴾[1] فإنَّ النقلَ فيها سائغٌ كـ﴿ قُرْءَان ﴾ ، وقد نَصَّ الدانيُّ في « الإيجاز »[2] ومكيٌّ على جواز مدِّها[3] ، قال : « فعندي أنَّ علَّةَ استثنائه [٩٨/ ب] مشكِلةٌ ، وأنَّ الناظمَ نبَّه على ذلك بقوله : (اسْأَلَا) أي اسأل عن علَّته وابحث عنها واكشفها » .[4]

وقد أجاب أبو عبد الله عن الاعتراض الثاني ـ بعد أن ذكَر من أمثلته : ﴿ مَنَ امَنَ ﴾[5] ﴿ولَقَدَ اتَيْنَا ﴾[6] و﴿ الَاخِرَة ﴾و﴿ لِلايمَـٰنِ ﴾[7] ـ بأنَّ « النقلَ في﴿ مَنَ امَنَ ﴾﴿ ولَقَدَ اتَيْنَا ﴾ غيرُ لازم ؛ لعدمه مع الانفصال ، و﴿ الَاخِرَة ﴾ و﴿ لِلايمَـٰنِ ﴾ في حكم المنفصل[8] أيضاً ، بخلاف ﴿ الْقُرْءَان ﴾ ونحوه ، فإنَّه لو

---

(١) التكوير ٨ .

(٢) كتاب « إيجاز البيان عن أصول قراءة ورش عن نافع » ذكَره ابنُ خير في الفهرست ص ٢٩ ، وذكَر بروكلمان (١/ ٥١٧) أنَّ منه نسخة في المكتبة الوطنيَّة بباريس برقم ٥٩٢ وقد اطَّلعتُ عليها بنَفْسي وليست كذلك ، فهو من كتب الدانيِّ المفقودة إلَى الآن فيما أعلم ، والله أعلم .

(٣) التبصرة ص ٢٦٣ ، ٢٦٤ .

(٤) إبراز المعاني ١/ ٣٢٨ .

(٥) البقرة ٦٢ وغيرها .

(٦) البقرة ٨٧ وغيرها .

(٧) آل عمران ١٦٧ وغيرها .

(٨) تحرَّفتْ في (ص) إلَى : المتصل .

استُعمل فيه [النقلُ][1] للزم ولم يمكن ظهورُ الهمز فيه بعد ذلك» انتهىٰ.[2]

وهذا الذي قاله من الفَرْق غير مؤثِّر، ثمَّ قوله: «فإنَّه لو استُعمل فيه النقلُ للزم . . » إلىٰ آخره ممنوعٌ، كيف يَلزم النقلُ في ﴿قُرْءَان﴾ ونحوِه وحالةَ النقل لا فَرْقَ بين ﴿قُرْءَان﴾ ونحوِه في عدم ظهور الهمز ؟

ثمَّ قال: «والدليلُ علىٰ صحَّة هذه العلَّة عدمُ استثناء ما وقع من ذلك بعد حرف المدِّ واللِّين نحو: ﴿وَجَاءُو أَبَاهُمْ﴾[3] لعدم توهُّم النقل فيه».[4]

قلتُ: كيف يَصنع بـ﴿الْمَوْءُودَةُ﴾، فإنَّها يمكِن النقلُ فيها، ومع ذلك فقد نُصَّ علىٰ جواز مدِّها ؟

وقول الناظم: (سَاكِنٍ صَحِيحٍ) تحرُّزٌ من ساكن معتلّ؛ فإنَّه ليس بتابع[5] نحو: ﴿جَاءُو﴾[6] و﴿بَاءُو﴾[7] و﴿الْمَوْءُودَةُ﴾ و(السَّوءات)[8] و﴿النَّبِيِّـٔينَ﴾.[9]

---

(١) تكملة من اللآلئ الفريدة لوحة ٦٦/أ.

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ٦٦/أ.

(٣) يوسف ١٦. وتحرَّف هذا المثال في (ت) و(م) إلىٰ: جاؤو وباؤو.

(٤) اللآلئ الفريدة لوحة ٦٦/أ.

(٥) في النُّسخ الثلاث: «ليس تابع»، والوجه ما أثبتُّ، والمعنىٰ: فإنَّ الساكن المعتلَّ ليس تابعاً للاستثناء في قول الناظم: سِوَىٰ يَاءِ إِسْرَاءِيلَ . . . والله أعلم.

(٦) آل عمران ١٨٤ وغيرها.

(٧) البقرة ٦١ وغيرها. =

قوله : (سِوَىٰ) استثناءٌ من قوله : [1]

وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ . . . .

قوله : (أَوْ بَعْدَ) صلةٌ لموصول محذوف لفَهم المعنىٰ ، والتقديرُ : أو ما بعد ساكن ، و«أَوْ» بمعنَى الواو ، بدليل أنَّه عطَف بها بعد ذلك في قوله : [2]

وَمَا بَعْدَ هَمْزِ الوَصْلِ . . . . . .

ويجوزُ أن تكون علىٰ بابها من التنويع .

قوله : (كَقُرْآن) خبرُ مبتدأٍ مضمَر ، أي هو كقُرءَان ، والجملةُ كالجواب لسؤال مقدَّر ، وقوله : (قُرْآن) ليس المرادُ بقيد كونه نكرةً ؛ لفَهم العلَّة ، وإن كان عادتُه التنصيصَ علىٰ ذلك كقوله :

وَنَقْلُ قُرَانٍ وَالْقُرَانِ . . . . . [3]

وَعِنْدَ سِرَاطٍ وَالسِّرَاطِ . . . [4]

و(اسْأَلَا) أصلُه : اسْأَلَنْ ، فأبدَل الخفيفةَ ألفاً كالتنوين .

---

(٨) إشارة إلىٰ قوله تعالىٰ : ﴿يُوَارِي سَوْءَاتِكُمْ﴾ الأعراف ٢٦ ، و﴿سَوْءَاتِهِمَا﴾ الأعراف ٢٠ وغيرها .

(٩) البقرة ٦١ وغيرها .

(١) البيت ١٧١ .

(٢) البيت الآتي .

(٣) البيت ٥٠٢ من فرش سورة البقرة .

(٤) البيت ١٠٨ من سورة أمّ القرآن .

ثمَّ ذكَر في البيت الآتي ثلاثَ كلماتٍ أُخَرَ فقال:

١٧٤ ـ وَمَا بَعْدَ هَمْزِ الْوَصْلِ إِيتِ وَبَعْضُهُمْ يُؤَاخِذُكُمْ ءَالَـٰنَ مُسْتَفْهِماً تَلا

أي: وسوىٰ ما بعد همز الوصل من حروف المدِّ، فإنَّه لا يُطوَّل لورش، ثمَّ مثَّل لذلك بقوله: (إِيتِ) يريد قولَه تعالىٰ: ﴿ائْتِ بِقُرْءَانٍ﴾[1] ـ ومثلُه: ﴿ائْتُواْ صَفًّا﴾[2]ـ ﴿ائْذَن لِّي وَلَا﴾[3]﴿اؤْتُمِنَ أَمَـٰنَتَهُ﴾[4] إذا ابتُدئ بهذه الكَلِم صدَق عليها أنَّ حرفَ المدِّ منها وقَع بعد همز الوصل، وأصلُ هذا الحرف إنَّما هو همزةٌ هي فاءُ الكلمة، ألا ترىٰ أنَّ: ايتِ، ايتُواْ، ايذَن، اوتُمِنَ، من الإتيان والإذن والائتمان[5]، ولا يكونُ كذلك إلّا إذا ابتدأتَ بها، أمَّا إذا وصلتَها بما قبلها فإنَّ همزةَ الوصل تذهبُ فيعودُ الحرفُ همزةً لزوال موجِب قلبِه. ووجَّه أبوشامة استثناءَ الكَلِم المذكورة بالنظر إلَى الأصل؛ فإنَّ أصلَ هذا الحرف همزةٌ كما عرفتَه، والهمزُ لا مدَّ فيه[6] [٩٩/أ]، وهذه العلَّة بمجرَّدها

---

(١) يونس ١٥.

(٢) طه ٦٤.

(٣) التوبة ٤٩.

(٤) البقرة ٢٨٣.

(٥) في (ص) و(م): «والإيمان»، وفي صلب (ت): «والاتِّمان»، والمثبَت من هامش (ت) عن نُسخة. قال في اللسان (أمن): «وقد أَمِنَهُ وأَمَّنَهُ وائتَمَنَهُ، واتَّمَنَهُ عن ثعلب، وهي نادرة» اهـ.

(٦) إبراز المعاني ١/ ٣٢٩.

منقوضةٌ بنحو: إِيمَان وإِيلَاف؛ فإنَّ الياءَ فيهما بدلٌ من همزة، ومع ذلك فهُما ممدودان غيرُ مستثنَين، فإن ضُمَّ إلىٰ هذه علَّةٌ أخرىٰ وهي أنَّ همزةَ الوصل أيضاً عارضةٌ [استقام، ولهذا قال بعضُهم: لِأنَّ الهمزَ وحرفَ العلَّة عارضان، يعني أنَّ همزةَ الوصل عارضةٌ](١) لأنَّها بصدد الذهاب، وحرفُ المدِّ عارضٌ لأنَّه بدلٌ عن همزة، ولم يذكُرِ الناظمُ فيه خلافاً، ونقَله غيرُه(٢)، ووجهُ الخلاف واضح: فوجهُ المدِّ النظرُ إلىٰ اللفظ، ووجهُ القَصْر النظرُ إلىٰ الأصل، ونقَل مكيٌّ الخلافَ في تبصرته(٣)، ونقَل في كَشْفه: «من مَدَّه جرىٰ علىٰ أصل ورش في مدِّ الياء والواو لمجاورة الهمز قبلهما، وشبَّه ذلك بإيمان ونحوِه فمَدَّ وعامَل اللفظَ»(٤) قال: «وتَرْكُ المدِّ أقيَسُ»(٥).

قلتُ: فإن قيل: فما الفَرْقُ بين ﴿إِيمَـٰن﴾ حيث يُمَدُّ عند هؤلاء، وبين ﴿ايتِ﴾ وبابِه حيثُ لم يُمدَّ عند هؤلاء، وكلٌّ من حرفَيِ العلَّة في ﴿ايتِ﴾ و﴿إِيمَـٰن﴾ بدلٌ من همزة، فلِمَ لا نظَر إلىٰ أصله في ﴿إِيمَـٰن﴾ مَن نظَر إلىٰ أصله في ﴿ايتِ﴾؟

---

(١) سقط ما بين الحاصرتَين من (ص).

(٢) النشر ١/ ٣٤٣.

(٣) التبصرة ص ٢٦٠.

(٤) الكشف ١/ ٥٣.

(٥) التبصرة ص ٢٦٠، الكشف ١/ ٥٣.

فالجواب: أنَّ الهمزةَ في ﴿ايتِ﴾ عارضةٌ، وحرفُ العلَّة عارض، فكلاهما عارضان، فلم يُعتدَّ بحرف المدِّ بخلاف ﴿إيمَٰن﴾، فإنَّ همزتَه همزةُ قطعٍ ليست بعارضة لثبوتها دَرْجاً وابتداءً، وقد تقدَّم ذلك.

فإن قيل: لو كان حرفُ المدِّ بدلاً من تنوينٍ نحو: ﴿خِطْـًٔا﴾[1] و﴿مَلْجَـًٔا﴾[2] و﴿بِنَاءً﴾[3] و﴿غُثَاءً﴾[4] حين يُوقَف عليه فإنَّه لا يُمَدُّ بلا خلاف، وكان ينبغي أن يُجرىٰ فيه الوجهان نظراً إلَى اللفظ تارةً وإلَى الأصل أخرىٰ كـ﴿ايتِ﴾ ؟

فالجواب: أنَّ التنوينَ غيرُ معتدٍّ به في بنية الكلمة، فلذلك لم يُعتدَّ بما هو بدلٌ منه فلم يُمَدَّ قولاً واحداً، وحكمُ حرف المدِّ الذاهبِ لأجْل ساكنٍ بعده إذا عاد لزوال موجِب حذفِه أن يُوقَفَ عليه كما يُوقَفُ علىٰ سائر الباب من نظائره نحو: ﴿تَبَوَّءُواْ الدَّارَ﴾[5] ﴿تَرَٰٓءَا الْجَمْعَانِ﴾[6] ﴿رَءَا الْقَمَرَ﴾[7] ﴿رَءَا الشَّمْسَ﴾[8]

---

(١) الإسراء ٣١.

(٢) التوبة ٥٧.

(٣) البقرة ٢٢ وغيرها.

(٤) المؤمنون ٤١.

(٥) الحشر ٩.

(٦) الشعراء ٦١.

(٧) الأنعام ٧٧.

(٨) الأنعام ٧٨.

إذا وُقف علىٰ ﴿تَبَوَّءُواْ﴾ وعلىٰ ﴿تَرَٰٓءَا﴾ وعلىٰ ﴿رَءَا﴾ كان حكمُها حكمَ ﴿ءَامَنَ﴾ و﴿ءَاتَى﴾ ونحوِهما.

وهذا آخرُ ما وقَع فيه حرفُ المدِّ بعد همز ثابت، ثمَّ ذكَر بقيَّةَ المستثنىٰ وهو ما وقَع فيه حرفُ المدِّ بعد همز مغيَّر فقال: [1]

.... وبَعْضُهُمْ يُؤَاخِذُكُمْ ءَالَٰـنَ.....

وَعَادًا الْأُولَىٰ ....

وهذه الثلاثُ وما بعدها من بقيَّة الباب من زيادات القصيد علَى «التيسير» فإنَّه في «التيسير» تكلَّم في هذا الباب إلىٰ مسألة ما بعد همز الوصل فقط [2]، قال ذلك أبو شامة [3]، وهو كما قال بالنسبة إلىٰ هذا الباب، وإلَّا فقد ذكَر الدانيُّ أنَّ ورشاً يُمكِّن حرفَي اللِّين لمجاورة الهمز ـ ما عدا ﴿مَوْئِلًا﴾ [4] و﴿الْمَوْءُدَةُ﴾ [5] ـ في سورة البقرة. [6]

---

(١) البيتان ١٧٤، ١٧٥.

(٢) التيسير ص ٣١.

(٣) إبراز المعاني ١/ ٣٢٩.

(٤) الكهف ٥٨. وتحرَّفتْ في النُّسخ الثلاث إلىٰ: «موعدا»، والتصويب من «التيسير» ص ٧٢.

(٥) التكوير ٨.

(٦) التيسير ص ٧٢.

وقال أبو عبدالله: «وكلُّ ما ذكَره الناظمُ [من قوله][(١)]: وَعَنْ كُلِّهِمْ بِالْمَدِّ، إلىٰ آخرِ الباب من زيادات القصيد، إلّا ما ذكَره من تمكين ورش لحرفَيِ اللِّين» انتهىٰ.[(٢)]

قلتُ: بلِ الزائدُ علىٰ ما في «التيسير» قوله: (وَبَعْضُهُمْ يُؤَاخِذُكُمْ) إلىٰ آخرِ [٩٩/ ب] الباب، و﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾[(٣)] وما بعده قد نصَّ مكيٌّ[(٤)] والمهدويُّ ومحمد بن شُريح في كتاب «التذكير»[(٥)] والحُصَريُّ[(٦)] في قصيدته عليها.[(٧)]

قال ابنُ شُريح: «ولم يَمدَّ ﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾، و﴿عَادًا الْأُولَىٰ﴾[(٨)]، و﴿ءَالْـٰنَ﴾

(١) تكملة من اللآلئ الفريدة لوحة ٦٩/ ب.

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ٦٩/ ب.

(٣) البقرة ٢٢٥ وغيرها.

(٤) التبصرة ص ٢٥٨.

(٥) في النُّسَخ الثلاث: «التذكرة»، وهو تصحيف؛ إذ إنَّ كتاب ابن شُريح هو «التذكير» كما نصَّ عليه ابنُ الجزريّ في غاية النهاية ٢/ ١٥٣، وابنُ خير الإشبيليُّ في فهرسته ص ٣٢، و«التذكير» من الكتب المفقودة فيما أعلم، والله أعلم.

(٦) عليّ بن عبدالغنيّ، أبو الحسن الحُصَريّ، أستاذ ماهر، أديب حاذق، صاحب القصيدة الرائيَّة في قراءة نافع. ت ٤٦٨ هـ. (غاية ١/ ٥٥٠).

(٧) انظر: القصيدة الحُصَريَّة في قراءة نافع، البيتَين ٥٤، ٥٥، وشرحها لابن عظيمة الإشبيليّ (ت ٥٤٣ هـ) ص ٧٧.

(٨) النجم ٥٠.

في الموضعين من يونس [٥١ ، ٩١] أعني الألفَ التي بعد اللام» .[١]

قال أبوشامة : «وقال الدانيُّ : أجمَع أهلُ الأداء على ترك زيادة التمكين للألف في قوله : ﴿لَا يُوَاخِذُكُمُ اللهُ﴾[٢] ، و﴿لَا تُوَاخِذْنَا﴾[٣] ، ﴿وَلَوْ يُوَاخِذُ اللهُ﴾[٤] ، حيث وقَع ، وكأنَّ ذلك عندهم من : وَاخَذْتُ ، غيرَ مهموز» ، قال : «فقد نَصَّ الدانيُّ على أنَّ استثناءَ ﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾ مجمَعٌ عليه ، فكان يَلزمه ذكرُه في كتاب التيسير . ثمَّ قال : وزاد بعضُهم ثلاثةَ أحرف : ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ في يونس موضعان [٥١ ، ٩١] و﴿عَادًا الْأُولَىٰ﴾ في النجم [٥٠]» قال : «فهذه الثلاثة هي التي[٥] جعَلها الدانيُّ من استثناء بعضهم ، فأدخَل الشاطبيُّ فيها ﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾ لِما رأى بعضَ المصنِّفين قد قرَنها بهنَّ» .[٦]

قلتُ : يعني أنَّ وجهَ استثناء ﴿يُؤَاخِذُكُم﴾ وبابِه أنَّه ليس ممَّا وقَع فيه حرفُ المدِّ بعد الهمز ألبتَّة ؛ لأنَّه من : يُوَاخِذ ، وهذه إحدَى العلَّتَين المذكورتَين في ذلك ، والعلَّة الأُخرى أنَّا وإنْ سلَّمْنا أنَّ أصلَه الهمزُ أنَّ الياءَ لَمَّا لَزِمَتِ الكلمةَ

(١) ذكَر هذا القولَ عن ابن شُرَيح أبوشامة في إبراز المعاني ١/ ٣٣٠ .

(٢) البقرة ٢٢٥ وغيرها .

(٣) البقرة ٢٨٦ .

(٤) النحل ٦١ وغيرها .

(٥) في النُّسخ الثلاث : «هن الذي» ، والمثبَت من إبراز المعاني ١/ ٣٣٠ .

(٦) إبراز المعاني ١/ ٣٣٠ .

حتّىٰ صارت من جملتها صار البدلُ لازماً، ألا تَرىٰ أنَّ الياءَ لا تنفصلُ عمَّا بعدها، وإذا قيل بأنَّ «يُوَاخِذ» أصلُه الواو لا الهمز فكيف يقال: استُثنيَ ممَّا وقَع بعد همز مغيَّر؟

وجوابُه: أنَّه استثناءٌ منقطع، قد يَتوهَّم بعضُ الناس أنَّه من الباب.

ومن يَرَىٰ المدَّ في ﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾ ونحوِه[(١)] يجيبُ عن الأوَّل بأنَّ «يُوَاخِذ» وإن كان واوُه لغةٌ فأصلُها الهمزُ أيضاً، وعن الثاني بأنَّ البدلَ ليس بلازمٍ لغةً، وإذا كان غيرَ لازمٍ لغةً كان مُعَرَّضاً أن يُلفَظَ به علَى الأصل، قالهما أبوعبد الله[(٢)]، وفيه نظر؛ لأنَّ القائلَ بِكَوْن الواوِ أصلاً لا يُسَلِّمُ أنَّ أصلَها الهمزُ ألبتَّة.

وكان ينبغي للمصنِّف أن ينبِّه علىٰ أنَّ ﴿يُؤَاخِذُكُم﴾ وبابَه ـ من نحو: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ﴾ ـ في الحُكم واحدٌ؛ لئلّا يُوهِمَ خصوصيَّته بهذه اللفظة فقط.

وأمَّا ﴿ءَالْـٰٔنَ﴾ بالاستفهام فالعلَّة[(٣)] في استثنائه استثقالُ مدَّتَين من هذا النوع المختصِّ بورش في كلمة واحدة، ولا نظير[(٤)] لذلك، فترَك المدَّ بعد الثانية

---

(١) لم أجد ـ فيما رجعتُ إليه من كتب القراءات ـ مَن ذكَر المدَّ في ﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾ ونحوِه بل نَصَّ ابنُ الجزريِّ علىٰ اتِّفاق الرواة عن ورش علىٰ استثنائها وبابِها. انظر النشر ١/ ٣٤٠.

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ٦٦/ ب.

(٣) في (ص): فالوجه.

(٤) تصحَّفتْ في (ت) و(م) إلىٰ: ولا نظر.

المغيَّرة بالنقل ومدَّ الأُولىٰ، وفيه مدَّتان: الأُولىٰ بعد الهمزة التي للاستفهام وليستْ محلَّ الخلاف، والثانيةُ بعد اللام وهي المرادة، ولم يبيِّنِ المصنِّفُ المستثنىٰ منهما لوضوحه، وقد بيَّنها ابنُ شُريح ـ كما نقلناه عنه ـ والمهدويُّ، وقيل: إنَّه لو مدَّها لكان مدُّه إيَّاها لأَجْل الهمزة المنويَّة، وذلك إنَّما يأتي علىٰ لغةِ مَن لا يَعتدُّ بالحركة المنقولة، فيؤدِّي ذلك إلَى اجتماع همزتَين: إحداهما ملفوظ بها والأُخرىٰ مَنويَّة، وإلىٰ اجتماع مدَّتَين، وذلك [١٠٠/أ] مستثقَل، فسلَكنا في إرادة التخفيف طريقاً يؤدِّي إلَى الغرض بأنِ اعتُدَّ بالحركة المنقولة علىٰ لغة مَن يقولُ: لَحْمَر، فلم تَبقَ الهمزةُ الثانية مَنويَّة، فسقَط المدُّ الذي كان لأَجْلها، ولم يَبقَ إلّا همزةٌ بعدها مدَّة.

وأمَّا مَن مدَّه لورش ولم يستثنه فقال: إنَّ ورشاً ليس من أصله في قراءته الاعتدادُ بالحركة المنقولة، فالوجهُ الجريُ علىٰ قاعدته في ترك الاعتداد بالحركة والمدُّ لأَجْل الهمزة المنويَّة، والاستثقالُ أمرٌ يَرجع إلَى اللفظ، وليس في اللفظ إلّا مدَّتان وهمزة، وذلك موجود في ﴿النَّبِـيِّـِٔينَ﴾ ونحوِه، فكذا ﴿ءَآلْـٰٔنَ﴾.

وقوله: (ءَالَـٰنَ مُسْتَفْهِماً) تحرُّزٌ من هذا اللفظ غيرَ مستفهَم، نحو: ﴿ٱلَـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ﴾ في الأنفال [٦٦]، وأمَّا في: ﴿فَٱلَـٰنَ بَـٰشِرُوهُنَّ﴾[1] فخرَج من لفظه[2] باقترانه بالفاء، فهذان ليس فيهما إلّا مدَّةٌ واحدة.

---

(١) البقرة ١٨٧.

(٢) أي من لفظِ الناظم.

قوله: (وَمَا بَعْدَ هَمْزِ) عطفٌ علىٰ المستثنىٰ بـ«سِوَىٰ» فهو في محلِّ خبر، وهذا يدلُّ علىٰ ذلك الموصول المحذوف الذي قبل «بَعْدَ سَاكِنٍ صَحِيحٍ»[1]، وقد تقدَّم تقريرُه.

قوله: (إِيتِ) يجوزُ أن يكون بدلاً من الموصول، أو عطفَ بيان له، أو خبرَ مبتدأ مضمَر، أي هو مِثل ﴿ايتِ﴾ وبابِه، أو منصوبٌ بإضمار أَعْني.

قوله: (وَبَعْضُهُمْ) مبتدأٌ، و(تَلَا) خبرُه، و(يُؤَاخِذُكُمْ) مفعولٌ مقدَّم، و(ءَالَـٰنَ) عطفٌ عليه حُذف عاطفة كنظائرَ له تقدَّمتْ وتأتي، و(مُسْتَفْهِماً) حالٌ من فاعل (تَلَا) أي قرأه حال كونه مستفهِماً به، ويجوزُ أن يكون حالاً من (ءَالَـٰنَ) جُعل مستفهَما لَمَّا كان الاستفهامُ فيه كما جُعل اللفظُ مخاطَباً لَمَّا كان الخطابُ فيه، والهاءُ مكسورةٌ علىٰ كلا الإعرابَين؛ لأنَّه اسمُ فاعل، ويجوزُ علَى الوجه الثاني أن تُفتحَ علىٰ أنَّه اسمُ مفعول، أي في حال كونه مستفهَماً به، وفيه تجوُّزٌ أيضاً؛ لأنَّ الاستفهامَ ليس به وإنَّما هو بالهمزة، وتقديرُ الكلام: وبعضُهم تَلا ﴿يُؤَاخِذُكُم﴾ كيفما وقَع و﴿ءَالَـٰنَ﴾ مستفهَماً به خاصَّة؛ ليُحترز من نحو: ﴿الَـٰنَ خَفَّفَ اللهُ﴾[2].

---

(١) البيت ١٧٣.

(٢) الأنفال ٦٦.

١٧٥ ـ وَعَاداً الُاولَىٰ وَابْنُ غَلْبُونَ طَاهِرٌ بِقَصْرِ جَمِيعِ الْبَابِ قَالَ وَقَوَّلَا

(وَعَاداً الُاولَىٰ) عطفٌ علَى المستثنىٰ بـ« سِوَىٰ » أيضاً، أي أنَّه لا مدَّ فيها، والمدُّ إنَّما هو في ﴿الُاولَىٰ﴾ وإنَّما أتىٰ بـ(عَاداً) ليَتبيَّنَ محلُّ الخلاف؛ لأنَّ ﴿الُاولَىٰ﴾ في غير هذا نحو: ﴿سِيرَتَهَا الُاولَىٰ﴾[1] ممدودةٌ له علىٰ أصله، والناظمُ لم يتأتَّ له في النظم[2] اللفظُ بـ﴿عَاداً الُّاولَىٰ﴾[3] علىٰ قراءة ورش لأنَّ قراءةَ ورش بإدغام التنوين في اللام بعد نقل حركة الهمزة إليها، كما ستعرفه في « باب نقل حركة الهمزة »، وإنَّما تأتَّىٰ له أن يَلفظَ بها علىٰ وجهٍ من وجوه حمزةَ حالَ الوقف علَى الكلمة، كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالىٰ.

والوجهُ في عدم المدِّ أنَّ الحركةَ المنقولة إلَى اللام معتدٌّ بها، يدلُّ علىٰ ذلك إدغامُ التنوين في اللام؛ إذ لو لم يُعتدَّ بها لم يُدغَم في اللام، بل كان كُسر لالتقاء الساكنين، وإذا [١٠٠/ ب] كانت معتداً بها فكأن لا همزةَ منويَّة، وإذا لم تكن همزةٌ فلا مدَّ لفقد سببه.

ومَن رأىٰ فيه المدَّ ولم يستثنه قال: لأنَّ أصلَ ورش عدمُ الاعتداد بالحركة المنقولة فكأنَّ الهمزةَ موجودة، ولذلك تقول العربُ: الَحْمَر بهمزة الوصل، واعتذَر عن الإدغام بأنَّه عامَل في الإدغام اللفظَ لِما قصَد من التخفيف، إذ لو

(١) طه ٢١.

(٢) سقط من (ص) و(م): النظم.

(٣) النجم ٥٠.

لم يعامله لكسرَ التنوين، ونظيرُه قصدُ التخفيف بمعاملة اللفظ في تفخيم ﴿الْقَمَرِ﴾[١] ﴿وَدُسُرٍ﴾[٢] ونحوِهما حالةَ الوقف بالسكون.

وذكر المهدويُّ أنَّكَ إذا وقفتَ على ﴿عَادًا﴾ فلكَ في ابتداء ﴿الْاولَىٰ﴾ مذهبان: المدُّ إنْ لم تعتدَّ بالحركة، وتركُه إنِ اعتددتَّ به.[٣]

ثمَّ أخبَر أنَّ ابنَ غَلبون قال بقَصْر جميع الباب ـ أي اختاره ـ وقوَّل به ورشاً أي ألزَمه على أصل مذهبه، وجعَله له مذهباً وما سواه غلطاً ووهماً، وقد قرَّره في كتاب «التذكرة» له فأجاد في ذلك[٤]، وهذا هو الحقُّ[٥]، وهو اختيارُ الناظم

---

(١) المدَّثِّر ٣٢ وغيرها.

(٢) القمر ١٣.

(٣) ذكَر المهدويُّ ذلك في شرحه لكتابه الهداية ١/ ٣٩، ونقَله عنه أبو شامة في إبراز المعاني ١/ ٣٣٢.

وهناك مسألةٌ أُخرىٰ عند البدء بكلمة ﴿الْاولَىٰ﴾ تتعلَّق بالاعتداد وعدمِه بالعارض، وهي تحرُّكُ لامِ التعريف بالضمِّ عُروضاً، وبالتالي عدمُ الحاجة لهمزة الوصل عند البدء، إلَّا أنَّه ينبغي للقارئ إذا اعتدَّ بالعارض في هذه المسألة فبدأ: (لُاولَىٰ) أن يَعتدَّ به أيضاً في عدم مَدِّه للواو، وإذا لم يَعتدَّ به فبدأ: ﴿اَلُاولَىٰ﴾ بهمزة الوصل جاز له في البدل المغيِّر بالنقل القَصْرُ والتوسُّط والطُّول، والله أعلم. انظر البدور الزاهرة للقاضي ص ٣٠٨.

(٤) التذكرة لابن غَلبون ١/ ١٠٨.

(٥) قد رَدَّ مكيُّ بنُ أبي طالب في رسالته «تمكين المدِّ في آتَىٰ وآمَنَ وآدَم» على مَن يُنكِر الزيادة في مدِّ البدل لورش، ومنهم طاهر بن غَلبون، وقد أَفردتُّ مناقشةَ هذا الموضوع =

علىٰ ما نقَله عنه الشيخُ السخاويُّ[١]، وإنَّما اختار ابنُ غَلبون القَصْرَ، قال: «لأنَّ المدَّ يؤدِّي إلَى التباس الخبر بالاستفهام».[٢]

قلتُ: ولا أدري كيف يَلتبسُ الخبرُ بالاستفهام في نحو: ﴿ءَامَنَ﴾ و﴿ءَاتَىٰ﴾ وما بعده فإنَّ الاستفهامَ في هذا النحو إذا دخلَتْ همزتُه عليه سُهِّلَتْ همزةُ ﴿ءَامَنَ﴾ وما بعده بينَ بينَ نحو: ﴿ءَآمَنتُمْ لَهُ﴾[٣] والمسهَّلةُ بِزِنَة المحقَّقة، والمدُّ فلا بُدَّ منه، وزيادةُ تمكُّنِه لا تَلتبسُ بالاستفهام أصلاً، وإنَّما قوَّل ورشاً بذلك، قال: لأنَّ نافعاً إنَّما فعَل ذلك علىٰ إرادة التخفيف وإعطاءِ كلِّ لفظٍ حقَّه، فتُوهِّمَ ذلك إشباعاً. وهذا الذي قاله ابنُ غَلبون اعتماداً علىٰ رواية البغداديِّين، وإلّا فالمصريُّون رَوَوُا المدَّ عن ورش.

وممَّن اختار القَصْرَ ـ أيضاً ـ مكيٌّ، قال: «لأنَّ القرَّاءَ كلَّهم عليه إلّا نافعاً، ولأنَّ رواةَ نافع عليه كلَّهم إلّا ورشاً، ولأنَّ رواةَ ورش كلَّهم عليه إلّا المصريِّين».[٤]

وعنىٰ بـ(جَمِيعِ الْبَابِ) كلَّ ما كان فيه حرفُ المدِّ بعد همز ثابت أو مغيَّر.

= بأدلَّة الفريقَين في مبحث خاصّ في دراسة كتاب «التذكرة» لابن غَلبون (١/ ١٠٢) الذي قمتُ بتحقيقه في مرحلة الماجستير.

(١) إبراز المعاني ١/ ٣٣٢.

(٢) التذكرة لابن غَلبون ١/ ١٠٨.

(٣) طه ٧١، الشعراء ٤٩.

(٤) الكشف ١/ ٥٤ بتصرُّف.

وقوله : (طَاهِرٌ) عطفُ بيان لقوله : (ابْنُ غَلْبُونَ) وذلك أنَّ «ابنَ غَلبون» يُطلَق علَى اثنين : أب وابنه، فالأبُ هو عبدُ المُنعم أبوالطيِّب بنُ عُبيدِ الله بنِ غَلْبُونَ الحلبيُّ، سكَن مِصْرَ وبها بَثَّ علومَه، رحمه الله[1] . وابنُه هو أبوالحسن طاهرُ ابنُ عبد المُنعم[2]، وكلاهما من علماء القراءات الشهيرين بها، فأبوه مصنِّفُ كتاب «الإرشاد» وهو شيخُ مكيِّ بنِ أبي طالب، والابنُ هو مصنِّفُ كتاب «التذكرة» وهو شيخُ أبي عمرٍو الدانيِّ، فلذلك قال : (طَاهِرٌ) ليميِّزه من والده .

قوله : (وَعَادًا الْاولَىٰ) مجرورُ المحلِّ عطفاً على «يَاءِ إِسْرَٰءِيلَ» .[3]

قوله : (وَابْنُ غَلْبُونَ) مبتدأ، و(طَاهِرٌ) عطفُ بيان أو بدلٌ، و(قَالَ) خبرُ المبتدأ، أي اعتقَد، و(قَوَّلَ) أي أَلزَم .

وغَلْبُون : اسمٌ عربيٌّ مشتقٌّ من الغَلَبة، كسَعْدُون من السَّعْد، وحَمْدُون من الحمد، واستعمَله [١٠١/أ] الناظمُ غيرَ مصروفٍ هنا ومصروفاً في باب الهمز المفرَد[4]، وهُما مذهبان للنحويِّين مشهوران :

---

(١) تقدَّمتْ ترجمتُه عند شرح البيت ١٠٢، ص ٣٣٤ .

(٢) تقدَّمتْ ترجمتُه عند شرح البيت ٢٥، ص ٩٥ .

(٣) البيت ١٧٣ .

(٤) البيت ٢٢١، في قول الناظم رحمه الله :

وَبَارِئِكُمْ بِالْهَمْزِ حَالَ سُكُونِهِ   وَقَالَ ابْنُ غَلْبُونٍ بِيَاءٍ تَبَدَّلَا

فالمنعُ رأيُ أبي عليٍّ الفارسيِّ، قال: لأنَّه أشبَهَ الأسماءَ الأعجميَّة بما فيه من هذه الزيادة.

والصرفُ رأيُ تلميذه أبي الفتح [١]، ونقَل المنعَ عن أبي عليٍّ ابنُ بَرْهان [٢] في «شرح اللُّمَّع» [٣]، ووقَع في بيتٍ واحد للمتنبِّي لفظُ «حَمْدُون» مصروفاً وغيرَ مصروف، فقال ابنُ جنِّي: «تركَ صرفَ (حَمْدونَ) ضرورةً، وقد أجازه الكوفيُّون» [٤] يعني أنَّ الكوفيِّين يُجيزون في الضرورة منعَ ما ينصرف للعلميَّة فقط [٥]، واستدَلُّوا بأبياتٍ، منها: [٦]

---

(١) عثمان بن جنِّي، أبوالفتح الموصليّ، إمام العربيَّة، صاحب التصانيف. لزِم أبا عليّ الفارسيّ دهراً، وبرَع وصنَّف. ت ٣٩٢ هـ. (إنباه الرواة ٢/ ٣٣٥ ـ السير ١٧/ ١٧).

(٢) عبدالواحد بن عليّ بن بَرْهان أبوالقاسم العُكبَريّ، العلّامةُ شيخ العربيَّة. ت٤٥٦هـ. (إنباه الرواة ٢/ ٢١٣ ـ السير ١٨/ ١٢٤).

(٣) قال فيه: «قال أبوعليّ: حَمْدُونُ يُمنَعُ صَرْفُه للتعريف والعُجمة، وليس بجمعٍ لـ: حَمْد سُمِّيَ به؛ إذ ليس في كلامهم اسمٌ واحدٌ فيه إعرابان» اهـ. شرح اللُّمَّع ٢/ ٤٧٦.

(٤) إبراز المعاني ١/ ٣٣٣.

(٥) انظر الإنصاف ٢/ ٤٩٣ المسألة السبعون.

(٦) البيت من المتقارب، وهو لعبَّاس بن مرداس السُّلميّ ـ رضي الله عنه ـ من قصيدة يُخاطِب بها النبيَّ ﷺ؛ لأنَّ عطاءَه يومَ حُنَين أقلُّ من غيره من المؤلَّفة قلوبُهم، وهو في ديوانه ص ٨٤، والأصول ٣/ ٤٣٧، والإنصاف ٢/ ٤٩٩، وابن يعيش ١/ ٦٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٣٠، ولسان العرب ٦/ ٩٧ (ردس)، والتصريح ٣/ ٥٠٣، =

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ

بمنع مِرْدَاسَ، ورواه المبرِّدُ: شَيْخِي[(١)]، فظهَر من هذا أنَّ اختيارَ أبي الفتح صرفُه.

وقوله: (بِقَصْرٍ) متعلِّقٌ بـ(قَالَ) وما عُطف عليه.

١٧٦ ـ وَعَنْ كُلِّهِمْ بِالْمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ وَجْهَانِ أُصِّلَا

هذا هو القِسمُ الثاني ممَّا يُمكَّنُ فيه حرفُ المدِّ لأجْل ساكنٍ بعده، وما تقدَّم بجميع أنواعه فيما مُكِّن مدُّه لأجْل مجاورة الهمز، فأخبَر عن جميع القرَّاء أنَّ لهم مدَّه مدّاً زائداً على مدِّه الطبيعيِّ إذا وقَع قبل ساكن، قالوا: والعلَّةُ فيه أنَّ جميعَ الكلام لا يُلفَظ فيه بساكن إلّا بحركةٍ قبله لا بسكون مثلِه، فلمَّا وقَع بعد حروف المدِّ واللِّين الساكنُ اللازمُ سكونُه ـ وهو ساكنٌ أيضاً ـ اجتُلبتْ مدَّةٌ تقوم مقامَ الحركة يُتوصَّل بها إلَى التلَّفظ به، وذلك على خمسة أقسام؛ لأنَّه لا يخلو الساكنُ الواقع بعد حرف المدِّ إمَّا أن يكون سكونٌ للوقف أو لغيره، و[سكونُ غير الوقف] [(٢)] إمَّا أن يكون مدغَماً أو غيرَ مدغَم، والمدغَمُ إمَّا واجبُ الإدغام

=وبلا نسبة في سرّ الصناعة ٢/ ٥٤٦، ٥٤٧ وهو في الموضع الثاني بلفظ: يَفُوقَانِ شَيْخِيَ فِي مَجْمَعِ، وهي رواية حكاها البغداديُّ في الخزانة ١/ ١٤٨ عن المبرِّد، وحكى ردَّ ابن مالكٍ لها في شرح التسهيل ٣/ ٤٣٠، وعليه فلا شاهد فيه، وذكَر ابنُ السرَّاج في الأصول ٣/ ٤٣٨ أنَّها الرواية الصحيحة.

والشاهد فيه منع «مِرْدَاسَ» من الصرف، وليس فيه إلَّا عِلَّة واحدة وهي العَلَميَّة.

(١) انظر الخزانة ١/ ١٤٨.

(٢) تكملة لبيان الأقسام الخمسة التي نَصَّ عليها المصنِّفُ.

لغةً نحو: ﴿الضَّآلِّينَ﴾[١] و﴿الطَّآمَّةُ﴾[٢] و﴿الصَّآخَّةُ﴾[٣] و﴿دَآبَّةٍ﴾[٤] و﴿جَآنٌّ﴾[٥] و﴿أَتُحَـٰٓجُّوٓنِّي﴾[٦] و﴿أَتَعِدَانِنِّي﴾[٧] فيمَن شدَّدهما[٨]، و﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾[٩]، و﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ﴾[١٠]. وإمَّا جائزٌ نحو: ﴿نُصِيبُ بِّرَحْمَتِنَا﴾[١١] ﴿إِنَّ كِتَـٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِي﴾[١٢] في قراءة أبي عمرو، ﴿وَلَا تَّعَاوَنُواْ﴾[١٣]، ﴿وَلَا تَّنَابَزُواْ﴾[١٤]،

---

(١) الفاتحة ٧ وغيرها.

(٢) النازعات ٣٤.

(٣) عبس ٢٣.

(٤) الأنعام ٣٨ وغيرها.

(٥) النمل ١٠ وغيرها.

(٦) الأنعام ٨٠.

(٧) الأحقاف ١٧.

(٨) قرأ ﴿أَتُحَـٰٓجُّوٓنِّي﴾ بتشديد النون: ابنُ كثير وأبوعمرو، وهشامٌ بخلافٍ عنه، وعاصمٌ وحمزةُ والكسائيُّ، والباقون بتخفيفها. وقرأهشامٌ: ﴿أَتَعِدَانِّي﴾ بنونٍ واحدة مشدَّدة، والباقون بنونَين مكسورتَين. التيسير ص ١٠٤، ١٩٩.

(٩) الأنعام ١٤٣، ١٤٤.

(١٠) النمل ٥٩.

(١١) يوسف ٥٦.

(١٢) المطفِّفين ١٨.

(١٣) المائدة ٢. =

في قراءة البزِّيِّ.

وغيرُ المدغَم: إمَّا في فواتح السُّوَر نحو: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾(١)، ﴿حمٓ﴾(٢) ﴿نٓ﴾(٣) ﴿قٓ﴾(٤)، وإمَّا في غير فواتح السُّوَر نحو: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ موضعَين في يونس [٥١، ٩١]، ﴿وَمَحْيَايْ﴾(٥) و﴿الَّـٰيْ﴾(٦) في قراءة من أسكَن.(٧)

فهذا كلُّه هو مرادُه بقوله: (مَا قَبْلَ سَاكِنٍ) إلَّا أنَّه يَدخل في إطلاقه نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ﴾(٨) ﴿إِذَا الشَّمْسُ﴾(٩) ﴿وَقَالُواْ اتَّخَذَ اللهُ﴾(١٠) ﴿وَالْمُقِيمِي

= (١٤) الحجرات ١١.

(١) مريم ١.

(٢) غافر ١، وغيرها.

(٣) القلم ١.

(٤) قٓ ١.

(٥) الأنعام ١٦٢.

(٦) الأحزاب ٤ وغيرها.

(٧) قرأ نافعٌ بخلاف عن ورش: ﴿وَمَحْيَايْ﴾ بإسكان الياء، وقرأ البزِّيُّ وأبوعمرو: ﴿الَّـٰيْ﴾ بإسكان الياء وصلاً ووقفاً. التيسير ص ١٠٨، ١٧٧.

(٨) الانفطار ١ وغيرها.

(٩) التكوير ١.

(١٠) البقرة ١١٦.

الصَّلَوٰةِ﴾(١) ممَّا بعده مدغَم، ونحو: ﴿وَإِذَا الْجِبَالُ﴾ (٢)﴿وَقَالُواْ الْحَمْدُ﴾(٣) ﴿وَمِنْهُم مَّنْ خَسَفْنَا بِهِ الْأَرْضَ﴾(٤) ممَّا بعده غيرُ مدغَم، فهذان النوعان يَصدُق عليهما أنَّه قد وقَع في كلٍّ منهما حرفُ المدِّ قبل ساكن، ألا ترىٰ أنَّ ألفَ ﴿إِذَا﴾ وقعَتْ قبل لام ﴿الشَّمْسُ﴾ و﴿السَّمَاءُ﴾و﴿الْجِبَالُ﴾، وواوُ ﴿وَقَالُواْ﴾ قبل(٥) لام ﴿الْحَمْدُ﴾، وياءُ﴿بِهِۦ﴾ قبل لام ﴿الْأَرْضَ﴾، وإنَّما ترَك التنبيهَ علىٰ ذلك لأنَّه من المعلوم حذفُ حرف المدِّ لالتقاء الساكنَين، وضابطُه أن نقول: شرطُ الإدغام في هذا الباب أن يكون [١٠١/ ب] في كلمة نحو: ﴿الطَّامَّةُ﴾(٦) أو واقعاً بعد التقاء كلمتَين نحو قراءة أبي عمرو: ﴿نُصِيب بِّرَحْمَتِنَا﴾ (٧)، وقراءةِ البزِّيِّ: ﴿وَلَا تَّنَابَزُواْ﴾(٨)، فإن كان الإدغامُ في الكلمة الثانية سابقاً علَى التقائهما، مستمرَّةً حالُه علىٰ ذلك ـ نحو ما تقدَّم من ﴿إِذَا الشَّمْسُ﴾ ﴿وَقَالُواْ الْحَمْدُ لِلهِ﴾ ـ فإنَّ حرفَ المدِّ يُحذف ولا يُثبَت، وقد تقدَّم تحقيقُ هذا.

---

(١) الحجّ ٣٥.

(٢) المرسَلات ١٠ وغيرها.

(٣) فاطر ٣٤ وغيرها.

(٤) العنكبوت ٤٠. وموضع الاستشهاد حذفُ ياء الصلة من ﴿بِهِۦ﴾ لالتقاء الساكنَين.

(٥) تحرَّفتْ في النُّسخ الثلاث إلىٰ: فصل.

(٦) النازعات ٣٤.

(٧) يوسف ٥٦.

(٨) الحجرات ١١.

ثمَّ قال: (وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ وَجْهَانِ)، يعني: إذا وقَع حرفُ المدِّ قبل ساكن عرَض سكونُه لأجْل الوقف فهل يُمكَّنُ مدُّه ـ لأنَّه قبل ساكن لفظاً ـ أو يُكتفىٰ بمدِّه الطبيعيِّ نظراً إلَى الأصل ؟ وجهان محكيَّان عن جميع القرَّاء، وهُما راجعان إلَى اعتبار اللفظ تارةً وإلَى الأصل أخرىٰ.

واختلَف الناسُ في المدِّ إذا قيل به هل هو مشبَع أو متوسط ؟ وجهان، فتجيء ثلاثةُ أوجه: المدُّ والقَصْر والتوسط، كالأوجه السابقة لورش في ﴿ءَامَنَ﴾ وبابِه، وجعَل الشيخُ شهابُ الدِّين الثالثَ مفهوماً من قوله: (أُصِّلَا) قال: «أي جُعلا أصلاً يُعتمد عليه، وأشار بقوله: (أُصِّلَا) إلىٰ وجهٍ ثالث، وهو الاقتصارُ علىٰ ما في حرف المدِّ من المدِّ»[1]. وهذا فهمٌ بعيد لأنَّ المصنِّف إنَّما ذكَر المدَّ ولم يبيِّن إفراطَه ولا توسطَه، ثمَّ ذكَر بعد ذلك وجهَين عند سكون الوقف، فعُلم أنَّهما المدُّ وضدُّه، وهو القَصْر، ولو كان الأمرُ علىٰ ما قال السخاويُّ[2] لَمَا كان في مدِّه خلافٌ، وإنَّما الخلاف في قَدْرِ ذلك المدِّ، قال أبوشامة: «وهذا لا يُفهَم من عبارته في نظمه» ثمَّ قال: «وقوله: (أُصِّلَا) تنبيهٌ علَى الوجوه الثلاثة، كأنَّه قال: اختُلف في مدِّه وقَصْره بالنظر إلىٰ أصل الكلام في ذلك، ثمَّ إذا قيل بالمدِّ فهل هو مشبَع أو متوسِّط ؟ فيه وجهان» انتهىٰ[3]. فقد نفىٰ هو فَهْمَ ثلاثةِ الأوجه من عبارة الناظم رادّاً علىٰ شيخه، ثمَّ قال هو: «فيه تنبيهٌ علىٰ

(١) إبراز المعاني ١/ ٣٣٥.

(٢) وذلك علىٰ ما نقَله عنه أبوشامة في إبراز المعاني ١/ ٣٣٥.

(٣) إبراز المعاني ١/ ٣٣٥.

الأوجه الثلاثة » فيَرِدُ عليه ما أورَده هو على شيخه، إلّا أن يقال: فَرْقٌ بين قولنا: أشار إلىٰ كذا، وبين قولنا: نبَّه علىٰ كذا؛ فإنَّ الإشارةَ أصرَحُ من التنبيه، وفيه نظر.

وتَبِع أبو عبد الله السَّخاويَّ في هذا الفهم فقال: «كأنَّ لجميع القرَّاء فيه وجهان: الطولُ والتوسط، ولم يصرِّح بهما لشهرتهما، ونبَّه بقوله: (أُصِّلَا) علىٰ أنَّ الوجهَين المشارَ إليهما جُعلا أصلاً يُعتمد عليه، وأشار به أيضاً إلىٰ وجهٍ ثالث عُزي لجماعة من المتأخِّرين لم يُؤصَّل ولم يُعتمد عليه، وهو القَصْر» انتهىٰ.(١)

واختار جماعةٌ ـ منهم الحصريُّ ـ القَصْرَ، قال [أبو شامة](٢): «لأنَّه كسائر ما يُوقَف عليه مِمَّا قبله حرفٌ ساكن صحيح نحو: ﴿وَالْعَصْرِ﴾(٣)، و﴿بِالصَّبْرِ﴾(٤) و﴿خُسْرٍ﴾(٥) فما الظنُّ بما قبله حرفُ مدٍّ» وقد نظَم ذلك في قصيدته المشهورة المنظومةِ في قراءة نافع فقال:(٦)

---

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٦٧/ أ.

(٢) تكملة لازمة، انظر إبراز المعاني ١/ ٣٣٦.

(٣) العصر ١.

(٤) البقرة ٤٥ وغيرها.

(٥) العصر ٢.

(٦) البيتان من الطويل، وهما في القصيدة الحصريَّة في قراءة نافع وشرحها ٢/ ٥٩، وإبراز المعاني ١/ ٣٣٦.

وَإِنْ يَتَطَرَّفْ عِنْدَ[١] وَقْفِكَ سَاكِنٌ فَقِفْ دُونَ مَدٍّ ذَاكَ رَأْيِي بِلَا فَخْرِ

فَجَمْعُكَ بَيْنَ السَّاكِنَيْنِ يَجُوزُ إِنْ وَقَفْتَ وَهَذَا مِنْ كَلَامِهِمُ الْحُرِّ

[١٠٢/أ] وقد تقدَّم وجها المدِّ والقَصْر، ووجهُ التوسط أنَّه لم يَبلغ مبلغَ ما جاوَر الساكنَ الأصليَّ، ولا مبلغَ ما جاوَر الحركةَ، فأُعطيَ حُكماً بين حُكمَين.

واعلم أنَّ هذا الحُكمَ المذكورَ في الوقف إنَّما يأتي بأوجهه الثلاثة حيث وُقف بالسكون المحض، سواءٌ كان معه إشمامٌ أم لم يكن، نحو: ﴿نَسْتَعِينُ﴾[٢]، و﴿يُؤْمِنُونَ﴾[٣]، و﴿الْمَصِيرُ﴾[٤]، و﴿الْأَلْبَٰبِ﴾[٥]، أمَّا إذا وقَف بالرَّوْم فلا سبيلَ إلىٰ الطول والتوسُّط ألبتَّة؛ لأنَّه لم يَلقَ ساكناً بعده، وهذا بخلاف الإشمام فإنَّه ضمُّ الشفتَين فقط، ولا عملَ لِلِّسان فيه.

واعلم أنَّه لا فَرْقَ في حرف المدِّ بينَ أن يكونَ مرسوماً خطّاً نحو ما مثَّلتُ به، أم محذوفاً رسماً نحو: ﴿الرَّحْمَٰنِ﴾[٦]، ولا بينَ أن يكون بدلاً من همزة

---

(١) في النُّسخ الثلاث: «دون» والتصويب من المصدرَين السابقَين.

(٢) الفاتحة ٥.

(٣) البقرة ٣ وغيرها.

(٤) البقرة ١٢٦ وغيرها.

(٥) البقرة ١٧٩ وغيرها.

(٦) الفاتحة ١ وغيرها.

نحو: ﴿الذِّيبُ﴾[1] و﴿يُوتَ﴾[2] و﴿الرَّاسُ﴾[3]، أو غيرَ بدل نحو ما تقدَّم تمثيلُه.

وعلى قول الناظم: (أُصِّلَا) اعتراضٌ، وهو أنَّه يُوهِم أنَّه رمزٌ لنافع، وهذا كما تقدَّم من الاعتراض عليه في قوله: [4]

وَوَسَّطَهُ قَوْمٌ. . . . .

وأنَّه لا يتقاعد عن أن يكون مثلَ قوله: [5]

حَمَىٰ صَفْوَهُ قَوْمٌ. . . . . .

وأُجيبَ عن هذا الاعتراض بقوله أولاً: (وَعَنْ كُلِّهِمْ) فهذا يُفهِم أنَّه لجميع القرَّاء، فكيف يُوهِم أنَّه رمزَ للبعض مع إرادته الكلَّ؟ فقيل في ردِّ هذا الجواب: إنَّ قوله: (وَعَن كُلِّهِمْ) لا يَدفع هذا الإيهامَ؛ لاحتمال أن يقال: الذي هو عن كلِّهم هو غيرُ سكون الوقف. وهذا الردُّ مردودٌ بأنَّ قوله: (وَعَن كُلِّهِمْ بِالْمَدِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ) تقديرُه: ساكنٌ لغير الوقف، ثمَّ قابَله تقسيمٌ فقال: (وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ وَجْهَانِ) للكلِّ أيضاً، وهو جوابٌ صحيح.

وقول الناظم: (وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ) ولم يَقُل: وَعِنْدَ الْوَقْفِ، وفيه

---

(١) يوسف ١٣، ١٤، ١٧.

(٢) البقرة ٢٤٧ وغيرها.

(٣) مريم ٤.

(٤) البيت ١٧٢.

(٥) البيت ١٦١.

معنىً لطيفٌ، وهو أنَّه لو قال ذلك لدخَل معه وجهُ الرَّوْم؛ لأنَّه من جملة أوجه الوقف، لكنَّ الرَّوْمَ لا مَدَّ معه، فنصَّ علَى السكون ليَخرجَ من الرَّوْم، وتقدَّم أنَّ السكونَ قد يَصحَبُه إشمامٌ وقد لا.

قوله: (مَا قَبْلَ سَاكِنٍ) مبتدأٌ، و(مَا) موصولةٌ بمعنَى «الذي»، والخبرُ أحد الجارَّيْن المتقدِّمَين، فأيُّهما جُعل خبراً تعلَّق الآخَرُ به أو بعامله، والظاهرُ أنَّ الخبرَ منهما (بِالْمَدِّ) والعاملُ في هذا الجارِّ إذا جُعل خبراً كونٌ مطلَق علَى القاعدة، أي ما قبل ساكن كائنٌ أو مستقِرٌّ، أو كان أو استقَرَّ عن كلِّهم بالمدِّ.

وقال أبو شامة: «فإن جعَلتَ الخبرَ (بِالْمَدِّ) كان التقدير: والذي قبل ساكن مقروءٌ بالمدِّ عن كلِّهم، وإن جعَلتَ الخبرَ (عَن كُلِّهِمْ) كان التقدير: مرويٌّ عن كلِّهم بالمدِّ» انتهىٰ[1]. وهذا إن أراد به تفسيرَ المعنىٰ - لا الإعراب - فواضحٌ؛ لما تقدَّم من أنَّه لا يُقدَّر في الصناعة إلّا كونٌ مطلَق، وما قدَّره كونٌ مقيَّد.

ويجوزُ أن يكون أحدُ الجارَّيْن حالاً من الضمير المستتِر في أحدهما إذا جُعل خبراً، ويجوزُ عند من يَرىٰ زيادةَ الباء في المبتدأ مطلَقاً أن يكون (عَن كُلِّهِمْ) خبراً مقدَّماً و(بِالْمَدِّ) مبتدأً مؤخراً، والباءُ مزيدة فيه، ويكون (مَا قَبْلَ سَاكِنٍ) في موضع مفعولٍ به العاملُ [١٠٢/ ب] فيه المدُّ، وهو مصدرٌ معرَّف بـ«ال»، والتقديرُ: المدُّ ما قبل ساكن عن كلِّ القرَّاء، والباءُ تُزاد في المبتدأ نحو:

---

(١) إبراز المعاني ١/ ٣٣٣.

﴿بِأَييِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾[١] وهذا ليس بصحيح؛ لأنَّها لا تزادُ إلّا في : بحَسْبِكَ زَيدٌ، خاصَّةً، وأبوشامة استشعَر هذا الوجهَ لكنَّه لم يَرتَضِه فقال: «ولولا الباءُ في (بِالْمَدِّ) لكان (مَا قَبْلَ سَاكِنٍ) مفعولاً به»[٢]. فأتى بهذه العبارة المختصَرة الوجِزة[٣] ومرادُه ما ذكرتُه.

ويجوزُ أن يكون (مَا قَبْلَ سَاكِنٍ) مفعولاً بمضمَر، والجارَّان متعلِّقان بذلك المضمَر، والتقديرُ: واقرأ ما قبل ساكن بالمدِّ عن كلِّهم، وهو أقلُّ تكلُّفاً وأصرحُ معنىً.

قوله: (وَعِنْدَ سُكُونِ) خبرٌ مقدَّم، و(وَجْهَانِ) مبتدأٌ مؤخَّر، و(أُصِّلَا) جملةٌ في موضع الصفة لهما، والألفُ ضميرُهما.

* * *

(١) القلم ٦.

(٢) إبراز المعاني ١/ ٣٣٣.

(٣) في (ت): الوجيزة.

١٧٧ ـ وَمُدَّ لَهُ عِنْدَ الْفَوَاتِحِ مُشْبِعاً وَفِي عَيْنٍ الْوَجْهَانِ وَالطُّولُ فُضِّلَا

أخَذ يتكلَّم في فواتح السُّوَر، وهي أسماءُ حروف التَّهجِّي المفتتَحِ بها السُّوَر وفاتحةُ الشيء أوَّله، ومنه: فاتحةُ الكتاب، وهذه الحروفُ أوائلُ سُوَرها فهي فواتحُها، وهي أربعةُ أقسام:

قِسمٌ وقَع فيها قبل الساكن حرفُ مدٍّ، نحو: «ميم» من ﴿الٓمٓ﴾[1]، و﴿طسٓمٓ﴾[2] و﴿حمٓ﴾ من جميع سورها[3]، ونحو: ﴿نٓ﴾[4] و﴿قٓ﴾[5] و﴿صٓ﴾[6] و«لام»[7] و«كاف»[8] و«سين»[9].

وقِسمٌ وقَع فيها حرفُ مدٍّ ولا ساكنَ بعده نحو: طا، ها، را، حا.

وقِسمٌ لم يقع قبل ساكنِه حرفُ علَّة ألبتَّة، نحو: ألف من ﴿الٓمٓ﴾،

(١) البقرة ١ وغيرها.

(٢) الشعراء ١، القصص ١.

(٣) وهي سبعة: غافر، فصِّلت، الشورىٰ، الزخرف، الدخان، الجاثية، الأحقاف.

(٤) القلم ١.

(٥) قٓ ١.

(٦) صٓ ١.

(٧) في نحو ﴿الٓر﴾ يونس ١ وغيرها.

(٨) مريم ١.

(٩) في نحو ﴿طسٓ﴾ النمل ١.

و﴿الٓر﴾[١]، و﴿الٓمٓر﴾.[٢]

وقد أتَى الناظمُ علىٰ جميع الأقسام، وبدأ بالأوَّل منها فقال: (وَمُدَّ لَهُ) أي للساكن؛ لأنَّ كلامَه في البيت فيما مُدَّ لأجْل ساكن، فكأنَّه قال: ومُدَّ للساكن أيضاً في مواضعَ أُخَرَ.

وقولُه: (مُشْبِعاً) أي مطوِّلاً، وذلك نحو: ميم، وصاد، ونون، كما تقدَّم المدُّ في نحو: ﴿دَابَّة﴾[٣] و﴿الطَّآمَّةُ﴾[٤]، وهذا بخلاف المدِّ لسكون الوقف، وظاهرُ كلام الناظم أنَّه لا فَرْقَ في هذا بينَ مدغَم وغيرِه، فالمدُّ فيهما سواءٌ، وفضَّل بعضُهم مدَّ المدغَم علىٰ غيره، فيزيدُ مدَّ لام علىٰ مدِّ ميم من ﴿الٓمٓ﴾ ويزيدُ مدَّ سين علىٰ مدِّ ميم من قوله تعالىٰ: ﴿طسٓمٓ﴾.[٥]

وذكَر مكيٌّ الوجهَين معلِّلاً تفضيلَ المدِّ بأنَّ المشدَّدَ حرفٌ يقومُ مقامَ حرفَين بطول المدِّ قبله لاشتغال اللسان بإخراج حرفٍ هو في الأصل حرفان، وبأنَّ جوازَ التقاءِ الساكنَين وصلاً إنَّما هو في الأصل للمشدَّد ثمَّ قِسْنا غيرَه عليه، والأصلُ له مَزِيَّةٌ علىٰ الفرع، وعلَّل التسويةَ بين المدَّتَين بأنَّ «المدَّ وجب لاجتماع

(١) يونس ١ وغيرها.

(٢) الرعد ١.

(٣) البقرة ١٦٤ وغيرها.

(٤) النازعات ٣٤.

(٥) الشعراء ١، القصص ١.

الساكنَين فكيفما اجتمعا وجَب المدُّ» انتهىٰ .[١]

وهذه العلَّةُ الثانية بمجرَّدها غيرُ وافية بالمقصود، فإنَّه لا نزاعَ في وجوب المدِّ، إنَّما النزاعُ في قَدْرٍ زائد علىٰ ذلك فيما أُدغِم، وغايتُها[٢] أن يقول: والمدُّ محصِّلٌ للغرض في النوعَين فلا فائدةَ في زيادةِ مدٍّ آخَرَ؛ إذ يجتمعُ ثلاثُ مدَّات: المدُّ الطبيعيُّ، والمدُّ الذي يُزاد عليه، والمدُّ الآخَر الذي وقَع فيه الخلاف، فإن تحرَّكَ هذا الساكنُ لساكنٍ آخَرَ بعده نحو: (ميمَ اللهُ) [١٠٣/أ] في أوَّل آل عمران لجميع القرَّاء، أو تحرَّكَ لنقلِ حركة همزةٍ إليه نحو: (ميمَ احَسِبَ) في أوَّل العنكبوت في قراءة ورش، ففي المدِّ وجهان.

ونقَل أبوشامة أنَّ أقيَسَهما المدُّ وتركُ الاعتداد بالعارض[٣]، والوجهان نقَلهما مكيٌّ[٤] والمهدويُّ[٥]، قال أبوعبد الله: «ولو أُخذ بالتوسط في ذلك مراعاةً لجانبي اللفظ والحكمِ لكان وجهاً»[٦] يعني كما تقدَّم في نظائره من

(١) الكشف ١/ ٦٦، ٦٧.

(٢) في (ت): ومنها.

(٣) إبراز المعاني ١/ ٣٣٧.

(٤) الكشف ١/ ٦٤، ٦٥.

(٥) انظر: شرح الهداية للمهدويّ ١/ ٣٣.

(٦) اللآلئ الفريدة لوحة ٦٧/ ب.

سكون الوقف ونقلِ حركة الهمزة في ﴿عَادًا الْأُولَىٰ﴾[1]، ثمَّ أخَذ أبو عبد الله يذكُر خلافَ الناس في حركة الميم من ﴿الٓمٓ * اللَّهُ﴾ في آل عمران [١، ٢] هل هي حركةُ نقلٍ أو حركةُ التقاء الساكنَين ؟[2] وهذا لا فائدةَ في ذكره هنا، وإنَّما محلُّه كتبُ النحو والإعراب، وقد أتقنتُ هذه المسألةَ ـ ولله الحمد ـ في كتابي المشار إليه بأدلَّتها والاعتراضات عليها والأجوبةِ عنها، فعليكَ باعتباره.

ثمَّ أخَذ الناظمُ يذكُر أنَّ في القِسم الثاني من الفواتح ـ وهو ما كان قبل الساكن فيه حرفُ لِينٍ ـ خلافاً عن المشايخ، فقال: (وَفِي عَيْنٍ الْوَجْهَانِ) أي الوجهان المتقدِّمان في قوله:[3]

وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ وَجْهَانِ أُصِّلَا

فـ«ال» فيهما للعهد[4]، وقد تقدَّم لكَ خلافٌ في الوجهَين هناك: هل هما التطويلُ والتوسط ـ كما نبَّه عليه السخاويُّ[5] وأبو عبدالله[6] ـ أو الطولُ والقَصْر وهو عائد هنا ؟ واختار أبو شامة أن يكون مرادُه بالوجهَين هنا الطولَ والتوسط، قال: «ولهذا قال: (وَالطُّولُ فُضِّلَا) يعني الإشباعَ، ولم يَقُلْ: والمدُّ فُضِّلا؛

---

(١) النجم ٥٠.

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ٦٧/ ب، ٦٨/ أ.

(٣) البيت ١٧٦.

(٤) تصحَّفتْ في (ص) و(م) إلىٰ: قال فهما للعهد.

(٥) وذلك علىٰ ما نقَله عنه أبو شامة في إبراز المعاني ١/ ٣٣٥.

(٦) اللآلئ الفريدة لوحة ٦٨/ أ.

لأنَّ المدَّ في الوجهَين »[١]، ولم يذكُر أبوعبد الله هنا إلّا أنَّهما الطول، ثمَّ قال: «غيرَ أنَّ الناظمَ نَصَّ علىٰ تفضيل الطول، وهو مذهبُ ابنِ مجاهد، وعليه جِلَّةُ أهل الأداء، وذهَب ابنُ غَلبونَ[٢] وغيرُه إلىٰ تفضيل التوسط»[٣].

قلتُ: ولا مانعَ أن يؤخذَ من قوله: (الْوَجْهَانِ) القَصْرُ والمدُّ من غير إشباع ويكونُ قوله: (وَالطُّولُ فُضِّلَا) إشارةً إلىٰ تفضيل الوجه الثالث عليهما وهو الإشباع، وقد صرَّح أبوشامة هُنا بأنَّ المرادبالوجهَين القَصْرُ والمدُّفقال: «وقوله: (الْوَجْهَانِ) الألفُ واللام للعهد، أي الوجهان المذكوران في المدِّ لسكون الوقف في البيت قبله هما في (عين) مطلَقاً، وصلاً ووقفاً، ثمَّ قال: (وَالطُّولُ فُضِّلَا) يعني المدَّ في (عين) لأنَّه لاجتماع الساكنَين، مع أنَّ الثاني ليس بعارض بخلاف سكون الوقف»[٤] ويدلُّ علىٰ أنَّه أراد الطولَ والقَصْرَ أنَّه لم يَختر في الوجهَين السابقَين إلّا المدَّ والقَصْرَ، ووهَّم شيخَه في فهمه غيرَ ذلك، وقد تقدَّم ذلك، وأنَّه هو وقَع فيه أيضاً[٥]، ويدلُّ عليه أيضاً أنَّه قال: «يعني المدَّ في (عين)»[٦] والمدُّ إنَّما يقابِل القَصْرَ، ويدلُّ عليه أيضاً ما قدَّمتُه عنه من قوله: إنَّ الأَوْلىٰ هنا

---

(١) إبراز المعاني ١/ ٣٣٨.

(٢) انظر: التذكرة لطاهر بن غلبون ١/ ٦٩.

(٣) اللآلئ الفريدة لوحة ٦٨/ أ.

(٤) إبراز المعاني ١/ ٣٣٨.

(٥) انظر شرح البيت ١٧٦، ص ٦٧٥.

(٦) إبراز المعاني ١/ ٣٣٨.

أن يكون الوجهان الإشباعَ وعدمَ الإشباع، وهو التوسط. ثمَّ قال: «ويحتمل أنَّه عنىٰ أنَّ الطولَ فُضِّل في (عين) وفي المدِّ لسكون الوقف لشَبه الجميع بباب ﴿دَآبَّة﴾، ولا نظرَ إلىٰ عروض السكون في الوقف». [1]

والوجهُ في [١٠٣/ ب] عدم تمكين المدِّ في (عين) أنَّ حرفَ العلَّة حرفُ لِينٍ فقط لانفتاح ما قبله، فلم يَقْوَ المدُّ فيها قوَّتَه في الياء المكسور ما قبلها، والوجهُ في التطويل أنَّه قياسُ مذهبهم في الفصل بين الساكنَين، وفيه أيضاً تجانُسُه [2] لِما جاورَه من المدود، ووجهُ التوسط الفَرْقُ بين ما وَلِيَ حركتَه المجانِسة وبين ما ولِيَتْه غيرُ [3] حركتِه المجانِسة، فجُعل للأوَّل مَزِيَّةٌ علىٰ الثاني. قال مكيٌّ: «مدُّ (عين) دون مدِّ (ميم) قليلاً؛ لانفتاح ما قبل [الياء في هجاء] [4] (عين) لأنَّ حرفَ المدِّ واللِّين أمكَنُ في المدِّ من حرف اللِّين» ثمَّ قال: «ولو قال قائلٌ: أُسَوِّي بينهما في المدِّ لأنَّ في كلٍّ منهما ساكنَين اجتمعا، لكان قياساً، لكنَّ تفضيلَ مدِّ (ميم) أقوىٰ في النظر وفي الرواية لجميع القرَّاء» قال: «وأكثرُ هذا المدِّ إنَّما أُخذ مشافَهةً وليس كلُّه بمنصوص عليه». [5]

---

(١) إبراز المعاني ١/ ٣٣٨.

(٢) في (ت): مجانسته.

(٣) تحرَّفتْ في النُّسخ الثلاث إلىٰ: عن.

(٤) تكملة من «الكشف» ١/ ٦٧.

(٥) الكشف ١/ ٦٧.

ولم يَرِدْ (عين) إلّا في سورتَين: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾[1] ﴿حمٓ * عٓسٓقٓ﴾[2].

قوله: (وَمُدَّ لَهُ): (مُدَّ) فعلُ أمر، ويجوزُ في دالِه المشدَّدة ثلاثُ الحركات: فالفتحُ تخفيف، والضمُّ إتباع، والكسرُ لالتقاء الساكنَين، وكذا كلُّ أمرٍ مضمومِ الفاء، عينُه ولامُه من واد واحد نحو: عُدَّ وشُدَّ وسُدَّ، فإنِ انكسرتِ الفاءُ نحو: فِرَّ، فالكسرُ من وجهَين، والفتحُ علَى التخفيف، وإنِ انفتحتْ نحو: عَضَّ، فالفتحُ من وجهَين، والكسرُ علىٰ أصلِ التقاء الساكنَين.

قولُه: (لَهُ) متعلِّقٌ بـ(مُدَّ)، واللامُ للعلَّة، أي: لأَجْلِه، والضميرُ للساكن.

قوله: (عِنْدَ الْفَوَاتِحِ) متعلِّقٌ بـ(مُدَّ) أيضاً، أو بمحذوف علىٰ أنَّه حالٌ من هَاء (لَهُ)، أي مُدَّ له حالَ كونه عند الفواتح، و«عِنْدَ» تجوَّز بها هنا عن الظرفيَّة؛ إذِ التقديرُ: فيها وبحضرتها. قال أبو شامة: «ولا بُعدَ في أن يُتجوَّزَ بالشيء عن الشيء».[3]

والفواتح جمع فاتحة، نحو: ضَوارِب في ضارِبة.

قوله: (مُشْبِعاً) يجوز أن تُكسَر باؤُه علىٰ أنَّه حالٌ من فاعل (مُدَّ) ويكون المفعولُ مقدَّراً، أي مُشبِعاً مدَّه، وأن تُفتح: إمَّا علىٰ أنَّه حالٌ من مفعول (مُدَّ) أي مُدَّ حرفَ المدِّ حال كونه مشبَعاً، وإمَّا علىٰ أنَّه نعتُ مصدر محذوف، أي

---

(١) مريم ١.

(٢) الشورىٰ ١، ٢.

(٣) إبراز المعاني ١/ ٣٣٧.

مدّاً مشبَعاً، كذا عبارةُ غالب النحويِّين في نظائره، وسيبويه يَجعل مثلَ هذا حالاً[1]، وتحقيقُ المذهبَين مذكورٌ في غير هذا.[2]

قوله: (وَفِي عَيْنٍ) خبرٌ مقدَّم، و(الْوَجْهَانِ) مبتدأٌ مؤخَّر، وأعرَب لفظَ (عَيْنٍ) فلذلك جرَّها ونوَّنها، وكان الوجه أن يحكيَها، لكن منَع من ذلك كونُ الشِّعر لا يُجمَع فيه بين ساكنَين، ولَمَّا انتفىٰ هذا المانعُ من «ألف» و«طه» لفَظ بهما محكيَّين في البيت الآتي، والوجهان ظاهرُ كلامه أنَّهما لجميع القرَّاء؛ لأنَّ كلامَه فيما اتَّفقوا عليه، وإلىٰ ذلك ذهَب مكيٌّ[3]، وقيل: بلِ الوجهان مختصَّان بورش، وإليه ذهَب ابنُ شُريح والمهدويُّ.[4]

قوله: (وَالطُّولُ) مبتدأٌ، و(فُضِّلَ) فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمفعول، وهو خبرُ المبتدأ، ومعنىٰ (فُضِّلَ)، أي علىٰ القَصْر أو علىٰ التوسط علىٰ حسْب ما تقدَّم.

١٧٨ ـ وَفِي نَحْوِ طَهَ الْقَصْرُ إِذْ لَيْسَ سَاكِنٌ وَمَا فِي أَلِفْ مِنْ حَرْفِ مَدٍّ فَيُمْطَلَا

[١٠٤/أ] هذا هو القِسمُ الثالث ممَّا لم يقع بعد حرف المدِّ ساكنٌ، ولا مدَّ فيه لعدم مقتضي ذلك، فكلُّ ما كان من حروف الهجاء علىٰ حرفَين ثانيهما حرفُ مدٍّ ولِين فلا مدَّ فيه أَلْبتَّة لِما تقدَّم، وذلك خمسةُ أحرف: را، طا، ها، يا، حا.

---

(١) انظر الكتاب ١/ ٣٤٠ـ٣٤٢.

(٢) انظر المقتضب ٣/ ٢٢٩، وحاشية الصفحة المذكورة.

(٣) الكشف ١/ ٦٧.

(٤) انظر: الكافي لابن شُريح ص ٢١، وشرح الهداية للمهدويّ ١/ ٣٢.

قوله: (وَمَا فِي أَلِفْ) هذا هو القِسمُ الرابع ممَّا آخِرُه ساكنٌ ولكن ليس فيه مدٌّ، ولا مدَّ في هذَين النوعَين أَلْبتَّة لِما تقدَّم.

وتلخَّص ممَّا تقدَّم أنَّ الفواتح على أربعة أقسام كما تقدَّم:

قِسمٌ على ثلاثة أحرف، والتقى فيه حرفُ المدِّ مع ساكن، وذلك سبعُ مواضع: أربعةٌ مع الألف وهي: صاد، كاف، قاف، لام، واثنان مع الياء وهُما: ميم، سين، وواحدٌ مع الواو وهو نون، فهذا القِسمُ ممدودٌ بلا خلاف.

القِسمُ الثاني كذلك، إلّا أنَّ قبل الساكن حرفَ لِينٍ، وذلك لفظٌ واحد في موضعَين، وهو «عَيْن» وفيه خلاف تقدَّم تحريرُه.

والثالثُ ما لم يقع فيه بعد حرفِ المدِّ ساكنٌ، وهو خمسةُ مواضعَ تقدَّمتْ في را، طا، ها، يا، حا.

والرابعُ ما لم يَلْقَ ساكنُه حرفَ مدٍّ ولا حرفَ لِين، وهو لفظٌ واحد في جميع سوره، وهو «أَلِف» ولا مدَّ فيها بلا خلاف.

قوله: (وَفِي نَحْوِ طَهَ) خبرٌ مقدَّم، و(الْقَصْرُ) مبتدأٌ مؤخَّر.

قوله: (إِذْ) ظرفٌ أُشرب معنَى التعليل، وتقدَّم تحقيقه، و(لَيْسَ) خبرُها مقدَّر و(سَاكِنٌ) اسمُها، أي ليس ثَمَّ أو هناك، كقوله: [1]

---

(١) البيت من الكامل، وصدره:

لَهَفِي عَلَيْكَ لِلَهْفَةٍ مِنْ خَائِفٍ =

يَبْغِي جِوَارَكَ حِينَ لَيْسَ مُجِيرُ (١)

وزعَم الكوفيُّون أنَّها في مثل قوله : (٢)

= وهو لشمردل الليثيّ في التصريح ١/ ٦٦٣ ، والمقاصد النحويَّة ٢/ ١٠٣ ، وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٨٧ ولفظه في المصادر السابقة : حِينَ لَاتَ مُجِيرُ ، وهو في المغني ص ٨٢٥ ، والدرّ المصون ٢/ ٦٤٤ كما في النَّصّ .

والشاهد فيه حذف خبر « لَيْسَ مُجِيرُ » ضرورةً ، والتقدير : ليس له مُجيرٌ .

(١) في النُّسخ الثلاث : « لَيْسَ حِينَ مُجِيرُ » وهو سهو ، والتصويب من المصادر السابقة .

(٢) البيت من الرمل ، وصدره :

وَإِذَا أُقْرِضْتَ قَرْضاً فَاجْزِهِ

ويُروىٰ : وَإِذَا جُوزِيتَ ، وأيضاً : وَإِذَا أُولِيتَ ، وهو للَبِيد بن ربيعة في ديوانه ص ١٧٩ ، ومجالس ثعلب ص ٥١٥ ، ومعاني الزجَّاج ١/ ٣٢٤ ، ولسان العرب ٧/ ٢١٧ (قرض) ، وأوضح المسالك ٣/ ٣٥٤ ، والتصريح ١/ ٦١٩ ، ٢/ ٥٥٤ ، والخزانة ٩/ ٢٩٦ ، وفيها أيضاً ٩/ ٣٠١ تضمين ابن الروميّ للشطرة الثانية من بيت لبيد بقوله :

قَدْ قَضَىٰ قَوْلُ لَبِيدٍ بَيْنَنَا إِنَّما يَجْزِي الْفَتَىٰ لَيْسَ الْجَمَلْ

واستشهَد به المصنِّفُ في الدرّ المصون ٢/ ٦٤٤ .

والبيت من شواهد سيبويه في الكتاب ٢/ ٣٣٣ لكن بلفظ : غَيْرُ الْجَمَلْ ، وعليه فلا شاهد فيه ، وهو كذلك في المقتضب ٤/ ٤١٠ ، ومعاني الزجَّاج ٥/ ١٢٣ ، والأصول ١/ ٢٨٦ ، ٣٠١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٠١ .

والشاهد فيه قوله : « لَيْسَ الْجَمَلْ » فـ« الْجَمَلْ » اسم « لَيْسَ » ، والخبر مضمَر ، والتقدير : ليس الجملُ جازياً . بخلاف الكوفيِّين الذين أجازوا أن تكون « لَيْسَ » هنا حرفَ عطف ؛ إذِ التقديرُ عندهم : لا الجمل .

إِنَّما يَجْزِي الْفَتَىٰ لَيْسَ الْجَمَلْ

حرفُ عطف، وليس كذلك، بل خبرُها مقدَّر كما ذكَرنا.

قوله: (مِنْ حَرْفِ مَدٍّ) يجوز أن يكون مبتدأً، و(فِي أَلِفْ) خبرٌ مقدَّم، وأن يكون فاعلاً بالجارِّ، وجاز ذلك لاعتماد الجارِّ علَى النفي، و(مِنْ) مزيدةٌ علىٰ كِلا القولَين لوجود شَرْطَيْ زيادتها.

قوله: (فَيُمْطَلَا) منصوب علىٰ جواب النفي، ويُمطَل أي يُمَدُّ، من: مَطَلْت الحديدةَ، إذا أدخلْتها النارَ ثمَّ أخرجْتها وطرقْتها لتطُولَ، يقال: مَطَلْت الحديدةَ إذا فعلْت بها ذلك، ومَطْلُ الدَّيْن منه؛ لأنَّه تطويلٌ في مدَّة الوفاء.

١٧٩ ـ وَإِنْ تَسْكُنِ الْيَا بَيْنَ فَتْحٍ وَهَمْزَةٍ بِكِلْمَةٍ اوْ وَاوٌ فَوَجْهَانِ جُمِّلَا

لَمَّا فرَغ من الكلام علىٰ حروف المدِّ شرَع في الكلام علىٰ حرفيِ اللِّين: الواوُ والياء التاليان لفتحة، وذكَر أنَّ المدَّ يقع فيهما إمَّا لمجاورَة الهمز نحو: ﴿كَهَيْـَٔةِ﴾[1] و﴿شَيْءٍ﴾[2] و﴿شَيْـًٔا﴾[3] و﴿سَوْءٍ﴾[4] و﴿السَّوْءِ﴾[5] و﴿سَوْءَةَ

(١) آل عمران ٤٩، المائدة ١١٠.

(٢) البقرة ٢٠ وغيرها.

(٣) البقرة ٤٨ وغيرها.

(٤) مريم ٢٨ وغيرها.

(٥) التوبة ٩٨ وغيرها.

أَخِيهِ﴾[1]، وإمَّا لمجاورة ساكن وقفاً كما سيأتي .

وقوله : (بِكِلْمَةٍ) تحرُّزٌ من أن تكونَ الياءُ أو الواوُ من كلمةٍ والهمزةُ من كلمة أخرىٰ نحو : ﴿ابْنَيْ ءَادَمَ﴾[2] ﴿أَوْ أَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ﴾[3]، وإنَّما احترَزَ منهما لأنَّهما في قراءة ورش تُنقل حركةُ الهمزة إليهما، والمدُّ لورش دون غيره .

وقوله : (فَوَجْهَانِ) يعني بهما الإفراطَ والتوسط، وقد بيَّنهما ولِمَن هما في البيت الآتي بقوله:

بِطُولٍ وَقَصْرٍ وَصْلُ وَرْشٍ وَوَقْفُهُ

وسيأتي [١٠٤/ ب] هناك أيضاً وجهُ التجوُّز عن التوسط بالقَصْر .

قال أبوشامة : «وهذا هو مدُّ المتصلِ بعَينه الذي تقدَّم في أوَّل الباب، لم يَعدَم من شروطه إلّا كونُ حرفِ المدِّ ليس حركةُ ما قبله من جنسه، فصار هذا في الممدود لأجل الهمز بمنزلة (عين) ﴿وَجَرَيْنَ﴾[4] في الممدود لأجل الساكن والمتصلُ بمنزلة : لام، ميم» قال : «وكان الأَوْلىٰ وصلُ هذا الكلام في هذا الفصل بالكلام في المتصل والمنفصل؛ لأنَّه من باب واحد وهو مدُّ حرف المدِّ لهمزٍ

(١) المائدة ٣١ .

(٢) المائدة ٢٧ .

(٣) الأعراف ٩٨ . وقرأ نافعٌ ـ شيخُ ورشٍ ـ وابنُ كثير وابنُ عامر : ﴿أَوْ أَمِنَ﴾ بسكون الواو . وقرأ الباقون : ﴿أَوَأَمِنَ﴾ بفتح الواو . انظر : التيسير ص ١١١ .

(٤) يونس ٢٢ .

بعده، ثمَّ يذكُر مدَّه لهمزٍ قبله، ثمَّ يذكُر مدَّه لساكن بعده، ويقسمُه[1] إلىٰ مدغَم وغيرِ مدغَم مبيِّناً ما يُحذف حرفُ المدِّ لأجله ممَّا يُمَدُّ علىٰ ما سبَق تفصيلُه، وإلىٰ فواتحَ وغيرِ فواتح، وإلىٰ ما يُمَدُّ وصلاً ووقفاً وإلىٰ ما يُمَدُّ وقفاً لا غير»[2] ثمَّ أجاب أبو شامة بأنَّه لَمَّا لم يكن ذلك في (التيسير) أخَّره إلَى الفراغ من نظمه.

وفي قوله: «إلّا كون حرفِ المدِّ ليس حركةُ ما قبله من جنسه» فيه نظَر، كيف يُسميه حرفَ مدٍّ وحركةُ ما قبله ليست من جنسه؟ وإصلاحُه أن يقول: إلّا كون حرفِ اللِّين.

قوله: (بَيْنَ فَتْحٍ) يجوز أن يكون ظرفاً لـ(تَسْكُن)، وأن يكون حالاً من (الْيَا) أي وإن تسكُن حال كونها كائنةً بين فتح وهمزة.

قوله: (بِكِلْمَةٍ) صفةٌ لـ(فَتْحٍ) ولـ(هَمْزَةٍ)، يعني شرطُهما أن يكونا في كلمة واحدة، وتقدَّم تمثيلُ ما احترَز به وما احترَز عنه.

قوله: (أَوْ وَاوٌ) عطف علَى (الْيَا) بقَيد كونِها بين فتح وهمزة كائنَين في كلمة واحدة، فالباءُ في (بِكِلْمَةٍ) ظرفيَّة.

وكِلْمَة لغةٌ في كَلِمَة، وقد تقدَّم تقريرُ ذلك في الإدغام وغيره[3]، ويُقرأ:

---

(١) تحرَّفتْ في النُّسخ الثلاث إلىٰ: «وتقسيمه»، والتصويب من إبراز المعاني ١/ ٣٣٩.

(٢) إبراز المعاني ١/ ٣٣٩.

(٣) انظر شرح البيت ١١٧ من باب الإدغام الكبير ص٤١٦، والبيت ١٣٦ من باب إدغام الحرفَين المتقاربَين في كلمة وفي كلمتَين، ص ٤٨٣.

(بِكِلْمَةٍ اوْ) بالقاء حركة همزة (أَوْ) علىٰ تنوين (كِلْمَةٍ) وإلّا انكسَر وزنُه.

ويجوز أن يكون (أَوْ وَاوٌ) قد حُذف منه ما ثبَت فيما قبله، والتقديرُ: أَوْ وَاوٌ بين فتحٍ وهمزةٍ بكلمة، وإنَّما قيل بذلك ليخلُصَ من التقديم والتأخير؛ لأنَّه علَى التقدير الأوَّل تكون الواو في نيَّة التقديم، فلكَ أن ترجِّح الأوَّلَ علىٰ هذا بعدم الحذف، وأن ترجِّح هذا علَى الأوَّل بعدم التقديم والتأخير.

قوله: (فَوَجْهَانِ) الفاءُ جوابُ الشرط في قوله: (وَإِنْ تَسْكُن)، و(وَجْهَانِ) مبتدأٌ محذوفُ الخبر، والتقديرُ: ففيهما وجهان.

قوله: (جُمِّلَا) صفةٌ لـ(وَجْهَانِ)، والألفُ للتثنية، ومعنىٰ (جُمِّلَا) جُعِلا جميلَين لصحتهما لغةً وروايةً، والجيمُ من (جُمِّلَا) جوَّز أبوشامة أن تكون رمزاً لورش، قال: «ولا يَضرُّ ذلك تسميتُه في البيت الآتي، فهو كما يتكرَّر الرمزُ فهذا أَوْلىٰ، ويجوز أن يكون أتىٰ به لمجرَّد الوصف، واستغنىٰ بالتسمية عن الرمز»[١]. ومنع أبوعبد الله أن تكون رمزاً «لأنَّ الرمزَ لا يَجتمع مع صريح الاسم» انتهىٰ[٢]. وهذا الذي ذكَره أبوعبد الله صحيحٌ لكن في غير ما نحن فيه، وذلك بأن يَجعلَ الرمزَ لقارئ آخَر، وقد نصَّ أبوشامة علىٰ ذلك، أمَّا إذا كان الرمزُ عبارةً عن ذلك الاسم الصريح فهو بمنزلة تكرار الرمز أو الاسم؛ إذ لا محذورَ [١٠٥/أ] في ذلك.

(١) إبراز المعاني ١/ ٣٣٩.

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ٦٨/ ب.

ثمَّ بيَّن الوجهَين وبيَّن مَن قرأ بهما فقال :

١٨٠ ـ بِطُولٍ وَقَصْرٍ وَصْلُ وَرْشٍ وَوَقْفُهُ   وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ لِلْكُلِّ أُعْمِلَا

(بِطُولٍ وقَصْرٍ) متعلِّق بـ (جُمِّلَا) كما تقول : جمَّلتُه بالزينة .

والطولُ عبارة عن الإشباع ، والقصرُ عبارة عن التوسط ، وقد تقدَّم الوعدُ بشيئَين : [1]

أحدهما : ما الحاملُ علىٰ جعل القَصْر هنا عبارةً عن التوسط ؟ وهلّا كان المفهومُ منه حقيقتَه كما كانت مفهومةً منه في قوله : [2]

فَإِنْ يَنْفَصِلْ فَالْقَصْرَ بَادِرْهُ طَالِباً

وفي قوله : [3]

وَفِي نَحْوِ طَهَ الْقَصْرُ . . . .

إلىٰ غير ذلك .

والثاني : وجهُ التجوُّز بذلك ؟

أمَّا الأوَّل : فجوابه أنَّه قال في البيت الآتي :

وَعَنْهُمْ سُقُوطُ الْمَدِّ فِيهِ . . . .

---

(١) عند شرح البيت السابق ، ص ٦٩١ .

(٢) البيت ١٦٩ .

(٣) البيت ١٧٨ .

وسقوطُ المدِّ عبارةٌ عن القَصْر المحض[1]، فثبَتَ لنا وجهٌ ثالث وهو القَصْرُ الحقيقيُّ بقوله:

وَعَنْهُمْ سُقُوطُ الْمَدِّ. . . . . .

مع ثبوت وجهَين سابقَين غيره، فتعيَّن أن يكون أحدُهما الإفراطَ والآخَرُ التوسط، وإلّا كان الثلاثةُ اثنين، وممَّن نصَّ على أنَّ الوجهَين الإفراطُ والتوسط المهدويُّ[2] وغيرُه، وقد نصَّ عليهما أيضاً الحصريُّ في قصيدته المتقدِّمة الذِّكْر فقال:[3]

وَفِي مَدِّ عَيْنٍ ثُمَّ شَيْءٍ وَسَوْءَةٍ خِلَافٌ جَرَىٰ بَيْنَ الْأَئِمَّةِ فِي مِصْرِ
فَقَالَ أُنَاسٌ مَدُّهُ مُتَوَسِّطٌ وَقَالَ أُنَاسٌ مُفْرِطٌ وَبِهِ أُقْرِي

وكأنَّ المصنِّفَ قال: بمدٍّ طويل ومدٍّ قصير.

وأمَّا الثاني: فجوابُه أنَّه لَمَّا كان فيه قَصْرٌ من مقدار الطول المفرِط أُطلِق عليه قَصْرٌ لذلك، وقال أبو شامة: «فإن قلتَ: هلّا كان المفهومُ منه عدمَ المدِّ

(١) أي عدم المدِّ أصلاً، وليس القَصْرُ الذي هو بمقدار حركتَين. انظر إبراز المعاني ١/ ٣٤٠.

(٢) شرح الهداية ١/ ٣٥. وتقدَّمتْ ترجمة المهدويِّ ص ٣٢٥ عند شرح البيت ٩٩.

(٣) البيتان من الطويل، وهما في: القصيدة الحصريَّة في قراءة نافع وشرحها لابن عُظيمة الإشبيليّ ص ٧٥، والنشر ١/ ٣٤٦.

مطلَقاً كما استعمَله بهذا المعنى في قوله : فَإِنْ يَنْفَصِلْ فَالْقَصْرَ بَادِرْهُ » ثمَّ أجاب بأنَّه « كأنَّه قال : بمدٍّ طويل ومدٍّ قصير ، ووجهُ التعبير عنه بالتوسط أنَّه مذهبٌ بين مذهبَين : الإفراطِ في المدِّ ، وعدمِه الذي هو لسائر القرَّاء ؛ لأنَّ الياءَ والواو متَى انفتح ما قبلهما لم يكن فيهما مدٌّ وإن كانا قابلَين له لو فُعل فيهما لأَجْل همزٍ أو ساكنٍ كما سيأتي ، والدليلُ على أنَّه لا مدَّ فيهما إجراؤُهما مُجرَى الحروفِ الصحيحة في إدغامهما في مِثلهما ، نحو : ﴿عَصَواْ وَّكَانُواْ﴾[1] ، و﴿ءَاوَواْ وَّنَصَرُواْ﴾[2] ، واخْشَي يَّا هِنْدُ ، وإذا كانت حركةُ ما قبلهما من جنسهما فلا إدغامَ ؛ لِما فيهما من المدِّ ، فجاز أن يُعبَّر عن ذلك المدِّ بالقَصْر ، أي لا يُزادَ عليه ، وهنا لَمَّا لم يكن فيهما مدٌّ كان القَصْرُ عبارةً عن مدٍّ يسير فيصيران به[3] على لفظهما إذا كانت حركةُ ما قبلهما من جنسهما » انتهى .[4]

قوله : « ووجهُ التعبير عنه بالتوسط » كأنَّه سبقُ قلم ، والصوابُ : ووجهُ التعبير عنه بالقَصْر ؛ لأنَّه هو المحتاجُ إلى الاعتذار عنه ، ويدلُّ عليه قولُه بعد ذلك : « فجاز أن يُعبَّرَ عن ذلك المدِّ بالقَصْرِ » فإن أراد : ووجهُ التعبير عن ذلك القَدْر من حيث هو بالتوسط ، صحَّ ، إلّا أنَّه لا تعلُّقَ له بما نحن [١٠٥/ ب] فيه .

---

(١) المائدة ٧٨ .

(٢) الأنفال ٧٢ ، ٧٤ .

(٣) تحرَّفتْ « فيصيران به » في (ص) إلى : غير زائد .

(٤) إبراز المعاني ١/ ٣٤٠ ، ٣٤١ .

قوله : (وَصْلُ وَرْشٍ وَوَقْفُهُ) أي هذان الوجهان عن ورش وصلاً ووقفاً ؛ لأنَّه إذا مدَّ ذلك وصلاً كان من باب المدِّ المتصل ، وكلُّ مَن مدَّ المتصلَ وصلاً مدَّه وقفاً لوجود الهمز الموجِب لذلك ، وفُهِم من ذلك أنَّ الباقين لهم القَصْرُ الحقيقيّ .

ثمَّ أخبَر أنَّه إذا لقيَتِ الياءُ أو الواو المفتوحُ ما قبلهما ساكناً لأجل الوقف جرىٰ الوجهان المذكوران ، وهُما الطول والتوسُّط لجميع القرَّاء ، وهذا هو النوع الثاني وهذا ـ كما ذكَر ـ حكمُ حروف المدِّ واللِّين عند الهمز ، ثمَّ ذكَر حكمَها عند الساكن ، وسواءٌ كان ذلك الساكن همزاً أم غيره نحو : ﴿ شَيْء ﴾[1] والشَّيْء و﴿ سَوْء ﴾[2] و﴿ الْمَوْت ﴾[3] و﴿ خَوْف ﴾[4] و﴿ الْخَوْف ﴾[5] و﴿ وَجَرَيْنَ ﴾[6] وسيأتي وجهٌ ثالث في البيت الآتي وهو القَصْرُ .

والوجه في مدِّ ورشٍ النوعَ الأوَّل ـ نحو : ﴿ شَيْء ﴾ و﴿ سَوْء ﴾ مدّاً مشبَعاً إلحاقُ الياءِ والواوِ [اللِّينيَّتَين][7] بحرفيِ المدِّ واللِّين ، وإن كانا دونهما في الرتبة

---

(١) البقرة ٢٠ وغيرها .

(٢) مريم ٢٨ وغيرها .

(٣) البقرة ١٩ وغيرها .

(٤) البقرة ٣٨ وغيرها .

(٥) النساء ٨٣ وغيرها .

(٦) يونس ٢٢ .

(٧) تكملة يقتضيها السياق .

بجامع ما بينهما وبينهما من كونها حروفَ علَّةٍ، ولذلك أعطتهما العربُ ـ وإن كانا مفتوحاً ما قبلهما ـ حكمَ ما لم ينفتح ما قبله في إدغام ما هما فيه، نحو: ثَوْب بَّكْر، ودُوَيْبَّة، وفي عدم إدغامهما في مقاربهما، وفي عدم نقل حركة الحرف الموقوف عليه إليهما، نحو: زَيْد وعَوْف في لغة من يَنقُل في نحو: بَكُرْ وعَمُرْو، وفي وقوعهما رِدْفا في الشِّعْر قبل الرَّوِيِّ كقوله: [1]

تُصَفِّقُهَا الرِّيَاحُ إِذَا جَرَيْنَا

[وقولِه قبل ذلك]: [2]

مَخَارِيقٌ بِأَيْدِي لَاعِبِينَا

فالياءُ الأُولىٰ حرفُ لِينٍ فقط، والثانيةُ حرف مدٍّ ولِين، وقد وقَعتا قبل النون التي هي رَوِيٌّ القصيدة رِدْفاً، فهذه الأشياءُ تدلُّ علىٰ جريانها مَجرىً واحداً.

(١) البيت من الوافر، لعَمرو بن كلثوم، وهو البيت ٧٢ من معلَّقته، وصدرُه:

كَأَنَّ مُتُونَهُنَّ مُتُونُ غُدْرٍ

وهو في التبصرة والتذكرة ٢/ ٩٣١، وشرح الهداية ١/ ٣٦، وأمالي ابن الشجريّ ١/ ١٤٩ والنشر ١/ ٣٤٦، ومختار الشعر الجاهليّ ٢/ ٣٧٢.

(٢) تكملة للإيضاح. وهو البيت ٣٧ من المعلَّقة المذكورة، وصدرُه:

كَأَنَّ سُيُوفَنَا فِينَا وَفِيهِمْ

ويُروىٰ: مِنَّا وَمِنْهُمُ. انظر: إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٣٦٩، والصحاح ٤/ ١٤٦٧، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٩٣١، وشرح الهداية ١/ ٣٦، وتخريج الدلالات السمعيَّة ص ٥٦٤، وتاج العروس ١٣/ ١٠٨ (خرق)، ومختار الشعر الجاهليّ ٢/ ٣٦٧.

والوجهُ في التوسط الفَرْقُ بين ما كان حركةُ ما قبله من جنسه وبين ما كان حركتُه[1] من غير جنسه تمييزاً لِما فيه المجانَسةُ علىٰ غيره.

والوجهُ للجماعة في القَصْر أنَّهما جاريان مَجرَى الحروف الصحيحة، ولذلك أجرتهما العربُ مُجراها في إدغامهما في مِثلهما نحو: ﴿عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ﴾[2] واخْشَي يَّا هِنْدُ، فلذلك ضعُف داعي المدِّ فلم يمدُّوهما.

والوجهُ في مدِّهما للساكن وقفاً لجميع القرَّاء مدّاً مشبَعاً الاحتياجُ إلَى الفصل بين الساكنَين عند مراعاة اللفظ ومعاملتِه.

وعلَّةُ القَصْر الحقيقيِّ ـ وسيأتي أوَّلَ البيت الآتي ـ عروضُ السكون، والعارضُ غيرُ معتدٍّ به، وهذا قولُ النُّحاة.[3]

---

(١) سقط من (ص): حركتُه.

(٢) المائدة ٧٨.

(٣) من ذلك ـ مثلاً ـ ما ذكَره ابنُ هشام في باب الإبدال من وجوب قلبِ الواو ياءً، وذلك إذا التَقتا «في كلمة والسابقُ منهما ساكنٌ متأصِّلٌ ذاتاً وسكوناً، ويَجبُ حينئذٍ إدغامُ الياء في الياء، مثالُ ذلك فيما تقدَّمتْ فيه الياءُ: سيِّد وميِّت، أصلُهما: سَيْوِد ومَيْوِت، ومثالُه فيما تقدَّمتِ الواوُ: طَيٌّ ولَيٌّ. وأصلُهما: طَوْيٌ ولَوْيٌ. ويجبُ التصحيحُ إن كانا من كلمتَين. أو كان السابقُ منهما متحرِّكاً. أو عارضَ الذات. أو عارضَ السكون، نحو: قَوْيَ، فإنَّ أصلَه الكسر، ثمَّ إنَّه سُكِّن للتخفيف، كما يقال في (عَلِمَ): عَلْمَ» اهـ.
انظر: أوضح المسالك ٤/ ٣٨٩.

والوجهُ في التوسُّط النظرُ إلىٰ جانبيِ اللفظ والحكمِ.

قال الدانيُّ: «والذي آخُذ به التمكينُ المتوسِّط من غير إسراف، وبه قرأتُ»[(١)].

قوله: (بِطُولٍ) خبرٌ مقدَّم، (وَقَصْرٍ) عطفٌ عليه، و(وَصْلُ) مبتدأٌ، و(وَقْفُهُ) عطفٌ عليه، والمعنىٰ أنَّ الوجهَين كلَيهما جاريان في الوصل وحدَه وفي الوقف وحدَه، وإنَّما بيَّنتُ ذلك لأنَّ اللفظَ يَحتملُ أن يكون من باب اللَّفِ والنَّشْرِ، [١٠٦/ أ] أي يكونُ الطولُ للوصل والقَصْرُ للوقف، كأنَّه قال: بطولٍ وَصْلُ ورشٍ وبِقَصْرٍ وقفُه، كقولكَ: بالدار والقَصْرِ زيدٌ وعمرٌو، يَحتمل أن يكون المرادُ: بالدار زيدٌ وبالقَصْر عمرٌو، وأن يكون غير ذلك، ولو قيل بذلك لكان له وجهٌ من القياس، وذلك أنَّ الوقفَ محلٌّ تخفيف، قياسُه القَصْر؛ لأنَّ فيه تقليلَ اللفظِ المناسبَ للخِفَّة، لكنَّه غيرُ مرادٍ قَطْعاً، ولكنَّه يَحتملُه.

قوله: (وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ) متعلِّقٌ بـ(أُعْمِلَا) وكذلك (لِلْكُلِّ)، والألفُ في (أُعْمِلَا) للوجهَين السابقَين، وهُما الإشباعُ والتوسط، و(أُعْمِلَا) لا محلَّ لها، ومعنىٰ (أُعْمِلَا): استُعمِلا، وأُنشِد لنابغةِ بني شَيبان:[(٢)]

---

(١) انظر: جامع البيان للدانيّ ٢/ ٤٧٨.

(٢) هو عبدالله بن المخارق بن سليم، يتَّصل نسبُه بذُهْل بنِ شَيبان بن ثعلبة، شاعرٌ محسن (ت ١٢٥ هـ). انظر: المؤتلف والمختلف للآمديّ ص ٢٩٤.

والبيت من الرمل، وهو في ديوان النابغة الشيبانيّ ص ٩٥، والعقد الفريد ٥/ ٢٠٤، ٧/ ٣٤، وإبراز المعاني ١/ ٣٤١، وبعده:

إِنَّمَا الْكَأْسُ رَبِيعٌ بَاكِرٌ   فَإِذَا مَا لَمْ نَذُقْهَا لَمْ نَعِشْ =

امْدَحِ الْكَأْسَ وَمَنْ أَعْمَلَهَا وَاهْجُ قَوْماً قَتَلُونَا بِالْعَطَشْ

ثمَّ ذكَر الوجهَ الثالث فقال :

١٨١ ـ وَعَنْهُمْ سُقُوطُ الْمَدِّ فِيهِ وَوَرْشُهُمْ يُوَافِقُهُمْ فِي حَيْثُ لَا هَمْزَ مُدْخَلَا

أي وعنِ القرَّاء كلِّهم خَلا ورشاً وجهٌ ثالث، وهو سقوطُ المدِّ فيما كان بعد حرف اللِّين همزةٌ وفيما لم يكن كما تقدَّم تمثيلُه[1]، وأمَّا ورشٌ فوافقهم على جريان ثلاثة الأوجُه فيما لم يكن فيه همز، فأمَّا ما كان فيه همزٌ فالوجهان المتقدِّمان ـ وصلاً ووقفاً ـ كما تقدَّم بيانُه، وإليه أشار بقوله : (وَوَرْشُهُمْ يُوَافِقُهُمْ) إلى آخره نحو : ﴿الْخَوْفِ﴾[2] و﴿خَوْفٌ﴾[3] و﴿الْمَوْتِ﴾[4] و﴿إِحْدَى الْحُسْنَيَيْنِ﴾[5] و﴿شَيْءٍ﴾[6] و﴿سَوْءٍ﴾[7].

وقد تحصَّل من ذلك أنَّ حرفَ اللِّين إنَّما يُمَدُّ لأَجْل شيئَين : إمَّا همزٌ بعده

= والشاهد فيه قوله : «أَعْمَلَهَا» بمعنى : استعملَها.

(١) انظر شرح البيت السابق، ص ٦٩٧.

(٢) النساء ٨٣ وغيرها.

(٣) البقرة ٣٨ وغيرها.

(٤) البقرة ١٩ وغيرها.

(٥) التوبة ٥٢.

(٦) البقرة ٢٠ وغيرها.

(٧) مريم ٢٨ وغيرها.

وإمَّا ساكنٌ وقفاً، فإن خلا من أحدهما لم يُمَدَّ بلا خلافٍ، فمَن مَدَّ نحوَ: ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ [١] و﴿ إِلَيْهِمْ ﴾ [٢] و﴿ لَدَيْهِمْ ﴾ [٣] وصلاً أو وقفاً، أو مَدَّ نحوَ: ﴿ الْخَوْف ﴾ و﴿ الْمَوْت ﴾ وصلاً فهو لاحِنٌ مخطئ.

والوجهُ في تفرقة ورشٍ بين البابَين أنَّ ما فيه همزٌ أثقلُ ممَّا ليس فيه همز، فلذلك لم يَدخُلِ القَصْرُ المحضُ فيما فيه همزٌ استعانةً علَى النطق بالهمز.

واعلم أنَّ المدرَكَ لورشٍ في مدِّ نحو ﴿ شَيْء ﴾ و﴿ سَوْء ﴾ هو الهمزُ، فلذلك مدَّه وصلاً ووقفاً، سواءٌ وقَف بالسكون أم بالرَّوْم، والمدرَكُ له ولغيره في مدِّ ما ليس فيه همزةٌ حالَ الوقفِ السكونُ، فلذلك إذا وقَف بالإسكان جرَتِ الأوجهُ الثلاثة، وإذا وقَف بالرَّوْم وجَب القَصْرُ للجميع.

قوله: (وَعَنْهُمْ) خبرٌ مقدَّم، و(سُقُوطُ) مبتدأٌ مؤخَّر، وأعرَبه أبو عبد الله فاعلاً [٤] وذلك على رأي الأخفش؛ لأنَّه لا يَشترطُ الاعتماد. [٥]

---

(١) الفاتحة ٧ وغيرها.

(٢) آل عمران ٧٧ وغيرها.

(٣) آل عمران ٤٤ وغيرها.

(٤) الحقيقة أنَّ أبا عبدالله فد ذكَر كلا الإعرابَين، ونَصُّ عبارته: «و(سُقُوطُ الْمَدِّ) مبتدأٌ، خبرُه (عَنْهُمْ)، أو فاعل، و(فِيهِ) متعلِّقٌ به» اهـ. اللآلئ الفريدة لوحة ٦٩/أ.

(٥) قال ابنُ هشام: «وإنْ لم يَعتمد الظرفُ أوِ المجرورُ نحو: في الدار ـ أو عندكَ ـ زيدٌ، فالجمهورُ يوجِبون الابتداء، والأخفشُ والكوفيُّون يُجيزون الوجهَين؛ لأنَّ الاعتمادَ =

و(فِيهِ) متعلِّقٌ بـ(سُقُوطُ) أو بـ(الْمَدِّ)، والضميرُ لسكون الوقف، أي في سكون الوقف.

قوله: (وَوَرْشُهُمْ) مبتدأٌ، و(يُوَافِقُهُمْ) خبرُه، و(فِي حَيْثُ) متعلِّقٌ بالموافَقة، وحيِّزُ (حَيْثُ) نفيٌ، وتصرُّفها قليل، ولكَ أن تقرأَها بالحركات الثلاث، و(لَا هَمْزَ) الجملةُ المنفيَّة في محلِّ خفضٍ بالإضافة، وخبرُ (لَا) مقدَّر، أي لا همزَ موجودٌ فيه.

قوله: (مُدْخَلَا) نعتٌ لـ(هَمْزَ)، وفتحُه يجوزُ أن يكون إعراباً على أنّه منصوبٌ تابعاً لاسمِها على اللفظ، والألفُ حينئذٍ بدلٌ من التنوين لأنّه معرَب وأن يكون فتحَ بناءٍ على أنّه رُكِّب مع موصوفه تركيبَ «خمسةَ عشرَ»، فألفُه [١٠٦/ ب] على هذا للإطلاق، وثَمَّ وجهٌ ثالث، وهو الرفعُ على الموضع، لكنّه لا يتأتَّى هنا لأَجْل القافية، وذلك نحو: لا رجلَ ظريفٌ، يجوزُ نصبُ «ظريف» ورفعُه وفتحُه[1]. وقال أبو عبد الله: «والألفُ فيه بدلٌ من التنوين

= عندهم ليس بِشَرط، ولذا يُجيزون في نحو: قائمٌ زيدٌ، أن يكون (قائمٌ) مبتدأ، و(زيدٌ) فاعلاً، وغيرُهم يوجِبُ كونَهما على التقديم والتأخير» اهـ. المغني ص ٥٧٩.

(١) قال ابنُ هشام: «وإذا وُصِفَتِ النَّكِرةُ المبنيَّةُ بمفرَدٍ متَّصلٍ جاز فتحُه على أنّه رُكِّبَ معها قبل مجيء (لَا) مثل (خمسةَ عَشَرَ) ونصبُه مراعاةً لمحلِّ النَّكِرة، ورفعُه مراعاةً لمحلِّها مع (لَا) نحو: لَا رَجُلَ ظَرِيفُ فِيهَا» اهـ. أوضح المسالك ٢/ ٢٣ ـ ٢٤. يعني يجوز: ظريفَ، وظريفاً، وظريفٌ.

وليست للإطلاق؛ لأنَّه معرَب»[١]، كأنَّه خَفِيَ عليه الوجهُ الآخَر أو ترجَّح عنده، والأمرُ قريب.

١٨٢ـ وَفِي وَاوِ سَوْءاتٍ خِلَافٌ لِوَرْشِهِمْ   وَعَنْ كُلٍّ الْمَوْءُدَةُ اقْصُرْ وَمَوْئِلَا

الخلافُ المشار إليه هو المدُّ وسقوطُه، فإن قلنا بالمدِّ جاز فيه وجهان: الإفراطُ والتوسط، فيحصُلُ فيها ثلاثةُ أوجه أيضاً، وهذه الكلمة من باب قوله:[٢]

وَإِنْ تَسْكُنِ الْيَا بَيْنَ فَتْحٍ وَهَمْزَةٍ   بِكِلْمَةٍ اوْ وَاوٌ. . . . .

إلّا أنَّه قد عرَض فيها ما سوَّغ هذا الخلافَ الخاصَّ، وهو أنَّ (سَوْآت) جمعُ سَوْءَة، وسَوْءَة: فَعْلَة اسماً، وكلُّ ما كان على «فَعْلَة» اسماً جُمع على «فَعَلَات» بالفتح، فالواوُ في (سَوْآت) وإن كانت ساكنةً لفظاً فهي مفتوحةٌ حكماً، فمَن مدَّ نظَر إلى اللفظ، ومن قصَر نظَر إلى الأصل في الواو، وكذا يقول بعضُ القرَّاء: أبوشامة[٣] وغيرُه، وهذا لابُدَّ [فيه][٤] من ضَميمةِ شرطَين آخرَين إلى ما ذكَروا وهُما أن تكون العينُ صحيحةً، غيرَ مضعَّفة، وحينئذٍ فالواوُ مستحقَّةُ السكونِ على هذا، وهُذيلٌ تُجري نحو: جَوْزَة وبَيْضَة مُجرى: دَعْد، وأنشَدوا:[٥]

---

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٦٩/أ.

(٢) البيت ١٧٩.

(٣) إبراز المعاني ١/ ٣٤٣.

(٤) تكملة يقتضيها السياق.

(٥) البيت من الطويل، وهو لأحد الهُذليِّين يصفُ ذكَر النعام، وعَجُزُه: =

أَخُو بَيَضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ رَفِيقٌ . . . .

وقال بعضُهم : العلَّةُ في ذلك اجتماعُ مدَّتَين(١) في كلمةٍ مقتضي كلٍّ واحدٍ منهما ضعيفٌ، ولذلك اختلَفَ القرَّاءُ في جميع ذلك، ولم يختلفوا في مدِّ ألف ﴿جَاءُو﴾(٢) وإن كان بعده مدٌّ آخَرُ، وهو مدُّ الواو لوقوعها بعد الهمز؛ لأنَّ مقتضي الأوَّلِ قويٌّ، وهو وقوعُ حرف المدِّ قبل الهمز، ومقتضي الثاني ضعيفٌ لأنَّه بعد الهمز، فلم يجتمع فيه مدَّان مقتضيهما ضعيف.

قال أبوشامة : « فإن قلتَ : كيف مدَّ ما بعد الهمزة في (سَوْآت) وقبل الهمزة ساكنٌ، وليس من أصل ورش مدُّ ذلك كما تقدَّم ؟ قلتُ : لأنَّ الواوَ حرفُ علَّة والمانعُ هو الساكنُ الصحيح، على أنَّ الواوَ وإن كانت ساكنةً لفظاً فهي محرَّكةٌ تقديراً على ما بيَّنَّاه، فلُوحِظَ الأصلُ على ترك مدِّها في نَفْسها وفي مدِّ ما بعد الهمز، فالعلَّةُ واحدة والحكمُ مختلِف فيهما، ولهذا أَلغَزَ الحُصريُّ هذه الكلِم في أبياتٍ له قد ذكرناها والجوابَ عنها في الشرح الكبير »

= رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمَنْكِبَيْنِ سَبُوحُ

وهو في الخصائص ٣/ ١٨٤، وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٧٨، وابن يعيش ٥/ ٣٠، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٠٤، واللسان ٧/ ١٢٥ (بيض)، وأوضح المسالك ٤/ ٣٠٦، والخزانة ٨/ ١٠٢، ١٠٤، وفي المحتسَب ١/ ٥٨، والمنصف ١/ ٣٤٣، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٦٤٩ بلفظ : أَبُو بَيَضَاتٍ، واستشهَد به المصنِّفُ في الدُّرّ المصون ٨/ ٣٩٩.

والشاهدُ فيه فتحُ عين « بَيَضَاتٍ » على لغة هُذيل، والقياسُ في المعتلِّ تسكينُها.

(١) في هامش (ت) من نُسخة : مدَّين.

(٢) آل عمران ١٨٤ وغيرها.

انتهىٰ .[1]

أمَّا قـوله : « وليس من أصل ورش مدٌّ ذلك كمـا تقـدَّم » ثمَّ أجـاب بأنَّ « الواوَ حرفُ علَّة » هذا هو أصلُ ورش بعَينِه ، وهو أن يكون الساكنُ صحيحاً كما قد صرَّح به الناظم في قوله :[2]

. . . . أَوْ بَعْدَ سَاكِنٍ صَحِيحٍ . . . .

فأخْذُه الساكنَ وحدَه سؤالاً وجعلُه ذلك أصلَ ورش ، ثمَّ يجيبُ عنه بأنَّه حرفُ علَّة وشرطُ الساكنِ أن يكون صحيحاً إحالةٌ لأصل ورش عن وجهه .

وقولُه : «وقد أَلغَز الحصريُّ» إلىٰ آخره ، أمَّا أبياتُ الحصريِّ فهي :[3] [١٠٧/أ]

سَأَلْتُكُمُ يَا مُقْرِئِي[4] الْغَرْبِ كُلِّهِ وَمَا مِنْ سُؤَالِ الْمَرْءِ عَنْ عِلْمِهِ بُدُّ

بِحَرْفَيْــنِ : مَدُّوا ذَا وَمَا الْمَدُّ أَصْلُهُ وَذَا لَمْ يَمُدُّوهُ وَمِنْ أَصْلِهِ الْمَدُّ

وَقَــدْ جُمِـعَا فِي كِلْمَــةٍ مُسْـتَبِينَةٍ عَلَىٰ بَعْضِكُمْ تَخْفَىٰ وَمِنْ بَعْضِكُمْ تَبْدُو

فأجابه الشاطبيُّ بأبيات له وهي :

---

(١) إبراز المعاني ١/ ٣٤٤ .

(٢) البيت ١٧٣ .

(٣) أبيات الحصريّ هذه وجوابُ الإمام الشاطبيّ عنها من البحر الطويل ، وهي في كتب عديدة ، منها : الذيل والتكملة٥/ ٥٥١ ـ ٥٥٢ ، والقصيدة الحصريَّة في قراءة نافع وشرحها ١/ ٢٤ ، ٢٦ ، ومختصر الفتح المواهبي ص ١٠٧ ـ ١١٠ .

(٤) كذا في (ص) و(ت) وهامش (م) من نُسخة ، وفي صُلبها : يا معشر .

عَجِبْتُ لِأَهْلِ الْقَيْـرَوَانِ وَمَا حَدُّوْا ... لَدَىٰ قَصْرِ سَوْءَاتٍ وَفِي هَمْزِهَا مَدُّوا

لِوَرْشٍ وَمَدُّ اللِّينِ لِلْهَمْزِ أَصْلُهُ ... سِوَىٰ مَشْرَعِ الثُّنْيَا إِذَا عَذُبَ الْوِرْدُ

وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ حَرْفُ مَدٍّ يَمُدُّهُ ... سِوَىٰ مَا سُكُونٌ قَبْلَهُ مَا لَهُ مَدُّ

[وَفِي هَمْزِ سَوْءَاتٍ يَمُدُّ وَقَبْلَهُ ... سُكُونٌ بِلَا مَدٍّ فَمِنْ أَيْنَ ذَا الْمَدُّ][1]

يَقُولُونَ عَيْنُ الْجَمْعِ فَرْعُ سُكُونِهَا ... فَذُو الْقَصْرِ بِالتَّحْرِيكِ الاَصْلِيِّ يَعْتَدُّ

وَيُوجِبُ مَدَّ الْهَمْزِ هَذَا بِعَيْنِهِ ... لِأَنَّ الَّذِي بَعْدَ الْمُحَرَّكِ مُمْتَدُّ

وَلَوْلَا لُزُومُ الْوَاوِ قَلْباً لَحُرِّكَتْ ... بِجَمْعٍ بِفَعْلَاتٍ فِي الاَسْمَا لَهُ عَقْدُ

[وَتَحْرِيكُهَا وَالْيَا هُذَيْلٌ وَإِنْ فَشَا ... فَلَيْسَ لَهُ فِيمَا رَوَىٰ قَارِئٌ عَدُّ][2]

وَلِلْحُصَرِي نَظْمُ السُّؤَالِ بِهَا وَكَمْ ... عَلَيْهِ اعْتِرَاضٌ حِينَ قَارَنَهُ الْحَدُّ

وَمَنْ يَعْنِ وَجْهَ اللهِ بِالْعِلْمِ فَلْيُعِنْ ... عَلَيْهِ وَإِنْ عَنَّىٰ بِهِ خَانَهُ الْجَدُّ

وأطلَق الناظمُ (سَوْءَات) ليشملَ ما أضيفَ إلىٰ ضمير التثنية نحوَ قوله تعالىٰ: ﴿بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَاتُهُمَا﴾[3] أو إلىٰ ضمير جمع نحو: ﴿يُوَارِي سَوْءَاتِكُمْ﴾[4].

---

(١) تكملة من المصادر السابقة.

(٢) تكملة من المصادر السابقة.

(٣) الأعراف ٢٢.

(٤) الأعراف ٢٦.

ثمَّ أمَر بقَصْر ﴿الْمَوْءُودَةُ﴾[١] و﴿مَوْئِلًا﴾[٢] لكلِّ القرَّاء :

أمَّا ﴿الْمَوْءُودَةُ﴾ ففيها حرفان كلٌّ منهما فيه مقتضٍ للمدِّ : الأوَّلُ الواو الأُولىٰ ؛ لأنَّها صدَق عليها أنَّها [واوٌ ساكنة بين فتح وهمزة ، فهي كواو ﴿سَوْءٍ﴾[٣] و﴿سَوْءَةَ﴾[٤] . الثاني الواوُ الثانية ؛ لأنَّها صدَق عليها أنَّها][٥] بعد همز ثابت ولم يبيِّنِ الناظمُ محلَّ القَصْر منهما ، ومحلُّه الواوُ الأُولىٰ ، نَصَّ علىٰ ذلك جماعةٌ .[٦]

وسببُ وجوب قَصْرِها : أمَّا عند غير ورش فظاهر ؛ لأنَّه ليس من أصلهم مدُّ هذا النوع ، وإنَّما اختُصَّ به ورشٌ ، وأمَّا علىٰ أصل ورش ففيه وجهان :

أحدهما : أنَّه لو مُدَّ لاجتمع مدَّان في كلمة واحدة مقتضاهما ضعيف . فإن قيل : لم لا جرىٰ فيها الخلافُ الجاري في واو (سَوْآت) لأنَّ فيها مدَّين مقتضاهما ضعيف ؟

فالجواب : أنَّ ثِقَلَ مدِّ الواوِ والهمزةِ المضمومة أشدُّ من ثِقَل مَدِّ الألفِ

---

(١) التكوير ٨ .

(٢) الكهف ٥٨ .

(٣) مريم ٢٨ وغيرها .

(٤) المائدة ٣١ .

(٥) سقط ما بين الحاصرتَين من (ص) .

(٦) منهم أبوشامة في إبراز المعاني ١/ ٣٤٥ .

والهمزةِ المفتوحة، فلذلك اجتُنب المدُّ مع الأثقل اتفاقاً، واختُلف في المدِّ مع الأخفِّ.

والثاني من الوجهين: أنَّ الواوَ وإن كانت ساكنةً لفظاً فهي محرَّكةٌ تقديراً ألا ترىٰ أنَّها من: وَأَدَه يَئِدُه، فلمَّا دخلتِ الميمُ عرَض سكونُها.

واعتُرض علىٰ هذه العلَّة بأنَّه كان ينبغي أن يستثنيَ: ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ الَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [1] ﴿حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْـَٔسَ الرُّسُلُ﴾ [2] ﴿فلمَّا اسْتَيْـَٔسُواْ مِنْهُ﴾ [3] لأنَّ سكونَ الياء عارضٌ أيضاً، فأجاب أبوعبدالله بأنَّ الاعتدادَ بالعارض وعدمَ الاعتداد به لغتان، فأُخذ بإحدىٰ اللغتَين تارةً وبالأخرىٰ أخرىٰ، قال: «والاعتمادُ في جميع ذلك علَى النَّقل، والتعليلُ تابعٌ له»[4] وهذا غيرُ طائل في الجواب إذ لم يُظهر فيه معنىً مقتضياً لتخصيصه عدمَ الاعتداد بالعارض [١٠٧/ ب] والجوابُ الصحيح أنَّ هذه المادَّة قد دخلها القلبُ في لسان العرب، أي يُقدِّمون العينَ إلىٰ موضع الفاء، والفاءُ يؤخِّرونها إلىٰ موضع العين، فيقولون: أَيِسَ واسْتَأْيَسَ ـ كما سيأتي هذا عَقيباً في قراءة البزِّيِّ [5] ـ فلمَّا دخَلها القلبُ وكان

---

(١) الرعد ٣١.

(٢) يوسف ١١٠.

(٣) يوسف ٨٠.

(٤) اللآلئ الفريدة لوحة ٦٩/ ب.

(٥) وذلك عند قول الشاطبيّ في سورة يوسف (البيت ٧٨٢):

وَيَايْـَٔسْ مَعاً وَاسْتَيْـَٔسَ اسْتَيْـَٔسُواْ وَتَايْـ ـَٔسُواْ اقْلِبْ عَنِ الْبَزِّي بِخُلْفٍ وَأَبْدِلَا=

الغرضُ عدمَ القلب أتىٰ بالمدِّ في الياء ليحقِّقَ [١] اللفظَ بالكلمة علىٰ أصلها؛ لئلّا يَتوهَّمَ السامعُ مع الإسراع بالنطق بها أنَّها مقلوبة.

وأمَّا ﴿ مَوْئِلًا ﴾ فقد وقعتْ واوُه أيضاً بين فتح وهمزة، فوجهُ قَصْرِه لغيره [٢] أنَّه أتىٰ به علَى الأصل.

وأمَّا لورش فقيل فيه وجهان: أحدهما أنَّه إنَّما قصَره [موافَقةً لرؤوس الآي نحو: ﴿ مَوْعِدًا ﴾ [٣]، ومناسَبةُ اللفظ مطلوبة. والثاني: أنَّه إنَّما قصَره] [٤] لأنَّ أصلَ واوه الحركةُ؛ لأنَّه من: وَأَلَ يَئِلُ، أي رجَع، كما قيل ذلك في ﴿ الْمَوْءُدَةُ ﴾ [٥] واعتُرض عليه بنحو ما اعترض علَى ﴿ الْمَوْءُدَةُ ﴾ من ﴿ يَاْيْـَٔسِ ﴾ وبابه، وجوابُه ما تقدَّم من الاعتداد بالعارض كما هو إحدىٰ اللغتَين.

وقوله: (وَفِي وَاوِ سَوْآتٍ) إشارةٌ إلىٰ أنَّ الخلافَ الخاصَّ إنَّما وقَع في الواو دون الألف؛ لأنَّ الألفَ ممَّا وقع بعد همز ثابت، ففيه ثلاثةُ الأوجه المتقدِّمة في

= وانظر: التيسير ص ١٢٩.

(١) تحرَّفتْ في (ص) إلىٰ: ليخفّ.

(٢) أي لغير ورش. وفي (ت): لغير ورش علَى الأصل.

(٣) الكهف ٥٩.

(٤) سقط ما بين الحاصرتَين من (ص).

(٥) التكوير ٨.

قوله: [١]

. . . . فَقَصْرٌ وَقَدْ يُرْوَىٰ لِوَرْشٍ مُطَوَّلَا

وَوَسَّطَهُ قَوْمٌ . . . .

وإذا ضَممتَ الخلافَ في واو (سَوْآتٍ) إلىٰ هذا الخلاف الذي في الألف جاء فيها تسعةُ أوجه، بيانُها أنَّ في الواو خلافاً، وهو وجودُ المدِّ وعدمُه، وإذا وُجد فإمَّا مُشبَع وإمَّا متوسط، كما تقدَّم تحريرُه ونقلُه عن الأئمَّة، وقد سبَق لكَ، وأمَّا بعد الهمز ففيه ثلاثةُ أوجه، تضربُ ثلاثة في ثلاثة تبلُغ تسعةً، وقَلَّ من يُتقِنُ ذلك ويستخرجُه من نظم القصيدة.

قوله: (وَفِي وَاوِ) خبرٌ مقدَّم، و(خِلَافٌ) مبتدأٌ، وأعربه أبوعبد الله فاعلاً [٢]، وليس مشهوراً، و(لِوَرْشٍ) صفةٌ لـ(خِلَافٌ)، وأضاف ورشاً للقرَّاء لِما تقدَّم في نحو: «كُوفِيُّهُمْ» و«بَصْرِيُّهُمْ» [٣].

قوله: (وَعَنْ كُلٍّ) متعلِّقٌ بـ(اقْصُرْ)، و(الْمَوْءُودَةُ) مفعولٌ مقدَّم رُفعتْ علىٰ الحكاية، و(مَوْئِلَا) عطفٌ علىٰ (الْمَوْءُودَةُ)، ولا بُدَّ من حذف مضاف، أي اقصُر واوَ ﴿الْمَوْءُودَةُ﴾ الأُولىٰ، أو يكون التقدير: أَوْقِعِ القَصْرَ في لفظ ﴿الْمَوْءُودَةُ﴾.

---

(١) انظر: البيتَين ١٧١، ١٧٢، ص ٦٤٥، ٦٤٦.

(٢) الحقيقة أنَّ أبا عبد الله قد ذكَر كلا الإعرابَين، ونَصُّ عبارته: «و(خِلَافٌ لِوَرْشِهِمْ) مبتدأ مؤخَّر، وخبرُه قبله، أو فاعل» اهـ. اللآلئ الفريدة لوحة ٦٩/ ب.

(٣) انظر شرح البيت ٢٦ عند تعريف السمين لورش، ص ٩٨.

بابُ الهمزتَين من كلمة

أي بابُ أحكام الهمزتَين من كلمة، والهمزُ يُطلَق على مصدرِ هَمَزْتُ أَهْمِزُ، وعلىٰ جمع هَمْزة، كتَمْر في تَمْرة.

والهمزُ لغةً كالغَمْز والضغط، وسُمِّيَ هذا الحرفُ بذلك لأنَّ الصوتَ بالنطق به يُغمَز ويُدفَع بكُلفة تَحصُل عند النطق به، ولهذا اعتورَتْ[1] عليها أنواعُ التسهيل من قَلْب وحذفٍ و نَقْلٍ وتسهيلٍ بَيْنَ بَيْنَ.

والهمزُ أوَّلُ حروف المعجَم[2]، ولم يُرسَم له صورةٌ كما في حروف المعجم، بل استُغنيَ عن تصويره بصورة الألف؛ لأنَّها أكثرُ ما تُسهَّل بها، وقد قيل: إنَّ يحيَى بنَ يَعْمَر[3] وضَع لها صورةً وتبِعه الناسُ علىٰ ذلك، وتلك الصورةُ صورةُ عَينٍ لطيفة غيرِ مُعرَّقة[4]، بل هي هكذا «ء»، وهي أثقلُ الحروف،

(١) نقَل ابنُ منظور عن ابن الأعرابيِّ قولَه: «التَّعاوُر والاعتِوارُ: أن يكونَ هذا مكانَ هذا، وهذا مكانَ هذا» اهـ. لسان العرب ٤/ ٦١٩ (عور).

(٢) قال ابنُ جنِّي: «اعلم أنَّ الألفَ التي في أوَّل حروف المعجَم هي صورةُ الهمزة في الحقيقة» اهـ. انظر تتمَّةَ كلامه في سرّ صناعة الإعراب ١/ ٤١.

(٣) تقدَّمتْ ترجمته عند شرح البيت ٢٩، ص ١١٠.

(٤) أي عين غير كاملة، فيبقىٰ منها رأسُها. وقوله: «معرَّقة» مشتَقٌّ من العرَق، وهو كلُّ مضفور مصطفٍّ، واحدته عَرَقَة. انظر: لسان العرب ١٠/ ٢٤٥.

ومخرجُها أبعدُ المخارج، واللافظُ بها محقَّقةً يُشبِه المتهوِّعَ.(1)

وقوله: (مِن كلمَةٍ) أي الهمزتَين [١٠٨/أ] المعدودتَين من كلمة، وبعضُ المصنِّفين يقول: في كلمة، وكلاهما حسنٌ، والتبعيضُ أظهَر؛ لأنَّهما بعضُ الكلمة حقيقةً، بخلاف الظرفيَّة فإنَّه يَلزمُ أن يكونَ بعضُ الشيء ظرفاً لنَفْسه، وهذا البحثُ أيضاً في قوله: «بابُ الهمزتَين من كلمتَين».

وقد تكلَّم القرَّاءُ في أحكام الهمز من حيث هو، وحصروه في أبواب، إلَّا ما يأتي في سورة الرعد من اجتماع استفهامَين، وإلَّا ما يأتي في الزخرف وهو موضعان: ﴿أَءُشْهِدُواْ خَلْقَهُمْ﴾(2) [١٩] ﴿ءَأَالِهَتُنَا خَيْرٌ﴾ [٥٨].

ووجهُ الحَصْر في خمسةِ الأبواب أنَّ الهمزةَ إمَّا ألَّا تُجامِعَ مِثلَها، ويُسمَّى الهمزُ المفرَد، وقد ذكره المصنِّف في ثلاثة أبواب متتابِعة، وهي: بابُ الهمز المفرَد، بابُ نقل حركة الهمز، بابُ وقف حمزةَ وهشامٍ على الهمز. وإمَّا أن تُجامِعَ مِثلَها، وذلك إمَّا في كلمة وإمَّا في كلمتَين، فبدأ بالهمزتَين من كلمة لوقوعهما في قوله تعالى: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾(3) الواقع بعد «باب المدِّ» الواردِ في

---

(1) أي المتكلِّف القَيْء. انظر: اللسان (هوع).

(2) قرأها نافعٌ بهمزتَين، الثانيةُ مضمومة مسهَّلة بين الهمزة والواو. انظر: التيسير ص ١٩٦.

(3) البقرة ٦ وغيرها.

قوله تعالىٰ: ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾[1] و﴿أُوْلَـٰٓئِكَ﴾.[2]

فإنْ قيل: كان ينبغي أن يقدِّمَ «باب نقل حركة الهمز» علىٰ ذلك؛ لسَبْقه في قوله: ﴿وَبِالْآخِرَةِ﴾؟

فالجواب ما تقدَّم في تأخير الهمز المفرَد الساكن وإن كان سابقاً في قوله: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾.[3]

وكلُّ كلمة فيها همزتان فأُولاهما مفتوحةٌ فقط، ولا تكونُ إلّا للاستفهام إلّا لفظاً واحداً وهو ﴿أَئِمَّةَ﴾[4]، والثانيةُ قد تكون مفتوحةً أو مكسورةً أو مضمومةً وسيأتي جميعُ ذلك.

وتسميةُ مِثلِ هذه كلمةً مجازٌ؛ لأنَّ همزةَ الاستفهام كلمةٌ برأسها كباء الجرِّ ولامِه، إلّا أنَّها لَمَّا لم تَستقلَّ بنَفْسِها جُعلَتْ بعضَ ما اتصلتْ به مجازاً، وهذا أقربُ من تسمية نحو: ﴿مَنَـٰسِكَكُمْ﴾ و﴿مَا سَلَكَكُمْ﴾ و﴿جِبَاهُهُمْ﴾ و﴿وُجُوهُهُمْ﴾[5] كلمةً.[6]

---

(١) البقرة ٤.

(٢) البقرة ٥ وغيرها.

(٣) البقرة ٣.

(٤) التوبة ١٢ وغيرها.

(٥) وهي علَى الترتيب: البقرة ٢٠٠، المدَّثِّر ٤٢، التوبة ٣٥، آل عمران ١٠٦ وغيرها.

(٦) انظر شرح البيت ١١٧، ص ٤١١.

والتسهيلُ المذكور إنَّما يَعتورُ علَى الثانية دون الأُولىٰ لوجهَين: أحدهما أنَّ الثِّقلَ متحقِّقٌ بالثانية. والثاني أنَّ التسهيلَ يُقرِّبها من الساكن، ولا يُبتدأ بساكن.

واعتُرض علىٰ الناظم بأنَّه كان ينبغي أن يَذكرَ في هذا الباب ما اجتَمع فيه همزتان سكَنَتْ ثانيتُهما، وقد أخَّر الكلامَ عليه وأدرجَه في آخر «باب الهمز المفرَد» فقال: [1]

وَإِبْدَالُ أُخْرَى الْهَمْزَتَيْنِ لِكُلِّهِمْ إِذَا سَكَنَتْ عَزْمٌ كَآدَمَ أُوهِلَا

فذِكرُه هذا الحكمَ في هذه الكلمة ـ في هذا الباب ـ عند ذِكره لفظ ﴿أَئِمَّة﴾ أَولىٰ من ذِكره إيَّاه في الهمز المفرَد؛ لدخوله في الهمزتَين من كلمة، لأنَّ الكلمة مبنيَّةٌ علىٰ تلك الزِّنة بالهمزتَين معاً، وسيأتي له هناك اعتذارٌ إن شاء اللهُ تعالىٰ. [2]

١٨٣ ـ وَتَسْهِيلُ أُخْرَىٰ هَمْزَتَيْنِ بِكِلْمَةٍ سَمَا وَبِذَاتِ الْفَتْحِ خُلْفٌ لِتَجْمُلَا

(تَسْهِيلُ) مصدرُ: سهَّل يُسهِّل، أي خفَّف، وسهُل الأمرُ يَسهُلُ سهولةً، وسهَّلْتُه أنا تسهيلاً: إذا خفَّفْتُه. [3]

وسُمِّيَ ما يفعلُه أهلُ اللسان بالهمزة ـ من الأنواع الآتي ذِكرُها ـ تسهيلاً لوجود الخِفَّة في ذلك، وذلك لأنَّ الهمزةَ ـ كما تقدَّم [4] ـ حرفٌ جَلْدٌ علىٰ

(١) البيت ٢٢٥.

(٢) انظر شرح البيت ٢٢٥، ص ٨٧٨.

(٣) انظر اللسان ١١/ ٣٤٩ (سهل).

(٤) انظر شرح البيت ١٦٨، ص ٦٣١.

اللسان [١٠٨/ ب] في النطق به مشقَّةٌ لبُعد مخرجه، ولأنَّه كالسَّعْلةِ والناطقُ به كالمتهوِّع، ولأنَّ فيه نبرةً ليست في غيره، فتُوُصِّلَ إلىٰ خِفَّة النطق به بالتسهيل المذكور كما تُسهَّلُ الطريقُ(١) الشاقَّة.

ثمَّ التسهيلُ لغةً يُطلَق علىٰ جميع أنواع تسهيل الهمز من إبدالٍ وحذفٍ ونقلٍ وبَينَ بَينَ لوجود المعنىٰ فيه، إلّا أنَّه غلَب في عُرف القرَّاء علىٰ النوع الآخِرِ وهو بَينَ بَينَ، أي تُجعَل الهمزةُ بينها وبين الحرف الذي منه حركتُها، كإخراجكَ الهمزةَ الثانية من ﴿ أَؤُنَبِّئُكُمْ ﴾(٢) بين الهمزةِ والواو، ومن ﴿ أَئِمَّة ﴾(٣) بينها وبين الياء، ومن ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾(٤) بينها وبين الألف، وهذا هو بَيْنَ بَيْنَ المشهورُ، ولهم بَيْنَ بَيْنَ غيرُ مشهور، وهو أن تُجعل الهمزةُ بينها وبين الحرف الذي منه حركةُ ما قبلها، وأنواعُ التسهيل كلُّها ستأتي في «باب وقف حمزة» إن شاء الله تعالىٰ، وسيفسِّرُ الناظمُ ـ رحمه الله ـ التسهيلَ في اصطلاح القرَّاء بقوله: (٥)

. . . . وَالْمُسَهَّلُ بَيْنَ مَا هُوَ الْهَمْزُ وَالْحَرْفِ الَّذِي مِنْهُ أُشْكِلَا

وهذا البابُ والذي بعده معقودان للتسهيل العُرفيِّ عند القرَّاء، وقد يقعُ

---

(١) في (ت) و(م): الطرق.

(٢) آل عمران ١٥.

(٣) التوبة ١٢ وغيرها.

(٤) البقرة ٦، يسٓ ١٠.

(٥) البيت ٢١٣ من باب الهمزتَين من كلمتَين.

لفظُ الإبدال فيهما كما ستقفُ عليه إن شاء الله تعالىٰ .

وقد عَرفتَ أنَّ أُولىٰ همزتَيْ هذا الباب لا تكونُ إلّا مفتوحةً، وأنَّها لا يدخلُها تسهيلٌ أَلْبَتَّة، إلّا أن يكون قبلها ساكنٌ فتُنقَلُ حركتُها إليه عند من يرىٰ ذلك، نحو: ﴿قُلَ اؤُنَبِّئُكُم﴾[1]، ﴿قُلَ اِئنَّكُمْ﴾[2]، ﴿قُلَ أَنتُمْ أَعْلَمُ﴾[3]، وسيأتي ذِكْرُ هذا مستوفىً إن شاء الله تعالىٰ وبه الحَوْل.

وإنَّما يكون التسهيلُ[4] في الثانية لِما تقدَّم من العلَّتين، فلذلك أضاف الناظمُ التسهيلَ إلىٰ أُخريَيْهما بقوله: (وَتَسْهِيلُ أُخْرَىٰ هَمْزَتَيْن)، و(أُخْرَىٰ) بمعنىٰ آخِرة، المقابِلة لأُولىٰ[5]، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ﴾[6] وليست التي للتفصيل تأنيثَ «آخَر» بفتح الخاء، بل تأنيثُ «آخِر» بكسرها، وبين أُخرىٰ ـ بمعنىٰ آخِرة ـ وأُخرَى التي للتفصيل فروقٌ ذكرتُها في غير هذا الكتاب، ولله الحمد.[7]

---

(١) آل عمران ١٥ .

(٢) فصِّلتْ ٩ .

(٣) البقرة ١٤٠ .

(٤) سقط من (ت) و(م): التسهيل.

(٥) في (ص) و(م): لأَوَّلَة.

(٦) الأعراف ٣٨ .

(٧) قال المصنِّفُ في كتابه الدُّرّ المصون (٥/ ٣١٥): «والفرقُ بين (أُخْرَىٰ) بمعنىٰ آخِرة و(أُخْرَىٰ) تأنيث آخَر ـ بزِنَة أَفْعَل للتفضيل ـ أنَّ التي للتفضيل لا تَدُلُّ علَى الانتهاء كما =

وقال أبوشامة: «والأصل أنَّ (أُخْرَىٰ) تأنيثُ (آخَر) بفتح الخاء، كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ مَنَنَّا عَلَيْكَ مَرَّةً أُخْرَىٰ﴾ (١)، ثمَّ استُعملتْ (أُخرىٰ) بمعنىٰ (آخِرة) كقوله تعالىٰ: ﴿قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ﴾ ﴿وَقَالَتْ أُولَىٰهُمْ لِأُخْرَىٰهُمْ﴾ (٢) أي الفِرقةُ المتقدِّمة للفِرقة المتأخِّرة، ومنه قولُهم: جاء في أُخْرَيات الناس، أي في أواخرهم، ولا أفعلُه أُخرَى الليالي، أي أبداً» انتهىٰ (٣). وفيه نظر؛ إذ لا علاقةَ بينهما بالظاهر للاشتراك المعنويِّ، وهو وجودُ الفَوَاتِ الحاصلِ لِمَن تأخَّر عن الغير في فضيلةٍ أو في زمانٍ أو مكان.

وأخبَر الناظمُ عمَّن رمَز له بكلمة (سَمَا) وهُم: نافعٌ وابن كثير وأبوعمرو أنَّهم سهَّلوا الهمزةَ الأخيرة إذا كانا في كلمة واحدة، أي تُجعل بَيْنَ بَيْنَ كما مرَّ تفسيرُه، وسواءٌ كانت الثانيةُ مفتوحةً نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ أم مضمومةً نحو: ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ أم مكسورةً نحو: ﴿أَئِنَّكُمْ﴾.

ثمَّ أخبَر عمَّن رمَز له باللام من (لِتَجْمُلَ) وهو هشامٌ أنَّ عنه خلافاً في

= لا يَدُلُّ عليه مذكَّرُها، ولذلك يُعطَفُ أمثالُها عليها في نوعٍ واحد، تقول: مررت بامرأةٍ وأُخرىٰ وأُخرىٰ، كما تقول: برجُلٍ وآخَر وآخَر، وهذه تَدُلُّ علَى الانتهاء كما يَدُلُّ عليه مذكَّرُها، ولذلك لا يُعطَفُ أمثالُها عليها، ولأنَّ الأُولىٰ تُفيد إفادةَ (غير)، وهذه لا تُفيد إفادةَ (غير)» اهـ.

(١) طه ٣٧.

(٢) الأعراف ٣٩.

(٣) إبراز المعاني ١/ ٣٤٨.

المفتوحة خاصَّةً: فروي عنه [١٠٩/أ] تسهيلُها كثيراً، وتحقيقُها كالباقين.

ثمَّ أخبَر في البيت الآتي عن ورش ـ وهو من جملة مدلول (سَمَا) ـ أنَّها تُبدَل عنه ألفاً محضة عند المِصريِّين، ومسهَّلةً بَينَ بَينَ على أصله عند البغداديِّين ولم يكن له حاجةٌ بذِكْر التسهيل؛ لأنَّه أصلُه، وسيأتي بيانُه عند شرح البيت الآتي.

وقوله: (لِتَجْمُلَا) أي ليحصُل لها جمالٌ، وذلك باستعمال اللغتَين.

والتحقيقُ لهشام ليس في «التيسير» فهو من زيادات القصيد، ولم يذكُر له ابنا غَلبون وصاحبُ «العنوان» و«المستنيرِ»[1] ومكيٌّ والمهدويُّ وابنُ شُريح غيرَ التسهيل كما في «التيسير»[2]، وذكَر له التحقيقَ جماعةٌ منهم: ابنُ مجاهد[3]

---

(١) صاحب كتاب العنوان هو الإمام أبوطاهر إسماعيلُ بن خلَف الأنصاريّ، تقدَّمتْ ترجمتُه في مقدِّمة باب الإدغام الكبير، ص ٣٨٤.
وصاحب المستنير هو الإمام أبوطاهر أحمد بن عليّ بن عُبيد الله بن سِوار البغداديّ. قرأ على: ابن فارس الخيّاط وغيره. قرأ عليه: سِبطُ الخيَّاط وأبوالكرم الشهرزوريّ وغيرهما. ت ٤٩٦ هـ. (غاية ١/ ٨٦ ـ معرفة ١/ ٤٤٨).

(٢) انظر: التذكرة لطاهر بن غَلبون ١/ ١١١، والعنوان ص ٤٤، والتبصرة لمكيّ ص ٢٧٦ والكافي لابن شُريح ص ٢٢، والتيسير ص ٣٢، والذي في «المستنير» ١/ ٤٣٢ التسهيل لهشام من بعض طرقه، والتحقيقُ من بعضها الآخَر، فالصواب عدُّه مع مَن ذكَر الوجهَين لهشام. وأمَّا كتاب «الإرشاد» لعبد المنعم بن غَلبون و«الهداية» للمهدويّ فمفقودان إلَى الآن، وعزا ابنُ الجزريِّ إليهما التسهيلَ كما نَصَّ عليه المصنِّفُ هنا. انظر النشر ١/ ٣٦٣.

(٣) السبعة ص ١٣٧.

والنَّقَّاشُ[(١)] وصاحبُ « الروضة »[(٢)] وأبومَعْشَر[(٣)] وابنُ [أبي] مريم[(٤)] والشيخُ أبومحمد البغداديُّ[(٥)]، وذكَر الوجهَين معاً الأهوازيُّ[(٦)] وابنُ الفحَّام[(٧)] وابنُ

(١) محمد بن الحسن بن محمد بن زياد، أبوبكر النقَّاش الموصليُّ، نزيل بغداد، الإمام العَلَم، مقرئ، مُفَسِّر. أخَذ القراءةَ عرضاً عن الأخفش القارئ وغيره. أخَذ القراءةَ عنه عرضاً ابنُ مِهران وغيرُه. ت ٣٨١ هـ. (غاية ٢/ ١١٩ ـ معرفة ١/ ٢٩٤)

(٢) الروضة لأبي عليٍّ المالكيِّ ١/ ٢٣١ .

والمالكيُّ هو الإمام المقرئ الحسن بن محمد بن إبراهيم البغداديّ. تقدَّمتْ ترجمته عند شرح البيت ١٦٢ ص ٦٠١ .

(٣) الذي في « التلخيص » لأبي مَعْشَر (ص ١٧٠) أنَّ هشاماً من طريق الحلوانيّ يسهِّل الثانية من المفتوحتَين، ويحقِّقها من طريق الداجونيّ عنه، فالصواب عدُّه مع مَن ذكَر الوجهَين لهشام، والله أعلم.

(٤) نصر بن عليّ بن محمد، أبوعبدالله الشيرازيّ الفارسيّ، أستاذعارف، مؤلِّف كتاب « الموضح » في وجوه القراءات وعللها. ت بعد ٥٦٥ هـ. (غاية ٢/ ٣٢٧).

(٥) أبومحمد البغداديّ هو الإمام عبد الله بن عليّ بن أحمد، المعروف بسِبط الخيّاط، أستاذ ثقة، شيخ الإقراء ببغداد. ت ٥٤١ هـ. (غاية ١/ ٤٣٤ ـ معرفة ١/ ٤٩٤).

والذي في كتابه: المبهج (ص١٨٩) أنَّ هشاماً من طريق الحلوانيّ والأخفش يسهِّلُ الثانيةَ من المفتوحتَين، ويحقِّقها من باقي الطُّرق عنه، فالصواب عدُّه مع مَن ذكَر الوجهَين لهشام.

(٦) تقدَّمتْ ترجمتُه ص ٣٢٢. وانظر الوجيز للأهوازيّ ١/ ٧٩ وما بعدها.

(٧) التجريد لابن الفحَّام ص ١٧٣ .

رضوان [1] والحافظُ أبو العلاء [2]، وسيأتي لهشام في المكسورة التسهيلُ في موضع واحد، وفي المضمومة في موضعَين بخلاف عنه فيهما كما عنه خلافٌ في المفتوحة، فقد استوعَبها بجميع أنواعها تسهيلاً، وقد فهمتَ أنَّ الباقين يحقِّقونها ولا يَعبأون باجتماع همزتَين، وتَرىٰ كثيراً من الناس يَستسهل النطقَ بهمزتَين محقَّقتَين ويَستصعبُ تسهيلَ الثانية؛ وذلك لعُسر معرفة إخراجها بَيْنَ بَيْنَ، حتَّىٰ إنَّه قد يَنطق بها هاءً، وستَعرف قَدْرَ هذا في «باب وقف حمزة وهشام».

فصار أصولُ مدلول (سَمَا) علَى التسهيل، وغيرُهم أصولُهم علَى التحقيق إلّا هشاماً فيما ذُكر، فكلُّ مَن خرَج عن أصله ذكَره الناظمُ رحمه الله تعالىٰ.

قوله: (وَتَسْهِيلُ) مبتدأٌ، لَمَّا تَخصَّص بالإضافة ساغ الابتداءُ به، وتقدَّم الكلامُ في (أُخْرَىٰ)، و(تَسْهِيلُ) مصدرٌ مضافٌ لمفعوله.

قوله: (بِكِلْمَةٍ) يجوزُ أن يكون متعلِّقاً بـ(تَسْهِيلُ) والباءُ ظرفيَّة، أي تسهيلٌ في كلمة، وأن يكون نعتاً له، أي وتسهيلٌ واقعٌ في كلمة، وأن يكون حالاً منه؛ لأنَّه تَخصَّص بالإضافة، وأن يكون نعتاً لـ(أُخْرَىٰ)، أي كائنةً بكلمة أو بهمزتَين كما تقول: بيتُ رجلٍ ذي عِلْمٍ مقصودٌ، وأن يكون حالاً من (أُخْرَىٰ) لتخصُّصِها

---

(١) أحمد بن رضوان بن محمد بن جالينوس، أبو الحسين الصيدلانيّ البغداديّ، حاذق متقِن، ألَّف كتاب «الواضح في القراءات العشر»، ت ٤٢٣ هـ. (غاية ١/ ٥٤).

(٢) غاية الاختصار ١/ ٢٢١، ٢٢٢.

بالإِضافة، وجازت من المضاف إليه لأنَّه مفعولُ المصدر، فهذه ستَّةُ أوجهٍ، أوجَهُها الرابعُ والخامس.

قوله: (سَمَا) أي ارتفع، وهو جملةٌ في موضع الخبر، أي التسهيلُ ارتفَع شأنُه وظهَر أمرُه؛ لأنَّه لغةُ أكثر العرب، وأخفُّ في النطق، واختاره أئمَّةُ اللغة والنحويِّين؛ لأنَّهم إذا كانوا يَستثقلون لفظَ الهمزة المفرَدة فيخفِّفونها بأنواع التسهيل ويوجِبون إبدالَها ساكنةً بعد أخرىٰ، فما الظنُّ باجتماع همزتَين متحرِّكتَين في كلمة واحدة.

والسُّمُوُّ: الارتفاع، وكلُّ ما عَلَاكَ فهو سماء.

قوله: (وَبِذَاتِ الْفَتْحِ) أي وبالهمزة الأخيرة ذاتِ الفتح، فحذَف الموصوفَ وصفتَه الأُولىٰ وأبقىٰ صفتَه الثانية، والجارُّ خبرٌ مقدَّم، و(خُلْفٌ) مبتدأٌ مؤخَّر، أي خُلفٌ في التسهيل والتحقيق.

قوله: (لِتَجْمُلَا) أي [١٠٩/ ب] لتصيرَ جميلةً، فالضميرُ الفاعل يجوز أن يكون للهمزة، وأن يكون للكلمة؛ لأنَّ الجمالَ متىٰ كان في الهمزة كان في الكلمة التي هي فيها لأنَّها بعضُها.

والجمالُ: الحُسن، يقال منه: جمُل يجمُل، بالضمِّ فيهما، أي صار جميلاً.

واللامُ قال أبوعبد الله: «للعاقبَة»[١] ولا حاجةَ إلىٰ ذلك، بل هي علىٰ

---

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٧٠/ ب.

بابها من العِلِّيَّة، أي أنَّ الخُلفَ فيها علَّتُه الجمال، والتقديرُ: استقرَّ خُلفٌ بذات الفتح لتَجمُلَ الهمزةُ أو كلمتُها، فاللامُ متعلِّقةٌ بما تعلَّق به الجارُّ الواقعُ خبراً، أو بنَفْس الجارِّ، وذلك أنَّه لَمَّا اختُلف فيها فقُرئتْ بالوجهَين دَلَّ ذلك علىٰ صحَّة كلٍّ منهما فحصَل الجمالُ.

وقال أبو شامة: «أي وبالهمزة المفتوحة خُلفٌ لهشامٍ في التسهيل والتحقيق واللامُ في (لِتَجْمُلَا) رمزٌ لهشام، [والضمير فيها يرجع إلَى الهمزة أو إلَى الكلمة][1] وهو متعلِّقٌ بالتسهيل لأنَّه مصدر، أيّ وسُهِّلَتِ الهمزةُ الأخيرة لِتجمُلَ» انتهىٰ[2]. فقوله: «وهو متعلِّق بالتسهيلِ» إمَّا أن يريدَ التسهيلَ الملفوظَ به، أو الذي قدَّره هو في قوله: «خُلْفٌ لهشام في التسهيل» أو التسهيلَ الذي يفسِّره المعنىٰ، فيكونُ تفسيرَ معنىً لا إعرابٍ، فلا يجوزُ تعلُّقُه بالأوَّل لأنَّه انتقَل عنه إلىٰ رمزٍ آخَرَ فصار منقطِعاً عنه، ولا يجوزُ تعلُّقُه بالثاني لأنَّه يَلزم منه إعمالُ المصدر محذوفاً، وهو ممنوعٌ عند البصريِّين إذ هو بمنزلة حذف بعض الموصول[3] والظاهرُ أنَّه أراد هذا الثاني لقوله: «لأنَّه مصدر» وإن أراد تفسيرَ المعنىٰ فقريب.

ثمَّ ذكَر مذهبَ ورش فيها فقال:

---

(١) تكملة من إبراز المعاني ١/ ٣٤٩.

(٢) إبراز المعاني ١/ ٣٤٩.

(٣) ليس في باب المحذوفات حذفُ المصدر وبقاءُ عمله. انظر مغني اللبيب ص ٨١١ وما بعدها.

١٨٤ ـ وَقُلْ أَلِفاً عَنْ أَهْلِ مِصْرَ تَبَدَّلَتْ ... لِوَرْشٍ وَفِي بَغْدَادَ يُرْوَىٰ مُسَهَّلَا

أمَر بأن يقال : إنَّ الهمزةَ المفتوحة تبدلُ ألفاً محضةً لورش في رواية المصريِّين عنه ، وهذا ممَّا خالف فيه أصلَه ، وقد أنكَر بعضُ النحاة هذه القراءةَ وقال : لا يصحُّ إبدالُ مثلِ هذه الهمزةِ ألفاً ؛ لأنَّ قياسَها التسهيلُ بَيْنَ بَيْنَ ، وقد أَنحىٰ الزمخشريُّ علىٰ راوي ذلك وزعَم أنَّه غالطٌ لاحِنٌ[1] ، ولا يُلتفتُ إلىٰ إنكار ذلك بعد ثبوته ، فقد حُكي أنَّها لغةٌ لبعض العرب ، وقيل : إنَّما أبدلَها ألفاً محضةً لأنَّ بقاءَها همزةً ثقيلٌ ، وتسهيلُها بَيْنَ بَيْنَ عَسِرٌ جدّاً ، فأبدلَها بحرف يَخِفُّ اللفظُ به من غير عُسْر ، ولكنَّه علىٰ غير قياس .

وقال أبوعبدالله : « وإنَّما كان البدلُ علىٰ غير القياس لأنَّ الأصلَ التسهيلُ بَيْنَ بَيْنَ ، وإنَّما يُعدَل عنه إلىٰ غيره إذا تعذَّر ، وهو هنا غيرُ متعذِّر ، فكان هو القياس ، وغيرُه ليس بقياس » انتهىٰ[2] . وإنَّما يُعدَل عنه إذا تعذَّر ، يعني أنَّها تُبدَل عند سيبويه في صورتَين : أن تُفتح بعد مكسور نحو : فِئَة ، أو مضمومٍ نحو : جُؤَن[3] فتُبدَل في الأوَّل ياءً ، وفي الثاني واواً[4] ، وسببُ ذلك أنَّ المسهَّلةَ تَقْرُبُ من الألف ، والألفُ لا تقعُ بعد كسرةٍ ولا ضمَّة ، فكذا ما هو بمنزلتها ،

(١) انظر : الكشّاف ١/ ١٥٤ .

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ٧٠/ أ.

(٣) تحرَّفتْ في (ص) و(ت) إلىٰ : مرجؤن .

(٤) انظر كتاب سيبويه ٣/ ٥٤٣ .

فلمَّا تعذَّر التسهيلُ ـ لِما ذكَرناه ـ أُبدلتْ بحرفٍ يُجانِس حركةَ ما قبلها [١١٠/أ] لتعذُّر إبدالها حرفاً يُجانِس حركتَها، فهذا معنىٰ قوله: «وإنَّما يُعدَل عنه إلىٰ غيره إذا تعذَّر» وهذا عِقْدٌ من عقود التصريف سيمرُّ بكَ بأوضحَ من هذا ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ في «باب وقف حمزة».

ثمَّ أخبَر عن البغداديِّين أنَّهم رَوَوْها له مسهَّلةً بَيْنَ بَيْنَ علىٰ أصله، وإنَّما أعاد التسهيلَ ـ وإن كان داخلاً تحت ترجمة (سَمَا) الذين يسهِّلون الهمزةَ مطلَقاً ـ ليُعرَف مَن روىٰ عنه الإبدالَ ومَن روىٰ عنه أصلَه وهو التسهيل.

فإن قيل: لِم لا جرىٰ في الهمزات كلِّها علىٰ ذلك فأبدَلها بحرف يُجانِس حركتَها، فيبدلُها في ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾ واواً، و في ﴿أَءِنَّكَ﴾ ياءً، كما أبدَلها في ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[1] ألفاً، ولِمَ فرَّق بينهما؟

فالجوابُ أنَّ الألفَ أخفُّ من الياء والواو، فلا يَلزمُ من إبداله إيَّاها إلىٰ شيء خفيف إبدالُها إلىٰ شيء ثقيل.

وقد تقدَّم لكَ تفسيرُ التسهيل، وعبَّر بعضهم عنه بأنَّه: أن تُزالَ نبرتُها وتقرَّبَ من الألف أو الواو أو الياء، وزاد بعضُهم: فتصيرُ كالمَدَّة، وعبَّر بعضُهم عنها بالمدَّة؛ لأنَّها صارت كالمَدَّة.

قال أبوعبد الله: «فحمَل بعضُ الناس ذلك علىٰ قراءتها بألف خالصة»، قال: «ولم يَعْنِ أحدٌ بذلك البدلَ، وإنَّما عبَّر عنها بذلك حيث أُضعِفَ الصوتُ

(١) الأمثلة علىٰ الترتيب: آل عمران ١٥، يوسف ٩٠، البقرة ٦ وغيرها.

بها فصارت كالـمَدَّة، وربَّما قرَّب بعضُهم لفظَها من لفظِ الهاء، وليس بشيء»[١].

واعلم أنَّه إذا وقَع بعد الهمزة الثانية ساكنٌ نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[٢]، فإن أبدلَها ألفاً فلا بُدَّ من مدٍّ لأجل الساكن، وإن سهَّلها فهل يحتاج إلىٰ مدٍّ؟ خلافٌ: منهم من قال: لا حاجةَ إلَى المدِّ لأنَّ المسهَّلة بمنزلة المحقَّقة، ومنهم من قال: لا بُدَّ من المدِّ لأنَّ المسهَّلةَ قريبةٌ من الساكنة، ولذلك لا تُسهَّل ابتداءً كما تقدَّم، وكلُّ ما في القرآن من ذلك بعد الهمزة ساكنٌ إلّا موضعَين: ﴿ءَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ﴾[٣] ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ﴾[٤].

قوله: (أَلِفاً) مفعولٌ مقدَّم لـ(تَبَدَّلَتْ)، والضميرُ للهمزة، و(عَنْ أَهْلِ) متعلِّق بتَبَدَّلَتْ عنهم، أي في روايتهم، ويجوزُ تعلُّقُها بـ(قُلْ) علىٰ معنىٰ: انقُلْ عن أهل مصرَ تبدُّلَها[٥] الفاً في قولكَ، و(تَبَدَّلَتْ) علىٰ التقديرَين منصوبُ المحلِّ بـ(قُلْ) أي قل هذا اللفظ، و(لِوَرْشٍ) متعلِّقٌ أيضاً إمَّا بـ(قُلْ) أي انقُله له، وإمَّا بـ(تَبَدَّلَتْ).

قوله: (وَفِي بَغْدَادَ) متعلِّقٌ بـ(يُرْوَىٰ)، ومرفوعُه ضميرُها عائد علَى

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٧٠/ ب.

(٢) البقرة ٦، يسٓ ١٠.

(٣) هود ٧٢.

(٤) الملك ١٦.

(٥) في (ت) و(م): تبديلها.

الهمزة المفتوحة، وإنَّما ذكَّر ضميرَها حَمْلاً على تأويل: يُرْوىٰ ذلك، والمرادُ به الهمزة، وإنَّما فعَل ذلك لأجل قوله: (مُسَهَّلَا) فإنَّه مضطرٌّ لتذكيره لأجل القافية، قال معناه أبو شامة [1]، ولا حاجةَ إلىٰ ذلك، بل لو قيل: إنَّه أنَّثها في قوله: (تَبَدَّلَتْ) باعتبار الكلمة، وذكَّرها في قوله: (مُسَهَّلَا) باعتبار اللفظ، لكان حَسَناً، وعلىٰ هذا لو قُرِئ: (تُرْوَىٰ) بالتاء من فوقُ باعتبار الكلمة، و(مُسَهَّلَا) باعتبار اللفظ [لصَحَّ][2] وهذا ظاهر.

١٨٥ ـ وَحَقَّقَهَا فِي فُصِّلَتْ صُحْبَةٌ ءَأَعْـ ـجَمِيٌّ وَالُاولَىٰ أَسْقِطَنَّ لِتَسْهُلَا

رجَع المصنِّفُ إلىٰ التأنيث في قوله: (وَحَقَّقَهَا) ـ يَعْني الهمزةَ ـ بعد ما ذكَّر ضميرَها [١١٠/ ب] في قوله: (يُرْوَىٰ مُسَهَّلاً)، وقصَد الناظمُ من هنا أن يذكُرَ مَن خرَج عن أصله من أهل التحقيق أو خلافاً، منه الخلافُ السابق، وهي تسعةُ مواضع، وقد زاد بعضُهم عليها، ولا يُتَوهَّمُ أنَّ صاحبَ «التيسير» أهمَل ذكرَها لأنَّه ذكَرها في سُوَرها مفرَّقةً:

الأوَّلُ منها: قوله تعالىٰ في فُصِّلَتْ [٤٤]: ﴿ءَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾ فأخبَر الناظمُ عمَّن رمَز له بكلمة (صُحْبَةٌ) وهُمُ الأخوان [3] وأبو بكر أنَّهم حقَّقوا

---

(١) إبراز المعاني ١/ ٣٥٠.

(٢) تكملة يقتضيها السياق.

(٣) هما حمزة والكسائيّ.

الهمزةَ الثانية وفُهم منه أنَّ الباقين يُسهِّلونها، فقد وافَق مدلولَ (سَمَا) في هذه الهمزة حفصٌ وابنُ ذكوان، وخالَفا أصلَهما لأنَّهما من أهل التحقيق.

وأمَّا هشامٌ فإنَّه يقرؤوها بهمزة واحدة، وقد أشار إليه بقوله: (وَالْاولَىٰ أَسْقِطَنَّ لِتَسْهُلَا)، فلامُ (لِتَسْهُلَا) رمزٌ لهشام.

ووجهُ الاستفهام أنَّه استفهامُ انكار، والمعنىٰ: أقرآنٌ أعجميٌّ ورسولٌ عربيّ؟! أو: قرآنٌ أعجميٌّ ومُرسَلٌ إليه عربيٌّ؟! لأنَّ الكفَّارَ كانوا يتعنَّتون ويقولون: هلّا أُنزل القرآنُ بلسان العَجَم كما نزَل بلسان العرب؟ فقال تعالىٰ: لو أجبناهم إلىٰ طلبهم وأنزلنا بلسان العَجَم لتعنَّتوا وقالوا: كيف يكون القرآنُ أعجميّاً والمنزَّلُ إليه المرسَلُ به عربيّاً؟ وكيف يكون القرآنُ أعجميّاً والمرسَلُ إليه عربيّاً فلا يَفهمُه؟

وأمَّا قراءةُ هشام فتَحتمل وجهَين:

أحدهما: أن يكون أصلَها الاستفهامُ بالمعنَى المتقدِّم، وإنَّما سقَط لفظُها للدلالة الحاليَّة عليه، فيتَّحدُ حينئذٍ معنَى القراءتَين.

والثاني: أنَّه خبرٌ علىٰ أصله، ويكون المعنىٰ: هلّا فُصِّلَتْ آياتُه فكان بعضُها أعجميّاً وبعضُها عربيّاً؟ والمعنىٰ أنَّهم لشدَّة تعنُّتِهم لو جاءتْهم آياتُ الله تعالىٰ علىٰ كلِّ طريقٍ لفتَحوا للتَّعنُّت أبواباً، وقيل المعنىٰ: هو أعجميٌّ والرسولُ عربيّ.

والحجَّةُ لابن ذكوانَ وحفصٍ اتِّباعُ الأثَر، ولأنَّه جمعٌ بين اللغتَين.

قوله: (وَحَقَّقَهَا) قد تقدَّم أنَّ الضميرَ للهمزة الثانية، و(صُحْبَةٌ) فاعلُه، و(فِي فُصِّلَتْ) متعلِّقٌ بـ(حَقَّقَهَا) والتقديرُ: في كلمةِ فُصِّلَتْ، أو في حرف فُصِّلَتْ، ولو لم يُقدَّر هذا المضافُ لكان جائزاً؛ لأنَّ التحقيقَ وقَع في فُصِّلَتْ أي في السورة المسمَّاة بفُصِّلَتْ.

قوله: (ءَأَعْجَمِيٌّ) يجوزُ أن يكون بدلاً من (فُصِّلَتْ) بدلَ بعضٍ من كلّ إن لم نُقدَّر مضافاً، وكلٍّ من كلّ إن قدَّرنا مضافاً كما تقدَّم، وعلىٰ هذا فيكون قد فصَل بين البدل والمبدَل منه بالفاعل، وأن يكون خبرَ مبتدأٍ مضمَر، أي هو أعجميٌّ، وأن يكون مفعولاً بـ«أَعْنِي»، وحكاه.

قوله: (وَالْاُولَىٰ أَسْقِطَنَّ): (الْاُولَىٰ) مفعولٌ مقدَّم لـ(أَسْقِطَنَّ) ويُقرأ: (الْاُولَىٰ) بنقل حركة الهمزة إلَى اللام ليصحَّ الوزن.

قوله: (لِتَسْهُلَا) متعلِّقٌ بـ(أَسْقِطَنَّ) ويُقرأ: (لِتَسْهُلَا) بالتاء من فوقُ وبالياء من تحتُ: فالأوَّلُ يَحتملُ أن تكون التاءُ للخطاب، أي لتَركَب الطريقَ السهل، وأن تكون للتأنيث، أي لتسهُل الكلمة. والثاني: علىٰ معنىٰ: ليَسهُل اللفظُ.

وفي قوله [١١١/ أ]: (وَالْاُولَىٰ أَسْقِطَنَّ) إشارةٌ إلىٰ أنَّ الوجهَ عند الناظم أن تكون قراءةُ هشام موافِقةً لقراءة العامَّة في المعنىٰ، غايةُ ما في الباب أنَّها حُذفتْ تخفيفاً، وجوَّز أبوعبد الله في (الْاُولَىٰ) أن يكون مبتدأً، علىٰ حدِّ قوله: (١)

(١) الرجز لأبي النجم، وهو من مشهور الشواهد النحويَّة، وقبله: =

عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّه لَمْ أَصْنَعِ

قال: «والأوَّلُ أَوْلىٰ»[1]. قلتُ: إنَّما قيل به في البيت لضرورة رواية (كُلُّهُ) بالرفع، وأمَّا (الُاولَىٰ) فلم يظهَر فيها إعرابٌ فيُدَّعىٰ فيها ذلك الوجهُ الضعيف.

والألفُ في (لِتَسْهُلَا) علىٰ كلتا الروايتَين للإطلاق.

١٨٦ ـ وَهَمْزَةُ أَذْهَبْتُمْ فِي الَاحْقَافِ شُفِّعَتْ بِأُخْرَىٰ كَمَا دَامَتْ وِصَالاً مُوَصَّلَا

أخبَر عمَّن رمَز له بالكاف والدال المهمَلة من (كَمَا دَامَتْ) وهُما: ابنُ عامر وابنُ كثير أنَّهما قرآ قولَه تعالىٰ: ﴿ءَأَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ﴾[2] بهمزتَين، فتعيَّن لغيرهما القراءةُ بهمزة واحدة، وابنُ كثير وابن عامر علىٰ أصلهما: فابنُ كثير يسهِّل الثانيةَ من غير خلاف، وهشامٌ عنه الوجهان المتقدِّمان، وعن ابن ذكوانَ تحقيقُها فقط.

= قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِي

وهو في ديوانه ص١٣٢، والكتاب ١/ ٨٥، ١٢٧، ١٣٧، ١٤٦، ومعاني الأخفش ٢/ ٤٦٣، والشعر لأبي عليّ ٢/ ٥٠٤، والخصائص ١/ ٢٩٢، ٣/ ٦١، وابن يعيش٢/ ٣٠، ٦/ ٩٠، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣١٢، ٣٧٠، وخزانة الأدب١/ ٣٥٩، ٣/ ٢٠، واستشهَد به المصنِّفُ في الدُّرّ المصون ٤/ ٢٩٥.

والشاهد فيه رفع «كُلُّهُ» علَى الابتداء.

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٧٠/ ب.

(٢) الأحقاف ٢٠.

وقال أبو شامة: «ولم أرَ مَن ذكَر لهشام التحقيقَ هنا، فإن كان فالمدُّ معه، ولكن ليس هذا ممَّا يُؤخَذُ قياساً، ألا ترىٰ أنَّ ابنَ عامر بكماله شَفَّع في (نون) مع التسهيل كما يأتي، وظاهرُ كلام الشاطبيِّ أنَّ وجهَ التحقيق لهشام يجري هنا؛ لإطلاقه القولَ في ذلك وإجمالِه، مع أنَّه بيَّن الذي في سورة (نٓ)» انتهىٰ.[1]

وأمَّا المدُّ بين الهمزتَين فسيأتي حكمُه.

ووجهُ الاستفهامِ أنَّه أنكَر عليهم إذهابَهم ما استمتَعوا به، ووجهُ إسقاط الهمزة: إمَّا الخبرُ المحض، وإمَّا الاستفهامُ بالمعنَى المتقدِّم، وإنَّما حُذفتْ أداتُه تخفيفاً لدلالة الحال عليها.

قوله: (وَهَمْزَةُ) مبتدأٌ، و(أَذْهَبْتُمْ) في محلِّ خفض بالإضافة، و(شُفِّعَتْ) خبرُه.

قوله: (فِي الَاحْقَافِ) يجوز أن يكون متعلِّقاً بـ(شُفِّعَتْ).

قوله: (كَمَا دَامَتْ) الكافُ في موضع نصبٍ نعتاً لمصدرٍ محذوف، أي تشفيعاً دائماً كدوام همزةِ أَذْهَبْتُم.

وقال أبو عبد الله: «(كَمَا) نعتٌ لمصدر محذوف معمولٍ لنعتِ مصدرِ (شُفِّعَتْ) والتقديرُ: شُفِّعَتْ تشفيعاً دائماً دواماً كدوامها، فحُذفتْ هذه

(١) إبراز المعاني ١/ ٣٥٢.

الأسماءُ واحداً بعد واحد إلىٰ أن بقيَ اللفظُ علىٰ ما هو عليه الآن»[١]. ولا حاجةَ إلىٰ تقدير ذلك كلِّه، بل تُجعلُ الكافُ نعتاً لنَفْس تشفيعاً، والمعنىٰ: تشفيعاً ثابتاً في الصحَّة كثبات همزة ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ التي لا بُدَّ منها، أي هُما في الصحَّة سواءٌ.

و«دَامَ» هنا تامَّة؛ لأنَّها بمعنىٰ: بَقِيَتْ وثَبَتَتْ، ولا جائزَ أن تكون الناقصةَ لأنَّ شرطَها أن تكون «ما» قبلها ظرفيَّةً، وهنا لا يظهَرُ فيها معنىٰ الظرف، وقيل: المعنىٰ أنَّ ثباتَ التشفيع في قراءة ابن كثير وابنِ عامر كثبات ﴿أَذْهَبْتُمْ﴾ لا تبرَحُ ولا تَذهب، أو شُفِّعَتْ بأخرىٰ دائمةً كدوامها، فيكون كدوامها [١١١/ب] نعتاً لمصدرٍ معمولٍ لدائمة، أي بأُخرىٰ دائمةً دواماً كدوامها، وقيل: المعنىٰ كما دامتْ كذلك مشفَّعةً بهمزة التوبيخ مواصِلةً لها في مواضعَ كثيرةٍ نحو: ﴿ءَأَشْفَقْتُمْ﴾[٢]، ويؤيِّدُه في آخرِ السورة قولُه: ﴿أَلَيْسَ هَـٰذَا بِالْحَقِّ﴾[٣] ولا يَمتنعُ الاستفهامُ بطريق التوبيخ عمَّا وُجِد، وكان كقوله تعالىٰ: ﴿أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَـٰنِكُمْ﴾[٤] ﴿أَكَذَّبْتُم بِـَٔايَـٰتِي﴾[٥].

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٧١/أ.

(٢) المجادلة ١٣.

(٣) الأحقاف ٣٤.

(٤) آل عمران ١٠٦.

(٥) النمل ٨٤.

قوله: (وِصَالاً مُوَصَّلا) نعتان أيضاً لمصدر (شُفِّعَتْ)، أي: تشفيعاً ذا وصالٍ موصَّلاً، يعني أنَّه يُوصلُ لحُسنه ولا يُهجَر، منقولاً يُوصِلُه بعضُ المشايخ إلىٰ بعض، فلا يَبرحُ مُوَصَّلاً لخَلَفٍ بعد سَلَف.

١٨٧ـ وَفِي نُونَ فِي أَنْ كَانَ شَفَّعَ حَمْزَةٌ   وَشُعْبَةُ أَيْضاً وَالدِّمَشْقِي مُسَهِّلَا

هذا هو الموضع الثالث من المواضع التسعة، أخبر الناظمُ عن حمزة وأبي بكر وابن عامر أنَّهم شفَّعوا همزة ﴿أَن﴾ من قوله تعالىٰ في (نٓ) [١٤]: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ وهُم علىٰ أصولهم من التحقيق.

وأخبَر هنا عن ابن عامر بكماله أنَّه يسهِّلُ الهمزةَ الثانية، فخرَج كلٌّ مِن ابن ذكوانَ وهشامٍ عن أصله؛ فإنَّ من قاعدته تحقيقَ الثانية فسهَّل هذه، وأمَّا هشامٌ فإنَّ أصلَه أن يكون عنه خلافٌ في مِثل هذه الهمزةِ، وهُنا جزَم بالتسهيل.

والوجهُ في الاستفهام هنا أنَّه استفهامُ إنكار، أي لِأَنْ كان ذا مالٍ وبنينَ تطيعُه؟! فعلىٰ هذا يكون معترِضاً بين الصفتَين، وقيل: هو متعلِّقٌ بمقدَّر مدلولٍ عليه بما بعده، والتقديرُ: أَلِأَنْ كان ذا مالٍ وبنينَ يكفر؟! ولا اعتراض لأنَّ الجملتَين مستأنَفتان، ولا يعملُ فيه: ﴿قَالَ أَسَٰطِيرُ﴾[1] لأنَّ ما بعد «إِذَا» لا يعملُ فيما قبلها.

ووجهُ قراءة الباقين أنَّه تعليلٌ للنهي، أي لا تُطِعْ لِأَنْ كان، ثمَّ وصَفه

(١) القلم ١٥.

بقوله: ﴿إِذَا تُتْلَىٰ﴾ .[١]

قوله: (وَفِي نُونَ) متعلِّقٌ بـ(شَفَّعَ)، و(فِي أَنْ كَانَ) بدلٌ من (نُونَ) بإعادة العامل، وتقدَّم معنَى التشفيع، فإن قدَّرْتَ مضافاً، أي وفي حرف نون أو في كلمة نون فِي ﴿أَن﴾ كان بدلَ كلٍّ من كلّ، وإن لم يُقَدَّر كان بدلَ بعضٍ من كلّ، وقد تقدَّم توجيهُ عدم تقدير المضاف.

قوله: (أَيْضاً) مصدرُ: آضَ يَئِيضُ، أي رجَع، وهو في موضع الحال، أي وشُعبةُ حالَ كونه راجعاً، و(الدِّمَشْقِي) عطفَه علىٰ ما تقدَّم، خفَّف ياءَه ضرورةً تُقَدَّرُ فيها الضمَّة كالمنقوص، و(مُسَهِّلَا) حالٌ من (الدِّمَشْقِي)، أي: شفَّعها مُسَهِّلاً لها، وأمَّا المدُّ الذي بين الهمزتَين فسيأتي.[٢]

١٨٨ ـ وَفِي آلِ عِمْرَانٍ عَنِ ابْنِ كَثِيرِهِمْ يُشَفَّعُ أَن يُؤْتَىٰ إِلَىٰ مَا تَسَهَّلَا

أخبَر عن ابن كثير أنَّه يشفِّع الهمزةَ من قوله تعالىٰ: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾[٣] وأدَّىٰ ذلك إلىٰ أنَّه يسهِّلُها علىٰ أصله، وفُهم منه أنَّ الباقين لم يُشفِّعوا بل قرأوا بهمزة واحدة.

ووجهُ قراءة ابن كثير يحتاجُ إلىٰ فضل نظَر، فقيل: الهمزةُ للإنكار،

---

(١) القلم ١٥.

(٢) ص ٧٦٥، عند قول الناظم في البيت ١٩٦:

وَمَدُّكَ قَبْلَ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ حُجَّةٌ بِهَا لُذْ وَقَبْلَ الْكَسْرِ خُلْفٌ لَهُ وَلَا

(٣) آل عمران ٧٣.

والخطابُ بعد ذلك يَحتملُ أن يكون من أحبار اليهود لعامَّتِهم كما [١١٢/أ] في أوَّل الآية، وأن يكون أمراً منه تعالىٰ لنبيِّه عليه السلام أن يُخاطِبَ به الأحبار ومحلُّ (أَن يُؤْتَىٰ) رفعٌ أو نصب، وفي هذا المكان أبحاثٌ حسنة ذكرتُها محرَّرة في «الدُّرِّ المصون» فلتُطلَب هناك.(١)

ووجهُ مَن قرأه بهمزة واحدة أنَّه جعَل ذلك علَى الخبَر، والتقديرُ: لِأَن يُؤتىٰ أحدٌ كان كَيْتَ وكَيت.

قوله: (وَفِي آلِ عِمْرَانٍ) متعلِّقٌ بـ(يُشَفَّعُ) وكذا (عَنِ ابْنِ كَثِيرِهِمْ)، و(أَن يُؤْتَىٰ) قائمٌ مقامَ الفاعل، ويجوز أن يكون (فِي آلِ عِمْرَانٍ) حالاً من (أَن يُؤْتَىٰ)، أي يُشفِّعُ ﴿أَن يُؤْتَىٰ﴾ كائناً في آل عمران.

قوله: (إِلَىٰ مَا تَسَهَّلَا) متعلِّقٌ بـ(يُشَفَّعُ) أيضاً، أي يُشفِّعُ همزةَ هذا اللفظ إلىٰ تسهيله، أي كان غايةُ ذلك تسهيلَ الهمزة الثانية، فـ(مَا) مصدريَّة، ولو أتىٰ بـ«أَنْ» موضعَ (مَا) لكان أوضح، وقيل: (إِلَىٰ مَا تَسَهَّلَا) متعلِّقٌ بمحذوف، وهو حالٌ من (أَن يُؤْتَىٰ)، و(مَا) بمعنَى الذي، أي يُشفِّعُ ﴿أَن يُؤْتَىٰ﴾ مضافاً أو مضموماً إلىٰ الذي يُسهَّلُ في مذهبه، وكان الترتيبُ أن يُقدِّمَ هذا الحرفَ علىٰ حرفِ فُصِّلَتْ وما بعدها؛ لأنَّ هذه في آل عمران ـ وهي بعد البقرة ـ وإنَّما فعَل ذلك لأنَّ الاختلافَ ـ لَمَّا كان فيما قدَّمه عليها أوسعَ من الاختلاف فيها ـ سَوَّغ تقديمَه اهتماماً بذلك، وصاحبُ «التيسير» يُعبِّرُ عن مذهب مَن سهَّل بهمزةٍ

(١) انظر: الدُّرّ المصون ٣/ ٢٥٢.

ومدَّة.[1]

١٨٩ ـ وَطه وَفِي الأَعْرَافِ وَالشُّعَرَا بِهَا ءَأَامَنتُمو لِلْكُلِّ ثَالِثاً أُبْدِلَا

أخبَر أنَّ ﴿ءَامَنتُم﴾ في طه [٧١] والأعراف [١٢٣] وفي الشعراء [٤٩] أُبدِل ثالثُها لجميع القرَّاء، وثالثُها كان همزةً فأُبدلَتْ ألفاً، وأصلُ أَأَامَنتُم: أَأَأْمَنتُم بثلاث همزات: الأُولىٰ همزةُ الاستفهام للإنكار، الثانيةُ همزة «أَفْعَل» الزائدة، الثالثةُ فاءُ الكلمة، فوجَب إبدالُ الثالثة ألفاً لسكونها بعد همزة مفتوحة.

واعلم أنَّ هذه الكلمةَ اشتملتْ علىٰ ثلاث همزات: أولاها محقَّقةٌ بلا خلاف؛ لِما تقدَّم من أنَّ التسهيلَ يُقرِّبها من الساكنة، والأخرىٰ[2] مبدَلةٌ ألفاً بلا خلاف، وفي الثانية[3] خلاف، فنبَّه المصنِّفُ علىٰ الحكم الثاني في هذا البيت، وعلىٰ الثالث في البيت الآتي، وأمَّا الأوَّلُ فلم يُنبِّه عليه لظهوره.

قال أبوشامة: «فعلىٰ قراءة مَن سهَّل يكونُ قد اجتمَع همزتان مخفَّفتان ليس بينهما حاجز، وقد جرىٰ بمجلس أبي محمدٍ مكيٍّ ذِكْرُ اجتماعِ همزتَين مخفَّفتَين في القرآن ليس بينهما حاجزٌ في قراءة ورش، فأجاب بأربعة أوجه[4]:

---

(١) ذكَر ذلك (ص ١٩٣) عند الكلام علىٰ حكم الهمز من قوله تعالىٰ: ﴿ءَأَعْجَمِيٌّ﴾ في سورة فُصِّلَتْ.

(٢) أي الأخيرة.

(٣) تصحَّفتْ في (ص) إلَى: الثالثة.

(٤) في إبراز المعاني المطبوع ١/ ٣٥٦: أجوبة.

اثنان منها نُقلتْ حركةُ الهمزة الأُولىٰ إلىٰ ساكن قبلها والثانيةُ مبدلَة أو مسهَّلة بَيْنَ بَيْنَ نحو : ﴿قُلَ اؤُنَبِّئُكُم﴾ [1] ﴿مَنَ امَنَ﴾ [2]، والثالثُ منها : الأُولىٰ بَينَ بَينَ والثانيةُ مبدلَة ، وهو في ﴿ءَا۟مَنتُم﴾ [3] ﴿ءَا۟لِهَتُنَا خَيْرٌ﴾ [4]، والرابع نحو : ﴿مِنَ السَّمَاءِ ءَايَةً﴾ [5] و﴿هَـٰؤُلَاءِ ءَالِهَةً﴾ [6] الأُولىٰ من ﴿ءَايَةً﴾ و﴿ءَالِهَةً﴾ مبدَلةٌ ياءً وبعدها ألفٌ مبدَلة من همزة » انتهىٰ . [7]

قلتُ : ولا أدري ما فائدةُ قوله : « ليس بينهما حاجزٌ في قراءة ورش » لأنَّ ورشاً ليس من [١١٢/ ب] أصله المدُّ بين الهمزتَين كما ستعرفه ، ثمَّ من المواضع التي أجاب بها مكيٌّ ﴿ءَا۟مَنتُمْ﴾ و﴿ءَا۟لِهَتُنَا﴾ ولا مدَّ في ذلك عند أحدٍ كما ستعرفه .

قوله : (وَطه) مبتدأٌ ، و(بِهَا) خبرُه ، و(ءَأَامَنْتُمْ) فاعلٌ به ، أي و« طه » استقرَّ بها لفظُ ﴿ءَأَامنتم﴾ ، ويجوز أن يكون (بِهَا) خبراً مقدَّماً ، و(ءَأَامَنْتُمْ)

---

(١) آل عمران ١٥ . وجاء هذا المثال في إبراز المعاني المطبوع ١/ ٣٥٦ : ﴿قُلَ أنتُم﴾ .

(٢) البقرة ١٢٦ وغيرها .

(٣) الأعراف ١٢٣ ، طه ٧١ ، الشعراء ٤٩ .

(٤) الزخرف ٥٨ .

(٥) الشعراء ٤ . ويقرؤها ورشٌ : مِنَ السَّمَاءِ يَايَةً .

(٦) الأنبياء ٩٩ . ويقرؤها ورشٌ : هَـٰؤُلَاءِ يَالِهَةً .

(٧) إبراز المعاني ١/ ٣٥٦ .

مبتدأٌ مؤخَّر، والجملةُ خبرُ الأوَّل، و(لِلْكُلِّ) متعلِّقٌ بـ(ابْدِلَ)، و(ابْدِلَ) مسنَدٌ لمضافٍ لـ(ءَأَ'مَنْتُمْ)، و(ثَالِثاً)[1] حالٌ من ذلك المضاف المقدَّر، والتقديرُ: و«طه» بها ﴿ءَأَ'منتُم﴾ أُبدِل همزُه ثالثاً للكلِّ، والجملةُ من (ابْدِلَ) لا محلَّ لها؛ لأنَّها بيانٌ لحُكم هذا اللفظ، وضعَّف أبوشامة كونَ (ثَالِثاً) حالاً، أي أُبدِل همزُه حالَ كونه ثالثاً، قال: «ولا دليلَ علىٰ هذا، بلِ الضميرُ في (ابْدِلَ) يعودُ علَى المذكور وهو (ءَأَ'مَنْتُمْ)». [2]

قوله: (وَفِي الْأَعْرَافِ) متعلِّقٌ بمقدَّر، أي وفُعل ذلك في الأعراف، وهذه الجملةُ حينئذٍ معترِضةٌ بين المبتدأ والخبر، ويجوز أن يكون (ءَأَ'مَنْتُمْ) مبتدأً ثانياً، و(ابْدِلَ) خبرُه، و(ثَالِثاً) تمييز، أي أُبدِل ثالثُه، وفي جواز تقديم التمييز علىٰ عامله المتصرِّف خلافٌ: منَعه سيبويه، والصحيح جوازُه[3]، ومنه: [4]

---

(١) تصحَّفتْ في (ص) و(م) إلىٰ: وبالياء.

(٢) إبراز المعاني ١/ ٣٥٥، ٣٥٦.

(٣) قال ابنُ مالك: «أَجمَع النحويُّون علىٰ منع تقديم التمييز علىٰ عامله إذا لم يكن فعلاً متصرِّفاً، فإن كان إيَّاه نحو: طابَ زيدٌ نَفْساً، ففيه خلاف، والمنعُ مذهبُ سيبويه، والجوازُ مذهبُ الكسائيِّ والمازنيِّ والمبرِّدِ، وبقولهم أقول قياساً علىٰ سائر الفضلات المنصوبة بفعلٍ متصرِّف، ولِصِحَّة ورودِ ذلك في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح» اهـ. شرح التسهيل ٢/ ٣٨٩، وانظر كتاب سيبويه ١/ ٢٠٣.

(٤) البيت من الطويل، وهو للمُخَبَّل السعديّ في ديوانه ص ٢٩٠، وصدرُه:

أَتَهْجُرُ لَيْلَىٰ بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا =

وَمَا كَانَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

ولو قال: «ثَالِثُهُ ابْدِلَا» لخلَصَ من هذا الخلاف وظهَر مرادُه، ولكن فيه وصلُ همزة القطع، قاله أبو شامة.[1]

قلتُ: وارتكابُ تقديم التمييز أَوْلىٰ من ارتكاب وصلِ همزة القطع؛ لأنَّ وصلَ همزة القطع متَّفَقٌ علَى امتناعه في غير ضرورة، وتقديمُ التمييز مختلَفٌ فيه في غير الضرورة، والصحيحُ جوازُه لِما تقدَّم. ثمَّ قال أبو شامة: «ومِثلُ ذلك في التمييز قولُك: زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ ظَهْراً؛ لأنَّ الظَّهْرَ بعضُه، وكذلك ثالثُ حروف ﴿ءَأَ۟مَنتُم﴾ بعضُها».[2]

قلتُ: جعلُ «ظَهْراً» تمييزاً ضعيفٌ؛ لأنَّ المعروفَ في إعرابه بدلُ بعضٍ من كلّ، ولا جائزَ أن يقال: إنَّ (ثَالِثاً) هنا بدلٌ من (ءَأَ۟مَنْتُمْ) لأنَّه منعوت، ولو كان بدلاً منه لرُفع، وعلىٰ هذا لو قُرِئَ مرفوعاً علَى البدل لجاز، إلّا أنَّ فيه ضعفاً من جهةٍ أُخرىٰ، وهو الخُلُوُّ من الضمير، ويجاب عنه بأنَّ الضميرَ مقدَّرٌ

= وهو في إعراب القرآن للنحَّاس ١/ ٩٣، وفي الخصائص ٢/ ٣٨٤ وابن يعيش ٢/ ٧٤ بلفظ: وَمَا كَادَ، وفي الأصول ١/ ٢٢٤ والتبصرة والتذكرة ١/ ٣١٩ والإنصاف ٢/ ٨٢٨ بلفظ: أَتَهْجُرُ سَلْمَىٰ، وأمالي ابن الشجريّ ١/ ٥٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٨٩ واستشهَد به المصنِّفُ في الدُّرِّ المصون ٣/ ٥٧٥.

والشاهد فيه تقديم التمييز وهو «نَفْساً» علىٰ عامله المتصرِّف وهو: تَطِيبُ.

(١) إبراز المعاني ١/ ٣٥٥.

(٢) إبراز المعاني ١/ ٣٥٥.

أي ثالثُه منه، وقيل: إنَّ (طه) مبتدأٌ، و(الْأَعْرَافِ وَالشُّعَرَا) عطفٌ علىٰ (طه) وذلك علىٰ زيادة (فِي)، و(بِهَا) أي بالسُّوَر الثلاث لفظُ ﴿ءَأَامَنتُم﴾ فيكون (بِهَا) خبراً عن الثلاث، و(ءَأَامَنْتُمْ) فاعلٌ، أو يكون (بِهَا) خبراً مقدَّماً، و(ءَأَامَنْتُمْ) مبتدأ، والجملةُ خبرُ الأوَّل، وقد نصَّ أبو شامة علىٰ جواز ذلك، أي زيادةِ (فِي)[1]، وهذا باطلٌ؛ لأنَّه لم يُعهَد زيادةُ «في» أَلْبَتَّةَ[2] وإن عُهِدَتْ زيادةُ غيرِها من حرف الجرِّ في مواضعَ مخصوصةٍ حصَرها النحويُّون[3] وعجبتُ منه كيف ارتكَب مِثلَ هذا لاسيَّما من غير ضرورة داعيةٍ إليه؟!

وقصَر (الشُّعَرَا) ضرورةً، ويقرأ البيت: (ءَأَامَنْتُمُو) بضمِّ الميم، وبنقل حركة [١١٣/أ] همزة (أُبْدِلَ) إلىٰ تنوين (ثَالِثاً) ليتَّزن النظم.

ثمَّ أخَذ يتكلَّم في الهمزة الثانية ما حكمُها؟ فقال:

---

(١) إبراز المعاني ١/ ٣٥٥.

(٢) قول السمين: «وهذا باطل؛ لأنَّه لم يُعهَد زيادةُ (فِي) ألبتَّة» فيه نظر، فقد قال ابنُ هشام في المغني ص ٢٢٥ ـ ٢٢٦ عن معاني (فِي): « العاشر: التوكيد، وهي الزائدة لغير التعويض، أجازه الفارسيُّ في الضرورة، وأنشَد:

أَنَا أَبُو سَعْدٍ إِذَا اللَّيْلُ دَجَا ... يُخَالُ فِي سَوَادِهِ يَرَنْدَجَا

وأجازه بعضُهم في قوله تعالىٰ: ﴿وَقَالَ ارْكَبُواْ فِيهَا﴾» اهـ.

(٣) انظر: أوضح المسالك: باب حروف الجرِّ ٣/ ٢٤، ٢٥، ٣٨، ٤٧، ومغني اللبيب ص ١٤٤، ٢٨٤، ٤٢٥ مباحث الباء واللام ومِن.

١٩٠ ـ وَحَقَّقَ ثَانٍ صُحْبَةٌ وَلِقُنْبُلٍ ... بِإِسْقَاطِهِ الْأُولَىٰ بِطه تُقُبِّلَا

أخبَر عمَّن رمَز له بكلمة (صُحْبَةٌ) وهُم الأخوان[1] وأبوبكر أنَّهم حقَّقوا الهمزةَ الثانية من لفظ ﴿ءَأَامَنتُم﴾ فتعيَّن لغيرهم تسهيلُها بَيْنَ بَيْنَ[2]، ومَن يُبدل همزةَ ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[3] ونحوِه ألفاً لورش يُبدِلُها له هنا، لكنَّه يجتمع ألفان فتُحذف إحداهما لالتقاء الساكنين، نَصَّ علىٰ ذلك أبوعمرٍو الدانيُّ في كتاب «الإيجاز»[4]، فتتَّحدُ قراءتُه بقراءة حفص علىٰ ما يأتي بيانه في البيت الآتي.

ثمَّ أخبَر عن قُنبل أنَّه أسقَط همزتَه الأُولىٰ في (طه) خاصَّةً، وحينئذٍ تتَّحدُ قراءتُه وقراءةُ حفص وورش حيث يُبدلها ألفاً ويحذفها؛ لأنَّ اللفظَ حينئذٍ لهم ﴿ءَامَنتُمْ﴾ بهمزة محقَّقة بعدها ألفٌ محضة، لكنَّ المُدْرَكَ مختلِف.

قوله: (وَحَقَّقَ ثَانٍ) قَدَّر الفتحةَ ضرورةً[5]، كقوله: [6]

---

(١) حمزة والكسائيّ.

(٢) إلّا حفصاً فإنَّه يقرؤها بهمزة واحدة كما سينصُّ عليه في البيت الآتي، ص ٧٤٢.

(٣) البقرة ٦، يسٓ ١٠.

(٤) هو كتاب «إيجاز البيان عن أصول قراءة ورش عن نافع» وتقدَّم التعليق عند شرح البيت ١٧٣ أنَّه من كتب الدانيِّ المفقودة إلَى الآن فيما أعلم، والله أعلم.

(٥) إذِ الأصلُ: وحقَّقَ ثانياً مِنَ الْهَمْزَتَينِ صُحْبَةٌ.

(٦) هو عجز بيت من الطويل، وصدره: =

لَعَلِّي أَرَىٰ بَاقٍ عَلَى الْحَدَثَانِ

قوله : (وَلِقُنْبُلٍ بِإِسْقَاطِهِ) متعلِّقان بـ(تُقُبِّلَ) ، و(بِطه) متعلِّقٌ بـ(إِسْقَاطِهِ) ومرفوعُ (تُقُبِّلَ) ضميرٌ عائد علىٰ لفظ ﴿ءَامَنتُم﴾ ، أي وتُقُبِّلَ لفظُ ﴿ءَامَنتُم﴾ لِقُنبلٍ بسبب إسقاطه الهمزةَ الأُولىٰ من ﴿ءَأَامَنتُم﴾ في سورة « طه » ، والجملةُ من (تُقُبِّلَ) لا محلَّ لها ؛ لاستئنافها للإخبار بذلك ، وقيل : مرفوعُ (تُقُبِّلَ) ضميرٌ عائد علَى الإسقاط ، قال أبو شامة : « وليس بشيء » .[1]

قلتُ : ولا يَظهَرُ لي ردُّ ذلك ، بل هو معنىً حسن .

قوله : (الْأُولَىٰ) مفعولُ الإسقاط ؛ لأنَّه مصدرٌ مضاف لفاعله .

ثمَّ أخَذ يذكُر خلافَ بقيَّة القرَّاء فيها فقال :

١٩١ ـ وَفِي كُلِّهَا حَفْصٌ وَأَبْدَلَ قُنْبُلٌ فِي الاَعْرَافِ مِنْهَا الْوَاوَ وَالْمُلْكِ مُوصِلَا

أخبَر عن حفص أنَّه أسقَط الأُولىٰ في كلِّ السُّوَر الثلاث كما أسقَطها قُنبلٌ في طه [٧١] ، ثمَّ أخبَر عن قُنبل أنَّه أبدَل من الهمزة الأُولىٰ واواً في سورة

= خُذَا حَدِّثَانِي عَنْ فُلٍ وَفُلَانِ

والبيت للأُعَيمىٰ أحمدَ بنِ عبدِ الله الأندلسيِّ (ت ٥٢٥ هـ) ، وهو مطلَعُ قصيدة بديعة في رثاء شابٍّ قُتل غِيلةً ، وهو في ديوانه ص٢٤٤ ، وفوات الوفيات ١/ ٩٢ ، وبلا نسبة في سِفر السعادة ٢/ ٧٢٣ ، وتذكرة النحاة ص٥٩٤ ، وإبراز المعاني ١/ ٣٥٨ ، واللآلئ الفريدة لوحة ٧٣/أ .

والشاهد فيه قوله : « بَاقٍ » إذ حقُّه أن يكون : بَاقِياً ؛ لأنَّه مفعولُ « أَرَىٰ » .

(١) إبراز المعاني ١/ ٣٥٨ .

الأعراف [١٢٣] حالَ وصله فيقرأ: ﴿قَالَ فِرۡعَوۡنُ وَءَامَنتُمۡ﴾، وهو على أصله من تسهيل الثانية، فتصير قراءتُه بواو بعدها همزةٌ بينَ بينَ، بعدها ألفٌ. وإنَّما اختُصَّ ذلك بالوصل لأنَّها تصير همزةً مفتوحة بعد ضمَّة، وما كان كذلك أُبدِلَتْ همزتُه واواً نحو ﴿مُؤَجَّلًا﴾.[١]

واستطرَد الناظمُ فضمَّ إلى لفظ ﴿ءَأَمَنتُمۡ لَهُۥ﴾: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾، فذكَر أنَّ قُنبلاً أبدَل همزتَه الأُولى واواً في حال الوصل فيقرأ: ﴿وَإِلَيۡهِ ٱلنُّشُورُ وَأَمِنتُمۡ﴾ لضمَّة الراء، وإليه أشار بقوله: (وَالْمُلْكِ)، أي سورة (تَبَٰرَكَ ٱلَّذِي بِيَدِهِ ٱلۡمُلۡكُ)، أي في الأعراف [١٢٣] وفي الملك [١٦]، وهذه القراءاتُ ـ وإن كانت مأخوذةً من هذا النظم ـ قد تَخفى على كثير ممَّن يتعاطى هذا العِلْم، فلنلخِّص القولَ فيها، فنقول وبالله العَون: القرّاءُ في هذه الكلمة بالنسبة إلى سُوَرِها الثلاث على أربع مراتب:

الأُولى: للأخوَين[٢] وأبي بكر، [١١٣/ ب] وهي تحقيقُ الأُولى والثانيةِ وإبدالُ الثالثة ألفاً في السُّوَر الثلاث.

الثانية: لحفص وحدَه، وهي إسقاطُ الأُولى وتحقيقُ الثانية وإبدالُ الثالثة ألفاً في السُّوَر الثلاث.

الثالثة: لنافعٍ وابنِ عامر وأبي عمرو والبَزِّيِّ، وهي تحقيقُ الأُولى وتسهيلُ الثانية بَيْنَ بَيْنَ وإبدالُ الثالثة ألفاً.

---

(١) آل عمران ١٤٥.

(٢) هما حمزة والكسائيّ.

الرابعة: لقُنبلٍ وحدَه، وهي أنَّه فرَّق بين السُّوَر الثلاث: فقرأ في الأعراف [١٢٣] حالةَ الابتداء كنافعٍ ومَن معه، وحالةَ الوصل بإبدال الأُولىٰ واواً وتسهيلِ الثانية وإبدالِ الثالثة ألفاً، وقرأ في «طه» [٧١] كحفص وصلاً وابتداءً، وفي الشعراء [٤٩] كنافعٍ ومَن معه وصلاً وابتداءً.

ووجهُ أخذِ هذا كلِّه من لفظ الناظم أنَّه مَن لم يَنُصَّ له علىٰ الإسقاط تعيَّن له الإثبات، ومَن لم يَنُصَّ له علَى التحقيق تعيَّن له التسهيل.

وقد اعتُرض علىٰ الناظم بأنَّ نصَّه لـ«صُحْبَة» علىٰ تحقيق الثانية يقتضي تسهيلَها للباقين، ومن جُملة الباقين حفصٌ وقُنبل، ولم يُسهِّلاهما؛ لأنَّ حفصاً يحقِّقها في السُّوَر كلِّها لأنَّه يُسقِط الأُولىٰ، فتعذَّر له [تسهيلُ الثانية والحالةُ هذه لقُربها من الساكن، وقنبلاً يُسقِط الأُولىٰ في «طه» ويحقِّقُ الثانيةَ، فتعذَّر له][١] تسهيلُها أيضاً.

وأُجيبَ بأنَّ مرادَه بالثانية الثانيةُ حقيقةً، ولا تكون ثانيةً حقيقةً إلّا إذا كان قبلها همزةٌ أُخرىٰ ملفوظٌ بها، وهذه إنَّما سمَّاها ثانيةً باعتبار اللفظ قبل الحذف هذا إذا اعتُقد أنَّ الأصلَ بهمزتَين ثمَّ حُذفتِ الأُولىٰ، أمَّا[٢] إذا قلنا: إنَّه خبرٌ محض وليس أصلَه الاستفهامُ أَلْبَتَّةَ، فهذه ليستْ في قراءتهما ثانيةً لا لفظاً ولا تقديراً.

(١) سقط ما بين الحاصرتَين من (ت).

(٢) سقطتْ «أمَّا» من (ص) و(م).

والوجهُ في قراءة مَن أثبَت الهمزةَ النصُّ علَى الإنكار والتوبيخ للسَّحَرة، وفي إسقاطها تخفيفُ اللفظ بإسقاطها مع دلالة الحال عليها، أو نقول: إنَّه أراد الخبرَ، والتوبيخُ أيضاً يحصُل بالخبر كقولك لِمَن تُعدِّدُ عليه جنايتَه: أنتَ فعلتَ كذا، وهذه كانت من أعظم الجنايات.

والوجهُ للباقين أنَّ مَن حقَّق الثانيةَ لم يبالِ بلفظ الهمزة؛ لقِلَّة حروف الكلمة، ولأنَّ همزةَ الاستفهام كالمنفصلة، ومَن سهَّل استثقَل، وقد تقدَّم تحقيقُ هذا.

والوجهُ لقُنبلٍ حيثُ أثبَتها في موضعٍ وحذَفها في موضعٍ الجمعُ بين اللغتَين وصحَّةُ الاستعمالَين.

والوجهُ في إبدالها واواً عند قُنبلٍ كونُها مفتوحةً بعد ضمَّة، فلمَّا قصَد تخفيفَها جرىٰ علىٰ قياسه وإن كانتِ الضمَّةُ في كلمة والهمزةُ في كلمة أخرىٰ، ولذلك اختُصَّ بالوصل؛ لأنَّه إذا ابتدأ بِاسمٍ لم تقع همزتُه بعد ضمَّة وجَب إبدالُها[1] واواً؛ فإنَّه يسهِّلُ الثانيةَ علىٰ أصله، لأنَّ الأُولىٰ وإن أُبدلَتْ واواً فهي في حُكم المحقَّقة، بدليل ثبوتها همزةً ابتداءً، وقد تقدَّم أنَّ ذِكْرَ الناظم [١١٤/أ] لفظَ ﴿ءَأَمِنتُم﴾ في المُلك إنَّما هو استطرادٌ لَمَّا وافقتْ ﴿ءَأَامَنتُم﴾ في هذا الحكم الخاصِّ، وإلّا فليست من هذا الباب الذي اجتمَع فيه ثلاثُ همَزات، بل حكمُها حكمُ ما اجتمَع فيه همزتان، وقال أبو شامة: «حكمُ ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ وشبهِه ممَّا

(١) تصحَّفتْ في (ص) و(م) إلىٰ: وحيث أبدلها.

اجتمع فيه همزتان » ثمَّ قال : « فلم يكنْ له حاجةٌ بذِكْر التي في المُلك هنا ؛ فإنَّها ليست بلفظ هذه الكلمة ، ولأنَّه قد أفرَد لها بيتاً في سورتها ، فلو قال هنا : فِي الَاعْرَافِ مِنْهَا الْوَاوَ فِي الْوَصْلِ مُوصَلَا ، بفتح الصاد من (مُوصَلَ) لكان أَوْلىٰ وأَبْيَن » .[1]

قلتُ : لكن ساقَه إلىٰ هذا ما ذكرتُ من مشاركة همزة ﴿ ءَأَمِنتُم ﴾ في المُلك همزةَ ﴿ ءَأَ'مَنتُم ﴾ في إبدال كلٍّ منهما واواً لِما تقدَّم ، والعلماءُ يَضمُّون المسألةَ إلىٰ أخرىٰ إذا شاركتْها في أدنىٰ حُكم .

واعتُرض على المصنِّف ـ أيضاً ـ بأنَّه كان بنبغي أن يذكُرَ هنا مسألةَ : ﴿ ءَأَ'لِهَتُنَا خَيْرٌ ﴾[2] فإنَّها من الباب حقيقةً ؛ إذِ اجتمَع فيها ثلاثُ همَزاتٍ ، فذِكْرُها أَوْلىٰ من ذِكْر ﴿ ءَأَمِنتُم ﴾ في المُلك ؟

وأُجيبَ عنه بأنَّه خاف السآمةَ من التطويل في الكلام علىٰ لفظ ﴿ ءَأَ'مَنتُم ﴾ ؛ فإنَّها استوعبتْ ثلاثةَ أبياتٍ . وهذا لا يُفيد ؛ إذ لقائلٍ أن يقول : كان ينبغي أن يَتركَ الكلامَ في ﴿ ءَأَمِنتُم ﴾ في المُلك ويذكُرَ ﴿ ءَأَ'لِهَتُنَا خَيْرٌ ﴾ ، وأيضاً فإنَّه كرَّر الكلامَ في ﴿ ءَأَمِنتُم ﴾ في المُلك هنا وفي سورتها .

قوله : (حَفْصٌ) فاعلٌ بفعل مقدَّر يدلُّ عليه قوله : « بِإِسْقَاطِهِ » في البيت قبله ، أي وأسقَط حفصٌ الأُولىٰ في كلِّها ، أي في كلِّ السُّوَر الثلاث .

---

(١) إبراز المعاني ١/ ٣٥٩ .

(٢) الزخرف ٥٨ .

قوله: (الْوَاوَ) هو مفعولُ (أَبْدَلَ) أي أَبْدَلَ قُنبلٌ من الأُولىٰ واواً في الأعراف.

قوله: (وَالْمُلْكِ) عطفٌ علَى (الاَعْرَافِ)، أي: وأَبْدَلَ منها واواً في الأعراف والملك، فقدَّم وأخَّر.

قوله: (مُوصِلَا) حالٌ من (قُنْبُلٌ) ولذلك كسَر الصادَ، أي مُوصِلاً لها إلىٰ ما قبلها، وتحرَّز من الوقف علىٰ ما قبلها وهو ﴿فِرْعَوْنُ﴾ و﴿النُّشُورُ﴾ لزوال المقتضي للإبدال، ولذلك لَمَّا لم يكن قبلها ضمَّةٌ في الشعراء لم يُبدلها واواً.

وقال أبو شامة: «والناظمُ ـ رحمه الله ـ يَستعملُ في هذه القصيدة (مُوصِلَا) بمعنىٰ واصل، كما يأتي في البقرة[1] والنمل[2]، وفيه نظَر؛ لأنَّ (مُوصِلَا) اسمُ فاعل من: أَوْصَلَه، إذا بَلَّغَه ووَصَلَه به، ومنه: الواصِلَةُ للشَّعر، ويُقرَن لفظُ الوقف بالوصل لا بالاتِّصال»[3].

قلتُ: قوله: «ومنه الواصِلَةُ للشَّعر» فيه نظرٌ بالنسبة إلىٰ ما قصَده من التنظير؛ فإنَّ ما ذكَره أوّلاً من: أَوْصَلَ يُوصِلُ، والواصلةُ من: وَصَلَ يَصِلُ كذا

---

(١) في قول الناظم رحمه الله (البيت ٤٦١):

وَضُمَّ لِبَاقِيهِمْ وَحَمْزَةُ وَقْفُهُ ... بِوَاوٍ وَحَفْصٌ وَاقِفاً ثُمَّ مُوصِلَا

(٢) في قول الناظم رحمه الله (البيت ٩٣٤):

أَلَا يَسْجُدُواْ رَاوٍ وَقِفْ مُبْتَلىً أَلَا ... وَيَا وَاسْجُدُواْ وَابْدَأْهُ بِالضَّمِّ مُوصِلَا

(٣) إبراز المعاني ١/ ٣٥٩.

بكذا، فهو مخالِفٌ لقصدِه.

والجوابُ أنَّ قوله: «ومنه» أي ومن معنىٰ وصلِه به، لا من أصل المسألة.

ثمَّ قال: «والاعتذارُ له أنَّهما يتلاقيان في المعنىٰ؛ لأنَّ الشيءَ إذا وَصَّلْتَه إلىٰ الشيء فقد وصَلْتَه به، وكان يُمكِنه من جهة وزن الشِّعْر أن يقول: (وَاصِلَا) ولكنَّه عدَل عنه تجنُّباً للسِّناد[1] الذي هو عَيبٌ من عيوب القوافي، في تأسيس [١١٤/ب] بعضها دون بعض».[2]

* * *

(١) قال ابنُ الشجريِّ في أماليه ١/ ١٤٩: «والحَذْوُ: حركةُ ما قبل الرِّدْف، فإن كانت ضمَّةً مع كسرةٍ فلا عيب، وإن كانت مع إحداهما فتحةٌ سُمِّي ذلك سِناداً» اهـ.
وقال الجوهريُّ: «والسِّنادُ في الشِّعْر: اختلافُ الرِّدْفَين» اهـ. الصِّحاح ٢/ ٤٩٠.
وقد فصَّل الزبيديُّ في أنواع السِّناد في تاج العروس ٥/ ٢٩، ونقَل عن شيخه محمد بن الطيِّب الفاسيِّ (ت ١١٧٠ هـ) أنَّ أنواعه خمسة.

(٢) إبراز المعاني ١/ ٣٥٩. وجاء في (ت) و(م) هنا ما نَصُّه: «قلت: التأسيسُ عبارة. .» وبعده بياض.
أقول: قال ابنُ منظور: «التأسيسُ في الشِّعْر ألفٌ تَلزَمُ القافيةَ، وبينها وبين حرف الرَّويِّ حرفٌ يجوزُ كسرُه ورفعُه ونصبُه، نحو: مَفَاعِلُنْ، ويجوزُ إبدالُ هذا الحرف بغيره» اهـ. اللسان ٦/ ٦.

١٩٢ ـ وَإِنْ هَمْزُ وَصْلٍ بَيْنَ لَامٍ مُسَكَّنٍ وَهَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ فَامْدُدْهُ مُبْدِلَا

هذه المسألةُ ليست في «التيسير» لأنَّها ممَّا اتُّفِق عليه، وكتبُ القراءات إنَّما وُضِعَتْ لتقريب المختلَف فيه لا المتَّفَق عليه، ولكن قد يذكُر ذلك بعضُهم فيما يُخافُ التباسُه بما اختُلِف فيه، فمن ذلك ذِكْرُهم مسألةَ ﴿لَا تَأْمَنَّا﴾[1]، وما ذُكِر في آخِرِ «باب الهمز المفرَد»[2] و«الإدغام الصغير»[3] وغير ذلك، ومنه ما تقدَّم من ذِكْره إبدالَ الثالثةِ من ﴿ءَأَامَنتُمْ لَهُ﴾ للكلِّ.[4]

وأشار الناظمُ هنا إلى أنَّ همزةَ الوصل الداخلةَ على لام التعريف إذا وقَع قبلها همزةُ استفهام فللقرَّاء فيها مذهبان: أحدهما ـ وهو الأوجَه ـ أن تُبدَلَ همزةُ الوصل ألفاً محضة، وإليه أشار بقوله: (فَامْدُدْهُ مُبْدِلَا)، والثاني: تسهيلُها بَيْنَ بَيْنَ، وإليه الإشارةُ بقوله في البيت الآتي:

. . . . وَيَقْصُرُهُ الَّذِي يُسَهِّلُ عَنْ كُلٍّ . . . .

والواردُ من ذلك في القرآن ستَّةُ مواضعَ في قراءة السبعة، وسبعةُ مواضعَ في

---

(١) يوسف ١١ . وذلك في قول الناظم ـ رحمه الله ـ في سورة يوسف البيت ٧٧٣:

وَتَأْمَنُنَا لِلْكُلِّ يُخْفَى مُفَصَّلَا

(٢) في قول الناظم رحمه الله (البيت ٢٢٥):

وَإِبْدَالُ أُخْرَى الْهَمْزَتَيْنِ لِكُلِّهِمْ إِذَا سَكَنَتْ عَزْمٌ كَآدَمَ أُوهِلَا

(٣) وذلك في بَاب اتِّفَاقِهِمْ فِي إِدْغَامِ إِذْ وَقَدْ وَتَاءِ التَّأْنِيثِ وَهَلْ وَبَلْ (الأبيات ٢٧٤ ـ ٢٧٦)

(٤) البيت ١٨٩ .

قراءة أبي عمرٍو وحدَه : فالستَّةُ المتَّفَقُ عليها : ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ﴾ موضعان في الأنعام [١٤٣ ، ١٤٤]، ﴿ءَآلْـَٰٔـنَ﴾ موضعان في يونس [٥١ ، ٩١]، ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ فيها أيضاً [٥٩]، ﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا﴾ في النمل [٥٩]، وأمَّا السابعُ عند أبي عمرو فقوله في يونس [٨١] : ﴿ءَآلسِّحْرُ إِنَّ اللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ﴾ لأنَّه يقرؤه بالاستفهام فصار من هذا القَبيل ، وأمَّا غيرُه فيقرأُوه خبراً كما سيأتي بيانُه إن شاء الله تعالىٰ . (١)

وسببُ إبدال هذه الهمزةِ أو تسهيلِها ـ وإن كانت قاعدةُ الباب حذفَ همزة الوصل دَرْجاً للاستغناء عنها ـ خوفُ الإلباس لو حُذفتْ ؛ وذلك أنَّ همزةَ الوصل الداخلةَ علىٰ لام التعريف مفتوحةٌ ، وهمزةُ الاستفهام مفتوحة ، فلو سقطتْ همزةُ الوصل لالتبس الاستفهامُ بالخبر ، ألا ترىٰ أنَّك إذا قلتَ : الرَّجُلُ خيرٌ من المرأة ، بهمزة واحدة كان خبراً ، ولو قلتَ بهمزتَين كان استفهاماً ، إذا تقرَّر ذلك فلا سبيلَ إلىٰ حذفها ؛ للإخلال بالمعنىٰ ، ولا إلىٰ بقائها همزةً ؛ للإخلال باللفظ لوجود الثِّقَل ، فسُلكتْ طريقةٌ جامعة بين المصلحتَين : المحافظةُ علىٰ بقاء المعنىٰ وتخفيفُ اللفظ ، وهو أن تُبدَلَ ألفاً أو تُسهَّلَ بيْنَ بيْنَ .

فإن قيل : كان يؤمَنُ الإلباسُ بأن تُقطَعَ الهمزةُ في الدَّرْج ، فيقال : يا زيدُ أَلرَّجلُ خيرٌ من المرأة ؟ وبذلك يُعْلَمُ أنَّها همزةُ استفهامٍ لثبوتها دَرْجاً ، لا همزةَ وصلٍ لأنَّها تُحذَفُ في الدَّرْج ، ولأنَّ «أَمْ» المعادِلةَ تَرِدُ في بعض الألفاظ فتدلُّ

(١) عند قول الناظم في فرش سورة يونس (البيت ٧٥١) : مَعَ الْمَدِّ قَطْعُ السِّحْرُ حُكْمٌ .

علَى استفهامٍ مقدَّر ؟

فالجوابُ أنَّ ذلك إنَّما يُفيد في حال الدَّرْج لا في حال الابتداء، وما أفاد في حال الدَّرْج والابتداءِ أَوْلىٰ ممَّا أفاد عدمَ اللبس في حالةٍ واحدة، وما ذكَرناه من الإبدال أو التسهيل مفيدٌ في الحالَين فكان أَوْلىٰ. أو نقول: حُمِل ما لا [1] يقعُ فيه لبسٌ علىٰ ما وقَع فيه لبسٌ طرداً للباب كما تقدَّم تمثيلُه.

فإن قيل: لِمَ اختُلِف في اجتماع همزتَين تحقيقاً وتخفيفاً إذا لم يكن [١١٥/أ] أحدُهما همزةَ وصلٍ نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[2] ﴿أَئِنَّكَ﴾[3] ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾[4] واتُّفِق هنا علَى التخفيف، بلِ التخفيفُ هنا أَوْلىٰ منه بالتحقيق في ﴿أَئِمَّة﴾ لأنَّ همزةَ الاستفهام كلمةٌ أخرىٰ في حكم المنفصلة، بخلاف همزة ﴿أَئِمَّة﴾ ؟

فالجواب: أنَّهمُ التزَموا ذلك فيما نحن فيه لكثرة الدَّوْر، أي لأنَّ الألفَ واللامَ التي للتعريف كثيرةُ الدَّوْر في الكلام من حيثُ الجملة، فلذلك لم يُحتمَل بقاؤُهما، ويؤيِّدُ ذلك أنَّ الخليلَ وأتباعَه غيرَ سيبويهِ يقولون: الهمزةُ في «ال»

---

(١) سقطتْ «لا» من (ت) و(م)، وقد أُقحمتْ ضمن السطر في (ص)، وإثباتُها هو الصواب كما في اللآلئ الفريدة لوحة ٧٣/ ب.

(٢) البقرة ٦، يس ١٠.

(٣) يوسف ٩٠.

(٤) آل عمران ١٥.

همزةُ قطع، وإنَّما سقطتْ دَرْجاً لكثرة الدَّوْر[1]، وإنَّما اشتُرط في همزة الوصل أن تكون داخلةً على لام التعريف لأنَّها حينئذٍ تكون مفتوحةً فيشتبه لفظُها بلفظ همزة الاستفهام، وأمَّا همزةُ الوصل مع غير «ال» فلا تكون مفتوحةً إلّا في لفظة واحدة، لكنَّه لم يَرِدْ في القرآن نحو: ايْمُنُ اللهِ، فهمزةُ الاستفهام متى دخلتْ على «ايْمُن» فُعل بها ما فُعل بهمزة «ال» من الإبدال والتسهيل خوفَ الإلباس المذكور، وهذا خلافُ ما إذا كانت همزةُ الوصل غيرَ مفتوحة، فإنَّها تَسقطُ دَرْجاً وتبقى همزةُ الاستفهام، كقوله تعالى: ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ﴾[2] ﴿أَفْتَرَىٰ عَلَى اللهِ كَذِبًا﴾[3] ﴿أَتَّخَذْنَـٰهُمْ سِخْرِيًّا﴾[4] للعِلْم بأنَّ همزةَ الوصل من هذه الكَلِم مكسورةٌ.

وقوله: (بَيْنَ لَامٍ مُسَكَّنٍ) تقدَّم تمثيلُه في المواضع المتقدِّمة، إلّا أنَّ قولَ الناظم: (بَيْنَ لَامٍ مُسَكَّنٍ) فيه إشكالٌ، وذلك أنَّه إمَّا أن يَقصِدَ بـ(مُسَكَّنٍ) الاحترازَ عمَّا هو غيرُ مُسَكَّنٍ أو لا يَقصِد: فإن قصَد ذلك ورَد عليه قراءةُ نافع في ﴿ءَآلَـٰنَ﴾ موضعَيْ يونس [٥١، ٩١] فإنَّ لامَ التعريف في قراءته ليست مسكَّنةً بل متحرِّكةٌ بحركة الهمزة المنقولة إليها، كما سيأتي في باب النقل[5]،

(١) انظر الكتاب ٤/ ١٤٨.

(٢) الصافَّات ١٥٣.

(٣) سبأ ٨.

(٤) صٓ ٦٣.

(٥) ص ٩٠٧، عند قول الناظم (البيت ٢٢٩): =

وإن لم يَقصِدْ وردتْ عليه القراءةُ المذكورة لنافع أيضاً، والفرضُ أنَّ نافعاً يُبدِلُ همزةَ الوصل أو يسهِّلها وأكثرُ ما يجاب عنه بأنَّه أراد مُسَكَّناً في الأصل أو اللفظ، وفيه بعدٌ كبير.

وقوله: (فَامْدُدْهُ) فيه تجوُّز؛ وذلك لأنَّ الضميرَ في (امْدُدْهُ) للهمز، والهمزُ لا مَدَّ فيه لأنَّه كغيره من الحروف غير حروف العلَّة الثلاثة، لكنَّه أطلَق عليه صفةَ ما يُبدَل منه.

وقال أبو شامة: «و(مُبْدِلَا) حالٌ، ولو كان بفتح الدال لقَوِيَ هذا المعنىٰ، ويجوز أن يكونَ من باب القلب لا من باب الإلباس، كأنَّه أراد: فَأَبْدِلْه ماداً، أي حرفَ مدٍّ، وهذا هو حقيقةُ المعنىٰ المراد»[1] أو نقول: لَمَّا كان آيلاً بالبدل إلىٰ ما يُمَدُّ ـ وهو الألف ـ وصفَه بذلك، أو لأنَّه لَمَّا قام مقامَه حيثُ أُبدلَ منه وُصِف بصفته، ومِثلُ هذا التجوُّز ما يأتي في البيت بعده من قوله: «وَيَقْصُرُهُ الَّذِي» لأنَّ القَصْرَ لا يُوصَف به إلّا ما يجوز مدُّه.

والمرادُ بالمدِّ: المدُّ الطويل، نصَّ علىٰ ذلك أبو عبد الله[2]، ومقتضىٰ ذلك أنَّه يُزاد علىٰ المدِّ الطبيعيِّ الذي في الألف المبدَلة، والوجهان سائغان في لغة العرب

= . . . . وَلِنَافِعٍ لَدَىٰ يُونُسٍ ءَآلْـٰنَ بِالنَّقْلِ نُقِّلَا

(١) إبراز المعاني ١/ ٣٦١.

(٢) ونَصُّ عبارته: «وأراد بالمدِّ المذكور المدَّ الطويل» اهـ. اللآلئ الفريدة لوحة ٧٤/ أ.

أعني البدلَ والتسهيلَ، ويدلُّ علَى التسهيل قولُ الشاعر: (١)

وَمَا أَدْرِي إِذَا يَمَّمْتُ أَرْضاً أُرِيدُ الْخَيْـرَ أَيُّهُمَا يَلِينِي

أَآلْخَيْرُ الَّذِي أَنَا أَبْتَغِيـهِ أَمِ الشَّرُّ الَّذِي هُوَ يَبْتَغِينِي

[١١٥/ ب] وقولُ الآخر: (٢)

---

(١) البيتان من الوافر، وهُما للمُثقِّب العبديّ في ديوانه ص٢١٢، ومعاني الفرّاء١/ ٢٣١ ومعاني الزجَّاج٤/ ٢٧٩، وإعراب القراءات لابن خالويه١/ ٣٤٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٦٦، وشرح شواهد الشافية للبغداديّ ٤/ ١٨٨، والخزانة ٦/ ٣٧، ١١/ ٨٠، واستشهد به المصنِّفُ في الدُّرّ المصون ٧/ ٣٢٧.

والشاهد فيه تسهيل الهمزة الثانية من «أَآلْخَيْرُ» وهي همزة وصل مفتوحة دخلتْ عليها همزةُ الاستفهام، وهي همزة قطع مفتوحة، والأصلُ سقوطُ همزة الوصل في دَرْج الكلام، ولكن لو فُعِل ذلك هنا لالتبستْ صيغةُ الاستفهام بصيغة الإخبار، لذلك أُبقيَتْ همزةُ الوصل في الدَّرْج مع تسهيلها.

(٢) البيت من الطويل، وعجزه:

أَوِ انْبَتَّ حَبْلٌ أَنَّ قَلْبَكَ طَائِرُ

وهو لعُمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص١٣٣ بلفظ: أَحَقّاً لَئِنْ دَارُ، ولا شاهد فيه على هذه الرواية، وهو في الكتاب٣/ ١٣٦، والخزانة١٠/ ٢٧٧، ومعجم الشواهد الشعريَّة١/ ٣٣٦ بالرواية التي ذكَرها المصنِّف، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٦٧، وأوضح المسالك ٤/ ٣٦٩، والتصريح بمضمون التوضيح ٥/ ٣٥٨.

والشاهد فيه تسهيلُ الهمزة الثانية من قوله: أَآلْحَقَّ، بالتوجيه الذي تقدَّم في البيت السابق.

أَأَلْحَقَّ إِنْ دَارُ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ

ويُنشَدُ بالوجهَين[1] قولُ الأعشىٰ :[2]

أَأَنْ رَأَتْ رَجُلاً أَعْشَىٰ أَضَرَّ بِهِ

فإنَّه لا يمكن أن يستقيمَ الوزنُ في البيتَين إلّا بالتسهيل بَيْنَ بَيْنَ لا بالإبدال .

فإن قيل : في الإبدال والتسهيلِ ما هو خارجٌ من لغتهم ويفرُّون منه ، وهو الجمعُ بين الساكنَين : حقيقةً في الإبدال ، ومجازاً في التسهيل ؛ لأنَّ المسهَّلَةَ قريبةٌ من الساكنة ، ولذلك لا تُسهَّل مبتدأً بها ؟

فالجواب : أنَّ المدَّ الذي في الألف قام مقامَ الحركة ، والمسهَّلةُ بِزِنَةِ المحرَّكة ويدلُّ علىٰ ذلك أنَّها قامت مقامَ المتحرِّكة في إقامة وزن الشِّعْر ، ألا تَرىٰ أنَّك إذا أنشدتَ البيتَين المتقدِّمَين بالتسهيل استقام وزنُهما كما لو أنشدتَّهما بالتحقيق .

قوله : (وَإِنْ هَمْزٌ) مرفوعٌ بفعلٍ مقدَّر يدلُّ عليه السياق ؛ لأنَّه لم يذكُر له

---

(١) التحقيق والتسهيل للهمزة الثانية .

(٢) البيت من البسيط ، من معلَّقة الأعشىٰ ، وعجزه :

رَيْبُ الْمَنُونِ وَدَهْرٌ مُفْنِدٌ خَبِلُ

ويُروىٰ : رَيْبُ الزَّمَانِ ، و : مُتْبِلٌ خَبِلُ ، و : مُفْسِدٌ خَبِلُ ، و : خَابِلٌ تَبِلُ .

انظر : ديوان الأعشىٰ ص ٥٥ ، والكتاب ٣/ ١٥٤ ، ٥٥٠ ، والتبصرة والتذكرة ١/ ٤٤٢ ، وشرح الهداية للمهدويّ ١/ ٤٣ ، والإنصاف ٢/ ٧٢٧ ، وابن يعيش ٣/ ٨٣ ، وشرح الشافية للأَسْتَراباذيّ ٣/ ٤٥ ، واللسان ١١/ ٧٦ (تبل) ، ١٣/ ٤١٦ (منن) ، وشرح المعلَّقات العشر للتبريزيّ ص ١٤٦ .

مفسِّراً، لكنَّه ذكَر الظرفَ المتعلِّق به، فذِكْرُ الظرف كالدالِّ على ذلك المقدَّرِ الرافعِ، والتقديرُ: وإن وقَع همزُ وصلٍ بين لام، ولكنَّ الأكثرَ أن يُذكَرَ المفسِّرُ كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[1]، وقوله:[2]

. . . . . إِنْ ذُو لُوثَةٍ لَانَا

قوله: (بَيْنَ لَامٍ) متعلِّقٌ بذلك المقدَّر، وذكَّر (مُسَكَّنٍ) اعتباراً باللفظ، وكذلك في (فَامْدُدْهُ).

قوله: (فَامْدُدْهُ) الفاءُ جوابُ[3] الشرط.

قوله: (مُبْدَلَا) يجوز أن يُقرأَ بكسر الدال على أنَّه حال من فاعل «امْدُدْهُ» وبفتحها على أنَّه حال من مفعوله، وقد تقدَّم وجهُ التجوُّز في ذلك، ولم يبيِّن ما المبدَلَ إليه للعِلْم بأنَّه لا يكون هنا إلّا ألفاً.

١٩٣ ـ فَلِلْكُلِّ ذَا أَوْلَىٰ وَيَقْصُرُهُ الَّذِي يُسَهِّلُ عَنْ كُلٍّ كَـآلَـٰنَ مُثِّلَا

---

(١) التوبة ٦.

(٢) البيت من البسيط، وهو من شعر الحماسة، وأوَّله:

إِذاً لَقَامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ عِنْدَ الْحَفِيظَةِ . . . .

وهو في شرح منظومة ظاءات القرآن الكريم للتجيبيّ ص ١١٣، وابن يعيش ١/ ٨٢، ٩/ ١٣، وإبراز المعاني ١/ ٣٦٠، واللسان ١٣/ ١٤٠ (خشن)، والمغني ص ٣٠، والخزانة ٧/ ٤٤١، ٨/ ٤٤٦، ونسبه فيها لقُرَيط بن أُنَيف العنبريّ.

والشاهد فيه رفعُ «ذُو لُوثَةٍ» بفعل مضمَر دلَّ عليه «لَانَا».

(٣) في (ص): جزاء.

ذكَر أنَّ المدَّ أَوْلىٰ لجميع القرَّاء من الوجه الآخَر وهو التسهيل، فـ(ذَا) إشارةٌ إِلَى الإبدال المدلولِ عليه بقوله: (مُبْدِلَا)، وإنَّما كان أَوْلىٰ لأنَّ فيه التخفيفَ المحض؛ إذ لم يَبقَ للهمزة أثرٌ لفظاً، والناطقُ به يحصُلُ له راحةٌ بما يحصُلُ من المدِّ الذي يتمكَّن به من النطق، بخلاف التسهيل فإنَّه بِزِنَةِ التحقيق لِما تقدَّم، ولأنَّ همزةَ الوصل لا قَدَمَ لها في الثبوت، فلذلك أُذهِبَتْ صورتُها.

ووجهُ التسهيل أنَّ فيه تنبيهاً ودلالةً علَى الأصل المبدَل منه.

وقوله: (وَيَقْصُرُهُ الَّذِي يُسَهِّلُ) أي إذا سُهِّلَتْ همزةُ الوصل فالقَصْرُ ثابتٌ للجميع؛ إذ لا سبيلَ إلىٰ مدِّه في نَفْسه لأنَّه بِزِنَةِ المحقَّق، والمحقَّقُ لا مدَّ فيه.

وقال أبوشامة: «والقائلُ بالتسهيل لا يمدُّ لأنَّ المسهَّلَةَ بِزِنَةِ المحقَّقة، فلم يجتمع ساكنان، بدليل اتِّزان الشِّعْرِ في نحو قوله: [1]

أَأَنْ رَأَتْ رَجُلاً أَعْشَىٰ أَضَرَّ بِهِ

سواءٌ أُنشدتِ الثانيةُ محقَّقةً [2] أو مسهَّلة بَيْنَ بَيْنَ، مع أنَّ بعدها نوناً ساكنة، ويحتملُ أن يقال بالمدِّ علىٰ وجه التسهيل تخريجاً من الوجه المحكيِّ في أوَّل الباب علىٰ قراءة ورش» قال: «وهذا في مدٍّ يكونُ فاصلاً [١١٦/ أ] بين المسهَّلةِ والساكنِ بعدها، أمَّا المدُّ الذي يَفصِلُ بين المسهَّلةِ والمحقَّقةِ ـ لِثقَلِ اجتماعهما علىٰ

---

(١) تقدَّم الكلام عليه عند شرح البيت السابق، ص ٧٥٥.

(٢) في النُّسَخ الثلاث: «مبدلة»، ولا يصحّ لانكسار الوزن بالإبدال، والتصويب من إبراز المعاني ١/ ٣٦٢.

ما سيأتي ـ فلا جريانَ له هنا على مذهب التسهيل، وقد بيَّنه في البيت الآتي» انتهى.[(١)]

قلتُ: يريدُ الوجهَ الذي ذكرتُه في شرح قوله:[(٢)]

. . . وَفِي بَغْدَادَ يُرْوَىٰ مُسَهَّلَا

قوله: (فَلِلْكُلِّ) متعلِّقٌ بـ(أَوْلَىٰ)، و(ذَا) مبتدأ، و(أَوْلَىٰ) خبرُه، والمفضَّلُ عليه محذوفٌ، أي من التسهيل، والتقديرُ: فهذا الإبدالُ مصاحِباً للمدِّ أَوْلىٰ من التسهيل للكلِّ.

قوله: (عَنْ كُلٍّ) يجوز تعلُّقُه بـ(يَقْصُرُهُ) أو بـ(يُسَهِّلُ)، أي ويُقْصَرُ عن كلِّ الذي يُسهِّل، أي يسهِّله.

قوله: (كَءَالَـٰنَ) خبرُ مبتدأٍ مضمَرٍ، أي هو كـ﴿ءَالَـٰنَ﴾، أو منصوبٌ بإضمار أَعْنِي.

قوله: (مُثِّلَ) جملةٌ مستأنَفة، أي مُثِّلَ ذلك بما ذكَرناه، ولو قال: بِءَالَـٰنَ مُثِّلَا، لكان أظهرَ وأخصرَ من هذه التكثيرات المقدَّرة، ولم يذكُر من المواضع السبعةِ إلّا هذا اللفظَ تنبيهاً علىٰ نظائره، والألفُ في (مُثِّلَا) للإطلاق.

١٩٤ ـ وَلَامَدَّ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ هُنَا وَلَا بِحَيْثُ ثَلَاثٌ يَتَّفِقْنَ تَنَزُّلَا

---

(١) إبراز المعاني ١/ ٣٦٢.

(٢) البيت ١٨٤.

أخبرَ أنَّ مَن مذهبُه المدُّ بين الهمزتَين ـ كما سيأتي بيانُه ـ لا يَمُدُّ هنا ، أي في هذه الأماكنِ السبعة التي اجتمع فيها همزةُ الاستفهام مع همزة لام التعريف ، ولا يَمُدُّ أيضاً فيما اتَّفَق فيه اجتماعُ ثلاثِ همزات ، وذلك ما تقدَّم من لفظ ﴿ ءَأَامَنتُمْ ﴾ في سُوَره الثلاث[1] ، ولفظ ﴿ ءَأَالِهَتُنَا خَيْرٌ ﴾[2] علىٰ ما سيأتي بيانُه في الزخرف ، فلا مدَّ في شيء من ذلك ، أمَّا الأماكنُ السبعة فلأنَّ فيها همزةَ الوصل ، وهمزةُ الوصل ضعيفة لا قَدَمَ لها في الثبوت ، فهي في حكم الذاهبة ، فلم يُحتَجْ إلىٰ فاصل بينها وبين همزة الاستفهام ، بخلاف همزة القطع فإنَّها قويةٌ ثابتة لفظاً وحُكماً فاحتاجت للفصل بالمدِّ ، وأمَّا ﴿ ءَأَامَنتُم ﴾ و﴿ ءَأَالِهَتُنَا ﴾ فلم يُمَدّ ، قالوا : لئلّا يجتمعَ أربعُ ألفات ، وهذا تجوُّزٌ منهم ؛ لأنَّه لم يجتمع حينئذٍ أربعُ ألفات ، إنَّما اجتمَع ألفان وهمزتان ، نَعَم هنَّ أربعاً في الخطِّ ، وأيضاً فكثيراً ما تُطلَقُ الألفُ علَى الهمزة ، ولأنَّ الثانيةَ مسهَّلةٌ قريبةٌ من الألف ، وقيل : لئلّا يجتمعَ في كلمة واحدة مدَّتان بينهما همزةٌ مسهَّلة ، ومعنىٰ ذلك أنَّه يؤدِّي إلَى الجمع بين ثلاث ألفات بعد همزة محقَّقة ، وتجوَّزوا هنا بجعل المسهَّلةِ ألفاً حتَّىٰ يَصدُقَ قولُهم : ثلاث ألفات ؛ لأنَّه لا يجيءُ ذلك إلّا بالهمزة المسهَّلة ، ومِن مَنع القرّاءِ هنا استَدَلَّ بعضُهم علىٰ أنَّه لا يجوز أن يُلفَظَ بحرف المدِّ إذا أُريدَ مدُّه بأكثرَ من مِثْلَيه ، فإذا مَدَّ الألفَ لَفَظ بقَدْر ألفَين ، أو مدَّ الواوَ فبواوَين ، أو الياءَ فبياءَين ؛ لأنَّهم جعَلوا العلَّةَ في ذلك اجتماعَ ثلاثِ

(١) الأعراف ١٢٣ ، طه ٧١ ، الشعراء ٤٩ .

(٢) الزخرف ٥٨ .

ألفات، بل هذا أَوْلىٰ بالمنع؛ لأنَّ المسهَّلةَ ليست ألفاً في الحقيقة، بدليل إعطائها حكمَ المحرَّكة في اتِّزان الشِّعْر بها، وهو استدلالٌ حسن، وهو الذي ينبغي؛ فإنَّ حرفَ المدِّ متىٰ زِيدَ عليه مِثلاه خرَج به القارئُ عن الحدِّ[1]، ولذلك [١١٦/ ب] كان بعضُهم يَستشكِلُ مراتبَ المدِّ بين القرَّاء كما قدَّمتُ حكايته عن الناظم في «باب المدِّ والقَصْر».[2]

ومن أحسن ما سمعتُ أنَّ رجلاً رأىٰ حمزةَ الزيَّاتَ ـ رحمه الله ـ فقال: أبا عُمارةَ، رأيتُ رجلاً يقرأُ بقراءتكَ فمَدَّ حتَّى انتفختْ أوداجُه وانقطَع زِرُّه، فقال حمزةُ: واللهِ ما بهذا أمرتُه، إنَّ البياضَ إذا زاد صار بَرَصاً، والجُعُودة إذا زادت صارت قَطَطاً.[3]

قال أبوعبد الله: «وينبغي للقارئ أن يُفرِّقَ في قراءته إذا سهَّل بين ﴿ءَاْمَنتُم﴾ و﴿ءَاْلِهَتُنَا﴾ وبين﴿ءَاْأَنذَرْتَهُمْ﴾ وبابِه، فقد رأيتُ كثيراً من القرَّاء لا يفرِّقون

---

(١) هذا علىٰ ما ذهَب إليه بعضُ القرّاء الذين ذكَرهم المصنِّفُ هنا، وإلّا فإنَّ المدَّ بقَدْر ثلاث ألفات ـ وهو الطول أو الإشباع ـ معروفٌ ومرويّ عن ورشٍ وحمزةَ وغيرهما. انظر: التيسير ص ٣٠، والنشر ١/ ٣٢٥.

(٢) انظر شرح البيت ١٦٨، ص ٦٣١.

(٣) قول حمزة مذكور في السبعة ص ٧٦، والتذكرة لابن غلبون ١/ ١٠٧، والمصباح الزاهر فقرة ١٤١٩، ومعرفة القرَّاء ١/ ١١٥، وغاية النهاية ١/ ٢٦٣، والنشر ١/ ٣٢٧، بألفاظ متقاربة، ولم يُذكَر في هذه المصادر صدرُ الخبر. والقَطَط: شدَّة جعودة الشَّعْر، والجُعودةُ: خلافُ السَّبِط المسترسِل.

بينهما وإنَّما يلفظون بهمزة محقَّقة بعدها مدَّةٌ طويلة، والوجه أن يفرِّقَ بينهما: فيُلفَظَ في ﴿ءَآمَنتُم﴾ و﴿ءَآلِهَتُنَا﴾ بهمزة محقَّقة بعدها همزةٌ مسهَّلة بعدها ألف، ويُلفَظَ في ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ وبابِه بهمزة محقَّقة علىٰ إثْرها ألفٌ بعدها همزة مسهَّلة» قال: «ويضعُف الإبدالُ في هذه الكَلِم في قراءة ورش لِما يؤدِّي إليه من حذف إحدَى الألفَين، والتباسِ الاستفهام بالخبر، وإن جرىٰ فيه علىٰ قاعدته اعتُمد في فهم المعنىٰ علَى النقل؛ إذ لم يُنقَل فيه عن نافع إلّا الاستفهام». [1]

قلتُ: يعني بالإبدال ما تقدَّم في قوله: [2]

وَقُلْ أَلِفاً عَنْ أَهْلِ مِصْرَ تَبَدَّلَتْ   لِوَرْشٍ . . . .

وقولُه: «لِما يؤدِّي إليه من حذف» قد يقال: إنَّه إذا أبدَلها ألفاً لا تُحذَفُ إحدَى الألفَين، بل يُنطَقُ بقَدْر ألفَين محافظةً علىٰ قاعدته وعلَى المعنىٰ لئلّا يقعَ لبسٌ، والنطقُ بألفَين غيرُ محظور، وسيأتي لهذا مزيدُ بيانٍ في وقف حمزةَ وهشامٍ. أو يقال: لا يُبدِل ورشٌ هنا خوفَ الإلباس لو حذَف.

قوله: (وَلَامَدَّ) يجوزُ أن يكونَ خبرُ (لَا) محذوفاً، أي لا مَدَّ موجودٌ، وقد كثُر حذفُه نظماً ونثراً، والحجازيُّون لا يُثبتونه أَلْبَتَّة [3]، ويجوزُ أن يكونَ

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٧٤/أ.

(٢) البيت ١٨٤.

(٣) قوله: «والحجازيُّون لا يُثبتونه أَلْبَتَّة» فيه نظر؛ فقد بيَّن ابنُ مالك في شرح التسهيل=

الخبرُ (بَيْنَ)، فيكون (هُنَا) ظرفاً للاستقرار الذي تعلَّق به الخبر، ويجوزُ أن يكون الخبرُ (هُنَا)، و(بيْنَ) ظرفٌ لاستقراره.

قوله: (وَلَا بِحَيْثُ): (بِحَيْثُ) عطفٌ على (هُنَا) والباءُ ظرفيَّة، عطَف ذلك على المعنى؛ لأنَّ المعنى: لا مَدَّ في هذا المكان ولا في حيثُ يتَّفِقُ ثلاث، ودخولُ الباء على «حَيْثُ» كدخول «مِنْ» عليها في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾[1] ﴿مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللهُ﴾[2].

قوله: (ثَلَاثٌ) يجوزُ أن يكون مبتدأً، وخبرُه مقدَّر، أي ثلاثُ همزات مجتمِعة، و(يَتَّفِقْنَ) صفةٌ لـ(ثَلاثٌ). ومنَع أبوشامة أن يكون (يَتَّفِقْنَ) خبره قال: «لئلَّا يبقَى الابتداءُ بنكرةٍ من غير وجود شرطِها»[3] ولو قيل بأنَّ المسوِّغَ

= ٢/ ٥٦ ـ ٥٧ هذه المسألة بقوله: «وأمَّا [الحذفُ] الجائزُ والواجبُ فحذفُ ما دَلَّ عليه دليل كقولكَ: لَا رَجُلَ، لِمَن قال: هَلْ فِي الدَّارِ مِنْ رَجُل؟ وكقولكَ للشاكي: لَا بَأْسَ، تَحذفُ (فِيها) من الأوَّل، و(عَلَيْكَ) من الآخِر، فمِثلُ هذا يجوز فيه الحذفُ والإثبات عند الحجازيِّين ولا يَلفِظُ به التميميُّون ولا الطائيُّون، بل الحذفُ عندهم واجبٌ بِشَرْطِ ظهور المعنى، ومَن نسَب إليهم التزامَ الحذف مطلَقاً أو بِشَرْطِ كَوْنه ظَرْفاً فليس بمصيب، وإن رُزِقَ من الشُّهرة أوفرَ نَصيب، وأكثرُ ما يَحذفُه الحجازيُّون مع (إِلَّا) نحو: لا إله إِلَّا الله، ومِن حذفِه دون (إِلَّا) قوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَا ضَيْرَ﴾» اهـ.

(١) البقرة ١٤٩، ١٥٠.

(٢) البقرة ٢٢٢.

(٣) إبراز المعاني ١/ ٣٦٣.

لذلك كونُها نكرةً في حيِّز النفي لكان صواباً، ويجوزُ أن يكون (ثَلاثٌ) مرفوعةً بفعلٍ مضمَرٍ، أي ولا بحيثُ يتَّفقُ ثلاثٌ أو يجتمع ثلاث، و(يَتَّفِقْنَ) صفةٌ لـ(ثَلاثٌ)، والجملةُ من قوله: (ثَلاثٌ يَتَّفِقْنَ) علَى التقادير كلِّها في موضع خفضٍ بإضافة الظرف إليه؛ لأنَّها لا تضافُ في الأعَمِّ الأغلب إلّا إلىٰ جماة، وإضافتُها لمفرَد كقوله:[1]

[١١٧/أ] ...... حَيْثُ لَيِّ الْعَمَائِمِ

وكقولهم:[2]

أَمَا تَرَىٰ حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعَا

ضرورةٌ ونادر، و(تَنَزُّلَا) نصبٌ علىٰ التمييز، أي اتَّفَق نزولُهنَّ، فهو منقولٌ من الفاعليَّة.

ثمَّ شرَع يذكُر أمثلةَ اجتماع الهمزتَين فقال:

١٩٥ ـ وَأَضْرُبُ جَمْعِ الْهَمْزَتَيْنِ ثَلَاثَةٌ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ أَئِنَّا أَءُنزِلَا

ذكَر ما وقَعتْ فيه الهمزتان من الأحوال الثلاثة، فمثَّل لِما وقعتِ الثانيةُ مفتوحةً ومكسورة ومضمومة، وأمَّا الأُولىٰ فلا تكون إلّا مفتوحةً، ولا تكون إلّا للاستفهام، فقوله: (ءَأَنذَرْتَهُمْ) مثالٌ لمفتوحة بعد مفتوحة، و﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ وارد في البقرة [٦] وفي «يسٓ» [١٠]، وقوله: ﴿أَمْ لَمْ﴾ تتميمٌ للوزن، احتاج إلىٰ تتميم البيت فأتىٰ ببقيَّة اللفظ لأنَّه أَوْلىٰ من شيءٍ أجنبيّ، ولا مدخلَ لقوله:

---

(١) تقدَّم الكلام عليه عند شرح البيت ١٢، ص ٥٢.

(٢) تقدَّم الكلام عليه عند شرح البيت ١٢، ص ٥١، ٥٢.

﴿أَمۡ لَمۡ﴾ فيما ذكَر من التمثيل .

قولـه : (أَئِنَّا) مثالٌ للمكسورة بعد مفتوحة ، يريدُ قولَه تعالىٰ : ﴿أَءِنَّا لَتَارِكُوٓاْ ءَالِهَتِنَا﴾[1] ، ومِثلُه : ﴿أَءِنَّكَ لَمِنَ ٱلۡمُصَدِّقِينَ﴾[2] ﴿أَئِنَّكُمۡ لَتَكۡفُرُونَ﴾[3] .

قوله : (أَءُنۡزِلَا) مثالٌ للمضمومة بعد المفتوحة ، يريدُ قولَه تعالىٰ : ﴿أَءُنزِلَ عَلَيۡهِ ٱلذِّكۡرُ مِنۢ بَيۡنِنَا﴾[4] ، ومِثلُه : ﴿أَءُلۡقِيَ﴾[5] ﴿قُلۡ أَؤُنَبِّئُكُم﴾[6] ، ولا رابع لها إلّا لنافعٍ وحدَه في قوله تعالىٰ : ﴿أَءُشۡهِدُواْ خَلۡقَهُمۡ﴾[7] في الزخرف [١٩] وسيأتي بيانُه في سورته .

وكان ينبغي أن يقدِّمَ هذا البيتَ في أوَّل الباب ، وإنَّما ذكَره هنا ليبنيَ عليه قاعدةَ المدِّ وعدمِه بين القرَّاء .

قوله : (وأَضۡرُبُ) مبتدأ ، و(ثَلَاثَةٌ) خبرُه .

والأَضۡرُب جمعُ ضَرۡب ، والضَّرۡبُ والنَّوۡعُ والقِسۡمُ متقاربات ، و(جَمۡعٍ)

(١) الصافَّات ٣٦ .

(٢) الصافَّات ٥٢ .

(٣) فصِّلتۡ ٩ .

(٤) صٓ ٨ .

(٥) القمر ٢٥ .

(٦) آل عمران ١٥ .

(٧) قرأها نافعٌ بهمزتَين ، الثانيةُ مضمومة مسهَّلة بين الهمزة والواو . انظر : التيسير ١٩٦ .

بمعنَى اجتماع .

قوله : (ءَأَنذَرْتَهُمْ) يجوزُ أن يكون خبرَ مبتدأٍ مضمَر ، أي أمثلتُها ذلك ، وأن يكون منصوباً بإضمار فعلٍ ، أي أَعْنِي ذلك ، وأن يكونَ بدلاً . وعلىٰ التقدير الأوَّل يجوز أن تكون الجملةُ صفةً لـ(ثَلَاثَةٌ) ، وأن تكون مستأنَفة .

قوله : (أَئِنَّا أَءُنزِلَا) معطوفان علىٰ (ءَأَنذَرْتَهُمْ) ولكن حذَف العاطفَ للعِلم به ، والأصلُ : وأَئِنَّا وأَءُنزِلَا ، والألفُ للإطلاق .

ثمَّ ذكَر خلافَ القرَّاء في المدِّ بين الهمزتَين فقال :

١٩٦ ـ وَمَدُّكَ قَبْلَ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ حُجَّةٌ بِهَا لُذْ وَقَبْلَ الْكَسْرِ خُلْفٌ لَهُ وَلَا

أخبَر عمَّن رمَز له بالحاء المهملة والباءِ الموحَّدة واللامِ من (حُجَّةٌ بِهَا لُذْ) ـ وهُم : أبوعمروٍ وقالونُ وهشامٌ ـ [أنَّ لهم] [1] المدَّ قبل الهمزة المفتوحة والمكسورةِ بلا خلاف عنهم في المفتوحة ، وبخلاف عن هشام في المكسورة خاصَّةً ، وسيأتي في البيت الرابع من هذا الباب أنَّ أبا عمروٍ وهشاماً يَمُدَّان قبل المضمومة بخلاف عنهما ، وأنَّ قالونَ يمدُّ بلا خلاف .

وتلخَّص من البيتَين أنَّ قالونَ يمدُّ قبل الهمزة مطلَقاً ، مضمومةً أو مكسورة أو مفتوحة بلا خلاف ، وأنَّ أبا عمروٍ يمدُّ قبل المفتوحة والمكسورة بلا خلاف ، وقبل المضمومة بخلاف ، وأنَّ هشاماً عنه خلافٌ قبل المكسورة والمضمومة [١١٧/ ب] إلّا ما استُثنيَ له ، ولا خلافَ عنه قبل المفتوحة ، وقد عرَفتَ أنَّه لم

(١) تكملة يقتضيها السياق .

يمدَّ إلّا مَن هو من أهل التسهيل، إلّا هشاماً فإنَّه من أهل التحقيق في المضمومة والمكسورة، وله الوجهان ـ أعني التحقيقَ والتسهيلَ ـ في المفتوحة كما تقرَّر ذلك، ولا بُدَّ من معرفة من اجتمَع له التحقيقُ مع المدِّ أو دونَه، ومَن له التسهيلُ مع المدِّ أو دونَه وفاقاً وخلافاً، وفي ضبط ذلك طريقان، أحدُهما بالنسبة إلَى الهمزة، والثاني بالنسبة إلَى القرَّاء:

الطريقُ الأوَّل بالنسبة إلَى الهمزة: اعلم أنَّ الهمزةَ الثانية ـ كما عرفتَ ـ إمَّا مفتوحةٌ أو مكسورة أو مضمومة:

أمَّا المفتوحةُ فالقرَّاءُ ـ رحمهمُ اللهُ تعالىٰ ـ فيها علىٰ خمس مراتب:

الأُولىٰ: تسهيلُها وإدخالُ ألف قبلها بلا خلاف: لأبي عمرو وقالون؛ لأنَّهما من أهل (سَمَا) فلهما التسهيلُ، ولهما المدُّ من قوله:

وَمَدُّكَ قَبْلَ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ حُجَّةٌ بِهَا . . . .

الثانية: تسهيلُها وعدمُ إدخال مدٍّ قبلها بلا خلاف: لابن كثير وحدَه؛ لأنَّه من أهل التسهيل في (سَمَا) ولم يذكره مع مَن مَدَّ.

الثالثة: تسهيلُها تارةً وتحقيقُها أخرىٰ وإدخالُ مدٍّ قبلها في الحالَين: لهشام وحدَه بلا خلاف؛ فإنَّه نَصَّ علَى التسهيل والتحقيق بقوله: [1]

وَبِذَاتِ الْفَتْحِ خُلْفٌ لِتَجْمُلَا

ونَصَّ له علَى المدِّ بقوله:

---

(١) البيت ١٨٣.

. . . . حُجَّةٌ بِهَا لُذْ . . . .

الرابعة : تسهيلُها تارةً وإبدالُها ألفاً محضة أخرىٰ وعدمُ إدخال مدٍّ قبلها في الحالَين : لورشٍ وحدَه بلا خلاف ؛ فإنَّه نَصَّ له علَى الإبدال والتسهيل بقوله :

وَقُلْ أَلِفاً عَنْ أَهْلِ مِصْرَ تَبَدَّلَتْ . . .

البيت[1] ، ولم يذكُره مع أصحاب المدِّ ، وقد ذكرتُ عنه خلافاً من غير طريقة الناظم كما تقدَّم .

الخامسة : تحقيقُها وعدمُ مدٍّ قبلها بلا خلاف : للكوفيِّين وابنِ ذكوان ؛ فإنَّهم لم يذكُرهم مع أهل التسهيل ولا مع أهل المدِّ .

وأمَّا المكسورةُ فالقرَّاءُ فيها علىٰ أربع مراتب :

الأُولىٰ : تسهيلُها وإدخالُ ألف قبلها بلا خلاف : لأبي عمرو وقالون .

الثانية : تسهيلُها وعدمُ إدخال ألف قبلها بلا خلاف : لابن كثير وورش .

الثالثة : تحقيقُها وإدخالُ ألف قبلها تارةً وعدمُ ذلك أخرىٰ : لهشامٍ وحدَه ، إلّا ما استثنىٰ له بقوله :

وَفِي سَبْعَةٍ لَا خُلْفَ عَنْهُ . . .

كما سيأتي بيانُه بعد هذا البيت .

الرابعة : تحقيقُها وعدمُ إدخال ألف قبلها بلا خلاف : للكوفيِّين وابن ذكوان .

وأمَّا المضمومةُ فالقرَّاء فيها علىٰ خمس مراتب :

---

(١) البيت ١٨٤ .

الأُولىٰ : تسهيلُها وعدمُ مدٍّ قبلها بلا خلاف : لابن كثير وورش .

الثانية : تسهيلُها وإدخالُ ألف قبلها بلا خلاف : لقالون .

الثالثة : تسهيلُها وإدخالُ ألف قبلها تارةً وعدمُه أخرىٰ : لأبي عمرٍو وحدَه، وذِكْرُ المدِّ عنه من زيادات القصيد كما سيأتي .

الرابعة : تحقيقُها وعدمُ المدِّ قبلها بلا خلاف : للكوفيِّين وابن ذكوان .

الخامسة : تحقيقُها مع المدِّ [١١٨/ أ] قبلها في سُوَرِها الثلاث .

ـ تحقيقُها مع عدم المدِّ في سُوَرِها الثلاث .

ـ تسهيلُها مع عدم المدِّ في صٓ والقمر .

ـ تحقيقُها مع عدم المدِّ في آل عمران : لهشامٍ وحدَه، كما سيأتي كلُّ ذلك مبيَّناً إن شاء الله تعالىٰ .

الطريقُ الثاني بالنسبة إلَى القرَّاء فنقول :

أمَّا قالونُ فيسهِّلُ الثانيةَ مطلَقاً مع المدِّ قبلها بلا خلاف فيهما .

وأمَّا ورشٌ وابنُ كثير فيسهِّلانِها أيضاً مطلَقاً مع عدم المدِّ قبلها بلا خلاف فيهما .

وأمَّا أبوعمرٍو فيسهِّلُ الثانيةَ مطلَقاً بلا خلاف، مع المدِّ قبل المفتوحة والمكسورة بلا خلاف، وقبل المضمومة بخلاف .

وأمَّا هشامٌ فيحقِّق المفتوحةَ ويسهِّلُها مع المدِّ، ويحقِّق المكسورةَ إلّا حرفَ فصِّلَتْ [٩] وهو : ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ﴾ فعنه في تسهيله خلافٌ، وأمَّا المدُّ قبل المكسورة فعنه خلافٌ إلّا في سبعة مواضعَ يأتي بيانُها، وأمَّا المضمومةُ فله فيها ثلاثةُ أوجه سيأتي بيانُها أيضاً .

وأمَّا الكوفيُّون وابنُ ذكوانَ فيحقِّقون ولا يمدُّون بلا خلاف .

قوله : (وَمَدُّكَ) مبتدأ ، وهو مصدرٌ مضاف لفاعله ، ومفعولُه يجوزُ أن يكون محذوفاً ، أي مدُّكَ الهمزةَ الأُولىٰ ؛ لأنَّ المدَّ يقعُ بعدها ، ففيه من التجوُّز ما تقدَّم في قوله : « فَامْدُدْهُ »[1] ، وأن يكون التقديرُ : وإيقاعُكَ المدَّ قبل الهمزة الثانية أو بعد الهمزة الأُولىٰ ، و(قَبْلَ) متعلِّقٌ بـ(مَدُّكَ) .

قوله : (حُجَّةٌ) خبرُ المبتدأ ، أي ذو حُجَّة .

قوله : (بِهَا) متعلِّقٌ بـ(لُذْ) ، و(لُذْ) فعلُ أمرٍ ، ولا محلَّ لهذه الجملة الأمريَّة لاستئنافها ، وجوَّز أبوعبد الله[2] أن يكون صفةً لـ(حُجَّةٌ) علىٰ إضمار قولٍ ، أي : مَقُولٌ فيها ذلك ، يشيرُ إلىٰ أنَّ الجُملَ الطلبيَّةَ لا تقع صفةً ، فإن ورَد من لسانهم ما يُوهِم ذلك قُدِّرَ قبله قولٌ ، كقوله :[3]

---

(١) البيت ١٩٢ .

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ٧٥/ أ.

(٣) الأبيات من مشطور الرجز ، تُنسب للعجَّاج ، وليست في ديوانه ، والأكثرون علىٰ أنَّها لراجز لا يُعلَم ، وقد ورَدت بألفاظ متعدِّدة ، وهي في الكامل ٢/ ١٠٥٤ ، والمحتسب ٢/ ١٦٥ ، والكشاف ٢/ ١٥٢ ، وأمالي ابن الشجريّ ٢/ ٤٠٧ ، والإنصاف ١/ ١١٥ ، وابن يعيش ٣/ ٥٣ ، والمغني ص ٣٢٥ ، والخزانة ٢/ ١٠٩ ، والبيت الأخير في شرح عمدة الحافظ ص ٥٤١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣١١ ، وأوضح المسالك ٣/ ٣١٠ ، واستشهَد به المصنِّفُ في الدُّرّ المصون ٥/ ٥٩٠ .
والشاهد فيه قوله : « بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ » فإنَّ جملة الاستفهام « هَلْ رَأَيْتَ » معمولةٌ لعامل=

مَا زِلْتُ أَسْعَىٰ بَيْنَهُمْ وَأَغْتَبِطْ

حَتَّىٰ إِذَا كَادَ الظَّلَامُ يَخْتَلِطْ

جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ ؟

ظاهرُه أنَّ «هَلْ رَأَيْتَ» صفةٌ لـ«مَذْقٍ»، فمِن ثَمَّ تأوَّله النُّحاةُ علىٰ إضمار: بِمَذْقٍ مَقُولٍ فيه ذلك، وهذا غيرُ محتاج إليه في قول الناظم، فالأَوْلىٰ أن تكون مستأنَفةً، والمعنىٰ: أنَّ المدَّ حُجَّةٌ فالجأْ إليها والزَمْها لصحَّتِها؛ وذلك لِما في الفصل بهذه المدَّة بين الهمزتَين من الخِفَّة والراحة للناطق، قال ذُو الرُّمَّة:[1]

فَيَا ظَبْيَةَ الْوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا آأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ

لا بُدَّ من المدِّ بين الهمزتَين ليتَّزنَ النظمُ، سواءٌ حُقِّقَتِ الهمزةُ الثانية[2] أم خُفِّفَتْ.

= مقدَّر صفةً لـ«مَذْقٍ» علىٰ إضمار: بِمَذْقٍ مَقُولٍ فيه ذلك.

(١) البيت من الطويل، وهو في ديوان ذي الرُّمَّة ٢/ ٧٦٨، والكتاب ٣/ ٥٥١، ومعاني الأخفش ١/ ١٨٤، والكامل ٢/ ٩٥١، ومعاني الزجَّاج ٣/ ١٢٨، والمذكَّر والمؤنَّث ص ٤٤٥، وعلل القراءات للأزهريّ ١/ ٣٤، والأزهيَّة ص ٣٦، ولسان العرب ١١/ ١٢٣ (جلل)، والخزانة ٥/ ٢٤٧، واستشهَد به المصنِّفُ في الدُّرِّ المصون ١/ ١١٠، وعمدة الحفَّاظ ص ٢٣٧ (س ر د ق).

والشاهد في إدخال ألف بين الهمزتَين في قوله: «آأَنْتِ».

(٢) سقطت «الثانية» من (ص).

قوله: (وَقَبْلَ الْكَسْرِ) يجوزُ أن يكون خبراً مقدَّماً، و(خُلْفٌ) مبتدأٌ مؤخَّر، وأن يكون (خُلْفٌ) عطفاً على (حُجَّةٌ) على حذف مضاف، و(قَبْلَ) متعلِّقٌ بـ(مَدُّكَ)، والتقديرُ: ومدُّكَ قبل الكسر ذو خُلف، ولا يضرُّ[1] الفصلُ بين هذا المصدر وبين ما [١١٨/ ب] تعلَّق به؛ لكونه ظرفاً متَّسَعاً فيه.

قوله: (لَهُ وَلَا) يجوز أن يكون (لَهُ) صفةً لـ(خُلْفٌ)، و(وَلَا) فاعلٌ به، والتقديرُ: خُلفٌ استقرَّ له وَلَاء، فالهاءُ عائدة علَى الخُلف، وأن يكون (لَهُ) خبراً مقدَّماً، و(وَلَا) مبتدأٌ مؤخَّر، والجملةُ صفةٌ لـ(خُلْفٌ).

و(وَلَا) أصلُه المدُّ، وهو النصر، أي لذلك الخُلفِ نُصْرَةٌ؛ لصحَّة طُرُقِه، وضبطِ رواته.

ثمَّ أخَذ يذكُر ما استُثنيَ لهشام في المكسورة فلم يُختلف عنه فيها فقال:

١٩٧ ـ وَفِي سَبْعَةٍ لَا خُلْفَ عَنْهُ بِمَرْيَمٍ وَفِي حَرْفَيِ الْأَعْرَافِ وَالشُّعَرَا الْعُلَا

أخبَر أنَّه لا خلافَ عن هشام في مدِّ هذه السبعةِ الأماكنِ الَّتي بيَّنها بقوله: (بِمَرْيَمٍ) إلى قوله:[2]

وَفِي فُصِّلَتْ حَرْفٌ. . . . .

وهذا كالمستثنى من قوله: (وَقَبْلَ الْكَسْرِ خُلْفٌ لَهُ وَلَا) فإنَّه لا خلافَ عنه في مدِّها وإن كان ذلك قبل الكسر، ثمَّ بيَّن تلك الأماكنَ السبعةَ فقال: (بِمَرْيَمٍ)

(١) تحرَّفتْ في (ص) إلى: بضمير.

(٢) البيت الآتي.

يريدُ قـولـه تعـالىٰ : ﴿أَءِذَا مَا مُتُّ﴾[١]، وقـولُه : (وَفِي حَرْفَي الْأَعْرَافِ) يريدُ قولَه تعالىٰ : ﴿أَءِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ﴾[٢] ﴿أَءِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾[٣] فهذان حرفان، وقوله : (وَالشُّعَرَا) يريدُ قولَه تعالىٰ : ﴿أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾[٤] أيضاً، فهذه أربعةُ أماكن، وستأتي الثلاثةُ الباقية في البيت الآتي.

فإن قيل : من أين يُعلمُ أنَّ مرادَ الناظم بقوله : (لَا خُلْفَ عَنْهُ) أي في المدِّ ؟ ولِمَ لا يجوز أن يكون التقديرُ : لا خلافَ عنه في القَصْر ؛ لأنَّه قد تقدَّم له ذِكْرُ الخلاف في المدِّ قبل المكسورة واستثنىٰ هذه المواضع، فمن أين يُعلمُ أنَّه المدُّ دون القَصْر ؟

وقد اعترَف أبو شامة بجَودة هذا السؤال، وأجاب بأنَّه « قد تقدَّم أنَّه يمدُّ قبل الفتح والكسر، ثمَّ استثنَى الخلافَ له قبل الكسر إلّا في سبعة، فلو لم يذكُرِ الخُلفَ في المكسورة لأخذنا له المدَّ في الجميع عملاً بما ذكَر أوَّلاً، فغايتُه أنَّه عيَّن ما عدا السبعةِ للخلاف، فيتنزَّلُ هذا [منزلةَ][٥] استثناءٍ من استثناء، فكأنَّه قال : يمدُّ مطلَقاً إلّا قبل الكسر فإنَّه لا يمدُّ إلّا في سبعة مواضع، فمعناه أنَّه

---

(١) مريم ٦٦ . وقرأ هشامٌ : ﴿مُتُّ﴾ بضمِّ الميم . انظر : التيسير ص ٩١ .

(٢) الأعراف ٨١ .

(٣) الأعراف ١١٣ .

(٤) الشعراء ٤١ .

(٥) تكملة من إبراز المعاني ١/ ٣٦٦ .

يمدُّ فيها ؛ لأنَّ الاستثناءَ من النفي إثباتٌ» انتهىٰ .[١]

قلتُ : ملخَّصُ الجواب أنَّ الكلامَ إنَّما وقَع [في المدِّ][٢] ، فنفيُ[٣] الخلاف إنَّما يَتوجَّه إليه ؛ لأنَّ الاعتبارَ بما سبَق الكلامُ لأَجْله ، وأمَّا القَصْرُ فلم يُفهَم إلّا من طريق الضِّدِّيَّة ، إلّا أنَّ في قوله : « فكأنَّه قال : يمدُّ مطلَقاً إلّا قبل الكسر فإنَّه لا يمدُّ إلّا في سبعة مواضع » نظراً ؛ وذلك أنَّ قولَه : « إلّا قبل الكسر فإنَّه لا يمدُّ » ليس بصحيح ، بل يمدُّ ولا يمدّ ؛ لثبوت الخلاف عنه ، فإصلاحُ ذلك أن يريد : إلّا قبل الكسر فإنَّه لا يمدُّ بخلافٍ عنه إلّا في سبعةٍ فإنَّه يمدُّ بلا خلاف .

قوله : (وَفِي سَبْعَةٍ) متعلِّقٌ بمقدَّر ، أي لا خُلفَ عنه موجودٌ في المدِّ ، أَعْنِي في سبعةٍ ، ثمَّ بيَّنها بقوله : (بِمَرْيَمٍ) فالباءُ ظرفيَّة ، وهي بدلٌ بإعادة العامل الموافِقِ معنىً لا لفظاً ، ويجوز أن يكون (فِي سَبْعَةٍ) متعلِّقاً بـ(لَا خُلْفَ) وشاع ذلك الاتِّساعُ في الظرف وعديلِه . [١١٩/ أ] وأعربَه أبو عبدالله متعلِّقاً بمبتدأٍ مضمَر ، وجعَل (لَا خُلْفَ عَنْهُ) خبراً عن ذلك المبتدأ ، والعائدُ مقدَّر ، والتقديرُ : ومدُّكَ في سبعةٍ لا خُلفَ عنه فيه[٤] ، وفيه حذفُ المصدر وإبقاءُ معموله .

---

(١) إبراز المعاني ١/ ٣٦٦ .

(٢) تكملة لازمة ، وقد شعَر ناسخُ (ت) بافتقار النَّصِّ إليها فوضَع هنا إشارةَ تحويلة ، لكنَّه لم يكتب في الهامش شيئاً .

(٣) تصحَّفتْ في (ص) إلىٰ : فبقي .

(٤) اللآلئ الفريدة لوحة ٧٥/ أ .

وقال أبوشامة: «أي لا خُلفَ عن هشام في مدِّ هذه السبعة، أو يكون التقديرُ: وفي مدِّ سبعةٍ لا خُلفَ عنه» انتهى.[1] ولا يَظهرُ بين هذَين التقديرَين فرقٌ من حيث الإعراب ولا من حيث المعنى.

قوله: (بِمَرْيَمٍ) يجوز أن يكون بدلاً من قوله: (فِي سَبْعَةٍ) كما تقدَّم، ويجوزُ أن يكون خبراً لمبتدأ مضمرَ، أي هي بمريم، وقيل: متعلِّقٌ بمحذوف، أي أَعْني في مريم.

قوله: (وَفِي حَرْفَيِ الْأَعْرَافِ وَالشُّعَرَا) عطفٌ على ما تقدَّم.

و(الْعُلَا) صفةٌ لـ(مَرْيَمٍ) و(الْأَعْرَافِ وَالشُّعَرَا)، والعُلى جمعُ عُليا، كالدُّنا جمعُ دُنيا، وقيل: (الْعُلَا) خبرٌ لمبتدأ مضمرَ، أي هي العُليا، أي تلك السُّوَر الثلاث، وقصرَ (الشُّعَرَا) ضرورةً.

ثمَّ أخَذ يذكُر تمامَ الأماكن السبعة فقال:

١٩٨ ـ أَءِنَّكَ ءَائِفْكًا مَعاً فَوْقَ صَادِهَا وَفِي فُصِّلَتْ حَرْفٌ وَبِالْخُلْفِ سُهِّلَا

يريدُ: ﴿أَءِنَّكَ لَمِنَ الْمُصَدِّقِينَ﴾ وقولَه: ﴿أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ اللهِ تُرِيدُونَ﴾ وكلاهما في «الصافَّات» [٥٢، ٨٦] فلذلك قال: (مَعاً فَوْقَ صَادِهَا) أي هذان الحرفان معاً في سورة واحدة وهي الصافَّات، وعبَّر عنهما لَمَّا ضاق عليه النظمُ بكونهما فوقَ «صاد».

---

(١) إبراز المعاني ١/ ٣٦٥.

وقوله: (مَعًا) قد يُوهِم أنَّ ﴿أَئِفْكًا﴾ ورَد مكرَّراً في «الصافَّات» كما يُفهم ذلك من قوله: [(١)]

نعِمَّا مَعاً. . . . .

فلو قال موضعَ (مَعًا): هُمَا فَوْقَ صَادِهَا، لاستقام الوزنُ وزال الإيهامُ المذكور ولكنَّ اللبسَ مأمونٌ من حيث إنَّه لم يوجَد ﴿أَئِفْكًا﴾ فيها إلّا لفظاً واحداً.

وقوله: (وَفِي فُصِّلَتْ [٩] حَرْفٌ) يريدُ قولَه تعالىٰ: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ﴾. فهذه ثلاثةُ أماكن، وقد تقدَّم أربعةٌ فكمُلتْ سبعة.

ثمَّ ذكَر أنَّ في حرف «فُصِّلتْ» خلافاً عن هشام بالنسبة إلىٰ تسهيل الهمزة وتحقيقِها، فيكون يمدُّ بلا خلاف، وفي التسهيل عنه خلاف، فيصيرُ في هذه الكلمة كهُوَ في المفتوحة مطلَقاً؛ فإنَّ عنه خلافاً في تحقيقها، ولا خلافَ عنه في المدِّ قبلها، ولم يسهِّل هشامٌ مكسورةً غيرَها، وفي جميع المفتوح خُلفٌ تقدَّم سوىٰ حرف «نٓ» [(٢)] و«الأحقاف» [(٣)] و﴿أَعْجَمِيٌّ﴾ [(٤)] و﴿ءَآمَنتُم﴾ [(٥)].

---

(١) البيت ٥٣٦ من فرش سورة البقرة.

(٢) وهو قوله تعالىٰ: ﴿ءَآن كَانَ ذَا مَالٍ وبَنِينَ﴾. انظر: التيسير ص ٢١٣.

(٣) وهو قوله تعالىٰ: ﴿ءَآذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ﴾. انظر: التيسير ص ٢٠٠.

(٤) فُصِّلتْ ٤٤. وقرأ هشامٌ هذا الموضع بهمزة واحدة من غير مدٍّ؛ علَى الخبر. انظر: التيسير ص ١٩٣.

(٥) الأعراف ١٢٣، طه ٧١، الشعراء ٤٩. انظر: التيسير ص ١١٢.

وذِكْرُ التحقيق عن هشام في حرف «فُصِّلتْ» [٩] من زيادات القصيد؛ فإنَّه لم يذكُر في «التيسير» لهشام غيرَ التسهيل[1]، ولم يذكر صاحبُ «الروضة» لابن عامر بكماله غيرَ التحقيق.[2]

قوله: (أَءِنَّكَ ءَائِفْكًا) يجوزُ أن يكونا معطوفَين حُذف عاطفُهما، أي: وفي ﴿أَءِنَّكَ﴾ و﴿أَئِفْكًا﴾، وأن يكونا منصوبَين بمقدَّر، أي: وأَعْني ﴿أَءِنَّكَ﴾ ﴿أَئِفْكًا﴾.

قوله: (مَعاً) حالٌ، أي مصطحِبَين، وقد نَصَّ النحاةُ على أنَّ قطعَ «مَع» عن الإضافة ونصبَها حالاً قليلٌ جداً.[3]

---

(١) ونَصُّ عبارته: «وفي فُصِّلَتْ: ﴿ءَائِنَّكُمْ﴾، ويسهِّلُ الثانيةَ هنا خاصَّةً» اهـ. انظر: التيسير ص ٣٢.

(٢) انظر: «الروضة في القراءات الإحدى عشرة» لأبي عليٍّ المالكيّ ١/ ٢٣٩.

(٣) لم أجد مَن قال: إنَّ قَطع (مَعْ) عن الإضافة ونصبَها حالاً قليلٌ جدّاً، بل وَجدتُ العكسَ؛ فقد جعَل ابنُ مالك غيرَ الحال ـ حينئذٍ ـ هو القليل، كقول الشاعر:

أَفِيقُوا بَنِي حَرْبٍ وأَهْوَاؤُنَا مَعاً

فالقليلُ أن تكون (مَعاً) خبراً. انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٢٩، ٢٤٠.

وفي الجنَى الدانيّ ٢/ ٣: «وإذا أُفردتْ عن الإضافة نوِّنتْ، نحو: قام زيدٌ وعمرٌو معاً، والأكثرُ ـ حينئذٍ ـ أن تكون حالاً» اهـ.

وقال ابنُ هشام: «وتُستعمل [مَعْ] مضافةً.. ومفرَدةً، فتونوَّنُ وتكون حالاً...» اهـ. المغني ص ٤٣٩.

قوله : (فَوْقَ صَادِهَا) حالٌ أخرىٰ من (أَءِنَّكَ [١١٩/ ب] ءَائِفْكًا) ، أو حالٌ من الضمير المستكنِّ في الحال المقدَّرة من معنىٰ (مَعاً) ، أو ظرفٌ للاصطحاب المدلولِ عليه بـ(مَعاً) ، والهاءُ في (صَادِهَا) للسُّوَر .

قوله : (وَفِي فُصِّلَتْ) خبرٌ مقدَّم ، و(حَرْفٌ) مبتدأٌ مؤخَّر ، ولم يُفسِّره لظهوره .

قوله : (وَبِالْخُلْفِ) متعلِّقٌ بمقدَّر علىٰ أنَّه حالٌ من مرفوع (سُهِّلَ) ، ومرفوعُه ضميرٌ يعود علىٰ حرف فُصِّلَتْ ، والألفُ فيه للإطلاق ، والتقديرُ : وسُهِّلَ حرفُ فُصِّلَتْ ملتبِساً بالخُلف .

١٩٩ ـ وَءَائِمَّةً بِالْخُلْفِ قَدْ مَدَّ وَحْدَهُ وَسَهِّلْ سَمَا وَصْفاً وَفِي النَّحْوِ أُبْدِلَا

قد يُتوهَّم أنَّ هذه الكلمةَ من زيادات القصيد ؛ فإنَّه لم يذكُرها في « التيسير » هنا بل ذكرها في سورة التوبة .[١]

أخبَر الناظمُ أنَّ هشاماً مدَّ لفظَ ﴿ أَئِمَّة ﴾[٢] وحدَه دون سائر القرَّاء بخلافٍ عنه ، أي يأتي بمدَّة[٣] قبل الهمزة الثانية .

ووجهُ الاتِّفاق علىٰ القَصْر عند غيره أنَّ الهمزةَ أصلُها السكون ، فحركتُها عارضة وذلك أنَّ « أَئِمَّة » جمعُ إمام ، وإمامٌ فِعال ، وفِعال المضعَّفُ يَلزمُ جمعُه

(١) التيسير ص ١١٧ .

(٢) التوبة ١٢ وغيرها .

(٣) في (ص) و(ت) : بأن يمده .

علىٰ : أَفْعِلَة ، في المشهور ، نحو : زِمام وأَزِمَّة ، والأصلُ : أَأْمِمَة ، بِزِنَة : أَحمِرَة ، فاجتمَع مِثلان مستكمِلان لشروط الإدغام ، فنُقِلَتْ حركةُ الأوَّل إلىٰ الساكن قبله ـ وهو الهمزةُ الثانية ـ وأُدغِم الأوَّلُ في الثاني ، فصدَق أنَّها همزةٌ عارضةُ الحركة ، فلذلك لم يُبالَ بها ، ومَن مدَّ نظَر إلَى الحركة لفظاً وإن كانت عارضة .

وقال أبوعبد الله : « فأصلُ أَئِمَّة إذن أَأْمِمَة ، فلو خُرِّجَ علىٰ الأصول لقيل : آمَّة كدآبَّة ؛ لأنَّ الهمزةَ الساكنة تُبدَل ألفاً بعد المفتوحة ، والمِثلان المحرَّكان يُدغَم أحدُهما في الآخَر » ثمَّ قال : « لكن لو قيل : آمَّة لألبَس بجمع آمٍّ ، فينعكسُ المعنىٰ ؛ لأنَّ الإمام بمعنَى المأموم ، والآمّ ضدُّه ، فأُصلِح اللفظُ بأن نُقلتْ حركةُ الميم إلَى الهمزة ، فلمَّا سكنتْ أُدغمتْ في الميم التي بعدها ، فصارت : أَئِمَّة » انتهىٰ .[1]

قوله : « لكن لو قيل » هذا ليس بجواب تصريفيٍّ ، والجوابُ الذي ذكَره أهلُ التصريف أنَّه لَمَّا اجتمَع معنا مقتضِيان لحُكمَين راعينا أَوْلاهما بالتخفيف ـ وهو اجتماعُ المِثلَين ـ فبدأنا به فنقَلْنا حركتَه وأدغَمْنا ؛ لأنَّ مراعاتَه أَوْلىٰ من مراعاة تخفيف الهمز .

وقوله : « لأنَّ الإمامَ بمعنىٰ المأموم » أي أنَّه يُؤتَمُّ به ، « والآمُّ ضدُّه » يعني أنَّه يَقصد غيرَه فهو فاعل ، فهشامٌ نظَر إلىٰ حركة الهمزة واعتدَّ بها تارةً فمدَّ ، ولم يَنظر إليها ولم يَعتدَّ بها أخرىٰ فقصَر ، وأمَّا غيرُه فلم يَعتدَّ بها أَلْبتَّة ، بل نظَر إلىٰ

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٧٥/ ب .

أصلها فلم يمدَّ أَلْبَتَّة .

ثمَّ انتقَل إلىٰ ما يتعلَّقُ بهذه الكلمة بالنسبة إلىٰ تحقيق الهمزة وتخفيفها، فأمَر بالتسهيل بَينَ بَينَ لمن رمَز له بكلمة (سَمَا) وهُم: نافعٌ وابنُ كثير وأبوعمرو فتعيَّن [١٢٠/أ] لغيرهم تحقيقُها، وقد صار القرَّاءُ في هذه الكلمة علىٰ ثلاث مراتب:

الأُولىٰ: التسهيلُ بَينَ بَينَ من غير مدٍّ بلا خلاف: للحرميَّين وأبي عمرو.

الثانية: تحقيقُها من غير مدٍّ بلا خلاف: للكوفيِّين وابن ذكوان.

الثالثة: تحقيقُها بلا خلاف وبالمدِّ والقَصْر: لهشام وحدَه.

وقوله: (وَفِي النَّحْوِ أُبْدِلَا) إشارةٌ إلىٰ مذهب النحاة في هذه الكلمة، وهو الإبدال ياءً محضة لثِقَل اللفظ باجتماع همزتَين في كلمة واحدة ليستْ أُولىٰ الهمزتَين في حكم الاستقلال[1]، وتحرَّز بقوله: ليست أُولاهما في حُكم الاستقلال، ممَّا اتَّصَل به همزةُ الاستفهام؛ لأنَّها في حكم الاستقلال، فمِن ثَمَّ احتمَل تحقيقُها عند بعضهم، وهذا مذهبُ أبي عليٍّ الفارسيّ وغيرِه، ذكَره في

(١) قال الرضيُّ عن الهمزتَين المجتمعتَين في كلمة: «فإن تحرَّكتا قُلِبَت الثانيةُ وجوباً، ثمَّ إن كانت الثانيةُ لاماً قُلبَت ياءً مطلَقاً، بأيِّ حركة تحرَّكتا. . وإن لم تَكُنِ الثانيةُ لاماً: فإن كانت مكسورةً قُلِبَتْ ياءً أيضاً، بأيِّ حركةٍ تحرَّكتِ الأُولىٰ: بالفتحة نحو: أَيِمَّة. . .» اهـ. شرح الشافية ٣/ ٥٥، ٥٦.

«الحُجَّة» واستدلَّ له وضعَّف ما سواه.[1]

وتبِع النحاةَ في ذلك بعضُ القرَّاء فوافَقهم على إيجاب البدل، وضعَّف التحقيقَ وإن كان يرويه، وأبىٰ بعضُهم أيضاً التسهيلَ لمن أصلُه التسهيل، وقال: بل يجبُ البدلُ المحض، والزمخشريُّ تبِع القرَّاءَ في ذلك، ورفَض مذهبَ النحويِّين وغلَّطهم فيه، فإنَّه قال في «براءة»: «فإن قلتَ: كيف لفظُ أَئِمَّة؟ قلتُ: همزةٌ، ثمَّ همزةٌ بين بين، أي بين مخرج الهمزة والياء، وتحقيقُ الهمزتَين قراءةٌ مشهورة وإن لم تكن مقبولةً عند البصريِّين، وأمَّا التصريحُ بالياء فليس بقراءة، ولا يجوزُ أن تكون [قراءة][2]، ومن صَرَّح بها فهو لاحِنٌ محرِّف».[3]

واستدلَّ النحويُّون علىٰ وجوب الإبدال بأنَّ أصلَ هذه الهمزة مستحِقٌ للإبدال؛ لأنَّها ساكنةٌ في[4] الأصل بعد أخرىٰ مفتوحة، لكنَّها لَمَّا كُسرتْ تعيَّنت الياءُ، وما ذكَره الزمخشريُّ هو الصواب؛ لأنَّ هذه الحركةَ وإن كانت عارضةً فقد لَزِمَتْ بالنسبة إلىٰ وجوب الإدغام، ولم يذكُرِ الدانيُّ إبدالَها ياءً فهي من

---

(١) الحجَّة ٤/ ١٧٥.

(٢) تكملة من الكشَّاف ٢/ ١٧٧.

(٣) الكشَّاف ٢/ ١٧٧. وقد نقَل العلَّامةُ ابنُ الجزريِّ كلامَ الزمخشريِّ السابقَ، وأتبَعه بقوله: «قلتُ: وهذا مبالَغةٌ منه، والصحيحُ ثبوتُ كلٍّ من الوجوه الثلاثة ــ أعني التحقيقَ وبَيْنَ بَيْنَ والياءَ المحضة ــ عن العرب، وصحَّتُه في الرواية كما ذكَرناه عمَّن تقدَّم، ولكلٍّ وجهٌ في العربيَّة سائغٌ قَبولُه، والله تعالىٰ أعلم» اهـ. انظر: النشر ١/ ٣٨٠.

(٤) تحرَّفتْ في (ص) و(م) إلىٰ: فما.

زيادات القصيد، ولم يكن له حاجةٌ بذِكْرِها؛ لأنَّه لم يَقرأ به، وهذا كما سيأتي في «باب الوقف» من قوله في الرَّوْم: [(١)]

وَعِنْدَ إِمَامِ النَّحْوِ فِي الْكُلِّ أُعْمِلَا

قوله: (وَءَائِمَّةً) مفعولٌ مقدَّم لقوله: (قَدْ مَدَّ)، و(بِالْخُلْفِ) حالٌ من (ءَائِمَّةً) أي مدَّه ملتبِساً بالخُلف، ويجوزُ أن يكون حالاً من الفاعل؛ لأنَّه ملتبِسٌ بالخُلف حيث نقَلَه عن شيوخه، ونقَلَه تلامذتُه عنه، ولم يتَّزن لفظُ البيت إلّا بقراءة هشام علىٰ رواية المدِّ، ويجوزُ أن يكون نعتَ مصدرٍ محذوف دلَّ عليه (قَدْ مَدَّ)، أي قد مدَّ وحدَه ملتبِساً بالخُلف، وفاعلُ (مَدَّ) ضميرُ هشام؛ لأنَّ الكلامَ فيه، وكذلك الهاءُ في (وَحْدَهُ).

و(وَحْدَهُ) نصبٌ علىٰ الحال وإن كان معرفة لفظاً؛ لأنَّه بتأويل نكرة، أي منفرِداً، وله أخواتٌ في هذا التأويل، نحو: جَهْدَكَ وطاقتَكَ، وأَرسلَها العِراكَ. [(٢)]

قوله: (وَسَهِّلْ) أي وسهِّلْ همزَ ﴿أَئِمَّةَ﴾.

قوله: (سَمَا) فعلٌ وفاعل، وهي جملةٌ مستأنَفة للثناء علَى التسهيل لخفَّة اللفظ ولموافقة القياس.

قوله: (وَصْفاً) تمييزٌ منقول من الفاعليَّة، أي علا وصفُه [١٢٠/ ب]

(١) البيت ٣٧١.

(٢) قال في اللسان (عرك): «والعِراكُ: ازدحامُ الإبل علَى الماء»، والمعنىٰ: أَوْرَدَ الإبلَ مُعترِكةً الماءَ. وانظر: الكتاب ١/ ٣٧٢.

لصحَّته .

قوله : (وَفِي النَّحْوِ) أي وفي عِلم أهل النحو أُبدلَ همزُ ﴿أَئِمَّة﴾ الثاني .

وقال أبوشامة : « والضميرُ في (أُبْدِلَ) للمسهَّل المدلولِ عليه بقوله : (وَسَهِّلْ) وهو الهمزُ المكسور » .[١]

٢٠٠ ـ وَمَدُّكَ قَبْلَ الضَّمِّ لَبَّىٰ حَبِيبُهُ   بِخُلْفِهِمَا بَرّاً وَجَاءَ لِيَفْصِلَا

أخبَر عمَّن رمَز له باللام والحاء المهمَلة وهُما هشامٌ وأبوعمرو، وبالباء الموحَّدة وهو قالونُ، أنَّهم مدُّوا قبل المضمومة بخلاف عن هشام وأبي عمرو، وبلا خلاف عن قالون؛ لأنَّه قال : (بِخُلْفِهِمَا) أي بخُلفِ مَن رمَز له باللام والحاء .

ووجهُ المدِّ لأبي عمرٍو من زيادات القصيد فإنَّه لم يذكُر في « التيسير » له غيرَ القَصْر[٢] ، [وهو المشهورُ عن أبي عمرو، وما ذكَره الناظمُ من المدِّ عن قالونَ بغير خلاف هو المشهور عنه][٣] ، وقد نقَل ابنُ الفحَّام عنه خلافاً فيه .[٤]

وقوله : (وَجَاءَ لِيَفْصِلَا) أي وجاء المدُّ ليفصل بين الهمزتَين، أي هذه حكمةُ المدِّ ليخِفَّ به اللفظ .

---

(١) إبراز المعاني ١/ ٣٦٨ بتصرُّف .

(٢) التيسير ص ٣٢ .

(٣) سقط ما بين الحاصرتَين من (ص) .

(٤) التجريد ص ١٧٤ .

قوله: (وَمَدُّكَ) مبتدأ، و(لَبَّىٰ حَبِيبُهُ) خبرُه، والمرادُ بالحبيب القارئُ، والهاءُ في (حَبِيبُهُ) للمدِّ، ومفعولُه محذوف تقديرُه: ومدُّك قبل الضمِّ لبَّىٰ حبيبُه، أي أنَّ المدَّ دعا القارئَ فأجابه ولبَّاه بالقبول لصحَّته علىٰ سبيل المجاز، ولو قُرِئ: (حَبِيبَهُ) بالنصب علىٰ أنَّ فاعل (لَبَّىٰ) ضميرُ المدِّ، أي أنَّ القارئَ دعا المدَّ فأجابه المدُّ ولم يَأْب عليه لصحَّة طُرُقه علىٰ سبيل المجاز ـ أيضاً ـ لكان حَسناً.

قوله: (بِخُلْفِهِمَا) حالٌ من (حَبِيبُهُ) أي ملتبِساً بخُلفهما، ويجوزُ أن يتعلَّقَ بـ(لَبَّىٰ) كما تقول: لبَّاه بكذا، أي لبَّىٰ القارئُ وأجاب بأنَّ في ذلك خلافاً لأهل العلم مشهوراً بينهم.

قوله: (بَرّاً) يجوز أن يكون حالاً من (حَبِيبُهُ) أي لبَّاه في حال مدِّه به وشفقتِه عليه.

والبَرُّ ـ بالفتح ـ بمعنَى البارّ، ضدُّ العاقِّ المخالِف، ويجوز أن يكون مفعولَ (لَبَّىٰ) أي لبَّىٰ حبيبُه المدَّ وهو راويه قارئاً بَرّاً به[1]، حبيبٌ نقلُه لأهله وحِفْظُه عليهم.

قوله: (وَجَاءَ) جملةٌ مستأنَفة للإخبار بحكمة المدِّ، أي جاء المدُّ وشُرِع للفصل بين الهمزتَين، فقوله: (لِيَفْصِلَ) متعلِّقٌ بـ(جَاءَ) والفعلُ منصوبٌ بـ«أَنْ» مضمَرة، والألفُ للإطلاق.

---

(١) تصحَّفتْ في النُّسَخ الثلاث إلىٰ: بدا به.

والخلافُ الذي عن هشام مجموعُه ثلاثةُ أوجه: الاثنان منهما يؤخذان من هذا البيت، وهُما التحقيقُ مع المدِّ في السُّوَر الثلاث، والتحقيقُ مع القَصْر في السُّوَر الثلاث، وأمَّا الوجهُ الثالث ففي البيت الآتي، وهو تحقيقُها مع القَصْر في آل عمران [١٥]، وتسهيلُها مع المدِّ في صَ [٨] والقمر [٢٥]، وإلىٰ ذلك أشار بقوله:

٢٠١ ـ وَفِي آلِ عِمْرَانٍ رَوَوْا لِهِشَامِهِمْ   كَحَفْصٍ وَفِي الْبَاقِي كَقَالُونَ وَاعْتَلَىٰ

قوله: (كَحَفْصٍ) يعني بالتحقيق وعدمِ المدِّ، وهذه القراءةُ ليست خاصَّةً بحفص، بل هي للكوفيِّين بكمالهم وابنِ ذكوان، وإنَّما ذكَر ذلك اختصاراً واستغناءً عن أن يقول: بالتحقيق والقَصْر، وإنَّما خَصَّ حفصاً دون غيره لاستقامة الوزن به دون [١٢١/ أ] غيره.

قوله: (وَفِي الْبَاقِي) يعني ما في صَ [٨] وهو قوله: ﴿أَءُنزِلَ﴾، وما في القمر [٢٥] وهو قوله: ﴿أَءُلْقِيَ﴾.

قوله: (كَقَالُونَ) أي بالتسهيل والمدِّ، وإنَّما خصَّ قالونَ بالذِّكر لأنَّه لم يقرأ بذلك إلّا هو وحدَه، وأبوعمرٍو وإن كان يُسهِّل ويمدُّ إلّا أنَّ له القَصْرَ أيضاً، فلذلك نَصَّ عليه دون غيره مع استقامة الوزن به.

واعلم أنَّه في «التيسير» لم يذكُر لهشام إلَّا وجهَين، فإنَّه قال: «هشامٌ من قراءتي علىٰ أبي الحسن[1] يحقِّقُ الهمزتَين من غير ألف بينهما في آل عمران،

---

(١) هو أبوالحسن طاهر بن عبد المنعم بن عُبيد الله بن غَلبون الحلبيّ، تقدَّمتْ ترجمته =

ويسهِّلُ الثانيةَ ويُدخِلُ قبلها ألفاً في الباقيتَين كقالون، والباقون يحقِّقون الهمزتَين في ذلك، وهشامٌ من قراءتي على أبي الفتح[1] كذلك ويُدخِلُ بينهما ألفاً» انتهى.[2]

فعلى هذا يكون الوجهُ الآخَر ـ وهو التحقيقُ مع القَصْر في السُّوَر الثلاث ـ من زيادات القصيد.

وقال أبو شامة: «فقد اتَّفَق الشيخان أبو الحسن وأبو الفتح على التحقيق في آل عمران، وعلى المدِّ في صٓ والقمر، واختلَفا في المدِّ في آل عمران، وفي التسهيل في (صٓ) والقمر، فتكون قراءةُ هشام في صٓ والقمر كقراءة: ﴿أَئِنَّكُمْ﴾ في فُصِّلَتْ [٩]: مدَّ بلا خلاف، وسهَّل بخلاف، فيكون قد فعَل في المضمومة ما فعَل في المكسورة في بعض مواضعها» قال: «وجماعتُنا أشكَل عليهم تنزيلُ ما في النظم على ما في التيسير، وجوابُه أن يقال: لهشام في هذه المواضع الثلاثةِ ثلاثةُ أوجه:

القَصْرُ والتحقيقُ في الجميع، وهذا الوجه ذكَره صاحبُ الروضة[3] وغيرُه وهو من زيادات القصيد.

=عند شرح البيت ٢٥، ص ٩٥.

(١) هو أبو الفتح فارس بن أحمد، تقدَّمتْ ترجمته عند شرح البيت ١٤٧، ص ٥٢٤.

(٢) التيسير ص ٣٢.

(٣) «الروضة» لأبي عليٍّ البغداديِّ المالكيِّ (١/ ٢٦٤).

والوجه الثاني: المدُّ في الجميع مع التحقيق، وهذا الوجه قرأه صاحبُ «التيسير» علىٰ شيخه أبي الفتح فارس بنِ أحمد، وهو الذي يأتي ذِكْرُه في آخرِ باب التكبير.

والوجه الثالث التفصيل: القَصْرُ والتحقيقُ في آل عمران، والمدُّ والتسهيلُ في الباقيتَين، وهذا الوجه قرأه صاحبُ «التيسير» علىٰ أبي الحسن طاهرِ بنِ غَلبون الذي سبَق ذِكْرُه في باب المدِّ والقَصْر. فالوجهان الأوَّلان يُماثِلُ فيهما هشامٌ أبا عمرو في أنَّه يمدُّ في الجميع ولا يمدُّ، ولهذا أدرَجه الناظمُ معه في قوله: (بِخُلْفِهِمَا) ثمَّ ذكَر لهشام الوجهَ الثالث في البيت الثاني، ولو أنَّه نظَم مقتصِراً علىٰ ما في التيسير لقال ما كنتُ نظمتُه قديماً تسهيلاً علَى الطلبة:

وَمَدُّكَ قَبْلَ الضَّمِّ بَرٌّ حَبِيبُهُ ... بِخُلْفِ هِشَامٍ فِي الثَّلَاثَةِ فُصِّلَا

فَفِي آلِ عِمْرَانٍ يَمُدُّ بِخُلْفِهِ ... وَفِي غَيْرِهَا حَتْماً وَبِالْخُلْفِ سَهَّلَا

أي يمدُّ حتماً بلا خلاف» انتهىٰ.[1]

قلتُ: تبِع ما في «التيسير» في إسقاطه وجهَ القَصْر عن أبي عمرو، وفي إسقاطه القَصْرَ والتحقيقَ في السُّوَر الثلاث.

قوله: (وَفِي آلِ) متعلِّقٌ به (رَوَوْا)[2] المتأخِّرُ عنه، وكذلك (لِهِشَامِهِمْ)، والواوُ لأهل [١٢١/ب] الأداء، أي ورَوَوْا لهشامهم في آل عمران.

---

(١) إبراز المعاني ١/ ٣٧٠، ٣٧١.

(٢) كذا في النُّسَخ الثلاث، والوجهُ: متعلِّقٌ بـ(رَوَوْا).

قوله: (كَحَفْصٍ) يجوز أن يكون تقديرُه: مثلَ رواية حفص، فتكونُ الكافُ أيضاً مفعولاً به، وأن يكون نعتاً لمصدرٍ محذوف، أي رَوَوْه روايةً مِثلَ رواية حفص.

قوله: (وَفِي الْبَاقِي) متعلِّقٌ بـ(رَوَوْا) أي ورَوَوْا في الباقي كقالون، أي روايةً مِثلَ قالون.

وصرَف (عِمْرَانٍ) ضرورةً، ومنَع (قَالُونَ) إمَّا ضرورةً، وإمَّا لكونه معتدّاً بعُجمته[1]، وقد تقدَّم فيه بحثٌ حسن.[2]

و(اعْتَلَىٰ) مستأنَفٌ للثناء على الوجه الثالث الصائر إلى التفرقة بين المواضع الثلاثة؛ لأنَّ فيه جمعاً بين اللغات، وشهادةً لكلِّ قراءة بالصحَّة والقَبول.

* * *

(١) تصحَّفتْ في (ص) و(م) إلىٰ: مفيد العجميَّة.

(٢) وذلك عند شرح البيت ٢٦، ص ٩٨.

بَابُ الْهَمْزَتَيْنِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ

لَمَّا فرَغ من كلامه على الهمزتَين من كلمة شرَع في الكلام عليهما من كلمتَين يعني الهمزتَين المجتمعتَين بأن يكون أُولاهما آخِرَ كلمةٍ وثانيتُهما أوَّلَ كلمة أخرى، فيصيرُ الآخِرُ أوَّلاً والأوَّلُ ثانياً، وذلك أنَّه لَمَّا انقضى حكمُ ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[1] وما تبعه من الهمزتَين في كلمة أخَذ يذكُر حكمَهما من كلمتَين، كقوله تعالى: ﴿السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ﴾[2] وهما إمَّا متَّفقتان وإمَّا مختلفتان، ويأتي من ذلك تسعةُ أقسام، وقد ذكَر المصنِّفُ حكمَ الجميع وبدأ بالمتَّفقتَين لأنَّهما أقرب، فقال:

٢٠٢ ـ وَأَسْقَطَ الُاولَى فِي اتِّفَاقِهِمَا مَعاً   إِذَا كَانَتَا مِنْ كِلْمَتَيْنِ فَتَى الْعَلَا

أخبَر عن أبي عمرو أنَّه متَى اجتمَع همزتان متَّفقتان في الفتح، نحو: ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾[3]، أو الكسرِ، نحو: ﴿هَـٰؤُلَاءِ إِن كُنتُمْ﴾[4]، أو الضمِّ، نحو: ﴿أَوْلِيَاءُ أُولَـٰئِكَ﴾[5] كما ستأتي أمثلتُه فإنَّه يُسقِطُ أُولاهما، فيقرأُ جميعَ ذلك ونظائرَه بهمزة واحدة، هذا نقلُ القرَّاء، يَنقلون قراءتَهم بهمزة واحدة ثمَّ يختلفون في المحذوفة: فالجمهورُ على أنَّها الأُولى، وعليه اعتمَد الناظمُ فلم

(١) البقرة ٦، يسٓ ١٠.

(٢) البقرة ١٣.

(٣) هود ٤٠ وغيرها.

(٤) البقرة ٣١.

(٥) الأحقاف ٣٢.

يذكُر سواه. وغيرُ الجمهور يدَّعي حذفَ الثانية.

استدلَّ الجمهورُ بأنَّ الأُولىٰ آخرُ كلمة، والتغييرُ أَولىٰ بأواخر الكَلِم، وأمَّا غيرُ الجمهور فاستدلَّ علىٰ حذف الثانية بأنَّ الثِّقَلَ حصَل بها، وهذا كما اختلَفوا في نحو: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾(١) أيُّ تائَيْهِ حُذفتْ؟ وفائدةُ الخلاف تَظهرُ في مسألتَين:

إحداهما في المدِّ والقَصْر، فإن قلنا: إنَّ المحذوفَ الهمزةُ الأُولىٰ كان من قَبيل المدِّ المنفصِل، فيَجري فيه خلافُ الدُّوريِّ، ويَقْصُره السُّوسيُّ قولاً واحداً كما عُرف في بابه(٢). وإن قلنا: إنَّ المحذوفةَ هي الثانيةُ كان من قَبيل المدِّ المتَّصل، فيُمَدُّ للدُّوريِّ والسُّوسيِّ بلا خلافٍ كسائر القرَّاء.

والثانيةُ في الوقف، وذلك أنَّك إذا وقفتَ علىٰ ﴿جَاءَ﴾ من ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾(٣) ونحوِه، فإن قلنا: المحذوفُ هي الأُولىٰ وقَفنا بألف محضة دون همزة، وإن قلنا: المحذوفُ هي الثانية وُقف بألف بعدها همزة، وقد نَصَّ مكيٌّ [١٢٢/أ] في «التبصرة» علىٰ ذلك(٤)، قال [أبوشامة](٥): «لأنَّ الحذفَ إنَّما يكون في الوصل

---

(١) الأنعام ١٥٢ وغيرها.

(٢) انظر شرح البيت ١٦٩ من باب المدِّ والقَصْر، ص ٦٣٥.

(٣) هود ٤٠ وغيرها.

(٤) الذي نصَّ عليه مكيٌّ في «التبصرة» ص ٢٨٨ أنَّ المحذوفةَ هي الهمزةُ الأُولىٰ، وأنَّ مَن قرأ بحذفها وصلاً وقَف عليها بالهمز والمدِّ، وعبارته: «وقرأ البزِّيُّ وقالونُ وأبوعمرو=

لأنَّ الاجتماعَ إنَّما يَحصُل فيه » .[1]

وأمَّا النحويُّون فيَنقُلون عن أبي عمرو أنَّه يُخفِّف الأُولىٰ من المختلِف والمتَّفِق جميعاً.

قال أبوعليٍّ في « التكملة » : « أهلُ التحقيق يحقِّقون إحداهما : فمنهم مَن يُخفِّف الأُولىٰ ويحقِّق الثانية، ومنهم مَن يحقِّق الأُولىٰ ويخفِّف الثانية، وهو الذي يختاره الخليلُ، ويَحتجُّ بأنَّ التخفيفَ وقَع علىٰ الثانية إذا كانتا في كلمة واحدة نحو : ﴿ ءَادَمَ ﴾[2] ﴿ وَءَاخَرُ ﴾[3]، فكذلك إذا كانتا من كلمتَين . قال الخليلُ : ورأيتُ أبا عمرو قد أخَذ بهذا القول في قوله تعالىٰ : ﴿ يَـٰوَيْلَتَىٰ ءَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ ﴾» .[4]

= بحذف الأُولىٰ وتحقيق الثانية، فإذا وقَفوا علىٰ الأُولىٰ رجعتِ المحذوفةُ وتمكَّن المدُّ» اهـ.
وما عزاه المصنِّفُ هنا لمكيٍّ ناشئٌ عن فهمٍ خاطئٍ لعبارة أبي شامة في إبراز المعاني ١/ ٣٧٣ وقد أدَّاه ذلك إلىٰ نسبة كلام أبي شامة الآتي لمكيٍّ، والله أعلم.

(٥) تكملة متعيِّنة؛ إذِ الكلامُ الآتي لأبي شامة، وليس لمكيٍّ، كما سبَق التنبيهُ عليه في الهامش السابق.

(١) إبراز المعاني ١/ ٣٧٣.

(٢) البقرة ٣٧ وغيرها.

(٣) صٓ ٥٨.

(٤) هود ٧٢، وانظر إبراز المعاني ١/ ٣٧٢.

قال العبديُّ(١) في شرحه : « مذهبُ أبي عمرو تخفيفُ الأُولىٰ ، ومذهبُ الخليل تخفيفُ الثانية » قال : « والقرَّاءُ علىٰ خلاف ما حكاه النحويُّون عنه ، وذلك أنَّهم يقولون : الهمزتان إذا التقتا بحركة واحدة حُذفتْ إحداهما حذفاً من غير أن يجعلها بَيْنَ بَيْنَ ، وإذا اختلفتِ الحركةُ عادوا إلىٰ ما قلناه » قال : « وقياسُ قول أبي عمرو أن تكونَ المحذوفةُ هي الأُولىٰ ؛ لأنَّه حكىٰ مذهبَه أن تكون الأُولىٰ بَيْنَ بَيْنَ » .(٢)

قال أبو شامة : « ولم أَرَ النحويِّين ذكَروا لغةَ الإسقاط » .(٣)

قلتُ : ما نقَله القرَّاءُ والنحاةُ صحيح ؛ لأنَّ كلَّ طائفة نقَلوا عنه ما حمَلوه عنه .

ثمَّ قال : « ووجهُها(٤) علىٰ ما نقَله القرَّاءُ أنَّ مذهبَ أبي عمرو الإدغامُ في المِثلَين ، ولم يُمكِن هنا لِثقل الهمز غيرَ مدغَم ، فكيف به مشدَّداً مدغَماً ؟ ! فعَدَل إلَى الإسقاط ، واكتفىٰ بالثانية دليلاً علَى الأُولىٰ لاتِّفاقهما في الحركة » .(٥)

قوله : (الُاولَىٰ) مفعولُ (أَسْقَطَ) ، ولا يُقرأ : (الُاولَىٰ) إلّا منقولةَ حركةِ

---

(١) أحمد بن بكر بن أحمد ، أبو طالب العبديّ ، أحد أئمَّة النحاة المشهورين . قرأ علَى : السيرافيّ والرمّانيّ والفارسيّ . ت ٤٠٦ هـ . (بغية الوعاة ١/ ٢٩٨) .

(٢) إبراز المعاني ١/ ٣٧٣ .

(٣) إبراز المعاني ١/ ٣٧٣ .

(٤) أي لغةُ الإسقاط .

(٥) إبراز المعاني ١/ ٣٧٣ .

همزتها ليَصحَّ الوزنُ.

قوله: (فِي اتِّفَاقِهِمَا) متعلِّقٌ بـ(أَسْقَطَ)، والضميرُ في (اتِّفَاقِهِمَا) عائدٌ علَى الهمزتَين المذكورتَين في قوله في الباب السابق:[1]

وَتَسْهِيلُ أُخْرَىٰ هَمْزَتَيْنِ . . .

قوله: (مَعاً) حالٌ من الضمير في (اتِّفَاقِهِمَا)، قال أبوشامة: «حالٌ من ضمير التثنية الذي أُضيفَ إليه الاتِّفاق؛ لأنَّه بمنزلة قولك: اتَّفَقا معاً، ولا فائدة لقوله: (مَعاً) في هذا الموضع إلّا مجردُ التوكيد، كما لو قال: كلَيْهما، وفي غير هذا الموضع يذكر معاً لفائدةٍ سننبِّه عليها في الباب الآتي».[2]

قوله: (إِذَا) ظرفٌ لـ(أَسْقَطَ)، ويجوزُ أن يكون شرطاً وجوابُه محذوفٌ أو متقدِّم، وهو (أَسْقَطَ) عند من يُجيز ذلك.

و(كَانَتَا) يجوز أن تكون الناقصةَ، فالألفُ اسمُها، و(مِنْ كِلْمَتَيْنِ) خبرُها، وأن تكون التامَّةَ، و(مِنْ كِلْمَتَيْنِ) حال، أي إذا وُجِدتا مستقِرَّتَين من كلمتَين.

قوله: (فَتَى الْعَلَا) فاعلُ (أَسْقَطَ).

(١) البيت ١٨٣.

(٢) إبراز المعاني ١/ ٣٧٣.

والْعَلَا أصلُه المدُّ، ففُعِل به هنا ما فُعل به في البيت الرابع من أوَّل القصيد[١]، والمعنى: ولدُ العلاء، وقد تقدَّم بيانُ ذلك.

ثمَّ أخَذ يذكُر أمثلةَ المتَّفقتَين فقال: [١٢٢/ ب]

٢٠٣ـ كَجَا أَمْرُنَا، مِنَ السَّمَا إِنَّ، أَوْلِيَا أُولَـٰئِكَ، أَنـوَاعُ اتِّفَاقٍ تَجَمَّلَا

مثَّل للمفتوحتَين بـ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾[٢]، ومِثلُه: ﴿إِذَا شَاءَ أَنشَرَهُ﴾[٣] ﴿إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا﴾[٤] ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ﴾[٥]، ومثَّل للمكسورتَين بقوله تعالى في سبأ: ﴿مِنَ السَّمَاءِ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ﴾[٩] ومِثلُه ﴿هَـٰؤُلَاءِ إِن كُنتُمْ﴾[٦]، وللمضمومتَين: ﴿أَوْلِيَاءُ أُولَـٰئِكَ﴾[٧] ولا ثاني له.

فالهمزةُ المسموعة ـ على ما قاله الناظم ـ من جميع الأمثلة المذكورة هي الهمزةُ الثانية؛ لأنَّ الأُولى سقطتْ، وعلى رأي غيره تكون الهمزةُ المسموعة

(١) انظر ص ٢٨، شرح قول الناظم (البيت ٤):

وَثَلَّثْتُ أَنَّ الْحَمْدَ لله دَائِماً وَمَا لَيْسَ مَبْدُوءاً بِهِ أَجْذَمُ الْعَلَا

(٢) هود ٤٠ وغيرها.

(٣) عبس ٢٢.

(٤) المنافقون ١١.

(٥) الأعراف ٣٤ وغيرها.

(٦) البقرة ٣١.

(٧) الأحقاف ٣٢.

هي الأُولىٰ، وقد عَرفتَ أنَّ فائدةَ الخلاف تَظهرُ في مسألتَين[1]، وقد لفَظ المصنِّفُ بالأمثلة الثلاثة علىٰ لفظ قراءة أبي عمرو.

وقال أبو شامة: «فالهمزة المسموعة في ﴿جَا أَمْرُنَا﴾ هي أوَّلُ ﴿أَمْرُنَا﴾، ومثلُه: ﴿إِذَا شَا أَنشَرَهُ﴾ الهمزةُ أوَّل ﴿أَنشَرَهُ﴾ لأنَّها همزةُ قطع، فإنِ اتَّفق بعد ما آخِرُه همزةٌ همزةُ وصلٍ حُذفتْ فبقيَ الهمزةُ المسموعة هي آخِرُ الكلمة الأُولىٰ لجميع القرَّاء، نحو: ﴿فَمَن شَاءَ اتَّخَذَ﴾[2]، ﴿فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ﴾[3]، الهمزةُ آخِر ﴿شَاءَ﴾ وآخِر ﴿الْمَاءَ﴾» انتهىٰ.[4]

قلتُ: قوله: «﴿فَمَن شَاءَ اتَّخَذَ﴾ و﴿الْمَاءَ اهْتَزَّتْ﴾» ليس ممَّا نحن فيه في شيء، ولا يَلتبسُ به أَلْبتَّةَ حتَّىٰ يذكُرَه خوفَ توهُّمه؛ لأنَّ الهمزتَين هنا ـ علىٰ تقدير التلفُّظ بهمزة الوصل ـ مختلفتا الحركة، فإنَّ همزةَ الوصل في المثالَين مكسورة.

قوله: (كَجَا أَمْرُنَا) خبرُ مبتدأ مضمَر، أي مثالُ ذلك، أو منصوبٌ بمقدَّر، أي أَعْني كـ﴿جَاءَ﴾.

وقوله: (مِنَ السَّمَا إِنَّ أَوْلِيَا أُوْلَـٰئِكَ) معطوفان علىٰ (كَجَا أَمْرُنَا) حُذف

(١) انظر شرح البيت السابق، ص ٧٨٩.

(٢) المزَّمِّل ١٩ وغيرها.

(٣) الحجّ ٥.

(٤) إبراز المعاني ١/ ٣٧٤.

العاطفُ منهما .

قوله : (أَنْوَاعُ) خبرُ مبتدأ مضمَر ، أي هي أنواع .

و (تَجَمَّلَ) جملةٌ فعليَّة صفةٌ لـ (اتِّفَاقٍ) ، أي اتِّفاقٌ متجمِّل ، و (تَجَمَّلَ) يجوزُ أن يكون بمعنى تَزَيَّن وتَحَسَّن ، مأخوذاً من الجمال ، وأن يكون بمعنى تَجَمَّع ، من : جَمَلْتُ الشحمَ أي جمَعتُه ، ومنه الحديث : « جَمَلُوهَا فَبَاعُوهَا »[1] قيل : جمَعوها ، وقيل : أذابوها .

قال أبو عبد الله : « (تَجَمَّلَ) صفةٌ لـ (اتِّفَاقٍ) إذا كان بمعنى تَحَسَّن ، ولمضافٍ محذوف إذا كان بمعنى تَجَمَّع ، أي أنواعُ جنسِ اتِّفاقٍ تَجَمَّع » انتهى[2] . ولا حاجةَ إلى مضافٍ على التقدير الثاني ؛ لصحَّة المعنى بدونه .

٢٠٤ ـ وَقَالُونُ وَالْبَزِّيُّ فِي الْفَتْحِ وَافَقَا وَفِي غَيْرِهِ كَالْيَا وَكَالْوَاوِ سَهَّلَا

لَمَّا بيَّن قراءةَ أبي عمرو في المتَّفقتَين أخَذ يذكُر مذاهبَ أهل التسهيل فيهما وأهلُ التسهيل مدلولُ « سَمَا » ، وقد تقدَّم منهم أبو عمرو ، فبقي نافعٌ وابنُ كثير ،

(١) لفظ الحديث : « قَاتَلَ اللهُ الْيَهُودَ ؛ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَجَمَلُوهَا فَبَاعُوهَا . . » ، أخرجه البخاريُّ في البيوع (٢١١٠) باب : لا يُذاب شحمُ الميتة ولا يُباع وَدَكُه ، والأنبياء (٣٢٧٣) باب : ما ذُكر عن بني إسرائيل ، ومسلمٌ في المساقاة (١٥٨٢) باب : تحريم بيع الخمر والمَيْتةِ والخِنزير والأصنام ، وأحمدُ (٢/ ٢١٣ ، ٣/ ٣٢٦) ، والحُميديُّ (١٣) ، وابنُ أبي شَيبة (٦/ ٤٤٤) ، والبيهقيُّ (٨/ ٢٨٦) ، وابنُ عبد البرِّ في التمهيد (٤/ ١٤٣) .

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ٧٧/ أ .

فأخبَر في هذا البيت عن قالونَ والبَزِّيِّ أنَّهما وافَقا أباعمرو في المفتوحتَين فأسقَطا أُولاهما، وأنَّهما في غير المفتوحتَين ـ وهُما المضمومتان والمكسورتان ـ سهَّلا أُولاهما بين بين المشهور، فيَجعلون المكسورةَ بينها وبين الياء، والمضمومةَ بينها وبين الواو. [١٢٣/أ]

والحُجَّةُ لهما في إسقاط أُولى المفتوحتَين ما تقدَّم لأبي عمرو، وفي تسهيل غير المفتوحة أنَّ التسهيلَ هو الأصل، ووجهُ المخالَفة الجمعُ بين اللغتَين واتِّباعُ الأَثَر.

قال بعضُهم: كان ينبغي أن يقال: بالحذف في غير الفتح، وبالتسهيل في الفتح؛ وذلك أنَّ الضمَّ والكسرَ أثقلُ من الفتح، والحذفُ أكثر تخفيفاً، فكان يناسِبُ أن يكون مع الأثقل.

قوله: (وَقَالُونُ) مبتدأ، و(الْبَزِّيُّ) عطف عليه، و(وَافَقَا) خبرُ المبتدأ، ومفعولُه محذوف، أي وافَقا أبا عمرو في ذلك، و(فِي الْفَتْحِ) متعلِّقٌ به، أي في ذواتَي الفتح.

قوله: (وَفِي غَيْرِهِ) متعلِّقٌ بـ(سَهَّلَا)، والضميرُ لـ(الْفَتْحِ)، أي وسهَّلا ـ في غير ذواتَي الفتح ـ الهمزةَ الأُولى، والألفُ في (وَافَقَا) و(سَهَّلَا) ضمير، فمفعولُ (سَهَّلَا) محذوفٌ أيضاً.

قوله: (كَالْيَا) حالٌ من المفعول المقدَّر، أي سهَّلا الهمزةَ الأُولى مُشْبِهةً للياء والواو.

٢٠٥ ـ وَبِالسُّوءِ إِلَّا أَبْدَلَا ثُمَّ أَدْغَمَا وَفِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمَا لَيْسَ مُقْفَلَا

أخبَر عن قالونَ والبَزِّيِّ أنَّهما خالَفا قاعدتَهما في هذا الحرف، وهو قوله تعالىٰ في يوسف [٥٣]: ﴿إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي﴾، وذلك أنَّهما أبدَلا الهمزةَ الأُولىٰ ـ وهي همزةُ «السُّوءِ» ـ واواً وأدغَما فيها واوَ «السُّوءِ» فيقرآن: ﴿بِالسُّوِّ إِلَّا﴾ بتشديد الواو ثمَّ بهمزة، وهذا بخلاف ما تقدَّم لهما من أنَّهما في غير الفتح يَجعلان الأُولىٰ كالياء في المكسورتَين وكالواو في المضمومتَين وإنَّما عدَلا عن أصلهما، قيل: لأنَّهما لو سهَّلاها لقرُبتْ من الساكن، وقبلها الواوُ ساكنة، فيؤدِّي إلىٰ ما يَقربُ من اجتماع الساكنَين، وليس من أصلهما حذفُ هذا الضَّرْب، فأجرَيا الواوَ الأصليَّة مُجرَى الزائدة في إبدال الهمزة بعدها من جنسها وإدغامِها فيها، كما يُفعَل ذلك في ﴿قُرُوٍّ﴾[1]، وهذه العلَّةُ غيرُ مَرضيَّة؛ لأنَّ في نحو: ﴿مِنَ السَّمَاءِ إِنَّ﴾[2] و﴿أَوْلِيَاءُ أُوْلَـٰئِكَ﴾[3] ما ذُكر من اجتماع ما هو قريبٌ من الساكنَين.

وقد يجاب عنه بأنَّه لم يكن لهما طريقٌ آخَرُ غيرَ الحذف، وليس من أصلهما، بخلاف ﴿بِالسُّوءِ إِلَّا﴾ فإنَّ لهما فيه طريقاً آخَرَ وهو الإدغامُ كما تقدَّم تقريرُه.

---

(١) البقرة ٢٢٨.

(٢) سبأ ٩.

(٣) الأحقاف ٣٢.

وقيل في تقدير قراءتهما ﴿ بِالسُّوِّ﴾ : إنَّ تخفيفَ هذا النوع فيه وجهان :

أشهرُهما : نقلُ حركة الهمزة إلَى الساكن قبلها ؛ لأنَّه أصليٌّ ، نحو : ضَوْء وسَوْء وشَيْء ، ولم يُقرأ به لهما وإن كان هو المختار ، وقد نبَّه علىٰ ذلك مكيٌّ في « التبصرة » . [1]

والثاني : إجراءُ الأصليِّ مُجرَى الزائد في الإبدال والإدغام فيه ، فلم يمكِنْهما ارتكابُ المختارِ من الوجهَين المتقدِّمَين لِما يؤدِّي إليه من النطق بواو مكسورة خفيفةٍ بعد ضمَّة ، فيدخُل في باب « فُعِل » في الأسماء ، وهو مرفوض إلَّا فيما شذَّ [2] ، قال أبوشامة : « فيصيرُ مِثلَ : قُوِل ، وهو مرفوضٌ [١٢٣/ ب] في اللغة » [3] يعني أنَّ « قُوِل » بقَيدِ [4] كونِ العَين واواً مرفوضٌ ، لا أنَّ مطلَقَ « فُعِل » بالضمِّ ثمَّ الكسر مرفوضٌ لغةً . [5]

فإن قيل : فإذا قرآ : ﴿ بِالسُّوِّ﴾ مشدَّداً فقد أدَّىٰ ذلك إلىٰ النطق بواو مكسورة بعد ضمَّة ، مع زيادة تشديد الواو ، وهذا أزيَدُ ثِقَلاً من « قُوِل » بالتخفيف ، فهلّا اجتُنب ذلك أيضاً ؟

(١) التبصرة ص ٣٢٩ .

(٢) نحو : عُوِرَتْ عَينُه ، من : عَوِرَ . انظر : اللسان ٤/ ٦١٢ .

(٣) إبراز المعاني ١/ ٣٧٥ .

(٤) تصحَّفتْ في (ص) و(م) إلىٰ : يفيد .

(٥) بدليل : دُئِل ، و : رُئِم ، و : وُعِل ، انظر اللسان .

فالجواب : أنَّ « فُعِّل » من هذه المادة ـ نحو : قُوِّمَ وقُوِّل وصُوِّم ـ مستعمَلٌ، بخلافه مخفَّفاً، وكان الفارقُ بينهما أنَّ في « قُوِّل » بالتشديد فصلاً بساكن بين الضمَّة والكسرة، بخلافه مخفَّفاً؛ فإنَّ الكسرةَ التي في الواو تلي الضمَّةَ، وقد فعَل قالونُ ذلك في لفظ ﴿النَّبِيّ﴾ في موضعَين في سورة الأحزاب، وهُما قوله : ﴿نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾ [٥٠]، ﴿بِيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ﴾ (١) [٥٣] وذلك أنَّه يهمز ﴿النَّبِيء﴾ ومادَّتَه كلَّها إلَّا هذَين الحرفَين فإنَّه يُبدِل الهمزةَ ياءً ويُدغِم الياءَ فيها (٢)، إلَّا أنَّ الإدغامَ هنا سائغٌ لكون الياء مزيدةً، وسيأتي بيانُ ذلك موضَحاً ولأيِّ شيء استثناهما قالونُ [وذلك] (٣) في سورة البقرة إن شاء الله تعالىٰ. (٤)

قوله : (وَفِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمَا) إشارةٌ إلىٰ أنَّ لهما وجهاً آخَرَ وهو الجريُ علىٰ أصلهما من التخفيف بالتسهيل بَيْنَ بَيْنَ، ولم يُباليا بما هو قريبٌ من اجتماع الساكنَين؛ لأنَّ المسهَّلةَ بِزِنَةِ المحقَّقة، بدليل إقامة الوزن بها، وأيضاً فإنَّها تقرُب من الساكنة بعد الألف، والواوُ قريبةٌ من الألف فلتُجرَ مُجراها في ذلك، وهذا

---

(١) قرأ قالونُ بكسر الباء من ﴿بِيُوت﴾ وما جاء منها، انظر : التيسير ص٨٠.

(٢) وذلك في حال الوصل فقط، أمَّا إذا وقف قالون علىٰ لفظ : ﴿النَّبِيء﴾ فإنَّه يهمزه لعدم اجتماع همزتَين من كلمتَين. انظر التيسير ص ٧٣.

(٣) زيادة للإيضاح.

(٤) عند قول الناظم (البيت ٤٥٩) :

وَقَالُونُ فِي الْأَحْزَابِ فِي لِلنَّبِيِّ مَعْ   بِيُوتَ النَّبِيِّ الْيَاءَ شَدَّدَ مُبْدِلَا

الوجهُ من زيادات القصيد؛ فإنَّه لم يذكُر عنهما في «التيسير» غيرَ الإدغام، ولم يذكُره في هذا الباب بل في سورته[١]، ولكنَّ الوجهَ الآخَرَ المشهورُ، ولذلك قال الناظم: (لَيْسَ مُقْفَلَا) أي ليس الخلافُ مغلَقاً مشكِلاً، بل هو واضحٌ لشهرته، أو ليس مقفَلاً عليه ممنوعاً من الوصول إليه، بل لشهرته يصلُ إليه كلٌّ من سأل عنه، إلَّا أنَّه يقال: إنَّ الإبدالَ عن قالونَ أكثرُ، والتسهيلَ عن البَزِّيِّ أشهر.[٢]

وقال مكيٌّ في «التبصرة»: «ذُكر عن قالونَ فيها أنَّه يَجعلُ الأُولىٰ كالياء الساكنة» قال: «والأحسنُ الجاري علَى الأصول إلقاءُ حركتِها، ولم يُرْوَ عنه، ويليه[٣] في الجواز الإبدالُ والإدغامُ، وهو الأشهرُ عن قالونَ، وهو الاختيارُ لأجل جوازه والروايةِ» قال: «وأمَّا البَزِّيُّ فقد رُوي عنه الوجهان أيضاً، والاختيارُ الإبدالُ والإدغام؛ لجَرْيه علَى الأصول».[٤]

قلتُ: وهذا يخالف ما نُقل عن البَزِّيِّ آنفاً أنَّ الأشهرَ عنه التسهيل، وقد يقال: لا يَلزمُ من الاختيار الأشهريَّةُ؛ فقد يكون الشيءُ مختاراً وغيرُه أشهر منه باعتبار أدلَّته.

قوله: (وَبِالسُّوءِ إِلَّا) مفعولٌ مقدَّم، علىٰ حذف مضاف، أي: وأبدَلا همزَ

(١) التيسير ص ١٢٩.

(٢) قاله أبوعبد الله في اللآلئ الفريدة لوحة ٧٧/ ب.

(٣) تصحَّفتْ في (ت) و(م) إلىٰ: وثلثة.

(٤) التبصرة ص ٥٤٨.

﴿ بِالسُّوءِ إِلَّا ﴾ واواً، ثمَّ أدغَما الواوَ الأُولىٰ في هذه الواو المبدَلة، فمفعولُ (أَبْدَلَا) غيرُ مفعول (أَدْغَمَا) لأنَّ التقديرَ: أبدَلا همزهُ ثمَّ أدغَما الواوَ قبله فيه.

وجوَّز أبوعبدالله أن يكون مرفوعاً [١٢٤/ أ] بالابتداء، على حذف مضاف أيضاً، يعني على تقدير حذف العائد، أي: همزُ ﴿ بِالسُّوءِ إِلَّا ﴾ أبدَلاه ثمَّ أدغَما الواوَ فيه[١]، وهو مرجوح؛ لإضمار ما لا حاجةَ إليه، وتقدَّمتْ له نظائر.

قوله: (وَفِيهِ) خبرٌ مقدَّم، و(خِلَافٌ) مبتدأٌ مؤخَّر، ويجوز أن يكون فاعلاً عند الأخفش.

قوله: (عَنْهُمَا) يجوز تعلُّقه بـ(خِلَافٌ) لأنَّه بمعنَى: اختلاف، ويجوز تعلُّقه بمقدَّر صفةً لـ(خِلَافٌ)، ويجوز تعلُّقه بـ(مُقْفَلَا) أي ليس مغلَقاً عنهما بل وصَلا إليه وحفِظاه، وهذا عند جمهور البصريِّين من جواز تقديم معمولِ خبرِ[٢] «ليس»[٣]، ومثلُه: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[٤].

---

(١) عبارة أبي عبدالله: «(وَبِالسُّوءِ إِلَّا) جملة اسميَّة أو فعليَّة، وفي الكلام حذفُ مضاف والتقدير: وهمزُ ﴿بِالسُّوءِ﴾، برفع المضاف أو نصبِه، على حسب تقدير الجملتَين» اهـ. اللآلئ الفريدة لوحة ٧٧/ ب.

(٢) سقط من (ص): خبر.

(٣) عبارة السمين هذه غير دقيقة؛ فقد فرَّق ابنُ هشام بين المعمول الظرفِ ـ أو المجرورِ ـ وغيرِه بقوله: «ويجوز باتِّفاقٍ أن يَلِيَ هذه الأفعالَ معمولُ خبرها إن كان ظرفاً أو مجروراً نحو: كان عندَكَ ـ أو في المسجد ـ زيدٌ معتكفاً، فإن لم يكن أحدَهما فجمهورُ البصريِّين يَمنعون مطلَقاً، والكوفيُّون يُجيزون مطلَقاً، وفَصَّل ابنُ السرَّاج والفارسيُّ وابنُ عُصفور=

قوله : (لَيْسَ مُقْفَلَا) في محلِّ رفع صفةً لـ(خِلَافٌ)، ويجوز أن يكون حالاً من (خِلَافٌ) على الوجهَين الأوَّلَين؛ لتخصيصه بالعمل في (عَنْهُمَا)، أو بوصفه به لا على الوجه الآخَر.

٢٠٦ ـ وَالْاُخْرَىٰ كَمَدٍّ عِنْدَ وَرْشٍ وَقُنْبُلٍ وَقَدْ قِيلَ مَحْضُ الْمَدِّ عَنْهَا تَبَدَّلَا

أخبَر عن ورش وقُنبلٍ أنَّهما يسهِّلان الثانيةَ بَين بَينَ مطلَقاً، أعني من المفتوحتَين والمضمومتَين والمكسورتَين، وهذا الذي أراد بقوله : (كَمَدٍّ) أي بجعلِ المفتوحةِ بينها وبين الألف، والمضمومةِ بينها وبين الواو، والمكسورةِ بينها وبين الياء، فإنَّ المدَّ يَصدُقُ علَى الأحرف الثلاثة.

ثمَّ نقَل أنَّهما يبدِلانها مدّاً محضاً، أي فيبدلان المفتوحةَ ألفاً خالصة، والمضمومةَ واواً خالصة، والمكسورةَ ياءً خالصة، فقد صار لهما وجهان، وبهذا البيت كَمُلَتْ قراءةُ نافع وابنِ كثير، فقدِ اتَّفق أحدُ راويَيْ نافعٍ مع أحد راويَي ابنِ كثير على قراءةٍ بخلاف عنهما، وهذا الوجهُ الثاني من زيادات القصيد؛ فإنَّه لم يذكُر لهما في «التيسير» غيرَ التسهيل.[1]

= فأجازوه إن تَقدَّم الخبرُ معه، نحو : كان طعامَكَ آكِلاً زيدٌ، ومنعوه إن تَقدَّم وحدَه، نحو : كان طعامَكَ زيدٌ آكِلاً» اهـ. أوضح المسالك ١ / ٢٤٨.

(٤) هود ٨.

(١) التيسير ص ٣٣.

ويضعُف البدلُ المحض في نحو : ﴿جَاءَ ءَالَ لُوطٍ﴾[١] و﴿جَاءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾[٢] لِما يؤدِّي إليه من حذف إحدَى الألفَين، ويقوَى التسهيلُ لعدم ذلك، غير أنَّ مَن روَى الإبدالَ يَلتزمُ ذلك ويحتملُه، وقد تقدَّم لكَ نظيرُ هذا في قراءة ورش ﴿ءَامَنتُمْ لَهُ﴾[٣] علىٰ رواية المصريِّين[٤]، وتقدَّم أنَّه تَتَّحِدُ قراءتُه مع قراءة حفص[٥]، وتقدَّم أنَّه قد يقال باعتقاد بقاء ألِفَين، أي يُنطَق بألِفَين؛ إذ لا محذورَ في ذلك، وتقدَّم الاستشهادُ عليه.[٦]

ووجهُ التسهيل لهما ما تقدَّم من أنَّه الأصل، ووجهُ الإبدال أنَّه عَسِرٌ وقلَّ مَن يُتْقِنُه، فكان العدولُ إلَى البدل المحض أسهل.

وقال أبو شامة: «[قالوا][٧]: وأمَّا ﴿جَاءَ ءَالَ﴾ فالبدلُ فيه ممتنعٌ والتسهيلُ متعيِّن خوفاً من اجتماع ألِفَين» قال: «قلتُ: وأيُّ مانع في ذلك؟! إذا اجتمعَ ألِفان زِيدَ في المدِّ لهما أو حُذف أحدُهما، كما ذُكر لحمزةَ في وقفه علىٰ مِثل:

---

(١) الحِجْر ٦١.

(٢) القمر ٤١.

(٣) الأعراف ١٢٣، طه ٧١، الشعراء ٤٩.

(٤) انظر شرح البيت ١٨٤، ص ٧٢٤.

(٥) انظر شرح البيت ١٩٠، ص ٧٤١.

(٦) انظر شرح البيت ١٩٤، ص ٧٥٩.

(٧) تكملة لازمة من إبراز المعاني ١/ ٣٧٧.

﴿يَشَاء﴾[(١)] و﴿مِنَ السَّمَاء﴾[(٢)]، وهو قوله فيما يأتي: وَيَقْصُرُ أَوْيَمْضِي علَى الْمَدِّ أَطْوَلَا[(٣)]» قال: «إلّا أنَّه اغتُفر ذلك في وقف حمزةَ لتعيُّنه، [١٢٤/ب] وأمَّا في ﴿جَاءَ ءَالَ﴾ فلكَ عنه مندوحةٌ إلىٰ جعل الهمزةِ بَيْنَ بَيْنَ فصيرَ إليه» انتهىٰ.[(٤)]

أمَّا قوله: «البدلُ ممتنعٌ والتسهيلُ متعيِّن» هذه طريقةٌ ثانية، والمشهورُ الطريقة الأُولىٰ، أنَّ البدل في ﴿جَاءَ ءَالَ﴾ ضعيفٌ لا ممتنع؛ لِما تقدَّم.

والحاصلُ أنَّ قالونَ والبَزِّيَّ يُؤْثِران تخفيفَ [الأُولىٰ، واختُلف عنهما في كيفيَّة تخفيفها، وورشٌ وقُنبلٌ يُؤْثِران تخفيفَ][(٥)] الثانية؛ لأنَّ بها حصَل الثِّقَل وهذا هو اختيارُ الخليل كما تقدَّم، واختُلف أيضاً[(٦)] عنهما في كيفيَّة تخفيفها.

قوله: (وَالُاخْرَىٰ) يعني الأخيرةَ منهما، وهي الثانيةُ منهما، ويُقرأ: وَالُاخْرَىٰ بالنَّقل؛ ليصحَّ الوزن.

قوله: (كَمَدٍّ) خبرُ المبتدأ.

---

(١) البقرة ٩٠ وغيرها.

(٢) البقرة ١٩ وغيرها.

(٣) البيت ٢٣٩ من باب وقف حمزة وهشام علَى الهمز.

(٤) إبراز المعاني ١/ ٣٧٧.

(٥) سقط ما بين الحاصرتَين من (ت).

(٦) سقط من (ص): أيضاً.

قوله : (عِنْدَ وَرْشٍ) متعلِّقٌ بما تعلَّق به الخبر .

قوله : (وَقَدْ قِيلَ مَحْضُ) مبتدأ ، و(تَبَدَّلَ) خبرٌ عنه ، و(عَنْهَا) متعلِّقٌ بـ(تبدَّلَ) .

والـمَحْضُ : لبنٌ محض ، أي غيرُ مَشُوب ، ويجوز أن يكون في الأصل من إضافة الموصوف لصفته ، أي المدُّ المحض ، كقولهم : قَطِيفَةُ جَرْدٍ [1] ، الأصلُ : قَطِيفَةٌ جَرْدٌ ، وأن يكون من إضافة المصدر لمفعوله ، كقولك : محضُ اللبن ، أي أَخْلَصُه ، فالمعنىٰ خُلوصُ المدِّ ، والصوابُ قراءتُه مرفوعاً علىٰ ما تقدَّم ، وجوَّز بعضُ الشارحين نصبَه بـ(تَبَدَّلَ) [2] ، وحينئذٍ يكون فاعلُ (تَبَدَّلَ) ضميراً عائداً علَى الهمز ، والتقديرُ : تبدَّلَ الهمزُ محضَ المدِّ ، وهذا فاسد ؛ إذ يبقىٰ قولُه : (عَنْهَا) لا فائدةَ فيه ، ولتأديته إلىٰ قولكَ : تبدَّلَ الهمزُ محضَ المدِّ عن الهمزة .

٢٠٧ ـ وَفِي هَـٰؤُلَا إِنْ وَالْبِغَا إِنْ لِوَرْشِهِمْ   بِيَاءٍ خَفِيفِ الْكَسْرِ بَعْضُهُمُ تَلَا

هذا وجهٌ ثالث يختصُّ بورش في هذَين الحرفَين دون سائر الباب ، وذلك أنَّه قرأ : ﴿ هَـٰؤُلَاءِ إِن كُنتُمْ ﴾ في سورة البقرة [٣١] و﴿ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ ﴾ في النور [٣٣] بإبدال الثانية ياءً صريحة مختلَسةَ الكسر ، مع بقاء الوجهَين

---

(١) القَطِيفَة : دِثار مُخْمل ، وقيل : كساء له خَمْل . والجَرْد : الخَلَقُ من الثياب . انظر اللسان ٩/ ٢٨٦ (قطف) ، ٣/ ١١٥ (جرد) .

(٢) مِمَّن قال بذلك المنتجب بنُ أبي العزّ الهمذانيُّ (ت٦٤٣هـ) في شرحه المسمَّىٰ : الدُّرَّة الفريدة في شرح القصيدة ، لوحة ٨٢/ ب ، نسخة مكتبة الأحمديَّة ـ حلب .

المتقدِّمَين له ولقُنبلٍ، فيكون له فيهما ثلاثةُ أوجه.

قال الدانيُّ في «التيسير»: «وأخَذ عليَّ ابنُ خاقانَ [1] لورشٍ بجعل الثانيةِ ياءً مكسورة في البقرة في قوله: ﴿هَـٰؤُلَاءِ إِن كُنتُمْ﴾، وفي النور: ﴿عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ﴾ فقط، وذلك مشهورٌ في الأداء عن ورش دون النَّص» [2].

وقال في غير «التيسير»: «قرأتُهما على أبي الفتح وابن غَلبونٍ وابنِ خاقانَ كذلك» قال: «وقرأتُ فيهما بالترجمة الأُولىٰ - يعني بالتسهيل - وهو القياس، وإليه ذهَب أبو بكرِ بنُ سَيف [3] وغيرُه» [4].

قلتُ: فورشٌ قد خالَف أصلَه في هذَين الحرفَين من حيثُ إبدالُ الهمزة ياءً مكسورةً [5]، وأصلُه إمَّا أن يبدِلَها ساكنةً أو يسهِّلَها بَيْنَ بَيْنَ.

والوجهُ له في إبدالها ياءً مكسورة أنَّه حافَظ علىٰ حركتها واختلَسها تخفيفاً.

قوله: (وَفِي هَـٰؤُلَا) متعلِّقٌ بمحذوف [١٢٥/ أ] دلَّ عليه (تَلَا) أخيراً -

---

(١) خلَف بن إبراهيم بن محمد، أبو القاسم ابن خاقان المصريّ الخاقانيّ، الأستاذ الضابط في قراءة ورش وغيرها، شيخ الدانيّ. ت ٤٠٢ هـ. (غاية ١/ ٢٧١ - معرفة ٣٦٣).

(٢) التيسير ص ٣٣.

(٣) عبد الله بن مالك، أبو بكر ابن سيف التجيبيّ المصريّ، مقرئ ثقة. قرأ علَى الأزرق صاحب ورش. ت ٣٠٧ هـ. (غاية ١/ ٤٤٥ - معرفة ١/ ٢٣١).

(٤) انظر: (جامع البيان ٢/ ٥١٩) ففيه معنىٰ ما نقلَه المصنِّفُ عن الدانيِّ.

(٥) سقط من (ت) و(م): «مكسورة» والصواب إثباتُها.

أي تلا[1] في ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ﴾، يريدُ[2] و﴿الْبِغَآءِ إِنْ﴾ ـ وكذلك (لِوَرْشِهِمْ)، و(بِيَاءٍ)، ثمَّ أخبَر بقوله عن (بَعْضهم) أنَّه قرأ كذلك، ولا يجوز تعلُّقُها بـ(تَلا) أخيراً؛ لأنَّ هذا الخبرَ لا يجوز تقديمُه علَى المبتدأ، فكذا معمولُه[3]، وقد جوَّزه أبو عبد الله[4]، كأنَّه تبِع الكوفيِّين[5] في ذلك، ولأنَّه يُتَّسعُ في الظرف وعديلِه[6] ما لم يُتَّسعْ في غيره.

ثمَّ قال أبوعبدالله: «و(بِيَاءٍ) مفعولٌ به علىٰ تقدير زيادة الباء»[7].

قلتُ: ولا حاجةَ إلىٰ ذلك؛ لأنَّ المعنىٰ علىٰ «تَلَا بَعْضُهُم» في هذَين الحرفَين بياء مكان الهمزة.

---

(١) في (ت) و(م): اتل.

(٢) سقَط من (ص): يريد.

(٣) انظر المواضع التي يمتنع فيها تقديمُ الخبر علَى المبتدأ في شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٩٦ـ٢٩٩.

(٤) قال أبوعبدالله: «و(بَعْضُهُم) مبتدأ، و(تَلَا) خبره، وكلُّ ما تقدَّم علَى المبتدأ فهو من صلة (تَلَا)» اهـ. اللآلئ الفريدة لوحة ٧٨/ أ.

(٥) كذا في النُّسخ الثلاث، ولعلَّه سهوٌ من المصنِّف؛ إذ إنَّ الكوفيِّين هم الذين يَمنعون تقدُّمَ خبر المبتدأ عليه، وبالتالي معمول الخبر، والذي يُجيز ذلك هم البصريُّون لأدلَّة استدلُّوا بها. انظر المسألة التاسعة في الإنصاف ١/ ٦٥ ـ ٧٠.

(٦) أي الجارّ والمجرور.

(٧) اللآلئ الفريدة لوحة ٧٨/ أ.

وقد تكمَّلتْ قراءةُ أهل التسهيل في الهمزتَين المتَّفقتَين من كلمتَين، وفُهم أنَّ قراءةَ الكوفيِّين وابنِ عامر بتحقيق الهمزتَين.

ووجهُ ذلك أنَّه الأصل، ولأنَّ الأُولىٰ في حكم المنفصلة من الثانية؛ لجواز مفارقتِها إيَّاها بالوقف على الكلمة الأُولىٰ، وتقديرُ الانفصال هنا أَوْلىٰ من تقديره في «باب الهمزتَين من كلمة» وقد تقدَّم أنَّ تقديرَه هناك معتبرٌ، فاعتبارُه تقريباً[1] أَوْلىٰ وأَحْرىٰ.

٢٠٨ ـ وَإِنْ حَرْفُ مَدٍّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ يَجُزْ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلَا

أخبَر أنَّ حرفَ المدِّ متىٰ وقَع قبل همز مغيَّر يَجوز فيه وجهان: القَصْرُ والمدّ ثمَّ التغييرُ قد يكون بالحذف وقد يكون بالتسهيل، وهذان الوجهان إنَّما يأتيان علىٰ مذهب أبي عمرو والبَزِّيِّ وقالونَ؛ لأنَّ أبا عمرو يحذِفُ الهمزةَ الأُولىٰ مطلَقاً والبَزِّيُّ وقالونُ يوافقانه في الفتح، ويسهِّلانها في غير الفتح، فالتغييرُ فيما بعد حرف المدِّ إنَّما يتحقَّق في مذهبهم دون مذهب ورش وقُنبل؛ لأنَّهما إنَّما يغيِّران الهمزةَ الثانية، فلم يقع حرفُ المدِّ قبل همز مغيَّرٍ بل قبل همز محقَّق فليس لهما إلّا المدُّ لأنَّ الهمزةَ الأُولىٰ باقيةٌ بحالها، فهو من قَبيل المتَّصل، وهو ممدودٌ لجميع القرَّاء إلّا ما شذَّ عن بعضهم كما تقدَّم بيانُه.[2]

(١) كذا في النُّسَخ الثلاث، ولا معنىٰ لكلمة «تقريباً» هنا، ولعلَّ صواب العبارة: فاعتباره هنا أَوْلىٰ وأَحرىٰ.

(٢) انظر شرح البيت ١٦٨، ص ٦٣١.

وهُنا تنبيهٌ حسن : وهو أنَّ جريانَ الوجهَين إنَّما يَتَّجِهُ عند من يقول بقَصْر المنفصل كالبَزِّيِّ والسُّوسيِّ بلا خلاف عنهما، ولقالونَ والدُّوريِّ بخلاف عنهما كما تقدَّم تحقيقُه في بابه[1]؛ لأنَّا إذا نظَرنا إلَى اللفظ من غير اعتداد بالهمز الأصليِّ كان ذلك من قَبيل المنفصل، إذ حرفُ العلَّة آخِرَ كلمةٍ، والهمزةُ أوَّلَ كلمة أُخرىٰ، وإذا كان من قَبيل المنفصل فالقَصْر، وإن نظَرنا إلَى الأصل وأنَّ الهمزةَ كأنَّها موجودةٌ غيرَ مغيَّرة ـ فإنَّ التغييرَ عارضٌ ـ كان من قَبيل المتَّصل والمتَّصلُ يُمَدُّ لجميع القرَّاء كما تقدَّم. أمَّا مَن يَمُدُّ المنفصلَ ـ كالوجه الآخَرِ عن قالونَ والدُّوريِّ ـ فليس له إلّا المدُّ؛ لأنَّه كيفما فُرض فهو إمَّا متَّصلٌ وإمَّا منفصل وهو يَمُدُّ النوعَين.

واعلم أنَّ هذَين الوجهَين [١٢٥/ ب] يجريان أيضاً لحمزةَ إذا وقَف علىٰ نحو: ﴿إِسْرَٰٓءِيل﴾[2] و﴿الْمَلَٰٓئِكَة﴾[3]؛ لأنَّه يَصدُق علىٰ الألف أنَّها قبل همز مغيَّر؛ لأنَّه يقِفُ بالتسهيل كما ستعرفه في بابه[4]، وإن لم يكن من أصل حمزةَ ولا غيرِه قصرُ المتَّصل.

ووجهُ ذلك أنَّ المدَّ إنَّما كان لأَجْل الهمز، والهمزُ قد زال فليَزُلْ ما ترتَّبَ

(١) انظر شرح البيت ١٦٩، ص ٦٣٥.

(٢) البقرة ٤٠ وغيرها.

(٣) البقرة ٣١ وغيرها.

(٤) انظر شرح البيت ٢٣٨ من باب وقف حمزةَ وهشامٍ علَى الهمز، ص ٩٥٧.

عليه .

ووجهُ المدِّ النظرُ إلىٰ الأصل ، وأنَّ التغييرَ عارضٌ ، والعارضُ غيرُ معتدٍّ به .

واختار المصنِّفُ المدَّ علَى القَصْر ، ونبَّه علىٰ ذلك بقوله :

. . . . . . وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلَا

لأنَّ الاعتبارَ بالأصل لا بالعارض .

قال أبو عمرو الدانيُّ : « ومتىٰ سُهِّلَتِ الهمزةُ الأُولىٰ من المتَّفِقتَين أو سقطتْ فالألفُ التي قبلها ممكَّنةٌ علىٰ حالها ، مع تخفيفها اعتداداً بها [(١)] ، ويجوز أن تُقصَرَ الألفُ لعدم الهمز لفظاً ، والأوَّل أوجَه » . [(٢)]

قوله : (وَإِنْ حَرْفُ مَدٍّ) قد تقدَّم له نظيرٌ وهو : [(٣)]

وَإِنْ هَمْزُ وَصْلٍ بَيْنَ لَامٍ . . . .

فالكلامُ في هذا كالكلام في ذاك .

قوله : (يَجُزْ) جوابُ الشَّرْط ، والضميرُ في (قَصْرُهُ) لحرف المدِّ ، والمعنىٰ بذلك أنَّه لا يُمَكَّنُ مدُّه ولا يُزاد علىٰ مدِّه الطبيعيّ .

قوله : (وَالْمَدُّ) مبتدأ ، و(مَا زَالَ) خبرُه ، و(زَالَ) هنا ناقصة ، واسمُها

---

(١) الضمير في « تخفيفها » و« بها » عائدٌ علَى الهمزة الأُولىٰ ، والمرادُ بتخفيفها تسهيلُها أو إسقاطُها كما تقدَّم ، والله أعلم .

(٢) التيسير ص ٣٣ .

(٣) البيت ١٩٢ .

ضميرٌ مستترٍ يعود علَى المدِّ، و(أَعْدَلَ) خبرُ (زَالَ)، أي أعدَلَ من القَصْر؛ لأنَّ فيه الاعتبارَ بالأصل وعدمَ الاعتداد بالعارض.

ولَمَّا فرَغ من الكلام علىٰ المتَّفقتَين شرَع في الكلام علىٰ المختلفتَين فقال:

٢٠٩ ـ وَتَسْهِيلُ الْاخْرَىٰ فِي اخْتِلَافِهِمَا سَمَا   تَفِيءَ إِلَىٰ مَعْ جَاءَ أُمَّةً أُنْزِلَا

أخبَر عمَّن رمَز له بكلمة (سَمَا) ـ وهُم: الحرميَّان وأبو عمرو ـ أنَّهم يسهِّلون الهمزةَ الثانيةَ إذا اختلفتا في الحركة، واعلم أنَّ مدلولَ (سَمَا) الذين يسهِّلون الهمزةَ الثانية حالَ اختلافهما همُ الذين يسهِّلون إحدَى الهمزتَين المتَّفقتَين، إلَّا أنَّهم متَّفِقون علَى التسهيل في هذا النوع وإنِ اختلَفوا في كيفيَّة التسهيل والمسهَّلِ في النوع الأوَّل كما عَرَفْتَ تحقيقَه.

ثمَّ اعلم أنَّ التسهيلَ هنا ليس المرادُ به التسهيلَ المصطلَح عليه وهو بينَ بينَ بل أعَمُّ من ذلك، وهو التغييرُ بالبدل أو بيْنَ بيْنَ؛ فإنَّ التغييرَ الواردَ هنا قد يكون بينَ بينَ وقد يكون بدلاً، وقد يكون بهما وبشيءٍ آخَر.

ثمَّ القِسمةُ العقليَّة تقتضي أن يكون اختلافُ الهمزتَين ستَّةَ أنواع؛ لأنَّ الأُولىٰ تكون مفتوحةً مع ضمِّ الثانية وكسرِها، أو مكسورةً مع فتح الثانية وضمِّها، أو مضمومةً مع كسر الثانية وفتحِها، إلَّا أنَّ الواردَ منه في كتاب الله خمسةُ أنواع:

مفتوحةٌ مع مكسورة، مفتوحةٌ مع مضمومة، وقد مثَّل لهما بقوله: ﴿تَفِيءَ

﴿إِلَىٰ أَمْرِ اللهِ﴾[1] ﴿كُلَّمَا جَاءَ أُمَّةً﴾ .[2]

مضمومةٌ مع مفتوحة، وقد مثَّل له بقوله: « نَشَاءُ أَصَبْنَا » .[3]

مضمومةٌ مع مكسورة، وقد مثَّل له بقوله: ﴿يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ﴾ .[4]

[١٢٦/أ] مكسورة مع مفتوحة، وقد مثَّل له بقوله: ﴿مِنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا﴾ .[5]

وسقَط النوعُ السادس، وهو مكسورةٌ مع مضمومة، ومثالُه: في الماءِ أُمُّك وفي السماءِ أُمَم، وسيأتي بيانُ كيفيَّة التسهيل في خمسة الأنواع في الأبيات الآتية.

قوله: (وَتَسْهِيلُ) مبتدأ، وهو مصدرٌ مضاف لمفعوله، و(الْاُخْرَىٰ) بمعنىٰ: الأخيرة.

قوله: (فِي اخْتِلَافِهِمَا) حالٌ من(الْاُخْرَىٰ)، والضميرُ يعودُ علىٰ الهمزتَين

---

(١) الحُجُرات ٩ .

(٢) المؤمنون ٤٤ .

(٣) وذلك في أوَّل البيت الآتي، ويعني به قولَه تعالىٰ: ﴿نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ﴾ في سورة الأعراف ١٠٠ .

(٤) البقرة ١٤٢ وغيرها.

(٥) الأنفال ٣٢ .

الملفوظِ بهما أوَّلَ الباب الأوَّل، ويجوزُ أن يكون ظرفاً لـ(تَسْهِيلُ) أو لـ(سَمَا) فقُدِّم عليه وثَمَّ مضافٌ محذوف، أي في حال اختلافهما.

قوله: (سَمَا) خبرُ قوله: (وَتَسْهِيلُ)، وأشار بذلك إلىٰ عُلُوِّ شأنه وارتفاعِ منزلتِه لصحَّته لغةً ولخفَّته لفظاً.

قوله: (تَفِيءَ إِلَىٰ) خبرُ مبتدأ مضمَر، أو منصوبٌ بإضمار أَعْني، أي: هو ﴿تَفِيءَ إِلَىٰ﴾، أو: أَعْني ﴿تَفِيءَ إِلَىٰ﴾، ومِثلُه: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ﴾.(١)

قوله: (مَعْ جَاءَ) حالٌ من (تَفِيءَ إِلَىٰ)، أي حالَ كونه مصاحِباً لـ﴿جَاءَ أُمَّةً﴾(٢)، وليس له في القرآن مثالٌ آخَر.

قوله: (أُنْزِلَا) يجوز أن يكون مستأنَفاً، والألفُ للتثنية تعُود علىٰ المثالَين أي أُنزِلا في القرآن كذلك، وأن يكون حالاً من الحرفَين، أي حالَ كونهما قد أُنزِلا كذلك، وهي حالٌ لازمة، وأن يكون حالاً من (جَاءَ أُمَّةً) وحدَه فالألفُ للإطلاق وأن يكون التقدير: أُنزِل ذلك، وهو مستأنَفٌ أيضاً والألفُ للإطلاق.

وقيل: (أُنْزِلَا) جملةٌ معترِضة؛ لأنَّ قولَه: «نَشَاءُ أَصَبْنَا» في البيت الآتي معطوفٌ حُذف عاطفُه، أي بيـنَ ﴿تَفِيءَ إِلَىٰ﴾ كذا وكذا.

ثمَّ ذكَر مثالَين آخَرين فقال:

---

(١) البقرة ١٣٣.

(٢) في النُّسَخ الثلاث: «جاء أمرنا» وهو سهو.

٢١٠ ـ نَشَاءُ أَصَبْنَا وَالسَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا فَنَوْعَانِ قُلْ كَالْيَا وَكَالْوَاوِ سُهِّلَا

مثَّل بـ(نَشَاءُ أَصَبْنَا) لمضمومةٍ بعدها مفتوحة، وبقوله: (وَالسَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا) لمكسورةٍ بعدها مفتوحةٌ أيضاً، وهذان [عكسُ] (١) المثالَين المتقدِّمَين؛ فإنَّ المفتوحةَ هنا بعد المضمومة والمكسورةِ، وفي المثالَين السابقَين المفتوحةُ قبلهما، فكمُلتْ بهذَين أربعةُ أنواع.

ثمَّ شرَع في كيفيَّة التسهيل فقال: (فَنَوْعَانِ قُلْ كَالْيَا وَكَالْوَاوِ سُهِّلَا) يعني بالنوعَين ما تقدَّم من المثالَين في البيت السابق، وهُما: ﴿تَفِيءَ إِلَىٰ﴾ ﴿جَاءَ أُمَّةً﴾، وأمَر بأن تُسهَّلَ الهمزةُ الثانية في المثال الأوَّل بينها وبين الياء، وفي المثال الثاني بينها وبين الواو، فيَرجعُ الأوَّلُ للأوَّل، والثاني للثاني، فهو من اللَّفِ والنَّشْر، وأمرُه واضح لأنَّ الأصلَ التسهيلُ، ولا يُعدَل إلَى البدل إلّا إذا تعذَّر التسهيلُ، وقد مرَّ تحقيقُ ذلك.

قوله: (نَشَاءُ أَصَبْنَا) معطوفٌ علىٰ (تَفِيءَ إِلَىٰ).

قوله: (فَنَوْعَانِ) مبتدأ، وخبرُه مقدَّر، أي فمنهما نوعان، يدلُّ عليه قولُه بعد ذلك: «وَنَوْعَانِ مِنْهَا»(٢) وإن لم يكن «مِنْهَا» خبراً لـ(نَوْعَانِ)، [١٢٦/ب] و(سُهِّلَا) صفةٌ لـ(نَوْعَانِ)، و(كَالْيَا) حالٌ من ضمير (سُهِّلَا) فألِفُه للتثنية، و(قُلْ) معترِضٌ بين الصفة والموصوف، والجملةُ من قوله: فمنها نوعان سُهِّلا

---

(١) تكملة يقتضيها السياق.

(٢) وذلك في أوَّل البيت الآتي.

في محلِّ نصب بـ(قُلْ) ثمَّ اعتُرِض به، ويجوز أن يكون (سُهِّلَا) منصوباً علَى الحكاية بـ(قُلْ)، و(قُلْ) صفةٌ لـ(نَوْعَانِ) علىٰ إضمار القول، أي نوعان مَقُولٌ فيهما: قُلْ كذا.

ثمَّ ذكَر حكمَ النوعَين الآخَرين فقال:

٢١١ ـ وَنَوْعَانِ مِنْهَا أُبْدِلَا مِنْهُمَا وَقُلْ يَشَاءُ إِلَىٰ كَالْيَاءِ أَقْيَسُ مَعْدِلَا

أي ونوعان من الأنواع المتقدِّمة (أُبْدِلَا)، أي أُبدل الواوُ والياءُ منهما، أي من الهمزتَين في (نَشَاءُ أَصَبْنَا) و﴿السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا﴾. بيَّنَ في هذا البيت كيفيَّةَ تسهيل النَّوْعَين الآخِرَين، وهُما: (نَشَاءُ أَصَبْنَا) و﴿السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا﴾، فهمزةُ (أَصَبْنَا) تُبدَل واواً، وهمزةُ ﴿أَوِ ائْتِنَا﴾ تُبدَل ياءً، وهو قياسُ تخفيفها؛ لأنَّها مفتوحةٌ بعد مضمومة في ﴿نَشَاءُ أَصَبْنَـٰهُمْ﴾، ومفتوحةٌ بعد مكسورة في ﴿مِنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا﴾، والمفتوحةُ بعد الضمِّ تُبدَل واواً، وبعد الكسرة تُبدَل ياءً، وإنَّما كان القياسُ هنا البدلُ المحضُ لا التسهيلُ بَيْنَ بَيْنَ؛ لأنَّها لو سُهِّلَتْ لقرُبتْ من الألف، والألفُ لا تقعُ بعد ضمَّة ولا كسرة، فكذلك ما قَرُب منها، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك. إلَّا أنَّ في قول الناظم: (وَنَوْعَانِ مِنهَا أُبدِلَا مِنهُمَا) ما يُوهِم أن يكونَ البدلُ في (نَشَاءُ أَصَبْنَا) إلَى الياء، وفي ﴿السَّمَاءِ أَوْ﴾ إلَى الواو لأنَّ الياءَ سابقةٌ في الترتيب علَى الواو في قوله: (قُلْ كَالْيَا وَكَالْوَاوِ) لأنَّه من باب اللَّفِ والنَّشْر، إلَّا أنَّ هذا زائلٌ لشُهرة الحُكم ومعرفتِه؛ إذ لا يَتوهَّمُ أحدٌ أن يُقرأ: نَشَاءُ يَصَبْنَاهُم، والسَّمَاءِ وَاِئْتِنَا.

ثمَّ ذكَر النوعَ الخامس، وهو المكسورةُ بعد المضمومة، ومثَّل له بقوله تعالىٰ: ﴿يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[1]، وذكَر أنَّ الأقيسَ في تخفيفه أن تكون الهمزةُ الثانية بينها وبين الياء، وهذا هو مذهبُ النحاة، وأمَّا مذهبُ القرَّاء فإنَّ الهمزةَ تُبدَل فيه واواً كما نبَّه عليه بقوله في البيت الآتي:

وَعَنْ أَكْثَرِ الْقُرَّاءِ تُبْدَلُ وَاوَهَا

وفيه وجهٌ ثالث، وهو جعلُ الهمزة بينها وبين الواو[2]، قال الدانيُّ: «المكسورةُ المضمومُ ما قبلها تسهَّل علىٰ وجهَين: تبدَل واواً مكسورة علىٰ حركة ما قبلها، وتُجعل بين الهمزة والياء علىٰ حركتها»، قال: «والأوَّلُ مذهبُ القرَّاء، وهو آثَر[3]، والثاني مذهبُ النحاة وهو أقيَس»[4].

قلتُ: لم يذكُرِ ابنُ الفحَّام ولا صاحبُ «الروضة» ولا مكيٌّ في «التبصرة» غيرَ الوجهِ الأقيسِ الذي عزاه الدانيُّ للنحويِّين[5]، وأمَّا ابنُ شُريح فذكَر ثلاثة أوجه: الأقيس، ثمَّ قال: «وبعضُهم يجعلُها [إذا انضمَّتْ الأُولىٰ] بين الهمزة

---

(١) البقرة ١٤٢ وغيرها.

(٢) سينسب المصنِّف ـ قريباً ـ هذا القول إلَى ابن شُريح في كتابه «الكافي» ص ٢٥.

(٣) في (ص): أحسن.

(٤) التيسير ص ٣٤.

(٥) انظر: التجريد لابن الفحَّام ص١٧٥، الروضة للمالكيّ ١/ ٢٧٥، التبصرة لمكيّ ص ٢٩٢، ٢٩٣.

والواو، ومنهم مَن يجعلُها واواً، والأوَّلُ أحسن» . [١]

قال أبوشامة: «فلهذا قال الشاطبيُّ: وَعَنْ أَكْثَرِ الْقُرَّاءِ، لأنَّ منهم مَن سهَّلها باعتبار حركة ما قبلها لأنَّها أثقلُ من حركتها، وهذا الوجهُ أقرب من وجه الإبدال [١٢٧/ أ] الذي عليه الأكثر» انتهىٰ . [٢]

قلتُ: هذا الوجهُ الثالث معروفٌ عندهم بـ«بَيْنَ بَيْنَ غير المشهور»، وهو عندهم ضعيف، فكيف يجعلُه أبوشامة أقربَ من إبدالها واواً؟! وستعرفُ هذا ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ من «باب وقف حمزة»، وأنَّه وجهٌ مُعضَل .

ثمَّ قولُه: «لأنَّها أثقلُ من حركتها» لا يَصلحُ علَّةً للوجه المذكور؛ فإنَّه لا يُعدَل من الأخفِّ إلَى الأثقل .

والوجهُ في إبدالها واواً أنَّ تسهيلَها يؤدِّي إلىٰ قربها من الياء الساكنة، والياءُ الساكنة لا تقع بعد ضمَّة، فانتُقل إلَى البدل بأن أُبدِلَتْ حرفاً من جنس حركة ما قبلها .

والوجهُ في تسهيلها بينها و بين حرفٍ يجانس حركةَ ما قبلها الفرارُ من

---

(١) الكافي لابن شُريح ص٢٥ . وقد تعقَّبه ابنُ الجزريّ في «النشر» ١/ ٣٨٨ فقال: «وقد أبعَد وأغرَب ابنُ شُريح في كافيه حيث حكىٰ تسهيلَها كالواو، ولم يُصِب من وافقه علىٰ ذلك؛ لعدمِ صحَّته نقلاً وإمكانِه لفظاً، فإنَّه لا يُتمكَّنُ منه إلَّا بعد تحويل كسرِ الهمزة ضمَّةً أو تكلُّفِ إشمامِها الضمَّ، وكلاهما لا يجوز ولا يصحُّ، والله تعالىٰ أعلم» اهـ.

(٢) إبراز المعاني ١/ ٣٨٤ .

وقوع ما هو كالياء الساكنة بعد ضمَّة لو سُهِّلَتْ بَينَ بَينَ المشهور، ومن الواو المكسورة بعد ضمَّة، وذلك ثقيل، فدُبِرَتْ بما لا تَعَذُّرَ فيه، ولا ثِقَلَ من تقريبها من الواو الساكنة بعد ضمَّة، وهذا الوجهُ غيرُ معرَّجٍ عليه، وما ذكروه من أنَّها متىٰ ما سُهِّلَتْ قَرُبَتْ من ياءٍ ساكنة بعد ضمَّة مندفِعٌ بأنَّها بِزِنَةِ المتحرِّكة، كذا رَدُّوا علىٰ هذا الوجه، وهذا لازمٌ لهم في قولهم في تسهيل المفتوحة بعد ضمَّة أو كسرة: إنَّا أبدلناها لأنَّا لو سهَّلناها لقَرُبَتْ من الألف، والألفُ لا تقع بعد ضمَّة ولا كسرة. فيقال لهم: هذا مندفعٌ بأنَّ المسهَّلَةَ بِزِنَةِ المتحرِّكة، وأجاب الجمهورُ عن قول أصحاب «بَيْنَ بَيْن غير المشهور» إنَّ في البدل ثِقَلَ واوٍ مكسورة بعد ضمَّة: إنَّ الكسرةَ مختلَسةٌ فلم يُبالَ بها.

قوله: (وَنَوْعَانِ) مبتدأ، و(مِنْهَا) صفتُه، والضميرُ للأنواع الخمسة المتقدِّم بعضُها.

قوله: (أُبْدِلَا) خبرُ المبتدأ، والضميرُ في (أُبْدِلَا) قال أبو شامة: «عائدٌ علىٰ الياء والواوِ في قوله: (كَالْيَا وَكَالْوَاوِ)، وفي (مِنْهُمَا) للهمزتَين، أي أُبدل الياءُ والواوُ من همزهما» ثمَّ قال: «(وَنَوْعَانِ) مبتدأ، و(مِنْهَا) صفتُه، و(أُبْدِلَا) خبرُه» ثمَّ قال: «أي ومنها نوعان أُبدلا منهما، فلمَّا ذكَر (مِنْهَا) بعد (نَوْعَانِ) صارت صفةً له»[1].

قلتُ: فأدَّىٰ مجموعُ كلامَيه إلىٰ أنَّ المبتدأ بلا عائد؛ لأنَّ الألفَ في (أُبْدِلَا)

(١) إبراز المعاني ١/ ٣٨٣.

للياءِ والواوِ كما صرَّح به، وفي (مِنْهُمَا) للهمزتَين، فقد خرج المبتدأ بلا عائد مع أنَّ ظاهرَ كلامه ثانياً أنَّ الضميرَ في (أُبْدِلَا) للنوعَين، وهو غيرُ مستقيمٍ أيضاً لأنَّ النوعَين لم يُبدَلا من الواو والياء، بل الياءُ والواوُ أُبدِلا من همزهما.

فإن قيل: فكيف تصحيحُ جعلِ (أُبْدِلَا مِنْهُمَا) خبرَه؟[1]

فجوابُه أن يقال: الضميرُ في (مِنْهُمَا) عائدٌ علَى النوعَين، علىٰ حذف مضافٍ تقديرُه: إبدالُ الياء والواوِ من همزِهما.

قوله: (يَشَاءُ إِلَىٰ) مبتدأ، و(كَالْيَاءِ) حال، و(أَقْيَسُ) خبرُه، ويجوز أن يكون (كَالْيَاءِ) خبرَه، و(أَقْيَسُ) خبرَ مبتدأ مضمَر، أي هو أقيَس.

قوله: (مَعْدِلَا) تمييز، وهو اسمٌ للعُدول، أي جعلُه كالياء أقيَسُ من عُدوله إلىٰ [غيره، أي عُدوله إلىٰ جعل همزةِ ﴿إِلَىٰ﴾ من ﴿يَشَاءُ إِلَىٰ﴾ كالياء أقيَسُ من عُدوله إلَى][2] التسهيل [١٢٧/ ب] بين الهمزة والواو، ومن عُدوله إلَى البدل المحض، والجملةُ في محلِّ نصب بـ(قُلْ).

ثمَّ أخَذ يذكُر وجهَ البدل فقال:

٢١٢ ـ وَعَنْ أَكْثَرِ الْقُرَّاءِ تُبْدَلُ وَاوَهَا وَكُلٌّ بِهَمْزِ الْكُلِّ يَبْدَا مُفَصِّلَا

أي أكثرُ القرَّاء يقرءُون ﴿يَشَاءُ إِلَىٰ﴾: يَشَاءُ وِلَىٰ، بإبدال الهمزة الثانية واواً

---

(١) في (ص): فكيف يصح جعل (أُبدِلَا مِنهُمَا) خبراً.

(٢) سقط ما بين الحاصرتَين من (ص).

مكسورة، وهذا هو قولُ الأكثر، وقولُ غيرِ الأكثر الوجهان الآخران: جعلُها كالياء وهو الأقيَس، أو كالواو وهو الضعيف، وإن كان أبو شامة جعَله أقربَ من البدل كما تقدَّم، وتقدَّم البحثُ معه في ذلك، وتقدَّم مَن نَصَّ علَى الأوجه الثلاثة، وتقدَّم أيضاً توجيهُ كلٍّ منها.

وقوله: (وَكُلٌّ بِهَمْزِ الْكُلِّ): اعلم أنَّ الناظمَ لَمَّا كمُل كلامُه علىٰ نوعَيِ اجتماع الهمزتَين من اتِّفاق واختلاف، وذكَر حكمَهما واختلافَ القرَّاء في ذلك، أتبَعه بحُكمٍ يَشملُ النوعَين فقال: (وَكُلٌّ بِهَمْزِ) أي كلُّ القرَّاء، محقِّقُهم ومخفِّفُهم، أو كلُّ مَن سهَّل فقط ـ وهذا هو الظاهر لِما سيأتي ـ يبتدئُون الكلمةَ المفتتَحةَ بالهمزةِ بهمزةٍ محقَّقة في جميع الكلمات التي سُهِّلَتْ همزتُها حالَ اجتماعها بهمزةِ كلمةٍ أخرىٰ قبلها، يريدُ أنَّ مَن مذهبُه تسهيلُ الثانية إذا ابتدأ بكلمتها حقَّق الهمزةَ ليس إلَّا؛ لأنَّه إنَّما سهَّلها لملاقاتها همزةً قبلها، فلمَّا قطَع كلمتَها ممَّا اتَّصل بها زال سببُ تسهيلها، وربَّما انضاف إلىٰ ذلك في المتَّفقتَين ـ علىٰ رأي من يرىٰ حذفَ الثانية ـ الدلالةُ عليها بحركة الأُولىٰ، وفي حال الابتداء بها يزولُ السبب، وفيه ـ مع ذلك ـ ما يَتعذَّرُ الابتداءُ بما جُعل خَلَفاً منه، كالمبدَل حرفَ مدٍّ، أوِ المسهَّل بَيْنَ بَيْنَ، أو المختلَسِ حركتُه.

وقد جوَّز أبو عبد الله أن يكون قوله: (وَكُلٌّ) أي وكلُّ القرَّاء، سواءٌ منهم مَن حقَّق ومَن خفَّف، فإنَّه قال: «والعلَّةُ لِمَن حقَّق في الوصل ظاهرة» فقوله: «لِمَن حقَّق في الوصل» نَصٌّ في ذلك، وقال أيضاً: «ويحتملُ أن يريدَ بقوله: (وَكُلٌّ) مَن قرأ بالتخفيف لا غير» وقال أيضاً: «وكلُّ القرَّاء وكلُّ المحقِّقين

علىٰ ما تقدَّم» انتهىٰ [١] . وما ذكرَه من الاحتمال هو الصحيحُ الذي لا ينبغي غيرُه ؛ فإنَّ مَن حقَّق معلومٌ له الابتداءُ بالهمز كوصلِه ، فلا فائدةَ في الإخبار عنهم بذلك .

واعتُرض علَى الناظم بأنَّه كان ينبغي أن يبيِّنَ حكمَ الوقف كما بيَّن حكمَ الابتداء ، وذلك أنَّه إذا وُقف علَى الكلمة الأُولىٰ التي آخِرُها همزةٌ فإنَّه يجبُ تحقيقُها للعلَّة المتقدِّمة ، وهي أنَّه إنَّما سهَّلها لملاقاتها همزةً أخرىٰ ، فإذا وُقف عليها لم توجَد همزةٌ أخرىٰ ، وربَّما انضاف إليه في المتَّفقتَين أيضاً ـ علىٰ رأي الأكثرين في حذف الأُولىٰ ـ الدلالةُ عليها بحركة الثانية ، وفي الوقف يزولُ السبب بزوال المسبِّب .

وقد أُجيبَ عنه بجوابَين :

أحدهما : أنَّه [١٢٨/ أ] تركَه [٢] لظهوره من بيان حكم الابتداء ؛ فإنَّه لَمَّا بيَّن حكمَ الابتداء عُلم حكمُ الوقف للعلَّة المقتضية لذلك .

والثاني : أنَّ مَن مذهبُه التحقيقُ فالوقفُ له عليها بالسكون ، إلَّا عند من يُبدلِها حرفاً يجانِسُ حركتَها ، [وهي لغةٌ مشهورة سيأتي بيانُها في «باب وقف حمزة» ومَن مذهبُه تسهيلُها وقَف عليها همزةً ساكنة لتعذُّر التسهيل ؛ إذ هو

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٨٠/ أ، ب .

(٢) تصحَّفتْ في (ص) إلىٰ : نزله .

عبارةٌ عن جعلِها بينها وبين حرفٍ يجانِسُ حركتَها] [١]، وللكلِّ أن يقفوا بالرَّوْم والإشمام بشَرْطِهما، فلمَّا كان للوقف بابٌ يبيِّنُ فيه هذا وغيرُه تركَه، وأمَّا الابتداءُ فلا بابَ له [٢] فلذلك ذكَر حكمَه.

قوله: (وَعَنْ أَكْثَرٍ) متعلِّقٌ بـ(تُبْدَلُ)، ومرفوعه ضميرٌ يعود على الهمزة، و(وَاوَهَا) مفعولٌ ثانٍ، فلذلك نُصب كالدِّرْهم من قولكَ: زيدٌ أُعْطِيَ دِرْهَماً. وبعضُهم يقرؤه: (وَاوُهَا) رفعاً، يَتوهَّمُ أنَّه هو القائمُ مقامَ الفاعل، وقد يجوزُ ذلك على أن يكونَ التقديرُ: تُبدَلُ واوُها منها، أي من الهمزة، فحذَف «منها» للعِلم به.

و«هَا» في (وَاوَهَا) إمَّا للهمز لملابستها لها؛ حيث تُبدَلُ كلٌّ منهما من صاحبتِها، كـ: أُجُوه ومُؤَجَّل ويُؤَاخِذُكُم، وإمَّا للحروف لأنَّها بعضُها.

قوله: (وَكُلٌّ) مبتدأ، والتنوينُ فيها عِوَضٌ من المضاف إليه، أي وكلُّ القرَّاء، أو وكلُّ المسهِّلين، على حسب ما تقدَّم.

وقال أبوعبد الله: «والتنوينُ فيه عِوَضٌ من المضاف إليه، ولذلك صحَّ الابتداءُ به» [٣].

قلتُ: ليس تقديرُ الإضافة هو المسوِّغَ هنا أيضاً للعموم.

---

(١) سقط ما بين الحاصرتَين من (ص).

(٢) تصحَّفتْ في النُّسَخ الثلاث إلى: فلايأت له، والتصويب من إبراز المعاني ١/ ٣٨٥.

(٣) اللآلئ الفريدة لوحة ٨٠/ ب.

قوله: (بِهَمْزٍ) متعلِّقٌ بـ(يَبْدَا)، و(يَبْدَا) هو الخبر، والأصلُ: يَبدأُ ـ بالهمز ـ فأبدَلَها ألِفاً: إمَّا ضرورةً، وإمَّا على نيَّة الوقف، ثمَّ أجرَى الوصلَ مُجرَى الوقف في ذلك.

قوله: (مُفَصِّلَا) يُقرأ بكسر الصاد على أنَّه حال من الفاعل، أي يبدأُ به مبيِّناً له ومظهِراً للفظه، وبفتحها على أنَّه حالٌ من الهمز، أي حال كونه مبيَّناً ظاهراً.

ثمَّ أخَذ يبيِّنُ حقيقةَ الإبدال والتسهيلِ فقال:

٢١٣ ـ وَالِابْدَالُ مَحْضٌ وَالْمُسَهَّلُ بَيْنَ مَا هُوَ الْهَمْزُ وَالْحَرْفِ الَّذِي مِنْهُ أُشْكِلَا

لـمَّا كان الإبدالُ والتسهيلُ كثيرَيِ الدَّوْرِ في لسان القرَّاء احتاج إلى بيانهما فقال: (الابْدَالُ مَحْضٌ) أي ذو حرفِ لِينٍ محضٍ، لا يَشُوبُه شيءٌ من الهمز، بل يُلفظ به حرفَ علَّة خالصاً.

قوله: (وَالْمُسَهَّلُ بَيْنَ مَا هُوَ الْهَمْزُ وَالْحَرْفِ) أي هو عبارةٌ عن أن تُجعلَ الهمزةُ بينها وبين [الحرفِ المجانِس لحركتها، فإذا سَهَّلْتَ نحو: ﴿جَاءَ أُمَّةً﴾ ـ هنا ـ خرجتِ الهمزةُ بينها وبين](1) الواو، وإذا سَهَّلتَ الثانيةَ من ﴿تَفِيءَ إِلَىٰ﴾ أخرجْها بينها وبين الياء، وإذا سَهَّلتَ الثانيةَ من ﴿جَاءَ أَمْرُنَا﴾ أخرجْها بينها وبين الألف، فالضميرُ في (أُشْكِلَ) للهمز، وفي (مِنْهُ) للحرف، أي المسهَّل بين الذي هو الهمزُ وبين الحرفِ الذي أُشكِل الهمزُ منه.

(١) سقط ما بين الحاصرتَين من (م).

قال أبو عبد الله : « وهذه العبارةُ مبنيَّة علىٰ ما يَراه من أخذِ الحركات الثلاث من حروف المدِّ واللِّين الثلاث ، وقد صرَّح بذلك في آخر باب الوقف علىٰ أواخر الكلم[1] ، وهذا مذهبُ أكثر النحويِّين ، وفيه خلافٌ ليس [١٢٨/ ب] هذا موضعَ ذِكْره ، ومَن قال : المسهَّلُ من الهمز ما جُعل بينه وبين الحرف الذي يجانِسُ حركتَه لم يتعرَّض لأصلٍ ولا فرعٍ » انتهىٰ[2] ، يعني أنَّ مَن قال : وبين الحرف الذي يجانِسُ حركتَه ، ليس في عبارته ما يقتضي أنَّ الحركةَ مأخوذةٌ من الحرف ولا عكسُه ، بخلاف عبارة الناظم فإنَّ فيها إشعاراً بأنَّ الحركةَ مأخوذةٌ من الحرف .

ثمَّ قال أبو عبدالله : « فإن قيل : كيف يصحُّ تفسيرُ التسهيل بما ذُكر مع قوله :

وَتَسْهِيلُ أُخْرىٰ هَمْزَتَيْنِ بِكِلْمَةٍ سَمَا . . . .

وليس المرادُ به ثَمَّ إلّا مطلَقُ التخفيف ؟

فالجوابُ : أنَّ ذاك صُرِفَ إلىٰ مطلَق التخفيف بقَرينة ، وأمَّا مع عدم القَرينة فلا يُرادُ به إلّا ما فسَّره به » اهـ .[3]

قلتُ : ليس كما ذكَر من أنَّ مرادَه بالتسهيل هناك مطلَقُ التخفيف ، بدليل أنَّه لَمَّا كان التخفيفُ بغيره نصَّ عليه في قوله :[4]

---

(١) حيث جعَل الناظمُ الواوَ والياءَ أُمَّيْن للضمَّة والكسرة . انظر البيتَين ٣٧٤ ، ٣٧٥ .

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ٨٠/ ب ، ٨١/ أ .

(٣) اللآلئ الفريدة لوحة ٨١/أ .

(٤) البيت ١٨٤ من باب الهمزتَين من كلمة .

وَقُلْ أَلِفاً عَنْ أَهْلِ مِصْرَ تَبَدَّلَتْ

قوله : (وَالابْدَالُ) مبتدأ، ويُقرأُ بالنقل ليَتَّزِنَ به البيت، و(مَحْضٌ) خبرُه، وذلك على حذف مضافٍ وموصوف، والتقديرُ: ذُو حرفٍ محضٍ، فحُذف المضافُ وأُقيمَ المضافُ إليه مقامَه، ثمَّ حُذف الموصوفُ وأقيمتْ صفتُه مقامَه.

قوله : (وَالْمُسَهَّلُ) مبتدأ، و(بَيْنَ) خبرُه، و(مَا) موصولةٌ بمعنَى الذي، و(هُوَ) مبتدأ، و(الْهَمْزُ) خبرُه، والجملةُ صلةُ (مَا)، وصلَها في موضع خفض بإضافة الظرف إليه، و(الْحَرْفِ) عطفٌ على (مَا) الموصولة، و(الَّذِي) صفةُ (الْحَرْفِ)، و(أُشْكِلَ) صلتُه، و(مِنْهُ) متعلِّقٌ به، ومرفوعُ (أُشْكِلَ) ضميرُ (الْهَمْزُ)، وضميرُ (مِنْهُ) لـ(الْحَرْفِ) يقال: شَكَلْتُ الحرفَ، أي ضبطتُه، ويقال: أَشْكَلْتُه، بالألف أيضاً، قال الجوهريُّ: «يقال: شَكَلْتُ الكتابَ: قَيَّدتُه بالإعراب» قال: «ويقال أيضاً: أَشْكَلْتُه ـ بالألف ـ كأنَّكَ أزلتَ عنه الإشكالَ والالتباس»[1] يعني أنَّ همزتَه للسَّلْب، كـ: أَعْرَبْتُ الكلام ـ في أحد أوجُهِهِ ـ والألفُ في (أُشْكِلَا) إطلاق.

* * *

(١) انظر: الصحاح (شكل).

بَابُ الْهَمْزِ الْمُفْرَدِ

لـمَّا انقضَى الكلامُ في الهمز الذي جامَع مِثلَه بنوعَيه[1] ـ أعني كونَه في كلمة أو كلمتَين ـ أتبَعه بالكلام فيه مفرَداً، أي غيرَ مجامعٍ مِثلَه، وسرَد حكمَه في ثلاثة أبواب متوالية، وقد عرفتَ أنَّ تخفيفَ الهمز من حيث هو يكونُ أربعةَ أنواع: تسهيلٌ بَيْنَ بَيْنَ، ونقلٌ وإبدالٌ وحذفٌ، فالبابان السابقان أخَذا بَينَ بَيْنَ غالباً، وقد وقَع فيهما الإبدالُ والإسقاطُ قليلاً، والواقعُ منه في هذا الباب كلُّه إبدال، والواقعُ منه في الباب الذي بعد هذا كلُّه نقلٌ، وأمَّا البابُ الثالث ـ وهو وقفُ حمزة ـ فوقَع فيه الأنواعُ الأربعة كما ستعرفه، وكلُّ نقلٍ يَلزمُه حذفُ الهمزة، وأمَّا الحذفُ فقد يكون دون نقلٍ كما عرفتَه في أوَّل الباب السابق، وقال أبو شامة: «وتخفيفُ الهمز يقع على ثلاثة أضرُب: نَقْل وإبدال وبَيْنَ بَيْنَ» انتهى[2]. فأسقَط [١٢٩/أ] الحذفَ.

وقدَّم الناظمُ البابَين السابقَين على هذه الأبواب لأنَّ مسهِّلِيها[3] أكثر،

---

(١) تصحَّفتْ في (ص) و(م) إلى: بنوعه.

(٢) إبراز المعاني ١/ ٣٨٦.

(٣) في (ص): «مسهِّلها»، وفي (ت): تسهيلها.

بخلاف هذه فإنَّ مسهِّلَها واحدٌ أوِ اثنان، وقدَّم هذا البابَ علَى الباب بعده لأنَّ الهمزَ فيه أكثرُ وأوسعُ مجالاً؛ لكونه فيه ساكناً ومتحركاً، بخلاف «باب النَّقْل» فإنَّه مختصٌّ بالمتحرِّك، وأخَّر «باب وقفِ حمزةَ وهشامٍ» إمَّا لصعوبته ودِقَّته، فقدَّم عليه من جنسِه ليتمرَّن الطالبُ في غيره، وإمَّا لأنَّ القراءةَ به متأخِّرةٌ عن القراءة بما تضمَّنه هذا البابُ والذي يَلِيه، وإمَّا لأنَّ تغييرَ الهمز فيه لا يكونُ إلّا في الوقف.

٢١٤ ـ إِذَا سَكَنَتْ فَاءً مِنَ الْفِعْلِ هَمْزَةٌ فَوَرْشٌ يُرِيهَا حَرْفَ مَدٍّ مُبَدِّلَا

أخبَر عن ورش أنَّه إذا سكنتِ الهمزةُ وهي فاءُ كلمةٍ أبدَلَها حرفاً يجانِسُ حركةَ ما قبلها، ولا يُتصوَّرُ ذلك فيها إلّا أن يتقدَّمَها مزيدٌ على كلمتها؛ لأنَّه لا يُبتدأ بساكن.

والمرادُ بفاء الفعل هنا أن تقابَلَ الهمزةُ في الميزان التصريفيِّ بالفاء، فقوله: فعل، ليس المرادُ به قَسِيمَ الاسمِ والحرفِ، بل كلمةٌ تضمَّنَتْ فاءً وعَيناً ولاماً، فتُبدَلُ بعد الفتحة ألفاً، وبعد الكسرة ياءً، وبعد الضمَّة واواً نحو: ﴿مَأْتِيًّا﴾[1] ﴿ائْتِ بِقُرْءَانٍ﴾[2] ﴿يُؤْمِنُونَ﴾[3]، وسواءٌ كانتِ الهمزةُ الواقعةُ فاءً في فعلٍ

(١) مريم ٦١.

(٢) يونس ١٥.

(٣) البقرة ٣ وغيرها.

أم اسم نحو: ﴿يُؤْمِنُ﴾[1] ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ﴾[2] ﴿بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾[3] ﴿وَالْمُؤْتُونَ﴾[4] و﴿مَأْكُولٍ﴾[5].

وقال أبو شامة: «ومعنى كونها فاءً للفعل أنَّ الكلمةَ التي فيها همزةٌ لو قدَّرتَها فعلاً لوقعتِ الهمزةُ موضعَ فائه، أي أوّلَ حروفه الأصول، وذلك نحو: ﴿مَأْتِيًّا﴾؛ لأنَّكَ لو قدَّرتَ هذا فعلاً لكان: أَتَى، ووزنُ أَتَى: فَعَل، فالهمزةُ موضعَ الفاء، وتقريبُه: كلُّ همزة ساكنة بعد همزةِ وصلٍ أو تاءٍ أو فاءٍ أو ميمٍ أو نونٍ أو ياءٍ أو واوٍ، نحو: ﴿لِقَاءَنَا ائْتِ بِقُرْءَانٍ﴾[6] ﴿ثُمَّ ائْتُوا صَفًّا﴾[7] ﴿الَّذِي اؤْتُمِنَ﴾[8] لأنَّ وزنَهما: افْعِل وافْتُعِل، و﴿يُؤْمِنُونَ﴾[9] ﴿فَأْتُوا﴾[10] ﴿مَأْتِيًّا﴾[11]

---

(١) البقرة ٢٣٢ وغيرها.

(٢) الشعراء ١١١.

(٣) يوسف ١٧.

(٤) النساء ١٦٢.

(٥) الفيل ٥.

(٦) يونس ١٥.

(٧) طه ٦٤.

(٨) البقرة ٢٨٣.

(٩) البقرة ٣ وغيرها.

(١٠) البقرة ٢٣ وغيرها.

(١١) مريم ٦١.

﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ﴾[١] ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ﴾[٢] ﴿وَأْتَمِرُواْ بَيْنَكُم﴾[٣] لأنَّ وزنَهما: وافْعُل وافْتَعِلوا، و﴿يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾[٤]» انتهى.[٥]

ففَهِم الشيخُ أنَّ قولَ الناظم: (مِنَ الْفِعْلِ) أنَّ المرادَ بالفعل قَسِيمُ الاسم والحرف.

وكلامُ أبي عبد الله محتمِلٌ؛ فإنَّه قال: «أخبَر أنَّ الهمزةَ إذا سكنتْ وكانت فاءً من الفعل» ثمَّ قال: «وفاءُ الفعل عبارةٌ عمَّا يقابِلُ الفاءَ ممَّا جُعل معياراً لمعرفة الأصليِّ من الزائد من لفظ الفعل، وذلك نحو الهمزة الساكنة الواقعة بعد همزة الوصل، نحو: ﴿ائْتِ﴾ ﴿وَأْمُرْ﴾ و﴿اؤْتُمِنَ﴾ ﴿وَأْتَمِرُواْ﴾[٦]، ألَا تَرىٰ أنَّ أوزانَها: افْعِل وافْعُل وافْتُعِل وافْتَعِلُوا، ونحوُ الهمزةِ الساكنة الواقعة بعد حرف المضارَعة، نحو: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾[٧] و﴿يُؤْتُونَ﴾[٨] و﴿يَأْلَمُونَ﴾[٩]

(١) البقرة ٥٥، الإسراء ٩٠.

(٢) طه ١٣٢.

(٣) الطلاق ٦.

(٤) الحجّ ٢٧.

(٥) إبراز المعاني ١/ ٣٨٦، ٣٨٧.

(٦) الطلاق ٦.

(٧) البقرة ٣ وغيرها.

(٨) النساء ٥٣ وغيرها. =

و﴿يَأْتُونَ﴾[1]، ألَا ترىٰ أنَّ أوزانَها : يُفعِلُون ويَفْعَلُون » ثمَّ ذكَر الهمزةَ الساكنة بعد ميم اسمِ الفاعل نحو : ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾[2] ﴿وَالْمُؤْتُونَ﴾[3]، واسمِ المفعول نحو : ﴿مَأْمُونٍ﴾[4] و﴿مَأْكُولٍ﴾[5] «ألَا ترىٰ أنَّ أوزانَها : مُفْعِلِين ومُفْعِلُون ومَفْعُول ».[6]

ثمَّ قال أبوشامة أيضاً : « ولا فَرْقَ بين أن [١٢٩/ ب] تكون هذه الحروفُ أوَّلَ الكلمة أو في وسَطها نحو : ﴿أَتَأْتُونَ الْفَٰحِشَةَ﴾[7] ﴿وَيَسْتَـْٔذِنُ فَرِيقٌ﴾[8] ﴿فَلَنَأْتِيَنَّهُم بِجُنُودٍ﴾[9] »[10]، يريدُ بالحروف السابقة للهمزة في الأمثلة المتقدِّمة.

=(٩) النساء ١٠٤ .

(١) التوبة ٥٤ .

(٢) البقرة ٢٢٣ وغيرها .

(٣) النساء ١٦٢ .

(٤) المعارج ٢٨ .

(٥) الفيل ٥ .

(٦) اللآلئ الفريدة لوحة ٨١/ أ.

(٧) النمل ٥٤ .

(٨) الأحزاب ١٣ .

(٩) النمل ٣٧ .

(١٠) إبراز المعاني ١/ ٣٨٧ .

وأَفهَمَ قولُه : (فَاءً) أنَّها متىٰ كانت عيناً أو لاماً لا تُبدَلُ، نحو : (رَأْس)[١] و﴿كَأْسٍ﴾ [٢] و﴿أَنبِئْهُمْ﴾ [٣]﴿ وَنَبِّئْهُمْ﴾[٤] و﴿نَبِّئْ عِبَادِي﴾[٥]، إلّا أنَّها لا تكون ساكنةً وهي لامٌ إلّا سكوناً عارضاً : إمَّا لجَزْم نحو : ﴿أَنبِئْهُمْ﴾ ، أو لوقفٍ نحو : ﴿مِنْ حَمَإٍ﴾[٦] ، لكن سيأتي أنَّه يُبدلُ عيناً في ألفاظٍ آخرَ الباب وهي : ﴿بِئْرٍ﴾ [٧] و﴿بِئْسَ﴾[٨] و﴿الذِّئْبُ﴾[٩] ، وإنَّما خَصَّ ورشٌ الهمزةَ بكونها فاءً لثلاثة أوجهٍ :

أحدُها : أنَّ مِن قاعدتِه تخفيفَ الهمزة المبتدَأة بنَقْل حركتِها إلىٰ ساكنٍ قبلها ، فأجرَى الساكنةَ المبتدأةَ مُجرَى المتحرِّكة في التغيير ، وقولي : «المبتدَأة» مجازٌ ؛ لأنَّه لا يُبتدأُ بساكن ، وإنَّما المرادُ أنَّها في مكانِ ما يُبتدأُ به لكونه أوَّلَ كلمة .

---

(١) الأعراف ١٥٠ ، مريم ٤ .

(٢) الإنسان ٥ .

(٣) البقرة ٣٣ .

(٤) الحِجْر ٥١ ، القمر ٢٨ .

(٥) الحِجْر ٤٩ .

(٦) الحِجْر ٢٨ .

(٧) الحجّ ٤٥ .

(٨) هود ٩٩ وغيرها .

(٩) يوسف ١٣ ، ١٤ ، ١٧ .

الثاني : أنَّه لَمَّا أبدَلها في نحو : أَأْمَنَ وأَأْتَىٰ وجوباً لوقوعها بعد مِثلها أبدَلها فيما لم تَلْقَ مِثلَها طرداً للباب ، كما حَذفتِ العربُ همزةَ « أَفْعَل » بعد حروف المضارَعة ، وإن كان الأصلُ في ذلك اجتماعُ همزتَين حالَ إسناده للمتكلِّم وحدَه ، ثمَّ حُمِل عليها سائرُ حروف المضارَعة ، وكما حذَفوا الواوَ من : يَعِدُ وتَعِد ونَعِد وأَعِدُ ، والأصلُ فيها : يَوْعِد ؛ لوقوع الواوِ بين ياءٍ وكسرة .

الثالث : أنَّ الفاءَ حقُّها أن تكون أوَّلَ الكلام محقَّقةً ، فلمَّا اتَّصَل بهذه الهمزةِ أحدُ الزوائد المقدَّم ذِكْرُها ـ سواءٌ كان زائداً واحداً نحو : ﴿ يُؤْمِنُ ﴾ و﴿مَأْتِيًّا﴾ أَمْ أكثر نحو : ﴿ وَيَسْتَـْذِنُ ﴾[1] ـ ثَقُلَتْ بذلك فناسَبها التخفيف .

قوله : (إِذَا) شَرْطيَّة ، جوابُها الفاءُ وما بعدها في قوله : (فَوَرْشٌ) ، و (هَمْزَةٌ) فاعلُ (سَكَنَتْ) .

و (فَاءً) نصبٌ علَى الحال ، وجاز ذلك ـ وإن كانت جامدةً وصاحبها نكرة ـ لأنَّها في تأويل مشتقّ ، أي سابقةً أو متقدِّمة ، ولأنَّ النكرةَ يُنصَبُ عنها الحالُ متقدِّمةً عليها ، وقيل : (فَاءً) نصبٌ علَى التشبيه بالظرف ، كأنَّه قيل : أوَّلاً .

و (وَرْشٌ) مبتدأ ، و (يُرِيهَا) خبرُه .

ويُرِي : يجوزُ أن يكون منقولاً بالهمزة من « رَأَىٰ » البَصَرِيَّة ، فيتعدَّىٰ لاثنَين أوَّلهما محذوفٌ تقديرُه : يُرِي الطالبَ أو السامعَ ، أو يُرِيكَها ، فلمَّا حُذف الأوَّلُ اتَّصَل الثاني بالفعل ، ولو صرَّح بالأوَّل ضميرَ خطابٍ جاز اتِّصالُ الثاني

(١) الأحزاب ١٣ .

وانفصالُه، أي يُرِيكَها ويُرِيكَ إيَّاها، و(حَرْفَ مَدٍّ) علىٰ هذا حالٌ، أي يُبَصِّرُكَ إيَّاها علىٰ هذه الصفة، كقولك: أَرَيْتُ زيداً عَمْراً فقيراً، وأَرَيْتُه إيَّاه غَنِيّاً، أي بَصَّرْتُه به فأَبْصَرَه في هاتَين الحالتَين. وفي جعلِها بَصَرِيَّةً نظرٌ؛ لأنَّ هذا من قَبيل المسموعات لا من قَبيل المبصَرات. وأن تكون منقولةً من «رأَىٰ» العِلْمِيَّة فتتعدَّىٰ لثلاثة أوَّلُها كان عاقلاً، فيكون الأوَّلُ محذوفاً أيضاً علىٰ نحو ما مَرَّ، و(حَرْفَ مَدٍّ) هو الثالث، والتقدير: يُعْلِمُكَها حَرْفَ مَدٍّ.

قوله [١٣٠/أ]: (مُبَدِّلَا) يُقرأ بكسر الدال ـ وهو الظاهر ـ حالاً من فاعل (يُرِيهَا) العائدِ علىٰ وَرْش، وبفتحِها علىٰ أنَّه حالٌ من (حَرْفَ مَدٍّ) أي حالَ كونه مبدَلاً من الهمزة.

وبَدَّل وأَبْدَل لغتان قُرِئ بهما، كأَنزَل ونَزَّل، وفي التشديد معنَى التكثير.[1]

وأسنَد الإراءَةَ لورش بصيغة الحال أو الاستقبال علىٰ تأويل أنَّ رُواةَ ورشٍ قائمون مقامَه ونائبون، فتعليمُهم بعِلْمه، فكأنَّه هو المعلِّمُ الآن، أو قال ذلك علىٰ حكاية الحال، والأصلُ: فورشٌ أَراها، بصيغة الماضي.

ثمَّ استثنىٰ لورشٍ مادَّةَ «الإيواء» فقال:

٢١٥ ـ سِوَىٰ جُمْلَةِ الْإِيواءِ وَالْوَاوُ عَنْهُ إِنْ   تَفَتَّحَ إِثْرَ الضَّمِّ نَحْوُ مُؤَجَّلَا

---

(١) جاءت هذه الجملة في النُّسَخ الثلاث مقحَمةً ضمن العبارة السابقة، وقد أثبتُّها في حقِّ موضعها.

أي كلُّ ما تصرَّف من هذه اللفظة، نحو قوله: ﴿وَتُـْٔوِي إِلَيْكَ مَن تَشَاءُ﴾[١] ﴿وَفَصِيلَتِهِ الَّتِي تُـْٔوِيهِ﴾[٢] ﴿فَأْوُواْ إِلَى الْكَهْفِ﴾[٣] ﴿مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ﴾[٤] ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾[٥] ﴿وَمَأْوَىٰكُمُ النَّارُ﴾[٦]، وسببُ استثنائه لهذه أنَّ الإبدالَ في «تُـْٔوِي» و«تُـْٔوِيهِ» أثقلُ من الهمز؛ لِما يؤدِّي إليه من واو ساكنة قبلها ضمَّة، ثمَّ واوٌ مكسورة، وقد أشار الناظمُ إلىٰ هذه العلَّة عند استثنائها لأبي عمرو حيث قال:[٧]

وَتُـْٔوِي وَتُـْٔوِيهِ أَخَفُّ بِهَمْزِهِ

ثمَّ أجرَى الباب مُجرىً واحداً.

وعلَّل بعضُهم ﴿الْمَأْوَىٰ﴾ و﴿مَأْوَىٰهُمْ﴾ و﴿وَمَأْوَىٰكُمْ﴾ ﴿وَمَأْوَىٰهُ﴾[٨] بأنَّه لو أبدَل لاجتمع ثلاثةُ أحرف من حروف العلَّة.

---

(١) الأحزاب ٥١.

(٢) المعارج ١٣.

(٣) الكهف ١٦.

(٤) آل عمران ١٩٧ وغيرها.

(٥) النازعات ٤١.

(٦) العنكبوت ٢٥ وغيرها.

(٧) البيت ٢١٩.

(٨) آل عمران ١٦٢ وغيرها.

فإن قيل : قد وُجد في قوله تعالىٰ : ﴿أَوْ ءَاوِي إِلَىٰ رُكْنٍ﴾[١] ثلاثةُ أحرف من حروف العلَّة، وأحدُها مبدَلٌ من همزة، فليكُن هذا مثلَه أيضاً، أو فليَمتنع في ذاك ؟

وأُجيبَ بأنَّ البدلَ في ﴿ءَاوِي﴾ واجبٌ من حيث إنَّها همزةٌ ساكنة بعد أخرىٰ مفتوحةٍ، فهو من باب : أَأْمَن وأَأْتَي ونحوهما .

ثمَّ أخَذَ الناظمُ يذكُر لورشٍ نوعاً آخرَ من الهمز يُبدَلُ له واواً، وهو الهمزة المفتوحة بعد ضمَّة إذا وقعتْ فاءَ الفعل أيضاً؛ لأنَّ الضميرَ في (تَفَتَّحَ) يعودُ علىٰ الهمز بقيده الأوَّل، وقد مثَّله بقوله : ﴿كِتَـٰبًا مُّؤَجَّلًا﴾[٢] ومثلُه ﴿يُؤَاخِذُكُمْ﴾[٣] ﴿وَيُؤَخِّرَكُمْ﴾[٤] ﴿وَلَن يُؤَخِّرَ اللهُ﴾[٥] ﴿يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ . لَّا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾[٦] ﴿يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ﴾[٧] ﴿وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ﴾[٨] .

---

(١) هود ٨٠ .

(٢) آل عمران ١٤٥ .

(٣) البقرة ٢٢٥ وغيرها .

(٤) إبراهيم ١٠ .

(٥) المنافقون ١١ .

(٦) آل عمران ٧٥ .

(٧) النور ٤٣ . وجاء هذا المثال في النُّسَخ الثلاث : «يؤلِّف بين الْمَرْء» وهو سهو .

(٨) التوبة ٦٠ .

ومثَّل أبو شامة بـ﴿فُؤَادَكَ﴾[1] وهو سهوٌ؛ لأنَّ الهمزةَ فيه عينُ الكلمة[2] وكلامُنا فيما كانت فيه فاءً[3]، فهمزة ﴿فُؤَادَكَ﴾ لا تُبدَلُ أَلْبَتَّةَ، وهذا قياسُ كلِّ همزة فُتحتْ بعد ضمَّة؛ لأنَّ التسهيلَ متعذِّرٌ لِما تقدَّم في ﴿نَشَاءُ أَصَبْنَـٰهُمْ﴾[4].

والحاصلُ أنَّ ورشاً لا يُبدِلها واواً إلَّا بثلاثة شروط:

الأوَّل: أن تكون فاءَ الكلمة.

والثاني: أن تُفتح.

والثالث: أن يُضمَّ ما قبلها.

والثلاثةُ مفهومة من قوله: (إِنْ تَفَتَّحَ إِثْرَ الضَّمِّ) فإنَّ فاعلَ (تَفَتَّحَ) ـ كما تقدَّم ـ عائدٌ علَى الهمز المتقدِّم، وهو فاءُ الكلمة، وقد نصَّ علَى الفتح وعلى كونه إِثْرَ ضمٍّ، فلو كانت غيرَ فاءٍ، بأن كانت عيناً، نحو: ﴿بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ﴾[5]

---

(١) هود ١٢٠، الفرقان ٣٢.

(٢) «الكلمة» من (ص) فقط.

(٣) لم أجد في «إبراز المعاني» لأبي شامة ما نسبَه المصنِّفُ هنا إليه، بل وجدتُ عكسَ ذلك، وهو قول أبي شامة: «وأمَّا نحو: ﴿وَالْفُؤَادَ﴾ و﴿بِسُؤَالِ﴾ فالهمزةُ فيه عَينُ الفعل فلا يُبدِلها» اهـ. (إبراز المعاني ١/ ٣٩٠).

(٤) الأعراف ١٠٠. وانظر ما تقدَّم في شرح البيت ٢١٠، ص ٨١٤.

(٥) صٓ ٢٤.

﴿لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ﴾ [1] ، أو لاماً، نحو: ﴿لُؤْلُؤًا﴾ [2] ، أو كانت غيرَ مفتوحة، نحو: ﴿تَؤُزُّهُمْ﴾ [3] ﴿وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا﴾ [4] ، أو لم يكن [١٣٠/ ب] قبلها ضمةٌ نحو: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾ [5] ﴿فَأَذَّنَ﴾ [6] لم يُبدِل في شيء من ذلك، وإنَّما اشترَط ورشٌ تلك الشروطَ لوجوه:

أحدها: أنَّه قصَد تخفيفَ ما كان المتحرِّكُ فاءً للعلَّة التي قصَد في تخفيف ما كان من الساكنة كذلك، وقصَد أن يجعَلَ تخفيفَها [7] متناسباً في طريقة البدل فلم يتأتَّ ذلك إلّا فيما كان مفتوحاً بعد ضمّ.

والثاني: أنَّه لَمَّا قصَد تخفيفَ الفاء لما ذُكر وجَدها على قِسمَين: قِسمٌ قياسُه البدل [8] نحو: ﴿مُؤَجَّلًا﴾ فأبدَل فيه، وقِسمٌ قياسُه التسهيلُ نحو:

---

(١) الفرقان ٣٢.

(٢) الإنسان ١٩.

(٣) مريم ٨٣.

(٤) البقرة ٢٥٥.

(٥) الأعراف ١٦٧، إبراهيم ٧.

(٦) الأعراف ٤٤.

(٧) تصحَّفتْ في (ص) و(م) إلى: تحقيقها.

(٨) في (ص) و(م): «قياسه البدل فلم يتأتَّ»، وهو سهو بسبب انتقال النظر إلى الجملة السابقة.

﴿تَأَذَّنَ﴾ و﴿فَأَذَّنَ﴾[١] و﴿مَئَابِ﴾[٢] و﴿مَئَارِبُ﴾[٣]، إلَّا أنَّ الغالبَ عليه وجودُ الساكن بعده نحوُ هذه الأمثلة، فلم يسهِّل؛ لِمَا يؤدِّي إليه التسهيلُ من القرب من الجمع بين الساكنَين، وحمَل علىٰ ذلك ما لا ساكنَ بعده، نحو: ﴿فَأَكَلَهُ الذِّئْبُ﴾[٤] طرداً للباب.

والثالث: أنَّه لو خفَّف نحو قوله: ﴿أَن يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ﴾[٥]، و﴿مَئَارِبُ﴾[٦] و﴿تَؤُزُّهُمْ﴾[٧] للزمه تسهيلُ ذلك، وإنَّما مذهبُه الإبدالُ في همز فاء الفعل، فلم يَخرج عنه الناظم، وقد رُوي عن ورش تسهيلُ باقي الباب وهمزُ فاء الفعل علىٰ ما يقتضيه القياس، والأوَّلُ هو المشهور.

قوله: (سِوَىٰ جُمْلَةٍ) مستثنىً من مفعولِ قوله: «يُرِيهَا حَرْفَ مَدٍّ»[٨] وتقدَّم نظيرُه.

---

(١) تحرَّف هذا المثال في (ص) إلىٰ: مؤذن.

(٢) الرعد ٢٩ وغيرها. وتصحَّف هذا المثال في (ص) و(م) إلىٰ: ومات.

(٣) طه ١٨.

(٤) يوسف ١٧.

(٥) المدثّر ٣٧.

(٦) طه ١٨.

(٧) مريم ٨٣.

(٨) البيت السابق.

قوله : (وَالْوَاوُ) مبتدأ، و(عَنْهُ) خبره، وفي الضمير قولان: أحدهما أنَّه ضميرُ الهمز، أي والواوُ كائنةٌ [ونائبةٌ [١] عنه، أي عن الهمز، ويجوز أن يكونَ الضميرُ في (عَنْهُ) لورش، أي والواوُ كائنةٌ] [٢] ومرويَّة عن ورش، والأوَّلُ أَوْلىٰ لتناسُبِ الضميرَين.

قوله : (إِثْرَ الضَّمِّ) نصبٌ علىٰ الظرف، ويقال: إِثْرَ وأَثَر [٣]، كحِمْل وحَمَل [٤] والمشهورُ الثاني، ولذلك جاء القرآنُ عليه. [٥]

وجوابُ (إِنْ تَفَتَّحَ) محذوفٌ لدلالة ما تقدَّم عليه، وهو الجملةُ من قوله: (وَالْوَاوُ عَنْهُ)، ولا جائزٌ أن يكونَ جواباً مقدَّماً لخُلُوِّه من الفاء.

قوله : (نَحْو) يُقرأ بالنصب؛ علىٰ التشبيه بالظرف، أو منصوبٌ بإضمار

(١) تصحَّفتْ في (ص) إلىٰ: وناتئة.

(٢) سقط ما بين الحاصرتَين من (ت).

(٣) وفي اللسان (أثر): «وخرجتُ في إِثْره وفي أَثَره، أي بَعْدَه» اهـ.

(٤) لم أجد في اللسان (حمل) أنَّ حِمْل وحَمَل بمعنىً واحد، بل فيه: «والحِمْل: ما حُمِل .. والحَمَل: الخروف.. والحَمَل: السَّحابُ الكثير الماء. والحَمَل: بُرْج من بُروج السماء .. والحَمَل: النَّوْء» اهـ.

(٥) يُشير المصنِّفُ هنا إلىٰ قول الله تعالىٰ: ﴿مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾ طه ٩٦، وقوله: ﴿مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ﴾ الفتح ٢٩، وقوله: ﴿عَلَىٰ أَثَرِي﴾ طه ٨٤.
وقرأ رُوَيْسٌ عن يعقوبَ الموضعَ الأخير: ﴿عَلَىٰ إِثْرِي﴾ بكسر الهمزة وإسكان الثاء.
انظر: النشر ٢/ ٣٢١.

أَعْني، ومرفوعاً علىٰ أنَّه خبرُ مبتدأ مضمَر، أي هو نَحْوُ، وهذا نافعٌ جدّاً؛ فإنَّه يقعُ في عبارة المصنِّفين كثيراً.

قوله: (مُؤَجَّلَا) في موضع جرٍّ بالإضافة، لكنَّه أتىٰ به منصوباً للحكاية.

٢١٦ ـ وَيُبْدَلُ لِلسُّوسِيِّ كُلُّ مُسَكَّنٍ مِنَ الْهَمْزِ مَدّاً غَيْرَ مَجْزُومٍ اُهْمِلَا

أخبَر عن السُّوسيِّ أنَّه يُبدَلُ له كلُّ همزة ساكنة، سواءٌ كانت فاءً نحو ما تقدَّم لورش من ﴿ ائْتِ ﴾[1] و﴿ الَّذِي اؤْتُمِنَ ﴾[2]، أو عيناً نحو: (رَأْس)[3] و﴿ بِئْسَ ﴾[4] و﴿ لُؤْلُؤًا ﴾[5]، أو لاماً نحو: ﴿ جِئْتَ ﴾[6] و﴿ شِئْتَ ﴾[7] و﴿ فَادَّارَءْتُمْ ﴾[8]، وإبدالُها بحرف يجانِسُ حركةَ ما قبلها كما تقدَّم في الأمثلة من إبدالها بعد الفتحة ألفاً، وبعد الكسرة ياءً، وبعد الضمَّة واواً، إلّا ماسيأتي استثناؤُه.

---

(١) يونس ١٥.

(٢) البقرة ٢٨٣.

(٣) الأعراف ١٥٠، مريم ٤.

(٤) هود ٩٩ وغيرها.

(٥) الإنسان ١٩.

(٦) البقرة ٧١ وغيرها.

(٧) الأعراف ١٥٥ وغيرها.

(٨) البقرة ٧٢.

وهذا الإبدالُ محكيٌّ عن أبي عمرو نَفْسِه، كذا نقَل[1] صاحبُ «التيسير» [١٣١ / أ] وغيرُه، وأفرَده الدانيُّ في باب مستقلٍّ غيرَ باب ورش.[2]

قال السخاويُّ: «أمَّا قوله: (وَيُبْدَلُ لِلسُّوسِيِّ) فلأنَّ القراءةَ [به][3] وقعتْ من طريقه لا من طريق الدُّوريِّ، وعنِ السُّوسيِّ اشتُهر ذلك اشتهاراً عظيماً دون غيره».[4]

وقال الدانيُّ: «اعلم أنَّ أبا عمرو كان إذا قرأ في الصلاة أو أَدْرَج قراءتَه أو أدغَم لم يَهمز كلَّ همزةٍ ساكنة» انتهىٰ.[5] ففُهِم أنَّه إذا قرأ في غير هذه الأحوال لم يُبدلها[6]، وممَّن نسبَه إلى السُّوسيِّ وحدَه ابنُ الفحَّام في تجريده[7]، وابنُ

---

(١) في (ص) و(م): فعل.

(٢) وهو باب ذِكْر مذهب أبي عمرو في ترك الهمز، كما في «التيسير» للدانيِّ ص٣٦.

(٣) تكملة من إبراز المعاني ١/ ٣٩٠.

(٤) إبراز المعاني ١/ ٣٩٠. والاشتهارُ المشار إليه باعتبار ما ذكَره الدانيُّ في «التيسير»، وهو الذي نظَمه الشاطبيُّ، وإلّا فإنَّ إبدالَ الهمز الساكن مرويٌّ من طريق الدُّوريِّ أيضاً من كتب عِدَّة غير «التيسير» و«الشاطبيَّة». انظر: النشر ١/ ٢٧٦.

(٥) التيسير ص ٣٦.

(٦) في النُّسَخ الثلاث: «أبدَلها»، وهو سهو واضح، والصواب ما أثبتُّه. انظر: النشر ١/ ٣٩٢.

(٧) التجريد ص ١٨١.

شُريح في تذكيره.[1]

ولم يَخُصَّ السُّوسيُّ الهمزةَ بكونها فاءً كما فعَل ورش؛ لأنَّ العلَّةَ واحدة ولم يَعتبر ما اعتبَر ورشٌ من العلَّةِ المقتضية للتخصيص كما عرفتَه، وإنَّما خَصَّ الساكنةَ دون المتحرِّكة لوجهَين:

أحدهما: أنَّ الساكنةَ يَجري تخفيفُها مَجرىً واحداً في البدل، والمتحرِّكةُ تخفيفُها يتنوَّع، واعتبارُ ما يَجري على سَنَنٍ واحد أَوْلى من اعتبار ما يَجري على طُرُق مختلفة، فلذلك خفَّف الساكنةَ ـ وإن كانتِ المتحرِّكةُ أثقلَ منها ـ إيثاراً لجَرَيان اللسان على طريق واحد.

والثاني: أنَّ الساكنةَ أثقلُ من المتحرِّكة، قال [أبو شامة][2]: «وهذا من خصائص الهمز»[3] متحرِّكُه أخفُّ من ساكنِه، واستدلُّوا على أنَّ الساكنةَ أثقلُ أنَّها لا تَخرجُ إلّا مع حبس النَّفَس؛ لعدم حركةٍ تُعينُها علَى الخروج، ولهذا يَستصعِب على كثير من الناس بيانُها حال الوقف، بخلاف المتحرِّكة فإنَّها لا

---

(١) في النُّسَخ الثلاث: «في تذكرته» وهو تصحيف؛ إذ إنَّ كتاب ابن شُريح هو «التذكير» كما نصَّ عليه ابنُ الجزريّ في «غاية النهاية» ٢/ ١٥٣، وابنُ خير الإشبيليُّ في فهرسته ص٣٢، و«التذكير» من الكتب المفقودة فيما أعلم، وقد نَصَّ ابنُ شُريح على إبدال الهمز الساكن للسُّوسيِّ عن أبي عمرو في كتابه «الكافي» ص ٢٦، والله أعلم.

(٢) تكملة لازمة.

(٣) إبراز المعاني ١/ ٣٩١.

يَحتبس معها النَّفَسُ لوجود ما يُعينُها من الحركة .

قال أبو شامة بعد أن ذكَر ما هو بمعناه : « وهذا مُدْرَكٌ بالحِسّ » .[١]

قلتُ : وفيه نظر .[٢]

واستدَلُّوا أيضاً بإبدالها ساكنةً بعد أخرىٰ مِثلِها إجماعاً، بخلاف المتحرِّكة فإنَّ فيها خلافاً كما تقدَّم، وقد يُجاب عن هذا بما تقدَّم من الفَرْق .

وضعَّف أبو شامة كونَ الساكنةِ أخفَّ « بإسكان أبي عمرو ﴿بَارِئْكُمْ﴾[٣] طالباً للتخفيف، وبقَولِ النحويِّين : إنَّ سكونَ الوسط يقاوِمُ أحدَ سببَيْ منعِ الصرف، ولم يفرِّقوا بين حرفٍ وحرف » انتهىٰ .[٤]

والصحيحُ أنَّ المتحركةَ أثقل، ويَدُلُّ له أنَّ المتحرِّكةَ إذا لُفِظ بها لُفِظ بصوتها وبصوت حركتِها، وحركتُها كحرفٍ ناقص، واللفظُ بحرف واحدٍ أخفُّ من اللفظ بحرفٍ وبعضِ آخَر .

والمرادُ بـ« المجزوم » أن يكونَ الجزمُ حالاً في نَفْس الهمزة، وإنَّما قلتُ ذلك

---

(١) إبراز المعاني ١/ ٣٩١ .

(٢) سيذكُر المصنِّفُ وجهةَ نظره في أنَّ الهمزةَ المتحرِّكة أثقلُ من الساكنة في الفقرة الآتية .

(٣) البقرة ٥٤ .

(٤) إبراز المعاني ١/ ٣٩١ .

لأنِّي رأيتُ مَن تركَ البدلَ في قوله تعالىٰ: ﴿نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا﴾[1] فسألتُه، فقال: لأنَّه مجزوم. ورأيتُ أبا شامة قد نصَّ علىٰ بدل مِثلِ هذا خوفَ وَهْمِ بعضِ مَن لا عِلْمَ عنده[2] فقال: «قوله تعالىٰ: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾[3] يُبدِلُ الهمزةَ، ليس من المستثنىٰ؛ لأنَّ سكونَ الهمز فيه لأَجْلِ ضميرِ الفاعل لا للجَزْم» انتهىٰ[4]. ولا يَتوهَّمُ هذا إلّا مَن لا معرفةَ له بالعربيَّة.

فإن قلتَ: أيضاً السكونُ في ﴿أَسَأْتُمْ﴾ عارض، فكيف اعتُدَّ به إجماعاً؟

فالجوابُ: أنَّ سكونَ ما اتَّصلَ بضميرِ الفاعل [١٣١/ ب] آكَدُ[5]، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك.

قوله: (كُلُّ مُسَكَّنٍ) قائمٌ مقام الفاعل، و(لِلسُّوسِيِّ) متعلِّقٌ بـ(يُبْدَلُ).

قوله: (مِنَ الْهَمْزِ) صفةٌ لـ(مُسَكَّنٍ) علىٰ جهة البيان.

قوله: (مَدّاً) مفعولٌ ثانٍ لـ(يُبْدَلُ) لَمَّا قام أوَّلُ المفعولَين مقامَ الفاعل بَقِيَ ثانيهما منصوباً.

---

(١) البقرة ١٠٦.

(٢) في (ت): من لا علم له.

(٣) الإسراء ٧.

(٤) إبراز المعاني ١/ ٣٩٣.

(٥) أي آكَدُ مِمَّا انفصل فيه الجازمُ عن الفعل، في نحو: ﴿إِن نَّشَأْ﴾، وسيأتي في كلام المصنِّف مزيدُ بيان لهذا عند شرح البيت الآتي.

قوله: (غَيْرَ مَجْزُومٍ) منصوبٌ على الاستثناء من قوله: (كُلُّ مُسَكَّنٍ مِنَ الْهَمْزِ).

قوله: (أُهْمِلَ) في موضع جرٍّ صفةً لـ(مَجْزُومٍ)، أي مُهْمَلٌ من الإبدال.

ثمَّ بيَّن المستثنى فقال:

٢١٧ ـ تَسُؤْ وَنَشَأْ سِتٌّ وَعَشْرٌ يَشَأْ وَمَعْ يُهَيِّئْ وَنَنسَأْهَا يُنَبَّأْ تَكَمَّلَا

جميعُ المستثنى للسُّوسيِّ سبعةٌ وثلاثون حرفاً، وتنقسم ثلاثةَ أقسام: قِسمٌ سكونُه لأَجْل الجَزْم، وقِسمٌ سكونُه للوقف المحمولِ على الجَزْم، وقِسمٌ سكونُه لغيرهما. وقسَّمه أبو شامة خمسةَ أقسام: ما سكونُه علامةٌ للجَزْم، وما سكونُه علامةٌ للبناء، وما همزُه أخفُّ من إبداله، وما تركُ همزِه يُلبِسُه[1] بغيره، وما يُخرِجه الإبدالُ من لغةٍ إلى غيرها.[2]

والتقسيمُ الأوَّلُ أخصَر، وما ذكَره من الخِفَّة واللَّبْس والخروجِ عِلَلٌ لا أقسامٌ كما ستَعرفُه.

ذكَر منها في هذا البيت تسعةَ عشرَ سكونُها لأَجْل الجَزْم، وهي:

(تَسُؤْ) في ثلاثة مواضع: ﴿تَسُؤْهُمْ﴾ في آل عمران [١٢٠] والتوبة [٥٠]، و﴿تَسُؤْكُمْ﴾ في المائدة [١٠١]، ولَمَّا اختلَف مفعولُه أطلَقه في قوله: (تَسُؤْ)،

(١) تصحَّفتْ في (ص) و(ت) إلى: للتشبيه، وفي (م) إلى: للنسبه، والتصويب من إبراز المعاني ١/ ٣٩٦.

(٢) إبراز المعاني ١/ ٣٩٦.

ولو قال: «تَسُؤْهُمْ» أو «تَسُؤْكُمْ» لفاتَه الآخَرُ، ولو ذكَرهما معاً لطال اللفظُ، فاختصَر وعَمَّ.

و(نَشَأْ) بالنون في ثلاثة مواضعَ أيضاً: ﴿إِن نَّشَأْ نُنزِلْ﴾[1] في الشعراء [٤]، ﴿إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ﴾ في سبأ [٩]، ﴿إِن نَّشَأْ نُغْرِقْهُمْ﴾ في «يسٓ» [٤٣]، فهذه ستُّ كلمات، فقوله: (ستٌ) صفةٌ لـ(تَسُؤْ ونَشَأْ) معاً، وليس في لفظه ما يبيِّنُ أنَّ كلَّ واحدٍ منهما ثلاثة، يجوزُ أن يتفاوتا في العدد، والمجموعُ ستَّة، على أنَّه يحتملُ أيضاً أن يكون (ستٌ) صفةً لقوله: (ونَشَأْ) فقط، وإنَّما يُعرَف ذلك بطريق الواقع.

قوله: (وعَشْرُ يَشَأْ) أي من المستثنى أيضاً ﴿يَشَأْ﴾ بالياء، في عشرة مواضع، وهي: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ في النساء [١٣٣] وفي الأنعام [١٣٣] وإبراهيم [١٩] وفاطر [١٦]، و﴿مَن يَشَإِ اللهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ﴾ كلاهما في الأنعام أيضاً [٣٩]، ﴿إِن يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ أَوْ إِن يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ﴾ كلاهما في الإسراء [٥٤]، ﴿فَإِن يَشَإِ اللهُ يَخْتِمْ﴾ ﴿إِن يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ﴾ كلاهما في الشورى [٢٤، ٣٤]، وكلُّها ظاهرُ الجَزْم إلّا ﴿مَن يَشَإِ اللهُ﴾ في الأنعام [٣٩] و﴿فَإِن يَشَإِ اللهُ﴾ في الشورى [٢٤]، فإنَّهما كُسِرا لالتقاء الساكنَين، لكن متى وُقف عليهما ظهَر جزمُهما.

---

(١) قرأ أبوعمرو: ﴿نُنزِلْ﴾ بإسكان النون الثانية وتخفيف الزاي. انظر: التيسير ص٧٥.

ومن جُملتها أيضاً: ﴿وَيُهَيِّئْ لَكُمْ﴾ في الكهف [١٦]، و﴿نَنسَأْهَا﴾[١] في البقرة [١٠٦]، و﴿يُنَبَّأْ﴾ في النجم [٣٦].

فهذه تسعَ عشرةَ كلمةً.

وقوله: (تَكَمَّلَ) أي تكمَّلَ المجزومُ، ولم يَستوعبِ الدانيُّ ذِكْرَ مواضعِها ولا حصرَها، فذلك من زيادات القصيد.

وإنَّما استُثنيَ المجزومُ لوجهَين:

أحدهما: أنَّ السكونَ عارض؛ لأنَّ الأصلَ الحركة، ولَمَّا اعتُبر الأصلُ فكأنَّ [١٣٢/ أ] الحركةَ موجودة، ولو كانت موجودةً لحقَّقها.[٢]

والثاني: أنَّ الهمزةَ قد طرأ عليها تغييرٌ، وهو تسكينُها بالجازم، فلو أُبدلَتْ لطرأ عليها تغييرٌ آخَر، ولذلك اجتُنب.

واعترَض أبوشامة على العلَّتين بنحو: ﴿جِئْتُمْ﴾[٣] و﴿شِئْتُمْ﴾[٤]، يعني أنَّ السكونَ عارضٌ لاتِّصال الفعل بتاء الفاعل، ولو أُبدِل لطرأ عليه إعلالٌ

(١) قرأها أبوعمرو: ﴿نَنسَأْهَا﴾ بفتح النون الأُولىٰ والسين وهمزةٍ ساكنة بعدها. انظر: التيسير ص ٧٦.

(٢) تصحَّفتْ في (ص) و(ت) إلىٰ: لخفَّفها.

(٣) يونس ٨١، مريم ٨٩.

(٤) البقرة ٥٨ وغيرها.

آخَر، فكان ينبغي أن لا يُبدَلَ لوجود العلَّتين معاً، لكنَّه أُبدِل اتِّفاقاً.[(١)]

ولقائلٍ أن يقول: الفَرْقُ بينهما أنَّ السكونَ في ﴿جِئْتُمْ﴾ وبابِه أقوىٰ سبباً منه في المجزوم؛ وذلك أنَّ الجازمَ عاملٌ منفصل من المجزوم وليس شديدَ الاتِّصال بمجزومه، بخلاف سكونِ الفعل لتاء الفاعل، فإنَّه متَّصلٌ بالفعل وهو كالجزء منه، ويدلُّ عليه وقوعُ علامة الإعراب بعده في الأمثلة الخمسة نحو: يَفْعَلُونَ[(٢)] كما هو متقَنٌ في عِلم الإعراب.

ثمَّ قال أبو شامة: «فالأَوْلىٰ أن يقال: حافَظ علىٰ ما سكونُه علامةُ الإعراب فلم يُغيِّره» قال: «ويَرِدُ عليه ما روي من إسكانه علامتَيِ الإعراب في الرفع والجرِّ من نحو: ﴿يَأْمُرْكُمْ﴾[(٣)] و﴿بَارِئْكُمْ﴾[(٤)]، ولكنَّ الأصحَّ عنه أنَّه كان يَختلسُ الحركةَ في ذلك فتوهَّم بعضُ الرواة أنَّها سكون».[(٥)]

---

(١) إبراز المعاني ١/ ٣٩٢.

(٢) وذلك في: يَفْعَلُونَ، تَفْعَلُونَ، يَفْعَلَانِ، تَفْعَلَانِ، تَفْعَلِينَ، فعلامةُ الإعراب فيها ـ وهي ثبوتُ النون رفعاً وحذفُها نصباً وجزماً ـ جاء بعد الضمير، فكأنَّ الضميرَ صار من الحروف الأصليَّة للفعل بخلاف الجزم في نحو: ﴿إِن نَّشَأْ﴾، والله أعلم.

(٣) البقرة ٦٧ وغيرها.

(٤) البقرة ٥٤.

(٥) إبراز المعاني ١/ ٣٩٣. وموضوع دعوىٰ توهُّم الرواة الإسكانَ عن أبي عمرو أمرٌ قديم كثُر حولَه الجدلُ، والروايةُ به ثابتةٌ كما نَصَّ علىٰ ذلك إمامُ القرّاء الحافظُ ابنُ الجزريِّ وانتصَر له، وبيَّن وجهَه في العربيَّة في كتابه «النشر» ٢/ ٢١٣.

قلتُ: يعني أنَّه يُعترَضُ علىٰ قوله: «حافَظ علىٰ سكون الإعراب» [بإسكانه ﴿يَأْمُرْكُمْ﴾ و﴿بَارِئْكُمْ﴾ فإنَّه لم يحافِظ علىٰ حركة الإعراب][1]، وإذا كان لا يحافِظُ علىٰ حركة الإعراب التي هي أقوىٰ فألّا [2] يحافِظَ علىٰ سكون الإعراب الذي هو أَضعفُ أَوْلىٰ.

وقد يُجابُ بأنَّ الحركةَ لَمَّا كانت قويةً استُغنيَ عن المحافظة عليها بقوَّتِها وهذا الجوابُ أحسنُ من جوابِه بقوله: «لكنَّ الأصحَّ» إلىٰ آخِره؛ فإنَّ فيه دَفْعاً لِما ثبَت روايةً.

قوله: (تَسُؤْ ونَشَأْ) يجوز أن يكون خبرَ مبتدأ مضمَر، أي هو: تَسُؤْ ونَشَأْ و(سِتٌّ) نعتُهما كما تقدَّم، أو بدلٌ ممَّا قبله. ويجوز أن يكون (تَسُؤْ) مفعولاً به، أي أعني (تَسُؤْ)، و(سِتٌّ) ـ علىٰ هذا ـ خبرُ مبتدأ مضمَر.

قوله: (وَعَشْرُ) يجوز أن يُقرأ بالرفع عطفاً علىٰ (تَسُؤْ) إن جعلتَه خبرَ مبتدأ مضمَر، وبالنصب إن جعلتَه منصوباً بإضمار أَعْني.

وأضاف (عَشْرُ) إلىٰ (يَشَأْ) إضافةَ العدد لمعدوده، ولو نُوِّن لجاز علىٰ أن يكون (يَشَأْ) خبرَ مبتدأ مضمَر، أي هي ﴿يَشَأْ﴾، أو منصوباً بإضمار أَعْني، أو بدلاً من (عَشْرٌ) إلّا أنَّه كان يُوهِم عطفَه علىٰ (سِتٌّ) فيُتوهَّمُ أنَّ قوله: (تَسُؤْ

(١) سقط ما بين الحاصرتَين من (م).

(٢) تحرَّفتْ في (ت) إلىٰ: فلأن.

وَنَشَأَ) مجموعُهما ستٌّ وعشر، أو يُوهِمُ أن يكون (تَسُؤْ) [ستّاً] [١] و(نَشَأَ) عشراً.

قوله: (وَمَعْ يُهَيِّئْ) حال من (يُنَبَّأْ)، و(نَنسَئْهَا) عطفٌ علىٰ (يُهَيِّئْ)، و(يُنَبَّأْ) عطفٌ علىٰ (تَسُؤْ) وما بعده، والتقديرُ: و﴿يُنَبَّأْ﴾ كائناً مع ﴿يُهَيِّئْ﴾ و﴿نَنسَئْهَا﴾، ففصَلَ بالحال بين حرف العطف وما عطَفه، وهي مسألةُ خلاف: هل يُفصَل بين حرف العطف وما عُطف إذا كان علىٰ حرف واحد، إذا كان الفاصلُ ظرفاً أو عديلَه؟ والصحيحُ جوازُه. [٢]

قوله: (تَكَمَّلَا) مستأنَفٌ للإخبار بأنَّ القِسمَ الأوَّلَ ـ وهو المجزوم ـ قد تَكمَّلَ ولم يَبْقَ منه شيء. [١٣٢/ب]

ثمَّ ذكَر القِسمَ الثاني فقال:

٢١٨ ـ وَهَيِّئْ وَأَنْبِئْهُمْ وَنَبِّئْ بِأَرْبَعٍ وَأَرْجِئْ مَعاً وَاقْرَأْ ثَلَاثاً فَحَصِّلَا

جميعُ ما [٣] ذكر في هذا البيت ممَّا استُثنيَ للسُّوسيِّ فلم يُبدَل إحدىٰ عشرةَ كلمةً، وهي:

---

(١) تكملة يقتضيها السياق.

(٢) قال ابنُ مالك: «وقد يُفصَل بين العاطف والمعطوف إن لم يكن فعلاً بظرفٍ أو جارٍّ ومجرور، ولا يُخَصُّ بالشِّعر خلافاً لأبي عليّ، وإن كان [أي المعطوف] مجروراً أُعيد الجارُّ أو نُصِب بفعل مُضمَر» اهـ. شرح التسهيل ٣/ ٣٧٩.

(٣) «جميعُ ما» من (ص) فقط.

﴿وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ في الكهف [١٠]، و﴿أَنبِئْهُم بِأَسْمَائِهِمْ﴾ في البقرة [٣٣]، و(نَبِّئْ) أربعة أحرف: ﴿نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ﴾ في يوسف [٣٦]، ﴿نَبِّئْ عِبَادِي﴾ ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ﴾ كلاهما في الحِجْر [٤٩، ٥١] ﴿وَنَبِّئْهُمْ أَنَّ الْمَاءَ قِسْمَةٌ﴾ في «اقتربتِ الساعةُ»[1]، ولَمَّا اختلَف ما اتَّصل بـ﴿نَبِّئْ﴾ ذكَره مطلَقاً كما تقدَّم في قوله: (تَسُؤْ). و﴿أَرْجِئْهُ وَأَخَاهُ﴾ في الأعراف [١١١] والشعراء [٣٦]، ﴿اقْرَأْ كِتَابَكَ﴾ في الإسراء [١٤]، ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ ﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ﴾ كلاهما في العَلَق [١، ٣].

فهذه إحدىٰ عشرةَ لفظةً قد عرَفتَ محالَّها.

وسببُ استثنائِه هذه ما تقدَّم في المجزوم، وفيه من البحث ما تقدَّم.[2]

قوله: (وَهَيِّئْ) فيه ثلاثةُ أوجُه: العطفُ علىٰ «مَجْزُومٍ»[3] فيكونُ داخلاً في حيِّز أداة الاستثناء، أي غيرَ مجزومٍ وغيرَ ﴿هَيِّئْ﴾ وما بعده.

والثاني: أنَّه مبتدأٌ وما بعده من البيتَين عطفٌ عليه، والخبرُ قولُه:[4]

.... كُلُّهُ تَخَيَّرَهُ أَهْلُ الْأَدَاءِ....

الثالث: أنَّه منصوبٌ بإضمار فعل، أي واستَثْنِ له هذه الألفاظ، ودَلَّ علىٰ هذا

---

(١) القمر ٢٨.

(٢) انظر شرح البيتَين ٢١٦، ٢١٧، ص ٨٤٣ وما بعدها.

(٣) البيت ٢١٦.

(٤) البيت ٢٢٠.

الفعل ما تقدَّم من الاستثناء في البيت السابق .

قوله : (بَأَرْبَعٍ) حالٌ من (نَبِّئْ) أي ملتبِساً بهذا العدد .

قوله : (مَعاً) حالٌ من (أَرْجِئْ) ، يعني لورودِه في موضعَين .

قال أبو شامة : « و﴿ أَرْجِئْهُ ﴾ في الأعراف و الشعراء ، ولذلك قال : (مَعاً) أي في موضعَين ، وكذا معنى هذا اللفظِ وفائدتُه حيث جاء ، خصَّصه الناظمُ بذلك ، وهو في اللغة يُستعمل للاثنَين فما فوقهما » .

ثمَّ ذكَر أنَّ الأمرَين وقَعا في قصيدة مُتمِّم بن نُوَيْرةَ ، وأنشَد له : [1]

إِذَا حَنَّتِ الْأُولَىٰ سَجَعْنَ لَهَا مَعَا

قال : « فهي هنا حالٌ من جماعة . وقال في الاثنَين : [2]

(١) متمَّم بن نويرة التميميُّ ، شاعر محسِن ، أسلَم في عهد النبيِّ ﷺ ، ت نحو ٣٠ هـ . رضي الله عنه .

(طبقات فحول الشعراء ص ١٦٩ ـ أُسد الغابة ٤/ ٢٨٢ ـ الإصابة ٣/ ٣٦٠) .

والبيت من الطويل ، وصدرُه :

يُذَكِّرْنَ ذَا الْبَثِّ الْحَزِينَ بِبَثِّهِ

وهو في ديوان مُتمِّم ص ١١٧ ، والكامل ٣/ ١٤٣٩ ، وإبراز المعاني ١/ ٣٩٤ ، والتصريح ٣/ ١٨٦ ، ومعجم الشواهد الشعريَّة ١/ ٥٠٥ ، وبلا نسبة في المحتسب ١/ ١٥١ ، ومغني اللبيب ص ٤٤٠ . والشاهد فيه استعمال « مَعَا » للجمع .

(٢) البيت من الطويل ، وصدرُه :

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكاً =

. . . . كَأَنِّي وَمَالِكاً لِطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبِتْ لَيْلَةً مَعَا »

قال : « وكذلك تستعملُ العرب « جميعاً » ، قال مطيعُ بنُ إياس : [(١)]

كُنْتُ وَيَحْيَىٰ كَيَدَيْ وَاحِدٍ نَرْمِي جَمِيعاً وَنُرَامِي مَعَا

فـ(جَمِيعاً) هنا حالٌ من اثنَين .

واصطلاحُ الناظم علىٰ أنَّ (مَعاً) للاثنين ، و(جَمِيعاً) لِما فوقهما » . [(٢)]

قوله : (ثَلَاثاً) [(٣)] حالٌ من (اقْرَأْ) أي معدوداً .

قوله : (فَحَصِّلَا) أمرٌ بتحصيل هذه الكلمِ وضبطِها ، والألفُ بدلٌ من

= وهو لـمُتمِّم بن نُوَيْرَةَ أيضاً في ديوانه ص ١٢٢ ، والكامل للمبرِّد ٣/ ١٤٤٠ ، وحروف المعاني للزجاجيّ ص٨٥ ، والأزهيَّة ص٢٨٩ ، وإبراز المعاني ١/ ٣٩٤ ، والخزانة ٨/ ٢٧٢ ، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الشجريّ ٢/ ٦١٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٤٧ ، والتصريح ٣/ ١٨٥ ، ورصف المباني ص ٢٩٨ ، واللسان ١٢/ ٥٦٤ (لوم) ، والمغني ص ٢٨١ ، وبصائر ذوي التمييز ٤/ ٤١٠ ، واستشهَد به المصنِّفُ في الدُّرّ المصون ٧/ ٣٩٦ .
والشاهد فيه استعمال « مَعَا » للاثنين .

(١) مطيع بن إياس أبو سلمىٰ الليثيّ الكنانيّ ، صحِب المنصورَ ، والمهديَّ من بعده ، وكان شاعراً ماجناً ، ورُمي بالزندقة . ت ١٦٩هـ . (تاريخ بغداد ١٣/ ٢٢٥ ـ الكامل ٦/ ٩٥) .
والبيت من السريع ، وهو في إبراز المعاني ١/ ٣٩٤ ، ومغني اللبيب ص٤٣٩ ، ومعجم الشواهد الشعريَّة ١/ ٥٠٥ . والشاهد فيه استعمال « جَمِيعاً » للاثنين .

(٢) إبراز المعاني ١/ ٣٩٤ .

(٣) تحرَّفتْ في (ت) و(م) إلىٰ : ينبأ .

نون التوكيد، وإذا قلنا: إنَّ (هَيِّئْ) منصوبٌ بإضمار فعل، فهذه الجملةُ عطفٌ عليه، أي استَثْنِ له كذا فحصِّلَن.

ثمَّ ذكَر القِسمَ الثالث فقال:

٢١٩ ـ وَتُؤْوِي وتُؤْوِيهِ أَخَفُّ بِهَمْزِهِ وَرِءْيًا بِتَرْكِ الْهَمْزِ يُشْبِهُ الِامْتِلَا

هذا أيضاً ممَّا استُثنيَ له فلم يُبدَل. ذكَر في هذا البيت ثلاثةَ أحرف:

أحدها: قوله تعالى: ﴿وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَن تَشَاءُ﴾ (١).

والثاني: ﴿وَفَصِيلَتِهِ الَّتِي تُؤْوِيهِ﴾(٢)، وذكَر أنَّ العلَّةَ في عدم[١٣٣/أ] الإبدال فيهما أنَّ الهمزَ أخفُّ من الإبدال؛ وذلك أنَّ الإبدالَ يؤدِّي إلى واوٍ ساكنة بعد ضمَّة، وبعد الواوِ واوٌ أخرى مكسورة، ولم يَطْرُدِ(٣) السُّوسيُّ عدمَ الإبدال في هذه المادَّة من نحو ﴿الْمَأْوَىٰ﴾(٤) كما أطرَدها ورشٌ؛ لِفقدِ العلَّةِ المذكورة.

فإن قيل: هذه العلَّةُ تنبني على تقدير الإظهار من حيث إنَّ الواوَ غيرُ معتدٍّ بها لعروضها، أمَّا إذا اعتُدَّ بها وأُدغمتْ في الواو بعدها فقد زال الثِّقَلُ؟

(١) الأحزاب ٥١.

(٢) المعارج ١٣.

(٣) قال في الصحاح (طرد): «وطَرَدْتُ الإبلَ طَرْداً وطَرَداً، أي ضمَمْتُها من نواحيها. وأَطْرَدْتُهَا، أي أَمرتُ بطَرْدِها».

(٤) النجم ١٥.

وأُجيبَ بأنَّ تَرْكَ الاعتداد بالعارض أكثرُ في الكلام، فلذلك اعتُبر ولم يُدغَم، فحصَل الثِّقَل.

كذا قالوه، وفيه نظر؛ فإنَّ الإظهارَ لا يُتصوَّرُ إلَّا بسكتةٍ لطيفة وإن خَفِيَتْ علىٰ الناطقِ والسامع [١]، وقد نَصُّوا علىٰ هذا كما ستعرفه، ثمَّ علىٰ تقدير الإدغامِ الثِّقَلُ حاصل؛ إذ يصيرُ اللفظُ بواوٍ مشدَّدة مكسورةٍ بعد ضمَّة.

فإن قيل: هذا الثِّقَلُ وإن فُقد في ﴿الْمَأْوَىٰ﴾ ونحوِه فقد خلَفه ثِقَلٌ آخَر وهو اجتماعُ ثلاثة أحرف من حروف العلَّة كما هو إحدَى العلَّتين لورش، فهلَّا أُطرِدَ البابُ كلُّه لورش؟

والجوابُ: أنَّه لم يُعتدَّ بهذه العلَّة لخفَّتها، بخلاف العلَّة المتقدِّمة فإنَّها أَثقَل وهي أمرٌ محسوس، وأيضاً فقد ورَد ذلك في أفصح كلام، قال تعالىٰ: ﴿أَوْ ءَاوِي إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾ [٢] وقد تقدَّم لكَ الفَرْقُ بأنَّ ﴿ءَاوِي﴾ واجبُ الإبدال لوقوع الهمزة الساكنة بعد أخرىٰ مفتوحة.

والحرفُ الثالث قولُه تعالىٰ: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا﴾ [٣] لم يُبدِل همزَ ﴿رِءْيًا﴾ وذكَر العلَّةَ في ذلك أنَّها خوفُ الإلباس بالرِّيّ بمعنىٰ الامتلاء، والرِّيُّ

---

(١) عجيبٌ هذا الكلام من السمين رحمه الله، لم أجد مَن سبَقه إليه، وكيف يُدرَكُ أمرٌ قد خَفيَ علىٰ كلٍّ من الناطق والسامع؟!

(٢) هود ٨٠.

(٣) مريم ٧٤.

مصدرُ رَوِيَ يَرْوَىٰ بالماء رِيّاً [(١)]، فلو أُبدِل لالتبستِ المادَّتان ولاختلفَتِ المعاني فإنَّ ﴿ رِءْيًا ﴾ بالهمز من الرُّواء، وهو ما رأته العَينُ من حُسن الهيئة والمنظَر بسبب الزينة واللباسِ الحسن والزِّيِّ البَهِيِّ، فلمَّا كان الإبدالُ يَحتملُ هذا المعنىٰ تركه السُّوسيُّ لذلك.

فإن قيل: هذه العلَّةُ تُبنىٰ علىٰ الاعتداد بالعارض والإدغامِ حتَّىٰ يجيءَ الإلباسُ، عكسُ ما ذُكر في ﴿وَتُئْوِي﴾، وقد ذكَرتم في ﴿ وَتُئْوِي ﴾ أنَّ الأكثرَ عدمُ الاعتداد بالعارض، فهلّا قلتم به هنا حتَّىٰ لا يجيءَ الإلباس ؟

وأُجيبَ بأنَّ عدمَ الاعتدادِ به في ﴿ وَتُئْوِي ﴾ و﴿تُئْوِيهِ﴾ لعدم فائدته؛ من حيث إنَّه خرَج به اللفظُ من ثِقَلٍ إلىٰ ثِقَل، بخلافه في ﴿رِءْيًا ﴾ فإنَّه خرَج به من ثِقَلٍ إلىٰ خِفَّة؛ لأنَّ اللفظَ بياء مشدَّدة مفتوحة بعد كسرة أخفُّ من اللفظ بواو مشدَّدة مكسورة بعد ضمَّة، وعلىٰ تقدير الاعتداد بالعارض وعدمِ الإدغام لم يَخْلُ من لَبْسٍ ما؛ لأنَّه قد يُظهِرُ القارئُ حالَ إدراجه وتخفيفِه فيحسَبُ سامعُه أنَّه أدغَم.

فإن قيل: ما ذكَرتم من الإلباس غيرُ متأتٍّ في الآية؛ إذِ المعنىٰ يَنفي ذلك التوهُّمَ، لأنَّه [لا] [(٢)] يقال: إنَّهم أحسنُ أثاثاً وامتلاءً من الماء ! وإذا انتفىٰ هذا اللبسُ فلتُطلَب علَّةٌ أخرىٰ، [١٣٣/ ب] ويدُلُّ علَى اطِّراح هذا الوهم قراءةُ

---

(١) انظر اللسان (روي).

(٢) تكملة متعيِّنة، يؤيِّدُها ما جاء في اللآلئ الفريدة لوحة ٨٣/ ب.

قالونَ وابنِ ذكوان هذا الحرفَ بالإبدال والإدغام اعتماداً علىٰ فهم المعنىٰ ؟

وأُجيبَ بأنَّ السياقَ وإنِ اقتضَى الرُّواءَ اقتضاءً ظاهراً فقد جوَّز بعضُهمُ المعنىٰ الثاني وهو الامتلاء، قال: والرِّيُّ إشارةٌ إلىٰ ما يُوجِبه من حُسن البشرة، وكأنَّه قال: أحسنُ أثاثاً ونضارة، فاستُثنيَ لأبي عمرو خوفَ الإلباس بهذا المعنىٰ.

وأمَّا قراءةُ قالونَ وابنِ ذكوانَ فلا حُجَّةَ فيها علىٰ مَن أظهَر؛ إذ يجوزُ أن يكون من مادَّة الرِّيِّ بالمعنَى المتقدِّم، وحينئذٍ فلا إبدالَ ولا إدغام.

وقال أبوشامة: «ويقال أيضاً: رَوِيَتْ ألوانُهم وجلودُهم رِيّاً، أي امتلأَتْ وحسُنَتْ»[1] فعلىٰ هذا يكون معنَى الرِّيِّ ظاهراً.

قوله: (وَتُئْوِي) يجوز فيه ما جاز في «وَهَيِّئْ»[2] من ثلاثة الأوجُه، ويزيدُ وجهٌ رابع: وهو أن يكون (وَتُئْوِي) مبتدأً، و(أَخَفُّ) خبرُه، ووجهٌ خامس: وهو أن يكون مرفوعاً بفعل مضمَر مبنيٍّ لِما لم يُسَمَّ فاعلُه، أي واستُثنيَ له أيضاً هذه الألفاظُ، و(أَخَفُّ) علىٰ هذا التقدير وشِبهِه خبرُ مبتدأ مضمَر، أي هو أخفُّ.

قوله: (وَتُئْوِيهِ) عطفٌ علىٰ (تُئْوِي) بالتقادير الأربعة، إلّا أنَّ قولَه: (بِهَمْزِهِ) علَى الوجه الرابع ـ وهو أن يكون (أَخَفُّ) خبرَه ـ يَحتاجُ إلىٰ حذفٍ تقديرُه: و﴿تُئْوِيهِ﴾ أخفُّ بهمزه أيضاً، ولو كان معطوفاً عليه بالاعتبار الرابع لقال:

(١) إبراز المعاني ١/ ٣٩٥.

(٢) البيت السابق.

بِهَمْزِهِمَا، فهو كقوله تعالىٰ: ﴿وَاللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾[١]، وقيل: جاز عَوْدُ الضمير مفرَداً وإن كانا شيئَين لأنَّهما في الحقيقة لفظٌ واحد متكرِّر.

ويجوزُ أن يكون (وتُئْوِي) عطفاً على « وَهَيِّئْ » بالتقادير الثلاثة، و(تُئْوِيهِ) مبتدأ، و(أَخَفُّ بِهَمْزِهِ) خبرٌ عنه فقط.

قوله: (بِهَمْزِهِ) حال، وجوَّز أبوعبدالله أن يكون (ورِءْيًا) عطفاً على (تُئْوِي)، وقوله: (يُشْبِهُ) جملة مستأنَفة قصَد بها بيانَ علَّةِ الاستثناء من الضمير المستترِ في (أَخَفُّ)، أي ملتبِساً بهمزه.[٢]

قوله: (ورِءْيًا) مبتدأ، و(بِتَرْكِ الْهَمْزِ) حالٌ أيضاً، و(يُشْبِهُ) خبره، و(الِامْتِلَا) مفعولٌ به.

ثمَّ ذكَر بقيَّةَ القسمِ الثالث فقال:

٢٢٠ ـ وَمُؤْصَدَةٌ أَوْصَدْتُ يُشْبِهُ كُلُّهُ　　تَخَيَّرَهُ أَهْلُ الْأَدَاءِ مُعَلَّلَا

ذكَر في هذا البيت لفظةً واحدة وهي: ﴿مُؤْصَدَةٌ﴾ وقد تكرَّرتْ في موضعَين: في البلد [٢٠] وفي الهُمزة [٨]، وذكَر علَّةَ استثنائه أنَّه تتداخلُ اللغتان، وذلك

(١) التوبة ٦٢.

(٢) قال أبوعبدالله: «(وَتُئْوِي) في محلّ الرفع بفعل مضمَر تقديرُه: واستثني له ﴿تُئْوِي﴾ و﴿تُئْوِيهِ﴾، و(أَخَفُّ) خبرُ مبتدأ محذوف، و(بِهَمْزِهِ) حالٌ من المضمَر في (أَخَفُّ)، أي ملتبِساً بهمزة. . (ورِءْيًا) محلُّه كمحلِّ (وتُئْوِي وتُئْوِيهِ)» اهـ. اللآلئ الفريدة لوحة ٨٣/ ب.

أنَّه يقال: آصَدتُّ البابَ، أي أَطبقتُه، والأصلُ: أَأْصدتُّه بهمزتَين، فأُبدِلَتْ ثانيتُهما ألفاً على حدِّ: آمَن وآتَىٰ، ومن هذه قراءةُ أبي عمرو، ويقال أيضاً: أَوْصَدتُّه أي أَطبقتُه، ففاءُ الكلمة تارةً همزةٌ وتارةً واو، مثلُه: أَرَّخَ ووَرَّخَ[(١)]، وأَكَّدَ ووَكَّد[(٢)]، فامتنَع أبو عمرٍو من إبدال هذَين الحرفَين لئلّا يُتوهَّمَ أنَّه أخذَها من لغة [١٣٤/ أ] أَوْصَدتُّ.

ولَمَّا ذكَر المستثنَياتِ كلَّها إلّا ما سيأتي من (بَارِئِكُمْ) قال: (كُلُّهُ تَخَيَّرَهُ أَهْلُ الْأَدَاءِ مُعَلَّلَا) أي مُعَلَّلاً بما ذكَرتُه من العِلَل.

يُروىٰ أنَّ أبا عمرِو بنَ العلاءِ نَصَّ علىٰ بعض هذه العِلَل، وقِيسَ عليها غيرُها، وقيل: بل نَصَّ علىٰ جميعها، وقيل: الذاكرُ لذلك هو أبو بكرِ ابنُ مجاهد، وقال الدانيُّ عن ابن مجاهد إنَّه كان يختارُ تخفيفَ الهمز في هذا كلِّه لأَجْل هذه المعاني، قال: «وبذلك قرأتُ»[(٣)].

وقد ذكَر جماعةٌ من المصنِّفين أنَّ أبا عمرٍو كان يُبدِلُ كلَّ همزةٍ ساكنة إلَّا في خمسةٍ وثلاثين موضعاً فإنَّه خالَف أصلَه فيها فهمَزها، رَوَوْا ذلك عن السُّوسيِّ

(١) قال في اللسان (أرخ): «أَرَّخَ الكتابَ ليوم كذا: وَقَّتَه، والواوُ فيه لغة» اهـ.

(٢) قال في اللسان (أكد): «أَكَّدَ العهدَ والعَقْدَ: لغةٌ في وَكَّدَه، وقيل: هو بدل، والتأكيدُ لغةٌ في التَّوْكيد» اهـ.

(٣) التيسير ص ٣٧.

عن اليزيديِّ عن أبي عمرو.[١]

وقد نسَبَ جماعةٌ الدانيَّ في ذلك إلى الوهم، وقالوا: إنَّما حملَه عليه قولُ أبي طاهرٍ، يعني عبدَالواحد[٢] بنَ عمرَبنِ أبي هاشم: فخَصَّ أبو بكرٍشيخُنا ـ رضي اللهُ عنه، يعني ابنَ مجاهد ـ ما كانت الهمزةُ فيه ساكنةً سكوناً لازماً فترَك همزَ وهمَز منه ما كان سكونُه عارضاً غيرَ لازم، ومَثَّلَه بسكون الجَزْم وسكونِ البناء، ثمَّ قال: «وكان أبو بكر لا يَرىٰ تَرْكَ الهمزة إذا كانت عَلَماً لمعنىً يزولُ ذلك المعنىٰ بزوالها، وذلك قولُه: ﴿أَثَـٰثًا وَرِءْيًا﴾ و﴿إِنَّهَا عَلَيْهِم مُّؤْصَدَةٌ﴾، ولا يَرىٰ تَرْكَ الهمز في قوله: ﴿الَّتِي تُـْٔوِيهِ﴾ ﴿وَتُـْٔوِي إِلَيْكَ﴾؛ لأنَّه حدَّثنا عن عبد العزيز بنِ محمدٍ الهلاليِّ[٣]، عن أبيه[٤]، عن محمدِ بنِ عمرَ[٥]، عن

(١) انظر: النشر ١/ ٣٩٢.

(٢) في (ص): «يعني عبد الرحمن بن عبد الواحد»، وهو خطأ. وتقدَّمتْ ترجمةُ أبي طاهر عبد الواحد بن عمر بن أبي هاشم البغداديّ ص ٣٥٨.

(٣) عبدالعزيز بن محمد بن محمد بن عبدالله بن عُبيد بن عقيل، أبوعبدالرحمن الهلاليّ البصريّ. روَى القراءة عن أبيه عن ابن روميّ عن اليزيديّ. روَى القراءة عنه ابن مجاهد وغيرُه. (غاية ١/ ٣٩٦).

(٤) محمد بن عبد الله بن عُبيد بن عقيل، أبومسعود الهلاليّ البصريّ. روَى الحروف عن ابن روميّ عن اليزيديّ، وروىٰ عن جدِّه عُبيد بن عقيل. روَى الحروف عنه ابنه عبدالعزيز وغيرُه. (غاية ٢/ ١٨٢).

(٥) محمد بن عمر بن عبد الله بن روميّ، أبوعبد الله البصريّ، مقرئ جليل. قرأ علَى=

اليزيديِّ، عن أبي عمرو أنَّه كان يهمزُه» انتهىٰ .[1]

وجعلُه ﴿مُؤْصَدَةٌ﴾ من قِسم ما يزولُ المعنىٰ فيه بذَهاب الهمزة ليس كما ذكَر ؛ إذِ المعنىٰ واحد، وإنَّما تَختلِطُ اللغتان فقط، وأمَّا التمثيلُ بـ﴿رِءْيًا﴾ فصحيحٌ وقد تقدَّم ما فيه .

قال أبوعبد الله : « والذي يُحمَلُ عليه كلامُ أبي عمرو وكلامُ أبي طاهرٍ أنَّ الروايةَ جاءت عن أبي عمرو بإبدال الهمزة الساكنة مطلَقاً، وجاءت بإبدالها مقيَّدةً بما عدا المستثنىٰ، فاختار ابنُ مجاهد روايةَ الاستثناء لِما تضمَّنَتْه من المعاني المذكورة مع روايتِه الروايتَين معاً»[2] قال : «ويَدُلُّ علىٰ ما ذكَرتُه ما حكَيتُه عن أبي طاهرٍ في آخِرِ كلامه : ولا يَرىٰ ـ يعني ابنَ مجاهد ـ تَرْكَ الهمزة في ﴿تُـْٔوِيهِ﴾ ﴿وَتُـْٔوِي إِلَيْكَ﴾ لأنَّه حدَّثنا عن عبدِ العزيز . . . إلىٰ آخِره، وهذا نَصٌّ منه علىٰ روايتِه لذلك، فكيف يُعتَقَدُ في ابن مجاهد أنَّه اختار هذه الأشياءَ من عند نَفْسِه من غير رواية ؟! وكيف يُظَنُّ أيضاً بأبي عمرو أنَّه كان يَجهلُ ما رُوِيَ من ذلك مع اطِّلاعه علىٰ ذلك وكثرةِ روايته لكتب القراءات وقراءتِه بها ؟! » .[3]

= اليزيديّ وغيره . روىٰ عنه محمد بن محمد بن عبد الله بن عُبيد بن عقيل .

غاية ٢/ ٢١٨ .

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٨٤/ أ .

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ٨٤/ ب بتصرُّف .

(٣) اللآلئ الفريدة لوحة ٨٤/ ب .

وقد حكىٰ صاحبُ «التجريد» أنَّ من الناس مَن زاد علىٰ هذه المستثنَيات، ومنهم من نقَص منها، ومنهم مَن لم يستثن شيئاً أَلْبَتَّةَ [1]، وهذا الثالثُ موافقٌ لإطلاق النحويِّين؛ فإنَّهم يُجيزون تدبيرَ الهمزة الساكنة [١٣٤/ ب] بحركةِ ما قبلها، ولم يُفرِّقوا بين سكونٍ وسكون كما سيأتي بيانُه ـ إن شاء اللهُ تعالىٰ ـ قريباً.

قوله: (وَمُؤْصَدَةٌ) يجوز فيه ما جاز في «وَهَيِّءْ»، وأن يكون مبتدأً، و(يُشْبِهُ) خبرُه، و(أَوْصَدتٌّ) مفعولٌ مقدَّم، وعلَى الأوَّل يكون (يُشْبِهُ) مستأنَفاً، وأن يكون خبرُه (كُلُّهُ [2] تَخَيَّرَهُ أَهْلُ الْأَدَاءِ)، وأن يكون (يُشْبِهُ) و(كُلُّهُ تَخَيَّرَهُ [3] أَهْلُ) خبرَين.

قوله: (كُلُّهُ) مبتدأ، و(تَخَيَّرَهُ أَهْلُ الأَدَاءِ) جملةٌ فعليَّة خبرُ (كُلُّهُ)، و(كُلُّهُ) وخبرُه إمَّا مستأنَف، وإمَّا خبرٌ عن «وَهَيِّءْ» وما عُطف عليه، وإمَّا خبرٌ عن (مُؤْصَدَةٌ) علىٰ أنَّه خبرٌ واحد، أو خبرٌ بعد خبر، إذا أُعرب (يُشْبِهُ) خبراً أوَّلَ، وكلُّ هذا قد تقدَّم بيانُه.

وقد مضىٰ معنىٰ قوله: (تَخَيَّرَهُ أَهْلُ الْأَدَاءِ) وأنَّ المعنىٰ: رُوِيَتْ روايتان

---

(١) التجريد ص ١٨٣ ـ ١٨٥. ونقَل أبوشامة هذا عن تجريد ابن الفحَّام في إبراز المعاني ١/٣٩٦.

(٢) تحرَّفتْ في (م) إلىٰ: كلمة.

(٣) في النُّسَخ الثلاث: «وتخيره»، ولا داعي لهذه الواو، والله أعلم.

فاختاروا منهما ما ذُكر، لا أنَّهم اختاروا ذلك من عند أنفسهم من غير أن يَرْوُوه عن أحد.

قوله: (مُعَلَّلَا) حالٌ من مفعول (تَخَيَّرُه)، وهو عائدٌ على المستثنى بأَسْرِه أي تَخيَّروه حالَ كونه مُعلَّلاً بما ذُكر من العِلَل السابقة.

ثمَّ ذكَر المكمِّلَ السبعةَ والثلاثين فقال:

٢٢١ ـ وَبَارِئِكُمْ بِالْهَمْزِ حَالَ سُكُونِهِ   وَقَالَ ابْنُ غَلْبُونٍ بِيَاءٍ تَبَدَّلَا

و﴿بَارِئْكُمْ﴾ من المستثنَيات أيضاً عند بعضِهم في قراءة السُّوسيِّ؛ لأنَّه يُسكِنُ همزَه، وهو الذي يُبدِلُ أيضاً، وذلك في موضعَين في البقرة [٥٤]: ﴿إِلَىٰ بَارِئْكُمْ . عِندَ بَارِئْكُمْ﴾، ووجهُ استثنائِه أنَّ سكونَه تخفيف، فكأنَّ الحركةَ موجودة، وإذا كانوا قد اعتدُّوا بالأصل في المجزوم وله عاملٌ يقتضي سكونَه فلأَن يَعتدُّوا به حيث لا مقتضيَ لسكونه أَحْرىٰ وأَوْلىٰ.

واعلم أنَّ هذه المسألةَ لم يذكُرها صاحبُ «التيسير» فيما استُثنيَ لأبي عمرو، ولا ذكَرها في سورتها بالنسبة إلىٰ إبدال همزتِها ياءً، وذكَرها غيرُه، وحُكيَ فيها الخلاف كما حكاه الناظم، فهي من زيادات القصيد.

قال مكيُّ بنُ أبي طالب في تبصرته: «اختلَف المتعقِّبون [١] فيما سكَّنه أبو عمرو استخفافاً نحو: ﴿بَارِئْكُمْ﴾ في رواية الرَّقِّيِّين عنه: فمِن القرَّاء مَن يُبدِلُ

---

(١) تصحَّفَتْ في (ص) إلىٰ: «المتعنتون» وقد أشكَلتْ علىٰ ناسخَيْ (ت) و(م) فرسماها مجرَّدةً من النقط، والتصويبُ من «التبصرة» ص ٣٠٣.

منها ياءً ويُجرِيها مُجرىٰ ما سكونُه لازم، ومنهم مَن يحقِّقها لأنَّ سكونَها عارض، ولأنَّها قد تغيَّرتْ فلا يُغيِّرُها مرَّةً أخرىٰ قياساً علىٰ ما سكونُه علَمٌ للجَزْم، وهو أَقْيَسُ وأحسن؛ لأنَّ سكونَها ليس بلازم» انتهىٰ.[1] فقد اختار مكيٌّ عدمَ الإبدال وجعَله أَقْيَسَ وأحسن.

وقال أبوالحسن طاهرُ بنُ غَلْبونٍ في تذكرته: «وكذا هو - يعني السُّوسيَّ - يترُكُ الهمزةَ في قوله تعالىٰ: ﴿بَارِئْكُمْ﴾ في الموضعَين في البقرة [٥٤]، فيُبدِلُها ياءً ساكنة لأنَّه يُسكِنُها في هذه الرواية تخفيفاً من أجل توالي الحركات فلذلك ترَكها كما يترُكُ: ﴿وَإِنْ أَسَأتُمْ فَلَهَا﴾[2]، ويُبدِلُها ياءً ساكنة كما يُبدِلُ همزةَ ﴿الذِّئْبُ﴾[3] وما أَشبهه».[4]

قال أبوشامة: «الإبدالُ عندي أوجَهُ من القراءة [١٣٥/ أ] بهمزة ساكنة

---

(١) التبصرة ص ٣٠٣.

(٢) الإسراء ٧.

(٣) يوسف ١٣، ١٤، ١٧.

(٤) التذكرة ١/ ١٣٩. ولم يرتضِ العلَّامةُ ابنُ الجزريِّ إبدالَ همزة ﴿بَارِئْكُمْ﴾، قال: «لأنَّ إسكان هذه الهمزة عارضٌ تخفيفاً فلا يُعتدُّ به، وإذا كان الساكنُ اللازم حالةَ الجزم والبناءِ لم يُعتدَّ به فهذا أَوْلىٰ، وأيضاً فلوِ اعتُدَّ بسكونها وأُجرِيَتْ مُجرَى اللازم كان إبدالُها مخالِفاً أصلَ أبي عمرو؛ وذلك أنَّه كان يَشتبه بأن يكون من (البَرا) وهو التراب، وهو فقد همَزَ ﴿مُؤْصَدَةٌ﴾ ولم يخفِّفها من أجل ذلك مع أصالة السكون فيها، فكان الهمزُ في هذا أَوْلىٰ، وهو الصواب، والله أعلم» اهـ. النشر ١/ ٣٩٤.

. . وممَّا يقوِّي وجهَ البدل التزامُ أكثر القرَّاء والعربِ إبدالَ همزة ﴿الْبَرِيئَةِ﴾[1] فأُجريَ ما هو مشتقٌّ من ذلك مُجراه » انتهىٰ .[2]

وكأنَّ ابنَ غَلْبونٍ فرَّق بين المجزوم والمحمولِ عليه وبين ﴿بَارِئْكُمْ﴾ من حيث إنَّ سكونَ ﴿بَارِئْكُمْ﴾ جرىٰ مَجرىٰ ما سكونُه أصليّ ؛ ليَجريَ البابُ علىٰ سَنَنٍ واحد .

وقال أبوعبد الله : « ولم يَفعل ذلك في المجزوم ؛ لأنَّ سكونَه أقوىٰ حيث كان بعامل ، ولا في المبنيِّ حَمْلاً علَى المجزوم حيث كان لفظُه كلفظه ، بخلاف السكون في ﴿بَارِئْكُمْ﴾ فإنَّه لمجرَّد التخفيف » انتهىٰ .[3]

قلتُ : وما ذكَره من قوَّة الجَزْم لا يناسِبُ ما ذكَره من عدم الإبدال فيه ؛ فإنَّ البدلَ تابعٌ للاعتداد بالسكون ، وتَرْكُه تابعٌ لعدم الاعتداد به والنظرِ إلَى الحركة الأصليَّة .

فهذه سبعةٌ وثلاثون حرفاً ، وبعضُ الناس لم يذكُر إلّا خمسةً وثلاثين ، وكذا قال أبوشامة[4] ، وكأنَّهم تركوا ﴿بَارِئْكُمْ﴾ في موضعه لوقوع الخلاف فيه ، بخلاف ما تقدَّم فإنَّه في هذه الطريقة مستثنىً للسُّوسيِّ بلا خلاف .

---

(١) البيِّنة ٦ ، ٧ .

(٢) إبراز المعاني ١/ ٣٩٨ .

(٣) اللآلئ الفريدة لوحة ٨٥/ أ .

(٤) إبراز المعاني ١/ ٣٩٦ .

واعلم أنَّ الهمزةَ في هذه الأنواع المستثنَيات فاءٌ في ثلاثة أحرف فقط: ﴿تُئْوِي﴾[١] و﴿تُئْوِيهِ﴾[٢]، و﴿مُؤْصَدَةٌ﴾ في موضعَين[٣]، وعَيناً في حرف واحد وهو ﴿رِءْيًا﴾[٤]، ولاماً فيما بقيَ من المجزوم والمحمولِ عليه و﴿بَارِئْكُمْ﴾ بحرفَيه.

والعِلَلُ أيضاً في هذه الأنواع المذكورة إمَّا النظرُ إلَى الحركة الأصليَّة مع كراهية التغيير مرَّةً بعد أخرىٰ، وذلك في المجزوم وما حُمِل عليه و﴿بَارِئْكُمْ﴾ وإمَّا الوقوعُ فيما هو أثقلُ من الهمز، وذلك في ﴿تُئْوِي﴾ و﴿تُئْوِيهِ﴾، وإمَّا الوقوع في إلباسِ[٥] معنىً بآخَر، وذلك في ﴿رِءْيًا﴾، وإمَّا الوقوع في إلباسِ لغةٍ بأخرىٰ وذلك في ﴿مُؤْصَدَةٌ﴾.

قوله: (وَبَارِئْكُمْ) الكلامُ فيه كالكلام علىٰ ما قبله[٦]، وإن قدَّرْنا «وَهَيِّئْ»[٧] مبتدأً كان (بَارِئْكُمْ) مبتدأً، وخبرُه مقدَّر، أي كذلك، ويجوزُ أن يرتفعَ بفعل مبنيٍّ للمفعول، أي ويُقرأ له أيضاً: ﴿بَارِئْكُمْ﴾، و(بِالْهَمْزِ) إمَّا متعلِّقٌ بذلك

(١) الأحزاب ٥١.

(٢) المعارج ١٣.

(٣) البلد ٢٠، الهُمزة ٨.

(٤) مريم ٧٤.

(٥) تحرَّفتْ في (ص) و(م) إلَى: «البابين»، وكذا في الموضع الآتي.

(٦) أي ممَّا تقدَّم من قول الناظم: «وَهَيِّئْ»، و«تُئْوِي»، و«مُؤْصَدَةٌ».

(٧) البيت ٢١٨.

الفعل المقدَّر، وإمَّا بمحذوف على أنَّه حال من (بَارِئِكُمْ)، أي ملتبِساً به.

قوله: (حَالَ سُكُونِهِ) يجوز نصبُ الـ(حَالَ) علَى الحال وعلَى الظرفيَّة، ويجوز أن يُقرأ: (بَارِئكُم) بسكون الهمزة وضمِّ الميم، وبكسر الهمزة وسكونِ الميم، قال أبوشامة: «ولكلٍّ وجهٌ»(١)، قلتُ: الأَوْلىٰ أن يُقرأَ بالوجه الثاني لوجهَين:

أحدهما: أنَّ أبا عمرو لم يَقرأ بِصِلةِ الميم أَلْبَتَّةَ، والكلامُ إنَّما هو في قراءة أبي عمرو. والثاني: لا يبقىٰ لقوله: (حَالَ سُكُونِهِ) فائدةٌ طائلة؛ لأنَّه تحصيلُ الحاصل، بخلاف ما إذا قُرِئ بكسر الهمزة.

قوله: (بِيَاءٍ) متعلِّقٌ بـ(تَبَدَّلَ)، وفاعلُ (تَبَدَّلَ) ضميرٌ يعود علىٰ الهمز، و(تَبَدَّلَ) في محلِّ نصبٍ بـ(قَالَ).

ثمَّ أخَذ يذكُر من وافَق السُّوسيَّ في إبدال الهمزة وليس من أصله ذلك، فقال [١٣٥/ ب]:

٢٢٢ ـ وَوَالَاهُ فِي بِئْرٍ وَفِي بِئْسَ وَرْشُهُمْ وَفِي الذِّئْبُ وَرْشٌ وَالْكِسَائِي فَأَبْدَلَا

أي والىٰ ورشٌ السُّوسيَّ في ثلاثة ألفاظ: ﴿بِئْرٍ﴾(٢) و﴿بِئْسَ﴾(٣) و﴿الذِّئْبُ﴾(٤)

(١) إبراز المعاني ١/ ٣٩٧.

(٢) الحجّ ٤٥.

(٣) هود ٩٩ وغيرها.

(٤) يوسف ١٣، ١٤، ١٧.

تابَعه في إبدال همزها ياءً، وليس من أصل ورش إبدالُ العَين، ووافقهما في اللفظ الثالث الكسائيُّ أيضاً:

أمَّا ﴿ بِئْرٍ ﴾ فواردةٌ في القرآن في موضع واحد في سورة الحجِّ [٤٥]: ﴿ وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ ﴾ .

وأمَّا ﴿بِئْسَ﴾ فوردتْ في مواضعَ كثيرةٍ، ويؤخَذ قولُه: (بِئْسَ) مطلَقاً، سواءٌ اتَّصلتْ بـ«مَا» أم لم تتَّصل بها، وسواءٌ عُطفتْ بواو أم بفاءٍ أم لم تُعطَف.[1]

وأمَّا ﴿الذِّئْبُ﴾ فلفظان في يوسف.[2]

وأمَّا قولُه تعالىٰ: ﴿بِعَذَابٍ بِيسٍ﴾[3] في قراءة نافع فإنَّه بالياء لنافع نَفْسِه قال أبو شامة: «فأمَّا الذي في الأعراف [١٦٥]: ﴿بِعَذَابٍ بِيسٍ﴾ فنافعٌ بكماله يقرؤه بالياء من غير همز، وهو غيرُ هذا» انتهىٰ.[4]

قلتُ: بل أصلُها الهمز، وخفَّفها كما سيأتي بيانُه في موضعه، وقد بيَّنتُ

---

(١) ومجموعها سبعةٌ وثلاثون موضعاً. انظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (ب أ س).

(٢) الصواب أنَّها ثلاثة مواضع في سورة يوسف ١٣، ١٤، ١٧، وما ذكَره المصنِّفُ هنا نقَله عن أبي شامة في إبراز المعاني ١/ ٣٩٨ دون تحرير، قال أبو شامة: «فـ﴿الذِّئْبُ﴾ موضعان في يوسف عليه السلام».

(٣) الأعراف ١٦٥.

(٤) إبراز المعاني ١/ ٣٩٨.

ذلك في «الدُّرِّ المصون» أيضاً[1]، وإنَّما خالَف ورشٌ أصلَه في هذه الكَلِم الثلاث فأبدَل الهمزَ وهو عَين لعلَّة سأُبيِّنُها:

أمَّا ﴿بِئْرٍ﴾ فلأنَّ جمهورَ العرب قُريشاً ومَن والاها يقولون في جمعها: آبَاراً، وأصلها: أَبْآر، مثل: رِئْم وأَرْآم، ثمَّ قُلبتِ الكلمةُ فقُدِّمتِ العينُ موضعَ الفاء فصار: أَأْبار، فاجتمَع همزتان ثانيتُهما ساكنة، فوجَب إبدالُها بجنس حركة ما قبلها، فلمَّا دخَل الإبدالُ العَينَ في الجَمْع دخَلها في المفرَد، وهذا أمرٌ تحسينيٌّ، وإلّا فمِن أين الملازَمة؟!

وأمَّا ﴿بِئْسَ﴾ فقد يقال: إنَّه لَمَّا قُصد تخفيفُها بالإتباع ثمَّ التسكين ناسَب ذلك أن يُبالَغَ في تخفيفها، وهذا أَوْلىٰ ممَّا قاله أبوعبد الله: «وأمَّا ﴿بِئْسَ﴾ و﴿بِئْسَمَا﴾ فإنَّه يتَّجه أن يقال: إنَّه لَمَّا استعمَل فيه النقلَ طلباً للتخفيف بالغَ في تخفيفه بالإبدال حيث وجَد سبيلاً إلىٰ ذلك» انتهىٰ[2]، وكأنَّه توهَّم أنَّ ﴿بِئْسَ﴾ بكسر الفاء وسكونِ العَين فيها نقلٌ، وذلك بأن تكون قد نُقلتْ كسرةُ العَين إلَى الفاء بعد حذف حركتها، وهذا ليس بشيء، بل الأصلُ: بَئِس بفتح الفاء وكسرِ العَين ثمَّ أُتبعَتِ الفاءُ للعَين فكُسِرتا، ثمَّ سُكِّنتِ العَينُ تخفيفاً، ففيها إتْباعٌ وإسكان، وليس فيها نقلٌ كما توهَّمه أبوعبد الله.

وأمَّا ﴿الذِّئْبُ﴾ فالحُجَّةُ له وللكسائيِّ أنَّه لَمَّا كثُر استعمالُه مخفَّفاً خفَّفاه

(١) الدُّرّ المصون ٥/ ٤٩٦.

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ٨٥/ ب.

في قراءتهما أيضاً، وما ذكَره الناظمُ من أنَّ الذئبَ بالهمزة هو الأصلُ، والياءُ بدلٌ عنه قولُ الجمهور، هو من: تَذاءَبَتِ الرِّيحُ، إذا أَتَتْ من كلِّ جهة، كذلك هذا الحيوانُ يأتي من كل وِجهة. (١)

وزعَم قومٌ أنَّه ليس من الهمز في شيء، وأنَّ الأصلَ من: ذابَ يَذُوبُ ذَوْباً وإنَّما كُسِرَتِ الذالُ، فانقلَبتِ الواوُ ياءً، مثل: رِيح؛ لقولهم: أَرْوَاح، وهذا قولٌ مرجوح. (٢)

قوله: (وَوَالَاهُ) أي تابَعه، يقال: وَالَاهُ مُوالاةً، والضميرُ للسُّوسيِّ لتقدُّم ذِكْرِه [١٣٦/ أ] ولأنَّه هو قاعدةُ الباب، و(فِي بِئْرٍ) وما بعده متعلِّقٌ بـ(وَالَاهُ)، يقال: والاه على كذا وفي كذا، و(وَرْشُهُمْ) فاعل، وتقدَّم معنى إضافته هو وغيرِه لضمير القرَّاء. (٣)

قوله: (وَفِي الذِّئْبِ) عطفٌ على (فِي بِئْرٍ) بتكرير العامل، وسيبويه يفرِّق بين قولِكَ: مررتُ بزيدٍ وعمرٍو، وبعمرٍو، فيجعلُه من إعادة العامل مرورَين،

---

(١) وعكَس ابنُ منظور فجعَل فِعلَ الرِّيح هو المشبَّهَ بفعل الذئب، قال: «وتَذَأَّبَتِ الرِّيحُ وتَذَاءَبَتْ: اختلَفَتْ وجاءتْ من هُنا وهُنا. وأصلُه من الذِّئب، إذا حَذِرَ من وَجْهٍ جاء من آخَر» اهـ. انظر: اللسان ١/ ٣٧٨ (ذأب)، والحجَّة لأبي عليّ ٤/ ٤٠٨.

(٢) ذكر هذا الوجهَ أبو عبد الله الفاسيُّ في اللآلئ الفريدة لوحة ٨٥/ ب، ولم أجده فيما رجعْتُ إليه من كتب التوجيه ومعاجم اللغة.

(٣) انظر شرح البيت ٢٦ عند تعريف السمين لورش، ص ٩٨.

ودُونَه واحداً ، وهو نظيرُ ما نحن فيه .[1]

و(وَرْشٌ وَالْكِسَائِي) عطفٌ علىٰ (وَرْشُهُمْ) ، وخفَّف ياءَ الكسائيِّ ضرورةً .

قوله : (فَأَبْدَلَا) أي ورشٌ والكسائيُّ ، فالألفُ لهما ، وجاءتِ الفاءُ هنا مجيئاً حسناً ، أي لَمَّا والَيَاه أَبدَلا .

٢٢٣ ـ وَفِي لُؤْلُؤٍ فِي الْعُرْفِ وَالنُّكْرِ شُعْبَةٌ وَيَأْلِتْكُمُ الدُّورِي وَالِابْدَالُ يُجْتَلَا

أي ووالَى السُّوسيَّ أيضاً شُعبةٌ في إبدال همزة (لُؤْلُؤ) الساكنة ـ وهي الأولىٰ ـ واواً ، سواءٌ كان اللفظُ معرَّفاً نحو : ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ﴾[2] ، أم منكَّراً نحو : ﴿مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا﴾[3] ، وإنَّما تابَعه في هذه ـ وليس من أصله ذلك ـ استثقالَ همزتَين في كلمةٍ تكرَّر فيها مِثلان ، فهي من باب : سِمْسِم ، وإنَّما خَصَّ الساكنةَ

---

(١) الذي وجدتُه في سيبويهِ يقتضي أنَّه إذا أُعيدَ العاملُ كان مرورَين ـ كما نصَّ السمينُ ـ وأمَّا إذا لم يُعَدْ فإنَّه يَحتَملُ أن يكون مروراً واحداً أو مرورَين ، قال سيبويه : « يجوزُ أنْ تقولَ : مررْتُ بزيدٍ وعمرو ، والمبدوءُ به في المرور عمرٌو ، ويجوزُ أنْ يكونَ زيداً ، ويجوزُ أنْ يكونَ المرورُ وقعَ علَيهما في حالة واحدة . . وقد تقولُ : مررْتُ بزيدٍ وعمرو ، علىٰ أنَّكَ مررْتَ بهما مرورَين ، وليس في ذلك دليلٌ علَى المرور المبدوءِ به ، كأنَّه يقولُ : ومررْتُ أيضاً بعَمرٍو » اهـ. الكتاب ١/ ٤٣٨ .

(٢) الرحمن ٢٢ .

(٣) الحجّ ٢٣ ، فاطر ٣٣ . وقرأ شعبةُ عن عاصم هذَين الموضعَين : ﴿وَلُؤْلُؤًا﴾ بالنصب . انظر : التيسير ص ١٥٦ .

لأنَّها أثقلُ من المتحرِّكة أو أخفُّ على ما هو في مذهب ورش[1]، وقد ذكَر المسألةَ الدانيُّ في سورة الحجّ، فلا يُتَوَهَّمْ أنَّه أسقَطها.[2]

و(يَئْلِتْكُمُ الدُّورِي) قال: وقرأ الدُّوريُّ: ﴿يَئْلِتْكُمْ﴾[3] بهمزة ساكنة، ففُهِم أنَّ غيرَه لا يَقرأ بهمزة، ونَصَّ للسُّوسيِّ على أنَّه يُبدِلُها ألفاً في قوله: (وَالِابْدَالُ يُجْتَلَا) فإنَّ الياءَ رمزُه، فبقِيَ مَن عداهما يقرأ: ﴿يَلِتْكُمْ﴾ دونَ همزة ولا إبدال، وفُهم أنَّ الدُّوريَّ يقرؤه بهمزة ساكنة في اللفظ الذي هو بمنزلة القَيْد، كما نبَّه عليه في خُطبته:[4]

وَبِاللَّفْظِ أَسْتَغْنِي عَنِ الْقَيْدِ...

فهو من باب الحذف والإثبات.

فإن قيل: هذا يُوهِم أنَّ غيرَ الدُّوريِّ يقرأ بهمزة مفتوحة؛ لأنَّ السكونَ ضدُّ الفتح، إذِ الفتحُ هو الحركةُ المطلَقة، وبيانُه أنَّ قوله: (يَأْلِتْكُمُ الدُّورِي) بهمزة ساكنة يُفهَم منه أنَّ غيرَه لا يَقرأ بهمزة ساكنة، وتحته قِسمان: أحدُهما لا همزَ أَلْبَتَّة، والثاني الهمزُ لكن لا بسكون، فمِن أين تعيَّن لغيره ما ذكرتَ من أنَّه لا همزَ أَلْبَتَّة؟

(١) تقدَّم الخلافُ في كون الهمزة المتحرِّكة أثقل من الساكنة أو أخفّ عند شرح البيت ٢١٦، ص ٨٤٢.

(٢) التيسير ص ١٥٦.

(٣) الحجرات ١٤.

(٤) البيت ٤٧.

فجوابُ هذا أنَّ أحداً لا يَتوهَّمُ القراءةَ في ذلك بهمزة مفتوحة أَلْبَتَّة؛ لنُبُوِّ الطباع عنه لمن له أدنىٰ نظر، وتحقيقُ الجواب ما تقدَّم عند نظيره.

قال أبوعبدالله: «ولو قيل إنَّ الناظمَ ذكَر قراءةَ أبي عمرٍو ولم يذكُرِ الأُخرىٰ لشهرتها حيث قرأ بها الستَّةُ الباقون ـ كما فعَل في قوله: [1]

وَمَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ رَاوِيهِ نَاصِرٌ

لكان وجهاً، ولو ذكَر في ﴿مَـٰلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ ما ذكَر هنا لكان وجهاً». [2]
قلتُ: قد تقدَّم الاعتراضُ المشار إليه في ﴿مَـٰلِكِ﴾ والجوابُ عنه[3]، ولكنَّ الإيرادَ الذي هناك غيرُ الذي هنا من حيث المَدْرَك، وأمَّا [١٣٦/ ب] الجوابان فمتقاربان.

ووجهُ القراءتَين في ﴿يَـأْلِتْكُم﴾ و﴿يَلِتْكُم﴾ بالهمز ودونَه أنَّهما لغتان شهيرتان في: النقص. يقال: أَلَتَ يَأْلِتُ كضَرَبَ يَضْرِبُ، ولَاتَ يَلِيتُ كبَاعَ يَبِيعُ، إذا نقَصه حقَّه، ويقال فيه أيضاً: وَلَتَ يَلِتُ كوَعَدَ يَعِدُ، فقراءةُ الباقين تحتمل أن تكون من: لَاتَ، وأن تكون من: وَلَتَ يَلِتُ.

وفي الحرف لغاتٌ أُخَر: أَلِتَ يَأْلَتُ كعَلِمَ يَعْلَم، عكسُ قراءة أبي عمرو، وأَلاتَ يَلِيتُ كأَقَامَ يُقِيم، وآلَتَ يُولِت كآمَنَ يُؤْمِن، وكان ذِكْرُ هذا الحرفِ في

(١) البيت ١٠٨ من: سورة أمِّ القرآن.

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ٨٦/ أ.

(٣) انظر شرح البيت ١٠٨ من: سورة أمِّ القرآن، ص ٣٥٦.

سورته أَوْلىٰ كما فعَل الدانيُّ، فإنَّه قال: «قرأ أبو عمرو: ﴿لَا يَـْٔلِتْكُمْ﴾ بهمزة ساكنة بعد الياء، وإذا خفَّفها أبدَلها ألفاً، والباقون بغير همزٍ ولا ألف»[1].

قوله: (وَفِي لُؤْلُؤٍ) متعلِّقٌ بـ«وَالَاهُ» أوَّلا[2]، و(فِي الْعُرْفِ) حالٌ من (لُؤْلُؤٍ) أي حالَ كونه مستقِرّاً في التعريف والتنكير، واستعمالُ (الْعُرْفِ وَالنُّكْرِ) في معنىٰ التعريف والتنكير غريب، وهو من حذف الزوائد من المصدر، أو من إقامة اسمِ المصدر مقامَه.

و(شُعْبَةٌ) فاعلٌ عطفاً علىٰ «وَرْشُهُمْ»، وصرَفه ضرورةً.

قوله: (الدُّورِي) فاعلُ فعلٍ مضمَر تقديرُه: وقرأ ﴿يَـْٔلِتْكُمْ﴾ بهمزة ساكنة الدُّوريُّ.

قوله: (وَالابْدَالُ) مبتدأ، و(يُجْتَلَا) جملةٌ فعليَّة خبرُه.

٢٢٤ ـ وَوَرْشٌ لِئَلَّا وَالنَّسِيءُ بِيَائِهِ وَأَدْغَمَ فِي يَاءِ النَّسِيءُ فَثَقَّلَا

أي وقرأ ورشٌ: ﴿لِيَلَّا﴾[3] بالياء، و﴿النَّسِيُّ﴾ من قوله تعالىٰ في «براءة» [٣٧]: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ﴾ بالياء أيضاً، ولَمَّا أَبدَلها ياءً أَدغَم فيها الياءَ الزائدة التي قبلها.

---

(١) التيسير ص ٢٠٢.

(٢) يعني في البيت السابق.

(٣) البقرة ١٥٠ وغيرها.

وأصلُ ﴿لِئَلَّا﴾ : لِأَنْ لَا ، واللامُ للجرِّ دَخلَتْ على «أَن» الناصبة ، وأُدغمتْ نونُ «أَن» في لام «لَا» ، ورُسمتِ الهمزةُ ياءً وحُذفتْ نونُها ، كلاهما على لفظ الاتِّصال ، وإنَّما أبدَلها ورشٌ ياءً لأنَّها مُشْبِهةٌ للفاء من حيث كانت أوَّلاً ولأنَّها رُسمتْ ياءً ، فلذلك أبدَلها ليوافِقَ اللفظُ الرسمَ ، ولأنَّه حمَل الهمزةَ المفتوحةَ المكسورُ ما قبلها على المفتوحةِ المضمومُ ما قبلها في مجرَّد البدل ، وإن كان المبدَلُ إليه مختلِفاً ، وقد تقدَّم أنَّ ورشاً ـ في أوَّل الباب ـ يُبدِلُ المفتوحةَ المضمومُ ما قبلها .[1]

فإن قيل : لِمَ لَمْ يُبدل (الْخاطِئَةِ)[2] و(الْمِائَة)[3] وهُما مفتوحتان مكسورٌ ما قبلهما ؟

فالجواب : أنَّهما ليستا أوَّلاً ، فلا يُشبهان فاءَ الكلمة .

فإن قيل : لِمَ لَمْ يُبدِل نحو : ﴿بِأَنَّ﴾[4] و﴿لِأَنْ﴾[5] فإنَّهما يُشبِهان فاءَ الكلمة ؟

---

(١) انظر شرح البيت ٢١٥ ، ص ٨٣٦ .

(٢) وذلك في قوله تعالى : ﴿بِالْخَاطِئَةِ﴾ الحاقَّة ٩ ، و﴿خَاطِئَةٍ﴾ العلق ١٦ .

(٣) وذلك في ثمانية مواضع أوَّلُها في البقرة ٢٥٩ ، وكذا لفظُ ﴿مِائَتَيْنِ﴾ الأنفال ٦٥ ، ٦٦ .

(٤) البقرة ١٨٩ .

(٥) الزُّمَر ١٢ .

فالجواب: أنَّهما رُسِما بالألف على مراد الانفصال بخلاف ﴿لِئَلَّا﴾.

فإن قيل: ولِمَ رُسمتْ ﴿لِئَلَّا﴾ بالياء دون أخواتها نحو: ﴿بِأَنْ﴾ و﴿لِأَنْ﴾؟

فالجواب: أنَّها لو رُسمتْ بالألف على مراد الانفصال لأدَّىٰ ذلك إلىٰ ما يُستكرَه من اجتماع الأمثال خطّاً.

وأمَّا ﴿النَّسِيءُ﴾ فهو مصدر: إمَّا لأَنسَأَه، أي أخَّره، ونظيرُه: النذير والنَّكِير، مصدرَين لأَنذَر وأنكَر، والأصلُ: إِنسَاءٌ وإنذار وإنكار. [١٣٧/ أ] وإمَّا مصدرٌ لنَسَأَه يَنسَؤُه ـ أي أخَّره أيضاً ـ نَسِيئاً، يقال: نَسَأَه نَسْأً ونَسَاءً ونَسِيئاً [١]، مثل: مَسَّه مَسّاً ومَساساً ومَسِيساً [٢]، فلمَّا أراد تخفيفَه أبدَل الهمزةَ ياءً، وهو قياسٌ مطَّرِد إذا أُريدَ تخفيفُ الهمزة وقبلها حرفُ لِين مزيدٍ، أُبدِلتْ من جنسه وأُدغِم هو فيها نحو: النَّسِيّ وقُرُوّ [٣]، وإن كان حرفُ اللِّين أصليّاً نُقلتِ الحركةُ إليه نحو: ضَوُ وشَيُ [٤]، وسيأتي بيانُ هذا كلِّه في باب وقف حمزةَ وهشام، إن شاء الله تعالىٰ، وهذا يدلُّ علىٰ أنَّ القراءةَ سنَّةٌ متَّبَعة، وإلّا فما الفَرْقُ بين ﴿النَّسِيءُ﴾ وبين ﴿هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا﴾ [٥]، و﴿بَرِيءٌ﴾ [٦]، و﴿خَطِيٓـَٔةً﴾ [٧]؟ ولو ذكَر هاتَين [٨]

---

(١) انظر اللسان (نسأ).

(٢) انظر اللسان (مسس).

(٣) والأصل فيهما: النَّسِيء، وقُرُوء.

(٤) والأصل فيهما: ضَوْءٌ، وشَيْءٌ.

(٥) النساء ٤. =

المسألتَين بعد قوله :[1]

. . . . وَالْوَاوُ عَنْهُ إِنْ تَفَتَّحَ إِثْرَ الضَّمِّ نَحْوَ مُؤَجَّلَا

لكان أَوْلىٰ ؛ إذ هي لقارئ واحد ، ولئلّا يُتوهَّمَ أنَّ ورشاً تابعَ السُّوسيَّ في ذلك ، وليس كـذلك ، والعذرُ له أنَّه لَمَّا ذكَر حُكمَ الهمزة الساكنة لورش استطرَد استيفاءَ حُكم الساكنة .

قوله : (وَوَرْشٌ) فاعلٌ بفعل مضمَر ، و(لِئَلَّا) مفعولٌ به ، أي وقرأ ورشٌ : ﴿لِئَلَّا﴾ ، و(بِيَائِهِ) حالٌ من (لِئَلَّا) أي مُلتبِساً بيائه ، والهاءُ في (بِيَائِهِ) قيل : تعود علىٰ لفظ (لِئَلَّا) ، أي بياءِ هذا اللفظُ ، وقيل : علَى الهمز الموجودِ في (لِئَلَّا) ، وفي (النَّسِيءُ) يعني بيائه التي رُسم بها ، فلذلك صحَّتِ الإضافة ، وقيل : علَى الهمز المبدَل ؛ لأنَّه قد عُلم أنَّ الهمزَ مبدَلٌ تارةً ألفاً ، وتارةً واواً ، وتارةً ياءً ، باعتبار حركةِ ما قبلها علَى الأوضاع المعروفة بين أهل هذا الشأن ، وقيل : تعودُ علىٰ ورش ، وعلىٰ هذا فيكون قوله : (بِيَائِهِ) حالاً منه .

قوله : (وَالنَّسِيءُ) يجوز عطفُه علىٰ (لِئَلَّا) ، ولم يُثَنِّ الضميرَ في (بِيَائِهِ) لعَوْده علىٰ الهمز أو علىٰ ورش ، وأمَّا إذا أعدناه علىٰ (لِئَلَّا) فيكونُ قد حُذف

=(٦) الأنعام ١٩ وغيرها .

(٧) النساء ١١٢ .

(٨) في (ت) و(م) : «ولوذكَرها بين المسألتَين» ، وهو تصحيف .

(١) البيت ٢١٥ .

من الثـاني لدلالـة الأوَّلِ عليـه أو بالعكس، كـقـوله: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾[١]، ويجوزُ أن يكون مبتدأً وخبرُه مقدَّر، أي: و﴿النَّسِيءُ﴾ كذلك، أي مِثلُ ﴿لِئَلَّا﴾ وحينئذٍ تكونُ هذه الجملةُ معترِضةً بين الحال وذي الحال، سواءٌ كانتِ الحالُ من الفاعل أم من المفعول.

قـوله: (وَأَدْغَمَ فِي يَاءِ النَّسِيءُ) أي وأدغَم ورشٌ في ياء ﴿النَّسِيءُ﴾ التي أبدَلها من الهمزة، ولم يذكُرِ المدغَمَ لضِيق النظم عليه، ولأنَّه متى ما ذكَر المدغَم فيه عُلم أنَّ ثَمَّ مُدغَماً بالضرورة، وهي الياءُ المزيدة التي بعد السين.

قوله: (فَثَقَّلَا) أي فشدَّد؛ لأنَّ هذا أمرٌ لازم للإدغام، وليس يعني أنَّه صيَّر اللفظَ ثقيلاً بعد أن كان خفيفاً، فإنَّه عكسُ المراد؛ إذ لم يُبدِل ويُدغِم إلّا للتخفيف.

والدانيُّ ذكَر ﴿النَّسِيءُ﴾ في سورته، و﴿لِئَلَّا﴾ في هذا الباب.[٢]

٢٢٥ ـ وَإِبْدَالُ أُخْرَى الْهَمْزَتَيْنِ لِكُلِّهِمْ   إِذَا سَكَنَتْ عَزْمٌ كَـآدَمَ أُوهِلَا

قد تقدَّم أنَّه كـان من حقِّه أن يذكُرَ هذه المسألةَ في «باب الهمزتَين من كلمة»، وتقدَّم [١٣٧/ ب] الوعدُ بالاعتذار عنه[٣]، والاعتذارُ عنه أنَّه لَمَّا ذكَر أنَّ الهمزةَ الساكنة تُبدَل لفُلانٍ وفُلان، علَى اختلاف أنواعها من كونِها فاءً وعيناً ولاماً، وذكَر خلافَ القرَّاء فيها استطرَد حُكمَها فقال: إذا اتَّفَق أنَّ هذه الهمزةَ الساكنة

(١) التوبة ٦٢.

(٢) ذكَر ﴿النَّسِيءُ﴾ في «التيسير» ص ١١٨، و﴿لِئَلَّا﴾ ص ٣٥.

(٣) انظر مقدِّمة شرح باب الهمزتَين من كلمة، ص ٧١٥.

متىٰ وقعتْ بعد همزةٍ أخرىٰ وجَب إبدالُها للجميع حرفاً يجانِسُ حركةَ ما قبلها، فمثَّل الناظمُ للساكنة بعد مفتوحة بـ(ءَادَمَ)؛ فإنَّ الأصلَ: أَأْدَم، إن قلنا إنَّه مشتقٌّ من الأُدْمَة[1]، أو من أَدِيم الأرض، وقلنا أيضاً إنَّ وزنَه «أَفْعَل»، أمَّا إذا قلنا إنَّه لا اشتقاقَ له ـ وهو الصحيح ـ أو قلنا إنَّ وزنَه «فَاعَل» كشالَخ وثالَغ، فليس من هذا الباب في شيء.

قال أبو شامة: «والوجهان محتملان في ءَازَر» يعني أن يكون وزنُه: أَفْعَل أو: فَاعَلاً، ثمَّ قال: «وإنَّما يتعيَّن مثالاً لذلك: ءَاخَر، وءَاتَىٰ، وءَامَن»[2].

ومثَّل للساكنة بعد المضموم بقوله: (أُوهِلَ)، والأصلُ: أُأْهِل من الأَهْل، وأُوهِل من: آهَلَه لكذا، أي جعَله مستحِقّاً له، أو من: آهَلَكَ اللهُ في الجَنَّة، أي أدخَلَكَها وزَوَّجَكَ فيها، حكاه الجوهريُّ عن أبي زيد[3]، ومن هذا استعمَله الناظمُ اسمَ المفعول في قوله في باب الإضافة:[4]

. . . . وَافَقَ مُوهَلَا

واسمَ فاعل ثلاثيِّه في قوله:[5]

---

(١) قال في اللسان (أدم): «والأُدْمَةُ: السُّمْرَة، والآدَمُ من الناس: الأسمر» اهـ.

(٢) إبراز المعاني ١/ ٤٠١.

(٣) الصِّحاح ٤/ ١٦٢٩.

(٤) البيت ٣٩٩.

(٥) البيت ١١١٦ من فرش سورة البيِّنة.

. . . . فَاهْمِزْ آهِلاً مُتَأَهِّلَا

وهذا اللفظُ الذي مثَّله المصنِّفُ ليس في القرآن، إنَّما في القرآن نظيرُه من نحو: ﴿أُوتِيَ﴾[(١)] و﴿أُوذِينَا﴾[(٢)]، و﴿اوتُمِنَ أَمَـٰنَتَهُۥ﴾[(٣)] مبتدأً به، ولكن لَمَّا لم يكن هذا الحكمُ مختصّاً بالقرآن ـ بل حكمُه في مطلَق اللغة كذا ـ لم يُبالِ بأيِّ شيءٍ من أنواعه مثَّل، وترَكَ التمثيلَ بالساكنة بعد مكسورة لضيق النظم عليه، ولَيْتَه ترَكَ (أُوهِلَا) وأتىٰ بمثال الساكنةِ بعد كسرة ممَّا هو في القرآن، والعذرُ له عدمُ تأتِّي ذلك نَظْماً، ومثالُ ما تركه: ﴿لَا إِيمَـٰنَ لَهُمْ﴾[(٤)]، ﴿لِإِيلَـٰفِ قُرَيْشٍ * إِۦلَـٰفِهِمْ﴾[(٥)]، ﴿ايتِ بِقُرْءَانٍ﴾[(٦)] مبتدأً به.

والسببُ في إبدال هذه الهمزةِ وجوباً ـ وإن كانت مختلَفاً فيها متحرِّكةً ـ ما تقدَّم من أنَّ متحرِّكَ الهمز أخفُّ من ساكنه، أو لأنَّ الثانيةَ الساكنةَ لَمَّا كانت لا تنفصلُ من الأُولىٰ تأكَّد الاستثقالُ فلَزِمَ تخفيفُها، بخلاف المتحرِّكة فإنَّها قد تنفصلُ من التي قبلها، فلم يتأكَّدِ الثِّقَلُ فلم يَلْزَمِ التخفيفُ، ويؤكِّدُ لزومَ هذا

---

(١) البقرة ١٣٦ وغيرها.

(٢) الأعراف ١٢٩ .

(٣) البقرة ٢٨٣ .

(٤) التوبة١٢ . وذلك علىٰ قراءة ابن عامر وحده، وقرأ الباقون: ﴿لَا أَيْمَـٰنَ لَهُمْ﴾ بفتح الهمزة، فليست عندهم من هذا الباب. انظر: التيسير ص ١١٧ .

(٥) قريش ١، ٢ .

(٦) يونس ١٥ .

البدلِ أنَّه لا يتغيَّرُ تصغيراً ولا تكسيراً، ألا ترىٰ أنَّ «آخِر» أصلُه الهمز، وإذا صغَّرتَه أو كسَّرتَه لم تَرُدَّ همزتَه، بل تقولُ في تصغيره: أُوَيْخِر، وفي تكسيره: أَواخِر، بخلاف: مِيقَات ومُوسِر؛ فإنَّك إذا صغرتَّهما أو كسَّرْتَهما رَدَدتَّ الياءَ من مِيقَات والواوَ من مُوسِر إلىٰ [أصلهما فتقول: مُوَيْقِت ومُيَيْسِر، ومَوَاقِيت ومَيَاسِر؛ لأنَّهما من: الوَقْت واليَسَار، وإنَّما لم تُرَدَّ إلىٰ][1] أصلها في أُوَيْخِر وأَواخِر [١٣٨/ أ] لأنَّ الألفَ صار إبدالُها لازماً، ولم يُنظَر معها إلىٰ أصل الهمزة، كذا قاله أبو شامة[2]، وفيه نظر؛ لأنَّ «أَواخِر» أصلُه بهمزتَين، وإنَّما أُبدلَتِ الثانيةُ لوقوعها مفتوحةً بعد مفتوحة، وكذا «أُوَيْخِر» بهمزتَين، فأُبدلتْ لكونها مفتوحةً بعد مضمومة، نَصَّ النحاةُ علىٰ ذلك[3]، هذا كلُّه مِمَّا أصلُه الهمز، وأمَّا ما لا أصلَ له في الهمز لكنَّه قد يَشتَبه على المبتدئين بما أصلُه الهمز فقد تعرَّض له جماعةٌ وبيَّنوه، فقال[4]: لا يجوزُ همزُ: ﴿يُوقِنُونَ﴾[5] و﴿الْمُوقِنِينَ﴾[6] و﴿يُوفُونَ﴾[7] ﴿وَالْمُوفُونَ﴾[8] و﴿تُورُونَ﴾[9] و﴿يُوَفَّىٰ﴾[10] و﴿نُوَلِّي﴾[11]

---

(١) سقط ما بين الحاصرتَين من (ت).

(٢) إبراز المعاني ١/ ٤٠٢.

(٣) انظر: أوضح المسالك ٤/ ٣٨٤ باب الإبدال، وشرح الرضيّ علَى الشافية ٣/ ٥٧.

(٤) كذا في النُّسَخ الثلاث.

(٥) البقرة ٤ وغيرها.

(٦) الأنعام ٧٥.

(٧) الرعد ٢٠، الإنسان ٧. =

و﴿ مُوهِنٌ ﴾(١) ممَّا لا أصل له في الهمز، وقال الحصريُّ(٢):

وَلَا تَهْمِزَنْ مَا كَانَتِ الْوَاوُ أَصْلَهُ ... كَقَوْلِكَ فِي الْإِنْسَانِ: يُوفُونَ بِالنَّذْرِ

قوله: (وَإِبْدَالُ) مبتدأ، و(أُخْرَىٰ) بمعنىٰ «آخِرة» كما تقدَّم تحريرُه، والمصدرُ مضافٌ لمفعوله، و(لِكُلِّهِمْ) متعلِّقٌ بالمصدر، و(إِذَا) ظرفٌ للمصدر أيضاً وليست هنا للشَّرْط، و(عَزْمٌ) خبرُ المبتدأ، أي ذو عَزْمٍ، أو جعَله نَفْسَ العَزْمِ مبالَغةً، أو بمعنىٰ: مَعْزُومٌ عليه.

والعَزْمُ: الوجوب، وفي الحديث: «فَكَانَتْ عَزْمَةً»(٣)، أي واجباً لا بُدَّ منه.

قوله: (كَآدَمَ) خبرُ مبتدأٍ مضمَر، أي هو كـ﴿ءَادَمَ﴾، أو منصوبٌ بإضمار أَعْني علىٰ أنَّ الكافَ اسمٌ، و(أُوهِلَ) عطفٌ علىٰ (آدَمَ)، حُذف العاطفُ منه كنظائره.

=(٨) البقرة ١٧٧.

(٩) الواقعة ٧١.

(١٠) الزمر ١٠.

(١١) الأنعام ١٢٩.

(١) الأنفال ١٨، ويقرأُها نافعٌ: ﴿مُوَهِّنٌ﴾ بفتح الواو وتشديد الهاء. انظر: التيسير ص ١١٦.

(٢) انظر: القصيدة الحصريَّة في قراءة نافع وشرحها لابن عَظيمة الإشبيليّ ٢/ ١١٩.

(٣) هي من كلام أبي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، من حديث أخرَجه مسلمٌ (١١٢٠) في الصيام، باب: أَجْرِ المفطِرِ في السَّفَر إذا تولَّى العمل، وهو عند أحمد (٣/ ٣٥) بلفظ: عَزِيمَةً.

بَابُ نَقْلِ حَرَكَةِ الْهَمْزَةِ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا

هذا نوعٌ من أنواع تخفيف الهمز، وهو شائعٌ لغةً، فاشٍ في ألسنة الفُصَحاء وهو عبارةٌ عن نقل حركة الهمزة إلَى الساكن قبلها بشروط ستأتي.

ثمَّ للعرب بعد نقلِ حركتِها مذهبان:

أشهرُهما: حذفُ الهمزة وعدمُ الاعتداد بها، وسواءٌ كان ذلك في كلمة نحو: ﴿يَسْـَٔمُ﴾[1]، أم من كلمتَين نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾[2].

والثاني: إبقاءُ الهمزةِ ساكنةً، فتُبدَل بحرفٍ يجانِسُ الحركةَ المنقولة، ومن ذلك قولُ بعضِهم: المرَاة والكمَاة في المرْأة والكمْأَة، والفصيحُ: المرَة والكمَة، ولَمَّا كان النقلُ نوعاً من أنواع التخفيف في الهمز المفرَد[3] ذكَره الناظمُ وذكَر معه مسائلَ السَّكْتِ لحمزةَ، وقد أفرَده الدانيُّ ببابٍ يخصُّه بعد «باب الوقف علىٰ أواخر الكَلِم»، وذكَر في الباب أيضاً مسألةَ: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾[4]، ومسألةَ: ﴿عَادًا الْأُولَىٰ﴾[5]، ومسألةَ: ﴿رِدْءًا﴾[6]، وقد ذكَر ذلك جميعَه الدانيُّ في

---

(١) فصِّلت ٤٩.

(٢) المؤمنون ١ وغيرها.

(٣) في (ت): من أنواع تخفيف الهمز المفرَد.

(٤) يونس ٥١، ٩١.

(٥) النجم ٥٠.

(٦) القصص ٣٤.

سُوَره.[١]

ثمَّ ذكَر مذهبَ ورش في النَّقْلِ وشروطَه فقال:

٢٢٦ ـ وَحَرِّكْ لِوَرْشٍ كُلَّ سَاكِنِ اخِرٍ صَحِيحٍ بِشَكْلِ الْهَمْزِ وَاحْذِفْهُ مُسْهِلَا

أمَر أن يُحرَّكَ لورشٍ كلُّ حرفٍ آخِرٍ صحيحٍ بشكل الهمز، أي بحركته، فتحةً كانت أو ضمَّةً أو كسرة، نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾[٢] ﴿قُلْ أُوحِيَ﴾[٣] ﴿قُلْ إِي وَرَبِّي﴾[٤]، وذكَر للنَّقْل في مذهب ورش ثلاثةَ شروط:

الأوَّل: أن يكونَ الحرفُ المنقول إليه حركةُ الهمزة [١٣٨/ ب] ساكناً، وإنَّما اشتُرط ذلك لقَبوله حركةَ غيره، وأمَّا المتحرِّكُ فمشغولٌ بحركة نَفْسِه، على أنَّ من العرب من ينقُلُ إلَى المتحرِّكِ وهي لغةٌ ضعيفة، وقد يُنقَل إلَى المتحرِّكة وجوباً في غير باب الهمز، نحو: قُلْتُ وبِعْتُ، وقيل وبِيع، على ما هو مقرَّر في علم التصريف، وليس ممَّا نحن فيه.

الثاني: أن يكون آخِرَ كلمةٍ كما مثَّلتُه، فلا نَقْلَ له في نحو: ﴿لَا يَسْـَٔمُ

(١) ذكَر الدانيُّ مسألةَ ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ في «التيسير» ص١٢٢، و﴿عَادًا الْأُولَىٰ﴾ ص٢٠٤، و﴿رِدْءًا﴾ ص ١٧١.

(٢) المؤمنون ١ وغيرها.

(٣) الجنّ ١.

(٤) يونس ٥٣.

ﵟالۡإِنسَٰنُﵞ(١) لوقوعه في كلمة، وإن كان ذلك جائزاً لغةً، وإنَّما اشتُرط فيه ذلك لأنَّ الثِّقَلَ باجتماع كلمتَين آكَدُ منه في كلمة واحدة، ولم يُنقَل له في كلمة واحدة إلّا في ﵟرِدۡءٗاﵞ في القصص [٣٤] على خلاف بين أهل الأداء، كما سيأتي إن شاء الله تعالى.(٢)

الثالث: أن يكون صحيحاً، والمرادُ به ما ليس حرفَ مدٍّ ولِين، فتَدخُل الياءُ والواوُ المفتوحُ ما قبلهما في الصحيح، نحو: ﵟوَلَوۡ أَنَّهُمۡﵞ(٣) وﵟٱبۡنَيۡ ءَادَمَﵞ(٤)، وإنَّما جرَيا مَجرى الصحيحِ لخفَّتهما، ولذلك أجرتْهما العربُ مُجرى الصحيح في ظهور حركة الإعراب فيهما، نحو: هذا دَلْوٌ وظبيٌ، ومَرَرْتُ بِدَلْوٍ وظبيٍ، وتحرَّز من حرف المدِّ واللِّين، وهي الألفُ، والياء والواو المجانسُ حركةُ ما قبلهما لهما، فإنَّه لا نقلَ إلى شيء منها، نحو: ﵟأَلَآ إِنَّهُمۡﵞ(٥) ﵟقَالُوٓاْ ءَامَنَّاﵞ(٦) ﵟوَفِيٓ أَنفُسِكُمۡﵞ(٧)، أمَّا الألفُ فذلك متعذِّرٌ فيها لعدم قبولِها الحركةَ حِسّاً، ولذلك يقولُ النحويُّ: يُقَدَّرُ فيها الإعرابُ تعذُّراً، ولو حُرِّكَتْ لانقلبتْ همزةً

(١) فصِّلت ٤٩.

(٢) انظر شرح البيت ٢٣٤، ص ٩٣١.

(٣) البقرة ١٠٣ وغيرها.

(٤) المائدة ٢٧.

(٥) البقرة ١٢ وغيرها.

(٦) البقرة ١٤ وغيرها.

(٧) الذاريات ٢١.

فيؤدِّي إلىٰ ما فُرَّ منه، وأمَّا الياءُ والواوُ فمدُّهما يقوم مقامَ حركتهما، فكما أنَّ المتحرِّكَ لا نقلَ إليه، كذلك ما هو في قوَّته، والياءُ والواوُ المفتوحُ ما قبلهما وإن كان فيهما مدٌّ يسير إلَّا أنَّه لضَعفه لا يُعبأ به، فشمِل قولُنا: «الصحيح» حرفي اللِّين، نحو: ﴿وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ﴾[1]، و﴿ابْنَيْ ءَادَمَ﴾ ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ﴾ وشمِل أيضاً تاءَ التأنيث الساكنةَ، نحو: ﴿وَقَالَتْ أُولَىٰهُمْ﴾[2] و﴿قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ﴾[3] وشمِل أيضاً التنوينَ، فإنَّه ثابتٌ لفظاً وإن لم تُرسَم له صورةٌ، نحو: ﴿خَٰشِعَةً أَبْصَٰرُهُمْ﴾[4] و﴿طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ﴾[5] وإنَّما لم تُرسَم له صورةٌ خوفَ الاشتباه بالنون الأصليَّة، وشمِل أيضاً لامَ التعريف نحو: ﴿الْأَخِرَةِ﴾[6] لاستكمال الشرائط المذكورة، وذلك أنَّ اللامَ آخِرٌ باعتبار مذهبِ الخليل حقيقةً؛ لأنَّ الهمزةَ عنده أصليَّةٌ، همزةُ قطعٍ أُجرِيَتْ مُجرىٰ همزةِ الوصل، ولها مدخَلٌ في التعريف، وباعتبار مذهب سيبويه مجازٌ؛ لأنَّ الهمزةَ عنده مزيدةٌ للتَّوَصُّل إلَى الابتداء بالساكن، وهي همزةُ وصلٍ ولا مدخلَ لها في التعريف.[7]

---

(١) البقرة ١٤.

(٢) الأعراف ٣٩.

(٣) الأعراف ٣٨.

(٤) القلم ٤٣، المعارج ٤٤.

(٥) الغاشية ٦.

(٦) البقرة ٩٤ وغيرها.

(٧) انظر في هذه القضيَّة: كتاب سيبويه ٣/ ٣٢٤، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٢٥٣=

واعـترُض علىٰ ذلك بأنَّ الألفَ واللامَ شديدتا الاتـصال بما دخَلا عليـه، فلا تتحقَّقُ فيها آخِريَّةٌ، بل لامُ التعريف كأنَّها حَشْوُ كلمة.

فالجوابُ: أنَّها في حُكم [١٣٩/ أ] الانفصال ممَّا تدخُل عليه، ولذلك تقِفُ العربُ علىٰ «ال» وتتذكَّرُ ما بعدها، وقد تقدَّم تقريرُ ذلك، وأنَّ العربَ تقِفُ علىٰ لام التعريف في أنصاف الأبيات، ثمَّ تُعيدها مع ما تتَّصل به في النصف الآخَر، كقوله: (١)

دَعْ ذَا وَقَدِّمْ ذَا وَأَلْحِقْنَا بِذَا الْـ
الشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلِلْنَاهُ بَجَلْ

يُروىٰ: بالشَّحْمِ، بإعادة الجارِّ، وبدونِه وقطعِ همزة الوصل، وقد مضىٰ تحقيق هذا في قوله: (٢)

وَقُلْ ءَاتِ ذَا الْـ. . . . . .

وشمِل أيضاً «ميم» من أوَّل «ألف لام ميم» أوَّلَ العنكبوت، فتُنقلُ حركةُ همزة ﴿أَحَسِبَ﴾ إلَى الميم فيُقرأ: أَلِفْ لَامِّيمَ حَسِبَ، وقد ذُكر في قوله تعالىٰ: ﴿الٓمٓ ۞ اللَّهُ﴾ أوَّلَ آل عمران أنَّها حركةُ نقل مع كونها من همزة وصل، وفيه بحثٌ حسن قرَّرْتُه في غير هذا. (٣)

= وما بعدها.

(١) تقدَّم الكلام عليه عند شرح البيت ١٤٧، ص ٥٢٧، ٥٢٨.

(٢) البيت ١٤٧.

(٣) وذلك في «الدُّرِّ المصون» ٣/ ٦.

ولا تدخُل في ذلك ميمُ الجمع وإن صدَق عليها الشروطُ الثلاثة؛ لأنَّ ورشاً ـ كما تقدَّم ـ يصلُها قبل همزة القطع بواوٍ فيصيرُ ذلك من باب ما هو ساكنٌ فيه حرفُ مدٍّ ولِين، ولا نقلَ حينئذٍ.

وهذه الشرائطُ منها ما هو مجمَعٌ عليه لغةً وقراءةً، وهو سكونُ الحرف المنقولِ إليه، وأمَّا كونُه آخِرَ كلمةٍ فشرطٌ في قراءة ورش إلّا ما سيأتي عنه في ﴿ رِدْءًا ﴾[1] وليس شرطاً لغةً، وكذلك صحَّةُ المنقولِ إليه أيضاً شرطٌ قراءةً لا لغةً، فيجوزُ النقلُ إلىٰ حرف المدِّ واللِّين إلّا الألفَ للتَّعذُّر، فيقال: هؤلاء قاضُوَ ابِيكَ، وقاضيَ امْرِه، هذا هو الصحيح، وقال بعضُهم: لا يُنقَلُ إلىٰ حرف المدِّ إلّا الفتحةَ فقط ـ نحو ما مثَّلتُ به ـ فلا يُنقَلُ إلَى الواو ولا الياءِ ضمَّةٌ ولا كسرة لِثقَلِ ذلك، نحو: قاضُوَ ابِيكَ، وقاضُوُ امِّه، وقاضِيَ ابِيكَ، وقاضِيُ امِّه، الأصل: قاضُون وقاضِين، جمعُ قاضٍ، فأضفتَه إلىٰ «أَبِيكَ» وإلىٰ «أُمِّه» مع نقل حركة «أَبِيكَ» و«أُمِّه».

والمصنِّفُ استعمَل الصحَّةَ هنا بإزاء حرفِ المدِّ واللِّين كما عرفتَه، واستعمَلها في «باب المدِّ والقَصْر» بإزاء حرف العلَّة مطلَقاً فقال:[2]

. . . . . . أَوْ بَعْدَ سَاكِنٍ صَحِيحٍ . . . .

تحرَّز من حرف العلَّة مطلَقاً، بدليل أنَّه يَمُدُّ الواوَ الأُولىٰ من ﴿ الْمَوْءُدَةُ ﴾ كما

---

(١) القصص ٣٤، وانظر شرح البيت ٢٣٤، ص ٩٣١.

(٢) البيت ١٧٣.

عرفتَ ذلك في بابه[١]، وإنَّما فعَل ورشٌ ذلك لأنَّ الهمزَ ثقيلُ اللفظ بعيدُ المخرج فحيث وجَد سبيلاً إلىٰ تخفيفه فعَل، وقد أمكَنه ذلك بالنَّقْل.

وقوله: (وَاحْذِفْهُ) تنبيهٌ علىٰ حكم النَّقْل، وأنَّه لا بُدَّ مع ذلك من حذف الهمز بعد نقل حركته، وذكَروا ثلاثَ عِلَل:

إحداها: أنَّ إبقاءَه ساكناً أثقلُ.

الثانية: أنَّه يؤدِّي إبقاؤُها إلَى الجمع بين ساكنَين غالباً، نحو: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ﴾[٢] ﴿مَنۡ ءَامَنَ﴾[٣] ﴿مِنۡ إِسۡتَبۡرَقٍ﴾[٤] ﴿أَنۡ أَرۡضِعِيهِ﴾[٥].

الثالثة: أنَّ المحرَّكَ بحركتِها حركتُه عارضة، فهو ساكنٌ تقديراً، وهي في نَفْسها ساكنةٌ، فيلتقي ساكنان فحُذِفَتْ لذلك.

وقد رُدَّ علىٰ هذا القائل بأنَّه لا ينبغي أن يُعتدَّ بسكون الهمزة [١٣٩/ب] أيضاً لأنَّه عارض، فلم يلتقِ ساكنان، وبأنَّه قد جُمع بين هذه الحركة والسكون في نحو: ﴿قَدَ افۡلَحَ﴾ و﴿مِنَ ارۡضِنَا﴾ و﴿مِنِ اسۡتَبۡرَقٍ﴾ و﴿مَنَ امَنَ﴾.

---

(١) انظر شرح البيت ١٨٢، ص ٧٠٨.

(٢) المؤمنون ١ وغيرها.

(٣) البقرة ٦٢ وغيرها.

(٤) الرحمن ٥٤.

(٥) القصص ٧.

قوله: (لِوَرْشٍ) متعلِّقٌ بـ (حَرِّكْ)، واللامُ للعِلَّة، و(كُلَّ سَاكِنٍ) مفعولٌ به، والموصوفُ محذوف، أي حرفٍ ساكن.

قوله: (بِشَكْلٍ) متعلِّقٌ بـ(حَرِّكْ) أيضاً، والمرادُ به الحركةُ؛ لأنَّ بها تُشكَلُ الحروفُ وتُضبَط.

قوله: (وَاحْذِفْهُ) أي الهمز، وقد تقدَّم سببُه.

قوله: (مُسْهِلَا) حالٌ من فاعل (احْذِفْهُ)، أي راكباً الطريقَ السهل.

٢٢٧ ـ وَعَنْ حَمْزَةٍ فِي الْوَقْفِ خُلْفٌ وَعِنْدَهُ
رَوَىٰ خَلَفٌ فِي الْوَصْلِ سَكْتاً مُقَلَّلَا

أخبَر عن حمزةَ أنَّ عنه خلافاً في النقل المشار إليه حالَ الوقف: فنُقِل عنه النقلُ كورش، وعدمُه كالجماعة.

قال أبوشامة: «ولم يذكُرِ الدانيُّ النقلَ لحمزةَ في هذا كلِّه، وقد ذكَره عنه جماعةٌ غيرُه، وسيأتي له في بابه أنَّه كان يخفِّف الهمزَ إذا كان وسطاً أو آخِراً، وهذه الهمزةُ في هذا الباب أوّلٌ، وسيأتي له في بابه خلافٌ له في الهمز المتوسِّط بسبب دخول حروفٍ زوائدَ عليه، هل يخفِّفُه أَوْ لا ؟

ثمَّ ذكَر صاحبُ التيسير من هذا نحو: ﴿ الْأَرْضِ ﴾[1] و﴿ الْآخِرَةَ ﴾[2]

---

(١) البقرة ٦١ وغيرها.

(٢) البقرة ٩٤ وغيرها.

دون ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ﴾ وشبهه، فإن قلنا: لا يُخففُ ذلك، فهذا أَوْلى؛ لأنَّ هذا مبتدأٌ حقيقةً، وذاك مبتدأٌ تقديراً، وإن قلنا: يخفَّفُ ذلك، ففي هذا وجهان.

ثمَّ لا ينبغي أن يَختصَّ الخلافُ بالهمزة المنقولة إلىٰ الساكن قبلها، بل يُعطىٰ لجميع الهمزات المبتدَآت حكمُ المتوسِّطة فيما تستحقُّه من وجوه التخفيف، فإن كانتِ المبتدَأةُ ساكنةً فذلك لا يُتَصوَّرُ إلّا فيما دخلتْ عليه همزةُ وصل وحُذفَتْ لاتِّصال الكلمةِ التي قبلها بها، نحو: ﴿يَـٰصَـٰلِحُ ائْتِنَا﴾(1)، فإذا وقَف عليها أبدَلها [واواً](2)، وفي ﴿لِقَاءَنَا ائْتِ﴾(3) يُبدلُها ألفاً، وفي ﴿الَّذِي اؤْتُمِنَ﴾(4) يُبدِلُها ياءً... وإن كانت همزةُ الابتداء متحرِّكةً وقبلها متحرِّكٌ جُعلتْ بينَ بينَ مطلَقاً نحو: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ﴾(5) ﴿إِنَّ أَبَانَا﴾(6) ﴿وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً﴾(7)، إلّا أن تقعَ مفتوحةً بعد ضمٍّ أو كسرٍ فتُبدَلُ ياءً أو واواً، نحو: ﴿فِيهِ ءَايَـٰتٌ بَيِّنَـٰتٌ﴾(8)

(1) الأعراف ٧٧.

(2) تكملة من إبراز المعاني ١/ ٤٠٦.

(3) يونس ١٥.

(4) البقرة ٢٨٣.

(5) التوبة ١١٤ وغيرها.

(6) يوسف ٨.

(7) القصص ٢٣.

(8) آل عمران ٩٧.

﴿ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ ﴾ .[١]

وإن كان قبلها ساكنٌ صحيح أو حرفُ لِين نُقلتْ حركتُها إليه كما تبيَّن في مذهب ورش، وإن كان حرفَ مدٍّ ولِين امتنَع النقلُ في الألف، فتُجعلُ الهمزةُ بَيْنَ بَيْنَ كما يُفعلُ في المتوسِّطة، وعلى قياس مذاهب القرَّاء في الياء والواو يجوز قلبُ الهمزةِ والإدغامُ، ويجوز النقلُ إلَى الأصليَّتَين، نحو: ﴿ يَدْعُوآْ إِلَىٰ ﴾[٢]، و﴿تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ﴾[٣]، والزائدتان هما نحو: ﴿ قَالُوآْ ءَامَنَّا ﴾[٤] ﴿نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ﴾[٥]، ويجوز النقلُ إليهما لغةً.

وأمَّا إذا كان الساكنُ قبل الهمزة ميمَ الجمع نحو: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾[٦] فقال الشيخُ علَمُ الدين: لا خلافَ في تحقيق مِثلِ هذا [في الوقف][٧] عندنا».[٨]

[١٤٠/أ] قال أبو شامة: «قد نقَل ابنُ مِهْرانَ في كتابٍ له قَصَرَه على معرفة

---

(١) آل عمران ٧.

(٢) يونس ٢٥.

(٣) هود ٣١.

(٤) البقرة ١٤ وغيرها.

(٥) يوسف ٥٣.

(٦) المائدة ١٠٥.

(٧) تكملة من إبراز المعاني ١/ ٤٠٨.

(٨) نقَل أبو شامة قولَ الشيخ علَم الدين السخاويِّ في إبراز المعاني ١/ ٤٠٥ـ٤٠٨.

مذهب حمزة في الهمزة أنَّ فيه مذاهب:[1]

أحدها ـ وهو الأحسن ـ نقلُ حركة الهمزة إليها مطلَقاً، فتُضَمُّ تارةً، وتُفتحُ تارةً وتُكسرُ تارة، نحو: ﴿وَمِنهُمُ امِّيُّونَ﴾[2]، ﴿أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمَ امْ﴾[3]، ﴿ذَالِكُمِ اصْرِي﴾.[4]

الثاني: أنَّها تُضمُّ مطلَقاً ـ وإن كانت الهمزةُ مفتوحةً أو مكسورة ـ حذَراً من تحرُّكِ الميم بغير حركتها الأصليَّة.

الثالث: تُنقلُ في الضمِّ والكسرِ دون الفتح؛ لئلّا يُشبِهَ لفظَ التثنية.

فإن كانت الهمزةُ قبلها همزةٌ، وهُما متَّفقتان أو مختلفتان، سهَّل الثانيةَ بما تقتضيه؛ لأنَّها في الكلمة الموقوف عليها، وفي نحو: ﴿عَلَيْهُمَ انْذَرْتَهُمْ﴾[5] بنَقلِ الأُولىٰ وتسهيلِ الثانية، ويكون تسهيلُ الثانية مخرَّجاً علَى الخلاف فيما

(١) لم أعثر علىٰ هذا الكتاب، وقد أشار ابنُ مِهْرانَ إليه في كتابه «الغاية في القراءات العشر واختيارِ أبي حاتم» ص ١٥٨ فقال: «وحمزة يَتركُ كلَّ همزة عند الوقف، وشرحُه يَطول، وقد أفردتُ له فيه كتاباً» اهـ.

(٢) البقرة ٧٨.

(٣) المنافقون ٦.

(٤) آل عمران ٨١.

(٥) البقرة ٦، يسٓ ١٠. وضَبطتُ ﴿عَلَيْهُمْ﴾ بضمِّ الهاء كما هي قراءة حمزة. انظر شرح البيت ١١٠، ص ٣٧٠.

هو متوسِّطٌ بزائدٍ دخَل عليه؛ لأنَّ همزةَ الاستفهام زائدةٌ علىٰ (أَنذَرْتَهُمْ)، فإذا تحقَّقتْ هذه القواعدُ انبنىٰ عليها مسألةٌ حسنة، وهي: ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم﴾[1] فيها ثلاثُ همزات، فنَصَّ ابنُ مِهْرانَ فيها علىٰ ثلاثة أوجُه:

أحدُها: تخفيفُ الثلاث: بنقلِ حركة الأُولىٰ إلىٰ لام ﴿قُلْ﴾، وبجعلِ الثانيةِ والثالثةِ بينها وبين الواو لأنَّهما مضمومتان بعد متحرِّك، أمَّا تسهيلُ الثالثة[2] فلا خلافَ فيه لأنَّها متوسِّطةٌ، أومتطرِّفةٌ إن لم يُعتدَّ بالضمير[3]، وفي ذلك بحثٌ سيأتي في موضعه، وفي كيفيَّة تخفيفِها وجوهٌ ستأتي.[4]

وأمَّا الثانية فهي متوسِّطةٌ بسبب الزائد، ففيها خلاف، وأمَّا الأُولىٰ فمبتدَأةٌ، ففي نقل حركتِها الخلافُ المذكور في هذا الباب.

الوجه الثاني: تخفيفُ الثالثة فقط، وذلك رأيُ مَن لا يَرىٰ تخفيفَ المبتدَأة ولا يعتدُّ بالزائد.

الثالث: تخفيفُ الأخيرتَين فقط، وذلك اعتدادٌ بالزائد وإعراضٌ عن المبتدَأة.

وكان يحتملُ وجهاً رابعاً: وهو أن تُخفَّفَ الأُولىٰ والأخيرةُ دون الثانية، لولا أنَّ مَن خفَّف الأُولىٰ يَلزمُه تخفيفُ الثانية بطريق الأَوْلىٰ؛ لأنَّها متوسِّطةٌ

---

(١) آل عمران ١٥.

(٢) تحرَّفتْ في (ص) إلَى: الثانية.

(٣) تحرَّفتْ في (ت) و(م) إلىٰ: بالضم.

(٤) وذلك عند شرح البيت ٢٤٢، ص ٩٧٠.

صورةً فهي أَحْرىٰ بذلك من المبتدَأة، فهذا الكلامُ كلُّه جَرَّه [١] قولُه: (وَعَنْ حَمْزَةٍ فِي الْوَقْفِ خُلْفٌ) فاحتَجْنا إلَى الاستيعاب في وقفه علىٰ كلِّ همزة مبتدَأة. . . . . حتَّىٰ قال ابنُ مِهْرانَ بتركها وإن كانت في أوَّل الكلمة، قال: وعلىٰ هذا يدلُّ كلامُ المتقدِّمين، وبه كان يأخذُ ابنُ مِقْسَم ويقول بتركها [٢] كيفما وجَد السبيلَ إليها، إلّا إذا ابتدأ بها فإنَّه لابُدَّ له منها ولا يجدُ السبيلَ إلىٰ تركها.

وقال مكيٌّ: ذكَر ابنُ مجاهد أنَّه يُسهِّل لحمزةَ في الوقف كلَّ ما كان من كلمتَين نحو: ﴿يَعْلَمُ أَعْمَـٰلَكُمْ﴾ [٣]، قال: يُلحِقُها بواو، ونحو: ﴿أَلَا يَظُنُّ أُوْلَـٰئِكَ﴾ [٤] قال: يجعلُها بين الهمزة والواو، وأجرَى البابَ كلَّه علىٰ أصل واحد» انتهىٰ. [٥]

فهذا كلامُ أبي شامة أفصحَ أنَّ الناظمَ قد ذكَر زائداً علىٰ ما في «التيسير» من نقلِه الخلافَ المشروح، وإنَّما ذكرتُ [١٤٠/ ب] عبارتَه برُمَّتِها في بقيَّة المسائل لأنَّها عبارةٌ حلوةٌ مفيدة.

---

(١) تحرَّفتْ في النُّسَخ الثلاث إلىٰ: «خبره»، والتصويب من إبراز المعاني ١/ ٤١٠.

(٢) تحرَّفتْ في النُّسَخ الثلاث إلىٰ: «يبدلها»، والتصويب من إبراز المعاني ١/ ٤١٠.

(٣) سورة محمّد ﷺ ٣٠.

(٤) المطفِّفين ٤.

(٥) إبراز المعاني ١/ ٤٠٨ ـ ٤١٠.

وأمَّا أبوعبد الله فنَصَّ علىٰ أنَّ الناظمَ نقَل الخلافَ المشار إليه تبعاً للدانيّ، فإنَّه قال: «وقال الحافظُ أبوعمرو: كان شيخُنا أبوالحسن - يعني ابنَ غَلْبون - وغيرُه من أهل الأداء يُحقِّقُ في ذلك كلِّه. يعني في ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ و﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ و﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ وما أشبَه ذلك. قال: وكان أبوالفتح - يعني فارسَ بنَ أحمدَ - يختارُ تسهيلَ الهمز في جميع ذلك. قال: وهو مذهبُ الحُذَّاق من أئمَّتنا، والمذهبان مرويَّان عن حمزةَ، صحيحان في القياس» انتهىٰ.[1]

فقد نصَّ علىٰ أنَّ من جملة ما اختُلف فيه عن حمزةَ ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾، وأبوشامة قد قال عنه إنَّه ذكَر ﴿ٱلْأَرْضِ﴾ و﴿ٱلْأَخِرَةَ﴾[2] دون ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ والنقلان صحيحان؛ فإنَّ أبا شامة ذكَر ذلك بالنسبة إلَى «التيسير»، وأبوعبد الله بالنسبة إلىٰ غيره.

وقوله: «وقد رَوىٰ خَلَفٌ عنه»[3] إشارةٌ إلىٰ أنَّ خَلَفاً عن سُليمٍ عن حمزةَ كان في حالة الوصل يسكتُ سكتةً لطيفة علىٰ ذلك الساكن الذي كان ينقُل

---

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٨٨/ ب، وما عزاه أبوعمرو الدانيُّ لشيخه طاهر بن غَلبون مذكور في «التذكرة» له ١/ ١٥٧.

(٢) البقرة ٩٤ وغيرها.

(٣) كذا في النُّسَخ الثلاث، ونَصُّ البيت:

. . . . وَعِنْدَهُ رَوَىٰ خَلَفٌ فِي الْوَصْلِ سَكْتاً مُقَلَّلَا.

إليه حركةَ الهمزة بعده من جميع ما تقدَّم تمثيلُه والتنبيهُ عليه[1]، يعني أنَّ كلَّ ما نقَل إليه ورشٌ الحركةَ سكَت عليه حمزةُ سكتةً لطيفة في الوصل، حتَّىٰ في ميم ﴿الٓمٓ﴾ من أوَّل العنكبوت، إلَّا أنَّه يبقىٰ عليه ميمُ الجمع، فإنَّ ورشاً لا ينقُل إليها لِما تقدَّم، مع أنَّ حمزةَ يسكتُ عليها لأنَّها آخِرٌ صحيحٌ ساكن، وذلك نحو: ﴿عَلَيۡهِمۡ أَرۡبَعِينَ سَنَةٗ﴾[2]، فهو داخلٌ في الضابط المذكور وإن كان مخصوصاً بما ذكرتُه بالنسبة إلىٰ ورش، كذا قاله أبوشامة[3]، وفيه نظرٌ من حيث إنَّه لا يبقىٰ في قراءة ورش ساكناً صحيحاً آخِراً؛ لأنَّه يصيرُ حَشْواً بزيادة الواو عليه، وهذا البابُ وقَع معترَضاً به في هذا الباب، وقد تقدَّم أنَّ الدانيَّ أفرَده.

ووجهُ ذِكْرِه هنا ظاهرٌ جدّاً؛ لأنَّه لَمَّا ذكَر حكمَ هذا الفصل في النقل ذكَر حكمَه في السَّكْت، فإن كان ذلك الساكنُ حرفَ مدٍّ فلا سكتَ؛ إذ لا نقلَ، وذلك أنَّ حرفَ المدِّ يقومُ مقامَ السكت، وقد قيل فيه خلاف.

قال الهُذليُّ: «قال سُليمٌ ـ في رواية خَلَفٍ وغيرِه ـ: المدُّ يُجزِئُ عن السكت عند الزيّات، وقال في رواية غيره: الجمعُ بين المدِّ والسكتِ أحسن»[4].

---

(١) في (ص): علىٰ ذلك.

(٢) المائدة ٢٦.

(٣) إبراز المعاني ١/ ٤١١.

(٤) الكامل للهُذليّ لوحة ١٣٦/ أ، ونقَله عنه أبوشامة في إبراز المعاني ١/ ٤١١.

قلتُ: فعلىٰ هذا أيضاً تُستثنىٰ هذه الصورُ ممَّا لا تُنقل فيه حركةُ الهمزة ويُسكتُ لحمزةَ عليه، بل هذا أَوْلىٰ بالاستثناء من ميم الجمع لِمَا قدَّمتُه من أنَّها عند ورش ليست آخِراً.

والوجهُ في نقل حمزةَ حركةَ الهمزة للساكن ما تقدَّم لورش، وإنَّما خَصَّ حالةَ الوقف لأنَّها حالةُ تعبٍ وكَلالِ الإنسان، وتعذُّرِ البيان بالهمز علىٰ وجهه.

ووجهُ الاختلاف في ذلك فيما كان من كلمتَين أنَّ مذهبَه تحقيقُ الهمز إذا كان أوَّلاً، [١٤١/ أ] والهمزُ في هذا النوع أوَّل، وهو كالمتوسِّط باعتبار أنَّ الكلمةَ التي هو فيها لَمَّا تعلَّق معناها بالكلمة التي قبلها صارتا كالكلمة الواحدة ولا خلافَ عنه في النقل في الكلمة الواحدة علىٰ ما سيأتي بيانه في بابه.(١)

والوجهُ في سكته الاستعانةُ علىٰ النطق بالهمز لبُعد مخرجه وصعوبة النطق به، وإنَّما اختصَّ بالوصل لأنَّه متىٰ وقف علىٰ الكلمة الأُولىٰ وجب الإسكان لكلِّ القرَّاء، وإنَّما يَظهر التفاوتُ في وصل الكلمة بما بعدها.

واعلم أنَّ هذا الوقفَ غير الوقف المذكور أوَّلاً في قوله: (وَعَنْ حَمْزَةٍ فِي الْوَقْفِ خُلْفٌ) إذِ المرادُ بهذا الوقف الوقفُ علىٰ الكلمة الثانية التي أوَّلُها الهمزةُ، وهي ﴿أَفْلَحَ﴾ من ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾، و﴿ءَامَنَ﴾ من قوله: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾، والوقفُ هنا المرادُ به الوقفُ علىٰ الكلمة التي قبل كلمة الهمزة، وهو الوقفُ علىٰ ﴿قَدْ﴾ من ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾، وهذا معنىً حسن.

---

(١) انظر شرح البيت ٢٣٧، ص ٩٥١.

وقد استشكَل أبوشامة شيئاً من هذا فقال: «فإن قلتَ بتقدير أن يقِفَ القارئُ علىٰ كلمة الهمزة يكونُ الناظمُ قد استعمَل لفظَ الوقفِ حيث استعمَل لفظَ الوصل؛ لأنَّه قد سبَق أنَّ المرادَ من قوله: (وَعَنْ حَمْزَةٍ فِي الْوَقْفِ خُلْفٌ) هو وقوفُه علىٰ كلمة الهمز، فهو واقفٌ باعتبار نقلِ الحركة، واصلٌ باعتبار السكت، بيانُه أنَّ القارئَ إذا قال: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ ووقَف، فهو مأمورٌ بشيئَين: أحدهما: السكتُ علىٰ الدال لأنَّه وصلَها بهمزة ﴿أَفْلَحَ﴾. والثاني: نقلُ حركة الهمزة إليها لأنَّه قد وقَف، فيُوصَف القارئُ بأنَّه واصلٌ واقفٌ والحالةُ هذه؟

قلتُ: لا بُعدَ في ذلك لأنَّهما باعتبارَين: فموضعُ الوصل غيرُ موضع الوقف؛ فإنَّ الوقفَ علىٰ آخِر الكلمة الثانية، والوصلُ آخِرَ الكلمة الأُولىٰ وأوَّلَ الثانية، ثمَّ يقال: لا يَلزَمُ من كونه يَصِلُ الساكنَ بالهمز أن يقفَ علىٰ كلمة الهمز، فقد يَصِلُها بما بعدها، وإنَّما يتوجَّهُ الإسكانُ في بعض الصور، وذلك عند[1] الوقف علىٰ كلمة الهمز، وجوابُه ما تقدَّم. ومَثَلُه: شخصٌ يَصِلُ بعضَ رَحِمِه ويقطعُ بعضَه، فيصحُّ أن يُوصفَ ذلك الشخصُ بأنَّه واصلٌ قاطعٌ نظراً إلىٰ محلَّيِ[2] الوصل والقطع» انتهىٰ.[3] وما قدَّمتُه هو الصواب.

قوله: (وَعَنْ حَمْزَةٍ) خبرٌ مقدَّم، و(خُلْفٌ) مبتدأٌ مؤخَّر، و(فِي الْوَقْفِ)

(١) تصحَّفتْ في النُّسَخ الثلاث إلىٰ: «غير»، والتصويب من إبراز المعاني ١/ ٤١٢.

(٢) في (ت) و(م): محلّ.

(٣) إبراز المعاني ١/ ٤١٢.

يجوز فيه علىٰ هذا أن يتعلَّقَ بما تعلَّقَ به الخبرُ، وأن يتعلَّقَ بـ(خُلْفٌ) بعده، وأن يكون حالاً من (خُلْفٌ) لأنَّه صفةٌ له في الأصل، فلمَّا قُدِّمَتْ نُصب حالاً، وأن يتعلَّقَ بمحذوف علىٰ أنَّه حالٌ من الضمير المستتِرِ في الجارِّ الأوَّل لوقوعه خبراً، ويجوز أن يكون هو الخبر، ويكون (وَعَنْ حَمْزَةٍ) فيه ما تقدَّم من الأوجُه، إلّا أنَّه لا يكون حالاً من (خُلْفٌ) ولا من ضمير الخبر؛ لأنَّ عاملَها حينئذٍ معنويّ وهي لا تتقدَّم علَى العامل المعنويِّ علَى الصحيح. (١)

قوله: (وَعِنْدَهُ) متعلِّقٌ بـ(رَوَىٰ) [١٤١/ب] والضميرُ في (عِنْدَهُ) يعود للساكن، والمعنىٰ: وعند الساكن الذي كان يُنقَل إليه الحركةُ روىٰ خَلَفٌ، و(فِي الْوَصْلِ) متعلِّقٌ به، و(سَكْتاً) مفعولُ (رَوَىٰ)، و(مُقَلَّلَا) صفةٌ له.

٢٢٨ ـ وَيَسْكُتُ فِي شَيْءٍ وَشَيْئًا وَبَعْضُهُمْ لَدَى اللَّامِ لِلتَّعْرِيفِ عَنْ حَمْزَةٍ تَلَا

أي ويسكتُ خَلَفٌ أيضاً في: ﴿شَيْءٍ﴾(٢) غيرَ منصوب، وفي: ﴿شَيْئًا﴾(٣) المنصوب، وإنَّما غايَر بينهما بالنصب وغيرِه مبالَغةً في البيان، وذلك أنَّه في المصحف مكتوبٌ بالألف حالةَ النصب، وبغيرها حالةَ الرفعِ والجرِّ، وكذلك فعَل غيرُه من القرَّاء فسلَكَ طريقتَهم، وهذا كما قال: (٤)

وَجُزْءًا وَجُزْءٌ ضَمَّ الِاسْكَانَ. . . . .

---

(١) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٤٢ وما بعدها، باب الحال.

(٢) البقرة ٢٠ وغيرها.

(٣) البقرة ٤٨ وغيرها.

(٤) البيت ٥٢٤ من فرش سورة البقرة.

كما سيأتي .

فإن قيل : لِمَ لَمْ يفعل ذلك في ﴿بِيُوت﴾[١] و﴿الصِّرَاط﴾[٢] مع أنَّهما في القرآن بلفظِ النصب وغيرِه[٣] ، نحو : ﴿وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا﴾[٤] ﴿فَإِذَا دَخَلْتُم بِيُوتًا﴾[٥] ؟

قلتُ : كأنَّه لَمَّا ضبَط ذلك بخلوِّه من لام التعريف وبدخولِها فيه استغنى عنه ، وإنَّما احتاج إلى ذِكْر (شَيْءٍ وَشَيْئًا) لأنَّهما لم يدخُلا في الضابط السابق لورش لأنَّ ورشاً لا ينقُل إليهما الحركةَ لأنَّ ساكنها ليس بآخرِ كلمة .

فحاصلُه أنَّ خَلَفاً يسكتُ بين الكلمتَين ، ولم يسكت في كلمة واحدة إلّا في هاتَين اللفظتَين .

---

(١) النور ٣٦ وغيرها . وقرأها حمزة حيث جاءت بكسر الباء . انظر : التيسير ص ٨٠ .

(٢) الفاتحة ٦ وغيرها .

(٣) وذلك في قوله في فرش سورة البقرة (البيت ٥٠٣) :

وَكَسْرُ بِيُوتٍ وَالْبِيُوتَ يُضَمُّ عَنْ حِمًى جِلَّةٍ . . . .

فلم يذكُر معها : ﴿بُيُوتًا﴾ المنصوب .

وفي قوله في سورة أمِّ القرآن (البيت ١٠٨) :

. . . . وَعِنْدَ سِرَاطٍ وَالسِّرَاطِ لِ قُنْبُلَا

فلم يذكُر معها : ﴿صِرَاطًا﴾ .

(٤) الفتح ٢ .

(٥) النور ٦١ .

فإن قيل: قد يُوهِمُ لفظُه بـ(شَيْءٍ وَشَيْـًٔا) مجروراً ومنصوباً إخراجَ ﴿ شَيْءٌ ﴾ المرفوع؟

فالجوابُ ما تقدَّم من أنَّه ضبَطه بالمكتوب بالألف وغيرِه، فغيرُه يشملُ المجرورَ والمرفوعَ لكَتْبِه بغير ألف.

وقد فَهِمْتَ أنَّ خلَفاً يسكتُ عند الساكن، وعند ياء ﴿ شَيْء ﴾و﴿ شَيْئًا ﴾ قبل النطق بالهمزة حالَ الوصل، وأنَّ خلّاداً لا يسكتُ في شيءٍ من ذلك.

ثمَّ أخبَر عن بعض أهل الأداء أنَّه قرأ بالسكون لحمزةَ عند لام التعريف نحو: ﴿الْآخِرَة﴾[1] و﴿الْأَمْنِ﴾[2]، وفي كلِّ﴿ شَيْء ﴾و﴿شَيْئًا﴾ فقط، وإليه أشار بقوله:

وَشَيْءٍ وَشَيْـًٔا لَمْ يَزِدْ. . .

في البيت الآتي.

وقال أبوعبد الله: «وفي ذلك طريقان:

أحدهما: السكتُ علَى الساكن الصحيحِ الآخرِ كلِّه، وعلَى الياء من ﴿شَيْء﴾ و﴿ شَيْئًا﴾ لخَلَف، وتركُ السكت لخلّادٍ في جميع ذلك.

والثاني: تركُ السكت لهما إلّا علىٰ لام التعريف و﴿ شَيْء﴾ و﴿ شَيْئًا﴾، قال

(١) البقرة ٩٤ وغيرها.

(٢) النساء ٨٣ وغيرها.

الدانيُّ: قرأتُ بالأوَّل علىٰ أبي الفتح[١]، وبالثاني علىٰ أبي الحسن[٢]. فأشار الناظمُ إلىٰ الأوَّل ـ وهو مذهبُ أبي الفتح ـ بقوله: (وَعِنْدَهُ)[٣]، أي: وعند الساكن (رَوَىٰ خَلَفٌ فِي الْوَصْلِ)، وقد تقدَّم شرحُ ذلك، وأشار إلَى الثاني ـ وهو مذهبُ أبي الحسن ـ بقوله: وَبَعْضُهُمْ لَدَى اللَّامِ لِلتَّعْرِيفِ عَنْ حَمْزَةٍ تَلَا وَشَيْءٍ وَشَيْئاً لَمْ يَزِدْ». [٤]

وقال أبوشامة: «فحاصلُه أنَّ خَلَفاً يسكتُ بين الكلمتَين، ولم يسكت في كلمة واحدة إلّا في هاتَين الكلمتَين، وحكىٰ صاحبُ (المستنير)[٥] هذا السكتَ عن حمزةَ في الكلمة الواحدة مطلَقاً، نحو: ﴿قُرْءَان﴾[٦] و﴿لَا يَسْـَٔمُ﴾[٧] كما في ﴿شَيْء﴾، وهو متَّجِهٌ لأنَّ المعنىٰ الذي لأَجْلِه [١٤٢/ أ] فُعل السكتُ موجودٌ

(١) هو فارس بن أحمد، تقدَّمتْ ترجمتُه عند شرح البيت ١٤٧، ص ٥٢٤.

(٢) هو طاهر بن عبد المنعم بن غَلبون، تقدَّمتْ ترجمتُه عند شرح البيت ٢٥، ص ٩٥.

(٣) البيت السابق.

(٤) اللآلئ الفريدة لوحة ٨٩/ أ.

(٥) في النُّسَخ الثلاث: «التيسير»، وهو تحريف؛ لأنَّ صاحبَ «التيسير» (ص٦٢) قد قيَّد السكت علَى الساكن قبل الهمز إذا كانا في كلمة واحدة بـ﴿شَيْء﴾ و﴿شَيْـًٔا﴾ فقط دون غيرهما، والتصويب من إبراز المعاني ١/ ٤١٣، وانظر: المستنير ١/ ٣٩٥، ٣٩٦.

(٦) يونس ٦١ وغيرها.

(٧) فصِّلت ٤٩.

في الجميع ». [١]

قلتُ: قد فرَّق الناسُ بين ﴿شَيْءٍ﴾ و﴿شَيْئًا﴾ وغيرِهما بكثرة دَوْرِهما فلذلك خُصَّتا بما ذُكِر.

ثمَّ قال: «والذي قرأه الدانيُّ علىٰ أبي الفتح لخَلَفٍ هو ما ذكَره الناظم، وكان لا يَرىٰ لخلّادٍ سكتاً في موضعٍ ما، وقرأ الدانيُّ علىٰ طاهرِ بنِ غَلبونٍ لخَلَفٍ وخلّادٍ بالسكت علىٰ لام التعريف و﴿شَيْءٍ﴾ و﴿شَيْئًا﴾ فقط، وهو المرادُ بقوله: وَبَعْضُهُمْ لَدَى اللَّامِ». [٢]

وعلَّتُه في السكوت [٣] علىٰ ياء ﴿شَيْءٍ﴾و﴿شَيْئًا﴾ قد تقدَّمت، وهي كثرةُ دَوْرهما، وأمَّا لامُ التعريف فإنَّ العربَ قد فعَلتْ ذلك فيها، وأيضاً [٤] فهي أكثرُ دَوْراً.

قوله: (وَيَسْكُتُ) أي ويسكتُ خَلَفٌ في هاتَين اللفظتَين.

قوله: (وَبَعْضُهُمْ) مبتدأ، و(تَلَا) خبرُه، و(لَدَىٰ) ظرفٌ للخبر، و(لِلتَّعْرِيفِ) حالٌ من (اللَّامِ)، و(عَنْ حَمْزَةٍ) متعلِّق بـ(تَلَا) أيضاً، أي وبعضُ النَّقَلة تَلا عن حمزةَ بالسكوت عند اللام حالَ كونها للتعريف.

---

(١) إبراز المعاني ١/ ٤١٣.

(٢) إبراز المعاني ١/ ٤١٣.

(٣) في (ت): وعلَّة السكت.

(٤) سقط من (ص): وأيضاً.

ثمَّ ذكَر الكلمتَين الأُخريَين فقال :

٢٢٩ ـ وَشَيْءٍ وَشَيْئًا لَمْ يَزِدْ وَلِنَافِعٍ لَدَىٰ يُونُسٍ ءَالْـٰنَ بِالنَّقْلِ نُقِّلَا

قد تقدَّم أنَّ (شَيْءٍ وَشَيْئًا) عطفٌ علىٰ « لامِ التَّعْرِيفِ »، وتقدَّم وجهُ مغايرتِه بين (شَيْءٍ وَشَيْئًا).

وقوله : (لَمْ يَزِدْ) فيه وجهان :

أحدهما : أنَّ فاعلَه ضميرُ (بَعْضُهُمْ)، أي لم يَزِدْ بعضُهم علىٰ ذلك شيئاً، بلِ اقتصَرَ علَى الساكن في هذا.

والثاني : أنَّ الفاعلَ ضميرٌ يعود علَى المذكور ممَّا تقدَّم، أي لم يَزِدِ المذكورُ علىٰ ذلك.

قال أبو شامة : « فقد صار لِخَلَفٍ وجهان : أحدهما السكوتُ عند كلِّ ساكن ـ بالشرط المتقدِّم ـ وفي ﴿ شَيْءٍ ﴾ و﴿ شَيْئًا ﴾. والثاني يَختصُّ السكتُ بلام المعرفة و﴿ شَيْءٍ ﴾ و﴿ شَيْئًا ﴾، فسكوتُه علىٰ لام التعريف و﴿ شَيْءٍ ﴾ و﴿ شَيْئًا ﴾ بلا خلاف عن خَلَف ؛ لأنَّ الطريقَين اجتمَعا عليه، وفي غير ذلك له خلاف، وصار لِخَلّادٍ وجهان : أحدهما السكوتُ علىٰ لام التعريف و﴿ شَيْءٍ ﴾ و﴿ شَيْئًا ﴾ فقط، وهو الوجهُ الثاني لِخَلَف. والآخَرُ لا سكوتَ لِخَلّادٍ في موضعٍ أصلاً، وهذا الموضعُ من مشكلات القصيد فافهمه » انتهىٰ.[1]

أمَّا كونُه مُشكِلاً فقد صدَق، ولكن قد وضَح ممَّا تقدَّم ولله الحمد.

---

(١) إبراز المعاني ١/ ٤١٤.

وههنا [١] مسائلُ تمرِّنُكَ [٢] علىٰ ما تقدَّم:

منها أنَّك إذا وقفتَ علىٰ ﴿شَيْءٍ﴾ و﴿شَيْـًٔا﴾ وقفتَ بتخفيف الهمزة، وله وجهان علىٰ ما يأتي.

ومنها أنَّك إذا وقفتَ علىٰ غيرهما نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ و﴿الْأَرْضِ﴾: فإن قلنا: إنَّ حمزةَ ينقُل الحركةَ في الوقف نقلتَ؛ لأنَّ مذهبَه تخفيفُ الهمز وقفاً، فلا يتقدَّم علىٰ غيره كما قلنا في وقفه علىٰ ﴿شَيْءٍ﴾ و﴿شَيْـًٔا﴾، وإن قلنا: لا ينقُل وقفتَ له بالسكت علىٰ لام التعريف نحو: ﴿الْأَخِرَةَ﴾ [٣]، وبه وبعدمه فيما عدا ذلك نحو: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾، ووقفتَ لخلّادٍ بعدم السكت في: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾، وبه وبعدمِه في ﴿الْأَخِرَةَ﴾.

فقد صار لخَلَفٍ وخلّادٍ في النوعَين ـ أعني ما فيه لامُ التعريف نحو: ﴿الْأَخِرَةَ﴾ وغيره نحو: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ ـ [١٤٢/ ب] ثلاثةُ أوجه: السكتُ وعدمُه والنقلُ.

وإذا أردتَّ تفصيلَ مذهبِهما فقُل: لخَلَفٍ في نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [٤] و﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ و﴿مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾ ثلاثةُ الأوجهِ المتقدِّمة، ولخلّادٍ وجهان: النقلُ وعدمُه [٥]

---

(١) في (ت) و(م): وهنا.

(٢) تحرَّفتْ في (ت) و(م) إلىٰ: تمر بك.

(٣) البقرة ٩٤ وغيرها.

(٤) سقط هذا المثال من (ص).

(٥) وهو التحقيق.

وفي نحـو : ﴿الْآخِرَة﴾ (١) و﴿الْأَرْض﴾ ينعكسُ الأمـر : فيكون لخـلّادٍ ثلاثةُ الأوجُه، ولخَلَفٍ وجهان(٢)، وهو اتِّفاقٌ غريب.

ومنها أنَّك إذا وقفتَ علىٰ ميم الجمع فإمَّا أن يقال بجواز النقل إليها أَوْ لا : فإن قيل بالأوَّل كانت من باب ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ و﴿مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾، فيجيءُ فيها ما تقدَّم جميعُه، وإن قلنا بعدم جوازه كان لخَلَفٍ وجهان : السكتُ وعدمُه(٣) وصلاً ووقفاً، وخلّادٌ كغيره وصلاً ووقفاً.

ولَمَّا فرَغ الناظمُ من المسائل المعترَض بها في « باب النقل » عاد إلىٰ تتمَّة الباب فأخبَر عن نافع بكماله أنَّه ينقُل حركةَ الهمزة إلىٰ لام التعريف في ﴿ءَآلْـَٔـٰنَ﴾ الواقع في يونس مكرَّراً، وهو قوله تعالىٰ : ﴿ءَآلْـَٔـٰنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِ﴾ [٥١]، ﴿ءَآلْـَٔـٰنَ وَقَدْ عَصَيْتَ﴾ [٩١]، فقد وافَق قالونُ ورشاً علَى النقل في هذا الحرف في موضعه وخالَف أصلَه، وأمَّا ورشٌ فعلىٰ أصله.

فإن قلتَ : فأيُّ فائدة لذِكْره ورشاً وكان يستغني عن ذِكْره بأنَّه الأصلُ في الباب ؟

فالجواب : أنَّه لو ذكَر قالونَ وحدَه لتُوهِّمَ أنَّه فعَل ذلك في هذا اللفظ وحدَه

---

(١) البقرة ٩٤ وغيرها.

(٢) وهُما : النقل والسكت.

(٣) وهو التحقيق.

وأنَّ ورشاً خالَف أصلَه، وسيأتي لهذا [١] نظائرُ في «باب الإمالة» وغيرِه. [٢]

ووجهُ موافقة قالونَ لورشٍ في هذا اللفظ [٣] حصولُ الثِّقَل بهمزتَين ومدَّتَين لو لم ينقُل، قال أبوشامة: «لِثِقَل هذه الكلمةِ بهمزتَين، وكونِ اللام قبلها ساكناً» انتهىٰ [٤]. ولا أثرَ لسكون اللام في الثِّقَل [٥]، بلِ المؤثِّرُ ما ذكرتُه من اجتماع همزتَين ومدَّتَين.

قوله: (لَمْ يَزِدْ) جملةٌ مستأنَفة لا محلَّ لها، وقد تقدَّم الكلامُ في فاعل (يَزِدْ).

قوله: (ءَآلْـنَ) مبتدأ، و(نُقِّلَ) خبرُه، وشدَّده للتكثير، أي نُقِّل من قوم إلىٰ قوم حتَّىٰ وصَل إلينا.

---

(١) سقط من (ت): لهذا.

(٢) من ذلك قول الشاطبيِّ في باب الفتح والإمالة وبين اللفظَين (البيت ٣١١):

وَمَا بَعْدَ رَاءٍ شَاعَ حُكْماً. . .

يريد إمالةَ الألفات الواقعة بعد راء، نحو: ﴿الْقُرَىٰ﴾ و﴿اشْتَرَىٰ﴾ فإنَّ حمزةَ والكسائيَّ ـ المرموز لهما بالشين من: شَاعَ ـ يُميلان ذلك علىٰ أصلهما، ووافَقهما أبوعمرو ـ المرموز له بالحاء من: حُكْماً ـ فذكَر الشاطبيُّ رمزَ حمزةَ والكسائيِّ خشيةَ أن يُظنَّ أنَّهما خالَفا أصلَهما في هذا المبحث، وغيرُ هذا في «الشاطبيَّة» كثير.

(٣) في (ص): «في هذا الباب» والأَوْلىٰ ما في (ت) و(م).

(٤) إبراز المعاني ١/٤١٦.

(٥) تصحَّفتْ في النُّسَخ الثلاث إلَى: النقل.

و(لِنَافِـعٍ) و(لَدَىٰ يُونُسٍ) متعلِّقان بمقدَّرٍ لا بـ(نُقِّلَ)؛ لِمَا تقدَّم غيرَ مرَّة[١]، وإمَّا بـ(نُقِّلَ) وإن كان لا يجوز تقديمُ العامل هنا اتِّساعاً في الظرف وعديلِه، وإلىٰ هذا نحا أبوعبد الله.[٢]

و(بِالنَّقْلِ) حالٌ من مرفوعِ (نُقِّلَ)، أي نُقِّلَ كثيراً ملتبِساً بنقل حركة همزتِه إلىٰ لامِه، فالألفُ واللام في (النَّقْلِ) للعهد.[٣]

* * *

(١) من ذلك قول السمين ص ٢٥٦ عند شرح البيت ٦٨، وهو قول الشاطبيِّ:

وَفِي يُسْرِهَا التَّيْسِيرُ رُمْتُ اخْتِصَارَهُ ... فَأَجْنَتْ بِعَونِ اللهِ مِنْهُ مُؤَمَّلَا

«ويجوز أن يتعلَّق(فِي يُسْرِهَا) بـ(رُمْتُ)، أو بـ(اخْتِصَارَهُ) إلّا أنَّ في هذا تقديمَ معمولِ المصدرِ عليه، وهو جائزٌ عند الكوفيِّين مطلَقاً، وعند بعضهم في الظرف وعديلِه خاصَّةً اتِّساعاً» اهـ.

قال الرضيُّ عند شرحه قول ابن الحاجب عن المصدر: ولا يَتقدَّمُ معموله عليه:

«وأنا لا أَرىٰ منعاً من تَقدُّم معموله عليه إذا كان ظرفاً أو شبهه. . وتقديرُ الفعل في مِثلِه تكلُّفٌ. . » اهـ. شرح الرضيِّ علَى الكافية ٣/ ٤٠٦.

(٢) وعبارتُه: «(لِنَافِعٍ) و(لَدَىٰ يُونُسٍ) متعلِّقان بـ(نُقِّلَ)» اهـ. اللآلئ الفريدة ٨٩/ ب.

(٣) للتوسُّع في «ال» العهديَّة وأقسامِها انظر مغني اللبيب ص ٧٢، ٧٣.

٢٣٠ ـ وَقُلْ عَاداً الْأُولَىٰ بِإِسْكَانِ لَامِهِ وَتَنْوِينُهُ بِالْكَسْرِ كَاسِيهِ ظَلَّلَا

أمَر أن يقال، أي يُقرأ، لِمَن رمَز له بالكاف والظاء المعجَمة من (كَاسِيهِ ظَلَّلَا) وهُم ابنُ عامر وابنُ كثير والكوفيُّون: ﴿عَاداً الْأُولَىٰ﴾[1] بسكون لام ﴿الْأُولَىٰ﴾ وتنوينِ ﴿عَاداً﴾ وكسرِ تنوينِه، وبها لفَظ الناظمُ، فذكْرُ قيودِه كالتأكيد، وأمَّا قراءةُ غيرهم فسيأتي بيانُها، وإنَّما ذكَر هذا الحرفَ هنا ـ وحقُّه أن يذكُرَه في الفَرْش ـ لِمَا فيه من النَّقْلِ الآتي ذِكْرُه.

والوجهُ في هذه القراءة أنَّه أتىٰ بها علىٰ [١٤٣/ أ] الأصل؛ فإنَّ الأصلَ في التنوين إذا لقيَ ساكناً أن يُكسَرَ علىٰ أصل التقاء الساكنَين، هذه هي اللغةُ الغالبة، وقد يُحذف حَمْلاً علىٰ حرف المدِّ، ومنه قراءةُ بعضِهم: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدُ * اللهُ الصَّمَدُ﴾[2]، وقولُ الآخَر:[3]

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ وَلَا ذَاكِرِ اللهَ إِلَّا قَلِيلَا

فجاءت هذه القراءةُ علىٰ اللغات الغالبة، وسكنتْ لامُ ﴿الْأُولَىٰ﴾ علىٰ أصلها من غير نقلِ حركة همزةٍ إليها، وهذه القراءة واضحةٌ جدّاً، عليها خمسةُ جِلَّة، لم يَعترِض عليها مُعترِضٌ بخلاف غيرِها كما سيأتي، ولذلك أثنىٰ الناظمُ عليها بقوله: (كَاسِيهِ ظَلَّلَ) أي كاسِي التنوينِ بالكسر ظَلَّلَ، أي ستَر وجهَ قارئه

(١) النجم ٥٠.

(٢) الإخلاص ١، ٢.

(٣) تقدَّم الكلام عليه عند شرح البيت ١٠٢، ص ٣٣٨.

وحَمَاه بظِلِّه، ويجوزُ أن يكون التقديرُ: كاسِي هذا الحرفِ بالتنوين ظَلَّله، أي ستَره بحُجَجِه لصحَّتِه وعدمِ اعتراض الناس عليه، وإن كان غيرَ مؤثِّر.

قوله: (عَادًا الْأُولَىٰ) يجوز أن يكون مبتدأً، و(بِإِسْكَانِ لَامِهِ) خبرُه، والهاءُ في (لَامِهِ) لمجموع اللفظَين؛ لأنَّ الإسكانَ في اللام إنَّما هو في ﴿الْأُولَىٰ﴾، ويجوز أن يكون (عَادًا الْأُولَىٰ) مفعولاً به علىٰ تضمين (قُلْ) معنىٰ: اقرأ، أي اقرأ: ﴿عَادًا الْأُولَىٰ﴾ بإسكان لامِه، وعلَى الأوَّل تكونُ الجملةُ في موضع النصب علَى الحكاية.

قوله: (وَتَنْوِينُهُ) مبتدأ، و(بِالْكَسْرِ) خبرُه، والضميرُ في (تَنْوِينُهُ) أيضاً لمجموع اللفظَين؛ لأنَّ التنوينَ إنَّما هو في (عَادًا) فقط، ويجوزُ أن يكونَ الخبرُ الجملةُ من قوله: (كَاسِيهِ ظَلَّلَا)، أي: كاسِي هذا اللفظِ بالتنوين، أو: كاسِي التنوينِ بالكسر ظَلَّلَه، أي ستَره.

ثمَّ بيَّن قراءةَ الغَيْر فقال:

٢٣١ ـ وَأَدْغَمَ بَاقِيهِمْ وَبِالنَّقْلِ وَصْلُهُمْ وَبَدْؤُهُمُو وَالْبَدْءُ بِالْأَصْلِ فُضِّلَا

أي باقي القرَّاء ـ وهُما: نافعٌ وأبو عمرو ـ قرآ: ﴿عَادًا الُّولَىٰ﴾ بإدغام التنوين في اللام، ووجهُ ذلك أنَّ التنوينَ ساكنٌ وبعدَه لامٌ متحرِّكة، وسيأتي في «باب أحكام النون الساكنة والتنوين» أنَّه يُدغَم في اللام[1]، وذلك مبنيٌّ علىٰ قاعدةٍ وهي أنَّ الحركةَ المنقولة من الهمزة إلَى الساكن قبلها هل يعتدُّ بها

(١) انظر شرح البيت ٢٨٦، ص ١٢٤٢.

نظراً إلى اللفظ أم لا يعتدُّ بها نظراً إلى الأصل ؟ مذهبان مشهوران للعرب، وعلى ذلك تترتَّبُ مسألةُ: الَاحْمَر [١]، إذا نُقلتْ حركةُ الهمزة إلى لام التعريف: فمَن يَعتدُّ بالحركة يقولُ: لَحَمْرَ، بغير همزةٍ وصلٍ استغناءً بهذه الحركة واعتداداً بها، وعلى هذه اللغة قراءةُ أبي عمرو ونافعٍ؛ لأنَّهما اعتَدَّا بالحركة المنقولة إلى اللام فأدغَما فيها التنوينَ، ولو لم يَعتدَّا بها لَمَا أدغَما فيها؛ إذ لا يُدغَمُ في ساكن كما لم يأتِ مَن قال: «لَحْمَر» بهمزة وصلٍ اعتداداً منه بالحركة، وحكى أبو عمرِو ابنُ العلاء: رأيتُ زياداً لَّعجَم، يريدُ: زياداً الْأَعْجَم، اعتداداً بالحركة [١٤٣/ب] وهذا نصٌّ في هذه القراءة، ومَن لم يَعتدَّ بها يقول: «الَحْمَر» بهمزة الوصل لأنَّ اللامَ ساكنةٌ تقديراً، وهذه الحركةُ كالمفقودة، واللامُ لو كانت ساكنةً لفظاً لوجَب الإتيانُ بالهمزة، وكذلك ما هو في حكمها.

ولا بُدَّ من ذِكْر قاعدةٍ أخرى تترتَّبُ عليها مذاهبُ القرَّاء، وهي أنَّ «الأُولى» اختلَف الناسُ فيها على أربعة مذاهب:

الأوَّل: أنَّ وزنَها «فُعْلَى»، وأصلُها: «وُولَى» بواوين، فأُبدِلَتِ الأُولى همزةً؛ لاجتماع واوَين، والإبدالُ هنا لازمٌ لاجتماع واوَين ليست ثانيتُهما عارضةً، وتحرُّزاً بذلك من قوله تعالى: ﴿وُورِيَ عَنْهُمَا﴾ [٢]؛ فإنَّ الأصلَ:

(١) تقدَّم التعليق عليها ص ٣٧٠.

(٢) الأعراف ٢٠.

«وَارَىٰ»، فأُبدِل من الألف واوٌ لانضمام ما قبلها، وهذا قولُ البصريِّين[١]، ولم تَبْنِ العربُ من المادَّة فعلاً لثِقَلها، وعلىٰ هذا فمُذكَّرُها وهو «أَوَّل» وزنُه «أَفْعَل»، فأُدغِمَتِ الواوُ الأُولىٰ في الثانية لسكونها.

الثاني: أنَّ أصلَها: «وُءْلَىٰ» فاؤُها واوٌ وعينُها همزةٌ ولامُها لام، من: وَأَل، إذا لجأَ[٢] أو بادَر إلىٰ كذا، فقُلبتِ الكلمةُ[٣] بأن قُدِّمَتْ عينُها وأُخِّرَتْ فاؤُها، ووزنُها علىٰ هذا «عُفْلَىٰ»[٤]، ومذكَّرُها علىٰ هذا وزنُه «أَفْعَل»، ولا قَلبَ فيه؛ وذلك أنَّ أصلَه: أَوْأَل، فأُريدَ تخفيفُه، وقياسُه أن تُلقىٰ حركةُ الهمزة علَى الواو فيقال: أَوَل، لكنَّهم شبَّهوا الأصليَّ بالزائد فأبدَلوا الهمزةَ واواً وأدغَموا فيها الواوَ، ولو قلَبوه لقالوا: أَاوَل، بهمزةٍ محقَّقة ثمَّ ألف محضة؛

---

(١) قال ابنُ الحاجب في الشافية: «فالهمزةُ تُبدَلُ من حروف اللِّين والعينِ والهاءِ، فمِنَ اللِّين إعلالٌ لازمٌ في نحو: كِساءٍ ورِداءٍ وقائِلٍ وبائِعٍ وأَوَاصِلَ، وجائزٌ في: أُجُوهٍ وأُورِيَ ...» اهـ. قال الرضيُّ: «قوله: وأَوَاصِلَ، ضابطُه كلُّ واوَين في أوَّل الكلمة ليست ثانيتُهما زائدة منقلِبةً عن حرفٍ آخَر. فإنَّه تُقلَبُ أُولاهُما همزة. قوله: أُجُوهٍ وأُورِيَ، ضابطُه كلُّ واوٍ مضمومةٍ ضمَّةً لازمة: في الأوَّل كانت أو في الوسط، والتي في الأوَّل سواءٌ كانت بعدها واوٌ زائدةٌ منقلِبة عن حرف كـ: أُورِي، أوْ لا كـ: أُجُوهٍ» اهـ.

انظر: شرح الشافية للرضيّ ٣/ ٢٠٣، ٢٠٤.

(٢) تصحَّفتْ في (ص) و(م) إلىٰ: نجا.

(٣) سقط من (ص): الكلمة.

(٤) في النُّسخ الثلاث: «فعلىٰ» والصوابُ ما أثبتُّه.

لأنَّهم إذا قلَبوه قدَّموا الهمزةَ ساكنةً بعد أخرىٰ مفتوحةٍ فكان يَجِبُ قلبُها ألفاً.

الثالث: أنَّها من: وَأَل أيضاً، وأصلُها: وُءْلىٰ كما تقدَّم، إلَّا أنَّهم همَزوا الواوَ كما همَزوا: وُقِّتَتْ ووُجُوه، فاجتمَع همزتان ثانيتُهما ساكنة، فوجبَ قلبُها واواً، ولا قلبَ في الكلمة علىٰ هذا تذكيراً ولا تأنيثاً.

وهذا القولُ عندي غلط؛ لأنَّهم يَفِرُّون[1] من الأثقل إلَىٰ الأخفِّ لا العكس، فكيف يَقلِبون هذه الواوَ همزةً ليجتمع همزتان، ثمَّ يبدِلون ثانيتَهما واواً؟ فادِّعاءُ القلب أسهل.

الرابع: أنَّها من: آَلَ يَؤُولُ، أي لجأ[2]، فوزنُها علىٰ هذا «فُعْلىٰ»، ولا قلبَ ولا إبدال، ومذكَّرُها أصلُه: «أَأْوَل» بهمزتَين ثانيتُهما ساكنة، فقُلِبَ بأن قُدِّمَتْ عينُه فصار: أَوْأَل، فأُريد تخفيفُه ففُعل به ما تقدَّم، وهذا عكسُ الوجه الثاني؛ فإنَّ المذكَّرَ فيه غيرُ مقلوب والمؤنَّثَ مقلوب، وهذا بالعكس.

وأمَّا قوله: (وَبِالنَّقْلِ وَصْلُهُمْ وبَدْؤُهُمُو) يعني أنَّ مَن أدغَم التنوينَ في لام ﴿الْأُولَىٰ﴾ له النقلُ حالةَ الوصل وحالةَ الابتداء بـ﴿الْاولَىٰ﴾، ثمَّ في كيفيَّة ذلك وجهان: أحدُهما: أن تأتيَ بهمزة وصل. والثاني: ألَّا تأتيَ بها، كما ستعرفه، فالضميرُ [١٤٤/أ] في (وَصْلُهُمْ وَبَدْؤُهُمُو) لـ(بَاقِيهِمْ)، وهُما اثنان: نافعٌ وأبوعمرو.

---

(١) في (ص): «لا يفِرُّون» وهو خطأ.

(٢) تصحَّفتْ في (ص) إلىٰ: نجا.

فإن قيل : كيف أعاد ضميرَ الجمع علَى اثنَين ؟

فالجواب : أنَّه أراد بالباقين نافعاً وأبا عمرو ورواتِهما ، أو يكونُ ممَّن يَرىٰ أقلَّ الجمع اثنَين .

ثمَّ أخبَر أنَّ الابتداءَ بالأصل فُضِّل علىٰ الابتداء بالنقل لأبي عمرٍو وقالونَ ، وقد أشار إليهما في البيت الآتي بقوله : «لِقَالُونَ وَالْبَصْري» فيبتدئان : ﴿الْأُولَىٰ﴾ بسكون اللام من غير نقل كقراءة ابن كثير والكوفيِّين وابنِ عامر ، فصار لهما وجهان في الابتداء : النقلُ ، وعدمُه وهو الأحسن ، وأمَّا في الوصل فلا يمكنُ إلّا النقلُ لأجل الإدغام .

ووجهُ النقل حالةَ الابتداء الاعتدادُ بالعارض ، فأتَيا بحالة الابتداء كحالة الوصل كأنَّه صار أمراً لازماً ، فحُمِلَتْ حالةُ الابتداء علىٰ حالة الوصل .

ووجهُ الابتداء بالأصل زوالُ سبب النقل ؛ وذلك أنَّهما إنَّما نقَلا في الوصل ليتوصَّلا إلىٰ التخفيف بالإدغام ، فلمَّا وقَفا علىٰ ﴿عَادًا﴾ وابتدآ بـ﴿الْأُولَىٰ﴾ زال الإدغامُ فزال النقلُ[1] الذي ارتُكِبَ[2] لأَجْلِه ، ومن ههنا اعترَض معترِضون علىٰ هذه القراءة بأن قالوا : الأصلُ ألّا يُعتدَّ بالعارض ، فالإدغامُ فيه أصلُه[3] ضعيف ، ثمَّ سلَّمنا الاعتدادَ به ، إلّا أنَّ في ابتدائهما بالوجه المختار ـ وهو عدمُ

---

(١) تصحَّفتْ في (ص) إلَى : الثقل .

(٢) في (م) : «أزيلت» بدل : «ارتكب» وهو متَّجِه ، أي : أُزِيلَتْ الهمزةُ لأَجْله .

(٣) في (م) و(ت) إلىٰ : في أصله .

النقل ـ ما يُرشِدُ إلىٰ عدم الاعتداد بالنقل، فتنافَتِ الحالتان؛ لأنَّهما من حيث أدغَما اعتدَّا بالعارض، ومن حيث ابتدَآ بعدم النقل لم يَعتدَّا به.

وهذان الاعتراضان فاسدان: أمَّا الأوَّلُ فلا نُسلِّمُ أنَّ العارضَ لا يُعتدُّ به، بل يجوزُ الاعتدادُ به وإن كان الأصلُ غيرَه، ويدلُّ عليه قولُ العرب: لَحْمَر، من غير همزة وصل.

وأمَّا الثاني فجوابُه سَهْل: وهو أنَّ التناقضَ إنَّما كان يتأتَّىٰ لو كانت[1] الجهةُ متَّحدةً، والجهةُ هنا مختلفة، وبيانُه ما تقدَّم من أنَّه إنَّما نقَلا[2] لأَجْل الإدغام، فاختصَّ ذلك بحالة الوصل، وأمَّا في الوقف علَى الكلمة الأُولىٰ والابتداءِ بالثانية فقد زال الإدغامُ، وفُهم من هذا أنَّ ورشاً له النقلُ في حالتَيِ الوصل والابتداء؛ لأنَّه جارٍ[3] علىٰ أصله من النقل، وأمَّا أبوعمرو وقالونُ فليس من أصلهما النقلُ، فالابتداءُ لهما بعدمِه مراعاةً للحال الأغلب، وأبوعمرٍو أَوْلىٰ باعتبار ذلك من قالون؛ لأنَّ قالونَ قد نقَل في مسألة ﴿ ءَآلْـَٰٔنَ ﴾ في موضعَين من يونس [٥١، ٩١] كما تقدَّم، وسيأتي له موضعٌ آخَرُ، وهو قوله تعالىٰ: ﴿ رِدْءًا ﴾[4]، فقد صار لقالونَ نقلٌ في الجملة.

---

(١) في (ص) و(م): كان.

(٢) في (ص) : «إنما تقدم» وهو سهو.

(٣) في (ص): جاء.

(٤) القصص ٣٤.

قوله: (بَاقِيهِمْ) فاعلُ (أَدْغَمَ)، وضمَّتُه مقدَّرة، ولو قال: بَاقُوهُمْ، علىٰ معنَى الذين بَقُوْا منهم بالتأويل المتقدِّم في عَوْد ضمير الجمع، لجاز.

قوله: (وَبِالنَّقْلِ) خبرٌ مقدَّم، و(وَصْلُهُمْ) مبتدأٌ مؤخَّر [١٤٤/ ب] و(بَدْؤُهُمُ) عطفٌ عليه، أخبَر عن وَصْلِهم وبَدْئِهم أنَّهما بالنقل، أي بنقل حركة الهمزة إلىٰ اللام.

قوله: (وَالْبَدْءُ) مبتدأ، و(بِالْأَصْلِ) متعلِّقٌ به. والبَدْءُ: مصدرُ بَدَأَ يَبْدَأُ بَدْءاً، بمعنَى ابْتَدَأَ يَبْتَدِئُ ابْتِداءً[١]، و(فُضِّلَ) خبرُه.

وأعرَب أبو عبد الله (بِالْأَصْلِ) حالاً من محذوفٍ، فقال: «وفي الكلام حذفٌ، والتقديرُ: والبَدْءُ به، و(بِالْأَصْلِ) حالٌ من الهاء» انتهىٰ.[٢]

وهذا ما لا حاجةَ إليه؛ لأنَّ المعنىٰ: والبَدْءُ بأصل ﴿الْأُولَىٰ﴾ وهو عدمُ النقل.

والألفُ في (فُضِّلَا) للإطلاق.

٢٣٢ ـ لِقَالُونَ وَالْبَصْرِي وَتُهْمَزُ وَاوُهُ ... لِقَالُونَ حَالَ النَّقْلِ بَدْءاً وَمَوْصِلَا

(لِقَالُونَ) متعلِّقٌ بـ«فُضِّلَ»[٣]، أي فُضِّلَ لهما البَدْءُ بالأصل، ولا يتعلَّقُ

(١) قال ابنُ منظور: «والبَدْءُ: فِعلُ الشيءِ أوَّلُ. بَدَأَ به وبَدَأَه يَبْدَؤُه بَدْءاً وأَبْدَأَه وابْتَدَأَه» اهـ. اللسان ١/ ٢٦ (بدأ).

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ٩٢/ أ.

(٣) البيت السابق.

بالبَدْءِ لئلَّا يُفصَل بين المصدر ومعمولِه بأجنبيٍّ.

و(الْبَصْرِي) عطفٌ علىٰ (قَالُونَ) فجرُّه مقدَّر؛ لأنَّه لَمَّا خُفِّف ياءُه صار منقوصاً، وقد تقدَّمتِ العلَّةُ المقتضيةُ لتفضيل البَداءةِ بالأصل.

ثمَّ أخبَر عن قالونَ أنَّه يَهمز واوَ ﴿الْأُوْلَىٰ﴾ إذا نقَل، سواءٌ كان ذلك في حال الوصل أم حالِ الابتداء، وسببُ ذلك أحدُ وجهَين:

إمَّا أنَّه جعَل الضمَّةَ التي قبل الواو كأنَّها علىٰ الواو؛ لأنَّ حركةَ الحرف بين يدَيه، فكأنَّ الواوَ مضمومةٌ، والواوُ المضمومة قد تقدَّم أنَّها تُبدَلُ همزةً، ورُوي قوله: [1]

(١) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ص١١٦ بلفظ:

لَحَبَّ الْوَافِدَانِ إِلَيَّ مُوسَىٰ وَجَعْدَةُ لَوْ أَضَاءَهُمَا الْوَقُودُ

وعلىٰ هذا الضبط فلا شاهد فيه، وصدره في الحجَّة لأبي عليّ ١/ ٢٣٩، والخصائص ٢/ ١٧٥، والمحتسَب ١/ ٤٧، والموضح ٢/ ٩٦٣، وإبراز المعاني ١/ ٤١٨ بلفظ: لَحَبَّ الْمُؤْقِدَانِ، في الجميع، فـ: «حَبَّ» فعل ماض لإنشاء المدح، ويصحُّ في حائه الفتحُ والضمُّ إذا لم يكن مع «ذا» كما هنا، أمَّا معها فتُفتح الحاءُ وجوباً، و«الْمُؤْقِدَانِ» فاعل، والبيت في شرح الشافية للاستراباذيّ ٣/ ٢٠٦ بلفظ: لَحَبُّ الْمُؤْقِدِينِ، علىٰ أنَّ أصلها: لَأَحَبُّ وهو باللفظ الذي ذكَره المصنِّفُ في المنصف ٢/ ٢٠٣، والإقناع ١/ ٤٤٥، وشرح الهداية ٢/ ٤٥٦، والنشر ٢/ ٣٣٨، ومعجم الشواهد ١/ ٢٢٥، واستشهَد به المصنِّفُ في الدُّرّ المصون ١/ ١٠١، ويوجَّه علىٰ أنَّ «أَحَبُّ» أفعل تفضيل مضافٌ إلىٰ جمع المذكَّر: الْمُؤْقِدِينَ.

والشاهد فيه همز الواو من «الْمُؤْقِدِينَ» و«مُؤْسَىٰ» لأنَّه قدَّر ضمَّة الميم كأنَّها علَى الواو.

أَحَبُّ الْمُؤْقِدِينَ إِلَيَّ مُؤْسَىٰ وَجَعْدَةُ إِذْ أَضَاءَهُمَا الْوَقُودُ

ومنه قراءةُ: ﴿بِالسُّؤْقِ﴾[1] و﴿عَلَىٰ سُؤْقِهِ﴾[2] كما سيأتي[3]، ويُفهَم منه أنَّه متىٰ لم يَنقُل لم يُتصوَّر همزُ الواو؛ لئلّا تجتمعَ همزتان ثانيتُهما[4] ساكنة فتُبدَلَ الثانيةُ واواً فيعودَ لِما فَرَّ منه. وليس في هذا الوجه ما يُميِّزُ أصلَ ﴿الأُوْلَىٰ﴾ ما هو، فيحتملُ المذاهبَ المتقدِّمة.[5]

وإمَّا أن تكون عنده من: وَأَل، فالأصلُ: الوُءْلىٰ، فأُبدِلَتِ الواوُ همزةً، فوقَعتْ همزةٌ ساكنة بعد مضمومة، فوجَب قلبُ الثانية واواً، وهذا يُميِّزُ أصلَها أنَّها من: وَأَل، فلمَّا سقطتِ الهمزةُ الأُولىٰ بإلقاء حركتها علَى الساكن عادتِ الهمزةُ الثانية إلىٰ أصلها، والتوجيهُ الأوَّل لأبي عليٍّ[6]، والثاني لمكيِّ بنِ أبي طالب.[7]

قوله: (وَتُهْمَزُ) مبنيٌّ للمفعول، و(وَاوُهُ) قائمٌ مقامَ الفاعل، وهاءُ (وَاوُهُ)

---

(١) صـ ٣٣.

(٢) الفتح ٢٩. وهي رواية قُنبل عن ابن كثير. انظر: التيسير ص ١٦٨.

(٣) عند قول الناظم في فرش سورة النمل (البيت ٩٣٧):

مَعَ السُّوقِ سَاقَيْهَا وَسُوقِ اهْمِزُوا زَكَا

(٤) تحرَّفتْ في النُّسَخ الثلاث إلىٰ: ما بينهما.

(٥) وذلك ص ٩١٢ عند قول المصنِّف في شرح البيت ٢٣٠: إنَّ «الأُولَىٰ» اختلَف الناسُ فيها علىٰ أربعه مذاهب... إلخ.

(٦) انظره في الحُجَّة له ٦/ ٢٤٠.

(٧) ذكَره في الكشف ١/ ٩٢.

للفظ الحال، أي ذا بَدْءٍ ووَصْل، أو بادئاً وواصلاً.

ثمَّ أخَذ يبيِّنُ كيفيَّةَ الابتداء فقال:

٢٣٣ ـ وَتَبْدَا بِهَمْزِ الْوَصْلِ فِي النَّقْلِ كُلِّهِ   وَإِنْ كُنْتَ مُعْتَدّاً بِعَارِضِهِ فَلَا

هذا خبرٌ في معنَى الأمر، أي ابدأ بهمز الوصل في جميع النقل، سواءٌ في ذلك ﴿الْأُولَىٰ﴾[(١)] و﴿الْآخِرَةَ﴾[(٢)] و﴿الْـٰٔنَ﴾[(٣)]، هذا إن لم تَعتـدَّ بالحركة العارضة، فكأنَّ اللامَ ساكنة، ثمَّ قال: (وَإِنْ كُنْتَ مُعْتَدّاً بِعَارِضِهِ) أي بعارض النقل (فَلَا) تَبدأْ بهمز الوصل، وهذه [١٤٥/ أ] المسألةُ تُعرَفُ عند النحويِّين بمسألة: لَحْمَرَ[(٤)] وللعرب فيه وجهان: الإتيانُ بالهمزة لعدم الاعتداد بالعارض وهذه هي اللغةُ المشهورة. وعدمُ الإتيان بها اعتداداً بالحركة المنقولة، فاستُغنيَ عن همزة الوصل.

ولا بُدَّ من ذِكْر مراتب القرَّاء في ذلك فنقول: الكلامُ إمَّا في ﴿الْأُولَىٰ﴾ وإمَّا في غيره:

فإن كان الكلامُ في ﴿الْأُولَىٰ﴾ فالقرَّاءُ فيها علىٰ أربع مراتب:

الأولىٰ: لابن كثير وابن عامر والكوفيِّين، وهي أنَّهم يقرأُون: ﴿عَادًا الْأُولَىٰ﴾

---

(١) طه ٢١ وغيرها.

(٢) البقرة ٩٤ وغيرها.

(٣) البقرة ٧١ وغيرها.

(٤) تقدَّم التعليق عليها ص ٣٧٠.

بكسر التنوين وسكونِ اللام في الوصل، فإذا ابتدأوا أتَوا بهمزة الوصل واللامِ ساكنةً على حالها وصلاً؛ إذ ليس من أصلِهمُ النقلُ.

وأمَّا ﴿قُرَان﴾[1] و﴿الْقُرَان﴾[2] في قراءة ابن كثير فليس بنَقْلٍ؛ لِما سيأتي بيانُه[3] - إن شاء الله تعالى - في سورة البقرة.[4]

وقال أبوعبدالله: «وينبغي أن يُبتدأَ لهم: ﴿الْأُولَىٰ﴾ بألف الوصل وسكونِ اللام وتحقيقِ الهمز أيضاً».[5]

قلتُ: ظاهرُ قوله: «ينبغي» أنَّه يجوزُ غيرُه، وليس كذلك.

الثانيةُ: لقالونَ في الوصل، فيَقرأ: ﴿عَادًا الُّؤْلَىٰ﴾ بإدغام التنوين في اللام - وهي مضمومةٌ - وهمزِ الواو، وفي الوقف له ثلاثةُ أوجُه:

الأوَّل: ﴿الْأُولَىٰ﴾ كابتداء ابن كثير ومن معه، ولا سبيلَ إلى همز الواو لعدم النقل.

الثاني: ﴿الُؤْلَىٰ﴾ بهمز الوصل، ونقلِ حركة الهمزة إلى اللام، وهمزِ

---

(١) يونس ٦١ وغيرها.

(٢) البقرة ١٨٥ وغيرها.

(٣) «بيانُه» من (ص) فقط.

(٤) عند قول الناظم رحمه الله (البيت ٥٠٢): وَنَقْلُ قُرَانٍ وَالْقُرَانِ دَوَاؤُنَا.

(٥) اللآلئ الفريدة لوحة ٩٠/ ب.

الواو، وهذا مأخوذٌ من قوله: (وَتَبْدَا بِهَمْزِ الْوَصْلِ فِي النَّقْلِ كُلِّهِ).

الثالث: (لُؤْلَىٰ) بعدم همزة الوصل، ونقلِ حركة الهمزة إلىٰ اللام اعتداداً بالعارض، وهمزِ الواو، وهذا مأخوذٌ من قوله: (وَإِنْ كُنْتَ مُعْتَدّاً بِعَارِضِهِ فَلَا).

الثالثةُ: لورش في الوصل، فيَقرأ: ﴿عَادًا الُّولَىٰ﴾ بإدغام التنوين في اللام منقولاً إليها الحركةُ، وواوٍ صريحة، قراءتُه كقراءة قالونَ إلّا أنَّه لا يَهمزُ الواوَ. وفي الابتداء له وجهان: الإتيانُ بهمزة الوصل وعدمُ الإتيان بها ـ لعدم الاعتداد بالعارض والاعتدادِ به ـ مع النقل في الحالَين، فله في الوصل وجهٌ واحد، وفي الابتداء وجهان.

الرابعةُ: لأبي عمرو في الوصل، وهو كورش. وفي الوقف له ثلاثةُ أوجه:

الاثنان اللذان لورش، والثالثُ كابتداء ابنِ كثير ومَن معه.

وإن كان الكلامُ في غيرها، فحيث وُجد نقلٌ إلىٰ لام التعريف لبعض القرّاء ـ وهو ورشٌ مطلَقاً، وحمزةُ عند الوقف بخلافٍ تقدَّم ـ ففيه وجهان: الإتيانُ بالهمزة لعدم الاعتداد بالعارض، وعدمُ الإتيان للاعتداد بالعارض، فيقول: الَاخِرَة ولَاخِرَة في: ﴿الْأَخِرَة﴾، وهذا كما تقول: الَحْمَر ولَحْمَر في: الْأَحمر.

ولَمَّا ذكَر أبو شامة الأوجُهَ المتقدِّمةَ للقرّاء بقريبٍ ممَّا تقدَّم قال بعد ذلك: «هكذا ذكَر صاحبُ التيسير وغيرُه من المصنِّفين، وتبِعهم الشاطبيُّ علىٰ ذلك في نظمه هذا، وفيه إشكالٌ: وهو أنَّ النُّحاةَ ذكَروا وجهَين في أنَّ حركةَ النقل يُعتدُّ بها أَوْ

لا ، وأَجْرَوْا على كلِّ وجهٍ[١٤٥/ ب] ما يقتضي من الأحكام ، لم يَخصُّوا بذلك دخولَ همزة الوصل وعدمَ دخولها ، بل قالوا : إنِ اعتددنا بالعارض فلا حاجةَ إلى تحريك النون في : مِنْ الآنَ ، بل تبقى على سكونها ؛ إذ لم يَلْتَقِ ساكنان ، وإن لم نعتدَّ بالعارض أبقَينا فتحةَ النون على حالها قبل النقل ، فإذا اتَّضَح لكَ هذا وجَبَ النظرُ في مواضعِ النقل في القرآن : فما رأينا فيه أمارةَ الاعتداد بالعارض حذَفنا همزةَ الوصل في الابتداء به ، وما رأينا فيه عدمَ الاعتداد بالعارض أبقَينا همزةَ الوصل فيه ، وما لا أمارةَ فيه على واحدٍ منهما ففيه الوجهان ، هذا تحقيقُ البحث في ذلك إن شاء الله تعالى ، فنقول : في مسألة ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ ظهرتْ أمارةُ الاعتداد بالعارض في قراءة أبي عمرو ونافعٍ معاً ؛ وذلك أنَّهما أدغَما التنوينَ في اللام في الوصل ، فهذه أمارةُ الاعتداد بحركة اللام ، فإذا ابتدأ القارئُ لهما بالنقل لم يَحْتَجْ إلى همزة الوصل ؛ لأنَّا قد علِمنا أنَّ الحركةَ معتدٌّ بها عندهما وصلاً فانبنَى[١] الابتداءُ عليه ، وقد نَصَّ أبو محمدٍ مكيٌّ في كتاب (الكشف)[٢] على أنَّ ورشاً لا يَمُدُّ (لُولَىٰ) وإن كان مذهبُه مدَّ حرفِ المدِّ بعد الهمزِ المغيَّر ؛ لأنَّ هذا وإن كان همزاً مغيَّراً إلَّا أنَّه قد اعتَدَّ بحركة اللام ، فكأن لا همزَ في الكلمة فلا مدّ» .[٣]

---

(١) تحرَّفتْ في النُّسخ الثلاث إلى : « وخلافا ينبني » . والتصويب من إبراز المعاني ١/ ٤٢٠ .

(٢) الكشف ١/ ٥٢ .

(٣) إبراز المعاني ١/ ٤٢٠ .

قال أبوشامة: «فكذا[1] ينبغي في القياس أن لا تعود همزةُ الوصل في الابتداء، ونقول في جميع ما نقَل فيه ورشٌ الحركةَ إلى لام المعرفة في جميع القرآن غيرَ ﴿عَادًا الُّاولَىٰ﴾: هو على قسمَين:

أحدُهما: ما ظهرتْ فيه أمارةُ عدم الاعتداد بالعارض، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الَارْضِ﴾[2]﴿وَمَا الْحَيَوٰةُ الدُّنْيَا فِي الَاخِرَةِ﴾[3]﴿وَيَدْعُ الِانسَـٰنُ﴾[4]، ﴿أَزِفَتِ الَازِفَةُ﴾[5] ونحو ذلك، ألا ترىٰ أنَّه بعد نقل الحركة في هذه المواضع لم تُرَدَّ حروفُ المدِّ التي حُذفتْ لأَجْل سكون اللام، ولم تُسكن[6] تاءُ التأنيث التي كُسِرَتْ لسكون لام ﴿الْأَزِفَةُ﴾، فعَلِمنا أنَّه ما اعتَدَّ بالحركة في مثل هذه المواضع، فينبغي إذا ابتدأ القارئُ له فيها أن يأتيَ بهمزة الوصل؛ لأنَّ اللامَ وإن تحرَّكتْ فكأنَّها [بَعْدُ][7] ساكنة.

---

(١) في (ص): فلذا.

(٢) الكهف ٧.

(٣) الرعد ٢٦.

(٤) الإسراء ١١.

(٥) النجم ٥٧.

(٦) تحرَّفتْ في النُّسخ الثلاث إلى: تُكسر. والتصويب من إبراز المعاني ١/ ٤٢١.

(٧) زيادة من إبراز المعاني ١/ ٤٢١.

القِسمُ الثاني : ما لم تَظهر فيه أمارةٌ، نحو : ﴿وَقَالَ الإنسَـٰنُ مَا لَهَا﴾[١]، فإذا ابتدأ القارئُ لورش هنا اتَّجَه له الوجهان المذكوران» انتهىٰ.[٢]

قلتُ: وهذا الذي ذكَره الشيخُ أبوشامة غيرُ لازم؛ لأنَّ الإتيانَ بهمزة الوصل وعدمَ الإتيان بها حكمٌ مستقِلٌّ من أحكام الاعتداد بالعارض وعدمِ الاعتداد به، فلا حاجةَ إلىٰ أن نقولَ بجعلِه مبنيّاً علىٰ غيره من الأحكام، ونظيرُ قراءة نافعٍ وأبي عمرو هذا الحرفَ قراءةُ بعضهم: ﴿إِنَّا إِذًا لَّمِنَ الَّاثِمِينَ﴾[٣] بالإدغام، وذلك أنَّه نقَل حركةَ همزة ﴿الْأَثِمِينَ﴾ إلىٰ لامه، وقبلها نونُ ﴿مِنَ﴾ كانت مفتوحةً لالتقاء الساكنَين، فلمَّا تحرَّكتِ اللامُ اعتدَّ بذلك وأبقىٰ ﴿مِنْ﴾ علىٰ [١٤٦/ أ] سكونها، وأدغَمها في اللام علىٰ[٤] وزان هذا الحرف، وقد قُرِئ شاذّاً: ﴿عَادًا الْأُولَىٰ﴾ محذوفَ التنوين لالتقاء الساكنَين[٥]، كقوله:[٦]

---

(١) الزلزلة ٣.

(٢) إبراز المعاني ١/ ٤٢٠، ٤٢١.

(٣) المائدة ١٠٦. وهي قراءةٌ شاذَّة قرأ بها الأعمشُ وابنُ مُحَيْصِن كما في البحر المحيط ٤/ ٤، وذكَرها الزمخشريُّ في الكشَّاف ١/ ٦٥١ غير منسوبة.

(٤) «علىٰ» من (ت) فقط.

(٥) نسَبها أبوحيَّان في البحر ٨/ ١٦٩ للمازنيِّ والمبرِّد، وذكَرها غيرَ منسوبة الرازيُّ في التفسير الكبير ٢٩/ ٢٣، ونَصَّ عليها السمينُ منسوبةً إلىٰ أُبيٍّ في حرفِه في الدُّرّ المصون ١٠/ ١١٣.

(٦) تقدَّم الكلام عليه عند شرح البيت ١٠٢، ص ٣٣٨.

وَلَا ذَاكِرِ اللهَ إِلَّا قَلِيلَا

ويجوز أن يكون استعمَله في هذه القراءة ممنوعَ الصرف مراداً به القبيلة، كما صرَفه في قوله تعالى: ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ﴾[1] مراداً به الحَيّ.

وقال أبو عبدالله: «ويرادُ به القبيلة فيجوزُ صرفُه وعدمُ صرفه، على حدِّ قوله:[2]

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ فِي الْعُلَبِ»

ثمَّ قال: «فمَن نوَّنه جعَله كـ(دَعْدٌ) المذكورِ أوَّلاً، ومَن لم ينوِّنه جعَله كـ(دَعْدُ) المذكورِ آخِراً، أو كالمذكور أوَّلاً إلّا أنَّه حذَف التنوينَ لالتقاء الساكنَين» انتهى.[3]

قلتُ: ليس تنظيرُه بدَعْد بواضح؛ لأنَّ صرفَ «دَعْد» ومنعَها ليس لِما ذكَر[4]، بل لخِفَّة اللفظ بسكون وسطه.

وكأنَّ أبا شامة لم يَطَّلع على هذه القراءة فقال: «وكان يمكنُ في ﴿عَادًا الْأُولَىٰ﴾

---

(١) الأعراف ٦٥، هود ٥٠.

(٢) البيت من المنسرح، وهو في ديوان جرير ص٦٧، والكتاب ٣/ ٢٤١، والمنصف ٢/ ٧٧، والخصائص ٣/ ٦١، واللسان ٣/ ١٦٦ (دعد)، وشرح شذور الذهب ص٥٩٦، ومعجم الشواهد ١/ ١٢٤ بلفظ: وَلَمْ تُغْذَ، وهو في التبصرة والتذكرة ٢/ ٥٥٢، وابن يعيش ١/ ٧٠، والدُّرّ المصون ١/ ٣٩٥ بلفظ: وَلَمْ تُسْقَ، كما هنا.

والشاهد فيه جواز صرف «دَعْد» ومنعِها من الصرف.

(٣) اللآلئ الفريدة لوحة ٩١/ أ.

(٤) إذ لم يَلتقِ ساكنان في قول جرير: «دَعْدُ فِي الْعُلَبِ» فيُحذفَ التنوينُ من «دَعْدٌ» لذلك.

ثلاثُ قراءاتٍ صحيحاتِ الوجوه غيرَ ماتقدَّم، وهي: حذفُ التنوين من ﴿عَادًا﴾ سواءٌ نُقلتِ الحركةُ في ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ أم لم تُنقَل، ووجهُ حذفِه التقاءُ الساكنَين على لغة مَن قال: (١)

وَلَا ذَاكِرِ اللهَ إِلَّا قَلِيلَا

ويكونُ حذفُه مع النقل على لغة مَن لا يَعتدُّ بالعارض من نقلِ الحركة.

والقراءةُ الثالثة على مذهب مَن نقَل الحركةَ أن يَكسِرَ التنوينَ ولا يُدغِم؛ لأنَّ إدغامَ المتحرِّكِ ليس بواجب، ولا يُمكِنُ القراءةُ بسكون التنوين مع الاعتداد بالحركة إلّا بالإدغام، وهي قراءةُ نافع وأبي عمرو». (٢)

قلتُ: هذا الحرفُ أَشْكَلُ آيِ القرآن قراءةً وتخريجاً وإعراباً.

قوله: (وَتَبْدَا) مضارعٌ مرفوع، وإنَّما سكَّنه ضرورةً كقوله: (٣)

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ   إِثْماً مِنَ اللهِ وَلَا وَاغِلِ

بتسكين باء «أَشْرَبْ». وقيل: سكَّن باءَ «أَشْرَبْ» إجراءً للمنفصل مُجرى

---

(١) تقدَّم الكلام عليه عند شرح البيت ١٠٢، ص ٣٣٨.

(٢) إبراز المعاني ١/ ٤٢٢.

(٣) البيت من السريع، وهو من مشهور الشواهد النحويَّة، لامرئ القيس في ديوانه ص ١٤٩ ولسان العرب ١/ ٣٢٥ (حقب) ١١/ ٧٣٢ (وغل) بلفظ: فَالْيَوْمَ أُسْقَىٰ، وعليه فلا شاهد فيه، وهو في الكتاب ٤/ ٢٠٤، ومعاني الأخفش ١/ ٢٦٧، وإعراب النحَّاس ٢/ ٨٧، والحُجَّة لأبي عليّ ١/ ١١٧، ومعاني الحروف للرمَّانيّ ص ٥٨، والمحتسَب ١/ ١١٠، والنكت ص ١٤٥، والخزانة ١/ ١٥٢، واستشهَد به المصنِّفُ في الدُّرّ ١/ ٣٦٢.

المتِّصل، كأنَّه ركَّب من الكلمتَين وزنَ «فَعُل» كعَضُد[١]. وقيل: أجرَى الوصلَ مُجرَى الوقف.

ويجوزُ أن يُقرأَ قولُ الناظم: (وَتَبْدَا) بهمزة ساكنة، أو ألفٍ محضة بدلاً منها، وهو خبرٌ في معنى الأمر كقوله: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾[٢]، ويجوز أن يكونَ مجزوماً بلام مقدَّرة، كقوله: [٣]

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا

أي: لِتَفْدِ، فحذَف الجازمَ وأبقى عملَه، ومنه قوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ الصَّلَوٰةَ﴾[٤] أي لِيُقِيمُوا؛ لعِلَّة ذكرتُها في «الإعراب»[٥]، وللنُّحاة

(١) من حيث جوازُ تسكينِ وسطه.

(٢) البقرة ٢٣٣.

(٣) البيت من الوافر، وهو لأبي طالب في شرح شذور الذهب ٢٧٥، وله أو للأعشى في الخزانة ٩/ ١١، وللأعشى أو لحسَّان ـ رضي الله عنه ـ في الدرر ٥/ ٦١، ولحسَّان في التبصرة والتذكرة ١/ ٤٠٦، وبلا نسبة في الكتاب ٣/ ٨، ومعاني الزجَّاج ٣/ ١١٣، والأصول ٢/ ١٧٥، والشعر لأبي عليّ ١/ ٥٢، وسرّ الصناعة ١/ ٣٩١، وأمالي ابن الشجريّ ٢/ ١٥٠، وعمدة الحفَّاظ (ف دي)، واستشهَد به المصنِّفُ في الدُّرّ ٥/ ٤٥٣.
والشاهد فيه قوله: «تَفْدِ»، أراد: لِتَفْدِ، فأضمَر لامَ الأمر.

(٤) إبراهيم ٣١.

(٥) الدُّرّ المصون ٧/ ١٠٤.

خلافٌ وتفصيل في هذه المسألة ليس هذا موضعَ ذِكْرِها .(١)

وقال أبوعبد الله : « وإسكانُ همزته لتوالي الحركات ، علىٰ تقدير اتِّصالِه بما بعده ، ونحوُه قولُ امرئ القَيس :(٢)

فَالْيَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ . . .

وقولُ الآخَر :(٣)

قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرْ لَنَا سَوِيقَا »(٤)

قلتُ : يعني قولَ الناظم نظيرُ البيتَين ؛ لأنَّ بيتَ امرئ القَيس يتأتَّىٰ منه وزنُ « فَعُل » كعَضُد ، والثاني [١٤٦/ ب] يتأتَّىٰ منه وزن « فَعِل » مِثلُ كَتِف ، فأجرىٰ المنفصلَ مُجرىٰ المتصل ؛ لأنَّ العربَ تخفِّفُ عَينَ « فَعُل » بالضمِّ و« فَعِل » بالكسر وهذا أيضاً يتأتَّىٰ منه « فَعُل » بضمِّ العَين ، ألَا ترىٰ أنَّه يَتَّزِنُ منه « دأُبِ » من « تَبْدَأُ

(١) انظر مبحث : حذف لام الطلب ، في مغني اللبيب ص ٨٤٠ .

(٢) تقدَّم قريباً ، ص ٨٧٤ .

(٣) هذا الرجز للعُذافِر الكِنديّ ، وبعده :

وَهَاتِ بُرَّ الْبَخْسِ أَوْ دَقِيقَا

أنشَده أبوزيد في النوادر ص ٣٠٨ ، وهو في الحُجَّة لأبي عليّ ١/ ٦٧ ، والخصائص ٢/ ٣٤٠ ، والمنصف ٢/ ٢٣٧ ، وشرح الهداية ١/ ١٥٨ ، وشرح الشافية للأَسْتَراباذيّ ٢/ ٢٩٨ والبحر المحيط ٢/ ٢٤٩ ، واستشهَد به المصنِّفُ في الدُّرّ المصون ١/ ٣٦٣ .

والشاهد فيه إسكان الراء من « اشْتَرْ » للضرورة .

(٤) اللآلئ الفريدة لوحة ٩٢/ ب .

بِهَمْزِ» كما يتَّزن «رَبُغَ» من «أَشْرَبُ غَيْرَ» و«تَرِلَ» من «اشْتَرِ لَنَا».

و(بِهَمْزِ) متعلِّقٌ بـ(تَبْدَا)، وأُضيفَ هذا الهمزُ للوصل باعتبار أنَّ الكلامَ يتَّصل بعضُه ببعض عند حذفه، أو يُتَوَصَّلُ به إلىٰ الابتداء بالساكن غالباً، والأوَّلُ أحسن لمقابَلته بهمزة القطع.

و(فِي النَّقْلِ) متعلِّقٌ بـ(تَبْدَا) أيضاً.

ومعنىٰ (كُلِّهِ) أي في ﴿عَادًا الْأُولَىٰ﴾ وغيرِها ممَّا فيه همزةُ وصلٍ، تحرَّكتْ لامُ التعريف بعدها بنقلِ حركةِ همزةٍ أخرىٰ، ولا تكون تلك الهمزةُ إلّا للقطع.

قوله: (وَإِنْ كُنْتَ) شرطٌ جوابُه (فَلَا) وما هو مقدَّرٌ بعده، والتقديرُ: فلا تَبدأْ به، فحذَف هذا لدلالة قوله أولاً: (وَتَبْدَا بِهَمْزِ الْوَصْلِ)، كما أنَّه قد حذَف من الأوَّل إن لم يعتدَّ بعارضه لدلالة قوله: (وَإِنْ كُنْتَ مُعْتَدّاً بِعَارِضِهِ).

والضميرُ في (بِعَارِضِهِ) للنقل، وحذفُ المجزوم هنا كحذفه في قولك: قاربتُ المدينةَ ولَمَّا، أي ولَمَّا أدخُلْها.

٢٣٤ ـ وَنَقْلُ رِدًا عَنْ نَافِعٍ وَكِتَـٰبِيَهْ ... بِالِاسْكَانِ عَنْ وَرْشٍ أَصَحُّ تَقَبُّلَا

أخبَر عن نافعٍ بكماله أنَّه نقَل في ﴿رِدْءًا﴾ من قوله تعالىٰ في القصص [٣٤]: ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِي رِدًا﴾[1] وكلا راوييه قد خالَف أصلَه: أمَّا قالونُ فليس من أصله النقلُ، وأمَّا ورشٌ فليس من أصله النقلُ في كلمة بل في كلمتَين كما

(١) قرأ نافع: ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِي﴾ بإسكان الياء. انظر: التيسير ص ١٧٢.

تقدَّم تقريرُه، ولَيْتَه ذكَر هذا الحرفَ بعد مسألة: ﴿ءَآلْـَٔـٰنَ﴾ في يونس [٥١، ٩١] لِيَكمُلَ الكلامُ في مذهب نافع بكماله ثمَّ يَنتقلَ إلىٰ غيره، وليفرُغَ ممَّا انفرَد به ورشٌ ثمَّ يذكُرَ مَن وافَقه في شيء من الحروف، والظاهرُ أنَّه إنَّما ذكَر ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ قبل هذا لأنَّه هو المبوَّبُ عليه؛ إذ هو من كلمتَين.

فإن قيل: قد قدَّم عليه ﴿ءَآلْـَٔـٰنَ﴾ ؟

فالجواب: أنَّ ﴿ءَآلْـَٔـٰنَ﴾ كلمتان؛ لأنَّ «الْ» حرفُ معنًى كـ: هَلْ وبَلْ، وإنَّما الخلافُ في همزته هل هي مَزيدةٌ أم لا ؟

ووجهُ النقل في هذه الكلمة خاصَّةً أنَّ النطقَ بهمزة بعد ساكن صحيح عسيرٌ؛ لما فيه من النبرة والضغط، ولأنَّه بعد راء مكسورة، والراءُ حرفُ تكرير فكأنَّه توالىٰ راءان وكسرتان، فقدِ اتَّفَق في هذا الحرف ما لم يَتَّفِق في غيره، فلذلك خُصَّ بالنقل، هذا كلُّه إن قلنا إنَّ الكلمةَ من الرِّدْء ـ بالهمز ـ وهو العَوْن وهذا هو المشهور، وإن قلنا إنَّه مشتقٌّ من أَرْدَىٰ يُرْدِي علىٰ كذا، أي زَادَ عليه، ووزنُه «فِعَل» بِزِنَة عِنَب، فليس من الباب في شيء، ولا حاجةَ إلَى الاعتذار عنهما بخروجهما عن أصلهما، إلّا أنَّ الأوَّلَ ـ لموافقةِ قراءة العامَّة ـ أَوْلىٰ، وإن كان الثاني لا يَمتنع.

ثمَّ أخبَر عن ورش أنَّ الإسكانَ عنه في هاء ﴿كِتَـٰبِيَهْ﴾ أصحُّ من تحريكها بحركة النقل، [١٤٧/ أ] يريدُ قولَه تعالىٰ: ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَـٰبِيَهْ﴾ [١]، أي

(١) الحاقَّة ١٩.

فالمشهور عن ورش تسكينُ الهاء؛ لأنَّه هاءُ سكت، وهاءُ السكت إنَّما يؤتى بها في الوقف، والنقلُ إنَّما يُتصوَّرُ في الوصل، فتنافَيا.

ونظيرُ التسكين هنا عدمُ الإدغام في قوله تعالى في السورة أيضاً: ﴿مَالِيَهْ * هَلَكَ﴾(١) فإنَّ الهاءَ للسكت ولا تثبتُ إلّا وقفاً، والإدغامُ من ضرورته الاتِّصال، فتنافيا، ونظيرُ النقل هنا الإدغامُ هناك اعتباراً باللفظ؛ لأنَّ الهاءَ حرفٌ ساكنٌ آخِرٌ صحيح، فنقَل إليه كغيره من نظائره، وكذلك الإدغامُ أيضاً، ولا يُتصوَّر الإظهارُ حالَ الوصل ألْبَتَّةَ.

قال مكيٌّ: «حتَّى إنَّ القارئَ إذا فَكَّ يحسبُ نَفْسَه واصلاً وهو ساكتٌ سكوتاً خفيفاً»(٢).

قلتُ: قد تقدَّم هذا عند قوله:(٣)

وَإِدْغَامُ حَرْفٍ قَبْلَهُ صَحَّ سَاكِنٌ عَسِيرٌ..........

وإلى ضعف النقل أشار بقوله: (بِالِاسْكَانِ عَنْ وَرْشٍ أَصَحُّ) وإنَّما كان كذلك لِمَا تقدَّم ولأنَّ هاءَ السكت إنَّما تَثبتُ قراءةً موافقةً لخطِّ المصحف؛ لثَباتها فيه إجراءً للوصل مُجرَى الوقف، فإثباتُها في الجملة على خلاف الأصل، وتحريكُها

(١) الحاقَّة ٢٨، ٢٩.

(٢) تصحَّفتْ في (ص) إلى: حقيقياً. ولم أجد هذا النصَّ لمكيّ في كتابَيه: التبصرة والكشف.

(٣) البيت ١٥٦ من باب إدغام الحرفَين المتقاربَين في كلمة وفي كلمتَين.

أيضاً علىٰ خلاف الأصل، فلا يُجمَع علىٰ حرف واحد خلافٌ للأصل من وجهَين، وهذه المسألةُ من زيادات القصيد؛ فإنَّه لم يذكُرها في «التيسير» وذكَرها في غيره، فإنَّه قال: «قرأتُ لورش فيه بترك النقل علىٰ جميع مَن قرأتُ عليه برواية أبي يعقوب[١]، والنقلُ روايةُ عبد الصمد[٢] ويونسَ[٣] وأقوامٍ أُخَرَ فيما قرأتُ به من طريقهم» قال: «ولم يَرْوِ ذلك منصوصاً عنه غيرُ عبدِالصمد» قال: «والروايتان صحيحتان»[٤].

قوله: (وَنَقْلُ رِدًا) مبتدأ، وهو مصدر مضافٌ لمفعوله علىٰ حذف مضاف أي: نقل همزة (رِدًا) إلىٰ داله، و(عَنْ نَافِعٍ) خبرُه، أي مستقِرٌّ عن نافع ومَرْوِيٌّ عنه.

قوله: (وَكِتَـٰبِيَهْ) مبتدأ، و(أَصَحُّ تَقَبُّلَا) [خبرُه، و(بِالاِسْكَانِ) حالٌ من

---

(١) أبويعقوب هو يوسف بن عمرو الأزرق، يروي عن ورش، ثقة محقِّق ضابط، توفِّي في حدود ٢٤٠ هـ. (غاية ٢/ ٤٠٢ ـ معرفة ١/ ١٨١).

(٢) عبدالصمد بن عبد الرحمن، أبوالأزهر العتقيّ المصريّ، صاحب الإمام مالك. أخَذ القراءة عن ورش وغيره. ت ٢٣١ هـ. (غاية ١/ ٣٨٩ ـ معرفة ١/ ١٨٢).

(٣) يونس بن عبد الأعلىٰ، أبوموسَى الصدفيّ المصريّ، مقرئ فقيه، محدِّث ثقة. قرأ علىٰ ورش وغيره. ت ٢٦٤ هـ. (غاية ٢/ ٤٠٦ ـ معرفة ١/ ١٨٩).

(٤) لم أعثر علىٰ هذا النقل عن الدانيّ في كتبه: التيسير، جامع البيان، المفردات السبع، التعريف، ولعلَّه من أحد كتبه المفقودة، والله أعلم.

الضمير في (أَصَحُّ)، أي: ﴿كِتَـٰبِيَهْ﴾ حالَ كونه ملتبساً بالإسكان أصحُّ تقبُّلاً](١) منه حال كونه ملتبساً بالنقل، ويجوز أن يكون (بِالاِسْكَانِ) خبرَ المبتدأ، و(عَنْ وَرْشٍ) متعلِّقٌ بما تعلَّق به الخبر، أو حال، ويجوزُ أن يكون (عَنْ وَرْشٍ) هو الخبر، و (بِالاِسْكَانِ) حال، وعلىٰ هذه الأوجُه يكون (أَصَحُّ) خبرَ مبتدأ مضمَر، أي هو أصحّ، و(تَقَبُّلَا) تمييز، والمفضَّلُ عليه محذوفٌ للعِلم به، أي أصحُّ تَقَبُّلاً من تَقَبُّل النقل، والله أعلم.

* * *

(١) سقط ما بين الحاصرتَين من (م).

بَابُ وَقْفِ حَمْزَةَ وَهِشَامٍ عَلَى الْهَمْزِ

لا بُدَّ من حذف مضاف قبل «الهمز» بالنسبة إلىٰ حمزةَ فقط، أي بابُ وقفِ حمزةَ علىٰ كلمة الهمز، وذلك أنَّ حمزةَ إذا وقَف علىٰ كلمةٍ فيها همزةٌ ـ سواءٌ كانت تلك الهمزةُ أوَّلاً أم وسَطاً أم آخِراً ـ فإنَّ الأحكامَ التي تأتي يفعلُها في الهمزة، فإذا كانت غيرَ أخيرة فلا يقال إنَّه وقَف علَى الهمز، بل وقَف علىٰ ما فيه الهمز، وأمَّا إذا كانت أخيراً [١٤٧/ ب] فإنَّه يصدُق أن يقال: وقَف علَى الهمز، وأمَّا هشامٌ فلا يَحتاجُ إلىٰ ذلك؛ لأنَّه لا يَفعلُ ذلك إلّا في الهمز الأخير.

وهذا البابُ استصعَبه الناس بالنسبة [1] إلىٰ النقل والتخريج، وذلك أنَّه أمرٌ يَرجعُ إلىٰ التصريف، والتصريفُ عِلمٌ صعب قلَّ مَن يتقِنُ بعضَ مسائله، حتَّىٰ إنَّ النحاةَ اعتذَروا عن تأخيره عن عِلم الإعراب؛ إذ كان من حقِّه أن يتقدَّم عليه لتعلُّقه بالمفرَدات، والمفرداتُ قبل المركَّبات، وذكَروا في اعتذارهم عن ذلك صعوبتَه ودِقَّتَه علىٰ المتعلِّمين، قالوا: فلو بدَأْنا به لنفَر منه الطلّابُ لشِدَّته عليهم فبدَأْنا بعِلم الإعراب لأنَّه أسهلُ منه، فما يَصِلُ الطالبُ إلىٰ عِلم التصريف إلّا وقد تهذَّب ذهنُه وتمرَّنتْ قريحتُه، ولم يكتفوا بذلك حتَّىٰ وضَعوا باباً مستقلّاً يَمتحنُ به بعضُهم بعضاً سَمَّوْه: باب بناءِ مثالٍ من مثال.

(١) سقط من (ت): بالنسبة.

ولصعوبة هذا الباب وضَع له أبو بكر أحمدُ بنُ الحسينِ بنِ مِهْرانَ كتاباً مستقلّاً بيَّن فيه مسائلَه[١] فأجاد رحمه الله، وقال إنَّه قرأ علىٰ جماعة أئمَّةٍ من كبار أهل الفنِّ فوجَد أكثرَهم لا يقومون به حسبَ الواجب[٢] إلَّا الحرفَ بعد الحرف.[٣]

قلتُ: وإذ قد آلَ الأمرُ إلىٰ هذا فلا آلُو جُهداً في بيان هذا الباب بالنسبة إلىٰ النقل عن أئمَّة هذا الشأن، وإلىٰ تخريجه علىٰ قواعد أهل اللسان، ويتعلَّقُ به أيضاً حَظٌّ وافر من معرفة مرسوم الخطِّ؛ فإنَّه سيأتي أنَّ حمزةَ كان يخفِّفُ الهمزةَ اعتباراً بخطِّ المصحف.

وبدأ ببيان مذهب حمزةَ لأنَّه أصلُ الباب كما عرفتَ، وإنَّما تابَعه هشامٌ في الطَّرَف خاصَّةً، فقال:

٢٣٥ ـ وَحَمْزَةُ عِنْدَ الْوَقْفِ سَهَّلَ هَمْزَهُ   إِذَا كَانَ وَسْطاً أَوْ تَطَرَّفَ مَنْزِلَا

أخبَر عن حمزةَ أنَّه سهَّل الهمزةَ عند وقفه علىٰ كلمتها إذا توسَّطتْ أو

---

(١) لم أعثر علىٰ هذا الكتاب، وقد أشار ابنُ مِهْرانَ إليه في كتابه «الغاية في القراءات العشر واختيارِ أبي حاتم» ص ١٥٨ فقال: «وحمزة يَتركُ كلَّ همزة عند الوقف، وشرحُه يَطول، وقد أفردتُ له فيه كتاباً» اهـ.

(٢) تحرَّفتْ في (ص) إلَى: الوجود.

(٣) ذكَر أبوشامة ذلك عن ابن مِهران في إبراز المعاني ٢/ ٥.

تطرَّفتْ، والتسهيلُ هنا علىٰ عمومه من إبدالٍ وحذف ونقل وبَيْنَ بَيْنَ، وليس المرادُ به المصطلَحَ عليه.

ووجهُ تخفيف الهمز واضحٌ لِما تقدَّم من أنَّه يُشبِه السَّعْلَة، وإنَّما خصَّه حمزةُ بالوقف لأنَّ الوقفَ محلُّ استراحة، والهمزُ بَعيدُ المخرج عَسِرُ النطق، فلم يَصِلِ اللافظُ إلىٰ آخِرِ الكلمة إلّا وقد كَلَّ لسانُه، وانقطَع نَفَسُه، فإذا أراد أن يَنطقَ بعد ذلك بالهمزة ـ التي هي حرفٌ جَلْدٌ بعيدُ المخرج ـ صَعُبَ عليه ذلك، ووجَد له كُلفة، فآثَر التخفيف، ولذلك تُحذفُ الحركةُ والتنوينُ فيه، ويبدَلُ التنوينُ في المنصوب ألفاً.

وقال أبو بكرِ ابنُ مِهْرانَ عن بعضهم: هذا مذهبٌ مشهور ولغةٌ معروفة، تُحذفُ الهمزةُ في السكت[1] كما يُحذَفُ الإعرابُ فَرْقاً بين الوصل والوقف وهو مذهبٌ حسن.

وقال بعضُهم: أهلُ الجَزالة والفصاحة علىٰ ترك الهمزة الساكنة عند الدَّرْج والمتحركةِ عند السكت.

قلتُ: [١٤٨/ أ] يَعنُون بالسكت الوقفَ، واختار بعضُهم ذلك لأنَّ فيه موافقةَ رؤوسِ الآي في نحو: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَانٍ﴾[2]، ونحو: ﴿خَاطِيَةٍ﴾

(١) أي في الوقف، وليس المقصود السكت الاصطلاحيَّ عند القرّاء. وسيبيِّنُ المصنِّفُ ذلك بعد قليل.

(٢) الرحمن ٢٩.

لقـوله : ﴿بِالنَّاصِيَةِ﴾ في «اقـرأ»[1]، ولقـوله : ﴿بَاقِيَةٍ﴾[2] و﴿وَاعِيَةٌ﴾[3] في الحاقَّة [٨، ١٢].

وقد روىٰ موسىٰ بنُ عُبيدةَ[4] عن نافع[5] عن ابن عمرَ قال : «ما همَزَ رسولُ الله ﷺ ولا أبوبكر ولا عمرُ ولا الخلفاء، وإنَّما الهمزُ بدعـةٌ ابتدَعوها»[6] فهذا مرجِّحٌ لتركِ الهمز مطلَقاً، ويتأكَّدُ في الوقف لِما تقدَّم، إلّا أنَّ موسىٰ هذا ضعيفٌ

(١) العلق ١٥، ١٦.

(٢) تصحَّفتْ في النُّسَخ الثلاث إلىٰ : «ناصية»

(٣) كذا في النُّسَخ الثلاث، والأَوْلىٰ ذِكْرُ ﴿رَابِيَةً﴾ [الحاقَّة ١٠] بدلاً منها؛ لأنَّها تلي ﴿بِالْخَاطِئَةِ﴾ مباشرةً.

(٤) موسَىٰ بن عُبيدة بن نشيط الرَّبَذيُّ، أبوعبدالعزيز المدنيّ، قال أحمد وأبوحاتم : منكَرُ الحديث. وقال يحيَىٰ بنُ مَعين : ليس بشيء، لايُحتجُّ بحديثه. وقال ابنُ المدينيّ : ضعيفٌ، يُحدِّثُ بأحاديثَ مناكير. قال أبوزُرعة : ليس بقويِّ الحديث. توفِّي ١٥٣هـ.
(تهذيب الكمال ٢٩/ ١٠٤، ميزان الاعتدال ٤/ ٢١٣، توضيح المشتبه ٤/ ١٢٤).

(٥) أبوعبد الله القرشيّ، ثمَّ العَدَويّ العُمَريّ، مولَىٰ ابن عمر وراويته. ت ١١٧ هـ.
(سير الأعلام ٥/ ٩٥).

(٦) ذكَر أبوشامة هذا الخبرَ في إبراز المعاني ٢/ ٦ بالإسناد المذكور، ثمَّ قال : «حديث لا يُحتجُّ بِمثله لضعف إسناده؛ فإنَّ موسَى بنَ عبيدة هذا هو الرَّبَذيّ، وهو عند أئمَّة الحديث ضعيف» اهـ.

جدّاً، ويُعرف بالرَّبَـذيّ. [(١)]

وإنَّما خَصَّ المتطرِّفةَ لأنَّها محلُّ كَلالِ اللسان[(٢)]، وعنده ينتهي نطقُ الناطق ولأنَّها طَرَفٌ، والأطرافُ محلُّ التغيير، وأمَّا المتوسِّطةُ فلأنَّها قريبةٌ من الآخِرِ فأُعطِيَتْ حكمَه في ذلك.

وتحرَّز من الهمزة المبتدَأة فإنَّه قد تقدَّم حكمُها عند حمزةَ في أوَّل «باب النقل» حيث قال عنه: [(٣)]

وَعَنْ حَمْزَةٍ فِي الْوَقْفِ خُلْفٌ . . .

أي: كلُّ موضع نقَل فيه ورشٌ مطلَقاً نقَل فيه حمزةُ في الوقف بخلاف عنه، وقد تقدَّم ما في ذلك، وسيأتي أنَّ المبتدَأةَ قد يَعرِضُ فيها ما يجعلُها كالمتوسِّطة وله فيها خلافٌ سيأتي أيضاً. [(٤)]

أمَّا الهمزةُ المبتدأ بها التي لم يسبقها كلمةٌ أخرىٰ فلا خلاف في عدم تسهيلها؛ لقُربِها من الساكن، وبذلك علَّل بعضُهم فقال: لا سبيلَ إلىٰ تسهيل الهمزة المبتدَأةِ؛ لأنَّها إمَّا أن تُسهَّلَ بالبدل أو النقلِ أو بَيْنَ بَيْنَ:

---

(١) في النُّسَخ الثلاث: «باليزيديّ»، والتصويبُ من المصادر السابقة للترجمة.

(٢) في (ت): «كلال الإنسان» وهو صحيحٌ أيضاً.

(٣) البيت ٢٢٧.

(٤) ص١٠٠٩ عند شرح البيت ٢٤٨. وجاء في(ص): «وله فيها وجهان، خلافٌ سيأتي أيضاً» والأَوْلىٰ ما في (ت) و(م).

لا سبيلَ إلىٰ الأوَّل ؛ إذِ البدلُ عبارةٌ عن إبدالها بحرفٍ يجانِسُ حركةَ ما قبلها، والفرضُ أنَّها غيرُ مسبوقة بشيء.

ولا سبيلَ إلَى الثاني ؛ إذِ النقلُ عبارةٌ عن نقل حركة الهمزة إلَى الساكن قبلها، والفرضُ أنَّه لم يسبقها شيء.

ولا سبيلَ إلَى الثالث ؛ لأنَّ بَيْنَ بَيْنَ قريبٌ من الساكن، والساكنُ وما قَرُب منه لا يُبتدأ بهما.

وقال أبوعبد الله بعد أن ذكَر المتوسِّطَة : « والمتطرِّفةُ بخلاف المبتدَأة ؛ فإنَّها لَمَّا بَعُدَتْ من المتطرِّفة لم يُعطِها حكمَها ولم يُنزِلها منزلتَها » .[1]

قلتُ : وهذا منه يقتضي ظاهرُه أنَّ حمزةَ لا يسهِّلُ المبتدَأةَ، وقد مرَّ أنَّه يسهِّلها بالنقل بخلاف عنه، وإذا توسَّطتْ بسببٍ زائد جرىٰ له فيها خلافٌ كما سيأتي .[2]

فإن قلتَ : قد يكون أراد بالمبتدَأة التي لم تُسبَق بشيء، وهذه لا يسهِّلُها حمزةُ ولا غيرُه ؟

فالجواب : أنَّه لا يريدُ ذلك، بدليل أنَّه قد ردَّ علىٰ مَن منَع تسهيلَ الهمزة المبتدَأة ـ لِما تقدَّم ذِكْرُه من تعذُّر البدل والنقلِ و بَينَ بَينَ ـ بتسهيل نحو : ﴿ تَفِيءَ

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٩٣/أ، ب .

(٢) عند شرح البيت ٢٤٨، ص ١٠٠٩ .

إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾[(١)]، و﴿نَشَآءُ أَصَبْنَـٰهُم﴾ بالبدل[(٢)]، و﴿قَدَ افْلَحَ﴾[(٣)]، و﴿مَنَ امَنَ﴾[(٤)] بالنقل، ثمَّ هذا لا يَرِدُ علىٰ هذا التعليل لوجهَين :

أحدهما : أنَّ هـذا القائلَ قد لا يَرىٰ تسهيـلَ الهمزة المبتدَأةِ بحـال، والمسألةُ خلافيَّة.

والثاني : أنَّ هذا القائلَ إنَّما يعني المبتدأ بها لفظاً وتقديراً، بخلاف المسبوقة فإنَّها مبتدَأٌ بها تقـديراً، لكنَّه بعد ذلك قال : « فإن قيل : قد تقدَّم في [١٤٨/ ب] باب نقل الحركـة أنَّ عن حمزةَ خُلفاً في النقل فيما نقَل فيه ورشٌ، وورشٌ إنَّما نقَل حركةَ الهمزة المبتدَأةِ ؟ قيل : الأمرُ علىٰ ما ذُكر، ويؤيِّدُ النقلَ في ذلك له ما رُوي عن أبي عليٍّ الحسنِ بنِ محمدِ بن إبراهيمَ البغداديِّ[(٥)] أنَّه قال : أصحابُ حمزةَ مجمِعون علىٰ موافقة ورشٍ في نقل الحركة حالَ الوقف إلّا العَبْسيَّ[(٦)]

(١) الحجرات ٩ . والتسهيلُ هنا للهمزة الثانية من الهمزتَين الملتقيتَين، أي همزة ﴿إِلَىٰ﴾ .

(٢) الأعراف ١٠٠ ، والبدلُ هنا للهمزة الثانية من الهمزتَين الملتقيتَين، فيقرأ : نَشَآءُ وَصَبْنَاهُمْ.

(٣) المؤمنون ١ وغيرها.

(٤) البقرة ٦٢ وغيرها.

(٥) تقدَّمتْ ترجمته عند شرح البيت ١٨٣، ص ٧٢٠ .

(٦) عُبيد الله بن موسىٰ، أبو محمد العبسيّ، حافظ ثقة، إلّا أنَّه شيعيّ. وُلد بعد العشرين ومائة. روَى الحروف سماعاً من غير عرض عن حمزة الزيّات، وقيل : عرض عليه أيضاً. ت ٢١٣ هـ. (غاية ١/ ٤٩٣ ـ معرفة ١/ ١٦٨).

عن حمزةَ، والضبِّيَّ [١] والوزَّانَ [٢] عن سُليم عنه، فإنَّهم يحقِّقون الهمزةَ في الوقف» [٣] ثمَّ علَّل أبو عبد الله ذلك بإجراء الهمز وإن كان مبتدأً مُجرَى المتوسِّط قال: «وذلك أنَّ ما نقَل إليه حمزةُ ينقسمُ إلىٰ لام التعريف وغيرِه، ولامُ التعريف شديدُ الاتِّصال بما دخَل عليه لشِدَّة تعلُّق معناه به، ولذلك وُصِل بينهما في الخطِّ ولم يُفصَل بينهما في اللفظ إلّا ما تقدَّم من حال المتذكِّر [٤]، فيَقوىٰ حكمُ إلحاقه بالمتوسِّط وإجرائه مُجراه، ثمَّ أُلحِق به نحو: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [٥] و﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [٦] لمشابهته إيَّاه في اللفظ وتعلُّقِ معناه بما دخَل عليه. وعلَّةُ التحقيق في ذلك أنَّ لامَ التعريف وإنِ اتَّصلَ بما بعده ـ لِما ذكَرناه ـ فإنَّه منفصلٌ منه في الأصل، ولذلك وقَف عليه المتذكِّرُ، وألحَقه ورشٌ بما نقَل إليه من الآخِر، وإذا اعتُبِر ذلك في الألف واللام فاعتباره في نحو: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ و﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ بطريق

---

(١) تصحَّفت في النُّسَخ الثلاث إلىٰ: «والصيني». والضَّبِّيُّ هو سليمان بن يحيَى بن أيوب، أبو أيوب التميميُّ البغداديُّ، المعروف بالضَّبِّيِّ، مقرئ كبير ثقة. وُلِد سنة مائتين. عرَض علىٰ: رجاء بن عيسىٰ وغيرِه. ت ٢٩١ هـ. (غاية ١/ ٣١٧ ـ معرفة ١/ ٢٥٦).

(٢) القاسم بن يزيد، أبو محمد الوزَّان، مقرئ ضابط مشهور. قرأ علىٰ خلّاد وغيره. ت ٢٥٠ هـ تقريباً. (غاية ٢/ ٢٥).

(٣) اللآلئ الفريدة لوحة ٩٣/ ب.

(٤) أي السكت علىٰ لام التعريف من غير تنفُّس ثمَّ النطق بالهمزة.

(٥) البقرة ٦٢ وغيرها.

(٦) المؤمنون ١ وغيرها.

الأَوْلىٰ » .[١]

قوله : (وَحَمْزَةُ) مبتدأ، و(سَهَّلَ) خبره، و(عِنْدَ) متعلِّقٌ بـ(سَهَّلَ)، و(هَمْزَهُ)[٢] مفعولٌ به، والهاءُ في (هَمْزَهُ) يجوز عَوْدُها لحمزة، وأن تعودَ علىٰ (الْوَقْفِ) لملابسة الهمزِ لكلٍّ واحد منهما : ذلك فاعلُه، وهذا محلُّه الذي يحُلُّ فيه، والإضافةُ بأدنىٰ ملابَسة، قال :[٣]

إِذَا كَوْكَبُ الْخَرْقَاءِ لَاحَ بِسُحْرَةٍ   أَذَاعَتْ سُلَيْمَىٰ غَزْلَهَا فِي الْقَرَائِبِ

أضاف الكوكبَ لهذه المرأة لقيامها لشُغلها عند طلوعه .

والمرادُ بالتسهيل ـ كما تقدَّم ـ جميعُ أنواع التخفيف، لا بَيْنَ بَيْنَ بخصوصه بدليل أنَّه سيُبدِلُ ويَنقُل ويَحذف .

قوله : (إِذَا كَانَ) شرطٌ، جوابُه مقدَّر، أي إذا كان متوسِّطاً أو متطرِّفاً سَهَّله لدلالة الجملة المتقدِّمةِ عليه، ويجوز أن تكون الجملةُ المتقدِّمة نَفْسُها هي الجوابَ عند من يَرىٰ ذلك، ويجوز أن يكون ظرفاً محضاً، و(كَانَ) يجوز أن تكون التامَّة

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٩٣/ ب بتصرُّف .

(٢) تصحَّفتْ في (م) إلىٰ : وحمزة .

(٣) البيت من الطويل، لم أعرف قائله، وهو في المحتسَب ٢/ ٢٢٨، وابن يعيش ٣/ ٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٣٩، والإرشاد إلىٰ عِلم الإعراب ص ٣٣٢، ولسان العرب ١/ ٦٣٩ (غرب)، والخزانة ٣/ ١١٢، ٩/ ١٢٨، ومعجم الشواهد الشعريَّة ١/ ٩٧، ويروىٰ : سُهَيْلٌ أَذَاعَتْ، وكذلك : أَضَاعَتْ، واستشهَد به المصنِّفُ في الدُّرِّ المصون ٤/ ١٠٢ .

وأن تكون الناقصة، و(وَسْطاً) علَى الأوَّل ظرفٌ لها، أي إذا وُجد وسطاً، أي بين حروفِ الكلمة، وعلَى الثاني في موضع نصب خبراً لها.

ووَسْط ووَسَط ـ بسكون السين وفتحِها ـ ظرفُ مكان، ومنهم من قال: إن كان بمعنىٰ: بَيْنَ، أي يحُلُّ محلَّه لفظُ «بَيْنَ» فُتحتْ سينُه، نحو: جلستُ وسَط القوم أي بينهم، وإن لم يحُلَّ محلَّه «بَيْنَ» سُكِّنتْ، نحو: جلستُ وسْط الدار، وقيل: بلِ المفتوحُ في الأصل مصدر: وسَطتُ القومَ أسِطُهم وَسَطاً، والساكنُ ظرف، وأُنشد:[1]

وَسْطَهُ كَالْيَرَاعِ أَوْ سُرُجِ الْمِجْـ ـدَلِ يَخْبُو طَوْراً وَطَوْراً يُنِيرُ

وقيل: هما مصدران أو ظرفان فُتحتْ سينُهما أو سُكِّنتْ، وإذا كان مصدراً ـ سواءٌ فُتحتْ سينُه أو سُكِّنتْ ـ فلا بُدَّ من حذف مضاف، أي ذا وسط؛ ليتطابقَ المبتدأُ والخبر.

وقال أبوشامة: «و(وَسْطاً) ظرف، و(كَانَ) تامَّة» ثمَّ قال: «ويجوز أن يكون خبرَ (كَانَ) الناقصة؛ لأنَّ (وَسْطاً) مصدرٌ من قولهم: وسَطتُ القومَ

(١) البيت من الخفيف، وهو لعديّ بن زيد في ديوانه ص ٨٥، ولسان العرب ٧/ ٤٢٩ (وسط)، ومعجم الشواهد الشعريَّة ١/ ٤٠٠، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٣٣، واستشهَد به المصنِّفُ في الدُّرّ ٧/ ٤١٥، وعمدة الحافظ ص١٥٠ (خ ب ت).
واليَراع: جمعُ يَراعَة، وهو ذبابٌ يطير بالليل، وسُرُج: جمعُ سِراج، وهو المصباح، والمِجْدَل: القَصْر. والشاهد فيه قوله: «وَسْطَهُ» بالنصب على الظرفيَّة، ويرویٰ: «وَسْطُهُ» بالرفع علىٰ أنَّه مبتدأ، وخبرُه: كَالْيَرَاعِ.

وسَطاً وسِطةً إذا توسَّطتُهم، فالمعنى: ذا وسط». [١]

قلتُ: فظاهرُ كلامه أنَّه لا يكون خبرَ (كَانَ) إلَّا إذا اعتُقدتْ مصدريَّتُه، وليس كذلك.

قوله: (أَوْ تَطَرَّفَ): (أَوْ) للتنويع، وأحال أبوعبد الله الكلامَ عليها هنا علَى الكلام عليها في قوله: [٢]

إِذَا أَلِفٌ أَوْ يَاؤُهَا بَعْد كَسْرَةٍ　　　أَوِ الْوَاوُ عَنْ ضَمٍّ. . . . .

وله هناك كلام، ولنا معه هناك كلام. [٣]

و(تَطَرَّفَ) أي صار طَرَفَ الكلمة، و(مَنْزِلَا) تمييزٌ منقول من الفاعليَّة، أي: تَطَرَّفَ منزلُه، أي مكانه، ومتى تطرَّف مكانُه تطرَّف هو ضرورةَ أنَّ الحالَّ يستدعي محلّاً.

ثمَّ أخَذ يبيِّن كيفيَّةَ تسهيل الهمز عند حمزة فقال:

٢٣٦ ـ فَأَبْدِلْهُ عَنْهُ حَرْفَ مَدٍّ مُسَكِّناً　　　وَمِنْ قَبْلِهِ تَحْرِيكُهُ قَدْ تَنَزَّلَا

أمَر بإبدال الهمز حرفَ مدٍّ مجانِس لحركة ما قبله إذا كان الهمزُ ساكناً،

---

(١) إبراز المعاني ٢/ ٦.

(٢) البيت ١٦٨ من باب المدِّ والقَصْر.

(٣) قال أبوعبد الله الفاسيُّ: «و(أَوْ) كالتي في قوله: إِذَا أَلِفٌ أَوْ يَاؤُهَا، وقد تقدَّم الكلامُ في ذلك»اهـ. اللآلئ الفريدة ٩٤/ أ. وانظر كلامَ السمين عند شرح البيت ١٦٨ ص٦٣٣.

فيُبدَلُ بعد الفتحة ألفاً، والكسرةِ ياءً، والضمَّةِ واواً، نحو: ﴿كَاس﴾[١]، ﴿بِير﴾[٢]، ﴿مُومِن﴾[٣] كما كان يَفعلُ السُّوسيُّ وصلاً ووقفاً إلّا ما استُثنيَ له، ولم يُستثنَ لحمزةَ شيء.

وشمِل قولُه: (فَأَبْدِلْهُ عَنْهُ حَرْفَ مَدٍّ) ما كان وسطاً نحو ما تقدَّم تمثيلُه، وما كان طَرَفاً، وهذا ينقسم إلى قِسمين: ما سكونُه وصلاً ووقفاً نحو: ﴿اقْرَأْ﴾[٤] ﴿وَهَيِّئْ﴾[٥] و﴿نَبِّئْ﴾[٦] ﴿وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ﴾[٧]، ولا يكون في هذا النوع ما قبله ضمَّةٌ. وإلى ما سكونُه وقفاً فقط نحو: ﴿بَدَأَ﴾[٨] و﴿يُبْدِئُ اللهُ الْخَلْقَ﴾[٩] و﴿اللُّؤْلُؤ﴾[١٠]، وكذا لو كان متحرِّكاً في الأصل ثمَّ عرَض سكونُه لجازم، ثمَّ عرَض تحريكُه لالتقاء الساكنَين، فإنَّه إذا وقَف عليه كان حكمُه البدل، نحو:

(١) الإنسان ٥.

(٢) الحجّ ٤٥.

(٣) البقرة ٢٢١ وغيرها.

(٤) الإسراء ١٤ وغيرها.

(٥) الكهف ١٠.

(٦) الحِجْر ٤٩.

(٧) الأنعام ٣٩.

(٨) العنكبوت ٢٠ وغيرها.

(٩) العنكبوت ١٩.

(١٠) الرحمن ٢٢، الواقعة ٢٣.

﴿مَن يَشَا﴾ من قوله تعالىٰ : ﴿مَن يَشَإِ اللهُ يُضْلِلْهُ﴾ .(١)

فإن قيل : لِمَ دُبِرَتِ الهمزةُ(٢) بحركة ما قبلها دون حركة ما بعدها ، وكلاهما في القرب سواء ؟

ففيه أربعةُ أوجه :

أحدها : أنَّ حركـةَ ما قبله حركةُ بناء ، فـهي لازمةٌ لا تتغيَّر ، وحركـةُ ما بعده يجوز أن تكونَ لـلإعراب ، وحركـةُ الإعراب تتغـيَّر ، وإذا تعارض الأمرُ بين ما يَثْبُتُ علىٰ حالةٍ واحدة وبين ما يتغيَّر كان اعتبارُ ما لا يتغيَّر أَوْلىٰ ؛ لأنَّا لو اعتبرنا ذلك مع اختلاف الحركة من كـونها ضـمَّةً تارةً ، وفتـحةً أو كـسرةً أخرىٰ ـ ولا ترجيحَ لإحداهنَّ علَى الأخرىٰ ـ لرجَّحنا إحداهنَّ علَى الباقيات دون مرجِّح .

فإن قيل : لِمَ لا عُمل مع كلِّ حركة ما يشاكلُها ؟

فالجواب : أنَّ ذلك [١٤٩/ ب] يؤدِّي إلىٰ اختلال بنية الكلمة واختلاطِ ألفاظها ، ألا تَرىٰ أنَّكَ لو اعتبرتَ حركةَ الإعراب لأبدلتَ الهمزةَ نحو : ﴿كَأْس﴾(٣) رفعاً واواً ، ونصباً ألفاً ، وجرّاً ياءً ، وفي ذلك ما ذكرتُه من الاختلال والاختلاط ، ثمَّ حُمل ما ليس فيه هذا المحذورُ علىٰ ذلك طرداً للباب .

---

(١) الأنعام ٣٩ .

(٢) أي جُعلتْ تابعةً في الحركة لِما قبلها ، وانظر : اللسان (دبر) .

(٣) الإنسان ٥ .

والثاني : أنَّ اعتبارَ الحرف بما قبله أقربُ إلىٰ قياس اللغة من اعتباره بما بعده ويدلُّ علىٰ ذلك التزامُهم فتحَ ما قبل الألف دون ما بعدها، نحو : ﴿جَآءُو﴾(١) و﴿جَآءَ﴾ .(٢)

والثالث : أنَّ اعتبارَ الأوَّلِ أخفُّ من اعتبار الثاني .

والرابع : لا نسلِّم أنَّهما مستويان في القرب، بلِ الحركةُ الأولىٰ أشدُّ قُرباً من الثانية، يدلُّ علىٰ ذلك أنَّ الحركةَ مقدَّرةٌ بعد الحرف، وهذا علىٰ خلافٍ في المسألة، هل حركةُ الحرف عليه، أو هي بين يدَيه ؟ والثاني هو الصحيح .(٣)

قوله : (فَأَبْدِلْهُ عَنْهُ) الهاءُ الأولىٰ للهمز، والثانيةُ لحمزة، والهاءُ مفعولٌ أوَّل، و(حَرْفَ مَدٍّ) مفعولُ ثانٍ .

قوله : (مُسَكِّناً) ـ بكسر الكاف ـ حالٌ من فاعل (أَبْدِلْهُ)، وهو يشملُ نوعَيِ السكون، أعني ما كان ساكناً وصلاً ووقفاً، وما كان متحرِّكاً فسكَّنتَه أنتَ؛ إذ يَصْدُقُ علَى النوعَين أنَّك مسكِّنٌ لهما .

---

(١) آل عمران ١٨٤ وغيرها .

(٢) النساء ٤٣ وغيرها .

(٣) قال ابنُ جنِّيّ : «أمَّا مذهب سيبويه فإنَّ الحركة تَحدثُ بعد الحرف . وقال غيرُه : معه . وذهب غيرُهما إلىٰ أنَّها تَحدثُ قَبله . قال أبوعليّ : وسببُ هذا الخلاف لُطفُ الأمر وغموضُ الحال . . » اهـ . انظر تمامَ كلامه في كتابه الخصائص ٢/ ٣٢١ ـ ٣٢٧ باب محلِّ الحركاتِ من الحروف معها أم قبلها أم بعدها .

فإن قلتَ: هل يجوزُ أن يُقرأ: (مُسَكَّناً) بفتح الكاف علىٰ أنَّه حالٌ من الهاء في (فَأَبْدِلْهُ)؟

فالجواب: أنَّه جائزٌ جوازَ ما قبله، بل أرجَح؛ لأنَّه قد يُوهِم كسرُ الكاف تقييدَه بتسكينكَ أنتَ له دون ما هو ساكن بنَفْسه، وأبوشامة منَع من فتحها لشيئَين: أحدهما: أنَّه يُوهِمُ أنَّه نعتٌ لـ(حَرْفَ مَدٍّ)، والثاني: أنَّه يفيدُ أنَّ القارئَ إذا سكَّن الهمزَ وإن كان محرَّكاً كان حكمُه حكمَ الساكن أصالةً[1]، فقال: «ولم يَقُل: (مُسَكَّناً) بالفتح، ولو قاله لكان حالاً من الهاء في (فَأَبْدِلْهُ) وهي عائدةٌ علَى الهمز؛ لئلّا يُوهِمَ أنَّه نعتٌ لقوله: (حَرْفَ مَدٍّ)، فعدَل إلىٰ ما لا إيهام فيه وحصَل به تقييدُ الهمز بالسكون، ولأنَّه أفاد أنَّ القارئَ وإن سكَّن الهمزَ المتحرِّكَ في الوقف فحكمُه هكذا، أي أبدلِ الهمزَ في حال كونكَ مُسَكِّناً له، سواءٌ كان ساكناً قبل نطقِكَ به أو سكَّنتَه أنتَ للوقف» انتهىٰ.[2]

وفيه نظرٌ تقدَّم، وذلك أنَّ قولَه: (مُسَكِّناً) بالكسر يُوهِم ما ذكرتُه، وقوله أيضاً: إنَّه يُوهِم أنَّه نعتُ (حَرْفَ مَدٍّ)، كيف يُتصوَّرُ ذلك وحرفُ المدِّ لا يكون إلَّا ساكناً، فأيُّ فائدةٍ في الوصف بذلك؟!

وجعَل أبوعبد الله التسكينَ هنا تقديريّاً فقال: «أي في حال تسكينكَ إيَّاه لأنَّه إن كان ساكناً لا بتسكينكَ فأنتَ في حال نطقكَ به ساكناً قبل التخفيف

(١) تصحَّفتْ في (ص) و(م) إلىٰ: إحالة.

(٢) إبراز المعاني ٢/ ٧.

مسكِّنٌ له، وإن كان متحركاً فأنتَ قبل التخفيف مقدِّرٌ تسكينَه، فإذن أنتَ مسكِّنٌ له تقديراً» انتهىٰ.[1]

ولا حاجةَ إلىٰ هذا التقدير؛ لأنَّ المعنىٰ: أبدِله حالَ التسكين، وذلك حالةَ تسكينه حقيقةً لا تقديراً.

قوله: (وَمِنْ قَبْلِهِ) خبرٌ مقدَّم، و(تَحْرِيكُهُ) [١٥٠/ أ] مبتدأ، والواوُ للحال. وقيل: (تَحْرِيكُهُ) مبتدأٌ، وخبرُه الجملة من قوله: (قَدْ تَنَزَّلَ)، والجملةُ علىٰ كِلا الإعرابَين حالٌ من هاء (فَأَبْدِلْهُ)، فيكونُ (مُسَكِّناً) بالكسر حالاً من الفاعل، والجملةُ حالٌ من المفعول، كقولك: لَقِيتُ زيداً مُصْعِداً ومنحدِراً.

واشتراطُ تحرُّك ما قبله إنَّما ينفَع في ما سكَّنه القارئُ للوقف، نحو: ﴿قَالَ الْمَلَأُ﴾[2]، أمَّا ما كان ساكناً بنَفْسه فلا يكون ما قبله إلّا متحرِّكاً، وتحرَّز بتحرُّك ما قبله من نحو: ﴿نَشَاءُ﴾[3] و﴿شَاءَ﴾[4] و﴿جَاءَ﴾[5] و﴿قُرُوءٍ﴾[6] و﴿شَيْءٍ﴾[7]

---

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٩٤/ ب.

(٢) الأعراف ٦٠ وغيرها.

(٣) الأنعام ٨٣ وغيرها.

(٤) البقرة ٢٠ وغيرها.

(٥) النساء ٤٣ وغيرها.

(٦) البقرة ٢٢٨.

(٧) البقرة ٢٠ وغيرها.

و﴿سَوْءٍ﴾[1] و﴿هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا﴾ .[2]

قوله : (قَدْ تَنَزَّلَا) إمَّا مستأنَفٌ إن جعلتَ (وَمِنْ قَبْلِهِ) خبراً مقدَّماً عن (تَحْرِيكُهُ) وإمَّا مرفوعُ المحلِّ إن جعلناه خبراً لـ(تَحْرِيكُهُ) كما تقدَّم .

٢٣٧ ـ وَحَرِّكْ بِهِ مَا قَبْلَهُ مُتَسَكِّناً وَأَسْقِطْهُ حَتَّىٰ يَرْجِعَ اللَّفْظُ أَسْهَلَا

أمَرَ بتحريك ما قبل الهمز بحركة الهمز إذا كان السابقُ للهمز ساكناً ، ثمَّ أمَرَ بعد أن تحرِّكَه بحركة الهمز بإسقاط الهمز ، وهذا هو النقلُ بعَينه ، وذلك أنَّ الهمزةَ إمَّا ساكنةٌ وإمَّا متحرِّكة : فالساكنةُ تقدَّم حكمُها ، والمتحرِّكة إمَّا ساكنٌ ما قبلها وإمَّا متحرِّك ، وكلامُه في القِسم الأوَّل من هذَين القِسمَين . ثمَّ هذا الهمزُ إمَّا متوسِّط وإمَّا متطرِّف :

فالمتوسِّطُ نحو : ﴿يَسْـَٔمُ﴾[3] و﴿يَسْـَٔلُونَ﴾[4] و﴿يَجْـَٔرُونَ﴾[5] و﴿مَذْءُومًا﴾[6] و﴿مَسْـُٔولًا﴾ .[7]

---

(١) مريم ٢٨ وغيرها .

(٢) النساء ٤ .

(٣) فصِّلتْ ٤٩ .

(٤) البقرة ٢٧٣ وغيرها .

(٥) المؤمنون ٦٤ .

(٦) الأعراف ١٨ .

(٧) الإسراء ٣٤ وغيرها .

والمتطرِّفُ نحو: ﴿دِفْءٌ﴾[1]، و﴿الْخَبْءَ﴾[2]، و﴿جُزْءٌ﴾[3]، و﴿مِلْءُ﴾[4]، و﴿الْمَرْءِ﴾[5]، فتَنقُل الحركةَ إلَى الفاء والباء والزاي واللام والراء ثمَّ تسكِّنها للوقف، فهذا السكونُ غيرُ ذلك السكون الأوَّل ؛ لأنَّ الأوَّلَ من أصل بِنية الكلمة، والثاني طارئٌ لأَجْل الوقف بعد تحريكه بحركة النقل.

والساكنُ المنقولُ إليه الحركةُ إمَّا صحيحٌ ـ كما تقدَّم تمثيلُه بنوعَيه ـ وإمَّا معتلٌّ:

ثمَّ المعتلُّ قِسمان: الأوَّلُ حرفُ لِين، والثاني حرفُ مدٍّ ولِين، ولا يُستثنىٰ من هذا إلّا الألفُ ـ كما سيأتي ـ لتعذُّر تحريكها.

أمَّا الصحيحُ: فنقلُ الحركة إليه واضحٌ لاحتماله للحركة، وأمَّا حرفُ اللِّين: فلجريانِه مَجراه لعدم الاعتداد بما فيه من المدِّ، وأمَّا حرفُ المدِّ: فلأنَّ له أصلاً في الحركة، وكلُّ قِسم من هذَين همزُه إمَّا متوسِّط وإمَّا متطرِّف، فصارتِ الأقسامُ أربعة: الأوَّلُ: حرفُ لِينٍ همزُه متوسِّط، نحو: ﴿كَهَيْـَٔةِ﴾[6] و﴿سَوْءَاتِهِمَا﴾[7]

(١) النحل ٥ .

(٢) النمل ٢٥ .

(٣) الحِجْر ٤٤ .

(٤) آل عمران ٩١ .

(٥) البقرة ١٠٢ وغيرها.

(٦) آل عمران ٤٩ ، المائدة ١١٠ .

(٧) الأعراف ٢٠ وغيرها.

و﴿شَيْـًٔا﴾.[١]

الثاني: حرفُ لِين همزُه متطرِّف، نحو: ﴿شَيْءٍ﴾[٢]، و(الشَّيْء)[٣]، و﴿ظَنَّ السَّوْءِ﴾.[٤]

الثالث: حرفُ مدٍّ ولِين همزُه متوسِّط، نحو: ﴿سِيٓـَٔتْ﴾[٥] و﴿السُّوٓأَىٰٓ﴾.[٦]

الرابع: حرفُ مدٍّ ولِين همزُه متطرِّف، نحو: ﴿وَجِاْيٓءَ﴾[٧]، و﴿سُوٓءٍ﴾[٨]، و﴿الْمُسِيٓءُ﴾.[٩]

وقد عرفتَ أنَّ حرفَ اللِّين الياءُ والواوُ المفتوحُ ما قبلهما، نحو: ﴿شَيْءٍ﴾[١٠]،

---

(١) البقرة ٤٨ وغيرها.

(٢) البقرة ٢٠ وغيرها.

(٣) كذا في النُّسَخ الثلاث، وليس في القرآن الكريم: الشَّيْء.

(٤) الفتح ٦.

(٥) الملك ٢٧.

(٦) الرُّوم ١٠.

(٧) الزُّمَر ٦٩، الفجر ٢٣.

(٨) آل عمران ٣٠ وغيرها.

(٩) غافر ٥٨.

(١٠) البقرة ٢٠ وغيرها.

و﴿ سَوْءِ ﴾[١] ، وحرفُ المدِّ ما كان حركةُ ما قبله من جنسه ، نحو : ﴿ سِيء ﴾[٢] و﴿ سُوء ﴾ .[٣]

واعلم أنَّكَ إذا سكَّنتَ الآخِرَ بعد نقلِ حركة الهمزة إليه جاز لكَ فيه الرَّومُ والإشمامُ بشرطهما ، وسيأتي هذا[٤] ، وإنَّما خُفِّف هذا النوعُ بالنقل خاصَّةً لأنَّ التسهيلَ [١٥٠/ ب] بَيْنَ بَيْنَ متعذِّرٌ لأنَّه قريبٌ من الساكن ، فكان يجتمعُ ساكنان ، وإنَّما فعَلنا ذلك بعد الألف ـ أعني التسهيلَ بَيْنَ بَيْنَ ـ للضرورة ولأنَّ البدلَ يستدعي أن تُدْبَرَ الهمزةُ[٥] بحركة ما قبلها ، والفرضُ أنَّه ليس قبلها حركةٌ فتعيَّن النقل .

فإن قيل : قد أُبدِلَتْ بعد حرف المدِّ واللِّين الزائدِ حرفاً من جنسه وأُدغِم فيها ، نحو : ﴿ قُرُوءٍ ﴾[٦] و﴿ خَطِيـئَةً ﴾[٧] ، فهلّا أُبدِلَتْ في نظير ذلك ؟

قيل : لو أُبدِلَتْ من جنس الساكن قبلها كما أُبدِلَتْ في ﴿ قُرُوءٍ ﴾ و﴿ خَطِيـئَةً ﴾

---

(١) مريم ٢٨ وغيرها .

(٢) هود ٧٧ ، العنكبوت ٣٣ .

(٣) آل عمران ٣٠ وغيرها .

(٤) عند شرح البيت ٢٥٠ .

(٥) أي تُجعل تابعةً في الحركة لِما قبلها ، وانظر : اللسان (دبر) .

(٦) البقرة ٢٢٨ . فيوقف عليها بعد الإبدال والإدغام : ﴿ قُرُوّ ﴾ .

(٧) النساء ١١٢ . فيوقف عليها بعد الإبدال والإدغام : ﴿ خَطِيَّة ﴾ .

لأُبدِلَتْ في ﴿الْمَشْـَٔمَةِ﴾[1] شيناً، وفي «الْمَسْـَٔلَة»[2] سيناً، وذلك ممتنع.

فإن قيل: ما ذكرتَه من التسهيل المؤدِّي إلَى الجمع بين شِبه الساكنَين مُعارَضٌ بالتسهيل في الهمزة قبل الساكن، نحو: ﴿رَأَيْتَ﴾[3] و﴿سَأَلْتَهُمْ﴾[4]؟

فالجواب: أن الحركةَ ـ كما تقدَّم ـ بين يدَي الحرفِ وبعده، وتقدَّم أنَّ همزةَ بَيْنَ بَيْنَ بِزِنَةِ المتحرِّكة، فلمَّا سبقتِ الساكنَ قُدِّرَ أنَّ حركتَها حالت بينهما، وإذا وقعتْ بعد الساكن لم يكن بينهما حائل.

فإن قيل: لِمَ لَمْ تُنقَل حركةُ الهمزة إلَى الساكن بعدها كما نُقلتْ إلَى الساكن قبلها؟

فالجواب: أنَّه لو فُعل ذلك لاختلطتِ الأبنية، ألا ترىٰ أنَّكَ لو نقلتَ حركةَ الهمزة إلَى الفاء من ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾[5] لتُوهِّمَ أنَّ «فَلَحَ» ثلاثيٌّ، بخلاف ما إذا نُقل إلَى الساكن قبلها فإنَّه يبقىٰ في اللفظ ما يدلُّ علىٰ بناء أصل الكلمة، وهو السكونُ بعد الهمزة.

قوله: (وَحَرِّكْ بِهِ) فيه حذفُ مضاف، أي بحركته، والضميرُ للهمز، وإنَّما

---

(١) الواقعة ٩، البلد ١٩.

(٢) كذا في النُّسَخ الثلاث، وليس في القرآن الكريم: الْمَسْـَٔلَة.

(٣) النساء ٦١ وغيرها.

(٤) التوبة ٦٥ وغيرها.

(٥) المؤمنون ١ وغيرها.

قدَّرنا ذلك لأنَّ الهمزَ لا يحرَّكُ به .

قوله : (مَا قَبْلَهُ) مفعولُ (حَرِّكْ) ، و(مَا) بمعنَى : الذي ، والضميرُ في (قَبْلَهُ) للهمز أيضاً .

قوله : (مُتَسَكِّناً) حالٌ من (مَا) الموصولة ، أي حرِّكه بعد أن كان ساكناً ، لا بُدَّ من هذا التأويل ، وإلّا فيستحيلُ التحريكُ حالَ التسكين ، ويجوزُ أن يكون حالاً من الهاء في (قَبْلَهُ) وهي ضميرُ الموصول .

قوله : (وَأَسْقِطْهُ) أي الهمز .

قوله : (حَتَّىٰ يَرْجِعَ) غايةٌ ، ومعناها العلَّة ، أي : كَيْ يَرجع ، و(يَرْجِعَ) منصوبٌ بإضمار « أَنْ » بعدها ، و« أَنْ » وما في حيِّزها في موضع جرٍّ بـ(حَتَّىٰ) و(أَسْهَلَ) حال ، ويجوزُ أن يكون (يَرْجِعَ) من أخوات « صَارَ » ، فـ(اللَّفْظُ) اسمُها ، و (أَسْهَلَ) خبره ، كقوله عليه السلام : « لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّاراً » .[1]

* * *

(١) الحديث أخرَجه البخاريُّ في الفتن (٦٦٦٩) ، ومسلمٌ (٦٥) في الإيمان ، كلاهما في باب : بيان معنىٰ قوله ﷺ : لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّاراً يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ ، والترمذيُّ (٢١٩٣) في الفتن ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، والبيهقيُّ (٥/ ١٤٠) في الحجّ ، باب : الخُطبة يوم النحر ، وأحمد (٢/ ٨٧) ، والهيثميّ في مجمع الزوائد (١/ ١٥٦) وقال : « رواه الطبرانيُّ في الأوسط ورجاله ثقاتٌ أثبات » اهـ .

٢٣٨ ـ سِوَىٰ أَنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَا أَلِفٍ جَرَىٰ يُسَهِّلُهُ مَهْمَا تَوَسَّطَ مَدْخَلَا

أخَذ يذكُر ما لا يُمكِنُ النقلُ إليه، وهو الألف، وهو [1] إمَّا أن يكونَ الهمزُ بعده متطرِّفاً أو متوسِّطاً، فالمتطرِّفُ سيأتي في البيت بعد هذا، وأمَّا المتوسِّطُ فسبيلُه أن يُسهَّلَ بينَ بينَ، نحو: ﴿تَسَآءَلُونَ﴾ [2] ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [3] ﴿سَأَلَ سَآئِلٌ﴾ [4] ﴿لَوْلَا دُعَآؤُكُمْ﴾ [5]، ﴿إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾ [6]؛ لأنَّ التنوينَ جعَلها حَشْواً، ولذلك يُبدَلُ وقفاً ألفاً.

فإن قيل: التسهيلُ بَيْنَ بَيْنَ يَقرُبُ من الجمع بين ساكنَين، ولذلك اجتُنبَ فيما ذكَرتم أوَّلاً، [١٥١/ أ] فهلَّا اجتُنب ههنا ؟

فالجواب: أنَّ الأصلَ في التخفيف أن يُسهَّل بَيْنَ بَيْنَ إلّا أن يتعذَّر، ولم يتعذَّر هنا، وأيضاً فإنَّ ما في الألف من المدِّ اللازم يقُوم مقامَ الحركة. وقولنا: «اللازم» تحرُّز من حرفَيِ المدِّ؛ فإنَّ المدَّ ليس لازماً لهما لأنَّهما لو فُتح ما قبل

(١) في النُّسَخ الثلاث: «وهي» والحروف تذكَّر وتؤنَّث، إلّا أنِّي أثبتُّه بالتذكير هنا ليوافِقَ ما تقدَّم من قول المصنِّف: «وهو الألف» وما سيأتي من قوله: «بعده».

(٢) النساء ١.

(٣) النبأ ١.

(٤) المعارج ١.

(٥) الفرقان ٧٧.

(٦) البقرة ١٧١.

الواو والياءِ لخرَجا عن المدِّ، بخلاف الألف فإنَّ المدَّ لازمٌ لها؛ إذ لا تكونُ حركةُ ما قبلها إلّا من جنسها لتعذُّرِ غيرِ ذلك، ولَمَّا لم يُمكِنِ التخفيفُ بالنقل ولا بالبدل رجَعنا إلَى الأصل وهو التسهيل.

والمرادُ بالتسهيل هنا بَيْنَ بَيْنَ علىٰ ما هو المصطلَح، بخلاف التسهيل أوَّلَ الباب فإنَّه أعمُّ كما تقدَّم[١]، وإذا سهَّلتَها فهل يُمكَّنُ مدُّ الألف مدّاً مشبَعاً أم تُقصَر؟ فيه تردُّدٌ سبَق[٢]؛ لأنَّه قبل همز مغيَّر.

قال أبو عمرو الداني: «إن شئتَ مكَّنتَ الألفَ قبلها وإن شئتَ قصَرتَها، والتمكينُ أقيَس»[٣].

قوله: (سِوَىٰ) استثناءٌ من قوله: (وَحَرِّكْ بِه مَا قَبْلَهُ مُتَسَكِّناً) كأنَّه قال: وحرِّكْ بحركة الهمز ساكناً سوَى الألف، إلّا أنَّه أبرَز الكلامَ في قالَبٍ صعب فقال: (سِوَىٰ أَنَّه)، فـ«أَنَّ» واسمُها وخبرُها في موضع جرٍّ بإضافة (سِوَىٰ) إليه، والتقديرُ: سوىٰ تسهيله.

قال أبو عبد الله: «وهذا المقدَّرُ غيرُ مطابِق للكلام إلّا أن يُقَدَّرَ حذفُ مضاف يَصلُحُ معنىٰ الكلام بتقديره، أي سوىٰ ذي تسهيله»[٤] يعني غيرَ ما سُهِّلَ منه،

(١) انظر شرح البيت ٢٣٥، ص ٩٣٦.

(٢) انظر شرح البيت ٢٠٨، ص ٨٠٩.

(٣) التيسير ص ٤٠.

(٤) اللآلئ الفريدة لوحة ٩٦/أ.

وهو ما وقَع بعد ألف .

والهاءُ في (أَنَّهُ) يجوزُ عَوْدُها لحمزة، ويجوزُ عَوْدُها للهمز، أي سِوىٰ تسهيلِ حمزةَ أوتسهيلِ هذا النوع من الهمز، والتقديرُ: حرِّكْ بحركة الهمز كلَّ ساكن قبله إلّا ما سُهِّلَ من ذلك ممَّا وقَع بعد ألف .

قوله: (مِنْ بَعْدِ) يجوز تعلُّقُه بـ(يُسَهِّلُهُ) أي يسهِّلُه من بعد الألف، و(جرَىٰ) في موضع جرٍّ صفةً لـ(أَلِفٍ)، و(مَا) مَزيدة بين المتضايفَين، ويجوز تعلُّقُه بـ(تَوَسَّطَ) أي أنَّه يُسهِّلُه مهما توسَّط من بعد ألف، و(جَرَىٰ) صفةٌ أيضاً، كذا أعربه أبوعبد الله[1]، وفيه نظر؛ لأنَّ معمولَ فعلِ الشرط لا يتقدَّمُ علىٰ أداة الشرط، لا تقول: في الدار مَن يَقُمْ أَكْرِمْه، وعندكَ مهما تَقُمْ أُكْرِمْكَ، وحين أعربه أبوشامة متعلِّقاً بـ(تَوَسَّطَ) قال بعد ذلك: «وقوله: (جَرَىٰ) حشوٌ[2] لا فائدةَ فيه علىٰ هذا التقدير؛ فإنَّه لو حُذف لم يختلَّ المعنَى المقصود، وحيث قد أتىٰ به فأقربُ ما نُقَدِّرُه به أن يكون حالاً، ويتعلَّقُ به (مِنْ بَعْدِ مَا أَلِفٍ)، و(قَدْ) مقدَّرةٌ معه قبله كقوله تعالىٰ: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[3]، والتقديرُ: يسهِّلُه جارياً من ألف، أي في هذه الحالة، أو مهما توسَّط جارياً بعد ألف»

(١) في النُّسَخ الثلاث: «كذا أعربه أبوشامة» وهو سهو؛ لأنَّ أبا شامة لم يعربه كذلك، وإنَّما الذي أعربه هكذا هو أبوعبد الله الفاسيُّ في اللآلئ الفريدة لوحة ٩٦/ ب حيث قال: «و(جَرَىٰ) صفةُ الألف، أي جارٍ، أي واقع» اهـ. وسيأتي قريباً ما أعربه به أبوشامة.

(٢) تحرَّفتْ في (ص) و(م) إلىٰ: عسر.

(٣) النساء ٩٠.

انتهىٰ .[١]

وظاهرُ كلامِه فيه نظرٌ من حيث إنَّه بعد فرض كونه متعلِّقاً بـ(تَوَسَّطَ) كيف يُتَصَوَّرُ بعد ذلك أن يقول : ويتعلَّقُ بـ(جَرَىٰ) ؟

و(يُسَهِّلُهُ) خبرُ «أنَّ» .

قوله : (مَهْمَا) اسمُ شرط ، وجوابُه مقدَّرٌ يدُلُّ عليه (يُسَهِّلُهُ) .

و(مَدْخَلَا) منصوبٌ علىٰ التمييز ، وهو منقولٌ من الفاعليَّة ؛ إذِ الأصلُ : [١٥١ / ب] توسَّط مدخلُه ، والـمَدْخَلُ اسمُ مكان الدخول ، وهو عبارةٌ عن المحلِّ ؛ لأنَّ مكانَ دخولِ الداخلِ محلٌّ له .

ثمَّ ذكَر حُكمَه متطرِّفاً بعد الألف :

٢٣٩ ـ وَيُبْدِلُهُ مَهْمَا تَطَرَّفَ مِثْلَهُ وَيَقْصُرُ أَوْ يَمْضِي عَلَى الْمَدِّ أَطْوَلَا

أي ويُبدِلُ الهمزَ المتطرِّفَ بعد الألف ألفاً ، نحو : ﴿السَّمَا﴾[٢] و﴿الْمَا﴾[٣] و﴿شَا﴾[٤] و﴿جَا﴾[٥] و﴿بَا﴾[٦] ، فالضميرُ في (يُبْدِلُهُ) للهمز ، وفي (مِثْلَهُ)

(١) إبراز المعاني ٢/ ١٠ ، ١١ .

(٢) البقرة ١٩ وغيرها .

(٣) الأعراف ٥٠ وغيرها .

(٤) البقرة ٢٠ وغيرها .

(٥) النساء ٤٣ وغيرها .

(٦) آل عمران ١٦٢ ، الأنفال ١٦ .

للألف.

ثمَّ أخبَر عنه أنَّه إذا أبدَل ألفاً كان له وجهان:

أحدهما: أنَّه يَقْصُر، أي يَلفظُ بمقدار ألفٍ واحدة؛ لأنَّه لَمَّا أبدَله ألفاً التقىٰ ألفان فحذَف إحداهما، وهل هي الأُولىٰ أو الثانية؟ خلافٌ ستَظهرُ فائدتُه.

والثاني: أنَّه يَمُدّ، أي يَلفظُ بمقدار ألفَين، كأنَّه اغتفَر اجتماعَهما لأنَّه في الوقف يُجمَع بين الساكنَين.

فهذا طريقُ المدِّ والقَصْر، وسيأتي غيرُ ذلك.

وإنَّما أبدَل الهمزَ ألفاً لأنَّه سكَّنه وقفاً ودَبَّرَه بحركة ما قبله، وهي الفتحةُ التي قبل الألف، ولم يَعتدَّ بالألف حاجزاً.

ووجهُ المدِّ والقَصْر ما تقدَّم، وقيل: بل لأنَّه لَمَّا أبدَل حذَف الثانيةَ، ولَمَّا حذَف الثانيةَ جاز في الأُولىٰ وجهان: المدُّ والقَصْر؛ لأنَّ حرفَ المدِّ قبل همزٍ مغيَّر، وما قبل الهمز المغيَّرِ فيه ثلاثةُ الأوجُهِ المذكورة في قوله:[1]

وَإِنْ حَرْفُ مَدٍّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ يَجُزْ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَا زَالَ أَعْدَلَا

ثمَّ إذا جمعتَ بين ألفَين جاز لكَ أن تُمكِّنَ المدَّ لتَفصلَ به بين الألفَين، فيجيءُ فيه ثلاثةُ أوجُه: المدُّ بمقدار ثلاث ألفات، أو ألفَين ـ وهو التوسُّط ـ والقَصْرُ وهو اللفظُ بألف واحدة، وقد صرَّح بوجه التوسُّط أبو شامة، إلّا أنَّه جعَل المُدْرَكَ

(١) البيت ٢٠٨ من باب الهمزتَين من كلمتَين.

غيرَ ما تقدَّم فقال: «فاجتمَع ألفان: فإمَّا أن تَحذفَ إحداهما فتَقْصُرَ ولا تَمدَّ، أو تُبْقيهما ـ لأنَّ الوقفَ يحتملُ اجتماعَ ساكنَين ـ فتُمدَّ مدّاً طويلاً، ويجوزُ أن يكون متوسِّطاً لقوله في باب المدِّ والقَصْر:[1]

وَعِنْدَ سُكُونِ الْوَقْفِ وَجْهَانِ أُصِّلَا

وهذا من ذاك، ويجوزُ أن يُمَدَّ علىٰ تقدير حذف الثانية؛ لأنَّ حرفَ المدِّ موجودٌ والهمزةُ مَنْويَّة، فهو حرفُ مدٍّ قبل همزٍ مغيَّر، وإن قُدِّرَ حذفُ الألف الأُولىٰ فلا مَدَّ» انتهىٰ.[2]

فقد تحصَّل أنَّ المدَّ هل المرادُ به إبقاءُ الألفَين معاً، والقَصْرُ حذفُ إحداهما؟ أو المدُّ عبارةٌ عن تمكين المدِّ فيؤتىٰ بمقدار ثلاث ألفات، والقَصْرُ عدمُ ذلك، وتحته حينئذٍ قسمان: القَصْرُ والتوسُّط؟

وتلخَّص أنَّ فائدةَ الخلاف في حذف [إحدىٰ][3] الألفَين تَظهرُ في المدِّ والقَصْر: فإن كان المحذوفُ الثانيةُ ساغ جريانُ الخلاف في الأُولىٰ؛ لأنَّها قبل همزٍ مغيَّر، وإن كان الأُولىٰ فلا مَدَّ في الثانية أَلْبَتَّةَ.

قال أبوشامة: «والمدُّ هو الأوجَه، وبه ورَد النصُّ عن حمزةَ من طريق خلَفٍ وغيرِه، هذا كلُّه إذا وقَف علىٰ غير مرسوم الخطِّ، فإن وقَف عليه ـ كما سيأتي

---

(١) البيت ١٧٦.

(٢) إبراز المعاني ٢/ ١١، ١٢.

(٣) تكملة لازمة.

ـ فلا مدَّ أَلْبَتَّةَ ؛ لأنَّه في الرسم بألف واحدة[١] ، وهذا كلُّه أيضاً إذا وقَف بالسكون المحض ، [١٥٢/ أ] فإن وقَف بالرَّوْم فله حكمٌ آخَرُ سيأتي » .[٢]

قوله : (مَهْمَا تَطَرَّفَ) شرطٌ ، جوابُه مقدَّرٌ ؛ لدلالة قوله : (وَيُبْدِلُهُ) ، أو نَفْسُ «يُبْدِلُ» عند مَن يَرىٰ جوازَ تقديمِه ، و(مِثْلَهُ) مفعولٌ ثان ، وفي الجملة من قوله : (وَيُبْدِلُهُ) وجهان :

أحدهما : أنَّه معطوفٌ علىٰ (يُسَهِّلُهُ) فيكون حكمُه حكمَه ، وقد تقدَّم .

والثاني : أنَّه مستأنَفٌ سِيقَ للإخبار .

فإن قيل بالأوَّل كان في حيِّز الاستثناء ، كأنَّه قيل : سِوىٰ ذي تسهيله ، وسِوىٰ ذي إبداله . وإن قيل بالثاني كان استثناءً معنويّاً ، كأنَّه قيل : وحرِّكْ به ما قبله

---

(١) لا أدري كيف جعَل أبوشامة ـ رحمه الله ـ الوقفَ علَى ﴿ السَّمَا ﴾ ممدودةً مخالفاً للرسم ؟! مع العلم أنَّ مذهبَ حمزةَ في الوقف علىٰ مرسوم الخطِّ يتعلَّقُ بثلاثة أمور فقط ، وهي : ما حُذفتْ فيه صورةُ الهمزة نحو : ﴿ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾ ، وما رُسمتْ فيه الهمزةُ علىٰ صورة الواو نحو : ﴿ ٱلْبَلَـٰٓؤُاْ ﴾ ، أو علىٰ صورة الياء نحو : ﴿ ءَانَآئِ ﴾ ، وسيأتي بيانُ ذلك عند شرح قول الناظم (البيتان ٢٤٤ ، ٢٤٥) :

. . . . وَقَدْ رَوَوْا أَنَّهُ بِالْخَطِّ كَانَ مُسَهِّلَا

فَفِي الْيَا يَلِي وَالْوَاوِ وَالْحَذْفِ رَسْمَهُ . . . .

(٢) إبراز المعاني ٢/ ١٢ بتصرُّف . والحكمُ الآخَر هو تسهيلُ الهمزة بالرَّوم ، مع المدِّ والقَصْر في الألف قبلها ، وسيأتي ذلك آخرَ الباب ص١٠٣١ عند شرح قول الناظم (البيت ٢٥٢) :

وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ أَوْ أَلِفٌ مُحَرْ رَكاً طَرَفاً فَالْبَعْضُ بِالرَّوْمِ سَهَّلَا

متسكِّناً إلّا ما سُهِّل وإلّا ما أُبدِل فلا نَقْل .

قوله : (وَيَقْصُرُ) كلامٌ مستأنَف ، ومفعولُه مقدَّر ، أي يَقْصُر الألفَ الباقية ، ويجوز ألّا يُقَدَّرَ مفعولٌ ، كأنَّه قيل : ويُوقِعُ في هذا اللفظ القَصْرَ .

قوله : (أَطْوَلَ) حالٌ من (الْمَدِّ) أي طويلاً ، أو أطوَلَ من غيره ، فأَفْعَل يجوزُ أن يكون للتفضيل وألّا يكون .

قال أبو شامة : «و(أَطْوَلَ) حالٌ من (الْمَدِّ) أي زائداً علىٰ طوله ، فهذه فائدةُ مجيئه علىٰ أَفْعَل» . [1]

ثمَّ ذكَر من الساكن ما لا ينقُل إليه حركةَ الهمزة فقال :

٢٤٠ ـ وَيُدْغِمُ فِيهِ الْوَاوَ وَالْيَاءَ مُبْدِلاً   إِذَا زِيدَتَا مِنْ قَبْلُ حَتَّىٰ يُفَصَّلَا

أي : ويُدغِمُ فيما أُبدِلَ من الهمز الياءَ الزائدةَ والواوَ الزائدة ، وذلك نحو : ﴿خَطِيٓـَٔةً﴾[2] و﴿النَّسِيٓءُ﴾[3] و﴿بَرِيٓءٌ﴾[4] و﴿قُرُوٓءٍ﴾[5] ، فيُبدِلُ الهمزةَ في جميع ذلك حرفاً يجانِسُ الحرفَ الذي قبلها : إن كان ياءً فياء ، أو واواً فواواً ،

---

(١) إبراز المعاني ٢/ ١٢ بتصرُّف .

(٢) النساء ١١٢ .

(٣) التوبة ٣٧ .

(٤) الأنعام ١٩ وغيرها .

(٥) البقرة ٢٢٨ .

ويُدغِمُ تلك الياءَ المزيدةَ أو الواوَ في الياء المبدَلةِ من الهمزة أو الواو .[(١)]

وفي قوله : (وَيُدْغِمُ فِيهِ) ـ أي في الهمز ـ تجوُّز ؛ فإنَّ الإدغامَ ليس في الهمز بل فيما أُبدِلَ منه ، ولكن لَمَّا كان يُبدَلُ منه نُسِبَ حكمُه إليه ، ولذلك قال : (مُبْدِلَا) وإنَّما أبدَل الهمزَ في هذَين الموضعَين لأنَّ التسهيلَ بَيْنَ بَيْنَ متعذِّر ؛ إذ ليس في الياء والواو من قوَّة المدِّ ما يَفصلُ بين الساكنَين ، والنقلُ متعذِّرٌ أيضاً ؛ لأنَّ الياءَ والواوَ شابهتا الألفَ في المدِّ والسكون وكونِ حركةِ ما قبلهما من جنسهما وأنَّه لا أصلَ لهما في الحركة ، وتحرَّزْنا بقولنا : « وأنَّه لا أصلَ لهما في الحركة » من الأصليَّتَين ؛ فإنَّهما وإن شابهتا الألفَ في ذلك كلِّه إلَّا أنَّ لهما أصلاً في الحركة ، والحذفُ من غير نقل متعذِّرٌ أيضاً ؛ إذ لا دلالةَ علَى المحذوف حينئذ ، فتعيَّن البدلُ والإدغام ، وأفهَمَ كلامُه أنَّ الأصليَّتَين لا يُدغَمُ فيهما ، بل هُما علىٰ ما تقدَّم من جواز النقل إليهما كما تقدَّم تحريرُه ، هذا هو الفاشي المعروف ، وسيأتي أنَّ الأصليَّتَين قد تجري مَجرىٰ الزائدتَين في ذلك عند قوله :[(٢)]

وَمَا وَاوٌ اصْلِيٌّ تَسَكَّنَ قَبْلَهُ ... أَوِ الْيَا فَعَنْ بَعْضٍ بِالِادْغَامِ حُمِّلَا

قوله : (وَيُدْغِمُ) أي حمزةُ ، (فِيهِ) أي في الهمز ، علىٰ حذف مضاف ،

---

(١) فيقف علىٰ الأمثلة السابقة : ﴿خَطِيَّة﴾ و﴿النَّسِيُّ﴾ و﴿بَرِيٌّ﴾ و﴿قُرُوٌّ﴾ بالسكون المحض ، أو بالرَّوم والإشمام فيما يصحَّان فيه كما سيأتي آخرَ الباب .

(٢) البيت ٢٥١ .

أي في بَدَلِه .

قوله : (الْيَاءَ) مفعولُ (يُدْغِمُ) .

قوله : (مُبْدِلاً) حالٌ من فاعل (يُدْغِمُ) ، هذا إذا كُسرتِ الدال ، ولو فتَحها ـ حالٌ من هاء (فِيهِ) ـ لجاز ، وهو أظهَر .

قوله : (إِذَا زِيدَتَا) يجوز أن يكونَ [١٥٢/ ب] ظرفاً محلٌّ[1] ناصبِه (يُدْغِمُ) ، وأن يكون شرطاً جوابُه مقدَّرٌ أو مقدَّم .

قوله : (مِنْ قَبْلُ) أي قبل الهمز .

قوله : (حَتَّىٰ يُفَصَّلَ) أي كَيْ يُفصَلَ بين الزائد والأصليِّ ؛ فإنَّ الأصليَّ تُنقَلُ إليه الحركةُ لأنَّ له أصلاً فيها كما تقدَّم .

واعلم أنَّ الياءَ المزيدة لإلحاق بناءٍ ببناءٍ حكمُها حكمُ الأصليَّة في جواز النقل ، فيقال في جَيْئَل إذا خُفِّف : جَيَل بالنقل ، وحكمُ ياءِ التصغير حكمُ المزيدة ؛ لأنَّها زيدتْ للمدِّ ، فيقال في سُوَيْئِل ـ تصغيرُ سائِل ـ إذا خُفِّف : سُوَيِّل بالبدل والإدغام ، وهذا لا يَرِدُ في القرآن ، وإنَّما هو بيانُ حُكمٍ وتجديدُ فائدة .

ثمَّ ذكَر حُكمَ الهمز المتحرِّكِ في نَفْسه المتحرِّكُ ما قبله فقال :

٢٤١ ـ وَيُسْمِعُ بَعْدَ الْكَسْرِ وَالضَّمِّ هَمْزَهُ لَدَىٰ فَتْحِهِ يَاءً وَوَاواً مُحَوَّلَا

لَمَّا انقضىٰ الكلامُ في الهمز الساكن المتحرِّكُ ما قبله ، والمتحرِّكِ الساكنُ ما

(١) تحرَّفتْ في (ص) و(ت) إلىٰ : محصل .

قبله انتقَل إلىٰ المتحرِّك في نَفْسِهِ المتحرِّكُ ما قبله، وهو ينقسمُ إلىٰ تسعة أقسام، بيانُه أنَّ الهمزةَ متحرِّكةٌ بالحركات الثلاث، وما قبلها متحرِّكٌ أيضاً بالحركات الثلاث، تَضربُ ثلاثةً في ثلاثة تَبلغُ تسعةً:

مثالُها مفتوحةً بعد الحركات الثلاث: ﴿سَأَلْتَهُمْ﴾(١) ﴿خَاطِئَة﴾(٢) ﴿يُؤَيِّدُ﴾. (٣)

مثالُها مضمومةً بعد الحركات الثلاث: ﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾ (٤) ، ﴿رَؤُفٌ﴾(٥)، ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾. (٦)

مثالُها مكسورةً بعد الحركات الثلاث: ﴿بَئِيسٍ﴾ (٧) ، ﴿خَاطِئِينَ﴾(٨)، ﴿سُئِلَتْ﴾. (٩)

---

(١) التوبة ٦٥ وغيرها.

(٢) العلق ١٦.

(٣) آل عمران ١٣.

(٤) المائدة ٦.

(٥) البقرة ٢٠٧ وغيرها. وقرأ حمزة: ﴿رَؤُفٌ﴾ حيث وقع من غير واو بعد الهمزة. انظر: التيسير ص ٧٧.

(٦) البقرة ١٤.

(٧) الأعراف ١٦٥.

(٨) يوسف ٩٧ وغيرها.

(٩) التكوير ٨.

فذكَر الناظمُ في هذا البيت حكمَ قِسمَين من التسعة، وهُما: المفتوحةُ بعد كسرةٍ، والمفتوحةُ بعد ضمَّة، فتُبدَلُ بعد الكسر ياءً نحو: ﴿فِيَة﴾[1] و﴿مِاْيَة﴾[2] و﴿لِيَلَّا﴾[3]، وبعد الضمِّ واواً نحو: ﴿مُوَجَّلا﴾[4] و﴿يُوَاخِذ﴾[5] و﴿يُوَيِّد﴾[6]، وإنَّما كان الوجهُ في هذَين البدلَ لأنَّ النقلَ متعذِّر؛ إذ لا يكون إلّا إلىٰ ساكن، والتسهيلُ بَيْنَ بَيْنَ المشهورُ متعذِّرٌ أيضاً؛ لأنَّ المفتوحةَ تُسهَّلُ بينها وبين الألف، فتَقْرُبَ من الألف، والألفُ لا تقع إلّا بعد فتحة، وقد تقدَّم تقريرُ هذا، وأمَّا[7] بَيْنَ بَيْنَ غير المشهور ـ وهو أن تُجعَلَ بينها وبين حرفٍ يجانِسُ حركةَ ما قبلها ـ فهو ضعيفٌ لغةً وصناعةً، فلم يَبْقَ إلّا البدلُ إلىٰ ما ذكَرنا، وبَقِيَتِ الفتحةُ التي كانت علَى الهمزة علَى الياء والواوِ المبدَلَتَين لأنَّه قياس.

قوله: (وَيُسْمِعُ) أي حمزة، و(بَعْدَ) متعلِّقٌ به.

قوله: (هَمْزَهُ) مفعولٌ ثانٍ لـ(يُسْمِعُ)، والأوَّلُ مقدَّر، أي: يُسمِعُ الناسَ

---

(١) البقرة ٢٤٩ وغيرها.

(٢) البقرة ٢٥٩ وغيرها.

(٣) البقرة ١٥٠ وغيرها.

(٤) آل عمران ١٤٥.

(٥) النحل ٦١، فاطر ٤٥.

(٦) آل عمران ١٣.

(٧) تحرَّفتْ في النُّسَخ الثلاث إلىٰ: وإنما.

أو الطلبة، والضميرُ لحمزة، أضاف الهمزَ إليه لاختصاصه بكثرة اعتنائه بتسهيله له.

و(لَدَىٰ فَتْحِهِ) متعلِّقٌ بـ(يُسْمِعُ) أيضاً، والضميرُ للهمز.

قوله: (يَاءً) مفعولٌ بـ(مُحَوِّلَ) إن كسرْنا واوه، أو مفعولٌ ثانٍ أو تمييزٌ إن فتَحناها كما سيأتي.

ويجوز أن يعودَ الضميرُ في (فَتْحِهِ) لحمزة، أي فتحِ حمزةَ الهمزَ، فهو مصدرٌ مضافٌ لمفعوله علَى الأوَّل، ولفاعله علَى الثاني.

و(مُحَوَّلَا) بفتح الواو نعتٌ لـ(وَاواً)، و(يَاءً) مفعولٌ ثانٍ؛ لأنَّ (مُحَوَّلَ) اسمُ مفعول من: حَوَّل، وحَوَّل يتعدَّىٰ [١٥٣/أ] لاثنين، ثمَّ قام أوَّلُهما مقامَ الفاعل فبَقِيَ الثاني منصوباً وقُدِّم، ويجوزُ أن يكونَ تمييزاً منقولاً، والأصلُ: مَحَوَّلَةً ياؤُه، ويجوز (مُحَوِّلَا) بالكسر علىٰ أنَّه حالٌ من فاعل (يُسْمِعُ)، وفاعلُ هذا مفعولٌ بـ(مُحَوِّلَ)، والمفعولُ الأوَّلُ محذوف، أي محوِّلاً الهمزَ ياءً.

و(وَاواً) عطفٌ علىٰ (يَاءً) وهذا من باب اللَّفِ والنَّشْر؛ لأنَّ قولَه: (يَاءً) راجعٌ لقوله: (بَعْدَ الْكَسْرِ)، وقوله: (وَوَاواً) راجعٌ لقوله: (وَالضَّمِّ)[1]، وهذا أحسنُ أنواع اللَّفِ والنَّشْر، ومثلُه قوله تعالىٰ: ﴿جَعَلَ لَكُمُ الَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِ﴾[2]، وقولُ امرئ القيس:[3]

---

(١) في النُّسَخ الثلاث: «لقوله بعد الضم» وهو سهو.

(٢) القصص ٧٣.

(٣) البيت من الطويل، وهو في ديوان امرئ القيس ص١٤٥، والمعاني الكبير لابن قُتيبة=

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْباً وَيَابِساً   لَدَىٰ وَكْرِهَا الْعُنَّابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي

٢٤٢ ـ وَفِي غَيْرِ هَذَا بَيْنَ بَيْنَ وَمِثْلُهُ   يَقُولُ هِشَامٌ مَا تَطَرَّفَ مُسْهِلَا

أي ويخفِّفُ حمزةُ في غير هذا، أي في غير الهمزِ المفتوح بعد الكسر والضمِّ، وهذا التأويلُ سوَّغ الإشارةَ بهذا وإن تقدَّمَه نوعان، وقيل: التقديرُ: في غير هذا المذكور.

وقوله: (بَيْنَ بَيْنَ) قد عَرفتَ أنَّ تسهيلَ بينَ بينَ عبارةٌ عن جعلِ الهمزةِ بينها وبين الحرف الذي منه حركتُها، والأصل: بين الهمزةِ وبين الحرفِ الذي منه حركتُها ثمَّ حُذف ما أُضيف إليه الظرفان للدلالة عليه، وحُذف العاطفُ ورُكِّبتِ الكلمتان تركيبَ «خمسةَ عشرَ» فبُنِيَتا علىٰ الفتح، ومثلُه قولُ الشاعر: [1]

. . . . وبَعْـ   ـضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا

=الدِّينَوَريّ١/ ٦٧٩، والمنصف٢/ ١١٧، وإبراز المعاني٢/ ١٤، واللسان١/ ٢٠٦ (أدب) والتصريح ٢/ ٦٤٨، والتلخيص ص ٢٧٢، وصدره في أوضح المسالك ٢/ ٣٢٩.

والشاهد فيه هنا: اللَّفُّ والنشرُ المرتَّب، فالعُنَّابُ للرَّطْبِ، والحَشَفُ البالي لليابِس.

(١) البيت من مجزوء الكامل، وتمامه:

نَحْمِي حَقِيقَتَنَا وَبَعْـ   ـضُ الْقَوْمِ يَسْقُطُ بَيْنَ بَيْنَا

وهو في ديوان عَبيد بن الأبرص ص ١٤١، وسرّ الصناعة ١/ ٤٩، والصحاح ٥/ ٢٠٨٤ (بين)، وابن يعيش ٤/ ١١٧، وشرح التسهيل لابن مالك٢/ ٢٤٢، ٤١٥، واللسان ١٣/ ٦٦ (بين)، وتصحيح التصحيف ص ١٧٥، وشرح شذور الذهب ص ٩٧، والخزانة ٢/ ٢١٣، ومعجم الشواهد الشعريَّة ٢/ ٩٨٠.

وقوله: (غَيْرِ هَذَا) يشملُ سبعةَ الأقسام الباقية من التسعة المتقدِّمة، وقد تقدَّمتْ أمثلتُها موضحةً فأغنى عن إعادتها.

ووجهُ تسهيل هذه الأنواع بَيْنَ بَيْنَ ما تقدَّم من أنَّه هو الأصل، وسيأتي خلافٌ في نوعَين آخرَين بين سيبويهِ والأخفش.[1]

ثمَّ أخبَر عن هشام أنَّه قال بقولِ حمزةَ في جميع ما تقدَّم من أنواع التسهيل في الهمز المتطرِّف فقط دون المتوسِّط، ووجهُ ذلك أنَّ المتطرِّفَ أَحْرىٰ بالتخفيف لأنَّه محلُّ استراحةٍ وانقطاعِ نَفَس، فلذلك خصَّه بالمتطرِّف.

قوله: (وَفِي غَيرِ هَذَا) متعلِّقٌ بفعلٍ مقدَّر، أي ويُسهِّلُ أو ويَقرأ أو ويَتلو، ونحو ذلك، و(بَيْنَ بَيْنَ) متعلِّقٌ بذلك المقدَّر.

قوله: (وَمِثْلُهُ) يُقرأ بنصب اللام ورفعِها: فالنصبُ علىٰ أنَّه نعتُ مصدرٍ محذوفٍ ناصبُه (يَقُولُ) بعده، والتقديرُ: ويقولُ هشامٌ قولاً مِثلَ قوله، أي: مِثلَ قول حمزة. والرفعُ علىٰ أنَّه مبتدأ، والخبرُ الجملةُ من قوله: (يَقُولُ هِشَامٌ) والتقديرُ: ومِثلُ قول حمزةَ في الهمز يقولُ هشام، فحُذف المضافُ ومعمولُه من الأوَّلِ والعائدُ من الثاني.

قوله: (مَا تَطَرَّفَ) يجوز أن يكونَ مفعولاً بـ(مُسْهِلَا)، و(مُسْهِلَا) حالٌ

---

(١) وذلك ص ٩٨٩، ٩٩٤، عند شرح قول الناظم (البيتان ٢٤٥، ٢٤٦):

. . . . وَالَاخْفَشُ بَعْدَ الْكَسْرِ ذَا الضَّمِّ أَبْدَلَا

بِيَاءٍ وَعَنْهُ الْوَاوُ فِي عَكْسِهِ . . . .

من (هِشَامٌ)، أي مُسهلاً الهمزَ الذي تطرَّف. قاله أبوعبدالله[1]، وفيه نظر؛ لأنَّ أسهَلَ معناه: صار ذا سهولة، أو ركِبَ الأسهلَ أو السهلَ، كأَنْجَدَ وأَتْهَمَ، اللهمَّ إلّا أن يقول: إنَّ أسهلَ [١٥٣/ ب] بمعنىٰ: سهَّل، فيكون أَفْعَل وفَعَّل بمعنىً واحد، لكنَّه يحتاجُ إلىٰ نقل.

وجوَّز السخاويُّ أن يكون (مُسْهِلَا) حالاً من الهاء في (مِثْلُهُ) العائدِ علىٰ حمزة[2]، والأوَّلُ أظهر.

ويجوزُ أن تكون (مَا) ظرفيَّةً كهي في قوله تعالىٰ: ﴿فَمَا اسْتَقَـٰمُواْ لَكُمْ فَاسْتَقِيمُواْ لَهُمْ﴾[3]، والناصبُ لها (يَقُولُ)، أي: مهما تطرَّف فحمزةُ يوافقُه هشامٌ في تسهيله المذكور.

ويجوز أن تكون (مَا) موصولةً بمعنَى «الذي»، وهي مفعولةٌ بـ(يَقُولُ) لأنَّه مضمَّنٌ معنىٰ «يقرأ»، أي يقرأُ ما تطرَّف مِثلَ قراءة حمزة، وهو واضح.

فتحصَّل في (مَا) هذه ثلاثة أوجه: أن تكون مفعولةً بـ(مُسْهِلَا)، أو بـ(يَقُولُ)، أو ظرفيَّةً ناصبُها (يَقُولُ) أيضاً.

٢٤٣ ـ وَرِءْيًا عَلَىٰ إِظْهَارِهِ وَادِّغَامِهِ   وَبَعْضٌ بِكَسْرِ الْهَا لِيَاءٍ تَحَوَّلَا

---

(١) وعبارته: «و(مُسْهِلَا) حالٌ من (هِشَامٌ)» اهـ. اللآلئ الفريدة لوحة ٩٨/ أ. وفي النُّسَخ الثلاث: «قال» بدل «قاله»، وهو تحريف.

(٢) حكىٰ ذلك عن السخاويِّ في إبراز المعاني ٢/ ١٥.

(٣) التوبة ٧.

لَمَّا انقضَى الكلامُ في تخفيف الهمز في مذهب حمزةَ وهشامٍ شرَع في ذِكْر فوائدَ وفروعٍ تتفرَّعُ علَى الأصول، وحاصلُها أنَّه هل يُنظَرُ إلىٰ جانب اللفظ أو إلَى الأصل:

الأوَّل: ﴿رِءْيًا﴾ من قوله تعالىٰ في مريم [٧٤]: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا﴾، إذا خُفِّف علَى القاعدة المعروفة أُبدِلَتْ همزتُه ياءً علَى المشهور من روايات حمزة، وقد قيل: إنَّه استثناها كالسُّوسيِّ فلم يُبدِلْها لِمَا تقدَّم[1]، وإذا أُبدِلَتْ ياءً ـ كما هو المشهور ـ فقد اجتمَع مِثلان أوَّلُهما ساكن، فإن نظَرْنا إلىٰ جانب اللفظ قلنا: وجَب إدغامُه كنظائره، وإن نظَرْنا إلىٰ الأصل منَعْنا إدغامَه ووجَب إظهارُه لأنَّ هذه الياءَ عارضة، وكأنَّ الهمزةَ موجودة. والإدغامُ اختيارُ جماعةٍ نظراً إلىٰ اللفظ وإلىٰ الرسم؛ فإنَّه لم يُرسَم إلَّا (ريا) بياء واحدة، فلذلك قال: (وَرِءْيًا علَىٰ إِظْهَارِهِ وَادِّغَامِهِ) أي مستقِرٌّ علىٰ هذَين الوجهَين، فـ(رِءْيًا) مبتدأ، والجارُّ بعده خبرُه، أي هذا اللفظُ كائنٌ ومرويٌّ علىٰ الإظهار والإدغام، نظراً إلىٰ اللفظ تارةً وإلَى الأصل أُخرىٰ، ويجوز أن يكون (عَلَىٰ إِظْهَارِهِ) خبراً مقدَّماً، ومبتدؤُه مقدَّرٌ للعِلم به، والجملةُ خبرُ الأوَّل، والتقدير: وهذا اللفظ علىٰ إظهاره وإدغامه جماعةٌ كبار، أي أنَّ الوجهَين مشهوران بين أهل الأداء.

فإن قلتَ: هل يجوز علىٰ هذا التقدير أن يكون «جماعةٌ» فاعلاً؟

قلتُ: لا؛ لأنَّ الفاعلَ وحدَه عندنا لا يُحذف إلَّا في مواضعَ ليس هذا

(١) ص ٨٥٥، وذلك عند شرح المصنِّف للبيت ٢١٩: وَرِءْيًا بِتَرْكِ الْهَمْزِ يُشْبِهُ الِامْتِلَا

منها .[1]

وفي ثبوت الإظهار نظر ؛ إذ لا يمكنُ إلَّا مع سكتةٍ ما وإن خَفِيَتْ ، وتقدَّم لذلك نظائر .[2]

ومن هذا الباب أيضاً قولُه : ﴿وَتُـْوِي إِلَيْكَ﴾[3] ﴿وَفَصِيلَتِهِ الَّتِي تُـْوِيهِ﴾[4] فإنَّه إذا خفَّفهما قياسُه أن يبدلَهما واوين ، وحينئذٍ يجتمعُ واوان : فينظُر إلىٰ اللفظ تارةً فيدغِم ، وإلىٰ الأصل أخرىٰ فيُظهِر ، والعلَّةُ ما تقدَّم في الإظهار والإدغام المرويَّان في ﴿رِءْيًا﴾ ، ولم يذكرِ المصنِّفُ هذَين الحرفَين ، كأنَّه نبَّه

(١) أجاز الكسائيُّ حذفَ الفاعل متمسِّكاً بأدلَّةٍ ، منها قولُ سواد بن المضرَّب السعديّ :

فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّىٰ تَرُدَّنِي   إِلَىٰ قَطَرِيٍّ لَا إِخَالُكَ رَاضِيَا

فجعَل الكسائيُّ المحذوفَ في قوله : « فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ » اسم « كَانَ » علىٰ تقدير كونها ناقصة ، أو فاعلَها علىٰ تقدير كونها تامَّة . والبصريُّون يُقدِّرون الفاعلَ ضميراً مستتراً يعود علَى الحال المشاهدة للمتكلِّم والسامع .

وذكَر أكثرُ النحاة أنَّ حذفَ الفاعل يَطَّرد في ستَّة مواضع : في الفعل المبنيِّ للمجهول ، والاستثناءِ المفرَد ، و« أَفْعِلْ » الذي علىٰ صورة الأمر في التعجُّب إذا كان معطوفاً علىٰ مِثله ، وفاعلِ المصدر ، وفاعلِ الأفعال المكفوفةِ بـ« مَا » ، وأن تَعرُضَ للفاعل عِلَّةٌ تصريفيَّة اقتضتْ حذفَه . انظر أوضح المسالك ٢/ ٨٨ـ ٩١ مع الهوامش .

(٢) ص٨٥٥ عند شرح البيت٢١٩ ، وتقدَّم التعليقُ هناك علىٰ قول المصنِّف عن الإظهار إنَّه لا يمكن إلّا مع سكتة ما .

(٣) الأحزاب ٥١ .

(٤) المعارج ١٣ .

بـ﴿رِءْيًا﴾ عليهما لاتِّحاد الـمُدْرَك ؛ فإنَّ من له أدنىٰ فهم يقيسُ ذَيْنِكَ علىٰ هذا لولا أنَّ القراءةَ [١٥٤/ أ] سُنَّةٌ متَّبعة ، ولعَمْري إنَّ التنبيهَ عليهما لمطلوب ، كم رأيناهم يَقطعون النظيرَ عن نظيره ! لا جَرَمَ أنَّ الدانيَّ ذكَر ذلك في « التيسير » فقال : « اختلَف أصحابُنا في إدغام الحرف المبدَل من الهمز وإظهارِه في قوله : ﴿وَرِءْيًا﴾[١] ﴿وَتُـْٔوِي﴾[٢] و﴿تُـْٔوِيهِ﴾[٣] : فمنهم من يُدغِم اتِّباعاً للخطِّ ، ومنهم من يُظهِر لكون البدل عارضاً ، والوجهان جائزان »[٤] .

قلتُ : ولكنَّ المشهورَ في لسان العرب عدمُ الاعتداد بالعارض ، ولذلك كانت القراءة في قوله تعالىٰ : ﴿عَادًا الْأُولَىٰ﴾[٥] بالتنوين من غير إدغام أفصَح لِما يؤدِّي إليه الإدغامُ من النظر إلَى العارض كما تقدَّم تحقيقه قريباً[٦] ، وتقدَّم أنَّ الفصيحَ : الَحْمَر ، دون لَحْمَر ، فكذا الإظهارُ هنا هو الراجحُ لولا ما عارَضه من صعوبة الإظهار ، وأنَّه لا بُدَّ من سكتةٍ لطيفة ، وهي خفيَّةٌ فتنبَّه لها .

قال أبوعبد الله : « ولو قال : (وَأَظْهَرَ رِءْيًا ثُمَّ تُـْٔوِي وَأَدْغَمَا) لكان أبيَن »[٧] .

---

(١) مريم ٧٤ .

(٢) الأحزاب ٥١ .

(٣) المعارج ١٣ .

(٤) التيسير ص ٣٩ .

(٥) النجم ٥٠ .

(٦) ص ٩١٠ ، عند شرح قول الناظم (البيت ٢٣٠) : وَقُلْ عَادًا الْأُولَىٰ بِإِسْكَانِ لَامِهِ .

(٧) اللآلئ الفريدة لوحة ٩٨/ ب .

ثمَّ أخبَر عن بعض أهل الأداء أنَّه يكسِرُ هاءَ الكناية للياء السابقة لها إذا كانت تلك الياءُ بدلاً من همزة، وقد مثَّل لذلك في البيت الآتي بقوله:

كَقَوْلِكَ أَنبِئْهُمْ وَنَبِّئْهُمُ . . .

فمَن كسَر نظَر إلَى اللفظ؛ لأنَّه قد سبَق هاءَ الكناية ياءٌ ساكنة لفظاً، ومَن ضَمَّ نظَر إلى الأصل؛ فإنَّ السابقَ للهاء في الأصل همزةٌ ساكنة، وهاءُ الكناية يجبُ ضمُّها بعدها كقوله تعالى: ﴿أَرْجِئْهُ وَأَخَاهُ﴾[1] في قراءة غير ابن ذكوان كما تقدَّم تحريره[2]. والكسرُ اختيار ابن مجاهد[3] وأبي الطيِّب ابنِ غَلبون، كأنَّهما راعَيا اللفظَ دون الأصل، ووجهُ الاختيار أنَّ الضمَّ يؤدِّي إلَى الخروج من كسرٍ ومشابِهِه ـ وهو الياء ـ إلَى الضمِّ، وفي ذلك ثِقَلٌ غيرُ خفيّ.

وفُهم من قوله: (وَبَعْضٌ بِكَسْرِ الْهَا) أنَّ بعضاً آخرَ لا يكسِر نظراً إلى الأصل بل ضمَّها.

وقد تقدَّم إعرابُ قوله: (وَرِءْيًا عَلَى إِظْهَارِهِ وَادِّغَامِهِ) والهاءان يرجعان لـ(رِءْيًا).

قوله: (وَبَعْضٌ) مبتدأ، و(بِكَسْرِ الْهَا) متعلِّقٌ بمقدَّر هو الخبر؛ لدلالة الحال

---

(١) الأعراف ١١١، الشعراء ٣٦.

(٢) انظر شرح البيت ١٦٦، ص ٦٢٠.

(٣) الذي في «السبعة» لابن مجاهد (ص ١٥٤) ذِكْرُ ﴿أَنبِيهِمْ﴾ بإبدال الهمزة وكسرِ الهاء عن هشام عن ابن عامر، والله أعلم.

عليه [1] ، أي يقرأُ بكسر الهاء ، أو أخَذ بكسر الهاء ، و(لِيَاءٍ) متعلِّقٌ بذلك الخبر المقدَّر أيضاً ، أي لأَجْل ياء ، و(تَحَوَّلَ) صفةٌ لـ(يَاءٍ) أي لياءٍ تحوَّلتْ من الهمز ، ذكَّرها باعتبار اللفظ ، وقد عرفتَ أنَّ التذكيرَ والتأنيثَ في حروف المعجَم جائزان : باعتبار الكلمة تارة ، واللفظِ أخرىٰ .

ويجوز أن يكون فاعلُ (تَحَوَّلَ) ضميراً عائداً علىٰ الهمز ، يعني : تحوَّلَ الهمزُ إلىٰ تلك الياء ، والألفُ في (تَحَوَّلَا) علىٰ التقديرَين للإطلاق .

ثمَّ ذكَر أمثلةَ الهاء فقال :

٢٤٤ ـ كَقَوْلِكَ أَنبِئْهُمْ وَنَبِّئْهُمُ وَقَدْ　　　رَوَوْا أَنَّهُ بِالْخَطِّ كَانَ مُسَهِّلَا

يريدُ : ﴿ أَنبِئْهُم بِأَسْمَائِهِمْ ﴾ في البقرة [٣٣] وليس غيرَه ، ﴿ وَنَبِّئْهُمْ ﴾ في الحِجْر [٥١] والقمر [٢٨] وليس غيرَهما ، فلَكَ كسرُ الهاء من هذه الأحرف الثلاثة وضمُّها لِما عرفتَه .

قال أبو عمرو الدانيُّ : « اختلَف أهلُ الأداء في تغيير حركة الهاء مع إبدال الهمزة ياءً قبلها في قوله [١٥٤/ ب] : ﴿ أَنبِئْهُمْ ﴾ ﴿ وَنَبِّئْهُمْ ﴾ فكان بعضُهم يَرىٰ كسْرَها من أجل الياء ، وكان آخَرون يُبقُونها علىٰ ضمَّتها لأنَّ الياءَ عارضة » قال : « وهُما صحيحان » [2] يعني الوجهَين .

---

(١) « عليه » من (ت) فقط .

(٢) التيسير ص ٣٩ .

قلتُ : والذي اختار الكسرَ ابنُ مجاهد[١] وأبوالطيِّب ابنُ غَلبون ، وسوَّى ابنُه أبوالحسن بين الوجهَين فقال : « وكِلا الوجهَين حسن »[٢] ، وقال ابنُ مِقْسَم : « ذهَب ابنُ مجاهد إلىٰ [أبي][٣] أيُّوبَ الضَّبِّيِّ ، فقال له : كيف يَقِفُ حمزةُ علىٰ قوله : ﴿ يَـٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئْهُمْ ﴾ ؟ فقال : ﴿ أَنبِيهُمْ ﴾ خفيفَ الهمز بضمِّ الهاء ، فقال له : أخطأتَ » نقَل ذلك ابنُ مهرانَ عن أبي بكر ابن مِقْسَم .[٤]

وممَّن اختار الضمَّ ابنُ مِهرانَ ومكيٌّ[٥] ، وهذا أَشبه بمذهب حمزةَ رحمه الله تعالىٰ ، ألا تَراه ضَمَّ هاءَ : ﴿ عَلَيْهُمْ ﴾[٦] ، و﴿ إِلَيْهُمْ ﴾[٧] ، و﴿ لَدَيْهُمْ ﴾[٨]

---

(١) الذي في « السبعة » لابن مجاهد (ص ١٥٤) ذِكْرُ ﴿ أَنبِيهِمْ ﴾ بإبدال الهمزة وكسرِ الهاء عن هشام عن ابن عامر ، والله أعلم .

(٢) التذكرة ١/ ١٥٠ .

(٣) تكملة لازمة ، وأبوأيُّوبَ الضَّبِّيُّ هو سليمان بن يحيَى بن أيُّوب ، تقدَّمتْ ترجمته عند شرح البيت ٢٣٥ ، ص ٩٤٢ .

(٤) ونقَل هذه القصَّةَ عن ابن مِهرانَ أبوشامة في إبراز المعاني ٢/ ١٧ . وابن مقسم هو : محمد بن الحسن بن يعقوب ، أبوبكر ابن مِقْسَم العطَّار البغداديّ ، الإمام المقرئ النحويّ . وُلد سنة خمس وستِّين ومائتين . أخذ القراءة عرضاً عن : إدريس بن عبدالكريم ، وغيره . قرأ عليه : أبوبكر ابن مِهران ، وغيره . ت ٣٥٤ هـ . (غاية ٢/ ١٢٣ ـ معرفة ١/ ٣٠٦) .

(٥) حكىٰ ذلك عنهما أبوشامة في إبراز المعاني ٢/ ١٨ ، وابنُ الجزريِّ في النشر ١/ ٤٣١ ، ولم أجده في أيٍّ من كتبهما المتاحة .

(٦) الفاتحة ٧ وغيرها .

لأنَّ الياءَ قبلها مبدَلةٌ من ألف، وأيضاً فإنَّ الياءَ عارضةٌ والهمزةَ مرادة، وإنَّما خُفِّفَتْ بِنِيَّةِ إرادتها.

قوله: (وَقَدْ رَوَوْا أَنَّهُ) يشيرُ إلىٰ قاعدةٍ أخرىٰ من قواعد تخفيف الهمز، وعلَّتُهنَّ اتِّباعُ خطِّ المصحف فيما رُسمتْ به الهمزةُ من صُوَر الحروف أو فيما أسقَطه الخطُّ السَّلَفيّ [١]: فإن كُتبتِ الهمزةُ فيه ياءً أو واواً أو ألفاً وقَف عليها بما صُوِّرَتْ به، وإن حُذفتْ في الرسم حذفَها في الوقف كما سيمرُّ بكَ بيانُه، فيسهِّلُ نحو: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ [٢] و﴿إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ﴾ [٣] و﴿يَذْرَؤُكُمْ﴾ [٤] بالواو الخالصة بدلَ الهمزة لرسمِها بها، ونحو: ﴿نِسَآئِكُمْ﴾ [٥] و﴿أَبْنَآئِكُمْ﴾ [٦] و﴿مَوْئِلًا﴾ [٧] بالياء الخالصة بدلَ الهمزة لرسمها بها،

---

(٧) آل عمران ٧٧ وغيرها.

(٨) آل عمران ٤٤ وغيرها.

(١) أي الخطُّ الذي حوته المصاحفُ التي أمر بنَسخها عثمانُ بنُ عفَّانَ ـ رضي الله عنه ـ من المصحف الذي نَسخه زيدُ بنُ ثابت في عهد أبي بكر الصدِّيق ـ رضي الله عنهما ـ وكان قد نَسخه من القِطع التي كُتبَتْ بين يدَيْ رسول الله ﷺ.

(٢) البقرة ٢٢٣.

(٣) التوبة ٢٤.

(٤) الشورىٰ ١١.

(٥) البقرة ١٨٧ وغيرها.

(٦) النساء ٢٣.

ونحو: ﴿سَأَلَ﴾[1] و﴿اشْمَأَزَّتْ﴾[2] ﴿وَامْرَأَتُهُ﴾[3] بألف خالصة لرسمها بها، وهذا كلُّه خارجٌ عن القياس المذكور له أوّلاً؛ فإنَّ القياسَ فيما تقدَّم أن يُسهَّلَ بَيْنَ بَيْنَ.

وقد يؤدِّي هذا إلىٰ ضعفٍ كاجتماع ساكنَين علىٰ غير حَدِّهما، وذلك في الألف الساكن ما بعدها وهو غيرُ مدغَم، في نحو: ﴿رَايْتَ﴾[4]، و﴿أَرَايْتُمْ﴾[5] و﴿سَالْتُمْ﴾[6]، وتحرَّزتُ بقولي: «وهو [غير][7] مدغَم» من ﴿اشْمَازَّتْ﴾ فإنَّه وإن كان بعدها ساكن إلّا أنَّه مدغَم، ولا محذورَ فيه، مع أنَّ هذا مفهومٌ من قولي: «علىٰ غير حَدِّهما»، و﴿اشْمَازَّتْ﴾ التقيا فيه علىٰ حدِّهما؛ إذِ الأوَّلُ حرفُ لِينٍ والثاني مدغَم.

وربما تعذَّر ذلك، وذلك فيما كان قبل الألف ـ التي هي صورةٌ لها ـ

---

(٧) الكهف ٥٨.

(١) المعارج ١.

(٢) الزُّمَر ٤٥.

(٣) هود ٧١ وغيرها.

(٤) النساء ٦١ وغيرها.

(٥) الأنعام ٤٦ وغيرها.

(٦) البقرة ٦١.

(٧) تكملة لازمة.

ساكنٌ نحو : ﴿السُّوأَىٰ﴾[١] و﴿النَّشْأَةَ﴾[٢]، وقد يقال : إنَّ حمزةَ إذا أبدَل ذلك ألفاً فتَح ما قبلها، أو يَتركُ البدلَ بالكلِّيَّة ويُسَهِّل نحو : ﴿الْمَوْءُودَةُ﴾[٣] ﴿وَرِءْيًا﴾[٤] بالحذف فيقِف : ﴿الْمَوْدَة﴾ - بِزِنَةِ : الْمَوْزَه - و﴿رِيَا﴾ لأنَّهما في الرسم كذلك.

وقد يؤدِّي الحذفُ إلىٰ اختلاط الموادِّ نحو : ﴿يَجْـَٔرُونَ﴾[٥]، إذا وقَف عليها تبَعاً للخطِّ قال : ﴿يَجْرُون﴾، ويؤدِّي أيضاً إلىٰ حذف حرفٍ لا دليلَ عليه بعد حذفه.

ويَقوَىٰ الاختلالُ إذا كان بعد الهمزة ساكنٌ، نحو : ﴿مَذْءُومًا﴾[٦]، ﴿مَسْـُٔولًا﴾[٧].

قال مكيٌّ : « وأمَّا ﴿الْمَوْءُودَةُ﴾[٨] فالصوابُ أن تَقِفَ عليه لحمزةَ بالنقل

(١) الرُّوم ١٠.

(٢) العنكبوت ٢٠ وغيرها.

(٣) التكوير ٨.

(٤) مريم ٧٤.

(٥) النحل ٥٣.

(٦) الأعراف ١٨.

(٧) الإسراء ٣٤ وغيرها.

(٨) التكوير ٨.

ويجوزُ الإبدالُ والإدغام، وهو قبيحٌ لاجتماع الواواتِ والضمَّة» قال: «والذي ذكَرْنا عن [١٥٥/ أ] ابن مجاهد ـ يعني من الحذف ـ لم يُقرأ به ولا عليه العمل».[١]

قال أبو عبد الله: «وإذا كان الأمرُ علىٰ ذلك فيُحملُ ما رُوي علىٰ ما يتأتَّىٰ ولا يؤدِّي إلىٰ الإخلال وعلىٰ أكثر التخفيف القياسيِّ؛ فإنَّ أكثرَه موافقٌ للرسم ألَا ترىٰ أنَّ ﴿يَسْـَٔمُونَ﴾[٢] و﴿نِسَاؤُكُمْ﴾[٣] و﴿نِسَائِكُمْ﴾[٤] إذا سُهِّل بَيْنَ بَيْنَ و﴿سَأَلَ﴾[٥] و﴿رَؤُفٌ﴾[٦] و﴿سُئِلَ﴾[٧] إذا سُهِّلَتْ بينَ بينَ أيضاً، ونحوُ ذلك كلُّه موافقٌ للرسم، وإذا اعتُبر ما خالَف الرسمَ من ذلك وُحِّد تخفيفُه علىٰ ما كان حقُّ الرسم أن يكون عليه، وإنَّما الرسمُ تأخَّر عن حقِّه في ذلك لسبب، وستأتي مسائلُ تُوضحُ ما ذكرتُه. فإذن العملُ بالتخفيف القياسيِّ أَوْلىٰ، وينبغي ألّا يُتركَ العملُ بالوجه الآخَر، ما لم يتعذَّر أو يؤدِّ إلىٰ كثرة الإخلال؛ أخذاً بالرواية واتِّباعاً لخطِّ المصحف الكريم».[٨]

---

(١) الكشف ١/ ١١٦ بتصرُّف.

(٢) فصِّلت ٣٨.

(٣) البقرة ٢٢٣.

(٤) البقرة ١٨٧ وغيرها.

(٥) المعارج ١.

(٦) آل عمران ٣٠ وغيرها.

(٧) البقرة ١٠٨.

(٨) اللآلئ الفريدة لوحة ٩٩/ أ.

قلتُ : أمَّا ما ذكَره الناظمُ من أنَّ حمزةَ كان يراعي خطَّ المصحف في ذلك فقد رواه عنه سُليم ، والمراد بذلك ما كُتب في زمن الصحابة رضي الله عنهم ، ولذلك كتبٌ موضوعة ، منها ما وضَعه الدانيُّ وسمَّاه « المقنِع »[1] ، واختصَره الناظمُ في نظم له مشهورٍ سمَّاه « العَقِيلة »[2] ، وهي مشهورةٌ بين الناس بـ« الرائيَّة » لأنَّها علىٰ رَوِيِّ الراء .

قال صاحبُ « التيسير » : « إنَّ حمزةَ كان يعتبرُ تسهيلَ الهمز بخطِّ المصحف علىٰ ما كُتب في زمن الصحابة » وقال أيضاً : « اعلم أنَّ جميعَ ما يسهِّله حمزةُ فإنَّما يراعي فيه خطَّ المصحف دون القياس » انتهىٰ .[3]

وضابطُ هذا أن يَعتبرَ القواعدَ المتقدِّمة ، وكلُّ موضعٍ أمكَن إجراؤُه فيه من غير مخالَفةٍ للرسم لم يَتعدَّ إلىٰ غيره : يجعلُ همزةَ ﴿ بَارِئِكُمْ ﴾[4] بينها وبين الياء ، ويبدِلُ همزةَ ﴿ بَرِيءٌ ﴾[5] ياءً[6] ، وهمزةَ ﴿ مَلْجَأً ﴾[7] ألفاً . وإن أدَّىٰ إلىٰ مخالَفة

---

(١) طبَعه مكتبُ الدراسات الإسلاميَّة بدمشق سنة ١٣٥٩ هـ بتحقيق الأستاذ محمد أحمد دهمان .

(٢) منظومة عقيلة أتراب القصائد في رسم المصاحف ، وقد طُبعتْ مرَّات عِدَّة .

(٣) التيسير ص ٤١ .

(٤) البقرة ٥٤ .

(٥) الأنعام ١٩ وغيرها .

(٦) سقطتْ من (ت) : ياء . =

رسمٍ سهَّل على موافقة الرسم: فيجعلُ همزةَ ﴿تَفْتَؤُاْ﴾[1] بينها وبين الواو، و﴿مِن نَّبَإِيْ﴾[2] بين الهمزة والياء، وكان قياسُ تخفيفِها ـ على ما تقدَّم ـ أن تُبدَلَ ألفاً في الحرفَين؛ لأنَّها تَسكنُ بعد فتحة، وسيأتي تحقيقُ هذا عند قوله:[3]

.... فَالْبَعْضُ بِالرَّوْمِ سَهَّلَا

ومثلُه في المتوسِّط: ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾[4] تُجعلُ الهمزةُ بينها وبين الواو[5]، أو تُبدَلُ ياءً على خلاف سيأتي تحقيقُه.[6]

وقد حكَى ابنُ مِهرانَ خلافاً في نحو: ﴿تَـٰٓئِبَـٰتٍ﴾﴿سَـٰٓئِحَـٰتٍ﴾[7] هل تُسهَّلُ بَيْنَ بَيْنَ أو تبدَلُ ياءً محضَة؟ وكذا ﴿تَؤُزُّهُمْ﴾[8] و﴿رَؤُفٌ﴾[9] هل

=(٧) التوبة ١١٨.

(١) يوسف ٨٥.

(٢) الأنعام ٣٤.

(٣) البيت ٢٥٢.

(٤) المائدة ٦٠ وغيرها.

(٥) في النُّسَخ الثلاث وفي إبراز المعاني ٢/ ١٨: «وبين الياء»، وهو سهو.

(٦) انظر شرح البيت الآتي، ص ٩٣٥.

(٧) التحريم ٥

(٨) مريم ٨٣.

(٩) آل عمران ٣٠ وغيرها.

هما بَيْنَ بَيْنَ أو تُبدَلُ واواً محضَةَ ؟ [١]

قوله : (كَقَوْلِكَ) خبرُ مبتدأ مضمَر ، أي هو كقولك ، والكافُ مزيدة ؛ إذ ليس في القرآن غيرُهما ، أي هو قولُكَ : ﴿أَنبِئْهُمْ﴾ [٢] ﴿وَنَبِّئْهُمْ﴾ [٣] .

و(أَنبِئْهُمْ وَنَبِّئْهُمْ) مفعولُ (قَوْلِكَ) ، ويُقرأ : (وَنَبِّئْهُمُو) بضمِّ الميم بعدها واو .

قوله : (أَنَّهُ) : أنَّ واسمُها ، و(بِالْخَطِّ) متعلِّقٌ بـ(مُسَهِّلَا) ، و(كَانَ) واسمُها وخبرُها في موضع رفعٍ خبراً لـ(أَنَّهُ) ، و(مُسَهِّلَا) خبرُ (كَانَ) ، والتقدير : وقد رَوَوْا أنَّه كان مُسهِّلاً بالخطِّ .

والباءُ في (بِالْخَطِّ) كهيَ في : كتبتُ بالقلم ، وضَربتُ بالعصا ، كأنَّ [١٥٥/ ب] الخطَّ صار آلةً في التسهيل ، ويجوز أن تكون للسببيَّة ، أي بسبب اتِّباعه الخطَّ .

و«أنَّ» واسمُها وخبرُها في موضع نصبٍ بـ(رَوَوْا) .

ثمَّ أخَذ يبيِّنُ كيفيَّةَ التسهيل فقال :

---

(١) حكىٰ ذلك أبوشامة عن ابن مِهرانَ في إبراز المعاني ٢/ ١٨ . والذي في «الشاطبيَّة» أنَّ الأمثلة المذكورة تُسهَّل بينَ بينَ لا غير .

(٢) البقرة ٣٣ .

(٣) الحِجْر ٥١ ، القمر ٢٨ .

٢٤٥ ـ فَفِي الْيَا يَلِي وَالْوَاوِ وَ الْحَذْفِ رَسْمَهُ
وَالَاخْفَشُ بَعْدَ الْكَسْرِ ذَا الضَّمِّ أَبْدَلَا

أي فيَلِي حمزةُ، أي يَتبَعُ رسمَه ـ أي رَسْمَ المصحف ـ في الياء والواو والحذف أي يَتبَعُ في هذه الثلاثةِ الأشياءِ رسمَ المصحف، وقد تقدَّم بيانُ اتِّباعِه في الياء والواو في كلمتَيْ: ﴿تَفْتَؤُاْ﴾[1] و﴿مِن نَّبَإِي الْمُرْسَلِينَ﴾[2]، وتقدَّم أيضاً بيانُ الحذف في﴿الْمَوْءُدَةُ﴾[3] و﴿يجْـَٔرُونَ﴾[4]، ومثلُه كلُّ همزة مضمومة بعدها واوُ جمع، نحو: ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾[5]، ﴿الْخَـٰطِـُٔونَ﴾[6]، وسيأتي هذا عند قوله: [7]

وَمُسْتَهْزِءُونَ الْحَذْفُ فِيهِ وَنَحْوِهِ

ومن ذلك: ﴿بُرَءَٰؤُاْ﴾ من قوله تعالى: ﴿إِنَّا بُرَءَٰؤُاْ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ﴾[8]

(١) يوسف ٨٥.

(٢) الأنعام ٣٤. وانظر شرح البيت السابق، ص ٩٨٤.

(٣) التكوير ٨.

(٤) النحل ٥٣. وانظر شرح البيت السابق، ص ٩٨١.

(٥) البقرة ١٤.

(٦) الحاقَّة ٣٧.

(٧) البيت ٢٤٧.

(٨) الممتحنة ٤.

قياسُ تخفيفها المتقدِّم الجاري علَى القواعد أن تُسهَّلَ الأُولىٰ بينها وبين الألف، والثانيةُ تُبدَلُ ألفاً لأنَّها طرفٌ بعد ألف، ثمَّ يُفعَلُ فيها ما فُعل في الهمزة المتطرِّفة بعد ألف لِما تقدَّم في قوله: [1]

وَيُبْدِلُهُ مَهْمَا تَطَرَّفَ مِثْلَهُ

البيت، ولكنَّه رُسِم ﴿بروا﴾ بواوٍ بعد الراء، ثمَّ ألف، فإذا خفَّف متَّبِعاً للرسم وقَف عليه كذا: ﴿بُرَوَا﴾، وحينئذٍ يجيءُ في الألف ثلاثةُ الأوجُه المتقدِّمة في قوله:

وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ ثَابِتٍ أَوْ مُغَيَّرٍ فَقَصْرٌ. . . . .

. . . .

البيتَين [2]، وهذا من ذاك؛ فإنَّ الألفَ بعد همز مغيَّر، والقياسُ إنَّما عُدم في الأُولىٰ، وأمَّا الثانيةُ فإبدالُها ألفاً علَى القياس لأنَّها ساكنةٌ بعد فتحة، ولا اعتدادَ بالألف فاصلةً كما تقدَّم تقريرُه، فالوقفُ موافِقٌ للخطِّ.

ومن ذلك: ﴿تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾[3] و﴿رَءَا ٱلْقَمَرَ﴾[4] حكمُ الهمزة فيهما حكمُ المتطرِّفة؛ لأنَّه لم يُرسَم بعد الهمزة فيهما شيءٌ، بل كُتبا علىٰ لفظ الوصل. [5]

---

(١) البيت ٢٣٩.

(٢) ١٧١، ١٧٢.

(٣) الشعراء ٦١.

(٤) الأنعام ٧٧.

(٥) والذي عليه العمل في ضبط المصاحف أنَّ الهمزة لا صورة لها في الخطِّ، فتُكتَب=

فإن قيل: لِمَ لَمْ يذكُرِ الألفَ مع أختَيها في قوله: (فَفِي الْيَا يَلِي وَالْوَاوِ) والهمزةُ تُرسَم بها كما تُرسَم بأختَيها، وهو يَقِفُ علَى الألف اتِّباعاً للخطِّ كما يَقِفُ علىٰ أختَيها اتِّباعاً له؟

فالجواب: أنَّ تخفيفَ كلِّ همزةٍ صُوِّرَتْ ألفاً علَى القواعد المتقدِّمة لا يَلزَمُ منه مخالَفةُ الرسم؛ لأنَّها إمَّا أن تُجعَل بَيْنَ بَيْنَ نحو: ﴿سَأَلَ﴾[1]، أو تُبدَلَ ألفاً في نحو: ﴿مَلْجَأً﴾[2] فهو موافِقٌ للرسم، وإنَّما تجيءُ المخالَفةُ في رسمها بالياء والواو وفي عدم رسمها. وهذا الجوابُ أحسنُ من جواب أبي عبد الله بأنَّه لم يذكُرِ الألفَ لدلالة الياء والواو عليها، قال: «فلو قال: فَفِي الْيَا وَأُخْتَيْهَا يَلِيهِ وَحَذْفِهِ، لكان أبيَن»[3]، وإنَّما كان الجوابُ الأوَّلُ أَوْلىٰ لظهور الفارق المتقدِّم ذكرُه، بخلاف الجواب الثاني فإنَّ فيه تقديراً للسؤال واعترافاً به.

وقوله: (وَالَاخْفَشُ بَعْدَ الْكَسْرِ) إخبارٌ عن أبي الحسن سعيدِ بن مَسْعَدَةَ

=علَى السطر، وتكون الألفُ المكتوبة بعدها صورةَ الألف المنطوقة وقفاً، الساقطةِ وصلاً لالتقاء الساكنَين، فضبطُ المثالَين السابقَين هكذا: ﴿تَرَاءَا﴾ ﴿رَءَا﴾، والذي مشىٰ عليه المصنِّفُ أنَّ الألفَ التي في الخطِّ هي صورة الهمزة، وذلك علىٰ لفظ الوصل، وخطَّأ ذلك الجزريُّ في (النشر ١/ ٤٧٨، ٤٧٩).

(١) المعارج ١.

(٢) التوبة ١١٨.

(٣) اللآلئ الفريدة لوحة ٩٩/ أ.

الأخفش[١] تلميذِ سيبويه ـ وسيذكره أيضاً في سورة الأنعام[٢]، [١٥٦/ أ] وهو غيرُ المذكور في النحل كما سيأتي[٣] ـ أنَّه يُبدِلُ الهمزةَ في نوعَين من الأنواع السبعة التي تقدَّم أنَّ سيبويه يُسهِّلها فيها بَيْنَ بَيْنَ، وعليها جرىٰ حمزةُ في الوقف ـ وقد مضىٰ بيان هذا ـ بَيْنَ بَيْنَ:

الأوَّل: الهمزةُ المضمومة بعد الكسرة يُبدِلُها ياءً مضمومة، فيقول في: ﴿سَنُقْرِئُكَ﴾[٤] ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ﴾[٥] إذا وقف عليهما: ﴿سَنُقْرِيُكَ﴾ ﴿وَلَا يُنَبِّيُكَ﴾ بياء مضمومة، ومثلُه: ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾[٦] و﴿الْخَاطِئُونَ﴾[٧] ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾[٨].

---

(١) تقدَّمتْ ترجمته عند شرح البيت ١٢، ص ٥٠.

(٢) البيت ٦٧٤، وهو قول الناظم:

وَمَعْ رَسْمِهِ زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِي مَزَا ... دَةَ الْأَخْفَشُ النَّحْوِيُّ أَنْشَدَ مُجْمِلَا

(٣) البيت ٨١٤، وهو قول الناظم:

مَلَكْتُ وَعَنْهُ نَصَّ الَاخْفَشُ يَاءَهُ ... وَعَنْهُ رَوَى النَّقَّاشُ نُوناً مُوَهَّلَا

فالأخفشُ المذكور في سورة النحل هو هارون بن موسَى بن شَرِيك، أبوعبد الله الأخفش الدمشقيُّ، مقرئ مصدَّر ثقة، نحويٌّ، شيخ القرّاء بدمشق. قرأ علىٰ ابن ذكوان. روَى القراءة عنه: ابنُ الأَخْرَم والنقَّاش وغيرُهما. ت٢٩٢هـ. غاية ٢/ ٣٤٧ ـ معرفة ١/ ٢٤٧.

(٤) الأعلىٰ ٦.

(٥) فاطر ١٤.

(٦) البقرة ١٤.

(٧) الحاقَّة ٣٧. =

الثاني : الهمزةُ المكسورة بعد ضمَّة، يُبدِلُها واواً مكسورة، نحو: (سُوِلَتْ) من قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا الْمَوْءُدَةُ سُئِلَتْ﴾[1]، وفي ﴿سُئِلُواْ﴾ من قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ سُئِلُواْ الْفِتْنَةَ﴾[2]: سُوِلُوا.

والأوَّلُ أشار إليه بقوله: (بَعْدَ الْكَسْرِ ذَا الضَّمِّ أَبْدَلَا) أي الهمزَ صاحِبَ الضمِّ، والثاني أشار إليه بقوله: (وَعَنْهُ الْوَاوُ فِي عَكْسِهِ).

احتجَّ الأخفشُ علىٰ مذهبه بدليلَين:

أحدهما: أنَّه لو سهَّلها بَيْنَ بَيْنَ في النوع الأوَّل لأدَّىٰ ذلك إلىٰ قُربها من الواو الساكنة بعد كسرة، ولو سهَّلها في النوع الثاني لأدَّىٰ ذلك إلىٰ قُربها من الياء الساكنة بعد ضمَّة، وكلاهما مرفوضٌ في اللغة.[3]

والثاني: بالقياس علَى المفتوحة بعد ضمَّةٍ أو كسرة؛ لأنَّها إنَّما أُبدلتْ ياءً وواواً لئلَّا يصيرَ ما هو قريبٌ من الألف بعد ضمَّةٍ أو كسرة، فكما فُرَّ من ذلك إلَى الإبدال فُرَّ من هذا أيضاً إليه؛ لأنَّ المحذورَين متَّحِدان في الاجتناب.

---

(٨) المائدة ٦٩. فيقف علىٰ الأمثلة السابقة كالتالي: ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ و﴿الْخَاطِئُونَ﴾ ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾.

(١) التكوير ٨.

(٢) الأحزاب ١٤.

(٣) قال ابنُ الحاجب: «وتُقلَبُ الواوُ ياءً إذا انكسَر ما قبلها، والياءُ واواً إذا انضمَّ ما قبلها نحو: مِيزانٍ ومِيقاتٍ، ومُوقِظٍ ومُوسِرٍ» اهـ. انظر شرح الرضيّ علَى الشافية ٣/ ٨٣.

وأُجيبَ عن ذلك من وجهَين :

أحدهما : أنَّها إذا كانت همزتُه بَيْنَ بَيْنَ ؛ بين الهمزة والواوِ وقبلها كسرة، أو بين الهمزة والياء وقبلها ضمَّة، تأتَّى النطقُ بها، بخلاف المفتوحة بعد ضمٍّ أو كسر إذا جُعِلَتْ بينها وبين الألف فإنَّ النطقَ لا يتأتَّىٰ بها، وقد سبَق لسانُ أو قلمُ أبي عبدالله إلىٰ قوله : «إذا كانت بين الهمزةِ والواوِ وقبلها ضمَّة، أو بين الهمزة والياء وقبلها كسرة» انتهىٰ[1] . وهذا غلط ؛ لأنَّ الأُولىٰ من نحو : ﴿سَنُقْرِئُكَ﴾ إنَّما هي بين الهمزةِ والواوِ وقبلها كسرة، والثانية من نحو : ﴿سُئِلُواْ﴾ إنَّما هي بين الهمزة والياء وقبلها ضمَّة، فتأمَّلْه فلقد يُوهِمُ ويُلبِسُ علىٰ غير المتأمِّل .

والثاني : أنَّه وقَع فيما فَرَّ منه، وذلك أنَّه لا يوجَدُ واوٌ مكسورةٌ بعد ضمَّة ؛ ولذلك مُنع نحو : قُوِلَ، وأُعِلَّ إلىٰ : قِيلَ، ولا يوجَدُ ياءٌ مضمومةٌ بعد كسرة، ولذلك مُنع نحو : رَامِيُونَ، وأُعِلَّ إلىٰ : رَامُونَ .[2]

---

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ٩٩/ ب .

(٢) الإعلال في (قُوِلَ) بنقلِ حركة الواو ـ وهي الكسرة ـ إِلَى القاف بعد سلبِ حركتِها ثمَّ قُلِبَتِ الواوُ ياءً لسكونها إثْرَ كسرة .
وأمَّا (رَامِيُونَ) فهي جمعُ مذكَّر سالم من المنقوص، استُثْقِلَتِ الضمَّةُ علَى الياء المكسور ما قبلها فحُذِفَتْ، فالتقىٰ ساكنان : ياءُ المنقوص وعلامةُ الجمع، فحُذِفَتِ الياءُ، وقُلِبَتِ الكسرةُ التي قبلها ضمَّةً ؛ لِتُناسِبَ الواوَ التي هي علامةُ الجمع، فقيل : رَامُونَ، بِزِنَةِ : فَاعُون وفي حالتَيِ النصبِ والجرِّ تَبقَى الكسرةُ فيقال : رَامِينَ . انظر : شرح الرضيِّ علَى الشافية ٣/ ١٥٥، ١٨٥ .

فإن قلتَ: ما وجهُ اتِّصالِ هذه المسألةِ بما تقدَّم ؟ وأيُّ غرضٍ له في حكاية مذهبِ الأخفش في هذَين النوعَين ؟ وهل قرأ بهما حمزةُ أم لا ؟

والجوابُ عن ذلك من وجهَين :

الأوَّل: أنَّ هذا متَّصِلٌ بقوله[1] : [2]

وَفِي غَيْرِ هَذَا بَيْنَ بَيْنَ . . .

والتقديرُ: وحمزةُ سهَّل همزَه في غير ما تقدَّم بَيْنَ بَيْنَ [١٥٦/ ب] عند الجميع إلّا الأخفشَ فإنَّه يَفعلُ كَيتَ وكَيتَ من البدل المشارِ إليه، فتصيرُ مواضعُ الإبدال عنده أربعةً من تسعة: موضعان محلُّ وفاقٍ بينه وبين سيبويه ـ كما تقدَّم في المفتوحة بعد ضمٍّ أو كسر ـ وموضعان اختَصَّ بهما الأخفشُ.

والثاني: أنَّه ذكَره كالاستدلال لحمزةَ فيما فعلَه من التسهيل اتِّباعاً لخطِّ المصحف وإن خالَفَ القياسَ المتقدِّم، ووجهُ ذلك أنَّه يقول: إذا كان إمامٌ من أئمَّة النحو واللغةِ أبدَل في نوعَين آخرَين، من جُملتهما أنَّه يُبدِلُ الهمزةَ المضمومةَ المكسورُ ما قبلها ياءً مضمومة، فحمزةُ أبدلَها أيضا ياءً مضمومة اتِّباعاً للخطِّ، فلا غَرْوَ في ذلك. قال أبو عمرٍو الدانيُّ: «نحو: ﴿أُنَبِّئُكُمْ﴾[3] و﴿سَنُقْرِئُكَ﴾[4]

(١) تحرَّفتْ في النُّسَخ الثلاث إلى: فقوله.

(٢) البيت ٢٤٢.

(٣) المائدة ٦٠ وغيرها.

(٤) الأعلى ٦.

تُبدِلُها ياءً مضمومةً اتِّباعاً لمذهب حمزةَ في اتِّباع الخطِّ عند الوقف علىٰ الهمز، وهو قولُ الأخفش»[١]، يعني التسهيلَ في ذلك بالبدل المذكور.

فإن قيل: هذا نافعٌ في النوع الأوَّل؛ لأنَّ حمزةَ يقرأُ به في ﴿سَنُقْرِئُكَ﴾ و﴿أُنَبِّئُكُمْ﴾ فصار له مدخَلٌ في الاستشهاد، وأمَّا نحو: ﴿سُئِلَ﴾[٢] و﴿سُئِلُواْ﴾[٣] فإنَّ حمزةَ لا يُسهِّلُه إلَّا بَيْنَ بَيْنَ اتِّباعاً للخطِّ، والأخفشُ يُسهِّلُه بواوٍ مكسورة كما تقدَّم، فلأيِّ شيءٍ ذكَره؟

فالجواب: أنَّه من باب الاستطراد زيادةً في الفائدة، وذلك أنَّه لَمَّا ذكَر مذهبَ الأخفش فيما له مدخَلٌ في الباب كمَّل الكلامَ عليه، ففيه زيادةُ فائدة من غير مَضَرَّة.

قوله: (فَفِي الْيَا) متعلِّقٌ بما بعده وهو (يَلِي)، والفاءُ عاطفةٌ للجملة من (يَلِي) علىٰ ما تقدَّم من قوله:[٤]

. . . . وَقَدْ رَوَوْا أَنَّهُ بِالْخَطِّ . . . . .

فجاءت هذه الفاءُ أحسنَ مجيء؛ لأنَّها مفصِّلةٌ لِما تقدَّم من الإجمال وهي متَّصِلةٌ بـ(يَلِي)، والتقديرُ: فيَلِي، أي يَتبَع، من: وَلِيَ فلانٌ فلاناً يَلِيه، أي

---

(١) التيسير ٤٠. وانظر قول الأخفش في كتابه معاني القرآن ١/ ٢٠٣.

(٢) البقرة ١٠٨.

(٣) الأحزاب ١٤.

(٤) البيت ٢٤٤.

تَبِعَه، و(الْوَاوِ) عطفٌ علَى (الْيَا)، وكذلك قوله: (وَالْحَذْفِ)، و(رَسْمَهُ) مفعولُ (يَلِي)، والهاءُ في (رَسْمَهُ) إمَّا للخطِّ، أو للمصحف وإن لم يَجْرِ له ذِكْر؛ لأنَّ الخطَّ المشارَ إليه يَستلزِمُ المصحف، والتقديرُ: فيَلِي رَسْمَه في الياء وفي الواو وفي الحذف، وقد تقدَّم الاعتذارُ عنه في سكوته عن الألف.

قوله: (وَالَاخْفَشُ) مبتدأ، و(أَبْدَلَ) خبرُه، وألفُه للإطلاق، و(بَعْدَ الْكَسْرِ) متعلِّقٌ بـ(أَبْدَلَ)، و(ذَا الضَّمِّ) مفعولُ (أَبْدَلَ) قُدِّم عليه، والمفعولُ الثاني [هو][1] المجرورُ بالحرف في البيت الثاني وهو قوله: «بِيَاءٍ»، والتقديرُ: والأخفشُ أبدَل الهمزَ ذا الضمِّ بعد الكسر بياء.

ثمَّ تَمَّم الكلامَ علىٰ مذهب الأخفش فقال:

٢٤٦ ـ بِيَاءٍ وَعَنْهُ الْوَاوُ فِي عَكْسِهِ وَمَنْ حَكَىٰ فِيهِمَا كَالْيَا وَكَالْوَاوِ أَعْضَلَا

قد تقدَّم أنَّ (بِيَاءٍ) متعلِّقٌ بـ(أَبْدَلَ) آخرَ البيتِ قبله.

وقوله: (وَعَنْهُ) أي وعن الأخفش، [١٥٧/ أ] (الْوَاوُ) في عكس الهمز وهو أن يكون مكسوراً بعد ضمٍّ نحو: ﴿سُئِلَ﴾[2] و﴿سُئِلُواْ﴾[3]، وتقدَّم تحريرُ ذلك[4]، فقوله: (وَعَنْهُ) يجوز أن يكونَ خبراً مقدَّماً، و(الْوَاوُ) مبتدأٌ

(١) زيادة للإيضاح.

(٢) البقرة ١٠٨.

(٣) الأحزاب ١٤.

(٤) انظر شرح البيت السابق، ص ٩٩٠.

مؤخَّر، والضميرُ في (عَكْسِهِ) للهمز المذكور بقَيدِ كونِه مكسوراً بعد ضمّ، ويجوز أن يكون (الْوَاوُ) مرفوعاً بفعلٍ مقدَّر مبنيٍّ للمفعول، أي وعنه يُبدَلُ الواوُ من الهمز في عكسه.

ثمَّ أخبَر أنَّ من حكىٰ عن الأخفش تسهيلَ النوعَين المذكورَين تسهيلَ «بينَ بينَ غير المشهور» فقد أتىٰ بأمر معضِل، وهو أن يَدْبُر الهمزةَ بحركة ما قبلها لا بحركة نَفْسِها، فيَجعلُ الهمزةَ في النوع الأوَّل بينها وبين الياء[١] اعتباراً بحركة ما قبلها وهي [كسرة الراء من ﴿سَنُقْرِئُكَ﴾ مثلاً، ويجعلُها في النوع الثاني بينها وبين الواو اعتباراً بحركة ما قبلها وهي][٢] ضمَّة السين من ﴿سُئِلَ﴾ و﴿سُئِلُواْ﴾ مثلاً، فقوله: (كَالْيَا) راجعٌ لقوله: «ذَا الضَّمِّ» «بَعْدَ الْكَسْرِ»[٣]، و(كَالْوَاوِ) راجعٌ لقوله: (وَعَنْهُ الْوَاوُ فِي عَكْسِهِ) فهو من اللَّفِ والنَّشْرِ ـ المنبَّهِ عليه قريباً ـ وجعلِ الأوَّلِ للأوَّل والثاني للثاني.

وإنَّما فعَل الأخفشُ ذلك فراراً ممَّا أُوردَ عليه من أنَّه لَمَّا أبدَل النوعَ الأوَّلَ ياءً والثاني واواً خرَج بذلك من اللغة ففَرَّ إلَى التسهيل المذكور؛ إذ الإتيانُ بياء ساكنة بعد كسرة، أو واوٍ ساكنة بعد ضمَّة لا محذورَ فيه. وهذا تجوُّزٌ من قائله، ومرادُه: إذِ الإتيانُ بما هو قريبٌ من الياء الساكنة أو بما هو قريبٌ من الواو الساكنة؛ لأنَّ المسهَّلَ قريبٌ من حرف اللِّين، وقد تقدَّم التصريحُ منهم بذلك،

(١) في (م): «وبين الواو» وهو خطأ.

(٢) سقط ما بين الحاصرتَين من (ت) و(م).

(٣) البيت السابق.

وهو مذهبٌ ضعيف لأنَّ تدبيرَها بحركة نَفْسِها أَوْلىٰ من حيثُ إنَّها أحقُّ بها وأَدَلُّ عليها، وهذا الوجهُ المحكيُّ عن الأخفش ذكَره مكيُّ بنُ أبي طالب في «الكشف» له [(١)]، وكذا ذكَره عنه غيرُه أيضاً [(٢)]، وعرَّض بذِكْر ذلك أنَّه وجهٌ مشهورٌ وإن كان خلافَ قولِ الجمهور من التصريفيِّين [(٣)]، وقد نَصَّ مكيٌّ علىٰ «أنَّ هذا الوجهَ يَقوىٰ في موضعٍ يوافِقُ خطَّ المصحف، كالوقف علىٰ ﴿لُؤْلُؤاْ﴾ المخفوض [(٤)] برَوْمِ الحركة؛ لأنَّه يجعلُها بين الهمزة والواو، وذلك يوافِقُ الخطَّ، وعلىٰ رأي سيبويه تُجعلُ بين الهمزة والياء، فيخالِفُ الخطَّ» انتهىٰ. [(٥)]

وقد تقدَّم أيضاً مِثلُ هذَين الوجهَين المحكيَّين عن الأخفش في مذهب القرَّاء في نحو ﴿يَشَاءُ إِلَىٰ﴾ [(٦)]: أكثرُهم أبدَل الثانيةَ واواً، وبعضُهم يجعلُها بين الهمزة

---

(١) الكشف لمكيّ ١/ ١٠٦، ١١٨.

(٢) الضميرُ في قول المصنِّف: «عنه» يعود إلَى الأخفش، وفي قوله: «غيرُه» يعود إلىٰ مكيٍّ بن أبي طالب. ومن هؤلاء الذين ذكَروا هذا الوجه عن الأخفش: طاهرُ بنُ غَلبون في التذكرة ١/ ١٥٥، ١٥٦.

(٣) كسيبويه في الكتاب ٣/ ٥٤٢، وقد توسَّع الرضيُّ في شرحه علَى الشافية ٣/ ٤٤ ـ ٤٧ في هذا البحث بما ينبغي مراجعته فيه.

(٤) الحجّ ٢٣، فاطر ٣٣.

(٥) الكشف لمكيّ ١/ ١١٨، ١١٩.

(٦) البقرة ١٤٢ وغيرها.

المكسورة والواو . (١)

وقد جعَل الناظمُ هذا (٢) أقيسَ مَعْدِلاً من الوجه الذي عليه أكثرُ القرَّاء ؛ فقد دَبَرُوا هذه الهمزةَ بحركة ما قبلها .

قال أبو شامة : « وقد غَلِطَ بعضُ الجهَّال بسُوء فهمِه فظنَّ أنَّ من يُسهِّلُ الهمزةَ بينها وبين الحرف الذي من جنس حركة ما قبلها أنَّ الحركةَ تكون علىٰ الهمزة من جنس [حركة] (٣) الحرف الذي قبلها ، ففي ﴿ تُنَبِّئُهُمْ ﴾ (٤) و﴿ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾ (٥) [١٥٧/ ب] تُسهَّلُ بين الهمزة المكسورة والياء الساكنة ، وفي نحو : ﴿ سُئِلَ ﴾ (٦) و﴿ يَشَاءُ إِلَىٰ ﴾ تُسهَّلُ بين الهمزة المضمومة والواوِ الساكنة ، وهذا جهلٌ مفرِط وغلَطٌ بيِّن ، ولولا أنِّي سمعتُه من قائله لَمَا صدَّقتُ أنَّ أحداً يقوله ؛ فإنَّ الهمزةَ محرَّكة ، والحاجةُ داعيةٌ إلىٰ تسهيلها ، وذلك يُمكِنُ مع بقائها علىٰ حركتها ، فأيُّ حاجةٍ إلىٰ تغيير حركتها واختلالِ وزنِها ولفظِها ؟! وإنَّما لَمَّا احتيجَ إلَى

(١) سبق بيان فساد هذا القول وانتقادِ ابن الجزريِّ له في النشر ١/ ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، وذلك في التعليق علىٰ شرح المصنِّف للبيت ٢١١ ، ص ٨١٧ .

(٢) قوله : « هذا » إشارة إلىٰ مذهب سيبويه في تسهيل الهمزة الثانية من نحو قوله : ﴿يَشَاءُ إِلَىٰ﴾ بين الهمزة والياء .

(٣) تكملة لازمة من إبراز المعاني ٢/ ٢٤ .

(٤) التوبة ٦٤ .

(٥) البقرة ١٤ .

(٦) البقرة ١٠٨ .

الحرف الذي تُسهَّلُ إليه قال أهلُ المذهب الصحيح : يكونُ الحرفُ من جنس حركتها فهو أقربُ إليها ، وقال قومٌ : يُجعلُ الحرفُ من جنس حركة ما قبلها كما لو كانت ساكنة . والفَرْقُ أنَّ الساكنةَ لَمَّا لم يكن لها حركةٌ اضطُرِرْنا إلىٰ إبدالها حرفاً من جنس حركة ما قبلها ؛ إذ لم يُمكِنِ اعتبارُها بنَفْسِها ، وفيما ذكَرناه : لها حركةٌ ، فاعتبارُها بها أَوْلىٰ ، وهذا واضحٌ لمن تأمَّله » انتهىٰ .[1]

وقال أبوعبد الله : « واعلم أنَّ الأصلَ فيما عدا الأُولىٰ من الهمزات أن تُدْبَرَ في الخطِّ بما يؤولُ إليه تخفيفُها إلّا أن يَمنعَ من ذلك مانعٌ ، أو تُرسمَ علىٰ غير قياس ، فالأصلُ إذن في الهمزة المضمومة بعد المكسورة أن تُرسمَ علىٰ مذهب سيبويه في تخفيفها بالواو ، وأن تُرسمَ علىٰ مذهب الأخفش بالياء ، وقد جاءت في المصحف الكريم مرسومةً بالياء في نحو : ﴿أُنَبِّئُكُم﴾[2] و﴿سَنُقْرِئُكَ﴾[3] ، ومحذوفةَ الصورة في نحو : ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾[4] و﴿فَمَالِـُٔونَ﴾[5] ﴿وَيَسْتَنبِـُٔونَكَ﴾[6] و﴿لِيُوَاطِـُٔواْ﴾[7] » قال : « ولِمَن نصَر مذهبَ سيبويه أن يقول : إنَّها لم تُرسَم

(١) إبراز المعاني ٢/ ٢٤ .

(٢) المائدة ٦٠ وغيرها .

(٣) الأعلىٰ ٦ .

(٤) البقرة ١٤ .

(٥) الصافَّات ٦٦ ، الواقعة ٥٣ .

(٦) يونس ٥٣ .

(٧) التوبة ٣٧ .

في نحو: ﴿أُنَبِّئُكُمْ﴾ بالواو[1]؛ لأنَّ مآلَ تخفيفِها إليها في هذه الحال، بل للحَمْل علىٰ ما يُرسم به الفعلُ قبل اتِّصال الضمير به، ولم تُحذف صورتُها في نحو: ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ حذفاً أوَّلياً، بل حُذِفَتِ الواوُ التي يقتضي التخفيفُ أن تكونَ صورةً لها لِما يُكرَه من اجتماع واوَين في الخطّ» قال: «ولِمَن نصَر مذهبَ الأخفش أن يقول: إنَّما رُسمتْ بالياء في نحو: ﴿أُنَبِّئُكُمْ﴾ لأنَّ مآلَ تخفيفها إليها، وحُذفتْ من ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ علىٰ غير قياس. وأمَّا ﴿سُئِلَتْ﴾ و﴿سُئِلُواْ﴾ فعلَى القياس أو غيرِه علَى المذهبَين» انتهىٰ.[2]

قوله[3]: «الأُولىٰ» يعني بها الساكنةَ بعد متحرِّك؛ وذلك لأنَّها تُدْبَرُ في الخطِّ بحرفٍ مجانس لحركة ما قبلها فتخفَّفُ به من غير خلاف، نحو: ﴿الذِّيب﴾[4]، و﴿كَاس﴾[5]، و﴿مُومِن﴾.[6]

وقوله: (بِيَاءٍ) إلىٰ قوله: (الْوَاوِ) قد تقدَّم إعرابُه.

قوله: (وَمَنْ) مبتدأ، وهو إمَّا موصولٌ بمعنَى الذي، وإمَّا شرْط، و(حَكَىٰ) إمَّا

(١) في النُّسَخ الثلاث: «بالياء» وهو خطأ، والتصويب من اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٠/أ.

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٠/أ.

(٣) الضمير في «قوله» يعود علىٰ أبي عبد الله الفاسيّ الذي تقدَّم نقلُ نصِّ كلامه.

(٤) يوسف ١٣، ١٤، ١٧.

(٥) الإنسان ٥.

(٦) البقرة ٢٢١ وغيرها.

صلةٌ فلا محلَّ له، وإمَّا شَرْطٌ فمحلُّه جزم، و(فِيهِمَا) متعلِّقٌ بـ(حَكَىٰ)، والضميرُ للهمزتَين، أعني المضمومةَ بعد كسرةٍ والمكسورةَ بعد ضمَّة، ويجوزُ أن يكونَ الضميرُ للنوعَين من الهمز، والمعنىٰ واحد.

وقوله: (كَالْيَا) حالٌ من المفعول المقدَّر، [١٥٨/ أ] والتقديرُ: ومَن حَكىٰ فيهما الهمزَ كائناً كالياء.

قوله: (أَعْضَلَ) جملةٌ فعليَّة محلُّها الرفعُ خبراً للمبتدأ علَى الأوَّل، أو جزمٌ جواباً للشرط علَى الثاني.

و(أَعْضَلَ) معناه: شَقَّ وأغلَق، يقال: أعضَلَ الأمرُ أي شقَّ عليه وأغلَق وغلُظ، ومنه الداءُ العُضال، وقولُه: ﴿وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾[1] من ذلك.

٢٤٧ ـ وَمُسْتَهْزِءُونَ الْحَذْفُ فِيهِ وَنَحْوِهِ وَضَمٌّ، وَكَسْرٌ قَبْلُ قِيلَ وَأُخْمِلَا

ضابطُ ذلك: كلُّ همزة مضمومة، قبلها كسرةٌ، بعدها واوٌ ساكنة، نحو: ﴿فَمَالِـُٔونَ﴾[2]، ﴿لِيُوَاطِـُٔواْ﴾[3]، ﴿مُتَّكِـُٔونَ﴾[4]، ﴿يَتَّكِـُٔونَ﴾[5]،

---

(١) النساء ١٩.

(٢) الصافَّات ٦٦، الواقعة ٥٣.

(٣) التوبة ٣٧.

(٤) يسٓ ٥٦.

(٥) الزُّخرف ٣٤، وهذا المثال من (ص) فقط.

﴿وَالصَّـٰبِـُٔونَ﴾[1] ﴿ٱلْخَـٰطِـُٔونَ﴾[2]﴿وَيَسْتَنبِـُٔونَكَ﴾[3]، فكلُّ هذا لم يَثبُتْ لهمزته في الخطِّ صورةٌ، فكذلك في الوقف التابعِ له، فهذا معنىٰ قوله:

وَمُسْتَهْزِءُونَ الْحَذْفُ فِيهِ. . .

أي حذفُ الهمزة، ولَمَّا حُذفتِ الهمزةُ جاز فيما قبلها وجهان:

أحدهما: بقاءُ الكسرة التي كانت قبلها من غير تغيير، أي[4] واوٌ ساكنة قبلها كسرةٌ.

والثاني: ضمُّ ما قبلَ هذه الواو.

وإليهما أشار بقوله: (وَضَمٌّ، وكَسْرٌ قَبْلُ قِيلَ) أي قيل: ضمٌّ، وكسرٌ قبل الواو الثانية.

ثمَّ أخبَر أنَّ هذَين القولَين (أُخْمِلَا) أي أُهمِلا واطُّرِحا، من الخُمول وهو عدمُ النباهة والشُّهرةِ، وعلَّلوا إخمالَهما فقالوا: أمَّا إبقاءُ الكسرة قبل الواو الساكنة فلا نظيرَ له في اللغة، بل إذا أدَّى الأمرُ إلىٰ ذلك قلَبوا الواوَ نحو: مِيزَان ومِيقَات من الوزن والوقت. وأمَّا إخمالُ الضمِّ فقالوا: سببُه أنَّا نقَلنا حركةَ الهمزة بعد حذفها إلىٰ الحرف الذي قبلها، فنقَلنا ضمَّةَ الهمزة من ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾[5] مثلاً

---

(١) المائدة ٦٩.

(٢) الحاقَّة ٣٧.

(٣) يونس ٥٣.

(٤) تحرَّفتْ في النُّسَخ الثلاث إلىٰ: إلىٰ.

(٥) البقرة ١٤.

إلَى الزاي، وهذا ضعيف؛ لأنَّ النقلَ لا يكون إلىٰ متحركٍ بل إلىٰ ساكن كما عرفتَه، ولأنَّ الهمزةَ إذا حُذفتْ للرسم حُذفتْ هي وحركتُها من غير نقل، ألا تَرىٰ أنَّ من وقف علىٰ ﴿الْمَوْءُودَةُ﴾[1] تابعاً للرسم وقَف: ﴿الْمَوْدَةْ﴾ مِثل: الْمَوْزَةْ بحذف الهمزة من غير نقل لحركتها إلىٰ ما قبلها، وهو أَوْلىٰ بالنقل إليه من هذا؛ لأنَّه ساكنٌ قابلٌ لحركة النقل. كذا قالوه، وتبِعهم السخاويُّ وأبوعبد الله وغيرُهما[2]، وكذا فَهِموا كلامَ الناظم أنَّ (أُخْمِلَا) راجعٌ للوجهَين.

ولقائلٍ أن يقول: لا نُسلِّمُ أنَّ الوجهَين مُخْمَلان، بلِ المخمَلُ منهما إبقاءُ الكسر، وعلَّته ما ذكرتُم، وأمَّا ضمُّ ما قبل الواو فأيُّ محذورٍ فيه حتَّىٰ يُخملَ؟

قولُكم: «لأنَّ فيه نقلاً إلىٰ متحرِّك، ولأنَّ الهمزةَ إذا حُذفتْ تخفيفاً لا تبقىٰ حركتُها» قُلنا: ممنوعٌ أن يكونَ الضمُّ معلَّلاً بما ذكرتُم، بل له علَّةٌ أخرىٰ حسنة وهي أنَّ الكلمةَ بُنِيَتْ علىٰ فعلها، وذلك أنَّ من العرب من يُبدِلُ الهمزةَ ياءً فيقول: اسْتَهْزَيْتُ وأَخَطَيْتُ وتَوَضَّيْتُ وقَرَيْتُ، فجاء ﴿مُسْتَهْزُونَ﴾ مثل: مُسْتَقْصُون من اسْتَقْصَيْت، ويدلُّ علىٰ ذلك [١٥٨/ ب] قولُ الفرَّاء: «من العرب من يُبدِلُ الهمزَ ـ يعني في الفعل ـ فيقول: اسْتَهْزَيتُ مِثلَ اسْتَقْصَيْت، فمن وقَف [﴿مُسْتَهْزُونَ﴾ فعَل ذلك مِثل مُسْتَقْصُون».[3]

---

(١) التكوير ٨.

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٠/ ب.

(٣) قول الفرّاء السابق مذكور في إبراز المعاني ٢/ ٢٦.

وحكَى ابنُ مِهرانَ عن الكسائيِّ قال: «مَن وقَف][1] بغير همز قال: ﴿مُسْتَهْزُونَ﴾ فرفَع الزاي، ومِثلُه: ﴿مُتَّكُونَ﴾[2] و﴿لِيُطْفُواْ﴾[3]».[4]

قال[5]: «وقال الزجَّاج: أمَّا ﴿مُسْتَهْزُونَ﴾ فعلى لغة من يُبدِلُ من الهمزة ياءً، فيقولُ في اسْتَهزَأَ: اسْتَهْزَيتُ مِثلَ اسْتَقْصَيْت، فيجب علَى اسْتَهْزَيتُ: يَسْتَهْزُون».[6]

فإذا عرفتَ هذا لم يكنِ الضمُّ لِمَا ذكَروه من النقل، وأيضاً فقد قرأ نافعٌ: ﴿وَالصَّـٰبُونَ﴾[7] من غير همز، وفيه توجيهان: أحدهما: أنَّه حذَف منه الهمز، فما يُعتَذرُ به عن نافعٍ يُعتَذرُ به عن هذا الوجه. ونُقِل عنه أنَّه قرأ أيضاً: ﴿الْخَـٰطُونَ﴾[8] دون همزٍ مع ضمِّ الطاء.

وأمَّا قولُهم: إنَّ الشاطبيَّ قال: (وَأُخْمِلَا) أيِ الوجهان، فلا نُسلِّمُ أنَّ

---

(١) سقط ما بين الحاصرتَين من (ص).

(٢) يسٓ ٥٦.

(٣) الصفّ ٨.

(٤) قول ابن مِهران هذا مذكور في إبراز المعاني ٢/ ٢٦.

(٥) القائل هنا هو أبو شامة في إبراز المعاني ٢/ ٢٦.

(٦) معاني القرآن للزجَّاج ١/ ٩٠، إبراز المعاني ٢/ ٢٦.

(٧) المائدة ٦٩.

(٨) الحاقَّة ٣٧.

الألفَ للتثنية بل هي للإطلاق، والضميرُ مفرَدٌ عائد علىٰ أقرب مذكور وهو الكسر، ولا شكَّ أنَّه خاملٌ لِمَا تقدَّم من خروجه عن اللغة، فكأنَّه قال: وَضَمٌّ قيل، أي حُكي، وَكَسْرٌ قيل أيضاً وأُخْمِلَ الكسر. ويؤيِّدُ ما ذكرتُه من أنَّ ألفَ (أُخْمِلَا) ألفُ إطلاق لا ألفُ تثنية قولُه قبل ذلك: (قِيلَ) ولو أراد الوجهَين معاً لقال: قِيلَا وأُخْمِلا، وكان الوزنُ مستقيماً له غيرَ مغيِّرٍ للنظم، فلمَّا عدَلَ عنه مع إمكانه عُلِمَ أنَّه لم يُرِدْ إلَّا الوجهَ الأخير، وهذا ظاهرٌ فتأمَّلْه.

فإن قيل: أيُّ فائدةٍ في ذِكْر هذا البيت وقد عُلِم الحذفُ من ﴿ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾ ونحوِه من قوله:[1]

فَفِي الْيَا يَلِي وَالْوَاوِ وَالْحَذْفِ رَسْمَهُ

ففهِمْنا من هناك أنَّه يَتَّبِعُ الرسمَ في الحذف، ومن جملة الأفراد ﴿ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾ ونحوُه ؟

فالجواب: أنَّه إنَّما أعاده ليَحكيَ الوجهَين اللذَين قبل الواو، فكأنَّه يقول: إذا حُذفتِ الهمزةُ من ﴿ مُسْتَهْزُونَ ﴾ ونحوِه لفظاً كحذفها خطّاً فكيف يُلفَظُ بما قبلها ؟ فبيَّن ذلك بأنَّ فيه وجهَين، وأيضاً فيَلزَمُ علىٰ ما قالوه ألَّا يوقَفَ لحمزةَ في هذا النحو علَى اتِّباع الخطِّ أَلْبَتَّةَ؛ لأنَّ اتِّباعَ الخطِّ يَستلزمُ أحدَ الوجهَين: الضمُّ أو الكسر، وقد حكَموا بإخمالهما، وإذا أُخْمِلا امتنَعا، وإذا امتنَعا لَزِمَ امتناعُ اتِّباعِ الخطِّ، وهذا بيِّن.

---

(١) البيت ٢٤٥.

واعلم أنَّ ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ ونحوَه يجيءُ فيه وقفاً ستَّةُ أوجُه : خمسةٌ منها منصوصةٌ في القصيدة ـ وسأبيِّنُ ذلك وجهاً وجهاً ومن أين يؤخذُ ـ والسادسُ ليس مذكوراً فيها، وبعضُ هذه الأوجُهِ قويٌّ وبعضُها ضعيفٌ كما سأنبِّه عليه إن شاء الله تعالىٰ :

الأوَّل : ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ بتسهيلها بين الهمزة والواو، وإليه يشيرُ بقوله : (١)

وَفِي غَيْرِ هَذَا بَيْنَ بَيْنَ . . .

لأنَّه من جملة سبعةِ الأقسام كما عرفتَه في موضعه، وهذا الوجهُ أقواها، وهو قولُ البصريِّين : سيبويهِ وأتباعَه غيرَ الأخفش .

الثاني : ﴿مُسْتَهْزِيُونَ﴾ بإبدال الهمزة ياءً مضمومة، وإليه يشيرُ بقوله : (٢)

. . . . وَالاَخْفَشُ بَعْدَ الْكَسْرِ ذَا الضَّمِّ [١٥٩/أ] أَبْدَلَا

بِيَاءٍ . . . .

فهذا صدَق علىٰ همزته أنَّه ذو ضمٍّ بعد كسر، فهو فردٌ من أفراد القاعدة المذكورة .

الثالث : تسهيلُ همزته بينها وبين الياء، أي تُدْبَرُ بحركة ما قبلها، وإليه يشيرُ بقوله : (٣)

. . . . وَمَنْ حَكَىٰ فِيهِمَا كَالْيَا . . . .

---

(١) البيت ٢٤٢ .

(٢) البيتان ٢٤٦، ٢٤٧ .

(٣) البيت ٢٤٧ .

يعني أنَّ الهمزةَ المضمومة المكسورُ ما قبلها سُهِّلَتْ عند هؤلاء بين الهمزة والياء وقد عرفتَ ما فيه وما غلَّط فيه أبوشامة بعضَ الناس . [١]

الرابع : حذفُها وضمُّ الزاي .

الخامس : حذفُها وكسرُ الزاي ، وإليهما يشيرُ بقوله : (وَضَمٌّ ، وَكَسْرٌ قَبْلُ قِيلَ) وقد عرفتَ ما في ذلك .

وأمَّا السادس : فقال أبوعبد الله : « ويتأتَّى وجهٌ سادس : إبدالُ الهمزة واواً وذلك أنَّ هذا النوعَ رُسم بواو واحدة ، واختُلف فيها فقيل : هي واوُ الجمع وصورةُ الهمزة محذوفة ، وقيل : هي صورةُ الهمزة وواوُ الجمع محذوفة . فعلَى اعتقاد أنَّها صورةُ الهمزة يجوزُ إبدالها واواً فيقال : ﴿ مُسْتَهْزِوُونَ ﴾ كما يقال : أبناوُكم ونساوُكم ، وذلك علَى الوجه المذكور في اتِّباع الخطِّ » انتهَى . [٢]

وفيما قاله نظر ؛ لأنَّ هذا ليس من باب التَّشَهِّي والبناءِ علَى الاعتقاد حتَّى يقولَ : « فيجوز علَى اعتقاد أنَّها صورةُ الهمزة » وأيضاً فهذا يؤدِّي إلَى ما ليس معروفاً في اللغة ، وهو اجتماعُ واوَين متطرِّفَين ، أولاهما مضمومةٌ مكسورٌ ما قبلها ، وثانيتُهما ساكنة نحو : (لِيُوَاطِوُوا) [٣] (لِيُطْفِوُوا) [٤] وما أَشبَه ذلك ، بل

(١) انظر شرح البيت ٢٤٦ ، ص ٩٩٧ .

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٠ / ب .

(٣) التوبة ٣٧ .

(٤) الصفّ ٨ .

إذا أدَّىٰ الأمرُ إلىٰ ذلك وجَب الإعلالُ بأمرٍ تصريفيٍّ إلىٰ حذف إحدىٰ الواوَين وذلك نحو: هؤلاء غازُون وراضُون، والأصلُ: غازِوُون وراضِوُون فأُعِلّا ـ بما هو مستقصىً في غير هذا الكتاب ـ إلىٰ أن صارا علىٰ ما تَرىٰ[1]، وأيضاً فإنَّ من وقَف كذلك لم يكن متَّبِعاً لمرسوم الخطِّ أَلْبَتَّةَ؛ لأنَّه لفَظ بواوَين وليس في الخطِّ إلّا واوٌ واحدة. فإن قال: أقفُ بواو واحدة علَى اعتقاد أنَّها صورةُ الهمزة فيَصْدُقُ أنَّ همزةَ ﴿مُسْتَهْزُونَ﴾ أُبدِلَتْ واواً لم يَظهر له فائدةٌ في اللفظ لأنَّه يتَّحِدُ مع الوجه الرابع لفظاً، إذ لم يُلفَظ إلّا بواو ساكنة قبلها ضمَّة.

وهذه المسألةُ التي ذكَرها الناظمُ من زياداته علَى «التيسير» إذ ليست فيه.

قوله: (وَمُسْتَهْزِءُونَ) مبتدأ، و(الْحَذْفُ) مبتدأٌ ثانٍ، و(فِيهِ) خبرُ الثاني، والثاني وخبرُه خبرُ الأوَّل، و«الْ» عِوَضٌ من المضاف، أي حذفُ واوِه، أو يكون التقديرُ: الحذفُ في واوه.

قوله: (وَنَحْوِهِ) عطفٌ علَى الضمير المجرور في (فِيهِ)[2] من غير إعادة

---

(١) وذلك بأن قُلبَتِ الواوُ الأولىٰ في كُلٍّ منهما ياءً، فصارتا: غازِيُون وراضِيُون، استُثقِلَتِ الضمَّةُ علَى الياء فيهما فحُذفَتْ، فالتقىٰ ساكنان: الياءُ والواوُ، فحُذفَتِ الياءُ ثم قُلبتِ الكسرةُ ضمَّةً لمناسبَة الواو فقيل: غازُون وراضُون، وفي حالة النصب والجرِّ أصلُهما: غازِوِين وراضِوِين، ثم: غازِيِين وراضِيِين، ثم يقال: استُثقِلتِ الكسرةُ علَى الياء فحُذفتِ الكسرةُ، ثم حُذفتِ الياءُ الأولىٰ لالتقاء الساكنَين فقيل: غازِين وراضِين.
انظر تصريف الأسماء للشيخ محمد الطنطاويّ ص ١٩٣.

(٢) في النُّسَخ الثلاث: «في نحوه» وهو خطأ، وقد تنبَّه لذلك أحدُهم في نسخة (ت)=

الجارِّ، وهي خلافيَّةٌ بين الكوفيِّين والبصريِّين[1]، وسيأتي ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ في سورة النساء تحقيقُ القول فيها.[2]

قوله: (وَضَمٌّ) مبتدأ، و(كَسْرٌ) عطفٌ، وفي الخبر وجهان: أحدهما: محذوف، أي وفيه ضمٌّ وكسر. والثاني: هو نَفْسُ قوله [١٥٩/ ب]: (قِيلَ).

فإن قلتَ: هذا مشكِلٌ من وجهَين:

أحدهما: ما المسوِّغُ للابتداء بهذه النكرة ؟

والثاني: أنَّا وإن سلَّمْنا أنَّ ثَمَّ مسوِّغاً فلِمَ لَم يُطابَقْ بالضمير في قوله: (قِيلَ) ؟ وهلَّا قيل: قِيلَا ؟

فالجوابُ عن الأوَّل: أنَّ العطفَ مسوِّغ، فإذا عطفتَ علىٰ نكرة أو عُطفتْ هي ساغ ذلك[3]، ومنه قولُه:[4]

= فصحَّحها بخطٍّ مغايِر.

(١) تقدَّمتْ الإشارة إلَى الخلاف في هذه المسألة ص ١٨١ عند شرح البيت ٥٤:

وَمَكٌّ، وَحَقٌّ فِيهِ وَابْنِ الْعَلَاءِ قُلْ

(٢) عند شرح قول الناظم (البيت ٥٨٧): وَحَمْزَةُ وَالْأَرْحَامَ بِالْخَفْضِ جَمَّلَا.

(٣) بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه ممَّا يسوغ الابتداءُ به، نحو: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ أي أَمثلُ من غيرهما. انظر: مغني اللبيب ص ٦١٠.

(٤) البيت من الطويل، لم أعرف قائله، وهو في المغني ص٦١٠، ومعجم الشواهد الشعريَّة ١/ ٥٠٨، واستشهَد به المصنِّفُ في الدُّرِّ المصون ٤/ ١٦٠. =

عِنْدِي اصْطِبَارٌ وَشَكْوَىٰ عِنْدَ قَاتِلَتِي فَهَلْ بِأَعْجَبَ مِنْ هَذَا امْرُؤٌ سَمِعَا

والثاني قد حُذف من الأوَّل لدلالة الثاني عليه، أو بالعكس، كأنَّه قيل: وضمٌّ قِيلَ، وكسرٌ قِيلَ قبلَ ذلك.

قوله: (قَبْلُ) ظرفٌ مقطوعٌ عن الإضافة، أي قبلَ الهمزة، والعاملُ فيه (قِيلَ) بعده، وقال أبو عبد الله: «هو تَبيين»[1]، ولا يجوز أن يكونَ صفةً لـ(ضَمٌّ) أو(كَسْرٌ) وإن كان المعنىٰ علىٰ ذلك؛ لأنَّ الظرفَ إذا قُطع عن الإضافة نقَص فلا يوصَفُ به.

قوله: (وَأُخْمِلَا) عطفٌ علىٰ (قِيلَ)، وألفُه إمَّا للتثنية وإمَّا للإطلاق، علىٰ حسبِ ما مرَّ.

٢٤٨ ـ وَمَا فِيهِ يُلْفَىٰ وَاسِطاً بِزَوَائِدٍ دَخَلْنَ عَلَيْهِ فِيهِ وَجْهَانِ أُعْمِلَا

يشيرُ إلىٰ أنَّ الهمزَ المتوسِّطَ بزوائدَ دخَلنَ عليه، أي ما كان من الهمز أوَّلَ كلمة فلمَّا اتَّصل بتلك الكلمة حرفٌ زائد عليها ـ أي علىٰ ماهِيَّتِها ـ ولكنَّه شديدُ الاتِّصال بها صار كأنَّه حشوٌ في الكلمة ومتوسِّطٌ بين حروفها؛ تنزيلاً

=والشاهد فيه قوله: «عِنْدِي اصْطِبَارٌ وَشَكْوَىٰ عِنْدَ قَاتِلَتِي» فقد جاز ابتداؤه بالنكرة لوجود العطف مع كون المعطوف ممَّا يسوغ الابتداءُ به؛ إذِ التقديرُ: وشكوىً عظيمة، ويحتمل أن تكون الواو في قوله: «وَشَكْوَىٰ» للحال، وهو أيضاً مسوِّغ، كما يحتمل أن يكون المسوِّغ قوله: «عِنْدِي» فإنَّه ظرفٌ مختصٌّ، والله أعلم.

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ١٠١/أ.

للكلمتَين منزلةَ الكلمة الواحدة، ولا يريدُ الزائدَ المصطلَح عليه ـ وهو الذي دخولُه كخروجه ـ وإنَّما يريدُ ما ذكرتُه لكَ، وسيأتي أمثلتُها في البيت الآتي، إذا وقَف عليه حمزةُ كان عنه وجهان:

التحقيقُ اعتباراً بأنَّه همزٌ مبتدأٌ به، والهمزُ المبتدأُ لا يُسهَّلُ لِما تقدَّم، إلَّا ما تقدَّم من وجه النقل، ولأنَّ اتِّصالَه بما قبله عارضٌ فلا تغيير.

والثاني: أنَّه يُعطىٰ حكمَ المتوسِّط لشِدَّة اتِّصال هذا الحرف الزائد بالكلمة فيُفعَلُ فيه ما يُفعَلُ في المتوسِّط حقيقةً.

والمرادُ بالزائد ما اتَّصَل بكلمةِ الهمزِ خطّاً، نحو: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ﴾[1]، ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ﴾[2]، ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ﴾[3] كما سيأتي، ونحو: ﴿هَٰأَنتُمْ﴾[4] فإنَّه رُسم بألفٍ واحدة هي صورةُ الهمزة، وحُذفتْ ألفُ «هَا»، و﴿يَٰـَٔادَمُ﴾[5] كذلك، أو لفظاً ولم يأتِه التوسُّطُ من انتظام حروف الكلمة، نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[6]

---

(١) الحشر ١٣.

(٢) البقرة ٦١ وغيرها.

(٣) الحديد ٢٩.

(٤) آل عمران ٦٦ وغيرها.

(٥) البقرة ٣٣ وغيرها.

(٦) البقرة ٦، يسٓ ١٠.

﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾[١] فإنَّ همزةَ الاستفهام وإن لم تَتَّصل خطّاً فهي متَّصلةٌ لفظاً، ولم يأته التوسُّطُ من انتظام حروف الكلمة، [فأمَّا ما يأتيه التوسُّطُ من انتظام حروف الكلمة][٢] فإنَّه ليس ممَّا نحن فيه، بل هو متوسِّطٌ حقيقةً، وذلك كالمتوسِّط بسبب دخول حروف المضارَعة نحو: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾[٣] ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ﴾[٤]، وما لم يَتَّصلُ بكلمة الهمز خطّاً ولا لفظاً فليس متوسِّطاً أَلْبَتَّةَ نحو: ﴿وَمَا أُرِيدُ﴾[٥] و﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ * وَلَا أَنتُمْ﴾[٦] فلا يقال إنَّ همزةَ ﴿أُرِيدُ﴾ و﴿أَعْبُدُ﴾ و﴿أَنتُمْ﴾ صارت متوسِّطةً باعتبار دخول «مَا» [١٦٠/ أ] و«لَا» النافيتَين عليهما، وإن كان في المعنىٰ الذي نحن بصدده لا فرقَ بين «لَا» و«مَا» وبين هاء التنبيه ويا النداء إلّا ما ذكَرْناه من الاتِّصال.

واعلم أنَّه لا ينبغي اجراءُ هذَين الوجهَين لحمزةَ من الاعتداد بالاتِّصال بالزائد وعدمِ الاعتداد إلّا عند من لا يَرىٰ ذلك، فتسهيلُه لهذا أَوْلىٰ؛ لأنَّه متوسِّطٌ صورةً كما سبق بيانُه.

---

(١) المائدة ١١٦.

(٢) سقط ما بين الحاصرتَين من (ص) و(م).

(٣) البقرة ٣ وغيرها.

(٤) الشعراء ١١١.

(٥) هود ٨٨ وغيرها.

(٦) الكافرون ٢، ٣.

وقال الدانيُّ: «والمذهبان جيِّدان، وبهما ورَد نصُّ الرواة»[1] يعني عند من لا يَرَى النقلَ لحمزةَ وقفاً كما نبَّهتُ عليه.

قوله: (وَمَا فِيهِ): (مَا) موصولة، أي واللفظُ الذي، و(يُلْفَىٰ) صِلَتُه، و(فِيهِ) متعلِّقٌ به، ومرفوعُ (يُلْفَىٰ) ضميرٌ يعود علَى الهمز لتقدُّم ذِكْرِه، و(يُلْفَىٰ) أصلُه التعدِّي لاثنين قام أوَّلُهما مقامَ الفاعل فانتصَب (وَاسِطاً) علىٰ مفعوله الثاني، ومن تعدِّيه لاثنين قولُه: ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْاْ ءَابَاءَهُمْ ضَالِّينَ﴾[2]، وأَلْفَىٰ بمعنىٰ وجَد، أي وما يوجَدُ فيه الهمزُ واسطاً، و(بِزَوَائِدٍ) متعلِّقٌ بـ(يُلْفَىٰ)، أي وجودُه واسطاً بسبب الزوائد، و«وَاسِط» اسمُ فاعل من: وَسَطتُ القومَ أَسِطُهم سِطَةً أي جلستُ بينهم، أي متوسِّطاً، و(دَخَلْنَ) الجملةُ صفةٌ لـ(زَوائِدٍ)، وصرَفها ضرورةً، وهاءُ (عَلَيْهِ) تعودُ علَى الهمز، أو علىٰ ذلك اللفظ الذي فيه الهمز.

قوله: (فِيهِ وَجْهَانِ) يجوزُ أن يكونا مبتدأً وخبراً مقدَّماً، والجملةُ خبرُ الموصول الأوَّل، وأن يكون الخبرَ وحدَه (فِيهِ)، و(وَجْهَانِ) فاعلٌ به، وهو أَوْلىٰ لقُربه من المفرَد، والتقديرُ: استقرَّ فيه وجهان.

قوله: (أُعْمِلَا) صفةٌ لـ(وَجْهَانِ)، و(أُعْمِلَا) أي استُعْمِلا، كقوله:

امْدَحِ الْكَأْسَ وَمَنْ أَعْمَلَهَا . . . .

---

(١) التيسير ص ٤١.

(٢) الصافَّات ٦٩.

البيت[١] وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك، والله أعلم.

ثمَّ أخَذ يذكُر الأمثلةَ للمسألة المتقدِّمة فقال:

٢٤٩ ـ كَمَا هَاوَيَا وَاللَّامِ وَالْبَا ونَحْوِهَا   وَلَامَاتِ تَعْرِيفٍ لِمَنْ قَدْ تَأَمَّلَا

«مَا» في (كَمَا) زائدة، أي كـ: ها، وإن كان لفظُها يوهِمُ أنَّ المرادَ بها النافيةَ، وأنَّ دخولَها يجعلُ الهمزةَ متوسِّطةً في نحو: ﴿وَمَا أُرِيدُ﴾[٢] ﴿وَمَا أَنَا﴾[٣] ﴿وَمَا أَنتُمْ﴾[٤] كما في هاء التنبيه ويا النداء، ويكونُ تقديرُ البيت: كـ«مَا» النافية وهاءِ التنبيه ويا النداء، ثمَّ حُذف العاطفُ بين «مَا» و«هَا»، ولكنَّ هذا الوهمَ زائلٌ باعتبار ما قدَّمتُه من الفَرْق.

والمرادُ بـ(هَا) ها التي للتنبيه، وتَتَّصلُ تارةً بِاسم الإشارة نحو: ﴿هَٰٓؤُلَاءِ﴾ وتارةً بضمير الخطاب المرفوع المنفصل نحو: ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾، وقد جُمعا في قوله تعالىٰ: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَاءِ﴾[٥] فـ«هَا» مزيدةٌ علىٰ «أُولاء» وعلىٰ «أَنتُم» لكن لَمَّا اشتَدَّ اتِّصالُها بها من حيث الخطُّ جُعلتِ الهمزةُ كالمتوسِّطة، وذلك أنَّه لم تُكتب إلّا متَّصِلةَ الهاء بهمزة «أُولاء»، ولم يُرسَم لألِفها صورة، ورُسمتْ

---

(١) تقدَّم الكلام عليه عند شرح البيت ١٨٠، ص ٧٠٠, ٧٠١.

(٢) هود ٨٨ وغيرها.

(٣) الأنعام ٥٦ وغيرها.

(٤) إبراهيم ٢٢ وغيرها.

(٥) آل عمران ٦٦ وغيرها.

همزةُ [١٦٠/ ب] «أُولاء» بالواو، وتخفيفُها أن تُجعلَ بينها وبين الواو، ويجوز علَى اتِّباع الرسم أن تُبدَلَ واواً.

وأمَّا ﴿هَـٰٓأَنتُمْ﴾ فتخفَّفُ همزته بأن تُجعلَ بينها وبين الألف، ويجوزُ أن تُبدَلَ علَى الرسم ألفاً فيَجتمعُ أَلِفان فتَحذفُ إحداهما وتُشبِعُ مدَّ «هَا».

فإن قيل: ما ذكرتَه في ﴿هَـٰٓأَنتُمْ﴾ مبنيٌّ علىٰ أنَّ ألفَ «هَا» هي المحذوفة والموجودةُ صورةُ الهمزة، فهلّا جعلتَ الموجودةَ ألفَ «هَا» والمحذوفةَ صورةَ الهمزةِ فيتَّحد اللفظُ، والـمُدْرَكُ مختلِف؟

فالجواب: أنَّ حذفَها في «هَذَينِ» و«هَؤُلَاءِ» و«هَذَا» دليلٌ علىٰ حذفِها فيما نحن فيه، وذلك علىٰ إرادة الاتِّصال[1]، فإذا ثبَتَ أنَّ الموجودةَ صورةُ الهمزة احتمَل بعد ذلك وجهان: أحدهما: أن تكونَ الألفُ هي التي كانت في ﴿أَنتُمْ﴾ والثاني: أن تكونَ بعد دخول «هَا» كالتي في «سَأَلتْ» أعني التي تُجعَلُ صورةً للهمزة علىٰ ما يؤولُ تخفيفُها إليه، فتكونُ إرادةُ الاتِّصال من جهتَين كـ«هَؤُلَاءِ»، وعلَى الوجه الذي قبله تكونُ إرادةُ الاتِّصال من جهةِ حذفِ ألفِ «هَا»، وإرادةُ الانفصال من جهةِ إثباتِ الألفِ التي كانت في الابتداء، ولا يختَلِفُ الحالُ في التخفيف علىٰ كِلا التقديرَين، وكونُ «هَا» ﴿هَـٰٓأَنتُمْ﴾ هي «هَا» التي للتنبيه دخلتْ علىٰ ﴿أَنتُمْ﴾ هو المشهور، وقيل: إنَّ الهاءَ بدلٌ من همزةِ استفهام كإبدالِها من همزة: أَردت وأَرَقْت وأَرَحْت في قولهم: هَرَدت

(١) في (ت): «الانفصال» وهو خطأ.

وهَرَحْت وهَرَقْت، وفيه نظرٌ من حيث إنَّ حمزةَ لا يُدخِلُ ألفاً بين همزتَيْ ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ و﴿ءَأَنتُمْ﴾ وهما محقَّقتان، فعدمُ إدخاله الألفَ بعد الإبدال أَوْلىٰ وأَحْرىٰ، فوجودُ الألف بينهما دليلٌ علىٰ أنَّه ليس أصلَها الهمزة.

وقد أُجيبَ عنه بأنَّه يحتملُ أن يكونَ قصَد بإدخال الألف هنا الجمعَ بين اللغتَين ثمَّ أبدل بعد ذلك.

قال أبوعبد الله: «وفيه التحقيقُ والتخفيفُ أيضاً علىٰ هذا الوجه، ووجهُ التخفيفِ القياسيِّ أيضاً أن تكون الهمزةُ بَيْنَ بَيْنَ، ووجهُ التخفيف علَى اتِّباع الرسم أن تُحذفَ الهمزةُ إن كانتِ الألفُ الموجودةُ ألفَ الفَصْل، أو تُبدَلَ ألفاً إن كانتِ الألفُ الموجودةُ صورةً لها؛ فإنَّ الرسمَ يحتملُ الوجهَين، وتُحذف إحدى الألفَين فيكونُ اللفظُ واحداً والتقديرُ مختلفاً.

وقد يُتوهَّمُ أنَّ ﴿هَآؤُمْ﴾[1] من هذا الباب، فإنَّ «هَا» ليست فيه للتنبيه فالهمزةُ متوسِّطةٌ حقيقةً.

قال مكيٌّ: وأمَّا ﴿هَآؤُمْ﴾ فالوقفُ له بالتخفيف؛ لأنَّها ليست (هَا) التي للتنبيه دخلتْ علىٰ (أُم) لأنَّ (أُم) غيرُ مستعمَل، وإنَّما (هَاء) اسمٌ للفعل، ومعناه: خُذْ وتَناوَلْ، تقولُه للواحد، [وللاثنين: هَاؤُمَا كما تقول: أَنتُما][2]،

---

(١) الحاقَّة ١٩.

(٢) تحرَّف ما بين الحاصرتَين في النُّسَخ الثلاث إلىٰ: «والاثنين وما كما تقول أما»، والتصويب من الكشف ١/ ١٠٠.

وللجمع : هَاؤُمُو ، كما [١٦١/ أ] تقول : أَنتُمُو [١] ، فالهمزةُ متوسِّطة ، وأصلُه في القرآن : هَاؤُمُوا ، وكُتب علىٰ لفظ الوصل ، ولا يَحسُنُ الوقفُ عليه ؛ لأنَّك إن وقفتَ علىٰ الأصل بالواو خالفتَ الخطَّ ، وإن وقفتَ بغير واو خالفتَ الأصل . [٢]

قلتُ [٣] : ماذكَره من معنىٰ التخفيف وعلَّته ومعنىٰ ﴿هَآؤُمُ﴾ وتصريفِه لا خلافَ في صحَّتِه ، وأمَّا ما ذكَره في رسمه والوقفِ عليه فليس من هذا الباب ، وفيه نظر ؛ وذلك أنَّ الميمَ فيه ميمُ الجمع ، وأصلُها الصِّلَةُ ، وتُسَكَّنُ تخفيفاً ، ورسمُ ميم الجمع جميعاً دون واو ، وكذا الوقفُ عليه ، وحينئذٍ فلا فَرْقَ بين هذه الميم وبين ميم ﴿وَأَنتُمُ الْأَعْلَوْنَ﴾ » . [٤]

وجزَم أبوشامة بجواز ذلك فقال : « ويُوقَفُ ﴿هَآؤُمُ﴾ علَى الرسم ، وهَاؤُمُوا علىٰ الأصل ؛ لأنَّ الواوَ حُذفتْ في الوصل لالتقاء الساكنَين» فقد جزَم أبوشامة بجواز الوقف علىٰ هذا الحرف بالاعتبارَين . [٥]

---

(١) تصحَّفتْ في النُّسَخ الثلاث إلىٰ : « اسم » ، والتصويب من الكشف ١/ ١٠٠ .

(٢) الكشف ١/ ١٠٠ ، ١٠١ .

(٣) القائل هو أبوعبد الله في اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٢/ أ .

(٤) آل عمران ١٣٩ ، محمد ـ ﷺ ـ ٣٥ . وهنا انتهَى النقل عن أبي عبد الله من اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٢/أ .

(٥) لم أجد في « إبراز المعاني » ما عزاه السمينُ لأبي شامة من كلام موافقٍ لمذهب مكِّيّ بل وجدتُّ ما يُفيد عكْسَ ذلك ، وهو أنَّ أبا شامةَ أجاز الوقفَ عليها علَى الميم ـ أي علَى الرسم ـ فقط لجميع القرّاء ، ونَصَّ علىٰ تسهيل همزتها بينَ بينَ بلا خلاف لحمزة ، وهو=

والحاصلُ أنَّ «هَاء» وحدَها اسمُ فعل، وتتَّصلُ بها الميمُ والألفُ دلالةً علَى التثنية[١]، والميمُ والواوُ دلالةً علىٰ جمع الذكور، والنونُ المشدَّدة دلالةً علىٰ جمع الإناث، كاتِّصالها بالتاء في أَنتُما وأَنتُم وأَنتُنَّ[٢]، ومن العرب مَن يضعُ الكافَ موضعَ الهمزةِ والميمُ متَّصِلَةٌ بـ«ها» بحاله فيقول: هَاكَ هَاكُمَا هَاكُم هَاكُنَّ، ومنهم مَن يَجمعُ بينهما فيقول: هاءَكَ هاءَكِ هاءَكُمَا هاءَكُم هاءَكُنَّ، والميمُ في الجميع وقفاً ورسماً علىٰ حدٍّ سواء. قال أبوعبد الله: «وإنَّما يُعتبَرُ ما قاله علىٰ لغة من يقول: هَاءَ بِوَزْنِ رَامَ، وتصريفُه كتصريفِه، أو: هَأْ بِوَزْنِ هَبْ

=بذلك يرُدُّ علىٰ مكيٍّ الذي منَع من الوقف عليها، قال أبو شامة: «وقوله تعالىٰ: ﴿هَاؤُمْ﴾ في الحاقَّة ليس لها حكمُ: ﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾ لأنَّ همزةَ ﴿هَاؤُمْ﴾ متوسِّطة؛ لأنَّها من تتمَّة كلمة (هاء) بمعنىٰ: خُذْ، ثمَّ اتَّصَل بها ضميرُ الجماعة المتَّصِل، و﴿هَٰٓأَنتُمْ﴾ الهاءُ فيه للتنبيه دخَل علىٰ (أَنتُمْ)، فتُسهَّلُ همزةُ ﴿هَاؤُمْ﴾ بلا خلافٍ بَيْنَ بَيْنَ، ويُوقَفُ: ﴿هَاؤُمْ﴾، ومنَع مكيٌّ من الوقف عليها ظنّاً منه أنَّ الأصلَ: هَاؤُمُوا، بواو، وأنَّها كُتِبَتْ علىٰ لفظ الوصل فحُذِفَتْ. وهو سهو؛ فإنَّ الميم في ﴿هَاؤُمْ﴾ مثل الميم في (أَنتُمْ) الأصلُ فيها الصِّلَةُ بالواو ـ علىٰ ما سبَق في بيان قراءة ابن كثير ـ ورسمُ المصحفِ الكريمِ في جميع هذا الباب بحذف [الواو] فيما ليس بعده ساكن، فما الظنُّ بما بعده ساكن؟ فالوقفُ علىٰ الميم لجميع القرَّاء، وإذا كان ابنُ كثير الذي يَصِلُ ميمَ الجمع بواوٍ في الوصل لا يَقِفُ بالواو علَىٰ الأصل، فما الظنُّ بغيره؟» اهـ. إبراز المعاني ٢/ ٢٩، ٣٠. أقول: فممَّا سبَق يَتبيَّنُ عدمُ صحَّة ما نسبَه السمينُ لأبي شامة، وعدمُ صحَّة القراءة به، وهو أمرٌ غريب، والله أعلم.

(١) تصحَّفتْ في (ص) و(م) إلىٰ: التنبيه.

(٢) انظر: مغني اللبيب ص ٤٥٥.

ويصرفُه كتصريفِه، فإنَّ الأمرَ من الأوَّل للجماعة: هَاؤُوا كـ: رَامُوا، ومن الثاني هَؤُا كـ: هَبُوا، والواوُ فيهما ضميرُ الفاعل فلا يَحسنُ حذفُها من الرسم، لو قيل: هَا قْرَءُوا، أو: هَؤُ اقْرَءُوا، فلو حُذفتْ لَتُكُلِّفَ لوجهِ حذفِها ما ذُكر من موافقة الرسم للَّفظِ، ولو كان الوقفُ عليه بالواو لخالفَ الرسم، وبالحذفِ لخالفَ الأصل». [1]

وأمَّا (يَا) فحرفُ نداء، وهي شديدةُ الاتِّصال بما تَدخلُ عليه، بدليل اتِّصالها بما تَدخلُ عليه خطّاً نحو: ﴿يَـٰٓـَٔادَمُ﴾[2] ﴿يَـٰٓإِبۡرَٰهِيمُ﴾[3]، فحُذفتِ الألفُ علىٰ إرادة الاتِّصال.

فإن قيل: ما الدليلُ علىٰ أنَّ هذه الألفَ هي صورةُ الهمزة، والمحذوفةَ ألفُ «يَا»؟ ولِمَ لا كان بالعكس؟

فالجواب: أنَّا وجدناهم يحذفونها حيث لا همزةَ بعدها، نحو: ﴿يَـٰقَوۡمِ﴾[4] ﴿يَـٰنُوحُ﴾[5] في: يَا قَوْمِ، يَا نُوحُ.

---

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٢/ ب.

(٢) البقرة ٣٣ وغيرها.

(٣) هود ٧٦ وغيرها.

(٤) البقرة ٥٤ وغيرها.

(٥) هود ٤٦ وغيرها.

وأمَّا اللامُ: فتشـمَلُ لامَ الابتداء نحو: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾[(١)] ﴿لَإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ﴾[(٢)]، ولامَ الجرِّ نحو: ﴿لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ﴾[(٣)] و﴿لِأَبَوَيْهِ﴾ .[(٤)]

وأمَّا البـاءُ: فهي باءُ الجـرِّ، نحـو : ﴿بِأَنَّهُمْ﴾ [(٥)]، ﴿بِـَٔاخَرِينَ﴾ [(٦)]، ﴿لَبِإِمَامٍ﴾ .[(٧)]

وقـوله: (وَنَحْوِهَا) أي : نحـو هذه المذكـوراتِ مِمَّا دخَل تحت الضـابط، كـالواو والفـاء والسين والهـمزة وكـافِ [١٦١/ ب] التشـبيه، نحـو: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ﴾[(٨)] ﴿فَـَٔامِنُواْ﴾[(٩)] ﴿سَأَصْرِفُ﴾[(١٠)] ﴿سَأُوْرِيكُمْ﴾[(١١)] ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[(١٢)]

---

(١) الحشر ١٣ .

(٢) آل عمران ١٥٨ .

(٣) الأنبياء ٥٢ وغيرها.

(٤) النساء ١١ .

(٥) البقرة ٦١ وغيرها.

(٦) النساء ١٣٣ .

(٧) الحِجْر ٧٩.

(٨) طه ١٣٢ .

(٩) آل عـمران ١٧٩ وغـيرها. وجاء هذا المثـال في النُّسَخ الثلاث: «فـأمـر» وليس من القرآن، والمثبَت من إبراز المعاني ٢/ ٢٨ .

(١٠) الأعراف ١٤٦ .

(١١) الأعراف ١٤٥ ،الأنبياء ٣٧ . =

﴿كَأَنَّهُمْ﴾ .[1]

قوله : (وَلَامَاتِ تَعْرِيفٍ) نحو : ﴿الْأَرْضِ﴾[2] و﴿الْآخِرَةِ﴾ .[3]

فهذه كلُّها متَّصلةٌ لفظاً وخطّاً ، أو لفظاً علىٰ حسبِ ما تقدَّم من التفسير .

وقال أبو عبدالله : «والمرادُ بالزوائد ما إذا حُذفتْ بَقِيَتِ الكلمةُ بعد حذفه مفهومةً نحو ما ذُكر في هذا البيت ، فأمَّا إذا بَقِيَتِ الكلمةُ بعد حذفه غيرَ مفهومة نحو : ﴿يُؤْمِنُ﴾[4] ، و﴿يُؤْتِي﴾[5] ، و﴿يُؤَيِّدُ﴾[6] ، و﴿يُؤَلِّفُ﴾[7] و﴿الْمُؤْمِنُونَ﴾[8] ﴿وَالْمُؤْتُونَ﴾[9] ﴿وَالْمُؤَلَّفَةِ﴾[10] و﴿مُؤَجَّلًا﴾[11] فلا خلافَ في تخفيف

=(١٢) البقرة ٦ ، يسٓ ١٠ .

(١) البقرة ١٠١ وغيرها .

(٢) البقرة ٦١ وغيرها .

(٣) البقرة ٩٤ وغيرها .

(٤) البقرة ٢٣٢ وغيرها .

(٥) البقرة ٢٤٧ وغيرها .

(٦) آل عمران ١٣ .

(٧) النور ٤٣ .

(٨) آل عمران ٢٨ وغيرها .

(٩) النساء ١٦٢ .

(١٠) التوبة ٦٠ . =

الهمز في ذلك، والهمزُ في ﴿وَأۡمُرۡ﴾[1] و﴿فَأۡوُۥٓاْ﴾[2] مبتدأٌ باعتبار الأصل، ومتوسِّطٌ باعتبار الزائد الذي اتَّصَل به وصار كأنَّه منه، بدليل أنَّه لا يتأتَّىٰ الوقفُ عليه، وقد شُبِّه به نحو: ﴿الَّذِي اؤۡتُمِنَ﴾[3] و﴿يَٰصَٰلِحُ ائۡتِنَا﴾[4] و﴿إِلَى الۡهُدَى ائۡتِنَا﴾[5]، فخفَّف لأنَّ الكلمة التي قبل الهمزة قامتْ مقامَ الواوِ والفاءِ في ﴿وَأۡمُرۡ﴾ و﴿فَأۡوُۥٓاْ﴾، قال المهدويُّ: «والاختيارُ في ذلك التحقيقُ لتأتِّي الوقفِ علىٰ ما قبل الهمزة، وإذا وقفتَ بالتخفيف علَى ﴿الۡهُدَى ائۡتِنَا﴾ لم تُمِلِ الألفَ لأنَّها بدلٌ من الهمزة» انتهىٰ[6]. وما ذكَره المهدويُّ من قوله: «والاختيارُ في ذلك التحقيق»: أمَّا نحو: ﴿الَّذِي اؤۡتُمِنَ﴾ فأمرُه قريب؛ لأنَّ الموصولَ كالجزء ممَّا بعده، فالوقفُ عليه غيرُ سديد، بخلاف ﴿يَٰصَٰلِحُ ائۡتِنَا﴾ و﴿إِلَى الۡهُدَى ائۡتِنَا﴾ فإنَّ الوقفَ عليهما ـ أعني علىٰ ما قبل الهمز ـ سائغ.

فإن قيل: لِمَ اعتُبر توسُّطُ الهمز باعتبار ما اتَّصَل به قبله دون ما اتَّصَل به

=(١١) آل عمران ١٤٥.

(١) طه ١٣٢.

(٢) الكهف ١٦.

(٣) البقرة ٢٨٣.

(٤) الأعراف ٧٧.

(٥) الأنعام ٧١.

(٦) في شرح الهداية للمهدويّ ١/ ٥٩ معنىٰ ما نقَله المصنِّفُ عنه هنا، إلّا مسألةَ الوقف علَى: ﴿الۡهُدَى ائۡتِنَا﴾ فلم أجدها فيه.

بعده نحو: ﴿هَاؤُمُ﴾[(١)] و﴿دُعَاؤُكُمْ﴾[(٢)] ؟ فلِمَ لا جرىٰ فيه الوجهان لتوسُّطه بما بعده كما جرَيا فيه لتوسُّطه بما قبله[(٣)] ؟

فالجواب: أنَّ الهمزَ هنا دائرٌ بين أن يكونَ متوسِّطاً أو متطرِّفاً، وأيّاً ما كان فحمزةُ يسهِّلُه، بخلاف ما إذا كان الزائد متقدِّماً فإنَّ الهمزَ يَصيرُ مبتدَأً، والمبتدأُ فيه الخلافُ كما سبَق.

وقد اعتُرض علَى الناظم بأنَّه لم يكن له حاجةٌ إلىٰ ذِكْر لام التعريف؛ لأنَّه قد فُهم له الخلافُ فيه ممَّا سبَق في مذهب ورش؟

وأُجيبَ عنه بأنَّه أراد الإعلامَ بأنَّه من هذا النوع، فالنقلُ فيه أَوْلىٰ من غيره.

وقال أبوعبدالله: «وقد تقدَّم في باب نقلِ الحركة أنَّ مذهبَ ابنِ غَلبونٍ التحقيقُ مع لام التعريف وما حُمل عليه، والظاهرُ أنَّه اختيارُه فيما أشبَهه ممَّا توسَّط بالزوائد، وأنَّ اختيارَ أبي الفتح التخفيفُ مع لام التعريف وما حُمل عليه، والظاهر أنَّه اختيارُه أيضاً فيما أشبَهه»[(٤)].

قوله: (كَمَا) خبرُ مبتدأ مضمَر، أي هو كما: هَا، أو منصوبٌ بإضمار أَعْني، و«مَا» قد تقدَّم أنَّها مزيدة، وأنَّ (هَا) هي المجرورةُ بالكاف، [١٦٢/أ]

(١) الحاقَّة ١٩.

(٢) الفرقان ٧٧.

(٣) في (ص) و(م): «بما بعده» وهو خطأ.

(٤) اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٢/ب.

والأصلُ: كهَا. وقد تقدَّم أنَّ «مَا» يتوهَّمُه النفيُ، وما بعدها عطفٌ عليها.

قوله: (لِمَنْ قَدْ تَأَمَّلَا) صفةٌ لـ(لَامَاتِ)، أي لامات تعريفٍ مستقِرَّةٍ لِمَن تأمَّل وتبصَّر.

٢٥٠ ـ وَأَشْمِمْ وَرُمْ فِيمَا سِوَىٰ مُتَبَدِّلٍ بِهَا حَرْفَ مَدٍّ وَاعْرِفِ الْبَابَ مَحْفِلَا

أمَر بالرَّوْم والإشمامِ فيما دُبِرَ من الهمز المتطرِّف إمَّا بنقلِ حركته إلىٰ ساكنٍ قبله، وإمَّا بإبداله من جنس ما قبله وإدغامِ ما قبله فيه، فمثالُ الأوَّل نحو: ﴿الْمَرْءِ﴾[1] و﴿الْخَبْءَ﴾[2] و﴿دِفْءٌ﴾[3] فإنَّه ينقُل إلَى الساكن حركةَ الهمزة فيجوزُ في الحرف المنقولِ إليه الرَّوْمُ والإشمام.

والرَّوْمُ يَجري في المرفوع والمضموم، والمجرورِ والمكسور، دون المنصوب والمفتوح. والإشمامُ لايكون إلّا في المرفوع والمضموم، وستعرفُ هذا كلَّه في «باب الوقف علىٰ أواخر الكَلِم».

ومثالُ الثاني: ﴿قُرُوءٍ﴾[4] و﴿النَّسِيءُ﴾[5] لأنَّه صدَق علَى النوعَين أنَّ

---

(١) البقرة ١٠٢ وغيرها.

(٢) النمل ٢٥. وتمثيل المصنِّف به سهو؛ لأنَّه منصوب، ولا رَوْمَ ولا إشمامَ في المنصوب، وسينُصُّ المصنِّفُ علىٰ ذلك قريباً.

(٣) النحل ٥.

(٤) البقرة ٢٢٨.

(٥) التوبة ٣٧.

الهمزَ فيهما خُفِّف بغير إبداله بحرف مدٍّ [١] . فلو كان تخفيفُه بالبدل المذكورِ امتنَع الرَّوْمُ والإشمام، ومثالُ ذلك نحو: ﴿اللُّؤْلُؤُ﴾ [٢] ، و﴿الْبَارِئُ﴾ [٣] ، و﴿بَدَأَ﴾ [٤] ، ﴿السَّمَاءِ﴾ [٥] ، و﴿الْمَاءُ﴾ [٦] ؛ لأنَّ هذه أشبَهتْ ما لا أصلَ له في الحركة الظاهرة كألفِ يَخْشَىٰ، وواوِ يَغْزُو، وياءِ يَرْمِي .

وإن شئتَ قلتَ : ضابطُ ما يُرامُ أو يُشَمُّ من هذا النوع ألّا يكونَ ما قبله متحرِّكاً ولا ألفاً، نحو ما تقدَّم من المنقول حركتُه أو المبدَلِ المدغَمِ فيه غيرُه؛ لأنَّه متىٰ تحرَّك ما قبله لَزِم إبدالُه حرفَ مدٍّ لأنَّه يَسكنُ بعد متحرِّك، ومتىٰ كان قبله ألفٌ تعذَّر النقلُ والإدغامُ ولَزِمَ البدلُ كما تقدَّم من نحو: ﴿السَّمَاءِ﴾ و﴿الْمَاءُ﴾ فيَرجعُ في الحقيقة إلىٰ ما أُبدِلَ حرفَ مدٍّ .

ولم ينبِّه المصنِّفُ علىٰ كون الهمز المفعولِ فيه ذلك طَرَفاً؛ للعِلم بأنَّ الرَّوْمَ

---

(١) فيوقف علَىٰ المثال الأوَّل: ﴿قُرُوٍّ﴾ بالإسكان المجرَّد أو برَوم الكسرة، ولا بُدَّ حين الوقف بالرَّوم من حذف التنوين، ويوقف علَى المثال الثاني: ﴿النَّسِيُّ﴾ بالإسكان المجرَّد أو مع الإشمام، أوبالرَّوم .

(٢) الرحمن ٢٢ .

(٣) الحشر ٢٤ .

(٤) العنكبوت ٢٠ .

(٥) البقرة ١٩ وغيرها .

(٦) البقرة ٧٤ وغيرها . وتخفيف الأمثلة السابقة بالإبدال هكذا: ﴿اللُّولُو﴾ و﴿الْبَارِي﴾ و﴿بَدَا﴾ و﴿السَّمَا﴾ و﴿الْمَا﴾ .

والإشمامَ من خصائص الأطراف، وإنَّما أتَى المصنِّفُ بهذا البيت ليَدفَع وهمَ من يَتوهَّمُ أنَّ تخفيفَ الهمز المتطرِّف مانعٌ من الرَّوْم والإشمام، فمعنَى البيت أنَّ الإشمامَ والرَّوْمَ جاريان في كلِّ ما تقدَّم بشروطهما إلّا في مواضعَ يُبدَلُ همزُه المتطرِّفُ حرفَ مدّ.

وإن شئتَ قلتَ: ضابطُه كلُّ همزٍ طرفٍ قبله ساكنٌ غيرَ ألف، وهو معنىٰ قول أبي عمروٍ الدانيِّ: «والرَّوْمُ والإشمامُ جائزان [1] في الحرف المحرَّكِ بحركة الهمزة، وفي المبدَلِ منها غيرَ الألف» [2].

قوله: (وَأَشْمِمْ) عطفٌ علىٰ مقدَّر حُذف لفَهم المعنىٰ، أي افعَل ما ذكرتُ لكَ من تخفيف الهمز وأَشْمِم، ولم يذكُر للفعلَين مفعولاً اكتفاءً بمحلِّهما في قوله: (فِيمَا سِوَىٰ مُتَبَدِّلٍ) كأنَّه قال: أَوقعِ الرَّوْمَ والإشمامَ في غير ما تبدَّلَ.

و«مَا» يجوزُ أن تكونَ موصولةً، والظرفُ صِلتُها، و(بِهَا) متعلِّقٌ بـ(مُتَبَدِّلٍ)، و(حَرْفَ مَدٍّ) مفعولُه، ويجوز أن تكونَ «مَا» مزيدةً، و(مُتَبَدِّلٍ) علىٰ كِلا التقديرَين مخفوضٌ بإضافة الظرف إليه، وهو صفةُ موصوفٍ مقدَّر، أو(سِوَىٰ) ظرفُ (مُتَبَدِّلٍ)، ويكونُ قد تصرَّف في (سِوَىٰ) [١٦٢/ ب] بإدخال «في» عليها، فهي كقوله عليه السلام: «مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ» [3].

---

(١) في (ص): جاريان.

(٢) التيسير ص ٣٨.

(٣) الحديث أخرَجه مسلم (٣٧٨) في كتاب الإيمان، باب: كون هذه الأُمَّة نصف أهل=

قوله: (مَحْفِلَا) نصبٌ علَى الحال من (الْبَابَ)، ومَحْفِلُ القوم: مجتمَعُهم، أي هذا البابُ مجتمَعُ تخفيفِ أنواع الهمز، وهو في الأصل اسمُ مصدرٍ حُذفتْ زوائدُه، أي ذا احتفال، أي مجتمِعاً، وقد تقدَّم تفسيرُ هذه المادَّةِ في «باب الإدغام الكبير»[(١)].

٢٥١ ـ وَمَا وَاوٌ اصْلِيٌّ تَسَكَّنَ قَبْلَهُ أَوِ الْيَا فَعَنْ بَعْضٍ بِالِادْغَامِ حُمِّلَا

أي أنَّ الواوَ الأصليَّةَ والياءَ الأصليَّةَ إذا سكَنتا قبل الهمز فروىٰ بعضُهم فيهما الإدغامَ، أي تُبدَلُ الهمزةُ حرفاً من جنس ما قبلها ويُدغَمُ ما قبلها فيها، وكان قد تقدَّم له الكلامُ علىٰ هذه المسألة عند قوله:[(٢)]

وَيُدْغِمُ فِيهِ الْوَاوَ وَالْيَاءَ مُبْدِلًا إِذَا زِيدَتَا . . . .

وأنَّ الأصليَّتَين تُنقَلُ إليهما الحركةُ سواءٌ كانا حرفَي لِينٍ نحو: ﴿سَوْءَةَ﴾[(٣)] و﴿شَيْءٍ﴾[(٤)]، أو حرفَي مدٍّ نحو: ﴿السُّوأَىٰ﴾[(٥)] و﴿سِيئَتْ﴾[(٦)] وأنَّ الزائدتَين

= الجنَّة، ولفظه: «مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الْأُمَمِ إِلَّا كَالشَّعَرَةِ السَّوْدَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَبْيَضِ، أو كَالشَّعَرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ».

(١) انظر شرح البيت ١١٦، ص ٤٠٨.

(٢) البيت ٢٤٠.

(٣) المائدة ٣١.

(٤) البقرة ٢٠ وغيرها.

(٥) الروم ١٠.

(٦) الملك ٢٧.

يدغَمان فيها بعد قلبِها لهما، نحو: ﴿قُرُوٍّ﴾[١] و﴿خَطِيَّة﴾[٢] هذا هو المشهور وعليه الجمهور.

ثمَّ نقَل هنا أنَّ بعضَهم يُجري الأصليَّ مُجرَى الزائد، فيدغِمُه في الهمزة بعد قلبِه بجنس ما قبله، فيَقرأ: (السُّوَّىٰ) و﴿سِيَّتْ﴾و﴿سُوًّا﴾[٣]و﴿شَيًّا﴾[٤] بتشديد الواو والياء في الجميع، حكىٰ ذلك لغةً يونسُ[٥] وسيبويهِ[٦]، قال سيبويهِ: «ومن العربِ من يُجري الأصليَّ مُجرَى الزائد، وإنَّما جرىٰ مَجراه لمشابَهتِه له في المدِّ والسكون»[٧] ولم يُنقَل أنَّ الزائدَ يَجري مَجرَى الأصليِّ في جواز نقل الحركة إليه، وذلك لعدم استقرار الزائد.

---

(١) البقرة ٢٢٨.

(٢) النساء ١١٢.

(٣) النساء ١١٠ وغيرها. وهي في الوصل: ﴿سُوءًا﴾. وسقط هذا المثال من (ص).

(٤) البقرة ٤٨ وغيرها.

(٥) يونس بن حبيب، أبوعبد الرحمن الضبِّيّ البصريّ النحويّ المعروف، ت ١٨٢هـ، وقيل غير ذلك. (إنباه الرواة ٤/ ٧٤ ـ غاية النهاية ٢/ ٤٠٦).

(٦) انظر: البحر المحيط ٢/ ١٨٦ عند قوله تعالىٰ: ﴿قُرُوءٍ﴾ البقرة ٢٢٨، و٣/ ٣٤٦ عند قوله تعالىٰ: ﴿خَطِيـَٔةً﴾ النساء ١١٢، و٧/ ١٦٤ عند قوله تعالىٰ: ﴿السُّوأَىٰ﴾ الرُّوم ١٠، والنشر ١/ ٤٤٠.

(٧) ذكَر هذا القولَ عن سيبويه أبوعبد الله الفاسيُّ في اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٣/ ب، ولم أجده في كتاب سيبويه.

وأورَد أبوشامة علَى الناظم أنَّه وضَع هذا البيتَ في[1] غير موضعه من وجهَين فقال: «وكان الأحسنُ أن يذكُرَ هذا البيتَ عَقيبَ قوله: (وَيُدْغِمُ فِيهِ الْوَاوَ وَالْيَاءَ مُبْدِلاً)[2] ويقولُ عَقِيبَه: (وَإِنْ وَاوٌ اصْلِيٌّ) بلفظ حرف (إِنْ) الشَّرْطيَّة، فهي أحسنُ هنا من لفظ (مَا) وأقوَمُ بالمعنَى المراد، ولو فعَل ذلك لاتَّصلَ الكلامُ في الإدغام، واتَّصل كلامُه هنا في الرَّوْم والإشمام؛ فإنَّ هذا البيتَ الآتي متعلِّق بقوله: (وَأَشْمِمْ وَرُمْ) علىٰ ما سنبيِّنه، فوقَع هذا البيتُ فاصلاً وفي غير موضعه من وجهَين»[3].

قلتُ: والاعتراضُ صحيح، ولا يُغترَّ بقول أبي عبد الله: «قال بعضُهم: وكان ينبغي أن يكون هذا البيت بعد قوله: وَيُدْغِمُ فِيهِ الْوَاوَ وَالْيَاءَ مُبْدِلًا» قال: «قلتُ: وليس الأمرُ كما قال، بلِ البيتُ حالٌّ في مكانه، قارٌّ في مركزه؛ لأنَّ الناظمَ ـ رحمه الله ـ قدَّم ما يُعتمَدُ عليه من أحكام التخفيف في جميع أنواع الهمز، وانقضىٰ ذلك عند قوله: (وفِي غَيْرِ هَذَا بَيْنَ بَيْنَ)[4] ثمَّ أردَف ذلك بأحكامٍ تتعلَّقُ ببعض ما قد سبَق، وبأوجهٍ زائدة لا تبلغُ درجةَ ما ذكَره[5]

(١) «في» من (ت) فقط.

(٢) البيت ٢٤٠.

(٣) إبراز المعاني ٢/ ٣٢.

(٤) البيت ٢٤٢.

(٥) في النُّسَخ الثلاث: «ما ذكر وما ذكره» وهو خطأ.

في البـاب من الأوجـه المذكـورة»[١] [١٦٣/ أ] انتـهىٰ مـا أجـاب بـه، وليس بظاهر، والـذي يَظهر في الجـواب عن الناظم أنَّه لَمَّا ذكَر أنَّ الرَّوْمَ والإشـمامَ جاريان في جميع ما تـقدَّم من تخفيف الهمز إلّا فيما استثناه ـ وكان من جملة مـا يَدخُلان فيـه الهـمزُ المبـدَلُ المدغَمُ فيـه نحـو: ﴿قُرُوٓءٍ﴾ و﴿خَطِيَّة﴾، وكـان الإبدالُ إنَّما يقعُ في الزائد نحو ما مثَّل، وكان بعضُهم يُجري الأصليَّ مُجرَى الزائد في الإدغام وهو قليل جداً ـ خاف الناظمُ أنَّ الرَّوْمَ والإشـمامَ لا يَدخُلان في الأصليِّ المدغَم لنُدُورِه وخروجِه عن القياس، فأخبَر أنَّ حكمَه حالَ الإدغام فيـه ـ وإن كـان نادراً ـ حكمُ[٢] الزائد في جـواز الـرَّوْم والإشـمـام، فـأفـاد بهـذا البيتِ فائدتَين: إحداهما ما ذكرتُ، والأُخرىٰ إجراءُ الأصليِّ مُجرَى الزائد.

قوله: (وَمَا وَاوٌ): (مَا) مبتدَأة موصولة، و(وَاوٌ) مبتدأٌ ثانٍ، و(أَصْلِيٌّ) صفتُه، و(تَسَكَّنَ) فعلٌ وفاعل، وهو ضميرٌ عائد علىٰ (وَاوٌ)، و(قَبْلَهُ) ظرفٌ لـ(تَسَكَّنَ)، والضميرُ للمبتدأ الأوَّل، و(تَسَكَّنَ) خبرٌ للثاني، والثاني وخبرُه صِلَةٌ للموصول، وعائدُ الموصول الهاءُ في (قَبْلَهُ).

وقوله: (أَوِ الْيَا) عطفٌ علىٰ (وَاوٌ) بقَيد كونِها ساكنة، كأنَّه قال: أو الياءُ الساكنة.

والفـاءُ في (فَعَنْ) مزيدةٌ داخلـة علىٰ خبـر الموصـول؛ لِمـا فيـه من معنَى

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٣/ ب.

(٢) تحرَّفتْ في النُّسَخ الثلاث إلىٰ: حال.

الشرط، و(عَنْ) متعلِّقةٌ بـ(حُمِّـلَ)، و(حُمِّلَ) هو خبرُ الموصول، ويجوز ألّا تكون موصولةً بل شَرْطيَّة، وحينئذٍ يَلزَمُ أن يكون (وَاوٌ) مرفوعاً بفعلٍ مضمَر يُفَسِّرُه (تَسَكَّنَ)، والفاءُ علىٰ هذا غيرُ مزيدة؛ لوقوعها جواباً للشرط، و(بِالادْغَامِ) حالٌ من مرفوع (حُمِّلَ)، أي حُمِّلَ إلينا ورُوِيَ ملتبِساً بالإدغام.

وقال أبوعبد الله: «والفاءُ زائدة، ويجوز ألّا تكونَ زائدةً فيُقدَّرُ بعدها مبتدأٌ محذوف أخبَرَ عنه بـ(حُمِّلَ)، أي: فهو عن بعضٍ بالإدغام محمَّل» انتهىٰ.[1]

وهذا المبتدأُ الذي قدَّره لا يُخرِجُ الفاءَ عن كونها مزيدةً في خبر الموصول فإنَّه لم يُعرِب (مَا) إلّا موصولةً لا شَرْطيَّة.

والتشديدُ في (حُمِّلَ) للتكثير؛ لأنَّه حُمِلَ من قوم إلىٰ قوم حتَّىٰ وصل إلينا، فللَّهِ الحمدُ علىٰ ذلك.

٢٥٢ ـ وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ أَوْ أَلِفٌ مُحَرْ رَكاً طَرَفاً فَالْبَعْضُ بِالرَّوْمِ سَهَّلَا

بيَّن في هذا البيت حكمَ النوعَين اللذَين يَمتنعُ الرَّوْمُ والإشمامُ فيهما، وهُما: المتحرِّكُ ما قبله، أو الذي قبله ألف، نحو: ﴿بَدَأَ﴾[2] ﴿يُبْدِئُ﴾[3] ﴿اللُّؤْلُؤُ﴾[4]

---

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٣/ ب.

(٢) العنكبوت ٢٠.

(٣) العنكبوت ١٩.

(٤) الرحمن ٢٢.

و﴿السَّمَاءُ﴾[1] و﴿الدُّعَاءِ﴾[2]، وكان قد تقدَّم أنَّ حمزةَ يُسهِّلُ النوعَين بالبدل حرفَ مدّ، وقد بيَّن المصنِّفُ الأوَّلَ بقوله:[3]

فَأَبْدِلْهُ عَنْهُ حَرْفَ مَدٍّ مُسَكِّناً

وبيَّن الثاني بقوله:[4]

سِوَىٰ أَنَّهُ مِنْ بَعْدِ مَا أَلِفٍ جَرَىٰ يُسَهِّلُهُ. . . . .

وحينئذٍ يَمتنعُ الرَّوْمُ والإشمام.

وذكَر في هذا البيت وجهاً آخَرَ رواه سُليمٌ عن حمزة، وهو أنَّه يُسهِّلَ الهمزةَ في النوعَين بَيْنَ بَيْنَ كما تقدَّم تفسيرُه، ولا يتأتَّىٰ هذا إلّا مع رَوْم الحركة؛ لأنَّ الحركةَ الكاملة لا يُوقَفُ عليها، والهمزةُ الساكنة لا تُسهَّلُ بَيْنَ بَيْنَ؛ لأنَّ من ضرورة بَيْنَ بَيْنَ أن تُجعَلَ بينها [١٦٣/ ب] وبين الحرف الذي منه حركتُها، ثمَّ للرواة في ذلك ثلاثةُ طُرُق:

الأوَّل: جريانُ الرَّوْمِ مطلَقاً في المفتوح وغيرِه، وسيأتي هذا الوجهُ في البيت الآتي في قوله:

وَأَلْحَقَ مَفْتُوحاً. . . . .

---

(١) الدخان ١٠ وغيرها.

(٢) آل عمران ٣٨ وغيرها.

(٣) البيت ٢٣٦.

(٤) البيت ٢٣٨.

قال الذاهبُ إلىٰ ذلك : لأنَّه لَمَّا تعذَّر الرَّوْمُ المختارُ لجميع[1] القرَّاء ـ كما سيأتي في بابه لو قيل بالبدل ـ عدَلْنا إلىٰ تسهيله بَيْنَ بَيْنَ ليتأتَّى الرَّوْمُ فيه ؛ إذ الرَّوْمُ لا يكون في حرف المدّ .

فاعتُرض عليه بأنَّ الرَّوْمَ لا يكون في المفتوح عند القرَّاء ؟

فأجاب : بأنَّه دعتِ الحاجةُ إليه عند إرادة التسهيل ، ولأنَّه جائزٌ في العربيَّة .

واعتُرض عليه أيضاً بأنَّ المسهَّلَةَ قريبةٌ من الساكن ، والساكنُ لا رَوْمَ فيه ، فكذا ما هو في حكمه ؟

فأجاب : بأنَّها وإن قَرُبَتْ من الساكن لزوال نَبْرَتِها إلّا أنَّها بِزِنَةِ المحقَّقة ، ولذلك قامت مقامَ المتحرِّكة في إقامة وَزْنِ الشِّعر .

الثاني : منعُ الرَّوْم مطلَقاً ، والعدولُ إلَى البدل المحض ، قال : لأنَّ المسهَّلَةَ قريبةٌ من الساكن ، ولذلك لا تُسهَّلُ المبتدَأة ، والساكنُ لا رَوْمَ فيه ، وإذا لم يوجَد رَوْمٌ فلا تسهيل ؛ لأنَّ التسهيلَ عبارةٌ عن جعل الهمزة بينها وبين الحرف الذي منه حركتُها ، فلمَّا تعذَّر ذلك رجَعنا إلَى البدل المحض ، وإلىٰ هذا أشار الناظمُ بقوله في البيت الآتي :

وَمَنْ لَمْ يَرُمْ وَاعْتَدَّ مَحْضاً سُكُونَهُ

الثالث : التفصيلُ بين المفتوح وغيرِه : فيَرُومُ في غير المفتوح ، ولا يَرُومُ في المفتوح ، أمَّا الرَّوْمُ في غير المفتوح فلِما تقدَّم في الوجه الأوَّل ، وأمَّا منعُه في المفتوح فلِما سيأتي أنَّ القرَّاءَ لا تَرُومُه ، وهذا الوجهُ هو المختار ، وبه بدأ المصنِّفُ

---

(١) في (ص) : عند جميع .

في قوله : (وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ أَوْ أَلِفٌ مُحَرَّكاً) البيت ، فأطلَق في قوله وهو يريدُ غيرَ المفتوح ؛ للعلم بأنَّ الرَّوْمَ عند القرَّاء لا يقعُ في المفتوح كما قال : [١]

وَأَشْمِمْ وَرُمْ فِيمَا سِوَىٰ مُتَبَدِّلٍ

وقولِه : [٢]

وَأَشْمِمْ وَرُمْ فِي غَيْرِ بَاءٍ وَمِيمِهَا

فأطلَق ذلك وهو يريدُ ما ذكرتُه لك .

فإن قلتَ : من أين يُعلَمُ أنَّ المصنِّفَ أراد غيرَ المفتوح ؟ ولِمَ لا يكون قائلاً بالرَّوْم مطلَقاً كما قال به صاحبُ الوجه الأوَّل ؟

فالجواب : أنَّه قد ذكَر الوجهَين الأوَّلَين في البيت الآتي ـ كما سأبيِّنه إن شاء الله تعالىٰ ـ فمعنىٰ قول الناظم : (فَالْبَعْضُ بِالرَّوْمِ سَهَّلَا) أي سهَّل في حالة الرَّوْم ، يعني أنَّه وقَع التسهيلُ بحالة الرَّوْم ، وقد فَهِمَ بعضُ الناس من هذا الكلام فيهما شيئاً [٣] فقال : « لا معنىٰ لبينَ بينَ إلّا رَوْمُ الحركة ، فعبَّر عن الرَّوْم بكونه يجعلُها بَينَ بَينَ » انتهىٰ [٤] . كأنَّه توهَّم أنَّ الباءَ في (بِالرَّوْمِ) باءُ الاستعانة الداخلةُ علَىٰ الآلة في قولك : كتبتُ بالقلم ، وليس كذلك ، بل هي ظرفيَّة كما تقدَّم تفسيرُه ؛ وذلك أنَّ النطقَ بالرَّوْم غيرُ النطق بالتسهيل ، [١٦٤/ أ] يدلُّ علىٰ

---

(١) البيت ٢٥٠ .

(٢) البيت ١٥٥ من باب إدغام الحرفين المتقاربَين في كلمة وفي كلمتَين .

(٣) الضميرُ في « فيهما » يعود علَى التسهيل والرَّوْم .

(٤) ذكَر ذلك أبو شامة في إبراز المعاني ٢/ ٣٣ .

ذلك أنَّ الرَّوْمَ هو نطقٌ ببعض الحركة، فلا يَلزَمُ من فعلِ الرَّوْمِ تغييرُ الحرف الذي رِيمَتْ حركتُه، ألا تَرىٰ أنَّ دالَ «زيدٌ» تُرامُ ولا تتغيَّر، والتسهيلُ عبارةٌ عن جعل الهمزة بينها وبين الحرف الذي منه حركتُها، فأيُّ ملازَمةٍ بينهما؟ نعَم لا يوجَدُ التسهيلُ إلّا مع الرَّوْم ضرورةَ جعلِ الهمزة بينها وبين الحرف الذي منه حركتُها.

قال أبو شامة: «فحاصِلُ ما في هذا البيت أنَّ ما دخَل في الضابط الذي ذكَره ـ وسنبيِّنه ـ فلحمزةَ فيه وجهان:

أحدهما: أن يقفَ بالسكون فيَلزَمُ إبدالُه حرفَ مدّ، فلا رَوْمَ إذاً ولا إشمامَ كما سبَق ذِكْرُه، وهو الذي سبَق تقدَّم استثناؤُه.

والثاني: أنَّه يَرُومُ حركةَ الهمزة ويجعلُها بَيْنَ بَيْنَ. وقد ذكَر مكيٌّ هذا الوجهَ في (الكشف) وجعَله المختارَ فيما يؤدِّي فيه الوقفُ بالسكون إلىٰ مخالَفة الخطِّ نحو: ﴿تَفْتَؤُاْ﴾[1]، واختار الوقفَ بالسكون فيما يوافِقُ الخطَّ، نحو: ﴿يُبْدِئُ﴾[2]».

وقد استشكَل أبو عبد الله هذا البيتَ وما بعده فقال: «هذان البيتان من أشكَل أبيات القصيد، وها أنا أبسُطُ القولَ فيهما بسطاً يُزيلُ إبهامَهما ويُزيحُ

(١) يوسف ٨٥.

(٢) العنكبوت ١٩ وغيرها. وانظر: إبراز المعاني ٢/ ٣٣، ٣٤. الكشف ١/ ١١٤.

إشكالَهما» ثمَّ ذكَر بعضَ ما تقدَّم، ثمَّ ذكَر[١] عن حمزةَ أنَّه يسهِّلُ الهمزَ المتطرِّفَ المتحرِّكُ ما قبله، والذي قبله ألفٌ بإبداله حرفَ مدٍّ كما تقدَّم، ثمَّ قال: «وذكَر ـ يعني الناظمَ ـ ههنا وجهاً آخَرَ، وهو ما روىٰ سُليمٌ عن حمزةَ أنَّه كان يجعلُ الهمزةَ في جميع ذلك بينَ بينَ، أي بينها وبين الحرف المجانس لحركتها، ولا يتأتَّىٰ ذلك إلّا مع رَوْم الحركة؛ لأنَّ الحركةَ الكاملة لا يُوقَفُ عليها، والساكنة لا يتأتَّىٰ تسهيلُها بينَ بينَ لِما ذُكر. ثمَّ لأهل الأداء فيما رُوي من هذا الوجه ثلاثةُ مذاهب: منهم من ردَّه ولم يَعمل به...»[٢] فذكَر المذاهبَ علىٰ نحو ما ذكرتُها.

قوله: (وَمَا) موصولةٌ مبتدأ، (قَبْلَهُ) صلتُها، و(التَّحْرِيكُ) فاعلٌ به، أي والذي استقرَّ قبله التحريكُ، ويجوز أن يكون (قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ) جملةً من مبتدأ وخبر، وهي صلةُ الموصول، والموصولُ صفةٌ لموصوفٍ محذوف، أي والهمزُ الذي قبله التحريك.

قوله: (أَوْ أَلِفٌ) عطفٌ علَى (التَّحْرِيكُ)، أي والهمزُ الذي قبله ألف.

قوله: (مُحَرَّكاً طَرَفاً) حالان من (مَا) الموصولة، أي والهمزُ المسبوقُ بمتحرِّك أو بألف حالَ كون ذلك الهمزِ طَرَفاً محرَّكاً، وقيل: هما حالان من الهاء في (قَبْلَهُ) وهي عائدةٌ علَى الموصول، فيؤولُ إلَى المعنَى الأوَّل، ويجوزُ

---

(١) سقط من (ص): ثم ذكر.

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٤/أ.

أن يكون (مُحَرَّكاً) حالاً من الهاء، و(طَرَفاً) حالٌ من الضمير المستكِنِّ في (مُحَرَّكاً).

وجوَّز أبو شامة أن يكون (مُحَرَّكاً) حالاً من مفعول (سَهَّلَ) المحذوف، تقديرُه: فالبعضُ بالرَّوْم سهَّله مُحَرَّكاً طَرَفاً.(١)

قلتُ: فيجوز في (طَرَفاً) [١٦٤/ ب] أن يكون حالاً ثانيةً من ذلك المفعول وأن يكون حالاً من ضمير الحال قبله كما تقدَّم، فتكون حالاً متداخلة، لكنَّه ضعَّف كونَ (مُحَرَّكاً) حالاً من المفعول المقدَّر بتقدُّمه على فاء الجزاء، ومنَع أن يكون (طَرَفاً) تمييزاً على معنى: محرَّكاً طرفه، قال: «لأنَّ المرادَ بالمحرَّك هو الطَّرَف، وهو الهمز، ولو كان المرادُ بالمحرَّك اللفظُ لاستقام ذلك، ولكن لا يمكنُ أن يكون المرادُ به اللفظَ لقوله: (وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ أَوْ أَلِفٌ) لأنَّ المرادَ أنَّ الحركةَ أو الألف قبل الهمزة لا قبل اللفظ» انتهى(٢). وما منَعه من التمييز بالوجه الذي ذكَره حسن؛ لأنَّه يَلزَمُ أن يكونَ للهمز طرف، ولا يكون طرفٌ إلّا للفظٍ متعدِّد، والهمزُ شيءٌ واحد فلا طرفَ له، لولا أن يقال: يصحُّ ذلك على أن يُرادَ بها اللفظُ، أي واللفظُ الذي قبله التحرِّيكُ محرَّكاً طرفُه.

قوله: «لا يمكنُ ذلك.. لقوله: وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ» إلى آخره، جوابُه أنَّه على حذف مضاف، أي واللفظُ الذي قبل همزِه التحرِّيكُ، أو ألفٌ حالَ كونه

(١) إبراز المعاني ٢/ ٣٤.

(٢) إبراز المعاني ٢/ ٣٤.

محركاً طرفُ ذلك اللفظِ، وطرفُ ذلك اللفظِ هو الهمزُ بعَينه.

قوله: (فَالْبَعْضُ) الفاءُ مزيدةٌ في الخبر، ويَضعُفُ أن تكونَ (مَا) شَرْطيَّةً علىٰ تقدير فعلٍ يدلُّ عليه السياقُ وبقاءُ معمولِه، والتقديرُ: وما وقَع قبله التحريكُ، وإنَّما ضَعُفَ لأنَّ الأصلَ ألّا يُحذَفَ الفعلُ بعد أدوات الشَّرْط إلّا مفسَّراً بفعلٍ بعده كقوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[1]، ولذلك جاز الوجهان فيما سبَق من قوله:[2]

وَمَا وَاوٌ اصْلِيٌّ تَسَكَّنَ...

لأنَّ (تَسَكَّنَ) مفسِّرٌ لذلك الفعل، وعلىٰ هذا الوجهِ الضعيفِ لا تكون الفاءُ مزيدةً لوقوعها جواباً للشرط، و(الْبَعْضُ) مبتدأ، و(سَهَّلَا) خبرُه، و(بِالرَّوْمِ) يجوز أن يتعلَّقَ بـ(سَهَّلَا) علىٰ أنَّ الباءَ ظرفيَّة، وقد تقدَّم تفسيرُه، وأن يتعلَّقَ بمحذوفٍ علىٰ أنَّه حالٌ من فاعل (سَهَّلَ) أي سهَّل الهمزَ ملتبِساً بالرَّوْم، وقد تقدَّم غلطُ مَن زعَم أنَّ الباءَ للاستعانة كهي في: كتبتُ بالقلم.

قال أبو شامة: «فلو كان هذا البيتُ جاء عَقِيبَ قوله: (وَأَشْمِمْ وَرُمْ) لكان أوضحَ للمقصود وأبيَن»، قال: «وقلتُ أنا في ذلك بيتَين قرَّبا معنىٰ بيتَيه ـ رحمه الله تعالىٰ ـ علىٰ ما شرَحناهما به:

وَأَشْمِمْ وَرُمْ فِي كُلِّ مَا قَبْلَ سَاكِنٍ سِوَىٰ أَلِفٍ وَامْنَعْهُمَا الْمَدَّ مُبْدَلَا

أي في كلِّ همزٍ قبله ساكنٌ غيرَ ألف، وهُما نوعان: النقلُ والإدغام كما سبق

---

(١) التوبة ٦.

(٢) البيت السابق.

. . . وامنع المدَّ ـ أي في حرف المدِّ المبدَلِ مِن الهمز ـ من الرَّوْم والإشمام، ثمَّ بيَّن ذلك الذي يمنعُه منهما فقال:

وَذَلِكَ فِيمَا قَبْلَهُ أَلِفٌ أَوِ الْـ ـلَذِي حَرَّكُوا وَالْبَعْضُ بِالرَّوْمِ سَهَّلَا

[١٦٥/ أ] فانضبَط في هذَين البيتَين على التفصيل كلُّ ما يدخُلُه الرَّوْمُ والإشمامُ وما لا يدخُلانه» انتهى[1]، وما قاله حسن.

٢٥٣ ـ وَمَنْ لَمْ يَرُمْ وَاعْتَدَّ مَحْضاً سُكُونَهُ وَأَلْحَقَ مَفْتُوحاً فَقَدْ شَذَّ مُوغِلَا

هذا البيتُ اختلَف فيه فَهْما الشيخَين: أبي عبد الله وأبي شامة، والظاهرُ فهمُ أبي عبد الله لِما سيَظهَرُ لك:

أمَّا أبوعبد الله ففَهِم أنَّ هذا البيتَ متَّصلٌ بما قبله وأنَّ معناه: ومَن لم يَرُمْ في شيءٍ من الحركات الثلاثِ لِمَا ذُكِرَ من العلَّة، وهي أنَّ الهمزةَ المسهَّلة في قوَّة الساكن، وإليه أشار الناظمُ بقوله: (وَاعْتَدَّ مَحْضاً سُكُونَهُ) أي جعلَه كالسكون المحض. وفَهِم أيضاً من قوله: (وَأَلْحَقَ مَفْتُوحاً) أنَّ المرادَ به من رامَ مطلَقاً، أعني في الحركات الثلاث، فهو مقابِلٌ للمذهب الذي قبله، وقدَّر موصولاً محذوفاً، أي ومَن أَلْحَقَ مفتوحاً. قال: «والمرادُ بما ذكَر في هذا البيت المذهبان اللذان غَلا من قال بهما، فترَك من قال بالأوَّل التسهيلَ بالرَّوْم في الجميع، وأجازه من قال بالثاني في الجميع، وتقديرُ (مَن) في قوله: (وَأَلْحَقَ مَفْتُوحاً) يوضحُ ذلك، وشذوذُ الأوَّل من جهة تركه لِما وردتِ الروايةُ به مع تأتِّي حملِه

(١) إبراز المعاني ٢/ ٣٤، ٣٥.

علىٰ ما ذُكِر في البيت الأوَّل » يعني علىٰ ما يليقُ به من الضمِّ والرفعِ والكسرِ والجرِّ دون الفتحِ والنصبِ، قال : « وشذوذُ الثاني من جهة إلحاقه المفتوحَ بالمضموم والمكسورِ في الرَّوْم، وليس الرَّوْمُ في المفتوح من مذهب القرَّاء ولا عادتِهم » انتهىٰ.[1]

فقد فَهِمنا من هذا البيت المذهبَين المشارَ إليهما، ومن الأوَّل المذهبَ المختارَ فهذه ثلاثة، وثَمَّ مذهبٌ رابع وهو ما قدَّمتُه عن مكيٍّ أنهَّ يختار الرَّوْمَ وجَعْلَ الهمزةِ بينَ بينَ فيما يؤدِّي فيه الوقوفُ بالسكون إلىٰ مخالَفة الخطِّ، نحو : ﴿ تَفۡتَؤُاْ ﴾[2]، وأنَّه يختار الوقوفَ بالسكون فيما يوافِقُ الخطَّ نحو : ﴿يُبۡدِئُ﴾.[3]

وأمَّا أبو شامة ففَهِم أنَّ الناظمَ أخبَر عن بعض الناس أنَّه لم يَرُم لحمزةَ في شيء من هذا الباب، أي ترَك الرَّوْمَ في الموضع الذي ذكَرنا أنَّ الرَّوْمَ يدخلُه، وهو كلُّ ما قبله ساكنٌ غيرَ الألف، فنفَى الرَّوْمَ فيه، وألحَقَ المضمومَ والمكسورَ بالمفتوح في أن لا رَوْمَ فيه، فلم يَرُمْ : ﴿ لَكُمۡ فِيهَا دِفۡءٞ ﴾[4]، كما لم يَرُمْ : ﴿يُخۡرِجُ ٱلۡخَبۡءَ﴾[5]، فقال الناظمُ : هذا قد شَذَّ مذهبُه مُوغِلاً في الشذوذ؛

---

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٤/ ب .

(٢) يوسف ٨٥ .

(٣) العنكبوت ١٩ وغيرها . وانظر شرح البيت ٢٥٢، ص ١٠٣٠ .

(٤) النحل ٥ .

(٥) النمل ٢٥ .

لأنَّه قد استقرَّ واشتُهرَ أنَّ مذهبَ حمزةَ الرَّوْمُ في الوقف إلّا فيما ثبَت استثناؤُه.
ويجوز أن يكون هذا القائلُ بنىٰ مذهبَه في ترك الرَّوْم علىٰ أنَّ حمزةَ وقَف علىٰ الرسم فأُسقطَتِ الهمزةُ ؛ إذ لا صورةَ لها في ﴿سَوْءٍ﴾ [(١)] و﴿شَيْءٍ﴾ [(٢)] و﴿دِفْءٌ﴾[(٣)] و﴿قُرُوءٍ﴾[(٤)]، فما قبل الهمزِ في ذلك كلِّه حرفٌ ساكنٌ لا حَظَّ له في الحركة فلا رَوْم، وهذا [١٦٥/ ب] مأخذٌ حسن» انتهىٰ. [(٥)]

فقد فَهِم أنَّ عدمَ الرَّوْمِ عند هؤلاء إنَّما هو في جميع الباب الذي ثبَت أنَّ حمزةَ يَرُومُه، وأنَّ هذا القائلَ ألحَقَ غيرَ المفتوح بالمفتوح في عدم الرَّوْم، يعني عند القرَّاء إذ لا رَوْمَ عندهم، ثمَّ قال: «ولو أتىٰ بهذا البيت بعد قوله: (وَأَشْمِمْ وَرُمْ) لكان أحسن لتعلُّقه به، وليس هو من توابع قوله: (فَالْبَعْضُ بِالرَّوْمِ سَهَّلَا) والهاءُ في (سُكُونَهُ) عائدةٌ علىٰ (مَنْ) في قوله: (وَمَنْ لَمْ يَرُمْ)، أو علىٰ الحرف الذي لا يُرامُ؛ لأنَّ سياقَ الكلام دالٌّ عليه، ولا تعودُ علىٰ صاحب القراءة لأنَّهما اثنان: حمزةُ وهشام، إلّا أن يريدَ حمزةَ وحدَه، أو علىٰ القارئ من حيث هو قارئٌ، وبقطعِ النظرِ عن تعدُّده.

(١) مريم ٢٨ وغيرها.

(٢) البقرة ٢٠ وغيرها.

(٣) النحل ٥.

(٤) البقرة ٢٢٨.

(٥) إبراز المعاني ٢/ ٣٥.

فإن قلتَ: لِمَ لَمْ تَعُدْ علىٰ (مَا) في قوله: (وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ) ؟ والتقديرُ: فالبعضُ سهَّله بالرَّوْم، ومَن لم يَرُمْ واعتَدَّ محضاً سكونَه فقد شَذَّ، ويكون هذا البيتُ من تبَع البيت قبله لا من أتباع قوله: (وَأَشْمِمْ وَرُمْ)، أي ومَن لم يَرُمْ في هذا المتحرِّك الطرفِ الذي قبله حرفٌ متحرِّك أو ألفٌ ولم يَرَ الوقفَ [1] عليه إلّا بالسكون فقد شَذَّ؟

قلتُ [2]: يَمنعُ من ذلك أنَّه قد منَع من الرَّوْم والإشمام في ما يُبدَلُ فيه الهمزُ حرفَ مدٍّ [والموضعُ الذي يُبدَلُ فيه الهمزُ حرفَ مدٍّ] [3] هو المحرَّكُ الطَّرَف الذي قبله محرَّكٌ أو ألف، فإذا كان هذا مختاراً فيه تركُ الرَّوْم كيف يعودُ يقول: ومَن لم يَرُمْ فقد شَذَّ؟ وإنَّما أشار بهذا إلَى الموضع الذي نَصَّ علىٰ جواز رَوْمِه» انتهىٰ. [4]

والجوابُ عمَّا اعترَض به من قوله: «قلتُ: يَمنعُ من ذلك أنَّه قد منَع من الرَّوْم» إلىٰ آخرِه، ما تقدَّم من أنَّه أحدُ المذاهب الثلاثة، وهو الرَّوْمُ والإشمامُ فيما يأتيان [5] به، وهو غيرُ المفتوح كما عرفتَ تقريرَه، وأنَّ (أَلْحَقَ) صلةٌ

---

(١) تحرَّفتْ في النُّسَخ الثلاث إلىٰ: «فليس» والتصويب من إبراز المعاني ٢/ ٣٦.

(٢) في (ت) و(م): الوقوف.

(٣) تكملة لازمة من إبراز المعاني ٢/ ٣٦.

(٤) إبراز المعاني ٢/ ٣٦.

(٥) رُسمت هذه الكلمة في النُّسَخ الثلاث رسماً، وما أثبتُّه هو أقرب شيء للمعنىٰ المراد=

لموصول محذوف، أي ومن أَلحَقَ، وغايةُ ما فيه ارتكابُ مذهبٍ كوفيٍّ صحيحِ الدليل، كقوله: [١]

أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللهِ مِنْكُمْ   وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءُ

وقد أَتقنتُ ذلك في غير هذا التصنيف[٢]، واستدللتُ بآيات من الكتاب العزيز وأبياتٍ من الشِّعر الوارد عن العرب. [٣]

ثمَّ اعترَض علىٰ نَفْسه فقال: «فإن قلتَ: إن كان هذا هو المراد فهلّا قال: وَمَنْ لَمْ يَرُمْ وَلَمْ يُشِمْ، ولم يَقتصر علىٰ ذِكْر الرَّوْم دون الإشمام»؟ ثمَّ أجاب بأنَّه: «يجوزُ أن يكون هذا الفريقُ الذي نفَى الرَّوْمَ جوَّزَ الإشمامَ ولم يَنفِه[٤]؛ لأنَّه إشارةٌ بالعضو لا نطقَ معه، فهو أخفُّ من الرَّوْم، والبابُ بابُ تخفيفٍ فناسَب ذلك. ويجوز أن يكون نفَى الإشمامَ أيضاً، واقتصَر الناظمُ علىٰ ذِكْر

= والله أعلم.

(١) البيت من الوافر، وهو لحسّان بن ثابت ـ رضي الله عنه ـ في ديوانه ص ٩، ومعاني الفرَّاء ٢/ ٣١٥، والأصول ٢/ ١٧٧، والمغني ص ٨١٥، والخزانة ٩/ ٢٣٢، ومعجم الشواهد ١/ ٢٢، واستشهَد به المصنِّفُ في الدُّرّ المصون ٢/ ٢٠٣.
والشاهد فيه قوله: «وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ» فإنَّه صلةُ موصول محذوف علىٰ مذهب الكوفيِّين والتقدير: ومَن يمدحُه.

(٢) وذلك في الدُّرّ المصون ٢/ ٢٠٣.

(٣) في (ت) و(م): من أشعار العرب.

(٤) تصحَّفتْ العبارة السابقة في (ص) و(م) إلىٰ: بقي الروم جوز الإشمام ولم يبقه.

الرَّوْم اجتزاءً به عن الإشمام؛ لأنَّ الكلامَ فيه من القوَّة والوضوح ما يدلُّ على ذلك، فهو من باب [١٦٦/ أ] قوله: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾[١]، ولم يَقُلْ: والبَرْدَ؛ لأنَّه معلوم» انتهى.[٢]

قلتُ: لا وجهَ لمنعِ الإشمام فيما ذكَر أَلْبَتَّةَ، والناظمُ قصَد الاقتصارَ على ذِكْر الرَّوْم ليُفيدَ أنَّ الإشمامَ غيرُ ممتنع؛ إذ لا حظَّ له في اللفظ فلا وجهَ لامتناعه والله أعلم.

قوله: (وَمَنْ) مبتدأ، ويجوزُ أن تكونَ شَرْطِيَّة، وهو الظاهر.

و(اعْتَدَّ) افتعَل من: عَدَّ بمعنى حَسِبَ وظَنَّ فيتعدَّى لاثنين، ومن مجيءِ «عَدَّ» متعدِّياً لاثنين بمعنى حَسِبَ قولُ الشاعر:[٣]

فَلَا تَعْدُدِ الْمَوْلَىٰ شَرِيكَكَ فِي الْغِنَىٰ ... وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَىٰ شَرِيكُكَ فِي الْعُدْمِ

فقوله: (مَحْضاً) مفعولٌ ثانٍ مقدَّم، و(سُكُونَهُ) مفعولٌ أوَّل، والهاءُ في

---

(١) النحل ٨١.

(٢) إبراز المعاني ٢/ ٣٦.

(٣) البيت من الطويل، وهو للنعمان بن بشير ـ رضي الله عنه ـ في ديوانه ص ١٥٩، والتصريح بمضمون التوضيح ٢/ ١٥٨، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٧٧، وهمع الهوامع ١/ ١٤٨، وحاشية الصبَّان على الأشمونيّ ٢/ ٢٢، وخزانة الأدب ٣/ ٥٧ وصدره في أوضح المسالك ٢/ ٣٦.

و«المولى» هنا بمعنى: الصاحب. والعُدْم: الفقر.

(سُكُونَهُ) فيها أربعةُ أوجُه :

أحدُها : هي عائدةٌ علىٰ (مَنْ لَمْ يَرُمْ) .

والثاني : أنَّها عائدةٌ علَى الحرف المُرام، أو علىٰ صاحب القراءة، أو علىٰ (مَا) من قوله :[1]

وَمَا قَبْلَهُ التَّحْرِيكُ . . . . . .

وقد تقدَّم البحثُ في جميع ذلك .

و(اعْتَدَّ) عطفٌ علىٰ (لَمْ يَرُمْ) .

والمحض : الخالص .

قوله : (وَأَلْحَقَ) قد تقدَّم أنَّه يجوز أن يكون صلةً لموصولٍ محذوف، وذلك الموصولُ عطفٌ علىٰ الموصول الأوَّل، وأن يكون عطفاً علَى (اعْتَدَّ)، أي ومَن لم يَرُمْ واعتَدَّ وأَلحَق .

قوله : (مَفْتُوحاً) هذا مبنيٌّ علىٰ ما تقدَّم من التفسيرَين : فإن جعَلْنا التقديرَ : وأَلحَقَ المضمومَ والمكسورَ بمفتوحٍ في عدم الرَّوْم ـ كما فَهِمه أبوشامة[2] ـ كان مفعولُ (أَلْحَقَ) الأوَّلُ محذوفاً، و(مَفْتُوحاً) منصوبٌ علىٰ حذف الخافض،

(١) البيت ٢٥٢ .

(٢) إبراز المعاني ٢/ ٣٧ .

أي بمفتوح، كقوله : [١]

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ فَلَمْ تَعُوجُوا

أي تمرُّون بالديار، وإن جعَلْنا التقديرَ : وألحَقَ مفتوحاً بالمضموم والمكسورِ ـ كما فَهِم أبوعبدالله [٢] ـ فـ(مَفْتُوحاً) منصوبٌ صريحٌ بـ(أَلْحَقَ)، والمجرورُ بالحرف محذوفٌ، والفاءُ في (فَقَدْ) جوابُ الشَّرْط أو زائدةٌ في الخبر، علىٰ حسبِ القولَين.

والشذوذُ : الانفراد، أي فقدِ انفرَد عن الناس.

و(مُوغِلَا) حالٌ من فاعل (شَذَّ)، والإيغالُ : الإسراعُ في السَّير، أي مُبعِداً في الشذوذ، متجاوِزاً الغايةَ القُصوىٰ. والإيغالُ ياؤُه من واو؛ لأنَّه من : أَوْغَلَ يُوغِلُ، والجملةُ من قوله : (فَقَدْ شَذَّ) إمَّا في محلٍّ جزمٍ أو رفعٍ كما تقدَّم تحقيقُ ذلك.

٢٥٤ ـ وَفِي الْهَمْزِ أَنْحَاءٌ وَعِنْدَ نُحَاتِهِ يُضِيءُ سَنَاهُ و كُلَّمَا اسْوَدَّ أَلْـيَلَا

(١) البيت من الوافر، وعجُزه :

كَلَامُكُمُ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَامُ

وفي النُّسخ الثلاث : «فَلَمْ» بالفاء، والذي في المصادر : «وَلَمْ»، وهو لجرير في ديوانه ص ٤١٦ بلفظ : أَتَمْضُونَ الرُّسُومَ وَلَا تُحَيَّا، وهو باللفظ الذي ذكَره السمينُ عند ابن يعيش ٨/ ٨، ورصف المباني ص ٣٢٠، ولسان العرب ٥/ ١٦٥ (مرر)، ومغني اللبيب ص ١٣٨، وخزانة الأدب ٩/ ١١٨.

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٤/ ب.

أي وفي الهمز من أنواع التخفيف أقسامٌ كثيرة، وأضرابٌ مختلِفة، وذلك كلُّه مذكورٌ في كتب القراءات المبسوطة.

والأَنحاءُ: جمعُ نَحْو، وهي المقاصِدُ والطُّرُق[١]، وقد ذكَر الناظمُ ـ رحمه الله ـ منها أشهرَها وأقواها لغةً ونقلاً، ثمَّ أردَف ذلك بأوجهٍ ضعيفة وطرائقَ شاسعة، كلُّ ذلك تنبيهٌ علىٰ ما أَبهمَه من قوله: (وَفِي الْهَمْزِ أَنْحَاءٌ).

ثمَّ أخبَر أنَّه يُضيءُ سَنَا الهمزِ عند النُّحاة، وذلك لأنَّهم اعتنَوا به وذكَروا [١٦٦ / ب] تقاسيمَه وتفاصيلَه اعتناءً كاملاً، حتىٰ إنَّهم يَبنُون مِثالَ أوزانٍ مُشكِلة يَمتحنون حَزْرَ[٢] الأذكياءِ منهم والمتريِّضين بعلوم التصريف، فيقولون: كيف تَبني من الهمزة مِثلَ: أُتْرُجَّة[٣]؟ وكيف تَبني من الوَأْي مِثلَ: كَوْكَب مجموعاً جمعَ المذكَّر السالمِ مضافاً لياء المتكلِّم؟[٤] فلذلك أضاف النُّحاةَ

---

(١) في (ت) و(م): والطرائق.

(٢) الحَزْرُ هو تقديرُ عددِ الشيءِ بالحدس، وقال الجوهريُّ: التقديرُ والخَرْص. انظر اللسان ٤/ ١٨٥ (حزر).

(٣) الأُترُجُّ ثمرةٌ معروفة، تُشبِه الليمونَ الكبير، قال الزَّبيديُّ: «وتقديرُها: أُفْعُلَّة، والهمزةُ زائدة» اهـ. تاج العروس ٣/ ٣٠٤ (ترج). أقول: وعليه فيكون البناءُ المطلوب من الهمزة علىٰ مثال أُتْرُجَّة هو: أُهْمُزَّة.

(٤) الوَأْيُ: الوَعْد، انظر اللسان ١٥/ ٣٧٦. وكَوْكَب: فَعْلَل، علىٰ ما ذهب إليه الليثُ، أي أنَّ واوَه أصليَّة، انظر تاج العروس ٢/ ٣٧٨. وعليه فالمفردُ من وَأَيَ علىٰ مِثال كَوْكَب هو: وَأْيَيٌ، وجمعُه السالم: وَأْيَيُون، فإذا أُضيف لياء المتكلِّم حُذفتِ النونُ للإضافة، =

للهمز.

وقوله: (يُضِيءُ سَنَاهُ) أي يَظهرُ أمرُه وينكشفُ تقسيمُه كلَّما أَظلَم أمرُه عند غيرهم؛ لأنَّهم عارفون به فهم يضيئون طُرُقَه ويُنَوِّرون مسالكَه، وهي عند غيرهم مظلمةٌ مُدْلَهِمَّة لعدم ما يَتريَّضون به فيها من العِلم، فلعَمْري إنَّها مظلِمةٌ علىٰ كثير ممَّن يُعنىٰ بعِلم التصريف، فكيف بغيره؟!

قوله: (وَفِي الْهَمْزِ) خبرٌ مقدَّم، و(أَنْحَاءٌ) مبتدأٌ مؤخَّر، وأصلُه: أَنحاوٌ؛ لأنَّه جمعُ «نَحْو» فتطرَّفتِ الواوُ بعد ألفٍ مزيدة فقُلِبَتْ همزة.

قوله: (وَعِنْدَ نُحَاتِهِ) متعلِّقٌ بـ(يُضِيءُ).

والنُّحاةُ جمعُ نَاحٍ، يقال: نَحَا يَنْحُو - أي قصَد يقصِد - فهو نَاحٍ، وفاعلُ الوصفِ المعتلِّ اللام يُجمَعُ علىٰ «فُعَلَة» نحو: رَامٍ ورُمَاة، وغَازٍ وغُزاة، والأصلُ: نُحَوَة وغُزَوَة ورُمَيَة، فتحرَّكَ حرفُ العلَّة وانفتَح ما قبله بشروط معروفة، فقُلِبَتِ الواوُ والياءُ ألفاً. والمرادُ بهم أهلُ النحو الاصطلاحيِّ، ومَن قال: هو جمعُ نَحْوِيّ، فإن قصَد المعنىٰ فصحيح، وإن قصَد الصناعةَ ففاسد.

قوله: (يُضِيءُ سَنَاهُ) فعلٌ وفاعل. و(يُضِيءُ) من أضاء، وأضاء يكون

= وقُلِبَتُ الواوُ ياءً لاجتماعها مع الياء في كلمة وأُولاهما ساكنة وكُسِرتِ الياءُ المضمومة لمجانَسة الياءِ بعدها فصارت: وَأُيِيٍّ، والله أعلم. وانظر عدداً من هذه المسائل التي للتمرين في شرح الرضيِّ علَى الشافية ٣/ ٢٩٤ - ٣١١.

قاصراً ومتعدِّياً، فمن القاصرِ قولُه تعالىٰ: ﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ﴾[١] أي ضاء، يقال: ضاء وأضاء، وقد قيل: إنَّه في الآية متعدٍّ وإنَّما حُذف المفعولُ.

فإن كان متعدِّياً كان قولُه: (كُلَّ) مفعولاً به، و(مَا) نكرةً موصوفة، أي كلَّ شيء، وهو عبارةٌ عن الزمان، أي كلَّ وقتٍ اسْوَدَّ فيه. أو مصدريَّةً ظرفيَّة، أي كلَّ وقتِ اسْوِدادِه. وإمَّا موصولةً اسميَّة والعائدُ مقدَّرٌ كما في الموصوفة، أي كلَّ الذي اسْوَدَّ فيه.

وإن كان قاصراً كان (كُلَّ) منصوباً علَى الظرف؛ لأنَّ (كُلَّ) بحسبِ ما تضاف إليه كـ«بَعْض»، والتقديرُ: يُنَوِّرُ كلَّ وقتِ اسوداده.

والسَّنَا بالقصر: الضَّوْء، وهو من ذوات الواو، وتثنيتُه: سَنَوان، فإذا مُدَّ كان معناه الشَّرَف، ومن الأوَّل قولُه تعالىٰ: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ﴾[٢]، والاسوِدادُ هنا مَجازٌ عن الجهالة بالعِلم؛ لأنَّ العالِمَ بالشيء مستبصِرٌ له، والجاهلَ به كأنَّه في ظُلمة عنه.

و(أَلْيَلَ) حالٌ من فاعل (اسْوَدَّ)، ويقال: ليلٌ أَلْيَل، أي شديدُ الظُّلمةِ والسواد، وكذا ليلٌ لائِل، أي شديدُ الظُّلمة[٣]، ومِثلُه: شِعْرٌ شاعِر.[٤]

---

(١) البقرة ٢٠.

(٢) النور ٤٣.

(٣) انظر: اللسان ١١/ ٦٠٨ (ليل).

(٤) قال ابن منظور: «وشِعْرٌ شاعِر: جيِّد، قال سيبويهِ: أرادوا به المبالَغةَ والإشادة» اهـ. =

وقد انقضىٰ كلامُ الناظم رحمه الله تعالىٰ .

ولنذكُرْ مسائلَ تبيِّنُ ما تقدَّم من القواعد وتَقرَّرَ من الضوابط : قويِّها وضعيفِها، مشهورِها وشاذِّها [1]، وذلك [١٦٧/ أ] يُتقَنُ به ما عرفتَه أوَّلاً، وهي خمسٌ وثلاثون مسألة : [2]

المسألةُ الأُولىٰ

إذا وقفتَ علىٰ ﴿ رِءْيًا﴾ من قوله تعالىٰ : ﴿ هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا﴾ [3] كان لكَ فيها أربعةُ أوجُه :

أحدُها : ﴿رِيَا﴾ بإبدالها ياءً من غير إدغام نظراً إلَى الأصل ؛ إذِ الهمزُ أصلٌ والهمزُ لا يُدغَمُ في الياء، ولكن فيه مخالفةٌ لرسم المصحف فإنَّه مرسومٌ بياء واحدة . [4]

= انظر : اللسان ٤/ ٤١٠ (شعر) . وتحرَّفت في النُّسَخ الثلاث إلىٰ : شاعر شاعر .

(١) سأنبِّه ـ إن شاء الله ـ في الهامش علَى الأوجُه الشاذَّة التي سيذكرها المصنِّفُ، ممَّا لا يُقرأ به لشذوذه وخروجِه عمَّا ذكَره الشاطبيُّ .

(٢) قد أخَذ المصنِّفُ هذه المسائلَ من أبي عبد الله الفاسيّ في اللآلئ الفريدة من لوحة ١٠٥/ أ إلىٰ ١١٠/ أ، مع تصرُّف وتقديمٍ وتأخير .

(٣) مريم ٧٤ .

(٤) ولكنَّها مخالَفة مغتفَرة، والقراءاتُ المتواترة مليئةٌ بهذا النوع من المخالَفة . قال الإمام ابنُ الجزريِّ : «علىٰ أنَّ مخالِفَ صريح الرسم في حرف مدغَم أو مبدَل أو ثابت أو محذوف=

الثـاني : ﴿رِيًّا﴾ بالإدغـام نظراً إلَى اللفظ ؛ لأنَّهـمـا مِثـلان أوَّلُهـمـا ساكن، فوجَب الإدغامُ، وفيه موافقةُ الرسم.

فالأوَّلُ وإن رجَح بالنسبة إلَى اعتبار الأصل فهو مرجوحٌ لمخالَفته الخطّ، والثاني وإن رجَح بموافقة الخطِّ فهو مرجوحٌ لمخالَفة الأصل والاعتدادِ بالعارض.

الثالث : ﴿رِيَا﴾ بالتخفيف[1]، قالوا : اتِّباعاً للخطِّ؛ لأنَّ الهمزةَ لم تُرسَم لهـا صورة، وكـان الأصلُ أن تُرسَم بيائَين، وإنَّمـا حُذفتْ إحـداهمـا كـراهةَ اجتماعِ مِثلَين. وفيه نظر؛ لأنَّ موافقةَ الخطِّ تتأتَّىٰ مع الإدغام، علىٰ أنَّه قد تقدَّم أنَّ وجهَ الإظهار متعذِّرٌ وصلاً دون سكتة لطيفة.[2]

الرابع : ﴿رِءْيَا﴾ بالهمز كالجماعة[3]، ولم يُبدِل ـ هنا ـ لِلَّبس المذكورِ عن السُّوسيّ.[4]

قال أبو العبَّاس المهدويُّ رحمه الله : «وقد جاء عن حمزةَ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ أنَّه

= أو نحو ذلك لا يُعَدُّ مخالِفاً إذا ثبتَتِ القراءةُ به، ووردَتْ مشهورةً مستفاضة» اهـ.

انظر : النشر ١/ ١٢.

(١) لا يُقرأ بهذا الوجه لخروجه عمَّا ذكَره الشاطبيُّ.

(٢) عند شرح البيتَين ٢١٩، ٢٤٣، وتقدَّم التعليقُ هناك علىٰ قول المصنِّف عن الإظهار : إنَّه لا يمكن إلّا مع سكتة ما، ص ٨٥٥.

(٣) لا يُقرأ بهذا الوجه لخروجه عمَّا ذكَره الشاطبيُّ.

(٤) انظر شرح البيت ٢١٩، ص ٨٥٥.

كان إذا رأىٰ الكلمةَ يتغيَّرُ معناها أو يدخُلُها لَبْسٌ بالتخفيف حقَّق ولم يُسهِّل» قال: «وقد أخَذ علينا شيوخُنا في ذلك كلِّه بالتخفيف علىٰ الأصول المتقدِّمة» قال: «فعلىٰ هذا يجبُ أن يكون ﴿رِءْيًا﴾[1] و﴿مُؤْصَدَةٌ﴾[2] بالتحقيق».[3]

المسألةُ الثانية

إذا وقفتَ علىٰ ﴿الرُّءْيَا﴾[4] و﴿رُءْيَاكَ﴾[5] و﴿رُءْيَـيَ﴾[6] كان لكَ فيها ثلاثةُ أوجُه:

أحدُها: إبدالُ الهمزة واواً في الجميع والإظهارُ نظراً إلَى الأصل؛ فإنَّ الأصلَ همزة، وفيه مخالَفةٌ للرسم لأنَّها رُسِمَتْ بغير واو.[7]

الثاني: الإدغامُ نظراً إلَى اللفظ؛ لأنَّه متَى اجتمعتِ الياءُ والواوُ وسُبِقَتْ إحداهما بالسكون وجَب القلبُ والإدغام، نحو: مَرْمِيّ، اسمُ مفعول من

(١) مريم ٧٤.

(٢) البلد ٢٠، الهُمزة ٨.

(٣) شرح الهداية للمهدويّ ١/ ٦٩. وتصحَّفتْ «بالتحقيق» في النُّسخ الثلاث إلىٰ: «بالتخفيف»، والتصويبُ من شرح الهداية.

(٤) الإسراء ٦٠ وغيرها.

(٥) يوسف ٥.

(٦) يوسف ٤٣، ١٠٠.

(٧) سبَق التعليق علىٰ اغتفار مخالَفة الرسم في هذا ونحوه في المسألة الأُولىٰ ص١٠٤٩.

رَمَىٰ .[1]

الثالث : ﴿ الرُّيَا ﴾ و﴿ رُيَاكَ ﴾ و﴿ رُيَـٰيَ ﴾ بحذف الهمزة وصورتِها لفظاً وخطّاً، فيُلفَظُ بعد الراء بياءٍ مخفَّفة، وذلك اتِّباعٌ للرسم، وقد تقدَّم ما في ذلك .[2]

وقد جزَم بعضُهم بالإظهار في هذه الألفاظِ مع تجويزه الوجهَين في ﴿ رِءْيًا ﴾ والوجهُ في الفَرْق أنَّ داعيَ الإدغام في المِثلَين أقوىٰ منه في المتقاربَين .

المسألةُ الثالثة

إذا وقفتَ علىٰ المجزوم وما حُمل عليه، نحو : ﴿ هَيِّئْ ﴾[3] و﴿ نَبِّئْ ﴾[4] و﴿ اقْرَأْ ﴾[5] و﴿ يَشَأْ ﴾[6]، كان لكَ فيه وجهان :

أحدهما : إبدالُ الهمزة حرفَ مدٍّ مجانِس لحركةِ ما قبلها .

والثاني : التحقيقُ؛ لِما تقدَّم من استثنائه ذلك في تخفيف الهمز المفرَد[7]

---

(١) وأصله : مَرْمُويٌ .

(٢) لا يُقرأ بهذا الوجه لخروجه عمَّا ذكَره الشاطبيُّ .

(٣) الكهف ١٠ .

(٤) الحِجْر ٤٩ .

(٥) الإسراء ١٤، العَلَق ١، ٣ .

(٦) النساء ١٣٣ وغيرها .

(٧) لا يُقرأ بهذا الوجه لخروجه عمَّا ذكَره الشاطبيُّ .

وكان أبوبكر ابنُ مجاهد يختار ذلك [١٦٧/ ب] لحمزة ، وكان أبو الطيِّب[١] يأخذُ به لهشام لِما تقدَّم عن أبي عمرو[٢] ، لكنَّ المشهورَ عن حمزةَ وهشامٍ تخفيفُ ذلك ، ولم يَلتفتا للعلَّة التي ذُكِرَتْ عن أبي عمرٍو من طريق السُّوسيّ .[٣]

المسألةُ الرابعة

إذا وقفتَ علىٰ الهمز المتحرِّك الساكنُ ما قبله ، نحو : ﴿تَجْـَٔرُونَ﴾[٤] ، و﴿يَسْـَٔمُونَ﴾[٥] ، و﴿يَسْـَٔلُونَ﴾[٦] كان لكَ وجهٌ واحد ، وهو نقلُ حركةِ الهمزة إلىٰ الساكن قبلها وحذفُها جَرْياً علىٰ القاعدة المتقدِّمة ، ولا يجوزُ الوقفُ بتسهيلها بينها وبين الألف ؛ لأنَّ الألفَ لا تكونُ إلّا بعد متحرِّك ، ولا يجوزُ أيضاً الوقفُ علَى اتِّباع الرسم فيحذفُها من غير نقلٍ ؛ لِما يؤدِّي إليه من تغيير المعنىٰ ، ومن هذا النوع : ﴿يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنبَائِكُمْ﴾[٧] وحكمُه حكمُ أخواتِه إلّا أنَّه رُسم بالألف[٨] ، فالوقفُ عليه مخالِفٌ للرسم إذ لا يُمكنُ متابَعةُ الرسم

---

(١) هو أبوالطيِّب ابن غَلبون ، تقدَّمت ترجمته ص ٣٣٤ ، عند شرح البيت ١٠٢ .

(٢) ذكَر ذلك أبوعبد الله الفاسيّ في اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٥/ ب .

(٣) ذُكرتْ هذه العلَّةُ عند شرح البيتَين ٢١٧ ، ٢١٨ ، ص ٨٤٧ .

(٤) النحل ٥٣ .

(٥) فصِّلتْ ٣٨ .

(٦) البقرة ٢٧٣ وغيرها .

(٧) الأحزاب ٢٠ .

(٨) الذي عليه العمل في رسم المصاحف كتابتُها : ﴿يَسْـَٔلُونَ﴾ محذوفة الألف . انظر=

فيه؛ لأنَّ الألفَ لا تقعُ إلّا بعد متحرِّك.

المسألةُ الخامسة

إذا وقفتَ علىٰ ﴿ٱلۡخَبۡءَ﴾ من قوله تعالىٰ: ﴿يُخۡرِجُ ٱلۡخَبۡءَ﴾[1] كان لكَ فيه وجهان:

أحدُهما: نقلُ حركة الهمزة علَى الباء ثمَّ تُسكِّنها للوقف.

الثاني: حذفُ الهمزة ابتداءً من غير نقلٍ اتِّباعاً للخطِّ، فالباءُ ساكنةٌ وقفاً كما كانت ساكنةً وصلاً، فيتَّحدُ اللفظُ مع اختلاف التقدير، فإنَّك في الوجه الأوَّلِ سكَّنتَ الباءَ بعد تحريكِكَ إيَّاها بحركة النقل، وفي الثاني لم تحرِّكْها بل حذفتَ الهمزةَ وتركتَ الباءَ علىٰ حالها من السكون، ولا رَوْمَ ولا إشمامَ فيه لأنَّه منصوب.

المسألةُ السادسة

الوقفُ علىٰ ﴿جُزۡءٌ﴾ من قوله تعالىٰ: ﴿لِكُلِّ بَابٖ مِّنۡهُمۡ جُزۡءٞ مَّقۡسُومٌ﴾[2]، وحكمُه حكمُ ﴿ٱلۡخَبۡءَ﴾[3] من الوجهَين المتقدِّمَين، فيكونُ اللفظُ واحداً والتقديرُ مختلفاً أيضاً، إلّا أنَّه يترتَّبُ علَى الوجهَين فائدةٌ حسنة، وذلك أنَّك

= مصحف المدينة النبويَّة: سورةَ الأحزاب آية ٢٠.

(١) النمل ٢٥.

(٢) الحِجْر ٤٤.

(٣) النمل ٢٥.

إذا قدَّرتَ الوقفَ علىٰ وجه النقل جاز لكَ رَوْمُه وإشمامُه لأنَّه مرفوع، وإذا قدَّرتَ الوقفَ عليه علىٰ وجه الحذف من غير نقلٍ لم يكن رَوْمٌ ولا إشمام؛ لأنَّ الهمزةَ حُذفتْ مع حركتها، وحينئذٍ يختلفُ اللفظُ باختلاف التقدير.

المسألةُ السابعة

إذا وُقِف علىٰ ﴿جُزْءًا﴾ المنصوب من قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ اجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا﴾[1] كان لكَ وجهٌ واحد، وهو نقلُ الهمزةِ إلىٰ الزاي وإبدالُ التنوين ألفاً، ولا يجوزُ التسهيلُ بينَ بينَ؛ لأنَّ الألفَ لا تكونُ بعد ساكن، ولا يجوزُ الوقفُ باعتبار الخطِّ؛ لأنَّكَ لو وقفتَ باعتبار الخطِّ لحذفتَ الهمزةَ، ومتىٰ حُذفتِ الهمزةُ لَزِمَ حذفُ الألف المبدَلَةِ من التنوين تبَعاً لها، فيؤدِّي إلىٰ محذورَين:

أحدهما: أنَّه يكون كالوقف علَى المنصوب المنوَّن دون ألف، وليس ذلك من مذهب القرّاء.

الثاني: أنَّك لَمَّا رُمتَ موافقةَ الخطِّ أدَّاكَ ذلك إلىٰ مخالفتِه.

المسألةُ [١٦٨/أ] الثامنة

إذا وقفتَ علىٰ ﴿هُزُوًا﴾ من قوله تعالىٰ: ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا﴾[2] ﴿إِن يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا﴾[3]، وعلىٰ ﴿كُفُوًا﴾ من قوله تعالىٰ: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ

---

(١) البقرة ٢٦٠.

(٢) البقرة ٦٧.

(٣) الفرقان ٤١.

كُفُوًا ﴾[1]، كان لكَ فيهما وجهان :

أحدهما : ما تقدَّم في ﴿ جُزْءًا ﴾ .

والثاني : إبدالُ الهمزة فيهما واواً وبعدها ألفٌ بدلٌ من التنوين، وهذا الوجهُ اختاره جماعة، ولذلك أفرَده الناظمُ في سورة البقرة عند قوله :[2]

. . . . وَهُزُؤًا وَكُفُؤًا فِي السَّوَاكِنِ فُصِّلَا

وَضُمَّ لِبَاقِيهِمْ وَحَمْزَةُ وَقْفُهُ بِوَاوٍ . . . .

البيت .

ووجهُ الإبدال : إمَّا إبدالُ الهمزة واواً لأنَّها مفتوحةٌ بعد ضمَّة ثمَّ سُكِّن الوسطُ فيكونُ الإبدالُ سائغاً، وإمَّا لأنَّه تَوهَّم بقاءَ الضمِّ فأبدَل مراعاةً لذلك .

فإن قلتَ : لِم جاز قلبُ همزةِ هذَين الحرفَين واواً دون همزة ﴿ جُزْءًا ﴾ ولا فَرْقَ بينهما ؟

والجوابُ : أنَّ الفَرْقَ بينهما الرسمُ ؛ فإنَّ الرسمَ فيه ﴿ هُزْؤًا ﴾ و﴿ كُفْؤًا ﴾ بالواو دون ﴿ جُزْءًا ﴾ فإنَّه لم يُكتَب بواو، وسيأتي لهذا مزيدُ بيان، واختار بعضُهم اتِّباعَ الرسم لأنَّ النقلَ إلى ما سكونُه عارض ضعيفٌ، فإنَّ الأصلَ في الزاي والفاءِ الضمُّ، والسكونُ عارض . وما قاله غيرُ لازم ؛ لأنَّا لا نُسَلِّمُ أنَّ الأصلَ الضمُّ بل هذه لغةٌ مستقِلَّة، ولئن سَلَّمْنا ذلك فالنقلُ جائزٌ لمراعاة اللفظ

(١) الإخلاص ٤ .

(٢) البيتان ٤٦٠، ٤٦١ .

والنظرِ إليه كما في الإدغام وغيرِه .

قال المهدويُّ رحمه الله : « فأمَّا ﴿ هُزُوًا ﴾[1] و﴿ كُفُوًا ﴾[2] فالأحسنُ فيهما النقلُ كما نُقل في ﴿ جُزْءًا ﴾[3] كما تقدَّم من أصل الهمزةِ المتحرِّكة بعد الساكن السالم، فتقول : هُزَا وكُفَا » قال : « وقد أخَذ له قومٌ بالإبدال في ﴿ هُزُوًا ﴾ و﴿ كُفُوًا ﴾ وبالنقل في ﴿ جُزْءًا ﴾ ، واحتجُّوا بأنَّ ﴿ هُزُوًا ﴾ و﴿ كُفُوًا ﴾ كُتبا بالواو و﴿ جُزْءًا ﴾ كُتب بغير الواو فأرادوا اتِّباعَ الخطِّ » قال : « وهذا الذي ذهَبوا إليه لا يَلزَم ؛ لأنَّا لو اتَّبعنا الخطَّ في الوقف لوقَفنا علَى ﴿ الْمَلَؤُا ﴾[4] في مواضعَ بالواو فقُلنا : ﴿ الْمَلَوْا ﴾ ، وفي مواضعَ بالألف فقُلنا : ﴿ الْمَلَا ﴾[5] ، وكذلك[6] كنَّا نَقِفُ علىٰ ﴿ تَفْتَؤُا ﴾[7] : ﴿ تَفْتَوْا ﴾ ، وهذا لا يُراعىٰ في الوقف » اهـ .[8]

---

(١) البقرة ٦٧ ، الفرقان ٤١ .

(٢) الإخلاص ٤ .

(٣) البقرة ٢٦٠ .

(٤) المؤمنون ٢٤ ، النمل ٢٩ ، ٣٢ ، ٣٨ .

(٥) الأعراف ٦٠ وغيرها .

(٦) تصحَّفتْ في (ص) إلىٰ : ولذلك .

(٧) يوسف ٨٥ . وتصحَّفتْ في (ت) و(م) إلىٰ : « هنا » ، وسقطتْ من (ص) والتصويب من شرح الهداية للمهدويّ ١/ ٦٨ .

(٨) شرح الهداية للمهدويّ ١/ ٦٨ بتصرُّف .

قلتُ: ما ذكَره من أنَّه يَلزمُنا الوقوفُ بـ﴿الْمَلَوْاْ﴾ و﴿تَفْتَوْاْ﴾ لا محذورَ فيه، وقد نَصُّوا علىٰ الوقوف في﴿تَفْتَؤُاْ﴾: ﴿تَفْتَوْاْ﴾ بالواو، فما أَلْزَمَ به المهدويُّ ملتزَمٌ عند هؤلاء إذ لا محذورَ فيه.

واعلم أنَّ هذا من خصوصيَّة الهمز، أمَّا غير المهموز فلا يجوز اتِّباعُ الخطِّ فيه باتِّفاقٍ، نحو: ﴿الصَّلَوٰةَ﴾[1] و﴿الزَّكَوٰةَ﴾[2] ﴿وَمَنَوٰةَ﴾[3] و﴿كَمِشْكَوٰةٍ﴾[4] و﴿الرِّبَوٰاْ﴾[5] بل يؤتىٰ بالألف.

قال[6]: «ووجهٌ آخَرُ وهو أنَّ ﴿هُزُوًا﴾ و﴿كُفُوًا﴾ لم يُكتبا في المصحف علىٰ قراءة حمزة، وإنَّما كُتبا علىٰ قراءة من يَضُمُّ الزايَ والفاءَ؛ لأنَّ الهمزةَ إنَّما تُصوَّرُ علىٰ ما يؤولُ إليه حكمُها في التخفيف، ولو كُتبتا علىٰ قراءة حمزة لكُتبتا بغير واو كما كُتب ﴿جُزْءًا﴾، فعلىٰ هذا لا يَلزمُ ما احتجُّوا به من خطِّ المصحف غير أنَّ الوقفَ بالواو فيهما جائزٌ [١٦٨/ ب] من جهة ورودِ الرواية لا من جهة

(١) البقرة ٣ وغيرها.

(٢) البقرة ٤٣ وغيرها.

(٣) النجم ٢٠.

(٤) النور ٣٥.

(٥) البقرة ٢٧٥ وغيرها.

(٦) القائل هو أبوالعبّاس المهدويّ في شرح الهداية ١/ ٦٩.

القياس » .[١]

قلتُ : ورودُ الروايةُ به مُقَوٍّ للعمل به ، وما ذكَره من أنَّه كان يَلزمُ أن يُكتبا علىٰ قراءة حمزةَ بغير واوٍ فغيرُ لازم ؛ لأنَّهما بالواو علىٰ قراءته للوجهَين المتقدِّمَين ، وهُما : تقديرُ الإبدال قبل الإسكان ، أوتوهُّمُ الضمِّ في الزاي والفاء وقد تقدَّم شرحُ ذلك كلِّه .

المسألةُ التاسعة

إذا وقفتَ علَى الهمز المتحرِّك بعد ساكن هو حرفُ لِينٍ أصليٌّ ، نحو : ﴿ كَهَيْـَٔةِ ﴾[٢] و﴿ سَوْءٍ ﴾[٣] جاز لكَ وجهان :

أحدهما : نقلُ الحركة إلىٰ حرف اللِّين .

والثاني : إدغامُ حرف اللِّين في الهمز بعد إبداله حرفاً مجانِساً لِما قبله إجراءً للأصليِّ مُجرَى الزائد ، ولا يجوزُ التسهيلُ بينَ بينَ ؛ لأنَّ الألفَ وما قَرُبَ منها لا تقعُ بعد ساكن ، ولا يجوزُ الوقفُ باتِّباع الخطِّ فتحذَفُ الهمزة أيضاً من غير نقل ؛ إذ تاءُ التأنيث لا تقعُ إلّا بعد متحرِّك .[٤]

---

(١) شرح الهداية للمهدويّ ١/ ٦٩ بتصرُّف . وانظر : النشر ١/ ٤٨٢ ، ٤٨٣ .

(٢) آل عمران ٤٩ ، المائدة ١١٠ .

(٣) مريم ٢٨ وغيرها .

(٤) إلّا أن يكون الساكن ألفاً نحو : ﴿ الصَّلَوٰة ﴾ و﴿ الزَّكَوٰة ﴾ .

المسألةُ العاشرة

إذا وقفتَ علَى ﴿الْمَوْءُدَةُ﴾[1] جاز لكَ فيها أربعةُ أوجُه :

أحدُها : ﴿الْمَوُودَةُ﴾ بنقل حركة الهمزة إلَى الواو ، فتَلفِظُ بواو مضمومة بعدها واوٌ ساكنة ، وفيه ثِقَل .

الثاني : الإبدالُ والإدغام ، فتَلفِظُ : [﴿الْمَوُّدَةُ﴾][2] بواو مشدَّدة بعدها واوٌ ساكنة ، وهي أثقلُ ممَّا قبلها .

الثالث : حذفُ الهمزة والواوِ بعدها اتِّباعاً للرسم ، فتَلفِظُ بها : [﴿الْمَوْدَةُ﴾][3] بوَزْنِ « الْمَوْزَة » ، وفيه ضعفٌ وهو حذفُ حرفَين أحدُهما أصليٌّ وهو الهمز . قال[4] : « ولذلك تُرك العملُ به » .[5]

قلتُ : ليس بمتروك ، وقد رواه غيرُ واحد .[6]

---

(١) التكوير ٨ .

(٢) زيادة للإيضاح .

(٣) زيادة للإيضاح .

(٤) القائل هو أبوعبد الله الفاسيّ في اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٧/أ .

(٥) اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٧/أ .

(٦) لا يُقرأ بهذا الوجه لخروجه عمَّا ذكَره الشاطبيُّ .

الرابع: التسهيلُ، أي تسهَّل بين الهمزة والواو، وفيه ضعفٌ لأنَّه يؤدِّي إلىٰ شِبْه الجمعِ بين الساكنَين.[1]

وأُجيبَ بأنَّ المسهَّلةَ وإن قَرُبَتْ من الساكن فإنَّها بِزِنَةِ المتحرِّكة، بدليل قيامِها مقامَها في وزن الشِّعْر بها.

قلتُ: فإذا تبيَّن أنَّ الوقوفَ علىٰ هذا الحرف بجميع أوجهِه ضعيفٌ فالوجهُ الوقوفُ بالتحقيق.[2]

المسألةُ الحاديةَ عشْرةَ

إذا وقفتَ علىٰ ﴿مَوْئِلًا﴾[3] كان لكَ فيه أربعةُ أوجُه:

أحدُها: نقلُ حركةِ الهمزة إلىٰ الواو، فتَلفِظُ: [مَوِلَا][4] بواو مكسورة بعدها لامُ ألف.

الثاني: إبدالُ الهمزة واواً وإدغامُ الواو فيها إجراءً للأصليِّ مُجرَى الزائد، فتَلفِظُ: [مَوِّلَا][5] بواو مشدَّدة.

---

(١) لا يُقرأ بهذا الوجه لخروجه عمَّا ذكَره الشاطبيُّ.

(٢) المقروء به من طريق الشاطبيَّة في الوقف علىٰ ﴿الْمَوْءُودَةُ﴾ هو الوجهان الأوَّلان، انظر البدور الزاهرة ص ٣٣٨.

(٣) الكهف ٥٨.

(٤) زيادة للإيضاح.

(٥) زيادة للإيضاح.

الثالث: تسهيلُها بينها وبين الياء، ولا يُبالىٰ بالجمع بما هو شبيهٌ بالساكنَين لأنَّ المسهَّلةَ بِزِنَةِ المحقَّقة، وقد تقدَّم تحقيقُه. [1]

الرابع: إبدالُ الهمزة ياءً محضة مكسورةً؛ اتِّباعاً للرسم. [2]

المسألةُ الثانيةَ عشْرةَ

إذا وقفتَ علىٰ ﴿شَيْءٍ﴾[3] و﴿السَّوْءِ﴾[4] كان لكَ فيهما خمسةُ أوجُه:

أحدها: النقلُ إلَى الساكن وحذفُ الهمزة ثمَّ تسكينُها سكوناً محضاً.

الثاني: النقلُ مع الرَّوْم.

الثالثُ: إبدالُها [١٦٩/ أ] ياءً في ﴿شَيْءٍ﴾ وواواً في ﴿السَّوْءِ﴾، وإدغامُ ما قبلها فيها، ثمَّ تسكينُها سكوناً محضاً.

الرابع: الإدغام المذكور مع الرَّوْم.

الخامس: حذفُ الهمزة من الحرفَين حذفاً أوَّليّاً من غير نقل، والياءُ ساكنةٌ بنَفْسِها فلا رَوْمَ ألْبَتَّةَ. [5]

---

(١) لا يُقرأ بهذا الوجه لخروجه عمَّا ذكَره الشاطبيُّ.

(٢) لا يُقرأ بهذا الوجه لخروجه عمَّا ذكَره الشاطبيُّ.

(٣) البقرة ٢٠ وغيرها.

(٤) التوبة ٩٨.

(٥) فيتَّحدُ اللفظُ ـ حينئذٍ ـ مع الوجه الأوَّل ويَختلفُ التوجيه.

وأمَّا الإشمامُ فلم يتأتَّ هنا لكون الحرفَين مجرورَين .

المسألةُ الثالثةَ عشْرةَ

إذا وقفتَ علىٰ الهمز المتحرِّكِ الساكنُ ما قبلَه إذا كان واواً أصليَّة مضموماً ما قبلها، فمن ذلك : ﴿السُّوٓأَىٰ﴾ (١)، ولكَ فيها وجهان :

أحدُهما وهو أجودهما : نقلُ الحركة إلَى الواو، فتَلفِظُ : [السُّوَىٰ] (٢) بواو مفتوحة بعدها ألف .

الثاني : الإبدالُ والإدغامُ جَرْياً بالأصليِّ مُجرَى الزائد، فتَلفِظُ : [السُّوَّىٰ] (٣) بواو مفتوحة مشدَّدةٍ بعدها ألف .

وهذان الوجهان مخالفان للرسم ؛ فإنَّ ﴿السُّوٓأَىٰ﴾ رُسِمَتْ بألفٍ بين الواو والياء، ولا يجوزُ تسهيلُ همزِها بينَ بينَ ؛ لأنَّها تَقْرُبُ من الألف، ولا يَسكنُ ما قبل الألف، وكذلك لا يجوزُ تخفيفُها اتِّباعاً للخطِّ ؛ لأنَّ الألفَ لا تقعُ بعد ساكن، وقد تقدَّم أنَّها رُسِمَتْ بالألف .

المسألةُ الرابعةَ عشْرةَ

إذا وقفتَ علىٰ الهمز المتحرِّك الساكنُ ما قبله إذا كان ياءً أصليَّةً مكسوراً ما

---

(١) الرُّوم ١٠ .

(٢) زيادة للإيضاح .

(٣) زيادة للإيضاح .

قبلها، فمن ذلك: ﴿سِيـَٔتْ﴾[1]، ولكَ فيها وجهان: النقلُ، أو الإبدالُ والإدغام ولا يجوزُ تسهيلُها بينَ بينَ لِما تقدَّم في ﴿السُّوَأَىٰ﴾، ولا الحذفُ من غير نقلٍ اتِّباعاً للخطِّ؛ لأنَّ تاءَ التأنيث المتَّصلةَ بالفعل كالمتَّصلة بالاسم في أنَّهما لا يقعان إلّا بعد فتحة، ما عدا الألف في المتَّصِلة بالأسماء.

ومن ذلك: ﴿وَجِاْيٓءَ﴾[2] و﴿سِيٓءَ﴾[3] ولكَ فيهما وجهان:[4]

أحدهما: النقلُ وحذفُ الهمزة والتسكين، ثمَّ لكَ وجهان: المدُّ والقَصْر، فإن راعيتَ الحركةَ الأصليَّة قَصَرْتَ، وإن لم تُراعِها مَدَدتَّ.

والثاني: الإبدالُ والإدغامُ والتسكين.

[وإن شئتَ حذفتَ الهمزةَ من غير نقل][5] ثمَّ لكَ المدُّ والقَصْرُ؛ لِما تقدَّم من الاعتداد بالحركة وعدمِ الاعتداد بها.[6]

---

(١) الملك ٢٧.

(٢) الزمر ٦٩، الفجر ٢٣.

(٣) هود ٧٧، العنكبوت ٣٣.

(٤) ينقُل المصنِّفُ هذه المسألةَ من اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٧/ ب، والذي فيها هو مجيءُ ثلاثة أوجه في الوقف علىٰ: ﴿وَجِاْيٓءَ﴾ و﴿سِيٓءَ﴾، وقد خلَط السمينُ هنا بين الوجه الثاني والثالث خلطاً عجيباً، وسأحاول تقويم عبارته بقدر المستطاع.

(٥) تكملة لازمة من اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٧/ أ.

(٦) وهذا وجهٌ ثالث، ذكره أبو عبد الله الفاسيُّ في اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٧/ ب، =

المسألةُ الخامسةَ عشْرةَ

في الهمز المتحرِّك بعد الألف والهمزةُ حشوٌ، نحو: ﴿وَنِسَآءَنَا﴾[1]، و﴿أَبْنَآءَنَا﴾[2]، ولكَ فيها وجهان:

أحدُهما: التسهيلُ بينَ بينَ.

الثاني: الحذفُ اتِّباعاً للخطّ.[3]

ونحو: ﴿تَرَٰٓءَا﴾ من قوله تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾[4]، ولكَ فيها أربعةُ أوجُه:

أحدُها: أن تَرُدَّ الألفَ التي كانت حُذفتْ لالتقاء الساكنَين، المنقلِبةَ عن لام الكلمة، وتسهِّلَ الهمزةَ بينَ بينَ، ثمَّ لكَ وجهان: المدُّ والقَصْر؛ لأنَّه صدَق أنَّه حرفُ مدٍّ قبل همزٍ مغيَّر، فالمدُّ نظراً إلىٰ أنَّ التسهيلَ عارضٌ وأنَّ الهمزةَ كالموجودة وهذا الوجهُ أحسنُ لأنَّ الأصلَ أن لا يُعتدَّ بالعارض، والقَصْرُ نظراً إلىٰ زوال نَبْرَةِ الهمزةِ التي كان المدُّ لأَجْلها، وتُميلُ الألفَ لأنَّها منقلِبةٌ عن ياء، ومن مذهب حمزةَ إمالةُ ذوات الياء، ولَمَّا أُميلتِ الألفُ [١٦٩/ ب] أُميلتِ

= فيتَّحدُ اللفظُ ـ حينئذٍ ـ مع الوجه الأوَّل ويَختلفُ التوجيه.

(١) آل عمران ٦١.

(٢) آل عمران ٦١.

(٣) لا يُقرأ بهذا الوجه لخروجه عمَّا ذكَره الشاطبيُّ.

(٤) الشعراء ٦١.

الهمزةُ لأنَّه من ضرورة إمالة الألف، وتمالُ الألفُ التي قبل الهمزة ـ وهي ألفُ «تَفَاعَلَ» ـ إتْباعاً لإمالة الهمزة، ومن ضرورة إمالتِها إمالةُ فتحةِ ما قبلها ـ وهي الراء ـ كذا نقَل أبوطاهرٍ[1] وغيرُه عن حمزة، وهو الوجهُ المختار.

فقد وُجِد في الوقف علىٰ هذا الحرف سبعة[2] أعمال:

أحدُها: رَدُّ الألف التي هي لامُ الكلمة.

الثاني: تسهيلُ الهمزة.

الثالث: جريانُ المدِّ والقَصْر بالاعتبارَين.

الرابع[3]: إمالةُ الألف.

الخامس[4]: إمالةُ الهمزة.

السادس[5]: إمالةُ ألف «تَفَاعَل».

---

(١) تحرَّفتْ في النُّسخ الثلاث إلىٰ: «ابن طاهر»، والصواب ما أثبتُّه، وأبوطاهر هو ابن أبي هاشم كما في النشر ١/ ٤٧٩.

(٢) في النُّسخ الثلاث: «ستة» وهو خطأ كما يتبيَّن من الكلام الآتي.

(٣) في (ت) و(م): «ثالثها» وهو خطأ.

(٤) في (ت) و(م): «رابعها» وهو خطأ.

(٥) في (ت) و(م): «خامسها» وهو خطأ.

السابع[1] : إمالةُ الراء .

الوجهُ الثاني [2] : أن تَقِفَ علىٰ تقدير رَدِّ الألف المحذوفة بألفٍ بعد الراء ممالةً ممدودة، وذلك اتِّباعٌ لخطِّ المصحف ؛ لأنَّ أصلَ الكلمة : تَرَاءَيَ بِزِنَةِ : تَقَاتَلَ من الرؤية ، فتحرَّكَ حرفُ العلَّة ـ وهو الياءُ ـ وانفتَح ما قبله بالشروط المعروفة فقُلبتْ ألفاً ، فصار : تَرَاءَىٰ بألفَين بينهما همزة ، فكان من حقِّ اللفظ أن تُرسَمَ بثلاث ألفات : الأُولىٰ ألف تَفَاعَل ، والثانيةُ صورةُ الهمزة لأنَّ هذه الهمزةَ مآلُها في التسهيل إليها ، أو تسهيلُ مثلِها أن تكون بينها وبين الألف ، والثالثةُ الألفُ المنقلِبةُ عن الياء التي هي لامُ الكلمة ، لكنَّهم كرِهوا توالي ثلاثةِ أمثال في الخطِّ ، فلم يُثبتِوا للهمزة صورةً خطّاً ، ولَمَّا حُذفتِ الهمزةُ التقىٰ بحذفها ألفان . قال أبوعبد الله : « فحُذفتْ إحداهما لِما حُذفتْ له صورةُ الهمزة من كراهة اجتماع الأمثال » انتهىٰ[3] . وفي هذا نظر ؛ إذ بعد حذفِ الهمزة لفظاً لحذفِها خطّاً لم يَبْقَ إلّا مِثلان لا أمثال ، والمِثلان يُغتفَرُ اجتماعُهما .

ثمَّ اختلَفوا في المحذوفة ، فقيل : هي المزيدةُ ـ وهي الأُولىٰ ـ وحذفُ الزائدة أَوْلىٰ من حذف غيرِها ، والباقيةُ هي المنقلِبةُ عن لام الكلمة ، فأصلُها ياءٌ فكان من حقِّها علىٰ هذا أن تُرسَمَ بالياء خطّاً لأنَّ الألفَ كـ : رَمَىٰ ، ولكنَّها رُسِمتْ

---

(١) في (ت) و(م) : « سادسها » ، وفي (ص) : « الوجه الثاني » ، وكلاهما خطأ .

(٢) في (ص) : « الثالث » وهو خطأ .

(٣) اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٧/ ب .

بالألف كما رُسم : ﴿الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾(١) و﴿مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ﴾(٢) بالألف .

وقيل : المحذوفة هي الأُخرىٰ لوقوعها في الطرفِ ، والطرفُ محلُّ التغيير ولأنَّها تَسقطُ لفظاً في الوصل ، وقد عامَلوا في مواضعَ من الكتابة اللفظَ والوصلَ دون الأصل نحو : ﴿أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ﴾(٣) و﴿يُؤْتِ اللَّهُ﴾(٤)﴿وَيَدْعُ الْإِنسَـٰنُ﴾(٥) فإذا وقفتَ علىٰ ما ذُكِرَ من رَدِّ الألف المحذوفةِ وحذفتَ الهمزةَ علىٰ تقدير اتِّباع الرسم التقىٰ ألفان ، فأبقيتَهما ومددتَّ بقدرهما ، واغتُفر ذلك لأنَّه محلُّ وقف ، والوقفُ يُغتفَرُ فيه التقاءُ الساكنَين ، ولكَ أن تمكِّنَ المدَّ لتَفصِلَ بهذا المدِّ بين الألفَين ، فيكون قد لُفِظَ بقدر ثلاث ألفات ، وهذا كما مرَّ لكَ في [١٧٠/ أ] الوقف علَى : ﴿السَّمَاء﴾(٦) و﴿الْمَاء﴾(٧) ونحوهما .

قال أبو عبد الله : «وهذا من أحسن ما حُمل عليه هذا الوجه ، فأمَّا حَمْلُه علىٰ حذف إحدىٰ الألفين فغيرُ سديد ؛ لأنَّه إن حُملَ علىٰ حذف الأُولىٰ وإبقاء الأخيرة

(١) الإسراء ١ .

(٢) القصص ٢٠ ، يس ٢٠ .

(٣) النور ٣١ .

(٤) النساء ١٤٦ .

(٥) الإسراء ١١ .

(٦) البقرة ١٩ وغيرها .

(٧) البقرة ٧٤ وغيرها .

ردَّه ما جاء في هذه الرواية من ذِكْرِ المدِّ، ولا وجهَ لمدِّ الألف الأخيرة» .[1]

قلتُ : ورودُ المدِّ في هذه الرواية ليس حُجَّةً علىٰ الرواية الأُخرىٰ إلّا بمرجِّح من الطُّرُق ، فإن كانت طريقُ روايةِ المدِّ أشهرَ رُجِّحتْ علىٰ هذه وإلّا فلا .

قال : «وإن حُمل علىٰ حذفِ الأخيرة وإبقاءِ الأُولىٰ ممدودةً ـ لمجاوَرة ما كان من الهمز محقَّقاً قبل أن يَعرِضَ له التسهيلُ ـ فغيرُ مرضيٍّ لِما فيه من الإخلال بحذف العين واللام ، وقد قال أبوعليٍّ في قول ابن مجاهد : كان حمزةُ يَقِفُ ﴿تَرَا﴾ يَمُدُّ مَدَّةً بعد الراء : فإن أراد بالمدَّة ألفَ (تَفَاعَل) وأسقَط العَينَ واللامَ فهذا الحذفُ غيرُ مستقيم» .[2]

الوجه الثالث : علىٰ تقدير حذفِ الأخيرة أن لا تَرُدَّها اتِّباعاً للرسم في الوقف ، فتكونُ الهمزةُ علىٰ هذا متطرِّفةً ، فتَقِفُ لهشام بإبدال الهمزةِ ألفاً بعد تقدير سكونها ، وتَقْصُرُ أو تَمُدُّ علىٰ ما مرَّ في قوله :[3]

وَيُبْدِلُهُ مَهْمَا تَطَرَّفَ مِثْلَهُ وَيَقْصُرُ أَوْ يَمْضِي عَلَى الْمَدِّ أَطْوَلَا

قال : «وتُبدلُها لحمزةَ ألفاً مقرَّبةً من الياء علىٰ حسبِ تقريبِ الفتحة التي في الراء من الكسرة ، فيكونُ لفظُها كلفظ الألف الممالةِ التي قبلها ، وتلتقي

---

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٨/أ.

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٨/أ، والحُجّة لأبي عليّ ٥/ ٣٦٠ بتصرُّف.

(٣) البيت ٢٣٩ .

معها فتَقْصرُ أو تَمُدُّ أيضاً علىٰ ما ذُكِرَ لهشام . ويحتملُ أن تكون الرواية[1] المذكورة قبل هذا عن ابن مجاهد علىٰ هذا الوجه إذا أُخذ فيه بالمدِّ»[2] .

الوجه الرابع : ﴿تَرَٰءَا﴾ بإمالة الراء وإبدال الهمزة ياءً، رواه بعضُهم عن حمزة[3]، وهو ضعيفٌ لأنَّه غيرُ موافِق للقياس ولا للرسم . قال : «ووجهُه ـ علىٰ ضعفه ـ أنَّه لَمَّا قرَّب فتحةَ الراء من الكسرة أعطاها حكمَها، فأبدَل الهمزةَ المفتوحة بعدها ياءً ولم يَعتدَّ بالألف حاجزاً»[4] .

المسألةُ السادسةَ عشْرَةَ

المسألةُ بحالها، إلّا أنَّ الهمزةَ فيه متطرِّفة نحو : ﴿السَّمَاءِ﴾[5] و﴿الدُّعَاءِ﴾[6]، ولكَ فيه وجهان :

أحدهما : أن تُبدِلَ الهمزةَ ألفاً وتَقْصُرَ أو تَمُدَّ علىٰ ما قال :[7]

وَيُبْدِلُهُ مَهْمَا تَطَرَّفَ مِثْلَهُ ... وَيَقْصُرُ أَوْ يَمْضِي عَلَى الْمَدِّ أَطْوَلَا

(١) في اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٨/أ : أن تُحمل الرواية .

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٨/أ .

(٣) لا يُقرأ بهذا الوجه لخروجه عمَّا ذكَره الشاطبيُّ .

(٤) اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٨/أ .

(٥) البقرة ١٩ وغيرها .

(٦) آل عمران ٣٨ وغيرها .

(٧) البيت ٢٣٩ .

وقد تقدَّم تفسيرُ ذلك .

الثاني : أن تَحذفَ الهمزة اتِّباعاً للرسم ، ثمَّ لكَ الوجهان من المدِّ والقَصْر والمدُّ أحسن على ما تقدَّم ذِكْرُه في قوله : [١]

وَإِنْ حَرْفُ مَدٍّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ يَجُزْ قَصْرُهُ وَالْمَدُّ مَازَالَ أَعْدَلَا

المسألةُ السابعةَ عشْرةَ

في الوقف على الهمزة المسبوقة بياءٍ أو واوٍ مزيدة ، فإن وقفتَ على نحو : ﴿ خَطِيٓـَٔةً ﴾ [٢] فلَكَ فيها وجهٌ واحد : الإبدالُ والإدغام ، وقد تقدَّم أنَّه لا يجوزُ حَمْلُه [٣] علَى الأصليِّ [٤] في نقل الحركة إليه [٥] ، وإن حُمل الأصليُّ عليه في الإبدال والإدغام ، وتقدَّم الفرقُ أيضاً ، ولا يجوزُ هنا تسهيلُ الهمزة بَيْنَ بَيْنَ لِما تقدَّم عند شرح قوله : [٦]

وَيُدْغِمُ فِيهِ الْوَاوَ وَالْيَاءَ مُبْدِلاً

ولا يجوزُ أيضاً اتِّباعُ الرسم فتُحذف ؛ لأنَّ هاءَ التأنيث لا تقعُ إلّا بعد فتحة .

---

(١) البيت ٢٠٨ من باب الهمزتَين من كلمتَين .

(٢) النساء ١١٢ .

(٣) تحرَّفتْ في النُّسخ الثلاث إلى : حكمه .

(٤) تحرَّفتْ في (ص) و(م) إلى : الأصل . وكذا في (ص) في الموضع الآتي قريباً .

(٥) انظر شرح البيت ٢٥١ ، ص ١٠٢٧ .

(٦) البيت ٢٤٠ ، ص ٩٦٤ .

وإن وقفتَ علىٰ ﴿ قُرُوءٍ ﴾[1] و﴿ النَّسِيءُ ﴾[2] فلَكَ فيهما وجهان :

أحدُهما : الإبدالُ والإدغام ، ثمَّ لكَ في ﴿ قُرُوءٍ ﴾ الرَّوْمُ فقط ، وفي ﴿ النَّسِيءُ ﴾ هو والإشمامُ ؛ لأنَّه مرفوعٌ ـ بخلاف ﴿ قُرُوءٍ ﴾ فإنَّه مجرورٌ ـ فيدخُلُه الرَّوْمُ والإشمام .

والثاني : حذفُ الهمزة اتِّباعاً للرسم ، ولا رَوْمَ ولا إشمامَ حينئذ ، إلّا أنَّ لكَ أن تراعيَ اللفظَ فتَقْصُرَ إذ لا مُوجِبَ للمدِّ ، وأن تراعيَ الأصلَ فتَمُدَّ لأنَّ الهمزةَ كأنَّها موجودة .

وإذا وقفتَ علىٰ نحو ﴿ بَرِيٓـُٔونَ ﴾[3] أبدلتَ وأدغمت ، ولا يجوزُ التسهيلُ بينَ بينَ ـ لِما تقدَّم ـ إلّا علىٰ وجه ضعيف ، ولا يجوزُ أيضاً اتِّباعُ الرسم فتُحذف صورةُ الهمزة لِما يؤدِّي إليه من وقوع واوٍ ساكنة بعد ياء ساكنة .

قال أبو عبد الله : « مرفوعُ واوٍ ساكنة بعدها ياءٌ ساكنة » وأظنَّه تصحيفاً عليه أو غلطاً .[4]

---

(١) البقرة ٢٢٨ .

(٢) التوبة ٣٧ .

(٣) يونس ٤١ .

(٤) الظاهر أنَّه تصحيف وقع في نسخة المصنِّف من اللآلئ الفريدة ؛ فإنَّ العبارة في النسخة التي رجعتُ إليها [وهي نسخة الظاهريَّة لوحة ١٠٨/ ب] هي : « من وقوع واوٍ ساكنة بعد ياء ساكنة » كما ارتضاها السمين ، والله أعلم .

المسألةُ الثامنةَ عشْرَةَ

إذا وقفتَ علىٰ نحو: ﴿لِئَلَّا﴾ من قوله تعالىٰ: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ﴾[1] فلَكَ فيها وجهان:

أحدُهما: التحقيقُ كالجماعة؛ لأنَّها أوّلٌ تقديراً، وهذا قد مضىٰ في قوله:[2]

وَمَا فِيهِ يُلْفَىٰ وَاسِطاً بِزَوَائِدِ

الثاني: التخفيفُ اعتداداً بما اتَّصل بالهمزة، وتخفيفُها بأن تُبدِلَها ياءً محضةً لأنَّها مفتوحةٌ بعد كسرة، ولا تُسهِّل بَيْنَ بَيْنَ لِما يَلزَمُ من وقوع ما يُشبِهُ الألفَ بعد كسرة، وقد تقدَّم تقريرُه.

وفي إبدالها ياءً موافَقَةٌ للرسم، فاختلَف التقديرُ واللفظ واحد.

المسألةُ التاسعةَ عشْرَةَ

إذا وقفتَ علىٰ نحو: ﴿قُرِئَ﴾[3] و﴿اسْتُهْزِئَ﴾[4] جاز لكَ وجهان:

أحدهما: إبدالُ الهمزة ياءً لكونها مفتوحةً بعد كسرة، ثمَّ تسكِّنُها لأَجْلِ الوقف.

---

(١) الحديد ٢٩.

(٢) البيت ٢٤٨.

(٣) الأعراف ٢٠٤، الانشقاق ٢١.

(٤) الأنعام ١٠.

الثاني: أن تُسكنَ الهمزة للوقف، فتقعُ همزةٌ ساكنة بعد كسرة، فتُقلَبُ حرفاً يجانِسُ حركةَ ما قبلها ـ وهو الياءُ أيضاً ـ فيتَّحدُ اللفظُ أيضاً ويختلِفُ التقدير.

المسألةُ الموفِيَةُ عشرين

الهمزةُ المفتوحة بعد ضمٍّ نحو: ﴿يُؤَاخِذُ﴾[1] و﴿يُؤَيِّدُ﴾[2] فإذا وقفتَ عليها إن شئتَ قلتَ: اتَّبعتُ الرسمَ فأبدلتُ الهمزةَ واواً، وإن شئتَ قلتَ: أبدلتُها واواً لوقوعها مفتوحةً بعد ضمّ، فاللفظُ واحدٌ والتقديرُ مختلِف، وهذا ظاهر.

المسألةُ الحاديةُ والعشرون

إذا وقفتَ علىٰ مفتوحةٍ بعد مفتوح نحو: (سَأَلْتُ)[3] و﴿رَأَيْتَ﴾[4] كان لكَ فيها وجهان:

أحدُهما: التسهيلُ بَيْنَ بَيْنَ.

الثاني: إبدالُها ألفاً والمدُّ، وكان هذا المدُّ لالتقاء الساكنَين، يعني ليَفصِلَ

---

(١) النحل ٦١، فاطر ٤٥.

(٢) آل عمران ١٣.

(٣) في نحو: ﴿سَأَلْتُكَ﴾ الكهف ٧٦.

(٤) النساء ٦١ وغيرها.

بينهما فإنَّه يقومُ مقامَ الحركة .[1]

المسألةُ الثانيةُ والعشرون

[١٧١/أ] إذا وقفتَ علىٰ نحو : ﴿ اشْمَأَزَّتْ ﴾[2] ﴿ وَاطْمَأَنُّواْ ﴾[3] كان لكَ ثلاثةُ أوجُه :

[الأوَّل] : التسهيلُ من غير مدّ .

الثاني : [إبدالها ألفاً][4] مع المدِّ لأَجْل التشديد بعدها ؛ فإنَّ المدَّ يَفصِلُ بين ما هو قريبٌ من الساكنَين .[5]

الثالث : حذفُها اتِّباعاً للرسم[6]، والرسمُ قد جاء بالوجهَين، أعني بإثبات

---

(١) لا يُقرأ بهذا الوجه لخروجه عمَّا ذكَره الشاطبيُّ، وأيضاً فإنَّ الوقفَ بهذا الوجه علىٰ ﴿ رَأَيْتَ ﴾ ونحوِه يؤدِّي إلىٰ اجتماع ثلاثة سواكن، وهذا ممنوعٌ باتِّفاق، واللهُ أعلم .

(٢) الزُّمَر ٤٥ .

(٣) يونس ٧ .

(٤) جاء ما بين الحاصرتَين في النُّسخ الثلاث هكذا : « تسهيلها بين بين » وهو سهو بلا شكّ ؛ لأنَّ الهمزة إن سُهِّلتْ فليس ثَمَّةَ حرفُ مدٍّ حتَّىٰ يُمدّ، والصواب ما أثبتُّه كما هو في اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٩/أ، والله أعلم .

(٥) لا يُقرأ بهذا الوجه لخروجه عمَّا ذكَره الشاطبيُّ .

(٦) لا يُقرأ بهذا الوجه لخروجه عمَّا ذكَره الشاطبيُّ .

ألفٍ وعدمِها.[1]

المسألةُ الثالثةُ والعشرون

إذا وقفتَ علىٰ ﴿بُرَءَٰؤُاْ﴾[2] كان لكَ فيها ثلاثةُ أوجُه:

أحدُها: تسهيلُ الهمزة المفتوحة بينها وبين الألف.

الثاني: حذفُها اتِّباعاً للرسم، فتَلفظُ بألف محضة بعد الراء.[3]

الثالث: إبدالُ الهمزة المفتوحة واواً اتِّباعاً [للرسم][4]، فتَلفِظُ بواو بعد الراء[5]. وقد منَع أبو عبد الله أن تكونَ هذه الواوُ صورةً للهمزة الأُولىٰ وجعَلَها صورةً للثانية فقال: «[وقال][6] بعضُهم: إن شئتَ أَبدَلْتَها واواً علىٰ وجه اتِّباع الرسم، والوجهُ ما ذكرتُه؛ لأنَّ الواوَ ليست صورةَ الهمزة المفتوحة، وإنَّما هي

---

(١) الذي عليه العمل في كتابة مصحف المدينة النبويَّة هو كتابتهما بالألف، وقد ذكَر الدانيُّ في المقنع (ص٢٥) أنَّه رأىٰ أكثر مصاحف أهل المدينة والعراق قد اتَّفقتْ علىٰ حذف الألف، وأنَّه رأىٰ في بعضها الألف مثبَتة، وأنَّ إثباتها هو القياس. وذكَر الجزريُّ مثلَه في النشر ١/ ٤٥٤.

(٢) الممتحنة ٤.

(٣) لا يُقرأ بهذا الوجه لخروجه عمَّا ذكَره الشاطبيُّ.

(٤) تكملة لازمة، وهي كذلك في اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٩/أ.

(٥) لا يُقرأ بهذا الوجه لخروجه عمَّا ذكَره الشاطبيُّ.

(٦) تكملة من اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٩/أ.

صورةُ الهمزة المضمومة علىٰ ما رُسم عليه ﴿عُلَمَـٰٓؤُاْ﴾[1] و﴿الضُّعَفَـٰٓؤُاْ﴾[2] ونحوُهما، وألف البناء محذوفة من الجميع، والواوُ صورةٌ للهمزة المضمومة، والألفُ بعدها زائدةٌ للفَصل، تشبيهاً لواوها بواو الجمع، فأمَّا الهمزةُ الأخيرةُ فتُبدَلُ ألفاً بعد تقدير سكونِها، وتُقْصَرُ أو تُمَدُّ علىٰ ما مرَّ، وفي هذا الوجه مخالَفةٌ للرسم.

ويجوزُ أن يُوقَفَ عليها بالتسهيل مصاحِباً للرَّوْم، وأن تُبدَلَ واواً ثمَّ تُسكَّنَ أو يُشارَ إلىٰ حركتها، وهو أحسن، وفي كِلا الوجهَين موافَقةٌ للرسم» انتهىٰ.[3]

قلتُ: ما ذكَره من أنَّ الواوَ صورةُ الهمزة الأخيرة ليس بظاهر؛ فإنَّ القاعدةَ أنَّ الهمزةَ المتطرِّفةَ بعد ساكن لا تَثبُتُ لها صورةٌ خطّاً، فالظاهرُ أنَّ الواوَ صورةُ الأُولىٰ، وأنَّ الألفَ بعدها هي الألفُ التي بعد الهمزة.

وقد تحصَّل في الهمزة الأخيرة ثلاثةُ أوجُه:

أحدُها: إبدالُها ألفاً محضة، ولكَ فيها المدُّ والقَصْر.

الثاني: التسهيلُ بَينَ بَينَ مع الرَّوْم والإشمام، ولم يذكُر أبوعبدالله الإشمامَ بل ذكَر الرَّوْمَ وحدَه[4]، وليس بسديد؛ لأنَّ الحرفَ مرفوعٌ فيدخُلُ فيه الرَّوْمُ

---

(١) الشعراء ١٩٧.

(٢) إبراهيم ٢١، غافر ٤٧.

(٣) اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٩/أ.

(٤) اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٩/أ.

والإشمام.[1]

الثالث: أن تُبدلَ واواً، ثمَّ لكَ تسكينُها والرَّوْم، وهو أحسن، ويجوز الإشمامُ أيضاً، وقد تركه أبوعبد الله أيضاً.

المسألةُ الرابعةُ والعشرون

إذا وقفتَ علىٰ نحو: ﴿بَدَأَ﴾[2] و﴿ذَرَأَ﴾[3] كان لكَ وجهان:

[الأوَّل]: إبدالُها ألفاً بعد تقدير سكونِها بعد فتحة.

الثاني: إبدالُها ألفاً من أوَّل وَهْلَةٍ اتِّباعاً لمرسوم الخطِّ، فيتَّحِدُ اللفظُ ويختلِفُ المُدْرَك.

(١) صحيحٌ أنَّ المرفوع يدخل فيه الرَّومُ والإشمام، ولكن من المعروف أنَّ الإشمام يكون بضمِّ الشفتَين عقِبَ تسكين الحرف، والمفترَضُ في هذا الوجه أنَّ الهمزة المضمومة قد سُهِّلَتْ بينَ بينَ، أي بين الهمزة والواو، ولا يتأتَّىٰ ذلك إلّا مع الرَّوم، وقد شعَر ناسخُ (ت) بعدم صحَّة كلام المصنِّف فعلَّق في الحاشية بقوله: «أمَّا جواز الإشمام مع التسهيل فبعيد؛ لأنَّ الإشمامَ يكون مع السكون، وإذا سكَن أبدلتَه ألفاً» اهـ، فما قاله أبوعبد الله صحيح، ولا وجهَ لاستدراك السمين عليه، والله أعلم.

(٢) العنكبوت ٢٠.

(٣) الأنعام ١٣٦، النحل ١٣. وقد تحرَّف هذا المثال في النُّسخ الثلاث إلىٰ: «وقرأ»، ولم يأت (قَرَأَ) في القرآن غيرَ متَّصل بضمير بحيث تكون همزته متطرِّفةً مفتوحة وقبلها فتحة، انظر: المعجم المفهرس (قرأ). وما أثبتُّه من اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٩/أ.

المسألةُ الخامسةُ والعشرون

إذا سهَّلتَ المضمومةَ بعد ضمَّة، نحو: ﴿رُءُوسَكُمْ﴾[1]، كان لكَ فيها وجهان:

أحدُهما: تسهيلُها بينَ بينَ[2]: بينها وبين الواو، وفيه مخالَفةٌ لرسم المصحف.[3]

والثاني: حذفُها [١٧١/ ب] اتِّباعاً للرسم، فتَلفِظُ بواو ساكنة بعد الراء.

المسألةُ السادسةُ والعشرون

إذا وقفتَ على ﴿امْرُؤٌ﴾[4] كان لكَ فيه ثلاثةُ أوجُه:

أحدُها: أن تُسكِّنَ الهمزةَ، فتَسكُنَ بعد ضمَّة فتُقلَبَ واواً.

الثاني: إبدالُها واواً مضمومة من أوَّل وَهْلَةٍ ثمَّ تُسكِّنها أو تَرُومُ حركتَها.

الثالثُ: تسهيلُها بَيْنَ بَيْنَ مع الرَّوْم.

---

(١) البقرة ١٩٦، الفتح ٢٧.

(٢) سقط «بينَ بين» من (ت) و(م)، ولا يؤثِّر ذلك على معنَى الجملة.

(٣) في (ص): «مخالَفة الرسم»، ومؤدَّىٰ ما في النُّسخ واحد، ومعنىٰ مخالفة الرسم ـ هنا ـ أي مخالفة ما رُوي عن حمزةَ من أنَّه كان يَتَّبعُ رسمَ المصحف في الوقف علَى الهمزات؛ إذ ليس للهمزة في كلمة: ﴿رُءُوسَكُمْ﴾ صورةٌ في الخَطِّ القديم، واللهُ أعلم.

(٤) النساء ١٧٦.

وفي كلٍّ ذلك موافَقةٌ لرسم المصحف الكريم .

المسألةُ السابعةُ والعشرون

إذا وقفتَ علىٰ المضمومة بعد فتحة نحو : ﴿رَؤُفٌ﴾[1] كان لكَ وجهان : تسهيلُها بينَ بينَ ، وإبدالُها واواً اتِّباعاً للرسم[2] ، وفيه ثِقَل ؛ لأنَّك تَلفِظُ بواو مضمومة بعدها واوٌ ساكنة .[3]

المسألةُ الثامنةُ والعشرون

---

(١) البقرة ٢٠٧ وغيرها . ويقرأها حمزة : ﴿رَؤُفٌ﴾ من غير واو بعد الهمزة المضمومة في كلِّ القرآن . انظر : التيسير ص ٧٧ .

(٢) لا يُقرأ بهذا الوجه لخروجه عمَّا ذكَره الشاطبيُّ . وانظر الوافي في شرح الشاطبيَّة للشيخ عبد الفتَّاح القاضي ص ١١٩ .

(٣) تقدَّم ـ في الهامش قبل السابق ـ أنَّ حمزةَ يقرأها : ﴿رَؤُفٌ﴾ من غير واو بعد الهمزة المضمومة ، فقول السمين : « لأنَّك تَلفِظُ بواو مضمومة بعدها واوٌ ساكنة » سهو ، وقد تنبَّه لذلك ناسخُ (ت) فعلَّق في الحاشية بقوله : « قوله : بعدها واو . ليس بجيِّد ؛ لأنَّه ليس بعد الهمزة واوٌ في قراءته ، بلِ الواوُ صورةُ الهمزة » اهـ . وعليه فلا ثِقلَ في الوقف علىٰ ﴿رَؤُفٌ﴾ بإبدال الهمزة واواً ؛ لأنَّ اللفظَ يكون بواو مضمومة بعدها فاءٌ ساكنة . وقد جوَّز أبو عبد الله الوقفَ بهذَين الوجهَين علىٰ ﴿رَؤُفٌ﴾ من غير أن يذكُرَ ثقلاً في اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٩ / أ ، ولو مَثَّل السمينُ بنحو قوله تعالىٰ : ﴿يَئُوسًا﴾[3] علىٰ وجه إبدال الهمزة واواً مضمومةً لصحَّ كلامُه في وجود الثِّقَل لاجتماع شِبه ثلاث واوات ، والله أعلم .

إذا وقفتَ علىٰ نحو : ﴿ يَبْدَؤُاْ ﴾(١) ﴿ وَيَدْرَؤُاْ ﴾(٢) كان لكَ [أربعةُ](٣) أوجُه :

أحدُها : إبدالُها ألفاً لأنَّها سكنتْ بعد فتحة ، إلّا أنَّ في هذا الوجه مخالَفةً للرسم .

الثاني : تسهيلُها بينَ بينَ(٤) : بينها وبين الواو ، مع الرَّوْم والإشمام .(٥)

الثالث : أن يُقَدَّرَ إبدالُها واواً مضمومة ، ساكنةً [في الوقف] .(٦)

الرابع : كذلك ، إلّا أنَّها يدخُلها الرَّوْمُ والإشمام .

المسألةُ التاسعةُ والعشرون

إذا وقفتَ علىٰ المضمومة بعد كسرة نحو : ﴿ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾(٧) و﴿ مُتَّكِئُونَ ﴾(٨)

---

(١) يونس ٤ وغيرها .

(٢) النور ٨ .

(٣) زيادة للإيضاح .

(٤) سقط « بينَ بين » من (ت) و(م)، ولا يؤثِّر ذلك علىٰ معنىٰ الجملة .

(٥) سبَق التعليقُ (ص١٠٧٥) في آخِر المسألة الثالثة والعشرين علىٰ عدم صحَّة مجيء الإشمام مع التسهيل ، وإنَّما يأتي معه الرَّومُ فقط ، والله أعلم .

(٦) تكملة لازمة ، كما في اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٩/ ب .

(٧) البقرة ١٤ .

(٨) يسٓ ٥٦ .

كان لكَ فيها ستَّةُ أوجُه، وهي :

١ ـ التسهيلُ بين الهمزة والواو.

٢ ـ وإبدالُ الهمزة ياءً.[1]

٣ ـ والتسهيلُ بين الهمزة والياء.[2]

٤ ـ وحذفُ الهمزة بعد نقل حركتها.[3]

٥ ـ وحذفُها من غير نقل.[4]

٦ ـ وإبدال الهمزة واواً.[5]

فهذه ستَّةٌ قد تقدَّم شرحُها والبحثُ عنها عند شرح قوله :[6]

وَالَاخْفَشُ بَعْدَ الْكَسْرِ ذَا الضَّمِّ أَبْدَلَا

إلى قوله :[7]

وَمُسْتَهْزِءُونَ الْحَذْفُ فِيهِ وَنَحْوِهِ

---

(١) فيقف : مُسْتَهْزِيُون.

(٢) لا يُقرأ بهذا الوجه لخروجه عمَّا ذكَره الشاطبيُّ.

(٣) فيقف : مُسْتَهْزُون.

(٤) فيقف : مُسْتَهْزِوْن، وتقدَّم أنَّه لا يصحُّ لغةً ولا قراءةً عند شرح البيت ٢٤٧ ص ١٠٠١.

(٥) فيقف : مُسْتَهْزِوُون. ولا يُقرأ بهذا الوجه لخروجه عمَّا ذكَره الشاطبيُّ.

(٦) البيت ٢٤٥.

(٧) البيت ٢٤٧.

المسألةُ الموفِيَةُ ثلاثين

إذا وقفتَ علىٰ : ﴿يُبْدِئُ﴾[1] و﴿تُبَوِّئُ﴾[2] كان لكَ فيهما [خمسةُ][3] أوجُه :

أحدُها : إبدالُ الهمزة ياءً بعد تقدير سكونها ، وهذا موافِقٌ للرسم .

الثاني : تسهيلُها بينها وبين الواو مع الرَّوْم ، فيوافِقُ مذهبَ سيبويهِ في تسهيل المضمومة بعد الكسر .

الثالث : تسهيلُها بين الهمزة والياء[4] ، فيوافِقُ قولَ الأخفش المتقدِّم في قوله :[5]

. . . . كَالْيَا وَكَالْوَاوِ أَعْضَلَا

الرابع : أن تبدلَها ياءً مضمومة ثمَّ تُسكنها .

الخامس : كذلك ، إلَّا أنَّكَ تَرُومُ الحركة .

المسألة الحاديةُ والثلاثون

إذا وقفتَ علىٰ المكسورة بعد فتحة نحو : ﴿بَئِيسٍ﴾ من قوله تعالىٰ :

---

(١) العنكبوت ١٩ وغيرها .

(٢) آل عمران ١٢١ .

(٣) زيادة للإيضاح .

(٤) لا يُقرأ بهذا الوجه لخروجه عمَّا ذكَره الشاطبيُّ .

(٥) البيت ٢٤٦ .

﴿بِعَذَابٍ بَئِيسٍ﴾[1] كان لكَ فيها وجهان :

أحدُهما : تسهيلُها بينها وبين الياء .

الثاني : إبدالُها ياءً محضة[2]، وفيه ثِقَل لأنَّك تَلفِظُ بياء مكسورة بعدها ياءٌ ساكنة .

وإذا وقفتَ على ﴿ مَلْجَإٍ﴾ من قوله تعالى : ﴿مَا لَكُم مِّن مَّلْجَإٍ يَوْمَئِذٍ﴾[3] كان لكَ فيه ثلاثةُ أوجُه :

[الأوَّل] : تسهيلُها بين الهمزة والياء مع الرَّوْم ، وفي هذا مخالَفةٌ للرسم .

الثاني : إبدالُها ألفاً من أوَّل وَهْلَةٍ [١٧٢/ أ] اتِّباعاً للرسم .

الثالث : إبدالُها ألفاً بعد تقدير إسكانها ، فيتَّحدُ اللفظُ بالوجهَين ويختلِفُ المُدْرَك .

المسألةُ الثانيةُ والثلاثون

إذا وقفتَ على المكسورة بعد مكسور نحو : ﴿خَٰسِـِٔينَ﴾[4] كان لكَ فيها ثلاثةُ أوجُه :

---

(١) الأعراف ١٦٥ .

(٢) لا يُقرأ بهذا الوجه لخروجه عمَّا ذكَره الشاطبيُّ .

(٣) الشورى ٤٧ .

(٤) البقرة ٦٥ ، الأعراف ١٦٦ .

أحدُها : تسهيلُها بين الهمزة والياء .

الثاني : حذفُها اعتباراً بالرسم ، فتقول : ﴿ خَـٰسِين ﴾ كـ : عَالِين .

الثالث : إبدالُ الهمزة ياءً [1] ، فيجتمعُ ياءان فتُحذفُ إحداهما[2] ، وهلِ المحذوفةُ ياءُ الجمع والباقي صورةُ الهمزة [3] ، أو المحذوفةُ صورةُ الهمزة والباقي ياءُ الجمع ؟ وهذا أَوْلىٰ لأنَّها تدلُّ علىٰ معنىً . [4]

المسألةُ الثالثةُ والثلاثون

إذا وقفتَ على ﴿ امْرِئٍ ﴾[5] كان لكَ فيه أربعةُ أوجُه :

أحدها : إبدالُها ياءً بعد تقدير إسكانها .

الثاني : تسهيلُها بينها وبين الياء مع الرَّوْم .

---

(١) لا يُقرأ بهذا الوجه لخروجه عمَّا ذكَره الشاطبيُّ .

(٢) عجيبٌ هذا من المصنِّف ـ رحمه الله ـ كيف تُحذف إحدَى اليائَين وأُولاهما مكسورة والثانية ساكنة !

(٣) وعلىٰ هذا الزعم يكون وقفُ حمزة هكذا : خَاسِين ، فليُتأمَّل !

(٤) قد أثار أبوعبد الله في اللآلئ الفريدة لوحة ١٠٩/ ب مسألةَ الياء المرسومة ، ولكنَّه لم يذكر حذفاً لإحدى اليائَين كما ذكَره السمينُ هنا ، بل قال : « وإن شئتَ أبدلتَ الهمزةَ ياءً ، وذلك علىٰ حسب الاحتمال الواقع في الياء المرسومة ، هل هي صورة الهمزة وياءُ الجمع محذوفة ؟ أو هي ياءُ الجمع وصورةُ الهمزة محذوفة ؟ » اهـ .

(٥) النور ١١ وغيرها .

الثالث : أن تُقَدِّرَ إبدالَها ياءً مكسورة ثمَّ تُسكنَها .[1]

الرابع : كذلك ، إلّا أنَّك تَرُومُ حركتَها ، وهو أحسن . وكلُّها موافِقةٌ للرسم .

المسألةُ الرابعةُ والثلاثون

إذا وقفتَ علىٰ المكسورة بعد ضمٍّ نحو : ﴿ سُئِلُواْ ﴾[2] و﴿ سُئِلَتْ ﴾[3] جاز فيها أربعةُ أوجُه :

١ ـ التسهيلُ بين الهمزة [والياء] .[4]

٢ ـ إبدالُ الهمزة واواً .[5]

٣ ـ التسهيلُ بين الهمزة والواو .[6]

٤ ـ إبدالُ الهمزة ياءً .[7]

---

(١) فيتَّحد ـ حينئذٍ ـ اللفظُ مع الوجه الأوَّل ، والتقديرُ مختلِف .

(٢) الأحزاب ١٤ .

(٣) التكوير ٨ .

(٤) تكملة لازمة ، وهو التسهيل القياسيُّ الذي ذكَره سيبويهِ كما تقدَّم مراراً .

(٥) فيقف : سُوِلُوا .

(٦) لا يُقرأ بهذا الوجه لخروجه عمَّا ذكَره الشاطبيُّ .

(٧) فيقف : سُيِلُوا . ولا يُقرأ بهذا الوجه لخروجه عمَّا ذكَره الشاطبيُّ .

وهذه قد تقدَّمتْ مشروحةً عند قوله : [1]

وَعَنْهُ الْوَاوُ فِي عَكْسِهِ . . . البيت .

المسألةُ الخامسةُ والثلاثون

إذا وقفتَ علىٰ ﴿لُؤْلُؤٍ﴾[2] المجرور[3] جاز فيه خمسةُ أوجُه :

أحدها : إبدالُ الهمزة الأخيرة واواً بعد تقدير إسكانها ، وفيه موافقةٌ للرسم .

الثاني : تسهيلُها بينها وبين الياء مع الرَّوْم ، وفيه موافَقةٌ لسيبويهِ في الهمزة المكسورة بعد الضمِّ ، إلّا أنَّ فيه مخالَفةً للرسم .

الثالث : تسهيلُها بينها وبين الواو مع الرَّوْم ، وهذا موافِقٌ لمذهب الأخفش الذي جعَله الناظمُ مُعْضَلاً . [4]

الرابع : أن تُقَدِّرَ إبدالَها واواً مكسورة ثمَّ تُسكنَها . [5]

الخامس : كذلك ، إلّا أنَّك تَرُومُ الحركة . وكِلا الوجهَين موافِقٌ للرسم .

---

(١) البيت ٢٤٦ .

(٢) الحجّ ٢٣ ، فاطر ٣٣ . ويقرأُهما حمزةُ بالجرِّ في السورتَين . انظر : التيسير ص١٥٦ .

(٣) سقط من (ص) : المجرور .

(٤) لا يُقرأ بهذا الوجه لخروجه عمَّا ذكَره الشاطبيُّ .

(٥) فيتَّحد ـ حينئذٍ ـ اللفظُ مع الوجه الأوَّل ، والتقديرُ مختلِف .

وقد أتيتُ في هذه المسائل بما يُنبِّهكَ علىٰ ما تقدَّم، مع الإشارة إلىٰ أخذه من مواطنه، مع سُلوك طرائقِ الاختصار، والخوفِ من السآمة، والاقتصار، فللَّهِ الحمدُ أوَّلاً وآخراً، وباطناً وظاهراً.

* * *

بَابُ الْإِظْهَارِ وَالْإِدْغَامِ

اعلم أنَّه لَمَّا انقضتْ أبوابُ الهمز لتعلُّقِها بـ: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾[1] و﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[2] و﴿السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ﴾[3] أخَذ يتكلَّمُ في الإدغام الصغير لقوله: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[4] ثمَّ أتبَعه ببابَي الإمالة[5]، ثمَّ بابَيِ الراءاتِ واللامات لتُناسِبَ الجميعَ في الاستعمال، وعلىٰ ما هو فرعٌ عنه.

وقيل: قدَّم «الإظهار والإدغام» لكونه ذا أبوابٍ كالهمز، [١٧٢/ ب] ولتقدُّمِ إدغام التنوين في اللام.

وقوله: (بَابُ الْإِظْهَارِ وَالْإِدْغَام) هذه العبارةُ سبَقه بها مكيُّ بنُ أبي طالبٍ وغيرُه ولم يَزيدوا عليها[6]، وزادأبوعمروٍ الدانيُّ فيها زيادةً حسنة، وهي:

---

(١) البقرة ٣.

(٢) البقرة ٦.

(٣) البقرة ١٣.

(٤) البقرة ٢.

(٥) يعني باب الفتح والإمالة وبين اللفظَين، وباب مذهب الكسائيِّ في إمالة هاء التأنيث وما قبلها في الوقف.

(٦) التبصرة لمكيّ ص ٣٥٠.

«للحروفِ السواكن»[1]، ووجهُ كونِها حسنةً أنَّ فيها بياناً وتمييزاً عن الإدغام الكبير؛ فإنَّه إدغامٌ للحرف المتحرِّك، وهذا إدغامٌ للحروف السواكن، وقد تقدَّم شيءٌ من هذا ووجهُ تسميةِ هذا صغيراً وذاك كبيراً[2]، ولذلك ترجَم عليه بعضُ المصنِّفين فقال: «بابُ الإدغام الصغير، وضابطُه إدغامُ حرفٍ ساكنٍ في مقاربِه» فخرَج الكبير لأنَّه إدغامُ متحرِّكٍ في مِثلِه وفي مقاربِه كما مَرَّ.

وهو ينقسمُ إلىٰ ثلاثة أقسام:

أحدها: إدغامُ حرف من كلمة عند حروف متعدِّدة، وذلك حيث وقَع ذلك، وقد ذكَره المصنِّفُ في فَصْل: «إِذْ» و«قَدْ» و«تاء التأنيث» و«هَلْ وبَلْ».

ثانيها: إدغامُ حرف في آخَرَ من كلمةٍ أو من كلمتَين، وقد حصَره الناظمُ وبيَّن أحكامه في «باب حروف قَرُبتْ مخارجُها»، وهناك بحثٌ حسنٌ يتعلَّقُ به سنذكره ـ إن شاء الله تعالىٰ ـ في موضعه.

ثالثها: إدغامُ النون الساكنة والتنوين في حروف (يَرْمُلُونَ)، وقد بوَّب عليه الناظمُ لتعلُّقِ أحكامٍ أُخَرَ بهما غير الإظهار والإدغام من القَلْب والإخفاء كما سيأتي بيانُ ذلك إن شاء الله تعالىٰ.

وهُنا ترجَم الناظمُ علَى الإظهار والإدغام، وفي الكبير لم يُترجِم علَى الإظهار وإن كان مؤاخِياً للإدغام الكبير[3] أيضاً، فما الجواب؟

---

(١) التيسير ص ٤١.

(٢) انظر مقدِّمة باب الإدغام الكبير، ص ٤٠٢.

(٣) سقط من (ص): الكبير.

والذي يَظهرُ في الجواب أنَّ القرَّاءَ اختلَفوا هنا[١] في هذه الأحرف: فبعضُهم يُظهرُها وبعضُهم يُدغِمُها، فيقولون: أظهَر فلانٌ دالَ ﴿قَدْ﴾ في كذا[٢]، وأدغَمها فلان، وكذلك باقيها، فلذلك ترجَم علَى النوعَين، بخلاف الإدغام الكبير فإنَّه لم يَقُلْ به إلّا أبوعمرٍو فترجَم عليه له، وفُهِمَ أنَّ غيرَه يُظهِرُ باطِّراد، والله أعلم.

ثمَّ أخَذ الناظمُ ـ رحمه الله ـ يذكُر ما وقَع فيه خلافُهم بأحسن ترتيب وأَنَقِه:

٢٥٥ ـ سَأَذْكُرُ أَلْفَاظاً تَلِيهَا حُرُوفُهَا ... بِالِاظْهَارِ وَالْإِدْغَامِ تُرْوَىٰ وَتُجْتَلَىٰ

وعَد بذِكرِ ألفاظٍ، تُدغَم في أحرفِ أوائل كلماتٍ، تُروىٰ بالإظهار لبعض القرَّاء وبالإدغام لبعض آخَر، وأراد بالألفاظ كلماتٍ: منها أربعةٌ علىٰ حرفَين ثانيهما ساكنٌ وهي: ﴿إِذْ﴾ و﴿قَدْ﴾ و﴿بَلْ﴾ و﴿هَلْ﴾، وواحدةٌ علىٰ حرفٍ واحد وهي «تاء التأنيث الساكنة».

وأراد بـ(حُرُوفُهَا) أوائلَ كلماتٍ يأتي بها مضمَّنةً معانيَ حسنةً حتَّىٰ لا يخلوَ اللفظُ من معنىً فيصيرُ صورةً بلا معنىً، كما فعَل في قوله:[٣]

شِفَا [١٧٣/أ] لَمْ تَضِقْ نَفْساً...

---

(١) سقط من (ص): هنا.

(٢) كذا في النُّسخ الثلاث، والوجه أن يقال: أظهَر عند كذا، وأدغَم في كذا. انظر الرعاية لمكيّ ص ٢٦٩.

(٣) البيت ١٣٧ من باب إدغام الحرفَين المتقاربَين في كلمة وفي كلمتَين.

وفي قوله : [١]

وَلِلدَّالِ كِلْمٌ تُرْبُ سَهْلٍ . . . . .

ومعنى (تَلِيهَا) أي تقعُ بعدها في النظم، تُروىٰ عن المتقدِّمين بالإظهار للبعض والإدغامِ للبعض .

و(تُجْتَلَىٰ) أي تُكشَفُ وتُظهَر ؛ لأنَّها مدوَّنةٌ في كتبهم غيرُ مُنكَرة .

قوله : (سَأَذْكُرُ) السين للتنفيس [٢]، وزعَم الزمخشريُّ أنَّها تُفيدُ تحقُّقَ الوعد ولم يَعرِفْه النُّحاة [٣]، وهذا المعنىٰ لائقٌ بهذا البيت .

---

(١) البيت ١٤٤ من باب إدغام الحرفَين المتقاربَين في كلمة وفي كلمتَين .

(٢) قال ابنُ هشام : « ومعنىٰ قولِ المعربين فيها [أي السين] : حرفُ تنفيس، حرفُ توسيع وذلك أنَّها تَقلِبُ المضارِعَ من الزمن الضيِّق ـ وهو الحال ـ إلَى الزمن الواسع وهو الاستقبال وأوضَحُ من عبارتهم قولُ الزمخشريِّ وغيرِه : حرفُ استقبال » اهـ. المغني ص ١٨٤ .

(٣) لم أجد كلامَ الزمخشريِّ في المفصَّل له (انظر ٨/ ١٤٨ من شرح ابن يعيش عليه) وذكَره في الكشَّاف ١/ ٣١٥، ٢/ ٢٠٢، قال ابنُ هشام : « وزعَم الزمخشريُّ أنَّها إذا دَخلتْ علىٰ فعل محبوبٍ أو مكروهٍ أفادتْ أنَّه واقعٌ لا مَحالة، ولم أَرَ مَن فَهِمَ وجْهَ ذلك ووجْهُه أنَّها تُفيد الوعدَ بحصول الفعل، فدُخولُها علىٰ ما يُفيدُ الوعدَ أوِ الوعيد مُقْتَضٍ لتوكيدِه وتثبيتِ معناه، وقد أَوْمأَ إلىٰ ذلك في سورة البقرة فقال في ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ ﴾ : ومعنَى السين أنَّ ذلك كائنٌ لا مَحالة، وإن تأخَّر إلىٰ حين . وصرَّح به في سورة براءة فقال في ﴿ أُوْلَـٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللهُ ﴾ : السينُ مفيدةٌ وجودَ الرحمةِ لا مَحالة، فهي تؤكِّدُ الوعدَ كما تؤكِّدُ الوعيدَ إذا قُلتَ : سأَنتقِمُ منكَ يوماً، تعني أنَّكَ لا تَفُوتُني » اهـ. المغني ص١٨٥ .

ونكَّر (أَلْفَاظاً) ليصيرَ تعريفُه لها أوقعَ في النَّفْس ؛ لأنَّ معرفةَ الشيء بعد إبهامِه كاقتناص الصَّيد.

والجملةُ من (تَلِيهَا حُرُوفُهَا) صفةٌ لـ(أَلْفَاظاً)، أي لم أذكُر تلك الألفاظَ إلّا متلُوَّةً بما تُدغَم فيه.

قوله : (بِالِاظْهَارِ) يجوزُ تعلُّقها بـ(تُرْوَىٰ)، و(تُرْوَىٰ) يجوزُ أن يكون مستأنفاً وأن يكون نعتاً لـ(أَلْفَاظاً)، ويجوزُ أن يكون (بِالِاظْهَارِ) متعلِّقا بمحذوفٍ علىٰ أنه حالٌ من مرفوع (تُرْوَىٰ)، أي تُروىٰ وتُنقلُ ملتبِسةً بالإظهار والإدغام.

ثمَّ أخَذ في بيان تلك الألفاظِ وبيانِ حروفِها التي وعَد بها :[1]

٢٥٦ ـ فَدُونَكَ إِذْ فِي بَيْتِهَا وَحُرُوفَهَا وَمَا بَعْدُ بِالتَّقْيِيدِ قُدْهُ مُذَلَّلَا

قوله : (فَدُونَكَ) إغراءٌ وحثٌّ علىٰ معرفة ما أشار إليه، فقال : خُذ من تلك الألفاظ التي وعدتُّكَ بها لفظَ ﴿ إِذْ ﴾ في بيتها، أي في بيتٍ أبيِّنُ فيه ما تُدغَمُ فيه من حروفها.

قوله : (وَحُرُوفَهَا) نصبٌ عطفاً علىٰ (إِذْ).

ثمَّ أمَر أن يُقاد ما يذكُره من بقيَّة الألفاظ وحروفِها بسهولة فقال : (وَمَا بَعْدُ) أي بعد (إِذْ) وحروفِها قُدْما أذكره لكَ من الألفاظ مع حروفه سهلاً منقاداً ؛ لشِدَّة حرصه علَى البيان.

---

(١) سقط ما بعد «التي» من (م)، والعبارة في (ص) : التي تقع بعدها.

قوله : (فَدُونَكَ) الفاءُ جاءت أحسنَ مجيء ؛ لَمَّا وعَد بقوله : « سَأَذْكُرُ »[1] طُولِبَ بما وعَد به فقال : (فَدُونَكَ) ، أي تنبَّهْ لِما أُورِدُه عليكَ من ذلك فخُذه ، فالفاءُ عاطفةٌ على مقدَّر .

و« دُونَكَ » في الأصل ظرفُ مكان وُضعَ موضعَ الفعل ، أي خُذْ ، ومنه قوله :[2]

يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا

إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا

و(إِذْ) مفعولٌ به ، أي خُذْ هذه اللفظة .

قوله : (فِي بَيْتِهَا) يجوزُ تعلُّقُه بالظرف لوقوعه موقعَ الفعل ، أي خُذها في بيتِها الذي أنظِمُه ، وأن يكون حالاً من (إِذْ) ، أي حالَ استقرارها في بيتها .

قوله : (وَحُرُوفَهَا) عطفٌ على (إِذْ) ، أي ودُونكَ حروفَها التي تَلِيها فتُدغَم الذالُ فيها .

---

(١) البيت السابق .

(٢) البيتان من مشهور الشواهد النحويَّة ، وهُما لراجز من بني أُسَيِّد بن عمرو ، أو لجارية من مازن ، وهما في المذكَّر والمؤنَّث ص ٣٣٢ ، والشعر لأبي عليّ ١/ ٢٣ ، والإنصاف ١/ ٢٢٨ ، وابن يعيش ١/ ١١٧ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٧٣٩ ، واللسان ٢/ ٦٠٩ (ميح) ، وأوضح المسالك ٤/ ٨٨ ، والمغني ص ٧٩٤ ، والتصريح ٤/ ١٦١ ، والخزانة ٦/ ٢٠٠ ، واستشهَد بهما المصنِّفُ في الدُّرّ ٣/ ٦٤٨ ، وعمدة الحفَّاظ ص ١٨٢ (دون) . ونسَبهما ابنُ الشجريّ في أماليه ٣/ ١٤٠ لرؤبة ، وخطَّأ البغداديُّ ذلك في الخزانة ٦/ ٢٠٧ .

قوله: (وَمَا بَعْدُ): (مَا) موصولة، و(بَعْدُ) صلتُها، وفيه ضعفٌ من حيث إنَّ الظرفَ متىٰ قُطع عن الإضافة لم يقع صلةً ولا خبراً ولا حالاً ولا صفةً، ولذلك غَلِط من أعرَب ﴿وَمِن قَبْلُ﴾ خبراً مقدَّماً من قوله تعالىٰ: ﴿وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ﴾[1]، و﴿مَا فَرَّطتُمْ﴾ مبتدأً مؤخَّراً، ومحلُّ هذا الموصول نصبٌ علىٰ الاشتغال، أو رفعٌ بالابتداء، والأوَّلُ أحسن [١٧٣/ ب] لمكان الأمر.

و(قُدْهُ) استعارة، جعَله بمنزلة بَعيرٍ مُنقادٍ، ثمَّ رشَّح[2] ذلك بقوله: (مُذَلَّلَا) أي مسهَّلاً؛ لأنَّه ليس كلُّه ينقادُ سهلاً، يقال: بَعِيرٌ مذلَّل، أي سَهْل.

وقوله: (بِالتَّقْيِيدِ) يجوزُ أن يريدَ به التقييدَ الذي سيأتي في البيت الآتي، فأمَّا التقييدُ المتقدِّمُ ذِكْرُه فهو أنَّه إذا قال: أَظهِرْ لفلان، تعيَّن للباقين ضدُّه وهو الإدغام، وكذا بالعكس، وهذا التقييدُ مفهومٌ من الخُطبة في قوله:[3]

وَمَا كَانَ ذَا ضِدٍّ فَإِنِّي بِضِدِّهِ   غَنِيٌّ . . . .

البيت، وأما التقييد الآتي في البيت بعد هذا فقوله: «سَأُسْمِي» أي سأذكُر القارئَ مرموزاً له، وآتي بالواو فاصلةً بعدها، ثمَّ آتي بالحروف المدغَم فيها، وسيأتي

---

(١) يوسف ٨٠.

(٢) الترشيح هو مراعاة جانب المستعار وضمُّ ما يقتضيه إليه، وسُمِّي بذلك لأنَّ الاستعارة مبنيَّةٌ علىٰ تناسي التشبيه، حتىٰ كأنَّ الموجود في الأمر نفسِه هو المشبَّهُ به دون المشبَّه، فذِكرُ الناظم لـ(مُذَلَّلاً) بعد قوله: (قُدْهُ) هو من هذا الباب. انظر: شروح التلخيص ٤/ ١٣٠، ونهاية الإيجاز ص ٢٤٩، ٢٥٠.

(٣) البيت ٥٧.

تحريرُ هذا كلِّه إن شاء الله تعالىٰ .

و(بَعْدُ) مضافٌ لمحذوف للدلالة عليه، أي وما بعد هذا البيت .

٢٥٧ ـ سَأُسْمِي وَبَعْدَ الْوَاوِ تَسْمُو حُرُوفُ مَنْ　　تَسَمَّىٰ عَلَىٰ سِيمَا تَرُوقُ مُقَبَّلَا

أي سأُسْمِي القرَّاءَ إمَّا بأسمائهم الصريحةِ وإمَّا بالرمز الدَّالِ عليهم، ثمَّ بعدَ تسميَتي إيَّاهم بالطريقَين آتي بواو فاصلة، ثمَّ بعد هذه الواو[1] آتي بحروف مَن سمَّيتُه من القرَّاء، فقوله: (وَبَعْدَ الْوَاوِ تَسْمُو حُرُوفُ مَنْ تَسَمَّىٰ) أي تعلو حروفُ من تَسَمَّىٰ قبل الواو، واحتاج إلىٰ بيان ذلك في الألفاظ المشار إليها ليَرتفعَ اللَّبسُ؛ وذلك أن أسماءَ القرَّاء مرموزةٌ في أوائل الكَلِم، والحروفُ التي وقَع الاختلافُ في الإظهار عندها والإدغام فيها مضمَّنَةً أوائلَ الكَلِم أيضاً، فلم يكن بُدٌّ من محلٍّ بيان النوعَين، هذا مع مجيئها علىٰ غير ما بُنيتْ عليه القصيدُ من تقديم الحرف المختلَفِ فيه وتأخيرِ حروف القرَّاء .

قال أبو عبد الله: «علىٰ أنَّ ما ذكَره محمولٌ علىٰ الأكثر ممَّا ذكَره في هذه الأبواب وإلّا فقد أتىٰ في بعضها بما لا حاجةَ إلىٰ الواو معه مع اسم القارئ صريحاً، وفي بعضها بِاسمِ مَن قرأ بالإظهار أو الإدغام مؤخَّراً، وذلك في أوَّل كلِّ بيتٍ من أبيات الألفاظ المشارِ إليها»[2] .

(١) في النُّسخ الثلاث: «هذا الباب» وهو تحريف، والصوابُ ما أثبتُّه، وانظر إبراز المعاني ٢/ ٤٠ .

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ١١٠/ ب .

وقال أبـوشامـة : «أي أُسمي القـرَّاءَ بأسمـائهم أو بالرمز الدالِّ عليـهم، ثمَّ آتي بواو فـاصلة، ثمَّ آتي بعد الواو الـفـاصلةِ بحـروفِ مَن سَمَّيتُ من القـرَّاء، يعني الحـروفَ [(١)] التي يُظهِرُ ذلك القـارئُ ذالَ ﴿ إِذْ﴾ عندها أو يُدغِم، وهذا في غير القرَّاء الذين اطَّرَد أصلُهم في إظهار واحدٍ من الألفاظ المذكورة عند جميع حروفها أو إدغامِها، فإنَّه يقول في هذا: أظهَرها فلان، وأدغَمها فلان، ثمَّ يذكرُ منِ انقسَم مذهبُه إلىٰ إظهار وإدغام فيقول: وأظهَر فلانٌ كذا [١٧٤/أ] وأدغَم فلانٌ كذا. وحكمةُ الواو الفـاصلة ألّا تَختلطَ الحروفُ الدالَّةُ علَى القرَّاء بالحروف المدغَم فيها، ولهذا إذا صرَّح بِاسمِ القارئ لا يأتي بالواو، كقوله:

وَأَدْغَمَ وَرْشٌ ضَرَّ ظَمْآنَ . . [(٢)]

وَأَدْغَمَ وَرْشٌ ظَافِراً. . . . . [(٣)]

وإن رمَز أتىٰ بالواو كقوله: [(٤)]

وَأَظْهَرَ رَيَّا قَوْلِهِ وَاصِفٌ جَلَا

فالواوُ في (وَاصِفٌ) فاصلةٌ بين رمز القرَّاء والحرفِ المدغَمِ فيه، ولولا الواوُ لم تُعرَف كلمةُ رمزِ القرَّاء من كلمة رمز الحروف، ومِثلُه:

---

(١) «الحروف» من (ص) فقط.

(٢) البيت ٢٦٣ من باب ذِكر دال ﴿قَدْ﴾.

(٣) البيت ٢٦٧ من باب ذِكر تاء التأنيث.

(٤) البيت ٢٦٠ من باب ذِكر ذال ﴿إِذْ﴾

وَأَدْغَمَ مُرْوٍ واكِفٌ [ضَيْرَ][1]

وَأَظْهَرَ كَهْفٌ وَافِرٌ [سَيْبُ][2]

لولا الواوُ لكانتِ الضادُ من (ضَيْرَ) والسينُ من (سَيْبُ) محتملةً أن تكون رمزاً لقارئ ورمزاً لحرفٍ مدغَم فيه. وإذا صرَّح بالاسم لم يكن إلباسٌ؛ لأنَّه قد تَمَهَّد من معرفةِ اصطلاحه أنَّه لا يَجمعُ بين رمزٍ ومصرَّحٍ بِاسمِه»[3].

قوله: (سَأُسْمِي) هذا متعدٍّ لواحد؛ لأنَّه هنا بمعنى: أذكُر الاسم، ومفعولُه مقدَّر، أي سأُسْمِي القرَّاءَ.

قوله: (وَبَعْدَ الْوَاوِ) متعلِّقٌ بـ(تَسْمُو)، و(تَسْمُو) تَرتفع، و(حُرُوفُ) فاعلُه، و(مَنْ) موصولةٌ في موضع خفض بالإضافة، و(تَسَمَّى) صِلتُها وعائدُها، والمعنى: أي أذكُرُ الحروفَ على وجهٍ ظاهر لا لَبْسَ فيه بسبب الفَصْل بالواو بين الحروف المدغَم فيها وبين رمز القرَّاء، فكنَّى بذلك عن الإيضاح.

قوله: (عَلَى سِيمَا) يجوزُ أن يتعلَّقَ بـ(سَأُسْمِي) أي سأذكُر أسماءَ القرَّاء

---

(١) البيت ٢٦٤ من باب ذِكر دال ﴿ قَدْ ﴾. وما بين الحاصرتَين تكملة لازمة لبيان موضع الاستشهاد، وهي كذلك في إبراز المعاني ٢/ ٤١.

(٢) البيت ٢٦٨ من باب ذِكر تاء التأنيث. وما بين الحاصرتَين تكملة لازمة لبيان موضع الاستشهاد، وهي كذلك في إبراز المعاني ٢/ ٤١. وقد سها في الاستشهاد لهذا الموضع أبوشامة وتبِعه السمينُ فقالا: «وأدغَم كهفٌ» بدل: وأظهَر كهفٌ.

(٣) إبراز المعاني ٢/ ٤٠، ٤١.

والحروفَ المدغَمَ فيها على علامةٍ ،أي طريقةٍ واضحةٍ مستحسَنة،ويجوز أن يتعلَّقَ بـ(تَسْمُو) على أنَّه حالٌ من فاعله ـ وهو (حُرُوفُ مَنْ تَسَمَّىٰ) ـ أي تَسْمُو حروفُه كائنةً على علامة ، والسِّيما : العَلَامة ، قال تعالىٰ : ﴿ سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ ﴾[1] ﴿ تَعْرِفُهُم بِسِيمَـٰهُمْ ﴾[2].

قوله : (تَرُوقُ) صفةٌ لـ(سِيمَا) ، و(تَرُوقُ) أي تَصفُو ، يقال : راقَ الشيءُ يَرُوقُ ، أي صَفَا .

قوله : (مُقَبَّلَا) يجوز أن يُرادَ به التقبيل ، أي يروقُ تقبيلُها ، بمعنىٰ يُعجبكَ تقبيلُها ، وأن يُرادَ به المقبِّلُ وهو الثَّغْر ، أي يُعجبكَ مقبِّلُ هذه العلامة ، استعار ذلك لها ؛ لأنَّ المرادَ بها ما يدلُّ على القرَّاء من الحروف في أوائل الكَلِم ، كأنَّها لَمَّا عَذُبَ نَظْمُها كانت مثلَ الثَّغْر الذي عَذُبَ نُطقُه ، وأن يُرادَ به نَفْسُ الفَم لأنَّ الكلامَ يَخرجُ منه ، وأشار بذلك إلىٰ أنَّ ما يَحصُلُ من العِلم بالأبيات كأنَّها خاطبَتْكَ به ، فيَحصُلُ لكَ منها ما يَرُوقُكَ ويَشفيك ، أي تقومُ لكَ بما تُريدُه منها وتَقْصِدُ فهمَه ، وهذه استعاراتٌ بديعة وألفاظٌ متجانِسة ، يَحملُ حسنُ لفظِها على حِفْظِها ، وإنَّما بالَغ في ذلك لِما احتاج إليه في هذا الباب من زيادةٍ لم يكن محتاجَها في غيره .

وانتصابُ (مُقَبَّلَا) ـ بالتقادير المذكورة ـ على التمييز المنقولِ من الفاعل ،

---

(١) الفتح ٢٩ .

(٢) البقرة ٢٧٣ .

والتقديرُ : يروقُ مقبِّلُها .

ثمَّ ذكَر [١٧٤/ ب] أنَّه يَفعلُ ذلك في بقيَّة الألفاظ فقال :

٢٥٨ ـ وَفِي دَالِ قَدْ أَيْضاً وَتَاءِ مُؤَنَّثٍ   وَفِي هَلْ وَبَلْ فَاحْتَلْ بِذِهْنِكَ أَحْيَلَا

أي وفي هذه الألفاظ افعل مِثلَ ما فعلتَ في ﴿إِذْ﴾ في بيتها وحروفِها، وأشار بذلك إلىٰ قوله : (فَاحْتَلْ بِذِهْنِكَ) أي احْتَلْ ـ من الحِوالة [1] ـ علىٰ ما بيَّنْتُه وفصَّلْتُه، أو فاحْتَلْ ـ من الحِيلة ـ في استخراج ذلك قائساً الغائبَ علَى الشاهدِ الذي بيَّنْتُه وفصَّلْتُه .

والذِّهْنُ : الفِطْنَة، واحْتَلْ : من الحِيلة لا غير، أي حال كونِكَ متحيِّلاً علىٰ فهمِهِ واستخراجِهِ؛ فإنَّه قَلَّ من يُتقِنُ ذلك لا سيَّما من هذه القصيدة .

قال أبو شامة : «وهذه الأبياتُ الأربعة غيرُ وافيةٍ بالتعريف بما صنَعه في هذه الأبواب علىٰ ما ستراه، وتهيَّأَ لي مكانَها أربعةُ أبياتٍ لعلَّها تَفي بأكثر الغرض» [2] ثمَّ ذكَرها مختلِطةً بالشرح، وها أنا أذكُرها مفرَدةً من الشرح مَسْرُودةً، ثمَّ أذكُرها كما ذكَرها، فقال :

سَأَذْكُرُ أَلْفَاظاً أَخِيرُ حُرُوفِهَا   بِالِاظْهَارِ وَالْإِدْغَامِ تُرْوَىٰ وَتُجْتَلَا

---

(١) قال ابن منظور : «الحِوال : المحاوَلة . حاولتُه حِوالاً ومحاوَلةً، أي طالبتُه بالحِيلة» اهـ . لسان العرب ١١/ ١٨٧ (حول) .

(٢) إبراز المعاني ٢/ ٤٢ .

فَدُونَكَ إِذْ قَدْ بَلْ وَهَلْ تَا مُؤَنَّثٍ لَدَىٰ أَحْرُفٍ مِنْ قَبْلِ وَاوٍ تَحَصَّلَا

وَقُرَّاءَهَا الْمُسْتَوْعِبِينَ وبَعْدَهُمْ أُسَمِّي الَّذِي فِي أَحْرُفِ اللَّفْظِ فَصَّلَا

وَيُرْمَزُ مَعْ وَاوٍ وبَعْدَ حُرُوفِهِ أَوَائِلُ كِلْمٍ بَعْدَهَا الْوَاوُ فَيْصَلَا

هذه هي الأبياتُ التي نظَمها، وقال في شرحها: «(سَأَذْكُرُ أَلْفَاظاً أَخِيرُ حُرُوفِهَا) البيت، أي الحرفُ الأخيرُ من كلٍّ لفظٍ منها هو الذي يُروىٰ بالإظهار والإدغام، فهو أَوْلىٰ من نسبة الإدغام إلىٰ اللفظ بكماله». ثمَّ ذكَر الألفاظَ فقال: «(فَدُونَكَ إِذْ قَدْ بَلْ وَهَلْ) البيت، أي أذكُر كلَّ واحد منها وحروفَها التي عندها يُختلَفُ في إظهارها وإدغامِها، فإذا تمَّت الحروفُ جاءت كلمةٌ أوَّلُها واوٌ دليلاً علىٰ انقضائها. (وَقُرَّاءَهَا الْمُسْتَوْعِبِينَ وَبَعْدَهُمْ أُسَمِّي الَّذِي فِي أَحْرُفِ اللَّفْظِ فَصَّلَا) أي ودُونَكَ القرَّاءَ الذين استوعَبوا الإظهارَ عند الحروف أو الإدغام، أي أوَّلُ ما أبدأُ أن أقولَ: أظهَر هذا الحرفَ عند جميع الحروف، أو أدغَم فلانٌ وفلان، وبعد ذلك أذكُر مَن فَصَّل فأدغَم في بعضٍ وأظهَر في بعض»، فإذا فرَغ ذكرُه لمن فَصَّل عَلِمْتَ أنَّ باقي القرَّاء استوعَب الإدغامَ في الجميع إن كان الأوَّلون أظهَروا، و[استوعَب الإظهارَ] [1] إن كان المستوعِبون الأوَّلون أدغَموا. ثمَّ ذكَر كيفيَّةَ نظمِه لمن استوعَب أو فَصَّل من القرَّاء فقال: «

وَيُرْمَزُ مَعْ وَاوٍ وَبَعْدَ حُرُوفِهِ أَوَائِلُ كِلْمٍ بَعْدَهَا الْوَاوُ فَيْصَلَا

أي بعد الفراغ من الرمز للقرَّاء يأتي بالواو الفاصلة، فهي بعد المستوعِبين [١٧٥

(١) تكملة للإيضاح.

/ أ] فاصلةٌ بين المسائل علىٰ ما جرَت به العادةُ في سائر المسائل، ففصَل بها هنا بين المستوعِبين والمفصِّلين كقوله: (١)

فَإِظْهَارُهَا أَجْرَىٰ دَوَامَ نَسِيمِهَا وَأَظْهَرَ (٢) . . . .

فالواوُ في (وَأَظْهَرَ) مثالُ ما ذكَرناه، والواوُ الآتيةُ بعد رمزِ المفصِّلين فاصلةٌ بين القرَّاء وحروفِهم التي أدغَموا عندها أو أظهَروا، فإذا تَمَّتْ حروفُ ذلك الرمز جاءت واوٌ أخرىٰ فاصلةً بين المسائل، وهي التي تَجري في سائر المواضع.

فحاصلُ(٣) الأمر أنَّه احتاج في هذا الباب إذا ذكَر القارئَ المفصِّلَ بالرمز إلىٰ واوَين فاصلتَين: الأُولىٰ بين القارئ والحروف، والثانيةُ بين المسائل، وتأتي أمثلةُ ذلك في استعماله. وقوله: (أَوَائِلُ كِلْمٍ) بيانٌ لكيفيَّة ذِكْر الحروف». (٤)

قوله: (وَفِي دَالِ) متعلِّقٌ بمحذوف، أي وافعَل ذلك في دال ﴿قَدْ﴾.

و(أَيْضاً) مصدر: آضَ يَئِيضُ، إذا رجَع، وهو في موضع الحال، أي افعَل ذلك في هذه الألفاظ راجعاً إلىٰ ما ذكرتُه.

و(تَاءِ مُؤَنَّثٍ) عطفٌ علىٰ (دَالِ قَدْ)، وأعاد حرفَ [الجرِّ من قوله:

(١) البيت ٢٦٠ من باب ذِكر ذال ﴿إِذْ﴾.

(٢) في النُّسخ الثلاث: «وأدغم» وهو خطأ، وكذا في الموضع الآتي، والتصويب من متن «الشاطبيَّة» البيت ٢٦٠، وإبراز المعاني ٢/ ٤٢.

(٣) تحرَّفتْ في النُّسخ الثلاث إلىٰ: «في أصل» والتصويب من إبراز المعاني ٢/ ٤٣.

(٤) إبراز المعاني ٢/ ٤١ ـ ٤٣.

(وَفِي][1] هَلْ) معها تأكيداً.

قوله: (فَاحْتَلْ) قد تقدَّم أنَّه يجوزُ أن يكون من الحِوالة، والأصل: احْتَوِل فقُلِبَتِ الواوُ ألفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها، ثمَّ حُذفتْ لسكون اللام لأَجْل الوقف[2]، فوزنُه: افْتَل، وهذا كقولك: اجْتَزْ، من الجواز. وأن يكون من الحِيلة أي تَحيَّل، والأصلُ: احْتَيِل، ففُعِل فيه ما تقدَّم، وهو كـ: اخْتَرْ، من الخِيرة.

و(بِذِهْنِكَ) متعلِّقٌ بـ(احْتَلْ)، والباءُ سببيَّة، أي بسبب فِطنَتِكَ وذكائِك.

وقال أبو عبد الله: «متعلِّقٌ بـ(احْتَلْ) إن كان من الحِيلة، والباءُ للاستعانة. وبمحذوفٍ تقديرُه: مستعيناً بذهنِكَ، إن كان من الحِوالة» انتهى.[3]

وفيه نظَر؛ لظهور السببيَّة في الباء، سواءٌ تعلَّقتْ بمعنى الحيلة أو الحِوالة، وأمَّا معنى الحاليَّة فيها فغيرُ ظاهر، بلِ الظاهرُ تعلُّقُها بالفعل.

قوله: (أَحْيَلَ) منصوبٌ على الحال من فاعل (احْتَلْ)، و(أَحْيَلَ) من الحيلة، يقال: هو أَحْيَلُ منك، وأَحْوَلُ منك، أي أشدُّ تحيُّلاً.

---

(١) تكملة لازمة.

(٢) أي لأجل سكون البناء، والتعبيرُ عن البناء علَى السكون بـ«الوقف» من المصطلَحات القديمة، قال سيبويه: «والوقفُ قولُهم: اضْرِبْ، في الأمر، لم يُحرِّكوها لأنَّها لا يُوصَف بها، ولا تقع موقعَ المضارِعة، فبَعُدتْ من المضارِعة بُعدَ (كَمْ) و(إِذْ) من المتمكِّنة، وكذلك كلُّ بناءٍ من الفعل كان معناه: افْعَلْ» اهـ. الكتاب ١/ ١٧.

(٣) اللآلئ الفريدة لوحة ١١١/أ.

ذِكْر ذال ﴿إِذْ﴾

أي هذا ذِكْرُ ذالِ ﴿إِذْ﴾، نحو: باب كذا، ومِثْلُه: «ذكر دال ﴿قَدْ﴾» وما بعده.

٢٥٩ ـ نَعَمْ إِذْ تَمَشَّتْ زَيْنَبٌ صَالَ دَلُّهَا   سَمِيُّ جَمَالٍ وَاصِلاً مَنْ تَوَصَّلَا

قوله: (نَعَمْ) كالجواب لمن طلَب منه الوفاءَ بما وعَده به في قوله:[1]

سَأَذْكُرُ أَلْفَاظاً . . . . . .

فكأنَّ قائلاً قال: ما هذه الألفاظ؟ فقال: نَعَمْ، ثمَّ ذكَر منها ﴿إِذْ﴾ وذكَر بعدها حروفَها المدغَمة هي فيها، وهي ستَّةُ أحرف، وقد ضمَّنها أوائلَ الكَلِم الستِّ التي بعد ﴿إِذْ﴾، وتلك الأحرفُ السَّتَّة: التاءُ والزاي، والصادُ والدال والسينُ المهمَلات والجيمُ، أمثلتُها: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُواْ﴾[2] ﴿وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ﴾[3] ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ﴾[4] ﴿إِذْ دَخَلُواْ عَلَيْهِ﴾[5] ﴿إِذْ سَمِعْتُمُوهُ﴾[6]

(١) البيت ٢٥٥.

(٢) البقرة ١٦٦.

(٣) الأنفال ٤٨.

(٤) الأحقاف ٢٩.

(٥) الحِجْر ٥٢.

(٦) النور ١٢.

﴿إِذْ جَاءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ﴾ .[1]

وجرىٰ علىٰ عادته في تضمينه الحروفَ المذكورة في كلماتٍ مفهومةِ المعنىٰ، كتغزُّلِه في امرأة من نساء الآخرة ـ علىٰ ما يليقُ بحاله ـ أو ثنائِه علىٰ رجلٍ صالح، أو تزهيدٍ في الدنيا، كقوله:

شِفَا لَمْ تَضِقْ نَفْساً. . . . .[2]

. . . . تُرْبُ سَهْلٍ ذَكَا شَذاً[3]

. . . قِظْ خُصَّ ضَغْطٍ. . .[4]

كما سيأتي بيانُه، وكذا فعَل هنا؛ تغزَّل في زينبَ التي كنَّىٰ بها عن حَوْراءَ من حُور الجنَّة، فقوله: (صَالَ) أي استطال ووثَب، من: صالَ عليه يَصولُ، إذا قصَده.

والدَّلُّ ـ بالفتح ـ العُجْبُ والتِّيه، أي صال دَلُّها علىٰ محبِّها.

قوله: (سَمِيٌّ) أي رفيعَ جمال، والجمالُ: الحُسنُ الباهر.

وقوله: (وَاصِلاً مَنْ تَوَصَّلَا) أي مَن توصَّل إليه بالطُّرُق الحَسَنة وصَله إليه ولم يَقطعه، وهو مجاز، جعَل الجمالَ مُوصِلاً مَن تَوصَّل إليه غيرَ قاطع له.

---

(١) الأحزاب ١٠.

(٢) البيت ١٣٧ من باب إدغام الحرفَين المتقاربَين في كلمة وفي كلمتَين.

(٣) البيت ١٤٤ من باب إدغام الحرفَين المتقاربَين في كلمة وفي كلمتَين.

(٤) البيت ٣٥١ من باب مذاهبهم في الراءات.

قوله : (نَعَمْ) حرفُ جواب، ويكونُ عِدَةً [١]، ويقعُ في الإيجاب [٢] والنفي ـ بخلاف «بلىٰ» فإنَّها لا تكونُ إلّا في النفي [٣] ـ وتُكسَرُ عينُها، وبها قرأ الكسائيُّ كما سيأتي بيانُه إن شاء الله تعالىٰ [٤]، وتُبدَلُ عينُها حاءً . [٥]

و(إِذْ) منصوبٌ بـ(صَالَ)، و(تَمَشَّتْ زَيْنَبٌ) في موضع خفض بالإضافة أي صالَ دلُّها في وقتِ تَمشيتِها، و(زَيْنَبٌ) : فَيْعَل، فياؤُها زائدة، وصرفُها ضرورةً و(صَالَ دَلُّهَا) لا محلَّ لها من الإعراب لإستئنافه .

---

(١) وذلك في جواب : افعَلْ، أو : لا تَفعلْ، وما في معناهما نحو : هلّا تفعلُ، أو : هلّا لم تفعلْ . انظر مغني اللبيب ص ٤٥١ .

(٢) هنا بداية سقط كبير من نسخة دار الكتب المصريّة المرموز لها بـ(م)، بما يُعادِل ٤٦,٥ لوحة من نسخة الجامع الكبير بصنعاء، ذهَب معه تتمّةُ القِسم المرادِ تحقيقه، وينتهي السقط ضمن باب الفتح والإمالة وبين اللفظَين، وستكون المقابَلة بدءاً من هنا علىٰ نسختَي : الجامع الكبير بصنعاء المرموز لها بـ(ص)، ومكتبة رشيد أفندي في إستانبول المرموز لها بـ(ت) .

(٣) قال ابنُ هشام : «والحاصلُ أنَّ (بَلَىٰ) لا تأتي إلَّا بعد نفي، وأنَّ (لَا) لا تأتي إلَّا بعد إيجاب، وأنَّ (نَعَمْ) تأتي بعدهما» اهـ . المغني ص ٤٥٢ .

(٤) وذلك عند شرح قول الناظم ـ رحمه الله ـ في فرش سورة الأعراف (البيت ٦٨٥) :

وَحَيْثُ نَعَمْ بِالْكَسْرِ فِي الْعَيْنِ رُتِّلَا

(٥) قال ابنُ هشام : «نَعَمْ ـ بفتح العين ـ وكِنانةُ تَكسِرُها، وبها قرأ الكسائيُّ، وبعضُهم يُبدِلها حاءً، وبها قرأ ابنُ مسعود» اهـ . مغني اللبيب ص ٤٥١ .

قوله: (سَمِيٍّ) منصوب علَى الحال من (دَلُّهَا)، وكذلك (وَاصِلاً)، و(مَنْ) موصولة، و(تَوَصَّلَ) صلتُها، وعائدُها والموصولُ مفعولُ (وَاصِلاً).

ثمَّ ذكَر القرَّاءَ فقال:

٢٦٠ ـ فَإِظْهَارُهَا أَجْرَىٰ دَوَامَ نَسِيمِهَا وَأَظْهَرَ رَيَّا قَوْلِهِ وَاصِفٌ جَلَا

أخبَر عمَّن رمَز له بالهمزة والدالِ المهمَلة والنونِ من قوله: (أَجْرَىٰ دَوَامَ نَسِيمِهَا) ـ وهُم نافعٌ وابنُ كثير وعاصم ـ أنَّهم أظهَروا ذالَ ﴿إِذْ﴾ عند الأحرف الستَّة المذكورة، ثمَّ أخبَر عمَّن رمَز له بالراء والقافِ من (رَيَّا قَوْلِهِ) وهُما: الكسائيُّ وخلّادٌ أنَّهما أظهَرا ذالَ ﴿إِذْ﴾ عند الجيم فقط، وأدغَماها في الخمسة البواقي، وقدَّم هنا الرمزَ، ثمَّ أتىٰ بالواو الفاصلة، ثمَّ بِاسمِ القارئ مرموزاً له.

قال أبوعبدالله في قوله: (فَإِظْهَارُهَا أَجْرَىٰ): «فأتىٰ بالرموز مؤخَّرةً لعدم الإلباس» انتهىٰ[1]. يعني أنه أتىٰ برمز القارئ بعد ذِكْر الحرف المختلَف فيه، وهو قد نَصَّ علىٰ عكس ذلك في قوله: «سَأُسْمِي» البيت[2]، وأجاب بعدم اللبس، وهذا لا يُعترَضُ به ولا يَحتاج إلىٰ جواب [١٧٦/ أ] لأنَّ (هَا) في (فَإِظْهَارُهَا) عائدةٌ علىٰ جميع الأحرف الستَّة، وهو مضطرٌّ للتنصيص علىٰ أحرف ذال ﴿إِذْ﴾، فلمَّا نَصَّ عليها ذكَر حكمَها ثمَّ رمَز للقرَّاء، وأمَّا فيما بعد ذلك فإنَّه لا

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ١١١/ ب.

(٢) البيت ٢٥٧.

يُخِلُّ بشَرْطِه، ويَدُلُّ على ذلك أنَّه فعَل ذلك في بقيَّة الألفاظ، كقوله:[1]

وَقَدْ سَحَبَتْ ذَيْلاً . . . . . .

ثمَّ قال:[2]

فَأَظْهَرَهَا نَجْمٌ بَدَا دَلَّ . . . .

قوله: (فَإِظْهَارُهَا) مبتدأ، و(أَجْرَىٰ) فعلٌ وفاعلٌ، خبرُه، و(دَوَامَ) مفعولٌ به، و(نَسِيمِهَا) خفضٌ بالإضافة، والمعنىٰ: فإظهارُ زينبِ التَّمَشِّيَ المذكورَ الذي اقترَن به الدَّلُّ أَجْرىٰ منها رائحةً طيِّبةً عَبِقَة، ولهذا عبَّر عنها بالنسيم؛ لأنَّ النسيمَ هو الريحُ الطيِّبةُ اللَّيِّنة[3] التي ترتاحُ إليها النفوس، وأضاف إليها الدوامَ لأنَّ كلَّ محبٍّ لا يزالُ ذاكراً لها فجعَل هذا دوامَها، فـ«إِظْهَار» مصدرٌ مضاف لفاعله، والمفعولُ محذوف، أي إظهارُها ذلك التَّمَشِّي، هذا ظاهرُ اللفظ، وباطنُه: فإظهارُ ذال ﴿إِذْ﴾ عند الحروف.

قوله: (وَأَظْهَرَ رَيًّا): (رَيًّا) مفعولُ (أَظْهَرَ)، وفاعلُه (وَاصِفٌ)، والرَّيَّا بالقَصْر: الرائحةُ الطيِّبة، وأضاف «الرَّيَّا» إلىٰ (قَوْلِهِ) تنبيهاً علىٰ صحَّة القول أي هذا القولُ له رائحةٌ طيِّبة، استعارةً لصدقِه وصحَّتِه، والهاءُ في (قَوْلِهِ) لـ(وَاصِفٌ)، و(جَلَا) جملةٌ فعليَّة في موضع رفعٍ صفةً لـ(وَاصِفٌ)، أي

(١) البيت ٢٦٢ من باب ذِكر دال ﴿قَدْ﴾.

(٢) البيت ٢٦٣ من باب ذِكر دال ﴿قَدْ﴾.

(٣) «اللَّيِّنة» من (ت) فقط.

أظهَر طِيبَ وَصْفِه لها واصفٌ جَلَا وصفَها وكشَفه وأوضَحه، والمعنىٰ: أظهَر واصفُها طِيبَ رائحةِ قوله، يعني لَمَّا وصَفها واصفٌ جَلَا وصْفَها وكشَف بقولِه ذلك ثناءً عطراً، وما أظهَرتْه من الجَمال والزينة أجرىٰ دوامَ نسيمِها.

ثمَّ ذكَر بقيَّةَ المفصِّلين المظهِرين في البعض والمدغِمين في البعض فقال:

٢٦١ ـ وَأَدْغَمَ ضَنْكاً وَاصِلٌ تُومَ دُرِّهِ وَأَدْغَمَ مَوْلىً وُجْدُهُ دَائِمٌ وِلَا

أخبَر عمَّن رمَز له بالضاد من (ضَنْكاً) ـ وهو خلَفٌ ـ أنَّه أدغَم ذالَ ﴿إِذْ﴾ في التاء والدال، وأظهَرها عند أربعة الأحرف الباقية.

ثمَّ أخبَر عمَّن رمَز له بالميم من (مَوْلىً) ـ وهو ابنُ ذكوان ـ أنَّه أدغَم ذالَ ﴿إِذْ﴾ في الدال وحدَها، وقد أتىٰ في موضعَين من هذا البيت بما شرَطه، وهو تقديمُ رمزِ القارئ، ثمَّ بالواو الفاصلة، ثمَّ بالحرف المدغَمِ فيه.

واعلم أنَّ لكَ في معرفة ضبط ما تقدَّم ذِكْرُه طريقَين: إحداهما بالنسبة إلَى الأحرف الستَّة، والثانية بالنسبة إلَى القرَّاء:

أمَّا الطريقُ الأوَّل فبالنسبة إلى الأحرف، وهي علىٰ أربع مراتب:

الأُولىٰ: ما أظهَر عنده نافعٌ وابنُ كثير وعاصمٌ وخلَفٌ وابنُ ذكوان، وهي حروفُ الصفير: الصادُ والسين المهمَلتان والزاي.

الثانية: ما أظهَر عنده الكوفيُّون والحرميَّان وابنُ ذكوان، وهو الجيم.

الثالثة: [١٧٦/ ب] ما أظهَر عنده نافعٌ وابنُ كثير وعاصمٌ وابنُ ذكوان،

وهو التاء.

الرابعة: ما أظهَر عنده نافعٌ وابنُ كثير وعاصمٌ، وهو الدال.

وقد فُهم أنَّ المسكوتَ عنهم يدغِمون فيما ذُكِر.

وأمَّا الطريقُ الثاني فبالنسبة إلىٰ القرَّاء، وهُم في ذلك علىٰ خمس مراتب:

إحداها[1]: لنافع وابنِ كثير وعاصم، وهي إظهارُ ذال ﴿إِذْ﴾ عند الأحرف الستَّة.

الثانية: لأبي عمروٍ وهشام، وهي الإدغامُ في الأحرف الستَّة.

الثالثة: للكسائيِّ وخلّاد، وهي إدغامُها في الجميع ماعدا الجيم.

الرابعة: لخلَف، وهي الإدغامُ في التاء والدال فقط.

الخامسة: لابن ذكوان، وهي الإدغامُ في الدال خاصَّة.

وإذ قد عرفتَ انضباطَ ذلك بالطريقَين المذكورتَين فلا بُدَّ من ذِكْر العلَّة المقتضيةِ لمن أظهَر عند الجميع، أو أدغَم في الجميع، أو أدغَم في بعضٍ دون بعض؛ لتكمُلَ الفائدةُ إن شاء الله تعالىٰ، وهكذا ستُتلىٰ في بقيَّة الألفاظ إن شاء الله تعالىٰ، وبه الحولُ والقوَّة:

أمَّا وجهُ الإظهار عند الجميع فلأنَّه الأصل، ولا ثِقَلَ يُفَرُّ منه.

(١) في (ت): الأولىٰ.

وأمَّا وجهُ الإدغام في الجميع فلأنَّه أخفُّ في الجملة من الإظهار، مع ما بين هذه الأحرف وبين الذال من المقارَبة مخرجاً وصفاتٍ، فنقول:

إنَّ أكثرَ الأحرف الستَّةِ مشارِكةٌ للذال المعجَمة في مخرجها، والباقي محمولٌ عليها، بيانُه أنَّ مخرجَ الذال المعجَمة وما ذُكِرَ معها من حروفها من طرف اللسان خلا الجيمَ فإنَّها من وسطه، غير أنَّها لَمَّا كانت من مخرج الشين المعجَمة ـ والشينُ تتَّصلُ بطرف اللسان لِما فيها من التَّفَشِّي ـ أُدغمتِ الذالُ فيها كما تدغَمُ في الشين هذا ما يتعلَّقُ بالمخارج.

وأمَّا ما يتعلَّقُ بالمشارَكة في الصفات فنقول: إنَّ بعضَ هذه الأحرفِ مكافِئةٌ للذال في صفاتها، وبعضُها يزيدُ عليها في القوَّة. بيانُ القِسم الأوَّل في حرفَين: التاء والسين، وبيانُ القِسم الثاني في الأربعة البواقي، وسأبيِّنُها حرفاً حرفاً:

أمَّا التاءُ فتشارِكُ الذالَ في الانفتاح والاستفال، وفي الذال جهرٌ يقابله ما في التاء من الشِّدَّة، وفيها رخاوةٌ يقابلها ما في التاء من الهمس، فتكافَئا فحَسُنَ الإدغامُ.

وأمَّا السينُ فإنَّها تشاركُها أيضاً في الانفتاح والاستفال والرخاوة، وفيها صفيرٌ يقابِلُ ما في الذال[1] من الجهر، ولولا الصفيرُ لم يَحْسُنِ الإدغامُ؛ لمكان الهمس.

وأما القِسم الثاني:

---

(١) تحرَّفتْ في (ص) إلى: الزاي.

فالزايُ تشارِكُ الذالَ في الانفتاح والاستفال والجهر، وتزيدُ عليها بالصفير فكانت أقوىٰ منها. [١٧٧/أ]

وأمَّا الصادُ فتشاركُها في الرخاوة، وفي الصاد من القوَّة الاستعلاءُ والإطباق والتفخيم، ومن الضعف المنفردةُ به عن الذال الهمسُ، وفي الذال من القوَّة الجهرُ، ومن الضعف المنفردةِ به عن الصاد الانفتاحُ والاستفال، فقابَل ما في الصاد من الهمس إحدَى الصفتَين الضعيفتَين اللتَين[١] في الذال، وقابَل ما في الذال من الجهر إحدَى الصفات الثلاث القويَّةِ التي في الصاد، فبَقِيَ في الصاد صفتان قويَّتان ليس في الذال ما يقابلُهما[٢]، وبَقِيَ في الذال صفةٌ ضعيفة ليس في الصاد ما يقابلها، فتأكَّدتْ قوَّةُ الصاد، فتأكَّد حُسنُ الإدغام.

وأمَّا الدالُ فإنَّها تشارِكُ الذالَ في الانفتاح والاستفال والجهر، وفي الذال رخاوةٌ وفي الدال شِدَّة، فكانتِ المهمَلةُ أقوىٰ من المعجَمة فحَسُنَ [الإدغام].[٣]

وأمَّا الجيمُ فتشاركُها في الانفتاح والجهر، وفي الذال رخاوةٌ، وفي الجيم شِدَّة، فكانت أقوىٰ منها فقَوِيَ الإدغام.

وأمَّا وجهُ مَن أدغَم في بعضٍ دون بعض:

فمَن أظهَر عند الجيم خاصَّةً، وهُم: الحرميَّان والكوفيُّون وابنُ ذكوان،

(١) في (ص) و(ت): «اللذين» والوجه ما أثبتُّه كما هو في اللآلئ الفريدة ١١٢/أ.

(٢) في (ص): ما يقاومهما.

(٣) تكملة لازمة من اللآلئ الفريدة لوحة ١١٢/أ.

فلبُعد[١] مخرجها من مخرج الذال؛ لِما تقدَّم من أنَّ الجيمَ من وسط اللسان، والذالُ متطرِّفة، ولم يَحملها على الشين كما لم يَحملها عليها في إدغام التعريف فيها.

وأمَّا وجهُ مَن أدغَم في التاء والدال خاصَّةً ـ وهو خلَف ـ شِدَّةُ التقارب في المخرج وكثرةُ التناسب في الصفات، يدلُّ على ذلك أنَّ أصلَ ﴿مُدَّكِرٍ﴾[٢]: مُذْتَكِر، فلمَّا أُريدَ الإدغامُ أُبدلتِ التاءُ دالاً وأُدغمتِ الذالُ فيها، فدار التدبيرُ في إدغامه بين الدال والتاء والذال دون حرفٍ آخَر؛ لِما ذكرتُه من المناسَبة والتقاربِ الشديد وقد مضىٰ بيانُ ذلك كلِّه.

وأمَّا وجهُ مَن أدغَم في الدال فقط ـ وهو ابن ذكوان ـ ما تقدَّم ذِكرُه لخلَف مع مراعاة الإدغام في الأقوىٰ لأنَّ الدالَ المهمَلةَ أقوىٰ من المعجَمة علىٰ ما مرَّ بيانُه.

فهذا بيانُ العِلل المقتضيةِ للأحكام الثلاثة، أعني إظهارَها عند الجميع، وإدغامَها في الجميع، وإظهارَها في بعضٍ وإدغامَها في بعض.

قوله: (وَأَدْغَمَ) أي: أخفىٰ رَجُلٌ وَاصِلٌ تُومَ دُرِّهِ ضَنْكاً، فـ(ضَـنْكاً) مفعولُ (أَدْغَمَ)، و(تُومَ دُرِّهِ) مفعولُ (وَاصِلٌ).

والتُّوم: جمعُ تُومَة بضمِّ التاء، وهي خَرَزَةٌ تُعمَلُ من الفضَّة وتُنظَمُ مع

---

(١) في (ص) و(ت): «بعد» والوجه ما أثبتُّه.

(٢) القمر ١٥ وغيرها.

الدُّرِّ في القلائد والعقود، ولذلك أضافها للدُّرِّ لمصاحَبتها [1] له غالباً. والدُّرُّ معروف، وأضاف الدُّرَّ للرَّجُل، وكنَّىٰ بذلك عن حُسن ثنائه علىٰ زَيْنَبَ المذكورة.

والضَّنْك: الضِّيق، ومنه: ﴿فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾. [2]

يعني أنَّ هذا الرجلَ أخفىٰ وستَر ضُرَّه وما حصَل له من [١٧٧/ ب] الضِّيق، وجعَل ثناءَه عليها ووصْفَه لها كتُومٍ مصاحِبٍ للدُّرِّ في الحُسن، وجعَله واصِلاً لذلك غيرَ قاطعٍ له.

ثمَّ أخبَر عن (مَوْلىً) ـ وهو المحبُّ لزينبَ ـ أنَّه (أَدْغَمَ) أي: أخفىٰ ما نال من وصلِها، فما نال من وصلِها مفعولُ (أَدْغَمَ) لكنَّه حذَفه لدلالة ما بعده عليه؛ فإنَّ (وُجْدُهُ) مبتدأ، و(دَائِمٌ) خبرُه، والجملةُ صفةٌ لـ(مَوْلىً).

والوُجْد بالضمِّ: الغِنىٰ، أي غِناه بما نال من وصلِها دائمٌ متَّصل.

قوله: (وِلَا) يُقرأ بالكسر، وهو المشهور، وفيه وجهان: أظهرُهما أنَّه تمييزٌ لـ(دَائِمٌ) أي دائمٌ متابعةً، أي متابَعتُه لذلك دائمة. والثاني أنَّه في موضع رفعٍ صفةً لـ(مَوْلىً) علىٰ حذف مضاف، أي ذو وِلاء، وأصلُه المدُّ علَى التقديرَين، قصَره علىٰ حَدِّ: [3]

. . . . أَجْذَمُ الْعَلَا

(١) في (ص): «لمصاحبته» والصواب ما في (ت).

(٢) طه ١٢٤.

(٣) البيت ٤.

ويُقرأ بالفتح ـ وهو غريب ـ علىٰ أنَّه بمعنَى النَّصْر، ويكونُ إعرابُه حينئذٍ مفعولاً لـ(أَدْغَمَ) الثاني، كما أنَّ (أَدْغَمَ) الأوَّلَ له مفعولٌ مصرَّحٌ به، ويصيرُ التقدير: وأدغَم محبٌّ غنيٌّ دائمُ الغِنىٰ وَلَاءَهُ ومحبَّتَه، ولم يُطْلِع علىٰ أمره أحداً من الوُشاة والرُّقَباء، وأصلُه المدُّ أيضاً، ففُعل فيه ما تقدَّم.

ثمَّ انتقَل إلىٰ دال ﴿قَدْ﴾ فقال:

* * *

ذِكْرُ دالِ ﴿قَدْ﴾

٢٦٢ ـ وَقَدْ سَحَبَتْ ذَيْلاً ضَفَا ظَلَّ زَرْنَبٌ جَلَتْهُ صَبَاهُ شَائِقاً وَمُعَلِّلا

ذكَر دالَ ﴿قَدْ﴾ وحروفَها التي تدغَمُ فيها وتُظهَر، وهي ثمانيةُ أحرف: السينُ، والذالُ المعجَمة، والضادُ والظاء المعجَمتان، والزايُ والجيم والصاد والشين.[1]

أمثلتُها قولُه تعالىٰ: ﴿قَدْ سَمِعَ﴾[2] ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا﴾[3] ﴿قَدْ ضَلُّواْ﴾[4] ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾[5] ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ﴾[6] ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا﴾[7] ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللهُ رَسُولَهُ﴾[8] ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾[9].

فإن قلتَ: لِمَ قدَّم الناظمُ الكلامَ علىٰ دال ﴿قَدْ﴾ وتاءِ التأنيث علىٰ

(١) تصحَّفتْ في (ص) إلىٰ: والسين.

(٢) المجادلة ١.

(٣) الأعراف ١٧٩.

(٤) الأنعام ١٤٠.

(٥) صٓ ٢٤.

(٦) الملك ٥.

(٧) الأنعام ٩٤.

(٨) الفتح ٢٧.

(٩) يوسف ٣٠.

الكلام علىٰ لام ﴿هَلْ﴾ و﴿بَلْ﴾ ؟

فالجواب : أنَّ الدالَ والتاءَ أقربُ إلَى الذال من اللام ، فلذلك أَوْلاها إيَّاهما .

فإن قلتَ : فلِمَ قدَّم دالَ ﴿قَدْ﴾ علىٰ تاء التأنيث ؟

فالجواب : أنَّها سابقةٌ في الكتاب العزيز[1] ، فلذلك قدَّمها عليها .

وقد ضمَّن هذا البيتَ معانيَ حسنةً علىٰ عادته ، فأخبَر عن زينبَ المتقدِّمُ ذِكْرُها أنَّها سَحبتْ ، أي جرَّتْ ، يقال : سحَب يسحَبُ ـ بفتح الحاء فيهما ـ سَحْباً ، إذا جرَّ .

والذَّيلُ طرفُ الثَّوب ، وجمعُه ذُيول ، ويجوزُ كسرُ الذال إتْباعاً ، ومِثلُه : بِيوت وعِيون .

قوله : (ضَفَا) أي طال ، ففاعلُه ضميرٌ عائدٌ علَى الذَّيل ؛ إذ لا يُسحَبُ من الذيول إلّا ما طال ، يقال : ضَفَا يَضفُو ، أي طال .

قوله : (ظَلَّ) من أخوات « كان » ، فكأنَّ معناها : فعَل ذلك نهاراً ، أُختُ :

---

(١) يعني ممَّا وقع فيه الخلافُ بين القرّاء ، فأوَّلُ موضع منه في قوله تعالىٰ : ﴿فَقَدْ ضَلَّ﴾ في البقرة ١٠٨ ، وأمَّا تاء التأنيث فأوَّل موضع خلافيٍّ في قوله تعالىٰ : ﴿أَنبَتَتْ سَبْعَ﴾ البقرة ٢٦١ ، وإلّا فإنَّ أوَّل موضع وردتْ فيه ﴿قَدْ﴾ في القرآن الكريم في قوله تعالىٰ : ﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرَبَهُمْ﴾ في سورة البقرة ٦٠ ولا خلافَ في إظهاره ، وأوَّل موضع وردتْ فيه تاءُ التأنيث في قوله تعالىٰ : ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ﴾ في سورة البقرة ١٦ ولا خلافَ في إدغامها ، والله أعلم .

باتَ يَفعلُ كذا، أي ليلاً، قال الشاعر: [(١)]

أَظَـلُّ أَرْعَـىٰ وَأَبِيـتُ أَطْحَـنُ

الْموْتُ مِنْ بَعْضِ الْحيَاةِ أَهْوَنُ

[١٧٨/ أ] وقد يُرادُ بـ(ظَلَّ) الدوام، وهو المناسِبُ ههنا.

قوله: (زَرْنَبٌ): الزَّرْنَبُ نبتٌ طيِّبُ الرائحة من نبات البادية، وقد ذكَره الناظمُ آخِرَ هذه القصيدة في قوله: [(٢)]

بِغَيرِ تَنَاهٍ زَرْنَباً وَقَرَنْفُلَا

وهذا وإن كان غيرُه أطيبَ منه ـ كالمِسْك ونحوِه ـ إلّا أنَّه عند العرب أشهىٰ منه وأحبُّ إليها، وهو سالكٌ طريقةَ العرب فلذلك حَذَا حَذْوَهم.

قوله: (جَلَتْهُ) كشفَتْه، ومنه: جَلاءُ العروس لظهورها.

قوله: (صَبَاهُ) أي ريحُه، والصَّبَا: أطيَبُ الرياح.

قوله: (شَائِقاً) اسمُ فاعل من شَاقَني كذا يشُوقُني.

---

(١) البيت من الرجز، لم أعرف قائله، وهو في شرح عمدة الحافظ ص ٧٦٩، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١/ ٣٩٤، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٤٦، ٣/ ٥٥، وشرح قصيدة كعب ص٢٢٣، واستشهَد به المصنِّفُ في عمدة الحفَّاظ ص ٦٨ ، ٣٣٣ مادَّة (ب ي ت) (ظ ل ل).

والشاهد فيه قوله: «أَظَلُّ أَرْعَىٰ وَأَبِيتُ» حيث جعَل «ظَلَّ» مقابِلَ «بَاتَ».

(٢) البيت ١١٧٣.

قوله : (وَمُعَلِّلَا) المعلِّلُ اسمُ فاعل من : علَّله يُعلِّله، وله معنيان : أشهرُهما سَقَاه مَرَّةً بعد أُخرىٰ، بخلاف «النَّهَل» وهو أوَّلُ الشرب، والثاني : أَلْهاهُ عن كذا، هذا تفسيرُ ألفاظ البيت .

والمعنىٰ : أنَّ زينبَ هذه لَمَّا جَرَّتْ ذيلَها الضافي حيث تمشَّتْ به تِيهاً وعُجباً وهكذا فِعلُ الغانيات، ولذلك توعَّد الشارعُ ـ عليه أفضلُ الصلاة والسلام ـ مَن جرَّ ثوبَه خُيلاء[1]، وقال الشاعر :[2]

كُتِبَ الْقَتْلُ وَالْقِتَالُ عَلَيْنَا وَعَلَى الْغَانِيَاتِ جَرُّ الذُّيُولِ

ظَلَّ ذلك النبتُ الطيِّبُ الريح[3] الذي كشفَتْه صَبَا الذَّيل شائقاً مُحبِّيها ومُعَلِّلَهم يعني أنَّ طِيبَ ريحِ ذيلِها كشَفَ عن طِيبِ ريحِ الزَّرْنَبِ وأَبَانَ محلَّه، كأنَّه إذا

(١) في نحو قوله ﷺ : «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خُيَلَاءَ لَمْ يَنْظُرِ اللهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» أخرجه البخاريُّ في فضائل الصحابة (٣٤٦٥) باب : قول النبيِّ ﷺ : لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذاً خَليلاً، وفي اللباس (٥٤٤٧) باب : مَنْ جَرَّ إِزارَهُ مِنْ غَيْرِ خُيَلَاءَ، و(٥٤٥٥) باب : مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ مِنَ الْخُيَلَاءِ، وبألفاظ مقاربة عند مسلم في اللباس والزينة (٢٠٨٥، ٢٠٨٧) باب : تحريم جرِّ الثوب خُيلاء، والترمذيِّ (١٧٣٠، ١٧٣١) في اللباس، باب : ما جاء في جَرِّ ذيول النساء، وقال : حديث حسن صحيح، وأبي داود (٤٠٨٥) في اللباس، باب : ما جاء في إسبال الإزار، والنسائيِّ (٥٣٣٧) في الزينة، باب : إسبال الإزار .

(٢) البيت من الخفيف، وهو لعُمَرَ بنِ أبي ربيعة في ديوانه ص ٣٣٨، والبحر ٥/ ٨٣، واستشهَد به المصنِّفُ في الدرِّ المصون ٦/ ٩٥ .

(٣) في (ت) : الرائحة .

شَمَّ الزَّرْنَبَ تذكَّر به طِيبَ ريح ذيلِها، فيظَلُّ الزَّرْنَبُ شائقاً ومعلِّلاً، أي شائقاً من وجَد ريحَه ومعلِّلاً[1] له مَرَّةً بعد أُخرىٰ، أو مُلهِياً له عن كلِّ شيء.

قوله: (وَقَدْ سَحَبَتْ) يجوزُ في هذه الواو أن تكونَ عاطفةً علىٰ «تَمَشَّتْ»[2] وأن تكون للحال، وصاحبُ الحال «زَيْنَبُ».

قوله: (ضَفَا) جملةٌ فعليَّةٌ في موضع نصبٍ نعتاً لـ(ذَيْلاً).

قوله: (زَرْنَبٌ) اسمُ (ظَلَّ)، و(شَائِقاً) خبرُها، و(جَلَتْهُ[3] صَبَاهُ) في موضع رفع نعتاً لـ(زَرْنَبٌ)، وجملةُ (ظَلَّ) يجوزُ فيها أن تكون نعتاً لـ(ذَيْلاً) أيضاً، والعائدُ هو الهاء من (صَبَاهُ)، والهاءُ في (جَلَتْهُ) للزرنب، أي كشفَتْ ريحُ الذيل طِيبَ الزرنب، و(مُعَلِّلَا) عطفٌ علىٰ (شَائِقاً)، والواوُ في (وَمُعَلِّلَا) للفصل كهِيَ في قوله: «وَاصِلاً»[4] مُؤْذِنةً بانقضاء الحروف التي تُدغَم فيها دالُ ﴿قَدْ﴾ وتُظهَر.

ثمَّ أخَذ يذكُر اختلافَ القرَّاء في إدغامها وإظهارِها في الحروف الثمانية فقال:

٢٦٣ ـ فَأَظْهَرَهَا نَجْمٌ بَدَا دَلَّ وَاضِحاً وَأَدْغَمَ وَرْشٌ ضَرَّ ظَمْآنَ وَامْتَلَا

أخبَر عمَّن رمَز له بالنون والباء الموحَّدة والدالِ المهمَلة، وهُم: عاصمٌ

---

(١) تحرَّفتْ في (ت) إلىٰ: ومغذياً.

(٢) البيت ٢٥٩ من باب ذِكر ذال ﴿إِذْ﴾.

(٣) تحرَّفتْ في (ص) إلىٰ: وجملة.

(٤) البيت ٢٥٩ من باب ذِكر ذال ﴿إِذْ﴾.

وقالونُ وابنُ كثير، أنَّهم أظهَروا دالَ ﴿قَدْ﴾ عند جميع الأحرف الثمانية.

قال أبو عبد الله: «وأتىٰ بالرموز مؤخَّرةً لعدم الإلباس»[١]، وقد تقدَّم البحثُ معه في ذلك.[٢]

والواوُ في (وَاضِحاً) للفصل، وكذلك في (وَامْتَلَا)، وقد تكرَّرتْ بواو [١٧٨ / ب] (أَدْغَمَ) في الموضعَين.

ثمَّ أخبَر عن ورش أنَّه أدغَم دالَ ﴿قَدْ﴾ في الضاد والظاء المعجَمتَين، وأظهَر عند بقيَّة الأحرف، فقد صار في هذا الباب والذي بعده مفصِّلاً، وكان من المستوعِبين للإظهار في ذال ﴿إِذْ﴾.

ولَمَّا ذكَر ورشاً باسمه الصريح لم يَحتَجْ إلىٰ واو فاصلة بعده.

قوله: (فَأَظْهَرَهَا) أي تمشِّيها[٣]، علىٰ حذف مضاف، يعني تمشِّي[٤] زينبَ و(نَجْمٌ) فاعلٌ كنَّىٰ به ـ هنا ـ عن العالِم، وكان يقال: إذا ذُكر العلماءُ فمالكٌ

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ١١١/ ب.

(٢) عند شرح البيت ٢٦٠، ص ١١٠٧.

(٣) تحرَّفتْ في (ص) إلىٰ: «بينها» ورسمَها ناسخُ (ت) رسماً، وما أثبتُّه أَشبه بالصواب يؤيِّده السياقُ الآتي، والمقصود بـ«تمشِّيها» ما ذكَره الناظمُ في البيت ٢٥٩ من باب: ذِكر ذال ﴿إِذْ﴾ بقوله: نَعَمْ إِذْ تَمَشَّتْ زَيْنَبٌ صَالَ دَلُّهَا.

(٤) رسمَها ناسخا (ص) و(ت) رسماً، وما أثبتُّه أَشبه بالصواب، والله أعلم.

النجم، يَعنُون مالكَ بنَ أنس الأصبحيَّ.[١]

قوله: (بَدَا) جملةٌ فعليَّة في موضع الصفة لـ(نَجْمٌ)، و(بَدَا) معناه ظهَر.

قوله: (دَلَّ) جملةٌ فعليَّة صفةٌ ثانية أيضاً لـ(نَجْمٌ)، ومعنىٰ (دَلَّ): من الدلالة علىٰ كذا، وهي الإرشاد.

قوله: (وَاضِحاً) حالٌ من فاعل (دَلَّ)، والواضحُ: البَيِّن، وضَح يضِح وُضُوحاً[٢]، إذا بان معناه.

قوله: (وَأَدْغَمَ) أي أخفىٰ وستَر.

قوله: (وَرْشٌ) فاعلُ (أَدْغَمَ)، وهو في العبارة مرادٌ به القارئ، وفي معنىٰ البيت يُرادُ به التناول، والمعنىٰ: وأخفىٰ تناولُ وصلٍ حصَل من زينبٍ ضَرَّ ـ أي سوءَ حال ـ ظمآنَ، أي عطشانَ، إلىٰ وصلها وامتلأ رِيّاً من ذلك، يعني أنَّ حصولَ وصلِها ستَر ضَرَّ هذا المحبِّ ومحاه.

* * *

(١) تقدَّمتْ ترجمته عند شرح البيت ٣، ص ٢٠.

(٢) وكذا هو في اللسان ٢/ ٦٣٤.

٢٦٤ ـ وَأَدْغَمَ مُرْوٍ واكِفٌ ضَيْرَ ذَابِلٍ زَوَىٰ ظِلَّهُ وَغْرٌ تَسَدَّاهُ كَلْكَلَا

أخبَر عمَّن رمَز له بالميم من (مُرْوٍ) ـ وهو ابنُ ذكوان ـ أنَّه أدغَمها في أربعة: الضاد والذال والزاي والظاء، وأظهَرها عند أربعة، فقد عادَل بينها.

قوله: (مُرْوٍ) اسمُ فاعل من أَرْوَىٰ يُرْوِي، من الرِّيِّ بالماء.

و«الواكِفُ»: من وَكَفَ البيتُ يَكِفُ إذا قطَر ماؤُه من مطرٍ ونحوه.

والضَّير: الضُّرّ، مصدرُ ضارَه يَضِيرُه.

و«الذابِلُ»: الزاوي الذي قد يَبِسَ من الرطوبة، وأراد به التخفيفَ هنا لأنَّه يَبِس جلدُه.

و(زَوَىٰ) أي قبَض وجمَع، ومنه: زَوىٰ عنه المالَ يَزْوِيه زَيّاً، كطَواه طَيّاً.

و«الظِّلّ»: ما يَحدثُ من شاخِصٍ قائمٍ[1] حِيالَ المضيءِ من شمسٍ ونارٍ ونحوِهما.

و«الوَغْرُ»: جمعُ وَغْرَة، والوَغْرَةُ شِدَّةُ توقُّدِ الحرِّ.

و(تَسَدَّاهُ): أي عَلَاه وركِبَه.

و«الكَلْكَل»: الصَّدر.

والهاءُ في (تَسَدَّاهُ) للذابل.

(١) سقط من (ت): قائم.

والمعنىٰ : وأخفىٰ وصلُ مُرْوٍ سائلٍ ضُرَّ مُحِبٍّ نحيفٍ قَبَض ظِلَّه وجمَعه ـ أي أذهبه ـ شِدَّةُ تَوَقُّدِ حَرِّ قلبِه ركِبَتْ صدرَه ، أي لم يُبْقِ الوَغْرُ له ظِلّاً لنحافته ، وهذا من باب الاستدلال بنفي اللازم علَى انتفاء الملزوم ؛ لأنَّ كلَّ جسمٍ لا بدَّ له من ظِلّ ، فإذا انتفَى الظِّلُّ اللازمُ انتفَى الجسمُ الملزوم .

قوله : (مُرْوٍ) اسمٌ منقوص .

قوله : (ضَيْرَ) مفعولُ (أَدْغَمَ) . [١٧٩/ أ]

قوله : (زَوَىٰ ظِلَّهُ وَغْرٌ) في موضع النعت لـ(ذَابِلٍ) .

قوله : (تَسَدَّاهُ) جملةٌ في موضع النعتِ لـ(وَغْرٌ) .

قوله : (كَلْكَلَا) بدلُ بعضٍ من كلٍّ ، وهو من الهاء في (تَسَدَّاهُ) أي علَا صدرَه وركِبَه ، ولا بُدَّ في بدل البعض من ضمير ، وهو هنا محذوفٌ ، أي كلكلاً منه . وقيل : (كَلْكَلَا) تمييز ، والأصل : تَسَدَّىٰ كلكلَه ، فلما أوقَع تَسَدَّىٰ علَى الضمير العائد علىٰ (ذَابِلٍ) أخرَج الكلكلَ تمييزاً ، والأوَّلُ أظهَر .

٢٦٥ ـ وَفِي حَرْفِ زَيَّنَّا خِلَافٌ وَمُظْهِرٌ هِشَامٌ بِصَادٍ حَرْفَهُ مُتَحَمِّلَا

أخبَر أنَّ في دال ﴿ قَدْ ﴾ خلافٌ بالنسبة إلَى الإدغام والإظهار عند الزاي من ﴿ زَيَّنَّا ﴾ في سورة الـمُلك [٥] لمن تقدَّم ذِكْرُه ، وهو ابنُ ذكوان : فرُوِيَ عنه الإظهارُ تارةً والإدغامُ أخرىٰ .

ثمَّ أخبَر عن هشام أنَّه أظهَرها عند الظاء من قوله تعالىٰ : ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾(١) ، فقد صار ابنُ عامر بكماله مفصِّلاً : أدغَم بعضاً وأظهَر بعضاً ، وورشٌ كذلك ، والباقون ـ وهُم أبوعمرٍو والأخوان(٢) ـ أدغَموها في الجميع .

فإن قيل : لِمَ لَمْ يُقَيِّدِ الناظمُ ﴿زَيَّنَّا﴾ بسورة المُلك كما قيَّد ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ بسورة « صٓ » ؟

فالجواب : أنَّه لم تَلتقِ دالُ ﴿قَدْ﴾ مع الزاي إلّا في هذا الحرف خاصَّةً ، فلذلك لم يَحتجْ أن يقول : بِالْمُلْكِ ، وأمَّا دالُ ﴿قَدْ﴾ مع الظاء فوقَعتْ في «صٓ» [٢٤] وفي غيرها(٣) ، فلذلك نَصَّ عليها .

فإن قيل : من أين يُعلَمُ أنَّه أراد ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ بخصوصِها ؟

فالجواب : أنَّه ليس في سورة « صٓ » من حروف دال ﴿قَدْ﴾ غيرُ الظاء ، فانحصرَتْ .

وقد اتَّفَق للناظم هنا نُكتةٌ حسنة ، وهي أنَّه نَصَّ علَى الحرف الأوَّل وأبهَم سورتَه ، وهو ﴿زَيَّنَّا﴾ إذ لم يوجَد إلّا فيها ، ونَصَّ علىٰ سورة الحرف الثاني لوجوده في غيرِها وأبهَمه إذ لم يوجَد فيها غيرُه .

---

(١) صٓ ٢٤ .

(٢) هما حمزة والكسائيّ .

(٣) البقرة ٢٣١ وغيرها .

فإن قيل: من أين يُعلَمُ أنَّ الخلافَ المذكورَ لابن ذكوان دون غيرِه ؟

فالجواب: أنَّه لم يتقدَّم قبلَ ذِكْرِ هذا الخلاف إلّا ابنُ ذكوان، فانصرَف له دون غيره.

واعلَم أنَّ لكَ في ضبط ما تقدَّم طريقان أيضاً: أحدهما بالنسبة إلى الأحرف والثاني بالنسبة إلَى القرّاء.

الطريقُ الأوَّل: بالنسبة إلَى الأحرف، وهي على أربعة أقسام:

أحدها: ما أظهَر عنده نافعٌ وابنُ كثير وعاصمٌ وابنُ ذكوان، وهو أربعةُ أحرف: الصادُ والسين المهمَلتان والجيمُ والشين.

الثاني: ما أظهَر عنده قالونُ وابنُ كثير وعاصم، وهو حرفان: الضاد والظاء المعجَمتان، ووافقهم هشامٌ في ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾[1] فقط.

الثالث: ما أظهَر عنده نافعٌ وابنُ كثير وعاصم، وهو الذال.

الرابع: ما أظهَر عنده نافعٌ وابنُ كثير وعاصم وابنُ ذكوانَ بخلاف عنه، وهو الزاي. [١٧٩/ ب]

الطريق الثاني: بالنسبة إلَى القرّاء، وهُم على سبع[2] مراتب:

الأُولى: إظهارُها عند الجميع لابن كثير وقالونَ وعاصم.

---

(١) صٓ ٢٤.

(٢) «سبع» من (ت) فقط.

الثانية : إدغامُها في الجميع لأبي عمرٍو والأخوَين .[١]

الثالثة : إدغامُها في الضاد والظاء المعجَمتَين خاصَّةً، وإظهارُها في البواقي لورش .

الرابعة : إظهارُها عند الصاد والسين المهمَلتَين[٢] والجيمِ والشين بلا خلاف لابن ذكوان .

الخامسة : إدغامُها في الضاد والظاء والذال المعجَمات بلا خلاف لابن ذكوان أيضاً .

السادسة : إدغامُها تارةً وإظهارُها أخرىٰ في الزاي خاصَّةً لابن ذكوان أيضاً .

فقد صارتِ الأحرفُ الثمانيةُ عنده علىٰ ثلاثة أقسام : قِسمٌ أظهَر عنده بلا خلاف وهو أربعة، وقِسمٌ أدغَم فيه بلا خلاف وهو ثلاثة، وقِسمٌ أدغَم وأظهَر عنده وهو حرفٌ واحد .

السابعة : إدغامُها في الأحرف المذكورة إلّا ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ خاصَّةً لهشام .

والوجهُ في إظهارها عند الجميع أنَّ الإظهارَ هو الأصل .

والوجهُ في إدغامها في الجميع المقارَبةُ في المخرج والصفاتِ :

---

(١) تقدَّم أنَّهما حمزة والكسائيّ .

(٢) في (ص) : « المهملتان » والوجه ما في (ت) .

أمَّا مقارَبةُ المخرج: فحروفُ الصفير ـ السينُ والزاي والصاد ـ والظاءُ والذالُ مشارِكةٌ للدال في طرف اللسان. والضادُ مخرجُها من أقصىٰ حافَّة اللسان وتتَّصلُ ـ لِما فيها من الاستطالة ـ بطرفه. والشينُ وإن كانت من وسط اللسان إلّا أنَّها لِما فيها من التفشِّي تتَّصلُ بطرفه. والجيمُ وإن كانت من وسطه أيضاً، وليس فيها ما يَصِلُها بطرف اللسان، غيرَ أنَّها حُملتْ علَى الشين كما تقدَّم تقريرُه في ذال ﴿إذْ﴾، فأُدغمتِ الدالُ فيها كما تُدغَم في الشين.

وأمَّا مقارَبةُ الصفات فأذكُرها حرفاً حرفاً علىٰ الترتيب المذكور في النَّظْم فأقول:

أمَّا السينُ المهمَلة فتشارِكُ الدالَ في الانفتاح والاستفال، وفي الدال جهرٌ وشِدَّة، وفي السين همسٌ ورخاوة، إلّا أنَّ ما فيها من الصفير يقارِبُ ما في الدال من الجهر والشِّدَّة لزيادة صوته.

وأمَّا الذالُ فتشاركُها في الانفتاح والاستفالِ والجهر، غيرَ أنَّ الدالَ أقوىٰ منها لشِدَّتها، والذالُ رخوةٌ لكن حُمِلتْ علَى الظاء لأنَّها من مخرجها.

وأمَّا الضادُ فإنَّها تشاركُها في الجهر، وتختصُّ دونها بالإطباق والاستعلاء والاستطالةِ والتفخيم.

وقال أبو عبد الله: «فتشارِكُ الدالَ في الجهر والرخاوة»[1] وهذا كأنَّه سبقُ قلمٍ أو لسان؛ لأنَّ الدالَ حرفٌ شديد، فكيف يقول: والرخاوة؟

---

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ١١٤/ب.

وأمَّا الظاءُ ففيها ما ذُكِر في الضاد إلّا الاستطالة .

وأمَّا الزايُ فتشاركُها في الانفتاح والاستفال والجهر ، وفيها من الصفير ما يقاوِمُ ما في الدال [١٨٠/ أ] من الشِّدَّة .

وأمَّا الجيمُ فتشاركُها في الانفتاح والاستفال والجهر والشِّدَّة ، فقد ساوَتْها .

وأمَّا الصادُ فتشاركُها في الجهر ، وفي الصاد همسٌ ، غيرَ أنَّ فيها استعلاءً وإطباقاً وصفيراً وتفخيماً . وقال أبوعبد الله أيضاً : « وأمَّا الصادُ فإنَّها تشارِكُ الدالَ في الرخاوة »[1] وتقدَّم ما فيه .

وأمَّا الشينُ فإنَّها تشاركُها في الانفتاح والاستفال ، غيرَ أنَّها مهموسةٌ رخوة ، وفي الدال جهرٌ وشِدَّة ، غيرَ أنَّ ما في الشين من التفشِّي يقاوِمُ الصفتَين المذكورتَين لشِدَّة صوته وانتشارِه .

والوجهُ لورش في تخصيصه الضادَ والظاءَ المعجَمتَين بالإدغام ما فيهما من القوَّة بكثرة الصفات القويَّة وقِلَّةِ الصفات الضعيفة .

والوجهُ لهشام في تخصيصه ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ بالإظهار الجمعُ بين اللغتَين .

والوجهُ لابن ذكوان في تخصيصه الضادَ والظاءَ والذالَ المعجَمات بالإدغام بلا خلاف أنَّ الضادَ والظاءَ فيهما قوَّةٌ بكثرة الصفات القويَّة وقِلَّةِ الضعيفة ، كما تقدَّم ذلك لورش .

---

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ١١٤/ ب .

وأمَّا الذالُ فلِما تقدَّم من إلحاقها بالظاء لأنَّها من مخرجها .

والوجهُ له في جريان الخلاف في الزاي أنَّه ألحَقها بالضاد[١] والظاء والذال في الإدغام لِما بين الجميع من المناسَبة في الجهر ، وألحَقها في الإظهار بالصاد والسين لِما بينهما من الصفير ، ولم يُلحِقِ الجيمَ بما أدغَم فيه ـ وإن كانت مجهورةً ـ لبُعد مخرجها من مخرج الدال .

قوله : (وَفِي حَرْفِ زَيَّنَّا) خبرٌ مقدَّم ، و(خِلَافٌ) مبتدأٌ مؤخَّر حُذفتْ صفتُه لفَهمِ المعنىٰ ، أي خلافٌ عن ابن ذكوان .

قوله : (وَمُظْهِرٌ) خبرٌ مقدَّم ، و(هِشَامٌ) مبتدأٌ مؤخَّر .

(بِصَادٍ) متعلِّقٌ بـ(مُظْهِرٌ) ، وأعرَب (صَادْ) وصرَفها اعتباراً باللفظ .

قوله : (حَرْفَهُ) مفعولُ[٢] (مُظْهِرٌ) ، وجعَله حرفَه لأنَّه لم يُظهِر غيرَ هذا الموضع ، فهو حرفُه الذي اشتُهر بإظهاره له ، فالضميرُ لهشامٍ ولا يجوزُ أن يعودَ علىٰ (صَادٍ) .

قال أبوشامة : « ولو عاد علىٰ (صَادٍ) لقال : حَرْفَهَا » .[٣]

قوله : (مُتَحَمِّلَا) نصبٌ علىٰ الحال من ضمير (هِشَامٌ) ، أي متحمِّلاً لذلك

---

(١) تصحَّفتْ في (ص) و(ت) إلىٰ : بالصاد .

(٢) سقط من (ص) : مفعول .

(٣) إبراز المعاني ٢/ ٤٧ .

راوياً له وناقلَه، هذا ما يتعلَّقُ بطريق القراءة.

والمناسِبُ لسياق الأبيات المتقدِّمة أنَّ هشاماً هو عبارةٌ عن الرجل الكريم؛ لأنَّه يَهشِمُ العيشَ لأضيافِه، ومنه سُمِّيَ «هاشِم»، وعليه قولُ الشاعر: (١)

عَمْرُو الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ وَرِجَالُ مَكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافُ

وأراد بـ«الصاد» قُدورَ النُّحاس، وبـ«الحرف» النَّاقة(٢)، والعربُ تُسمِّي الناقةَ حرفاً، قيل: هو حرفُ الجبل، شبَّهوها به لغِلَظِها وصلابتها (٣)، وقيل: بلِ المرادُ [١٨٠/ ب] حرفُ الهجاء، شبَّهوها به لدقَّتِها وخِفَّتِها، قال كعبُ بنُ زُهير: (٤)

(١) البيت من الكامل، وهو لعبد الله بن الزِّبَعْرىٰ في اللسان ٢/ ٤٧ (سنت)، ولمطرود ابن كعب الخزاعيّ في الاشتقاق ص ١٣، وبلا نسبة في سرّ الصناعة ١/ ٣٥، والمنصف ٢/ ٢٣١، ومفردات الراغب ص٨٤٢، ورصف المباني ص ٤٢١، والبحر المحيط ٨/ ٥٢٨، وبصائر ذوي التمييز ٥/ ٣٢٨، واستشهَد به المصنِّفُ في الدُّرّ المصون ٥/ ٤٢٧، وعمدة الحفَّاظ ص ٢٥٢ (س ن هـ).

(٢) في (ص) و(ت): «وبالنَّاقة الحرف» والتصويبُ من اللآلئ الفريدة لوحة ١١٥/ ب.

(٣) تحرَّفتْ في (ص) إلىٰ: «وحلاوتها»، وفي (ت) إلىٰ: «وحلاقها»، والتصويب من لسان العرب ٩/ ٤٢ (حرف).

(٤) كعب بن زُهير بن أبي سُلمىٰ، الشاعر المشهور، له صُحبة، قدِم علىٰ النبيِّ ﷺ وأسلَم رضي الله عنه. (طبقات فحول الشعراء ص٨٣، أُسد الغابة ٤/ ١٧٥ ـ الإصابة ٣/ ٢٩٥) والبيت من البسيط، من قصيدة كعبٍ المشهورةِ بالبُردة، وهو في شرح القصيدة لابن هشام ص١٩٨، والنهاية في غريب الحديث ١/ ٣٦٩، ٢/ ٥٠٢، ٤/ ١٢٠، وعمدة الحفَّاظ ص ١١٨ (ح ر ف)، واللسان ٩/ ٤٢ (حرف)، ونقَل ابنُ منظور عن أبي العبّاس في معنى=

حَرْفٌ أَخُوهَا أَبُوهَا مِنْ مُهَجَّنَةٍ وَعَمُّهَا خَالُهَا قَوْدَاءُ شِمْلِيلُ

وقال آخرُ مُلْغِزاً: (١)

وَحَرْفٍ كَنُونٍ تَحْتَ رَاءٍ وَلَمْ يَكُنْ بِدَالٍ يَؤُمُّ الرَّسْمَ غَيَّرَهُ النَّقْطُ

عنى بالحرف: الناقةَ، وشبَّهها بالنون لدقَّتها، و«تَحْتَ رَاءٍ» أي راكبٌ ضاربٌ رِئتَها، فهو اسمُ فاعلٍ من: رَآه، أي ضرَب رِئتَه(٢)، كـ: بَطَنَه، أي ضرَب بطنَه، وكَبَدَه، أي ضرَب كَبِدَه، و«بِدَالٍ» اسمُ فاعل من: دَلَا يَدْلُو، أي حَثَّها على

= البيت السابق قولَه: «يصِفُ الناقةَ بالحَرف لأنَّها ضامر، وتُشَبَّه بالحرف من حروف المعجَم ـ وهو الألف ـ لدِقَّتها، وتُشَبَّه بحرف الجبل إذا وُصِفَتْ بالعِظَم» اهـ.

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي العلاء المعرِّيّ من قصيدة له في سِقْط الزَّند ص ١٧٧ يخاطِب بها خازنَ دار العلم ببغداد، والبيت في شروح سِقْط الزَّند ص ١٦١١، وعمدة الحفَّاظ ص ١١٨ (ح ر ف)، وذكَره العبَّاس المكيّ في نزهة الجليس بلفظ:

وَحَرْفٍ كَدَالٍ تَحْتَ مِيمٍ وَلَمْ يَكُنْ بِرَاءٍ يَؤُمُّ الرَّسْمَ غَيَّرَهُ النَّقْطُ

انظر: تعريف القدماء بأبي العلاء ص ٣٦٢.

والمعنى المتبادر للبيت أنَّه يريد النونَ والراء والدال من حروف الهجاء؛ لذكره الحرفَ والرسمَ والنَّقْطَ، وفيه تورية، لأنَّه يَقصد ذِكرَ ناقةٍ ضامراً ضعيفة، قد انحنتْ مِثلَ نونٍ، شبَّهها بالنون لدقَّتها وضُمْرِها، وقد ركِبها رجلٌ يَضرب رِئتَيها غيرَ رفيق بها قاصداً آثارَ ديارٍ غيَّر المطرُ شكلَها، والله أعلم.

(٢) قال في اللسان ١٤/ ٣٠٣ (رأي): «وقال ابنُ السِّكِّيت: يقال من الرِّئة: رأيتُه فهو مَرْئِيٌّ، إذا أصبتُه في رِئته» اهـ.

السَّير.[١]

قال:[٢]

لَا تَنْزِعَاهَا وَادْلُوَاهَا دَلْوَا   إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدْوَا

و«يَؤُمُّ»: يَقْصِدُ، من قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا ءَامِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾[٣]، و«الرَّسْمَ» آثارُ الديار[٤]، و«النَّقْطُ» يعني به سقوطَ المطر.

وهذه إلغازاتٌ حسنة، وتَوْريةٌ لطيفة.

يعني[٥] أنَّ هذا الرجلَ النحيفَ نحَر هذه الناقةَ وطَبَخها في قُدور النُّحاس

(١) قال في اللسان ١٤/ ٢٦٧ (دلا): «ودَلَوْتُ الناقةَ والإبلَ دَلْواً: سُقْتُها سَوْقاً رفيقاً رويداً» اهـ.

(٢) البيت من الرَّجَز، وهو بلا نسبة في المقتضب ٢/ ٢٣٦، والمنصف ١/ ٦٤، ٢/ ١٤٩، والصحاح ٦/ ٢٣٣٩ (دلو)، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٨٦١، وأمالي ابن الشجريّ ٢/ ٢٣٠، وشرح الشافية للرضيّ ٣/ ٢١٥، واللسان ١٤/ ٢٦٧ (دلو)، وشرح شذور الذهب ص ٥٧٥، ونسَبه البيهقيُّ في المحاسن والمساوئ ص ٤٠١ لرؤبة بن العجَّاج. واستشهَد به المصنِّفُ في الدرّ المصون ٦/ ٤٥٩، وصدره في جميع ما تقدَّم: لَا تَقْلُوَاهَا وَادْلُوَاهَا دَلْوَا.

(٣) المائدة ٢. وانظر: اللسان ١٢/ ٢٢ (أمم).

(٤) قال في اللسان ١٢/ ٢٤١ (رسم): «ورسمُ الدار: ما كان من آثارها لاصقاً بالأرض.. ورسَم الغيثُ الدارَ: عفَّاها وأبقىٰ فيها أثراً لاصقاً بالأرض» اهـ.

(٥) عاد المصنِّفُ ـ بعد طول الاستطراد ـ إلىٰ شرح المعنَى الظاهر للبيت ٢٦٥، وهو البيت الأخير من باب ذِكر دال ﴿قَدْ﴾.

شكراً لله تعالىٰ علىٰ ما أناله من قُربه، وكنَّىٰ به عن الإنفاق في سبيل الله تعالىٰ جميعَ أمواله. وقيل: بل عبَّر بالناقة عن نَفْسِهِ وأنَّه أذابها في رضىٰ محبوبه كما يُذابُ لحمُ الحرفِ في قُدور النُّحاس.

ثمَّ ذكَر تاءَ التأنيث فقال:

* * *

ذِكْرُ تاءِ التأنيث

٢٦٦ ـ وَأَبْدَتْ سَنَا ثَغْرٍ صَفَتْ زُرْقُ ظَلْمِهِ جَمَعْنَ وُرُوداً بَارِداً عَطِرَ الطِّلَا

ذكَر في هذا البيت تاءَ التأنيث الساكنةَ المختصَّة بالأفعال، وذكَر أنَّ حروفَها التي تُدغَم فيها ستَّة، وهي: السينُ المهمَلة والثاءُ المثلَّثة والصادُ المهمَلة والزايُ والظاءُ المعجَمة والجيم، أمثلةُ ذلك: ﴿أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ﴾[1]، ومِثلُه: ﴿مَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ﴾[2] ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ﴾[3] ﴿لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ﴾[4]، ومِثلُه: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[5]، ﴿كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ﴾[6] ﴿كَانَتْ ظَالِمَةً﴾[7] ﴿نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ﴾[8]، وقد نظَمها أبوشامة في بيت واحد لعُسر أمثلتها؛ لأنَّها ليست بلفظ واحد يُستَذكر به ما بعده بخلاف ﴿إِذْ﴾ و﴿قَدْ﴾، فقال:[9]

---

(١) البقرة ٢٦١.

(٢) الأنفال ٣٨.

(٣) الشعراء ١٤١ وغيرها.

(٤) الحجّ ٤٠.

(٥) النساء ٩٠.

(٦) الإسراء ٩٧.

(٧) الأنبياء ١١.

(٨) النساء ٥٦.

(٩) إبراز المعاني ٢/ ٤٨.

مَضَتْ كَذَّبَتْ لَهُدِّمَتْ كُلَّمَا خَبَتْ وَمَعْ نَضِجَتْ كَانَتْ لِذَلِكَ مُثِّلَا

فأتىٰ بالأمثلة علىٰ الترتيب المنظوم، إلّا أنَّه قدَّم الجيمَ علىٰ الظاء، يريدُ قولَه تعالىٰ: ﴿مَضَتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ﴾ ﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ﴾ ﴿لَهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ﴾ ﴿كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَٰهُمْ﴾ ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ﴾ ﴿كَانَتْ ظَالِمَةً﴾.

قوله: (أَبْدَتْ) أي أظهَرتْ، والفاعلُ ضميرُ زينب.

و«السَّنَا» الضَّوء، والمرادُ به هنا البَريقُ.

و«الثَّغْرُ» مُقَدَّمُ الفم، وقيل: ما تقدَّم من الأسنان.

قوله: (صَفَتْ) أي خَلُصَتْ من الكَدَر.

قوله: [١٨١/ أ] (زُرْقُ) جمعُ أزرق، والمرادُ به الماء، تَصِفُه العربُ بالزُّرْقَة لشِدَّة صفائه، ومنه: نُطفةٌ زرقاء، أي صافية، وقال زُهيرُ بن أبي سُلمىٰ: (١)

فَلَمَّا وَرَدْنَ الْمَاءَ زُرْقاً جِمَامُهُ وَضَعْنَ عِصِيَّ الْحَاضِرِ الْمُتَخَيِّمِ (٢)

والظَّلْمُ هنا: الأسنان، وقيل: بَريقُها، وهو كالسواد داخِلَ عظمِ السِّنِّ من شِدَّة

(١) البيت من الطويل، وهو في ديوان زهير ص١٠٩، ومعاني الزجَّاج ٣/ ٣٤٢، وشرح القصائد السبع للأنباريّ ص٢٥١، والشعر لأبي عليّ ١/ ١٩١، ووضح البرهان ٢/ ٥٢، وأشعار الشعراء الستَّة ١/ ٢٨١، والقرطبيّ ٦/ ١٣٧، وإبراز المعاني ٢/ ٤٩، واستشهد المصنِّفُ بصدره في الدرّ المصون ١٠/ ٧٩١.

(٢) تحرَّفتْ في (ص) و(ت) إلىٰ: المنجم.

البياض كفِرِنْدِ السيف، قال الشاعر: (١)

إِلَىٰ شَنْبَاءَ مُشْرَبَةِ الثَّنَايَا ... بِمَاءِ الظَّلْمِ طَيِّبَةِ الرُّضَابِ

الشَّنْباء: ذاتُ الشَّنْب وهو حِدَّةُ الأسنان حين تطلعُ، يشيرُ بذلك إلىٰ حدادتها، وقيل: الشَّنْبُ بُرْدُ الأسنان وعذوبتُها، والرُّضَابُ: الرِّيق.

قوله: (جَمَعْنَ) النون ضميرُ الزُّرق.

والوُرودُ: حضورُ الماء والشربُ منه، وهو علىٰ حذف مضاف، أي جمَعْنَ ذا ورود، يعني رِيقاً أو رُضاباً ذا وُرود، ثمَّ وصَفه بأنَّه باردٌ عَطِر، أي له رائحةٌ طيِّبة عطِرة.

و(الطِّلَا) بالكسر: الخَمْر، وصَفه بذلك علىٰ عادة العرب؛ لأنَّها أطيبُ شيءٍ عندهم، يُشبِّهون به الرِّيقَ، قال امرؤُ القَيس: (٢)

كَأَنَّ الْمُدَامَ وَصَوْتَ الْغَمَامِ ... وَرِيحَ الْخُزَامَ وَنَشْرَ الْقُطُرْ

يُعَلُّ بِهِ بَرْدُ أَنْيَابِهَا ... إِذَا غَرَّدَ الطَّائِرُ الْمُسْتَحِرّ

(١) البيت من الوافر، لم أعرف قائله، وهو في إبراز المعاني ٢/ ٤٩، واللسان ١٢/ ٣٧٩ (ظلم).

(٢) البيتان من المتقارب، وهما باللفظ المذكور في إعراب القراءات لابن خالويه ١/ ٤٠١ وهما في ديوان امرئ القيس ص١١٠، وأشعار الشعراء الستَّة ١/ ١١٤، وشروح التلخيص ٣/ ٤٣١، واللسان ٤/ ٣٥١ (سحر)، والخزانة ٩/ ٢٣١ بلفظ: طَرَّبَ الطَّائِرُ، والأوَّل منهما في تصحيح التحريف ص٤٢٥، واستشهد المصنِّفُ بالبيت الثاني في الدُّرّ ٣/ ٧٠.

وإنَّما خَصَّ ذلك بتغريد الطائر لأنَّ الأفواهَ تتغيَّرُ نكهتُها ذلك الوقت، ومِثلُه ما أنشَده عبدُالله بنُ المبارَك[١] وقد سُئل: أيجوزُ التغزُّلُ؟ فقال وهو قائمٌ يصلِّي: [٢]

كَأَنَّ الْمُدَامَةَ وَالـزَّنْجَبِيـلْ وَرِيحَ الْخُزَامَىٰ وَذَوْبَ الْعَسَلْ

يُعَـلُّ بِـهِ بَـرْدُ أَنْيَـابِـهَـا إِذَا النَّجْمُ وَسْطَ السَّمَاءِ اعْتَدَلْ

وقيل: الطِّلَا في الأصل ما طُبخ من ماء العنب حتَّىٰ يَذهبَ ثُلُثاه.

وجوَّز السخاويُّ أن يكون (الطِّلَا) بمعنَى الشفاء، من طِلَا الإبل، أي أنَّه يكون مصدراً لطَلَىٰ إبلَه يَطْلِيها طِلاءً، إذا طَلاها بالقَطِران ليَذهبَ عنها الجَرَبُ، وإنَّما قصَره علىٰ حدِّ قوله: [٣]

. . . . أَجْذَمُ الْعَلَا

وهذا الذي ذكَره لا يُلائِمُ قولَه: (عَطِرَ)، ولا يُلائِمُ أيضاً ما تقدَّم من وصفِ الثَّغْر، بلِ الملائِمُ له ما تقدَّم.

---

(١) عبدالله بن المبارك بن واضح، أبوعبدالرحمن المروزيّ، الإمام الكبير. وُلِدَ سنة ثمان عشرة ومائة. أخَذَ القراءة عرضاً عن أبي عمرو. وردتِ الروايةُ عنه في حروف القرآن. ت ١٨١ هـ. (غاية ١/ ٤٤٦).

(٢) البيتان من المتقارب، وهما في إعراب القراءات لابن خالويه ١/ ٤٠١ إلَّا أنَّ الشطرة الأولىٰ فيه بلفظ: كَأَنَّ الْمُدَامَ وَصَوْبَ الْغَمَامِ، وقد ذكَر ابنُ خالويه بيتَي امرئ القيس السابقَين ثمَّ قال: «وإنَّما خَصَّ وقتَ السَّحَر لأنَّ الأفواه تتغيَّرُ في ذلك الوقت، فسرَق شاعرٌ هذا فقال: . . . » اهـ. وذكَر البيتَين.

(٣) البيت ٤ . وقد نقَل أبوشامة ما ذكَره السخاويُّ في إبراز المعاني ٢/ ٤٩ .

وقيل : أراد بالطِّلا الدواءَ الذي تُطلىٰ به الإبل ، وهو قريبٌ ممَّا قبله .

قوله : (وأَبْدَتْ) عطفٌ علىٰ «سَحَبَتْ»[1] ، و(سَنَا) مفعولُ (أَبْدَتْ) ، و(صَفَتْ زُرْقُ ظَلْمِهِ) جملةٌ في موضع الجرِّ صفةً لـ(ثَغْرٍ) .

قوله : (جَمَعْنَ) في موضع نصبٍ علَى الحال من (زُرْقُ) ، وقوله : (زُرْقُ) هو صفةٌ في المعنىٰ للظَّلْم ، والظَّلْمُ مفرَد ، فكيف وُصف بالجمع ؟

وأجيبَ بأنَّ الظَّلْمَ مفردٌ لفظاً وهو جمعٌ معنىً ؛ لأنَّ أجزاءَه تتقاطرُ شيئاً فشيئاً .

قوله [١٨١/ ب] : (وُرُوداً) مفعولٌ به لـ(جَمَعْنَ) ، وقد تقدَّم أنَّه علىٰ حذف مضاف ، أي ذا وُرود ، أي ظَلْماً ذا وُرود .

قوله : (بَارِداً عَطِرَ) صفتان أُخريان لذلك المقدَّر ، و(عَطِرَ الطِّلَا) من باب : حسنُ الوجه ، ولذلك رُفع صفةً للنكرة ، والتنوينُ يجوزُ أن يكون حُذف للإضافة ، ويجوز أن يكون حُذف لالتقاء الساكنين كقراءة : ﴿أَحَدُ ۞ اللَّهُ﴾[2]

---

(١) البيت ٢٦٢ من باب ذِكر دال ﴿قَدْ﴾ .

(٢) الإخلاص ١ ، ٢ . وهي قراءة شاذَّة ، ذكَرها الهذليُّ في الكامل (لوحة ٢٥٠/ ب) ، وأبوحيّان في البحر المحيط (٨/ ٥٢٨) ونسباها لأبي عمرو من بعض طرقه وأبي السَّمَّال وغيرهما ، ونسبَها الفخرُ الرازيُّ في التفسير الكبير(٣٢/ ١٧٩) لأبي عمرو أيضاً ، وذكَرها الزمخشريُّ في الكشّاف (٤/ ٢٩٨) ، والقرطبيُّ (٢٠/ ٢٤٤) غيرَ منسوبة .

وقولِه :[1]

وَلَا ذَاكِرِ اللهَ إِلّا قَلِيلَا

فيجوزُ أن يُقدَّرَ في الألف الحركاتُ الثلاث : النصبُ علَى التشبيه بالمفعول به ، والجرُّ علىٰ الإضافة ، والرفعُ إمَّا بالفاعليَّة وإمَّا علىٰ البَدَل من الضمير المستترِ في (عَطِرَ) ، كما قيل في قوله : ﴿مُفَتَّحَةٌ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾[2] : إنَّ الرفعَ من الوجهَين المذكورَين .

ثمَّ ذكَر خلافَ[3] القرّاء فقال :

٢٦٧ ـ فَإِظْهَارُهَا دُرٌّ نَمَتْهُ بُدُورُهُ وَأَدْغَمَ وَرْشٌ ظَافِراً وَمُخَوِّلَا

أخبَر عمَّن رمَز له بالدال المهمَلة والنونِ وبالباء الموحَّدة ـ وهُم ابنُ كثير وعاصم وقالون ـ أنَّهم أظهَروا تاءَ التأنيث الساكنة عند جميع ستَّةِ الأحرف المتقدِّمة ، وهُمُ الذين أظهَروا دالَ ﴿قَدۡ﴾ عند حروفها .

---

(١) تقدَّم الكلام عليه عند شرح البيت ١٠٢ ، ص ٣٣٨ .

(٢) صٓ ٥٠ . وهي قراءة شاذَّة ، ذكَرها أبوحيّان في البحر (٧/ ٤٠٥) ونسَبها لزيد بن عليّ وعبد الله بن رفيع وأبي حَيوة ، ونسَبها الهذليُّ في الكامل (لوحة ٢٣٣/ ب) لأبي حَيوةَ أيضاً ، وذكَرها الزمخشريُّ في الكشّاف (٣/ ٣٧٨) ، والفخرُ الرازيُّ في التفسير الكبير (٢٦/ ٢١٩) غيرَ منسوبة .

(٣) في (ت) : اختلاف .

قال أبوعبد الله : « وأخَّر الرموزَ لعدم الإلباس »[١]، وتقدَّم معه البحثُ في ذلك .[٢]

ثمَّ أخبَر عن ورش أنَّه [٣] أدغَمها في الظاء المعجَمة خاصَّةً كما فعَل في دال ﴿قَدْ﴾ إلّا أنَّه ليس هنا ضادٌ معجَمة، وأظهَرها عند البواقي، ولم يأتِ هنا بواوٍ فاصلة لأنَّه أتى باسم القارئ صريحاً، وغايَر هنا بين كلمات الرموز وبين جُملتَي الحُكم فقال هنا : (دُرٌّ نَمَتْهُ بُدُورُهُ)، وقال في دال ﴿ قَدْ ﴾ :[٤]

فَأَظْهَرَهَا نَجْمٌ بَدَا دَلَّ . . .

وقال هناك : « فَأَظْهَرَهَا » بجملة فعليَّة، وهنا : (فَإِظْهَارُهَا) بجملة اسميَّة، كلُّ ذلك حَذَراً من تكرار الألفاظ .

قوله : (فَإِظْهَارُهَا) أي إظهارُ زينبٍ ثنا الثغر، والدُّرُّ معروف، وما أحسَنَ ما جاء قوله : (دُرٌّ) بعد قوله : وإظهارُها الثغر .[٥]

---

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ١١١/ ب .

(٢) عند شرح البيت ٢٦٠، ص ١١٠٧ .

(٣) في (ت) : بأنه .

(٤) البيت ٢٦٣ .

(٥) في (ت) : « بعد قوله : فإظهارها الثغر » وليس ما في النُّسختَين من كلام الشاطبيّ، بل الصواب أن يقال : « بعد قوله : وأبدتْ سَنا ثَغر »، والله أعلم .

قوله : (نَمَتْهُ) أي رفَعتْه ونقَلتْه، يقال : نماه يَنميه أي رفَعه، قال النابغة : (١)

فَعَدِّ عَمَّا تَرَىٰ إِذْ لَا ارْتِجَاعَ لَهُ وَانْمِ الْقُتُودَ عَلَىٰ عَيْرَانَةٍ أُجُدِ

أي ارفع .

قوله : (بُدُورُهُ) أي كوامِلُه، عبَّر بالبدور عن النقلة لكمالِهم، وأسنَد الرفعَ والنقلَ إليها لَمَّا كانت سبباً فيه لبديع حُسنِها .

قوله : (وأَدْغَمَ) أيْ ستَر (وَرْشٌ) ـ يعني ذو تناوُل ـ ما نال منها من الوصل .

قوله : (ظَافِراً) الظافرُ اسمُ فاعِلٍ، من : ظفِر بكذا يَظفَرُ به، إذا نال ما يَقصده . (٢)

قوله : (وَمُخَوَّلَا) ـ بفتح الواو ـ أي مُمَلَّكاً، من : خَوَّله كذا، أي ملَّكه، قال الله تعالىٰ : ﴿وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَـٰكُمْ وَرَآءَ ظُهُورِكُمْ﴾(٣) . ويُروىٰ بكسر الواو، أي أنَّه ملَّكَ غيرَه، وسيأتي أيُّهما أَوْلىٰ .

قوله : (فَإِظْهَارُهَا) مبتدأٌ علىٰ حذف مضاف، أي فذو إظهارِها (٤) دُرٌّ،

---

(١) البيت من البسيط، وهو في ديوان النابغة الذبيانيّ ص ٤٨، وأشعار الشعراء الستَّة ١/ ١٨٩، واستشهَد به المصنِّفُ في الدرّ المصون ٧/ ٤٧٤، وعمدة الحفَّاظ (ع د و) .

(٢) انظر : اللسان ٤/ ٥١٩ (ظفر) .

(٣) الأنعام ٩٤ .

(٤) تحرَّفتْ في (ص) إلىٰ : «قد وإظهارها» وفي (ت) إلىٰ : «قد فإظهارها»، والتصويب من اللآلئ الفريدة لوحة ١١٧/ ب .

والمعنى: أنَّ الذي [١٨٢/ أ] أظهرتْه من ثغرِها دُرٌّ، والأسنانُ تُشَبَّه به ـ وهو أحسنُ تشبيه ـ وتُشَبَّه أيضاً باللؤلؤ، قال البُحْتُريُّ: (١)

كَأَنَّمَا تَبْسِمُ عَنْ لُؤْلُؤٍ مُنَضَّدٍ أَوْ بَرَدٍ [أَوْ] أَقَاحْ

وقال أبو عبادة: (٢)

نَفْسِي الْفِدَاءُ لِثَغْرٍ رَاقَ مَبْسِمُهُ وَزَانَهُ شَنَبٌ نَاهِيكَ مِنْ شَنَبِ

يَفْتَرُّ عَنْ لُؤْلُؤٍ رَطْبٍ وَعَنْ بَرَدٍ وَعَنْ أَقَاحٍ وَعَنْ طَلْحٍ وَعَنْ حَبَبِ

---

(١) الوليد بن عُبيد، أبو عُبادة الطائيّ، ت ٢٨٣ هـ. (سير الأعلام ١٣/ ٤٨٦).

والبيت من السريع، وكذا جاءت روايته عند السمين هنا، ونسبه في عمدة الحفَّاظ ص ١٠٧ (ح ب ب) إلى ابن ميَّادة الرَّمَّاح، وفي الدُّرّ المصون ٨/ ٥٩٠ إلى بعض المولَّدين، وآخِرُه فيهما: أَوْ أَقَاح، وهو الصواب، قال محقِّقُ الدُّرّ: لم أقِف عليه. والبيت للبحتريّ، وهو في شرح مقامات الحريريّ ص ٢٠، وأنوار الربيع ٥/ ٢٣٩ والتلخيص ص ٢٧٤ باللفظ نَفْسِه، وفي ديوان البحتريّ ٢/ ٢٧٩ بلفظ:

كَأَنَّمَا يَضْحَكُ عَنْ لُؤْلُؤٍ مُنَظَّمٍ أَوْ بَرَدٍ أَوْ أَقَاحْ

وفي المصون في الأدب ص ٧٩ كالديوان لكن بلفظ: مُنَضَّدٍ، وفي شروح التلخيص ٣/ ٤٣١ وشرح التلخيص للبرقوقيّ ص ٢٨٧ بلفظ: يَبْسِمُ. مُنَضَّدٍ.

(٢) البيتان من البسيط، وهما في شرح مقامات الحريريّ ص ٢١ بلفظ: وَعَنْ طَلْعٍ، وهُما على لسان أبي زيد السَّروجيّ، إحدى شخصيَّتَي الحريريِّ في مقاماته، وقد التبسا على السمين مع بيت أبي عُبادة البُحتريِّ السابقِ ـ لذِكر الحريريِّ له ـ فظَنَّهما للبُحتريّ، والله أعلم.

قوله : (نَمَتْهُ بُدُورُهُ) هذه الجملةُ في موضع رفع نعتاً لـ(دُرٌّ)، وقد تقدَّم معنىٰ ذلك .

قوله : (ظَافِراً) حالٌ من (وَرْشٌ)، وهو في الحقيقة حالٌ من ذلك المضاف المقدَّر لأنَّه في قوَّة المنطوق به، كقول حسَّان : (١)

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ (٢) الْبَرِيصَ عَلَيْهِمُ ... بَرَدَىٰ يُصَفَّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

فـ« يُصَفَّقُ » حالٌ من المضاف إلىٰ « بَرَدَىٰ »، ولذلك ذكَّر الفعلَ المسنَدَ للضمير ؛ إذِ التقديرُ : ماءَ بَرَدَىٰ .

ومفعولُ (أَدْغَمَ) محذوف، أي أخفىٰ ما ناله من وصالها .

و(وَرْشٌ) صفةٌ لمقدَّر، أي رجلٌ ذو ورش، وقد تقدَّم أنَّ الورشَ التناولُ .

قوله : (وَمُخَوِّلَا) عطفٌ علىٰ (ظَافِراً)، ويروىٰ بفتح الواو علىٰ أنَّه حال بمعنىٰ مُمَلَّكاً، من : خوَّلكَ اللهُ كذا، ويُروىٰ بكسرها . قال أبوعبدالله : « والأوَّلُ

(١) البيت من الكامل، وهو في ديوان حسَّان بن ثابت ـ رضي الله عنه ـ ص ١٨٠، وابن يعيش ٣/ ٢٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٦٦، والإرشاد إلىٰ عِلم الإعراب ص ٣٤٢، ولسان العرب ٣/ ٨٨ (برد)، وتصحيح التصحيف ص١٥٣، والخزانة ٤/ ٣٨١، واستشهَد به المصنِّفُ في الدرِّ المصون ٨/ ٤٩٥ .

(٢) تحرَّفتْ في (ص) إلىٰ : روض .

أسهلُ معنىً، والثاني أبلَغُ ؛ لأنَّ التمليكَ إنَّما يكونُ في الغالب لمن كثُر مُلكُه، والذي خوَّل هذا المتناولَ ما يَتوصَّلُ به المحبوبُ إلىٰ محبوبه » . [1]

٢٦٨ ـ وَأَظْهَرَ كَهْفٌ وَافِرٌ سَيْبُ جُودِهِ زَكِيٌّ وَفِيٌّ عُصْرَةً ومُحَلَّلَا

أخبَر عمَّن رمَز له بالكاف من (كَهْفٌ) ـ وهو ابنُ عامر ـ أنَّه أظهَرها عند ثلاثة أحرف : السين المهمَلة والجيم والزاي ، وأدغَم في الثلاثة الباقية .

قوله : (كَهْفٌ) الكهفُ : الغارُ في الجبل ، ويكنَّىٰ به عن الرجل النفَّاع ؛ للانتفاع به كما يُنتفَع بالكهف في الوقاية من الحرِّ والبردِ وما يُؤذي من الوحش وغيرِه ، ولذلك حكىٰ عن أهل الكهف قولَهم : ﴿فَأْوُواْ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾ . [2]

قوله : (وَافِرٌ) أي كثير ، ومنه الوَفْرَةُ : للشَّعْر الذي يَنزل . [3]

و«السَّيْب» : العطاء ، وأصلُه مصدرٌ لـ : سابَ الماءُ يَسِيبُ سَيْباً ، إذا اندفَع .

و« الجُود » : الكرمُ والسَّخاء .

و« الزَّكيّ » : من الزكاة وهي النَّماءُ أو الطهارة .

---

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ١١٧/ ب .

(٢) الكهف ١٦ .

(٣) انظر : لسان العرب ٥/ ٢٨٨ (وفر) .

و«الوفيّ»: من الوفاء ـ مثالاً ـ مبالَغةً من ذلك.

و«العُصْرَة»: المَلْجأُ والمَعْقِل، يقال: فلانٌ عُصرةُ الخائفِ والملهوف.

و«المُحَلَّل»: المكانُ الكثيرُ الحلولِ به، وصَف الذي عبَّر عنه بأنَّه كهفٌ بثلاث صفات وهي: أنَّه كثيرُ العطاء، وأنَّه ظاهرٌ أو نامي الحسنات، وأنَّه وفيٌّ بما يَعِدُ به، ونصَب عنه حالَين [1] هُما صِفتان في المعنىٰ أيضاً، وهُما كونُه مَلجأً للقاصدين وكثيرَ [١٨٢/ ب] الأضياف والنُّزلاء، فلا يزالُ مكانُه تَحُلُّ به الناس.

قوله: (وَأَظْهَرَ كَهْفٌ) معناه أنَّ هذا المتَّصِفَ بالصفات أظهَر حالَه [2] لأنَّه لا يُبالي بإظهارها لقوَّته، و(كَهْفٌ) فاعلُ (أَظْهَرَ)، و(وَافِرٌ) و(زَكِيٌّ) و(وَفِيٌّ) صفاتٌ له.

قوله: (سَيْبُ جُودِهِ) مرفوعٌ بـ(وَافِرٌ)، ويجوزُ أن يكونَ (وَافِرٌ) خبراً مقدَّماً، و(سَيْبُ جُودِهِ) مبتدأٌ مؤخَّر، والجملةُ صفةٌ لـ(كَهْفٌ) أيضاً، والأوَّلُ أَوْلىٰ؛ لأنَّ الوصفَ بالمفرَد أصل، ولئـلّا يَلزمَ الوصفُ بالجملة قبل الوصف بالمفرَد.

قوله: (عُصْرَةً ومُحَلَّلَا) حالان من ضمير (وَفِيٌّ)، ولا بُدَّ من تأويلهما بحذف مضاف، أي مِثلُ عُصرةٍ ومكانُ مُحلَّل، والواوان للفصل، والثالثةُ مؤكِّدة.

---

(١) في (ص): «حالان»، والوجه ما في (ت).

(٢) تحرَّفتْ في النسختين إلىٰ: «بحاله» والتصويب من اللآلئ الفريدة لوحة ١١٧/ ب.

وقيل: انتصَبا على التمييز، فيكون قد وصَفه بوفاء العُصرة والمحلّل، والمرادُ بهما مكانُه الذي يُلجأُ إليه ويَكثرُ الحلولُ به لأَجْله [١]؛ كأنَّ [٢] مكانَه يَعِدُ [٣] من أتاه بنَيل البُغية من الكهف فيَفي بما وعَد على سبيل المجاز، والأوّلُ أظهَر وأسهَل.

٢٦٩ ـ وَأَظْهَرَ رَاوِيهِ هِشَامٌ لَهُدِّمَتْ وَفِي وَجَبَتْ خُلْفُ ابْنِ ذَكْوَانَ يُفْتَلَا

أخبَر [٤] عن هشام ـ وهو أحدُ راويَي ابنِ عامر، ولذلك أعاد الضميرَ من (رَاوِيهِ) عليه لِما تقدَّم رمزُه في قوله: (كَهْفٌ) ـ أنَّه أظهَرها عند الصاد في قوله تعالى: ﴿لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ﴾ [٥] خاصَّةً زيادةً على ما تقدَّم من السين والجيم والزاي، فلو جاءت مع الصاد في غير هذه الكلمة بَقِيَ على أصله من الإدغام، نحو: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [٦].

ثمَّ أخبَر عن ابن ذكوان ـ وهو الراوي الثاني عن ابن عامر ـ أنَّه اختُلف عنه

(١) سقط من (ص): لأجله.

(٢) تحرَّفتْ في النسختَين إلى: «لأن» والتصويب من اللآلئ الفريدة لوحة ١١٨/أ.

(٣) تحرَّفتْ في (ص) إلى: يفوز.

(٤) تحرَّفتْ في (ص) إلى: أظهر.

(٥) الحجّ ٤٠.

(٦) النساء ٩٠.

في التاء عند الجيم في قوله: ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾[1]، فلو وُجدتِ التاءُ عند الجيم في غير هذه الكلمة وجَب الإظهارُ على الأصل المتقدِّم، نحو: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ﴾[2].

وقد تحصَّلَ أنَّه كما اتَّحَد المستوعِبون للإظهار في فصلَيْ «دال ﴿قَدْ﴾» و«تاءِ التأنيث» اتَّحَد أيضاً المستوعِبون للإدغام فيهما، وهُم أبوعمرٍو والأَخَوان[3] واتَّحَد أيضاً مَن فصَّل وهُما ابنُ عامر وورش.

ولكَ في ضبط ذلك الطريقان المذكوران:

الأوَّلُ: ما أظهَر عنده نافعٌ وابنُ كثير وابنُ عامر وعاصم، وهو حرفٌ واحد: السينُ المهمَلة.

وما أظهَر عنده نافعٌ وابنُ كثير وعاصم، وهو الثاءُ والزاي والصاد والجيم ووافَقهم هشامٌ في ﴿لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ﴾، وابنُ ذكوان في ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾.

وما أظهَر عنده قالونُ وابن كثير وعاصم، وهو حرفٌ واحد: الصادُ المهمَلة.

الطريقُ الثاني: أنَّ قالونَ وابنَ كثير وعاصماً أظهَروها عند الجميع.

---

(١) الحجّ ٣٦.

(٢) النساء ٥٦.

(٣) تقدَّم أنَّهما حمزة والكسائيّ.

وأنَّ أبا عمرٍو والأخوَين أدغَموها في الجميع .

وأنَّ ورشاً أدغَمها في الظاء خاصَّةً .

وأنَّ ابنَ عامر هذه الأحرفُ عنده على ثلاث مراتب :

الأُولى : ما أظهَر عنده بلا خلاف ، وهُما : السينُ [١٨٣/ أ] والزاي .

الثانية : ما أدغَم فيه بلا خلاف ، وهُما : الظاء والثاء .

الثالثة : ما عنده فيه تفصيل ، وهُما : الصادُ والجيمِ :

أمَّا الصادُ فإنَّه أدغَم فيها بلا خلاف في قوله : ﴿حَصِرَت صُّدُورُهُمۡ﴾ .

واختلَف عنه راوياه عند قوله : ﴿لَّهُدِّمَتۡ صَوَٰمِعُ﴾ : فأظهَر هشامٌ وأدغَم ابنُ ذكوان .

وأمَّا الجيمُ فإنَّه أدغَم فيها في قوله : ﴿نَضِجَتۡ جُلُودُهُمۡ﴾ بلا خلاف ، واختُلف عنه في ﴿وَجَبَتۡ جُنُوبُهَا﴾ : فروى هشامٌ عنه الإظهار ، وروى عنه ابنُ ذكوان وجهَين : الإظهارُ والإدغام .

والوجهُ لمن أظهَر أنَّه الأصل .

والوجهُ لمن أدغَم في الجميع التقاربُ في المخرج والصفاتِ .

بيانُ الأوَّل : أنَّ الأحرفَ المذكورةَ ـ ما عدا الجيم[1] ـ تشارِكُ تاءَ التأنيث في

(١) تحرَّفتْ في (ت) إلى : الجميع .

المخرج فإنَّها من طرف اللسان، والجيمُ وإن كانت من وسطه فإنَّها تشارِكُ الشينَ في مخرجها، والشينُ تشارِكُ حروفَ طرف اللسان في حُكمها لِما تقدَّم، فأُعطيتِ الجيمُ حُكمَ الشين في إدغام التاء فيها، ولم يَتَّفِقْ في القرآن أن تلتقيَ تاءُ التأنيث مع الشين، ومثالُها في غيره: سَمِنَتْ شَاتُك.

وبيانُ الثاني: أنَّ السينَ تشارِكُ التاءَ في الانفتاح والاستفال والهمس، وفي التاء شِدَّةٌ وفي السين صفير، فتَعادلا.

وأنَّ الثاءَ المثلَّثة تشاركُها في الصفات الثلاث، وفي التاء شِدَّةٌ وفي الثاء نَفْخ، فتَعادلا.

وأنَّ الصادَ تشاركُها في الهمس، وفي التاء شِدَّةٌ وفي الصاد رخاوة، إلّا أنَّ فيها صفيراً واستعلاءً وإطباقاً، فزادتْ عليها.

وأنَّ الزايَ تشاركُها في الانفتاح والاستفال، وفي التاء شِدَّةٌ وهمس، وفي الزاي صفيرٌ ورخاوة، فتَعادلا.

وأنَّ الظاءَ يُقاوِمُ ما فيها من الجهر ما في التاء من الشِّدَّة، وتزيدُ الظاءُ بالإطباق والاستعلاء والتفخيم.

وأنَّ الجيمَ تشاركُها في الانفتاح والاستفال والشِّدَّة، وتزيدُ الجيمُ عليها بالجهر.

والوجهُ لورشٍ في تخصيصه الظاءَ بالإدغام فيها تأكُّدُ قوَّتِها، مع شِدَّةِ قُربها.

والوجهُ لابن عامر في تخصيصه الظاءَ والثاء ـ حيثُ أدغَم فيهما بلا خلاف ـ شِدَّةُ التقارب، وتزيدُ الظاءُ بما ذُكر فيها لورش، وفي الثاء حملُها عليها لمناسبتها لها في المخرج.

والوجهُ لهشام في إدغامه ﴿حَصِرَت صُّدُورُهُمۡ﴾ قولاً واحداً، وإظهارِ ﴿لَّهُدِّمَتۡ صَوَٰمِعُ﴾ إجراؤُها مُجرَى السين والزاي تارةً، وإظهارُ المزيَّة لها أُخرىٰ.

والوجهُ لابن ذكوان في إدغام ﴿وَجَبَت جُّنُوبُهَا﴾ في أحد وجهَيه مع إظهاره عنده في الوجه الآخَرِ وفي ﴿نَضِجَتۡ جُلُودُهُمۡ﴾ لتباعد المخرجَين اتِّباعُ الأثَرِ والجمعُ بين اللغتَين والتنبيهُ على صحَّة إدغام التاء في الجيم لغةً.

قوله: (هِشَامٌ) بدلٌ من (رَاوِيهِ) أو عطفُ بيان، أو خبرُ مبتدأ محذوف.

قوله: (لَهُدِّمَتۡ) مفعولُ (أَظۡهَرَ) على[١٨٣/ ب] حذف مضاف، أي أظهَر تاءَ ﴿لَّهُدِّمَتۡ﴾، وحذَف المظهَرَ عنده للعِلم به، كأنَّه قال: أظهَر تاءَ ﴿لَّهُدِّمَتۡ﴾ عند صاد ﴿صَوَٰمِعُ﴾، وقال أبو عبد الله: «وقوله: (لَهُدِّمَتۡ) جوابٌ لـ(لَوۡلَا) محذوفة كما تقدَّم، وهي وجوابُها محكيَّةٌ بقولٍ محذوف مفعولٍ بـ(أَظۡهَرَ)، والتقديرُ: وأظهَر راويه هشامٌ قولَه كذا» انتهى.[1]

وكان قد تقدَّم أنَّه قال: «ثمَّ قال ـ يعني الناظم ـ: (وَأَظۡهَرَ رَاوِيهِ هِشَامٌ لَهُدِّمَتۡ) يعني أنَّ الكهفَ المذكورَ له أصحابٌ، وأحوالُهم مختلِفة: فمنهم من قال معلِناً:

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ١١٨/ ب.

لولا هذا الكهفُ لهُدِّمَتْ أعمالُنا، وهو الذي عبَّر عنه بـ(رَاوِيهِ) لأنَّه تلميذُه ويَروي عنه ما يَراه ويَسمعه، وسمَّاه هشاماً لكرمه. ومنهم مَن يَغلبُ عليه الخوفُ فيخالِفُ الراويَ المذكور أوَّلاً ويقول: وجبَتْ أعمالُنا، أي سقطَتْ وحَبِطَتْ لاستصغاره إيَّاها وشِدَّةِ خوفه، وهو الذي عبَّر عنه بـ(ابْنِ ذَكْوَانَ) وأراد به ابنَ الذكاء، وجعَله ابناً له لملازَمته إيَّاه، كما يقال: ابنُ السبيل للمسافر، وابنُ الماء لطائرٍ يَلزمُه» انتهىٰ ما قاله[1]. وهذا التكلُّفُ بالنسبة إلَى المعنَى الذي اقتضاه السياقُ من نَمَطِ الأبيات المذكورة قد يُحتمل، وأمَّا بالنسبة إلَى الإعراب فلا يُحتملُ ذلك لعدم فائدة هذا التكثير.

قال أبو عبد الله: «ولم يأتِ بالواو في المسألتَين لعدم الإلباس»[2].

قلتُ: قد صرَّح باسم القارئ فلا حاجةَ إلىٰ الواو، فكان ينبغي له أن يقول: «لذِكْرِهِ القارئَ بالصريح» كما فعَل ذلك في غير هذا.

قوله: (وَفِي وَجَبَتْ) خبرٌ مقدَّم، و(خُلْفُ) مبتدؤُه، و(يُفْتَلَا) خبرُ مبتدأ محذوف، أي هو يُفتلا، أي يُختبر ويُفتَّش كما يُفلَى الرأسُ من القمل، يعني أنَّه مشهورٌ منتقىً، والجملةُ استئنافٌ مسوقةٌ للثناء، ويجوزُ أن تكونَ حالاً من الضمير المستَكنِّ في (وَفِي وَجَبَتْ) لوقوعه خبراً.

وأعرَب أبو عبدالله (يُفْتَلَا) الخبرَ، و(فِي وَجَبَتْ) متعلِّقٌ به، وذلك علىٰ

---

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ١١٨/أ.

(٢) اللآلئ الفريدة لوحة ١١٦/أ.

عادته حيث يُجوِّزُ تقديمَ المعمول حيث لا يَتقدَّمُ العامل .[١]

ثمَّ أخَذ يذكُر لامَ ﴿هَلْ﴾ و﴿بَلْ﴾ فقال :

* * *

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ١١٨/ ب .

ذكرُ لام ﴿هَلْ﴾ و﴿بَلْ﴾ [١]

٢٧٠ ـ أَلَا بَلْ وَهَلْ تَرْوِي ثَنَىٰ ظَعْنُ زَيْنَبٍ   سَمِيرَ نَوَاهَا طِلْحَ ضُرٍّ وَمُبْتَلَىٰ

ذكَر هنا اللامَ من ﴿ بَلْ﴾ و﴿ هَلْ﴾ وذكَر بعدها حروفَها المضمَّنةَ أوائلَ الكلمات الثمان، وهي: التاءُ المثنَّاة من فَوقٍ والمثلَّثةُ، والظاءُ المعجَمة، والزاي، والسينُ المهمَلة، والنونُ والطاء، والضادُ المعجَمة.

وظاهرُ عبارته يُوهِمُ أنَّ لامَ ﴿ هَلْ﴾ و﴿ بَلْ﴾ تقعُ بعدها هذه الثمانيةُ الأحرف في الكتاب العزيز، وكذا عبارةُ غيره، وليس كذلك، بل هذه الأحرفُ الثمانية مع ﴿هَلْ﴾ و﴿ بَلْ﴾ على ثلاثة أقسام: [١٨٤/ أ]

القِسمُ الأوَّلُ: ما يَختصُّ بـ﴿هَلْ﴾ دون ﴿ بَلْ﴾، وهو الثاءُ المثلَّثة، نحو: ﴿هَلْ ثُوِّبَ﴾[٢] ولا ثاني له.

القِسمُ الثاني: ما يَختصُّ بـ﴿ بَلْ﴾ دون ﴿هَلْ ﴾، وهو خمسةُ أحرف: السينُ والطاءُ المهمَلتان والظاءُ والضادُ المعجَمتان والزاي، نحوُ قوله تعالىٰ: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا﴾[٣]، ﴿بَلْ طَبَعَ اللهُ عَلَيْهَا﴾[٤]، ﴿بَلْ ظَنَنتُمْ﴾[٥]

---

(١) في (ص): بل وهل.

(٢) المطفِّفين ٣٦.

(٣) يوسف ١٨، ٨٣.

(٤) النساء ١٥٥. =

﴿بَلْ ضَلُّواْ﴾[١] ، ﴿بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ مَكْرُهُمْ﴾ .[٢]

القِسمُ الثالث : ما يقعُ بعدهما ، وهو اثنان : التاءُ والنون ، كقوله تعالىٰ : ﴿هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾[٣] ، ﴿بَلْ تَأْتِيهِم بَغْتَةً﴾[٤] ، ﴿هَلْ نُنَبِّئُكُم﴾[٥] ، ﴿بَلْ نَحْنُ﴾ .[٦]

قال أبو شامة : « فلو أنَّه قال :

أَلَا بَلْ وَهَلْ تَرْوِي نَوَىٰ هَلْ ثَوَىٰ وَبَلْ   سَرَىٰ ظِلُّ ضُرٍّ زَائِدٍ طَالَ وَابْتَلَا

لزال ذلك الإيهام ، أي لامُ ﴿هَلْ﴾ و ﴿بَلْ﴾ لهما التاءُ والنون ، ولـ ﴿هَلْ﴾ وحدَها الثاءُ ، ولـ ﴿بَلْ﴾ الخمسةُ الباقية » .[٧]

قوله : (أَلَا) هي حرفُ استفتاحٍ وتنبيه ، فائدتُها أن يتوفَّرَ سماعُ المخاطَب علَى الكلام المقصود ، وهذا فائدةُ الإتيان بحروف التنبيه ، وتكونُ « أَلَا » حرفَ

=(٥) الفتح ١٢ .

(١) الأحقاف ٢٨ .

(٢) الرعد ٣٣ .

(٣) الملك ٣ .

(٤) الأنبياء ٤ .

(٥) الكهف ١٠٣ .

(٦) الحِجْر ١٥ وغيرها .

(٧) إبراز المعاني ٢/ ٥٢ .

تحضيض أيضاً[١]، كـ« أَلَّا » بالتشديد فتختصُّ حينئذٍ بالأفعال .[٢]

ثمَّ أضرَب بـ(بَلْ) عن الكلام المتقدِّم، والإضرابُ على قسمَين : إضرابُ إبطالٍ نحو : ما قام زيدٌ بَلْ عمرٌو، وإضرابُ انتقالٍ، وهو المرادُ هنا بما استفهَم بـ« هَلْ » عمَّا وقَع بعدها .[٣]

قوله : (ثَنَىٰ) فعلٌ ماض، و(ظَعْنُ) فاعلُه، و(سَمِيرَ نَوَاهَا) مفعولُه .

و(ثَنَىٰ) معناه : صرَف، من : ثَنَيْتُه عن كذا، أي صرَفْتُه عنه، يقال : ثَنَاه يَثْنِيه ثَنياً .

و« الظَّعْن » : السَّيْر، ضدُّ الإقامة، وفيه لغتان : فتحُ العَين وإسكانُها، وقُرِئ بهما قولُه تعالىٰ : ﴿يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ﴾[٤] كما سيأتي .[٥]

و« السَّمير » : المُسامِر، كالخَلِيط والجَلِيس بمعنَى المخالِط والمجالِس . والمُسامِرُ مَن حدَّثكَ ليلاً . و« النَّوَىٰ » : البُعْد .

---

(١) ذكَر ابنُ هشام أنَّ (أَلَا) تأتي علىٰ خمسة أَوْجُهٍ : التنبيه، والتوبيخ والإنكار، والتمنِّي والاستفهام عن النفي، والعرض والتحضيض . انظر : المغني ص ٩٥ ـ ٩٨ .

(٢) قال ابنُ هشام : « أَلَّا ـ بالفتح والتشديد ـ حرفُ تحضيضٍ مختصٌّ بالجُمل الفعليَّة الخبريَّة، كسائر أدوات التحضيض » اهـ . المغني ص ١٠٢ .

(٣) انظر مغني اللبيب ص ١٥١، ١٥٢ .

(٤) النحل ٨٠ .

(٥) عند قول الناظم في فرش سورة النحل (البيت ٨١٣) : وَظَعْنِكُمُ إِسْكَانُهُ ذَائِعٌ . .

و« الطِّلْح » بكسر الطاء : الـمُعْيي من السَّير[١]، أي الذي تَعِبَ ولَغَب.[٢]

وقوله : (ثَنَىٰ ظَعْنُ زَيْنَبٍ) هذه الجملةُ في موضع نصب في موضع المفعول لـ(تَرْوِي) أي هل تَروي هذا اللفظ، وهو : ثَنَىٰ ظعنُ زينبٍ، فحكىٰ الجملة بعد ما هو بمعنَى القول.

قال أبوشامة[٣] : وهذا ليس بجائز عند البصريِّين ؛ لأنَّه إنَّما يُحكىٰ عندهم بعد القول لا بعد ما هو بمعناه، وجوَّزه الكوفيُّون[٤]، فالأجودُ أن يُقَدَّرَ مفعولُ (تَرْوِي) قولاً محذوفاً، وهذه الجملة في موضع نصب علىٰ الحكاية بذلك القول المقدَّر، والتقديرُ : هل تَروي قولَ القائل : ثَنَىٰ ظعنُ زينب، إلىٰ آخر البيت.

و(ظَعْنُ) مصدرٌ مضافٌ لفاعله وهي (زَيْنَبٍ) المذكورة أوَّلَ الأبيات، وإنَّما

---

(١) انظر : لسان العرب ٢/ ٥٣١ (طلح).

(٢) تصحَّفَتْ في النسختَين إلىٰ : « ولعب ». وقال في اللسان(١/ ٧٤٢) : « لغَب يلغُبُ . . : أَعيا أشدَّ الإعياء » اهـ.

(٣) لم أجده في «إبراز المعاني» لأبي شامة، ولا في «اللآلئ الفريدة» لأبي عبدالله الفاسيّ.

(٤) قال ابنُ مالك : «يُحكىٰ بالقَول وفروعِه الجُمَلُ . . ولا يُلحَقُ في الحكاية بالقَول ما في معناه، بل يُنوىٰ معه القولُ خلافاً للكوفيِّين . . والمرادُ بما في معنَى القَول : النداءُ والدعاء ونحوُهما، فإذا جاء بعد شيء منهما مَقُولٌ ففيه مَذهبان : أحدهما : أن يُقَدَّر قَولٌ يكون به المقولُ مَحكيّاً. والآخَرُ : أن يُحكَى المقولُ بما قَبْله ؛ إجراءً له مُجرَى القَول دون حاجةٍ إلىٰ تقدير، وهو قولُ الكوفيِّين، والأوَّلُ قولُ البصريِّين، وهو الصحيح » اهـ.

شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٩٣ ـ ٩٦.

أوقَع الظاهرَ موقعَ المضمَر تعظيماً لها، كقوله تعالىٰ: ﴿وَاتَّقُواْ اللهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللهُ وَاللهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[1]، وقولِ الآخَر: [2]

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ ... نَغَّصَ الْمَوْتُ ذَا[3] الْغِنَىٰ وَالْفَقِيرَا

ومعنَى استفهامه أنَّه قال: هل تَروي هذا الكلامَ الذي أقوله، وهو: ثَنَىٰ ظَعْنُ [١٨٤/ ب] زينب إلىٰ آخره، كأنَّه يستدعي منه أن يُسمِعَه ذلك.

وأضاف السَّميرَ للنَّوىٰ لمخالَطتِه إيَّاه، كأنَّه يُسامِرُه لا يفارِقُه ليلَه كلَّه، وأضاف النَّوىٰ لزينب لأنَّها أحدثَتْه ومنها نشَأ.

قوله: (طِلْحَ ضُرٍّ) منصوبٌ علىٰ الحال من (سَمِيرَ نَوَاهَا)، وأضافه للضُّرِّ لأنَّه نشَأ منه، يعني أنَّ سيرَ زينب صرَف مُحِبَّها عن حاجته حالَ كونه تَعِباً بسبب الحاصل له من نَواها. ويجوز أن يكون قد ضمَّن (ثَنَىٰ) معنىٰ: صيَّر، فيَنصِبُ حينئذٍ مفعولَين: أوَّلهما (سَمِيرَ نَوَاهَا) والثاني (طِلْحَ)، أي صيَّرَ ظعنُ زينبٍ

(١) البقرة ٢٨٢.

(٢) البيت من الخفيف، وهو لعديِّ بن زيد في ديوانه ص ٦٥، والكتاب ١/ ٦٢ وهو فيه لسوادة بن عديّ، ومعاني الأخفش ١/ ٤١٧، وإيضاح الوقف والابتداء ١/ ٣٢٠، وإعراب النحَّاس ١/ ٣١٠، والخصائص ٣/ ٥٣، والاقتداء في معرفة الوقف والابتداء للنكزاويّ ص ٢٤٦، وفتح القدير ٤/ ٢٦٣، والمغني ص ٦٥٠، وبصائر ذوي التمييز ١/ ٥٣٢، والخزانة ١/ ٣٧٩، واستشهَد به المصنِّفُ في الدرّ المصون ١/ ٣٨١. والشاهد فيه قوله: «يَسْبِقُ الْمَوْتَ» إذِ الوجهُ أن يقال: يَسْبِقُهُ، فأوقَع الظاهرَ موقعَ المضمَر تعظيماً لشأن الموت.

(٣) تحرَّفتْ «ذا» في النسختَين إلىٰ: ذو.

السميرَ تَعْباناً، و(مُبْتَلا) عطفٌ على (طِلْحَ) بالتقديرَين، وهو اسمُ مفعول من: ابتلى، أي اختبَر وجرَّب.

قال أبوعبد الله: «قدَّم ﴿هَلْ﴾ على ﴿بَلْ﴾ في الترجمة، وعكَس ذلك في البيت ليعطيَ كلَّ واحد من الحرفَين حظّاً من التقديم والتأخير» انتهى.[1]

قلتُ: وقد قدَّم ﴿هَلْ﴾ على ﴿بَلْ﴾ أيضاً في أوَّل التراجم عند قوله:[2]

وَفِي هَلْ وَبَلْ فَاحْتَلْ بِذِهْنِكَ أَحْيَلَا

فقدَّم ﴿هَلْ﴾ على ﴿بَلْ﴾ في موضعَين، والحقُّ أنَّ هذا من طريق الاتِّفاق، والواوُ لا تقتضي ترتيباً لا سيَّما مع صحَّة الوزن بأيِّهما بدأتَ، والتشاغُلُ بمثل هذا تشاغلٌ عمَّا هو أهمّ.

ثمَّ ذكَر خلافَ القرَّاء في ذلك:

٢٧١ ـ فَأَدْغَمَهَا رَاوٍ وَأَدْغَمَ فَاضِلٌ وَقُورٌ ثَنَاهُ سَرَّ تَيْماً وَقَدْ حَلَا

أخبَر عمَّن رمَز له بالراء من (رَاوٍ) ـ وهو الكسائيُّ ـ أنَّه أدغَم لامَ الحرفَين في جميع ثمانية الأحرف، لم يَستثنِ منها شيئاً.

قال أبوعبد الله: «وأخَّر الرمزَ لعدم الإلباس» انتهى[3]. وتقدَّم البحثُ

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ١١٨/ ب.

(٢) البيت ٢٥٨ من باب الإظهار والإدغام.

(٣) اللآلئ الفريدة لوحة ١١٨/ ب.

معه في ذلك.[١]

ثمَّ أخبَر عمَّن رمَز له بالفاء من (فَاضِلٌ) ـ وهو حمزةُ ـ أنَّه أدغَمها في الثاءِ المثلَّثةِ والمثنَّاةِ والسينِ خاصَّة، وأظهَر في البواقي، هذا ما يتعلَّق بصناعة القراءة، وأمَّا ما يقتضيه السياقُ فالمعنى: فأدغَم حديثَها، أي حديثَ زينب، فحذَف المضافَ، ويجوزُ أن يكون الضميرُ للرواية المدلولِ عليها بـ(تَرْوِي) أوَّلاً، أي أخفاها وكتَمها لأنَّه كان يخاف إظهارَ ذلك.

ثمَّ أخبَر عن الفاضل، أي ذي الفضل، الوقورِ ـ أي الكثير الوقار، والوقارُ: التعظيم ـ أنَّه كتَم سرَّه أيضاً وأخفى حالَه لِما فيه من الوقار والحِلْم.

والثناء: هو الجميل من أوصاف الشخص، ضدُّ النَّثاء بتقديم النون.[٢]

و(سَرَّ) بمعنى فَرَّح وأبهَج، من السرور.

و (ثَنَاهُ) يجوزُ أن يكونَ مبتدأً و(سَرَّ) خبرُه، ويجوزُ أن يكونَ مرفوعاً بـ(وقورٌ) جعَل ثناه صاحِبَ وقارٍ مبالَغةً، ويكون (سَرَّ تَيماً) إمَّا مستأنَفاً، وإمَّا حالاً على إضمار «قَدْ»، وفاعلُ (سَرَّ) إمَّا ضميرُ الثناء، وإمَّا ضميرُ الفاضل، والمرادُ بهذا الفاضل الوقورِ قيل: الراوي المتقدِّمُ الذِّكْر، والمعنى: أنَّ ثناءَ هذا الراوي سَرَّ ذوي تَتَيُّم، والتتيُّمُ: شِدَّةُ الحُبِّ، فحذَف الزوائدَ من التتيُّم فصار

---

(١) عند شرح البيت ٢٦٠، ص ١١٠٧.

(٢) قال ابنُ منظور: «نَثَا الحديثَ والخبرَ نَثْواً: حدَّث به وأشاعه وأظهَره» اهـ. انظر اللسان ١٥/ ٣٠٣.

تَيْماً، كـ: بنات [١٨٥/ أ] بالنسبة لـ: ابنت[1]، يعني أنَّه سَرَّ المتيَّمين؛ حيث كان واحداً منهم فافتخَروا به.

وقيل: المرادُ به أبوبكر الصِّدِّيق؛ لأنَّه شيخُ الوقارِ وأصلُه ومعدِنُ الفضل، وكان من بني تَيم، فقد حصَل لقبيلته به غايةُ الشرف ونهايةُ السرور.

وقيل: المرادُ به حمزةُ نَفْسُه؛ لأنَّه كان متَّصِفاً بأكثر من ذلك، وهو منسوبٌ لتَيم أيضاً، إمَّا بالولاء أو بالنسب، يقال: إنَّه كان مولىً لعِكرمةَ بن رِبْعيٍّ التيميِّ[2]. وتَيم قبيلةٌ مستقلَّة من غير قريش. فالمعنىٰ: أنَّ ثَناءَه حصَّل لقومه سروراً كثيراً[3] وفرَحاً متزايداً حيث كان هذا الحَبرُ منهم.

وصرَف (تَيْماً) ذهاباً به إلىٰ الحيِّ أو الأَب، ويجوزُ منعُه ذهاباً به إلىٰ الأُمِّ والقبيلةِ كتَميمَ ونحوِه.

والثناءُ ممدود، وإنَّما قصَره ضرورةً، والجملةُ من (سَرَّ تَيْماً) في موضع رفع صفةً لـ(وَقُورٌ) إن جعلناها جملةً إنشائيَّة.

قوله: (وَقَدْ حَلَا) مستأنَفٌ، أو حالٌ من فاعل (سَرَّ)، و(حَلَا): عَذُب،

---

(١) نقل ابن منظور عن الزجَّاج قولَه: «فأمَّا بناتٌ فليس بجمع بنت علىٰ لفظها، إنَّما رُدَّتْ إلىٰ أصلها فجُمِعتْ: بنات، علىٰ أنَّ أصل بِنت: فَعَلَة، ممَّا حُذفتْ لامُه...» اهـ. انظر: اللسان ١٤/ ٩٠ (بني). وتحرَّفتْ «كبنات» في (ت) إلىٰ: كساب.

(٢) كذا ذكَر الذهبيُّ في معرفة القرّاء ١/ ١١١.

(٣) سقط من (ص): كثيراً.

وفاعلُه ضميرُ الثناء، وقد أتىٰ بالواوَين فاصلتَين.

٢٧٢ ـ وَبَلْ فِي النِّسَا خَلَّادُهُمْ بِخِلَافِهِ وَفِي هَلْ تَرَى الْإِدْغَامُ حُبَّ وَحُمِّلَا

أخبَر عن خلَّادٍ أنَّه أدغَم لامَ ﴿بَلْ﴾ في الطاء في النساء [١٥٥] من قوله تعالىٰ: ﴿بَل طَّبَعَ اللهُ﴾ بخلاف عنه في ذلك، ولم يعيِّن ما أُدغمتْ فيه لأنَّه ليس في النساء إلّا هي، كما قال:[1]

. . . . وَمُظْهِرٌ هِشَامٌ بِصَادٍ حَرْفَهُ. . .

ثمَّ أخبَر عمَّن رمز له بالحاء من (حُبَّ) ـ وهو أبو عمرٍو ـ أنَّه أدغَم لام ﴿هَلْ﴾ في التاء من ﴿ترىٰ﴾ في سورتَيِ الملك [٣] والحاقَّة [٨]: ﴿هَل تَّرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ ﴿فَهَل تَّرَىٰ لَهُم مِّن بَاقِيَةٍ﴾.

قوله: (وَبَلْ) مفعولُ فعلٍ مقدَّر هو رافعٌ لـ(خَلَّادُهُمْ) وذلك علىٰ حذف مضاف أي وأدغَم لامَ ﴿بَلْ﴾ حالَ كونها في النساء خلّادُهم، و(بِخِلَافِهِ) حال، أي متلبِساً بخلافه، وأضاف خلّاداً إلَى القرَّاء كما تقدَّم غيرَ مرَّة.[2]

قال أبو عبد الله: «(وَبَلْ) معطوفٌ علىٰ (بَلْ) الأُولىٰ، و(فِي النِّسَا) ظرفٌ للفعل المحذوفِ الرافعِ لـ(خَلَّادُهُمْ)» انتهىٰ[3]، وكان قد قال: «فأتىٰ بإضرابٍ آخرَ معطوف علَى الإضراب الأوَّل ورفَع (خَلَّادُهُمْ) بفعلٍ مضمرَ

(١) البيت ٢٦٥ من باب ذكر دال ﴿قَدْ﴾.

(٢) أوَّلها ص٩٨ عند شرح قول الناظم(البيت٢٦): وَقَالُونُ عِيسَىٰ ثُمَّ عُثْمَانُ وَرْشُهُمْ.

(٣) اللآلئ الفريدة لوحة ١٢١/أ.

تقديرُه : زَهِدَ في النساء ـ أي في نساء الدنيا ـ خلّادُهم، أي خَلّادُ المحبِّين، أي مقيمُهم علىٰ محبَّته، والضميرُ يعود علَى المتيَّمين إن كان المرادُ بقوله : (تَيْماً) : ذوي تَيم، وإن كان المرادُ بالفاضل الوقور أبا بكرٍ ـ رضي الله عنه ـ أو حمزةَ أو تَيمَ القبيلةَ فالضميرُ يعودُ علَى المراد منهما وعلىٰ مَن تقدَّم ذِكْرُه من المحبِّين، و(بِخِلَافِهِ) متعلِّقٌ بالفعل المحذوف[1]، والباءُ للسبب، أي بسبب خلافِه، والخلافُ كالمخالَفة، نحو : القِتال والمقاتَلة، أي بسبب خلافِه لهواه، ودَلَّ علَى الفعل المحذوف ما ذكَر من مخالَفة الهوىٰ ؛ لأنَّ مَن خالَف هواه زَهِدَ في نساء الدنيا لأنَّها ممَّا تهواه النفوسُ حيث[2] زُيِّنَتْ لها، قال تعالىٰ : ﴿زُيِّنَ [١٨٥/ ب] لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ﴾ الآية[3] . وقوله : (وَفِي هَلْ تَرَىٰ الْإِدْغَامُ حُبَّ) يعنىٰ أنَّ الكتمانَ حُبَّ في هذا اللفظ الذي هو : هل تَرىٰ شيئاً ؟ وذلك أنَّ المحبَّ إذا قيل له : إنَّك مُحِبٌّ. فإن قال : لا أُحِبُّ، كذَب، وإن قال : [أُحبُّ، افتُضِح، وإن قال][4] : هل ترىٰ شيئاً من محبَّتي ؟ علىٰ سبيل التورِيَة حصَل له المقصودُ من الكتمان مع الصدق، ولذلك قال : (حُبَّ)، وقد نُقل ذلك عن بعض المحبِّين، وإليه أشار بقوله : (وَحُمِّلَا) »[5] وهذا الذي ذكَره غيرُ ظاهر

---

(١) في النسختَين : «بالمحذوف»، والمثبَت من اللآلئ الفريدة لوحة ١٢٠/ ب.

(٢) تحرَّفتْ في النسختَين إلىٰ : «حين»، والمثبَت من اللآلئ الفريدة لوحة ١٢٠/ ب.

(٣) آل عمران ١٤ .

(٤) تكملة لازمة من اللآلئ الفريدة لوحة ١٢١/أ.

(٥) اللآلئ الفريدة لوحة ١٢٠/ ب، ١٢١/ أ.

لانقلاب الكلام من بعضه وتبتيرِه.[١]

قوله: (وَفِي هَلْ تَرَىٰ) خبرٌ مقدَّم، و(الْإِدْغَامُ) مبتدأٌ مؤخَّر، و(حُبَّ) مستأنَفٌ، وقيل: هو حال، و(حُمِّلَ) معطوفٌ عليه.

وأعرَب أبو عبد الله (الإدغامُ) مبتدأً، و(حُبَّ) خبرُه، و(فِي هَلْ تَرَىٰ) حالٌ من ضمير (حُبَّ)[٢]، وفيه نظر حيث قُدِّم معمولٌ لا يتقدَّمُ فيه عاملُه.

* * *

(١) في (ص): «من بعض» وهي جملة ناقصة. ولعلَّ سببَ ما ذكَره المصنِّفُ من تبتير الكلام هو السقطُ الواقع في نسخته من اللآلئ الفريدة، وقد صوَّبتُه وأشرتُ إليه في موضعه.

(٢) قال أبو عبد الله: «و(الإدغامُ حُبَّ) جملةٌ كبرىٰ، و(فِي هَلْ تَرَىٰ) حالٌ من ضمير (حُبَّ)» اهـ. اللآلئ الفريدة لوحة ١٢١/أ.

٢٧٣ ـ وَأَظْهِرْ لَدَىٰ وَاعٍ نَبِيلٍ ضَمَانُهُ وَفِي الرَّعْدِ هَلْ وَاسْتَوْفِ لَا زَاجِراً هَلَا

أَمَرَ بإظهارِ اللامِ المذكورة لمن رمَز له باللامِ من (لَدَىٰ) ـ وهو هشامٌ ـ عند النُّونِ والضادِ المُعجمَةِ خاصَّة، وفُهِم أنه يُدغِم عند البواقي، ثمَّ أمَر له بإظهار لامِ ﴿هلْ﴾ عند التَّاءِ في قوله: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَـٰتُ﴾[1] وتحصَّل من هذا أنَّ أحداً لم يدغمِ اللامَ في تاءِ ﴿تَسْتَوِي﴾ لأنَّ أهلَ الإدغامِ هم الأَخوَان، وهُما يَقرآن: ﴿يَسْتَوِي﴾ بالياءِ من تحت[2]، وهشامٌ وإن كان يقرؤها بالتَّاء من فوق إلّا أنَّه لا يُدغِم ولذلك استثناه.

ولكَ في ضبط ذلك الطريقان المعروفان:

الأوَّلُ: بالنسبةِ إلَى الأحرف، وهو أنَّ الأحرفَ علىٰ ثلاثة أقسام:

أحدها: ما أدغَم فيه الكسائيُّ وحدَه، وهُما حرفان: النون والضاد.

الثاني: ما أدغَم فيه الأخوان وهشامٌ، وهو ثلاثة أحرف: التاء المثنَّاة من فوق والثاء المثلَّثة والسين، وافقهم أبوعمرو علَى الإدغام في ﴿هَل تَّرَىٰ﴾ في الحرفين[3]، وخالَفهم هشامٌ في ﴿هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَـٰتُ﴾[4] خاصَّة فأظهَر.

---

(١) الرعد ١٦.

(٢) تقدَّم أنَّ مصطلَح «الأخوَين» لحمزة والكسائيّ، وهُما يقرآن: ﴿أَمْ هَلْ يَسْتَوِي﴾ بالياء كما ذكَر المصنِّفُ هنا. انظر: التيسير ص ١٣٣.

(٣) الملك ٣، الحاقَّة ٨.

(٤) الرعد ١٦.

الثالث : ما أدغَم فيه هشامٌ والكسائيُّ وهو الزّاي والطّاء والظّاء، ووافقهم خلّادٌ بخلاف عنه في الإدغام من قوله : ﴿بَلْ طَبَعَ اللهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ .[1]

الثاني : بالنسبة إلَى القرّاء، وهو أنَّهم علىٰ خمس مراتب :

الأُولىٰ : الإدغام في الجميع للكسائيِّ وحدَه .

الثانية : الإظهارُ عند الجميع لنافع وابن كثير وعاصمٍ وابن ذكْوان .

الثالثة : إدغامُها من ﴿هَل تَّرَىٰ﴾ في الملك [٣] والحاقَّةِ [٨]، والإظهارُ عند البواقي لأبي عمرٍو وحدَه .

الرابعة : الإظهارُ عند النون والضاد مطلقاً، وعند التاء في الرعد خاصَّةً لهشام، وأدغَم فيما عدا ذلك .

الخامسة : الإدغامُ في التاء والثاء والسين لحمزة، وأدغَم من رواية خلَّاد بخلاف ﴿بَل طَّبَعَ اللهُ﴾ في النساء [١٥٥] وأظهَر فيما عدا ذلك . [١٨٦/ أ]

والوجهُ في الإظهار ما تقدَّم من أنَّه الأصل، وفي الإدغام المقارَبة مخرجاً وصفةً، والحملُ علىٰ لام التعريف :

أمَّا الأوَّلُ : فلأنَّ مخرجَ اللام من أدنىٰ حافَّة اللسان إلىٰ منتهىٰ طرفه، والضادُ من أقصىٰ حافَّة اللسان وتستطيلُ إلىٰ أن تتَّصلَ بمخرج اللام، والنونُ

(١) النساء ١٥٥ .

قريبٌ من مخرج اللام، أو من مخرجِها، علىٰ ما سيتبيَّنُ في المخارج[1]، وبقيَّةُ الأحرف من طرف اللسان.

وأما الثاني: فالتاءُ تشارِكُ اللامَ في الانفتاح والاستفال، وفي التاء شِدَّةٌ كاملة وهَمْس، وفي اللام جَهْرٌ وبعضُ رخاوة وبعضُ شِدَّة، فَقَرُب التعادل.

والثاءُ تشارِكُها في الانفتاح والاستفال، وفي اللام جهرٌ وهي بين الرخوة والشِّدَّة، وفي الثاء نفخٌ وهي رخوة، فَقَرُب التعادل.

والظاءُ تشارِكُها في الجهر، وتزيدُ عليها بالاستعلاء والإطباق، فتأكَّد الإدغام.

والزايُ تشارِكُها في الانفتاح والاستفال والجهر، وفيها صفيرٌ كامل، وفي اللام بعضُ شِدَّةٍ فكانتِ الزايُ أقوىٰ.

والسينُ تشارِكُها في الانفتاح والاستفال، وفي اللام بعضُ رخاوةٍ وشِدَّةٍ وجهرٌ كامل، وفي السين صفيرٌ وهمس، فتَعادلا .

والنونُ تشارِكُها في الانفتاح والاستفال والجهر، وكونِهما بين الرخوة والشديدة.

والطاءُ تشارِكُها في الجهر، وفي اللام بعضُ شِدَّة، وفي الطاء إطباقٌ واستعلاء وتفخيمٌ وشِدَّةٌ كاملة، فهي أقوىٰ منها.

---

(١) في (ت): علىٰ ما سنبيِّن في بابه.

والضادُ تشاركُها في الجهر والرخاوة، وتزيدُ عليها بالاستعلاء والإطباق والتفخيم والاستطالة، فهي أقوىٰ.

وأمَّا الثالث: فإنَّ لامَ التعريف مدغَمةٌ في هذه الأحرف وجوباً، فكذلك ما قارَبها، ووجهُ مقارَبتِها لأنَّها مركَّبةٌ من حرفَين ثانيهما لامٌ ساكنة، فهي كـ(هَلْ) و(بَلْ)، وهذا رأيُ الخليل، وأمَّا عند سِيبَويهِ فلمجرَّد الشَّبَه اللفظيِّ في كون كلٍّ منهما لاماً ساكنة.[1]

والوجهُ لأبي عمرٍو في تخصيصه ﴿هَل تَّرَىٰ﴾[2] بالإدغام، قال أبوعبد الله: «كثرةُ استعمالهم للإدغام فيه لكثرة دَوْرِه في الكلام»[3] وفيه نظر؛ لأنَّه إن أراد كثرةَ الدَّوْرِ بالنسبة إلَى القرآن فلم يَرِدْ فيه إلّا حرفان كما عرفتَه، وإن أراد بالنسبة إلىٰ غيره فلا يُفيدُ هنا.

والوجهُ لحمزةَ حيث خَصَّ التاءَ والثاءَ والسينَ ما ذُكر لأبي عمرٍو في التاء، وحُمل الثاءُ والسينُ عليها لاشتراكهما في الهمس، وحملُه الطاءَ علَى

---

(١) قال سيبويه: «فإذا كانت [اللامُ] غيرَ لامِ المعرفة نحو لام هَلْ وبَلْ فإنَّ الإدغام في بعضها أحسن، وذلك قولك: هَرَّأَيْتَ؛ لأنَّها أقربُ الحروف إلىٰ اللام وأَشبهُها بها، فضارعتا الحرفَين اللذَين يكونان من مخرج واحد، إذ كانت اللامُ ليس حرفٌ أَشبَه بها منها ولا أَقرب» اهـ. الكتاب ٤/ ٤٥٧.

(٢) الملك ٣، الحاقّة ٨.

(٣) اللآلئ الفريدة لوحة ١٢٠/أ.

التاء في رواية خلَّادٍ عنه لمشارَكتها إيَّاها [١] في المخرج، ولم يَحملها عليها في الوجه الآخَر لمخالَفتِها إيَّاها في الجهر.

والوجهُ لهشام حيث أظهَر عند النون الإيذانُ بأنَّها مقارِبتُها في المخرج؛ إذ لو أدغَم فيها لتُوهِّمَ أنَّها عنده من مخرجها، وأنَّ إدغامَها يتعيَّنُ لذلك، ولا يَلزمُ إظهارُ لام التعريف لذلك لكثرةِ دَوْرِها.

والوجهُ [١٨٦/ ب] في الإظهار عند الضاد تباينُ مخرجِها من مخرج اللام ولِما [٢] فيها من الاستطالة.

والوجهُ له في إظهار ﴿هَلْ تَسْتَوِي﴾[٣] الجمعُ بين اللغتَين واتِّباعُ الأثر، ويمكنُ أن يقال: إنَّه لَمَّا وقَع قبله ﴿هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ﴾ مظهَراً لعدم تأتِّي الإدغامِ فيه أُظهِر الثاني للتناسب.

قوله: (وَأَظْهِرْ) مفعولُه مقدَّر، أي أظهِرِ اللامَ، و(لَدَىٰ) ظرف.

و«الواعي»: الحافظ، قال تعالىٰ: ﴿وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ﴾[٤].

---

(١) في (ص): إياه.

(٢) في النسختَين: «لما»، والوجه ما أثبتُّه؛ لأنَّ وجود الاستطالة في الضاد ليس تعليلاً لتباين مخرجها من مخرج اللام، وإنَّما هو فرقٌ آخَر -غير اختلاف المخرجَين- بين الحرفَين، والله أعلم.

(٣) الرعد ١٦.

(٤) الحاقَّة ١٢.

و«النبيلُ» : الحسَن، و«الضمانُ» : الالتزام، يعني أنَّ ضمانَه حسنٌ، والمعنىٰ : أظهِر محبَّتَكَ عند رَجُلٍ واعٍ حافظٍ لسِرِّكَ نبيلٌ ضمانُه، أي يُحسِنُ ضمانَه، أي متىٰ ضَمِنَ لكَ كتمانَ سِرِّكَ وفَىٰ لكَ بذلك ولم يُذِعْه . (١)

قوله : (وَفِي الرَّعْدِ) أي وأظهِر في الرعد [١٦] لامَ ﴿هَلْ﴾ عند تاء ﴿تَرَىٰ﴾، واستَوْفِ جميعَ هذا البابِ غيرَ زاجرٍ بـ«هَلا»، وهي كلمةٌ تُزجَرُ بها الخيلُ، والأصلُ : لا زاجراً بـ«هَلا» فحذَف الخافض، والمعنىٰ : خُذْه بغير كُلفةٍ ولا تعبٍ لأنِّي قد أوضحتُه وقرَّبتُه إلىٰ فهم من أراده .

هذا بالنسبة إلىٰ صناعة القراءة، وأمَّا السياقُ فالمعنىٰ : وفي الإرعاد، أي وقُل في حالة الإرعاد لِمَن لا تَبوحُ له بِسِرِّكَ : هل ترىٰ شيئاً ؟ كما أمرتُكَ به أَوَّلاً، فالرعد بمعنَى الإرعاد .

ثمَّ قال : (وَاسْتَوفِ) أي استَوفِ هذه الوصايا (لَا زَاجِراً هَلَا) يعني من غير كُلفة ولا مشقَّة كما تقدَّم .

قوله : (ضَمَانُهُ) مرفوعٌ بـ(نَبِيلٍ) فهي صفةٌ جاريةٌ علىٰ غير مَن هي له .

قوله : (وَفِي الرَّعْدِ) أي وأدغِم في موضع الرعد، نصبٌ علَى الحال، أي غيرَ زاجرٍ لغيرِكَ بِهَلا، فـ(هَلَا) علىٰ إسقاط الخافض، ويجوز أن يكون (هَلَا) منصوباً بمقدَّر، أي لا قائلاً : هَلا ؛ لأنَّ الزجرَ قولٌ فعدَّاه به .

---

(١) تحرَّفتْ في (ص) إلىٰ : ولم يدغمه .

قال أبو عبدالله : « واعلم أنَّ ما ذُكر من التعليل في هذه الفصول الأربعةِ فلا مقالَ فيه علىٰ حِدَتِه ، فأمَّا إذا نُظر فيه بالنسبة إلىٰ كلِّ الفصول فلا يخلو بعضُه من إشكال ؛ وذلك لأنَّ الدالَ والتاءَ من مخرجٍ واحد ، والذالُ واللامُ قريبان منهما ، وربَّما أدغَم بعضُهم لفظاً من هذه الألفاظ في حرفٍ وأظهَر لفظاً آخَرَ عند ذلك الحرف بعَينه ، ولا بُدَّ من التنبيه علىٰ ذلك لتتمَّ الفائدةُ بذِكرِه .

وجملةُ الأمر أنَّ القرّاءَ ـ بالنسبة إلىٰ هذه الفصول مجتمِعةً ـ علىٰ مَرْتبتَين :

منهم مَن أظهَر عند الجميع ، وهُم قالونُ وابن كثير وعاصم .

ومنهم مَن أظهَر عند البعض وأدغَم في البعض ، وهُمُ الباقون :

فأمَّا مَن أظهَر عند الجميع فعِلَّتُه مطَّرِدةٌ لا يَرِدُ عليها شيء .

وأمَّا مَن أظهَر عند البعض وأدغَم في البعض ففي مذهبِه إشكال ، ولا بُدَّ من ذِكْرِ ما أَمكَن من العلَّة في ذلك ، وها أنا أذكُره علىٰ طريق [١٨٧/ أ] السؤال والجواب ، فأقولُ وبالله التوفيق :

إن قال قائل : لِمَ أدغَم ورشٌ الذالَ في الضاد والظاء خاصَّةً ، والتاءَ في الظاء خاصَّةً ، وأظهَر اللامَ عندهما ؟

فالجواب : أنَّه إنَّما أدغَم الدالَ في الضاد والظاءِ خاصَّةً مراعاةً لِما انفرَدا به من شِدَّة القوَّة وقربِ المخرج ، وبالوصف الثاني خرجَتِ الضادُ ؛ لأنَّ بينها وبين الثنايا فُرجةً يسيرة ، وإلّا فهي بمنزلة الظاء في القوَّة ، وهي العلَّةُ في تخصيصه

إدغامَ التاء في الظاء، ولم يَرِدْ بعد التاء ضادٌ، ولا بعد الذال ضادٌ ولا طاء.

وأمَّا إظهارُ اللام عندهما فلِتبايُنِ المخارج على ما سبَق.

فإن قيل: لِمَ أدغَم أبو عمرو ذالَ ﴿إِذْ﴾ ودالَ ﴿قَدْ﴾ وتاءَ التأنيث في جميع حروفهنَّ وأظهَر لامَ ﴿هَلْ﴾ و﴿بَلْ﴾ إلّا في ﴿هَلْ تَرَىٰ﴾ ؟

فالجوابُ: أنَّ التقاربَ في تلك أشدُّ، وليس في حروف ﴿هَلْ﴾ و﴿بَلْ﴾ ما يَبلُغُ حروفَ تلك في التقارب إلّا النون، وعلَّةُ إظهارها عندها ما ذُكِر لهشام وعلَّةُ تخصيصه ﴿هَل تَّرَىٰ﴾[1] بالإدغام ما تقدَّم.

فإن قيل: لِمَ أدغَم هشامٌ ذالَ ﴿إِذْ﴾ في جميع حروفها، ودالَ ﴿قَدْ﴾ في جميع حروفها إلّا قولَه: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾[2]، وتاءَ التأنيث في الظاء والثاء، وفي الصاد في قوله تعالىٰ: ﴿حَصِرَت صُّدُورُهُمْ﴾[3] خاصَّةً، ولامَ ﴿هَلْ﴾ و﴿بَلْ﴾ فيما عدا النون والضاد إلّا ﴿هَلْ تَسْتَوِي﴾[4] ؟

والجوابُ: أنَّه أدغَم ذالَ ﴿إِذْ﴾ ودالَ ﴿قَدْ﴾ في جميع حروفها للتقارب وأظهَر ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾ للجمع بين اللغتَين واتِّباعِ الأثر، وأمَّا تاءُ التأنيث فإنَّها

(١) الملك ٣، الحاقَّة ٨.

(٢) صٓ ٢٤.

(٣) النساء ٩٠.

(٤) الرعد ١٦.

لَمَّا كانت حرفاً يدلُّ علىٰ تأنيث الفاعل، وفي إظهارها عند[1] ما يُقاربها كُلفة[2] أظهَرها تارةً مراعاةً للمعنَى الأوَّل، وأدغَمها تارةً مراعاةً للسبب الثاني، وكان إدغامُها فيما ذُكر أَولىٰ لِمَا أنا ذاكِرُه:

أمَّا الظاءُ فلقوَّتها مع شِدَّة قُربها.

وأمَّا الثاءُ فللحَمْل علَى الظاء حيث كانت من مخرجها.

وأمَّا الصادُ فلأنَّها لَمَّا ناسبَتِ الظاءَ في القوَّة، والزايُ والسين من مخرجها أعطاها تارةً حكمَ الظاء وتارةً حكمَ الزاي والسين.

وأمَّا إظهارُ اللام عند الضاد والنون، وعند التاء في ﴿هَلْ تَسْتَوِي﴾ فلِما تقدَّم.

فإن قيل: فلِمَ أدغَم ابنُ ذكوان ذالَ ﴿إِذْ﴾ في الدال خاصَّةً، ودالَ ﴿قَدْ﴾ في الضاد والظاء والذال، وفي الزاي بخلاف عنه، وتاءَ التأنيث في الظاء والثاء والجيم، بخلاف عنه في ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾[3]، وأظهَر لامَ ﴿هَلْ﴾ و﴿بَلْ﴾ عند جميع حروفها؟

---

(١) تحرَّفتْ في النسختَين إلىٰ: «بعد» وكذا في نسخة اللآلئ الفريدة لوحة ١٢٢/أ، والوجه ما أثبتُّه؛ لأنَّ إظهارَ الحرف يكون عند غيره لا بعده، والله أعلم.

(٢) تحرَّفتْ في (ص) إلىٰ: كانه.

(٣) الحجّ ٣٦.

فالجواب: أنَّه أراد الجمعَ بين اللغتَين في الأحرف الثلاثة الأُوَل، لَمَّا كانت ﴿إِذْ﴾ اسماً جعَل لها مَزِيَّةً بالاقتصار على إدغامها في حرف واحد، وكانت الدالُ أَوْلىٰ بتلك لأنَّها أقربُ إليها من حروف الصفير ومن الجيم وأقوىٰ من التاء.

وأمَّا ﴿قَدْ﴾ فإنَّه أظهَرها عند أربعة من حروفها وأدغَمها في أربعة، ولم يَجعل لها من [١٨٧/ ب] المزِيَّة ما جعَل لـ﴿إِذْ﴾ حيث كانت حرفاً، وخَصَّ الذالَ والزايَ والضادَ والظاءَ بالإدغام لِما أنا ذاكِرُه:

أمَّا الضادُ فلشِدَّةِ قوَّتها.

وأمَّا الظاءُ فلقوَّتِها مع شِدَّة قُربها.

وأمَّا الذالُ فللحَمْلِ علَى الظاء حيث كانت من مخرجها.

وأمَّا الزايُ فلمناسبتها للظاءِ والضادِ والذالِ في الجهر، ووجهُ الإظهار عندها ـ علَى الرواية الأخرىٰ ـ مناسبتُها للصاد والسينِ في الصفير والمخرج.

وأمَّا تاءُ التأنيث فإنَّه أدغَمها في ثلاثة أحرف، ولم يَجعل لها مَزِيَّةً كالدال وخَصَّ الظاءَ والثاءَ بالإدغام لِمَا ذُكر لهشام. وأمَّا الجيمُ فللتنبيهِ علىٰ جواز الإدغام فيها بالحَمْل علىٰ السين[1]، أو لأنَّها من حروف الفم، وأظهَر ﴿وَجَبَتْ

(١) تحرَّفتْ في (ص) إلىٰ: اليسير.

جُنُوبُهَا﴾[1] للتنبيه على بُعد مخرجها من مخرج التاء.

وأمَّا إظهارُ لام ﴿هَلْ﴾ و﴿بَلْ﴾ عند جميع حروفها فلتَبايُنِ مخرج ما عدا النون من مخرجها، والكلامُ في النون على حسب ما تقدَّم.

فإن قيل: فلِمَ أدغَم خلَفٌ ذالَ ﴿إِذْ﴾ في الدال والتاءِ خاصَّةً، وأدغَم دالَ ﴿قَدْ﴾ وتاءَ التأنيث في جميع حروفها، وأظهَر لامَ ﴿هَلْ﴾ و﴿بَلْ﴾ فيما عدا التاء والثاء والسين؟

فالجواب: أنَّه أراد أن يَجعلَ لـ﴿إِذْ﴾ مَزِيَّةً على ﴿قَدْ﴾ وتاءِ التأنيث بالإظهار والإدغام حيث كانتِ اسماً: فأدغَمها في الذال لِمَا تقدَّم لابن ذكوان، وفي التاء لكونها من مخرج الدال، وأمَّا الجمعُ بين الإظهار والإدغام في لام ﴿هَلْ﴾ و﴿بَلْ﴾ فليس للمَزِيَّة بل لِمَا تقدَّم في بابه.

فإن قيل: لِمَ أظهَر خلّادٌ ذالَ ﴿إِذْ﴾ عند الجيم خاصَّةً، وأدغَم دالَ ﴿قَدْ﴾ وتاءَ التأنيث في جميع حروفها، وأدغَم لامَ ﴿هَلْ﴾ و﴿بَلْ﴾ فيما عدا التاء والثاء والسين والطاء؟

فالجواب: أنَّه جعَل لـ﴿إِذْ﴾ مَزِيَّةً بالإظهار والإدغام، وخَصَّ الجيمَ بالإظهار لبُعد مخرجها من مخرج الذال.

وأمَّا الجمعُ بين الإظهار والإدغام في لام ﴿هَلْ﴾ و﴿بَلْ﴾ فليس للمَزِيَّة

---

(١) الحجّ ٣٦.

ولكن لِما تقدَّم في بابه .

فإن قيل : فلِمَ أظهَر الكسائيُّ ذالَ ﴿إِذْ﴾ عند الجيم خاصَّةً ، وأدغَم دالَ ﴿قَدْ﴾ وتاءَ التأنيث ولامَ ﴿هَلْ﴾ و﴿بَلْ﴾ في جميع حروفهنَّ ؟

فالجواب : أنَّه أظهَر ذالَ ﴿إِذْ﴾ عند الجيم لِمَا ذُكر لخلّاد ، وأدغَم في الباقي للتقارب » قال : « والاعتمادُ ـ في الحقيقة ـ في جميع ما قُرئ به من الإظهار والإدغام على النقل والرواية ، والتعليلُ تابعٌ لذلك ، وقد جرَت عادةُ القرّاء به وفيه امتحانٌ للأذهان » انتهى .[1]

وهذا الذي ذكَره أبو عبد الله ضابطٌ حسن ، وأكثرُه مستفادٌ ممَّا تقدَّم ، والله أعلم .

* * *

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ١٢١/ ب ـ ١٢٢/ ب .

بَابُ اتِّفَاقِهِمْ فِي إِدْغَامِ ﴿إِذْ﴾ و﴿قَدْ﴾ وَتَاءِ التَّأْنِيثِ وَلَامِ ﴿هَلْ﴾ و﴿بَلْ﴾[1]

[١٨٨/ أ] قال أبو شامة: «هذا البابُ من عجيب التبويب في مثل هذا الكتاب؛ فإنَّه لم يَنظم هذه القصيدةَ إلّا لبيان مواضعِ خلاف القرّاء لا لِمَا أجمَعوا عليه؛ فإنَّ ما أجمَعوا عليه أكثرُ ممَّا اختلَفوا فيه، فذِكْرُ ما أجمَعوا عليه يَطولُ، ولكن قد يَعرِضُ في بعض المواضع ما يَختلِفون فيه وما يُجمِعون عليه، والكلُّ من باب واحد، فينصُّ على المجمَع عليه مبالَغةً في البيان، ولأنَّ من هذا الباب ما أجمَعوا على إظهاره في الأنواع كلِّها نحو: ﴿إِذْ قَالُواْ﴾[2] ﴿قَدْ نَرَىٰ﴾[3] ﴿وَقَالَتْ لِأُخْتِهِ﴾[4]﴿هَلْ يَنصُرُونَكُمْ﴾[5] ﴿بَلْ قَالُواْ﴾[6] ﴿بَلْ هُوَ شَاعِرٌ﴾[7]﴿بَلْ

---

(١) في (ص): ولام بل وهل.

(٢) البقرة ٢٤٦ وغيرها.

(٣) البقرة ١٤٤.

(٤) القصص ١١.

(٥) الشعراء ٩٣.

(٦) الزخرف ٢٢.

(٧) الأنبياء ٥.

أَدْرَكَ﴾[1] ، وما أجمَعوا على إدغامه ، وما اختلَفوا فيه ، فلمَّا ذكَر المختلَف فيه بَقِيَ المجمَعُ عليه ، وهو منقسِمٌ إلى مدغَم ومظهَر ، فنظَم المدغَم [لقِلَّته][2] فبَقِيَ ماعداه مظهَراً » انتهى .[3]

قلتُ : إنَّما ذكَر ذلك لئلّا يُتوهَّمَ جوازُ إدغام هذه فيما ذُكر بعدها ، ويدلُّ على ذلك أنَّه قد أظهَر بعضَها عندَ بعض الأحرف بعضُ القرّاء .

٢٧٤ ـ وَلَا خُلْفَ فِي الْإِدْغَامِ إِذ ذَّلَّ ظَالِمٌ   وَقَد تَّيَّمَت دَّعْدٌ وَسِيماً تَبَتَّلَا

أخبَر عن جميع القرَّاء أنَّهم لم يَختلفوا في إدغام ذال ﴿إِذْ﴾ عند حرفَين وهُما ما ضمَّنَهما أوَّلَ الكلمتَين بعدها : الذالُ والظاءُ المعجَمتان ، ولا في إدغام دال ﴿قَدْ﴾ في حرفَين أيضاً ، وهُما ما ضمَّنَهما أوَّلَ الكلمتَين بَعْدُ : الدالُ والتاء .

أمَّا إدغامُ ذال ﴿إِذْ﴾ فيما ذكَر فلأنَّها من باب المِثلَين ، وسيأتي أنَّه متى اجتمَع مِثلان من كلمة أوَّلُهما ساكنٌ وجَب الإدغامُ ، نحو : ﴿إِذ ذَّهَبَ﴾[4] ، والظاءُ وإن كانت غيرَ مماثِلة للذال فهي من مخرجها ، فكانت في حكم المِثلَين

---

(١) النمل ٦٦ . وذكَرها المصنِّفُ على قراءة ابن كثير وأبي عمرو ؛ فإنَّهما قرآ : ﴿أَدْرَكَ﴾ بهمزة قطع مفتوحة وإسكان الدال من غير ألف بعدها ، وقرأ الباقون من السبعة : ﴿ادَّارَكَ﴾ بوصل الهمزة وتشديد الدال مفتوحةً وألف بعدها . انظر : التيسير ص ١٦٨ .

(٢) تكملة لازمة من إبراز المعاني ٢/ ٥٥ .

(٣) إبراز المعاني ٢/ ٥٥ .

(٤) الأنبياء ٨٧ .

الساكنُ أوَّلُهما .

والكلامُ في دال ﴿قَدْ﴾ بالنسبة إلىٰ الدال والتاءِ كالكلام في ذال ﴿إِذْ﴾ بالنسبة إلىٰ الذال والظاء، ومثال ذلك: ﴿وَقَد دَّخَلُواْ﴾[1] ﴿وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللهِ﴾ .[2]

ولم يقع في الكتاب العزيز ﴿إِذْ﴾ عند الثاء المثلَّثة، ولا ﴿قَدْ﴾ عند الطَّاء وإلّا لوجَب الإدغامُ للاتِّفاق في المخرج، ولا خلافَ في إظهار ذال ﴿إِذْ﴾ ودالِ ﴿قَدْ﴾ عند خمسة أحرف يجمعُها قولُك: بَلْ نَفرٌ.

قوله: (وَلَا خُلْفَ) خبرُها الجارُّ بعدها، ولا يجوزُ أن يكونَ (فِي الإِدْغَامِ) متعلِّقاً بـ(خُلْفَ) لأنَّه كان يَلزمُ إعرابُه، ويجوزُ أن يكونَ الخبرُ مقدَّراً و(فِي الإِدْغَامِ) نعتاً لـ(خُلْفَ) .

قوله: (إِذ ذَّلَّ) ظرفٌ للجرِّ، و(ذَلَّ ظَالِمٌ) في موضعِ خفضٍ بالإضافة .

قوله: (تَبَتَّلَ) في موضعِ الصفةِ لـ(وَسِيماً)، ومرادُه بما يَرجعُ إلىٰ السياق الذي يقتضيه ظاهرُ اللفظ أنَّه لا اختلافَ في إخفاء المحبَّة وستَرِها، أي في حُسن ذلك وجَوْدتِه لِما في إفشائها من المحذور، وإليه أشار بقوله: (إِذ ذَّلَّ ظَالِمٌ) يعني: إذ ذَلَّ ظالمٌ في إفشائه إيَّاها، و«إِذْ» تُفيدُ [١٨٨/ ب] التعليلَ مَجازاً،

(١) المائدة ٦١ .

(٢) الصفّ ٥

وقد تقدَّم تحقيقُه .[١]

ثمَّ أخبَرَ أنَّ (دَعْد) التي هي أختُ زينب (تَيَّمَتْ) أي : عبَّدتْ وذَلَّلتْ ، يقال : تَيَّمَهُ الحبُّ ، أي عبَّده وذَلَّله ، ومنه : تَيْمُ اللهِ .

والوسيمُ : ذو الوَسَامة ، وهي الحُسن ، ومن أحسنِ ما قيل في شجاعٍ رأىٰ وجهَه في المرآة فلم يُعجبه قولُ الشاعر :[٢]

فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمِرْآةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً   فَقَدْ أَبْدَتِ الْمِرْآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ

أي إن لم تكن أبدت حُسناً .

والتَّبَتُّل[٣] : الانقطاع ، ومنه قيل لمريم : البَتُول ، أي المنقطِعةُ عن الرجال .

يعني أنَّها[٤] أذهبتْ حُسنَه لِما ناله من الضُّرِّ الذي نشأ له من محبَّتها ، وأشار بتبتُّلِه إلَى انقطاعه إليها عمَّا سواها .

٢٧٥ ـ وَقَامَت تُّرِيهِ دُمْيَةٌ طِيبَ وَصْفِهَا   وَقُلْ بَلْ وَهَل رَّاهَا لَبِيبٌ وَيَعْقِلَا

---

(١) عند شرح البيت ٦ ، ص ٣٥ .

(٢) البيت من الطويل ، وهو لخنجر بن صخر الأسديّ في سرّ الصناعة ٢/ ٥٤٢ ، ولسان العرب ١٣/ ٣٦٤ (كون) ، والخزانة ٩/ ٣٠٤ بلفظ : فَإِنْ لَا تَكُ ، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٦٧ ، وأوضح المسالك ١/ ٢٦٩ ، واستشهَد به المصنِّفُ في الدرّ المصون ٣/ ٦٨١ ، وعمدة الحفَّاظ ص ١٩١ مادَّة (رأىٰ) .

(٣) تصحَّفتْ في (ت) إلىٰ : والنبيل .

(٤) أي : دَعْد .

أخبَر أنَّ تاءَ التأنيث يجبُ إدغامُها في مثلها وفي الدال والطاء المهملَتَين، نحو: ﴿كَانَت تَّأْتِيهِمْ رُسُلُهُم﴾[1] ﴿قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا﴾[2] ﴿وَقَالَت طَّائِفَةٌ﴾[3]، وأنَّ لامَ ﴿قُلْ﴾ و﴿هَلْ﴾ و﴿بَلْ﴾ يجبُ إدغامُها في مِثلها وفي الراء نحو: ﴿وَقُل لِّلَّذِينَ﴾[4]، ﴿قُل رَّبِّي﴾[5]، و﴿بَل لَّهُ﴾[6]، و﴿بَل رَّانَ﴾[7]، ﴿هَل لَّكَ﴾[8]، ومثَّل أبوشامةَ للام ﴿هَلْ﴾ مع الراء بقوله: هَل رَّأَيْتُم[9]. ولم يمثِّل أبوعبدالله للام ﴿هَلْ﴾ مع الراء لأنَّه لم يَرِدْ في القرآن العزيز، وأبوشامة يجوزُ أن يكون قد توهَّم ورودَ هذه اللفظة، وهو الظاهر؛ فإنَّه مثَّل بأخواتها من القرآن، وأن يكون أتى بمثالٍ لها من حيث الجملة.

قوله: (وَقُلْ) يجوزُ أن يكون قصَد إدخالَه مع ﴿هَلْ﴾ و﴿بَلْ﴾ في أنَّ لامَه كلامِ ﴿هَلْ﴾ و﴿بَلْ﴾ في الحكم المذكور، وقد جزَم بذلك أبوعبد الله

(١) غافر ٢٢ وغيرها.

(٢) يونس ٨٩.

(٣) آل عمران ٧٢.

(٤) آل عمران ٢٠ وغيرها.

(٥) الكهف ٢٢، القصص ٨٥.

(٦) البقرة ١١٦.

(٧) المطفِّفين ١٤.

(٨) النازعات ١٨.

(٩) إبراز المعاني ٢/ ٥٧.

فقال: «ولم يذكُر ﴿قُلْ﴾ في ترجمة الباب مع ﴿بَلْ﴾ و﴿ هَلْ﴾ لكنَّه لَمَّا دخَل معهما في الحكم المذكور ألحَقه بهما، وكذلك قولُه: (وَمَا أَوَّلُ الْمِثْلَيْنِ) إلىٰ آخِرِ البيت غيرُ داخل في الترجمة أيضاً، إلّا أنَّه ألحقَه بما تَرجَم عليه لاجتماع الجميع في الحكم» انتهىٰ.[1]

وجوَّز أبوشامة ذلك فقال: «واللامُ من ﴿قُلْ﴾ مثلُهما في ذلك، نحو: ﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتْ﴾[2] ﴿قُل رَّبِّي أَعْلَمُ﴾[3]، فيجوزُ أن يكون قصَد ذلك في قوله: (وَقُلْ بَلْ وَهَلْ) أي لامُ هذه الكلمات الثلاثِ تدغَمُ في مثلها وفي الراء، ويجوزُ أن يكون لم يَقصِد ذلك وإنَّما وقَع منه (قُلْ) تتميماً للنظم كما وقَع ذلك في كَلِمٍ عديدة من هذه القصيدة» قال: «وهذا الوجهُ هو الظاهر؛ لأنَّ البابَ معقودٌ فيما اتُّفق عليه من إدغام ما سبَق فيه الخلاف، والذي سبَق ذِكْرُه من اللامات المختلَفِ فيها هو لام ﴿هَلْ﴾ و﴿بَلْ﴾» قال: «ولم يجمَع هذا البابُ ذِكْرَ جميعِ ما اتُّفق عليه، ولهذا لم يذكُر ﴿قُلْ﴾ في ترجمة الباب» انتهىٰ[4]. فقد رجَّح أنَّه [١٨٩/أ] أتىٰ بـ(قُلْ) تتميماً لا أنَّها معطاةٌ حكمَ ﴿هَلْ﴾ و﴿بَلْ﴾.

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ١٢٣/أ.

(٢) الإسراء ٨٨.

(٣) الكهف ٢٢، القصص ٨٥.

(٤) إبراز المعاني ٢/ ٥٧.

وإنَّما وجَب الإدغامُ في الثلاثة لأنَّ التاءَ مماثِلةٌ لتاء التأنيث، والدالُ والطاءُ من مخرجها فأُعطيا حكمَها، وكذلك إدغامُ اللام في اللام والراءِ.

فإن قيل: لِمَ أُدغِم لامُ ﴿هَلْ﴾ في ﴿تَرَىٰ﴾[1] ولامُ ﴿بَلْ﴾ في ﴿تَأْتِيهِمْ﴾[2] ولم يُدغَمْ لامُ ﴿قُلْ﴾ في التاء من ﴿تَعَالَوْا۟﴾[3]؟

والجواب: أنَّ ﴿قُلْ﴾ قد أُعِلَّ بحذف عَينه، فلا يُضَمُّ إلىٰ ذلك ما هو شبيهٌ بحذف لامه وهو إدغامُها، بخلاف لام ﴿هَلْ﴾ و﴿بَلْ﴾ فإنَّها من كلمتَين لم يُحذف منهما شيء.

فإن قيل: هذا منقوضٌ بوجوبُ إدغام لامِها في نحو ﴿قُل رَّبِّي﴾[4]؟

فالجوابُ: أنَّ الحاملَ علىٰ ذلك شِدَّةُ التقارب، بخلاف اللام مع التاء فإنَّها بعيدةٌ منها.

فإن قيل: فلِمَ اتُّفِق علىٰ إدغام اللام الساكنةِ في الراء، واتُّفِق علىٰ إظهارها عند النون إلّا ما روي عن الكسائيّ من إدغام لام ﴿هَلْ﴾ و﴿بَلْ﴾

---

(١) الملك ٣، الحاقَّة ٧.

(٢) الأنبياء ٤٠. وقد أدغَم ﴿هَل تَّرَىٰ﴾: أبوعمرو وهشام وحمزة والكسائيّ، وأدغَم ﴿بَل تَّأْتِيهِمْ﴾: هشام وحمزة والكسائيّ. انظر: الباب السابق «ذِكر لام هَلْ وبَلْ».

(٣) الأنعام ١٥١.

(٤) الكهف ٢٢، القصص ٨٥.

خاصَّةً في نحو : ﴿بَل نَّتَّبِعُ﴾[١] و(هَل نَّتَّبِعُ)[٢] ؟

فالجواب : أنَّ النونَ لَمَّا لم يدغَم فيها شيءٌ مِمَّا أُدغمتْ فيه نحو الميم والياء والواو استُوحِشَ من إدغام اللام فيها لذلك ، وأمَّا الكسائيُّ فإنَّه اعتبَر هذه العلَّةَ في اللام التي أصلُها الحركة نحو : ﴿وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللهِ﴾[٣] لتعاضُدِ السببَين فلم يدغِم ، ولم يعتبرها في ﴿هَلْ﴾ و﴿بَلْ﴾ لضعفها بانفرادها عن السبب الآخَر لأنَّ اللامَ فيهما لا حَظَّ لها في الحركة .

قوله : (وَقَامَتْ تُرِيهِ دُمْيَةٌ) المرادُ بالدُّمية هي « دَعْدٌ » المذكورة[٤] ، والدُّمْيةُ هي الصورةُ من الرخام ، وقيل : من العاج ، والأوَّلُ أظهَر ، كقوله :[٥]

مَا دُمْيَةٌ مِنْ مَرْمَرٍ صُوِّرَتْ ... أَوْ ظَبْيَةٌ فِي خَمَرٍ عَاطِفُ

أَحْسَنَ مِنْهَا يَوْمَ قَالَتْ لَنَا ... وَالدَّمْعُ مِنْ مُقْلَتِهَا وَاكِفُ

---

(١) البقرة ١٧٠ ، لقمان ٢١ .

(٢) ليس في القرآن : هل نتبع ، وفيه : ﴿هَل نُّنَبِّئُكُمْ﴾ الكهف ١٠٣ .

(٣) البقرة ٢١١ .

(٤) في البيت السابق .

(٥) الأبيات من السريع ، لم أعرف قائلها ، وهي في الدرّ المصون ٥/ ٧ ، ٨ ، وعمدة الحفَّاظ ص١٧٩ ، ٣٦٩ مادَّة (دم ي) و(ع ط ف) ، وشرح ابن الجُنديّ علَى الشاطبيَّة عند شرحه لبيت الشاطبيِّ المذكور .

لَأَنْتَ أَحْلَىٰ مِنْ لَذِيذِ الْكَرَىٰ وَمِنْ أَمَانٍ نَالَهُ خَائِفُ

والعربُ تُشَبِّه المرأةَ بها ؛ لأنَّهم يقولون بعقولهم : إنَّ المصوِّرَ للصورة يُصوِّرُها علىٰ ما يشاء ، فهي عندهم أحسنُ شيء ، قال الشاعر :[1]

وَقَالُوا اسْلُ عَنْ سَلْمَىٰ بِرُؤْيَةِ شِبْهِهَا مِنَ الْبِيضِ كَالْآرَامِ وَالْأُدْمِ كَالدُّمَا

فَقُلْتُ لَهُمْ مَا هُنَّ كَهْيَ فَكَيْفَ لِي سُلُوٌّ وَلَا أَنْفَكُّ صَبّاً مُتَيَّمَا

أخبَر أنَّ هذه الدُّميةَ قامت تُري عاشقَها حُسنَ صفاتِها ، ثمَّ أمَر بأن يقال : بل ، أي بأن يُضرَبَ عن حديثٍ سواها ، والاستفهامُ عمَّا قاله بمعنَى النفي ، والمعنىٰ أنَّه لم يَرَها لبيبٌ عاقلٌ كاملُ العقل إلّا وتسلبُ عقلَه ، كقول الآخَر :[2]

وَحَدِيثُهَا السِّحْرُ الْحَلَالُ لَوَ انَّهُ لَمْ يَسْبِ عَقْلَ الْمُسْلِمِ الْمُتَحَرِّزِ

إِنْ طَالَ لَمْ يُمْلِلْ وَإِنْ هِيَ أَوْجَزَتْ وَدَّ الْمُحَدَّثُ أَنَّهَا لَمْ تُوجِزِ

---

(١) البيتان من الطويل ، لم أعرف قائلهما ، والثاني منهما في الدرّ المصون ١/ ٢٤٦ ، ومعجم الشواهد الشعريَّة ٢/ ٨٤٠ ، وصدر الثاني في همع الهوامع ١/ ٦١ بلفظ :

وَقَدْ عَلِمُوا مَا هِيَ كَهِي فَكَيْفَ لِي

(٢) الأبيات من الكامل ، وهي لابن الروميّ في ديوانه ٣/ ٢٤٧ يصفُ حديثَ امرأة ، وجاءت في زهر الآداب ١/ ٤٢ بلفظ : «يَجْنِ قَتْلَ» بدل «يَسْبِ عَقْلَ» ، و«نُزْهَةٌ» بدل «وَفِتْنَةٌ» . وبلا نسبة في عمدة الحفَّاظ ص ٣٧٥ مادَّة (ع ق ر) ، وشرح ابن الجُنديّ علَى الشاطبيَّة عند شرحه لبيت الشاطبيِّ المذكور .

شَرَكُ الْعُقُولِ وَفِتْنَةٌ مَا مِثْلُهَا لِلْمُطْمَئِنِّ وَعُقْلَةُ الْمُسْتَوْفِزِ

[١٨٩/ ب] قوله : (تُرِيهِ) حالٌ من (دُمْيَةٌ)، وساغ مجيئُها من نكرةٍ حيث قدِّمتْ عليها، وأيضاً فهي كنايةٌ عن عَلَم.

قوله : (طِيبَ) مفعولٌ ثانٍ؛ لأنَّه عدَّىٰ «رَأَىٰ» البَصَرِيَّةَ بالهمزة.

قوله : (بَلْ) في محلِّ نصبٍ بالقول، أي قُل هذا اللفظ، و(هَلْ) وما دخَل عليه معطوفٌ علىٰ (بَلْ)، أي كذا وكذا.

قوله : (رَاهَا) فيه وجهان :

أحدهما : أنَّ الأصلَ : رَآها بهمزةٍ بعد الراء ثمَّ ألف، فقُلبتِ الكلمةُ بأن قُدِّمتْ لامُها علىٰ عينها فصارت : رَاءَها بالألف بعد الراء ثمَّ همزة، فقصَره ضرورةً بأن حذَفَ الهمزةَ وحدها.

والثاني : أنَّه قلَب الهمزةَ ألفاً، فالتقىٰ أِلفان، فحُذف أحدُهما.

والأوَّلُ أحسن لوجهَين : أنَّه أُجريَ علىٰ الصناعة من حيث قصرُ الممدود. الثاني : أنَّه قد سُمع القلبُ في هذه الكلمة، قال الشاعر : (١)

---

(١) البيت من الرجز المقطوع، لم أعثر علىٰ قائله. والمراد بالقلب ـ هنا ـ تقدُّمُ الألف علَى الهمزة من قوله : «راءَهُ» إذِ الأصل : رَءَاهُ، ووزنُ «راءَ» : فَلَعَ. وقوله : «وَيْلُمِّهِ» هي كلمةٌ تقال للرجل الداهية المتعجَّبِ منه، وأصلها : ويلٌ لِأُمِّه، فركَّبوها وجعلوها كالشيء الواحد. انظر : لسان العرب ١١/ ٧٤٠، وتاج العروس ١٥/ ٧٨٩ (ويل).

وَيَلُمِّهِ لَوْ رَاءَهُ مَرْوَانُ

بِالقلب .

قوله : (وَيَعْقِلَا) منصوبٌ على جواب الاستفهام ؛ إذِ الواوُ تُفهِمُ المعيَّةَ ، ومِثلُه قولُ الآخَر :[1]

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي وَبَيْنَكُمُ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ

وقولُ الآخَر :[2]

أَتَبِيتُ رَيَّانَ الْجُفُونِ مِنَ الْكَرَىٰ وَأَبِيتَ مِنْكَ بِلَيْلَةِ الْمَلْسُوعِ

فنصَبَ بـ« أَنْ » مضمَرة بعد الواو التي بمعنىٰ « مع » في جواب الاستفهام .

---

(١) البيت من الوافر ، وهو للحُطيئة في ديوانه ٩٨ ، والكتاب ٣/ ٤٣ ، والأصول ٢/ ١٥٥ والتبصرة والتذكرة ١/ ٤٠٠ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٠٣ ، والمغني ص ٦٦٩ ، ونسبه ابنُ مالك في شرح التسهيل ٤/ ٣٧ للأخطل ، واستشهَد به المصنِّفُ في الدرّ ٤/ ١٢٤ .

والشاهد فيه قوله : « وَيَكُونَ بَيْنِي » بنصب « وَيَكُونَ » بـ« أَنْ » مضمَرة بعد الواو التي بمعنىٰ « مع » في جواب الاستفهام .

(٢) البيت من الكامل ، وهو للشريف الرضيّ في ديوانه ١/ ٦٥٢ بلفظ :

أَهْوِنْ عَلَيْكَ إِذَا امْتَلَأْتَ مِنَ الْكَرَىٰ أَنِّي أَبِيتُ بِلَيْلَةِ الْمَلْسُوعِ

وعليه فلا شاهد فيه ، وللشريف المرتضىٰ في المغني ص ٨٧٦ ، واستشهَد به المصنِّفُ في الدرّ المصون ١/ ٢٥٤ .

والشاهد فيه نصب « وَأَبِيتَ » بـ« أَنْ » مضمَرة بعد الواو في جواب الاستفهام .

٢٧٦ ـ وَمَا أَوَّلُ الْمِثْلَيْنِ فِيهِ مُسَكَّنٌ فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِهِ مُتَمَثِّلَا

وجهُ ذِكره هذا البيتَ عَقِبَ هذَين البيتَين أنَّه لَمَّا ذكَر أنَّ الذالَ والدالَ من ﴿إِذْ﴾ و﴿قَدْ﴾ واللامَ من ﴿هَلْ﴾ و﴿بَلْ﴾ وتاءَ التأنيث يُدغَمُ كلٌّ منها في مِثله خاف أن يَتوهَّمَ متوهِّمٌ اختصاصَه بذلك، فنبَّه بذلك[1] على عموم الحكم، فكأنَّه قال: كلُّ مِثلَين التقَيا وسكَن أوَّلُهما، سواءٌ كان السكون أصليّاً نحو: اضْرِب بَّكْراً و﴿هَل لَّكَ﴾[2]، أم عارضاً نحو: لم تضرِب بَّكْراً، وجَب إدغامُ ساكنِهما في متحرِّكهما، وسواءٌ كانا في كلمة واحدة نحو قوله: ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ﴾[3] و﴿يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾[4]، أم كلمتَين نحو ما تقدَّم، وتسميةُ: ﴿يُوَجِّههُّ﴾، و﴿يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ كلمةً واحدة علَى اصطلاح القرّاء كما تقدَّم ذلك في ﴿سَلَككُّمْ﴾[5] و﴿مَنَاسِككُّمْ﴾[6].

وقد أُورِدَ علَى المصنِّف إيرادان:

أحدهما: أنَّ هذا العمومَ يُستثنى منه مسألتان:

(١) سقط من (ت): فنبَّه بذلك.

(٢) النازعات ١٨.

(٣) النحل ٧٦.

(٤) النساء ٧٨.

(٥) المدَّثِّر ٤٢.

(٦) البقرة ٢٠٠. وانظر شرح البيت ١١٧، ص ٤١١.

إحداهما : أن يكون أوَّلُ المِثلَين الساكنُ حرفَ مدّ، فإنَّه متىٰ كان كذلك امتَنع الإدغامُ نحو: ﴿الَّذِي يُوَسْوِسُ﴾[١] ﴿ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ﴾[٢] فإظهارُ مِثلِ ذلك واجبٌ إجماعاً، وممَّن ذكَر الإجماعَ علىٰ ذلك أبوعليٍّ الأهوازيُّ، قال في كتابه الكبير «الإيضاح»: «المِثلان إذا اجتمَعا وكانا واوَين قبل الأوَّلِ منهما ضمَّة، أو يائَين قبل الأوَّلِ منهما كسرة، فإنَّهم أجمَعوا علىٰ أنَّهما يُمَدَّان قليلاً ويُظهَران بلا تشديد ولا إفراطٍ في [١٩٠/ أ] التليين، بل بالتجويد والتبيين، مِثل: ﴿ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ﴾ ﴿فِي يُوسُفَ﴾[٣] ﴿فِي يَتَـٰمَى النِّسَاءِ﴾[٤]، وعلىٰ هذا وجدتُّ الأئمَّةَ من القرّاء في كلِّ الأمصار، ولا يجوزُ خلافُ ذلك، فمن خالَف ذلك فقد غَلِطَ في الرواية وأخطأ في الدراية» قال: «فأمَّا الواوُ إذا انفتَح ما قبلها وأتىٰ بعدها واوٌ من كلمة أخرىٰ فإنَّ إدغامَها حينئذٍ إجماع، مِثل: ﴿عَفَواْ وَّقَالُواْ﴾[٥] ﴿عَصَواْ وَّكَانُواْ﴾[٦] ﴿ءَاوَواْ وَّنَصَرُواْ﴾[٧] ﴿اتَّقَواْ

---

(١) الناس ٥.

(٢) البقرة ٢٥ وغيرها.

(٣) يوسف ٧.

(٤) النساء ١٢٧.

(٥) الأعراف ٩٥.

(٦) البقرة ٦١ وغيرها.

(٧) الأنفال ٧٢، ٧٤.

وَّءَامَنُواْ﴾[1] ونحو ذلك»[2] إلّا أنَّه حكىٰ عن بعض شيوخه في هذا خلافاً.

وقال أبوشامة: «ولا يخرجُ من هذا العموم إلّا حرفُ المدِّ، نحو: ﴿ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ﴾[3] ﴿فِي يَوْمَيْنِ﴾[4] فإنَّه يُمَدُّ عند القرّاء» انتهىٰ[5]. فقوله: «عند القرّاء» إنَّما يُوهِمُ أنَّه عند غيرِهم ليس كذلك، وليس كذلك بلِ القرّاءُ وغيرُهم من النُّحاة واللُّغويِّين في ذلك سواء.

وقد أجاب بعضُهم عن هذه المسألة بأنَّها تخرجُ من قوله: (مُتَمَثِّلَا)، قال أبو شامة: «وقد رأيتُ في حاشية نسخةٍ قُرئتْ علَى المصنِّف ـ رحمه الله تعالىٰ ـ قولُه: (مُتَمَثِّلَا) يريدُ متشخِّصاً لا هوائياً، واحترَز بهذا عن الياء والواو إذا كانتا حرفَيْ مدٍّ» ثمَّ قال: «وهذا احترازٌ فيه بُعد من جهة أنَّ لفظَ (مُتَمَثِّلَا) غيرُ مشعرٍ بذلك إذا أُطلِق»[6].

---

(١) المائدة ٩٣.

(٢) نقل ذلك عن أبي عليٍّ الأهوازيِّ أبوشامة في إبراز المعاني ٢/ ٥٩، ٦٠.

(٣) البقرة ٢٥ وغيرها. وجاء هذا المثال في إبراز المعاني ٢/ ٥٨: ﴿قَالُواْ وَأَقْبَلُواْ﴾ يوسف ٧١، والمؤدَّىٰ واحد.

(٤) البقرة ٢٠٣ وغيرها.

(٥) إبراز المعاني ٢/ ٥٨.

(٦) إبراز المعاني ٢/ ٥٨.

الثانية : إذا كان أوَّلُهما هاءَ سكتٍ نحو : ﴿مَالِيَهْ * هَلَكَ﴾[1] على رأي من منَع إدغامَ ذلك، وهو المشهور، قال أبو شامة : «والمختارُ الوقفُ على ﴿ مَالِيَهْ ﴾ فإن وُصل لم يتأتَّ الوصلُ إلّا بالإدغام أو تحريكِ الساكن . وقال مكيٌّ في التبصرة : يَلزمُ من ألقى الحركةَ في ﴿كِتَـٰبِيَهْ * انِّي﴾[2] أن يُدغِمَ ﴿مَالِيَه * هَّلَكَ﴾ لأنَّه أجراها مُجرَى الأصليِّ حين ألقى عليها الحركةَ وقدَّر ثبوتَها في الوصل . قال : وبالإظهار قرأتُ، وعليه العملُ، وهو الصواب، إن شاء الله تعالى[3] . قلتُ : يعني بـ(الإظهار) أن يقفَ على ﴿ مَالِيَهْ ﴾ وقفةً لطيفة، وأمَّا إن وصَلَ فلا يُمكنُ بدون إدغامٍ أو تحريكٍ، وإن خلا اللفظُ من أحدهما كان القارئُ واقفاً وهو لا يدري لسرعة اللفظ»[4]، وقد تقدَّم ذلك .[5]

وقولُ مكيٍّ : «يَلزمُ مَن ألقَى الحركةَ» إلى آخره، قد تقدَّم أنَّ المشهورَ عن ورش أنَّ الإسكانَ أصحُّ تقبُّلاً[6]، فيكون عنه ـ هنا ـ الوقفُ على هاء السكت سكتةً لطيفة أصحُّ تقبُّلاً أيضاً لثنائه عليه .

---

(١) الحاقَّة ٢٨، ٢٩ .

(٢) الحاقَّة ١٩، ٢٠ .

(٣) التبصرة ص ٣١٠ .

(٤) إبراز المعاني ٢/ ٥٨، ٥٩ .

(٥) عند شرح البيتَين ٢١٩، ٢٤٣، وتقدَّم التعليقُ هناك على قول المصنِّف عن الإظهار إنَّه لا يمكن إلّا مع سكتة ما، ص ٨٥٥ .

(٦) عند شرح البيت ٢٣٤، ص ٩٣٢ .

الإيرادُ الثاني : أنَّه يُوهِمُ اختصاصَ الحكم المذكور بالمِثلَين ، وليس كذلك بل المتقاربان المتحِدَّان مخرجاً كذلك إذا كانا في كلمة واحدة نحو : ﴿حَصَدتُّمْ﴾(١) و﴿عُدتُّمْ﴾(٢) و﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّمْ﴾(٣) و﴿إِن طَرَدتُّهُمْ﴾(٤) ذكَر ذلك السخاويُّ في شرحه(٥) ، قال أبو شامة : «وهذا ممَّا يدلُّ على أنَّ الساكنَ من المِثلَين والمتقاربَين أثقلُ من المتحرِّك حيث أُجمع على إدغام الساكن واختُلفَ في إدغام المتحرِّك ، ونظيرُ هذا ما تقدَّم من اجتماع الهمزتَين والثانيةُ ساكنة [١٩٠/ ب] فإنَّهم أجمَعوا على إبدالها ، وإن كانت متحرِّكةً جوَّزوا تسهيلَها ولم يوجِبوه» انتهى .(٦)

قلتُ : ليس فيه دلالةٌ على ذلك ؛ إذ خِفَّةُ الساكن بالنسبة إلَى المتحرِّك أمرٌ محسوس ، وإنَّما وجَب الإدغامُ في المِثلَين أو المتقاربَين الساكنِ أوَّلُهما لأنَّهما يَزدحِمان في المخرج فلا يَنهضُ اللسانُ ببيان الأوَّل منهما لعدم الحركة التي تنقُلُ اللسانَ من موضعٍ إلى موضع ، فهذا هو السبب الموجِبُ للإدغام ، لا ما

---

(١) يوسف ٧٤ .

(٢) الإسراء ٨ . وجاء هذا المثال في النسختَين : ووعدتم ، وهو سهو ؛ لأنَّه ليس في القرآن «وعدتم» ، والتصويب من إبراز المعاني ٢/ ٥٩ .

(٣) المرسَلات ٢٠ .

(٤) هود ٣٠ .

(٥) نقَل ذلك عن السخاويِّ أبو شامة في إبراز المعاني ٢/ ٥٩ . وقولُه : «المتقاربان المتَّحدان مخرجاً» يعني به الحرفَين المتجانسَين .

(٦) إبراز المعاني ٢/ ٥٩ .

ذكَره من ثِقَلِ الساكن .

وأمَّا الهمزةُ الساكنةُ بعد همزة أخرىٰ فقد تقدَّم الجوابُ عن ذلك في بابه واختلافُ الناس فيه ، والله أعلم . (١)

قوله : (وَمَا) مبتدَأة موصولة بمعنىٰ : الذي ، و(أَوَّلُ) مبتدأٌ ثانٍ ، و(مُسَكَّنٌ) خبرُ الثاني ، و(فِيهِ) متعلِّقٌ به ، والجملةُ من المبتدأ الثاني وخبرِه صلةُ الموصول ، والعائدُ الهاءُ من (فِيهِ) ، ولا يجوزُ أن تكون (مَا) شَرْطِيَّةً لوقوع الاسم بعدها لفظاً وتقديراً ، والفاءُ مزيدةٌ في الخبر لِما تضمَّنه الموصولُ من معنَىٰ الشرط ، وقد تقدَّم تحقيقُه . (٢)

و(لَا) نافيةٌ للجنس ، و(بُدَّ) اسمُها مبنيٌّ معها علىٰ الفتح ، و(مُتَمَثِّلَا) حالٌ من الهاء في (إِدْغَامِهِ) العائدةِ علىٰ (أَوَّلُ الْمِثْلَيْنِ) ، والموصولُ هنا عبارةٌ عن اللفظ المشتمِلِ علىٰ المِثلَين ، أي واللفظُ الذي أوَّلُ المِثلَين فيه مسكَّنٌ حكمُه كَيتَ وكَيتَ .

* * *

(١) انظر شرح البيت ٢٢٥ ، ص ٨٨٠ .

(٢) وذلك عند شرح البيت ٢٥١ ، ص ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ .

بَابُ حُرُوفٍ قَرُبَتْ مَخَارِجُهَا

ذكَر أبوعمرٍو الدانيُّ جميعَ ما في هذا الباب في فصل واحد[1]، وكذا ذكَر ما في الباب الذي يلي هذا في فصل آخَرَ[2]، والناظمُ وغيرُه عبَّروا بهذه العبارة فقالوا: «بابُ حروفٍ قَرُبتْ مخارجُها» وفي هذه العبارةِ مناقَشةٌ، وذلك أنَّ جميعَ ما تقدَّم هو إدغامُ حروفٍ قَرُبتْ مخارجُها، فلأيِّ شيء خصَّص هذا البابَ بهذه العبارة؟ وليتَه زاد لفظاً آخَرَ حسُن به هذا التعبيرُ فقال: بابُ حروفٍ أُخَرَ قَرُبتْ مخارجُها؟

وقد أُجيبَ عن ذلك بأنَّ ما تقدَّم هو عبارةٌ عن إدغام حرفٍ عند حروفٍ متعدِّدة من كلمات، وما في هذا الباب عبارةٌ عن إدغام حرفٍ في حرف: كالباء في الفاء وعكسِه، واللامِ في الدال، والدالِ في التاء، والراءِ في اللام، والباءِ في الميم، أو إدغام حرفٍ في حرفَين: كالثاء في التاء والذالِ، نحو: ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾[3]، ﴿لَبِثْتُمْ﴾[4]، ﴿يَلْهَث ذَّٰلِكَ﴾[5]، وكالدال في الثاء

(١) التيسير ص ٤١ ـ ٤٥.

(٢) يعني باب النون الساكنة والتنوين، انظر: التيسير ص ٤٥.

(٣) الأعراف ٤٣، الزخرف ٧٢.

(٤) الإسراء ٥٢ وغيرها.

(٥) الأعراف ١٧٦.

والذالِ، نحو: ﴿يُرِدْ ثَوَابَ﴾[1] ﴿كهيعص * ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ﴾[2]، وكالنون في الواو وفي الميم نحو: ﴿يس * وَالْقُرْءَانِ الْحَكِيمِ﴾[3] ﴿نٓ * وَالْقَلَمِ﴾[4] ﴿طسٓمٓ﴾[5] وكأنَّ الناظمَ نزَّل ما في هذا الباب منزلةَ فرش الحروف من أبواب الأصول لقِلَّة حروفه ودَوْرِه[6]، فكأنَّه قال: بابُ حروفٍ متفرِّقة في أماكنَ مخصوصة؛ فإنَّه لَمَّا انقضَى الكلامُ في الألفاظ السابقة وأحكامِها انتقَل إلىٰ كَلِمٍ [١٩١/أ] مفرَدة وردتْ متفرِّقةً في كتاب الله عزَّ وجلَّ فقال:

٢٧٧ ـ وَإِدْغَامُ بَاءِ الْجَزْمِ فِي الْفَاءِ قَدْ رَسَا حَمِيداً وَخَيِّرْ فِي يَتُبْ قَاصِداً وَلَا

أخبَر عمَّن رمَز له بالقافِ والراءِ والحاءِ المهمَلة من (قَدْ رَسَا حَمِيداً) ـ وهُم خلّادٌ والكسائيُّ وأبوعمرٍو ـ أنَّهم أدغَموا الباءَ المجزومة في الفاء، وذلك واردٌ

---

(١) آل عمران ١٤٥.

(٢) مريم ١، ٢. والمقصود الخلافُ في إدغام الدال وإظهارها من هجاء «صاد» في الذال من ﴿ذِكْرُ﴾.

(٣) يسٓ ١، ٢. والمقصود الخلافُ في إدغام النون وإظهارها من هجاء «سين» في الواو من ﴿وَالْقُرْءَانِ﴾.

(٤) القلم ١. والمقصود الخلافُ في إدغام النون وإظهارها من هجاء «نون» في الواو من ﴿وَالْقَلَمِ﴾.

(٥) الشعراء ١، القصص ١. والمقصود الخلافُ في إدغام النون وإظهارها من هجاء «سين» عند الميم من «ميم».

(٦) سقط من (ص): ودوره.

في القرآن الكريم في خمسة أماكنَ:

أحدها: ﴿ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ ﴾.[1]

ثانيها: ﴿ وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ ﴾.[2]

ثالثها: ﴿ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُولَـٰئِكَ ﴾.[3]

رابعها: ﴿ قَالَ اذْهَبْ فَمَن تَبِعَكَ ﴾.[4]

خامسها: ﴿ فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ ﴾.[5]

فإن قلتَ: الحرفان الأخيران ليست الباءُ فيهما مجزومةً بل موقوفة؛ لأنَّ فعل الأمر مبنيٌّ لا مُعرَب؟

فالجواب: أنَّه يجوزُ أن يكون جعَل هذا من باب التغليب؛ فإنَّ المجزومَ أكثرُ من الموقوف، أو يكونُ تبِع الكوفيِّين في ذلك اختصاراً[6]، وهذا بخلاف ما

---

(١) النساء ٧٤.

(٢) الرعد ٥.

(٣) الحجرات ١١.

(٤) الإسراء ٦٣.

(٥) طه ٩٧.

(٦) ذهب الكوفيُّون إلى أنَّ فعل الأمر ـ نحو: افْعَل ـ معرَبٌ مجزوم، وذهب البصريُّون إلى أنَّه مبنيٌّ علَى السكون. انظر حُجَّةَ كُلٍّ من الفريقَين في الإنصاف ٢/ ٥٢٤.

فعَل في باب الوقف فإنَّه غايَر بين ألقاب الإعراب وألقابِ البناء كما سيأتي بيانُه.[1]

فإن قيل: لِمَ لَمْ يقل: في الوقف؛ لأنَّ هذا عند البصريِّين وقفٌ[2]، فيكونُ قد وافق المذهبَ المختار؟

فالجواب: أنَّه لم يُسَمِّ أحدٌ المجزومَ[3] موقوفاً، والكوفيُّون يسمُّون الموقوفَ مجزوماً، فلذلك عبَّر بما وقَع على تسميته الاتِّفاقُ.

ثمَّ أخبَر أنَّ عن خلّادٍ خلافاً في قوله: ﴿وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَـٰٓئِكَ﴾[4] خاصَّةً وقد رمَز له بالقاف من (قَاصِداً)، وعبَّر عن الخلاف بلفظ التخيير؛ لأنَّه لا رُجحان لأحدِ الوجهَين على الآخَر، فالقارئُ فيهما مخيَّرٌ لاستوائهما في الصحَّة روايةً ومِثلُه ما سبَق في «أمِّ القرآن» عند قوله:[5]

.... وَقَالُونٌ بِتَخْيِيرِهِ جَلَا

---

(١) يعني في باب الوقف على أواخر الكلم.

(٢) قال سيبويه: «والوقفُ قولُهم: اضْرِبْ، في الأمر، لم يحرِّكوها لأنَّها لا يُوصَفُ بها، ولا تقعُ موقعَ المضارِعة.. وكذلك كُلُّ بناءٍ من الفعل كان معناه: افْعَلْ» اهـ. الكتاب ١/ ١٧.

(٣) تحرَّفتْ في (ص) إلى: المجزومين.

(٤) الحجرات ١١.

(٥) البيت ١١١ من سورة أمِّ القرآن.

والنَّاظمُ تبِع الدَّانيَّ أيضاً في هذه العبارة، فإنَّ الدَّانيَّ قال: «وخيَّر خلّادٌ في: ﴿وَمَن لَّمۡ يَتُبۡ فَأُوْلَٰٓئِكَ﴾.. وأظهَر ذلك الباقون». [1]

وتحرَّز بـ(الْجَزْمِ) من الباءِ غير المجزومة فإنَّها لا تدغَم في الفاء، نحو: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡمَشۡرِقُ وَٱلۡمَغۡرِبُۚ فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ﴾ [2] ﴿فَأۡتِ بِهَا مِنَ ٱلۡمَغۡرِبِ فَبُهِتَ﴾ [3] ﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ [4]، وقد رُوي عن أبي عمرو إدغامُ ذلك، وهو شاذٌّ. [5]

والوجهُ في جواز إدغامها في الفاء ـ وإن كانتِ الباءُ أقوىٰ ـ أنَّ مخرجَ الباء من الشفتَين، ومخرجُ الفاء من بطن الشَّفَة وأطرافِ الثنايا العُليا [6]، فاشتركا في الشَّفَة، وهُما مشترِكان أيضاً في الانفتاح والاستفال، وفي الفاء نفخٌ يقابِلُ ما في الباء من الجهر والشِّدَّة أو يقاربُهما، فقد حصَل التكافؤُ والتقارب.

---

(١) التيسير ص ٤٤.

(٢) البقرة ١١٥.

(٣) البقرة ٢٥٨.

(٤) البقرة ٢ وغيرها.

(٥) قال أبوحيَّان: «إدغام الباء من ﴿لَا رَيۡبَ﴾ في فاءِ ﴿فِيهِ﴾ مرويٌّ عن أبي عمرو، والمشهورُ عنه الإظهارُ وهي روايةُ اليزيديِّ عنه، وقد قرأتُه بالوجهَين علَى الأستاذ أبي جعفر ابن الطبَّاع بالأندلس» اهـ. البحر المحيط ١/ ٣٧.

(٦) جاءت العبارة السابقة في (ت) كالتالي: «ومخرجُ الفاء من أطرافِ الثنايا العُليا وباطن الشَّفَة السفلىٰ»، ومؤدَّى العبارتَين واحد.

ووجهُ الإظهار ظاهرٌ لأنَّه الأصل، ولأنَّ الباءَ أقوىٰ من الفاء.

وقد ضعَّف بعضُهم هذا الإدغامَ وقال: كيف تُدغَم الباءُ في الفاء والباءُ أقوىٰ منها برتبتَين، لأنَّ الباءَ شديدةٌ مجهورة، والفاءُ مهموسةٌ رخوة؟

وقد تقدَّم جوابُ هذا، وهو ما بيَّنَّاه من الاشتراك في المخرج[١٩١/ ب] وبعضِ الصفات، وما يقاوِمُ شدَّةَ الباء وجهرَها.

والوجهُ لخلّاد في الوجهَين في الحرف المشارِ إليه اتِّباعُ الأَثَر والجمعُ بين اللغتَين، وهذا أدلُّ دليلٍ علىٰ أنَّهم إنَّما يَقرؤون بالتوقيف لا بالتشهِّي ولا بما تقتضيه أصولُ العربيَّة، وإلّا فأيُّ فَرْقٍ بين: ﴿وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَٰئِكَ﴾[1] وبين: ﴿وَإِن تَعْجَب فَعَجَبٌ﴾[2] ﴿أَوْ يَغْلِب فَسَوْفَ﴾[3]؟

قوله: (وَإِدْغَامُ) مبتدأ، وهو مصدرٌ مضاف لمفعوله، وأضاف الباءَ لـ(الْجَزْمِ) لملابستها له من حيث إنَّه حالٌّ فيها.

قوله: (فِي الْفَاءِ) متعلِّق بـ(إِدْغَامُ).

قوله: (قَدْ رَسَا) جملةٌ فعليَّة في موضع رفعٍ خبرٌ للمبتدأ، وفاعلُ (رَسَا) ضميرٌ عائد علىٰ الإدغام، ومعنىٰ (رَسَا): ثبَتَ واستقرَّ، من: رسَتِ السفينةُ

(١) الحجرات ١١.

(٢) الرعد ٥.

(٣) النساء ٧٤.

ترسو، و(حَمِيداً) حالٌ من فاعل (رَسَا)، وحَميدٌ بمعنى محمود، وإنَّما أشار بذلك إلَى الردِّ على من وهَّن هذه القراءةَ، يعني أنَّ نقْلَها صحيحٌ ثابت مستقِرٌّ فلا أَبَهَ [١] لطعنِ من يَطعن.

قوله: (وَخَيِّرْ فِي يَتُبْ) يجوزُ أن يكون مفعولُ (خَيِّرْ) مقدَّراً، أي خيِّر القارئَ عليكَ في هذا الحرف بين الإظهار والإدغام، فحذَف ذلك كلَّه لدلالة المعنى عليه ويجوز أن لا يُقدَّرَ مفعول، والمعنى: أوقعِ التخييرَ في ﴿يَتُبْ﴾، و(قَاصِداً) على الوجهَين حالٌ من فاعل (خَيِّرْ)، ويجوز أن يكون (قَاصِداً) مفعولاً بـ(خَيِّرْ)، أي خيِّر القارئَ القاصدَ لرواية ذلك.

قوله: (وَلَا) ـ بفتح الواو والمدِّ، وهو النصر ـ يجوز أن يكون حالاً ثانيةً إن أعربتَ (قَاصِداً) حالاً، أي ذا وَلاءٍ، وأن يكون حالاً من ضمير (قَاصِداً) فتكون حالاً متداخلة، ويجوز أن يكون (وَلَا) مفعولاً بـ(قَاصِداً) أي قاصداً نُصرةَ الوجهَين لصحَّتهما. ووجهُ قصر (وَلَا) أنَّه وقَف عليه بغير إبدال التنوين ألفاً على لغة من قال: [٢]

جَعَلَ الْقَيْنُ عَلَى الدَّفِّ إِبَرْ

---

(١) تصحَّفتْ في النسختَين إلى: اية.

(٢) هي عجز بيت من الرَّمَل لعديّ بن زيد، وصدره:

شَئِزٌ جَنْبِي كَأَنِّي مُهْدَأٌ

وهو في ديوانه ص ٥٩، والخصائص ٢/ ٩٧، وابن يعيش ٩/ ٦٩، ورصف المباني ص ١٢٦، وهو في اللسان١/ ١٨١ (هدأ) بلفظ: عَلَى الدَّفِّ الْإِبَرْ وعليه فلا شاهد فيه.

يريدُ : إِبَراً ، ثمَّ أبدَل من الهمزة ألفاً فالتقىٰ ألفان فحذَف أحدَهما ، فعاد إلَى العمل المتقدِّم في (أَجْذَمُ الْعَلَا)[1] ، ولكن هنا زيادة عمل قد نبَّهتُكَ عليه ؛ لأنَّ الموقوفَ عليه منوَّنٌ منصوب بخلاف (أَجْذَمُ الْعَلَا) .

٢٧٨ ـ وَمَعْ جَزْمِهِ يَفْعَلْ بِذَٰلِكَ سَلَّمُوا   وَيَخْسِفْ بِّهِمْ رَاعَوْا وَشَذًّا تَثَقُّلَا

أخبَر عمَّن رمَز له بالسين من (سَلَّمُوا) ـ وهو اللَّيثُ عن الكسائيِّ ـ أنَّه أدغم لامَ ﴿يَفْعَلْ﴾ المجزوم في ذال ﴿ذَٰلِكَ﴾ وهو وارد في ستَّة أماكن ، قاله أبو شامة[2] ، وقال أبوعبد الله : في سبعة[3] . والعبارتان صحيحتان ، وذلك أنَّ من جملة الأماكن :

ـ ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾[4] قال أبوعبدالله : «وهو في موضعَين»[5] فنظَر أبوعبد الله إلىٰ تكريره ، ونظَر أبوشامة إلىٰ عدم تكريره .

ـ ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللهِ فِي شَيْءٍ﴾ في آل عمران [٢٨] .

---

(١) البيت ٤ .

(٢) إبراز المعاني ٢/ ٦٣ .

(٣) بل الذي ذكَره أبوعبدالله في اللآلئ الفريدة (لوحة١٢٥/ أ) أنَّها ستَّة مواضع ، وقد عدَّها موضعاً موضعاً .

(٤) البقرة ٢٣١ .

(٥) لم أجد ذلك في اللآلئ الفريدة ، وسبَق التنبيه علىٰ أنَّ أباعبدالله الفاسيَّ ذكَر أنَّ جملة الأماكن ستَّة ، وهو الصواب ؛ فإنَّ قوله تعالىٰ : ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ لم يتكرَّر ، وإنَّما ورَد في سورة البقرة الآية ٢٣١ لا غير ، والله أعلم .

ـ ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ عُدْوَٰنًا وَظُلْمًا﴾ ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللهِ﴾ كلاهما في النساء [٣٠، ١١٤].

ـ ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ في الفرقان [٦٨]. [١٩٢/أ]

ـ ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ الْخَٰسِرُونَ﴾ في المنافقين [٩].

ثمَّ أخبَر عن الكسائيِّ بكماله أنَّه أدغَم الفاءَ المجزومة في الباء من قوله: ﴿إِن يَشَأْ يَخْسِفْ بِّهُمُ الْأَرْضَ﴾[1] وتحرَّز من اللام إذا لم تكن مجزومةً، فإنَّها لا تدغَمُ في ذال ﴿ذَٰلِكَ﴾، نحو قوله: ﴿فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ﴾[2]، وتحرَّز من الفاء[3] غير المجزومة فإنَّها لا تدغَم، نحو قوله تعالىٰ: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ﴾[4]، والسبب في اشتراط ذلك أنَّه لَمَّا قَوِيَ الحرفُ بالحركة لم يُتلاعب به في الإدغام.

وقوله: (وَشَذَّا تَثَقُّلَا) أي وشذَّ إدغامُ لامِ ﴿يَفْعَلْ﴾ المجزومِ في ذال ﴿ذَٰلِكَ﴾، وإدغامُ فاء ﴿يَخْسِفْ﴾ في باء ﴿بِهِم﴾، فعبَّر بالتثقيل عن ذلك، يشيرُ إلىٰ ما قاله النُّحاة من أنَّ هذا الإدغامَ غيرُ جائزٍ أو شاذٌّ كما سيأتي.

---

(١) سبأ ٩. وقرأها الكسائيُّ: ﴿يَشَأْ يَخْسِفْ﴾ بالياء فيهما، ﴿بِهُمُ الْأَرْضَ﴾ بضمِّ الهاء والميم وصلاً، وبكسر الهاء وإسكان الميم وقفاً. انظر: التيسير ص ١٨٠، ١٩٠.

(٢) البقرة ٨٥.

(٣) تحرَّفتْ في (ص) إلىٰ: الباء.

(٤) الأنبياء ١٨.

والوجهُ في إدغام اللام في الذال تقاربُ المخرجَين والاشتراكُ في بعض الصفات وذلك أنَّهما مشترِكان في الانفتاح والاستفال والجهر، وأنَّهما تدغَم فيهما لامُ التعريف، غيرَ أنَّ اللامَ بين الرخوة والشديدة، وفي الذال رخاوةٌ كاملة إلّا أنَّها من مخرج الظاء المعجَمة، والظاءُ قويَّةٌ فأُعطيتِ الذالُ حكمَها في ذلك.

والوجهُ في الإظهار أنَّه الأصل، ولِمَا في اللام من القوَّة.

وإلىٰ هذا الوجه الأوَّل المذكورِ للإدغام أشار الناظمُ بقوله: (سَلَّمُوا) أي سلَّموه بذلك من طعن الطاعنين؛ فإنَّ بعضَ الناس غَضَّ من هذه القراءة وقال: أصلُ الكسائيِّ إظهارُ هذه اللام لأنَّ أصلَها الحركة، ولهذا أظهرَها عند حروفٍ هي أَوْلىٰ بها من الذال لأنَّه أقربُ إليها منها أو هو من مخرجها ـ علَى الخلاف في ذلك ـ وهو النون نحو: ﴿وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللهِ﴾[1]، فلو كان يرىٰ إدغامَها في الدال لأدغَمها في النون؟

والجواب عن ذلك ما تقدَّم في الفصل قبله من أنَّ النونَ لَمَّا لم يدغم فيها شيء ممَّا أُدغمتْ فيه استُوحِشَ من إدغام اللام فيها لذلك، وأنَّ الكسائيَّ اعتبَر هذه العلَّةَ في اللام التي أصلُها الحركة لتعاضُدِ السببَين، وأنَّه لم يعتبرها في لام ﴿هَلْ﴾ و﴿بَلْ﴾ لضعف العلَّة المذكورةِ بانفرادها عن العلَّة الأُخرىٰ، وهذه العلَّةُ في إظهار اللام عند النون في ﴿وَمَن يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللهِ﴾ أَوْلىٰ ممَّا احتجُّوا به

---

(١) البقرة ٢١١.

من أنَّ أصلَ اللام الحركة، بدليل أنَّ القرَّاء أدغَموا سواكنَ كثيرةً ممَّا أصلُه الحركة الإعرابيَّة أو البنائيَّة غيرَ معامِلين للأصل بل للَّفظ؛ لِما يحصلُ بذلك من التخفيف بالإدغام، وأكثرُ الكلم المذكورةِ في هذا الباب كذلك فاعتبَره بحَدِّه.

والوجهُ في إدغام الفاء الساكنة في الباء في الحرف المذكور اشتراكُهما في المخرج والصفات: أمَّا المخرج فلأنَّهما شفهيَّتان، وأمَّا الصفات فإنَّهما مشترِكان في الانفتاح والاستفال، والفاءُ مهموسةٌ رخوة، والباءُ شديدةٌ مجهورة، فكانت أقوىٰ من الفاء فحسُن الإدغام.

وقد طعَن [١٩٢/ ب] بعضُ الناس علىٰ إدغامها فيها بأنَّه يؤدِّي إلىٰ إذهاب التفشِّي من الفاء؟

والجواب عنه بما تقدَّم من الاشتراك في المخرج والصفات، وإلىٰ ذلك أشار بقوله: (رَاعَوْا) أي راعَوا ذلك لصحَّته، وإن كانوا قد أدغَموا الضادَ في الطاء في: اضْطَجَع، فقالوا: اطَّجَع[1]، بذَهاب الاستطالة، وأدغَم أبوعمرو الراءَ في اللام بذَهاب تكريرها، والاستطالةُ والتكريرُ أقوىٰ من التفشِّي، فأنْ يدغِموا بذَهاب التفشِّي ـ وهو أضعفُ منهما ـ بطريق الأَوْلىٰ والأَحْرىٰ.

وحُجَّةُ الإظهار أنَّه الأصلُ، مع ما في الفاء من التفشِّي.

فقد صار عن الكسائيِّ خلافٌ في هذا الحرف: روىٰ عنه أبوالحارث إدغامَه

(١) سقط من (ص): فقالوا اطجع.

والدُّوريُّ إظهارَه.

قوله: (وَمَعْ جَزْمِهِ) حالٌ من (يَفْعَلْ بِذَالِكَ)، و(يَفْعَلْ بِذَالِكَ) مفعولٌ مقدَّم لـ(سَلَّمُوا) أي سلَّموا إدغامَ ﴿يَفْعَلْ﴾ بـ﴿ذَالِكَ﴾، والباءُ ظرفيَّة في ذلك وهو على حذف ثلاث مضافات، أي سلَّموا إدغامَ لام ﴿يَفْعَلْ﴾ في ذال ﴿ذَالِكَ﴾ من طعن الطاعنين حالَ كون ﴿يَفْعَلْ﴾ مع جزمه، أي مجزوماً، فالهاءُ في (جَزْمِهِ) عائدةٌ على (يَفْعَلْ) لأنَّه مؤخَّرٌ عنه في المعنى، تقديرُه: سلَّموا إدغامَ ﴿يَفْعَلْ﴾ مع جزمه، كقولهم: «في بَيْتِهِ يُؤْتَى الحَكَم»[1] وكما يَدخلُ حرفُ العطف على الجملة يَدخلُ على ما تعلَّق بها كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَـٰمَةِ تَرَى

---

(١) هذا المَثَل عند البيهقيّ (١٠/ ١٤٥) في كتاب الشهادات، باب: ما جاء في التحكيم، عن عامر الشَّعْبيِّ قال: «كان بين عمرَ وأُبيٍّ ـ رضي الله عنهما ـ خصومةٌ في حائط، فقال عمرُ رضي الله عنه: بيني وبينكَ زيدُ بنُ ثابت، فانطلَقا فطَرق عمرُ الباب، فعَرف زيدٌ صوتَه ففتَح الباب، فقال: يا أمير المؤمنين، ألَا بَعثتَ حتَّى آتيَكَ؟ فقال: فِي بَيتِهِ يُؤتَى الحَكَمُ»، والأصول ٢/ ٢٣٩، وجمهرة الأمثال ١/ ٣٦٨، ٢/ ١٠١، ومجمع الأمثال ٢/ ٢٤٢، والمستقصى ٢/ ٦١، ١٨٣، وأمالي ابن الشجريّ ١/ ٨٩، والإنصاف ص ٦٦، ٢٥٢، واللسان ١١/ ١٥٢ (حسل)، والأمثال العربيَّة ص ٢٤٠.

وقال السيوطيُّ في الدُّرر المنتثرة (٣١٤): «هو من أمثال العرب المشهورة، وأخرَج سعيدُ ابنُ منصور في سُننه عن الشَّعْبيِّ قال: كان بين عمرَ بنِ الخطَّاب وبين أُبيِّ بنِ كعب تدارؤٌ في شيء، فجعَلا بينهما زيدَ بنَ ثابت، فأتياه في منزله، فلمَّا دخَلا عليه قال له عمرُ: أتيناكَ لتحكمَ بيننا، فقال: فِي بَيتِهِ يُؤتَى الحَكَمُ، ثمَّ جلَسا بين يديه فقضى بينهما» اهـ.

الَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى اللهِ ﴾[1]، أي وترىٰ يومَ القيامة.

ويجوز أن يكون (يَفْعَلْ بِذَٰلِكَ) مبتدأً علىٰ حذف مضاف، و(سَلَّمُوا) خبرُه علىٰ حذف العائد، أي وإدغامُ ﴿يَفْعَلْ﴾ بـ﴿ذَٰلِكَ﴾ سلَّموه، و(مَعْ جَزْمِهِ) حالٌ أيضاً ـ كما تقدَّم ـ والعاملُ فيه (سَلَّمُوا)، كذا قدَّره أبوعبد الله[2]، وهو علىٰ قاعدته من تجويزه تقديمَ المعمول حيث لا يتقدَّمُ العامل.

قوله: (وَيَخْسِفْ بِّهِمْ) مفعولٌ مقدَّم لـ(رَاعَوْا) علىٰ حذف مضاف، أي راعَوا إدغامَ ﴿يَخْسِفْ بِّهِمْ﴾ وراقَبوه ولم يَلتفتوا إلىٰ طعن من طعَن، وواوُ (رَاعَوْا) للرواة.

قوله: (وَشَذَّا) الألفُ عائدة علىٰ لفظَيْ (يَفْعَلْ بِذَٰلِكَ) و(وَيَخْسِفْ بِّهِمْ) و(تَثَقُّلَا) تمييز، والعاملُ فيه (شَذَّا)، فالتمييزُ منقولٌ من الفاعليَّة، أي تَثَقُّلُهما[3]، أي إدغامُهما؛ لأنَّ الإدغامَ يَلزمُه التثقيلُ، أي التشديد، وقيل: هو حالٌ علىٰ حذف مضاف تقديرُه: ذوي تَثَقُّل، يشيرُ إلىٰ أنَّ إدغامَهما شاذٌّ غريب عند النحاة لأنَّهم يُضعِّفون ذلك لِما تقدَّم، وتقدَّم جوابُه. وليس في كلام الناظم ما يدلُّ

---

(١) الزُّمَر ٦٠.

(٢) قال أبوعبدالله: «وفي البيت تقديمٌ وتأخير وحذف، وتقديره: وإدغام ﴿يَفْعَلْ﴾ في ﴿ذَٰلِكَ﴾ مع كونه مع الجزم ـ أي مصاحِباً له ـ وإدغامُ﴿ يَخْسِفْ بِّهِم﴾ راعَوه، والإعرابُ يتنزَّلُ علىٰ ذلك» اهـ. اللآلئ الفريدة لوحة ١٢٦/أ.

(٣) تصحَّفتْ في (ص) إلىٰ: «تنقلهما» وكذا: «ذوي تنقل» الآتية قريباً.

علىٰ أنَّ شذوذَهما عند النحاة لا غيرِهم.

وأعرَب أبوعبدالله (وَيَخْسِف بِّهِمْ) مبتدأً، و(رَاعَوْا) خبرُه علىٰ حذف العائد، أي راعَوه[1]، ولا حاجةَ إلىٰ ذلك إذِ الأصلُ عدمُ الإضمار.

وينبغي أن يُقرأَ قولُ الناظم: (وَيَخْسِف بِّهِمْ رَاعَوْا) بالياء دون النون؛ لأنَّ الكسائيَّ يقرأُ بالياء، وهو الذي [١٩٣/ أ] يدغِم، فتتناسب القراءة. قيل: ولو قُرئ بالنون لجاز؛ إذِ الغرضُ بيانُ الإظهار والإدغام، وأمَّا الياءُ والنون فيُعرَفان من سورة سبأ[2]، ومثلُ ذلك ما سيأتي في قوله:[3]

وَيَخْفَىٰ شِفَاءٌ. . . . .

فإنَّه بالياء ـ من تحتُ ـ للأخَوين[4] وهُما يُميلان، فلا يُقرأ هذا الحرفُ لهما إلّا بالياء ممالاً، وعلىٰ ما تقدَّم من قول هـذا القائل يُقرأ بالياء من تحت، وأمَّا الإمالةُ وعدمُها فتُعرَفُ من بابها، والأوَّلُ أَولىٰ.

---

(١) قال أبوعبدالله: «وفي البيت تقديمٌ وتأخير وحذف، وتقديره: وإدغام ﴿يَفْعَلْ﴾ في ﴿ذَٰلِكَ﴾ مع كونه مع الجزم ـ أي مصاحِباً له ـ وإدغامُ﴿يَخْسِف بِّهِم﴾ راعَوه، والإعرابُ يتنزَّلُ علىٰ ذلك» اهـ. اللآلئ الفريدة لوحة ١٢٦/ أ.

(٢) ذكَر ذلك أبوعبد الله في اللآلئ الفريدة لوحة ١٢٥/ ب، ١٢٦/ أ. وقد ذكَر الناظمُ ـ رحمه الله ـ الخلافَ في قراءة هذا الحرف بالياء أو النون في فرش سورة سبأ (البيت ٩٧٦) بقوله: وَنَخْسِفْ نَشَأْ نُسْقِطْ بِهَا الْيَاءُ شَمْلَلَا.

(٣) البيت ١٠٧٩ من فرش سورة الحاقَّة.

(٤) الأخوان: حمزة والكسائيّ. وانظر: التيسير ص ٢١٣.

٢٧٩ ـ وَعُذْتُ عَلَىٰ إِدْغَامِهِ وَنَبَذْتُهَا شَوَاهِدُ حَمَّادٍ وَأُورِثْتُمُو حَلَا

أخبَر عمَّن رمَز له بالشين المعجَمة والحاءِ المهمَلة من (شَوَاهِدُ حَمَّادٍ) ـ وهُم: الأخوان [1] وأبو عمرو ـ أنَّهم أدغَموا الذالَ المعجَمة في التاء في هاتَين الكلمتَين: ﴿إِنِّي عُذتُّ بِرَبِّي وَرَبِّكُم مِّن كُلِّ مُتَكَبِّرٍ﴾ في غافر [٢٧] ﴿وَإِنِّي عُذتُّ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ﴾ في الدُّخان [٢٠]، ﴿فَنَبَذتُّهَا وَكَذَٰلِكَ﴾ في طه [٩٦].

ثمَّ أخبَر عمَّن رمَز له بالحاء المهمَلة من (حَلَا) واللام والشين المعجَمة من «لَهُ شَرْعُهُ» في البيت الآتي ـ وهُم أبو عمرو والأخوان أيضاً وهشامٌ ـ أنَّهم أدغَموا الثاءَ المثلَّثة في المثنَّاة من فَوقُ في قوله تعالىٰ: ﴿أَن تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا﴾ في الأعراف [٤٣] ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا﴾ في الزخرف [٧٢]، فتعيَّن لمن لم يذكُره في الترجمتَين الإظهارُ.

والوجهُ في إدغام الذال في التاء اشتراكُهما في المخرج ـ وهو طرفُ اللسان ـ وأنَّ جهرَ الذال يقابِلُ شِدَّةَ التاء، ورخاوتُها تقابِلُ همسَ التاء، وأنَّ لامَ التعريف تدغَمُ فيهما، وأنَّهما متَّصِلتان في كلمة واحدة.

والوجهُ في إظهارها عندها أنَّه الأصل، ولأنَّ السكونَ في الذال عارض؛ إذِ الأصلُ: عاذَ ونَبَذَ، وإنَّما سُكِّنا للاتِّصال بتاء الفاعل.

والوجهُ في إدغام المثلَّثة في المثنَّاة أنَّها شديدةٌ والمثلَّثةُ رخوة، والأضعفُ يدغَم في الأقوىٰ، فمن ثَمَّ حسُن إدغامُها فيها.

---

(١) حمزة والكسائيّ.

والوجهُ في الإظهار أنَّه الأصل.

قوله: (وَعُذْتُ) مبتدأ، و(عَلَىٰ إِدْغَامِهِ) خبرُه، و(شَوَاهِدُ) فاعلٌ به، أي و﴿عُذْتُ﴾ استقرَّ علىٰ إدغامه شواهد.

ويجوز أن يكون (عَلَىٰ إِدْغَامِهِ) خبراً مقدَّماً، و(شَوَاهِدُ) مبتدأٌ مؤخَّر، والجملةُ خبرُ الأوَّل، والهاءُ في (إِدْغَامِهِ) هو العائدُ علَى المبتدأ.

قوله: (وَنَبَذْتُهَا) معطوفٌ علىٰ (عُذْتُ) فهو مبتدأٌ أيضاً وخبرُه مقدَّر، والتقديرُ: و(نَبَذْتُّهَا) كذلك، أي علىٰ إدغامه شواهدُ حَمَّاد، ويجوز أن يكون هذا الخبرُ الملفوظُ به للمبتدأ الثاني، وخبرُ الأوَّل محذوفٌ للدلالة عليه، وهُما مذهبان مشهوران[1]، ومثلُه قوله تعالىٰ: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾[2] ولا يجوز أن يكون الخبرُ الملفوظُ به خبراً عنهما معاً لإفراد الضمير، وهذا التركيبُ الذي ركَّبه الناظمُ علىٰ كلا الإعرابَين تركيبٌ غريب، وذلك أنَّه علَى الإعراب الأوَّل يكون قد فصَل بالمعطوف علىٰ المبتدأ بين [١٩٣/ ب] جزئَيِ الجملة الواقعةِ خبراً عن المبتدأ الأوَّل، ونظيرُه أن تقول: زيدٌ في داره وعمرٌو أصحابُ بكر: فـ«زيدٌ» مبتدأ، و«في دارِه» خبرُه أو خبرٌ مقدَّم، و«أصحابُ»

---

(١) القضية النحويَّة هنا هي الحذف من الثاني لدلالة الأوَّل عليه، وعكسه. انظر: الإنصاف ١/ ٩٤ ـ ٩٦، ومغني اللبيب ص٤٢، ٥٠٩ ـ ٥١٠، والكشَّاف ٢/ ١٩٩، والبحر المحيط ٥/ ٦٤.

(٢) التوبة ٦٢.

فاعلُه أو مبتدؤُه، و« عمرٌو » عطف علىٰ « زيدٌ ».

وعلىٰ الإعراب الثاني يكون قد فصَل بالمبتدأ بين جزئَيِ الجملة الواقعةِ خبراً عنه، ويكون قد أعاد الضميرَ علىٰ متأخِّر لفظاً مقدَّم رتبةً، وذلك أنَّ (عُذْتُ) خبرُه مقدَّر، و(عَلَىٰ إِدْغَامِهِ) خبرٌ مقدَّم ـ و« أصحابُ» فاعلٌ أو مبتدأ، والجملةُ خبرٌ عن الثاني ـ ونظيرُه في التركيب المثالُ المذكور، وإذا قصدتَّ تعيينَ أحدِ الإعرابَين فغايَر بي المبتدأ الأوَّل والضميرِ الذي بعده تذكيراً وتأنيثاً ليظهَر ذلك بيانُه أنَّك تقول: هندٌ في دارِها وبكرٌ وخالدٌ، فهذا متعيِّنٌ لأن يكون خبرُ الأوَّل مقدَّراً، وفي النَّفْس من جواز مِثلِ هذَين التركيبَين[1] شيءٌ، وفيه بحثٌ لو ذكرتُه لخرجتُ عن القصد.

ومعنىٰ (شَوَاهِدُ حَمَّادٍ) أي أدِلَّةُ رجلٍ عالِمٍ كثيرِ الحمد؛ لأنَّ الدليلَ شاهِدٌ بصحَّة المدَّعي، والأدلَّةُ ما تقدَّم ذِكْرُه من المشاركةِ في المخرج والصفة.

والحمَّاد: الكثيرُ الحمد، مثالُ مبالَغة.

وقوله: (وَأُورِثْتُمُو) مبتدأ، و(حَلَا) فعلٌ ماض، و« لَهُ » في البيت الآتي متعلِّقٌ به، و(شَرْعُهُ) فاعلٌ بـ(حَلَا) ـ ومعنىٰ حَلَا: عذُب ـ و(حَلَا) وفاعلُه خبرُ المبتدأ.

والشَّرْع: الطريقة، والعائدُ هو الهاءُ في « لَهُ » وفي (شَرْعُهُ)، وأشار بحلاوتِه إلىٰ صحَّته وأنَّه عذبٌ سائغٌ غيرُ مكروه لخفَّة لفظِه، وإذا خَفَّ اللفظُ عَذُبَتْ

---

(١) تحرَّفتْ في (ص) إلىٰ: « اليه لسين »، وفي (ت) إلىٰ: اليه كسين.

طريقتُه وسهُل علَى اللافظ به كما تسهُل الطريقُ اللِّينةُ علىٰ سالكها .

ثمَّ تمَّم الرمزَ فقال :

٢٨٠ ـ لَهُ شَرْعُهُ وَالرَّاءُ جَزْماً بِلَامِهَا كَوَاصْبِرْ لِحُكْمِ طَالَ بِالْخُلْفِ يَذْبُلَا

أخبَر عمَّن رمَز له بالطاء من (طَالَ) ـ وهو الدوريُّ عن أبي عمرو ـ أنَّه أدغَم الراءَ المجزومة في اللام بخلاف عنه ، وعمَّن رمَز له بالياء من (يَذْبُلَ) ـ وهو السوسيُّ عن أبي عمرو أيضاً ـ أنَّه أدغَمها فيها بلا خلاف عنه ، ولذلك لم يذكرِ الخلافَ إلّا بعد رمز الدوريِّ فقط ، ومثَّل لذلك بـ﴿ وَاصْبِر لِّحُكْمِ رَبِّكَ ﴾[١] ، ومِثلُه : ﴿ وَإِن لَّمْ تَغْفِر لَّنَا ﴾[٢] .

وتَسَمَّحَ بقوله : (جَزْماً) لأنَّ من جملة ذلك قوله : ﴿ أَنِ اشْكُرْ لِي ﴾[٣] ﴿ فَاغْفِرْ لَنَا ﴾[٤] ، وهذا وقفٌ لا جزم ، وقد مَرَّ بحثٌ في ذلك عند قوله :[٥]

وَإِدْغَامُ بَاءِ الْجَزْمِ فِي الْفَا . . .

وتفصيلُ الخلاف المذكور من زيادات القصيد لأنَّ الدانيَّ ـ رحمه الله ـ لم يذكُر هذا التفصيلَ ، بل ذكَر الإدغامَ عن أبي عمرو نَفْسِه ، وقال : « بخلافٍ بين أهل

(١) الطُّور ٤٨ .

(٢) الأعراف ٢٣ .

(٣) لقمان ١٤ .

(٤) آل عمران ١٩٣ .

(٥) البيت ٢٧٧ من باب حروف قَرُبَتْ مخارجُها .

العراق في ذلك »[١] ولم يذكُرِ الناظمُ خلافاً عن السُّوسيِّ في الإدغام لأنَّه مشهور عن أبي عمرو من طريق أهل الرَّقَّة، وقد ذكَر مكيٌّ [١٩٤/ أ] وغيرُه الإظهارَ من طريقهم[٢]، ولم يَعبأ الناظمُ بغير الإدغام لشهرته ولذلك جعَله عالياً علىٰ الجبل إشارةً لشهرته.

والوجهُ في الإدغام المقارَبةُ في المخرج، والاشتراكُ في الانفتاح والاستفال وكونُهما بين الشِّدَّة والرخاوة، وإذا كان السُّوسيُّ يدغمها محرَّكةً فساكنةً بطريق الأَوْلىٰ، وعن الدُّوريِّ خلاف؛ لأنَّ الساكنَ يدغَمُ منه ما لا يدغَم من المحرَّك علىٰ ما سبَق في الباء واللام والفاء.[٣]

والوجهُ في الإظهار أنَّه الأصل، ولأنَّ الراءَ أقوىٰ منها للتكرار الذي فيها.

وقد أنكَر النحويُّون علىٰ أبي عمروٍ إدغامَه الراءَ في اللام لما ذكَرنا من قوَّة الراء[٤] ولا وجهَ لإنكاره؛ لِما ذكَرناه من التقارب، ولأنَّهما من مخرج واحد

---

(١) التيسير ص ٤٤.

(٢) الذي في التبصرة لمكيّ ص٣٦٥ هو الإدغام لأبي عمرو من طريق الرَّقِّيِّين والإظهارُ من طريق غيرهم عنه، وما ذكَره المصنِّفُ هنا نقَله من غير تحرير عن أبي عبد الله الفاسيِّ في اللآلئ الفريدة لوحة ١٢٦/ ب.

(٣) وذلك عند شرح البيتَين ٢٧٧، ٢٧٨.

(٤) قال سيبويه: «والراءُ لا تُدغَم في اللام ولا في النون؛ لأنَّها مكرَّرة، وهي تَفَشَّىٰ إذا كان معها غيرُها، فكَرِهوا أن يُجحِفوا بها فتُدغَمَ مع ما ليس يتفشَّىٰ في الفم مثلُها ولا =

عند بعضهم، ولذلك الألثغُ يُصيِّرُ الراءَ لاماً، ويقوِّي الإدغامَ أنَّكَ لو أظهَرتَ لكنتَ كاللافظ بثلاثة أمثال؛ لأنَّ الراءَ حرفُ تكرير فهي كرائَين، واللامُ مِثلُها.

قوله: (وَالرَّاءُ) يجوز فيها وجهان:

أحدُهما: أنَّها مرفوعةٌ بفعل مقدَّر، أي وتدغَم الراءُ، فهي مفعولٌ لم يُسَمَّ فاعلُه.

قوله: (جَزْماً) مصدرٌ واقع موقعَ الحال على حذف مضاف، أي ذاتَ جزم.

والثاني: أنَّها مبتدأٌ على حذف مضاف، أي وإدغامُ الراء، و(جَزْمًا) على ما تقدَّم، والعاملُ فيها المصدرُ المقدَّر المضاف، والجملةُ من قوله: (طَالَ بِالْخُلْفِ) خبرُ المبتدأ.

قوله: (بِلَامِهَا) متعلِّقٌ بذلك المقدَّر سواءٌ كان مصدراً أم فعلاً، والباءُ ظرفيَّة بمعنى «فِي»، وأضاف اللامَ لضمير الراء لملابستها لها، أي في اللام المعهودِ إدغامُها فيها، كما سبَق في الإدغام الكبير.[1]

قوله: (كَوَاصْبِرْ) خبرُ مبتدأ مضمَر، أي هو كـ: ﴿وَاصْبِرْ﴾.[2]

= يُكَرَّر» اهـ. الكتاب ٤/ ٤٤٨.

(١) ص ٥٣٦، وذلك عند قول الناظم في باب إدغام الحرفَين المتقاربَين في كلمة وفي كلمتَين (البيت ١٥٠):

وَفِي اللَّامِ رَاءٌ وَهْيَ فِي الرَّا وَأُظْهِرَا   إِذَا انْفَتَحَا بَعْدَ الْمُسَكَّنِ مُنْزَلَا

(٢) الطُّور ٤٨.

قوله : (طَالَ) فعلٌ ماضٍ وفاعلُه ضميرٌ يعود علَى الإدغام المقدَّر ، و(يَذْبُلَ) مفعولٌ به ، وهو اسمُ جبل معروف[1] ، و(بِالْخُلْفِ) حالٌ من فاعل (طَالَ) ، [أي طال][2] ملتبِساً بالخُلف هذا الجبلَ العالي ، يشيرُ إلىٰ شهرته وأنَّه بلَغ من الصحَّة والشهرة فيها مبلغاً طال به هذا الجبلَ العظيم .

و(طَالَ) يجوز أن يكونَ من قولك : طاوَلَني كذا فطُلتُه ، كأنَّ الإدغامَ طاوَلَ الجبلَ المذكورَ فطالَه ، أي غلَبه في الطُّول ، كقولكَ : شاعَرَني فشَعَرْتُه ، أي غلبتُه في الشِّعْر ، وهو مجاز حسنٌ .

ومن أوَّل الباب إلىٰ هنا كان كلامُ الناظم في الإدغام ، فيؤخَذ لغير المذكورين بالإظهار في الأحرف المذكورة ، ثمَّ عبَّر فيما سيأتي بالإظهار فيؤخذُ لغير مَن ذكَره بالإدغام ، فقال :

٢٨١ ـ وَيَاسِينَ أَظْهِرْ عَنْ فَتىً حَقُّهُ بَدَا وَنُونَ وَفِيهِ الْخُلْفُ عَنْ وَرْشِهِمْ خَلَا

أمَر بإظهار نونِ ﴿ يسٓ ﴾ عند واو ﴿ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ﴾[3] ونونِ ﴿ نٓ ﴾ عند واو ﴿ وَٱلْقَلَمِ ﴾[4] لمن رمَز له بالعَين المهمَلة والفاءَ من (عَنْ فَتىً) وبكلمة

(١) قال ياقوت الحمويُّ : «يَذْبُلُ : هو جبل مشهور الذِّكر بنجد في طريقها ، قال أبوزياد : يَذْبُلُ جبلٌ لباهلةَ . . وله ذِكرٌ في شِعرهم » اهـ . معجم البلدان ٥/ ٤٣٣ .

(٢) تكملة من اللآلئ الفريدة لوحة ١٢٧/ أ .

(٣) يسٓ ٢ .

(٤) القلم ١ .

(حَقُّهُ) وبالباء الموحَّدة [١٩٤/ ب] من (بَدَا) وهُم حفصٌ وحمزة وابن كثير وأبوعمرو وقالون، ثمَّ أخبَر عن ورش أنَّ عنه خلافاً في ﴿نٓ﴾ خاصَّةً، وقد فُهم أنَّ الباقين يُدغِمون النونَ في الواو في السورتَين.

والوجهُ في الإظهار أنَّه الأصل، وأنَّ النونَ في تقدير الموقوف عليها.

والوجهُ في الإدغام التقارب، وأنَّه يجبُ إدغامُ النون الساكنة في الواو علىٰ ما سيأتي في غير ما نحن فيه، نحو: ﴿مِن وَالٍ﴾[1] وهذا من ذاك.[2]

وكان ينبغي للناظم أن يذكُرَ «نون» من هذه الحروف في «باب أحكام النون الساكنة والتنوين» لأنَّه منه وفرعٌ من فروعه، ووجهُ ذِكْرِه هنا أنَّه ذكَر «صاد» مريم لئلَّا يتفرَّقَ عليه ذِكْرُ هذه الحروف، ولم يذكُرها صاحبُ «التيسير» إلّا مفرَّقةً في سُوَرِها[3]، وقد روىٰ فيه عن ابن غَلبون الإدغامَ، وروىٰ عن غيره الإظهارَ، قال: «وهو الذي كان يأخذُ به أكثرُ أهل الأداء من مشيخة المصريِّين،

---

(١) الرعد ١١.

(٢) وذلك عند شرح قول الناظم:

وَكُلٌّ بِيَنْمُو أَدْغَمُوا مَعَ غُنَّةٍ

البيت ٢٨٧ من الباب الآتي، وهو باب أحكام النون الساكنة والتنوين، ص١٢٤٦.

(٣) ذكَر الدانيُّ في «التيسير» حكمَ إدغام الدال في الذال من قوله تعالىٰ: ﴿كٓهيعٓصٓ * ذِكْرُ﴾ في سورة مريم ص١٤٨، والنونِ في الواو من: ﴿يسٓ * وَالْقُرْءَانِ﴾ و﴿نٓ وَالْقَلَمِ﴾ معاً في سورة (يسٓ) ص ١٨٣.

وبه آخُذ» .[١]

قوله : (وَيَاسِينَ) مفعولٌ مقدَّم ؛ علىٰ حذف مضاف ، أي أَظهِر نونَ ﴿ يسٓ ﴾ ، و(عَنْ فَتىً) متعلِّقٌ بـ(أَظْهِرْ) ، و(حَقُّهُ بَدَا) جملةٌ في موضع جرٍّ [٢] صفةً لـ(فَتىً) ، يعني أنَّ حقَّه قد ظهَر واشتَهر .

قوله : (وَنُونَ) عطفٌ علىٰ (يَاسِينَ) ، أي وأَظهِر ﴿ نٓ ﴾ أيضاً عمَّن تقدَّم ذِكْرُه ، ووافَقهم ورشٌ عليه في أحد وجهَيه .

وقد حرَّك الناظمُ النونَ من ﴿ يسٓ ﴾ و﴿ نٓ ﴾ بالفتح ، وكان حقُّه أن يَنطِقَ بها ساكنةً علَى الحكاية ، وإنَّما فعَل ذلك لضرورة الشِّعْر ؛ إذ لا يلتقي ساكنان في حَشْو النظم ، وكذا فعَل في نونِ ﴿ طسٓ ﴾ و« صادَ » مريم كما سيأتي[٣] ، وإنَّما اختار حركةَ الفتح لأنَّها أخفُّ كما اختِيرَتْ في ﴿ الٓمٓ ۞ اللهُ ﴾[٤] لَمَّا احتِيجَ إلىٰ تحريك الميم لالتقاء الساكنَين حُرِّكَتْ بالفتح .

فإن قيل : لِمَ لا يكونُ أعربَها ، وتكونُ الفتحةُ علامةَ نصب كما تُعرَبُ المبنيَّات إذا قُصد بذلك ألفاظُها كما سيأتي في قوله : وَكَمْ لَوْ وَلَيْتٍ[٥] ؟

---

(١) التيسير ص ١٨٣ .

(٢) تحرَّفتْ في (ت) إلىٰ : خبر .

(٣) في البيت الآتي والذي بعده .

(٤) آل عمران ١ ، ٢ .

(٥) البيت ٩٢٦ من فرش سورة الفرقان .

فالجواب : أنَّه لو قصَد ذلك لنوَّنها ؛ إذ لا مانعَ من الصرف علىٰ هذا التقدير لأنَّه لم يُرِدِ اسمَ السورة ، إنَّما أراد هذا اللفظَ ، والوزنُ مستقيمٌ له في ﴿يسٓ﴾ و﴿نٓ﴾ فيقول : (وَيَاسِيناً اظْهِرْ) بنقل حركة همزة (أَظْهِرْ) إلىٰ تنوين (يَاسِيناً) ثمَّ يقول : (وَنُوناً [1] وَفِيهِ الْخُلْفُ) ، فلمَّا لم يَفعل ذلك عُلِم أنَّه لم يَقصِد ما ذكَرتَ .

قوله : (وَفِيهِ) خبرٌ مقدَّم ، و(الْخُلْفُ) مبتدأٌ مؤخَّر ، و(عَنْ وَرْشِهِمْ) يجوزُ تعلُّقه بـ(الْخُلْفُ) ، و(خَلَا) جملةٌ فعليَّة في موضع نصب علَى الحال ، و« قَدْ » معه مضمَرةٌ عند بعضهم .

وأعرَب أبو عبد الله (الْخُلْفُ) مبتدأً ، و(خَلَا) خبرُه ، (وَفِيهِ) متعلِّقٌ بـ(خَلَا) [2] وهو لا يجوز لتقدُّم المعمول حيث لا يتقدَّمُ العامل .

ويجوزُ تعلُّقُ (عَنْ) بـ(خَلَا) ، ومعنىٰ خَلَا : سبَق ومضىٰ ، كقوله تعالىٰ : ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ﴾ [3] أي أنَّه مشهورٌ [١٩٥/ أ] بين الأئمَّة ، قد سبَق بحكايته الأئمَّةُ القدماء .

٢٨٢ ـ وَحِرْمِيُّ نَصْرٍ صَادَ مَرْيَمَ مَنْ يُرِدْ   ثَوَابَ لَبِثْتَ الْفَرْدَ وَالْجَمْعَ وَصَّلَا

---

(١) تحرَّفتْ في (ص) إلىٰ : ونوفا .

(٢) قال أبو عبد الله : « و(الْخُلْفُ) مبتدأ ، و(خَلَا) جملةٌ أخبرَ عنه ، (وَفِيهِ) و[عنه] متعلِّقان بـ(خَلَا) » اهـ . اللآلئ الفريدة لوحة ١٢٧/ ب .

(٣) البقرة ١٣٤ ، ١٤١ .

أخبَر عمَّن رمَز له بكلمة (حِرْمِيٌّ) وبالنون من (نَصْرٍ) ـ وهُم نافعٌ وابن كثير وعاصم ـ أنَّهم أظهَروا دالَ (صاد) عند[1] ذال ﴿ذِكْرُ﴾ من قوله تعالىٰ: ﴿كٓهيعٓصٓ * ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ﴾[2]، ودالَ ﴿يُرِدْ﴾ عند[3] ثاء ﴿ثَوَابَ﴾ حيث وقَع[4]، وتقديرُ البيت: وأظهَر حِرْمِيٌّ نَصْرٍ (صاد) مريم ودالَ ﴿يُرِدْ ثَوَابَ﴾، فحذَف الفعلَ والعاطفَ للدلالة عليهما.

ثمَّ أخبَر عن مدلول (حِرْمِيٌّ نَصْرٍ) أنَّه وصَّل الإظهارَ أيضاً إلىٰ (لَبِثْتَ) سواءٌ كان مفرَداً، أي مسنَداً إلىٰ ضمير مفرَد نحو: ﴿كَمْ لَبِثْتَ قَالَ لَبِثْتُ﴾[5] فالمفرَدُ يشملُ تاءَ الفاعل متكلِّماً ومخاطَباً، أم جمعاً، نحو: ﴿لَبِثْتُمْ﴾[6]، أي مسنَداً إلىٰ جمع، فالحرميَّان وعاصمٌ أظهَروا جميعَ ما في هذا البيت.

وقوله: (صَادَ مَرْيَمَ) أضافها لمريمَ تحرُّزاً من صاد غيرِها، نحو: ﴿صٓ وَٱلْقُرْءَانِ﴾[7] فإنَّه لا إدغامَ للدال في الواو.

---

(١) في (ص): «من»، وفي (ت): «في»، والوجه ما أثبتُّ.

(٢) مريم ١، ٢.

(٣) في النسختَين: «في»، والوجه ما أثبتُّ.

(٤) آل عمران ١٤٥ موضعان.

(٥) البقرة ٢٥٩.

(٦) الإسراء ٥٢ وغيرها.

(٧) صٓ ١.

وقوله: (وَالْجَمْعَ) لا يدخُل فيه نحو: ﴿لَبِثْنَا﴾[1] وإن صدَق عليه أنَّه جمع؛ لعدم ما يُدغَمُ فيه، إذِ الثاءُ المثلَّثة لا تدغَم في النون أَلْبَتَّةَ، والناظمُ قد لفَظ بالثاء مع التاء فكأنَّه قال: ﴿لَبِثْتُ﴾ مفرَداً أم جمعاً.

والوجهُ في الإظهار أنَّه الأصل؛ فإنَّ هذه الكَلِمَ في نيَّة الوقف عليها، فهي مقطوعةٌ ممَّا بعدها تقديراً وإنِ اتَّصلَتْ لفظاً، وإذا ساغ الإظهارُ في نون ﴿يسٓ﴾ و﴿نٓ﴾ مع الواو الواجبِ إدغامُها فيها نحو: ﴿مِن وَالٍ﴾[2] فلأَنْ يجوزَ مع ما لم يُتَّفَق علىٰ إدغامه نحو: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا﴾[3] أَوْلىٰ وأَحْرىٰ.

والوجهُ في الإدغام التقاربُ المذكور فيما تقدَّم.

والوجهُ في الإظهار في ﴿يُرِدْ ثَوَابَ﴾[4] أنَّه الأصل، ولأنَّ الدالَ متحرِّكةٌ في الأصل، ولأنَّ عينَ الكلمة قد حُذفتْ لالتقاء الساكنَين، فالإدغامُ فيها بعد ذلك إجحافٌ بها، وأيضاً فالدالُ أقوىٰ من الثاء؛ لأنَّ الدالَ مجهورةٌ شديدة والثاءُ مهموسةٌ رخوة، ولا يدغَمُ الأقوىٰ في الأضعف، بلِ العكس.

والوجهُ في إدغامها فيها تقاربُهما مخرجاً ـ فإنَّهما من طرف اللسان ـ واشتراكُهما في الانفتاح والاستفال، وإدغامُ لام التعريف فيهما، وأنَّ الثاءَ من

---

(١) الكهف ١٩، المؤمنون ١١٣.

(٢) الرعد ١١.

(٣) الأعراف ١٧٩.

(٤) آل عمران ١٤٥ موضعان.

مخرج الظاء، والذالُ تدغَمُ في الظاء فأُعطيتِ الثاءُ حكمَها في ذلك.

والوجه في الإظهار في ﴿لَبِثْتُ﴾ وبابه أنَّه الأصل، وأنَّ الثاءَ محرَّكةٌ في الأصل، وإنَّما سُكِّنتْ لتاء الفاعل.

والوجه في الإدغام: التقاربُ في المخرج، والاشتراكُ في الانفتاح والاستفال والهمس، وأنَّ التاءَ المثنَّاة أقوىٰ من الثاء لأنَّها شديدةٌ والثاءُ رخوة.

قوله: (وَحِرْمِيٌّ) فاعلُ فعلٍ مقدَّر، أي وأظهَر حرميٌّ، و(صَادَ) مفعولُه.

(وَحِرْمِيٌّ) ـ وإن كان لفظُه مفرَداً ـ عبارةٌ عن اثنين لأنَّه رمزٌ لهما، وهذا أَوْلىٰ ممَّا قاله أبوعبد الله: «إنَّه [١٩٥/ ب] مفرَدٌ واقعٌ موقعَ المثنَّىٰ لأَمْن اللَّبس كما يوقَعُ المفرَدُ موقعَ الجملة لذلك»[1].

وأضاف الحِرْمِيَّ للنَّصْرِ لملابستِه له؛ حيث تُنصَرُ قراءتُه بصحَّة نقله.

وتقدَّم فائدةُ إضافة (صَادَ) إلىٰ (مَرْيَمَ).

قوله: (مَن يُرِدْ ثَوَابَ) معطوفٌ علىٰ (صَادَ مَرْيَمَ) ثمَّ حُذف العاطفُ؛ للعِلم به، وقد تقدَّم تحريرُ ذلك والاستدلالُ عليه.

قوله: (لَبِثْتَ الْفَرْدَ) يُقرأ: (الْفَرْدَ وَالْجَمْعَ) بالنصب فيهما، وبالرفع: فوجهُ النصب أنَّه مفعولٌ مقدَّم لـ(وَصَّلَ) علىٰ حذف مضاف، وفاعلُ (وَصَّلَ) ضميرٌ عائدٌ علىٰ لفظ (حِرْمِيٌّ) باعتبار لفظه، والتقديرُ: ووصَّل حِرْميٌّ إدغامَ

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ١٢٨/ أ.

﴿لَبِثْتَ﴾ الفردَ والجمعَ، فـ(الْفَرْدَ وَالْجَمْعَ) صفتان للمفعول فلذلك نُصبا.

ووجهُ الرفع أنَّه مبتدأٌ، و(الْفَرْدُ وَالْجَمْعُ) صفتان له فلذلك رُفِعَتا، وخبرُه الجملة من قوله: (وَصَّلَ) والعائدُ مقدَّر، أي وصَّله فحذَفه.

قال السخاويُّ: هو مثلُ: ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَىٰ﴾[1] في قراءة ابن عامر.[2]

قلتُ: وجهُ النصب أصحُّ لقِلَّة تكلُّفه وعدمِ الإضمار الذي لم تدعُ إليه ضرورةٌ بل ولا حاجةٌ، وهذه الجملةُ سواءٌ كانت اسميَّةً أم فعليَّةً مستأنفةٌ، ولا حاجةَ إلىٰ ادِّعاء حذفِ حرفٍ عاطف قبلها لتُعطفَ جملةٌ فعليَّةٌ علىٰ مثلها، أو اسميَّةٌ علىٰ فعليَّة ـ كما ادَّعاه أبو عبد الله[3] ـ لعدم الحاجة إلىٰ ذلك؛ فإنَّ الجملةَ مستقلَّة.

ويمكنُ أن يقال: إنَّما قدَّر عاطفاً ليتَّصلَ الكلامُ بعضُه ببعض؛ لأنَّ فاعلَ (وَصَّلَ) ضميرٌ عائد علىٰ (حِرْمِيٌّ). ورجَّح أبو شامةَ النصبَ فقال: «ولا حاجةَ إلىٰ العدول إلىٰ النصب عطفاً علىٰ (صَادَ مَرْيَمَ) لأنَّ حكمَ الكلِّ واحدٌ فلا معنىٰ لقطع بعضِه عن بعض».[4]

---

(١) الحديد ١٠.

(٢) يعني برفع ﴿وَكُلٌّ﴾، وكذا رُسم هذا الحرف في مصاحف أهل الشام. انظر: التيسير ص٢٠٨، والمقنع ص١٠٨. وما ذكَره السخاويُّ نقَله عنه أبو شامة في إبراز المعاني ٢/ ٦٦.

(٣) وذلك بقوله: «وأمَّا (لَبِثْتَ الْفَرْدَ وَالْجَمْعَ وَصَّلَا) فينبغي أن يكون جملةً فعليَّة معطوفةً علَى الجملة الأُولىٰ، والعاطفُ محذوفٌ أيضاً..» اهـ. اللآلئ الفريدة ١٢٨/ أ.

(٤) إبراز المعاني ٢/ ٦٦، ٦٧.

والألفُ في (وَصَّلَا) للإطلاق لا للتثنية؛ لأنَّ القارئَ ثلاثةُ نفر، فلا يجوزُ عَوْدُه على بعضهم، ووجهُ عَوْدِه مفرَداً والموصَّلُ جمعٌ أنَّه أراد لفظَ (حِرْمِيُّ نَصْرٍ) ومدلولَه، ومثلُ ذلك قوله:[1]

. . . . حِرْمِيُّهُ كَلَا

ففي «كَلَا» ضميرٌ عائد على «حِرْمِيُّه» وهو مثنىً في المعنى.

٢٨٣ ـ وَطَا سِينَ عِنْدَ الْمِيمِ فَازَ اتَّخَذْتُمُو أَخَذْتُمْ وَفِي الْإِفْرَادِ عَاشَرَ دَغْفَلَا

أخبَر عمَّن رمَز له بالفاء من (فَازَ) ـ وهو حمزةُ ـ أنَّه أظهَر نونَ (طسٓ) عند الميم من ﴿طسٓمٓ﴾[2]، ثمَّ أخبَر عمَّن رمَز له بالعين والدال المهمَلتَين ـ وهُما حفصٌ وابنُ كثير ـ أنَّهما أظهَرا الذالَ المعجَمة عند التاء[3] المثنَّاة من فَوقُ في ﴿اتَّخَذْتُمْ﴾[4] و﴿أَخَذْتُمْ﴾[5]، و﴿أَخَذْتُ﴾[6] بالإفراد، حيث وقعَتْ هذه الكلمةُ في القرآن، نحو: ﴿ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾[7] ﴿لَئِن

(١) البيت ٦٩٢ من فرش سورة الأعراف.

(٢) الشعراء ١، القصص ١.

(٣) سقط من (ص): التاء.

(٤) البقرة ٥١ وغيرها.

(٥) آل عمران ٨١، الأنفال ٦٨.

(٦) فاطر ٢٦.

(٧) الرعد ٣٢.

اتَّخَذْتَ ﴾(١) ﴿لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾.(٢)

والوجهُ في الإظهار والإدغام ما تقدَّم من شِدَّة المقارَبة في المخرج والمشارَكةِ في الصفات.

وأشار بقوله: (فَازَ) إلىٰ قوَّة الإظهار وأنَّه واضحٌ سالمٌ من طعن الطاعنين وكان ينبغي أن يذكُرَ هذه [١٩٦/ أ] الترجمةَ عَقِيبَ ترجمةِ ﴿يسٓ﴾ و﴿نٓ﴾ و﴿كٓهيعٓصٓ﴾ لتُناسِبَ الجمعَ، ويمكِنُ أن يجابَ عن ذلك بأنَّ ﴿مَن يُرِدْ ثَوَابَ﴾(٣) وبابَ ﴿لَبِثْتُ﴾(٤) لَمَّا اشتركا في رمز (حِرْمِيٌّ نَصْرٍ) مع ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ أتْبَعْهما، ثمَّ عاد إلىٰ ما يناسِبُ حروفَ التهجِّي المذكورة.

قوله: (وَطَا سِينَ) مبتدأٌ علىٰ حذف مضافَين، أي وإظهارُ نونِ (طسٓ)، و(فَازَ) جملةٌ فعليَّة في موضع الخبر، و(عِنْدَ الْمِيمِ) ظرفٌ لذلك المصدر المقدَّر، فحذَف «إظهارُ» و«نون» للدلالة عليهما، ومثلُه في حذف مضافَين قوله تعالىٰ: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾(٥)، أي بدلَ شُكرِ رزقِكم.

قوله: (اتَّخَذْتُمْ) مبتدأٌ علىٰ حذف مضافَين ـ أيضاً ـ أي: إظهارُ ذال

(١) الشعراء ٢٩.

(٢) الكهف ٧٧.

(٣) آل عمران ١٤٥.

(٤) البقرة ٢٥٩.

(٥) الواقعة ٨٢.

﴿ اتَّخَذْتُمْ ﴾[١] و﴿ أَخَذْتُمْ ﴾[٢]، فحذَف المضافَين والعاطفَ.

قوله: (وَفِي الإِفْرَادِ) يجوزُ فيه وجهان:

أحدهما: أنَّه معطوفٌ على مقدَّرٍ حُذف لفَهْمِ المعنى، والتقديرُ: ﴿ اتَّخَذْتُمْ ﴾ ﴿ أَخَذْتُمْ ﴾ في الجمع، أي في حال إسنادِه الفعلَين إلى ضمير جمع، وفي حال الإفراد، أي حالَ إسنادِه إلى ضمير مفرد نحو: ﴿لَتَّخَذْتَ﴾[٣] و﴿لَئِن اتَّخَذْتَ﴾.[٤]

والثاني: أنَّه متعلِّقٌ بفعل مقدَّر بعد الجملة كلِّها، والتقديرُ: وإظهارُ ذال ﴿ اتَّخَذْتُمْ ﴾ و﴿ أَخَذْتُمْ ﴾ عاشَرَ دَغْفَلا، وجاء ذلك في الإفراد أيضاً.

قوله: (عَاشَرَ دَغْفَلَا) جملةٌ فعليَّة خبرٌ عن ذلك المبتدأ المضاف، وفاعلُ (عَاشَرَ) ضميرٌ عائد على ذلك المبتدأ.

والدَّغْفَل: الزَّمَنُ الخَصِيب، وقيل: هو العيشُ الواسع[٥]، يقال: عَيشٌ دَغْفَل. يُشيرُ بذلك إلى سَعَةِ حُجَّةِ الإظهار؛ لأنَّه جعلَه معاشِراً للزَّمَن الخَصيبِ أو العَيشِ الخَصيب، ومَن عاشَرَ هذَين الشيئَين اتَّسَع خِصبُه لا محالة.

---

(١) البقرة ٥١ وغيرها.

(٢) آل عمران ٨١.

(٣) الكهف ٧٧.

(٤) الشعراء ٢٩.

(٥) انظر: اللسان ١١/ ٢٤٥.

وقد اعتُرض علىٰ الناظم بأنَّه يُوهِمُ أنَّ قولَه : (اتَّخَذْتُمُو أَخَذْتُمْ) لرمز (فَازَ) أيضاً، وأنَّ الإفرادَ لرمز (عَاشَرَ دَغْفَلَا) والواوُ فاصلة .

وهو إيهامٌ صحيح، لولا أن يقال : إنَّه ظاهِرٌ من خارج [1]، ولذلك لم يأتِ بواوٍ فاصلة بين الترجمتَين .

٢٨٤ ـ وَفِي ارْكَبْ هُدَىٰ بَرٍّ قَرِيبٍ بِخُلْفِهِمْ   كَمَا ضَاعَ جَا يَلْهَثْ لَهُ دَارِ جُهَّلَا

أخبَر عمَّن رمَز له بالهاء والباءِ الموحَّدة والقافِ، وهُم البزِّيُّ وقالونُ وخلّادٌ، أنَّهم أظهَروا باءَ : ﴿ ارْكَبْ ﴾ عند ميم : ﴿ مَعَنَا ﴾ من قوله تعالى : ﴿ ارْكَبْ مَعَنَا ﴾[2] بخلاف عن الثلاثة . وعمَّن رمَز له بالكاف والضادِ المعجَمة والجيمِ من (كَمَا ضَاعَ جَا) ـ وهُم ابنُ عامر وخلَف وورش ـ أنَّهم فعَلوا ذلك أيضاً بلا خلافٍ عنهم في ذلك، ولهذا فرَّق بين رمز الثلاثة الأُوَل من الثلاثة الأُخَر .

ثمَّ أخبَر عمَّن رمَز له باللام والدال المهمَلة والجيمِ من (لَهُ دَارِ جُهَّلَا) ـ وهُم : هشامٌ وابنُ كثير وورش ـ أنَّهم أظهَروا الثاءَ المثلَّثة عند[3] الذال من ﴿ ذَٰلِكَ ﴾ من قوله تعالىٰ : ﴿أَوْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ ذَٰلِكَ ﴾، و﴿ يَلْهَثْ ﴾ في الأعراف في موضعَين [١٧٦]، ومحلُّ الإدغام منهما هو الثاني، وأمَّا [١٩٦/

---

(١) أي من خارج هذه المنظومة، وذلك بالرجوع إلَى الكتب النثريَّة في هذا العِلم، ككتاب «التيسير» للدانيّ، و«التبصرة» لمكيّ، وغيرهما من كتب هذا الفنّ .

(٢) هود ٤٢ . وسقط من (ت) : من قوله تعالى : ﴿ارْكَبْ مَعَنَا ﴾ .

(٣) في النسختَين : «في»، والوجه ما أثبتُّ .

ب] الأوَّلُ وهو : ﴿إِن تَحۡمِلۡ عَلَيۡهِ يَلۡهَثۡ أَوۡ﴾ فلا إدغام فيه . قال أبو شامة : «فكان ينبغي أن يقيِّدَه كما قيَّد (صَادَ مَرۡيَمَ)[1] . فإن قلتَ : الثاءُ لا تدغَم في الهمزة فلذلك لا يُحترز منها ؟ قلتُ : والدالُ لا تدغَم في الواو[2]، فهلّا اغتُفر أمرُها» انتهىٰ .[3]

ولقائل أن يقول : قوله : (صَادَ مَرۡيَمَ) زيادةُ بيان وإيضاح ، ولو سكَت عنه لم يضرَّ ، فلا يَلزمه أن يأتيَ بزيادة البيان في كلِّ موضع ، وهذا ممَّا لا يَلزمه الإتيانُ بزيادة البيان فيه .

والوجهُ في الإظهار أنَّه الأصل ، وأنَّ الباءَ أصلُها الحركة [4]، وأنَّ الباءَ منفصلةٌ من الميم .

والوجهُ في الإدغام اشتراكُهما في الانفتاح والاستفال والجهر .

فإن قيل : الباءُ شديدة والميمُ بين الرخوة والشديدة فكانت أضعف ؟

فالجواب : أنَّ في الميم غنَّةً تقويِّها علىٰ الباء ، وهما مشترِكان أيضاً في

---

(١) البيت ٢٨٢ .

(٢) أي : والدالُ من هجاء ﴿صٓ﴾ لا تدغَم في الواو من : ﴿وَٱلۡقُرۡءَانِ﴾ .

(٣) إبراز المعاني ٢/ ٦٨ .

(٤) لا أدري ماذا يقصد المصنِّفُ بقوله : «وأنَّ الباء أصلها الحركة» ؛ إذ إنَّ ﴿ٱرۡكَبۡ﴾ فعل أمر مبنيٌّ علَى السكون ؟! إلّا أن يكون المصنِّفُ قد توهَّم أنَّ الكلامَ علىٰ فعل مضارع مجزوم، مثل فعل ﴿يَلۡهَثۡ﴾ الآنِف الذِّكر ، والله أعلم .

المخرج فإنَّهما شفهيَّتان .

والوجهُ في إدغام المثلَّثة في الذال اشتراكُهما في المخرج - وهو طرف اللسان - وفي الانفتاح والاستفال ، والذالُ أقوىٰ منها فإنَّها مجهورةٌ والثاءُ مهموسة .

وقال أبو عبد الله : « والذالُ مجهورة شديدة ، والثاء مهموسة رخوة » انتهىٰ . (١)

والذالُ المعجَمة - التي كلامُنا فيها - ليست شديدة ، بلِ الشديدةُ المهمَلة ، فكأنَّه اشتبَه عليه .

والوجهُ في الإظهار أنَّه الأصل ، وأنَّ أصلَ الثاء الحركة ، وسكونُها عارض وأنَّها منفصلةٌ من الذال لكونهما من كلمتَين .

قوله : (وَفِي ارْكَبْ) خبرٌ مقدَّم ، وفيه حذفُ مضافَين ، أي وفي إظهار باء ﴿ارْكَبْ﴾ عند ميم ﴿مَعَنَا﴾ ، و(هُدىً) مبتدؤُه ، و(بَرٌّ) صفةٌ لموصوف مقدَّر أي هُدىٰ رجلٍ عالمٍ بَرّ ، والبَرُّ : الرجلُ الكثيرُ الخيرِ ، و« البَرُّ » من أسماء الله تعالىٰ لكثرة خيره علىٰ خلقه ، يشيرُ إلىٰ صحَّة الإظهار وقوَّته ، وإلىٰ إظهار رُشْد مَن قرأ به ورواه .

و(قَرِيبٍ) صفةٌ لـ(بَرٍّ) ، وصفَه بذلك لتواضعه من الخَلق وممَّن يروي عنه

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ١٢٩/أ .

أي هو غيرُ مترفِّع علىٰ طلبته، فهو دانٍ من كلِّ أحدٍ يأخذ عنه.

قوله: (بِخُلْقِهِمْ) صفةٌ لـ(بَرٍّ) أيضاً، أي بَرٌّ ملتبِسٍ بخُلقهم، أي بخُلف مَن تقدَّم ذِكْرُهم للدلالة عليهم برموزهم.

قوله: (كَمَا): (مَا) مصدريَّة، و(ضَاعَ) صلتُها، والموصول في موضع جرٍّ بكاف التشبيه، وكافُ التشبيه متعلِّقةٌ بمحذوف علىٰ أنَّها نعتُ مصدر محذوف، أي جاء مجيئاً كضَوْعِه، والضَّوْعُ: فَوْحُ الرائحة، يقال: ضاع الطِّيبُ يضوعُ، أي فاحتْ رائحتُه وعَبِقَتْ، أي مجيئُه طيِّبٌ كضَوْعه بالرائحة الطيِّبة، أشار إلَى انتشار الإظهار وشهرتِه كانتشار الرائحة الطيبة.

والجملةُ من قوله: (جَا) وما في حيِّزها مستأنَفةٌ لا محلَّ لها من الإعراب.

قوله: (يَلْهَثْ) مبتدأ؛ علىٰ حذف مضافَين أيضاً، أي: إظهارُ [١٩٧/أ] ثاء ﴿يَلْهَثْ﴾ عند ذال ﴿ذَٰلِك﴾، وخبرُه الجملةُ الأمريَّة، و(جُهَّلَا) مفعولٌ به و(دَارِ) أمرٌ من: دارىٰ يُداري مُداراةً، و(جُهَّلَا) أي قوماً، و(لَهُ) متعلِّقٌ بـ(دَارِ) والهاءُ في (لَهُ) عائدة علىٰ (يَلْهَثْ)، أي دارِ وسامِح قوماً جُهَّلاً لأصل إظهار ﴿يَلْهَثْ﴾، يشيرُ إلىٰ أنَّه قد طعَن قومٌ علَى الإظهار فأمَر بمداراتهم.

وقد رُوي أنَّ بعضَ الناس روَى الإظهارَ عن عاصم من طريق السامِرِّيِّ[1]،

---

(١) عبد الله بن الحسين بن حسنون، أبو أحمد السامرِّيّ البغداديّ، نزيل مصر، المقرئ اللغويّ، مسنِد القرّاء في زمانه. أخَذ القراءة عرضاً عن: ابن مجاهد، وغيره. قرأ عليه: أبو الفضل الخزاعيّ، وغيره. ت ٣٨٦ هـ. (غاية ١/ ٤١٥ ـ معرفة ١/ ٣٢٧).

ذكَره عبدُ الجبَّار [١] وصاحبُ «التجريد»[٢] وغيرُهما، والناظمُ إنَّما صحَّح ما ذكَره، وكأنَّه يقول: إذا قرأتَ لعاصم بالإدغام على ما ذكرتُه وأنكَر ذلك عليكَ مَن جهِل هذه الطريقةَ الصحيحةَ لجَهْلِه بروايتها وصحَّتِها فدارِه بالقول، وقُل له: إنَّ هذه الروايةَ هي التي رَضِيتُها وصحَّتْ عند من قرأتُ عليه.

ولم يأتِ الناظمُ بواوٍ فاصلة قبل (يَلْهَثْ) ـ وإن كانت ترجمةً مستقلَّةً ـ لعدم الرِّيبة والإلباس. قال أبوشامة: «وما أطبَعَ [٣] اقترانَ هذه الألفاظ في الظاهر: كَمَا ضَاعَ جَا يَلْهَثْ» انتهى.[٤] كأنَّه جعَل هذا الكلامَ كلَّه متَّصلاً بعضُه ببعض، وأنَّه كقول الناس: كما قعَد فلانٌ جاء يفعلُ كذا، يريدون أنَّه فعَل ذلك عَقِيبَ القعود، وهو فهمٌ عُرفيٌّ، وليس كذلك، بل (يَلْهَثْ) كلامٌ مستأنَف غيرُ متعلِّق بما قبله؛ لأنَّه ترجمةٌ أخرىٰ مستقلَّة.

ولقالونَ في ﴿يَلْهَثْ ذَّٰلِكَ﴾ وجهان، وإليه أشار بقوله في البيت الآتي:

٢٨٥ ـ وَقَالُونُ ذُو خُلْفٍ وَفِي الْبَقَرَهْ فَقُلْ يُعَذِّبْ دَنَا بِالْخُلْفِ جَوْداً وَمُوبِلَا

(قَالُونُ) مبتدأ، و(ذُو خُلْفٍ) خبرُه، ولا بُدَّ من حذفٍ، أي ذُو خُلْفٍ في

(١) عبدالجبَّار بن أحمد الطَّرَسُوسيّ، تقدَّمت ترجمته عند شرح البيت ١٦٢، ص٦٠١.

(٢) ابن الفحَّام عبدُالرحمن بن عتيق، تقدَّمت ترجمته عند شرح البيت ١٧١ ص٦٠٨.

(٣) أي: ما أقربَ اقتران هذه الألفاظ إلىٰ طباع الناس في كلامهم، من: الطبع، وهو الخليقة والسجيَّة التي جُبل عليها الإنسان، انظر: اللسان ٨/ ٢٣٢ (طبع).

(٤) إبراز المعاني ٢/ ٦٨.

إظهار ﴿يَلْهَثْ﴾ وإدغامه، وإنَّما ذكَر قالونَ بصريح اسمه بعد الرمز قال أبو شامة: «لأنَّه صار بذِكر الخُلف له كأنَّه مستأنفٌ مسألةً أخرىٰ، كقوله: [1]

وَبَصْرٍ وَهُمْ أَدْرَىٰ . . . . .

ولهذا قال: (ذُو خُلْفٍ) بالرفع لأنَّه خبرُ (وَقَالُونُ) الذي هو مبتدأ، ولو عطَف (وَقَالُونُ) علىٰ ما قبله لقال: ذَا خُلْفٍ نصباً علىٰ الحال» انتهىٰ.[2] وهذا قد تكلَّم عليه في شرح الخطبة وقرَّره هناك.[3]

ثمَّ أمَر لِمَن رمَز له بالدال المهمَلة من (دَنَا) ـ وهو ابن كثير ـ أنَّه يُظهِرُ باءَ ﴿يُعَذِّبُ﴾ عند ميم ﴿مَن يَشَاءُ﴾[4] بخلافٍ عنه، ولمن رمَز له بالجيم من (جَوْداً) ـ وهو ورش ـ أنَّه يُظهِرُها بلا خلاف، وفُهِم من ذلك أنَّ الباقين يدغِمون بلا خلاف.

واعلم أنَّ هذا الحرفَ للقرّاء فيه خلافٌ كما سيأتي، منهم مَن يَرفعُ باءَه وهُما: عاصمٌ وابن عامر، وهُما يُظهِرانها ليس إلّا، ومنهم من يُسكنها وهُمُ الباقون، ثمَّ هؤلاء منهم مَن يُظهِرُ، وهو ورشٌ بلا خلاف وابنُ كثير بخلاف عنه، والباقون ـ وهُمُ الأخوان[5] وأبوعمرو وقالون ـ يدغِمونها بلا خلاف.

---

(١) البيت ٧٤٠ من فرش سورة يونس.

(٢) إبراز المعاني ٢/ ٦٩.

(٣) إبراز المعاني ٢/ ٤٠، ٤١.

(٤) البقرة ٢٨٤.

(٥) هُما: حمزة والكسائيّ.

والوجه في الإدغام والإظهار ما تقدَّم في ﴿ارْكَبْ مَعَنَا﴾ .[١]

قوله : (وَفِي الْبَقَرَهْ) متعلِّقٌ [١٩٧/ ب] بمقدَّر عُطف عليه قولُه : (فَقُلْ)، والتقدير : وانقُل في البقرة فقُل . وقوله : (يُعَذِّبْ) مبتدأ على حذف مضافَين، أي : إظهار باء ﴿يُعَذِّبْ﴾ عند ميم ﴿مَنْ﴾ ، و(دَنَا) جملةٌ فعليَّة خبرُه، والجملةُ الاسميَّة من (يُعَذِّبْ دَنَا) في موضع نصب بـ(قُلْ)، ومعنى (دَنَا) : قَرُب، و(بِالْخُلْفِ) حالٌ من فاعله، أي قَرُب ملتبِساً بالخُلف ، و(جَوْداً) حالٌ : إمَّا من ضمير الحال التي قبلها فتكون متداخلة ، وإمَّا من فاعل (دَنَا) فتكون حالاً متعدِّدة وفيها خلاف، وهو على حذف مضاف أو المبالَغة، أي ذا جَوْد، والجَوْد : المطرُ الغزير ، و(مُوبِلَا) عطفٌ عليه ، وهو اسمُ فاعل من : أَوْبَلَ المطرُ يُوبِلُ، أي كثُرَ كثرةً متزايدةً[٢]، وقد لفَظ الناظمُ بفعله في الأنعام حيث قال :[٣]

حِمَىً صَوْبِهِ بِالْخُلْفِ دَرَّ وَأَوْبَلَا

فإن قلتَ : المعروفُ إنَّما هو وَبَلَتِ السماءُ تَبِلُ، أي أمطَرتْ مطراً غزيراً[٤]، فهي وابِلةٌ، والوابِلُ : المطر الغزير ، قال تعالى : ﴿فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ﴾[٥] ؟

---

(١) هود ٤٢ .

(٢) سقط من (ص) : متزايدة .

(٣) البيت ٦٥٨ .

(٤) انظر : اللسان ١١/ ٧٢٠ (وبل) .

(٥) البقرة ٢٦٥ .

والجواب: أنَّه يجوز أن يكون جعَل (أَوْبَلَ) بمعنىٰ صار ذا كذا، أي صار ذا وَبْل، كقولهم: أَغَدَّ البعيرُ وأَجْرَب، أي صار ذا غُدَّةٍ وذا جَرَب.[1]

وأسكَن الهاءَ في (الْبَقَرَهْ) وصلاً إجراءً للوصل مُجرَىٰ الوقف كقوله:[2]

لَمَّا رَأَىٰ أَنْ لَا دَعَهْ وَلَا شِبَعْ

مَالَ إِلَىٰ أَرْطَاةِ حِقْفٍ فَاضْطَجَعْ

فأسكَن الهاءَ من «دَعَهْ»، بعد أن قلَبها عن تاء التأنيث الساكنة إجراءً للوصل مُجرَى الوقف، هذا ما يتعلَّقُ بشرح هذا الباب.

وقد ذكَر مكيٌّ أسئلةً تتعلَّقُ بقراءة نافع[3]، وذكَر أبو عبد الله أسئلةً تتعلَّقُ بقراءته وقراءةِ غيره[4]، ونحن نُورِدُها واحداً بعد واحد مقروناً بجوابه:

---

(١) انظر: لسان العرب ٣/ ٣٢٣ (غدد)، و١/ ٢٥٩ (جرب).

(٢) البيتان من مشطور الرجز، وهما لمنظور بن حبة الأسديّ في العينيّ ٤/ ٥٨٤، وبلا نسبة في معاني الزجَّاج ٢/ ٣٦٥، والمنصف ٢/ ٣٢٩، والمحتسَب ١/ ١٠٧، والخصائص ١/ ٦٣، ٢٦٣، وابن يعيش ٩/ ٨٢، وشرح الشافية للأَسْتَرَاباذيّ ٢/ ٣٢٤، وأوضح المسالك ٤/ ٣٧١، واستشهَد بهما المصنِّفُ في الدُّرِّ المصون ٣/ ٢٦٣، وعمدة الحفَّاظ (ض ج ع). ويُروىٰ: فَاطَّجَعْ، وهو كذلك في نسخة (ت)، ويُروىٰ: فَالْطَجَعْ.
والشاهد فيه إبدالُ تاء التأنيث المتحرِّكة هاءً في الوصل؛ إجراءً للوصل مُجرَى الوقف، وخطَّأَ الزجَّاجُ ذلك في معانيه ٢/ ٣٦٥.

(٣) الكشف ١/ ١٦٠.

(٤) اللآلئ الفريدة لوحة ١٣١/ ب.

الأوَّل : إن قيل : ﴿ إِذْ تَقُولُ ﴾[١] ونحوُه، و﴿ عُذْتُ ﴾[٢]، و(نَبَذْتُ)[٣] و﴿ أَخَذْتُ ﴾[٤] و﴿ اتَّخَذْتَ ﴾[٥] وبابُهما موجودٌ في جميعها الذالُ الساكنة قبل التاء، فما حُجَّةُ نافع وابن ذكوان وأبي بكر في إظهار : ﴿ إِذْ تَقُولُ ﴾ ونحوِه، و﴿ عُذْتُ ﴾ و(نَبَذْتُ)، وإدغامِ ﴿ أَخَذتُّ ﴾ و﴿ اتَّخَذتَّ ﴾ وبابِهما ؟

الجواب : أنَّهم أظهَروا ﴿ إِذْ تَقُولُ ﴾ ونحوَه لانفصال الذال من التاء وتأتِّي الوقفِ علَى الذال، ومع الوقف لا إدغامَ، فحمَلوا حالةَ الاتِّصال علىٰ ذلك . وأظهَروا ﴿ عُذْتُ ﴾ لاعتلال عينِه بالحذف، فلو أُدغِم لاعتلَّتْ لامُه أيضاً، وذلك مؤدٍّ إلىٰ الإجحاف، وأظهَروا (نَبَذْتُ) لأنَّه معطوفٌ علىٰ ما لا إدغامَ فيه وهو : ﴿ فَقَبَضْتُ ﴾[٦] ليتناسبَ المعطوفُ والمعطوفُ عليه في الإظهار .

وأدغَموا ﴿ أَخَذتُّ ﴾ و﴿ اتَّخَذتَّ ﴾ وبابَهما للخُلُوِّ عن الأسباب المذكورة . وهذا الذي قاله[٧] سبَقه إليه مكيٌّ في كشفه[٨] مُورِداً علىٰ قراءة نافع فيما

---

(١) آل عمران ١٢٤ وغيرها .

(٢) غافر ٢٧، الدخان ٢٠ .

(٣) في قوله تعالىٰ : ﴿ فَنَبَذْتُهَا ﴾ طه ٩٦ .

(٤) فاطر ٢٦ .

(٥) الفرقان ٢٧ وغيرها .

(٦) طه ٩٦ .

(٧) أي أبو عبد الله في اللآلئ الفريدة لوحة ١٣١/ ب .

(٨) الكشف ١/ ١٦٠ .

وقعتْ فيه الذالُ قبل التاء، وزاد عليه في الفَرْق فقال: «فإن قيل: لِمَ أدغَم نافعٌ ﴿أَخَذتُّمْ﴾[1] وأظهر ﴿عُذْتُ﴾[2]؟

فالجواب: [١٩٨/ أ] أنَّ ﴿عُذْتُ﴾ فعلٌ قد اعتلَّتْ عينُه، فلو أُدغِمَتْ لامُه لأُخِلَّ به»[3].

ثمَّ قال: «فإن قيل: فلِمَ أدغَم ﴿أَخَذتُّمْ﴾[4] وأظهَر ﴿إِذْ تَقُولُ﴾[5] ونحوَه؟

فالجواب: أنَّ الذالَ من ﴿إِذْ تَقُولُ﴾ ونحوِه تنفصلُ عمَّا بعدها في الوقف فتُظَهر، فأجرىٰ الوصلَ مُجرَى الوقف، وليس كذلك ﴿أَخَذْتُمْ﴾ لأنَّ الذالَ لا تنفصلُ عن التاء في وصلٍ ولا وقف»[6].

ثمَّ قال: «فإن قيل: فلِمَ أدغَم ﴿اتَّخَذتُّمْ﴾[7] وأظهَر ﴿فَنَبَذْتُهَا﴾[8]؟

فالجواب: أنَّ ﴿اتَّخَذْتُمْ﴾ طالت فخفَّفها بالإدغام، وليس كذلك ﴿فَنَبَذْتُهَا﴾

---

(١) آل عمران ٨١، الأنفال ٦٨.

(٢) غافر ٢٧، الدخان ٢٠.

(٣) الكشف ١/ ١٦٠ بتصرُّف.

(٤) آل عمران ٨١، الأنفال ٦٨.

(٥) آل عمران ١٢٤ وغيرها.

(٦) الكشف ١/ ١٦٠ بتصرُّف.

(٧) البقرة ٥١ وغيرها.

(٨) طه ٩٦.

وأيضاً فإنَّ ﴿ اتَّخَذتُّمْ ﴾ لَمَّا كان أوَّله مدغَماً أَتبَعه بإدغام آخِره ليتَّفِقَ أوَّلُ الكلمة وآخِرُها، وليس كذلك ﴿ فَنَبَذْتُهَا ﴾ »[1] وهُما حسَنان فلذلك ذكرتُهما.

السؤال الثاني: إن قيل: ﴿ أُورِثْتُمُوهَا ﴾[2] و﴿لَبِثْتَ ﴾[3] ونحوُه موجودٌ فيهما الثاءُ الساكنة قبل التاء، فما حُجَّةُ ابن ذكوان في إظهار ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ وإدغامِ ﴿لَبِثتُّ﴾ ونحوِه ؟

فالجواب: أنَّ ﴿ أُورِثْتُمُوهَا﴾ لَمَّا جاءت فيه ميمُ الجمع علىٰ ما هو أصلُها من الضمِّ والصلة لاتِّصال الضمير بها - إذِ الضمائرُ تَرُدُّ الأشياءَ إلىٰ أصولها - جاءتِ الثاءُ[4] مظهَرةً علىٰ ما هو أصلُها لتُناسِبَ الميمَ في المجيء علَى الأصل.

السؤال الثالث: إن قيل: ﴿يسٓ﴾ و﴿نٓ﴾[5] و﴿كٓهيعٓصٓ﴾[6] و﴿ طسٓمٓ ﴾[7] متناسبة، فما حُجَّةُ قالونَ وابنِ كثير وحفصٍ في إظهار ﴿ يسٓ ﴾ و﴿ نٓ ﴾ و﴿ كٓهيعٓصٓ﴾ وإدغامِ نون ﴿ طسٓمٓ ﴾ ؟

---

(١) الكشف ١/ ١٦٠ بتصرُّف.

(٢) الأعراف ٤٣، الزخرف ٧٢.

(٣) البقرة ٢٥٩.

(٤) في (ت): «جاء بالثاء» وفاعلُ «جاء» هو ابنُ ذكوان.

(٥) القلم ١.

(٦) مريم ١.

(٧) الشعراء ١، القصص ١.

فالجواب: أنَّ الإظهارَ والإدغامَ في حروف التهجِّي يكونان لِمَا تقدَّم من مراعاة الانفصال الحكميِّ والاتصالِ اللفظيِّ، وقد تترجَّحُ إحدَى العلَّتين عند القارئ في كلمة دون أخرىٰ لسببٍ من الأسباب، فيقرأُ بحسب ذلك بعد نَقْلِه لِمَا قرأ به وروايتِه له، فيحتملُ أن يكون الإظهارُ في ﴿يسٓ﴾ و﴿نٓ﴾ ترجَّحَ عندهم لِمَا فيه من الدلالة علىٰ الانفصال الحكميِّ، وذلك لقوَّة الانفصال فيهما حيث كان باعتبارَين:

أحدهما: أنَّ أصلَ حروف التهجِّي ذلك.

والثاني: أنَّهما اسمان للسورتَين في قول الأكثرين، والأحسنُ فيهما الرفعُ علىٰ إضمار المبتدأ، والنصبُ علىٰ إضمار فعلٍ، والوجهُ علىٰ كِلا الوجهَين أن يوقفَ عليهما ويُفصَلان ممَّا بعدهما.

ويحتملُ أن يكون مراعاةُ الانفصال الحكميِّ في ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ لذلك، ولِمَا يحصلُ بها من الإظهار المناسِب لِما أظهَراه من ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا﴾.[1]

ويحتملُ أن يكون مراعاةُ الاتِّصال اللفظيِّ عندهم في نون ﴿طسٓمٓ﴾ لِما يتأتَّىٰ معه من التخفيف بالإدغام، والحملُ علىٰ نظائره عند خُلُوِّه من السببَين المذكورَين في ﴿يسٓ﴾ و﴿نٓ﴾ و﴿كٓهيعٓصٓ﴾.

السؤال الرابع: إن قيل: ما حُجَّةُ ورش في إدغام ﴿يسٓ﴾ ونونِ ﴿طسٓمٓ﴾، وإظهارِ ﴿كٓهيعٓصٓ﴾، وقراءتِه بالوجهَين في ﴿نٓ﴾؟

---

(١) الأعراف ١٧٩.

فالجواب: أنَّه يحتملُ [١٩٨/ ب] أن يكون راعى الاتِّصالَ اللفظيَّ في ﴿يسٓ﴾ ونونِ ﴿طسٓمٓ﴾ لِما يحصُلُ بمراعاته من التخفيف بالإدغام، والحملَ على النظائر الواقع فيها النونُ الساكنة قبل الواو والميم، وأن يكون راعى الانفصالَ الحكميَّ في ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ لِما يحصُلُ بمراعاته من الإظهار المناسِب لِما أظهَره من ﴿إِذْ تَقُولُ﴾[1] وشبهِه.

ويحتملُ أن يكون راعى الأمرَين في ﴿نٓ﴾ لِما يحصُل بمراعاة الاتِّصال اللفظيِّ من التخفيف بالإدغام، ولِما يحصلُ بمراعاة الانفصال الحكميِّ من الدلالة على ما هو الأصلُ من الوقف عليه عند الخِفَّة بكونه اسماً للسورة على ثلاثة أحرف، وذلك ممَّا يُحتملُ معه ثِقَلُ الإظهار.

السؤال الخامس: إن قيل: ما حُجَّةُ أبي عمرو في إظهار ﴿يسٓ﴾ و﴿نٓ﴾ وإدغامِ ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ ونونِ ﴿طسٓمٓ﴾ ؟

فالجواب: أنَّ الحُجَّةَ له في إظهار ﴿يسٓ﴾ و﴿نٓ﴾ ما ذُكر لقالون وابن كثير.

والحُجَّةُ له في إدغام ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ مناسبتُه لِما أدغَمه ممَّا وافَقه لفظاً من ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا﴾[2]. والحُجَّةُ له في إدغام نونِ ﴿طسٓمٓ﴾ خُلُوُّه عن السبَبَين المذكورَين في ﴿يسٓ﴾ و﴿نٓ﴾.

السؤال السادس: إن قيل: ما حُجَّةُ أبي بكر في إدغام ﴿يسٓ﴾ و﴿نٓ﴾

---

(١) آل عمران ١٢٤ وغيرها.

(٢) الأعراف ١٧٩.

و﴿طسٓمٓ﴾، وإظهارِ ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ ؟

فالجواب : أنَّ الحُجَّةَ في إدغام ﴿يسٓ﴾ و﴿نٓ﴾ و﴿طسٓمٓ﴾ مراعاةُ الاتِّصال اللفظيِّ؛ لِما يحصُلُ بمراعاته من التخفيف، والحملُ علَى النظائر.

والحُجَّةُ له في إظهار ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ مراعاةُ الانفصال الحكميِّ لِما يحصُلُ بمراعاته من مناسَبةِ ما أظهَره ممَّا وافَقه لفظاً من قوله : ﴿وَلَقَدۡ ذَرَأۡنَا﴾.[1]

السؤال السابع : إنۡ قيل : ما حُجَّةُ حمزةَ في إظهار ﴿يسٓ﴾ و﴿نٓ﴾ و﴿طسٓمٓ﴾، وإدغامِ ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ ؟

فالجواب : أنَّ الحُجَّةَ له في إظهار ﴿يسٓ﴾ و﴿نٓ﴾ ما تقدَّم لقالونَ ومَن وافَقه علىٰ إظهارهما.

والحُجَّةُ له في إظهار نونِ ﴿طسٓمٓ﴾ حملُها علىٰ نونِ ﴿يسٓ﴾ حيث كان وزنُهما واحداً.

والحُجَّةُ له في إظهار ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ ما ذُكر لأبي عمرو.

السؤال الثامن : إن قيل : ﴿ارۡكَبۡ مَعَنَا﴾[2]، و﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾[3]، موجودٌ فيهما الباءُ الساكنة قبل الميم، فما حُجَّةُ قالونَ وخلّادٍ ـ في أحد وجهيهما

(١) الأعراف ١٧٩.

(٢) هود ٤٢.

(٣) البقرة ٢٨٤.

ـ وخلَفٍ في إظهار ﴿ارْكَبْ﴾ وإدغام ﴿يُعَذِّبْ﴾ ؟

فالجواب : أنَّهم أرادوا الجمعَ بين اللغتَين فيهما، وخَصُّوا ﴿يُعَذِّبْ﴾ بالإدغام لِما يحصُلُ به من التشديد المناسِب لِما قبله وما بعده من ذلك .

قلتُ : يعني أنَّ قبلَه وبعده لفظُ ﴿مَن يَشَاءُ﴾، و﴿مَن يَشَاءُ﴾ مشدَّدٌ بلا خلاف، فقد اكتنَفه مشدَّدان .

السؤال التاسع : إن قيل : ما حُجَّةُ قُنبل في إظهار ﴿يُعَذِّبْ﴾[1] ـ في أحد وجهَيه ـ وإدغامِ ﴿ارْكَب مَّعَنَا﴾[2] ؟

فالجواب : أنَّه أراد الجمعَ بين اللغتَين، وخَصَّ ﴿يُعَذِّبْ﴾ بالإظهار لاستثقال توالي التشديد فيه مع الإدغام .

السؤال العاشر : [١٩٩/ أ] إن قيل : لِمَ اتَّفقوا على الإدغام في ﴿الٓمٓ﴾[3] وعلى إخفاء النون في ﴿كٓهيعٓصٓ﴾[4] و﴿عٓسٓقٓ﴾[5] و﴿طسٓ * تِلْكَ﴾[6] ؟

فالجواب : أنَّ الإظهارَ تُرِكَ في ﴿الٓمٓ﴾ لشيئَين :

---

(١) البقرة ٢٨٤ .

(٢) هود ٤٢ .

(٣) البقرة ١ وغيرها .

(٤) مريم ١ .

(٥) الشورى ١ .

(٦) النمل ١ .

أحدهما : أنَّ فيه كُلفةً شديدةً ؛ لاجتماع المِثلَين الساكنِ أوَّلُهما ، فكان الوجهُ مراعاةُ الاتِّصال اللفظيِّ لِما يحصُلُ بمراعاته من الإدغام المزيلِ للكُلفة .

والثاني : أنَّ ما يقتضيه حرفُ التهجِّي من الوقف عليه معارَضٌ بإظهارهم ﴿مَالِيَهْ * هَلَكَ﴾[1] في أحد الوجهَين ؟

فالجواب : أنَّهم فعَلوا ذلك لتخلُّف أحدِ السببَين ، أعني كونَهما في كلمتَين لا في اسم واحد ؛ فإنَّ ﴿مَالِيَهْ * هَلَكَ﴾ ليسا بِاسمٍ ، بخلاف ﴿الٓمٓ﴾ بمجموعها فإنَّها اسمٌ للسورة .

وأمَّا اتِّفاقهم علىٰ إخفاء النون في : ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ ، و﴿عٓسٓقٓ﴾[2] ، و﴿طسٓ * تِلْكَ﴾[3] ، فوجهُه أنَّ فيه مراعاةً للانفصال الحكميِّ والاتِّصال اللفظيِّ ، وذلك أنَّ الإخفاءَ حالةٌ بين الإظهار والإدغام ، فما فيه من مناسَبة الإظهار موافِقٌ للانفصال الحكميِّ ، وما فيه من مناسَبة الإدغام موافِقٌ للاتِّصال اللفظيِّ .

واعلم أنَّ هذه الأسئلةَ والأجوبةَ فيها تشحِيذٌ للذِّهن ، وتذكرةٌ لِما تقدَّم ، وضبطٌ لِما تقرَّر ، وإلّا فالاعتمادُ في الحقيقة علَى النقل المتواترِ والرواياتِ الصحيحة ، والتعليلُ تابعٌ لذلك .

---

(١) الحاقَّة ٢٨ ، ٢٩ .

(٢) الشورىٰ ١ .

(٣) النمل ١ .

بَابُ أَحْكَامِ النُّونِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنْوِينِ

التنوينُ في الحقيقة نونٌ ساكنة، ولذلك لَمَّا حدَّه النحويُّون قالوا: التنوينُ نونٌ ساكنةٌ زائدةٌ تَلْحَقُ الاسمَ بعد كماله تفصلُه عمَّا بعده[1]، فعلىٰ هذا لِمَ جمَعَ المصنِّفُ بينهما في الذِّكْر؟

فالجواب: أنَّ التنوينَ لَمَّا كان يَلحقُ الكلمةَ بعد كمال لفظها للدَّلالة علىٰ معنَى الأمكنيَّة، بخلاف النون فإنَّها وإن كانت مزيدةً في بعض الأحيان فإنَّها لا تُزادُ ساكنةً إلّا حشواً، نحو: مُنْطَلِق، ولا أخيرةً إلَّا متحرِّكةً نحو: رَعْشَنٍ وبِلَغْنٍ، مِن الرَّعَشِ والبُلُوغ[2]، وأيضاً فأحكامُهما مختلِفةٌ خطّاً ووقفاً، ألَا ترىٰ أنَّ التنوينَ لا تثبتُ له صورةٌ في الخطِّ ولا يبقىٰ علىٰ حاله في الوقف، بل إمَّا أن يُحذفَ كما في الرفع والجرِّ، وإمَّا أن يُبدَلَ كما في حالة النصب، وهي أفصحُ اللغات، فلمَّا فارقَها في هذه الأحكام ترجَمَ علىٰ كلٍّ واحدٍ منهما علىٰ حِدَتِه ولم يَكتَفِ بدخول التنوين تحت مُطلَقِ اسمِ النون، والنحويُّون لا يعتبرونه في عدد حروف الكلمة، والعَروضيُّون يَعتبرون ذلك ويُثْبِتون له صورةً في الخطِّ كالنون لِما يحتاجون إليه من وزنِ اللفظ ومقابَلَةِ كلِّ حرفٍ بمِثلِه.[3]

---

(١) انظر مغني اللبيب ص ٤٤٤ وما بعدها.

(٢) انظر مواضع زيادة النون في سيبويه ٤/ ٢٣٦، ٣١٩ ـ ٣٢٥، وشرح الرضيِّ علَى الشافية ٢/ ٣٣٣ وقال فيه: «الرَّعْشَنُ كجَعْفَر: بمعنَى المُرتَعِش. . البِلَغْنُ: البلاغة» اهـ.

(٣) انظر أحكام التنوين في شرح المفصَّل لابن يعيش ٩/ ٢٩ وما بعدها، وشرح الرضيِّ =

واعلم أنَّ الأحكامَ المشارَ إليها في هذه الترجمة أربعة: إدغامٌ ـ ويكون بغنَّة، وبغيرها ـ وإظهارٌ وإخفاء وإقلاب، وسيأتي تفصيلُ [١٩٩/ ب] ذلك.

ولزيادة النون والتنوين ببعض الأحكام المذكورة على ما تقدَّم من الحروف التي قَرُبَتْ مخارجُها أفردَها المصنِّفُ بالذِّكر، وإنَّما أخَّر الكلامَ عليهما ـ وإن كانا متقدِّمَين على غيرهما ممَّا سبَق في الكتاب العزيز ـ لِمَا ذُكر من زيادة الأحكام فيهما على غيرهما.

وبدأ الناظمُ بالكلام في الإدغام لأنَّ التبويبَ له، وثنَّى بالإظهار لأنَّه مقابِلٌ للإدغام، فهو من باب الطِّباق البديعيِّ، وثلَّث بالقلب لأنَّه يُشبِه أحدَ نوعَي الإدغام وهو الإدغامُ في المتقاربَين، وربَّع بالإخفاء لأنَّه بين الإدغام والإظهار كما تقدَّم تحقيقُه[(١)]، فقال:

٢٨٦ ـ وَكُلُّهُمُ التَّنْوِينَ وَالنُّونَ أَدْغَمُوا بِلَا غُنَّةٍ فِي اللَّامِ وَالرَّا لِيَجْمُلَا

أخبَر عن كلِّ القرَّاء أنَّهم أدغَموا التنوينَ والنونَ في اللام والراءِ بلا غُنَّة نحو: ﴿خَبِيرٌ * لَّقَدْ سَمِعَ﴾[(٢)] ﴿مِن رَّبِّهِمْ﴾[(٣)] ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[(٤)].

= على الكافية ١/ ٤٥ ـ ٤٨.

(١) انظر شرح البيت ١٢٢ من باب الإدغام الكبير، ص ٤٣٢.

(٢) آل عمران ١٨٠، ١٨١.

(٣) البقرة ٥ وغيرها.

(٤) البقرة ٢.

والوجهُ في إدغامهما فيهما تقاربُ المخارج، واتحادُها عند بعضهم كما ستعرفه، وهي من طرف اللسان، ويزيدُ إدغامَهما في الراء قوّةً أنَّهما إذا أُدغِما فيها نُقلا إلىٰ لفظِها، وهي أقوىٰ منهما.

والوجهُ في إدغامهما فيهما بلا غنَّة أنَّ وجود الغنَّة يؤدِّي إلىٰ مشقَّةٍ وكُلفة وذلك أنَّهما إذا أُدغِما في اللام والراء أُبدِلا لاماً وراءً ضرورةً، واللامُ والراء ليس فيهما غنَّةٌ ولا شبيهٌ بما فيه غنَّة، وإلىٰ ذلك أشار الناظمُ بقوله: (لِيَجْمُلَا) أي ليحصُلَ لهما جمالٌ لفظيٌّ بعدم الغنَّة.

والغُنَّة: عبارةٌ عن صوت يخرجُ من الخياشيم يَصحَبُ النونَ الساكنةَ والتنوينَ والميمَ الساكنة إن لم يكن بعدها حرفُ إظهار كما سيأتي، ومخرجُها الخَيشوم، ولا عمَلَ لِلِّسان فيها.

واعلم أنَّ هذا البيتَ قد تضمَّن حكمَين:

أحدهما: إدغامُ التنوين والنونِ في اللام والراءِ لكلِّ القرَّاء، ولم يذكُر فيه خلافاً.

والثاني: إذهابُ الغنَّة حالةَ الإدغام بالاتِّفاق أيضاً، وهو كما ذكَرنا بالنسبة إلىٰ قول الجمهور، وإلَّا ففي الحكمَين خلافٌ شاذّ:

أمَّا الثاني فلِأنَّ بعضَ النحويِّين جوَّز إدغامَهما في اللام بغنَّة دونَ الراء،

قال : لزيادة رخاوةِ اللام على رخاوة الراء .[(١)]

وأمَّا الأوَّلُ فقد روى بعضُهم إظهارَهما عندهما ، وهي روايةٌ شاذَّة غيرُ

(١) أقول : هنا ملاحَظتان :

الأولى : ليس النحويُّون فقط هم الذين جَوَّزوا إدغامَ النون الساكنة والتنوين في اللام والراء مع إبقاء الغنَّة ، بل ذهب إلى ذلك عددٌ كبيرٌ من القرَّاء أيضاً ، قال أبو جعفر ابنُ الباذِش : « والآخذون بالغنَّة في الراء واللامِ كثيرٌ جدّاً عن جميع القرَّاء . . وهو مذهبٌ مشهور ، لا ينبغي أن نَستوحِش منه ؛ لِتَظاهُرِ الرواياتِ به ، وصِحَّتِه في العربيَّة ، وبعضُهم يُرجِّحُه على إذهابِها ، كما كان ذلك في حروف الإطباق وكذلك أيضاً عند الواو والياء » اهـ . الإقناع ١/ ٢٥١ .

وقال المحقِّقُ ابنُ الجزريِّ : « وأمَّا الحكم الثاني ـ وهو الإدغام ـ فإنَّه يأتي عند ستَّة أحرف أيضاً ، وهي حروفُ (يَرْمُلُونَ) منها حرفان بلا غنَّة وهُما اللامُ والراء . . هذا هو مذهبُ الجمهور من أهل الأداء . . وذهب كثيرٌ من أهل الأداء إلَى الإدغام مع إبقاء الغنَّة ، ورَوَوْا ذلك عن أكثر أئمَّة القراءة ، كنافع وابنِ كثير وأبي عمرو وابنِ عامر وعاصمٍ وأبي جعفر ويعقوبَ وغيرِهم . . . » اهـ . النشر ٢/ ٢٣ ـ ٢٤ .

الملاحَظة الثانية : قولُ السمين : « فلِأنَّ بعضَ النحويِّين جوَّز إدغامَهما في اللام بغنَّة دونَ الراء ، قال : لزيادة رخاوةِ اللام على رخاوة الراء » اهـ . أقول : بل الذي نَصَّ عليه سيبويهِ هو جوازُ إدغام النون في الراء واللام بغنَّةٍ وبغير غنَّة ، قال رحمه الله : « النونُ تُدغَم مع الراء لِقُربِ المخرجَين على طَرَف اللسان ، وهي مِثلُها في الشِّدَّة . . وتُدغَمُ بغنَّةٍ وبلا غنَّة . وتُدغَمُ [النونُ] في اللام لأنَّها قريبةٌ منها على طَرَف اللسان . . فإن شئتَ كان إدغاماً بلا غنَّة ، فتكون بمنزلة حروف اللسان ، وإن شئتَ أَدغمتَ بغنَّة ؛ لأنَّ لها صوتاً من الخياشيم فتُرِكَ على حاله ؛ لأنَّ الصوتَ الذي بَعْدَه ليس له في الخياشيم نَصيب » اهـ . الكتاب ٤/ ٤٥٢ .

معوَّل عليها ولا معمولٌ بها .[1]

قوله : (وَكُلُّهُمُ) مبتدأٌ ، و(التَّنْوِينَ) مفعولٌ مقدَّم ، و(النُّونَ) عطفٌ علىٰ (التَّنْوِينَ) ، و(أَدْغَمُوا) جملةٌ خبرٌ عن المبتدأ ، والضميرُ يعود علىٰ القرَّاء للدلالة عليهم .

قوله : (بِلَا غُنَّةٍ) يجوز أن يكون حالاً من فاعل (أَدْغَمُوا) ، أي أدغَموهما غيرَ ملتبِسَين بغنَّة[2] ، وأن يكون حالاً من ضمير المصدر المقدَّرِ ، أو صفةً له ، أي : أدغَموا [٢٠٠/ أ] الإدغامَ منتفِياً عنه الغنَّةُ ، وإدغاماً غيرَ ملتبِسَين بغنَّة .

قوله : (فِي اللَّامِ) متعلِّقٌ بـ(أَدْغَمُوا) ، و(الرَّا) عطفٌ علَى (اللَّامِ) ، وقصَرها علىٰ أحد لغتَيها .

قوله : (لِيَجْمُلَا) منصوبٌ بإضمار «أَنْ» بعد لام «كَيْ» ، وهي متعلِّقةٌ بالفعل المتقدِّم ، أي أدغَموهما فيهما بلا غنَّة ليحصُلَ لهما جمالٌ في اللفظ لِما

---

(١) تحرَّفتْ «بها» في (ص) إلىٰ : عليها . قال أبو عبدالله الفاسيُّ : «وإظهارُ التنوين والنون عندهما لحنٌ . وقد جاءت به رواياتٌ شاذَّة غيرُ معمولٍ بها ، ولا يُعَوَّلُ عليها» اهـ. اللآلئ الفريدة لوحة ١٣٢/ أ.

أقول : من ذلك ما رواه أبو العلاء الهمذانيُّ بقوله : «فأمَّا قوله : ﴿مَنْ رَاقٍ﴾ فأظهَر النونَ : حفصٌ والمسيَّبيُّ ، وزيدٌ عن إسماعيلَ ، والصُّوريُّ والسُّوسيُّ . زاد حفصٌ وُقَيفةً عليها» اهـ. غاية الاختصار ١/ ١٧٦ .

(٢) في النسختَين : «بالإدغام» وهو سهو .

يحصُل بذلك من الخِفَّة.

٢٨٧ ـ وكُلٌّ بِيَنْمُو أَدْغَمُوا مَعَ غُنَّةٍ وَفِي الْوَاوِ وَالْيَا دُونَهَا خَلَفٌ تَلَا

أخبَر عن كلِّ القرَّاء أنَّهم أدغَموا في حروف «يَنْمُو» ـ وهي الياءُ والنون والميم والواو ـ بغنَّة، ثمَّ أخبَر عن خلَفٍ أنَّه أدغَمهما في الواو والياءِ بغير غنَّة كما في اللام والراء، وبهذا البيتِ كمُلَ أنَّ التنوينَ والنونَ يدغَمان في ستَّة أحرف اشتُهر بين القرَّاءِ والنُّحاة جمعُها في كلمة «يَرْمُلُونَ»، وتحصَّل أيضاً أنَّ إدغامَهما في هذه الأحرفِ ينقسمُ إلى ثلاثة أقسام:

القِسمُ الأوَّل: إدغامُهما بلا غنَّة بلا خلاف بين القرَّاء وجمهورِ النُّحاة في الراء واللام، وقد تقدَّم خلافُ بعضهم في اللام خاصَّةً، وخلافُ آخَرين عند إظهارهما عندهما.

القِسم الثاني: إدغامُهما بغنَّة بلا خلاف أيضاً بينهم في النون والميم.

القِسم الثالث: إدغامُهما بغنَّة عند الجمهور، وبغير غنَّة عند خلَفٍ في الياء والواو.

وقد تقدَّمتْ حُجَّةُ إدغامهما في اللام والراء بغير غنَّة، فلنذكُر حُجَّةَ القِسمين الأخيرَين:[1]

أمَّا حُجَّةُ القِسم الثاني:

---

(١) في (ت): الآخرين.

فإدغامُهما في النون واضح؛ لأنَّهما مِثلان والأوَّلُ منهما ساكن، وقد تقدَّم ذلك في قوله: [(١)]

وَمَا أَوَّلُ الْمِثْلَيْنِ فِيهِ مُسَكَّنٌ فَلَا بُدَّ مِنْ إِدْغَامِهِ مُتَمَثِّلَا

وإدغامُهما في الميم للاشتراك في الجهر والغنَّة، وكونِها بين الشديدة والرخوة فمن ثَمَّ حسُن الإدغامُ وقوي.

ووجهُ بقاء الغنَّة فيهما أنَّهما لَمَّا أُدغِما قُلبا مع الميم ميماً، وبَقِيا على لفظهما مع النون، والنونُ والميم حرفا غنَّة فلم يَنقلبا إلى حرفٍ ليس فيه غنَّة.

قال مكيٌّ: «ولا يُمكِنُ في إدغام التنوين والنونِ في النون والميمِ إدغامُ الغنَّة إلّا بذهاب لفظَيِ الحرفَين جميعاً إلى غيرهما من الحروف التي لا غُنَّةَ فيها إذا سكنتْ»[(٢)] وعلَّل ذلك أيضاً بما يؤدِّي إليه ذَهابُ الغنَّة من ذَهاب الحرف بكُلِّيَّتِه. [(٣)]

قال أبوعبدالله: «وهذا القولُ يشير إلى إمكان إدغام غنَّتيهما، وهو منافٍ للقول الأوَّل، ومَحْمَلُه على إدغام معظم الغنَّة، وإدغامُ معظمِها كإدغام جميعها. وقد اختلَف الناسُ في الغنَّة الباقية في الميم، فقيل: هي غنَّة النونِ والتنوينِ؛ لأنَّه

---

(١) البيت ٢٧٦ من: باب اتِّفاقهم في إدغام ﴿إِذْ﴾ و﴿قَدْ﴾ وتاء التأنيث و﴿هَلْ﴾ و﴿بَلْ﴾.

(٢) الكشف ١/ ١٦٣ بتصرُّف.

(٣) الكشف ١/ ١٦٣.

إذا جاز إدغامُهما في الميم لأَجْل الغنَّة لم يَجُزْ أن يَذهبَ ما أَوجبَ الإدغامَ. وقيل: هي غنَّةُ الميم؛ لأنَّ النونَ قد انقلبتْ [٢٠٠/ب] إلىٰ لفظ الميم، فهي غنَّة الميم لا غنَّتُها». (١)

وأمَّا حُجَّةُ إدغامهما في الواو والياء: مشابَهتُهما لهما في اللِّين الذي فيهما لأنَّه شبيهٌ بالغنَّة حيث يتَّسعُ هواءُ الفمِ بهما. وقيل: إنَّ الواوَ لَمَّا كانت من مخرج الميم أُدغِما فيها كما أُدغِما في الميم، ثمَّ أُدغِما في الياء لشَبَهِها بما أَشبَه الميمَ وهو الواو.

وأمَّا حُجَّةُ الجمهور في بقاء الغنَّة عند إدغامهما في الواو والياء: فما في إبقاء الغنَّة من الدلالة علَى الحرف المدغَم، ويقوِّي ذلك إجماعُهم علىٰ إبقاء صوت الإطباق مع الطاء إذا أُدغمتْ في التاء كـ: ﴿بَسَطتَ﴾(٢) و﴿أَحَطتُ﴾(٣)، فبقاءُ الإطباق مع إدغام الطاء شبيهٌ بإبقاء الغنَّة عند إدغام النون.

وأمَّا حُجَّةُ خلَفٍ في إذهاب الغنَّة أنَّ حقيقةَ الإدغام أن ينقلبَ الحرفُ الأوَّلُ من جنس الثاني فيكمُل التشديدُ ولا يبقىٰ للحرف الأوَّلِ ولا لصفاته أَثَر.

واعلم أنَّ حقيقةَ ما بَقِيَتْ معه الغنَّةُ إخفاءٌ، ويسمُّونه بالإدغام مجازاً؛ لأنَّ ظهورَ الغنَّة يَمنعُ تمحُّضَ الإدغام، إلّا أنَّه لا بُدَّ من تشديدٍ يسير، وهو قولُ

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ١٣٢/ب، ١٣٣/أ.

(٢) المائدة ٢٨.

(٣) النمل ٢٢.

الأكابر، قالوا: الإخفاءُ ما بَقيتْ معه الغنَّة، قاله أبو عبد الله[١]، وسبَقه إليه السخاويُّ وزاد عليه فقال: «واعلم أنَّ حقيقةَ ذلك في الياء والواو إخفاءٌ لا إدغام، وإنَّما يقولون له (إدغام) مجازاً، وهو في الحقيقة إخفاءٌ علىٰ مذهب مَن يُبقي الغنَّةَ؛ لأنَّ ظهورَ الغنَّة يَمنعُ تمحُّضَ الإدغام، إلّا أنَّه لا بُدَّ من تشديد يسير فيهما، وهو قولُ الأكابر، قالوا: الإخفاءُ ما بَقِيَتْ معه الغنَّة.

وأمَّا عند النون والميمِ فهو إدغامٌ محض؛ لأنَّ في كلٍّ واحد من المدغَم والمدغَمِ فيه غنَّة، فإذا ذهبتْ إحداهما بالإدغام بَقِيَتِ الأُخرىٰ» انتهىٰ.[٢]

قوله: «فإذا ذهبتْ إحداهما بالإدغام بَقِيَتِ الأُخرىٰ» ليس فيه بيانُ أنَّ الغنَّةَ الباقيةَ هل هي غنَّةُ الحرف المدغَم أو المدغَم فيه، وقد تقدَّم فيه خلافٌ مشهور، فعلىٰ تقدير أن تكون الغنَّةُ للحرف المدغَم فيجبُ علىٰ قوله أن يكون إخفاءً لا إدغاماً، والفرضُ أنَّه عنده إدغامٌ محض، اللهمَّ إلّا أن يقول: أنا لا أرىٰ الغنَّةَ الباقية للحرف المدغَم بل للمدغَم فيه، فحينئذٍ يَسلمُ من هذا الإشكال.

وهنا سؤالٌ حسن أُورد قديماً ولم أَرَ من أجاب عنه، وقد سهَّل اللهُ تعالىٰ بجوابه، وهو أنَّهم قالوا: في ﴿بَسَطتَ﴾[٣] و﴿أَحَطتُ﴾[٤] إدغامٌ صحيح، مع

---

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ١٣٣/أ.

(٢) نقَل أبو شامةَ كلامَ السخاويِّ في إبراز المعاني ٢/ ٧١.

(٣) المائدة ٢٨.

(٤) النمل ٢٢.

الاتِّفاق علىٰ بقاء الإطباق، فهلّا جُعل الإطباقُ مانعاً من الإدغام وكان ذلك إخفاءً، كما مَنعَتِ الغنَّةُ من الإدغام وكان إخفاءً؟

والجواب: أنَّ الغنَّةَ لها مخرجٌ مستقلٌّ فأَشبهَتْ بذلك الحرفَ المستقلَّ بخلاف صفة الإطباق، فلذلك اعتبرنا الغنَّةَ مانعةً من الإدغام بخلاف الإطباق.

قوله: [٢٠١/أ] (وَكُلٌّ) مبتدأ، وسوَّغ الابتداءَ به عمومُه، وهو مضافٌ لضميرِ القرَّاء، والتنوينُ فيه عِوَضٌ عن المضاف إليه، و(أَدْغَمُوا) خبرُه، والباءُ في (بِيَنْمُو) بمعنىٰ «في» وهي متعلِّقةٌ بـ(أَدْغَمُوا) أي أدغَموا النونَ والتنوينَ في أحرف «يَنْمُو».

قوله: (مَعَ غُنَّةٍ) نعتٌ لمصدر محذوف، أي إدغاماً كائناً مع غنَّة.

قوله: (وَفِي الْوَاوِ) متعلِّقٌ بمحذوف، أي وأدغَم خلَفٌ في الواو والياء دون غنَّة، فـ(دُونَهَا) ظرفٌ لذلك الفعل المقدَّر، و(خَلَفٌ) مرفوعٌ به، و(تَلَا) ـ علىٰ هذا ـ مستأنَفٌ أو حالٌ بإضمار «قَدْ».

وأعرَب أبوعبد الله (خَلَفٌ) مبتدأً و(تَلَا) خبرَه، وعلَّق به قولَه: (فِي الْوَاوِ)، وجعَل (دُونَهَا) نعتاً لمصدر (تَلَا)، أي تلاوةً دون غنَّة[1]، وهذا فاسد لِما تقدَّم من أنَّ تقديمَ المعمول يؤْذِنُ بتقديم العامل، وهذا العاملُ لا يتقدَّم.

٢٨٨ ـ وَعِنْدَهُمَا لِلْكُلِّ أَظْهِرْ بِكِلْمَةٍ مَخَافَةَ إِشْبَاهِ الْمُضَاعَفِ أَثْقَلَا

---

(١) قال أبوعبدالله: «و(خَلَفٌ تَلَا) مبتدأٌ وخبرُه، و(فِي الْوَاوِ) متعلِّقٌ بـ(تَلَا)، و(دُونَهَا) نعتٌ لمصدر محذوف، أي تلاوةً دونها» اهـ. اللآلئ الفريدة لوحة ١٣٣/أ.

أمَر لجميع القرَّاء بإظهار النون عند الواو والياءِ إذا كانا في كلمة واحدة نحو : ﴿قِنْوَانٌ﴾(١) و﴿صِنْوَانٌ﴾(٢) و﴿الدُّنْيَا﴾(٣) و﴿بُنْيَـٰنَهُ﴾(٤)، ولا حظَّ للتنوين في هذا الاستثناء المعنويِّ لأنَّ التنوينَ لا يكون إلّا بعد آخرِ(٥) حروف الكلمة، فكيف يتَّفقُ أن يكون مع الواو والياء في كلمة واحدة ؟ ثمَّ علَّل منعَ ذلك بمخافة اشتباه الكلمة المدغَمة بالمضعَّفة، ألا ترىٰ أنَّكَ لو أدغمتَ: صِنْوَاناً، وقِنْوَاناً، و﴿الدُّنْيَا﴾، و﴿بُنْيَـٰنَهُ﴾ للفظتَ بواوَين [ويائَين](٦) مشدَّدتَين، فيُتوهَّمُ أنَّ الكلمةَ مركَّبةٌ من واو أو ياءٍ مضعَّفة، وهذا كما استثنَى السُّوسيُّ إبدالَ همزة ﴿وَرِءْيًا﴾(٧) لئلّا يَشتبهَ بالرِّيِّ الذي هو الامتلاء.

فإن قلتَ: لِمَ اقتصَر المصنِّفُ بهذا الاحتراز علَى الواو والياءِ دون الراء واللام والنون والميمِ والحكمُ فيها كذلك ؟ ألَا ترىٰ أنَّه إذا اجتمعتِ النونُ مع الراء أو اللام في كلمة واحدة امتنَع الإدغامُ مخافةَ الإلباس بالمضعَّف، نحو ما

---

(١) الأنعام ٩٩.

(٢) الرعد ٤.

(٣) البقرة ٨٥ وغيرها.

(٤) التوبة ١٠٩.

(٥) سقط من (ص): آخر.

(٦) تكملة لازمة.

(٧) مريم ٧٤.

إذا بَنَيْتَ من لفظ [عَلِمَ] [١] : «فَنْعَل»[٢] قلتَ : «عَنْلَم» من غير إدغام ؛ لأنَّك لو أدغمتَ لقُلتَ : عَلَّم ، فيُتوهَّمُ أنَّك بَنَيْتَ من «عَلِم» بالتخفيف «عَلَّم» بالتشديد فتلتبسُ المعاني بالتباس الألفاظ . وكذلك[٣] لو بَنَيْتَ من «شَرَحَ» : «فَنْعَل» لقلتَ : «شَنْرَح» بالإظهار ؛ لأنَّك لو أدغمتَ لقلتَ : «شَرَّحَ» بالتضعيف ، فيُتوهَّمُ ما تُوهِّم في «عَلَّم» .

أوَلَا [٤] تَرىٰ ـ أيضاً ـ أنَّكَ إذا قلتَ : شَاةٌ زَنْمَاء ، وغَنْمٌ من دُودان[٥] ، لم تدغِم ؛ لأنَّك لو أدغمتَ لتُوهِّمَ أنَّهما مركَّبان من زاي وميم مشدَّدة ، ومن غين وميم مشدَّدة ، فيؤدِّي إلىٰ اختلاط أبنية الكَلِم ، فإن لم يُلبِس لم يضرَّ المجيءُ ، [فنحو : «انْمَحَىٰ»][٦] و«هَنْمَرِش» يجوز إدغامُهما ؛ لأنَّ «افَّعَل» بتشديد الفاء و«فَعَّلاً» بتشديد العين ليسا من أبنية كلامهم ، فمن ثَمَّ جاز الإدغام ؟ [٢٠١ / ب] فالجواب : أنَّ الناظمَ إنَّما لم يذكُر ذلك في الراء واللام والنون والميم لأنَّه

(١) تكملة لازمة ، وهي كذلك في الكشف ١/ ١٦٢ .

(٢) تحرَّفتْ في (ص) إلىٰ : فنْعَلم .

(٣) في النسختَين : «ولذلك» والوجه ما أثبتُّ .

(٤) في النسختَين : «وألا» والوجه ما أثبتُّ ؛ إذ من المعلوم أنَّ همزة الاستفهام لها الصدارة .

(٥) انظر : الكتاب ٤/ ٤٥٥ . ودُودان : قبيلة من بني أسد . معجم البلدان ٢/ ٤٨٠ ، اللسان ٣/ ١٦٧ (دود) .

(٦) تكملة يقتضيها السياق ، انظر : الكتاب ٤/ ٤٥٥ ، وشرح الهداية ١/ ٩٢ ، والمساعد علىٰ تسهيل الفوائد ٤/ ٢٧٥ .

لم يَرِدْ في الكتاب العزيز حتَّىٰ يحترزَ منه، بخلافهما مع الواو والياء، فإنَّها وردتْ في القرآن الكريم فلذلك احترَزَ منها، وهو حسن.

قوله: (وَعِنْدَهُمَا) متعلِّقٌ بـ(أَظْهِرْ)، والضميرُ يعود علَىٰ الواو والياء؛ لتقدُّمهما في قوله: (وَفِي الْوَاوِ وَالْيَا)، و(لِلْكُلِّ) متعلِّقٌ أيضاً بـ(أَظْهِرْ).

قوله: (بِكِلْمَةٍ) متعلِّقٌ بـ(أَظْهِرْ)، أي أَظهِر ما ذكرتُ لكَ في كلمة واحدة فالباءُ ظرفيَّة، قال أبو عبد الله: «حالٌ من ضمير (عِنْدَهُمَا)» انتهىٰ.[1]

قلتُ: ضميرُ (عِنْدَهُمَا) هو «هُمَا»، وهو ضميرُ الواو والياء، وفي ذلك تخصيصُ الحال بالواو والياء، وليس الحالُ مختصّاً بهما بل النون أيضاً بتلك الكلمة التي فيها الواو والياء، فكما أنَّه يصدُقُ أنَّ الواوَ والياءَ بكلمة كذلك النونُ المصاحِبة لهما بكلمة أيضاً.

قوله: (مَخَافَةَ) مفعولٌ له ناصبُه (أَظْهِرْ).

قوله: (إِشْبَاهِ) مصدرُ أَشْبَه ـ كإكْرَام من: أَكْرَم ـ وهو مصدرٌ مضاف للمفعول؛ لأنَّ (الْمُضَاعَفِ) مفعولٌ به في المعنىٰ، والتقدير: مخافةَ أن يَشتبهَ هذا اللفظُ الذي ذكَرناه ـ وهو ﴿صِنْوَانٌ﴾ و﴿قِنْوَانٌ﴾ و(بُنْيَان) ـ باللفظ المضاعَف.

قوله: (أَثْقَلَا) حالٌ من فاعل المصدر المضاف المفعولِ، أي: حالَ كونِ ذلك اللفظِ المشبِهِ للمضاعَفِ ثقيلاً ـ أي مدغَماً ـ لأنَّ الثِّقَلَ الذي هو التثقيل

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ١٣٣/ ب.

ملازِمٌ للإدغام، وليس المرادُ به المقابِلَ للخِفَّة؛ لأنَّه إنَّما قصَد بالإدغام الخِفَّةَ، وقد مَرَّ له نظيرٌ أيضاً، وجعَله أبوعبد الله حالاً من المفعول بالمصدر المذكور فقال: «و(أَثْقَلَ) حالٌ من (الْمُضَاعَفِ)، أي مخافةَ أن يَشتَبِهَ المضاعَفُ في حال كونِه ثقيلاً»[1] والأوَّلُ أظهرُ معنىً، ولم يذكُر أبوشامة سواه.[2]

قوله: (بِكِلْمَةٍ) اللامُ ساكنةٌ ليستقيمَ الوزن، ولكَ في الكاف الفتحُ علَى الأصل، والكسرُ إمَّا علَى النَّقْل وإمَّا علَى الإتباع ثمَّ التسكين، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك، والله أعلم.[3]

ولَمَّا انقضى الكلامُ على الحكم الأوَّل بأقسامه أخَذ في الحكم الثاني فقال:

٢٨٩ ـ وَعِنْدَ حُرُوفِ الْحَلْقِ لِلْكُلِّ أُظْهِرَا   أَلَا هَاجَ حُكْمٌ عَمَّ خَالِيهِ غُفَّلَا

أخبَر أنَّ النونَ الساكنةَ والتنوينَ أُظهِرا لجميع القرَّاء إذا وقَعا قبل حروف الحلق، ثمَّ بيَّن حروفَ الحلق بقوله: (أَلَا هَاجَ حُكْمٌ عَمَّ خَالِيهِ غُفَّلَا) فضمَّنها أوائلَ الكَلِم الستِّ، وهي: الهمزةُ والهاء، والحاءُ والعين المهمَلتان، والخاءُ والغين المعجَمتان.

وحروفُ الحلق سبعةٌ، سابعُها الألف، إلّا أنَّه لا يُتَصَوَّرُ ورودُها هنا؛ إذ لا تقعُ إلّا بعد متحرِّك، والفرضُ أنَّ النونَ والتنوينَ هنا ساكنان، [٢٠٢/أ]

---

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ١٣٣/ب.

(٢) إبراز المعاني ٢/ ٧٢.

(٣) انظر شرح البيت ١١٧، ص ٤١٦.

ولأنَّه لا يُتَصَوَّرُ وقوعُها أوَّلاً .

وترتيبُ حروف الحلق : الهمزةُ ثمَّ الهاء ثمَّ العين ثمَّ الحاء ـ المهمَلتان ـ ثمَّ الغين ثمَّ الخاء ، وستعرفُ هذا من مخارج الحروف .

والمصنِّفُ هنا قدَّم الحاءَ علَى العينِ والخاءَ علَى الغين علىٰ حسب ما تأتَّىٰ له ، وقال أبوعبدالله : « ورتَّب حروفَ الحلق علىٰ حسب مخارجِها : من الأقصىٰ والأوسطِ والأدنىٰ » انتهىٰ .[1] وظاهرُ هذه العبارة أنَّه أتىٰ بالأحرف المذكورة علىٰ ترتيب مخارجِها ، وليس كذلك ، بل مرادُ أبي عبد الله أنَّ الأحرفَ الستَّةَ لها ثلاثُ مخارج ، كلُّ اثنين منها من مكان : فالهمزةُ والهاءُ من أقصَى الحلق ، والحاءُ والعين من وسطه ، والخاءُ والغين من أدناه ، فهذه الثلاثةُ الأماكن[2] مرتَّبةٌ ترتيباً صحيحاً ، وإنَّما وقعتِ المخالَفةُ بين الحرفَين في مكانَين ، فقدَّم أحدَهما علَى الآخَر مع كونهما من وسط الحلق أو من أدناه ، فتنبَّهْ لهذا فإنَّه حسن .

وسواءٌ كان ذلك في كلمة أو كلمتَين ، لكن لا يُتَصَوَّرُ اجتماعُهما مع التنوين في كلمة واحدة ؛ لأنَّ التنوينَ لا يكون إلّا آخرَ كلمة .

مثالُهما قبل الهمزة من كلمتَين قوله تعالىٰ : ﴿ كُلٌّ ءَامَنَ ﴾[3] ﴿ مَنْ أَسْلَمَ ﴾ .[4]

---

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ١٣٣/ ب .

(٢) في النسختَين : « الثلاثةُ أماكن » والوجه ما أثبتُّ .

(٣) البقرة ٢٨٥ .

(٤) البقرة ١١٢ وغيرها .

مثالُ النون قبل الهمزة من كلمة: ﴿ وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ ﴾[١]، ولا ثاني له في القرآن العظيم.

مثالُهما قبل الهاء من كلمتَين قوله تعالىٰ: ﴿ جُرُفٍ هَارٍ ﴾[٢] ﴿ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ ﴾.[٣]

مثال النون قبل الهاء من كلمة قوله تعالىٰ: ﴿ مِنْهَا ﴾.[٤]

مثالهما قبل الحاء من كلمتَين قوله تعالىٰ: ﴿ نَارٌ حَامِيَةٌ ﴾[٥]، ﴿ مَنْ حَادَّ اللهَ ﴾.[٦]

مثال النون قبل الحاء من كلمة قوله تعالىٰ: ﴿ وَانْحَرْ ﴾.[٧]

مثالهما قبل العين من كلمتَين قوله تعالىٰ: ﴿ حَقِيقٌ عَلَىٰ ﴾[٨]، ﴿ مَنْ

---

(١) الأنعام ٢٦.

(٢) التوبة ١٠٩.

(٣) الحشر ٩.

(٤) البقرة ٢٥ وغيرها.

(٥) القارعة ١١.

(٦) المجادلة ٢٢.

(٧) الكوثر ٢.

(٨) الأعراف ١٠٥.

عَمِلَ﴾ .[١]

مثال النون قبل العين من كلمة قوله تعالىٰ : ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ .[٢]

مثالهما قبل الخاء من كلمتَين قوله تعالىٰ : ﴿يَوْمَئِذٍ خَـٰشِعَةٌ﴾[٣] ، ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ .[٤]

مثال النون قبل الخاء من كلمة قوله تعالىٰ : ﴿وَالْمُنْخَنِقَةُ﴾ .[٥]

مثالهما قبل الغين من كلمتَين قوله تعالىٰ : ﴿مِن مَّاءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ﴾[٦] ، ﴿مِنْ غِلٍّ﴾ .[٧]

مثال النون قبل الغين من كلمة قوله تعالىٰ : ﴿فَسَيُنْغِضُونَ إِلَيْكَ رءُوسَهُمْ﴾ .[٨]

والوجهُ في وجوب إظهارهما عند الأحرف المذكورة بُعدُ مخارجِها منهما

---

(١) الأنعام ٥٤ وغيرها .

(٢) الفاتحة ٧ .

(٣) الغاشية ٢ .

(٤) هود ٦٦ .

(٥) المائدة ٣ .

(٦) محمد ١٥ .

(٧) الأعراف ٤٣ ، الحِجْر ٤٧ .

(٨) الإسراء ٥١ .

ولَمَّا بَعُدَتْ مخارجُها منهما تعيَّن الإظهارُ؛ إذ لا سبيلَ إلىٰ الإدغام للتباعد المذكور.

والإدغامُ شَرْطُه المماثَلةُ أو المقارَبة، ولا سبيلَ إلىٰ الإخفاء لأنَّ النونَ والتنوينَ لَمَّا كانا سهلَين لا يُحتاجُ في إخراجهما إلىٰ كُلفة، وحروفُ الحلق أشدُّ الحروف كُلفةً وعلاجاً في الإخراج، حصَل بينهما وبينها تبايُنٌ فلم يحسنِ الإخفاءُ أيضاً لأنَّه قريبٌ من الإدغام كما تقدَّم، وتعيَّن الإظهارُ الذي هو الأصل.

وماذكَره الناظمُ من وجوب الإظهار هو المعروف المشهورُ لغةً وتلاوةً، وإدغامُهما فيها لحنٌ فاحش، وكذلك إخفاؤُهما عندها، وقد شذَّ بعضُ العرب فأخفاهما [٢٠٢/ ب] عند الخاء والغين لقربهما من حروف الفم؛ فإنَّهما أخرَجُ حروفِ الحلق كما تقدَّم. (١)

قوله: (وَعِنْدَ حُرُوفِ) متعلِّقٌ بـ(أُظْهِرَا) وكذلك (لِلْكُلِّ)، أي لكلِّ القرَّاء والألفُ في (أُظْهِرَا) للنون الساكنة والتنوين.

---

(١) قال سيبويه: «وتكون [النونُ] مع الهمزة والهاءِ، والعينِ والحاء، والغينِ والخاء بَيِّنةً موضعُها من الفم. وبعضُ العرب يُجري الغينَ والخاءَ مُجرَى القاف» اهـ. الكتاب ٤/ ٤٥٤.
وقال ابنُ الجزريِّ: «ووجهُ الإخفاء عند الغين والخاء قُربُهما من حرفَيْ أقصَى اللسان: القاف والكاف. ووجهُ الإظهار بُعدُ مخرج حروف الحلق عن مخرج النون والتنوينِ وإجراءُ الحروف الحلقيَّةِ مُجرىً واحداً» اهـ. النشر ٢/ ٢٣.

قوله : (حُرُوفِ) واقعٌ موقعَ «أحرف» ؛ لأنَّه جمعُ قِلَّة ، لأنَّها ستَّةُ أحرف ونُسِبَتْ للحلق لأنَّها منه .

قوله : (أَلَا) حرفُ استفتاحٍ وتنبيه ، وهي وما بعدها في موضع رفعٍ خبراً لمبتدأ محذوف ، على حذف مضافَين ، تقديره : وتلك الحروفُ أوائلُ كلمات : أَلَا هَاجَ ، إلى آخره .

و(هَاجَ) بمعنى : حَرَّكَ وبعَث ، يقال : هاجَهُ حُبُّ فلانةٍ ، يَهِيجُه هَيَجاناً ، ويكون قاصراً ، يقال : هاجَتِ الريحُ تَهِيج ، أي تحرَّكتْ ، قال الشاعر :[1]

أَلَا يَا صَبَا نَجْدٍ مَتَى هِجْتَ مِنْ نَجْدِ فَقَدْ زَادَنِي مَسْرَاكِ وَجْداً عَلَى وَجْدِي

ويجوزُ أن يكون المفعولُ في هذا البيت مقدَّراً ، أي متى هيَّجتِ المحبِّين ، وفيه بعد .

و«الْحُكْمُ» : الإلزامُ والمنع ؛ لأنَّ فيه منعَ الظالم عن مظلومه .

قوله : (عَمَّ) فعلٌ ماضٍ ، ضدُّ خَصَّ .

قوله : (خَالِيهِ) فاعل ، والخالي : الماضي ، من قوله : ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ﴾[2] ، والهاءُ لـ«الحكم» .

---

(١) البيت من الطويل ، وهو لعبدالله بن عُبيدالله الخثعميّ المعروف بابن الدُّمَينة في ديوانه ص٨٥ ، وبلا نسبة في المنصف ٣/ ١١٧ ، وابن يعيش ٨/ ١١٩ ، وبغية الوعاة ١/ ٢٥٥ .

(٢) البقرة ١٣٤ ، ١٤١ .

قوله : (غُفَّلَا) جمعُ غافل، كـ: ضُرَّب في ضارِب، وخُشَّع في خاشع.

والجملةُ من (عَمَّ خَالِيهِ غُفَّلَا) في موضعِ رفعِ صفةً لـ(حُكْمٌ)، والمعنى أنَّ ما سبَق ذِكْرُه في هذا الباب من حكم النون الساكنة والتنوين ـ الذي عمَّهما ولم يَترك منهما شيئاً ـ حرَّك غُفَّلاً وبعَثهم على النظر في ذلك والبحثِ فيه، و(غُفَّلَا) على هذا مفعولٌ بـ(هَاجَ)، ومفعولُ (عَمَّ) مقدَّرٌ كما عرَفتَه. وقيل: (غُفَّلَا) مفعولٌ بـ(عَمَّ).

والمعنى: أنَّه أشار بهذا الكلام إلى البعث أو الموت، وإلى مجازاة كلِّ أحدٍ بما عمِلَ، وأنَّه حكمٌ عظيم قد عَمَّ الغافلين عنه، كقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ نَبَؤٌا۟ عَظِيمٌ ۞ أَنتُمْ عَنْهُ مُعْرِضُونَ﴾[1]، وقد أحسَن بعضُهم في ذلك حيث يقول:[2]

يَا غَفْلَةً شَامِلَةً لِلْقَوْمِ

كَأَنَّمَا يَرَوْنَهَا فِي النَّوْمِ

مَيْتُ غَدٍ يَحْمِلُ مَيْتَ الْيَوْمِ

وعلى هذا يكون مفعولُ (هَاجَ)[3] مقدَّراً، أي هاج هذا الحكمُ العاقلَ اللبيبَ

(١) ص ٦٨، ٦٩.

(٢) الأبيات من مشطور الرجز، وقد ذكَرها غيرَ منسوبة أبوشامة في إبراز المعاني ٢/ ٧٤ وابنُ الجنديّ في شرحه على الشاطبيَّة في باب أحكام النون الساكنة والتنوين، ولم أعرف قائلها.

(٣) في النسختَين: «هيج» والوجه ما أثبتُّ.

فلم يَدَعْ له قراراً ولا لعَيشه هناءً، ومجيءُ (هَاجَ) بمعنىٰ «هَيَّجَ» كثير، وهذا المعنَى الثاني أليَقُ بهذا البيت من المعنَى الأوَّل، وإن كان الأوَّلُ أليَقَ به من حيث صناعةُ القراءة، والله أعلم.

ثمَّ ذكَر الحُكمَين الآخَرَين وهُما القلبُ والإخفاء، فقال:

٢٩٠ ـ وَقَلْبُهُمَا مِيماً لَدَى الْبَا وَأُخْفِيَا   عَلَىٰ غُنَّةٍ عِنْدَ الْبَوَاقِي لِتَكْمُلَا

أخبَر أنَّ النونَ الساكنةَ والتنوينَ يُقلَبان ميماً خالصةً قبل الباء، سواءٌ كان ذلك في كلمة أم كلمتَين، وقد عرَفتَ أنَّ التنوينَ لا يكون إلّا آخرَ كلمة، مثالُ [٢٠٣/أ] ذلك قولُه تعالىٰ: ﴿أَنبِئْهُم بِأَسْمَائِهِمْ﴾[١] ﴿أَن بُورِكَ﴾[٢] ﴿سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾[٣].

والوجهُ في قلبهما ميماً قبلها: أنَّ الميمَ من مخرج الباء، وفيها غنَّةٌ كغنَّة النون، فتوسَّطتْ بينهما.

وقيل: إنَّه لَمَّا لم يَحسُنِ الإظهارُ لِما فيه من الكُلفة من أجل الاحتياج إلىٰ إخراج النون والتنوين من مخرجها علىٰ ما يجبُ لهما من التصويت بالغنَّة، فيَحتاجُ الناطقُ بهما إلىٰ فُتورٍ يُشبِه الوقفَ، وإخراجُ الباء بعدهما من مخرجها يَمنعُ من التصويت بالغنَّة من أجل انطباق الشفتَين بالباء، ولَمَّا لم يَحسُنِ الإدغامُ

(١) البقرة ٣٣.

(٢) النمل ٨.

(٣) الحجّ ٦١ وغيرها.

للتباعد في المخرج والاختلافِ في الحَيثيَّة؛ حيث كانتِ النونُ والتنوينُ حرفَيْ غنَّة والباءُ لم تكن كذلك، وإذا لم تدغَم الميمُ في الباء - لذَهاب غُنَّتها بالإدغام - مع كونها من مخرجها، فتركُ إدغامِ النون فيها مع أنَّها ليست من مخرجها أَوْلىٰ وأَحْرىٰ، ولَمَّا لم يَحسُنِ الإخفاء أيضاً كما لم يَحسُنِ الإظهارُ والإدغامُ - لأنَّه قريبٌ من كلٍّ منهما - تعيَّن القلبُ فيهما دون الثلاثة [(١)] المتقدِّمِ ذِكْرُها، وإنَّما قُلبا إلَى الميم لأنَّها حرفٌ يؤاخي النونَ والتنوينَ في الغنَّة ويؤاخي الباء في المخرج وفي الجهر، فأُمِنَتِ الكُلفةُ الحاصلةُ من إظهار النون والتنوين عند الباء، ولم يُخَفِ الإلباسُ في وسط الكلمة بالميم الأصليَّة؛ إذِ الميمُ الساكنةُ لم تقع قبل الباء في شيء من كلامهم.

وقد انقضىٰ حكمُ النون الساكنة والتنوين عند ثلاثةَ عشرَ حرفاً؛ لأنَّهما يدغَمان بغنَّة وبغيرها - بخلاف في بعضها - عند ستَّة أحرف يجمعُها قولُك: يَرْمُلُونَ، ويُظهَران عند ستَّة أحرفِ الحلق، وقد تقدَّم جمعُها في: «أَلَا هَاجَ» البيت، فهذه اثنا عشر، ويُقلبان عند الباء ميماً، فهذه ثلاثةَ عشَر.

ثمَّ أخبَر الناظمُ - رحمه الله - أنَّهما يُخفَيان عند بقيَّة حروف التهجِّي، وقد عرفتَ أنَّ الإخفاءَ عبارةٌ عن النطق بالحرف بصفةٍ [(٢)] بين الإظهار والإدغام،

(١) تحرَّفتْ في (ص) إلى: المثلثة.

(٢) تصحَّفتْ في (ص) إلى: نصفه.

أي[١] تلبُّسُه بصفةٍ بينهما نحو: ﴿مِنكَ﴾[٢].

والفرقُ بين الإخفاء والإدغام من وجهَين:

أحدهما: أنَّ الإخفاءَ لا تشديدَ معه، والإدغامُ يَلزمُه ذلك.

والثاني: أنَّ إخفاءَ الحرف عند غيره لا في غيره، والإدغامُ إدغامُ الحرف في غيره لا عند غيره، تقول: أخفيتُ النونَ عند السين، وأدغمتُ النونَ في اللام، ولا تقولُ: أخفيتُ النونَ في السين، ولا أدغمتُ النونَ عند اللام.[٣]

والوجهُ في الإخفاء أنَّهما لم يَبعُدا منهنَّ بُعدَ حروفِ الحلق فيجبُ الإظهار ولم يَقرُبا قربَ أحرفِ «يَرْمُلُونَ» ولم يُماثِلْنَ فيجبُ الإدغام، فأُعطِيا حُكماً متوسِّطاً بين الإظهار والإدغامِ، وهو الإخفاء.

واعلم أنَّه يكونُ تارةً إلى الإظهار أقرب، وتارةً إلى الإدغام أقرب، وذلك بحسب قربِهما من الحرف وبُعدِهما منه.

ووقَع في شرح أبي عبد الله: «والحُجَّةُ لإخفائهما [٢٠٣/ب] عندهنَّ أنَّهنَّ لم يَبعُدنَ منهنَّ»[٤] وصوابُه أن يقال: إنَّهما لم يَبعُدا منهنَّ، أو إنَّهنَّ لم

(١) في النسختَين: «بل» والوجه ما أثبتُّ.

(٢) المائدة ١١٤ وغيرها.

(٣) انظر: الكشف ١/ ١٦٧.

(٤) اللآلئ الفريدة لوحة ١٣٤/ب.

يَعُدنَ منهما .

وقال أيضاً : « فأُعطِينَ حُكماً متوسِّطاً بين الإظهار والإدغامِ وهو الإخفاء »[١] وصوابه : فأُعطِيا ؛ إذِ الإخفاءُ إنَّما هو في النون والتنوين لا في الأحرف التي بعدهما .

ولا بُدَّ من إيراد أمثلةِ ذلك من القرآن العزيز لتكمُلَ الفائدة ، وسواءٌ كان ذلك في كلمة واحدة أم كلمتَين :

أمثلة ذلك قوله تعالىٰ : ﴿أَنتُمْ﴾[٢] ﴿أَنذَرَ﴾[٣] ﴿أَنشَأَكُمْ﴾[٤] ﴿أَنفُسَكُمْ﴾[٥] ﴿مَن جَآءَ بِالْحَسَنَةِ﴾[٦] ﴿أَن تَبُوٓأَ﴾[٧] ﴿إِن كُنتُمْ﴾[٨] ﴿أَن قَالُواْ﴾[٩]

---

(١) اللآلئ الفريدة لوحة ١٣٤/ ب .

(٢) البقرة ٨٥ وغيرها .

(٣) الأحقاف ٢١ .

(٤) الأنعام ٩٨ وغيرها .

(٥) البقرة ٤٤ وغيرها .

(٦) الأنعام ١٦٠ وغيرها .

(٧) المائدة ٢٩ .

(٨) البقرة ٣١ وغيرها .

(٩) الأنعام ٢٣ وغيرها .

﴿بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾[١] ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[٢] ﴿أَزْوَاجًا ثَلَـٰثَةً﴾ .[٣]

قوله : (وَقَلْبُهُمَا) مبتدأ، وهو مصدر مضاف لمفعوله الأوَّل، فانتصب (مِيماً) على المفعول الثاني؛ لأنَّ «قَلَبَ» يتعدَّىٰ لاثنَين، و(لَدَى الْبَا) ظرف واقع موقع الخبر، أي عند الباء، ويُحصَر بها، وهُما وإن كانا قبل الباء فإنَّه يصدُق أنَّهما عند الباء .

قوله : (وَأُخْفِيَا) أي النون والتنوين، و(عَلَىٰ غُنَّةٍ) حالٌ من الألف، أي أُخفيا كائنَين على غُنَّة، وقد عرفتَ الغُنَّة . وقيل : (عَلَىٰ غُنَّةٍ) نعتُ مصدر محذوف، أي : أُخفيا إخفاءً كائناً على غُنَّة، والاستعلاءُ على كلا الوجهَين مجاز .[٤]

و(عِنْدَ الْبَوَاقِي) ظرفٌ لـ(أُخْفِيَا)، و(الْبَوَاقِي) أي الأحرفُ البواقي، وهي ما عدا أحرفِ الإدغام وأحرفِ الإظهار وحرفِ الإقلاب، ومجموعُها خمسةَ عشرَ حرفاً لا يخرجُ منها إلّا الألفُ؛ لِما عرفتَ أنَّ الألفَ لا تقعُ بعد ساكن ولا أوَّلَ كلمة، ولذلك لم ينبِّهِ الناظمُ على ذلك في قوله : (عِنْدَ الْبَوَاقِي) لتعذُّر ذلك .

قوله : (لِتَكْمُلَا) اللامُ لامُ العاقبة، وهي متعلِّقةٌ بـ(أُخْفِيَا)، والمعنىٰ أنَّهما

---

(١) إبراهيم ١٩، فاطر ١٦ .

(٢) البقرة ٢٠ وغيرها .

(٣) الواقعة ٧ .

(٤) أي الاستعلاء المستفاد من قول الناظم : عَلَىٰ غُنَّةٍ .

أُخفيا ـ أي النونُ الساكنة والتنوين ـ (لِتَكْمُلَا) أي لتكمُلَ أحكامُهما الأربعة : الإدغامُ بقِسميه، والإظهارُ والإقلاب والإخفاء، والفعلُ منصوبٌ بإضمار «أَنْ»، والله أعلم .

* * *

[تمَّ القِسمُ المرادُ تحقيقُه ولله الحمدُ، ويَلِيه : بابُ الفتح والإمالة وبين اللفظَين]



وتحوي نتائجَ الدِّراسةِ والتحقيقِ، وبعضَ الاقتراحات



الخاتمة

وتحوي نتائجَ الدِّراسةِ والتحقيقِ، وبعضَ الاقتراحات :

أ ـ ما يتعلَّق بكتاب «العقد النضيد» للسمين الحلبيّ رحمه الله :

١ ـ كتاب «العقد النضيد» شرحٌ موسوعيٌّ للقصيدة الشاطبيَّة، وهو من أكثر الشروح اهتماماً بالإعراب والتوجيهات النحويَّة، ومؤلِّفه على نهج نحاة البصرة.

٢ ـ مادَّة الكتاب مأخوذة ـ في الغالب ـ من شرحَيْ أبي شامة وأبي عبد الله الفاسيِّ علَى الشاطبيَّة، بل يمكن القول: إنَّ مَن أراد العمل بتحقيق الشرحَين المذكورَين فمن النافع له جدّاً أن يَجعل «العقد النضيد» على رأس قائمة مراجعه.

٣ ـ تظلُّ القصيدة الشاطبيَّة النهر الجاري لاستمرار القراءات السبع على مَرِّ العصور، وفي ذلك دافعٌ قويّ للمهتمِّين بهذا العلم أن يُقبِلوا على شروحها بالبحث والدراسة والتحقيق.

ب ـ ما يتعلَّق بعلم القراءات عامَّةً :

١ ـ شهِدت السنون الأخيرةُ نهضةً كبيرة في مجال تحقيق ونشر كتب علم القراءات والتجويد، وهو أمرٌ مفرحٌ ومبشِّر، ولكنْ حبَّذا لو يَرجع العاملون في هذا المضمار إلَى المختصِّين في هذا العِلم، ليَسترشدوا بتوجيهاتهم، ويسألوهم عمَّا خَفِي عنهم من مصطلَحاته.

٢ ـ عِلم القراءات رافدٌ عظيمٌ للدراسات اللغويَّة والنحويَّة والصوتيَّة؛ وذلك بما حواه من تصوير دقيق لما كان عليه نطقُ العرب قبل أربعةَ عشرَ قرناً بلهجاتهم المختلفة، وقد تناقَل القرَّاءُ جيلاً عن جيلٍ تلك الظواهرَ الصوتيَّة بمنتهَى الأمانة العلميَّة، وهو أمرٌ من مفاخر هذه الأُمَّة، لا يكاد يوجَد في غيرها.

ج ـ بعض الاقتراحات :

١ ـ رغم كلِّ التطوُّر العِلميّ الذي نعيشه فما زالت أواصرُ الصلة بين الجامعات العربيَّة المختلفة منقطعةً، وهو أمرٌ يؤسَف له، وما زال الطالبُ العربيُّ في الدراسات العُليا ـ أيّاً كان موقعُه ـ يعاني من مشكلة البحث عن موضوع للدراسة، والخوفِ من أي يكون قد سبَقه أحدٌ لدراسته في جامعةٍ عربيَّةٍ ما؛ لذا فإنَّني أنادي باسم كلِّ طلَّاب الدراسات العُليا في البلاد العربيَّة بضرورة التنسيق بين الجامعات العربيَّة، وتَبادلِ المعلومات حول الأبحاث المسجَّلة لديها بتواريخها، ليكون الطالب على بيِّنة من أمره.

٢ ـ لا شكَّ أنَّ أثمن ما يملكه الإنسانُ هو الوقت، وما أكثر الساعاتِ التي يقضيها طالبُ الدراسات العُليا في البحث عن بيت شِعر، أو تخريج قولٍ أو حديث، أو التأكُّد من وجود مسألةٍ في كتاب قد يكون في عشرات المجلَّدات، ولعلَّه بعد ذلك يقول: لم أجده. مع أنَّه فيه.

فلو أنَّنا أدخلْنا كُتبَنا الموسوعيَّة في الحاسب الآليِّ بإشراف هيئات عِلميَّةٍ معتمَدة لأمكن للواحد منَّا مراجعةُ ما يريد بضغطةٍ على زرٍّ، ممَّا يوفِّر الوقتَ الهائل المصروف في البحث اليدويّ، والله أعلم.

* * *

الفهارس العامَّة



١ ـ فهرس الآيات القرآنيَّة (١)

(١) قد تركتُ ضبطَ الآيات القرآنيَّة في هذا الفهرس حسْبَ القراءاتِ التي وردتْ عليها في نَصِّ الكتاب.

سورة آل عمران

سورة النساء

رقم الآية	الآية	الصفحة

سورة المائدة

رقم الآية	الآية	الصفحة

سورة الأنعام

سورة الأعراف

سورة الأنفال

سورة التوبة

سورة يونس

سورة يوسف

سورة الرعد

سورة إبراهيم

رقم الآية	الآية	الصفحة

سورة النحل

سورة الكهف

سورة النمل

سورة القصص

سورة العنكبوت

سورة سبأ

رقم الآية	الآية	الصفحة
٤٣	﴿عَلَيْهِمُو ءَايَـٰتِنَا﴾	٦٤٢

سورة فاطر

رقم الآية	الآية	الصفحة
١	﴿أُوْلِي أَجْنِحَةٍ﴾	٦٤١
١٤	﴿بِشِرْكِكُمْ﴾	٤١٠
١٤	﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ﴾	٩٨٩
١٦	﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾	٨٤٦
١٦	﴿بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾	١٢٦٥
٢٦	﴿أَخَذْتُ﴾	١٢٢٢، ١٢٣٣
٣٣	﴿مِن ذَهَبٍ وَلُولُؤًا﴾	٨٧١، ١٠٨٧
٣٣	﴿لُؤْلُؤًا﴾	٩٩٦
٣٤	﴿وَقَالُواْ الْحَمْدُ﴾	٦٧٣
٣٥	﴿لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ﴾	١٤٧
٤٥	﴿يُوَاخِذُ﴾	٩٦٨، ١٠٧٤

سورة ﴿يسٓ﴾

رقم الآية	الآية	الصفحة
١، ٢	﴿يسٓ * وَالْقُرْءَانِ الْحَكِيمِ﴾	١١٩٥، ١٢١٤، ١٢٣٥
١٠	﴿عَلَيْهِمُو ءَأَنذَرْتَهُمُو أَمْ لَمْ﴾	٣٨١
١٠	﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾	٧١٣، ٧١٦، ٧٢٦، ٧٤١، ٧٥١، ٧٦٣، ٨٩٣، ١٠١٠، ١٠١٩
١٤	﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ﴾	٣٩٨
٢٠	﴿مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ﴾	١٠٦٨

سورة الزُّمَر

سورة غافر

سورة فُصِّلَتْ

سورة الشورىٰ

سورة الحجرات

سورة ﴿قٓ﴾

رقم الآية	الآية	الصفحة

سورة الذاريات

سورة الطور

سورة النجم

رقم الآية	الآية	الصفحة

سورة النبأ

سورة النازِعات

سورة عبَس

سورة التكوير

رقم الآية	الآية	الصفحة

سورة الضحىٰ

سورة الشرح

سورة العلق

سورة البيِّنة

سورة الزلزلة

* * *

٢ ـ فهرس الأحاديث الشريفة

الحديث	الصفحة

(أ)

الحـــديث	الصفحة

الحـــديث	الصفحة

(د)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

الحـــديث	الصفحة

الحـــديث	الصفحة

الحـــديث	الصفحة

* * *

٣ ـ فهرس الأمثال

المثـل	الصفحة

* * *

٤ ـ فهرس الأقوال

القــول	القـائل	الصفحة
(ذ)		
ـ ذكَر ابنُ مجاهد أنَّه يُسهِّل لحمزةَ في الوقف كلٌّ . .	مكـيّ	٨٩٥
ـ ذُكر عن قالونَ فيها أنَّه يَجعلُ الأُولىٰ كالياء	مكـيّ	٨٠٠
ـ ذهَب ابنُ مجاهد إلىٰ أبي أيُّوبَ الضَّبِّيِّ فقال له . .	ابن مِقْسَم	٩٧٨
(ر)		
ـ راجعتُ أبا عليٍّ مِراراً، وآخِرُ ما تحصَّل منه	ابن جنِّي	٣٠٧
ـ الروايةُ الصحيحةُ التي رُويَتْ عن عاصمٍ روايةُ . . .	ابن مَعِين	١٢٩
(ز)		
ـ زِيدتِ الواوُ علَى الهاء كما زيدتِ الألفُ عليها . .	سيبويه	٥٦٧
(س)		
ـ سألتُ عثمانَ، قال: إنَّ الأنفال من أوائل ما نزَل . .	ابن عبّاس	٣٤٤
ـ سألتُ عَليّاً ـ رضي الله عنه ـ عن ذلك	ابن عبّاس	٣٤٤
ـ سُئل حمزةُ عن أصحابِ محمدٍ ﷺ فقرأ	ابن يزيد	٣٥٠
(ش)		
ـ شُبِّهَتْ هذه الهاءُ في هذه اللغة بألف الاثنَين	الفارسيّ	٥٨٥
ـ شمل الرجلُ وانشمَل: أسرَع	ابن دُرَيد	٥٦٦

القول	القائل	الصفحة
(ض)		
ـ ضَمُّ الهاءِ مع الهمز لا يجوز غيرُه، وأمَّا قراءةُ....	الفارسيّ	٦٢٣
(ع)		
ـ عترةُ الرجل أولياؤه...............	الليث	٢٠
ـ عَلَّمْتُ نَاساً مِنْ أَهْلِ الصُّفَّةِ الْكِتَابَ وَالْقُرْآنَ.....	عُبادة	١٣٢
(غ)		
ـ غَفَرَ لِي بِالْقُرْآنِ..................	الكسائيّ	١٣٨
ـ الغِيبةُ فاكهةُ القرَّاء..................	ـــــــ	٢٨١
(ف)		
ـ فأمَّا الواوُ إذا انفتَح ما قبلها وأتى بعدها واوٌ من...	الأهوازيّ	١١٨٩
ـ فأمَّا ﴿هُزُؤًا﴾ و﴿كُفُؤًا﴾ فالأحسنُ فيهما النقلُ..	المهدويّ	١٠٥٧
ـ فإن أراد بالمدَّة ألفَ تَفَاعَل وأسقَط العَينَ واللام...	الفارسيّ	١٠٦٩
ـ فإن قلتَ: كيف لفظُ أئمَّة؟ قلتُ: همزةٌ.......	الزمخشريّ	٧٨٠
ـ فإن قيل: فلِمَ أدغَم ﴿اتَّخَذتُّمْ﴾ وأظهر ﴿فَنَبَذْتُهَا﴾.	مكيّ	١١٥٨
ـ فإن قيل: فلِمَ أدغَم ﴿أَخَذتُّمْ﴾ وأظهر ﴿إِذْ تَقُولُ﴾.	مكيّ	١٢٣٤
ـ فإن قيل: لِمَ أدغَم نافعٌ ﴿أَخَذتُّمْ﴾ وأظهر ﴿عُذْتُ﴾.	مكيّ	١٢٣٤

(و)

القـــول	القـائل	الصفحة
(ي)		
ـ يَا رَسُولَ اللهِ، أَهْدَىٰ إِلَيَّ رَجُلٌ قَوْساً مِمَّن كُنْتُ....	عُبـــادة	١٣٢
ـ يجعلُها بين الهمزة والواو................	ابن مجاهد	٨٩٥
ـ يقال: شَكَلْتُ الكتابَ: قَيَّدتُه بالإعراب.........	الجـوهريّ	٨٢٥
ـ يُلحِقُها بواو......................	ابن مجاهد	٨٩٥
ـ يَلزَمُ أبا عمروٍ إدغامُه................	اليـزيديّ	٤٨٠
ـ يَلزمُ من ألقَى الحركةَ في ﴿كِتَابِيَهْ * إِنِّي﴾ أن....	مـكـيّ	١١٩١

* * *

٥ ـ فهرس الأشعار

أ ـ الأبيات الكاملة

* * *

البيت		الصفحة
إِنْ دَامَ هَذَا فَلَا تَحْزَنْ عَلَىٰ أَحَدٍ	مِنَّا يَمُوتُ وَلَا تَفْرَحْ بِمَوْلُودِ	٢٨٤

* * *

الراء الساكنة

يُعَلُّ بِهِ بَرْدُ أَنْيَابِهَا	إِذَا غَرَّدَ الطَّائِرُ الْمُسْتَحِرّ	١١٣٧
أَمِرَخٌ خِيَامُهُمُ أَمْ عُشَرْ	أَمِ الْقَلْبُ فِي إِثْرِهِمْ مُنْحَدِرْ	٣٨٢
كَأَنَّ الْمُدَامَ وَصَوْبَ الْغَمَامِ	وَرِيحَ الْخُزَامَىٰ وَنَشْرَ الْقُطُرْ	١١٣٧

الراء المفتوحة

مَتَىٰ مَا تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ	رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا	٢٣
أَوْ مُعْبَرُ الظَّهْرِ يُنْبِي عَنْ وَلِيَّتِهِ	مَا حَجَّ رَبُّهُ بَيْتَ اللهِ وَاعْتَمَرَا	٥٨٤، ٦٠٨
وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأُسْدَ أُسْدَ خَفِيَّةٍ	فَمَا شَرِبُوا بَعْداً عَلَىٰ لَذَّةٍ خَمْرَا	١١
لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ	نَغَصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَىٰ وَالْفَقِيرَا	١١٥٨

الراء المضمومة

تَحْيَىٰ بِهِمْ كُلُّ أَرْضٍ يَنْزِلُونَ بِهَا	كَأَنَّهُمْ لِبِقَاعِ الْأَرْضِ أَمْطَارُ	٢٩٤
مَا بَالُ مَنْ أَوَّلُهُ نُطْفَةٌ	وَجِيفَةٌ آخِرُهُ يَفْخَرُ	٧٩
أَصْبَحَ لَا يَمْلِكُ تَقْدِيمَ مَا	يَرْجُو وَلَا تَأْخِيرَ مَا يَحْذَرُ	٧٩
بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَىٰ	وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ	٤٤٦
وَتَذَكَّرْ رَبُّ الْخَوَرْنَقِ إِذْ فَكْـ	ـكَرَ يَوْماً وَلِلْهُدَىٰ تَفْكِيرُ	٤٠٤
وَسْطُهُ كَالْيَرَاعِ أَوْ سُرُجِ الْمِجْـ	ـدَلِ يَخْبُو طَوْراً وَطَوْراً يُنِيرُ	٩٤٤

الراء المكسورة

بِالِاقْتِدَا بِالسَّادَةِ الْأَخْيَارِ	وَالْبَحْثِ وَالتَّفْتِيشِ لِلْآثَارِ	٨٦

* * *

الزاي المكسورة

البيت	الصفحة

البيت		الصفحة
العين المفتوحة		
عَلَيْك مِثْلُ الَّذي صَلَّيْتِ فَاغْتَمِضِي	نَوْماً فَإِنَّ لِجَنْبِ الْمَرْءِ مُضْطَجَعَا	١٧
أَمَا تَرَىٰ حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعاً		٥٢ ، ٧٦٣
كُنْتُ وَيَحْيَىٰ كَيَدَيْ وَاحِدٍ	نَرْمِي جَمِيعاً وَنُرامِي مَعَا	٨٥٣
عِنْدِي اصْطِبَارٌ وَشَكْوَىٰ عِنْدَ قَاتِلَتِي	فَهَلْ بِأَعْجَبَ مِنْ هَذَا امْرُؤٌ سَمِعَا	١٠٠٩
تَعُدُّونَ عقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ	بَنِي ضَوْطَرَىٰ لَوْلَا الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعَا	٢٩٨
العين المضمومة		
وَإِذَا الْأُمُورُ تَعَاظَمَتْ وَتَشَاكَلَتْ	فَهُنَاكَ يَعْتَرِفُونَ أَيْنَ الْمَفْزَعُ	٥٥
العين المكسورة		
فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ	يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ	٦٧٠
أَتَبِيتُ رَيَّانَ الْجُفُونِ مِنَ الْكَرَىٰ	وَأَبِيتَ مِنْكَ بِلَيْلَةِ الْمَلْسُوعِ	١١٨٧

* * *

البيت		الصفحة
الفاء المفتوحة		
وَنَقَلُوا إِلَيْهِمُ الْحُرُوفَا	وَدَوَّنُوا الصَّحِيحَ وَالْمَأْلُوفَا	٨٦
وَمَيَّزُوا الْخَطَأَ وَالتَّصْحِيفَا	وَاطَّرَحُوا الْوَاهِيَ وَالضَّعِيفَا	٨٦
الفاء المضمومة		
عَمْرُو الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ	وَرِجَالُ مَكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافُ	١١٣١
مَا دُمْيَةٌ مِنْ مَرْمَرٍ صُوِّرَتْ	أَوْ ظَبْيَةٌ فِي خَمَرٍ عَاطِفُ	١١٨٥
أَحْسَنَ مِنْهَا يَوْمَ قَالَتْ لَنَا	وَالدَّمْعُ مِنْ مُقْلَتِهَا وَاكِفُ	١١٨٥
لَأَنْتَ أَحْلَىٰ مِنْ لَذِيذِ الْكَرَىٰ	وَمِنْ أَمَانٍ نَالَهُ خَائِفُ	١١٨٥

البيت		الصفحة

اللام المفتوحة

اللام المضمومة

اللام المكسورة

البيت		الصفحة
فَالْيومَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ	إثْماً مِنَ اللهِ وَلَا وَاغِلِ	٩٢٧
إذَا قَامَتَا تَضَوَّعَ الْمِسْكُ مِنْهُمَا	نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بِرَيَّا الْقَرَنْفُلِ	٢٤٨، ١٢٤
فَأَدْبَرْنَ كَالْجَزْعِ الْمُفَصَّلِ بَيْنَهُ	بِجِيدٍ مُعَمٍّ فِي الْعَشِيرَةِ مُخْوَلِ	٢٤٩
كُتِبَ الْقَتْلُ والْقِتَالُ عَلَيْنَا	وَعَلَى الْغَانِيَاتِ جَرُّ الذُّيُولِ	١١١٩

* * *

الميم الساكنة

نَحْنُ آلُ اللهِ فِي بَلْدَتِنَا	لَمْ نَزَلْ آلاً عَلَى عَهْدِ إرَمْ	٤٥٤

الميم المفتوحة

عَلَيْكَ بِالِاسْتِرْجَاعِ إنَّكَ فَاقِدٌ	حَيَاةَ الْعُلَى وَابْغِ السُّلُوَّ مُنَادِمَا	٢٨٦
وَقَالُوا اسْلُ عَنْ سَلْمَى بِرُؤْيَةِ شِبْهِهَا	مِنَ الْبِيضِ كَالْآرَامِ وَالْأُدْمِ كَالدُّمَى	١١٨٥
إلَى اللهِ أَشْكُو وَحْدَتِي فِي مَصَائِبِي	وَهَذَا زَمَانُ الصَّبْرِ لَوْ كُنْتَ حَازِمَا	٢٨٦
وَمَا عَلَيْكِ أَنْ تَقُولِي كُلَّمَا		٢٦٢
سَبَّحْتِ أَوْ هَلَّلْتِ يَا اللَّهُمَّ مَا		٢٦٢
ارْدُدْ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلَّمَا		٢٦٢
فَقُلْتُ لَهُمْ مَا هُنَّ كَهْيَ فَكَيْفَ لِي	سُلُوٌّ وَلَا أَنْفَكُّ صَبّاً مُتَيَّمَا	١١٨٥

الميم المضمومة

وَنَأْخُذْ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ	أَجَبَّ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ	٢٩
وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ	كَمَا النَّاسُ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ	٤٠٠
عَشِيَّةَ تَمَنَّى أَنْ تَكُونَ حَمَامَةً	بِمَكَّةَ يُؤْوِيكَ السِّتَارُ الْمُحَرَّمُ	٤٠٥
وَإنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا	وَهُوَّ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ	٤٥٩

* * *

النون المضمومة

البيت		الصفحة
النون المكسورة		
فَبِتُّ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُخِيلُهُ	وَمِطْوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهْ أَرِقَانِ	٥٨٥
عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَى رَأْسَ زَيْدِكُمْ	بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِ	٩٩
عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ	وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ	٥٩٥
* * *		
الهاء الساكنة		
يَا عَجَباً لِهَذِهِ الْفَلِيقَهْ		٢٩١
فَهَؤُلَاءِ السَّبْعَةُ الأَئِمَّهْ	هُمُ الَّذِينَ نَصَحُوا لِلْأُمَّهْ	٨٦
الهاء المفتوحة		
وَأَشْرَبُ الْمَاءَ مَا بِي نَحْوَهُ عَطَشٌ	إِلَّا لِأَنَّ عُيُونَهْ سَيْلُ وَادِيهَا	٥٨٤
* * *		
الواو الساكنة		
عَجِبْتُ لِأَهْلِ الْقَيْرَوَانِ وَمَا حَدُّوْا	لَدَى قَصْرِ سَوْءَاتٍ وَفِي هَمْزِهَا مَدُّوا	٧٠٧
وَقَدْ جُمِعَا فِي كِلْمَةٍ مُسْتَبِينَةٍ	عَلَى بَعْضِكُمْ تَخْفَى وَمِنْ بَعْضِكُمْ تَبْدُو	٧٠٦
الواو المفتوحة		
لَا تَنْزِعَاهَا وَادْلُوَاهَا دَلْوَا	إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدْوَا	١١٣٣
* * *		
الياء الساكنة		
أَلَا يَا صَبَا نَجْدٍ مَتَى هِجْتَ مِنْ نَجْدِ	فَقَدْ زَادَنِي مَسْرَاكَ وَجْداً عَلَى وَجْدِي	١٢٥٩
فَقَالَ أُنَاسٌ مَدُّهُ مُتَوَسِّطٌ	وَقَالَ أُنَاسٌ مُفْرِطٌ وَبِهِ أُقْرِي	٦٩٥

البيت		الصفحة
صَديـقِيَ مِرْآةٌ أُميـطُ بِهِ الْأَذَىٰ	وَعَضْبُ حُسَام إِنْ مُنِعْتُ حُقُوقِي	٢٧١
كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْباً وَيَابِساً	لَدَىٰ وَكْرِهَا الْعُنَّابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي	٩٧٠
أَلْحِقْ عَذَابَكَ بِالْقَوْمِ الَّذِينَ طَغَوْا	وَعَائِذاً بِكَ أَنْ يَعْلُوا فَيُطْغُونِي	٣١٥
وَمَا أَدْرِي إِذَا يَمَّمْتُ أَرْضاً	أُرِيدُ الْخَيْرَ أَيُّهُمَا يَلِينِي	٧٥٤
أَأَلْخَيْرُ الَّذِي أَنَا أَبْتَغِيهِ	أَمِ الشَّرُّ الَّذِي هُوَ يَبْتَغِينِي	٧٥٤

الياء المفتوحة

مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ	أَوْدَىٰ بِنَعْلَيَّ وَسِرْبَالِيَهْ	١٩٠

* * *

الألف الليِّنة

كَجِيءَ وَعَنْ سُوءٍ وَشَاءَ اتِّصَالُهُ	وَالَاخَرُ قَالُوا إِنْ بِهِ، أَنْ وَلَا إِلَىٰ	٦٤٣
يَا بَا الْمُغِيرَةِ رُبَّ أَمْرٍ مُعْضِلٍ	فَرَّجْتُهُ بِالْمَكْرِ عَنِّي وَالدَّهَا	٦٣٦

* * *

٥ ـ فهرس الأشعار

ب ـ أنصاف وأجزاء الأبيات

جزء البيت	الصفحة
رَدَّتْ عَلَيْهِ أَقَاصِيهِ.......	٤٢٩
سِرَاطَ بِسِينٍ حَيْثُ قُنْبُلُ أَقْبَلا	٣٦٢
سُودُ الْمَحَاجِرِ لا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ	٦١
عَلَىٰ جُودِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمِ	٣٤٧
عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بَارِداً	٣٠٢
عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ	٧٣٠
فَأَجْدِرْ مِثْلَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَا	٣٥
فَأَحْصِنْ وَأَزْيِنْ لِامْرِئٍ أَنْ تَسَرْبَلا	٣٤
فَأَدْبَرْنَ كَالْجَزْعِ الْمُفَصَّلِ بَيْنَهُ	٧٥
فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ	١٨١
فَبَاتَ مُنْتَصِباً وَمَا تَكَرْدَسَا	٥٩٥
فَالْيَومَ أَشْرَبْ غَيْرَ.........	٩٢٩
فَمَعْ حُمِّلُوا التَّوْرَيٰةَ ثُمَّ الزَّكَوٰةَ ثُم م قُلْ ءَاتِ ذَا الْ...........	٥٢٦
فِي سَعْيِ دُنْيَا طَالَمَا قَدْ مُدَّتِ	٨٠
قُلْ لِابْنِ قَيْسٍ أَخِي الرُّقَيَّاتِ	٥٧٩
.... كَأَنِّي وَمَالِكاً لِطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبِتْ لَيْلَةً مَعَا	٨٥٣
لِدُوا لِلْمَوْتِ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ	٣٨٦
لَعَلِّي أَرَىٰ بَاقٍ عَلَى الْحَدَثَانِ	٧٤٢
مَخَارِيقُ بِأَيْدِي لَاعِبِينَا	٦٩٨

* * *

٦ ـ فهرس الأعلام[١]

العَلَم	الصفحة
(أ)	
ـ إبراهيم بن السريّ بن سهل، أبوإسحاق الزَّجَّاج النحويّ	٣٤
ـ إبراهيم بن يزيد، أبوعمران النخعيّ	٣٥٧
ـ أُبيٌّ بن كعب، رضي الله عنه	٩٤
ـ أحمد بن بكر بن أحمد، أبوطالب العبديّ	٧٩١
ـ أحمد بن الحسين، أبوبكر ابن مِهران	٤٥٣
ـ أحمد بن رضوان بن محمد بن جالينوس الصيدلانيّ	٧٢١
ـ أبوأحمد السامرِّيّ = عبد الله بن الحسين	١٢٢٨
ـ أحمد بن عليّ بن ثابت، الخطيب البغداديّ	١٣٠
ـ أحمد بن عليّ بن عُبيد الله، أبوطاهر ابن سِوار	٧١٩
ـ أحمد بن عمَّار، أبوالعبّاس المهدويّ	٣٢٥
ـ أحمد بن محمد بن عبد الله، أبوالحسن البزِّيّ	١٠٦
ـ أحمد بن محمد بن علقمة بن عَوْن، أبوالحسن القوَّاس النبَّال	١٠٧
ـ أحمد بن موسىٰ، أبوبكر ابن مجاهد	٩٢
ـ أبوالإخريط = وهب بن واضح	١٠٧
ـ الأخفشُ النحويّ = سعيد بن مَسْعَدة، أبوالحسن	٥٠

(١) قد أحلتُ في فهرس الأعلام علَى الصفحة التي ورد ذِكرُ العَلَم فيها للمرَّة الأُولىٰ.

العَلَم	الصفحة

العَلَم	الصفحة

العَلَم	الصفحة

(ت)

(ث)

(ج)

العَلَم	الصفحة

العَلَم	الصفحة

العَلَم	الصفحة

العَلَم	الصفحة

العَلَم	الصفحة

العَلَم	الصفحة
ـ سهل بن محمد، أبوحاتم السِّجِسْتانيّ	٣٥٨
ـ ابن سِوار = أحمد بن عليّ بن عُبيد الله، أبوطاهر	٧١٩
ـ السُّوسيّ = صالح بن زياد	٨٩
ـ سيبويه = عمرو بن عثمان بن قنبر	٢٤١
ـ ابن سِيرين = محمد بن سيرين	٦٣٣
ـ ابن سيف = عبد الله بن مالك	٨٠٦
ـ سيف بن ذي يزن	١٠١

(ش)

العَلَم	الصفحة
ـ ابنُ شَنَبُوذ = محمد بن أحمد بن أيُّوب	٤٥٤
ـ شيبة بن نصاح، أبو نصاح المدنيّ	٣٥٩
(ص)	
ـ صالح بن زياد، أبو شُعيب السوسيّ	٨٩
ـ الصفراويّ = عبد الرحمن بن عبد المجيد	٤٠٣
ـ الصوريّ الشاعر = عبد المحسن بن محمد بن أحمد	١٢٠
(ض)	
ـ الضَّبِّيّ = سليمان بن يحيَى بن أيُّوب، أبو أيُّوب	٨٨٧
(ط)	
ـ أبو طاهر ابن سِوار = أحمد بن عليّ بن عُبيد الله	٧١٩
ـ طاهر بن عبد المنعم بن عُبيد الله بن غَلبون، أبو الحسن الحلبيّ	٩٥
ـ أبو طاهر ابن أبي هاشم = عبد الواحد بن عمر	٣٥٨
ـ الطَّرَسُوسيّ = عبد الجبَّار بن أحمد، أبو القاسم	٦٠١
ـ طَرَفة بن العبد الشاعر	٥٠
ـ طلحة بن عُبيد الله القرشيّ، رضي الله عنه	٣٥٧
ـ أبو الطيِّب ابن غَلبون = عبد المنعم بن عُبيد الله	٣٣٤

العَلَم	الصفحة

(ع)

العَلَم	الصفحة

العَلَم	الصفحة

العَلَم	الصفحة

العَلَم	الصفحة

العَلَم	الصفحة

العَلَم	الصفحة

العَلَم	الصفحة

العَلَم	الصفحة
ـ مجاهد بن جبر، أبو الحجَّاج المكيّ	١٠٣
ـ محمد بن أحمد بن أيُّوب، أبو الحسن ابنُ شَنَبُّوذ	٤٣٢
ـ محمد بن أحمد بن عمر، أبو بكر الداجونيّ الرمليّ	٤٤٠
ـ محمد بن إسحاق بن خزيمة، أبو بكر النيسابوريّ	٣٢١
ـ محمد بن إسحاق بن محمد، أبو القاسم (أبو عبد الله) المسيَّبيّ	٣٥٠
ـ محمد بن إسماعيل البخاريّ	١١٩
ـ محمد بن إدريس الشافعيُّ الإمام	٨٩
ـ أبو محمد البغداديّ = عبد الله بن عليّ بن أحمد، سِبط الخيَّاط	٧٢٠
ـ محمد بن الحسن، أبو عبد الله الحنفي	١٣٤
ـ محمد بن الحسن بن دُريد، أبو بكر البصريّ	٥٦٦
ـ محمد بن الحسن بن أبي سارة، أبو جعفرٍ الرُّؤاسيُّ	٥٣٨
ـ محمد بن حسن بن محمد، أبو عبد الله الفاسيّ	٥
ـ محمد بن الحسن بن محمد بن زياد، أبو بكر النقَّاش	٧٢٠
ـ محمد بن الحسن بن يعقوب، أبو بكر ابن مِقسَم	٩٧٨
ـ محمد بن سعد بن منيع، أبو عبد الله البغداديّ	١٢٨
ـ محمد بن سلام، أبو عبد الله الجمحيّ	١١٢
ـ محمد بن سيرين	٦٣٣
ـ محمد بن شريح بن أحمد، أبو عبد الله الرعينيّ الإشبيليّ	٦٤٥
ـ محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، أبو عبد الرحمن الأنصاريّ	١٣٤

العَلَم	الصفحة

العَلَم	الصفحة

العَلَم	الصفحة

العَلَم	الصفحة

العَلَم	الصفحة

* * *

٧ـ فهرس القضايا النحويَّة

القضيَّة النحويَّة | الصفحة

أَئِمَّة

الإبدال

الإدغام

(إِذا) الشرطيَّة

اسم

القضيَّة النحويَّة	الصفحة

الاشتغال

الإضافة

الإظهار

الإعلال

أَلَا

القضيَّة النحويَّة	الصفحة

﴿الله﴾

﴿اللّٰهُمَّ﴾

الإمالة

أمَّا

أنَّ

(إنْ) الشرطيَّة

أَوْ

القضيَّة النحويَّة	الصفحة

أوَّل

بَلْ

البناء والإعراب

التعجُّب

التفضيل

التمييز

القضيَّة النحويَّة	الصفحة

التنوين

التوابع

الجارُّ والمجرور

الجمع

الجملة الطلبيَّة

الحال

القضيَّة النحويَّة	الصفحة

الحذف

حروف المعجم

الحكاية

حَيْثُ

الخبر

القضيَّة النحويَّة	الصفحة

الصفة المشبَّهة

الضمير

الظروف

عروض السكون

العطف

القضيَّة النحويَّة	الصفحة

القضيَّة النحويَّة	الصفحة

فِي

قَدْ

القلب

لَا

لام التعريف

لَحْمَر

القضيَّة النحويَّة	الصفحة

لَيْسَ

(ما) الشرطيَّة

المصدر

مَعْ

المغالبة

مِنْ

القضيَّة النحويَّة | الصفحة

المنادىٰ

المنع من الصرف

مهما

النسب

نَعَمْ

النكرة

ها أنا ذا

هاء الضمير

القضيَّة النحويَّة	الصفحة

* * *

٨ ـ فهرس النماذج النحويَّة واللغويَّة

النموذج	الصفحة

النموذج	الصفحة

(ز)

(س)

(ش)

(ط)

(ع)

النموذج	الصفحة

النموذج	الصفحة

* * *

٩ ـ فهرس أسماء الكتب المذكورة في الجزء المحقَّق

(١) نظراً لكثرة النقول عن إبراز المعاني ـ وهي تقارب مائتين وأربعين نقلاً ـ فقد اكتفيتُ بالإحالة علَى الموضع الأوَّل منها فقط .

(١) لم يُصرِّح السمين بالنقل عن كتاب «السبعة» وإنَّما كان يذكر مذهبَ ابن مجاهد.

(١) لم يُصرِّح السمين بالنقل عن كتاب سيبويه، وإنَّما كان يذكر مذهبَه.

* * *

(١) نظراً لكثرة النقول عن اللآلئ الفريدة ـ وهي تقارب مائة وتسعين نقلاً ـ فقد اكتفيتُ بالإحالة علَى الموضع الأوَّل منها فقط .

١٠ ـ فهرس المصادر والمراجع

أولاً المخطوطة :

١ ـ جامع أبي مَعشر الطبريّ، المعروف بسَوْق العروس، لأبي مَعْشَر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبريّ (ت ٤٧٨ هـ)، نسخة خطِّيَّة في مكتبتي الخاصَّة.

٢ ـ الدُّرّة الفريدة في شرح القصيدة، للمنتجِب بن أبي العزّ بن رشيد الهَمَذانيّ (ت ٦٤٣ هـ) نسخة المكتبة الأحمديَّة، حلب.

٣ ـ الروضة في القراءات الإحدىٰ عشرة، لأبي عليٍّ الحسن بن محمد بن إبراهيم المالكيّ البغداديّ (ت ٤٣٨ هـ)، نسخة مكتبة نور عثمانيَّة رقم ٦٥، إستانبول، تركيا.

ـ شرح الشاطبيَّة لابن جُبارة المقدسيّ = المفيد في شرح القصيد.

٤ ـ شرح الشاطبيَّة لأبي بكر عبد الله بن أَيْدُغْدِي المعروف بابن الجُنديّ (ت ٧٦٩ هـ)، نسخة مكتبة آيا صوفيا رقم ٥٤ الملحَقة بالمكتبة السليمانيَّة إستانبول، تركيا.

ـ شرح الشاطبيَّة للفاسيّ = اللآلئ الفريدة.

ـ شرح الشاطبيَّة للهَمَذانيّ = الدُّرّة الفريدة.

٥ ـ اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة، لأبي عبدالله محمد بن الحسن الفاسيّ (ت٦٥٦هـ) نسخة المكتبة الأحمديَّة بحلب رقم ١٤٤ قراءات.

٦ ـ الكامل في القراءات الخمسين، لأبي القاسم يوسف بن عليّ بن جُبارة الهُذليّ المغربيّ (ت ٤٦٥ هـ) نسخة مكتبة الجامع الأزهر (رواق المغاربة)، القاهرة.

٧ ـ المفيد في شرح القصيد، لأبي العبَّاس أحمد بن محمد بن عبد الوليّ بن جُبارة المقدسيّ (ت ٧٢٨ هـ) نسخة مكتبة كوبريلّي زاده، رقم ٥، إستانبول، تركيا.

٨ ـ الموجَز في القراءات السبع، لأبي عليٍّ الحسن بن عليّ بن إبراهيم الأهوازيّ الدمشقيّ (ت ٤٤٦ هـ)، نسخة مكتبة المتحف البريطانيّ.

ثانياً المطبوعة :

١ ـ القرآن الكريم :

أ ـ المصحف المضبوط علىٰ رواية حفص عن عاصم، طبع مُجمَّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنوَّرة.

ب ـ المصحف المضبوط علىٰ رواية ورش عن نافع، طبع مُجمَّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنوَّرة.

ج ـ المصحف المضبوط علىٰ رواية الدُّوريِّ عن أبي عمرو، طبع المطبعة الحكوميَّة بالسودان، ١٩٧٨م.

٢ ـ إبراز المعاني من حِرز الأماني، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقيّ المعروف بأبي شامة (ت ٦٦٥ هـ) تحقيق وتعليق محمود عبد الخالق جادو، طبعة الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة، ط ١، ١٤١٣هـ.

٣ ـ إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، لشهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد البنَّا الدمياطيّ (ت١١١٧ هـ)، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، مكتبة الكليَّات الأزهريَّة القاهرة، ط ١، ١٤٠٧هـ.

٤ ـ الأدب المفرَد، لمحمد بن إسماعيل البخاريّ (ت ٢٥٦ هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة السلفيَّة، القاهرة، ١٣٧٥هـ.

٥ ـ الإدغام الكبير في القرآن، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الدانيّ (ت ٤٤٤ هـ)، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب بيروت، ط ١، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

٦ ـ الأذكار، لأبي زكريَّا يحيىٰ بن شَرَف النَّوَويّ (ت٦٧٦هـ)، تحقيق محيي الدين مستو، مكتبة دار التراث بالمدينة المنوَّرة، ط ٢، ١٤١٠ هـ = ١٩٩٠م.

٧ ـ الإرشاد إلىٰ عِلم الإعراب، لمحمد بن أحمد الكيشيّ (ت ٦٩٥ هـ)، تحقيق د. عبد الله البركاتيّ والدكتور محسن العميريّ، جامعة أمّ القرىٰ، ط ١، ١٤١٠هـ = ١٩٨٩م.

٨ ـ الأُزهيَّة في علم الحروف، لعليّ بن محمد الهَرَويّ (ت ٤١٥ هـ)، تحقيق عبد المعين الملّوحيّ مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة بدمشق، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

٩ ـ الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البرِّ الأندلسيّ (ت ٤٦٣ هـ)، تحقيق د. عبد المعطي أمين قلعجيّ، دار قتيبة بيروت ـ دمشق، ط ١، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

١٠ ـ أُسْد الغابة في معرفة الصحابة، لأبي الحسن عليّ بن محمد المعروف بابن الأثير الجَزَريّ (ت ٦٣٠ هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٩ = ١٩٨٩م.

١١ ـ أسرار العربيَّة، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباريّ (ت ٥٧٧ هـ)، تحقيق د. فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.

١٢ ـ إرشاد المريد إلى مقصود القصيد، لعليّ بن محمد الضبَّاع (ت ١٣٨٠ هـ)، طبعة مكتبة محمد عليّ صبيح، القاهرة، ١٣٨١هـ = ١٩٦١م.

١٣ ـ أسماء الكتب المتمِّم لكشف الظنون، لعبد اللطيف بن محمد بن مصطفى رياضي زاده (ت ١٠٧٨ هـ)، تحقيق د. محمد التونجيّ، مكتبة الخانجيّ بمصر.

١٤ ـ الاشتقاق، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد البصريّ (ت ٣٢١هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٧٨.

١٥ ـ أشعار الشعراء الستَّة، لأبي الحجَّاج يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمريّ (ت ٤٧٦ هـ)، تحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجي دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.

١٦ ـ الإصابة في معرفة الصحابة، لأحمد بن عليّ المعروف بابن حَجَر العَسْقلانيّ (ت ٨٥٢هـ)، نشر دار الكتاب العربيّ بيروت.

١٧ ـ إصلاح المنطق لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق بن السِّكِّيت النحويّ (ت ٢٤٤ هـ) شرح وتحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ط ٢، ١٣٧٥هـ =

١٩٥٦م.

١٨ ـ الأصول، لأبي بكر محمد بن السريّ بن السرّاج البغداديّ (ت ٣١٦ هـ)، تحقيق د. الفتلي، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ.

١٩ ـ إعراب القراءات السبع وعِلَلها، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالَوَيْه النَّحْويّ (ت ٣٧٠ هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١ ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

٢٠ ـ إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحَّاس (ت ٣٣٨ هـ)، تحقيق د. زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م.

٢١ ـ الأعلام، لخير الدين بن محمود بن عليّ بن فارس الزركليّ (ت ١٣٩٦ هـ)، دار العلم للملايين بيروت، ط ٥، ١٩٨٠م.

٢٢ ـ إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، لمحمد راغب الطبَّاخ الحلبيّ (ت ١٣٧٠ هـ)، تحقيق محمد كمال، دارالقلم العربيّ بحلب، ط ٢، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.

٢٣ ـ أعيان العصر وأعوان النصر، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفديّ (ت ٧٦٤ هـ)، إصدار فؤاد سزكين، معهد تاريخ العلوم العربيَّة والإسلاميَّة، جامعة فرانكفورت، ألمانيا الاتِّحاديَّة، ١٩٩٠م.

٢٤ ـ الإقناع في القراءات السبع، لأبي جعفر أحمد بن عليّ المعروف بابن الباذش (ت ٥٤٠ هـ)، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، جامعة أمِّ القرىٰ، ط ١، ١٤٠٣هـ.

٢٥ ـ أمالي ابن الشجريّ، لهبة الله بن عليّ بن محمد المعروف بابن الشجريّ (ت ٣٧٠هـ) تحقيق د. محمود محمد الطناحيّ، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

٢٦ ـ الأمالي، لأبي عليٍّ إسماعيل بن القاسم القالي (ت ٣٥٦ هـ)، دار الجيل، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧هـ.

٢٧ ـ الأمالي، ليحيىٰ بن الحسين الشجريّ، عالَم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبِّي، القاهرة

ط ٣ ، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م .

٢٨ ـ الأمثال ، لأبي عُبيد القاسم بن سَلَّام (ت ٢٢٤ هـ) ، تحقيق د . عبد المجيد قطامش ، دار المأمون ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٠هـ .

٢٩ ـ الأمثال العربيَّة ومصادرها في التراث ، لمحمد أبو صوفة ، مكتبة الأقصى ، عمَّان ، الأردن ، ط ١ ، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م .

٣٠ ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة ، لعليْ بن يوسف القِفطيّ (ت ٤٢٦ هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربيّ ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م .

٣١ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويِّين البصريِّين والكوفيِّين ، لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباريّ (ت ٥٧٧ هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧١م .

٣٢ ـ أنوار الربيع في أنواع البديع ، للسيِّد عليّ صدر الدين بن معصوم المدنيّ ، تحقيق شاكر هادي شكر ، مطبعة النعمان بالنجف ، ط ١ ، ١٣٨٩هـ=١٩٦٩م .

٣٣ ـ أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك ، لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاريّ (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، بيروت .

٣٤ ـ إيضاح الشِّعر ، لأبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ) ، تحقيق د . حسن هنداويّ ، دار القلم ، ط ١ ، ١٤٠٧هـ .

٣٥ ـ إيضاح الوقف والابتداء ، لأبي بكر محمد بن القاسم بن بَشَّار الأنباريّ (ت ٣٢٨هـ) تحقيق محيي الدين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة بدمشق ، ١٣٩١هـ = ١٩٧١م .

٣٦ ـ البحر المحيط ، لأبي حيَّان محمد بن يوسف الأندلسيّ (ت ٧٥٤هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٨هـ .

٣٧ ـ البداية والنهاية ، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقيّ (ت ٧٧٤هـ) ، مكتبة المعارف ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٨٠م .

٣٨ ـ البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشيّ (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩١هـ = ١٩٧٢م.

٣٩ ـ بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآباديّ (ت ٨١٧ هـ)، تحقيق محمد عليّ النجَّار، توزيع المكتبة العلميَّة، بيروت.

٤٠ ـ بُغية الوعاة في طبقات اللُّغويِّين والنُّحاة، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطيّ (ت ٩١١ هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريَّة، بيروت.

٤١ ـ تاج العروس من جواهر القاموس، لأبي الفيض محمد مرتضى الزبيديّ (ت ١٢٠٥هـ) تحقيق عليّ شيري، دار الفكر بيروت، ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

٤٢ ـ تاريخ الأدب العربيّ، لكارل بروكلمان (ت ١٣٧٥ هـ)، دار المعارف، مصر.

٤٣ ـ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبيّ (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق د. عمر تدمريّ، دار الكتاب العربيّ، ط ١، ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨م.

٤٤ ـ تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن عليّ الخطيب البغداديّ (ت ٤٦٣ هـ)، دار الكتاب العربيّ، بيروت، لبنان.

٤٥ ـ تاريخ الخلفاء، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطيّ (ت ٩١١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر.

٤٦ ـ تاريخ مدينة دمشق، لأبي القاسم عليّ بن الحسن المعروف بابن عساكر الدمشقيّ (ت ٥٧١ هـ)، جزء حرف العين من (عبادة بن أوفى ـ عبد الله بن ثوب)، تحقيق د. شكري فيصل وزميلَيه، من مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة بدمشق، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

٤٧ ـ تأويل مشكل القرآن، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ)، تحقيق السيِّد أحمد صقر، المكتبة العلميَّة بالمدينة المنوَّرة، ط ٣، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

٤٨ ـ التبصرة في القراءات السبع، لأبي محمد مكِّيّ بن أبي طالب القَيسيّ (ت ٤٣٧ هـ) تحقيق د. محمد غوث الندويّ، طبع الدار السلفيَّة، بومباي، الهند، ١٤٠٢هـ.

٤٩ ـ التبصرة والتذكرة، لأبي محمد عبد الله بن عليّ الصَّيْمَريّ (من نحاة القرن الرابع)، تحقيق د. أحمد مصطفى عليّ الدين، جامعة أُمّ القرى، ط ١، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

٥٠ ـ التجريد لبُغية المريد في القراءات السبع، لأبي القاسم عبدالرحمن بن عَتيق المعروف بابن الفحَّام (ت٥١٦هـ)، رسالة ماجستير إعداد مسعود أحمد إلياس، الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة، ١٤٠٨هـ.

٥١ ـ تحفة الأقران في ما قرئ بالتثليث من حروف القرآن، لأبي جعفر أحمد بن يوسف الرُّعينيّ (ت ٧٧٩هـ)، تحقيق د. عليّ حسين البوَّاب، دار المنارة، جدَّة، ط ١، ١٤٠٧هـ.

٥٢ ـ تخريج الدلالات السمعيَّة على ما كان في عهد رسول الله ﷺ من الحرف والصنائع والعمالات الشرعيَّة، لعليّ بن محمد الخزاعيّ (ت ٧٨٩هـ)، تحقيق د. إحسان عبَّاس، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

٥٣ ـ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاريّ (ت ٧٦١هـ)، تحقيق د. عبَّاس مصطفى الصالحيّ، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٥٤ ـ التذكرة في القراءات الثمان، لطاهر بن عبد المنعم بن غَلبون (ت ٣٩٩ هـ)، تحقيق أيمن رشدي سويد، الجماعة الخيريَّة لتحفيظ القرآن الكريم بجدَّة، ١٤١٢هـ = ١٩٩١م.

٥٥ ـ تذكرة النحاة، لأبي حيَّان محمد بن يوسف الأندلسيّ (ت ٧٥٤هـ)، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، مؤسَّسة الرسالة بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٥٦ ـ الترغيب والترهيب، لعبد العظيم بن عبد القويّ المنذريّ (ت٦٥٦هـ)، ضبط وتعليق مصطفى محمد عمارة، دار إحياء التراث العربيّ، ط ٣، ١٣٨٨هـ = ١٩٦٨م.

٥٧ ـ تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، لخليل بن أيبك الصفديّ (ت ٧٦٤هـ) تحقيق السيِّد الشرقاويّ، مكتبة الخانجي، ط ١، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

٥٨ ـ التصريح بمضمون التوضيح، لخالد بن عبد الله الأزهريّ (ت ٩٠٥ هـ)، تحقيق د.

عبد الفتَّاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربيّ، القاهرة، ط ١، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.
٥٩ ـ تصريف الأسماء، للشيخ محمد عيَّاد الطنطاويّ (ت١٢٧٨هـ)، الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة، ١٤٠٨هـ.
٦٠ ـ التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الدانيّ (ت٤٤٤هـ) تحقيق د. التهاميّ الراجي الهاشميّ، طُبع تحت إشراف اللجنة المشترَكة لنشر وإحياء التراث الإسلاميّ بين حكومة المملكة المغربيَّة وحكومة دولة الإمارات، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٢م.
٦١ ـ تعريف القدماء بأبي العلاء، تحقيق مصطفى السقَّا وزملائه، الدار القوميَّة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٥هـ = ١٩٦٥م.
ـ تفسير الطبريّ = جامع البيان عن تأويل آي القرآن.
ـ تفسير القرطبيّ = الجامع لأحكام القرآن.
٦٢ ـ التفسير الكبير، لفخر الدين محمد بن عمر بن الحسن الرازيّ (ت ٦٠٦ هـ)، دار الكتب العلميَّة، طهران، ط ٢.
٦٣ ـ تفسير الماورديّ، لأبي الحسن عليّ بن محمد بن حبيب الماورديّ (ت ٤٥٠ هـ)، تحقيق خضر محمد خضر، الكويت.
٦٤ ـ تقريب التهذيب، لأحمد بن عليّ المعروف بابن حَجَر العَسْقلانيّ (ت ٨٥٢ هـ)، تحقيق محمد عوَّامة، دار الرشيد، حلب، سوريا، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
٦٥ ـ التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعيّ الكبير، لابن حَجَر (ت ٨٥٢ هـ)، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، مكتبة الكليَّات الأزهريَّة، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.
٦٦ ـ تلخيص العبارات بلطيف الإشارات، لأبي عليّ الحسن بن خلَف ابن بَلِّيمةَ القيروانيّ (ت ٥١٤ هـ)، تحقيق سبيع حمزة حاكميّ، دار القبلة، جدة، ط ١، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.
٦٧ ـ التلخيص في علوم البلاغة، لأبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن الخطيب القزوينيّ (ت ٧٣٩ هـ)، ضبط وشرح عبدالرحمن البرقوقيّ دار الكتاب العربيّ، بيروت، لبنان.

٦٨ ـ التلخيص في القراءات الثمان، لأبي مَعْشَر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبريّ المكيّ (ت ٤٧٨ هـ)، تحقيق محمد حسن عقيل موسىٰ، الجماعة الخيريَّة لتحفيظ القرآن الكريم بجدَّة، ١٤١٢هـ = ١٩٩١م.

٦٩ ـ تمكين المدِّ في آتَىٰ وآمَنَ وآدَم، لأبي محمد مكِّيّ بن أبي طالب القَيسيّ (ت٤٣٧هـ) تحقيق د. أحمد حسن فرحات، دار الأرقم، الكويت، ١٤٠٤هـ.

٧٠ ـ التمهيد لِمَا في الموطَّأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد ابن عبد البرِّ (ت ٤٦٣ هـ)، تحقيق مصطفىٰ العلويّ ومحمد البكريّ، ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م.

٧١ ـ تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، لأبي الحسن عليّ بن محمد ابن عراق الكنانيّ (ت٩٦٣هـ)، تحقيق عبد الوهَّاب عبد اللطيف وعبد الله محمد الصدِّيق مكتبة القاهرة، ط ١، ١٣٧٨هـ.

٧٢ ـ تهذيب التهذيب، لأحمد بن عليّ المعروف بابن حَجَر العَسْقلانيّ (ت ٨٥٢ هـ)، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

٧٣ ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لجمال الدين يوسف بن عبد الرحمن المِزِّيّ (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق د. بشَّار عوَّاد، مؤسَّسة الرسالة، ط ١، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

٧٤ ـ توجيه إعراب أبيات ملغِزة الإعراب، للحسن بن أسد الفارقيّ (ت ٤٨٧ هـ)، تحقيق سعيد الأفغانيّ مطبعة الجامعة السوريَّة.

٧٥ ـ توضيح المشتبه، لمحمد بن عبد الله بن محمد المعروف بابن ناصر الدين (ت ٨٤٢هـ) تحقيق محمد نعيم العرقسوسيّ، مؤسَّسة الرسالة ط ١، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

٧٦ ـ التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الدانيّ (ت ٤٤٤ هـ)، عني بتصحيحه أوتوبرتزل، جمعيَّة المستشرقِين الألمانيَّة، ١٩٣٠م.

٧٧ ـ جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جَرير الطَّبريّ (ت٣١٠هـ) تحقيق محمود شاكر، دار المعارف بمصر، ط ٢، توزيع دار التربية والتراث، مكة المكرَّمة.

٧٨ ـ جامع بيان العلم وفضله، لأبي عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البرِّ (ت ٤٦٣ هـ)، تحقيق أبي الأشبال الزهيريّ، دار ابن الجوزيّ، الرياض، ط ١، ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

٧٩ ـ جامع البيان في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الدانيّ (ت ٤٤٤ هـ)، تحقيق د. عبد المهيمن طحَّان، رسالة دكتوراه، جامعة أمّ القرىٰ، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

ـ جامع الترمذيّ = سُنن الترمذيّ.

ـ الجامع الصحيح للبخاريّ = صحيح البخاريّ.

٨٠ ـ الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبيّ (ت ٦٧١ هـ)، بتصحيح أحمد عبد العليم البردونيّ دار الكتاب العربيّ، ط ٢.

٨١ ـ جُزءٌ فيه قراءاتُ النبيِّ ﷺ، لأبي عمر حفص بن عمر الدوريّ (ت ٢٤٦ هـ)، تحقيق د. حكمت بشير ياسين، مكتبة الدار بالمدينة المنوَّرة، ط ١، ١٤٠٨هـ.

٨٢ ـ جمال القرَّاء وكمال الإقراء، لأبي الحسن عليّ بن محمد السَّخاويّ (ت ٦٤٣ هـ)، تحقيق د. عليّ حسين البوَّاب، مطبعة المدنيّ القاهرة، ط ١، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م.

٨٣ ـ جمهرة الأمثال، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكريّ (ت بعد ٣٩٥ هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، المؤسَّسة العربيَّة الحديثة، القاهرة، ط ١، ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م.

٨٤ ـ جمهرة أنساب العرب، لأبي محمد عليّ بن أحمد المعروف بابن حَزْم الأندلسيّ (ت ٤٥٦ هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، ط ٤، دار المعارف، القاهرة.

٨٥ ـ جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد البصريّ (ت ٣٢١ هـ)، طبع مطبعة مجلس دائرة المعارف، حيدر آباد، الدكن، ١٣٤٤هـ، نشر دار صادر، بيروت.

٨٦ ـ جمهرة نسب قريش وأخبارها، للزبير بن بكَّار بن عبد الله القرشيّ (ت ٢٥٦ هـ)، تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة خيَّاط، بيروت.

٨٧ ـ الجنىٰ الداني في حروف المعاني، لأبي محمد الحسن بن قاسم المعروف بابن أُمِّ قاسم

المُرادي (ت ٧٤٩ هـ)، تحقيق طه محسن، مؤسَّسة دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م.

٨٨ - الجوهر السمين في سِيَر الخلفاء والملوك والسلاطين، لإبراهيم بن محمد العلائيّ، المعروف بابن دقماق (ت ٨٠٩ هـ)، تحقيق د. سعيد عبد الفتَّاح عاشور، طبع مركز البحث العلميّ، جامعة أمّ القرىٰ، مكة المكرمة.

٨٩ - حاشية محمد بن عليّ الصبَّان (ت ١٢٠٦ هـ) علىٰ شرح عليّ بن محمد الأُشمُونيّ (ت ٩٢٩ هـ) علىٰ ألفيَّة محمد بن عبد الله المعروف بابن مالك النحويّ (ت ٦٧٢ هـ)، دار إحياء الكتب العربيَّة فيصل عيسَى البابيّ الحلبيّ، القاهرة.

٩٠ - الحاوي، لأبي الحسن عليّ بن محمد الماورديّ (ت ٤٥٠ هـ)، تحقيق د. راوية بنت أحمد عبد الكريم الظهَّار، دار المجتمع للنشر والتوزيع، جدة، ط ١، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

٩١ - الحجَّة للقرَّاء السبعة، لأبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ (ت ٣٧٧ هـ)، تحقيق بدر الدين قهوجيّ وزملائه، دار المأمون للتراث، ط ١، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

٩٢ - حُجَّة القراءات، لأبي زُرْعَةَ عبدِ الرحمن بن محمد بن زَنْجَلَةَ (ت نحو ٤٠٣ هـ)، تحقيق سعيد الأفغانيّ، مؤسَّسة الرسالة، ط ٢، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

٩٣ - حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، نظم الإمام أبي محمدٍ القاسمِ بن فِيرُّهْ الرُّعَينيِّ الشاطبيِّ (ت ٥٩٠هـ)، طبع مصطفَى البابيّ الحلبيّ، ١٣٥٥هـ = ١٩٣٧م.

٩٤ - حروف المعاني، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجَّاجيّ (ت ٣٣٧ هـ)، تحقيق د. عليّ توفيق الحمد، مؤسَّسة الرسالة، ط ٢، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٩٥ - حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطيّ (ت ٩١١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة عيسَى الحلبيّ، القاهرة.

٩٦ - حلّ المشكلات وتوضيح التحريرات: لمحمد بن عبد الرحمن الخليجيّ الإسكندريّ (ت ١٩٧٠م)، مطبعة محمد عليّ الصناعيَّة بالإسكندريَّة، ط ٢، ١٣٥٨هـ = ١٩٣٩م.

٩٧ ـ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نُعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهانيّ (ت ٤٣٠ هـ)، نشر دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط ٣، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

٩٨ ـ خزانة الأدب ولُبّ لُباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغداديّ (ت ١٠٩٣ هـ) تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.

٩٩ ـ الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جِنِّيّ (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق محمد عليّ النجَّار، توزيع دار الهدىٰ للطباعة والنشر، بيروت، ط ٢.

١٠٠ ـ الدراية في تخريج أحاديث الهداية، لأحمد بن عليّ المعروف بابن حَجَر العَسْقلانيّ (ت ٨٥٢ هـ)، بتصحيح السيِّد عبد الله هاشم اليمانيّ المدنيّ، مطبعة الفجَّالة الجديدة، القاهرة، ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م.

١٠١ ـ الدُّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبيّ (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق د. أحمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

١٠٢ ـ الدُّرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لأحمد بن عليّ المعروف بابن حَجَر العَسْقلانيّ (ت ٨٥٢ هـ)، تحقيق محمد سيِّد جاد الحقّ، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٦٦م.

١٠٣ ـ الدُّرر اللوامع علىٰ همع الهوامع، لأحمد الأمين الشنقيطيّ (ت ١٣٣١ هـ)، مطبعة كردستان، القاهرة، ١٣٢٨هـ.

١٠٤ ـ الدُّرر المنتثِرة في الأحاديث المنتشِرة، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطيّ (ت ٩١١هـ)، تحقيق محمد لطفي الصبَّاغ، من مطبوعات جامعة الملك سعود بالرياض، ط ١، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

١٠٥ ـ دُرَّة الحجال في أسماء الرجال (ذيل وفيات الأعيان)، لأبي العبَّاس أحمد بن محمد ابن محمد بن القاضي المكناسيّ (ت ١٠٢٥ هـ)، تحقيق محمد الأحمديّ أبو النور، دار التراث، القاهرة، ط ١، ١٣٩٠هـ = ١٩٧٠م.

١٠٦ ـ دلائل النبوَّة، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقيّ (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق د. عبد

المعطي قلعجي، دار الكتب العلميَّة، بيروت ط ١، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
١٠٧ ـ ديوان ابن الدُّمَينة عبد الله بن عُبيد الله (ت ١٣٠ هـ)، صنعة أبي العبَّاس ثعلب، ومحمد بن حبيب، تحقيق أحمد راتب النفَّاخ، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ١٩٥٩م.
١٠٨ ـ ديوان ابن الروميّ عليّ بن العبَّاس (ت ٢٧٦ هـ)، شرح وتحقيق عبد الأمير عليّ مهنّا، منشورات مكتبة الهلال، ط ١ ١٤١١هـ = ١٩٩١م.
١٠٩ ـ ديوان أبي الأسود الدؤليّ ظالم بن عمرو (ت ٦٩ هـ)، تحقيق محمد ياسين، بغداد، ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م.
١١٠ ـ ديوان أبي تمَّام حبيب بن أوس الطائيّ (ت ٢٣١هـ)، بشرح التبريزيّ، تحقيق محمد عبده عزَّام، دار المعارف، القاهرة ١٩٥٧م.
١١١ ـ ديوان أبي دَهْبَل وَهْب بن زَمعة الجُمَحيّ (ت ٦٣ هـ)، تحقيق عبد العظيم عبد المحسن، مطبعة القضاء، النجف ط ١، ١٣٩٢هـ = ١٩٧٢م.
١١٢ ـ ديوان أبي العتاهية إسماعيل بن القاسم العَنَزيّ (ت ٢١١ هـ)، دار صادر، بيروت لبنان، ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م.
١١٣ ـ ديوان الأعشى ميمون بن قيس (ت ٧ هـ)، تحقيق فوزي عطوي، الشركة اللبنانيَّة للكتاب، بيروت، ١٩٦٨م.
١١٤ ـ ديوان الأُعيمَى الأندلسيّ، تحقيق د. إحسان عبَّاس، بيروت، ١٩٦٣م.
١١٥ ـ ديوان الأفوه الأوديّ صَلاءة بن عمرو (ت نحو ٥٠ ق هـ) (الطرائف الأدبيَّة)، تحقيق د. عبد العزيز الميمنيّ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٧م.
١١٦ ـ ديوان امرئ القيس بن عانس (ت نحو ٢٥ هـ)، دار صادر، بيروت.
١١٧ ـ ديوان أوس بن حُجر (ت نحو ٢ ق هـ)، تحقيق د. محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ١٣٨٠هـ.
١١٨ ـ ديوان البُحتريّ الوليد بن عُبيد (ت ٢٨٤ هـ)، دار بيروت للطباعة والنشر، لبنان

١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

١١٩ ـ ديوان جرير بن عطيَّة التميميّ (ت ١١٠ هـ)، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

١٢٠ ـ ديوان حسَّان بن ثابت الأنصاريّ رضي الله عنه (ت ٥٤ هـ)، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م.

١٢١ ـ ديوان الحُطيئة جَرْوَل بن أوس (ت ٣٠ هـ)، تحقيق نعمان طه، مصر، ١٣٧٨هـ = ١٩٥٨م.

١٢٢ ـ ديوان الخنساء تُماضِر بنت عمرو (ت ٢٤ هـ)، دار الأندلس، بيروت، لبنان، ط ٨ ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

١٢٣ ـ ديوان ذي الرُّمَّة غَيلان بن عقبة (ت ١١٧ هـ)، تحقيق د. عبد القدُّوس أبو صالح، مؤسَّسة الإيمان، بيروت، ط ٢ ، ١٩٨٢م.

١٢٤ ـ ديوان الراعي النميريّ عُبيد بن حُصين (ت ٩٠ هـ)، تحقيق راينهرت فايبرت، المعهد الألمانيّ للأبحاث الشرقيَّة بيروت، ١٤٠١هـ = ١٩٨٠م.

١٢٥ ـ ديوان زهير بن أبي سلمى (ت ١٣ ق هـ)، تحقيق كرم بستانيّ، دار صادر، بيروت ١٩٥٣م.

١٢٦ ـ ديوان الشريف الرضيّ محمد بن الحسين (ت ٤٠٦ هـ)، دار صادر، بيروت.

١٢٧ ـ ديوان طَرَفة بن العبد (ت ٦٠ ق هـ)، تحقيق دريَّة الخطيب ولطفي الصقَّال، دمشق، ١٣٩٥هـ.

١٢٨ ـ ديوان العبَّاس بن مرداس السلميّ (ت نحو ١٨ هـ)، جمعه وحقَّقه د. يحيى الجبوريّ وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ١٣٨٨هـ = ١٩٦٨م.

١٢٩ ـ ديوان عبد الله بن الزِّبير الأسديّ (ت نحو ٧٥ هـ)، تحقيق د. يحيى الجبوريّ، طبع بغداد، ١٣٩٤هـ.

١٣٠ ـ ديوان عبد المحسن بن محمد الصوريّ (ت ٤١٩ هـ)، تحقيق مكيّ السيِّد جاسم، وشاكر هادي شكر، طبع وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨١م.

١٣١ ـ ديوان عُبيد بن الأبرص الأسديّ (ت نحو ٢٥ ق هـ)، تحقيق د. حسين نصَّار، مطبعة مصطفى الحلبيّ، القاهرة ١٣٧٧هـ = ١٩٥٧م.

١٣٢ ـ ديوان عُبيدالله بن قيس الرُّقَيَّات (ت نحو ٨٥ هـ)، تحقيق د. محمد يوسف نجم، بيروت، ١٣٧٨هـ.

١٣٣ ـ ديوان العجَّاج عبد الله بن رؤبة (ت ٩٠ هـ)، تحقيق د. عزَّة حسن، مكتبة دار الشروق، بيروت، ١٩٧١م.

١٣٤ـ ديوان عديّ بن زيد (ت نحو ٣٥ ق هـ)، تحقيق محمد جبار المعيبد، بغداد، ١٩٦٥م.

١٣٥ ـ ديوان عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة (ت ٩٣ هـ)، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٩٨هـ.

١٣٦ ـ ديوان عنترة بن شدَّاد العبسيّ (ت نحو ٢٢ ق هـ)، دار صادر، بيروت.

١٣٧ ـ ديوان الفرزدق همَّام بن غالب (ت ١١٠ هـ)، طبعة دار صادر، بيروت، لبنان. وطبعة مصر بشرح الصاويّ ١٣٥٤هـ.

١٣٨ ـ ديوان القتَّال الكلابيّ عُبيد بن مُجيب (ت نحو ٧٠ هـ)، تحقيق د. إحسان عبَّاس، بيروت، ١٣٨١هـ.

١٣٩ ـ ديوان كُثيِّر عزَّة، لكُثيِّر بن عبد الرحمن الخزاعيّ (ت ١٠٥ هـ)، جمَعه إحسان عبَّاس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧١م.

١٤٠ ـ ديوان لبيد بن ربيعة العامريّ (ت ٤١ هـ)، بشرح الطوسيّ، تحقيق د. حنا نصر الحِتِّي، دار الكتاب العربيّ لبنان، ط ١، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

١٤١ ـ ديوان المثقِّب العبديّ العائذ بن مِحْصَن (ت نحو ٣٥ ق هـ)، تحقيق حسن كامل الصيرفيّ، طبعة مجلة معهد المخطوطات القاهرة، ١٣٩٠هـ.

١٤٢ ـ ديوان مسلم بن الوليد الأنصاريّ، الشهير بصريع الغواني (ت٢٠٨ هـ)، بشرح وليد بن عيسَى الطبيخيّ، تحقيق د. سامي الدهَّان، دار المعارف، ط ٢، مصر.

١٤٣ ـ ديوان النابغة الجعديّ قيس بن عبد الله (ت نحو ٥٠ هـ)، تحقيق عبد العزيز رباح، دمشق، ١٣٨٤هـ.

١٤٤ ـ ديوان النابغة الذبيانيّ زياد بن معاوية (ت نحو ١٨ ق هـ)، تحقيق د. حنا نصر الحِتّي، دار الكتاب العربيّ، لبنان، ط ١ ١٤١١هـ = ١٩٩١م.

١٤٥ ـ ديوان نابغة بني شيبان عبد الله بن المخارق (ت ١٢٥ هـ)، شرح وتقديم قدري مايو، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ط ١ ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.

١٤٦ ـ ديوان أبي النجم العِجليّ الفضل بن قدامة (ت ١٣٠ هـ)، صنعة علاء الدين أغا، النادي الأدبيّ بالرياض، ١٤٠١هـ.

١٤٧ ـ ذيل العِبَر في خبر مَن غبَر، لأبي المحاسن محمد بن عليّ الحسينيّ (ت ٧٦٥هـ)، تحقيق محمد رشاد عبد المطَّلب، إصدار وزارة الإرشاد والأنباء بالكويت.

١٤٨ ـ الذيل والتكملة لكتابَي الموصول والصلة، لأبي عبد الله محمد بن عبد الملك الأوسيّ الأنصاريّ المرَّاكشي (ت٧٠٣هـ) تحقيق د. إحسان عبَّاس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٣م.

١٤٩ ـ ربح المريد في تحرير الشاطبيَّة، منظومة لمحمد بن محمد بن هِلاليّ الأَبياريّ (كان حيّاً سنة ١٣٣٤ هـ)، مطبعة الممتاز، طنطا، ط ١، ١٣٣٣هـ = ١٩١٥م.

١٥٠ ـ الرسالة القُشيريَّة، لأبي القاسم عبد الكريم بن هوازن القُشيريّ (ت٧٦٥هـ)، طبعة دار الكتب الحديثة، القاهرة.

١٥١ ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالِقيّ (ت ٧٠٢هـ) تحقيق د. أحمد محمد الخرَّاط، دار القلم، دمشق، ط ٢، ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥م.

١٥٢ ـ الرعاية لتجويد القراءة، لأبي محمد مكّيّ بن أبي طالب القَيسيّ (ت ٤٣٧ هـ)، تحقيق د. أحمد حسن فرحات، دار المعارف للطباعة، دمشق، ١٣٩٣هـ.

١٥٣ ـ الروضة في القراءات الإحدىٰ عشرة، لأبي عليٍّ الحسن بن محمد بن إبراهيم المالكيّ البغداديّ (ت ٤٣٨ هـ)، رسالة دكتوراه، دراسة وتحقيق نبيل محمد إبراهيم، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ١٤١٥هـ.

١٥٤ ـ الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر محمد بن القاسم بن بَشَّار الأنباريّ (ت ٣٢٨ هـ)، تحقيق د. حاتم الضامن، وزارة الثقافة، بغداد، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

١٥٥ ـ الزهد والرقائق، لعبد الله بن المبارك (ت ١٨١ هـ)، تحقيق أحمد فريد، دار المعراج الدوليَّة للنشر، ط ١، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.

١٥٦ ـ زهر الآداب وثمر الألباب، لأبي إسحاق إبراهيم بن عليّ الحصريّ (ت ٤١٣ هـ) تحقيق زكي مبارك ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط ٤.

١٥٧ ـ السبعة في القراءات، لأبي بكر أحمد بن موسىٰ بن العبَّاس بن مُجاهد البغداديّ (ت ٣٢٤ هـ)، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط ٢.

١٥٨ ـ سرّ صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جِنِّيّ (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق د. حسن هنداويّ، دار القلم، دمشق ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

١٥٩ ـ سِفر السعادة وسفير الإفادة، لعَلم الدين أبي الحسن عليّ بن محمد السَّخاويّ (ت ٦٤٣ هـ)، تحقيق محمد أحمد الدالي، طبع مجمع اللغة العربيَّة، دمشق، ط ١، ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣م.

١٦٠ ـ سِقْط الزَّند، لأبي العلاء أحمد بن عبد الله المعرِّيّ (ت ٤٤٩ هـ)، تصحيح إبراهيم الزين، دار الفكر، بيروت، ١٩٦٥م.

١٦١ ـ السلوك لمعرفة دول الملوك، لأحمد بن عليّ المقريزيّ (ت ٨٤٥هـ)، الجزء الثالث القسم الأوَّل، بتحقيق د. سعيد عبد الفتَّاح عاشور، مطبعة دار الكتب المصريَّة، ١٩٧٠م.

١٦٢ ـ سُنن ابن ماجه محمد بن يزيد (ت ٢٧٣ هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة عيسىٰ الحلبيّ، القاهرة ١٣٧٢هـ.

١٦٣ ـ سُنن أبي داود سليمان بن الأشعث (ت ٢٧٥ هـ)، ومعه كتاب «معالم السنن» لِحَمْدِ بن محمد الخطَّابيّ (ت ٣٨٨ هـ)، إعداد وتعليق عزَّت عبيد الدعَّاس وعادل السيِّد دار الحديث للطباعة والنشر، بيروت، ط ١، ١٣٨٨هـ.

١٦٤ ـ سُنن البيهقيّ أحمد بن الحسين (ت ٤٥٨ هـ)، دار المعرفة، بيروت.

١٦٥ ـ سُنن الترمذيّ محمد بن عيسىٰ (ت ٢٧٩ هـ)، الجزءان الأوَّل والثاني بتحقيق أحمد شاكر، مكتبة مصطفَى الحلبيّ، ط ١، ١٣٥٦ هـ = ١٩٣٧ م. والجزءان الرابع والخامس بتحقيق إبراهيم عطوة عوض، ط ١، ١٣٨٥هـ = ١٩٦٥م.

١٦٦ ـ سُنن الدارميّ عبد الله بن عبد الرحمن (ت ٢٥٥ هـ)، طبع بعناية محمد أحمد دهمان، توزيع دار الكتب العلميَّة، بيروت.

١٦٧ ـ سُنن النسائيّ أحمد بن عليّ (ت ٣٠٣ هـ)، تحقيق عبد الفتَّاح أبوغدَّة، مكتب المطبوعات الإسلاميَّة بحلب، ط ٤، ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

١٦٨ ـ سير أعلام النبلاء، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبيّ (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط وزملائه، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٢هـ.

ـ الشاطبيَّة = حرز الأماني ووجه التهاني.

١٦٩ ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحيّ بن العماد الحنبليّ (ت ١٠٨٩ هـ)، المكتب التجاريّ للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

١٧٠ ـ شرح عليّ بن محمد الأُشمُونيّ (ت ٩٢٩ هـ) علىٰ ألفيَّة محمد بن عبد الله المعروف بابن مالك النحويّ (ت ٦٧٢ هـ)، دار إحياء الكتب العربيَّة فيصل البابيّ الحلبيّ، القاهرة.

١٧١ ـ شرح ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن (ت ٧٦٩ هـ) علىٰ ألفيَّة محمد بن عبد الله المعروف بابن مالك النحويّ (ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة دار السعادة بمصر، ط ١، ١٣٧٠هـ = ١٩٥١م.

ـ شرح التسهيل لابن عقيل = المساعد علىٰ تسهيل الفوائد.

١٧٢ ـ شرح التسهيل لابن مالك محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن السيِّد، و الدكتور محمد المختون، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط ١، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

١٧٣ ـ شرح الجُمَل، لابن عصفور عليّ بن مؤمن الإشبيليّ (ت ٦٦٩ هـ)، تحقيق د. صاحب أبو جناح، بغداد، ١٤٠٠هـ.

١٧٤ ـ شرح الحماسة، لأبي عليّ أحمد بن محمد المرزوقيّ (ت ٤٢١ هـ)، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٣٧١هـ = ١٩٥١م.

١٧٥ ـ شرح السُّنَّة، لحسين بن مسعود البغويّ (ت ٥١٦ هـ)، تحقيق شُعيب الأرناؤوط ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلاميّ، ط ١، ١٣٩٠هـ = ١٩٧١م.

ـ شرح الشاطبيَّة لأبي شامة = إبراز المعاني.

ـ شرح الشاطبيَّة لشُعلة = كنز المعاني.

ـ شرح الشاطبيَّة للضبَّاع = إرشاد المريد إلى مقصود القصيد.

١٧٦ ـ شرح شافية ابن الحاجب، لرضيّ الدين محمد بن الحسن الأَسْتراباذيّ النحويّ (ت ٦٨٦ هـ)، وبعده شرح شواهد الشافية لعبد القادر بن عمر البغداديّ (ت ١٠٩٣ هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد وزميلَيه، دار الكتب العلميَّة، لبنان، ١٣٩٥هـ.

١٧٧ ـ شرح شذور الذهب، لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاريّ النحويّ (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق عبد الغنيّ الدقر، المتَّحدة للتوزيع، دمشق، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

١٧٨ ـ شرح عمدة الحافظ، لابن مالك محمد بن عبد الله النحويّ (ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق عدنان الدوريّ، وزارة الأوقاف، بغداد، ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م.

١٧٩ ـ شرح القصائد السبع، لأبي بكر محمد بن القاسم بن بَشَّار الأنباريّ (ت ٣٢٨ هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ١٣٨٢هـ = ١٩٦٣م.

١٨٠ ـ شرح القصائد العشر، لأبي زكريّا يحيَى بن عليّ الخطيب التبريزيّ (ت ٣٢٨ هـ)،

اعتنىٰ بطبعه كارلُس يعقوب لايل، دار الإمارة، كلكتَّه، ١٩٨٤م.
١٨١ ـ شرح القصيدة الحصريَّة، لأبي الحسن محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن الطُّفيل الإشبيليّ، المعروف بابن عَظِيمة (ت ٥٤٣ هـ)، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا تحقيق توفيق العبقريّ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كليَّة الآداب، فاس، ١٤١٤هـ.
١٨٢ ـ شرح قصيدة كعب بن زهير، لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاريّ (ت ٧٦١هـ)، تحقيق د. محمد حسن أبوناجي، مؤسَّسة علوم القرآن، دمشق ـ بيروت، ط ٣، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.
١٨٣ ـ شرح كافية ابن الحاجب، لرضيّ الدين محمد بن الحسن الأَسْتراباذيّ (ت٦٨٦هـ) تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، ١٣٩٨هـ = ١٩٧٨م.
١٨٤ ـ شرح الكافية الشافية، لابن مالك محمد بن عبد الله النحويّ (ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، من مطبوعات جامعة أمِّ القرىٰ.
١٨٥ ـ شرح اللُّمَع لابن جنِّيّ، لأحمد بن عليّ ابن بَرْهان العُكبَريّ (ت٥١٨ هـ)، تحقيق د. فائز فارس، المجلس الوطنيّ للثقافة، قسم التراث العربيّ، الكويت، ط ١، ١٤٠٤هـ.
١٨٦ ـ شرح مشكِل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاويّ (ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق شُعيب الأرناؤوط، مؤسَّسة الرسالة، ط ١، ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.
١٨٧ ـ شرح المعلَّقات العشر، لأبي زكريّا يحيَى بن عليّ الخطيب التبريزيّ (ت٣٢٨هـ) تحقيق د. فخر الدين قباوة، حلب، ١٣٩٣هـ.
١٨٨ ـ شرح المعلَّقات العشر، لأبي عبد الله حسين بن أحمد الزَّوْزَنيّ (ت٤٨٦ هـ)، المكتبة الشعبيَّة، بيروت.
١٨٩ ـ شرح المفصَّل، لأبي البقاء يعيش بن عليّ بن يعيش (ت ٦٤٣ هـ)، توزيع عالم الكتب، بيروت.
١٩٠ ـ شرح مقامات الحريريّ، كلاهما لأبي محمد القاسم بن عليّ الحريريّ (ت٥١٦هـ)

دار الفكر، بيروت.

١٩١ ـ شرح مُلحة الإعراب، لأبي محمد القاسم بن عليّ الحريريّ (ت ٥١٦ هـ)، تحقيق د. أحمد محمد قاسم، مكتبة دار التراث، المدينة المنوَّرة، ط ٢، ١٤١٢هـ = ١٩٩١م.

١٩٢ ـ شرح منظومة ظاءات القرآن الكريم، من نظم أبي العبَّاس أحمد بن عَمَّار المَهْدَويّ (ت نحو ٤٤٠ هـ)، والشرح لأبي طاهر إسماعيل بن أحمد التجيبيّ (ت بعد ٤٥٠ هـ)، تحقيق محمد سعيد المولويّ، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ = ١٩٩١م.

١٩٣ ـ شرح الهداية، لأبي العبَّاس أحمد بن عَمَّار المَهْدَويّ (ت نحو ٤٤٠ هـ)، تحقيق ودراسة د. حازم حيدر، ط ١، ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م، الناشر مكتبة الرُّشد، الرياض.

١٩٤ ـ شروح التلخيص في البلاغة، وتشمل: ١ ـ مختصَر سعد الدين مسعود بن عمر التفتازانيّ (ت٧٩١هـ). ٢ ـ مواهب الفتَّاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربيّ (كان حيّاً ١١٠٨ هـ). ٣ ـ عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين أحمد بن عليّ السُّبكيّ (ت ٧٧٣ هـ)، دار السرور، لبنان.

١٩٥ ـ شروح سِقْط الزَّند، لأبي العلاء أحمد بن عبد الله المعرِّيّ (ت ٤٤٩ هـ)، بتحقيق عبد السلام هارون وزملائه، نسخة مصوَّرة عن طبعة دار الكتب المصريَّة، ١٣٦٤هـ = ١٩٤٥م، نشر الدار القوميَّة للطباعة والنشر بالقاهرة.

١٩٦ ـ الشعر، لأبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ (ت ٣٧٧ هـ)، تحقيق د. محمود محمد الطناحيّ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

١٩٧ ـ شِعر الكُمَيْت بن زيد الأسديّ (ت ١٢٦ هـ)، جمع وتحقيق د. داود سلُّوم، بغداد ١٩٦٩م.

١٩٨ ـ شِعر النعمان بن بشير الأنصاريّ رضي الله عنه (ت٦٥هـ)، جمع وتحقيق د. يحيىٰ الجُبُوريّ، بغداد، ١٩٦٨م.

١٩٩ ـ الشِّعر والشعراء، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ)، تحقيق وشرح أحمد

شاكر، دار التراث العربيّ، القاهرة، ط ٣، ١٩٧٧م.

٢٠٠ ـ الشفا بتعريف حقوق المصطفىٰ، للقاضي عياض بن موسىٰ السبتيّ (ت ٥٤٤ هـ)، المكتبة التجاريَّة الكبرىٰ، القاهرة.

٢٠١ ـ شفاء العيّ بتخريج وتحقيق مسنَد الإمام الشافعيّ بترتيب السنديّ، تأليف أبي عُمير مجدي بن محمد المصريّ، مكتبة ابن تيميَّة، القاهرة، ١٤١٦هـ.

٢٠٢ ـ الصاحبي، لأحمد بن فارس القزوينيّ (ت ٣٩٥ هـ)، تحقيق السيِّد أحمد صقر، مطبعة عيسَى البابيّ الحلبيّ، القاهرة، ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م.

٢٠٣ ـ الصحاح، للجوهريِّ إسماعيل بن حمَّاد (ت ٣٩٣ هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطَّار، دار العِلم للملايين، بيروت ط ٣، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

٢٠٤ ـ صحيح البخاريّ محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦ هـ)، تحقيق د. مصطفى البُغا، دار ابن كثير، دمشق ـ بيروت، ط ٤، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

٢٠٥ ـ صحيح محمد بن حبَّان البُستيّ (ت ٣٥٤ هـ) بترتيب عليّ بن بلبان (ت ٧٣٩ هـ) تحقيق شعيب الأرناؤوط، نشر مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

٢٠٦ ـ صحيح ابن خُزيمة محمد بن إسحاق (ت ٣١١ هـ) تحقيق محمد مصطفىٰ الأعظميّ المكتب الإسلاميّ، ط ١، ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م.

٢٠٧ ـ صحيح مسلم بن الحجَّاج (ت ٢٦١ هـ)، بتحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، المكتبة الإسلاميَّة، إستانبول، تركيا، ط ١، ١٣٨٥هـ = ١٩٦٥م.

٢٠٨ ـ الضعفاء الكبير، لمحمد بن عمرو العقيليّ (ت ٣٢٢ هـ)، تحقيق د. عبد المعطي قلعجيّ، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

٢٠٩ ـ الطبقات الكبرىٰ، لمحمد بن سعد (ت ٢٣٠ هـ)، دار صادر، بيروت.

٢١٠ ـ طبقات الشافعيَّة، لعبد الرحيم بن الحسن الإسنويّ (ت ٧٧٢ هـ)، تحقيق عبد الله الجُبُوريّ، ديوان الأوقاف، بغداد، ١٣٩١هـ.

٢١١ ـ طبقات الشافعيَّة، لأبي بكر بن أحمد ابن قاضي شُهبة (ت ٨٥١هـ)، بتصحيح د. عبد العليم خان، مؤسسة دار الندوة الجديدة، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م.

٢١٢ ـ طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلّام الجُمحيّ (ت ٢٣٢هـ)، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدنيّ، القاهرة.

٢١٣ ـ طبقات المفسِّرين، لمحمد بن عبد الحيّ الداوديّ (ت ٩٤٥هـ)، دار الكتب العلميَّة بيروت، لبنان.

٢١٤ ـ العقد الفريد، لأحمد بن محمد بن عبد ربِّه (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق د. مفيد أحمد قميحة، نشر دار الكتب العلميَّة ببيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٣م.

٢١٥ ـ علل الحديث، لعبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازيّ (ت ٣٢٧هـ)، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٢١٦ ـ علل القراءات، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهريّ (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق نوال بنت إبراهيم الحلوة، ط ١، ١٤١٢هـ = ١٩٩١م.

٢١٧ ـ العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لأبي الفرج ابن الجوزيّ عبد الرحمن بن عليّ (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق إرشاد الحقّ الأثريّ، دار نشر الكتب الإسلاميَّة، لاهور، ط ١، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

٢١٨ ـ علم البيان، للدكتور عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربيَّة، بيروت، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

٢١٩ ـ عمدة الحُفَّاظ في تفسير أشرف الألفاظ، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبيّ (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق محمود الدغيم، دار السيِّد للنشر، إستانبول، ط ١، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

٢٢٠ ـ العنوان في القراءات السبع، لأبي الطاهر إسماعيل بن خلَف النحويّ (ت ٤٥٥هـ) تحقيق د. زهير زاهد وزميله، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ = ١٩٧٥م.

٢٢١ ـ عيون الأخبار، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق د. يوسف عليّ

طويل، دار الكتب العلميّة، بيروت.
٢٢٢ ـ الغاية في القراءات العشر واختيارِ أبي حاتم، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مِهران (ت٣٨١هـ)، تحقيق محمد غياث الجنباز، شركة العبيكان للطباعة، الرياض، ١٤٠٥هـ.
٢٢٣ ـ غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمَّة الأمصار، لأبي العلاء الحسن بن أحمد الهَمَذانيّ العطَّار (ت ٥٦٩ هـ)، تحقيق د. أشرف محمد فؤاد طلعت، الجماعة الخيريَّة لتحفيظ القرآن الكريم بجدَّة، ط ١، ١٤١٤ هـ = ١٩٩٤م.
٢٢٤ ـ غاية النهاية في طبقات القرَّاء، لمحمد بن محمد بن محمد الجَزَريّ (ت ٨٣٣ هـ)، عني بنشره ج. برجستراسر، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، ١٤٠٠هـ.
٢٢٥ ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاريّ، لأحمد بن عليّ المعروف بابن حَجَر العَسْقلانيّ (ت ٨٥٢ هـ)، بتحقيق عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة، بيروت.
٢٢٦ ـ الفتح الرحماني شرح كنز المعاني، كلاهما للشيخ سليمان بن حسين الجَمْزُوريّ (كان حيّاً ١٢٠٨هـ)، تحقيق عبد الرازق موسى، بيت الحكمة، القاهرة، ط ١، ١٤١٤هـ.
٢٢٧ ـ فتح القدير، لمحمد بن عليّ الشَّوكانيّ (ت ١٢٥٠هـ)، تحقيق د. عبدالرحمن عميرة دار الوفاء للنشر، المنصورة ط ١، ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.
٢٢٨ ـ الفردوس بمأثور الخطاب، للدَّيلميّ شيرَويه بن شهردار (ت ٥٠٩ هـ) تحقيق السعيد زغلول، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.
٢٢٩ ـ فَصْل المقال في شرح كتاب الأمثال، لأبي عُبيد عبد الله بن عبد العزيز البكريّ (ت٥٦٩هـ)، تحقيق د. إحسان عبَّاس وزميله، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.
٢٣٠ ـ فضائل القرآن، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقيّ (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق د. محمد إبراهيم البنَّا، جمعيَّة القرآن الكريم بجدَّة، ط ١، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
٢٣١ ـ فضائل القرآن العزيز، لأبي عُبيد القاسم بن سَلَّام (ت ٢٢٤ هـ)، تحقيق وهبي

سليمان غاوجي، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ.
٢٣٢ ـ فضائل المدينة المنوَّرة، للدكتور خليل ملّا خاطر، دار القبلة، جدَّة، ط٢، ١٤١٥هـ.
٢٣٣ ـ فضل الكلاب على كثير ممَّن لَبِسَ الثياب، لابن الْمَرْزُبَان عليِّ بن أحمد البغداديّ (ت ٣٦٦ هـ)، تحقيق عبد الرحمن حسن محمود، مكتبة الآداب، القاهرة.
٢٣٤ ـ الفهرس الشامل للتراث العربيّ الإسلاميّ المخطوط، مؤسَّسة آل البيت، الأردن الجزء الأوَّل والثاني من فهارس علوم القرآن، مخطوطات القراءات.
٢٣٥ ـ فهرست محمد بن خير الإشبيليّ (ت ٥٧٥ هـ)، تحقيق فرنسشكه قداره زيدين، طبع المكتب التجاريّ بيروت، ط٢، ١٣٨٢هـ = ١٩٦٣م.
٢٣٦ ـ فهرست الكتب العربيَّة المحفوظة بالكتبخانة الخديويَّة، ط ٢ مصر، ١٣١٠هـ.
٢٣٧ ـ فهرست مخطوطات مكتبة الجامع الكبير بصنعاء، طبع وزارة الأوقاف والإرشاد في الجمهوريَّة اليمنيَّة، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.
٢٣٨ ـ فوائد في مشكل القرآن، لعزِّ الدين عبد العزيز بن عبد السلام (ت ٦٦٠ هـ) تحقيق د. سيِّد رضوان عليّ الندويّ، دار الشروق، جدَّة، ط ٢، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.
٢٣٩ ـ الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، لمحمد عليّ الشَّوكانيّ (ت١٢٥٠هـ) تحقيق عبد الرحمن بن يحيىٰ المعلِّميّ، مطبعة السُّنَّة المحمَّديَّة، القاهرة، ط١، ١٣٨٠هـ.
٢٤٠ ـ فوات الوفيات، لمحمد بن شاكر الكتبيّ (ت ٧٦٤ هـ)، تحقيق د. إحسان عبَّاس، دار صادر، بيروت.
٢٤١ ـ فيض القدير شرح الجامع الصغير، لمحمد بن عبد الرؤوف المناويّ (ت ١٠٣١ هـ) المكتبة التجاريَّة الكبرىٰ، القاهرة، ط ١، ١٣٥٧هـ = ١٩٣٨م.
٢٤٢ ـ القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآباديّ (ت ٨١٧ هـ)، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٩٨٧م.
٢٤٣ ـ قصيدتان في تجويد القرآن، تحقيق د. عبد العزيز عبد الفتَّاح القاري، مكتبة الدار،

المدينة المنوَّرة، ط ١، ١٤٠٢هـ.

٢٤٤ ـ القصيدة الحصريَّة في قراءة نافع، لأبي الحسن عليّ بن عبد الغنيّ الحُصَريّ القيروانيّ (ت ٤٨٨ هـ) ضمن بحث يشتمل على شرح القصيدة لأبي الحسن محمد بن عبد الرحمن ابن الطُّفيل الإشبيليّ، المعروف بابن عَظِيمة (ت ٥٤٣ هـ) مقدَّم لنيل دبلوم الدراسات العليا تحقيق توفيق العبقريّ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كليَّة الآداب، فاس، ١٤١٤هـ.

٢٤٥ ـ القطع والائتناف، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحَّاس (ت ٣٣٨ هـ) تحقيق د. أحمد خطَّاب العمر، بغداد، ١٣٩٨هـ.

٢٤٦ ـ قواعد الإملاء، لعبد السلام هارون (ت ١٤٠٨ هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٥ ١٤٠٦هـ.

٢٤٧ ـ الكافي في القراءات السبع، لأبي عبد الله محمد بن شُريح الإشبيليّ (ت ٤٧٦ هـ) بهامش كتاب المكرَّر فيما تواتَر من القراءات السبع وتحرَّر، مطبعة مصطفى الحلبيّ بالقاهرة ١٣٥٤هـ= ١٩٣٥م.

٢٤٨ ـ الكامل، لأبي العبَّاس محمد بن يزيد المبرِّد (ت ٢٨٥ هـ)، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٣هـ= ١٩٩٣م.

٢٤٩ ـ الكامل في التاريخ، لأبي الحسن عليّ بن محمد ابن الأثير الجَزَريّ (ت ٦٣٠ هـ) دار صادر، بيروت، ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م.

٢٥٠ ـ الكامل في الضعفاء، لعبد الله بن عديّ (ت ٣٦٥ هـ)، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥هـ.

٢٥١ ـ الكتاب، لسيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ)، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، عالم الكتب، ١٤٠٣هـ.

٢٥٢ ـ الكشَّاف، للزمخشريّ محمود بن عمر (ت ٥٣٨ هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت، لبنان.

٢٥٣ـ الكشف الإلهي عن شديد الضعف والواهي، لمحمد بن محمد الحسينيّ الطرابلسيّ (ت١١٤٦هـ)، تحقيق د. محمد محمود أحمد بكّار، مكتبة الطالب الجامعيّ، مكة المكرّمة ١٤٠٨هـ.

٢٥٤ ـ كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، لإسماعيل ابن محمد العَجْلُونيّ (ت ١١٦٢ هـ)، بتصحيح أحمد القلّاش، دار التراث، القاهرة.

٢٥٥ ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة (ت ١٠٦٧ هـ)، المطبعة الإسلاميَّة، طهران، ١٣٨٧هـ = ١٩٤٧م.

٢٥٦ ـ الكشف عن وجوه القراءات السبع وعِلَلِها، لأبي محمد مكّيّ بن أبي طالب القَيسيّ (ت ٤٣٧ هـ)، من مطبوعات مجمع اللغة العربيَّة بدمشق، ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م.

٢٥٧ ـ كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، لمحمد بن يار محمد البرهانبُوري الهنديّ (ت نحو ١١١٠ هـ)، تحقيق صفوة السقا وزميله، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٩م.

٢٥٨ ـ الكنز في القراءات العشر، لعبد الله بن عبد المؤمن الواسطيّ (ت ٧٤٠ هـ)، رسالة دكتوراه، إعداد عزّت عاطف تارزيتش، جامعة الزيتونة، تونس، ١٤١٠هـ = ١٩٨٩م.

٢٥٩ ـ كنز المعاني شرح حرز الأماني، لمحمد بن أحمد بن محمد الموصليّ المعروف بشُعلة (ت٦٥٦ هـ)، طبع الاتِّحاد العام لجماعة القرَّاء بالقاهرة، ط ١، ١٣٧٤هـ = ١٩٥٥م.

٢٦٠ ـ لسان العرب، لجمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقيّ (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

٢٦١ ـ لسان الميزان، لأحمد بن عليّ المعروف بابن حَجَر العَسْقلانيّ (ت ٨٥٢ هـ)، مؤسَّسة الأعلميّ للمطبوعات، بيروت.

٢٦٢ ـ لطائف الإشارات في فنون القراءات، لشهاب الدين أبي العبَّاس أحمد بن محمد القَسْطَلانيّ (ت ٩٢٣ هـ)، تحقيق الشيخ عامر السيِّد عثمان ود. عبد الصبور شاهين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة، القاهرة، ط ١، ١٣٩٢هـ.

٢٦٣ ـ ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقزَّاز القيروانيّ، تحقيق د. المنجي الكعبيّ، الدار التونسيَّة للنشر، ١٩٧١م.

٢٦٤ ـ المؤتلف والمختلف، لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمديّ (ت ٣٧١ هـ)، تحقيق عبد الستَّار أحمد فرَّاج، مطبعة عيسَى البابيّ الحلبيّ، القاهرة، ١٣٨١هـ = ١٩٦١م.

٢٦٥ ـ المبهج في القراءات الثمان، لأبي محمد عبد الله بن عليّ البغداديّ، المعروف بسِبط الخيَّاط (ت ٥٤١هـ)، تحقيق د. عبدالعزيز السَّبْر، رسالة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض، ١٤٠٤هـ.

٢٦٦ ـ مجالس ثعلب أحمد بن يحيىٰ (ت ٢٩١هـ)، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، ١٩٤٩م.

٢٦٧ ـ مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد الميدانيّ (ت ٥١٨ هـ)، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

٢٦٨ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لعليّ بن أبي بكر الهيثميّ (ت ٨٠٧ هـ)، مكتبة القدسيّ، القاهرة.

٢٦٩ ـ المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، لمحمد بن أبي بكر المدينيّ الأصفهانيّ (ت ٥٨١هـ)، تحقيق عبدالكريم العزباويّ، دار المدنيّ، جدّة، ط ١، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٢٧٠ ـ المحاسن والمساوئ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقيّ (ت ٤٥٨ هـ)، دار صادر بيروت، ١٣٩٠هـ = ١٩٧٠م.

٢٧١ ـ المحتسَب في تبيين وجوه شواذِّ القراءات، لأبي الفتح عثمان بن جِنِّيّ (ت ٣٩٢هـ) تحقيق عليّ النجديّ، ود. عبدالفتَّاح شلبي، دار سزكين للطباعة والنشر، ط ٢، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٢٧٢ ـ مختار الأغاني، لجمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقيّ (ت ٧١١هـ)، طبع المكتب الإسلاميّ في بيروت ودمشق، ط ١، ١٣٨٣هـ = ١٩٦٤م.

٢٧٣ ـ مختار الشعر الجاهليّ، ليوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمريّ (ت٤٧٦هـ) شرح وتحقيق مصطفى السقَّا ومحمد سيِّد كيلانيّ، المكتبة الشعبيَّة، ط ٣، ١٣٨٩هـ.

٢٧٤ ـ مختصَر اختلاف العلماء، لأبي بكر أحمد بن عليّ الجصَّاص الرازيّ (ت ٣٧٠ هـ) تحقيق د. عبدالله نذير أحمد، دار البشائر الإسلاميَّة، بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.

٢٧٥ ـ مختصَر الفتح المواهبي في مناقب الإمام الشاطبي، لشهاب الدين أبي العبَّاس أحمد بن محمد القَسْطَلانيّ (ت ٩٢٣ هـ)، اختصار محمد حسن عقيل موسى، الجماعة الخيريَّة لتحفيظ القرآن الكريم بجدَّة، ط ١، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.

٢٧٦ ـ المذكَّر والمؤنَّث، لأبي بكر محمد بن القاسم بن بَشَّار الأنباريّ (ت٣٢٨هـ)، تحقيق د. طارق الجنابيّ، من مطبوعات وزارة الأوقاف، بغداد، ١٩٧٨م.

٢٧٧ ـ مزيل الخفا عن ألفاظ الشفا، لأحمد بن محمد الشُّمُنِّيّ (ت ٨٧٢ هـ)، بحاشية الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض.

٢٧٨ ـ المسائل الحلبيَّات، لأبي عليّ الحسن بن أحمد الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، تحقيق د. حسن هنداويّ، دار القلم ودار المنارة، ط ١، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

٢٧٩ ـ المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن (ت٧٦٩هـ)، تحقيق د. محمد كامل بركات، مركز البحث العلميّ وإحياء التراث بمكة المكرَّمة، ١٤٠٠هـ.

٢٨٠ ـ المستدرَك على الصحيحَين، لمحمد بن عبد الله الحاكم النيسابوريّ (ت ٤٠٥ هـ)، نشر دار الكتاب العربيّ، بيروت.

٢٨١ ـ المستقصى في أمثال العرب، للزمخشريّ محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ)، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان، ط ٢ ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م.

٢٨٢ ـ المستنير في القراءات العشر واختيار اليزيديّ، لأبي طاهر أحمد بن عليّ ابن سِوار البغداديّ (ت٤٩٦ هـ)، رسالة دكتوراه، إعداد أحمد طاهر أويس، الجامعة الإسلاميَّة، المدينة المنوَّرة، ١٤١٣هـ.

٢٨٣ ـ مسند الإمام أحمد بن محمد بن حَنبل (ت ٢٤١ هـ)، المكتب الإسلاميّ، ط ٥، ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥م.

٢٨٤ ـ مسند عبدالله بن الزبير الحُميديّ (ت ٢١٩ هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظميّ، المجلس العلميّ بالهند، ط ١، ١٣٨٣هـ = ١٩٦٣م.

ـ مسند الدَّيلميّ = الفردوس بمأثور الخطاب.

٢٨٥ ـ مسند الإمام محمد بن إدريس الشافعيّ (ت ٢٠٤ هـ)، توزيع دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط ١، ١٤٠٠هـ.

٢٨٦ ـ مشكِل إعراب القرآن، لأبي محمد مكِّيّ بن أبي طالب القَيسيّ (ت ٤٣٧ هـ)، تحقيق د. حاتم الضامن، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

٢٨٧ ـ المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر، لأبي الكَرَم المبارك بن الحسن بن أحمد الشَّهْرزوريّ (ت ٥٥٠ هـ)، رسالة دكتوراه إعداد إبراهيم بن سعيد الدوسريّ، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ١٤١٤هـ.

٢٨٨ ـ مصنَّف ابن أبي شَيبة عبد الله بن محمد (ت ٢٣٥ هـ)، تحقيق محمد سعيد اللَّحَّام دار الفكر، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.

٢٨٩ ـ مصنَّف عبد الرزَّاق بن همام الصنعانيّ (ت ٢١١ هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظميّ، المجلس العلميّ بالهند، ط ١، ١٣٩١هـ = ١٩٧٢م، توزيع المكتب الإسلاميّ.

٢٩٠ ـ المصون في الأدب، لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكريّ (ت٣٨٢هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٢، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

٢٩١ ـ المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لأحمد بن عليّ ابن حَجَر العَسْقلانيّ (ت ٨٥٢ هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظميّ، توزيع عبَّاس الباز، مكة المكرَّمة.

٢٩٢ ـ معاني الحروف، لأبي الحسن عليّ بن عيسى الرمَّانيّ (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق د. عبد الفتَّاح شلبي، مكتبة الطالب الجامعيّ، مكة المكرَّمة، ط ٢، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م.

٢٩٣ ـ معاني القرآن لأبي الحسن سعيد بن مَسعدَة الأخفش (ت ٢١٥ هـ)، تحقيق د. عبد الأمير محمد، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ.

٢٩٤ ـ معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السَّري الزجَّاج (ت ٣١١ هـ)، تحقيق د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

٢٩٥ ـ معاني القرآن ليحيىٰ بن زياد الفرّاء (ت ٢٠٧ هـ)، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد عليّ النجَّار، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.

٢٩٦ ـ المعاني الكبير في أبيات المعاني، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّيْنَوَريّ (ت ٢٧٦ هـ) بتصحيح سالم الكرنكويّ، دار النهضة الحديثة، بيروت، ١٣٧٢هـ = ١٩٥٣م.

٢٩٧ ـ معاهد التنصيص علىٰ شواهد التلخيص، لعبد الرحيم بن عبد الرحمن العبَّاسيّ (ت ٩٦٣ هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجاريَّة، القاهرة، ١٩٤٧م.

٢٩٨ ـ معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم، وضعه د. إسماعيل أحمد عمايرة، وزميله، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ.

٢٩٩ ـ معجم البلدان، لياقوت بن عبد الله الحَمَويّ (ت ٦٢٦ هـ)، دار إحياء التراث العربيّ بيروت، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

٣٠٠ ـ معجم القواعد العربيَّة في النحو والتصريف وذُيِّل بالإملاء، لعبد الغنيّ الدَّقْر، دار القلم، دمشق، ط ٢، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

٣٠١ ـ معجم المؤلِّفين، لعمر رضا كحَّالة (ت ١٤٠٨ هـ)، مطبعة الترقِّي بدمشق، ١٩٥٧م.

٣٠٢ ـ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، لمحمد فؤاد عبد الباقي (ت ١٣٨٨هـ)، دار الفكر، بيروت ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

٣٠٣ ـ معجم النحو، لعبدالغنيّ الدَّقْر، الشركة المتَّحدة للتوزيع، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ.

٣٠٤ ـ معرفة القرّاء الكبار، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبيّ (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط وزميلَيه، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤هـ.

٣٠٥ ـ المعلَّقات العشر دراسة ونصوص، دراسة فوزي عطوي، دار صعب، بيروت، ١٩٨١م.

٣٠٦ ـ المغازي، لمحمد بن عمر الواقديّ (ت ٢٠٧ هـ)، تحقيق د. مارسدن جونس، جامعة أكسفورد، ١٩٦٦م.

٣٠٧ ـ المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، لزين الدِّين عبد الرحيم بن الحسين العراقيّ (ت ٨٠٦ هـ) بهامش إحياء علوم الدين، مطبعة عيسى الحلبيّ القاهرة ١٣٧٧هـ = ١٩٥٧م.

٣٠٨ ـ مغني اللبيب، لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاريّ (ت ٧٦١هـ) تحقيق د. مازن المبارك، محمد عليّ حمد الله، مراجعة سعيد الأفغانيّ، دار الفكر، بيروت ط ٥، ١٩٧٩م.

٣٠٩ ـ مفتاح السعادة ومصباح السيادة، لأحمد بن مصطفى الرُّوميّ المعروف بطاشْكُبري زاده (ت ٩٦٨هـ)، تحقيق كامل بكريّ وزميله، دار الكتب الحديثة، القاهرة.

٣١٠ ـ المفردات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الدانيّ (ت ٤٤٤ هـ)، تحقيق عبد الرحمن السيِّد حبيب، مكتبة القرآن، القاهرة.

٣١١ ـ مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهانيّ الحسين بن محمد (ت نحو ٤٢٥ هـ) تحقيق صفوان داووديّ، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

٣١٢ ـ المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاويّ (ت ٩٠٢ هـ)، تحقيق عبد الله محمد الصدِّيق، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط ١، ١٣٩٩ هـ.

٣١٣ ـ المقاصد النحويَّة في شرح شواهد الألفيَّة، لبدر الدين محمود بن أحمد العَينيّ (ت ٨٥٥ هـ)، طبعة قديمة على هامش خزانة الأدب، مصر، مطبعة بولاق، ١٢٩٩ هـ.

٣١٤ ـ المقتضب، لأبي العبَّاس محمد بن يزيد المبرِّد (ت ٢٨٥ هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة، القاهرة، ط ٢، ١٣٩٩ هـ.

٣١٥ ـ مقدِّمة ابن الصلاح في علوم الحديث، لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف

بابن الصلاح (ت ٢٨٥ هـ)، تعليق د. مصطفى ديب البغا، مكتبة الفارابيّ، دمشق، ط ١، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.
٣١٦ ـ المقرَّب، لابن عصفور عليّ بن مؤمن الإشبيليّ (ت ٦٦٩ هـ)، تحقيق أحمد عبد الستَّار وعبد الله الجُبُوريّ، مطبعة العاني، بغداد، ط ٢، ١٣٩١هـ = ١٩٧١م.
٣١٧ ـ المُقنِع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الدانيّ (ت ٤٤٤ هـ)، تحقيق محمد أحمد دهمان، طَبعة مكتب الدراسات الإسلاميَّة بدمشق، ١٣٥٩هـ.
٣١٨ ـ المكتفى في الوقف والابتدا، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الدانيّ (ت ٤٤٤ هـ)، تحقيق د. يوسف المرعشلي، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
٣١٩ ـ الممتع في التصريف، لابن عصفور عليّ بن مؤمن الإشبيليّ (ت ٦٦٩ هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.
٣٢٠ ـ المنتهى، لأبي الفضل محمد بن جعفر الخُزاعيّ (ت ٤٠٨ هـ)، رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة، تحقيق د. محمد شفاعت ربَّاني، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م.
٣٢١ ـ المنصف، لأبي الفتح عثمان بن جِنِّيّ (ت٣٩٢هـ)، تحقيق إبراهيم مصطفى وزميله مطبعة مصطفَى الحلبيّ، القاهرة، ط ١، ١٣٧٣هـ = ١٩٥٤م.
٣٢٢ ـ المواهب اللَّدُنِّيَّة بالمنح المحمَّديَّة، لأبي العبَّاس أحمد بن محمد القَسْطَلانيّ (ت ٩٢٣ هـ) تحقيق صالح أحمد الشاميّ، المكتب الإسلاميّ، ط١، ١٤١٢هـ = ١٩٩١م.
٣٢٣ ـ الموشَّح في مآخذ العلماء علَى الشعراء، لمحمد بن عمران المَرْزُبانيّ (ت ٣٨٤ هـ) تحقيق عليّ محمد البجاويّ، دار نهضة مصر، ١٩٦٥م.
٣٢٤ ـ الموضح في وجوه القراءات وعللها، لأبي عبد الله نصر بن عليّ الشِّيرازيّ المعروف بابن أبي مريم (ت بعد ٥٦٥هـ)، دراسة وتحقيق د. عمر حمدان الكبيسيّ، الجماعة الخيريَّة لتحفيظ القرآن الكريم بجدَّة، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

٣٢٥ ـ الموطَّأ، للإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩ هـ)، رواية يحيىٰ بن يحيىٰ بن كثير الليثيّ (ت ٢٣٤ هـ) تحقيق أحمد راتب عرموش، دار النفائس، بيروت، ١٣٩٠هـ = ١٩٧١م.

٣٢٦ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبيّ (ت ٧٤٨هـ) تحقيق عليّ محمد البجاويّ، مكتبة عيسىٰ الحلبيّ، القاهرة، ط ١ ، ١٣٨٢هـ = ١٩٦٣م.

٣٢٧ ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لأبي المحاسن يوسف بن تغري برديّ (ت ٨٧٤ هـ)، مطبعة دار الكتب المصريَّة، ١٣٦٨هـ = ١٩٤٩م.

٣٢٨ ـ نزهة الألبَّاء في طبقات الأدباء، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباريّ (ت ٥٧٧ هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، ١٣٨٦هـ.

٣٢٩ ـ نزهة الجليس ومُنية الأديب الأنيس، للعبَّاس بن عليّ المكيّ (كان حيّاً ١١٤٨ هـ)، المطبعة الوهبيَّة، مصر، ١٢٩٣هـ.

٣٣٠ ـ نزهة النظر شرح نخبة الفِكَر، لأحمد بن عليّ المعروف بابن حَجَر العَسْقلانيّ (ت ٨٥٢ هـ)، مكتبة طيبة، المدينة المنوَّرة، ١٤٠٤هـ.

٣٣١ ـ نسب قريش، لمصعب بن عبد الله الزبيريّ (ت ٢٣٦ هـ)، تحقيق ليفي بروفنسال، ط ٣، دار المعارف، القاهرة.

٣٣٢ ـ النشر في القراءات العشر، لمحمد بن محمد بن محمد الجَزَريّ (ت ٨٣٣ هـ)، تصحيح عليّ محمد الضبَّاع، توزيع دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان.

٣٣٣ ـ نصب الراية لأحاديث الهداية، لأبي محمد عبد الله بن يوسف الزَّيلَعيّ (ت ٧٦٢هـ) من مطبوعات المجلس العلميّ بدابهيل ـ سورت، الهند، ط ١ ، ١٣٥٧هـ = ١٩٣٨م.

٣٣٤ ـ نفح الطِّيب من غصن الأندلس الرطيب، لأحمد بن محمد المقَّريّ (ت ١٠٤١ هـ) تحقيق د. إحسان عبَّاس، دار صادر، بيروت، ١٣٨٨هـ = ١٩٦٨م.

٣٣٥ ـ النكت في تفسير كتاب سيبويه، لأبي الحجَّاج يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشَّنْتَمَريّ (ت ٤٧٦ هـ)، تحقيق زهير عبد المحسن، من منشورات معهد المخطوطات

العربيَّة، الكويت، ط ١، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

٣٣٦ ـ نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، لفخر الدين محمد بن عمر بن الحسن الرازيّ (ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق د. بكري شيخ أمين، دار العلم للملايين، لبنان، ط ١، ١٩٨٥م.

٣٣٧ ـ النهاية في غريب الحديث، لعليّ بن محمد ابن الأثير الجَزَريّ (ت ٦٣٠ هـ)، تحقيق د. محمود محمد الطناحيّ وطاهر أحمد الزاوي، المكتبة العلميَّة، بيروت.

٣٣٨ ـ نهج البلاغة، للشريف الرضيّ محمد بن الحسين (ت ٤٠٦ هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

٣٣٩ ـ النوادر، لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاريّ (ت ٢١٥ هـ)، تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

٣٤٠ ـ الهادي إلىٰ معرفة المقاطع والمبادي، لأبي العلاء الحسن بن أحمد الهَمَذانيّ العطَّار (ت ٥٦٩ هـ)، رسالة دكتوراه مقدَّمة من سليمان بن حمد الصقريّ، جامعة الإمام محمد ابن سعود، الرياض، ١٤١١هـ.

٣٤١ ـ هداية القاري إلىٰ تجويد كلام الباري، للشيخ عبد الفتَّاح السيِّد عجميّ المرصفيّ (ت ١٤٠٩ هـ)، طبع بن لادن، السعوديَّة، ط ١، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

٣٤٢ ـ هديَّة العارفين أسماء المؤلِّفين وآثار المصنِّفين، لإسماعيل باشا بن محمد أمين البغداديّ (ت ١٣٣٩ هـ)، المكتبة الإسلاميَّة، طهران، ط ٣، ١٣٨٧هـ = ١٩٤٧م.

٣٤٣ ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطيّ (ت ٩١١ هـ)، تصحيح السيِّد محمد بدر الدين النعسانيّ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٣٢٧هـ.

٣٤٤ ـ الوافي في شرح الشاطبيَّة، لعبد الفتَّاح بن عبد الغنيّ القاضي (ت ١٤٠٣ هـ)، مكتبة الدار، المدينة المنوَّرة، ط ١، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٣م.

٣٤٥ ـ الوافي بالوفيات، لخليل بن أيبك الصفديّ (ت ٧٦٤هـ)، الجمعيَّة الاستشراقيَّة الألمانيَّة، بعناية هلموت ريتر، دار فرانز شتاينر بفيسباون، ط ٢، ١٣٨١هـ = ١٩٦٢م.

٣٤٦ ـ الوجيز، لأبي عليٍّ الحسن بن عليّ بن إبراهيم الأهوازيّ الدمشقيّ (ت ٤٤٦ هـ) تحقيق د. سمير معبِّر، رسالة دكتوراه، بريطانيا.

٣٤٧ ـ وجيز الكلام في الذيل على دُوَل الإسلام، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاويّ (ت ٩٠٢ هـ)، تحقيق د. بشَّار عوَّاد وزميلَيه، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.

٣٤٨ ـ وضح البرهان في مشكلات القرآن، لبيان الحقّ النيسابوريّ محمود بن أبي الحسن (ت نحو ٥٥٥ هـ)، تحقيق صفوان عدنان داووديّ، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

٣٤٩ ـ وفيات الأعيان، لأحمد بن محمد بن إبراهيم بن خَلِّكان (ت ٦٧٤ هـ)، تحقيق د. إحسان عبَّاس، دار صادر، بيروت.

٣٥٠ ـ الوقوف على الموقوف، لأبي حفص عمر بن بدر الموصليّ (ت ٦٢٢ هـ)، تحقيق أمّ عبد الله بنت محروس العسليّ، دار العاصمة، الرياض، ط ١، ١٤٠٧هـ.

٣٥١ ـ يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، لأبي منصور عبد الملك بن محمد الثعالبيّ (ت ٤٢٩ هـ)، تحقيق د. مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلميَّة، لبنان، ط ١، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

* * *

١١- فهرس الموضوعات

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع — الصفحة

الموضوع	الصفحة

القسم الثاني: التحقيق:

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

* * *